

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله -



كلية العلوم الإنسانية
قسم علم المكتبات والتوثيق

واقع صناعة النّشر في الجزائر بين التّحدّيات الحاليّة ورهانات المستقبل :
دراسة إحصائية تحليلية للقطاع خلال الفترة 2000-2017

The reality of publishing industry in Algeria between the current
challenges and the future perspectives: an analytical statistical
study for the sector between 2000 -2017

أطروحة مُقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم - تخصّص: علم المكتبات والتّوثيق

إعداد الطالب:

قرازم رشيد

إشراف:

أ. د. كوداش مليكة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الجزائر 2	أ. د. محاجبي عيسى: أستاذ التعليم العالي
مُشرفا ومقرّرا	جامعة الجزائر 2	أ. د. كوداش مليكة: أستاذة التعليم العالي
عضوا	جامعة قالم	أ. د. باشيوة سالم: أستاذ التعليم العالي
عضوا	جامعة الجزائر 3	أ. د. بعزیز إبراهيم: أستاذ التعليم العالي
عضوا	جامعة الجزائر 2	د. تزار عبد الكريم: أستاذ محاضر أ
عضوا	جامعة الجزائر 2	د. فروخي لويّزة: أستاذة محاضرة أ

الجزائر 2023



إهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن، وربّتي وأحبّتي وأغدقت عليّ
بحنانها ورعتني في شبابها وحتىّ عندما بلغ الكبر منها عتياً.. إلى
أمّي أطال الله في عمرها وبحفظه رعاها.

إلى من أفنى عمره في شقاء من أجل أن أحيّا في سعادة، وكان لي
نعم الأب والأخ والصديق والقُدوة والمعلّم والمرشد والموجّه
.. إلى روح والدي رحمه الله وجعله في أعلى عليّين.

إلى من تقاسمت معي حلو الحياة ومرّها وصبرت معي أيّما
صبر، وكانت لي السند والتّأصح والمُعِين.. إلى زوجتي.

إلى من قصّرت في حقّهم وأخذت من وقتهم وطفولتهم وأنا
مُنشغل بهذا البحث.. إلى أولادي وقرّة عيني ورياحين حياتي
نعمة الله وعبد الله ومحمّد عمران.

إلى من كان لي نعم الأخ والصديق الأمين ... أخي عمر
إلى كلّ هؤلاء أهدي ثمره هذا العمل المتواضع عسى الله أن
ينفع به ويجزي به خير الجزاء.

رشيد

شكر وعرفان

جزيل الشكر وعظيم الامتنان أتقدّم به للأستاذة كوداش
مليكة على قبولها إدارة هذا البحث وصبرها وتوجيهاتها القيّمة
طيلة فترة الإعداد له..

الشكر موصول أيضا إلى كلّ من أمد لي يد العون من قريب أو
من بعيد لإتمام متطلّبات هذا البحث، بالمعلومة المفيدة أو
بالتوجيه أو حتّى بالكلمة الطيّبة والدّعاء.. وأخصّ بالذّكر أخي
عمر، أختي فيروز كرّوش، أصدقائي وإخوتي عبد الله درّاجي،
فاتح عيساوي، عبيد حمدي وإبراهيم بوصباع، زملائي : كمال
مسعودي، لويّزة فرّوخي، سليم كحلان، حوريّة زيتوني، لخضر
خلاف، بلال دحماني، عبد الرحمن فضيلي ومهدي شبّاحي.

شكر خاص إلى أساتذة وطلبة الدّكتوراه بالمدرسة العليا لعلوم
الإعلام والمكتبات EBSI بجامعة مونتريال بكندا على تعاونهم
الكبير خلال زيارتي العلميّة لإنجاز هذه الدّراسة، وأخصّ
بالذّكر لا الحصر البروفيسور Clément ARSENAULT،
البروفيسور Eric LEROUX، والبروفيسور Lyne DA SYLVA

قرازم، رشيد

واقع صناعة النشر في الجزائر بين التّحدّيات الحالية ورهانات المستقبل: دراسة إحصائية تحليلية للقطاع خلال الفترة 2000-2017 / رشيد قرازم. . الجزائر: [د. ن.].، 2023. 608 ورقة: جداول، أشكال؛ 30 سم.

أطروحة دكتوراه : علم المكتبات والتوثيق: جامعة الجزائر 2، 2023.

ببليوغرافيا: ورقة 481. كشاف ناشرين: عربي- فرنسي: ورقة 506-547. ملاحق.

الملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى عرض واقع صناعة النّشر في الجزائر ؛ باعتبارها الصّناعة الأكثر أهمية وحركة بين الصّناعات النّقافية الأخرى ؛ ودورها المحوريّ في رسم المشهد النّقافي وتفعيل الحياة الفكرية في المجتمع من خلال ما تعرضه من إنتاج فكري متنوّع، وكذا مساهمتها في التّنمية الاقتصادية. تتطرّق الدّراسة إلى تطوّر قطاع الكتاب خلال العشرين سنة الأخيرة وتوضّح الكثير من القضايا المرتبطة به كالإطار التّنظيمي والتّشريعي المنظّمان له، وضعيّة مختلف الفاعلين فيه بدءا من الطّباعة ووصولاً إلى التّسويق والعلاقات المُتداخلة التي تربط بينهم، وكذا أبرز الجهود التي تقوم بها الدّولة من أجل التّهوض به وترقيته، مع تحليل إحصائي لمختلف توجّهاته الكميّة منها واللّغويّة والموضوعيّة. اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي بمختلف مراحله وأدواته (إحصائيات، وثائق...)، حيث أظهرت النّتائج أنّ هذه الصّناعة تخضع لهيمنة القطاع الخاص وتعرف تمركزا في الشّمال دون الجنوب، وبوجه خاصّ في العاصمة وبعض المدن الكبرى !. كما خلصت الدّراسة إلى أنّ ارتفاع تكاليف إنتاج الكتاب المحلي، منافسة الكتاب المُستورد، هشاشة نشاط التوزيع، وكذا ضعف التشريعات الخاصّة بالكتاب هي أبرز الاختلالات التي تعانيها هذه الصّناعة، كما أنّ سياسات التّسويق التّقليدية ساهمت وبشكل كبير في إضعاف سوق الكتاب وأثبتت فشلها في الربط بين الكتاب والقارئ، خاصّة في ظلّ غياب سياسة وطنية مُحكمة للكتاب وتراجع مكانته وتنافسيّته أمام الميديا الحديثة، الأمر الذي أدّى إلى تراجع القراءة والمطالعة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: صناعة النشر؛ نشر الكتاب؛ صناعة الكتاب؛ القانون 15-13؛ الجزائر.

Abstract:

This study aims to provide a brief overview of the current situation of the publishing industry in Algeria and some aspects of these changes. By adopting the descriptive approach (documents, statistics, etc.), the study showed that this industry; which occupies an axial place among the other cultural industries and plays an important role in the creation of the cultural landscape; is increasingly dominated by the private sector, and that all related activities are mainly concentrated in the big cities of the north, and very particularly in Algiers!. The study also concluded that the very high costs of producing local books, competition from imported books, deficiencies in distribution networks, as well as inadequate legislation relating to books, are the major difficulties plaguing the publishing industry. These difficulties increase the fragility of the book market, still subject to traditional policies, which threatens reading with extinction, especially in the face of the advent and the mad popularization of new media. Finally, the study offers a set of appropriate recommendations to improve the performance and efficiency of this industry.

Keywords: The publishing industry; the book publishing; the book industry; 15-13; Algeria .

Résumé:

Cette étude vise à donner un bref aperçu de la situation actuelle de l'industrie de l'édition en Algérie et de certains aspects de ces changements. En adoptant l'approche descriptive (documents, statistiques, etc.), l'étude a montré que cette industrie ; qui occupe une place axiale parmi les autres industries culturelles et joue un rôle important dans la création du paysage culturel ; est de plus en plus dominée par le secteur privé, et que toutes les activités y afférentes se concentrent principalement dans les grandes villes du nord, et tout particulièrement à Alger !. L'étude a également conclu que les coûts très élevés de production du livre local, la concurrence du livre importé, les déficiences des réseaux de distribution, ainsi que l'insuffisance de la législation relative au livre, sont les difficultés majeures qui affligent l'industrie de l'édition. Ces difficultés accroissent la fragilité du marché du livre, encore soumis aux politiques traditionnelles, qui menace la lecture d'extinction, notamment face à l'avènement et à la vulgarisation folle des nouveaux médias.

Enfin, l'étude propose un ensemble de recommandations appropriées pour améliorer la performance et l'efficacité de cette industrie.

Mots clés: L'industrie de l'édition ; l'édition du livre ; l'industrie du livre; ; la loi 13-15 ; Algérie.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
01	مقدمة عامة
03	حدود الدراسة
03	أهمية الدراسة
04	مخطط الدراسة
الفصل التمهيدي: أساسيات الدراسة	
07	1. محدّدات المشكلة
07	1.1. أسباب اختيار الموضوع
08	2.1. أهداف الدراسة
08	3.1. إشكالية الدراسة
11	4.1. فرضيات الدراسة
12	2. منهجية الدراسة
12	1.2. منهج الدراسة
13	2.2. مجتمع وعينة الدراسة
14	3.2. أدوات الدراسة
15	3. الدراسات السابقة
17	4. مصطلحات الدراسة
19	5. معوقات وصعوبات الدراسة
21	6. توثيق المراجع
الفصل الأول: مدخل إلى صناعة النشر	
23	تمهيد
23	1. ماهية الكتاب والكتابة
27	2. ماهية النشر
31	3. تطوّر التّأليف والنّشر عند العرب
31	1.3. بداية النّشر عند العرب
32	2.3. النّسخ والتّوريق
35	4. تاريخ النّشر في الجزائر
35	1.4. في العهد العثماني
36	2.4. النّشر خلال الحقبة الاستعماريّة الفرنسيّة
37	3.4. النّشر بعد الاستقلال
44	5. حلقات النّشر
44	1.5. تأليف الكتاب
45	2.5. طباعة الكتاب

46	 3.5. تسويق الكتاب
56	 6. أساليب وأنظمة النشر
56	 1.6. النشر لحساب الناشر
56	 2.6. النشر لحساب المؤلف
58	 3.6. التوجه الجديد للنشر: النشر الذاتي
60	 7. الكتاب والقراءة
63	 8. النشر مقارنة ثقافية/اقتصادية
63	 1.8. مفهوم الثقافة
65	 2.8. اقتصاديات الثقافة
65	 1.2.8. مفهوم الصناعات الثقافية
66	 2.2.8. أهمية الصناعات الثقافية
68	 3.2.8. اقتصاديات الكتاب
69	 3.8. النشر ضمن الصناعات الثقافية
71	 4.8. انتقادات بشأن الصناعات الثقافية
72	 9. النشر من وجهة نظر إعلامية-اتصالية
72	 1.9. النشر عملية إعلامية اتصالية
73	 2.9. البعد الإعلامي والاتصالي للكتاب
75	 3.9. إسقاط بعض نظريات الاتصال على النشر
75	 1.3.9. نموذج انتشار المبتكرات Diffusion of innovations theory
77	 2.3.9. نظرية ترتيب الأولويات Agenda setting theory
80	 3.3.9. نظرية التدفق على خطوتين Two steps flow communication model
81	 4.3.9. نظرية الإقناع Persuasion theory
83	 خلاصة الفصل

الفصل الثاني، الفاعلون في قطاع الكتاب بالجزائر

85	 تمهيد
85	 1. الهيئات الوصية على شؤون الكتاب في الجزائر
86	 1.1. مديرية الكتاب والمطالعة العمومية
91	 2.1. المكتبة الوطنية الجزائرية
99	 3.1. المركز الوطني للكتاب
104	 4.1. الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة
108	 2. النقابات والجمعيات المهنية لقطاع الكتاب
108	 1.1. النقابة الوطنية لناشري الكتب SNEL
113	 2.2. النقابة المهنية للكتاب SPL
114	 3.2. نادي الناشرين الجزائريين FORED
115	 4.2. المنظمة الوطنية لناشري الكتب ONEL

117	 5.2 جمعية الكُتّيبين الجزائريين ASLIA
124	 3. بعض الجمعيات الثقافية الفاعلة في مجال الكتاب
124	 1.3 اتحاد الكتاب الجزائريين
125	 2.3 جمعية الجاحظية
126	 3.3 الجمعية الثقافية الدّار الكبيرة
129	 خلاصة الفصل

الفصل الثالث، الإطار التشريعي للكتاب في الجزائر

131	 تمهيد
131	 1. ماهية التشريع
131	 1.1 تعريف التشريع
132	 2.1 خصائص التشريع
132	 3.1 أنواع التشريع
133	 4.1 أشكال التشريع في الجزائر
135	 2. التشريعات الخاصة بالكتاب في الجزائر
135	 1.2 نظرة حول تشريعات الكتاب خلال الفترة 1999-1962
135	 1.1.2 طبيعة تشريعات الكتاب خلال الفترة 1999-1962
137	 2.1.2 موضوع تشريعات الكتاب خلال الفترة 1999-1962
139	 2.2 التشريع في مجال الكتاب ابتداء من سنة 2000
139	 1.2.2 التوزيع الزمني للتشريعات الجديدة في مجال الكتاب
141	 2.2.2 طبيعة التشريعات الجديدة في مجال الكتاب
144	 3.2.2 اهتمامات التشريعات الجديدة في مجال الكتاب
145	 3.2 محتوى أهم التشريعات المنظمة لشؤون الكتاب في الجزائر
145	 1.3.2 في مجال حماية الإبداع والملكية الفكرية: قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ..
153	 2.3.2 في مجال الضبط البيبليوغرافي للإنتاج الفكري الوطني: الإيداع القانوني
155	 3.3.2 في مجال تنظيم أنشطة الكتاب: قانون أنشطة وسوق الكتاب
161	 4.3.2 في مجال الرقابة على الفكر: تشريعات مختلفة
178	 خلاصة الفصل

الفصل الرابع، واقع أنشطة صناعة النشر في الجزائر

180	 تمهيد
180	 1. صناعة الكتاب
180	 1.1 تمركز النشاط المطبعي في الجزائر
182	 2.1 التوزيع الجغرافي للنشاط المطبعي في الجزائر
188	 3.1 تطور ممارسة النشاط المطبعي في الجزائر
190	 2. نشر الكتاب في الجزائر
191	 1.2 مؤسسات النشر الحكومية (القطاع العام)

191	 1.1.2. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ANEP
194	 2.1.2. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG
197	 3.1.2. المؤسسة الوطنية للمنشورات الإسلامية "العصر" ENPI
198	 4.1.2. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ONPS
200	 5.1.2. ديوان المطبوعات الجامعية OPU
202	 2.2. دور ومؤسسات النشر الخاصة (القطاع الخاص)
202	 1.2.2. مزاولة نشاط النشر التجاري
205	 2.2.2. تطور ممارسة على نشاط النشر
206	 3.2.2. الإجراءات الجديدة لتنظيم نشاط النشر
207	 4.2.2. جغرافية النشر التجاري في الجزائر
212	 3. تسويق الكتاب في الجزائر
212	 1.3. توزيع الكتاب في الجزائر
218	 2.3. تجارة الكتاب في الجزائر
219	 1.2.3. تجارة الجملة للكتاب
225	 2.2.3. تجارة التجزئة للكتاب
230	 3.2.3. تجارة الكتاب: التباين بين الأرقام والواقع
231	 4.2.3. مكاتب البيع المتخصصة في بيع الكتاب
234	 5.2.3. السوق ومشكلة تسعير الكتاب في الجزائر
237	 6.2.3. السعر الموحد للكتاب
239	 7.2.3. التوجهات الجديدة لتجارة الكتاب في الجزائر: الكتاب المستعمل
245	 3.3. استيراد وتصدير الكتاب
245	 1.3.3. تنظيم نشاط استيراد الكتاب في الجزائر
246	 2.3.3. إجراءات استيراد الكتاب إلى الجزائر
251	 3.3.3. تطور نشاط استيراد الكتاب في الجزائر
254	 4.3.3. تصدير الكتاب من الجزائر
258	 خلاصة الفصل

الفصل الخامس، نشر الكتاب في الجزائر، دراسة إحصائية

260	 تمهيد
260	 1. عرض متغيرات المناخ العام لصناعة النشر في الجزائر
260	 1.1. المؤشرات الاجتماعية
261	 2.1. المؤشرات الاقتصادية
264	 3.1. مؤشرات التنمية
265	 4.1. مؤشرات استعمال التكنولوجيات الحديثة
266	 5.1. مؤشرات التربية والتعليم
272	 6.1. مؤشرات التعليم العالي

277	 مؤشرات التكوين المهني
281	 المؤشرات الثقافية
286	 2. صناعة النشر في الجزائر: دراسة إحصائية
286	 1.2. أداء صناعة النشر في الجزائر
291	 2.2. التوجهات الكمية لنشر الكتاب في الجزائر
296	 3.2. التوجهات اللغوية للنشر في الجزائر
299	 4.2. التوجهات الموضوعية للنشر في الجزائر
303	 5.2. الغرض من النشر
311	 6.2. نشر الكتاب المدرسي
316	 7.2. النشر لحساب المؤلف
318	 8.2. أعمال الترجمة والأعمال التعاونية
321	 9.2. الضبط البيبليوغرافي للإنتاج الفكري في الجزائر
325	 خلاصة الفصل

الفصل السادس: ترقية الكتاب في الجزائر من خلال سياسة الدعم المالي

327	 تمهيد
327	 1. ملحة عن دعم الدولة للكتاب بين 1962 و 1999
329	 2. دعم الكتاب والنشر في الجزائر ابتداء من العام 2000
330	 1.2. الدعم المالي المركزي (المباشر) للكتاب
330	 1.1.2. ماهية الصناديق الخاصة
331	 2.1.2. أهم الصناديق المساهمة في دعم الكتاب
338	 3.1.2. دعم الكتاب من خلال البرامج السنوية: حساب التخصيص رقم 302-092
346	 4.1.2. دعم الكتاب خلال التظاهرات الثقافية: حسابات التخصيص الاستثنائية
355	 5.1.2. الإجراءات الجديدة للدعم المالي المباشر للكتاب
358	 2.2. الدعم اللامركزي (غير المباشر) للكتاب
364	 3.2. دعم الكتاب من خلال التحفيزات الضريبية والجبائية
368	 خلاصة الفصل

الفصل السابع: ترقية الكتاب في الجزائر خارج سياسة الدعم المالي

370	 تمهيد
370	 1. ترقية القراءة والمطالعة
370	 1.1. إنشاء شبكة وطنية للمكتبات
370	 1.1.1. نشأة الشبكة الوطنية للمكتبات
371	 2.1.1. مكتبات المطالعة العمومية
372	 3.1.1. المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية
378	 4.1.1. المكتبات المتنقلة والمطالعة المفتوحة
380	 2.1. بحث وتشجيع ثقافة القراءة والمطالعة

380	 1.2.1. بعض مؤشرات القراءة في العالم
383	 2.2.1. وضعيّة القراءة والمطالعة في الجزائر
391	 3.2.1. مساعي دعم وتشجيع القراءة في الجزائر
394	 4.2.1. التّوجّهات الجديدة للقراءة في الجزائر
397	 2. التّكوين في أنشطة ومهن الكتاب
397	 1.2. مهن وأنشطة الكتاب في التّكوين العالي
400	 2.2. مهن وأنشطة الكتاب في التّكوين المهني
409	 3. التّرويج والإشهار للكتاب
409	 1.3. التّظاهرات حول الكتاب
409	 1.1.3. إجراءات تنظيم تظاهرات الكتاب
410	 2.1.3. همّ تظاهرات الكتاب في الجزائر ابتداء من العام 2000
420	 2.3. الجوائز الأدبية وجوائز الكتاب
420	 1.2.3. لمحة عن الجوائز الأدبية في الجزائر خلال الفترة 1962-1999
421	 2.2.3. الجوائز الأدبية ابتداء من العام 2000
442	 3.3. الإعلام في مجال للكتاب
444	 4. التوجّه الجديد لترقية الكتاب في الجزائر: علامة الجودة
447	 5. التّظاهرات العلمية والرّسمية والدّراسات حول النّشر والكتاب
457	 خلاصة الفصل
458	 نتائج الدّراسة
478	 خاتمة
481	 ببليوغرافيا
506	 كشّاف دور النّشر التّجاريّة الجزائريّة الخاصّة
548	 ملاحق

كشاف الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	إنتاج قطاع النشر بالجزائر خلال الفترة 1962-1980	40
02	الوصاية المباشرة على الكتاب في الجزائر 1962-2021	88
03	قائمة دور النشر المنخرطة في النقابة الوطنية لنشري الكتب SNEL	112
04	قائمة دور النشر المنخرطة في المنظمة الوطنية لنشري الكتب ONEL	116
05	مكتبات البيع المؤسسة لجمعية الكُتّيبين الجزائريين ASLIA	119
06	الدورات التكوينية للكُتّيبين الجزائريين ما بين 2005 و2007	122
07	التشريعات المتعلقة بالكتاب خلال كلّ عشرية من الفترة 1962-1999	136
08	تشريعات الكتاب خلال الفترة 1962-1999 حسب طبيعة النصوص	137
09	تشريعات الكتاب خلال الفترة 1962-1999 حسب الموضوع	139
10	التشريعات في مجال الكتاب حسب طبيعة النصوص للفترة 2000-2021	142
11	موضوع النصوص التشريعية في مجال الكتاب خلال الفترة 2000-2021	144
12	أهمّ الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر في مجال الملكية الفكرية والصناعية	147
13	مدّة الحماية المالية للمصنّفات في التشريع الجزائري	152
14	عدد النسخ الواجب إيداعها في المكتبة الوطنية عن كل وثيقة محلّ إيداع	155
15	عرض تفصيلي لكلّ التشريعات المتعلقة بمجال الكتاب والصادرة خلال الفترة 2000-2021	168
16	تطور المطابع الصناعية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	182
17	التوزيع الجغرافي للمطابع الصناعية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	184
18	التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات في الجزائر	186
19	عدد المطابع التجارية الخاصة قيد التّقييم على مستوى مصالح المركز الوطني للسجلّ التجاري خلال الفترة 2000-2017	188
20	تطور دور النشر التجارية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	204
21	التوزيع الجغرافي لدور النشر التجارية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017..	209
22	تطور عدد تجار الجملة للمكتبة والوراقة للتوريدات وأدوات أنشطة الفنون الجميلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	220
23	التوزيع الجغرافي لتجارة الجملة للمكتبة والوراقة، للتوريدات وأدوات أنشطة الفنون الجميلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	223
24	الأنشطة التجارية المتضمنة بيع الكتاب بالتجزئة في الجزائر.....	226
25	تطور عدد التجار المسجلين في م. و. س. ت. المخولين ببيع الكتاب بالتجزئة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.....	228
26	التجار الجدد (قيد التّقييم) المسجلين على مستوى المركز الوطني للسجلّ التجاري	229

.....	والمخولين ببيع الكتاب بالتجزئة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	
231	المكتبات المعتمدة من طرف وزارة الثقافة إلى غاية 2020.12.31	27
232	مكتبات ونقاط البيع التابعة لديوان المطبوعات الجامعية	28
244	تطور عدد تجار الكتب المستعملة المسجلين على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	29
252	تطور عدد التجار المخولين باستيراد الكتب في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	30
263	أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2021	31
265	استعمال تقنيات الاتصالات والمعلومات في الخدمات العامة للمجتمع في الدول العربية	32
266	استعمال تكنولوجيا الاتصالات في الجزائر سنة 2014	33
268	تطور عدد التلاميذ المسجلين في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	34
269	مؤشرات التأطير في قطاع التربية والتعليم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	35
270	المنشآت والهيكل القاعدية في قطاع التربية والتعليم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	36
273	إحصائيات قطاع التعليم العالي خلال السنة الدراسية 2017-2018	37
275	موضوعات وتخصصات الأوراق البحثية المنشورة في الجزائر خلال الفترة 2003-2012	38
275	البحوث المنشورة في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2012	39
279	أهم مؤسسات الشبكة العمومية لقطاع التكوين المهني في الجزائر	40
280	تطور الهياكل القاعدية في قطاع التكوين المهني خلال سنتي 2000 و2017	41
280	تطور عدد المتكويين في قطاع التكوين المهني حسب نوع التكوين خلال سنتي 2000 و2017	42
281	تطور عدد المكويين في قطاع التكوين المهني خلال سنتي 2000 و2017	43
283	توزيع الجمعيات حسب النشاط في الجزائر	44
285	تطور ميزانية وزارة الثقافة في الجزائر خلال الفترة 2003-2017	45
287	دور النشر التجارية الناشطة في قطاع النشر 2000-2021	46
287	الناشرين النشطين وغير النشطين في الجزائر سنة 2011	47
291	الإنتاج الفكري الجزائري من الكتب خلال الفترة 2000-2021	48
292	نشر الكتاب في الوطن العربي خلال الفترة 2015-2019	49
294	نشر الكتاب في الوطن العربي مقارنة بالمؤشرات الديمغرافية سنة 2019	50
297	التوجهات اللغوية لصناعة النشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	51
299	التوجهات الموضوعية لنشر الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	52
301	الكتب المنشورة في الجزائر باللغة العربية حسب الموضوعات خلال الفترة 2000-2021	53
301	الكتب المنشورة في الجزائر بغير اللغة العربية حسب الموضوعات خلال الفترة	54

.....	2021-2000	
303	 نشر الكتاب في الجزائر حسب طبيعة الغرض خلال الفترة 2021-2000	55
304	 توزيع النّشر التجاري في الجزائر خلال الفترة 2021-2000	56
306	 النّشر التجاري العمومي (الحكومي) في الجزائر خلال الفترة 2021-2000	57
308	 نشر الكتاب بالجزائر في إطار غير تجاري خلال الفترة 2021-2000	58
310	 توزيع نشر الكتاب بالجزائر في إطار غير تجاري حسب القطاعات خلال الفترة	59
..	 2021-2000	
311	 عدد الكتب المدرسية الجديدة (كتب الإصلاحات) المعتمدة في البرنامج الرسمي	60
.....	 لوزارة التربية الوطنية والمنشورة خلال الفترة 2017-2000	
313	 نشر الكتاب المدرسي عن طريق المناولة مع القطاع الخاص للفترة 2017-2000	61
315	 دور النشر المرتبطة بعقود طبع الكتاب المدرسي خلال الفترة 2021-2016	62
317	 الإيداع القانوني للكتب الصادرة في الجزائر بصيغة النشر لحساب المؤلف خلال	63
.....	 الفترة 2017-2000	
318	 نشر الكتب المترجمة في الجزائر خلال الفترة 2021-2000	64
320	 الأعمال الفكرية محلّ نشر مشترك بين دور نشر جزائرية وأجنبية خلال الفترة	65
..	 2021-2000	
324	 مختلف أعداد الببليوغرافيا الوطنية الصادرة في الجزائر خلال الفترة 2021-2000	66
333	 توزيع نفقات الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها حسب الأنشطة	67
338	 البرامج السنوية لدعم الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2019-2000	68
341	 الجهات المستفيدة من برامج دعم الكتاب خلال الفترة 2005-2001	69
343	 الجمعيات المستفيدة من دعم نشر الكتاب خلال الفترة 2005-2001	70
343	 دعم الكتاب في الجزائر من خلال البرامج الخاصة 2005-2001	71
346	 دعم الكتاب في الجزائر خلال التظاهرات الثقافية والبرامج الخاصة المقامة خلال	72
.....	 الفترة 2017-2000	
349	 توزيع الكتب المستفيدة من الدعم والمنشورة على هامش المهرجان الثقافي الإفريقي	73
.....	 الثاني 2009 حسب الناشرين	
362	 الكتب المنشورة من طرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية	74
.....	 وثورة أول نوفمبر 1954 خلال الفترة 2022-2000	
374	 المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2021-2000	75
375	 توزيع مكتبات المطالعة المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2022-2005 حسب	76
.....	 الولايات	
393	 أبرز نوادي وجمعيات القراءة في الجزائر خلال الفترة 2022-2000	77
402	 مستويات التأهيل والشهادات الممنوحة في قطاع التكوين المهني بالجزائر	78
402	 الشعب والمجالات المهنية التي يشملها قطاع التكوين المهني في الجزائر	79
404	 تخصصات شعبة الفنون والصناعات المطبعية (مستوى التأهيل 4 و 5)	80

405	 تخصصات شعبة الفنون والصناعات المطبعية (مستوى التأهيل 2 و3)	81
406	 مؤسسات التكوين في شعبة "الفنون والصناعات المطبعية" بالجزائر	82
407	 تخصصات وخيارات شعبة الفنون والصناعات المطبعية على مستوى المعهد	83
408	 المتخصص للتكوين المهني بالبلدية	84
411	 تخصصات وخيارات شعبة الفنون والصناعات المطبعية على مستوى المعهد	85
417	 المتخصص في التكوين المهني بقسنطينة	86
423	 تظاهرات الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	87
424	 عرض تفصيلي لمختلف طبغات صالون الجزائر الدولي للكتاب خلال الفترة 2000-2022	88
426	 الروايات الأدبية الفائزة بجائزة رئيس الجمهورية "علي معاشي" للمبدعين الشباب ..	89
436	 الأعمال المسرحية المكتوبة الفائزة بجائزة رئيس الجمهورية "علي معاشي" للمبدعين الشباب	90
438	 الأعمال الفائزة بجائزة آسيا جبار في مختلف طبقاتها	91
449	 الأعمال الفائزة في مختلف دورات جائزة محمد ديب الأدبية	92
	 الأعمال الفائزة بجائزة الطاهر وطار للرواية في الجزائر خلال مختلف طبقاتها	
	 التظاهرات العلمية والندوات واللقاءات الخاصة بقضايا ومسائل نشر الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	

كشاف الأشكال والتمثيلات البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل/التمثيل البياني	الصفحة
01	مكانة الناشر ضمن أنشطة ومهن الكتاب	55
02	نموذج الدوائر الموحدة المركز الخاص بالصناعات الثقافية والإبداعية	70
03	مخروط التجربة لـ Edgar Dale	75
04	التنظيم الإداري للمكتبة الوطنية الجزائرية	95
05	العناصر الأساسية المكونة للنظام القياسي الدولي لترقيم الكتب ISBN	98
06	الهيكل التنظيمي للديوان الوطني لحقوق المؤلف	107
07	توزيع تشريعات الكتاب ذات الصبغة الوطنية خلال الفترة 2000-2021	141
08	توزيع تشريعات الكتاب حسب طبيعة النص خلال الفترة 2000-2021	143
09	تطور المسجلين الجدد على مستوى النظام الآلي للمركز الوطني للسجل التجاري من أجل مزاولة النشاط المطبعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	189
10	تطور المسجلون الجدد لمزاولة نشاط النشر في الجزائر مقارنة بإجمالي المسجلين خلال الفترة 2000-2017	205
11	توزيع دور النشر التجارية الخاصة في الجزائر حتى نهاية 2017	211
12	تطور عدد موزعي الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	213
13	تطور عدد تجار الجملة الجدد للمكتبة والوراقة للتوريدات وأدوات أنشطة الفنون الجميلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	221
14	تحليل وتقسيم سعر بيع كتاب حسب كل طرف مشارك	236
15	تطور عدد التجار المخولين باستيراد الكتب في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	253
16	خريطة النشر التجاري الخاص في الجزائر حتى نهاية 2020	290
17	التوجهات اللغوية لنشر الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	298
18	التوجهات الموضوعية لنشر الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	300
19	تطور عدد الكتب المنشورة في إطار دعم الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها خلال برامج الدعم الخاصة المسطرة ما بين 2000-2017	339
20	خريطة المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر المنجزة إلى غاية نهاية العام 2022	377
21	نتائج الدول العربية في منسوب القراءة بعدد الساعات والكتب سنوياً	382

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر صناعة النشر صناعة عريقة تضرب بجذورها في التاريخ البشري و تلازم تطوّر وازدهار العلوم والمعارف وتحفظ ذاكرة الأمم والحضارات، وقد جاءت هذه الصناعة كنتيجة حتمية لثلاث ثورات أحدثها الإنسان وكان لها بالغ الأثر في تغيير طريقة حياته وتفكيره بشكل مُلفت وكبير ، وتتعلّق أولى هذه الثورات باختراع الكتابة، بينما تخصّ الثانية ثورة الورق، أما الثالثة فهي ثورة الطباعة المتحرّكة التي ظهرت في القرن الخامس عشر ميلادي وغيّرت قواعد الفكر بل وقلبته رأساً على عقب، وأحدثت انفجاراً وثائقياً كان لصداه وقع كبير، كما أسست لمفهوم "الفكر الفردي" بدل "الفكر الجماعي" الذي لازم الإنسان لقرون، إذ أنّها وبقدر ما أتاحتها من وفرة للمعلومات داخل المجتمعات، فإنّها عملت بالمقابل على تشييت الفكر الجماعي السائد فيها، لذلك لم يعد تجمّع الناس حول الفلاسفة أو المشايخ أو الزّهبان ضرورة أو أهمية من أجل التعلّم والنّهل من مختلف المعارف وبالنّظره نفسها التي يرى بها هؤلاء المعلّمون زوايا الأمور، وبات اقتناء كتاب أو الحصول عليه أمراً بسيطاً ومُتاحاً للكثير من الناس بعد أن كان حكراً على فئات قليلة، وهو ما أعطى الفرد حريّة وسهولة تعلّم وفهم الأمور كيفما شاء وأين ومتى شاء.

لقد كان لاختراع الطباعة المتحرّكة الفضل في بداية التأسيس لمختلف المهن المرتبطة بالكتاب، وقد ظلّ الناشر والطابع وبائع الكتب شخصاً واحداً في أغلب الأحيان، ولم يصبح التميّز والتّباين واضحاً ودقيقاً بين تلك الأنشطة إلّا مع حلول القرن الـ 19 أين كان لظهور الثورة الصناعية وانتشارها في أوروبا دوراً كبيراً في تطوّر فنون وتقنيات الطباعة وتزايد الاهتمام بصناعة الكتاب والنّشر واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال إليه ما. ولفترة طويلة، ظلت صناعة النّشر حكراً على بعض المُدن الأوروبيّة ك فيينا، فلورنسيا، ميلان، زيورخ، باريس، لندن وأدنبرة ، لتنتقل بعد ذلك إلى أميركا الشماليّة ثمّ اليابان، وقد عانت؛ على الرّغم من ذلك الاهتمام المُتزايد بها؛ الكثير من العوائق الجغرافية والرقابية والترويجية والقانونية.

من جهة أخرى، كان للانفجار الوثائقي الذي أحدثته ثورة الطباعة أثر كبير في انتشار المعارف والعلوم وتطوّر مختلف مجالاتها، وخلق بالضرورة تنامياً كبيراً ومستمرّاً في الحاجات المعرفيّة التي كلّما ازدادت الحاجة إلى إشباعها وتلبيتها ازداد معها الطّلب المُستمر على الإنتاج الفكري، ومن ثمّ ظهرت وازدادت معها الحاجة المُلحّة لتنظيم عمليّة الإنتاج الفكري، وهنا يبرز الدور الحقيقي للنّشر كمهنة وللناشر كوسيط لإنتاج ونقل الرّسالة الفكرية إلى مستهلكيها، حيث تزداد أهمية الناشر وتعظم مكانته انطلاقاً من دوره الاستراتيجي في تسيير وإدارة وتنظيم عمليّات إنتاج الفكر، وبالتالي أصبح وجوده كمورّد خدمات ضرورة مُلحّة يفرضها الواقع ولا يمكن البتّة الاستغناء عن خدماته لإتمام تلك الإجراءات.

خلال القرن العشرين، أدّى تطوّر العلوم والمعارف إلى ازدهار كلّ مناحي الحياة، الاجتماعيّة منها والاقتصاديّة والفكريّة، حيث عرفت الأولى (الاجتماعيّة) تحسّناً كبيراً في ظروف المعيشة من حيث

المستوى الصحي والنظام الغذائي.. بينما شهدت الثانية (الاقتصادية) تقدماً ملفتاً جداً بفضل تقدّم التّقنيّات وتوسّعاً مذهلاً في الأنشطة والمهن وفي كلّ المجالات. أمّا الثالثة (الفكريّة) فقد عرفت انفجاراً وثائقياً انتقلت فيه المعلومة من من عهد النّدر إلى عصر الوفرة، ولم تعد فيه صناعة النشر ترتبط بمهن التّأليف أو الترجمة أو الطّباعة فحسب، بل ظهرت مهن وأنشطة جديدة تكمل مهن أخرى ترتبط بها لها وتشمل الكثير من المجالات لتصميم الأغلفة والنّماذج، تحرير ومعالجة النّصوص، تصميم وإخراج الصّفحات، ضد وصف المؤلفات والمترجمات، التّجميع واللّصق والتّجليد، تجارة الورق، شحن وتوزيع الكتب، الإشهار والإعلان والترويج للكتب، وصولاً إلى بيع الكتب، وقد عدّدها المتخصّصون في مجال الكتاب في أكثر من 65 نشاطاً، الأمر الذي يجعل من صناعة النشر صناعة متعدّدة الجوانب متداخلة الأطراف.

بحلول القرن الحادي والعشرين، تطورت صناعة النّشر بشكل ملفت جداً وباتت أحد أكثر قطاعات الأعمال ازدهاراً والأكثر بين الصناعات المعنية بإنتاج المحتوى الإعلامي والترفيهي في العالم بما في ذلك قطاعات السّينما والموسيقى، وأصبح الكتب والقراءة يشكّلان مفتاح التعلم والتثقف والترفيه بالنسبة لمئات الملايين من البشر وفي جميع دول العالم دون استثناء، ووفقاً لتقرير اتحاد الناشرين الدوليين لسنة 2013،¹ فقد بلغ حجم صناعة نشر الكتب بمختلف أشكالها حوالي 151 مليار دولار أميركي مقابل 133 مليار دولار لقطاع الأفلام والترفيه، وجاء قطاع إنتاج المجلات ثالثاً برقم أعمال فاق الـ 107 مليارات دولار، تلاه قطاع ألعاب الفيديو بواقع 63 مليار دولار، لتكون حصّة قطاع الموسيقى في حدود الـ 50 مليار دولار من إجمالي عوائد صناعة المحتوى الإبداعي بشقيه الترفيهي والإعلامي.

لقد أصبح النّشر بحقّ مرآة تعكس فكر الأمم والشّعوب وثقافتهم، ووسيلة لنقل المعارف والعلوم بين الحضارات وحفظها، وهو بذلك يمثّل فعلاً اتّصاليّاً بامتياز بين الكاتب والقارئ، وبين الحاضر والماضي وبين الشّرق والغرب، لأنّه وببساطة يتضمّن رسالة فكرية يتم بثّها ونقلها بين مرسل ومستقبل عبر قنوات بعينها، ومن هنا تتجلى الأبعاد الحقيقية لهذه الدّراسة وعلى كل المستويات.

¹ International Publisher Association. Annual Report 2012/2013 [En ligne]. Consulté le 27.04.2023. Disponible sur l'URL : <https://www.internationalpublishers.org/images/aa-content/ipa-reports/ipa-annual-report-2012-2013.pdf>

حدود الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى دراسة موضوع نشر الكتاب الورقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ويشمل كلّ المصنّفات والمؤلّفات التي تدخل في تعريف اليونيسكو، ذلك أنّ التشريع الجزائري تبني وإلى فترة طويلة تعريفاً عاماً يشمل الكثير من المصنّفات الشّيء الذي جعل من الصّعوبة بمكان اعتماده كقاعدة لدراسة الكتاب الجزائري، ويعود اختيار هذه الفترة لإعداد الدراسة لسببين اثنين هـ ما:

- **أنّ سنة 2000** هي سنة مفصلية على الصعيد السياسي، حيث أنّه وبعد الأزمة السياسية و الظروف الأمنية التي ميّزت الجزائر خلال التسعينيات والتي خلّفت ركوداً اقتصادياً وثقافياً كبيرين، فقد شهدت البلاد تحوّلاً سياسياً ودخلت مرحلة جديدة اتّسمت بكثافة الجهود الرّامية لاسترجاع هيبة الدولة وإعادة بناء مؤسساتها الدّستورية، والعمل على تحسين صورتها واسترجاع مكانتها في المحافل الدّولية، وكذا إعادة بناء جسور الثقة والتّواصل مع المواطن، وقد كان لذلك أثر في بروز تحولات اجتماعية واقتصادية وتوجّهات ثقافية جديدة في الجزائر كان الكتاب فاعلاً رئيسياً فيها.

- **أما الانتهاء عند سنة 2017** فذلك راجع إلى أنّ هذه السّنة من المفروض أن تتزامن وانتهاء المدّة القانونية للدراسة (5 سنوات)، وقد تميّزت هذه الفترة بالاستقرار السياسي (عدم تغيير نظام الحكم طيلة 3 عهديات متتالية) والاستمرار بالوتيرة التّنمويّة المبرمجة نفسها، وتكملة البرامج والمشاريع المُسطّرة منذ 1999، إلّا أنّه وبسبب الصّعوبات والمشاكل التي واجهت نا وكانت خارج إرادتنا من جهة، وكذا عدم صدور المراسيم التّنفيذية الخاصّة بالقانون 13-15 المتعلّق بسوق وأنشطة الكتاب - الذي يعتبر حجر زاوية في هذه الدراسة - في آجالها القانونية من جهة أخرى، فقد تأخّر إنجاز الدراسة عن آجالها المُسطّرة، الشّيء الذي دفع نا إلى إدراج وإضافة الكثير من المعطيات التي تخصّ الموضوع خلال السّنات اللاحقة لفترة الدراسة والتي تصل أحياناً إلى سنة 2021 و 2022 .

أهمية الدراسة

تتصل صناعة النشر بشكل كبير بتحقيق هدف أساسي هو نشر الفكر بين النّاس ورفع المستوى المعرفي والثقافي للمجتمع، وتوصيل ثمار هذه المعرفة إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد، وبشكل خاصّ أولئك المتخصصين والمحتاجين إليها لتوضيح جوانب علمية أو فكرية أو تعديل مسارات بحوث أو دراسات... إضافة إلى المساهمة في تقديم الحلول لقضايا علمية واجتماعية تسهم جميعها بشكل أو بآخر في التّنمية وعلى كلّ الأصعدة والمستويات بما في ذلك تحقيق العوائد الاقتصادية، ومثل هذا الهدف النبيل لا يتحقق دون وجود وعاء مادي للرسالة الفكرية يتمثّل في الكتاب.

إن تلازم النشر مع قضايا الفكر والثّقافة هو ما جعله من الأهمية بمكان، بل وجعله من بين القطاعات الاقتصادية التي تحظى بالاهتمام والأولوية في الكثير من الدّول وعلى رأسها دول العالم

الصّناعي الذي يرى في النشر منفذا لتفجير طاقات الإبداع الفكري، وإشباع الاحتياجات الفكرية والعلمية للمجتمع وتنمية الإنسان، فضلا عن تحقيق المنافع الاقتصادية للدولة كخلق مناصب الشغل وفرص الاستثمار، وتحقيق العوائد المادية للمستثمرين في القطاع، وكذا المساهمة في الموارد المالية للدولة من خلال الضرائب والرسوم والجباية المفروضة على كلّ العناصر المكوّنة لمنظومة النشر.

على ضوء ما سبق، يمكن القول أنّ أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية تكمن في كونها محاولة علمية جادة تتناول واقع صناعة النشر في الجزائر وتسلط الضوء على الكثير من جوانبها، وتُحاول فهم وتحليل الإطار التنظيمي لكلّ الأنشطة المرتبطة بها وتطرح مختلف الإشكالات والقضايا المتعلقة بها، وكذا معرفة مكانة الكتاب ضمن السياسة الثقافية للدولة واستشراف آفاقه المستقبلية، وهذا في مرحلة أقلّ ما يُقال عنها أنّها تميّزت بالاستقرار السياسي والأمني والانتعاش الاقتصادي، وهذا ما سيمكّن من الإلمام بواقعها ومعرفة خصوصيات القطاع من خلال دراسة مختلف عناصره الفنية والمادية وكذا معرفة سياسات الدولة وتوجهاتها من أجل ترقية هذه الصناعة والنهوض بها.

مخطّط الدراسة

من أجل الوصول إلى الغايات والأهداف المنشودة من هذه الدراسة وفق منهجية سليمة، فقد تمّ تقسيم البحث إلى سبعة فصول موزّعة على ثلاثة أقسام، بالإضافة إلى ملاحق تشمل استمارة الاستبيان باللغتين العربية والفرنسية وبعض الوثائق الإدارية ذات الصلة بالموضوع. عرضنا في القسم الأوّل وهو الفصل التمهيدي أساسيات الدراسة، حيث حدّدنا الإطار العام لموضوع البحث من خلال طرح الإشكالية وتحديد الفرضيات وتوضيح أهداف الدراسة وكذا المنهجية التي تمّ اعتمادها للإحاطة بمختلف جوانبها، ثمّ تطرّقنا لبعض الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع، كما شرحنا أبرز المشاكل والعقبات التي واجهتنا طيلة فترة إنجاز البحث. خُصّص القسم الثاني لعرض الجوانب النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، وقد اشتمل على فصلين، تناول الفصل الأوّل الموسوم بعنوان "مدخل لصناعة النشر" أهمّ المفاهيم النظرية المتعلقة بالنشر، بدايات النشر عند العرب، التطوّر التاريخي للنشر في الجزائر، مختلف العناصر المكوّنة لنشاط النشر، أنظمة النشر، النشر كصناعة ثقافية إبداعية وأخيرا النشر كعملية اتّصالية.. وقد تطرّق الفصل الثاني إلى أبرز الفاعلين في قطاع الكتاب بالجزائر، وأهمّ الهيئات والمؤسسات والمصالح الوصية والقائمة على تسيير شؤون الكتاب، الجمعيات والنقابات المهنية الناشطة في قطاع النشر، وكذا بعض الجمعيات الأدبية الفاعلة في مجال الكتاب على المستوى الوطني.

تخصّصت الدراسة في قسمها الثالث العمل الميداني الذي قمنا به من أجل معرفة أهمّ معالم وملامح صناعة النشر على أرض الواقع في الجزائر وتحدياتها الحالية واستشراف رهاناتها المستقبلية، وقد توزّع هذا القسم

على خمسة فصول، ناقش أولها (وهو الفصل الثالث من حيث الترتيب العام لفصول الدراسة) "الإطار التشريعي للكتاب في الجزائر" من خلال جمع وتحليل مختلف تشريعات الكتاب في الجزائر الصادرة خلال فترة الدراسة وتحليلها ومقارنتها بالتشريعات السابقة التي تم إصدارها منذ الاستقلال وحتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي.

أما الفصل الثاني من هذا القسم (الرابع من حيث الترتيب العام) فقد تطرق إلى واقع صناعة النشر في الجزائر من خلال التطرق للمعطيات الإحصائية المتعلقة بمختلف أنشطة الكتاب؛ التي تشكل أساسا عناصر صناعة النشر؛ وهذا للفترة 2000-2017 مع تمديد مجالها الزمني ليصل إلى غاية نهاية 2021 أحيانا، وتحليلها وفهم التطور الذي عرفه كل نشاط على جدا.

من جهته تناول الفصل الثالث (الخامس من حيث الترتيب العام) دراسة بيبليومترية لنشر الكتاب في الجزائر وقدم عرضا لمختلف التوجهات الكمية والموضوعية واللغوية للإنتاج الفكري الوطني خلال السنوات التي توفرت بياناتها (أي التي صدرت فيها البيبليوغرافيا الوطنية) خلال فترة الدراسة مع تحليل لهذه المعطيات على ضوء مؤشرات المناخ العام للبلاد (المؤشرات الاقتصادية، الديمغرافية، مؤشرات التعليم والتكوين...).

هذا وتم تخصيص الفصلين المتبقين من هذا القسم لعرض وتحليل مختلف الجهود والماساعي التي تبذلها الدولة ومختلف الشركاء والفاعلين في مجال الكتاب من أجل ترقية الكتاب والنهوض بقطاع النشر وتطويره في الجزائر، حيث تطرق الفصل الرابع (السادس من حيث الترتيب العام) إلى قضية الدعم المالي المباشر للكتاب من خلال برامج الدعم المسطرة أساسا لهذا الغرض، أو من خلال التظاهرات الثقافية الكبرى التي تم تنظيمها ابتداء من العام 2003 والتي شكل دعم الكتاب أحد محاورها عن طريق حسابات التخصيص الاستثنائية، بينما تناول الفصل الخامس (السابع من حيث الترتيب العام) باقي السياسات المتعلقة بترقية الكتاب كترقية القراءة والمطالعة، الجوائز الأدبية، التكوين في مهن وأنشطة الكتاب، الترويج والدعاية للكتاب وكذا التخفيضات الجبائية والضريبية المتمدة بهذا الخصوص.

في الأخير، تعرض الدراسة أهم النتائج التي تم التوصل إليها على ضوء الفرضيات، وتبين أبرز مواطن القوة وجوانب القصور التي تميز صناعة النشر في الجزائر على مستوى جميع عناصرها وعلى المستوى العام ومن ثم تقديم مجموعة من الأقتراحات التي من شأنها المساهمة في إيجاد حلول لتلك الاختلالات إذا ما لاقت صدى لدى الجهات الوصية على شؤون الكتاب في الجزائر، لتأتي الخاتمة كحوصلة لأهم ما جاء في الدراسة التي سترفع المجال أمام دراسات أخرى (مستقبلية) للتعلم أكثر في مختلف جوانب الموضوع وامتداداته.

الفصل التمهيدي: أساسيات الدّراسة

1. محدّدات المشكلة:

1.1. أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر اختيار الموضوع أول خطوة من خطوات إجراء البحث، وهو من الأهمية بمكان لأنه أداة التوجيه الأساسي في عملية البحث وجمع المعلومات والبيانات، وقد كان من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع "صناعة النشر في الجزائر" ما يلي:

◀ الأسباب الذاتية:

تأتي الرغبة الشخصية في مقدّمة الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع والخوض فيه، فولعنا الشديد بعالم "الكتاب والمطالعة" السّاحر منذ أيام الطفولة، ولّدت فينا مُنعكسا شرطيا يجذبنا نحو كلّ ما له علاقة بهذا العالم، ويثير فينا الفضول لمعرفة وتتبع كلّ القضايا المرتبطة به، ولعلّ هذه الرغبة كانت تنمو وتكبر كلّما قمنا بزيارة معارض وصالونات الكتاب التي بقدر ما أتاحت لنا فرصة اللقاء بالمؤلفين والناشري والتحدّث إليهم في المسائل المتعلقة بالكتاب، بقدر ما بلورت في عقلنا فكرة إعداد دراسة مستقبلية تتناول الكتاب.

◀ الأسباب الموضوعية:

من أهم الأسباب الموضوعية التي ساهمت في اختيار هذا الموضوع نذكر:

- جديّة وفائدة الموضوع: يُعتبر موضوع صناعة النشر موضوعا بالغ الأهمية والفائدة، فهو يشغل بال الطبقة المثقفة والمتعلّمة في المجتمع، ويثير الجدل وي طرح الكثير من النقاش لدى النخب على اختلاف توجهاتهم السياسيّة وقناعاتهم الفكرية، كما أنّه محط اهتمام الكثير من الناس وهذا لارتباطهم بالكتاب ارتباطا وثيقا سواء أكان ذلك بداعي إنجاز الدّراسات والبحوث، أو بسبب شغفهم وحبّهم للمطالعة والكتاب.
- السعي لحل مشاكل صناعة النشر: إنّ تناول موضوع صناعة النشر بالبحث والدراسة من مختلف الجوانب والزوايا، ودراسة مختلف القضايا والمسائل المرتبطة به سيقود حتما إلى استنتاجات من شأنها المساهمة في صياغة حلول ناجعة وفعّالة للاختلالات الحاصلة وتدارك النقائص المسجّلة على مستوى عناصر هذه الصناعة.
- تحقيق الإضافة العلمية: لاحظنا من خلال اطّلاعنا على مختلف الأدبيّات التي تعرّضت لموضوع النشر في الجزائر بالدراسة، أنّها تناولته من جوانب دون غيرها، لذلك فكّرنا في تناوله من زوايا مختلفة ومتعدّدة، حيث الدراسة تتعدّى نطاق النّشاط الواحد والقطاع الواحد إلى عدّة قطاعات، وكذا بوجهة نظر مغاير تتضمّن التحليل الاقتصادي، على أمل أن يحقّق بذلك إضافة علمية تعود بالنّفع على الجميع.

2.1. أهداف الدراسة

تتلخّص الأهداف المنتظرة من هذه الدراسة فيما يلي:

- « معرفة الإطار التشريعي الذي ينظّم ويسير ويوجّه صناعة النشر في الجزائر ومدى تطبيق هذه التشريعات في مختلف أنشطة القطاع.
- « دراسة القواعد والإجراءات التي تحكم وتنظّم صناعة النشر في الجزائر ومدى التزام الناشرين بها.
- « فهم وتحليل العلاقات التي تجمع بين مختلف الفاعلين في قطاع الكتاب، والتعرّف على جهود الدولة وسياساتها المنتهجة في هذا الشأن.
- « الكشف عن خصوصيات صناعة النشر في الجزائر من خلال عرض وتحليل مؤشرات الكمية وتوجهاتها اللغوية والموضوعية، ومدى تلبيتها للطلب على الفكر في أوساط المجتمع.
- « الخروج بمؤشرات إحصائية لمعرفة مواطن الضعف والقوة وتحديد المعوقات والعقبات التي تؤثر على صناعة النشر في الجزائر وتنمية العوامل الإيجابية التي تسمح بتطويرها وترقيتها.
- « وضع تصور نظري وعملي لصناعة النشر في الجزائر من خلال تقدير مدى العلاقة بين الأهداف الثقافية والفكرية من جهة والأهداف التجارية والاقتصادية من جهة أخرى.

3.1. إشكالية الدراسة

يعتبر النشر استثمارا فكريا وماليا وحضاريا، لذلك يحظى موضوعه باهتمام بالغ من طرف الباحثين وأهل الاختصاص فضلا عن اهتمام الناشرين وأصحاب المهنة أنفسهم، وقد زاد هذا الاهتمام منذ سبعينيات القرن الماضي وارتفعت وتيرته مع بداية هذا القرن بسبب الانفجار الوثائقي الذي تشهده مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، والذي سبب تدقّقا معلوماتيا حادا يصعب التحكم فيه، كما أثار مشكلات تنظيمية، قانونية، اجتماعية، اقتصادية وفكرية كان لها تأثيرها المباشر والكبير على نشاطي التأليف والنشر.

إنّ تسارع التكنولوجيا أدى بالعديد من دول العالم - خاصة المتقدمة منها - إلى إعادة النظر في سياساتها المعلوماتية وإجراءاتها التنظيمية، وأولت قضايا النشر اهتماما خاصا وهذا من أجل خلق صناعة متكاملة تتماشى والتوجهات العامة لها وحمايتها وتطويرها، فبالإضافة إلى العوائد الاقتصادية الكبيرة التي تحققها هذه الصناعة، فإنها أيضا تسهم بشكل رئيس في القضايا الفكرية والعلمية وبالتالي تساهم في التصدي لأي غزو ثقافي أو فكري خارجي لكون مهمة الناشر تحمل رسالة عظمى ذات ثلاثة أبعاد، الأول والثاني منهما مرتبطان بالمهنة عينها من خلال المحافظة على مقوماتها والتي تعني بالضرورة المحافظة على سمعة ممتنها، أما البعد الثالث فيتعلق بالمجتمع ككل من خلال المساهمة في تطوره، هذا لأنّ عامل الجودة - النوعية والمضمون - هو أساس نجاح كل صناعة، وفي النشر ليس كل ما يطبع يقرأ، ولكن من الواجب أن يكون المضمون لائقا، إلى جانب التجانس والتقارب بين الناشرين.

في الجزائر تعتبر صناعة النشر نشاطا فكريا وموردا اقتصاديا هاما، لذلك فهي تخضع للتوجهات الكبرى للدولة وتعرف الكثير من التغيرات والتقلبات، ففي الفترة التي أعقبت الاستقلال وحتى أواخر السبعينات احتكرت الدولة قطاع النشر لنفسها؛ وهذا على غرار باقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية والحيوية الأخرى؛ بل وبسطة عليه نفوذا مطلقا، وأولته العناية والاهتمام وقدمت له دعما منقطع النظير، الشيء الذي جعل من الكتاب سلعة فكرية بامتياز في متناول جميع فئات المجتمع وجعل من تلك الفترة "العصر الذهبي" للمقروئية في الجزائر، وقد استمر الحال إلى غاية منتصف الثمانينيات، أين بدأ القطاع يشهد تراجعا بسبب الإرهاق الاقتصادي الذي بدأ في التنامي آنذاك، الأمر الذي دفع بالدولة إلى فتح باب الاستثمار في القطاع أمام الخواص حيث ظهرت أولى دور النشر التجارية الخاصة كدار الشهاب، دار الهدى، الأديب، دحلب، ميديا بلوس، دار القصب، دار المعرفة...

ومع نهاية الثمانينيات، شكلت أحداث 05 أكتوبر 1988 منعرجا هاما في تاريخ الجزائر الحديث وتحولا بارزا في التوجهات الكبرى للبلاد، حيث أدى المخاض العسير لتلك الأحداث والتفاعلات إلى تبني الدولة للخيار الديمقراطي وتحولها من هيمنة الحزب الواحد إلى منطق التعددية السياسية، وهو ما كرّسه دستور 1989 الذي يعتبر أول دستور تعددي في الجزائر يكفل حرية الممارسة الجموعية والحزبية والنقابية وحرية الإبداع. إنَّ عدم قدرة الدولة على التحكم في القطاع وتنازلها عنه تدريجيا لصالح القطاع الخاص في إطار الانفتاح على اقتصاد السوق، أدى إلى بعث وتشجيع المزيد من المبادرات الفردية للخواص من خلال بذل استثمارات مالية كبيرة في هذه الصناعة لتحقيق عوائد مالية من جهة، ورغبة منها في النهوض بالقطاع وتطويره ودفعه نحو الأمام من جهة أخرى، وقد ترك إنهاء الدولة للوصاية على النشر والتوزيع؛ بشكل سريع وغير مدروس ودون أدنى ضمانات؛ فراغا قانونيا كبيرا في مواجهة تلك المرحلة الانتقالية للقطاع، حيث ومع الإرهاصات الاقتصادية التي شهدتها فترة التسعينيات والتي تميّزت بانهياف حاد في قيمة الدينار، ومباشرة الدولة لجملة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار ما عُرف آنذاك بإعادة الهيكلة التي فرضها صندوق النقد الدولي، فقد شهدت أغلب القطاعات الاقتصادية تراجعا ملحوظا، وهذا تزامنا مع وضع ملفّات الكثير من المؤسسات العمومية على طاولة "الخصخصة"، وكلّ هذا في ظلّ تراجع صورة الجزائر في المحافل الدولية وغياب التمثيل الدبلوماسي للكثير من دول العالم خاصة المتقدمة منها بعد تحوّل الأزمة السياسية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك إلى أزمة أمنية بكلّ الأبعاد، وتعطلت معها كل مناحي الحياة الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية والفكرية، وهو ما كان له أثر سلبي كبير على قطاع النشر الذي كان الأشدّ تضررا بين القطاعات الأخرى ودفع فيه المثقفون والكتاب ثمنا باهظا، خاصة مع انشغال الدولة بالوضع الأمني للبلاد ومعاناة أصحاب الإبداع في ظلّ غياب تامّ للضمانات والحوافز التي من شأنها تشجيع الاستثمار في القطاع.

خلال الألفية الجديدة، عرفت صناعة النشر تحولات هامة بعد انتقالها وبشكل كبير جدًا إلى كنف القطاع الخاص وإدراجها ضمن اهتماماته الاستثمارية بشكل أوسع، خاصة وأن هذه المرحلة تميزت بتحويلات جذرية سواء على الصعيد السياسي الذي عرف استقرارا ملفتا، أو على الصعيد الاقتصادي الذي شهد انتعاشا كبيرا بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أو على الصعيد الاجتماعي الذي تحسّن كثيرا عما كن عليه خلال التسعينيات وخصوصا من حيث التوجّه العام للدولة الذي أبقي على دعم الأسعار لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وحافظ على خيار مجانية وديمقراطية التعليم الذي شهد إصلاحات جوهرية في كافة مراحلها، وكذلك على الصعيد الثقافي الذي اتخذت منه الدولة وسيلة لتلميع صورة البلاد وطمأنة العالم باستتباب الأمور وعودة المياه إلى مجاريها، وهذا من خلال تنظيم العديد من التظاهرات الثقافية الكبرى ذات الطابع الدولي.

لقد حاولت الدولة من خلال سياستها الثقافية التي وضعتها في السنوات الأولى من الفترة، النهوض بقطاع النشر وترقيته، وقد كان من بين أهم ما بادرت إليه في هذا الشأن تسطير برامج سنوية خاصة بالدعم المالي المباشر للكتاب، كما خصّته ببرامج دعم استثنائية خلال التظاهرات الثقافية المنظمة على مدار الـ 15 سنة الأولى من الألفية. غير أن غياب "سياسة وطنية للكتاب" تعمل على وضع وإعداد مختلف الاستراتيجيات الخاصة بالقطاع؛ والتي يتم فيها دعم ومرافقة وإشراك كلّ العناصر الفاعلة فيه؛ حال دون تحقيق قفزة نوعية للقطاع، ولم تؤت أيّا من تلك المحاولات أكلها على الوجه الأكمل، بل ولم تُفلح في أن تجعل من الكتاب "منتجا استراتيجيا" يبعديه الاقتصادي والفكري، وعلى ما يبدو فإنّ هذه المعطيات قد سلّطت الضوء على التعقيد الكبير الذي يُميّز قطاع الكتاب في الجزائر وكشفت الكثير من نقاط الضعف والقضايا الجوهرية المرتبطة به، وقد أدّى تضارب الرؤى والأهداف وعدم تناغم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص من جهة، وتباين مصالح مختلف مهنيي القطاع والتي من المفروض أنّها متكاملة برغم ذلك التباين من جهة أخرى، إلى عدم تحقيق تنمية فعلية وإعطاء دفعة قوية للقطاع، كما أنّ نقص أدوات التشريع التي تُسيّر وتُنظّم شؤون الكتاب في الجزائر، وكذا النّداخل والتّشابك بين الإعدادات الاقتصادية، والمعطيات الاجتماعية والثقافية جعلت من تنظيم أنشطة وسوق الكتاب أمرا بالغ الصّعوبة بمكان.

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكننا أن نطرح السؤال الرئيسي الآتي:

- ما هو واقع صناعة النشر في الجزائر وما مكانة الكتاب ضمن اهتمامات الدولة وسياستها الثقافية؟

وهذا السؤال يمكن تفريعه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز معالم وخصوصيات وتوجهات صناعة النشر في الجزائر؟
- ما هو دور السياسة الوطنية للكتاب في صناعة النشر في الجزائر؟
- ما هو تأثير التحويلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية على صناعة النشر ومستقبل الكتاب في الجزائر؟
- هل هناك إرادة سياسية حقيقية ورغبة قوية للنّهوض بقطاع النشر وتطويره وترقيته؟

- هل الإطار القانوني للكتاب يتماشى ومتطلبات صناعة النشر في الجزائر ؟
 - ما هو تأثير انتشار واستعمال الميديا الحديثة على صناعة النشر في الجزائر ؟
 - ما هو دور مكاتب المطالعة العمومية في ترقية صناعة النشر والكتاب في الجزائر ؟
 - ما هو تأثير مختلف سياسات الدولة لدعم وترقية الكتاب على أداء هذه الصناعة ورسم توجهاتها ؟
 - ما هي مساهمة مؤسسات النشر العمومية في الإنتاج الفكري الوطني وما موقعها ضمن هذه الصناعة ؟
- هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الدراسة.

4.1. فرضيات الدراسة:

تعتبر فروض الدراسة إجابات محتملة لأسئلة البحث، وحلولا أو تفسيرات مؤقتة يضعها الباحث لحل مشكلة البحث، بناء على هذا، ومن أجل الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة والأسئلة المتفرعة عنه سابقا فإننا نضع الفرضيات التالية:

■ الفرضية العامة:

السياسة الحالية المتبعة في مجال الكتاب لا تساهم في تطوير وترقية صناعة النشر ولا تقوي أداءها ولا تعزز مكانة الكتاب ضمن اهتمامات الدولة واستراتيجياتها الثقافية.

■ الفرضية الجزئية الأولى:

المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا تساهم في تطور صناعة النشر في الجزائر.

■ الفرضية الجزئية الثانية:

الإطار التنظيمي الحالي للكتاب لا يستجيب لمتطلبات صناعة النشر في الجزائر.

■ الفرضية الجزئية الثالثة:

سياسات الدولة لدعم وترقية الكتاب في الجزائر لا تساعد في تطوير صناعة النشر ورسم توجهاتها.

2. منهجية الدراسة:

1.2. منهج الدراسة:

تعني كلمة "منهج" لغة الطريق، وترجع في أصلها اللغوي إلى الفعل (نَهَجَ) ومنه النهج، والمنهج، والمنهاج، أي الطريق الواضح، ونهج الطريق أي أبانه وأوضحه أيضاً سلكه، وبابها قطع.¹ وقد جاء في لسان العرب لابن منظور قوله: "نَهَجَ: طريق نَهَج، بَيَّن واضح، وهو النَهَج، والجمع نهجات ونُهَج ونُهوج... وأنَهَج الطريق: وضَّح واستَبَانَ، و صار نهجا واضحا بَيَّنّا. و المنهاج: الطريق الواضح. ونَهَجْتُ الطريق: أَبْنَيْتُهُ و أَوْضَحْتُهُ. ونَهَجْتُ الطريق سَلَكْتُهُ... و النَهَج: الطريق المستقيم، و نهج الأمر إذا وضَّح." أما اصطلاحاً فهو "وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة"²، ومن ذلك كان "المنهج العلمي" الذي يعرفه Maurice Angers بأنه "مجموعة الطرائق والتقنيات التي توجه البحث وتنظم الإجراءات العلمية الخاصة به"³، بينما يعتبره Benoit Gauthier "طريقة لمقابلة الأفكار المقتبسة من التجربة والخيال، والمعطيات الملموسة الناتجة عن الملاحظة بغية تأكيد أو رفض الأفكار المكونة في بداية البحث"⁴ ونظراً للتباين والاختلاف بين العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية، حيث تُعتبر الأولى علوماً لينة والثانية علوماً نقية أو شريفة حسب Edgar Morin فإنّ المنهج المستخدم في هذه العلوم مختلف أيضاً، خاصة وأنّ العلوم الإنسانية تكتسي طابعاً خاصاً في التعامل مع المفاهيم والتفسيرات التي تتسم بدورها بالصعوبة والتعقيد في مختلف تخصصات هذه العلوم واستخدامها لمقاربات كثيرة ومتنوعة عكس العلوم التطبيقية.

على ضوء ما سبق، و من أجل إعداد مُتطلّبات هذه الدراسة، فقد استخدمنا المنهج الوصفي، لكونه المنهج الأكثر ملاءمة لوصف وشرح الظواهر وعرضها بطريقة نقدية للحصول على النتائج أو تحديد الأسباب التي أدت لحدوثها، و"غالبا ما نتحدث عن البحث الوصفي كعملية تحضيرية للتقييم أو للبحث، وذلك عندما يكون النظام معقداً لدرجة يستدعي فيها ضرورة البدء بوصفه بأكبر قدر ممكن من الصرامة"⁵ إذن، تفضيل الدراسة لهذا المنهج دون غيره من المناهج سيُمكن من الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ومسائله، وكذا تقرير الواقع ومحاولة تفسيره وهذا طبعاً بالاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التي ستساهم في دعم المعطيات النظرية من خلال الدراسة الميدانية وتحليلها لوضعية قطاع النشر في الجزائر وإبراز خصائصه الكمية وتوجهاته اللغوية والموضوعية.

¹ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. مختار الصحاح. ترتيب محمود خاطر. بيروت: دار المعارف، 1990. ص. 681.

² مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي. ص. 195.

³ ANGERS, Maurice. Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines. Anjou: centre éducatifs et culturel, 1992. P. 53.

⁴ GAUTHIER, Benoit. Recherche sociale: de la problématique à la collecte des données. Montréal: Presse de l'université du Québec, 1990. P. 520.

⁵ DU KITEL, Jean Marie, ROEGERS, Xavier. Méthodologie du recueil d'information: fondements des méthodes d'observation, de questionnaire, d'interview et d'études de documents. 4^{ème} éd. Bruxelles: Editions DE BOECK Université, 2009. P.86.

2.2. مجتمع وعينة الدراسة:

تألف مجتمع البحث الذي تم فحصه من أجل إتمام متطلبات هذه الدراسة في شقها العملي (الميداني)، من دور النشر التجارية وإنتاجها الفكري (من الكتب) الصادر خلال الفترة 2000-2017، وكذا التشريعات المتعلقة بالكتاب للفترة نفسها، ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

« **دور النشر التجارية:** قمنا بجرد كمّي لدور ومؤسسات النشر الناشطة على المستوى الوطني من خلال الاستعانة بأدلة المعارض، سجلات الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية، الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية، أدلة المنشورات وبطاقات الزيارة الخاصة بالناشرين، وكذا مواقع الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي للناشرين، حيث مكّن هذا الجرد من إعداد "قاعدة بيانات" مفصلة حول النشر التجاري الخاص في الجزائر ومعرفة جغرافيته وتمركز صناعته في مختلف المناطق. بالإضافة إلى ذلك، سمحت سجلات الإيداع القانوني والببليوغرافيا الوطنية الصادرة من تحديد الهيئات والمنظمات الناشرة لأغراض غير ربحية (غير تجارية) وقطاعاتها ومعطياتها الكمية بهذا الخصوص.

« **الإنتاج الفكري الوطني (الكتاب):** قمنا بفرز وفحص الببليوغرافيا الوطنية الصادرة ابتداء من العام 2000 وتحليل كمّي لمحتواها، ما سمح لنا بتحديد المؤشرات الكمية للإنتاج الفكري الوطني الصادر خلال فترة الدراسة وتوجهاته اللغوية والموضوعية (حسب التصنيف العشري العالمي)، ومساهمة كلّ ناشر في هذا الإنتاج، ومن ثمّ إعداد خريطة النشر التجاري الحقيقي في الجزائر من خلال تحديد دور النشر التجارية الفاعلة والنشطة في قطاع النشر، وأخيرا إعداد قائمة (كشاف) بأسماء كلّ دور النشر التجارية الخاصة التي سجّل لها نشاط على أرض الواقع.

« **تشريعات الكتاب:** من أجل الإلمام بتفاصيل هذه المسألة قمنا بما يلي:

- الاستعانة ببعض الدراسات التي تهتم بالتشريع في مجال الكتاب في الجزائر والتي تعتبر نادرة جدًا، وأبرز هذه الدراسات سلسلة الملفات الوثائقية الصادرة عن وزارة الإعلام والثقافة خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، والتي كانت ترصد أهم النصوص التشريعية في مجالي الثقافة والإعلام، واعتُبرت حتى أواخر تلك الفترة مصدرا موثوقا ودقيقا لمختلف الباحثين في هذا الشأن، كما أنّ الدراسة التي قامت بها الباحثة رقية بحوصي¹ قد شكّلت لنا قاعدة بيانات مرجعية عن تشريعات الكتاب خلال الفترة 1962-1999 والتي تمّ التأكد منها من خلال مراجعة وفرز أعداد الجريدة الرسمية لتلك الفترة.

- فحص وفرز أعداد الجريدة الرسمية الخاصة بفترة الدراسة 2000-2021 وإعداد مدونة بأهم التشريعات الخاصة بالكتاب أو ذات العلاقة به، وقد شمل البحث جميع النصوص القانونية المتعلقة بسلسلة الكتاب

¹ بحوصي، رقية. السياسات الحكومية الخاصة بالكتاب واستراتيجية الفاعلين في القطاع: الوضعية والآفاق بالجزائر. أطروحة دكتوراه. علم المكتبات والعلوم الوثائقية: جامعة وهران، 2012.

والتي ذكرتها بشكل علني وصريح أو من خلال الإشارة إليها باستعمال المرادفات أو ما يكون في سياقها، مع الأخذ بعين الاعتبار النصوص ذات الصبغة العامة (الوطنية) واستثناء ما يلي:

- ← التشريعات التي تحمل الصبغة الجهوية أو المحلية كتلك المتعلقة بإنشاء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في مراكز الولايات ومكتبات المطالعة العمومية في المدن مثلاً، مراسيم إنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية وكذا القرارات المتضمنة تأسيس عيد القراءة في احتفال في مختلف المدن.
- ← المراسيم الفردية المتعلقة بتعيين الأشخاص في المناصب أو إسناد أو إنهاء مهام للأشخاص العاملين في مختلف المصالح الإدارية والهيئات ذات الصلة بالكتاب أو عزلهم، وكذا النصوص المتعلقة بالمكافآت والمنح المالية لأعضاء تلك الهيئات.

← النصوص التي لا يمثل الكتاب صلب موضوعها، وإنما يذكر كجزئية فيه كقانون العقوبات الذي تُحيل إليه مواد النصوص التشريعية المتعلقة بسلسلة الكتاب.

- جمع هذه التشريعات وتنظيمها في جدول يُفصل أهم بيانات النص التشريعي كتاريخ إقراره وعدد الجريدة الرسمية وتاريخ صدورها ورقم الصفحة، وهنا تجدر الإشارة إلى وجود فارق زمني أحياناً بين تاريخ سنّ النص التشريعي وتاريخ صدوره في الجريدة الرسمية.

- تحليل هذه النصوص التشريعية حسب طبيعتها وموضوعها مع مراعاة تسلسلها الزمني حسب تاريخ سنّها وحسب السنوات لمعرفة وتتبع مختلف التغييرات والتعديلات أو التتّمات المتعلقة بالتشريع الواحد، وكذا الترابط والتداخل بين التشريعات المتعلقة بالموضوع نفسه.

فيما يخصّ عينة البحث، فقد قمنا باختيار عينة بالصدفة من المجتمع الإحصائي الأول (دور النشر التجارية الخاصة) بعدما تمّ التأكد من أن جميع مفرداتها تمثّل المجتمع الإحصائي تمثيلاً صحيحاً ودقيقاً، وقد شملت هذه العينة أكثر من 200 مدير (مالك) دار نشر من مختلف ربوع الوطن.

3.2. أدوات البحث:

من أجل رصد وضعيّة القطاع عن قرب ومعرفة مواطن القصور والقوة فيه، فقد قمنا بإعداد استمارة استبيان اشتملت على 60 سؤالاً موزّعة على سبعة (7) محاور هي:

- ← المحور الأول: معلومات عامة عن دار النشر؛
- ← المحور الثاني: يتناول توجّهات وعقود النشر؛
- ← المحور الثالث: يتناول طباعة وإنتاج الكتاب؛
- ← المحور الرابع: يتطرّق إلى نشر الكتاب الرّقمي (الالكتروني)؛
- ← المحور الخامس: يركّز على تسويق الكتاب: الترويج، التوزيع والبيع؛
- ← المحور السادس: يعنى بالتواصل، التعاون، التمثيل والتكوين في مجال النشر؛
- ← المحور السابع: يهتمّ بدعم وترقية وتطوير الكتاب والنشر في الجزائر.

تمّ عرض الاستمارة سنة 2017 على 3 خبراء وأساتذة تعليم عالي بمدرسة علم المكتبات وعلوم الإعلام والاتصال EBSI بجامعة مونتريال بكندا، وبعد مراجعتها وتنقيحها تمّ توزيعها لاحقاً على عينة الدراسة بلحديّ طريقتين:

- ← الاتصال المباشر بالناشرين وهذا من خلال توزيع الاستمارة في شكلها الورقيّ مباشرة على دور النشر المشاركة في صالون الجزائر الدولي للكتاب في طبعتي 2017 و2018 والصالون الوطني للكتاب سنة 2019، وقد شكّل ذلك فرصة من ذهب لمقابلة الكثير من الناشرين والموزّعين والكُتّيبين والحديث إليهم في عموم المسائل والقضايا المتعلّقة بقطاع الكتاب.
- ← الاتصال غير المباشر من خلال إتاحة الاستمارة عيئها على الناشرين في شكل إلكتروني عبر شبكة الانترنت.

3. الدراسات السابقة:

- تكتسي الدراسات والبحوث المتوفرة في مختلف الأدبيات الصادرة حول موضوع محلّ الدراسة أهمية بالغة نظراً لما توقّره للباحث من معلومات تُساعده على رسم صورة واضحة عن مختلف القضايا والمسائل المرتبطة به، كما تمنحه خلفيات نظرية متعدّدة ومتنوّعة حول مختلف جوانبه وتمكّنه من تحديد الإطار العام لهذا الموضوع.
- في هذا الإطار، تناولت الكثير من الأبحاث والدراسات موضوع صناعة النشر في الكثير من دول العالم، حيث ساهمت في كشف ملامح تلك الصناعة وتحديد مختلف توجّهاتها، وكان لها الفضل في إيجاد الحلول للكثير من المشاكل التي كانت تُعاني منها هذه الصناعة، وكذا في وضع وإعداد الاستراتيجيات الخاصة بالكتاب..
- في الجزائر وعلى الرّغم من أهمية موضوع النشر، إلا أنّ الدراسات التي تعرّضت له بالتفصيل والتحليل قليلة، وأغلبها تناولته له من زوايا معيّنة ولم تتطرّق إلى كلّ الجوانب المرتبطة به، أمّا الدراسات التي اتخذت من الكتاب ظاهرة اقتصادية ثقافية وتناولته بجميع عناصره أو تعمّقت في إحداها فهي نادرة جدّاً، ومن أبرز هذه الدراسات نذكر:
- رسالة دكتوراه للباحث رابح علاهم موسومة بعنوان "الكتاب في الجزائر" ¹، وهي رسالة في علوم الإعلام والاتصال تمّت ومناقشتها بجامعة بوردو 3 بفرنسا، وتعتبر مرجعاً نظرياً مهماً حول تاريخ النشر في الجزائر وواقعه وسياسة الدولة المتعلّقة بالكتاب خلال سنواته الأولى من الاستقلال، وقد خلص فيها الباحث إلى أنّ مشكلة الكتاب في الجزائر هي امتداد لأربعة قرون من الهيمنة الأجنبية ابتداء من الوجود

¹ العنوان الأصلي للدراسة هو: Le livre en Algérie

العُثماني في الجزائر ووصولاً إلى الاستعمار الفرنسي الذي حاول استبعاد وطمس كل ما يتعلق بالثقافة الوطنية.

■ رسالة ماجستير للأستاذ عبد العالي رزّاق بعنوان "سياسة الجزائر في ميدان الكتاب 1962-1980: دراسة ميدانية لتوجهات الكاتب والقارئ"، وهي دراسة قيمة في مجال الإعلام والعلوم السياسية، تطرقت إلى قضايا نشر الكتاب والقراءة في الجزائر وعرضت إحصائيات هامة عنها في العقود الأولى لاستقلال الجزائر.

■ مذكرة من إعداد الباحث عبد القادر عبد الإله بعنوان "مكانة ومشاكل الكتاب، المكتبات والمكتبيين في الجزائر"¹، وهي عبارة عن عمل أكاديمي لنيل الشهادة العليا للمكتبيين (DSB) من المدرسة الوطنية العليا لعلوم الإعلام والمكتبات بفرنسا (ENSSIB)، والتي تطرّق فيها إلى تحليل وضع الكتاب والقراءة في الجزائر من خلال الاهتمام بالكتب والمكتبات وتدريب طواقم المكتبات من قبل السلطات العامة والمهنيين أنفسهم، وكذا تشخيص لأهم مشاكل قطاع النشر والكتاب في الجزائر وتأثيرها على صيرورة العمل بالمكتبات ومجموع المكتبيين العاملين بها خلال السنوات الأولى من الثمانينيات، وهذا ما يعزّز المعطيات المتعلقة ببدايات قطاع النشر وظهور أولى ملامح تكوين السياسة الثقافية في الجزائر المستقلة، خاصّة فيما يتعلق بمختلف التحليلات المُقدّمة من طرف الباحث.

■ رسالة دكتوراه للباحثة رقية بحّوصي (2013) بعنوان "السياسات الحكومية الخاصة بالكتاب واستراتيجية الفاعلين في القطاع: الوضعية والآفاق بالجزائر" (جامعة وهران)، وهي دراسة تتناول سياسات الدولة في مجال الكتاب ويتعلّق الأمر بالسياسات المحورية المرتبطة بالدعم، والسياسات المرافقة كسياسة الحماية، السياسة الضريبية، سياسة الترويج... كما تتطرّق بشيء من التفصيل لكل التشريعات المرتبطة بقطاع الكتاب خلال الفترة 1962-2011.

■ رسالة دكتوراه للباحث عبد الكريم ترار (جامعة الجزائر 2، 2015) موسومة بعنوان "ملاءمة التّكوين/التّوظيف في النشر ومكتبة البيع في الجزائر في قطاعات التعليم العالي والتّكوين المهني: الوضعية والآفاق"² تناول من خلالها وضعية التّكوين والتّوظيف في مجالي نشر وبيع الكتاب، وتوصّل فيها إلى وجود اختلال بين الطلب المحتمل على التّكوين وقدرات التّكوين المُتاحة والمتوفرة، وعدم جودة التّكوين الجامعي الذي لا يزال يقوم بتخريج مهندسين بدون خبرة في عالم الصّناعة وعالم الشّغل عموماً.

¹ العنوان الأصلي للدراسة هو:

Place et problèmes du livre, des bibliothèques et des bibliothécaires en Algérie

² العنوان الأصلي للرّسالة هو:

Adéquation formation/emploi de l'édition et la librairie en Algérie dans les secteurs de l'Enseignement supérieur et de la formation professionnelle: état et perspectives.

- رسالة دكتوراه للباحث كمال مسعودي (2018) بعنوان "ممارسة الرقابة على الكتاب في الجزائر 1962-2011"، وهي عبارة عن بحث أكاديمي جرى تناول قضية جوهرية لم يتم التطرق إليها من قبل في مجال الكتاب وهي "ظاهرة حجب ومنع الكتاب في الجزائر" والغموض الذي يطبع مختلف ممارسات الدولة وآلياتها في هذا الشأن، حيث عرض الباحث العديد من المعلومات والإحصائيات ذات الصلة بنشر وتوزيع الكتاب في الجزائر وكذا تلك المرتبطة بالتشريع لا اعتبار الرقابة قضية قانونية بالدرجة الأولى. على العموم، قدمت هذه الدراسات معلومات قيمة في جوانب عديدة من الموضوع، الشيء الذي مكّنها من تكوين قاعدة نظرية متكاملة عن صناعة النشر في الجزائر ومختلف القضايا والمسائل المرتبطة بها، وتحديد الإطار العام للدراسة وأبرز عناصرها.

4. مصطلحات الدراسة:

- سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بعرض وشرح أهم المصطلحات التي تم ذكرها أو استخدامها في تفاصيل البحث وضبط مفاهيمها حسب تداولها بصفة عامة، والتطرق إليها وتعريفها وتوضيح كيفية استخدامها على امتداد هذا البحث، ونذكر أبرزها فيما يلي:
- تجارة الكتب: هو نشاط يشمل كلّ الأعمال التجارية المنظمة والمُفَنّنة التي تتضمن بيع الكتب وهي لا ترتبط بالكتبي وحسب، وإنما ترتبط بالنّاشر كذلك لكونه معنيّ بتلبية الطلب العمومي على الكتاب.
- التشريع هو مجموعة من القواعد القانونية المُلزِمة لتنظيم العلاقات في المجتمع، وفق إجراءات مقررة تصدر عن السلطة التشريعية في صورة مكتوبة، وهو بذلك يعتبر مصدرا رسميا للقانون وجزءا منه.
- التوزيع: هو آخر حلقة أو عملية في سلسلة العمليات التي تتضمنها منظومة النشر وتعتبر جزءا من عملية التسويق كما تلتصق بتجارة وبيع الكتب.
- حجب الكتاب أو منع الكتاب: هو مجموع الإجراءات التي تمنع من خلالها السلطة الوصية لأسباب تراها "قانونية" كتابا من التداول سواء قبل أو بعد نشره.
- حقوق المؤلف: هي مجموع الحقوق المادية والأدبية التي يكفلها القانون للمؤلف أو لذويه.
- دار نشر: هي مؤسسة أو شخص تتولّى إصدار وطبع وتوزيع الكتب من خلال تسيير وتنظيم العمليات والإجراءات المرتبطة بذلك وإدارة العلاقات بين المؤلف والطابع والموزع، وتحمل الأعباء المالية والمسؤولية المدنية عن المحتوى الفكري المنشور.
- رقابة على الكتاب أو على الفكر: هي كلّ الإجراءات التي تقوم بها السلطات الوصية على شؤون الكتاب لمراقبة مضمون الكتب المنشورة أو المستوردة أو الممنوحة في إطار الهدايا والهبات فيما يخص الهيئات والتمثيلات الدبلوماسية.

- شعار: هي عبارة عن علامة يستخدمها الطابع أو الناشر لتحديد هويته المرئية، حيث توضع على جميع أعماله وتستخدم عادة مع اسمه كجزء من بيانات الطبع أو النشر على صفحة العنوان، صفحة الغلاف أو كعب الكتاب.
- صناعة الكتاب: ويقصد بها طباعة وجمع وتجليد كل أجزاء الكتاب وإخراجه في شكله النهائي.
- طلب على الفكر: ويقصد به طلب القارئ على الكتاب ويمكن معرفته من خلال توفر بيانات عن القراءة في موضوع أو تخصص معين أو طلب كتاب معين على مستوى مكتبات البيع.
- عقد الترجمة: هو عقد بين مؤلف وناشر يتم بموجبه الاتفاق على ترجمة مُصنّف من لغته الأصلية إلى لغة أو لغات أخرى وفق ضوابط ومعايير يتم تحديدها مسبقاً أبرزها احترام أسلوب المُصنّف، عدم تحويل موضوع المُصنّف أو تحريف أفكاره أو إجراء تعديلات أو إضافات في مضمونه دون الرجوع إلى المؤلف.
- عقد النشر: هو عقد يتنازل بموجبه المؤلف؛ أو من يمثله من ذوي الحقوق؛ عن عمله الأدبي إلى الناشر الذي يتولى طبع المصنف ونشره وهذا وفق شروط محددة يتم الاتفاق عليها مسبقاً بين الطرفين، على رأسها تحديد المقابل المادي الذي يحصل عليه المؤلف نظير نشر وتسويق مُصنّفه.
- مخطوط: هو عمل أصيل مكتوب بخط اليد على جلد أو رق أو ورق بردي.. وهو النسخة الأصلية والأولى من عمل صاحبه أو مؤلفه، ولا يمكن اعتبار النسخ المنسوخة أكثر من مرة مخطوطات.
- مصنّف: هو كلّ عمل مُبتكر أدبي أو فكري أو علمي أو فني مهما كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو تسجيله أو أهميته أو الغرض من تصنيفه.
- ملك عام: هو كلّ عمل فكري لا يملك حقّ نشر يحميه ويكون إمّا عملاً صدر دون مؤلف، أو عمل انتهت فترة حمايته، أو عمل لا يحظى بحماية حقوق التأليف بسبب عدم وجود اتفاق ثنائي بين دولتين.
- مُنتج استراتيجي: هو كلّ مُنتج تمّ إطلاقه وفق إستراتيجية مدروسة ومتينة تعتمد على العميل (الزبون) والسوق المُستهدفين، وتحدد بدقّة الهدف الذي يُراد تحقيقه، وتوفر سياقاً حول السوق الذي تنشط فيه.
- نشر لصالح المؤلف: هو المؤلف الذي يقوم بنشر مُصنّفه على حسابه الخاص ودون إشراك للناشر أو إشراكه في بعض التفاصيل التّقنيّة المتعلّقة بالتوسّط لدى أصحاب المطابع أو الموزعين....
- أنشطة اقتصادية: هي الأنشطة التي تقع ضمن حدود الإنتاج الاقتصادي، وتشمل إنتاج السلع أو الخدمات المُوجّهة للتّوريد نحو السّوق أو نحو وحدات إنتاج أخرى مغايرة عن منتجها أو الاحتفاظ بها من طرف مُنتجها وكذا الخدمات المنزلية والشخصية التي ينتجها خدم يدفع لهم الأجر.

5. معوقات وصعوبات الدراسة

لقد واجهنا الكثير من الصعوبات والمشاكل واعتضت طريقنا الكثير من العقبات طيلة فترة الإعداد لهذه الدراسة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **المشكل الأول:** أن تعدد الجهات الوصية على الكتاب، غياب التنسيق والتعاون فيما بين هذه الهيئات وعدم وجود بطاقة وطنية للناشر جعل من عملية البحث عن المعلومات والأرقام الخاصة بالكتاب وجمعها كمن يبحث عن إبرة في كومة قش، حيث تتنصل كل هيئة أو كل مصلحة من مسؤولية تقديم المعلومات المطلوبة وتقوم بتوجيهنا نحو هيئة أو مصلحة أخرى، أو تطلب من إيداع طلب لدى الإدارة الوصية عليها (الأعلى منها في السلم الإداري) ويحدث هذا حتى وإن تعلق الأمر بمعلومات بسيطة جداً، مع ذلك يتم التعامل معها على أنها معلومات سرية وخطيرة بل وربما تتعلق بالأمن القومي للدولة. من جهة أخرى أدى عدم استقرار الهيكل الإداري لتلك الهيئات أو المؤسسات الوصية وتغييره بشكل مستمر، إلى اختفاء وضياح الكثير من المعلومات ذات الأهمية في الدراسة وجعل مهمة تتبعها أمراً صعباً وشاقاً.

- **المشكل الثاني:** غياب أو نقص ثقافة الانفتاح على البحث العلمي لدى الكثير من المسؤولين ونظرتهم الضيقة للأمور، حيث لاحظنا؛ عند تقربنا من مصلحة ما لطلب معلومات أو إحصائيات أو تقديم استفسارات؛ أن معظم المسؤولين يأخذون الحيطة والحذر في كل ما يقولونه ويترددون في كل معلومة يُقدمونها وهذا ربما خوفاً من العقاب، بالإضافة إلى ذلك، أبدى الكثير من الناشرين تحفظات عند الإدلاء بالمعلومات المتعلقة بالأمور المالية (رأس المال، إجمالي المبيعات، الأرباح السنوية...)، كما تحفظ آخرون عن الإفصاح عن دور النشر العائلية التي يملكونها أو كيفية حصولهم على الدعم المالي من وزارة الثقافة...

- **المشكل الثالث:** بيروقراطية موظفي الإدارة والجهات الرسمية الوصية على الكتاب، وعدم تعاونها معنا ورفضها تقديم المعلومات المتعلقة بقطاع الكتاب من خلال التهرب أو تقديم الحجج الواهية لتبرير الرفض، أو اعتبار تلك المعلومات من الأسرار المتعلقة بأمن الدولة، وهذا حسب اعتقادنا مردّه الخوف من كشف حقائق أو فضح ممارسات ترتبط بسوء التسيير والفوضى والفساد الذي يميز القطاع. في هذا الشأن، كانت مديرة المكتبة الوطنية بالنيابة على رأس المسؤولين الذين رفضوا رفضاً تاماً وقاطعاً التعاون معنا، حيث أصدرت تعليمات صارمة لمصلحة الإيداع القانوني من أجل عدم تمكيننا من المعلومات المتوفرة على مستوى النظام الآلي للمصلحة والمتعلقة بالناشرين الجزائريين، وعلى الرغم من إيداعنا لتظلم كتابي للمدير الجديد بعد تنصيبه، وتقديمنا لشرح مفصل عن الدراسة (مع المدير شخصياً في مكتبه)، وتوضيح ما ستقدمه للجهات الوصية على الكتاب وعلى رأسها وزارة الثقافة والمكتبة الوطنية من خلال دليل الناشرين وقاعدة بيانات وطنية عن النشر كان الباحث قد بدأ في إنجازهما وسينتهي منهما في

حال أُتيحت له المعطيات المتوفرة لتسهيل العملية واختصارا للوقت والجهد. المُلفت في الأمر أنّ المدير تراجع عن وعوده بتقديم يد المساعدة وأصدر هو الآخر تعليمات بعدم تمكيني من تلكم المعلومات (عناوين الناشرين، تخصّصاتهم، سنة بداية النشاط...). وهذا خوفا من السبق في نشرها قبلهم، وهذا ما سيشكّل دليلا على التّقصير في أداء المكتبة الوطنية وقيامها بالمهام المنوطة لها. من جهة أخرى، وعلى الرّغم من الطّلبات المتكرّرة التي تمّ تقديمها على مستوى مديرية الكتاب والمطالعة العمومية بوزارة الثقافة، إدارة صالون الجزائر الدولي للكتاب، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار وكذا المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية من أجل الحصول على إحصائيات النشر وميزانيات الكتاب وبرامج الدّعم، سحب الكتاب المدرسي وميزانيته ومناولته من قبل الخواص... إلّا أنّ أيّا من تلك الهيئات لم تُبد تعاوناً، باستثناء مديرة النشر بديوان المطبوعات الجامعية ورئيسة مصلحة الإيداع القانوني اللّهُنّ أظهرتا تعاوناً في حدود الإمكان.

- **المشكل الرابع:** النّقص الكبير في المعلومات المتعلّقة بقطاع الكتاب في الجزائر لدى مختلف الجهات الوصيّة على الكتاب، حيث لا تملك وزارة الثقافة ولا المكتبة الوطنية ولا المركز الوطني للكتاب ولا وزارة التجارة دليلا إحصائيا أو قاعدة بيانات مفصّلة ودقيقة عن النّاشرين الجزائريين وعن نشاطهم، وهذا ما كلّف الباحث بذل المزيد من الجهد والوقت لإعداد الدّراسة وجعل من ضبط الجانب التّطبيقي غاية في التّعقيد والصّعوبة، كما لاحظنا أنّ المعلومات التي تقدّمها الجهات الوصيّة تنسّم في أغلب الأحيان بالسطحيّة، التّناقض وعدم الموضوعيّة، فمثلا تتضارب إحصائيات العناوين المُدعّمة خلال التّظاهرات الثّقافيّة التي تعرضها الوزارة في النّدوات الصحّفيّة وعبر وسائل الإعلام وتختلف عمّا تقدّمه مديرية الكتاب على مستوى الوزارة نفسها أو عمّا ينشره موقع الوزارة على الانترنت وهذا ما يُضفي عدم المصداقية فيما تقدّمه الجهات الرّسميّة عن واقع القطاع!

- **المشكل الخامس:** عدم صدور الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية خلال الفترة 2007-2013 ثمّ خلال الفترة 2015-2017 شكّل هو الآخر عقبة كبيرة أمام الباحث فيما يتعلّق بحصر الإنتاج الفكري الجزائري الصّادر خلال فترة الدّراسة ومعرفة توجّهات النّشر الكميّة الموضوعيّة واللّغويّة والتي تشكّل حجر زاوية في الدّراسة.

6. توثيق المراجع:

إن من أهم مميزات البحث العلمي هو استعمال مختلف مصادر المعلومات والوثائق المطبوعة والإلكترونية التي تخدم موضوع الدراسة، خاصة فيما يتعلق بجوانبه النظرية، لذلك فإنه من باب الأمانة العلمية توثيق تلك المصادر والإشارة إليها ونسب المعلومات إلى أصحابها.

لتحقيق هذا الغرض، فإننا اعتمدنا على مواصفة إيزو ISO 690 لسنة 2010 بالنسبة لتدوين الهوامش ومختلف المراجع التي قمنا باستعمالها لإعداد متطلبات هذه الدراسة، كما اعتمدنا الترتيب الزمني التصاعدي (من الأقدم إلى الأحدث) لتوثيق مختلف النصوص القانونية التي تضمنتها الدراسة وهذا تماشياً مع تواريخ إقرارها أو تتمتها أو تعديلها من طرف المشرع الجزائري حتى يتسنى للقارئ تتبع وفهم تطور بعض تلك التشريعات والتعديلات التي طرأت عليها.

بالنسبة للبطاقة البيبليوغرافية الخاصة بهذه الدراسة، فقد استعملنا التقنين الدولي للوصف البيبليوغرافي الموحد أو المجمع لسنة 2013 (ISBD consolidated 2013).¹

¹ IFLA. Description bibliographique internationale normalisée [en ligne]. Edition intégrée. Paris : Bibliothèque Nationale de France, 2013. [Consulté le: 19 Mars 2023]. Disponible sur l'URL : https://www.ifla.org/files/assets/cataloguing/isbd/isbd-cons_2007-fr.pdf

الفصل الأول:

مدخل إلى صناعة النشر

تمهيد:

يحتلّ الكتاب مكانة سامية ورفيعة ويحظى دون غيره من الإبداعات باهتمام بالغ لدى جميع المجتمعات القديمة منها والحديثة بل ويتربّع على عرش الفكر والثقافة في جميع الحضارات، وهذا لكونه وعاءاً فكرياً مقدّساً حفظ ذاكرة وتاريخ الأمم والحضارات، وناقلاً للثقافة والفكر بين الأجيال ووسيطاً للعلم والمعرفة بين الناس، فهو يحمل بين طيّاته من الرسائل السامية والأفكار النبيلة ما يعود بالنفع والخير على الإنسان ويُنير عليه سبيله ودربه في الحياة، لذلك فإنّ الاهتمام به ودراسته يقودنا إلى الاهتمام بكلّ العناصر المتّصلة به مثل الكتابة والتأليف والطباعة والقراءة والتي في مجموعها تُشكّل صناعة فكريّة عريقة هي صناعة النّشر التي سننظرُ إلى أهمّ المفاهيم المرتبطة بها في هذا الفصل، حيث سنستعرض بداياتها عند العرب والمسلمين وتطوّرها التاريخي في الجزائر، ونشرح العلاقة بين مختلف العناصر والحلقات المكوّنة لها، كما سنتناولها كصناعة ثقافيّة ضمن الاقتصاد الإبداعي، ونناقش بعدها الاتّصالي ودور الإعلام في رواج الكتاب وانتشاره.

1. ماهية الكتابة والكتاب:

1.1. المعنى الاصطلاحي:

إنّ الحديث عن النّشر يعني الحديث عن الكتاب، والحديث عن الكتاب يقودنا إلى الحديث عن الكتابة والطباعة، ذلك أنّ ظهور الكتاب اقترن بظهور الكتابة حوالي 3500 سنة قبل الميلاد كما يُجمع على ذلك معظم المتخصّصين في مجالات التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الآثار، وقد تطوّر بتطوّر الأوعيّة التي تحمله كالقماش والجلد والرقّ.. وقد جاءت كلمة كتاب بالإغريقيّة "Biblos" وتعني الألياف الدّاخليّة لبعض أنواع النّباتات كورق البردي، وقابلتها في اللّغة اللّاتينيّة كلمة "Liber" التي تعني القشرة التي تلي غلاف الأشجار، بينما ذكرت اللّغة الإنجليزيّة كلمة "Book" للدّلالة على الكتاب، في حين استعملت اللّغة الألمانية كلمة "Buch" المشتقّة من خشب، أمّا اللّغة الرّوسيّة فقد ذكرت كلمة "Kinga" للإشارة إلى الكتاب، وأصلها يعود ربّما إلى كلمة "King" في لغة التّرك أو منغوليا الصّين والتي تعني كتاب.

أمّا في لغة العرب فقد اقترن لفظ "كتابة" بالتّدوين، حيث ذكر ابن منظور أنّ "مادّة الكتابة لما يكتب مجموعا ومثبّتا عن بني آدم، فهو التّوراة والصّحيفة والدّواة والفرض والحكم والقدر!"¹ يقول ابن خلدون "الخطّ والكتابة من عداد الصّنائع الإنسانيّة، وهو رسوم وأشكال حرفيّة تدلّ على الكلمات المسموعة الدّالّة على ما في النّفس، فهو ثاني رتبة من الدّلالة اللّغويّة".²

وكان ممّا قال الأصمعي: "إنّما سُمّيت كتابة لأنّه يُجمع بها بعض الحروف إلى بعض كما يُجمع الشّيء إلى الشّيء، وهو مأخوذ من الكتيبة وهي الخيل المجموعة. وتكتّبت القوم تجمّعوا، ومنها كتبت البغلة أي جمعت

¹ أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. لسان العرب. ط. 3. بيروت: دار صادر، 1964. ص. 618.

² ابن خلدون، عبد الرّحمن. مُقدّمة ابن خلدون/ج. 1. دمشق: دار يعزّب، 2004. ص. 417.

بين شفرتها بحلقة، وكُتبت القرية جُمعت خرزا إلى خرز. والكتيبة: السَّير الذي يُخرز به المزادة، واكتب قربتك أي أخرجها.

وقيل للكاتب كاتبٌ: لأنه يضمُّ بعض الحروف إلى بعض ويُؤلفها، وقد كتب الكتاب يكتبه كُتَّابًا، وكتابًا ومكتبة، وكتبة واحدة، وما أحسن كُتبتَه ! في الحال التي يُكتب فيها، وصحيفةً مكتوبةً، ومكتوب فيها، وكتبت فلانا وأُكتبته.

والموضع الذي يُعلم فيه يُقال له مكتبٌ، وقد حكى غيره أنه يُقال له "كُتَّاب" لتبيين الموضع، ولكن لمن يتعلم فيه على التَّفَاول أن يكونوا كُتَّابًا. ويُقال كاتبته فكتبته، أي كنت أكتب منه، كما يُقال غالبني فغلبته وطاولني فطلَّته.

ويُقال أكتب الرَّجل (بفتح التَّاء والباء): إذا صار ذا كتاب جيّد، كقولك: أجاد، إذا صار له فرسٌ جوادٌ، وأُتيتُ فلاناً فأكتبته، أي أصبَّته كاتباً، وأحسبته أي أصبَّته حاسباً، وأنجبته وأفقهته.

واستكتبته: استدعى أن يكون له كاتبه، وجمعُ الكاتب: كُتَّابٌ وكُتَّابٌ، مثل صَوَّامٍ وصَوِّمٍ، وكتبةٌ وكاتبون وكاتبٌ وكتابٌ مثل قائمٍ وقِيَّامٍ يدخل في ذلك¹، لذلك جاءت كلمة كتاب للدلالة على الكتاب² كوعاء فكريّ وكيان ماديّ قائم، كما قد تشير إلى قطعة مكتوبة قصيرة كانت أو طويلة، رسالة أو نقشا أو وثيقة أو أي شيء آخر.

2.1. المعنى اللغوي:

جاء تعريف الكتاب في الموسوعة العربية كما يلي: "...صحائف مكتوبة أو مطبوعة مصنوعة من الورق أو مادة أخرى ومثبتة مع بعضها البعض من جهة واحدة حتى يسهل فتحها، وقد يكون مغلقاً بطريقة لحفظه سليماً..."³، أمّا منظّمة اليونسكو فقد أعطت تعريفا مختصرا للكتاب سنة 1964 وذكرت بأنّه "مطبوع غير دوري لا تقلّ عدد صفحاته عن 49 صفحة باستثناء صفحات الغلاف".

ولما كانت اللغة العربية متميّزة عن باقي اللغات بكثرة مرادفات الكلمة الواحدة، فقد خصّت الكتاب بالكثير منها، وكان اللغوي البطليوسي سبقاً في ذكره لـ مثل: الفندق، الزّمام، الأنجيزج، الرّسالة، السّجل، السّفر، الدّيوان، الجوائز، الصكّ، الدفتر، الطّرس، البراءة...⁴ وقد أعاد ذكرها بطرس البستاني في كتابه "محيط المحيط"¹.

¹ النّحاس، أبي جعفر أحمد بن محمّد بن اسماعيل . تحقيق د. بدر أحمد ضيف. صناعة الكتاب . ط. 1. بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنّشر، 1990. ص.ص. 95-96.

² المُلفَت في هذا الشّأن، أنّ أهل العلم يستشهدون بورود لفظي "القلم" و"القراءة" في القرآن للدلالة على اهتمام الإسلام بالعلم والحضارة، ولم يذكروا "الكتاب" لأجل ذلك إلا نادراً، مع أن القلم ورد ذكره مرتين فقط في القرآن، بينما ذُكر الكتاب 261 مرّة، والكتاب طبعاً لا يقلُّ دلالةً على العلم والعلماء والحضارة والمدنية من القلم !

³ مؤسّسة أعمال الموسوعة. الموسوعة العربية العالمية. ط. 3. بيروت: مؤسّسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1990، ص. 420.

⁴ البطليوسي أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السيد. الإقتضاب في شرح أدب الكتاب. بغداد: دار الشروق العامة، 1990، ص. 178.

من جهته، عرّف القانون 13-15 الكتاب تعريفاً بسيطاً جاء فيه "الكتاب هو مطبوع غير دوري يتضمن عملاً فكرياً لمؤلف واحد أو لعدة مؤلفين، يتكون من صفحات تُشكّل مجموعة ويُنجز بوسائل مطبعية أو رقمية أو سمعية أو بطريقة البرايل"².

3.1. الكتاب في القرآن:

ذكر الله عزّ وجلّ كلمة "كتاب" في القرآن الكريم في 261 موضعاً، حيث وردت معرفة 230 مرّة، ووردت بالتذكير مفردة (من غير ألف ولام التعريف) 12 مرّة، بينما وردت مقترنة بالضمائر 13 مرّة (كتابي، كتابك، كتابه، كتابنا..). وبالجمع "كُتُب، كُتُبُه..." 06 مرّات.

ولما كانت الكلمة الواحدة في القرآن الكريم تحمل معاني عديدة على الرغم من وحدة الرسم (أي أنها تتكوّن من الحروف نفسها والترتيب نفسه)، فإنّ تحديد المعنى المُراد من كلمة كتاب يفرض علينا التمعّن في سياق النص الذي جاءت فيه وفهمه، لذلك تضمّن القرآن أكثر من 15 معنى لكلمة "كتاب" نذكرها فيما يلي:

■ الإشارة إلى الكتب السماوية التي أنزلها ربّ العالمين على أنبيائه ورسله ومن ذلك قوله تعالى:

← {وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ} (البقرة 87) في إشارة إلى التوراة.

← {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا} (مريم 30) في إشارة إلى الإنجيل.

← {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ} (الأنعام 92) في إشارة إلى القرآن.

← {أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مَلَكًا عَظِيمًا} (النساء 54) في إشارة إلى صحف إبراهيم.

■ الإشارة إلى الكتابة، ومنها قوله {وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ} (آل عمران 48)، فقد جاء

في تفسير الطبري³ "فيُعَلِّمُهُ الكتاب، وهو الخطّ الذي يخطه بيده، والحكمة وهي السنة التي يُوحىها إليه

في غير كتاب، والتوراة وهي التوراة التي أنزلت على موسى، كانت فيهم من عهد موسى، والإنجيل إنجيل عيسى ولم يكن قبله، ولكن الله أخبر مريم قبل خلق عيسى أنه مُوحى إليه"، وقد ذهب ابن كثير في تفسيره إلى نفس ما ذهب إليه الطبري.

¹ البستاني، بطرس. محيط المحيط. بيروت: مكتبة لبنان، 1998، ص. 769.

² رئاسة الجمهورية. قانون رقم 13-15 مؤرخ في 15 جويلية 2015 يتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب. الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2015، ص. 23.

³ هو أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللّخمي الشامي الطبراني، وسُمّي الطبراني نسبة إلى طبرية بالشّام، هو أحد رواة الحديث المشهورين وعلمائه، ولد في شهر صفر سنة 260 هـ/ 821 م بعلبك بفلسطين. ارتحل به أبوه وحرص عليه لأنه كان صاحب حديث، من أصحاب دحيم. وقد بقي في ارتحال ولقي الرجال ستة عشر عاماً، فكتب عمّن أقبل وأدبر وبرع أيّما براعة في هذا الشأن، وجمع وصنّف فازدحم عليه المُحدّثون وأقبلوا عليه من جميع الأقطار. عمّر الطبري طويلاً وثوّقي سنة 360 هـ/ 918 م.

- النظام الإلهي والدستور والشرعية العظمى التي سنّها الله للإنسان وأمره بإتباع ما فيها، وهو النظام الذي انبثقت منه جميع الكتب والرسالات السماوية (الدين): {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ} (البقرة 159) وقال أيضا {ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ۖ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ} (البقرة 176)، والآيات في هذا السياق كثيرة حيث نلاحظ أنّ الله استعمل كتاب وليس كُتب، وهو دلالة على أنّ الكتاب الذي يشمل الدين هو كتاب واحد يخرج من مشكاة واحدة، وأنّ كلّ الرّسل والأنبياء كانوا مُسلمين، فقط اختلفت الشرائع التي جاءوا بها.
- حكم الله في الأمور التنظيمية الاجتماعية: {وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ..} (النساء 24)، وقوله {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} أي حكم الله تعالى في شأن تحريم أصناف من النساء لا يحلّ الزواج لهنّ من أصناف من الرجال بسبب القرابة أو النسب أو الرضاة.
- نظام علم الله تعالى بالكون (علم الغيب): {وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} (الأنعام 59)، {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} (هود 6).
- عهد من الله لعباده بالرحمة والمغفرة: {لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} (الأنفال 68).
- الزّمن، المدة أو الأجل: {وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَٰذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} (الروم 56)، {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ، مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلُهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ} (الحجر 4-5)، {وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ} (البقرة 235). والمعنى في قوله {حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ} أي حتى تنقضي المدة التي حددها الله تعالى للمرأة بعد طلاقها أو بعد موت زوجها وهي المسماة (العدة)، فلا يجوز عقد النكاح قبل انقضائها.
- نظام - أرشيف - خاص بتسجيل وإحصاء أعمال الأفراد والأمم: {وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمَجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ، وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا هَٰذَا الْكِتَابُ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا، وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا} (الكهف 49)، {وترى كلّ أمة جاثية كلّ أمة تُدعى إلى كتابها اليوم تُجزون ما كنتم تعملون، هَٰذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} {الجاثية 28-29}.
- نظام خاص بتحرير الرقيق (عقد): {وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ..} (النور 33)، فقد جاء في تفسير ابن كثير " هذا أمر من الله تعالى للسادة إذا طلب منهم عبيدهم الكتابة أن يكتبوا، بشرط أن يكون للعبد حيلة وكسب يؤدي إلى سيده المال

الذي شارطه على أدائه. وقد ذهب كثير من العلماء إلى أن هذا الأمر أمر إرشاد واستحباب، لا أمر تحتّم وإيجاب بل السيد مخير، إذا طلب منه عبده الكتابة إن شاء كاتبه وإن شاء لم يكتبه¹.

- رسالة أو وثيقة (كلمات واضحة مكتوبة على ورق): {أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ، قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ} (النمل 28-29)، {وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ} (العنكبوت 48).

2. ماهية النشر:

1.2. المعنى اللغوي:

جاء في لسان العرب: النَّشْرُ خلاف الطِّيِّ، فنشر الثَّوب ونحوه ينشره أو نشره بسطه، وانتشر الخبر: إنذاع، ونشرت الخبر أي أذعته. ² كما جاء في المعجم الوسيط: ³ نشرت الأرض (بفتح النون) ونشرت تُشور: أصابها الرِّبيع فأنبتت، ونشر الشَّجر: أوزق، ونشر الشَّيء نشرًا: فرَّقه، ويُقال نشر الرِّاعي غنمه في المرعى. ونشر الكتاب أو الثَّوب أو الثَّوب أو نحوهما: بسطه. ونشر الخبر أو المقال: أذاعه. ونشر الكتاب أو الصَّحيفة: أخرجته مطبوعًا. ونشر الخشبة ونحوها: شقَّها. ونشر الله الموتى نشرًا ونُشورا: بعثهم وأحياهم. نشر الشَّيء (بفتح النون وكسر الشين) نشر نشرًا (بفتح كل الحروف) انتشر. أنشر الله الموتى: نشرهم، وأنشر الأرض: أحيها بالماء، وأنشر الرِّياح: أثارها، ونشره الشَّيء: نشره معه. نشر الكتاب والثَّوب ونحوهما: نشره، يُقال صُحُفٌ مُنْشَرَةٌ. انتشر الشَّيء: انبسط، وانتشر الخبر: ذاع، وانتشر الشَّيء: تفرَّق، يُقال: انتشر النَّاسُ في الأسواق، وفي التَّنْزِيلِ الكريم {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} (الجمعة 10)، وانتشر العصب: انتفخ. والنَّاشِر: من يحترف نشر الكتب وبيعها. والتَّنَاشِير: كتابة غلمان الكتاتيب أوّل ما يتعلَّمون، يُقال ما أشبه خطّه بتنَاشِير الصَّيَّان.

2.2. التّعريف الإصطلاحي:

إنّ مدلول النَّشْر بكونه مصطلحاً فنيّاً معاصراً قد عُرِّفَ بمجموعة من التعريفات التي يتداخل فيها مفهوم النَّاشِر والنَّشْر، فعلى سبيل المثال عرّف مجمّع اللّغة العربيّة النَّاشِر بأنّه الشَّخص أو الهيئة المسؤولة عن نشر المطبوع من بداية كونه مخطوطاً وإلى ما بعد توزيعه⁴.

¹ ابن كثير. الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن الكريم. طبعة جديدة ومنقّحة ومُرتّبة. بيروت: دار ابن حزم، 2000. ص. 2061.

² ابن منظور، محمّد بن مكرم. المصدر السابق. ص. 64.

³ مجمّع اللّغة العربيّة. المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشُّروق الدّوليّة، 2004. ص. 921.

⁴ قنديلجي إبراهيم، موسوعة التوثيق والمعلومات الصّغيرة. بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج، 1983. ص. 24.

غير أنّ المعنى الاصطلاحي الذي يقصد الوصول إليه، هو ما ورد في المصنّفات التي تناولت هذه القضية بالدراسة والبحث، وفي هذا الصدد يذكر Sandler B. Granis أن النشر يعني "أن تعمّم أو تبعث بين الناس الكلمات والصور التي أنتجتها العقول المبدعة والتي صاغها المحررون وأخرجها الطابعون".¹ ويضيف جرانيس أنه "إذا ما طبق هذا الوصف على الكتب، فإنه يعني سلسلة متتابعة ضخمة من ضروب النشاط، لا يمكن حلقة واحدة منها بمفردها أن تسمى نشراً، وإنما هي كذلك فقط حينما يتحول المخطوط إلى كتاب مطبوع، ثم يوزع على أسواقه المرسومة له، وبذلك تكون عملية النشر كاملة..* ثم يعقب قائلاً: " لا يمكن لأي حلقة من هذه الحلقات قائمة بمفردها ومستقلة عن الحلقتين الأخريين أن تسمى نشراً، فتأليف الكتاب دون طباعته وتسويقه لا يمكن أن يسمى نشراً، وطباعة الكتاب لا تسمى نشراً، كما أن تجارة الكتاب قائمة بذاتها ومنعزلة عن التأليف والطباعة لا تدعى نشراً، بل يكتسب النشر جوهره ومعناه من مجموع هذه الحلقات التي تترتب الواحدة منها على الأخرى. وعليه، فإنّه مهما اختلفت صياغة التعريفات فإنّها تشترك على أنه لا يمكن أن نطلق مفهوم النشر على حلقة واحدة من الحلقات المميّزة التي يتكوّن منها، فلا المؤلف بأفكاره المدوّنة يعدّ نشراً، ولا إخراج الكتاب مطبوعاً يعدّ نشراً، كما أنّ تسويق الكتاب وترويجه ليس من قبيل النشر إذا لم تكن هناك جهة وصل أخرى. وفي محاولة لمطابقة التعريف الأجنبي لكلمة Publishing بكلمة نشر في اللغة العربية فإننا نلاحظ أنّ هناك تقارب كبير، فقد جاء في قاموس ODLIS التعريف التالي:

Publishing : the business of issuing books, music, photographs, maps, and other printed materials for sale to the public, which includes negotiating contracts with authors and their literary agents, editing the author's manuscript, designing the physical item (typography, layout, etc.), producing the finished product (printing, binding etc.), marketing the work, and making arrangements for its distribution through regular market channels.²

"النشر: نشاط يتعلّق بإصدار الكتب والموسيقى والصور والخرائط وغيرها من المواد المطبوعة الموجهة للبيع للجمهور، والتي تشمل التفاوض على العقود مع المؤلفين ووكلائهم الأدبيين، وتحرير مخطوطة المؤلف، وتصميم الشكل المادي (قالب، إخراج...)، وإنتاج المنتج النهائي (طباعة، تجليد...)، وكذا تسويق العمل واتخاذ الترتيبات لتوزيعه عن طريق قنوات السوق المعتادة".

¹ جرانيس، ساندلر ب. ترجمة سلامة حبيب. نشر الكتب فن. القاهرة: دار النهضة المصرية، 1969. ص. 43.

* هذه الحلقات الثلاث تعد في الواقع العناصر الأساسية للنشر والعمود الفقري له وهي: تأليف الكتاب، تصنيع الكتاب وتسويق الكتاب.

² ODLIS: Online Dictionary of Library and Information Sciences. [En ligne]. Consulté le 04.05.2014. Disponible sur l'URL: <https://odlis.abc-clio.com/>

من جهة أخرى، جاء تعريف كلمة "نشر" في اللغة الفرنسية كما يلي: "نسخ وإصدار وتوزيع كل عمل مطبوع أو عمل فني (قرص، مطبوع، عملة...)"

Edition (Bas latin *editio, editionis*)

Reproduction, publication et diffusion commerciale de tout ouvrage imprimé, de toute espèce d'œuvre artistique (disque, estampe, monnaie, etc.)¹.

وقد أعطت دائرة المعارف البريطانية تعريفا موجزا وبسيطا لكنه شامل وبسيط ويتضمن الحلقات الثلاث حيث عرفت النشر بأنه " ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار وتجهيز وتسويق المواد المطبوعة."²

3.2. التعريف القانوني:

يعرف القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب النشر بأنه "نشاط يتمثل في انتقاء الكتب التي سيتم نشرها، وكذا في تنسيق مهام المؤلف أو المؤلفين والمترجم أو المترجمين وصاحب أو أصحاب الرسومات إلى غاية إنجاز النموذج النهائي للكتاب سواء على دعائم ورقية أو دعائم أخرى".³

4.2. التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث النشر على أنه نشاط فكري وتجاري يهدف إلى توصيل الكتاب إلى القارئ من خلال التنسيق والربط بين صاحب الإبداع الفكري (مؤلف، مترجم، رسّام...) والمطبعي والموزع وبائع الكتب، وهو بذلك يعتبر حلقة الوصل بين نشاطات التأليف والطباعة والتسويق لإيصال الرسالة الفكرية وتبليغها إلى القارئ.

ويبدو أن إضافة كلمة "صناعة" على "النشر"، سيضيفي على هذا النشاط؛ علاوة على بعده الفكري والحضاري الكبير؛ بعدا آخر هو البعد الاقتصادي بكل ما تعنيه كلمة اقتصاد، وهذا لأن النشر بات صناعة ثقافية رائدة تساهم في التنمية بشكل ملفت وفعال، يقول Jason Epstein: «لقد اعتاد نشر الكتاب أن يكون عملا متحضرا، عملا تجاريا وفي الوقت نفسه مساهمة في مقدمة الحضارة»، ويضيف «بصورة تفوق أية وسيلة أخرى كثيرا جدا، تضم الكتب معلومات عن الحضارات والحوار المستمر بين الماضي والحاضر، ومن دون هذا الحوار نضيع ... غير أن الكتب تُعد عملا أيضا»⁴، ومن الواضح أن كلمة عمل تحمل دلالات كثيرة، فالعمل مصدر دخل، وفرصة استثمار، وفرصة تشغيل، وبيئة ابتكار، ومورد جباية للدولة... وبالتالي

¹ Dictionnaire Larousse [En ligne]. Consulté le 15.10.2017. Disponible sur l'URL suivant: <https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/%C3%A9dition/45823>

² محمد سيد، محمد. صناعة الكتاب ونشره. ط. 3. القاهرة: دار المعارف، 1992. ص. 238.

³ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 13-15 مؤرخ في 15 جويلية 2015 يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب. الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2015. ص. 23.

⁴ EPSTEIN, Jason. *Publishing: the revolutionary future*, in New York Review of Books, 2011. P. 13.

يمكن للنشر أن يُؤدّ فوائد مادّيّة (اقتصاديّة) وأخرى غير مادّيّة (فكريّة ثقافيّة)، حيث أنّ الانتفاع بهذه الفوائد أصبح من الحريات البالغة الأهمية التي باتت جزءاً لا يتجزأ من التّميّة التي تراعي الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك بعداً ثالثاً لا يجب إغفاله وهو البعد السّياسي الذي يحكم ويوجّه كلا البعدين السّابقين، سواء تعلّق الأمر بتنظيم الفكر وتوجيه صناعته مع ما يتماشى والتوجّهات الكبرى للدولة؛ وهي في الغالب توجّهات سياسيّة أكثر منها دينيّة؛ وفي هذا الإطار تقول Anne Marie Bertrand "إنّ التحكّم في الذاكرة المكتوبة وتراكم الكتب لا يخلوا من الدّلالة السّياسيّة، إنّهُ أداة للسلطة... وهل هناك سياسة أكثر من الولوج إلى المعرفة"¹، أو ما تعلّق بالرقابة على الإبداع الفكري ومنعه وحظره، وفي هذا السّياق يؤكّد Michel Bruillon أنّ "الكتاب منذ نشأته ظلّ موضوعاً سياسيّاً مُتنازعا فيه، فهو يعتبر مرادفاً للخطر [أو التّهديد] بالنّسبة للبعض وللحرية بالنّسبة للبعض الآخر"²، وكذلك ما تعلّق بتطويره وترقيته من طرف السّلطة الوصيّة على شؤونه، لذلك يرى Alvaro Garzon من جانبه بأنّ "تطوير الكتاب يرتبط في كلّ دولة بالإرادة السّياسيّة.. ويتطلّب قراراً سياسيّاً من أعلى مستوى"³.

¹ BERTRAND, Anne Marie. Bibliothèque, politique et recherche. BBF, 2005. T 50 n°2. P. 35.

² BRUILLON, Michel, DUCAS Sylvie. Les professions du livre : édition-librairie-bibliothèque. Paris : Ellipses, 2002. P. 5.

³ GARZON, Alvaro. La politique nationale du livre : un guide pour le travail sur le terrain. Paris : UNESCO, 1997. P. 8.

3. تطوّر التأليف والنشر عند العرب:

1.3. بدايات النشر عند العرب:

من المعروف أنّ أصل الكتاب العربي يعود إلى الإسلام الذي منحه طبيعته التي احتفظ بها، وهذا طبعاً دون الإنكار بوجود المدونات والعهود قبل ذلك، وهذا أيام كانت الكتابة العربية بلا تشكيل ولا تنقيط،¹ وقد كان لجمع القرآن في مصحف واحد أيام الخليفة أبا بكر الصديق (رضي الله عنه) بالغ الأثر في صناعة الكتاب العربي والإسلامي بعد ذلك، فبالرغم من أنّ القرآن جُمع وحُفظ في صدور القراء والحفظة من المسلمين لسنوات عديدة، إلا أنّ إرادة جمعه كانت أقوى لتعكس بعد ذلك تلك الطاقات الكبيرة التي صُرّفت لإنتاج نسخ من القرآن التّوثير الممنوح له - كأخر كتاب مقدّس - والذي ظلّ انتقاله بعد ذلك على مدى التاريخ شفهيّاً ومكتوباً في الوقت نفسه وأسس بحق لصناعة النشر العربي.

لقد كان المسجد مركز النشاط الكتابي الضخم الذي نشأ في البلاد الإسلاميّة، فعلاوة على إقامة شعائر الدين، لعبت السُلطة السياسيّة دورها انطلاقاً منه، وطُبّق ومُورس القضاء فيهن وتمّ تعهّد ورعاية كلّ مظهر من مظاهر الحياة الفكريّة الإسلاميّة بين جنباته، وهذا ما ميّز المسلمين آنذاك من حُبّ للصُّحبة والمناقشة والمبادلة العلميّة الهادفة والمُفيدة.

لقد حرص كلّ مؤلّف على أن يبدأ كتابه بالبسملة والحمد والثناء على الله، ثمّ الصلّاة والسّلام على النّبيّ محمّد (صلّى الله عليه وسلّم) وعلى آله وصحبه بطريقة يُسفر فيها الكاتب عن قدراته البديعيّة، ليتمّ بعدها الانتقال إلى الموضوع حيث تُعرض بعض الملاحظات العامّة المحبوبة مع استشهاد من القرآن - أو السنّة أحياناً - ولفت النّظر إلى الأهميّة المُقترنة به، ثمّ ذكر أسباب الخوض - والتأليف - في هذا الموضوع والتوسّل إلى الله من أجل السّداد والتّوفيق، لينتقي المؤلّف بعدها ما يراه مناسباً للّب الموضوع مُبيّناً المرجع والمبلّغ الذي أخذ عنه المرجع، ويستمرّ الاستشهاد حتّى المصدر الأصلي وهو ما يُعرف بالإسناد، ثمّ تتواصل المادّة المعرفيّة إلى ختامها.

إنّ أوّل كلمة عربيّة استُعملت للدّلالة على نشر الكتاب كانت "خرّج" بشدّ الرّاء أو "أخرج"، وكلمة "خرّج" أيضاً تعني نُشر² حيث أنّ النهج التقليدي المُتبّع في صناعة الكتاب كان أكثر تعقيداً ممّا هو عليه

¹ تثبت معظم الدّراسات التّاريخيّة والأنثروبولوجيّة أنّ العرب عرفوا الكتابة قبل مجيء الإسلام، وقد وجد علماء الآثار أدلّة قاطعة على ذلك من خلال اكتشاف العديد من الكتابات المدوّنة على الأحجار وجلود الحيوانات وعظامها وسعف النّخيل، والتي يعود بعضها إلى القرن الثّالث ميلادي، ومن أكثر هذه الآثار أهميّة عن كتابات العرب، تلك التي وُجدت في الأطراف الشماليّة من الجزيرة العربيّة أين كان الاحتكاك كبيراً بالحضارتين الفارسيّة والرّومانيّة، أمّا أبرز الأمثلة عن الكتاب الجاهليّين، فالنّاريخ يذكر عديّ بن زيد العبادي (المتوفّى سنة 35 ق. هـ) الذي حذق العربيّة في الكتاب وكان أوّل من كتب بها في ديوان كسرى. وقد أشرف على تلك الكتابات معلّمون ذوو شأن ورفعة في قومهم، أمثال أبي سفيان صخر بن حرب بن أميّة بن عبد شمس وبشر عبد الملك السّكونين وأبي قيس بن عبد مناف وعمر بن زرارة الكاتب وغيرهم.

² بيدرسن، يوهانس. ترجمة د. غيبة حيدر. الكتاب العربي: منذ نشأته حتّى عصر الطّباعة. ط. 1. دمشق: الأهالي للطّباعة والنشر والتّوزيع، 1989. ص. 47.

الآن، هذا وقد اتّبع المسلمون الأوائل أيضا الطريقة الشفهية في النشر، حيث تتم تلاوة الكتاب وكتابته عن طريق الإملاء أمام الناس داخل المسجد أو في مجالس وحلق العلم والذكر. وقد جرت العادة أن يكتب المؤلف كتابه بنفسه ثم يتبعه بإملاء المخطوط الذي يُشكل النسخة المسوّدة، هذه الأخيرة ليست هي الكتاب المُرخّص به عينه، إذ أنّ الكتاب النهائي لا يظهر إلا بعد د تبويض المسوّدة من قبل المؤلف ذاته أو من خلال السّماح بتخريج نُسخ عن طريق الإملاء العلني - وهو المعمول به عادة - وبتحقيق شرطين اثنين: الأول هو تخصيص الكاتب للنسخة، والثاني هو قراءة النّاسخ (جمع نُساخ) للمخطوط بصوت مرتفع ومسموع على المؤلف للمطابقة والحصول على ترخيص، حيث تُبين سير العلماء بشكل مُلفت أنّه ليس فقط سمع من فلان وفلان، بل وأيضا قرأ لفلان وفلان.

بالإضافة إلى ذلك، سُمّي ترخيص نشر الكتاب آنذاك "إجازة" ومعناه "جعله شرعيًا"، فالإجازة كانت شرطًا لازماً سابقاً لعملية النقل أو النشر وهذا كحماية فكرية من السرقة واستشعار القارئ لأمانة وثقة مادة الكتاب، وقد كان "امتياز" من يحصل على الإجازة أو لا لنشر كُتب عالم أو فقيه أو معلّم أو شيخ ما أمراً بالغ الأهمية كما تذكر كتب التاريخ، حيث كان المؤلف يضع إجازته على النّسخ التي صادق عليها جميعها كإشارة منه للملكية الفكرية وإمكانية نقل الأثر الأدبي أو العلمي أو الفكري بالشكل المُصادق عليه، وهذا يعني أنّ للنّاسخ الذي يملك الكتاب بالشكل المُقرّر من المؤلف حقّ التّفويض على الكتاب ونقله بنفس الطريقة والأسلوب، ومن ثمّ فإنّ أيّ شخص مُفوّض بمثل ذلك مُخوّل بفعله لكن بشرط التحقق من مطابقة النّسخ، حيث كان ضمان أصالة النسخة يقوم على وجود سلسلة مستمرة ومُتصلة (غير مقطوعة) من الإجازات الموثوقة والتي تصل جميعها في النهاية إلى المؤلف نفسه، وفي حال وجود اختلاف بين مجموعة من التّفويضات، فمردّد ذلك غالباً إلى قيام المؤلف بإملاء الكتاب عدّة مرّات على ناسخين كُثر، وهو ما سيقود بالضرورة إلى تعدّد الصّيغ المنشورة، دون إغفال أمانة النّساخ الوُسطاء الذين ينقلون الكتاب دون تغيير أو تعديل.*

كما كان يحدث النّسخ عند طُلاب العلم منذ حداثة عهدهم بهدف التعلّم والحفظ، حيث يقوم التلميذ يومياً بنسخ عدد من الصّفحات لكتاب معيّن ثمّ إعادة قراءتها على مُعلّم بارز وخبير ليضع هذا الأخير ختم الموافقة على النسخة الجديدة مانحاً إيّاها بذلك قوّة النسخة الأصليّة عينيّها.¹

2.3. النّسخ والتّوريث:

مثّل العلم منارة الحضارة الإسلاميّة فكان شُغل المسلمين الشّاغل خلال العصر الذهبي للإسلام وحتى بعده بفترة مُعتبرة، حيث لعب التّأليف دوراً بارزاً ومكانة مرموقة أكثر ممّا لعبه في الحضارات الإنسانيّة الأخرى آنذاك، فحياة الفكر التي انبثقت في المساجد سرعان ما تعدّت أسوارها خارجاً لتترك آثارها على باقي الحياة اليوميّة للمسلمين، وخاصّة على المراكز والأماكن ذات التأثير، وأصبح من الشائع أن يجمع

* مثال ذلك في وقتنا هو منح حقوق النّشر للعديد من دور النّشر بعد الطّبعة الأولى التي عادة ما تصدر عن دار نشر واحدة.

¹ بيدرسون، يوهانس، المرجع السابق. ص. 55.

السُّلطان أو وليّ الأمر أو أصحاب المال رجال العلم في مجالس دوريّة تُقام بانتظام، وهذا من أجل الاستماع إليهم ومناقشتهم والاستفادة منهم، وقد كان انتاج هؤلاء المفكرين مذهلاً في ضخامته، فعلى سبيل المثال لا الحصر كتب المرزباني أكثر من 37580 صفحة وفقاً لابن النديم، وذاع عن ابن حزم الأندلسي أنه كتب نحو 80 ألف صفحة توزّعت على 400 مجلّد، كما فاقت صفحات تفسير الطبراني الـ 30 ألف صفحة اختُصرت فيما بعد إلى 3 آلاف، بينما بلغت كتب جلال الدين السيوطي الـ 600 كتاب.

ولمّا كان رجال العلم يكرّسون معظم حياتهم للعلم والعبادة فإنّه من المسلم أن لا يكون لهم وقت للحديث مع النَّاس - ضيوفاً كانوا أو مُضيفين - في غير مسائل العلم، الذي بالرّغم من استنفاده وقتهم وقدراتهم إلاّ أنّه طبع على حياتهم الدّعة والطّمأنينة في الدّنيا بسبب قناعتهم بالرسالة التي يؤدّونها، وعظيم الأجر والجزاء الذي يلتبسونه في الآخرة. ولقد أغرى قبولهم ورضاهم بالحرمان المادي الآخرين على تقديم المساعدة لهم، حيث يُقدّم رجال الحكم ومؤسسات الدّولة وغيرهم من أصحاب المكانة والوجاهة منحا وعطايا وهبات لرجال العلم الذين أثاروا اهتمامهم، وقد كان مُسلماً عندهم - رجال العلم - أنّه من غير اللائق تقاضي أجر مُقابل العلم، لكن من الجائز القبول بالهدية، بل كان من الشائع لميسوري الحال منهم التّنازل عن تلك الهدايا للطلّبة والتّلاميذ، وكثيراً ما كان المُؤلّف يُهدي أوّل نُسخة من كتابه إلى وليّ الأمر - بنفسه أو عن طريق وُسطاء - وعلى الوليّ حينها التفضّل والتكرّم عليه بالهدايا التي غالباً ما تكون في شكل مكافآت ماليّة. وإذا بقي هناك شكّ فيما إذا كان قبول العلماء للمكافآت نظير ضبط أو إجازة المخطوط أمراً مسموحاً، فقد ظهر نشاط آخر لإنتاج الكتب يُسمح فيه بتقاضي الأجر وهو نقل الكتب بالنيابة عن الآخرين، حيث وتحت طائلة الحاجة المُلحّة إلى الكتب، يستعير العالم نُسخاً - مُجازة إن أمكن - ويقوم بنسخها بغرض البيع حصراً، أو لاستعماله الخاص ثمّ تُباع بعد موته إذا ألّمت بأهله حاجة ماديّة مُلحّة.

إذن، بهذه الطّريقة نشأت طبقة حرفيّة كبيرة كان لها بالغ الأهميّة والإسهام في نشر الكتب، وقد سُمّي الشخص الذي امتن هذه الحرفة بالورّاق، حيث ضمّن الكثير من العلماء والمُؤلّفين مؤلّفاتهم بملاحق بأسماء الورّاقين كطريقة حياة لها أثرها في تخليد وتعظيم نشاط التّأليف والعلم، ولعلّ من أبرز الأمثلة التي سجّلها التّاريخ العربي الإسلامي عن هؤلاء الورّاقين الفيلسوف يحيى بن عديّ الذي كان يكسب معيشته من عمله كورّاق، فكان ممّا نسخ تفسير الطّبري على الرّغم من أنّ كان مسيحياً، كما كان ابن النّديم ورّاقاً كما يروي ياقوت.¹

¹ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي رحّالة جغرافي وأديب وشاعر وخطاط ولغوي، وُلد في الروم وقيل في اليونان عام 574 هـ / 1178م، سُمّي الحموي نسبة إلى واليه التاجر عسكر بن أبي نصر البغدادي الحموي الذي عامله معاملة الابن. كان ياقوت كثير الأسفار مع واليه للتجارة، حتّى اطمأنّ لخبرته فأصبح يسافر بمفرده، وكان أثناء رحلاته يدون ملاحظاته الخاصة عن الأماكن والبلدان والمساجد والقصور والآثار القديمة والحديثة والحكايات والأساطير والغرائب والطرائف. في العام 597 هـ (1200م) ترك ياقوت الحموي تجارة عسكر واشتغل بالعلم وأكثر من دراسة الأدب، سكن في

لقد عمد الورّاقون إلى نسخ الكتب لولادة الأمور من أمراء وقضاة، وكذا للأغنياء ممّن يرغبون بتأسيس مكتباتهم الشخصيّة، خاصّة مع تنامي زخم التّأليف والتّرجمة في العهد العبّاسي، وقد برزت وتيرة نشاط "الوراقّة" (بكسر الواو) في بيت الحكمة ببغداد، وكان ممّا شاع آنذاك قيام المؤلّفين والعلماء بالقاء دروس - بالصّيغة الموسّعة - على النّاس، حيث يحضر الورّاقون لنسخ نُسخ إمّا للغائبين وإمّا للحاضرين الذين يكتفون بالاستماع ويوفّرون عن أنفسهم عناء النّسخ، وفي كلّ هذا كان المؤلّف يضمن الانتشار والصّيّة الواسع لكتابه، وقد عُرف عن غير واحد من المؤلّفين أو العلماء أو الأدباء أن يكون له ورّاقه أو ورّاقوه، ولعلّ زكريّا بن يحيى المُلقّب بأبو يحيى ورّاق الجاحظ من أبرز هؤلاء وأشهرهم.

لقد كان من الواجب على الورّاق التّأكّد من تطابق وتوافق النّسخ مع الأصل، لذا كانت مقارنة المخطوطات أو ما عُرف بـ "المقابلة" من أهمّ مراحل إنتاج الكتاب *، كما ورد ذكر بعض المُصحّحين (المحرّرين) أحياناً، وتتمّ القراءة بصوت عالٍ ولمرات متتالية ومتكرّرة من أجل أن يقوم هؤلاء بالتّصحيح والإتقان، ولقد كان من أهمّ قواعد الوراقّة، ذكر اسم النّاسخ (أو النّساخ) وتاريخ إكماله النّسخ مصحوباً بالحمد لله والصّلاة والسّلام على النّبي محمّد والدّعاء للنّفس والقارئ بالخير والسّداد، وذكر أسماء الذين ملكوه، كما كانت الثّقة والأمانة محلّ اهتمام وطرح، حيث كانت ترد أخطاء يرتكبها النّاسخ إمّا لسهو وغفلة أو لتعمّد، لذلك كانت أمثل حماية للكتاب نسخ المؤلّف لكتبه بنفسه.

لقد لعب الورّاقون حلقة الوصل بين المؤلّفين والجمهور، فبالإضافة إلى النّسخ كانوا يُمارسون بيع الكتب في حوانيت أو دكاكين تُسمّى الأكشاك (جمع كُشْك)، وبالتالي يُستنتج أنّ الكتب المعروضة للبيع كانت تُنسخ إمّا بناء على طلب ممّن هو في حاجة إليها، وإمّا بهدف البيع الحرّ. وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ أيّ شخص - بما في ذلك العلماء والمؤلّفون أنفسهم - في حاجة إلى كتاب أو موضوع معيّن ما عليه سوى أن يطلب من الورّاق تأمينه له، وهكذا كانت الكتب تُنتج وتُجلب إلى السّوق عن طريق الورّاق، وتُباع كما تُباع باقي السّلع¹. وفي الوقت الذي كانت تُعاني فيه دول أوروبا من سطوة الكنيسة على الفكر وتهميشها وطمسها لحقائق العلم، فقد تنامت دكاكين الورّاقين بشكل مُلفت في الكثير من البلاد العربيّة والإسلاميّة، حيث توسّعت حتّى احتلّت حيّزاً لا بأس به في المُدن، بل وأخذت في التّجمّع في أحياء بعينها كما كان الحال في حيّ الكتّبيين بالقاهرة وحيّ الورّاقين ببغداد. ثمّ انتظمت في نقابات يرأسها أشخاص ذوو مكانة، وفي هذا الصّدّد يُبيّن ابن خلدون

مدينة بغداد وفتح دكاناً متواضعاً في جانب الكرخ ينسخ فيه الكتب لكل من يقصده من طلاب العلم. تُوفي رحمه الله سنة 626 هجرية. من أهم مؤلفاته كتاب معجم البلدان الذي تُرجم إلى عدّة لغات.

* مثلاً الورّاق أبو بكر التّوحّيدي لما أصابه الكبر وألم به المرض أحرق كلّ كتبه قائلاً: لماذا تُجهد عيناى بعد اليوم بالحبر والورق والرّقاق والقراءة والجمع والتّصحيح والتّسويد والتّبييض.

¹ كانت طريقة البيع والشّراء آنذاك تقوم غالباً على أن يتساوم المشتري والبائع ويتفقان على ثمن السلعة محلّ العقد، كما كان يتمّ أحياناً بيع الكتاب بالنّداء والمزايدة في وسط السّوق.

في "المقدمة" أنّ تزايد عدد العاملين في التأليف أدّى إلى نشوء مهنة الورّاق التي تهتمّ بنسخ الكتب وتدقيقها وتجليدها وكلّ ما يتعلّق بالكتب وأعمال المكاتب¹.

لقد بلغ العرب منزلة هامة في عالم النشر، ففي الوقت الذي عانت فيه بلاد الغرب عموماً وأوروبا بوجه خاص من ويلات عصور الظلام والانحطاط التي حاربت فيها العقيدة الكنسية كلّ إبداع فكري لا يخدم مصالحها، نبغ العرب في العلم وبزغت شمسهم في عالم الكتب، وألّوها أبلغ عناية سواء في قراءتها والنهل ممّا في بطونها بشغف وإخلاص وإكبار، أو في تأليفها وترجمتها وشرحها وتدقيقها، أو في نسخها وإخراجها ونشرها وحفظها وتأسيس المكتبات لأجلها.

4. تاريخ النشر في الجزائر:

1.4. في العهد العثماني²:

لقد كانت نظرة العثمانيين إلى الدين نظرة تعبدية محضة، وقد شجّعوا تيّار التّصوّف وساهموا في بناء المؤسسات الدينيّة على غرار الزّوايا والمساجد والكتاتيب دون الاهتمام بالمؤسسات التعليميّة والعلميّة الأخرى، فهم لم يؤسّسوا جامعة كالقرويين أو الأزهر أو الزيتونة تنشر العلم وتخرج العلماء والكتّاب وتحفظ الهوية وتصون العقل، إذ لم تستفد الثقافة الوطنية (الجزائريّة طبعاً) آنذاك من هذا التوجّه الذي أظهر بحق سلبية الوجود العثماني بالجزائر وفي الميدان الثقافي على وجه الخصوص.

وعلى عكس سلاطين المغرب وبايات تونس - بعد تأسيس العائلة الحسينيّة - الذين شجّعوا العلماء والشّعراء، لم يكن العثمانيون يتكلّمون لغة البلاد ولا يقرؤون كتبها ولا يتدقّقون أدبها ولا يتّصلون اتّصلاً وثيقاً بعلمائها، ولا يعقدون المجالس العلميّة والأدبيّة والمناظرات التي تبرز القضايا الفكرية وتناقش الخلافات المذهبيّة، وتبعث روح التنافس وتصلّق المواهب كما كان يفعل قبلهم أمراء بني حفص وبني زيّان وغيرهم، وبالتالي فإنّ تغييب صروح التّعليم العالي عن الجزائر جعل معظم علمائها يقصدون بلداناً أخرى طلباً للعلم، حيث يعتمد الكثير منهم إلى الاستقرار دون العودة إلى الوطن، أمّا فئة العلماء ممّن تكوّنوا في الجزائر فقد كان زادهم وتحصيلهم محدوداً وثقافتهم على قدر ثقافة حكامهم. وفي الوقت الذي كان لأمرء البلاد الإسلاميّة اتّصال وثيق بالثقافة العربيّة والعلوم الدينيّة والدنيويّة، كان حكام الجزائر العثمانيون أبعد النّاس عن ميدان العلم، وهو ما يبرز حالة الرّكود والجمود والانحطاط الذي عانت منه الثقافة الجزائريّة.

والحقيقة هنا أنّ عهد الانحطاط الثقافي والسياسي لم يبدأ في القرن العاشر (10 هجري، وإنّما سبق ذلك بفترة طويلة، غير أنّ ما هو معروف - ممّا نقلته كتب التاريخ - أنّ القرن التاسع (9 هجري كان قرن الإبداع والإنتاج الفكري الوفير والذي فاق لوحده ما أنتجته ثلاثة قرون تلتته. وفي الوقت الذي شهد فيه القرن

¹ ابن خلدون. المرجع السّابق، ص. 334.

² سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي: الجزء الأوّل 1800-1500. الطّبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998. ص.

العاشر هجرة كبيرة للعلماء وكثرة الحروب، عرف القرن الحادي عشر (11) استقرارا في الأوضاع السياسية وازدهارا في الحياة الاقتصادية، وحركية ونشاطا في الحياة الثقافية وهذا من خلال زيادة توافد العلماء المسلمين على الجزائر، ووفرة في عدد الكتب خاصة المخطوطات منها. من جهة أخرى شهد القرنان الثاني عشر والثالث عشر حركة نشيطة في المجال العلمي والثقافي، ففي أواخر القرن الثاني عشر أبدى البايات كأمثال صالح باي ومحمد الحاج الكبير اهتماما بالغا بالتعليم والأوقاف والعلماء والكتب، وبعد استرجاع وهران الأخير وجه علماء الجزائر اهتماماتهم إلى العالم الخارجي، فكتب أبو راس عن الحملة الفرنسية على بلاد مصر وبلاد الشام وعن الحركة الوهابية، في حين اهتم ابن سحنون بأخبار الثورة الفرنسية، بينما كتب ابن العنابي عن الإصلاح الاجتماعي والحربي العسكري للجيوش الإسلامية ودعا إلى الأخذ بنظم الغربيين في حدود القواعد الإسلامية.¹

2.4. النشر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية:

لقد تأخر دخول الطباعة إلى البلاد العربية والإسلامية ما يقارب القرنين والنصف، كما تأخر دخولها إلى الجزائر حوالي 4 قرون، حيث تأسست في أعقاب الحملة العسكرية الفرنسية عليها سنة 1830 بقيادة الكونت دي بورمون، الذي أولى أهمية لكل العتاد والتجهيزات العسكرية، في حين أغفل ما يتعلق بالجوانب الفكرية والعلمية، ولما نبهه مستشاروه بذلك أمر بتجهيزه بمعدات الطباعة وأبرم اتفاقا مع متخصصين من مدينة Toulon لمرافقته في حملته العسكرية، وقد حملت أول مطبعة تم إنشاؤها من طرف السلطات الاستعمارية اسم المطبعة الإفريقية، وكان أول منشور لها هو صحيفة (L'estafette) وهذا في 26 جوان 1830 بشاطئ سيدي فرج، وهو عبارة عن جريدة عسكرية سياسية تاريخية تعنى حيث توزع على الجنود المتواجدين على الأراضي الجزائرية، وترسل إلى فرنسا لإطلاع الرأي العام والسلطات المركزية بأخبار الحملة على الجزائر، ويعتبر كتاب

Traité abrégé de la grammaire arabe simplifiée et modifié à l'usage des personnes qui se livre à l'étude de cette langue.

للمؤلف Joanny Pharaon أول كتاب نُشر إبان الفترة الاستعمارية وكان ذلك عام 1833 وصدر عن مطبعة الدولة "L'imprimerie du gouvernement".² مع نهاية ذلك القرن، أخذت المطابع في الانتشار في الجزائر كان أولها وأشهرها المطبعة النعالبية بالعاصمة سنة 1896، والتي كانت في البداية تحمل اسم مالكة رودوسي قدور مراد، وهو تاجر كتب قدم من جزيرة رودس وتعامل في تجارته مع مطابع من لبنان ومصر، وبعد استقراره في الجزائر في أواخر القرن التاسع

¹ سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 2. ط. 1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998. ص. 456.

² DAHMENE, Madjid. Contribution à l'étude des systèmes d'information scientifique et technique: approche théorique et étude de cas de l'Algérie. T. 1. Thèse de doctorat, science de l'information et de la communication: université Bordeaux III, 1990 . P. 293.

عشر أسس مكتبة ومطبعة متخصصة في نشر الكتب الدينية بشارع مصطفى إسماعيل (أحمد بوزرينة حالياً) بالقصبة، حيث احتضنت مجموعة من الخطّاطين أبرزهم الأستاذ عمر راسم والشيخ السّفطي، وكذا مجموعة من المصحّحين كأمثال الأستاذ نور الدّين عبد القادر، وقد قدّمت هذه المطبعة الكثير من الأعمال للمسلمين عموماً وللجزائريين على وجه الخصوص أبرزها طبع المصحف الشريف ونشره بخط عربي جزائري جميل يشهد لأصالة وإبداع ناسخه الأستاذ عمر راسم.¹

مع مطلع القرن العشرين تواصل انتشار المطابع في الجزائر، حيث تأسست مطبعة النّجاح بقسنطينة سنة 1919، ثم المطبعة العلّوية بمستغانم سنة 1924، وبعدها المطبعة الإسلامية الجزائرية بقسنطينة التي أسسها نخبة من الشّباب لخدمة النّهضة الجزائريّة وهذا سنة 1925 والتي تعد من مآثر الحركة الإصلاحية التي خلّدها التاريخ، كما أسهمت في نشر فنّ الطباعة بين أبناء الوطن لما كان الوضع في الجزائر يتسم بسيطرة الفرنسيين على المطابع، سنة 1925، وفي أواخر السّنة نفسها ظهرت كلاً من المطبعة العربية ومطبعة البلاغ بالعاصمة، وفي سنة 1931 أسس الشيخ أبو اليقظان² أول مطبعة وطنيّة عربيّة حديثة، ومع تنامي الفكر الديني والوعي القومي ازداد انتشار هذه المطابع، إلّا أنّ قضية نشر الكتب بقيت محلّ رقابة صارمة من طرف السّلطات الاستعماريّة.

3.4. النشر بعد الاستقلال:

1.3.4. فترة السّتينات والسّبعينات:

كان نشر الكتاب واستيراده في السّنات الأولى للاستقلال خاضعاً لهيمنة الفرنسية من خلال وكالة هاشت للنّشر Les éditions Hachette مع وجود بعض النّاشرين الخواص كدار الكتاب والنّهضة في الجزائر ودار البعث بقسنطينة³، وعلى الرّغم من ذلك فإنّ الجزائر لم تدّخر أيّ جهد لاسترجاع هذا القطاع الحساس وبسط سيطرتها عليه، وقد تمّ بعث أول دار نشر جزائرية عموميّة سنة 1964 وتحمل اسم

¹ صدرت أربع طبعات لهذا المصحف: الأولى سنة 1931، الثانية سنة 1937، الثالثة سنة 1971، أما الرّابعة فكانت سنة 2011 على شرف إقامة تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية.

² الشيخ إبراهيم أبو اليقظان هو أحد رّواد جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين، وُلد سنة 1888 بالقرارة (غرداية) وترعرع فيها، أخذ العلم الشرعي بكتاتيب غرداية على مجموعة من الشيوخ، بعد أن حفظ القرآن الكريم، ثمّ سافر إلى تونس سنة 1912 ليدرس في جامع الزيتونة والخلدونية حيث ترأس سنة 1914 أول بعثة طلابية علمية جزائرية إلى تونس. بعد عودته إلى الجزائر، أنشأ أول مدرسة عصرية بمسقط رأسه القرارة، وكان له الفضل في تأسيس العديد من الصحف الوطنية التي ساهمت في تشكيل نشر الوعي الوطني خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكان أول جزائري يؤسس مطبعة بالعربية. انضم إلى جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين، لينتخب بعد ثلاث سنوات عضواً في المجلس الإداري لجمعيّة العلماء، أصيب بالشلل النصفي، وتوفي في شهر مارس من العام 1973 في منزله بالقرارة تاركا للجزائر إرثاً فكرياً من المؤلفات أهمها: فتح نوافذ القرآن، ديوان أبو اليقظان، سليمان بارودي باشا في أطوار حياته، تاريخ صحف أبي اليقظان، الإسلام ونظام العشائر في الإسلام، الجزائر بين عهدين: الاستقلال والاستغلال، وخلاصة التاريخ الإسلامي الذي صدر في 3 أجزاء. وقد تمّ تكريم الشيخ الرّاحل من طرف وزارة الثقافة والمجلس الإسلامي الأعلى خلال صالون الجزائر الدولي للكتاب في دورته الـ 22 سنة 2017.

³ LABTER, Lazhari. La traduction d'ouvrages de littérature de sciences humaines et sociales en Algérie. In : rapport de la fondation ANNA. Paris : Lindh , 2011. P.2.

"المنشورات الوطنية الجزائرية Les éditions nationales algériennes"، أعقبها إنشاء مكتب توزيع الكتب L'office de diffusion du livre¹ وهي أولى بواذر تحرير قطاع النشر من التبعية الفرنسية. في 27 جانفي 1966 صدر الأمر 28-66 المتضمن إحداث شركة وطنية للطباعة والنشر SNED² من خلال دمج الهيئتين السابقتين وتحت إشراف السيد بشير بومعزة وزير الأنباء آنذاك، وفي اليوم الموالي أي 28 يناير 1966 أصدرت الدولة قرارا يقضي بتعيين مندوب للحكومة لدى وكالة هاشيت³ من أجل فرض نوع من الرقابة؛ و الضغط؛ على الشركة الفرنسية وكذا الإلزام بمجريات العمل داخلها، وكلّ هذا كان في إطار سياسة التأميم التي باشرت بها الدولة الجزائرية خلال تلك الفترة.

بعد أشهر قليلة وتحديدًا في 11 أوت 1966 صدر قرار يتضمن تحديد تاريخ تطبيق احتكار الاستيراد والتصدير الممنوحة للشركة الوطنية للطباعة والنشر SNED⁴، وبعد ثمانية أيام صدر قرار آخر تمّ بموجبه تحديد تاريخ بدء سريان مفعول امتياز التوزيع الممنوح ل هذه الشركة (أي SNED)⁵ التي تولّت في بادئ الأمر مهمة نشر الكتب والمجالات باللغتين العربية والفرنسية ثمّ توسّع مجال اهتمامها فيما بعد إلى إنشاء وصناعة الكتاب في الجزائر، لتستفيد في أواخر سنة 1973 من مشروع إنجاز مصنع ضخم بمنطقة الرّغاية والذي باشر مهامه بصفة رسمية عام 1977.⁶

مع حلول نهاية سنة 1962، تم إنشاء المعهد البيداغوجي الوطني IPN⁷ الذي تولّى مسؤولية نشر الكتاب المدرسي لتخفيف الضغط على SNED، وفي عام 1973 تم دعم قطاع النشر بإنشاء الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية OPU الذي أسندت إليه مهام نشر الكتاب الجامعي⁸، وبفضل هذه المؤسسات الثلاث وبعض المؤسسات الأخرى كالمطبعة الشعبية للجيش والمؤسسة الوطنية للصحافة، استطاعت الدولة؛ خلال

¹ الملفت للانتباه هنا أنّ هاتين الهيئتين لا تملكان نصّا تشريعيّا تأسيسيًا، حالهما حال العديد من المؤسسات الوطنية التي أنشأت خلال السنوات الأولى من الاستقلال دون سند قانوني ومرّد ذلك طبعا هو غياب الكفاءات الجزائرية المؤهلة في مجال التشريع.

² رئاسة الحكومة. أمر رقم 28-66 مؤرّخ في 27 جانفي 1966 يتضمن إحداث شركة وطنية للطباعة والنشر SNED. الجريدة الرسمية عدد 10 الصادرة بتاريخ 4 فيفري 1966، ص. 130.

³ وزارة الأنباء. قرار مؤرّخ في 28 جانفي 1966 يتضمن تعيين مندوب للحكومة لدى وكالة "هاشيت". الجريدة الرسمية عدد 10 الصادرة بتاريخ 4 فيفري 1966، ص. 145.

⁴ وزارة الأنباء. قرار مؤرّخ في 11 أوت 1966 يتضمن تحديد تاريخ تطبيق احتكار الاستيراد والتصدير الممنوح للشركة الوطنية للطباعة والنشر. الجريدة الرسمية عدد 71 الصادرة بتاريخ 19 أوت 1966، ص. 1078.

⁵ وزارة الأنباء. قرار مؤرّخ في 19 أوت 1966 يُحدّد تاريخ بدء سريان مفعول امتياز التوزيع الممنوح للشركة الوطنية للطباعة والنشر الجريدة الرسمية عدد 84 الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1966، ص. 1264.

⁶ BAGHLI, Sid Ahmed. Aspect de la politique culturelle de l'Algérie. Paris : Unesco : PUF, 1977, p. 47.

⁷ رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 166-62 مؤرّخ في 31 ديسمبر 1962 يتضمن تأسيس المعهد التربوي الوطني. الجريدة الرسمية عدد 10 الصادرة بتاريخ 5 مارس 1963، ص.

⁸ رئاسة الحكومة. أمر رقم 60-73 مؤرّخ في 21 نوفمبر 1973 يتضمن إحداث مكتب النشرات الجامعية. الجريدة الرسمية عدد 97 الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 1973، ص. 1405.

تلك الفترة؛ أن تحتكر قطاع النشر وتبسط نفوذها المطلق على كل أنشطته، وجعل الكتاب قريبا من الناس على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم.

مع نهاية العام 1978، بلغ عدد نقاط بيع الكتاب العام في الجزائر حوالي 550 مكتبة، 150 كشك تبغ؛ بالإضافة إلى بعض الباعة الآخرين الذين لا يعتبر بيع الكتاب نشاطا رئيسيا لهم؛ تركز معظمها في الشمال، في حين امتلكت المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع شبكة من 34 وكالة (مكتبة)، 12 منها في العاصمة وحدها، بينما توزعت الأخرى على باقي جهات الوطن،¹ وهو ما أثر على الوزن الثقافي للمؤسسة وقّال من أهميتها، وبالتالي "فإنّه مع ضعف الإنتاج الوطني، والتوزيع غير المتكافئ للمكتبات، والتّمرّكز (الانتشار) الثقافي في المناطق الحضرية فقط، فقد كان من الضروري تفسير التباين بين ما كان يُقال وما كان يُنجز في مجال نشر وترويج وتوزيع الكتاب.

من جهة أخرى، تكفّل المعهد البيداغوجي الوطني ببث وتوزيع الكتاب المدرسي بالتنسيق مع مديريات التربية بالولايات، حيث اتّخذت مقارّ البلديات كنقاط بيع للكتب المدرسية، بينما تولّى ديوان المطبوعات الجامعية توزيع وبيع الكتاب الجامعي من خلال سبع نقاط بيع متواجدة في المدن الكبرى على رأسها العاصمة، قسنطينة ووهران، أمّا فيما يتعلّق باستيراد الكتاب فقد انفردت به مؤسسة SNED دون غيرها وذلك عن طريق حصولها على الرّخصة المُسمّاة Autorisation globale d'importation (AGI) بصفة حصريّة من وزارة التّجارة، حيث شكّل الاستيراد نسبة 85 % من سوق الكتاب بالجزائر. لقد احتكرت الدولة صناعة النّشر خلال السبعينيات وعلى الرغم من ذلك فقد اعتُبرت تلك الفترة العصر الذهبي للمقروئية في الجزائر، وقد بلغ مجموع ما نشرته المؤسسات الثلاث ما بين 1962 و1980 حوالي 1136 عنوان، 577 منها باللغة الفرنسية و559 باللغة العربية وهو ما يُفصّله الجدول التّالي:

¹ DAUM, Pierre. Éditeurs et libraires en Algérie . Le monde diplomatique, aout 2013, p.15.

جدول رقم 01: إنتاج قطاع النشر بالجزائر خلال الفترة 1962-1980

السنة	SNED		IPN		OPU	
	بالعربية	بالفرنسية	بالعربية	بالفرنسية	بالعربية	بالفرنسية
1962	---	---	---	---	---	---
1963	---	---	5	7	---	---
1964	---	---	1	2	---	---
1965	---	---	4	---	---	---
1966	---	5	5	12	---	---
1967	3	4	8	28	---	---
1968	9	12	27	19	---	---
1969	5	13	8	16	---	---
1970	12	19	15	43	---	---
1971	31	16	6	2	---	---
1972	15	20	12	2	---	---
1973	11	24	8	2	---	---
1974	77	23	54	17	---	---
1975	29	21	22	9	---	2
1976	19	13	---	6	3	12
1977	9	14	5	5	8	22
1978	16	7	16	4	6	16
1979	22	8	25	16	17	67
1980	7	11	17	---	22	58
المجموع	265	210	238	190	56	177

المصدر: BOUAYAD, Mahmoud. Le livre et la lecture en Algérie. Paris :Unesco, 1985.p.p. 59-61.

نلاحظ أنّ نشر الكتاب العام (الثقافي) تواتر ما بين العربية والفرنسية، أمّا الكتاب المدرسي فقد توجّه نحو اللغة العربية بشكل ملفت ابتداء من سنة 1974 وهذا بسبب تبني الدولة لسياسة تعريب المدارس ابتداء من تلك السنة، بينما ظلّ الكتاب الجامعي يُنشر بلغة الفرنسية حتى بداية الثمانينات وهي فترة بداية تعريب الجامعات.

2.3.4. فترة الثمانينات:

تعتبر حقبة الثمانينات مرحلة انفتاح على الكتاب، فقد أبدت الحكومة رغبة قويّة في ردّ الاعتبار للكتاب وتعزيز مكانته في المشهد الثقافي للبلاد، وهذا من خلال دعمه وتشجيع وتسهيل استيراده وتوزيعه، حيث "تعتبر سنة 1980 سنة مفصلية هامة في تاريخ الجزائر الثقافي والسياسي باعتبار أنّ القرارات التي اتخذت خلالها، والقوانين التي سنّت في هذه السنة، عبّرت عن واقع اجتماعي وثقافي وسياسي يختلف جذرياً.. فقد فُصل لأول مرة بين الثقافة والإعلام بعد 18 سنة من الاستقلال، وظهرت كتابة الدولة للثقافة

والفنون الشعبية التي تحولت فيما بعد إلى وزارة للثقافة¹ وقد كان من أبرز الخطوات التي اتخذتها الدولة إقرار بعض التشريعات الخاصة "بدعم الكتاب والكاتب" وهو ما شجّع القراءة وخدم القارئ بشكل مُلفت جدًا. وبسبب المشاكل الكثيرة التي عرفها قطاع الثقافة آنذاك وبروز العديد من القضايا السياسية والاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالهوية في الساحة الوطنية، فقد تمّ طرح مشروع السياسة الثقافية وبقوة للنقاش على طاولة السياسة ومناقشته على نطاق شعبي والمصادقة عليه وهذا بالتزامن مع التقدم الهام والبارز لعملية تعريب المدارس الجزائرية وبداية المطالبة بتعريب مؤسسات التعليم العالي.

في سنة 1983، أقدمت الدولة على حلّ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع SNED بعد الفشل الذي عرفته في أداء مهامها، وقامت بتحويل الهياكل والوسائل والأموال والعمال والمستخدمين الذين كانت تحوزهم أو تسيّرهم الشركة في إطار أعمالها إلى أربع مؤسسات جديدة تم استحداثها وهي:

- المؤسسة الوطنية للكتاب ENAL في مجال طباعة الكتاب والمنشورات الأخرى التربوية والثقافية والعلمية والتقنية ونشرها.²
 - المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG في مجال ترقية طباعة الكتاب والمنشورات الأخرى على اختلاف أنواعها.³
 - المؤسسة الوطنية للأدوات التربوية والثقافة في مجال تموين السوق الوطنية بالأدوات التربوية والثقافية.⁴
 - الشركة الوطنية للصناعات السيليلوزية في مجال أعمالها الخاصة بتحويل المنتجات الورقية والسيليلوزية.⁵
- لقد ارتبط الكتاب بالسياسة الثقافية الوطنية من خلال نصّ صريح، واقترن بالمطالعة العامة واعتُبر عنصرا فاعلا وشريكا أساسيا لا مناص منه في التنمية الثقافية للبلاد، وقد أظهرت الدولة إرادة كبيرة لتطويره، وهذا من خلال محاولة إعداد وتطبيق التشريعات والقوانين الأساسية المنظمة لمهن الكتاب، وتطبيق جميع التدابير الخاصة بهياكل القطاع، والاهتمام بالتكوين وتفعيل الحوار الهادف إلى تطوير العلاقات بين الفاعلين في مجال الكتاب. وكان من أبرز ما قامت به الدولة في تلك الفترة:
- تشجيع المؤلفات الوطنية وأدب الأطفال؛

¹ رزاق، عبد العالي. سياسة الجزائر في ميدان الكتاب: 1962-1981 دراسة ميدانية لتوجهات الكتاب، الكاتب والقارئ. مذكرة ماجستير. علوم الإعلام والاتصال: جامعة الجزائر، 1991. ص. 122.

² وزارة الثقافة. مرسوم رقم 83-300 مؤرخ في 30 أبريل 1983 يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للكتاب. الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 3 ماي 1983، ص. 1264.

³ وزارة الثقافة. مرسوم رقم 83-301 مؤرخ في 30 أبريل 1983 يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية لفنون الطباعة. الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 3 ماي 1983، ص. 1266.

⁴ وزارة الثقافة. مرسوم رقم 83-302 مؤرخ في 30 أبريل 1983 يتضمن إنشاء المؤسسة للأدوات التربوية والثقافية. الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 3 ماي 1983، ص. 1268.

⁵ وزارة الثقافة. مرسوم رقم 83-381 مؤرخ في 28 مايو 1983 يتضمن إنشاء الشركة الوطنية للصناعات السيليلوزية. الجريدة الرسمية عدد 22 الصادرة بتاريخ 31 ماي 1983. ص. 1547.

- تشجيع استيراد الكتاب من خلال تسهيل الإجراءات وتخفيف درجة الرقابة (المُسبقة) المُطبقة من قبل؛
- تبني سياسة الدّعم لأسعار الكتب سواء المنشورة في الجزائر أو تلك المُستوردة من دول أخرى، حيث تكفّلت مديرية الكتاب بضبط الأسعار.*

على صعيد آخر بدأت بعض أعمال الترجمة تتبلور كأحد التّوجّهات الجديدة للنشر في الجزائر، كما حاولت الدولة أن تولي "الطباعة" المزيد من الاهتمام إلا أنّها فشلت في حل مشاكل التوزيع، كم أنّها واصلت احتكارها لصناعة النشر ولم تبد انفتاحها على القطاع الخاص بشكل حقيقي، إذ علاوة على بعض المؤسسات الوطنية العمومية الناشطة في المجال، لم يظهر إلا عدد قليل من دور النشر الخاصة لمنشورات بوشان 1986، منشورات الشّهاب 1989، دار الأديب 1989، دار الحكمة 1989، دار الهدى 1989...؛ بشكل لا يعكس تطلّعاتها وأهدافها المسطرة لتطوير القطاع، كما تسبّب الإرهاق الاقتصادي الذي طبع هذه الفترة؛ خاصة بعد انهيار أسعار النّفط سنة 1986؛ في تدني أسهم هذه الصناعة وتراجع المقروئية بشكل كبير.

3.3.4. فترة التسعينات:

خلال التسعينات، أدى الانهيار الحاد في قيمة الدينار الذي بدأت تداعياته العام 1990، وسياسة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى للدولة - باسم ما عُرف آنذاك "بإعادة الهيكلة الاقتصادية" المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي - في الكثير من الأحيان إلى حل وتفكيك الكثير من المؤسسات الوطنية الكبرى (العمومية) وهو ما سمح بدخول القطاع الخاص معترك الاستثمار في مختلف المجالات، غير أنه وبسبب تردّي الأوضاع الأمنية عشية إلغاء الانتخابات في جانفي 1992، فقد ركّزت الدولة كلّ اهتماماتها على الجانب الأمني، ما كان له أثر كبير وتبعات سلبية على المشهد الثقافي، حيث غابت التّظاهرات الثقافية والفنية عموما وتلك المتعلقة بالكتاب على وجه الخصوص كالمعارض مثلا، وعلى غرار باقي القطاعات سجّل قطاع النشر ركودا وتراجعا كبيرين.

وعلى الرّغم من إعادة تنظيم هياكل الإدارة المركزيّة للوزارة المُكلّفة بالثقافة ستّ مرات خلال الفترة الممتدة بين 1991 و1996 إلا أنّ أيّا من المراسيم الصّادرة لم يذكر تكليفا للمصالح الإدارية المسيّرة لشؤون الكتاب، ويتعلّق الأمر بالمرسوم 400-90 لسنة 1990¹ والمرسومين 298-91² و447-91 لسنة 1991³،

* بلغت نسبة دعم الدولة للكتاب آنذاك 80% من السعر الحقيقي للكتاب، وقد ساهمت هذه التسهيلات وبشكل كبير في خلق شكل من أشكال المقروئية والمحافظة عليها، كما جعلت من الشراء الوسيلة الأنجع لتشجيع الإقبال على القراءة.

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 400-90 مؤرّخ في 15 ديسمبر 1990 يتعلّق بتنظيم الأمانة الدائمة للمجلس الوطني للثقافة وعملها واختصاصاتها. الجريدة الرسمية عدد 55، الصّادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1990، ص. 1746.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 298-91 مؤرّخ في 24 أوت 1991 يتضمّن تنظيم الإدارة المركزيّة بوزارة الاتّصال والثقافة. الجريدة الرسمية عدد 40، الصّادرة بتاريخ 28 أوت 1991، ص. 1560.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 447-91 مؤرّخ في 16 نوفمبر 1991 يتضمّن تنظيم الإدارة المركزيّة بوزارة الثقافة. الجريدة الرسمية عدد 58، الصّادرة بتاريخ 17 نوفمبر 1991. ص. 2264.

ثمّ المرسوم 146-92 لسنة 1992¹ والرسوم 169-94 لسنة 1994² وأخيرا المرسوم 141-96 لسنة 1996³، لكنّ بالمقابل نجحت الدولة في تنظيم أوّل طبعة لمعرض الجزائر الدّولي للكتاب سنة 1996، وتسجيل المشاركة الجزائرية في بعض المعارض الدّولية مثل معرض القاهرة ومعرض باريس. لقد كان لتوجيه القطاع الخاص اهتماماته الاستثماريّة نحو صناعة النّشر - من خلال إنشاء وتمويل دور نشر تجارية خاصّة - دور في فك الارتباط المالي ووضع حد للاحتكار الذي مارسته الدولة عن طريق المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع SNED على نشاطي النّشر والتّوزيع طيلة عقود من الزّمن والذي كانت له تداعيات سلبية على الإنتاج المحلي وتكلفة الكتاب.

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 146-92 مؤرّخ في 14 أفريل 1992 يتضمّن تنظيم الإدارة المركزيّة بوزارة الثقافة والاتّصال. الجريدة الرّسمية عدد 28، الصّادرة بتاريخ 15 أفريل 1992. ص. 816.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 169-94 مؤرّخ في 15 جوان 1994 يتضمّن تنظيم الإدارة المركزيّة في وزارة الثقافة. الجريدة الرّسمية عدد 40، الصّادرة بتاريخ 22 جوان 1994. ص. 21.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 141-96 مؤرّخ في 20 أفريل 1996 يتضمّن تنظيم الإدارة المركزيّة لوزارة الاتّصال والثقافة. الجريدة الرّسمية عدد 25، الصّادرة بتاريخ 21 أفريل 1996. ص. 07.

5. حلقات النشر:

تعتبر الخطاطة والنسخ أساس إنتاج الكتاب حتى القرن الـ 15 ميلادي، لذلك كان الكتاب يُسمى مخطوطاً، والنَّاشِر ورّاقاً، بينما تُدعى العملية بالوراقة، وبالتالي فإنَّ النَّاشِر والطَّابع وبائع الكتب كانوا شخصاً واحداً في معظم الأحيان، وبعد اختراع يوحنا غوتنبرغ للطباعة المتحركة في القرن الخامس عشر بدأت ملامح التميّز بين الأنشطة المتعلقة بالكتاب تلوح في الأفق، ولم يصبح التّباين والانفصال واضحاً ودقيقاً بين هذه الأنشطة إلا في القرن الـ 19، حيث تبلور المفهوم الجديد للنَّشر بحلقاته الثلاث: التّأليف والطّباعة والتّوزيع، وأصبح يشكّل همزة الوصل بين تلك الحلقات، وبات النَّاشِر هو من يتولّى مهمة الجمع والتنسيق بين تلك الأطراف جميعها ويدير مراحل النَّشر ويتحمّل أعباءها إلى غاية وصول الكتاب إلى قارئه، وهذا وفق آليات وإجراءات منظّمة لا تتشابه فيها الوظائف ولا يتدخّل أيّ طرف في عمل الأطراف الأخرى.

1.5. تأليف الكتاب:

يُعتبر التّأليف عُصارة فكريّة يُنتجها ويُبدعها العقل البشريّ ويعتبر في صناعة النَّشر حجر الزّاوية، ويدخل في مضمونه - أي التّأليف - كلّ ألوان الإبداع الفكري وأنشطته الملحقة كالجمع والتّحرير والتّحقيق والتّرجمة والاختصار والإعداد والتّقديم والإخراج والتّعليق والتّصحيح، والشرح والتّعليق والرّسم... والطّرف المسؤول عنها يُسمّى مؤلّفاً أو مؤلّفاً مُشاركاً، وقد يكون شخصاً واحداً أو مجموعة أشخاص، كما قد يكون شخصاً معنوياً كهيئة أو مؤسسة أو جامعة...

والتّأليف هو عمل فكري يقوم على الإبداع وليس على النّقل المُجرّد، أو الجمع العشوائي، أو التّكرار أو غير ذلك، وهو كما قيل على سبعة أقسامٍ لا يؤلّف عالمٌ أو أديبٌ عاقلٌ إلاّ فيها، وبينها المقرّي¹ في أزهار الرّياض بقوله "ورأيتُ بخطّ بعض الأكابر ما نصّه: المقصودُ بالتّأليف سبعة: شيء لم يُسبق إليه فيؤلّف، أو شيء أُلّف ناقصاً فيُكمّل، أو خطأ فيُصحّح، أو مُشكّل فيُشرّح، أو مُطوّل فيُختصر، أو مُفترقٌ فيُجمع، أو منشورٌ فيُرتّب"، وقد نظمها بعضهم فقال:

لكلّ لبيبٍ في النّصيحة خالص	ألا فاعلمنّ أنّ التّأليف سبعة
وإبداعٌ جبر مُقدم غير ناكص	فشرّحٌ لإغلاقٍ وتصحيحٌ مُخطئ
وتقصيرٌ تطويلٌ وتتميمٌ ناقص	وترتيبٌ منشورٌ وجمعٌ مُفرّق

وفي هذا الشّأن يقول ابنُ خلدون "فهذه جماعُ المقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتّأليف ومراعاتها، وما سوى ذلك ففعل غير مُحتاج إليه، وخطأ عن الجادة التي يتعيّن سلوكها في نظر العقلاء، مثل انتحال ما تقدّم لغيره

¹ المقرّي التلمساني، شهاب الدّين أحمد بن محمّد. أزهار الرّياض في أخبار عيّاض. ج. 2. [د.م.]: مطبعة فضالة، [د.ت.]. ص. 326.

من التأليف أن ينسب لنفسه ببعض تلبيس، من تبديل الألفاظ، وتقديم المتأخر وعكسه، أو يحذف ما يحتاج إليه الفن، أو يأتي بما لا يحتاج إليه، أو يبدل الصواب بالخطأ، أو يأتي بما لا فائدة فيه، فهذا شأن الجهل والقحّة.¹ يعتبر المؤلف أو المبدع المسؤول عن تحقيق ذاتية الكتاب، لذلك يُشترط في التأليف إتمام الغرض الذي وُضع الكتاب لأجله من غير زيادة ولا نقصان، مع وجوب الابتعاد عن الألفاظ الغريبة وأنواع المجاز إلا في الرّمز، وتوخي الخلط بين المسائل والقضايا والمواضيع أو الاحتجاج بما يتنافى والعقل أو المنطق، لذلك ينبغي لكل مؤلف كتاب في موضوع قد سبقه إليه آخرون أن لا يخلو كتابه من خمس فوائد كما يقولون وهي: استنباط شيء كان مُعضلاً، أو جمعه إن كان متفرقاً، أو شرحه إن كان غامضاً، أو حسن نظم وتأليف، وإسقاط حشو وتطويل.

ومن باب الحكمة والصواب أن لا يُخرج المؤلف ما صنّفه إلى الناس إلا بعد مراجعته وتهذيبه وتصحيحه وتحريره وإعادة قراءته، فقد قالت العرب أن "الإنسان في فُسحة من عقله وفي سلامة من أفواه جنسه ما لم يضع كتاباً أو لم يقل شعراً"، وقيل: من صنّف كتاباً فقد استشرّف للمدح والذم فإن أحسن فقد استُهدِف من الحسد والغيبة وإن أساء فقد تعرّض للشتم والقذف، وكان ممّا ذكر الرّاغب الأصبهاني في "محاضرات الأدباء"²: عرضُ بناتِ الصُّلب على الخطّاب أسهلُّ من عرضِ بناتِ الصّدْر على ذوي الألباب. بالإضافة إلى كلّ هذا، يُملّي الحديث عن التأليف الوقوف عند المناخ السياسي للبلد، والتوجّه الثقافي العام للمجتمع، والمعطيات المتعلقة بحياة الأفراد، والحقوق المادية والمعنوية والمنظومة التشريعية المتعلقة بالإبداع، كما يستوجب التطرق إلى قضايا الحقوق والحريات والممارسات الديمقراطية للمواطن، ويقودنا إلى الحديث عن الرقابة وإطارها السياسي، وكذا إلى العلاقة بين المؤلف والنّاشر وبين المؤلف والقارئ وبمحتوى الكتاب وحالة القراءة في المجتمع. طباعة الكتاب:

عرّف القانون 13-15 نشاط طبع الكتاب بأنّه "نشاط يتمثل في نسخ كتاب على دعائم ورقية في عدة نسخ بواسطة وسائل مطبعية أو أي وسيلة تقنية أخرى".³ وبالتالي فإنّ هذه الحلقة تهتم بصناعة الكتاب عبر جميع مراحلها بدءاً من التصميم وانتهاء بالتجليد وإعداد النسخ... والطّابع هو المسؤول عنها، ولو أنّ المؤلف حبس رسالته أو الطّابع حبس نسخه فإنّ النتيجة واحدة وهي عدم وصول الأفكار إلى الناس وشيوعها بينهم، وبالتالي لا يمكن بأيّ حال من الأحوال اعتبار أحدهما ناشراً ولا عمله يعتبر نشرًا، "وعلى الرّغم من أنّ العلاقة بين الطّباعة والنّشر قديمة... إلّا أنّ النّاشر والمطبعة في الوقت الحاضر أصبحا مستقلّين تماماً عن

¹ ابن خلدون. المرجع السابق. ص. 457

² الرّاغب الأصفهاني. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. القاهرة: مطبعة الهلال، 1902. ص. 304.

³ رئاسة الجمهوريّة. قانون رقم 13-15 مؤرّخ في 15 جويلية 2015 يتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب. الجريدة الرّسمية عدد 39 الصّادرة بتاريخ 19 جويلية 2015. ص. 23.

بعضهم البعض، فناشرو الكتب لا يمثلون إلا جزءاً صغيراً فقط من عملاء صناعة الطباعة!¹، هذه الأخيرة قطعت منذ اختراعها أشواطاً كبيرة في تطورها مكنتها من ولوج جميع مناحي الحياة، إذ لا تكاد تجد قطاعاً من القطاعات أو مجالاً من المجالات إلا وتساهم فيه الطباعة بطريقة أو بأخرى، بل تجد لها نصيباً وباعاً في كل شيء، كما استفادت من التحوّلات التكنولوجية السريعة بشكل كبير جداً وملفت. 3.5. تسويق الكتاب:

يعتقد الكثير من الناس أنّ التسويق هو مرادف للبيع، والحقيقة أنّه يتعدّى ذلك إلى الكثير من النشاطات التي ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، ولعلّ أبرزها الترويج والتوزيع والبيع، حيث يعتبر البيع أقدم وظائف التسويق ظهوراً في التاريخ البشري، وقد عرف تطورات مختلفة بدءاً بالمقايضة والمبادلة، مروراً بالنقود المادية المتنوعة، ووصولاً للنقود الائتمانية والإلكترونية. وبعد الثورة الصناعية التي شهدها القرن الثامن عشر وما صاحبها من اختراع للآلات البخارية وتوسّع في النشاط التجاري بفضل الوفرة في الإنتاج، ظهرت الحاجة الملحة لوظيفة التوزيع التي يمكن اعتبارها ثاني أقدم وظائف التسويق. ومع بلوغ الثورة الصناعية الثانية ذروتها في نهاية القرن التاسع عشر وابتداء وسائل الاتصال والمحركات ذات الانفجار، والكهرباء... سيكون الإعلان أو الترويج ثالث هذه الوظائف اندماجاً في سلسلة التسويق.

أمّا في الوقت الحالي، أين أصبح العالم قرية كونية صغيرة مدمجة تنتقل فيها المعلومات من أدنى الأرض إلى أقصاها في أقلّ من لمح البصر، وأصبحت المعلومة ذاتها سلعة لا تقلّ أهميّة عن السلع المادية الأخرى، فقد أصبح التسويق يضمّ أكثر من 64 وظيفة رئيسية أخرى حسب ما تُنظر له جمعية التسويق الأمريكية (AMA)² التي تعتبر حالياً جهة التأصيل الأكاديمي الأولى في العالم في مجال التسويق. وإذا كان من الواجب الأخذ بكلّ تلك الوظائف، فإنّه من المنطقي أيضاً تناول الترويج، البثّ والتوزيع والبيع فقط وبشكل رئيس كونها عناصر هامة في صناعة النشر وضمن متطلبات الدراسة.

1.3.5. الترويج:

إنّ لاختيار القناة أو القنوات الإعلامية المناسبة للترويج للكتاب دور كبير وفاعل في تحقيق تفاعل أكثر إيجابية، وبالتالي فإنّ لهذه القنوات جدوى في سير عملية النشر وصيرورتها من خلال إعداد استراتيجية ترويج متكاملة تُحدّد معالمها المراحل التالية:

- **تقدير المحيط:** ويشمل الإحاطة والإلمام بوضعية السوق، الامتداد الجغرافي، وسائل التوزيع، مستجدّات الساحة الفكرية ومتطلّباتها....

- **تحديد الجمهور:** طلبة، أساتذة، نوادي كتب، نساء، أطفال..... (تراعي الميولات، دراسة الاحتياجات...)

¹ MENARD, Marc. Les chiffres des mots : portrait économique du livre au Québec. Québec : SODEC, 2001. P. 99.

² American Management Association.

- اختيار وتحديد القناة: إعلانات صحفية، مقالات، ملصقات إشهارية، ومضات إشهارية سمعية بصرية، مقابلات، وفي هذا الخصوص فإنّه من الجيد حصر القنوات المتوقّرة ومعرفة مواطن القوّة والقصور فيها، ودرجة ملائمتها لمحتوى الرّسالة، وكذا تقيدها بالضوابط الاجتماعية والأخلاقية وكيفية العرض وتواتره...
- تحديد ميزانية العمل: وتكون من خلال حساب تكاليف الطّبع والتّوزيع، وتخصيص والأتعاب والأرباح...
- تقييم النتائج: إذ أنّه من الضّروري معرفة عوامل النّجاح أو أسباب الفشل، خطط التّوسّع، استراتيجيّات إعادة النّظر...

أمّا أبرز قنوات التّرويج فنذكر:

- ← الملصقات واللافتات (مصورة، مكتوبة، ملونة....)
- ← البريد (رسائل شخصية، مطبوعات، كتيبات، نوادي....)
- ← أفلام ومسرحيّات مقتبسة من كتب..
- ← العرض المباشر: البيع في المكتبات والمعارض، البيع بالتوقيع (بالإهداء).....
- ← الإشهار السّمي البصري: لقاءات، حوارات ونقاشات، مقابلات، ندوات فكرية وثقافية (نقدية أو ترويجية)...

2.3.5. التوزيع:

- يرتبط بعملية التّوزيع مصطلحين هامّين: الأوّل هو البثّ (diffusion) والثّاني هو التّوزيع (distribution)، وإن كانت المصادر العربية لا تذكر إلّا مصطلح التّوزيع على اعتبار أنّ كلا الكلمتين تحملان نفس المعنى، فإنّ الكثير من المصادر الأجنبية تقرن بين المصطلحين وتذكرهما جنباً إلى جنب على أساس اختلافهما في المعنى والمضمون، وهذا ما دفعنا للبحث أكثر في أصل هذا الاختلاف بين المصطلحين وماهيتهما في أكثر من لغة، فوجدنا على سبيل المثال لا الحصر:
- في اللّغة الفرنسية جاء شرح كلمة ¹ Diffusion كما يلي:
 - Action de propager des connaissances, des idées ou des biens dans un large public ; vulgarisation : diffusion de la culture.
 - عملية انتشار معارف، أفكار أو منافع على جمهور واسع؛ التّعميم: نشر الثّقافة.
 - Action de transmettre un programme, des informations ; émission : diffusion d'un bulletin d'informations.

¹ Dictionnaire Larousse [En ligne], Consulté le 13.08.2014. Disponible sur l'URL : <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/diffusion/25481>

- عملية تبليغ برنامج أو معلومات؛ إرسال: بث نشرة معلومات.
- Action de distribuer un tract, un texte dans le public ; distribution : diffusion de prospectus publicitaires.
- عملية توزيع منشور أو نص بين الجمهور؛ توزيع: بث أو إذاعة نشرة دعائية إخبارية.
- Activité de promotion et de distribution de certains produits, en particulier de livres, de journaux.
- نشاط ترقية وتوزيع بعض المنتجات، وبالأخص الكتب والجرائد.

هذا وقد وردت مرادفات أخرى للكلمة مُرتبة من الأكثر شيوعاً إلى الأقل استعمالاً، حيث يُلاحظ أنّ معنى التوزيع جاء في المرتبة التاسعة أي ضمن الأقل شيوعاً، وهذه المرادفات هي:

Propager, répandre, transmettre, généraliser, véhiculer, accréditer, colporter, disperser, distribuer, écouler.

■ في اللغة الإنجليزية جاءت كلمة Dissemination هي ما يُقابل الكلمة الفرنسية Diffusion ومعناها البث والانتشار، أما كلمة Distribution فبقيت على حالها ووردت كما هي Distribution.

■ في اللغة الألمانية كلا المصطلحين diffusion و distribution تقابلهما كلمة واحدة وهي

Verbreitung ومعناها الانتشار أو البث أو التوزيع، فيقال مثلاً: Wir müssen die verbreitung des Virus aufhalten، أي يجب علينا وقف انتشار الفيروس، ويُقال: Verlag und Vertrieb Haus بمعنى: دار نشر وتوزيع.

وإن كانت معظم المصادر العربية؛ إن لم نقل كلها؛ لا تعالج قضية التوزيع إلا من زاوية واحدة (أحادية المصطلح)، فقد رأينا أنه من اللائق أن نتطرق إلى التوزيع من زاويتين اثنتين، ونتحدث عن البث ولو بشكل مختصر، علّ هذا يُثير انتباه الدارسين والباحثين والمهتمين بقضايا النشر مستقبلاً ويدفعهم نحو التوسع في الموضوع.

بناءً على ذلك، فإنّ البث هو مجموعة العمليات التي تهدف إلى ضمان ترويج الكتب في متاجر التجزئة المختلفة والمكتبات، وتجار الجملة و مكاتب الشراء المركزية والحصول على الطلبات... وهذا يتوافق مع عمل الممثلين، ومن ثمّ فإنّه حتّى يضمن الناشر لنفسه عمليات البثّ والترويج للكتاب وإعلام الباعة والوسطاء بكلّ ما هو جديد، فإنّ ذلك يتطلب؛ لأسباب اقتصادية واضحة؛ إمّا إعداد دليل منشورات منظم (كتالوج) بكلّ الإنتاج مع ضرورة تحيينه، أو تبني بعد مهني أكثر تميّزاً يعتمد على المهارات والاحترافية للقائم على عملية البث.

يعرّف القانون 13-15 توزيع الكتاب على أنه "نشاط يتمثل في إيصال الكتاب الذي يوفره ناشره ومستوردو الكتب لفضاءات المطالعة وفضاءات مهياة للبيع"¹.

إذن، يشير التوزيع * إلى جميع العمليات المادية التي تسمح بتسليم الكتاب منذ تخطيطه خط النهاية (ورشات التجميع واللصق والتجليد) إلى الوسطاء وهم باعة الكتب أو نقاط البيع المعتمدة، لذلك فهو يتصل بوسائل الترويج والإعلان والدعاية التي تضمن التعريف بالكتاب وتسويقه، وبالقيود الجمركية وإجراءات الشحن والنقل وتكاليفها، وكذلك بوجود منافذ البيع والمنظومة القانونية التي تضبط وتنظم سوق الكتاب وتضمن تحصيل الحقوق. أبرز العمليات المادية التي يشملها:

- إعداد وتحضير الكتب الواردة في الطلبات للتسويق؛
 - التعبئة والتغليف في العلب والصناديق الخاصة بالتوزيع؛
 - الشحن والنقل عن طريق البريد أو الناقلين (المخصص أو غير المخصصين)؛
 - عمليات الفوترة (إعداد الفواتير) للمكتبات ونقاط البيع المعتمدة ومتابعة الدفع والتسديد؛
 - تسلم الكتب غير المباعة (لنظام المكتب) وسداد الرصيد لحساب الباعة الذين أعادوا الكتب؛
- بناء على ذلك يركز التوزيع على :
- إدارة مشاكل التوريد كالنقل، تهيئة المستودعات، معالجة وتسيير وتتبع المخزون؛
 - معالجة تحضير الطلبات الواردة عن طريق الممثلين والمندوبين، البريد، الهاتف، الفاكس، (التي قدمها ممثلو البريد أو الهاتف أو المينيتل) وإعداد الفواتير ووصولات التسليم ومن ثم التغليف والشحن؛
 - إدارة حسابات العملاء (كشوفات، وصولات دفع وسداد، وصولات استرجاع، الشكاوى، النزاعات...)
- ومن ثم إبلاغ الناشرين العملاء لدى مؤسسة التوزيع ببيانات المبيعات بصفة منتظمة.
- إن الناشر الصغير أو المتوسط سيكون مجبرا على إدارة هذا العمل ليجد نفسه في النهاية غير حر في اختيار الموزع والمكلف بالبت أو الترويج.

¹ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 13-15 مؤرخ في 15 جويلية 2015 يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب. الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2015. ص. 23.

* التوزيع هو عملية تتمثل في إتاحة المنتج أو الخدمة للاستخدام أو الاستهلاك من طرف مستهلك أو مستخدم تجاري، عن طريق استعمال وسائل مباشرة أو وسائل غير مباشرة (من خلال الوسطاء)، ويعتبر واحداً من العناصر الأربعة المكونة للمزيج التسويقي (أو خليط التسويق)، وهي المنتج، التوزيع، التسعير والترويج.

3.3.5. أنواع التوزيع:

أقرّ Sun Tsu * في القرن الرابع قبل الميلاد قاعدة ذهبية تقول "قلما يضيع الوقت في الاستكشاف هدرًا" وهي القاعدة التي يحتاجها كل موزع حتى يضمن توزيعًا جيدًا لمنتجاته، فامتلاك المنتج المناسب والترويج له بفاعلية ليس كافيًا لإتاحته ووضعه في متناول الزبون النهائي، لكن بالمقابل يُعدّ التوزيع الفعّال؛ من أجل تمكين العملاء من الحصول على المنتج في الوقت المناسب وبالشكل الملائم؛ العنصر الحيوي الأهم في العملية التسويقية، لذلك تعد قرارات اختيار منافذ التوزيع من القرارات الهامة ذات البعد الإستراتيجي بالنسبة للمؤسسة؛ حيث أنّ إمكانية إغراض العميل عن شراء الخدمة أو السلعة تتزايد بمرور الوقت إذا لم يتمكن من الوصول إليه بسهولة نسبية، أو في حال طرح سلع منافسة، لذلك يتوقف اختيار الطريقة المستخدمة للوصول إلى المستهلك النهائي على عدد من العوامل الهامة أبرزها: طبيعة المنتج، موقع المشترين، عادات المشترين ورغباتهم، حجم السوق، حجم الطلبات، حجم المنشأة، المقدرة المالية للبائع، خبرة وقدرة رجال البيع. بحيث يجب على كلّ مسوّق تقرير كيفية توفير السلعة للسوق المستهدف، ما يجعله أمام خيارين: أن يبيع السلع مباشرة أو أن يبيعها من خلال وسطاء.

◀ التوزيع المباشر:

هو قيام المُنتج بتوزيع منتجاته دون الاعتماد على منشآت التوزيع المتاحة في الأسواق، وهذا يعني قيام المنتج بالاتصال بالمستهلكين النهائيين أو الوكلاء أو الوسطاء مباشرة ومحاولة بيع السلعة لهم. تميل قنوات التوزيع المباشرة إلى كونها أكثر تكلفة لبدء التشغيل، وقد تتطلب أحيانًا استثمارات مالية كبيرة من أجل إنشاء المستودعات وملكية وسائل وأنظمة النقل والإمداد والفرق اللوجيستية الخاصة والمؤهلة (الكفاءات البشرية)... لكن بمجرد إنشائها يمكن أن تُصبح أقلّ تكلفة من القنوات غير المباشرة. في عالم النشر، تعد عملية التوزيع بمثابة الجسر الذي تعبر عليه الكتب من الناشر إلى القارئ، وعامل الزّمن بالنسبة للكتاب قد يكون بالغ الأهمية ومحدود الوقت في بعض الأحيان وبخاصةً أيضًا إذا كان محلّ عمليات ترويج وإشهار كبيرين، لذلك فهو يرتبط بالتوزيع بشكل كبير جدًا. ** ويلجأ الكثير من الناشرين (خاصة الكبار والمحترفين) إلى التوزيع المباشر من خلال تولّي مهمة البثّ والتوزيع بوسائلهم الخاصة دون الاعتماد على الوسطاء وهذا من خلال:

* سون تزو Sun Tsu هو جنرال وخبير عسكري وفيلسوف صيني وُلد في عام 551 قبل الميلاد، وتوفي عام 496 قبل الميلاد، عاصر سون نهايات "عصر الربيع والخريف" الذي شهد تحول المجتمع الصيني من مجتمع العبيد إلى المجتمع الإقطاعي، وقد ذاع صيت سون تزو بسبب عبقريته العسكرية التي اشتهر بها، حيث كتب مجموعة من المقالات العسكرية الإستراتيجية، حملت اسم كتاب فن الحرب.

** الحال في ذلك حال الكتب المدرسية التي يجب أن تتوفر مع بداية الدّخول المدرسي، أو الكتب التي تعالج حدثًا أو موضوعًا طارنا يستلزم تناوله في الحين من طرف القارئ، خاصة وأنّ بعض الحقائق والأخبار تموت بمجرد إذاعتها وتتأثر بالتّقدم الذي يُفقد قيمتها الفكرية أو العلمية.

← استحداث فرع متخصص في النقل والتوزيع في شكل مصلحة يتم تنظيمها وإدارتها من طرف الدار (لكن مع ضرورة الإشارة إليها كنشاط ثاني على السجل التجاري) مما ينجم عنها أعباء ضريبية أخرى للدار؛

← إنشاء مؤسسات توزيع مستقلة، قد تكون فرعا من مجموعة فروع تابعة لمؤسسة أم، وهو ما سيسمح لها بالاستفادة من امتيازات ضريبية مثل ذلك المتعلق بالضريبة السنوية على أرباح الشركات (IBS).

← باستعمال وسائل نقل تابعة للدار دون الحاجة إلى تأسيس مؤسسة أو فرع توزيع لتخفيف الأعباء الضريبية.

وأيّا كان خيار الناشر من بين هذه الأساليب، فإنّه لا محالة سي حافظ على اتصال أفضل بقاعدة الزبائن من مكنتات ونقاط بيع... أمّا ما يُعاب على هذا النوع من التوزيع المباشر فهو صعوبة إدارة الناشر له على نطاق واسع خاصّة إذا كانت وسائل وإمكانيات التوزيع محدودة.

وهنا ثُمّن الإشارة أنّ تأسيس وبعث دار نشر لا يتطلّب استثمارا ماليا كبيرا بالضرورة، وعلى العكس من ذلك فإنّ أنشطة البثّ والتوزيع تتطلّب رؤوس أموال معتبرة ووسائل وتقنيات خاصّة وموارد بشرية مؤهّلة ومتخصّصة في التسويق، كما أنّ وجود دليل منشورات محيّن طيلة أوقات السنّة (من خلال إدراج العناوين الجديدة بشكل دوري ومنتظم)، ويغطّي اهتمامات كلّ الزبائن من مكنتات ونقاط بيع وأسواق محتملة هو أمر ضروريّ لا بدّ منه، وهو أيضا يتطلّب استثمارا هامّا من حيث تصميم الدليل وتحيينه وطباعته بشكل دوري...).

◀ التوزيع غير المباشر:

التوزيع غير المباشر يعني الاستعانة بالوسطاء كحلقة وصل ضرورية بين المنتج والمستهلك، حيث يتعيّن على المؤسسة إقامة علاقات مع أنظمة بيع طرف ثالث (شركة توزيع أو شركة خدمات لوجيستية) والاعتماد عليهم لأداء معظم أو جميع وظائف التوزيع، وقد ظهرت أهمية استخدام الوسطاء في تصريف منتجات الشركات؛ نتيجة لاتساع الأسواق التي ينشط ويتواجد بها المنتجون، وعجزهم عن تغطيتها؛ من خلال التّواصل المباشر مع الزبائن؛ عن طريق وسائل التوزيع الخاصّة.

وفقا لهذا النوع من التوزيع فإنّ الناشر (خاصّة الصّغير أو المتوسّط) يجد نفسه عاجزا عن تأدية تلك المهام بمفرده خاصّة مع ارتباطاته المهنية المتشعّبة والدائمة مع المؤلّفين وأصحاب المطابع والإدارات.... عندها لن يبقى أمامه إلّا خيار واحد ووحيد وهو تفويض موزّع أو مؤسسة توزيع متخصّصة مقابل هامش ربح يُحسب بالنسبة إلى سعر البيع (في العادة تُخصّص نسبة ما بين 20% و 25% للتوزيع)، وغالبا ما تخضع لشرط الحد الأدنى لرقم الأعمال وهو ما يتطلّب تخصيص أجر مدفوع للقائم على البث والتوزيع.

ولعلّ من إيجابيّات الاستعانة بمصادر خارجية في البث والتوزيع هو التخلص من جميع أعباء الإشراف التجاري، والتحرر من مشاكل تحصيل الديون وكذا الوصول إلى عدد كبير من منافذ ونقاط البيع، وعلى

الرغم من ذلك فإنّ لهذه الطريقة لا تكاد تخلوا أيضا من السلبيّات، فالموزّع قد يُرَوِّج لعناوين على حساب أخرى، فهو لا يمكنه بأيّ حال من الأحوال الترويج لعشرات إن لم نقل لمئات أو لآلاف العناوين التي بحوزته في كلّ مكتبة أو نقطة بيع، وإنّما يروّج لتلك التي يتوقّع أن يكون لها الاحتمال الأكبر والحظّ الأوفر في استهدافها من طرف المستهلكين لأنّها ذات منفعة وعائد مالي مقارنة بالأخرى، أمّا إذا كان الموزّع نفسه ناشرا فإنّ الترويج والبث والتوزيع للعناوين التي يُصدرها ستكون في المقام الأوّل طبعا، وهذا ما سيؤثّر حتما على الكثير من العناوين الأخرى بخاصّة عناوين الناشرين الصغار والمبتدئين، وهُنا سيتحمّمْ أنّه ليس لكلّ كتاب قارئه لأنّه ببساطة ليس كلّ ما يُنشر يُوزّع ويُباع.

4.3.5. العوامل المتحكّمة في توزيع الكتاب:

يرتبط توزيع الكتاب بثلاثة عوامل رئيسية هي:

← العامل الأوّل: مدى وجود شبكات توزيع متخصصة، ويُقصد وجود مؤسسات توزيع قائمة بذاتها أو فروع من مؤسسات ودور نشر تتخصّص في توزيع الكتاب، وتمتلك وسائل نقل وشحن تتماشى وطبيعة النشاط.

← العامل الثّاني: مدى الترويج للكتاب بين فئات المجتمع، ويدخل في هذا الإطار اهتمام وسائل الإعلام الجماهيري بالإشهار والدعاية والإعلان للكتاب عن طريق الحصص السّمْعية أو السّمْعية البصرية، دون إغفال لدور الصحافة المكتوبة في التعريف بمختلف الإصدارات الفكرية على صفحاتها. إضافة إلى ذلك تلعب الملصقات والمعارض والصالونات دورا لا يقل أهمية عن ذلك الذي تمارسه وسائل الإعلام الجماهيري في دفع الكتاب نحو التعريف والانتشار في أوساط الناس..

← العامل الثّالث: مدى وفرة مكتبات ونقاط البيع وكثافة توزيعها في البلاد، كون هذه المكتبات ونقاط البيع هي المستهدف الأوّل من طرف الموزعين، وبالتالي هناك تناسب طردي بين وفرة شبكات التوزيع وعدد نقاط ومكتبات البيع.

4.5. بيع الكتاب:

لَمَّا كَانَتْ الْأَسْوَاقُ تَخْضَعُ لِلتَّوَسُّعِ وَالتَّغْيِيرِ بِشَكْلِ مُسْتَمَرٍّ، فَإِنَّ التَّوْزِيعَ يَعْرِفُ التَّنَوُّعَ وَالتَّعَدُّدَ فِي أَشْكَالِ الْوَسْطَاءِ خَاصَّةً مَعَ وَجُودِ وَتَنَامِي الْبَيْئَةِ التَّنَافُسِيَّةِ، وَلَعَلَّ أُبْرَزَ الْوَسْطَاءِ انْتِشَارًا فِي الْأَسْوَاقِ: تِجَارَةُ الْجُمْلَةِ وَتِجَارَةُ التَّجْزِئَةِ وَالْوَكْلَاءُ، بِحَيْثُ يَخْتَلِفُ تِجَارَةُ التَّجْزِئَةِ وَالْجُمْلَةِ عَنِ الْوَكْلَاءِ فِي مَلَكَيتِهِمْ لِلسَّلْعِ مَحَلَّ التَّدَاوُلِ وَتَصْرِيفِهَا مَقَابِلَ هَامِشِ رِبْحٍ مُعَيَّنٍ يَحْصِلُونَ عَلَيْهِ.

1.4.5. تِجَارَةُ التَّجْزِئَةِ : يَتَضَمَّنُ عَمَلُ تِجَارَةِ التَّجْزِئَةِ كَافَّةَ الْأَنْشِطَةِ الْمُرْتَبِطَةِ بِبَيْعِ السَّلْعِ وَالْخِدْمَاتِ إِلَى

الْمُسْتَهْلِكِ النَّهَائِيِّ مُبَاشَرَةً، لِهَذَا يُمَثِّلُ هَؤُلَاءِ التَّجَارِ حَلْقَةً وَصَلْ هَامَةٌ بَيْنَ الْمُنْتَجِ وَالْمُسْتَهْلِكِ بِسَبَبِ تَوَاجُدِهِمْ فِي الْخَطِّ الْأَمَامِيِّ (خَطِّ الْمَوَاجِهَةِ أَوْ التَّمَاسِ) مَعَ الْمُسْتَهْلِكِ، وَنَظَرًا لِانْتِشَارِهِمْ وَتَوَاجُدِهِمْ فِي أَمَاكِنَ جُغْرَافِيَّةٍ مُتَفَرِّقَةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ الْمُسْتَهْلِكِينَ، وَهَذَا تَكْمُنُ أَهْمِيَّتُهُمُ الْبَالِغَةُ فِي الْعَمَلِيَّةِ التَّسْوِيقِيَّةِ مِنْ خِلَالِ قِيَامِهِمْ بِـ:

- عَرْضُ تَشْكِيلَاتِ سَلْعٍ كَثِيرَةٍ وَمُتَنَوِّعَةٍ أَمَامَ الْمُسْتَهْلِكِ ؛
- تَقْدِيمُ مَسَاعِدَاتٍ لِلْمُسْتَهْلِكِ كَمَنْحِ الْإِئْتِمَانِ وَالبَيْعِ بِالتَّقْسِيطِ ؛
- تَقْدِيمُ الْعَدِيدِ مِنَ الْخِدْمَاتِ لِلْمُنْتَجِينَ، كَتَخْزِينِ السَّلْعِ لِحِينَ وَرُودِ الطَّلَبِ عَلَيْهَا، وَجَمْعِ الْمَعْلُومَاتِ عَنِ السُّوقِ وَنَقْلُهَا إِلَى هَؤُلَاءِ الْمُنْتَجِينَ...؛
- الْمُسَاعَدَةُ فِي تَصْرِيفِ السَّلْعِ عَنْ طَرِيقِ إِتْقَانِ فَنِّ الْبَيْعِ الْجَذَّابِ وَالتَّرْوِيجِ وَالْإِعْلَانِ لِمُخْتَلَفِ الْمُنْتَجَاتِ.

2.4.5. تِجَارَةُ الْجُمْلَةِ : يَتِمَثَّلُ النِّشَاطُ الْأَسَاسِيُّ لِتَاجِرِ الْجُمْلَةِ فِي تَسْوِيقِ السَّلْعِ الْمُقْتَنَتَةِ وَإِعَادَةِ بَيْعِهَا لَوَسْطَاءِ

آخَرِينَ (تِجَارَةُ التَّجْزِئَةِ)، حَيْثُ يَقُومُ بِـ:

- تَقْدِيمُ خِدْمَاتِ بَيْعِ السَّلْعِ، تَحْمِلِ الْمَخَاطِرِ، النَّقْلِ وَالتَّوْزِيعِ، وَبَعْضِ الْمَسَاعِدَاتِ الْمَالِيَّةِ لِلْمُنْتَجِ؛
- شَرَاءَ السَّلْعِ بِكَمِّيَّاتٍ كَبِيرَةٍ مِنَ الْمُنْتَجِ نِيَابَةً عَنْ تِجَارَةِ التَّجْزِئَةِ، ثُمَّ إِعَادَةُ تَقْسِيمِهَا وَتَوْزِيعِهَا عَلَيْهِمْ كُلَّ حَسَبِ احْتِيَاجَاتِهِ؛
- تَقْدِيمُ الْمُسَاعَدَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِئْتِمَانِ وَتَدْرِيبِ عَمَّالِ الْبَيْعِ، تَوْزِيعِ السَّلْعِ وَالْخِدْمَاتِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى تَقْدِيمِ النَّصِاحِ وَالْمَشُورَةِ فِيمَا يَخْصُ ثَقَلَاتِ الْأَسْوَاقِ.

3.4.5. الْوَكْلَاءُ: يَلْعَبُ الْوَكْلَاءُ دَوْرًا هَامًا فِي تَوْزِيعِ السَّلْعِ وَالْخِدْمَاتِ، وَيَخْتَلِفُ الْوَكْلَاءُ عَنِ تِجَارَةِ الْجُمْلَةِ

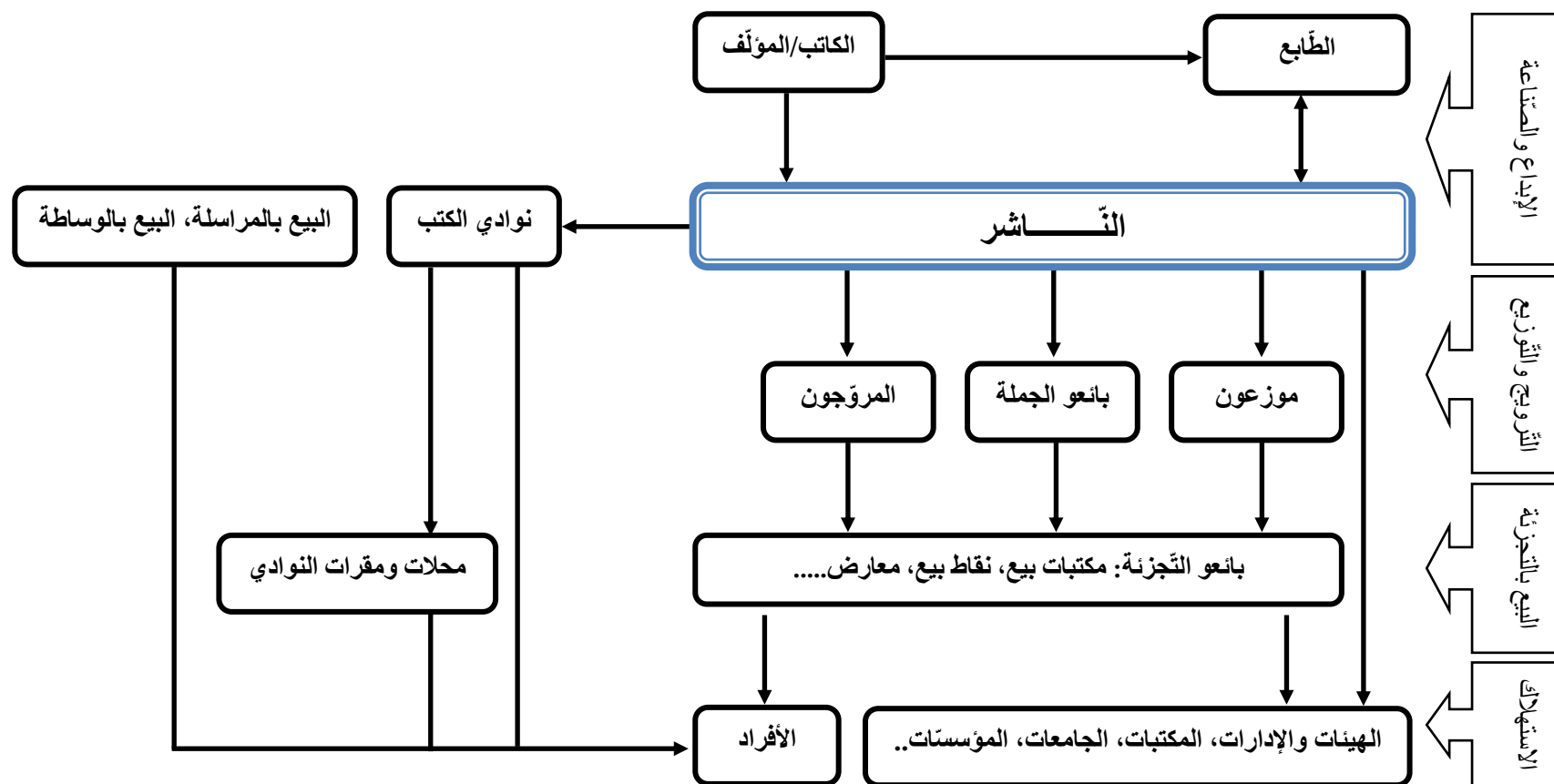
وَتِجَارَةِ التَّجْزِئَةِ فِي كَوْنِ مَلَكَِيَّةِ السَّلْعِ لَا تَنْتَقِلُ إِلَيْهِمْ أَثْنَاءَ انْسِيَابِهَا مِنَ الْمُنْتَجِ إِلَى الْمُسْتَهْلِكِ الْآخِرِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ مَعَ تِجَارَةِ الْجُمْلَةِ وَالتَّجْزِئَةِ الَّذِينَ تَنْتَقِلُ إِلَيْهِمْ مَلَكَِيَّةُ السَّلْعَةِ نَتِيجَةً لَشُرَائِهَا، لِذَلِكَ يَقُومُ الْوَكِيلُ بِبَيْعِ السَّلْعَةِ نِيَابَةً عَنِ الْمُنْتَجِ نَظِيرَ عُمُولِهِ، بَيْنَمَا يَحْصِلُ تَاجِرُ الْجُمْلَةِ وَالتَّجْزِئَةِ عَلَى هَامِشِ رِبْحٍ نَظِيرَ قِيَامِهِ بِتَصْرِيفِ السَّلْعَةِ.

في هذا الإطار، تعتبر المكتبة المكان المتعارف عليه لبيع الكتب، وقد كانت هي المهنة النوعية المُميّزة للمكتبي عند ظهورها في القرن التاسع عشر، وهذا طبعا بعدما تم فصل مختلف مهن الكتاب الثلاثة آنذاك وهي الناشر، المطبعي وبائع الكتب.

يعرّف القانون 13-15 مكتبة بيع الكتب على أنّها "نشاط يتمثل في بيع الكتاب على دعائم ورقية و/أو دعائم أخرى في فضاءات مجهزة لهذا الغرض".¹ وعلى الرغم من كونها عاملا وفاعلا تاريخيا في تطوّر الكتاب إلا أنها تعتبر آخر حلقة في سلسلته، لكن بالمقابل يبقى دورها الفكري أساسيا لأنها تحافظ على نشاط رئيسي وقدرة كبيرة على دفع المؤلفين نحو النجاح، على عكس نقاط البيع الأخرى التي لا تقوم عموما إلا بمرافقة حركة البيع والتركيز على المؤلفات أو المصنفات التي سبق توسيطها، دون بذل الجهد في التعريف بالكتب والمؤلفات الجديدة ولا التعريف بالمؤلفين الشباب أو الناشئين، كما أن عملها يفتقد إلى التنظيم من حيث مراقبة المبيعات والطلبات واستشراف حاجات القراء...

شكل رقم 01: مكانة الناشر ضمن أنشطة وسوق الكتاب

¹ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 13-15 مؤرّخ في 15 جويلية 2015 يتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب. الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2015. ص. 23.



6. أساليب النشر:

1.6. النشر لحساب الناشر:

يعتبر الناشر في هذا النمط من النشر المسؤول عن انتقاء الأعمال الصالحة للنشر وتحديد الجهات ذات العلاقة (أو محلّ المسؤولية) لإنتاج الكتاب وتسويقه، كما يتولّى إدارة الإجراءات والتنسيق والوساطة بين مختلف الشركاء، والتفاوض معهم حول معايير القبول وشروط ومواصفات الإصدار وأوقات السداد وأوقات التنفيذ والتسليم وغيرها، ليُبَاشِر بعدها إبرام العقود التي توثق العلاقة بين تلك الأطراف المُتدخلة (مؤلفين، طابعين، مصمّمين، مراجعين لغويين، مترجمين، موزّعين، كُتّيبين...) وتنظم عملهم وفق ضوابط تحكم الجميع وتضمن حقوقهم الماديّة والمعنويّة في الوقت نفسه.

يتم تقييم تكاليف عملية الإنتاج (كالتجهيز والطباعة) للعمل المُقدم حسب مواصفات الجودة المطلوبة، وبموجب هذه الآلية يتحمّل المؤلف دفع نسبة مئوية بسيطة فقط من التكلفة المُحددة لإنتاج الطباعات في كافة مراحلها، دون تحمله لتكاليف أو التزامات مادية أخرى طويلة أو قصيرة الأجل، بينما يتولى الطرف المُنتج مُمثلاً في الناشر؛ بموجب هذا النظام؛ المُشاركة بقيمة التكاليف والأعباء الماليّة الأخرى كاملة لإنتاج الطبعة فنياً وقانونياً ومروراً بكافة مراحل الإنتاج ثم الطرح والترويج الإعلاني والتسويقي وكذا الإشراف على عمليّة التوزيع والمبيعات.

وفق هذا النظام، تُبقي حقوق إعادة نشر الكتاب أو التصرف فيه؛ على المدى الطويل وبأي شكل كان؛ محفوظة للناشر ولا تنتقل للمؤلف بشكل نهائي، وهو ما يعني احتكار المادّة من طرف الناشر وتشمل ملكيّة جميع الطّباعات باستثناء الطّباعات المُنقّحة أو المزيّدة أو المُراجعة أحياناً وحسب بنود الاتفاق المُبرم بين كلا الطرفين.

من جهة أخرى، يحتفظ المؤلف أحياناً بحق الحصول على عدد نُسخ مجاني من كتابه بالشكل الذي يلي تطلّعاته ومتطلّباته فيما يتعلق بذلك، كما يحتفظ بحق الاستخدام التجاري لكتابه كالتسويق لصالح شخصه تجارياً، أو الحصول على أيّ عدد إضافي كمشتريات خاصة به وهذا طبعاً حسب ما يُملّيه العقد المبرم.

2.6. النشر لحساب المؤلف:

ويُسمّى أيضاً النشر لصالح المؤلف، ويُقصّد بهذا الأسلوب من النشر قيام المؤلف بالتعاقد مع ناشر (دار نشر) من أجل طباعة ونشر وتوزيع مصنّفاتِه أو أعماله الخاصة مع تحمّل كلّ التكاليف بما في ذلك الطّباعة والتّرويج والتّوزيع، بينما يتولّى الناشر ضمان الجوانب التّقنيّة من العملية فقط وهذا وفق آلية تعاقد - خارج خط التحرير الذي يتبنّاه الناشر - تضمن حقوق كلا الطرفين (المؤلف والناشر) الأدبية والمادية من الكتاب، وبالتالي يكون المؤلف هو ناشر لنفسه بنسبة كبيرة جداً دونما فقدان أيّ شيء من حقوقه، ومستفيداً من عشرات الميزات الإضافية خلال مراحل العمل المُختلفة التي لا تتوفر مطلقاً في نُظم النشر التقليدية.

يُتيح هذا النظام للكاتب فرصة تولّى قيادة الأمور لصالحه والتحكّم فيها بدءاً من عدد النسخ المطبوعة إلى تحمّل المسؤولية المدنية والأخلاقية عن العمل الأدبي أو المصنّف، لكنّه لا يتمّ دائماً عن طريق دور النشر، بل يُمارس أحياناً من خلال الاستعانة بـ"مقدّمي الخدمات" أو "عارضى الخدمات" الذين لا يتحمّلون أي مسؤولية عن وجود "خطر تحريري"، كما يمكن للناشرين التقليديين أن يمارسوا نوعاً من النشر "نيابةً عن المؤلف": ويتعلّق الأمر غالباً في هذا الخصوص بالأعمال التي تطلبها البلديات أو المجالس العامة أو الهيئات العمومية أو حتى الشركات، بهدف الإعلان أو الترويج للمدينة أو المنطقة أو الجوانب الاقتصادية أو السياحية المختلفة أو التّحسيس والتّعبئة للمواطن، وهي تُمول إما كلياً أو جزئياً من قبل هذه الهيئات.

آلية عمل نظام النشر لحساب المؤلف:

عند موافقة الناشر على طلب المؤلف لطلب نشر كتاب لحسابه فإنّه يتمّ الاتّفاق على تفاصيل العقد الذي غالباً ما يشمل توضيحات منها:

- **أولاً:** تبقي حقوق إعادة نشر الكتاب أو التصرف فيه؛ على المدى الطويل وبأي شكل كان؛ محفوظة للمؤلف ولا تنتقل للناشر بشكل نهائي، وبالتالي لا يكون هناك احتكار للمادة لصالح الناشر ولا ملكية كاملة له إلا من خلال الطبعة الأولى فقط، ويلتزم المؤلف بمراعاة بنود هذه الطبعة أيضاً، وعدم التصرف حيال الكتاب بشكل من شأنه الإضرار بالطرف المُنتج (الناشر)، لكنه يبقى صاحب الحق الأصلي في إعادة طباعة كتابه أو التصرف فيه أدبياً في أي وقت وبأي شكل كان، وبانتهاء الطبعة الأولى ينتهي التعاقد وكافة ما ترتب عليه في فترة سريانه، ولا يحق للناشر إعادة الطباعة إلا بعقد جديد.
- **ثانياً:** يحتفظ المؤلف في هذا النظام بحق الإطّلاع على مراحل العمل المُختلفة بدءاً من الإعداد الفني والإخراج ووصولاً إلى أعمال الطباعة والتّرويج والتسويق، وهذا حسب الشكل الذي يُنظّمه عمل الناشر ووفق شروط العرض العامة، ومن ثمّ فإنّه يجب على المؤلف المداومة على المتابعة المستمرة لمراحل العمل على المصنّف من أجل ضمان الخروج بدون مشكلات فنية أو أدبية، ودونما تحريف أو تعديل أو اختصار أو زيادة أو نقصان.
- **ثالثاً:** يحتفظ المؤلف وفق هذا النظام بنسبة محددة من ربح مبيعات كتبه بما يتماشى مع ضوابط ومتطلبات الطرف المُنتج (الناشر)، كما يحتفظ بحق متابعة المبيعات حسب آليات وأوقات الجرد الدورية وكذا الطرق المُتبّعة لدى الناشر، حيث يُنظم ذلك في بنود مكتوبة واضحة ومشروحة يُتفق عليها كتابياً عند إبرام العقد بين الطرفين.
- **رابعاً:** يفرض هذا النظام على المؤلف الالتزام بكافة بنود العقد المُبرم مع الناشر والحفاظ على آلية عمله ودعمه ومساندته، كما يخوّله السّلطة المطلقة والمسؤولية الكاملة على ملكية المادة محلّ الاتفاق لصالحه، والضوابط المتعلّقة بالناشر وكذا موافقتها للقوانين والإجراءات الخاصة بالنشر في دولة النشر.

3.6. التوجّه الجديد للنشر: النشر الذاتي:

النشر الذاتي ويُسمّى أيضا بالنشر الحر، ويُقابله بال لغة الفرنسية (Auto-édition) وباللغة الإنجليزية (Free publishing) أو (Self publishing) هو أحدث أساليب (أنظمة) النشر اتّباعا، وهو يختلف تماما عن النظامين التقليديين المعمول بهما: النشر لحساب الناشر والنشر لحساب المؤلف، ففي الأول يتحمّل الناشر أعباء وتكاليف عمليّة النشر لوحده، على أن يقوم بدفع أتعاب المؤلف حسب المبيعات، أمّا في الثاني فيتمّ دفع التكاليف على نفقة المؤلف نفسه على أن يدفع للناشر أتعاب وساطته بمجرد إخراج الكتاب وتسويقه، بينما يقوم النشر الحرّ على تحقيق المؤلف لنشر كتابه دون الحاجة إلى وساطة الناشر وبتحمّل كلّ التكاليف، وهذا ما يُميّزه خاصة عن النشر لحساب المؤلف بسبب الخلط بينهما في الكثير من الأحيان. لقد أصبح النشر الذاتي - الذي كان يُعدّ وإلى وقت قريب "ممارسة هواة" غير مجدية في إثبات الذات - نشاطا فكريا ومشروعاً اقتصادياً قابلاً للإنجاز والديمومة بالنسبة للمؤلف الناشئ، خاصّة إذا كان هذا الأخير يمتلك المهارات المطلوبة جميعها كالحرير والتصنيف والتصميم...، بالإضافة إلى مهارات التّواصل مع المتخصصين في مجالات صناعة النشر كأصحاب المطابع والموزّعين... وهي العناصر عينها التي يتعامل معها الناشر، وهذا ما يجعل من الناشر الذاتي ناشرا مثل الآخرين، مع اختلافات طفيفة، حيث يُعدّ دليل إصدارات يقتصر على أعماله فقط، كما أنّه من الضّرورة بمكان الإلمام بإجراءات ومراحل النشر والتي من أهمها:

- **التحرير والإخراج**، فقد توفّي المعالجة البسيطة للنصوص بالعرض، كما أنّ إخراج الصّفحات بالصّور لا يشكّل مشكلا بالغالب البتّة خاصّة مع انتشار برمجيات آلية سهلة الاستخدام تتيح ذلك وتعطي نتائج أكثر ديناميكية*.
- **الطباعة**: يمكن القيام بها باستعمال طابعة شخصية في المشاريع الصّغيرة، لأنّه من النّاحية الفنيّة والتّقنيّة، إذا كان عدد النّسخ أقل من 500 نسخة فإنّه يُفضّل يفضل استخدام النسخ الرقمي الذي يقدّم اليوم نتائج نوعية مرضية، يُنصح باللّجوء إلى الطباعة المحترفة إذا كان عدد النسخ مهماً، أو الطباعة عن طريق الـ Offset وهي الأكثر فعالية من النّاحية الاقتصادية ، أمّا التّجليد فلم يعد يشكّل عائقا كبيرا، فالتكنولوجيا اتاحت وسائل جديدة وبسيطة تمكّن من القيام بذلك، فقط تتطلّب احترافية ومهارة كبيرتين لذلك يُنصح باللّجوء إلى المتخصصين في المطابع أو في غيرها.
- **الإجراءات الإدارية والقانونية**: تعتبر هذه الإجراءات محدودة للغاية، فالمؤلف يستطيع تسجيل مصنّفه من أجل ضمان الحماية الفكرية والقانونية لكتابه، وطلب ترخيص لنشره من السّلطات الوصيّة، كما يمكنه الحصول وببساطة على ترقيم دولي له من مركز الإيداع الذي تمثّله في أغلب الأحيان المكتبة الوطنية.

* قد تشكّل عمليات مراجعة القواعد والأسلوب والتّصحيح والتّدقيق اللّغوي، وكذا معرفة نماذج الطباعة وقواعدها عائقا أمام الناشر الذاتي وهو ما يجعل التّواصل بأطراف متخصصة في تلك المجالات أمرا بالغ الأهمية.

- **الترويج والإعلان للكتاب:** حيث أنّ معرفة خصوصيات السوق والجمهور المُستهدف هو أمر بالغ الأهمية بمكان، وهناك الكثير من الوسائل والأساليب المتاحة، لذلك ينتقي الناشر الذاتي الذي لا يمتلك في العادة الموارد المالية الكافية لتكريسها لهذا الغرض الوسيلة الأقلّ تكلفة والأكثر نفعاً للتأثير على القراء المستهدفين المحتملين أو المهتمّين بكتابه.
- **البثّ والتوزيع:** وهي المرحلة الأكثر حساسيّة عند الناشر الذاتي دونما شكّ، فمع تنوّع وكثرة قنوات التوزيع من جهة (مواقع انترنت، معارض كتب، موزعون...) ونقص الموارد المالية لديه في المقابل، فإنّه من الضّرورة على هذا الناشر الذاتي التّركيز الكبير عند اختيار الطّريقة الأنسب لتوصيل كتابه إلى أكبر عدد ممكن من نقاط البيع ومن ثمّ القراء وبأقلّ التّكاليف الممكنة.
- لقد أحدث النشر الذاتي أو الحر طفرة في عالم النشر، فقد قدم أفكاراً وسبلاً يسّرت النشر كثيراً وجعلته متاحاً للجميع، وذلك لأنه يسمح لكافة الكتّاب والمؤلّفين وأصحاب الرّسائل بنشر ما يرغبون بنشره دون عناء البحث عن ناشر يقبل نشر العمل، بل ودون دفع التكاليف الباهظة التي تخصّ طباعة الكتاب، وكذا دون الحاجة إلى العناء الشديد من أجل ضمان توزيعه وإتاحته للقارئ وقد بدأ النشر الذاتي خلال العشريّة الثّانيّة من الألفيّة ينتقل من مربّع الفوضى ذو العناصر التّقليديّة، إلى فضاء أكثر تنظيماً جعلت منه صناعة لها مقوماتها الأساسيّة، ذلك أنّ الكتب المنشورة ذاتياً لم تزد في العدد فقط، وإنما صنعت لنفسها بصمتها الخاصّة ومميّزاتها المستقلة ومكانتها في الحياة الفكرية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات.

7. الكتاب والقراءة:

1.7. التعريف اللغوي للقراءة:

الأصل في القراءة: الجمع والضم، تقول: «قرأت الكتاب قراءةً»، ضمت حروفه بعضها إلى بعض، وكل شيء جمعته فقد قرأته، و«قرأت الشيء قرأناً»: جمعته وضممت بعضه إلى بعض¹. جاء في المعجم الوسيط²: قرأ الكتاب قراءة وقرأنا: تتبّع كلماته نظراً ونطق بها، وقرأ تتبّع كلماته ولم ينطق بها (وتُسمى حديثاً بالقراءة الصّامتة). وقرأ الآية من القرآن: نطق بألفاظها عن نظر أو عن حفظ فهو قارئ (ج) قُراء، وقرأ عليه السّلام قراءة: أبلغه إيّاه. وقرأ الشّيء قرأاً وقرأنا: جمعه وضمّ بعضه إلى بعض. وأقرأ فلاناً: جعله يقرأ فهو مُقرئ ويُقال أقرأه القرآن، وأقرأه السّلام: أبلغه إيّاه. أمّا قارأه مُقارئة وقراءة شاركه القراءة. واقتراً القرآن والكتاب: قرأه، تقرأ: تنسك وتقرأ تفقه، استقرأه: طلب إليه أن يقرأ، وأقرأ (بضمّ الألف) اسم تفضيل من قرأ أي أجود قراءة، القراء (بفتح القاف) الحسنُ القراءة.

2.7. التعريف الاصطلاحي للقراءة:

في الحقيقة لا يختلف معنى القراءة في الاصطلاح عنه في اللغة، فهي تُعرّف بأنّها عملية يتمّ من خلالها التعرف على الصلة بين لغة الكلام، والرموز الكتابية، إذ إن لغة الكلام تتكون من الألفاظ التي تعبر عن المعاني المختلفة، لذلك تتعتبر عملية مركبة يستخدم المرء فيها العديد من حواسه أهمها البصر، وعادة ما تتطلب عملية القراءة الخبرة، والذكاء، وقدرة القارئ على التفاعل مع النص المقروء. والملاحظ أنّ ثمة مصطلح شائع يُستعمل في هذا الصدد وهو المقروئية، وهو مصطلح يُعبّر عن درجة القراءة وانتشارها في أوساط النّاس، والحقيقة أنّ "المقروئية وفق التحليل الصّرفي مصدر صناعي، ألحق باسم المفعول، واسم المفعول يدل على وقوع الحدث (حدث القراءة) وما وقع عليه الحدث، أي أنه وصف فقط، فالمقروء هو للدلالة على القراءة وما وقع عليه القراءة، دون إفادة بسهولة أو صعوبة أو مطاوعة النصّ للقراءة"، كأن نقول المأكول أو المشروب...

في السّياق نفسه، ظهر مصطلح آخر وهو "الإنقراطية" والذي "يعود في اشتقاقه اللغوي إلى الفعل انقرأ، وبالعودة إلى دلالات هذا الوزن نرى بأنه يُفيد المطاوعة، فنقول: أقرأ الكتاب فانقرأ، أي أصبح طيّعاً للقراءة" وبالتعمّق في أصول علم الصّرف نجد بأن النّسبة ينذر حدوثها لاسم المفعول (سواء النسبة نفسها أم بالتحويل إلى المصدر الصناعي)، إذ غالباً ما تقع للجنسية والبلدان والمصادر.

والملاحظ أنّ كلا المصطلحين (الانقراطية والمقروئية) يُشيران إلى القدرة على قراءة الكلمات المكتوبة في لغة ما أو في كتاب ما، وهما يقابلان الكلمة نفسها في اللغة الإنجليزية وهي كلمة Readability التي تتناول كل العوامل النصية التي من شأنها أن تجعل النص؛ مهما يكن نوعه؛ سهلاً مرناً يسيرواً مقروءاً ومفهوماً لدى

¹ ابن منظور. المرجع السابق. ص. 12/51

² مجمّع اللغة العربيّة. المرجع السابق. ص. 722.

القارئ، مع ضرورة توفر شيئاً من المتعة والجاذبية فيه، وقد خصّ معجم Webster كلمة Readability بمجموعة من المرادفات هي: قابلة للقراءة، مثير للاهتمام، جاذبية الأسلوب والتناسق فيه وممتع. من جهته يُعرّف Johnson المقرئية بأنها "السهولة التي يمكن أن يقرأ بها نص ما، وترجع إلى كل العوامل التي يمكن أن تؤثر في نجاح قراءة النص وفهمه، ويقع ضمن ذلك اهتمام القارئ ودافعيته، فضلاً عن وضوح النص وحسن إخراج، ودرجة تعقيد الكلمة والجملة".¹

بينما يرى Harris² أنها "التطابق بين المادة العلمية المكتوبة والقدرة القرائية للطلبة الذين أعدت لهم المادة التعليمية، حيث تعد القراءة وسيلة الطالب لاستيعاب المادة التعليمية، ولذلك نجد أن المدارس تهتم بتعليم الطلبة القراءة لتكون الأساس في تعلم الطلبة"، ويفهم من هذا التعريف أن الانقرائية أو المقرئية تعتمد على عاملين: يتعلق الأول بالقارئ من حيث قدراته اللغوية ووجود الدافعية لديه، بينما يرتبط الثاني بالمادة المقروءة كالكتاب مثلاً من حيث مظهر الطباعة، والمفردات والأسلوب وتركيب وطريقة عرض الجمل. ومن هنا يمكن استنتاج العناصر التي تميّز المقرئية:

- انتقاء المفردات والكلمات المستعملة.
- صياغة الجمل المناسبة وتركيبها اللغوي.
- اختيار أسلوب العرض المناسب للمادة اللغوية.
- اختيار المضمون الفكري المراد إيصاله للقارئ.
- معرفة دوافع وأهداف القارئ من التعليم والقراءة.
- الإخراج الفني للمادة المطبوعة.

3.7. أهمية القراءة وفوائدها:

تعتبر القراءة نافذة العقل على المعرفة ومفتاح الإنسان للعلوم ودليله لفهم الكون وظواهره، ووسيلة لفهم الذات والمحيط والرّسالة، وهي السبيل الأوثق لتنمية وتعزيز القدرات والمهارات التواصلية والاجتماعية والمهنية، وهذا لكونها تمثل العنصر الفاعل والرئيس في الإبداع والابتكار والتطوير. وهي إذ تحتلّ هذه المكانة فليس ذلك بفضل إجلالها وتعظيمها وفق المنظور البشري، بل لتقديرها ورفع شأنها عند الله، فأول كلمة تلقّاها الرّسول الأعظم محمد ﷺ في غار حراء هي "اقرأ" ولم تكن "أكتب" أو "إحفظ" أو شيئاً آخر من هذا القبيل، لذلك مثّلت القراءة وبامتياز نقطة بداية الوحي الإلهي الذي عرّف النبيّ الأمي ﷺ؛ الذي لم يكن يعرف القراءة ولا الكتابة؛ بمهمته ورسالته لتخليص البشرية من ظلمات الجهل وظلم الجاهلية إلى نور الإيمان وعدل الإسلام، ولا تزال تُمثّل حتّى اليوم نقطة تحرّر وانعتاق للفرد من براثن

¹ COTTER, Jeanne. Readability and reading ability: Measurement and Assessment. Edwardsville [USA]: Southern Illinois University, 2003. P.

² أبو عمشة، خالد حسين. المقرئية ماهيتها وأهميتها وكيفية قياسها. [د. م.]: [د. ن.]. 2015. ص. 5.

الجهل والتخلف ونقطة انطلاق نحو بناء شخصيته وتطوير قدراته اللغوية والذهنية والتعبيرية وكذا تعميق إدراكه ووعيه بذاته وبالأخرين.

وعليه، فإن تأثير القراءة لا يتوقف عند الفرد فحسب، بل يتعداه لينعكس على الجماعة برمتها، فيجعل منها مجتمعاً متعلماً مثقفاً واعياً يقظاً أكثر توجّهاً نحو التحرّر ورفض الاستعباد والهيمنة، وأكثر قدرة على مجابهة الأزمات وتخطّيها، فالمجتمع الذي يقرأ هو "مجتمع لا يُستعبد ولا يجوع" وقد سئل الأديب الفرنسي Voltaire يوماً عن سيقود الجنس البشري، فأجاب بكل ثقة "الذين يعرفون كيف يقرؤون".

إنّ العلاقة بين القراءة والمعرفة هي علاقة عضوية تكاملية، فالقراءة مفتاح أساسي لبلوغ المعرفة ووسيلة لنقلها وتطويرها، وهي من أجلّ وأقدس الأنشطة التي مارسها الإنسان منذ أقدم العصور ولا تزال، فهي غذاء العقل ومُتعة الروح، وفي هذا الشأن يذكر المؤرّخون أنّ المصريين القدماء لما أسسوا أول مكتبة حكومية عامّة في التاريخ؛ وهي مكتبة الإسكندرية؛ كتبوا على بابها "هنا غذاء النفوس وطبّ العقول"، ولعلّ من بين فوائدها الكثيرة نذكر: تخفيف التوتر، تنشيط الذاكرة، تطوير مهارات الكتابة، الشعور بالراحة والسكينة، توسع المفردات لدى القارئ، تنمية وتطوير العقل، تقوية مهارات التفكير والتحليل والنقد، التقليل من التوتر والضغط النفسي، تحقيق المتعة والترفيه، تعزيز قدرة ووظائف الدماغ والتي منها زيادة التركيز وزيادة معدل الذكاء، تنمية الخيال، تحسين الذاكرة، إكتشاف الأمور الجديدة وكسب المعرفة، تطوير الذات وكذا تقليل خطر الإصابة بمرض الزهايمر...

إنّ القراءة تُساهم في توسيع الإدراك والانتقال من عالم ضيق المعالم محدود الأفق إلى عالم رحب الأفق أسمى الغاية، وقد عبّر الأديب العربي الكبير محمود عباس العقّاد عنها أحسن تعبير عندما قال [.. كلاً ... لست أهوى القراءة لأكتب، ولا أهوى القراءة لأزداد عمراً في تقدير الحساب... وإنّما أهوى القراءة لأنّ عندي حياة واحدة في هذه الدّنيا، وحياة واحدة لا تكفيني ولا تُحرّك كلّ ما في ضميري من بواعث الحركة، والقراءة دون غيرها هي التي تعطيني أكثر من حياة واحدة في مدى عمر الإنسان الواحد، لأنها تزيد الحياة من ناحية العمق، وإن كانت لا تُطيلها بمقادير الحساب...]¹ ولعلّ هذا القول كفيلاً بأن يختزل الفوائد العظيمة للقراءة.

¹ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي. مؤثر القراءة العربي. دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2016. ص. 7.

8. النشر مقارنة ثقافية/اقتصادية:

1.8. مفهوم الثقافة:

يعتبر مصطلح الثقافة من أكثر المصطلحات شيوعاً، لكنّه من أصعبها شرحاً وإحاطة ووضوحاً في العلوم الاجتماعية، لذلك تعددت مفاهيمها وتوسّعت حتّى أصبحت تعني "المجتمع بكلّ ما فيه وما يعنيه"، وقد جاء بعض هذه المفاهيم في إطار عام شامل وجامع فتناول الثقافة من معناها الواسع واعتبرها كلّ منتجات الإنسان اليوميّة العمليّة والتّرفيّهية، بينما جاء البعض الآخر في إطار محدود فتناول المصطلح من معناه الضيّق المحصور فيما ينتجه الإنسان في مجتمعه من منتجات فكريّة وهذا المعنى هو الأكثر شيوعاً بين الكثير من النّاس، ويظهر جليّاً كيف أنّ مصطلح الثقافة يعاني من خلط بين "الفكر" الذي يمثّل نشاطاً عقلياً مميزاً ويتناول قضايا المجتمع بشكل مباشر، وبين "الأدب" الذي هو إنتاج عقليّ يطبعه الرّمز، وهذا ما يجعل من الصّعب التّفريق بين المفهومين.

في هذا الإطار، يرى المفكّر الجزائري مالك بن نبي بأنّ الثقافة "هي طريقة سلوك الفرد وتصرفه أمام مشكلات الحياة... ويخضع ذلك السلوك إلى العلاقة المتبادلة التي تحدّد السلوك الاجتماعي لدى الفرد بأسلوب الحياة في المجتمع، كما تحدّد أسلوب الحياة بسلوك الفرد"¹، بينما يعرفها ش. داوسون على أنّها "نموذج حياة يشترك فيه الفرد مع بقية أفراد المجتمع، وفيه يتكيّف مع محيطه ومع حاجاته"².

أمّا عالم الأنثروبولوجيا البريطاني إدوارد تايلور (1832-1917) فيعرّفها بأنّها "ذلك الكلّ المركّب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفنّ والأخلاق والقانون والعادات، وكلّ القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع"³.

من جهتهما يرى كلّ من ألفريد كروبر وثالكوت بارسونز "أنّه من المفيد تعريف مفهوم الثقافة في أكثر استخداماته على نطاق ضيّق ممّا هو مستخدم عموماً في التّراث الأنثروبولوجي الأمريكي، وحصر مرجعيّتها في المحتوى المنقول والمبتكر وأنماط القيم والأفكار وغيرها من النظم الرّمزية واملنتجات الناتجة من هذا السلوك"⁴.

وبدوره يقول فرانز فانون بشأن ارتباط تأسيس ثقافة بوجود الأمّة والدولة الوطنيّة "إنّ الثقافة هي أولاً وقبل كلّ شيء تعبير عن أمّة، عن مفضّلات هذه الأمّة ومحرمّاتها ونماذجها (...)، هي محصّلة التّوترات الدّاخليّة والخارجيّة في المجتمع برمّته وفي مختلف طبقات هذا المجتمع، فما دام الوضع الاستعماري قائماً فإنّ الثقافة

¹ بن نبي، مالك. مشكلة الثقافة. ترجمة عبد الصّبور شاهين. سلسلة مشكلات الحضارة. بيروت: دار الفكر، 1969. ص.ص. 57-56.

² زرواتي، رشيد. إشكالية الثقافة في التّميّة بالبلدان المتخلّفة. الجزائر: زاعياش للطباعة والنّشر، 2011. ص. 56.

³ زرواتي، رشيد. المرجع نفسه. ص. 55.

⁴ آدم كوير. الثقافة: التّفسير الأنثروبولوجي. ترجمة تراجي فتحي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008. ص. 83.

تنضب وتحتضر لأنها تكون محرومة من ركيزتها الأمة والدولة، وعلى ذلك فإن التحرير الوطني أو القومي أو انبعاث الدولة هو شرط وجود الثقافة¹.

ولقد خصت منظمة اليونسكو موضوع الثقافة بمناقشات كثيرة توجت بتحديد المفهوم في إطار واسع وجديد حيث يقول تعريفها بأن "الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن يُنظر إليها اليوم على أنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تُميز مجتمعا بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات².

ويُضيف الإعلان "إن الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته والتي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي، وعن طريقها - أي الثقافة - نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل وإعادة النظر في إنجازاته والبحث دون توان عن مدلولات جديدة وإبداع وأعمال يتفوق فيها على نفسه³.

مما سبق يمكن القول أن الثقافة هي نشاط خلاق ومعارف عامة وطريقة في الحياة، وهي جوهر المجتمع فالسمات الأساسية الجوهرية والمشاركة: الروحية والفكرية والمادية هي التي تجمع فئة من الناس وإن فرقته الحدود السياسية، بل وقد تتعدد هذه السمات المشتركة بين الجماعات حتى في حدود البلد الواحد، لذلك تُعتبر ظاهرة يغلب عليها الطابع الإنساني الاجتماعي أي ظاهرة إنسانية اجتماعية، إنسانية لأنها ثمرة صنع الإنسان واجتماعية لأنها تُكتسب من بيئة المجتمع البشري وتورث فيها، وهو ما ينتج عنه ضبط العلاقات بين الأفراد.

¹ Franz Fanon. Les Damnés de la terre. Paris : Maspero, 1978. P. 72.

² اليونسكو.. الوثائق الرسمية لإعلان مكسيكو بشأن الثقافة. مؤتمر اليونسكو للثقافة 6 جويلية- 6 أوت 1982.

³ اليونسكو. المرجع نفسه.

2.8. اقتصاديات الثقافة:

1.2.8. مفهوم الصناعات الثقافية:

يرتبط مصطلح "الصناعات الثقافية" بسلسلة من الدراسات التي أجريت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي من طرف مدرسة فرانكفورت¹، وهي دراسات كانت تنتقد نزعة تحويل الفن إلى سلعة، لكون هذه النزعة تضيف مشروعية إيديولوجية على المجتمعات الرأسمالية وعلى نشوء صناعة ثقافية شعبية، وعلى التقيض ظهرت آراء ترفض العلاقة بين الثقافة والمبادرة الرأسمالية.

مع مطلع الستينيات ترسخت قناعة لدى الكثير من المحللين بأن عملية تحويل الفن إلى سلع لا يؤدي دائماً وبالضرورة إلى المساس بطبيعة أشكال التعبير الثقافي، بل كثيراً ما قد يكون العكس من ذلك صحيحاً، إذ أن السلع والخدمات التي تُنتج صناعياً (أو بالوسائل الرقمية) تتميز بمزايا إيجابية كثيرة واضحة. خلال الثمانينيات، أصبح مصطلح الصناعات الثقافية يُستخدم في الأوساط الأكاديمية ومن طرف المعنيين بوضع وإعداد السياسات بوصفه تعبيراً إيجابياً، حيث لم يعد يقتصر على المضامين السلبية التي كانت ترتبط به في الماضي، بل صار يُستعمل للإشارة إلى أصناف لإنتاج واستهلاك مواد ثقافية تتضمن على عناصر رمزية أو تعبيرية في الأساس.

لقد كان الفضل لليونسكو في تعميم استعمال هذا المصطلح ونشره على صعيد عالمي، بعدما تمّ توسعة نطاقه إلى مجالات ثقافية كثيرة كالموسيقى والكتابة، وتصميم وإنتاج الأزياء، والصناعات الإعلامية مثل الإذاعة والنشر والإنتاج السينمائي والتلفزيوني.. وثمة الكثير من الدول التي أدرجت الفنون والحرف التقليدية والهندسة المعمارية، وألعاب الفيديو وألعاب الحاسوب ... ضمن صناعاتها الثقافية، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات والتعبيرات ذات الصلة بهذا الموضوع وأصبحت شائعة الاستعمال من طرف المعنيين بالسياسات الثقافية، كما أصبحت موضوع نقاش جاد ومستمر بين الخبراء والمتخصصين والفاعلين في الميدان الثقافي، ومن هذه التعبيرات: «الصناعات الإبداعية» و«الصناعات القائمة على المضامين أو على حقوق المؤلف» و«الاقتصاد الثقافي أو الاقتصاد المعرفي الثقافي أو اقتصاديات الثقافة» ولعل أكثرها شيوعاً هو: «الاقتصاد الإبداعي»، وإن كانت في مجملها تعبر عن مواقف أو وجهات نظر تحليلية وإيديولوجية مختلفة مرتبطة بها. وعلى الرغم من ذلك، لم يتم الاتفاق على تعريف نموذجي موحد وشامل من

¹ مدرسة فرانكفورت هي حركة فلسفية (النظرية الاجتماعية والفلسفة النقدية)، ارتبط ظهورها بمعهد الأبحاث الاجتماعية في جامعة Goethe في مدينة فرانكفورت. في العام 1923. ضمت الحركة المفكرين والأكاديميين والمنشقين السياسيين غير المتفقين مع الأنظمة الاقتصادية-الاجتماعية المعاصرة كالرأسمالية والفاشية والشيوعية، حيث يرى مفكروها أن النظرية الاجتماعية غير كافية لتفسير الفصائلية السياسية والسياسات الرجعية التي تحدث في المجتمعات الليبرالية الرأسمالية في القرن العشرين، وفي نقدها للرأسمالية وللماركسية اللينينية كأنظمة تنظيم اجتماعي غير مرنة فلسفياً، أشارت أبحاث مدرسة فرانكفورت في النظرية النقدية إلى مسارات بديلة لتحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع وللأمة. هاجرت الحركة إلى جنيف سنة 1933 مع وصول هتلر لسدة الحكم في ألمانيا، ثم إلى الولايات المتحدة أثناء الحرب، قبل أن تعود مجدداً إلى ألمانيا في بداية الخمسينيات.

شأنه أن يُرضي كلّ وُجّهات النّظر وكلّ المعنويّين بالموضوع، باحثين كانوا أو خبراء ومتخصّصين في الثقافة، أو اقتصاديّين أو سياسيّين..

يُعرّف Gaëtan TREMBLAY هذه الصّناعات بأنّها "مجمّل الأنشطة الإنتاجية والتبادلية للمواد الثقافية التي هي في تطور مستمر والتي تخضع للقواعد التجارية، وتكون فيها تقنيات الإنتاج متطورة بشكل كبير أو بشكل أقل لكن العمل فيها يكون خاضعا أكثر للنمط الرأسمالي من خلال الفصل المزدوج بين المنتج وإنتاجه، وبين الأعمال الإبداعية وتنفيذها، وهذا الفصل ينتج فقداناً لعاملي المراقبة على إنتاجهم ونشاطهم"¹ من جهته يرى Ramon ZALLO أنّ هذه الصّناعات هي "مجموعة من الفروع والقطاعات والأنشطة الصناعية المساعدة التي تنتج وتوزع السلع ذات المحتوى الرّمزي، المصمّمة من قبل العمل الإبداعي، والتي يُنظّمها رأس المال المقدّر والتي تهدف في النّهاية إلى الأسواق الاستهلاكية، مع وظيفة إعادة الإنتاج الإيديولوجي والاجتماعي"²، وحسبه فإنّ هذه الصّناعات تقوم على ثلاثة نقاط ارتكاز:

- أهمية العمل الإبداعي.

- التجديد المستمر للمنتجات.

- الطبيعة العشوائية للطلب.

وفي محاولة لاحتواء الجدل القائم حول هذا المفهوم، بيّنت اليونسكو في إعلانها العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001 أنّ "مصطلح الصناعات الثقافية ينطبق على القطاعات التي تجمع بين إنشاء وإنتاج وتسويق السلع والخدمات التي تكمن خصوصيتها في عدم المساس بمضامينها ذات الطابع الثقافي، المحمي عموماً عن طريق حقوق المؤلف"³، وعلى ما يبدو فإنّ هذا التعريف لم يأت بالجديد إلّا فيما يتعلّق بالملكيّة الفكرية وحقوق المؤلف، وهو ما يزيد الأمر تعقيداً؛ حسب رأيي؛ لأنّه لم يُحدّد طبيعة هذه النّشاطات من جهة، ولأنّ الكثير من النّشاطات التي أدرجتها بعض الدّول في صناعاتها الثقافيّة لا يمكن حمايتها بقوانين حقوق المؤلف ومثال ذلك الحرف التقليديّة.

2.2.8. أهمية الصناعات الثقافيّة:

لقد كان التّوجّه نحو توظيف الثقافة في الاقتصاد خياراً إلزامياً لأغلب دول العالم لتحقيق التّناميّة المُستدامة، لذلك برزت أهمية اقتصاديّات الثقافة في الرّبع الأخير من القرن الماضي على نحو واسع ومُتسارع، وهذا تزامناً مع المرحلة الجديدة من النّهضة العلميّة التي طبعها الثّورة الرقمية وتكنولوجيا الاتّصال، حيث تجلّت العلاقة بين الثقافة والتّنامية بوضوح، وأصبحت الاستثمارات الثقافيّة؛ من سياحة

¹ TREMBLAY, Gaëtan. Les industries de la culture et de la communication au Québec et au Canada, presse de l'université du Québec, Québec (Canada), 1990, p. 44

² ZALLO, R. Economía de la comunicación y la cultura. Madrid: Ediciones Akal, 1988. P. 26.

³ UNESCO. Déclaration universelle de l'UNESCO sur la diversité culturelle 2001. Paris : UNESCO, 2001. P.

وسينما وفنون وتواصل بين الشعوب؛ تلعب دورا محوريًا في الاقتصاد بعد أن كان شائعًا من أنها عديمة الجدوى اقتصاديًا.

يعتبر رأس المال العمود الفقري للثقافة، إذ لا يمكن لهذه الأخيرة أن تحقق أهدافها وتواجه التّحدّيات إلّا بوجود دعم مالي، كما تحتاج المسألة إلى اقتصادٍ متطوّرٍ يستجيب لمتطلبات الثقافة من جميع الجوانب النّقنيّة والماديّة والبشريّة، وهكذا كلّما تعزّزت الثقافة زادت التنمية، وكلّما زادت التّنميّة تعزّزت الثقافة، وهو ما يعني خلق فرص استثمار وفرص عمل مُستمرّة، وتوظيف الإبداع والابتكار والتطوير والتجديد من خلال العرض والتسويق والتشويق لمختلف السلع والمنتجات الثقافيّة والاقتصادية.

تؤثّر الثقافة على التّنميّة بجميع مجالاتها، وتلعب دورا إيجابيًا رئيسًا في مُجمل العمليات المُتعلّقة بها، إذ يُمكن؛ من خلال نشر الوعي الثقافي بشكل عام والثقافة الاجتماعية بشكل خاص؛ ترشيد استخدام الموارد وتقليص النفقات في القطاعات المختلفة ورفع الشعور بالمسؤولية عند مجموع العاملين، خاصّة في ظلّ التحلّي بسلوك ثقافيّ حضاريّ، لذلك أولت الأمم المتحدة أهمية خاصة للثقافة ومُخرجاتها وأدرجتها في صميم أهداف التنمية المستدامة والتي تمّت المصادقة عليها في سبتمبر 2015.

على ضوء ذلك، يعتبر الكثير من المتخصّصين في الشأن الاقتصادي أنّ الصناعات الثقافية والإبداعية باتت محرّكًا فاعلًا في النّمو الاقتصادي، وأصبحت عناصر أساسيّة في نظام الابتكار الخاص بمجمل النظام الاقتصادي، وهذا لأنّ الأهمية القصوى لهذه الصناعات لا تنبع فقط من مساهمتها في تحقيق قيمة اقتصادية مُضافة، بل ومن الأشكال والطّرق التي تدفع من خلالها إلى خلق وابتكار أفكار إبداعيّة وتكنولوجيّات جديدة، ولعلّ ما يُلفت الانتباه أنّ قطاع الثقافة هو القطاع الوحيد الذي بقي في منأى عن تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 والتي دفعت بكلّ ثقلها اقتصاديات العالم نحو التّراجع، وباتت الصناعات الثقافيّة والإبداعيّة رقما مهمّا في الاقتصاد العالمي حيث باتت¹:

- تمثّل 3,4 % من الناتج الداخلي الخام العالمي؛
- تمثّل من 10 إلى 11% من الناتج الداخلي الخام لكوريا الجنوبية والولايات المتّحدة الأمريكيّة؛
- تمثّل 5,2% من الناتج الداخلي الخام لإفريقيا، وحوالي 5,3% من إجمالي مناصب العمل المُوفّرة؛
- تساهم بقيمة 4 مليار دولار سنويًا في التجارة الدولية للسلع والخدمات، هذا القطاع ارتفع رقم أعماله بأكثر من الضعف خلال الفترة 2002-2011، وأن حصة إفريقيا من السلع والخدمات المصدرة إلى العالم لا تتجاوز 01 % ؛

¹ اقتصاديات الثقافة: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية 2016 [مُتاح على الانترنت]. (اطّلع عليه يوم 2020.04.25). متوفّر على الرابط:

<http://www.ces.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2016/av25/rpas25a.pdf>

- تسجل نسبة نموّ عاليّة، فمثلاً عرف قطاع ألعاب الفيديو نموّاً فاق الـ250% خلال السنوات العشر الأولى من الألفيّة، كما عرفت صادرات السلع الإبداعية في البلدان الناميّة ارتفاعاً بنسبة 12,1% خلال الفترة 2011-2002.

3.2.8. اقتصاديات الكتاب:

اقتصاد¹ الكتاب هو ذلك الفرع من اقتصاد الثقافة الذي يهتمّ بالظروف الاقتصادية لتحرير، نشر، ترويج، بثّ، توزيع وبيع الكتب والدوريات بشكل عام، حيث تكمن المفارقة النوعية والخاصّة باقتصاد الكتاب في التجاذب بين الدور المركزي للكتاب كوسيلة تعبير وناقل وموجّه ومرآة للثقافة من جهة، وطبيعته كمنتج (مخرج) صناعي تُنتجه مؤسسات تجارية من جهة ثانية، لذلك فإنّه من أجل دراسة هذا الصنّاعة فإنّه يجب التركيز على دراسة العلاقات الاقتصادية والتعاقدية بين كلّ من المؤلفين، الناشرين وبائعي الكتب، وكذا تحديد طرق وكيفيات تدخل الدولة في القطاع، سواء ما تعلّق بإنشاء البنى التحتية المساهمة كالمكتبات العامّة وفضاءات المطالعة، أو ما ارتبط بالإجراءات التشريعية المنظمة للنشاط كفرض السّعر الموحد للكتاب مثلاً. على هذا الأساس، يعتبر الكتاب والمؤلفون والمترجمون... مصادر إبداع للأعمال الفكرية، وهم بذلك يشكلون مصادر إنتاج لا تنقطع ولا تنضب بل ويزداد حجمها باستمرار، كما يُعتبرون؛ من وجهة نظر اقتصادية؛ "مُنتجين" لسلع ماديّة "استهلاكية" (مُنتجات فكريّة) تأخذ أشكالاً متنوّعة، وقابلة للتداول في أسواق محدّدة بين زبائن متنوّعة وتختلف أذواقهم حسب مستوياتهم التعليمية والثقافية، وحسب توجهاتهم الفكرية وقناعاتهم الإيديولوجية وحسب مستواهم المادي وظروفهم المعيشية.

من جانب آخر، تشكّل القراءة والنشر؛ من وجهة النّظر نفسها أي الاقتصادية؛ ثنائية العرض والطلب في سوق الكتاب، وهي متباينة وغير ثابتة على الصّعيدين الدولي والوطني حيث تختلف من دولة إلى أخرى وبين منطقة وأخرى في الدولة نفسها، وهذا حسب الظروف والمعطيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحسب البيئة أيضاً. ويشكّل الوقت المخصّص للقراءة مؤشراً هاماً لقياس ومعرفة درجة القرائية أو المطالعة، حيث التّنافس على أشده ما بين الكتاب وأشكال التّرفيه والتّثقيف والتّعلّم الأخرى كالموسيقى، السّينما والإعلام الآلي... لذلك يركّز اقتصاد الكتاب على عنصرين رئيسيين مختلفين لتحقيق العرض للكتاب والطلب عليه، هما:

- العنوان: باعتباره مفتاح (مدخل) الكتاب، إذ يجب أن يتميّز بنصّ معيّن وأسلوب تحرير فريد يجعل منه عامل تأثير على ميولات المستهلك (القارئ) الفكرية ورغباته وقناعاته؛

¹ جاء في مقال بعنوان «Free exchange: boundary problems» (التبادل الحر: مشكلات الحدود الفاصلة) ظهر في عدد أوت 2013 من مجلة The Economist أن "الاقتصاد ميدان غير رصين: فهو مرّن إلى حدّ لا يمكن معه أن يُعتبر علماً، وهو صارم إلى حدّ لا يمكن معه أن يُعتبر فناً!!".

- الشكل: ويُقصد به الهيئة التي يتم عليها الإخراج النهائي للكتاب، وهذا من حيث التصميم العام، صفحة الغلاف، الحجم والطباعة ونوعية الورق... إذ أنه بقدر ما كان الشكل لائقاً وجذاباً بقدر ما كان عاملاً على جذب ولفت نظر القارئ وراحته ومن ثم خلق الطلب على الكتاب.

ومن جهة أخرى، تشكل مسألة الطلب على الكتاب بسعر الكتاب المحدد مسبقاً من طرف الناشر موضوع جدل بين الاقتصاديين، وفي هذا الصدد يؤكد¹ Canoy وآخرون أن سعر شراء الكتاب؛ بالنسبة للزبون؛ لا يشكل المقوم الأساسي للتكلفة الاقتصادية للكتاب بالنسبة للناشر، ذلك أن تكلفة إتاحة الفرصة لقراءة الكتاب هي في الحقيقة أكبر أهمية من السعر في حد ذاته.

بينما يرى كل من F. Rouet و F. Benhamou² في طرح مشابه أن "السعر لا يعتبر المحدد أو العامل الأساسي لخلق الطلب على الكتاب، إذ وحدها الحاجة المعرفية للكتاب وموضوعه يشكّلان عامل تأثير على خلق هذا الطلب.

3.8. النشر ضمن الصناعات الثقافية:

لقد برزت العديد من النماذج والأشكال المتعلقة بعرض مجالات الصناعات الثقافية والإبداعية وتصنيفها، حيث كان لصناعة النشر حيزاً اختلفت درجة تصنيفه من نموذج إلى آخر، فمثلاً أدرج نموذج النصوص الرمزية النشر ضمن الصناعات الثقافية الأساسية، بينما صنّفه نموذج حقوق المؤلف الخاص بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) مع الصناعات الأساسية القائمة على حقوق المؤلف، في حين أدرجه نموذج معهد اليونسكو للإحصاء ضمن الصناعات المندرجة في نطاق المجالات الثقافية الأساسية، ومن جهتها أدرجته المنظمة الأمريكية للفنون (Americans for the arts) ضمن نموذجها الأحادي الذي ضم الهندسة المعمارية، أما نموذج الدوائر الموحدة المركز الذي النموذج الذي أعده دافيد ثروسبي؛ والذي يعتبر الأكثر شهرة؛ فقد أدرجه ضمن الصناعات الثقافية الأوسع نطاقاً، والذي يمكن توضيحه في الشكل التخطيطي التالي:

¹ GINSBURGH, V. A., THROSBY, David . Handbook on the Economics of Art and Culture, vol. 1, Amsterdam/Boston Mass., North-Holland, coll. « Handbooks », 11 novembre 2006, partie 7, « Chapter 21 : The Economics of Books », p. 743.

² BENHAMOU, Françoise. L'Économie de la culture. 4^{ème} éd. Paris : La Découverte, 2003 p. 71-74. (Coll. Repères, 192).

شكل رقم 02: نموذج الدوائر الموحدة المركز الخاصّ بالصناعات الثقافية والإبداعية



المصدر: تقرير عن الاقتصاد الإبداعي 2013: تعزيز سبل التنمية. طبعة خاصة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو. باريس: اليونسكو، 2013. ص. 25.

إذن على عكس الصناعات الأخرى عموماً والثقافية منها بوجه خاصّ، نلاحظ أنّ صناعة النشر تأخذ بعددٍ مختلفين:

← الأول فكري، وهذا كون الكتاب منتجاً ثقافياً يُسهم في التقدّم الفكري لما يحتويه من مضامين أدبية وعلمية وثقافية وتاريخية..

← الثاني تجاري، وهذا كون الكتاب سلعة اقتصادية كسائر السلع الأخرى، وتخضع لقوانين السوق وتقلّباتها.

وعليه يُمارس الناشر مهنته وفق ثلاث وظائف، الأولى فكرية ترتبط بالبعد الأول للنشاط، والثانية تجارية ترتبط بالبعد التجاري، أما الثالثة فتقنية تجمع بين البعدين معاً، وعليه يلعب الناشر دور الوسيط بين جميع العناصر الفاعلة في صناعة الكتاب بدءاً من انتقاء أعمال المؤلفين والمبدعين وصولاً إلى تجار الكتب فالقراء. ولقد كان من بين خصائص "السلع الثقافية" التي طرحها ريتشارد كيفز¹ أربعة ترتبط بشكل خاصّ بالكتب وهي:

- لا أحد يعرف: Nobody knows: من الصعب التنبؤ بالطلب على عنوان معين، سواء من قبل الناشر أو البائع أو القارئ، بمعنى آخر لا يمكن تقدير حجم الطلب الذي سيكون على عنوان كتاب قيد النشر لأتّه

¹ CAVES, Richard E. *Creative Industries: contracts between arts and commerce*, Harvard, Harvard University Press, 2002. p. 2.

لا يمكن التكهّن بدرجة التأثير أو التجاوب أو رجع الصدى الذي ستحدثه الرسالة الفكرية التي يتضمنها الكتاب لدى المستقبل الذي هو القارئ.

- الذباب الزمني: Time flies: وبعبارة أخرى "الوقت ينقضي بسرعة"، إذ أنّ المدة التي ستنمّ خلالها المبيعات الأوليّة لكل عنوان جديد هي قصيرة ومحدودة جداً (مثل الكتب المدرسيّة المرتبطة بالدخول المدرسي والكتب المتعلّقة بالأحداث الجارية أو المُستجدّات..).

- تنوّع لا نهائي Infinite variety: على عكس السلع التقليديّة، تختلف الكتب فيما بينها على مجموعة من الخصائص ذات الأبعاد الكبيرة، لكن وبدرجة أقل، تتشارك أيضاً خصائص A-list / B-list حيث تتركز المبيعات على أقلّ عدد من العناوين، وتكاليف إنتاج أولية عالية مقارنة بالتكلفة الحديّة بمعنى تكاليف تحرير ونشر عنوان مقارنة بتكلفة طباعة نسخة واحدة.

في هذا الشأن يُضيف Jonathan BECK¹ أن نصف مُشتريات الكتب توصف بأنها مُشتريات تمت لدوافع، على عكس المُقتنيات المدروسة القائمة على معرفة جيّدة بتلكم العناوين.

- الكتب سلع مُستديمة Books are durable goods: الكتب لا تُحدّد بعمر زمني ما يجعل منها مُنتجات طويلة الأمد، ولا يمكن لزبون معيّن أن يشتري الكتاب نفسه عدّة مرّات إلّا نادراً.

4.8. انتقادات بشأن الصناعات الثقافيّة:

على عكس من يرون أنّ هذه الصناعات الجديدة أي الصناعات الثقافيّة تشكل أداة لتأمين المزيد من فرص الاستثمار وموارد الدّخل والتمويل لقطاعات كانت لزمن طويل محلّ وتهميش وإهمال، أو ربّما لخلق دعم سياسي وخدمة مصالح حزبيّة أو إيديولوجيّة أو شخصيّة ضيقة أحياناً، فإنّ هناك من يُعارض وينتقد إطلاق مصطلح «الصناعة» على أنشطة لا يمكن اعتبارها صناعية في طبيعتها أو في مجالها أو في آدائها، كما أنّها لا تُدرّ أرباحاً أو عوائد ماليّة على الاقتصاد وهذا لكونها أنشطة عقيمة غير منتجة وتحتاج إلى الدّعم بشكل دائم، ومن ذلك صناعة "النشر".

كما يعتقد آخرون أنّ الآليات والميكانيزمات التي من شأنها تسهيل تفتح هذا الإبداع واندماجه في الأنشطة الصناعيّة لم يتمّ تحديدها بشكل واضح ودقيق، لذلك من غير المنطقيّ الجزم بأنّ أشكال التعبير الثقافيّ يمكنها أن تكون مصدراً لخلق أفكار وقصص وصور يمكن إعادة إنتاجها في أشكال جديدة تندرج ضمن قطاعات اقتصادية أخرى، وفي هذا الشأن "تبين تحليلات حديثة لجداول المدخلات والمخرجات أنّ ثمة دلائل واهنة على أنّ الشركات التي تربط عمليات توريد منتجاتها بشركات تعمل في مجال الصناعات الثقافيّة، هي شركات تتسم بمزيد من الابتكار بالمقارنة مع الشركات التي لا تمارس هذا النوع من الربط؛ إلا أنّ هذه

¹ BECK, Jonathan. Monopoly vs. oligopoly in the debate on retail price maintenance for books: A preliminary empirical result: Diplomarbeit. In "Handbook on the Economics of Art and Culture". Berlin: Humboldt University.

التحليلات لا تذكر شيئاً عما يحدث في سياق هذه الالتزامات بين الشركات، وبالتالي فإنها لا توفر دلائل على صحة العلاقة السببية. ولعل الأمر ينحصر ببساطة في أن الشركات الأكثر ابتكاراً من غيرها تشتري المزيد من المخرجات الصناعية المبتكرة، كما هو الحال مثلاً في مجالات التصميم أو تكوين العلامات التجارية أو الإعلان¹. **النشر من وجهة نظر إعلامية-اتصالية:**

1.9. النشر عملية إعلامية اتصالية:

إنّ المقارنة بين المفهوم القديم "المحدود" للنشر ومفهومه الحديث "الواسع" سيمكّننا من الاستنتاج أنّ كلاهما يُشير إلى الانتشار والذّيوع، وبالتالي سيكون بالإمكان نقل "النشر" من إطاره التقليدي إلى دائرة أوسع من جوانب الإعلام والاتصال، فالنشر بهذا المنظور يصبح مرآة عاكسة لنظريات الاتصال، وعملية اتصالية مكتملة الجوانب والعناصر، وهذا من خلال وجود مجموعة من الخصائص أبرزها الترابط والتفاعلية والتأثير والتأثر التي تجمع أطراف العملية الاتصالية²، وهذا ما يفرض على المؤلف إبداء العناية الفائقة عند اختيار موضوع الكتاب، وتحديد الهدف والفئة المستهدفة من الكتاب، اختيار اللغة والألفاظ المناسبة مع مراعاة جوانب التبسيط في تأليفه وكذا القيام بمراجعته وتصحيحه وتدقيقه ضماناً لتوصيل الرسالة إلى القارئ على الوجه المُبتغى.

إذن يُعتبر النشر عملية اتصالية بكلّ ما يُظهره ويعنيه المصطلح من تجاوز لمعنى "إعلام"، حيث أنّ هذا الأخير لا يعدو أن يحصره في دائرة تحويل وانتقال المعلومات والأفكار والعواطف بتوظيف الرموز سواء كانت صوراً أو كلمات أو رسومات أو غير ذلك، بينما يُوسّع مصطلح الاتصال الدائرة لتكون أشمل، حيث يجعل من النشر تعبيراً ديناميكياً مستمراً يحوي المشاركة في المعلومات والتحوّل في التّجارب. هذه الرؤية الاتصالية هدفها التجسّر والتّواصل الذي يحدث بين الأطراف الفاعلة والشّريكة في هذه العملية (المؤلف، النّاشر والطّابع والموزّع والقارئ) بعيداً عن أيّ ضوضاء أو شوشرة من شأنها أن تعيق عملية إيصال وتبليغ الرسالة الفكرية (الكتاب)، وهذه الشوشرة أو الضوضاء هنا قد تأخذ أحد أمرين:

- **الأول:** عدم "الملاءمة" أو "التّوافق" بين الكتاب والقارئ من حيث اللّغة والأسلوب، فإذا حدث التّواصل على قدر كبير من التّناسب والملاءمة فهو تواصل إيجابي، أمّا إذا قلّت درجات التّلاؤم إلى ما دون المستوى المطلوب فإنّ التّواصل هنا ضرب من قبيل التّواصل السّلبى.

- **الثاني:** الرّقابة على الكتاب التي تُعدّ عاملاً سلبياً يؤثر بل ويُعيق العملية الاتصالية من خلال عدم وصول الكتاب إلى القارئ والحيلولة دون انتشار الثقافة بين النّاس والتّعبير عن الآراء والأفكار.

¹ اليونيسكو/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير عن الاقتصاد الإبداعي 2013: تعزيز سبل التنمية. طبعة خاصة. باريس: اليونيسكو، 2013. ص. 13.

² حسب Harold Dwight Lasswell الباحث الأمريكي الرائد في الاتصال، فإنّ عملية الاتّصال تتكوّن من خمسة عناصر تتفاعل فيما بينها وهي المُرسَل، المُستقبل، الرّسالة، الوسيلة أو القناة والتّغذية الرّاجعة أو ما يُعرف أيضاً برجع الصّدى.

يمكن القول إذن أنّ الكتاب إذا ما لقي الاهتمام اللائق في وسائل الإعلام؛ المكتوبة منها والسمعية البصرية؛ فإنّ ذلك سيُمكن من التعريف به لدى شرائح عديدة من المجتمع قارئين كانوا أو غير قارئين وعلى اختلاف مستوياتهم، وقد تتوسّع دائرة العلم بهذا الكتاب إذا ما أصبح حديث الساعة وموضوع برنامج إذاعي أو تلفزيوني أو فيلمًا،¹ وهكذا يزيد اتّساع الدائرة أكثر مع التناول المطرد والمتنامي لوسائل الإعلام لمادّة هذا الكتاب من اقتباس أو إحياء أو إشارة أو نحو ذلك، ولهذا وُصف الكتاب بأنّه "أول أداة تعليميّة وأول سلعة فكريّة أنتجت على نطاق شعبي وحاشد"²

2.9. البعد الإعلامي والاتّصالي للكتاب:

إنّ من أبرز سمات الحياة المعاصرة هو تدخّل الإعلام فيها بصورة كبيرة حتّى أنّه يكاد يحتويها ويتشعب في أدنى تفاصيلها، وهذا واقع من المفروض أنّه لا يخفى على الفاعلين في قطاع النشر بل ويفرض عليهم الاهتمام بجميع جوانبه، كما يُملّي عليهم ضرورة الاستفادة من قنوات الاتّصال المتعدّدة لتسيير نشاط النشر - كعملية اتّصالية - والكتاب - كوسيلة إعلاميّة - على أكمل وجه من حيث النوعية والوقت، وقد تتجلى أهميّة هذه الاستفادة في ضوء ما خلّص إليه كلّ من Gordon Willard Allport و Hadley Cantril³ في تصنيفهما الذي أنجزاه بناء على معيار القدرة على جلب الانتباه والتأثير على الآخرين، من خلال قائمة ضمت 15 أداة أو وسيلة اتّصال، والتي يُمكن توضيحها فيما يلي:

¹ مثال ذلك كتاب "من قاعة الحدث: مذكرات من البيت الأبيض" الذي كتبه مستشار الأمن القومي السابق جون بولتون، ويفضح فيه أسرار رئيسه دونالد ترامب، وقد صدر الكتاب سنة 2020.

² واكين، إدوارد. مقدّمة إلى وسائل الاتّصال. ترجمة وديع فلسطين. القاهرة: دار الأهرام، 1981. ص. 142.

³ Gordon Willard Allport (1897-1967) عالم نفس أمريكي من الأوائل الذين توجّهوا نحو دراسة علم النفس الاجتماعي، وواحد من مؤسسي علم نفس الشخصية، أسهم بشكل مُلفت في تأسيس معايير القيم، ورفض منهج التحليل النفسي للشخصيّة ومنهج السلوك، وكان يؤكّد دائماً على أنّ كلّ فرد "يتميّز" عن بقيّة الأفراد، وأنّه لفهم شخصية الفرد يجب دراسة حاضره وليس ماضيه.

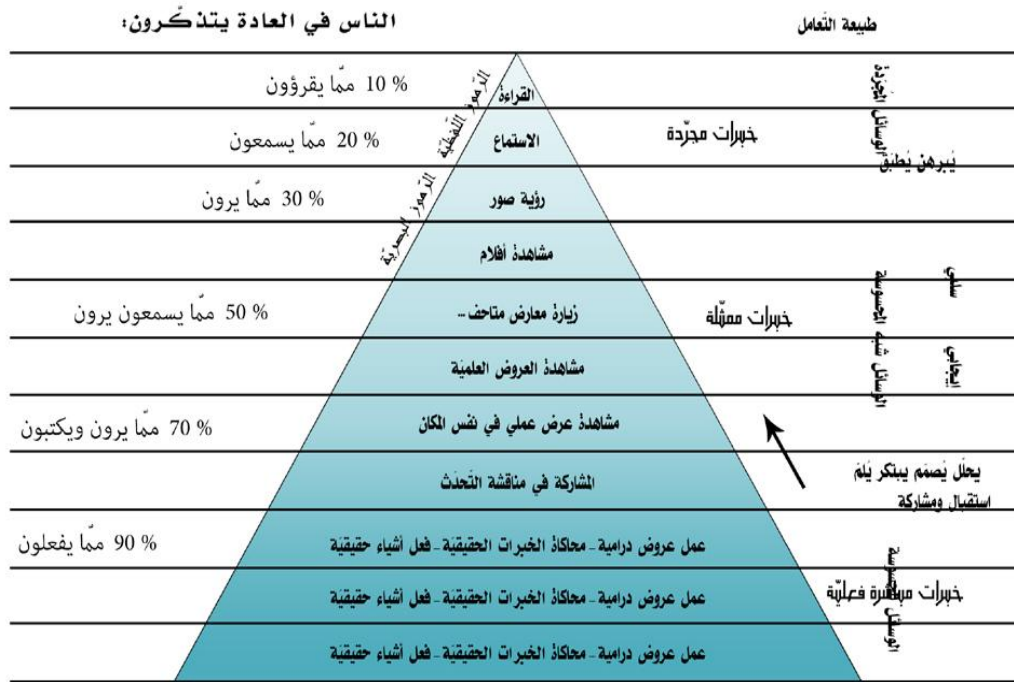
Hadley Cantril (1906-1969) هو أيضاً عالم نفس أمريكي، أوّل من وسّع ملكية المجال وقدم مساهمات كبيرة في علم نفس الدعاية، بحوث الرّأي العام، تطبيقات علم النفس والبحوث النفسيّة في السياسة الوطنيّة، التقاهم الدّولي والاتّصال، علم نفس النّمّو، علم نفس الحركات الاجتماعية، القياس والتّحجيم، علم النفس الإنساني، سيكولوجية الإدراك.... وقد ترك آثاره في التّعليم والسياسة والقانون والفلسفة والطبّ النفسي.

01	الحوار المباشر بين شخصين "وجهها لوجه"	07	التلفزيون
02	الحوار المباشر بين أفراد جماعة "وجهها لوجه"	08	الإذاعة
03	الاتصال بين أفراد هيئة مجتمعة بشكل عفوي ودّي	09	البرقيات
04	الاتصال الهاتفي	10	الرسائل الشخصية
05	الاتصال بين أفراد هيئة أو جماعة تجتمع بشكل رسمي	11	الرسائل الرسمية
06	السينما الناطقة	12	الصحف والجرائد
		13	اللوحات والملصقات الإعلانية والإشهارية
		14	المجلات
		15	الكتب

ما يلاحظ في هذا التصنيف أنّ الحوار المباشر جاء على رأس القائمة كأكثر الوسائل الاتصالية جلباً للانتباه، بينما جاءت الكتب في ذيل الترتيب باعتبارها أقلّ الأدوات لفتاً للانتباه الناس، ولعلّ هذا الترتيب يتقارب مع مخروط التجربة الذي وضعه Edgar Dale¹، وهو عبارة عن تصنيف هرمي اعتمد في إعداده على معيار توجّه وتطوّر الإنسان نحو خبراته وتعلّد تجاربه، ويكون ترتيب هذه الخبرات من الأكثر إلى الأقلّ تأثيراً انطلاقاً من قاعدة الهرم باتّجاه قمّته، حيث شكّلت تجارب الحياة المباشرة أكثر الأشياء إسهاماً وتأثيراً في صنع خبرات الإنسان، بينما شغلت الرّموز البصرية - بما في ذلك الكتاب - مستوى أضعف من حيث التأثير في هذه الخبرات والتجارب. وباختصار، يُقرّ مخروط التجربة لدال أنّ الناس في العادة يتذكّرون: 10 % ممّا يقرؤون، 20 % ممّا يسمعون، 30 % ممّا يرون، 50 % ممّا يسمعون ويرون، 70 % ممّا يرون ويكتبون و 90 % ممّا يفعلون، ويلاحظ جلياً أنّ فعل القراءة باعتباره نشاطاً ذهنيّاً هو الأقلّ تأثيراً في صنع وتوجيه خبرات الفرد مقارنة بالتجارب الشخصيّة الكثيرة التي يعيشها في حياته اليوميّة.

¹ Edgar Dale هو بروفيسور وباحث أمريكي في التربية، وُلد في 27 أبريل 1900 بولاية مينيسوتا الأمريكيّة وثوَّق في 8 مارس 1985. كان مُدرّساً بالجامعات الأمريكيّة وعُرف بمخروط الخبرة أو مخروط التجربة الذي صاغه بعد سلسلة من البحوث التي قام بها حول العمليّة الاتصالية.

شكل رقم 03: مخروط التجربة لـ Edgar Dale:



المصدر: موقع جامعة Adamas الهندية مع ترجمته من طرف الباحث¹

3.8. إسقاط بعض نظريات الاتصال على النشر:

إنّ نشر الكتاب في الحقيقة لا ينحصر في العوائد المادية فحسب، وإنّما يتعدّها ليصبح إلزاماً أخلاقياً ومسؤولية فكرية، ومن ثمّ فإنّ الدور الرئيس للإعلام يتجاوز التعريف بالكتاب إلى تحقيق استمرارية وجوده - في السوق - دون إغفال خاصية التفاعل مع متغيّرات المحيط لئلاّ يجعل منه سلعة للاستهلاك المؤقت، ولعلّ أهمّ قيمة مضافة للإعلام في هذا الإطار هي ضمان أكبر قدر من الاستجابة العملية لمحتوى رسائل الكتاب الفكرية من طرف المتلقّي. ومن أجل تحقيق التقاء ذي جدوى أكبر وفائدة أعمّ بين حدود نشر الكتاب وحدود وسائل الاتصال، فإنّه من الأهمية بمكان الاستعانة ببعض نماذج نظريات الاتصال وإسقاطها على صناعة النشر، ومن أبرزها:

1.3.9. نموذج انتشار المبتكرات Diffusion of innovations theory

ظهرت هذه النظرية العام 1962 على يد أستاذ علم الاجتماع الأمريكي إيفرت روجرز، حيث تسعى إلى تفسير ظاهرة تعامل المجتمع مع الابتكارات والاختراعات والأفكار الجديدة وكيفية تقبلهم لها. ومع أنّ الظاهرة كانت محلّ اهتمام الكثير من المفكرين والمتخصصين منذ أواخر القرن الـ 19 أمثال المفكر الفرنسي غابريال تارد، والألماني فريدريك راتزل، والنمساوي ليو فوربينيوس، إلّا أنّ إيفرت روجرز كان الوحيد الذي درسها بنوع من التفصيل والإلمام معتمداً في ذلك على 502 دراسة، حيث شرح كيفية وأهداف وسرعة

¹ <https://adamasuniversity.ac.in/teaching-of-geography-through-dales-cone-of-experience/>

انتشار الابتكارات وتبنيها في المجتمع، وقد بنى أفكاره انطلاقاً من الأمثلة التي قدّمها H. Earlpemberton كانتشار الطّوابع البريديّة وتوحيد الأعراف الأخلاقيّة في المدارس....

تركّز النّظرية على أربعة عناصر رئيسيّة هي:

- الابتكار: هو كلّ فكرة أو ممارسة أو هدف يتقبّله الشّخص أو أيّ كيان اجتماعي على أنّه جديد.
 - قنوات التّواصل: القنوات التي يمكن من خلالها نقل الفكرة أو الممارسة المُبتكرة إلى الغير.
 - الوقت: هي المدة اللاّزمة لنقل الإبداع من المُبدع إلى المُتلقي.
 - النّظام الاجتماعي: أي طبيعة البيئة وخصائص المجتمع الذي وُجدت فيه.
- تتمّ عمليّة تدفّق المعلومات الخاصّة بانتشار المُبتكرات من خلال تفاعل العناصر الخمسة للاتّصال وهي:
- المصدر: ويمثّله المخترعون والعلماء وعوامل التّغيير الاجتماعي وقادة الرّأي.
 - الرّسالة: وهي عبارة عن الابتكار الجديد أو الفكرة الجديدة أو المُحدثة.
 - الوسيلة: وهي قنوات وسائل الإعلام، وقنوات الاتّصال الشّخصي.
 - المُستقبل: وهم أعضاء الجمهور في النّظام الاجتماعي.
 - الأثر: ويتمثّل في مدى تغيير الأفكار والاتّجاهات والسلوكيات.
- بالإضافة إلى ذلك، تتحقّق النّظريّة من خلال خمس مراحل: المعرفة (أو العلم أو الإدراك)، الاقتناع، اتّخاذ القرار، التّطبيق والتّنبّي.

وباعتبار الكتاب مستحدث يجمع بين الفكرة والخبرة والأداة، وبقدر ما تكتسيه التّقنيّة من قدرة على تغيير حياة النّاس، فإنّ للكتاب أيضاً قوّة خارقة أو أحيانا "خرافيّة" لقلب حياة الإنسان رأساً على عقب، فمجرّد حرف أو كلمة أو جُملة يمكن أن تُغيّر معتقدات وأفكار وتمسّكات تيّارة متلازمة لطالما كان من الصّعب تغييرها بمكان، أمّا انتشار الكتاب وفق ما رسمته أدبيّات نشر المُستحدثات (انتشار المُبتكرات) فهي:

- الإدراك: وهو معرفة وعلم المستهلك أو القارئ بوجود الكتاب وتداوله بين الأفراد أو في المكتبات أو في السّوق أو المعرض.

- الاقتناع: وهو نشأة الحافز والرّغبة في الكتاب وتطوّرهما في محاولة للإحاطة بكلّ المعلومات المتعلّقة به والتعرّف بصورة أوسع عليه.

- اتّخاذ القرار: ومعناه العزم على اقتناء وقراءة الكتاب.

- التّطبيق: اقتناء الكتاب أو استعارته من مكتبة أو شخص.

- التّنبّي: قراءة الكتاب وتبني أفكاره

ولتحقيق هذه المراحل فإنّ لقنوات الإعلام باختلاف أنواعها دور كبير في تسريع الوصول إلى المرحلة النّهائيّة، وهذا من خلال ما تثيره من نقاشات حول مادّة الكتاب ومؤلفه وناشره، أو توضيح أهمّيّته الفكريّة وتأثيره الاجتماعي.

2.3.9. نظرية ترتيب الأولويات Agenda setting theory

وتسمى أيضا نظرية وضع الأجندة، وهي نظرية وضع أسسها وبداياتها العالم Walter Lehmann من خلال كتابه "الرأي العام" الذي بيّن فيه أنّ وسائل الإعلام تساعد في بناء الصور الذهنية لدى الجماهير وتعمل على صناعة الرأي العام من خلال تقديم وتوجيه القضايا التي تهتمّ، ومن ثمّ فقد ركّز نظريته على دراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرّض لتلك الوسائل، وعلى الرغم من تجاهل المختصّين لها في البداية إلا أنّه تمّ الالتفات إليها لاحقاً وهذا بعد إدراك بُعدها الحقيقي.

تبحث النظرية في ترتيب الأولويات (أو الاهتمامات) ووضع الأجندة انطلاقاً من قضية رئيسية وهي "أنّ الإعلام بوسائله المتنوّعة والمختلفة علاوة على تنمية معارف الجمهور، فإنّه يحدّد لهم القضايا التي يفكرون فيها ويركز على الشخصيات والأحداث التي يهتمّون بها، حيث أنّ:

- وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع القضايا والأحداث للجمهور، وإنما يتم انتقاء واختيار بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدّة والتحكم في طبيعتها ومحتواها، هذه الموضوعات ستثير اهتمام الناس تدريجياً وتصبح قضايا ذات أهمية برأيهم، وفي هذا الشأن يرى كوهين: أنّ الإعلام لا يساعد في إبلاغ الجمهور بماذا يفكرون "الاتجاهات" بل عما يجب أن يفكروا به "المعلومات" فوسائل الإعلام تحدد أولويات المواطنين من خلال:

- تحديد القضايا؛

- ترتيب اهتمامات الجمهور بالقضايا يعكس الاهتمام الإعلامي بها؛

- لدى الجمهور اعتقاد أو قناعة بأهمية الأشخاص والقضايا الموجودة في الإعلام، والتي لولاها لما قام

الإعلام بتقديمها ووضعها في هذا الشكل أو القالب؛

- كلّ ما هو مُغيَّب في مضامين الإعلام فهو بلا أهمية؛

إنّ قياس درجة الارتباط بين الإعلام وقضايا وترتيب اهتماماته من جهة وقضايا الجمهور وترتيب اهتماماته

من جهة أخرى قد يتمّ بعرض وتحليل قضية واحدة أو عدّة قضايا؛ ففي الغالب يتم قياس اهتمامات الجمهور

من خلال طرح سؤال محوريّ عن طريق الاستبيان، على العكس من وسائل الإعلام التي تقوم بذلك من

خلال تحليل المضمون، وبهذا الخصوص يطرح المتخصصون جملة من الأسئلة الجوهرية أبرزها:

- هل ترتيب أو تأثير الموضوعات يتوقف على تعريف الناس بالقضايا أم يتجاوزّه إلى تغيير الاتجاه

والإدراك والسلوك ؟

- هل هذا التأثير مباشر من الإعلام إلى الجمهور، أم أنّ هناك عشرات المؤثرات الأخرى التي تضع أجندة

الجمهور بعيداً عن أو مع وسائل الإعلام ؟

- من أين استقت ورتبت وسائل الإعلام هذه القضايا، من الجمهور باعتبارها وكيّله عنه أم هي صنعتها

بفعل مصالح القائمين على الاتصال ؟

- هل الجمهور هو من يضع أجندة الإعلام فتنعكس على المضمون الذي ينعكس على الجمهور أم العكس؟ ومن أجل إعطاء إجابات وافية عن هذه الأسئلة، فقد تمّ إجراء الكثير من الدراسات خلّص معظمها إلى أنّ ترتيب الأولويات قد يحدث بالتّعريف أو بتغيير الاتجاهات، أو بتغيير الآراء والسلوك من قبل القائمين بالاتّصال أو من الجمهور نفسه، كما قد يحدث من قبل صنّاع القرار السّياسي والنّخب المختلفة أو الجماعات المرجعية. لذلك هناك عوامل وسيطة ترسم حدود تأثير وضع الأجندة عند الجمهور، أهمّها :
- « الأجندة الشّخصية: وهي القضايا الخاصة التي يتناولها ويُناقشها الفرد مع الآخرين مثل قضايا العمل والعلاقات والرّغبات... »
- « الأجندة الذاتية: هي قضايا خاصة جدا وبالغة الخصوصية ولا يسمح لنفسه بالحديث فيها مع غيره مثل الأسرار الخاصة والمعتقدات والأمور الدّائنية (الجّد شخصيّة).
- « الأجندة المجتمعية: ويُقصد بها القضايا العامّة التي يدركها الجمهور من خلال تناول وسائل الإعلام لها وهي تطرح في إطار مجتمعي كأزمة البطالة مثلا أو الجرائم... »
- من جهة أخرى، هناك أيضا عوامل وسيطة تُؤثّر في وضع وسائل الإعلام للأجندة أهمّها:
- أ. **طبيعة ونوع القضية:** حيث أنّ وضع الأجندة بين الجمهور ووسائل الإعلام يرتبط بنوعية القضية ومدى قربها أو بعدها من ذاتية الجمهور وخبراته المباشرة.
- وهنا يُمكن التّمييز بين الكثير من القضايا، فقد قسّم الباحث Eyal القضايا إلى نوعين :
- قضايا مباشرة: وهي قضايا يعيشها الفرد وتُكسبه خبرات ذاتية مباشرة بها، ومثال ذلك قضايا المحلية كتربية الأولاد وشؤون الحيّ أو الشّارع محلّ السّكن...
- قضايا غير مباشرة: وهي التي لا يعيشها الفرد بنفسه بمعنى ليست لديه فيها تجارب أو خبرات ذاتية مباشرة وإنّما يعرفها عن طريق تناول الإعلام لها وتقديمها كمختلف الأحداث الرّاهنة في العالم....
- من جهته تحدّث الباحث الأمريكي في الصّحافة والدراسات المرتبطة بالإعلام David DOZIER عن قضايا ملموسة وقضايا مجردة، والمقصود بالقضايا الملموسة حدث مُعين ومحدّد وأقلّ عموميّة، بينما تُمثّل القضايا المجرّدة أحداثا متنوّعة ومتفرّقة وأكثر عمومية كما أنّ أطرافها تتوزّع على عدد كبير من النّاس. ومن أهم نتائج طبيعة ونوع القضية وتأثيراتها نذكر:
- الأوضاع الاجتماعية السائدة في المنطقة تمنح الإعلام القدرة على وضع الأجندة الخاصة بالجمهور، وهذا لأنّها تعطي الجمهور معلومات عن القضايا وتنقلها من قضايا غير محسوسة إلى قضايا محسوسة..
- الطبيعة المباشرة للقضايا متغيرة وليست مستمرة.
- القضية الهامة الخطيرة تزيد اهتمام الناس بما يهتم به الإعلام.

- ب. **مستوى النظام السياسي:** تختلف الأنظمة السياسية بين الدول، فكلّ نظام مبادئه وتوجهاته واهتماماته، وبالتالي يختلف تأثير وسائل الإعلام على هذه الاهتمامات وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة تأثير أجنده الإعلامية.
- ت. **الاتصال الشخصي:** حيث أنّ تفعيل النقاش والحوار والاتصال بين أفراد المجتمع الواحد يدعم عملية وضع الأجندة والعكس، إذ كلّما كان الموضوع محلّ نقاش في أوساط المجتمع أصبح تأثير وضع الأجندة أسهل، وكلّما اتّسمت المواقف بذاتية أكثر كان التأثير فيها ضعيفاً.
- ث. **السمات الديموغرافية:** إنّ عدم تجانس الجمهور في الخصائص والسمات (السن، الجنس، الحالة الاجتماعية والاقتصادية، المستوى التعليمي...) لا يؤثر بشكل مباشر في عملية وضع الأجندة، ولو أنّ الفرض الغالب يقوم على أنّ التعليم يؤثر في ذلك، باعتبار أن المتعلمين أكثر تعرضاً وإدراكاً للإعلام المكتوب من غيرهم وبنحو معيّن.
- ج. **نوع الوسيلة الإعلامية:** أختلف المختصّون في تحديد ماهيّة الوسائل الأقوى تأثيراً في وضع الأجندة، وانشصر الجدل أساساً بين الصحف والتلفزيون على أساس أن معظم الدراسات حاولت القيام بمقارنات في هذا المجال، حيث خلصت إلى:
- الصحف تبني الأجندة في القضايا المحلية والقضايا الإخبارية، أما التلفزيون فيغلب على مضامينه طابع الترفيه والتسلية، ولكونه يُقدّم الأحداث مرتبة فإنّ ذلك يمنح الناس ثقة كبيرة فيه (في تصديقه).
 - الأجندة ليست مرتبطة بكثرة تناول الموضوع، ولكن بقدرة الوسيلة على الإقناع والمناقشة، لذا فالصحافة المكتوبة أقوى برغم جلوس الناس أطول أمام التلفاز. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ وسائل الإعلام الجماهيرية تتفق في أغلب القضايا والتوجهات، كما أنّ استخدام أكثر من وسيلة سوف يساعد على وضع الأجندة بطريقة أكثر يسراً وتأثيراً.
 - يؤثر التلفزيون على الأجندة الشخصية من خلال توفيره مادّة الحديث للأفراد، حيث يكون هذا التأثير على المدى القريب "القصير" ويرتّب ردّ الفعل أو الاهتمامات السريعة.
- ح. **المدى الزمني لوضع الأجندة:** حيث اختلفت معظم الدّراسات الإعلامية حول الفترة الزمنية اللاّزمة لوضع الأجندة، وفي هذا الشأن وجب التّسليم بأنّ هناك علاقة ارتباطية بين المدى الزمني ونوع القضية، حيث تحتاج الموضوعات الجدليّة لوقت أطول، كما هناك علاقة بين المدى الزمني ونوع الوسيلة.
- خ. **الأحداث مقابل القضايا:** فمثلاً وسائل الإعلام تضع أجندة الناس في أحداث القتل التي تشهدها سوريا، وبالتالي فإنّ تأثير وسائل الإعلام سيكون قوياً في وضع الأجندة عندما تربط الحدث بالقضية، مع الأخذ في الحسبان طبيعة القضية، أهميتها، الخصائص الديموغرافية للبيئة، الاتصال الشخصي، توقيت الإثارة وكذا نوع الوسيلة المستخدمة.

خلاصة هذه النظرية أنه كلما أولت وسائل الإعلام اهتماما بالغا بالكتاب، فإن ذلك سيخلق لا محالة دراية أكبر به وإقبالا أوسع عليه، فبقدر ما يحظى كتاب أو موضوع كتاب من إبراز على صفحات الجرائد وذكر في الحصص التلفزيونية بقدر ما يجد من اهتمام لدى الجمهور، كما أن الكتاب ابتداء من ذبوعه سيصبح هو عينه أداة دعائية لمؤلفه أو ناشره، ومن أمثلة ذلك ما أشار إليه البروفيسور William RIVERS في كتابه "الأضداد" ¹ The adversaries عن أن البعض من النخبة يعتمدون على ما يُسمى بالكتاب الأشباح، حيث يقوم هؤلاء الكتاب أو المؤلفون بالكتابة والتأليف في موضوعات محل اهتمام الناس لكن ليس بأسمائهم وإنما بأسماء غيرهم من تلك النخب المعروفة وهو ما يمنحهم بذلك المكانة والمجد والسمعة دون أن يبلغوها ودون تعب !

3.3.9. نظرية التدفق على خطوتين Two steps flow communication model

تسمى هذه النظرية أيضا بنظرية العلاقات الاجتماعية، وقد ظهرت لأول مرة في أعقاب حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية والتي فاز بها فرنكلين روزفلت لعهدة رئاسية ثانية العام 1940، وهذا برغم الحملة الشرسة التي تعرض لها في الإعلام الجماهيري منذ إعلان ترشحه، حيث استثارت هذه النتيجة الكثير من التساؤلات بعد أن أصبح الاتصال الشخصي بين الأفراد أكثر فاعلية من التأثير السحري لوسائل الاتصال الجماهيري في تغيير الاتجاهات.

لقد صاغ كل من Paul Felix LAZARSFELD وزملاؤه هذا النموذج من خلال الدراسة التي أجراها بعنوان "خيار الأمة" العام 1940 ودراسة "التأثير الشخصي" العام 1955، وقد كان من أهم نتائج تلك الدراسات أن تأثير وسائل الإعلام ليس تاما وقويا 100 % كما يدعي البعض، وإنما يرتبط بدرجة كبيرة بالأبعاد السوسيولوجية وقوة العلاقات الاجتماعية.

وفقا لهذا النموذج الاتصالي فإن المعلومات تتدفق من وسائل الاتصال إلى المجتمع عبر مرحلتين اثنتين، فوسائل الإعلام تقوم في خطوة أولى ببيت رسائل منظمة ليس نحو الجمهور مباشرة وإنما نحو وسيط، وهذا الأخير هو الذي يقوم ببيتها في خطوة ثانية نحو الجمهور، لذلك كان لأصحاب الفاعلية "قادة الرأي" الأثر الكبير في رسم توجهات الناخبين أكثر من الأثر الذي كان متوقعا أن تحدثه وسائل الاتصال الجماهيرية وبخاصة الإذاعة والصحف، وهو ما دفع الباحثين إلى تفسير نتائج الانتخابات الأمريكية بقولهم "أن الرسائل الإعلامية لم تكن ذات تأثير لولا وجود المتغير الوسيط ممثلا في قادة الرأي".

ومن خلال التعمق أكثر في هذه النظرية، يتبين لنا أن لقائد الرأي دورا مهما في عملية النشر كونه على علاقة وثيقة بقنوات ووسائل الاتصال أكثر من تلك التي تربط هذه الوسائل بباقي أفراد المجتمع (أو الأتباع كما تشير إليهم النظرية) الذين يتصنعون بالسلبية، وهذا طبعا ليس بسبب امتلاك القائد لصفة القيادة،

¹ Rivers, William. The adversaries, politics and press. Boston : Beacon press, 1971. P.P. 151-164.

وإنما بفضل مكانته الاجتماعية وخبرته في مواضيع مختلفة تمس الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع، مما يجعله في مركز قوة للتأثير على مواقف الآخرين وسلوكياتهم، وبالتالي فإن الاستناد إلى هذا النموذج يدفع بالالتفات إلى مكانة الناقد في عملية نشر الكتاب، مع تناول مصطلح "ناقد" بالمفهوم الأوسع، الذي يخرج من دائرته الضيقة التي تنحصر فيمن يمارس النقد كتخصص أو مهنة، إلى دائرة أوسع قد تشمل الباحثين والأساتذة والمدرسين والأقارب والأصدقاء والزملاء... باختلاف آرائهم، وهنا يمكن ملاحظة الفرق بين ما يراه الناس العاديون وما يذهب إليه ذوو الاختصاص وما يروج إليه الناشر وما يعتقد به المؤلف نفسه.

4.3.9. نظرية الإقناع Persuasion theory

يظهر الإقناع من خلال هذه النظرية كقوة ذات أبعاد معرفية وعاطفية واجتماعية لخلق توجه إيجابي نحو شراء كتاب وهذا من خلال إتباع مجموعة من الخطوات المتسلسلة هي:

- **العرض:** ويتم من خلال جعل الكتاب في مجال رؤية ومشاهدة القارئ وهذا مع مراعاة البعدين المكاني والزمني.

- **الانتباه:** وهو ما يجعل الكتاب لافتا لانتباه القارئ، لأن العرض قد يعني وجود الكتاب في مجال الرؤية لكنه قد لا يثير الانتباه.

- **الإدراك:** ويتمثل في درجة التلائم والتناسب بين الكتاب والمستوى الثقافي للقارئ، وكذا التوافق مع حاجاته ومتطلباته المعرفية ورغباته في الاطلاع.

- **الاستجابة:** ويقصد بها درجة التأثير الذي يحدثه الكتاب في عقلية القارئ وتفكيره ونفسيته وتفاعله مع محتواه وهو ما يُعرف برجع الصدى أو التغذية الراجعة.

- ومن أجل تحقيق هذه النظرية فإنه يجب توافر ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- رغبة المستقبل (القارئ) الصادقة في التغيير؛

- رغبة المستقبل (القارئ) في الرسالة الإقناعية؛

- قوة الرسالة الإقناعية ودرجة تأثيرها.

ولضمان نجاح هذه العناصر الثلاثة فإنه لابد من توفر مجموعة من العوامل التي تزيد وتدعم فرص نجاح عملية إقناع القارئ وتغيير سلوكه هي:

← **مصدر الرسالة:** كلما كانت الرسالة صادرة عن فرد له مكانة متميزة أو مركز، كلما كان أثرها قويا

وإيجابيا لدى المستقبل، أي أنه كلما كان الفرد في مركز مرموق كان لرسائله آثار إيجابية قوية . ومن ثم كلما كان مؤلف الكتاب ذو شأن وذائع الصيت، كلما كان لكتابه صدى أكبر لدى جمهور القراء.

← **محتوى الرسالة:** كلما كان محتوى الرسالة مهما ومركزا على لفت الانتباه وخلق آثار عاطفية كان التأثير

كبيرا، وعليه كلما كان محتوى الكتاب جديدا وقادرا على ترك أثر في عمق القارئ كلما كان وصول

الرسالة سريعا وكبيرا.

← هدف الرسالة: ويُقصد به الفئة الاجتماعية المُستهدفة من الرسالة (أطفال، شباب، ربّات منازل، مهنيّين...)، إذن يختلف تأثير الكتاب باختلاف الفئة التي يستهدفها في المجتمع، فالتأثير الذي يصنعه الكتاب المُوجّه للأطفال هو غيره الذي يُحدثه الكتاب المُوجّه لفئة المراهقين والشباب وغيره عند الأكاديميّين أو ربّات البيوت.

← الوسيلة: الوسيلة المستعملة لنقل الرسالة، فيما إذا كانت تستعمل محفز مرئي أو سمعي وأنواع المحفزات التي تم التكيف معها.

← السياق: الإطار المحيط بالرسالة المُتلقاة فيما إذا كان حاسوب للأعمال أو برنامج تلفزيوني.

إنّ البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية على علاقة طردية بمنظومة النشر، حيث تلعب دورا هاما في تفعيل هذه النماذج الاتصالية وتنشيطها لهذه الصناعة، فإذا كانت هذه البيئة مشجعة فالتأثير سيكون إيجابيا، أما إذا كانت مثبطة فمن المؤكد أنّ أكثر النتائج سلبية ستلازم هذا التأثير، وفي هذا الخصوص يمكن التركيز على النقاط التالية:

- دور إهداء نسخ بتوقيع المؤلف إلى النخب في المجتمع وبالخصوص تلك التي تولي أهمية للكتاب كالنقاد والإعلاميين والباحثين، لأنّ هذا يساهم في الترويج للكتاب وانتشاره على أوسع نطاق.
- أهمية إضفاء مظهر داخلي وخارجي جذاب لمكتبات البيع وتنظيمها، والأخذ بعين الجدّة هيئة القائم عليها وخبرته وتخصّصه في مجالات الكتاب ومستواه الثقافي ومدى فهمه وإدراكه لميولات، وإحاطته بما هو متوفّر وتقديره لما هو متوقّع من عناوين الكتب المنشورة.
- أهمية تظاهرات الكتاب (معارض، صالونات، لقاءات بيع بالإهداء...) في الترويج للإنتاج الفكري ونشره من جهة، والتعريف بالموروث الثقافي الوطني خارج الحدود الجغرافية للدولة جهة أخرى.
- أهمية الدراسات والنّدوات والملتقيات والمؤتمرات حول قضايا الكتاب في تطوير الكتاب صناعة ونشرا وقراءة، ومكانة الإعلام ودوره في نشر وترسيخ الوعي الفكري لدى أفراد المجتمع وفي دعم وتحسين صناعة النشر.

إذن، على ضوء ما سبق يمكن القول أنّ عدم تفاعل القارئ مع مضمون الكتاب أو عدم فهمه لأسلوبه أو انزعاجه من شكله وطريقة إخراجة سيجعل من الفعل الاتصالي ناقصا إن لم نقل فارغا، وهذا بالطبع سيؤدّ نوعا من عدم الاهتمام بالكتاب ومن ثمّ عدم شيوعه بين الناس، وكلّ هذا تثبيط للنّاشر بل وإجبار له للتخلي عن النشر وصناعته...

خلاصة الفصل:

تعتبر صناعة النشر صناعة فكرية عريقة ظهرت منذ قرون وارتبطت بأنشطة النسخ والوراقة والطباعة وبيع الكتب، وقد تحول الكتاب بفضلها من وسيلة تعبير وناقل وموجه ومرآة عاكسة للثقافة إلى مخرج صناعي بامتياز وأصبح التوجه نحو توظيف الثقافة في الاقتصاد خياراً إلزامياً لأغلب دول العالم لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك برزت أهمية اقتصاديات الثقافة في الربع الأخير من القرن الماضي والتي شكلت صناعة النشر جزءاً لا يتجزأ منها، بل وباتت في مقدمة الصناعات الثقافية التي أصبحت استثماراتها تمثل رقماً مهماً في العوائد الوطنية بعد أن كان شائعاً عنها أنها عديمة الجدوى اقتصادياً.

من جهة أخرى، انتقل النشر من إطاره التقليدي إلى دائرة أوسع من جوانب الإعلام والاتصال، وأصبح "نظرية" من نظريات الاتصال وتعبيراً ديناميكياً مستمراً يحوي المشاركة في المعلومات والتحول في التجاوب، وقد ساهم التطور التكنولوجي في توسع هذه الصناعة وبروز تشكيلة متنوعة وواسعة من الأنشطة والمهن المرتبطة بهذه الصناعة والمتكاملة فيما بينها، وهذا بدوره أدى إلى كثرة وتوسع وتداخل العلاقات بين مختلف الأطراف المكونة لهذه المنظومة، وهي علاقات تتميز بـ الترابط والتفاعلية والتأثير والتأثر، وتهدف إلى تحقيق التجسر والتواصل، وهذا ما يتطلب إطاراً تنظيمياً محكماً يتولى تنظيم هذه الأنشطة وتسيير شؤونها.

الفصل الثاني:
الفاعلون في قطاع الكتاب
بالجزائر

⌈

تمهيد:

على عكس الصناعات الأخرى، تعتبر صناعة النشر صناعة متعددة الأنشطة ومتداخلة المهن، فهي صناعة تتجاوز نطاق النشاط الواحد والقطاع الواحد إلى نشاطات كثيرة وقطاعات متعددة ومتباينة، ولا يمكن لأي نشاط من تلك الأنشطة المرتبطة بها أن يقوم بنشر الكتاب وتوصيله إلى القارئ في منأى ومعزل عن باقي الأنشطة، هذا التعدد في الأنشطة والمهن والوظائف والمهام يتطلب إطارا تنظيميا مُحكما يضمن التنسيق والتناغم والتكامل بين مختلف الفاعلين في قطاع الكتاب والذين سنتناولهم في هذا الفصل من الدراسة، ويتعلق الأمر بمختلف الجهات الحكومية الوصية على الكتاب والقائمة على إدارة وتسيير وتنظيم ومراقبة شؤونه، وكذا المنظمات والنقابات والجمعيات المهنية الناشطة في مختلف أنشطة ومهن الكتاب، والتي تشكل همزة وصل بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين في المجال، لتشكل الجمعيات الثقافية فاعلا محوريا لترقية وتطوير الكتاب.

1. الهيئات الوصية على قطاع الكتاب:

يقع قطاع النشر في الجزائر تحت الإشراف والمسؤولية المباشرة للوزارة المكلفة بالثقافة، وبدرجة أقل كما يخضع للوصاية غير المباشرة لبعض الوزارات الأخرى التي تتدخل بشكل جزئي لتنظيم وتسيير بعض جوانبه وجزئياته، وهذا بسبب كثرة وتكامل العناصر والمهن الفاعلة فيه وتشابك الإجراءات الإدارية المنظمة له، كوزارة التجارة (ممثلة في المركز الوطني للسجل التجاري)، وزارة المالية (ممثلة في المديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للجمارك...)، وزارة الصناعة (فيما يخص رخص استيراد تجهيزات المطابع وإنشائها)، وزارة المجاهدين (فيما يتعلق برخص استيراد الكتب المتعلقة بتاريخ الجزائر)، وزارة التربية الوطنية (فيما يخص الكتاب المدرسي وشبه المدرسي)، وزارة الشؤون الدينية (في كل ما يتعلق باستيراد وتوزيع الكتاب الديني، ونشر وتوزيع المصحف الشريف)، وكذا وزارة التعليم العالي (في كل ما يرتبط بالكتاب الجامعي).

في هذا الإطار، تُمارس الوزارة المكلفة بالثقافة وصايتها على القطاع وتتدخل في تنظيم وتسيير شؤونه من خلال مجموعة من المصالح الإدارية والهيئات هي:

- مديرية الكتاب والمطالعة العمومية على مستوى الوزارة؛
- المكتبة الوطنية الجزائرية؛
- المركز الوطني للكتاب؛
- الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

1.1. مديرية الكتاب والمطالعة العمومية:

تمثل مديرية الكتاب والمطالعة العمومية على مستوى وزارة الثقافة المصلحة الإدارية المسيرة لشؤون الكتاب والوصي المباشر عليه في الجزائر، حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 80-05 لسنة 2005 والذي شرحت المادة الثانية من مهامها كما يلي¹:

- ترقية الإبداع والبحث والطبع والنشر والتوزيع في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للكتاب؛
 - إعداد المعطيات والتقديرات الضرورية لتحديد المعالم الكبرى لتطوير الكتاب وترقية المطالعة العمومية؛
 - تنظيم الشبكة الوطنية للمكتبات وقاعات المطالعة العمومية؛
 - تطوير الترجمة وإصدار منشورات ثقافية.
- تتكوّن مديرية الكتاب والمطالعة العمومية من مديريتين فرعيتين هما:
- ← **المديرية الفرعية للإبداع الأدبي:** والتي أسندت لها المهام التالية:
- إعداد كلّ عمل يهدف إلى ترقية ودعم الإبداع الأدبي والمبادرة بذلك؛
 - اقتراح التدابير التشجيعية لإنتاج الأعمال الأدبية ونشرها؛
 - تشجيع ترجمة الأعمال الأدبية واقتباسها وإعادة نشرها؛
 - اقتراح كلّ أشكال الدعم والتحفيز لتطوير صناعة الكتاب؛
 - برمجة اللقاءات والندوات والملتقيات التي لها صلة بالإبداع الأدبي وتنظيمها وتنشيطها.
- ← **المديرية الفرعية للمكتبات والمطالعة العمومية:** والتي تُكَلّف بما يلي:
- إعداد كلّ برنامج لتطوير وترقية المطالعة العمومية؛
 - تنشيط عمل الكُتّيبين ومتابعة نشاطاتهم؛
 - ترقية شبكات المكتبات عبر التراب الوطني؛
 - البتّ في طلبات منح التراخيص الإدارية المنصوص عليها في التنظيم ذي الصلة بالكتاب.
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 أبريل سنة 2006 والذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الثقافة في مكاتب²، فقد تمّ إعادة تنظيم المديريتين الفرعيتين وتوسيع مهامها في مكاتب كما يلي:

¹ وزارة الثقافة. مرسوم تنفيذي رقم 80-05 ممضى في 26 فبراير 2005 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الثقافة. الجريدة الرسمية عدد 16، الصادرة بتاريخ 02 مارس 2005. ص. 17.

² وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 أبريل 2006 يتضمن تنظيم الإدارة المركزي لوزارة الثقافة في مكاتب. الجريدة الرسمية عدد 40، الصادرة بتاريخ 18 جوان 2006. ص. 18.

← المديرية الفرعية لدعم الإبداع الأدبي: وتتشكل من ثلاثة (3) مكاتب:

مكتب تشجيع الإبداع الأدبي: ويكلف بما يأتي:

← تطبيق واقتراح كل أشكال دعم الإبداع الأدبي وتشجيعه؛

← برمجة وتنظيم المحاضرات والدورات والمبادرات و كل نشاط حول الكتاب.

مكتب ترقية النشر: ويكلف بما يأتي:

- متابعة حركة النشر واقتراح كل السبل لترقيتها؛

- دراسة طلبات منح التراخيص الإداري المتعلقة بتوزيع الكتاب.

مكتب تطوير ترجمة الأعمال الأدبية: ويكلف بما يأتي:

← نشر المجالات الثقافية لوزارة الثقافة ؛

← اقتراح كل أشكال دعم الترجمة وتشجيعها بالتنسيق مع مكاتب دعم الإبداع الأدبي.

← المديرية الفرعية للمكتبات وترقية المطالعة العمومية: وتتشكل من مكتبين اثنين:

مكتب تطوير شبكة المكتبات العمومية وضبطها ومتابعتها: ويكلف بما يأتي:

← اقتراح ومتابعة المشاريع المتعلقة بتطوير شبكة المكتبات العمومية ؛

← حصر الحاجات إلى الموارد البشرية والتجهيزات المتعلقة بلمكتبات العمومية ؛

← مساعدة المكتبات في ميدان التسيير والمعايير التقنية وتنظيم التدريب والمبادرات التكوينية ؛

← تحديد الحاجات في مجال دعم صناديق المكتبات.

مكتب تطوير المطالعة العمومية وتشجيعها: ويكلف بما يأتي:

← تنظيم تظاهرات تهدف إلى ترقية المطالعة العمومية في أوساط الأطفال خصوصا ؛

← إعداد برامج تطوير وترقية المطالعة العمومية بالتنسيق مع الهيئات والمؤسسات المختصة ؛

← الموافقة على طلبات منح التراخيص الإدارية المتعلقة بتوزيع الكتاب ومراقبتها.

والملاحظ بعد إعادة التنظيم، أنّ مديرية الكتاب والمطالعة العمومية قد توسّعت مهامها بشكل كبير، وانتقلت

دائرة اهتماماتها إلى آفاق أوسع وأكبر، فمن مكتبات وقاعات المطالعة العمومية * نحو شبكة المكتبات

العمومية، ومن تطوير صناعة الكتاب إلى ترقية صناعة النشر، ومن ترقية المطالعة عموما إلى ترقيتها في

أوساط الأطفال بوجه خاص، وكذا الاهتمام بجوانب التدريب والتكوين لطواقم المكتبات والترويج والتشجيع

للإبداع في مجال الكتاب تأليفا وترجمة وتوزيعا.

* الملاحظ في هذا الشأن أنّ عدد قاعات المطالعة يفوق عدد مكتبات المطالعة في الجزائر، إلا أنّ الشيء المشترك بينها هو تراجع عادة المطالعة والنشاطات المرتبطة بالكتاب في كليهما.

جدول رقم 02: الوصاية المباشرة على الكتاب في الجزائر 1962-2021

السنة	الوزارة الوصية	المصالح المسيرة لشؤون الكتاب والنشر	وجود مهام مرفقة	عدم وجود مهام مرفقة
1963	وزارة التربية الوطنية	---		
1964	وزارة التوجيه الوطني	---		
1967	وزارة الأنباء	مديرية الثقافة الشعبية والتسليّات: المديرية الفرعية للنشر والتوزيع	+	
1968	وزارة الأنباء	مديرية الثقافة الشعبية وأوقات الفراغ: نيابة المديرية للطبع والنشر	+	
1971	وزارة الأخبار والثقافة	مديرية الثقافة : المديرية الفرعية للطبع والنشر ومطالعة الجمهور	+	
1975	وزارة الأخبار والثقافة	← مديرية الفنون والآداب: المديرية الفرعية للإنتاج. ← مديرية المطالعة والوثائق: المديرية الفرعية للمطالعة العامة والمكتبات + المديرية الفرعية للوثائق والمطبوعات.	+	
1981	كتابة الدولة للثقافة والفنون الشعبية	مديرية التنمية الثقافية: ال مديرية الفرعية للكتاب والمطالعة العامة	+	
1982	وزارة الثقافة	مديرية الكتاب والمكتبات والمطالعة العمومية	+	
1985	وزارة الثقافة والسياحة	مديرية الكتاب والمطالعة العمومية والوثائق	+	
1990	المجلس الوطني للثقافة	المديرية الفرعية لتدعيم الكتاب وعمل النشر	+	
1991	وزارة الاتصال والثقافة	المديرية الفرعية لأعمال النشر	+	
1991	وزارة الثقافة	المديرية الفرعية للكتاب وترقية النشاطات التوجيهية والمطالعة العمومية	+	
1992	وزارة الثقافة والاتصال	المديرية الفرعية للكتاب وترقية النشر والمطالعة العمومية	+	
1994	وزارة الثقافة	المديرية الفرعية للكتاب وترقية النشاطات التوجيهية والمطالعة العمومية	+	
1996	وزارة الاتصال والثقافة	المديرية الفرعية للكتاب والمطالعة العمومية والإبداع	+	
2005	وزارة الثقافة	مديرية الكتاب والمطالعة العمومية	+	
2020	وزارة الثقافة والفنون	مديرية الكتاب والمطالعة العمومية	+	
-2021 2023	دون تغيير مقارنة بسنة 2020			

المصدر: موقع وزارة الفنون والثقافة والجرائد الرسمية لكل الفترة

نلاحظ أنّ ما يميّز الوصاية المباشرة على شؤون الكتاب والنشر في الجزائر هو التغيّر المستمرّ في تسمية وهيكله الوزارة المكلفة بالثقافة، حيث يُسجل غياب هذه الوزارة طيلة السنوات الخمس الأولى من الاستقلال؛ على الرّغم من تعاقب أربع حكومات متتالية على السّلطة خلال هذه الفترة، وكذا وجودها (أي الوزارة) من قبل في الحكومة المؤقتة ؛ وهذا إلى غاية العام 1967 أين تمّ استحداث وزارة الأنباء في هيكل الإدارة المركزية للحكومة من خلال المرسوم رقم 67-208¹ حيث ضمتّ هذه الوزارة من بين مصالحها "المديرية الفرعية للنشر والتوزيع" التي أسندت إليها مهمة "تنمية وتوجيه النشر الخاصين بالكتاب ومراقبته"، وكذا "دراسة تنمية النشر للمؤلفين الجزائريين" وذلك:

- بالبحث عن المخطوطات القديمة ونشرها، بتقييم الطّاقة الثقافيّة للجزائر؛
 - بالتحري عن الشّبان النّابغين وتنشيط النّشر للمؤلّفين الشّبان من الجزائريين؛
 - بتحديد سياسة عامّة تتعلّق بنشر المؤلّفات الجزائريّة.
- كما تعمل على تنمية وتوجيه ومراقبة استيراد وتوزيع الكتاب ذي الصّبغة الأدبيّة والفلسفيّة والفنيّة وذلك:
- بتحديد مقاييس الانتقاء؛
 - بانتقاء المؤلّفات ذات الصّبغة الثقافيّة التي يكون استيرادها؛ من طرف المنظّمات التجاريّة المختصّة؛ من المستلزمات الضروريّة؛
 - بالمراقبة المسبقة لتوزيع أيّ مؤلّف مستورد إلى الجزائر وتسليم التّأشير.
- من جهته، لم يأت المرسوم 68-621² بجديد، حيث أبقى على وزارة الأنباء في هيكله الحكومة وغير تسمية المصلحة المكلفة بتسيير شؤون الكتاب إلى "نيابة المديرية للطبع والنشر" وحافظ على المهام السابقة نفسها. في سنة 1971 صدر المرسوم 71-125³ الذي أوكل شؤون الكتاب إلى "المديرية الفرعية للطبع والنشر ومطالعة الجمهور" في وزارة الأنباء والثقافة، وأدرج "مصالح القراءة" ضمن المصالح المسيّرة للكتاب، مع ما صاحب ذلك من وصاية على المكتبات العامّة وعلى رأسها المكتبة الوطنيّة.
- وقد أعاد المرسوم استنساخ المهام نفسها التي جاءت في المرسومين السابقين (67-258 و 68-621) والتي لم تخرج عن إطار تنمية وتوجيه ومراقبة نشر الكتاب، في ظلّ غياب السياسات والاستراتيجيّات الوطنيّة المتعلّقة بالكتاب خلال هذه الفترة، وأضاف فقط مهمّة تنظيم وتنسيق مطالعة الجمهور خاصّة في إطار المكتبة الوطنيّة ومصالحها الملحقة وتكوين الإطارات اللاّزمة لهذه الغاية.

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 67-208 مُمضى في 19 أكتوبر 1967 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأنباء. الجريدة الرّسمية عدد 91 مؤرخة في 07 نوفمبر 1967، ص. 1401.

² رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 68-621 مُمضى في 15 نوفمبر 1968 يتضمن تعديل وتنظيم المرسوم رقم 67-208 والمتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأنباء. الجريدة الرّسمية عدد 93 مؤرخة في 19 نوفمبر 1968، ص. 1863.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 71-125 مُمضى في 13 مايو 1971 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأخبار والثقافة. الجريدة الرسمية عدد 40 مؤرخة في 18 مايو 1971، ص. 617.

بعد أربع سنوات؛ لم يتحقق فيها الكثير؛ صدر المرسوم 31-75 المؤرخ في 22 يناير 1975¹ الذي شرح في الفقرة الأولى من المادة الثامنة مهام "المديرية الفرعية للمطالعة العامة والمكتبات" بشكل واضح ودقيق وفصل القراءة عن الكتاب.

لقد كرس المرسوم عناية بالغة للمطالعة العامة في الفقرة الأولى من المادة الخامسة، بينما أهمل الكتاب وأدرجه ضمن صلاحيات "المديرية الفرعية للإنتاج التي" تكلف بحماية التراث الثقافي الأدبي والفني وحفظه وإثرائه، وفي هذا الصدد تنشط أعمال البحث والتنقيب المتعلقة بالمؤلفات القديمة والفلكلور الوطني وتعمل على نشره"، وفي السياق نفسه ومن خلال القراءة التحليلية لنصوص المهام الأخرى، نجد أن المهام المنوطة بشؤون الكتاب قد مزجت مزجا مع عناصر الثقافة الأخرى، كما أنها جاءت عامة ولم تخصص للكتاب مكانته المتميزة والخاصة في حين أغفلت السياسات الوطنية في هذا الخصوص..

وقد أدرج المرسوم 391-81 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 الثقافة؛ بما في ذلك الكتاب؛ تحت وصاية كتابة الدولة للثقافة والفنون الشعبية، حيث ألحقت المادة السابعة منه الكتاب بالمديرية الفرعية للكتاب والمطالعة العمومية؛ التابعة بدورها لمديرية التنمية الثقافية؛ والتي حملت على عاتقها مهمة تطوير الابتكار والبحث والطبع والنشر والتوزيع والمطالعة العامة.

الملاحظ فيما يخص النصوص المنظمة لشؤون الكتاب خلال هذه الفترة هو غياب الوزارات الأخرى التي لها صلة بمجالات الكتاب كوزارة البريد (نقل وتسليم الطرود) ووزارة التجارة (الكتاب سلعة موجهة للاستهلاك) ذلك لأن قطاع الكتاب كان خاضعا للقرارات السياسية أكثر منه للقرارات التنظيمية وهذا خلال الفترة الممتدة بين 1992 و1999 من جهة أخرى، مع تسجيل عدم صدور أي قانون أو تشريع يمنّ الكتاب بصفة مباشرة. للإشارة فإن موقع وزارة الثقافة يُقدّم معلومات مغلوبة عن تسمية الوزارة المكلفة بالثقافة في السنوات 1965، 1967، 1975 و1981، حيث أنّه وبعد مراجعة أعداد الجرائد الرسمية المُشار إليها، تبين أنّ التسمية المذكورة مُغيرة تماما لما جاء في الموقع حيث يذكر وزارة الإعلام بدل وزارة الأنباء، ووزارة الإعلام والثقافة بدل وزارة الأخبار والثقافة!.

خلال الألفية الجديدة، تمّ تغيير اسم الوزارة المكلفة بالثقافة سنة إلى وزارة الثقافة، وهي تمارس وصايتها على الكتاب من خلال مديرية الكتاب والمطالعة العمومية التي أرفقت بمهام جديدة ترتبط بالكتاب، وفي العام 2020 تمّ تغيير تسمية الوزارة من جديد إلى وزارة الثقافة والفنون، مع الإبقاء على مديرية الكتاب والمطالعة العمومية ضمن هيكلها وتغيير في مهامها المُرفقة المتعلقة بالكتاب والمكتبات.

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 31-75 ممضي في 22 يناير 1975 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأخبار والثقافة. الجريدة الرسمية عدد 12 مؤرخة في 11 فبراير 1975، ص. 182.

2.1. المكتبة الوطنية الجزائرية:

1.2.1. تقديم المكتبة الوطنية الجزائرية:

تعتبر المكتبة الوطنية الجزائرية مؤسسة ثقافية وعلمية وحضارية تحفظ ذاكرة الأمة وتجمع تراثها المطبوع والمخطوط والسمعي البصري، وهي بمثابة البنك المركزي للمعلومات الوطنية، ويتميز دون غيرها من المؤسسات الثقافية في البلاد بمكانة خاصة بالنظر إلى المهام الكثيرة والكبيرة الموكلة إليها، وتجربتها الطويلة في خدمة الكتاب والمعرفة والبحث وحماية التراث الفكري الوطني من التلف والضياع وتبليغه للأجيال، نظرا لرصيدها الوثائقي و مجموعاتها القيمة في شتى مجالات المعرفة والفكر والثقافة والتراث وإسهامها في بروز الأجيال الجديدة والمتواصلة من المفكرين والمبدعين والعلماء والسياسيين.

2.2.1. لمحة تاريخية عن المكتبة الوطنية الجزائرية:

تم إنشاء مكتبة في مدينة الجزائر بناء على القرار الذي أصدره وزير الحرب الفرنسي آنذاك Louis-Alexis Desmichels بتاريخ 13 أكتوبر 1835 والقاضي بتكليف السيد Adrien Berbrugger¹ بتكوين وتسيير مكتبة الجزائر التي يتم فيها جمع وحفظ كل الوثائق التي استولى عليها الاستعمار الفرنسي بعد احتلال الجزائر سنة 1830، وقد اتخذت أول مقر لها منزلا يقع بشارع Boutin بالقصبة، ثم انتقلت إلى بيت بحي باب الوادي. وفي سنة 1838 تم تحويلها ونقلها إلى ثكنة الجيش الإنكشاري في باب عزون أين استقرت فيها لمدة عشر سنوات، حيث تم تخصيص قاعتين كبيرتين الأولى مكتبة والثانية متحفا، وابتداء من هذا التاريخ أصبحت "مكتبة ومتحف الجزائر".

أدى تطور رصيد المكتبة خلال تلك السنوات بفضل الهبات والمخطوطات المصادرة ومراسلات وزارة الحرب الفرنسية، إلى تزايد مجموعاتها من جهة وعدم اتساع المقر لتلك الأرصدة الوثائقية من جهة أخرى. ولما أصبح المقر لا يبعث على الارتياح ولا يوفر الجو الملائم لموظفيها وروادها كونها تقع داخل ثكنة، فقد تم نقل المكتبة من جديد إلى بيت خاص، ثم تحويلها سنة 1863 إلى أحد أفخم نماذج الهندسة الإسلامية الموريسكية التي تعود إلى القرن الثامن عشر، ويتعلق الأمر بقصر مصطفى باشا الكائن بشارع "إيميل موباس"، حيث خُصص الطابق الأول للمكتبة بينما شغل المتحف الطابق الثاني، وقد صدر مرسوم يقضي بفصل المكتبة عن المتحف في سنة 1890. وعلى الرغم من الجمال الهندسي للقصر، إلا أنه في الحقيقة لم يكن مؤهلا لاحتضان مكتبة وطنية، فمناهاة القصر وأروقته الكثيرة كانت تعوق العمل، كما أن قلة قاعات المطالعة وضيقها وضيق غرف التخزين وافتقارها إلى شروط الحفظ الملائمة من رطوبة وحرارة وتهوية التي كانت تهدد المخطوطات والكتب النفيسة والنادرة، في ظل العدد المجموعات المكتبية المتنامية باستمرار خاصة بعد تخصيص ميزانية لاقتناء الكتب والشروع في تطبيق تشريع الإيداع القانوني.

¹ إسمه الكامل لويس أدريان باربروغر، هو عالم آثار فرنسي وخبير في المصادر المكتوبة (Philologie)، وُلد في 11 ماي 1801 بباريس وتخصص في تاريخ آثار ومصادر الجزائر المكتوبة. تُوُفي بالجزائر العاصمة في 2 جويلية 1869.

في سنة 1947 أعلنت السلطات الفرنسية عن نيتها في إطلاق مشروع إنجاز مبنى خاص بالمكتبة يتمشى والمعايير العلمية بحيث تضاهي هندسته هندسة المكتبات العالمية ، وتجعل منه الرقم واحد إفريقيا وعربيا وقد تمّ سنة 1958 افتتاح المبنى الجديد للمكتبة الوطنية بلعالي العاصمة، والذي تربّع على مساحة إجمالية قُدّرت بـ 4800 م²، وتوفّر على ثلاث قاعات للمطالعة بسعة 312 قارئ، واجهة رئيسية بسعة 54 قارئ، قاعة الرّصيد المغاربي بسعة 78 قارئ، بالإضافة إلى واجهتين جانبيتين. أما المخازن فهي موزعة على ستة مستويات بطاقة استيعاب تُقدّر بـ: 1.200.000,00 مجلد ، بالإضافة إلى قاعة فهارس بمساحة 98 م²، وقاعة معارض بمساحة 195 م².

لقد كانت هذه المكتبة بمثابة الجوهرة الثمينة في إفريقيا ، فالهندسة المعمارية التي تميزت بها جعلت منها مقصدا للزوّار والسياح، أما رصيدها من المجموعات فقد كان محل اهتمام الكثير من العلماء والفلاسفة ورجال الفكر الذين كانوا يقصدونها للعلم والمعرفة. واستولت على مكانة مرموقة بين المكتبات الوطنية في العالم العربي والمكتبات في شمال إفريقيا.

بعد الاستقلال أصبحت المكتبة الوطنية "الجزائرية" صرحا ثقافيا وحضاريا ورمزا للسيادة الوطنية، وواحدة من أهمّ المكتبات في البلاد حاملة على عاتقها مهمة تشجيع المطالعة بين أفراد المجتمع، وقد تمّ توكيل إدارتها إلى السيد محمود آغا بوعيّاد، بحكم الدّراية الواسعة بشؤون المكتبة والتي اكتسبها من خلال تعيينه كأول مكتبي جزائري يعمل في المكتبة الوطنية ويتولّى تسيير وتنظيم الرصيد العربي.

3.2.1. المقر الحالي للمكتبة الوطنية الجزائرية:

بعد مرور عقدين من الزمن، بدأ التفكير جدّيا في بناء مقرّ جديد للمكتبة الوطنية يستجيب للمواصفات العالمية، ويواكب التطورات التي عرفت المكتبات عموما والمكتبات الوطنية بوجه خاص، فقد أعلنت الدولة عن إطلاق المشروع سنة 1984، وتمّ تنظيم مسابقة وطنية ودولية لاختيار أحسن تصميم هندسي يُناسب هذا الصّرح الثقافي والحضاري، لتتطلق أشغال الإنجاز بصفة رسمية سنة 1986، حيث وبعد ثمان سنوات تمّ تسليم المقرّ الجديد الذي تمّ تدشينه في 01 نوفمبر 1994 بمناسبة الذكرى الأربعين لاندلاع حرب التحرير ، وقد تمّ افتتاح أول فضاء معرفيّ به أمام الباحثين على هامش الاحتفال بيوم العلم من سنة 1996، ويتعلّق الأمر "قاعة المخطوطات والمؤلّفات النادرة"، ثمّ فتح قاعات المطالعة العامة للجمهور في سنة 1998.

تبلغ مساحة المبنى الجديد للمكتبة الوطنية الجزائرية 67000 م² تتوزع على 13 طابقا، خُصّصت الطوابق الستة الأخيرة للمخازن بينما خُصّصت الطوابق السفلية للورشات التقنية. وقد اعتبرت من أهم المكتبات الوطنية في العالم التي شُيّدت ما بين 1980 و2000، وهذا من حيث طاقة الاستيعاب التي تصل إلى 10 ملايين وثيقة، وقدرة الاستقبال التي تصل إلى 2300 قارئ في وقت واحد، وكذا من حيث التقنيات الحديثة كتلك المُستعملة في المحافظة على الوثائق وترميمها ومعالجتها وتجليدها، أو تلك الخاصة بصيانة المبنى، علاوة على نظام النقل الآلي للوثائق من وإلى المخازن والرّفوف.

4.2.1. مهام وخدمات المكتبة الوطنية الجزائرية:

يقع على عاتق المكتبة الوطنية القيام بمجموعة من المهام الأساسية التي حددها المرسوم التنفيذي رقم 149-93 المؤرخ في 22 جويلية 1993¹ المتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية، في مادته الرابعة، ولعلّ أبرز هذه المهام ما يلي:

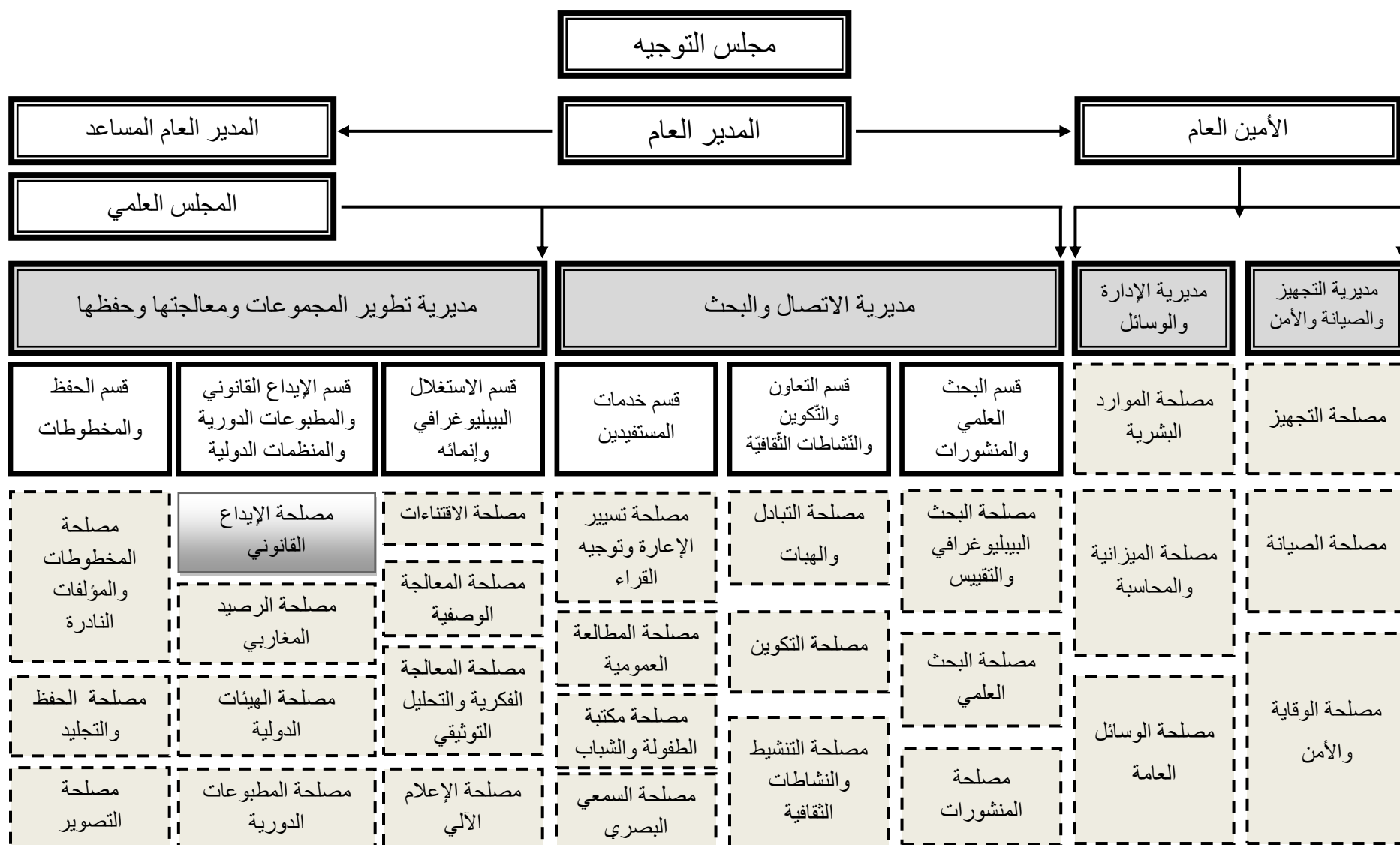
- جمع وحفظ وتبليغ التراث الثقافي الوطني أيا كانت وسائطه، وتكفل التفتح على التراث العالمي؛
 - تطبيق قانون الإيداع القانوني، ونشر الببليوغرافيا الوطنية وتطويع المركز الببليوغرافي الوطني وبنوك المعلومات الوطنية؛
 - تسيير النظام الدولي للترقيم الدولي الموحد للكتاب، وهي بهذه الصفة تقوم بدور الوكالة الوطنية للترقيم الدولي الموحد للكتاب؛
 - جمع، حفظ، صيانة، معالجة، ترتيب، تصنيف وإعداد فهارس لمختلف أنواع الوثائق التي لها علاقة بالتراث الوطني بصورة خاصة، وبالتراث العربي الإسلامي والإنساني بصورة عامة؛
 - العمل على تبادل المعلومات والمطبوعات على المستويين الوطني والدولي؛
 - تقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية الحديثة للباحثين والمستفيدين والمؤسسات؛
 - المساهمة في التخطيط لتطوير الخدمة المكتبية والمعلوماتية على المستوى الوطني؛
 - إعداد الفهرس الوطني الموحد، وإصدار المعايير الوطنية الخاصة بالمكتبات والمعلومات.
- وفضلا عما تُتيحها المكتبة الوطنية لجمهورها العام من فرص لمطالعة وقراءة الكتب في شتى الألوان المعرفية، فإنّها تُقدّم خدمات معرفية جليلة لمجموع الباحثين والطلاب وهذا حسب الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمتوفرة، ومن أبرز هذه الخدمات نذكر:
- الإعارة الداخلية للكتب والمجموعات المختلفة من الوثائق؛
 - الإعارة الخارجية للكتب لفترات زمنية قابلة للتجديد؛
 - الاطلاع على المخطوطات والكتب النادرة؛
 - خدمة الإعارة ما بين المكتبات؛
 - إجراء التربصات الميدانية لطلبة علم المكتبات....

6.2.1. زائرية:

يُسيّر المكتبة الوطنية الجزائرية المدير العام إلى جانب الأمين العام والمدير العام المساعد وكذا المجلس العلمي، وتحتوي على 04 مديريات و06 أقسام و27 مصلحة مختلفة مبنية في الشكل الموالي:

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 149-93 مؤرخ في 22 جوان 1993 يتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية. الجريدة الرسمية عدد 42 مؤرخة في 23 جويلية 1993. ص. 16.

شكل رقم 04: التنظيم الإداري للمكتبة الوطنية الجزائرية.



7.2.1. وصاية المكتبة الوطنية على قطاع النشر:

فضلا عن مصالح المطالعة والبحث التي تضمنها المكتبة الوطنية للقراء وكذا مساهمتها في ترقية الكتاب والمطالعة، فإنها تتدخل في تنظيم وتسيير قطاع النشر من خلال مصلحة الإيداع القانوني * التي تتواجد بالطابق الرابع من المبنى، وتُمارس مهامها تحت وصاية مديرية تطوير المجموعات ومعالجتها وحفظها ، حيث تتولّى استقبال الناشرين، المؤلفين والطابعين وتوجيههم، وتُسند إليها ثلاث مهام رئيسية:

أ. تطبيق إجراءات الإيداع القانوني:

تعتبر مصلحة الإيداع القانوني مركز إيداع لكل الوثائق الفكرية الصادرة والمنشورة في الجزائر مهما كان نوعها أو دعامتها المادية (كتب، دوريات، وثائق سمعية بصرية، خرائط، ملصقات، شفافات وأفلام مصغرة، صور وبطاقات بريدية، أقرص مضغوطة....) وهذا بمقتضى ا لأمر رقم 96-16 المؤرخ في 02 جويلية 1996، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 99-226 المؤرخ في 04 أكتوبر 1999 المتعلقين بالإيداع القانوني، والذان يُخوّلان للمكتبة الوطنية الجزائرية ممارسة كل الصلاحيات المتعلقة بجمع وحفظ ووقاية التراث الفكري الصادر في الجزائر ، وتقوم المصلحة بعملها من خلال جمع وحفظ وتسجيل ومعالجة (فهرسة، تكشيف وتصنيف) الإنتاج الفكري الوطني الصادر خلال سنة وبصفة دورية ومنتظمة، وستعرض إلى هذه الإجراءات بنوع من التفصيل في الفصل الثالث المتعلق بالتشريع في مجال الكتاب.

ب. إعداد ونشر الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية:

الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية هي نشرة دورية تُصدرها المكتبة الوطنية الجزائرية، وهي عبارة عن قائمة تعنى بجمع وحصر كل الإنتاج الفكري (من كتب ودوريات) الصادر داخل حدود الوطن، والذي تمّ إيداعه وتسجيله على مستوى مصلحة الإيداع القانوني خلال الفترة الممتدة بين 2 جانفي و31 ديسمبر من كل سنة. صدر أول عدد من الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية في الفاتح من أكتوبر سنة 1963، وهي تهدف إلى حفظ الإنتاج الفكري الوطني والتعريف به داخل وخارج الوطن، لذلك يضم كل عدد قسمين: القسم الأول يخصّ الإنتاج الفكري الصادر باللغة العربية بينما يتعلّق القسم الثاني بالإنتاج الفكري الصادر باللغات الأجنبية (وعلى رأسها الفرنسية).

يتمّ استعمال الكثير من أدوات العمل لإعداد هذه الببليوغرافيا، أهمّه ا التقنيين الدولي للوصف الببليوغرافي وقائمة رؤوس الموضوعات العربية الموحدة لضبط الكلمات المفتاحية ، وكذا التصنيف العشري لديوي CDD لترتيب وتصنيف الكتب والدوريات حسب المواضيع، وهذا بالإضافة إلى وجود ثلاثة كشّافات لتسهيل البحث: كشّاف الناشرين، كشّاف المؤلفين وكشّاف العناوين.

* كانت مصلحة الإيداع القانوني تتكفل سابقا بإجراءات الإيداع القانوني فقط، ثمّ تمّ تكليفها بمهام الوكالة الوطنية للنظام القياسي الدولي لترقيم الكتب وإعداد الببليوغرافيا الوطنية.

ت. تسيير الوكالة الوطنية للنظام القياسي الدولي لترقيم الكتب ISBN

1 - النظام القياسي الدولي لترقيم الكتب

يُعرّف هذا الرقم بأنه مواصفة دولية للتعريف المتفرّد لطبعة محدّدة غير دورية لعنوان ما أو لناشر محدّد، والغرض منه هو إعطاء كلّ عمل فكري رقما تعريفيا خاصا يتميّز به عن غيره ولا يمكن في أيّ حال من الأحوال أن يتشابه مع أيّ عمل فكري آخر، وهو ما يجعل منه شيفرة فريدة تسمح بالاعرف على الكتاب والتعريف به على نطاق عالمي وتُميّزه عن غيره من الكتب، كما تميّز بين مختلف الطبّعات (لنفس العنوان) في حال ما إذا كان هناك تنقيح أو زيادة أو مراجعة من طبعة إلى أخرى، ويتمّ طبعه على صفحة العنوان أوفي آخر الكتاب.

منذ نشأته سنة 1969 وإلى غاية 31 ديسمبر 2006، كان النظام يتكوّن من 10 أرقام موزّعة على 4 وحدات أو حقول يُفصل بينها إمّا بشرطة، نقطة أو فراغ، وابتداء من 01 جانفي 2007 أخذ النظام تركيبة جديدة تضمّ 13 رقما موزّعا على خمس وحدات (حقول) بدل أربعة، حيث تمّ إضافة عنصر البادئة الحامل للرقم 978 وهو حقل مشترك تمّ تخصيصه للكتب وعلى نطاق عالمي. يُمكن توضيح هذه الحقول فيما يلي:

- ← عنصر البادئة: يتكوّن من ثلاثة أرقام (978) ويدلّ على أنّ المُنتج كتاب وتتكلّف بوضعه الوكالة الدوليّة.
- ← رقم المجموعة الوطنيّة: تهدف هذه الوحدة إلى تحديد المنطقة الجغرافية أو اللغوية وتتكلّف بوضعها اللجنة الدولية أيضاً.

- ← رقم الناشر: يخصّ هذا الحقل الناشر على المستوى الوطني، حيث يتميّز بأنه متغير الطول تبعاً لطبيعة النشر ووزارة الإنتاج لكل ناشر، تتكلّف بمنحه الوكالة الوطنيّة.
- ← عنصر العنوان: يخصّ هذا الحقل الكتب التي ينشرها الناشر نفسه، لذلك فهي تُمنح من قبل الناشر.
- ← عنصر التدقيق أو رقم الضبط: هذا الحقل عبارة عن رقم يسمح بالتحقّق والتأكّد من عدم زيف ترقيم الكتاب، ويتم الحصول عليه من خلال خوارزمية تطبق على باقي الأرقام المكونة للتّوقيح الدولي القياسي للكتب.

شكل رقم 05: العناصر الأساسية المكونة للنظام القياسي الدولي لترقيم الكتب ISBN

المصدر: شكل من إعداد الباحث

2 - الوكالة الوطنية للنظام القياسي الدولي لترقيم الكتب:

أُسندت عملية تسيير النظام القياسي الدولي لترقيم الكتب في الجزائر للمكتبة الوطنية وتحديدًا لمصلحة الإيداع القانوني، حيث بدأت رسميًا سنة 1995 وتم تخصيص 9961 كرمز للمجموعة الوطنية للجزائر، وبعد استكمال كل الأرقام الخاصة به تقريبًا، تم منح الرقم 9947 كرقم جديد للمجموعة الوطنية للجزائر سنة 2003، ثم تخصيص رمز ثالث سنة 2012 ويتعلق الأمر بالرقم 9931، ومع نهاية العام 2022 حصلت الجزائر على رقم مجموعة وطنية رابع هو 9969.

تقوم مصلحة الإيداع القانوني بتحديد ومنح؛ عن طريق الوكالة الوطنية للترقيم المعياري الدولي الموحد للكتاب؛ رقم أو أرقام ISBN لكل ناشر (سواء كان شخصًا طبيعيًا أو معنويًا) أو مؤلف وهذا بحسب عدد العناوين المرتقب نشرها خلال سنة، وتهدف هذه العملية إلى:

- تشجيع وضبط الإنتاج الوطني؛
- التعرف على ما نشر على المستوى الدولي؛
- التبادل المعلوماتي فيما يتعلق بالإنتاج الفكري.

3.1. المركز الوطني للكتاب:

1.3.1. تقديم المركز الوطني للكتاب:

يعتبر المركز الوطني للكتاب مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، مُكلّفة بترقية مجال النشر والكتاب والقراءة، ويقع على عاتقه إدارة السياسة الوطنية المتعلقة بالكتاب ودعمه وتشجيع صناعته، وكذا تطوير قطاع النشر خاصة في جانب توزيع الكتاب وإيصاله إلى القارئ، وكذا ترقية القراءة عبر شبكة مكتبات المطالعة العمومية، والاهتمام بانشغالات الناشطين والفاعلين في القطاع.

أنشأ المركز طبقاً للمرسوم الرئاسي رقم 202-09¹ المؤرخ في 27 ماي 2009، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويُمارس مهامه تحت وصاية الوزير المُكلّف بالثقافة.

تأتي فكرة إنشاء المركز الوطني للكتاب استجابة لحاجة قطاع النشر إلى مؤسسة متخصصة في كل ما يتعلق بالكتاب والنشر، والتي من شأنها التكفل والاهتمام بانشغالات والمهتمين بالكتاب من مؤلفين وناشرين ومطبعيين وأصحاب مكتبات بيع الكتب المتخصصة منها والعامّة ... وجميع الشركاء والمتعاملين الآخرين الذين يساهمون في صناعة الكتاب وإيصاله للقارئ.

كما يلعب المركز دور المرصد المكلف بالدراسات والإحصائيات الخاصة بالكتاب والقراءة، وكل ما يتعلق بصناعة الكتاب والنشر في الجزائر، وهذا بهدف تطوير القطاع وجعله أكثر احترافية وتماشيا مع مختلف التغيرات والتطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

2.3.1. مهام المركز الوطني للكتاب:

يعمل المركز الوطني للكتاب على الجمع بين مختلف الفاعلين في مجال الكتاب، من خلال إجراء

دراسات علمية دقيقة تمكّن من تشخيص دقيق وسليم لواقع القطاع، ومن ثمّ العمل على إصلاح الخلل ومعالجة المشاكل وتحقيق الاتفاق الذي سيحمي الكتاب. كما يسعى إلى وضع "أرضية شراكة" مع هيئات مثيلة له في بلدان أخرى للاستفادة من تجاربها، واكتساب الخبرة من أجل ترقية الكتاب والنشر بشكل عام . وفي إطار تبني السياسة الوطنية للكتاب يتولّى المركز مهمة ترقية الكتاب وتطويره من خلال:

- دعم وتشجيع صناعة الكتاب في الجزائر في جميع مراحلها؛
- المساهمة في تطوير صناعة الكتاب لاسيما في مجال توزيع الكتاب وإيصاله إلى القارئ؛
- دعم المطالعة العمومية من خلال شبكة المكتبات العمومية؛
- الاهتمام بانشغالات الناشرين والمتعاملين في سلسلة الكتاب؛
- تشجيع جميع أساليب التعبير الأدبي والمساهمة في نشر الأعمال الأدبية بجميع أشكالها؛

¹ رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 202-09 مؤرخ في 27 ماي 2009 يتضمن إنشاء المركز الوطني للكتاب. الجريدة الرسمية عدد 33 الصادرة بتاريخ 31 ماي 2009. ص. 22.

- تولّي مهام الدّراسة والتّقييم والخبرة والاستشارة في مجال مكتبات المطالعة الخاضعة لوصاية قطاع الثقافة؛
- القيام بدراسات وتحقيقات حول سوق الكتاب في الجزائر سواء ما تعلّق منها بالقراءة، النشر، الطبع أو التوزيع؛
- اقتراح كل عمل ومبادرة من شأنها المساعدة في تفعيل نشر الكتاب وتوزيعه وترقية المطالعة العمومية؛
- إبداء الرأي حول كل مشروع يُقدّم لوزارة الثقافة بهدف الحصول على المساعدة والإعانة الموجهة لمختلف المتدخلين في مراحل الكتاب وذلك بطلب من وزارة الثقافة؛
- القيام بتحقيقات ودراسات حول الكتاب من خلال جمع وتحليل جميع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإحصائية وغيرها المتعلقة بالمطالعة ونشر الكتاب وطبعه وتوزيعه؛
- المشاركة في تنظيم الملتقيات والصالونات والمعارض.. وكافة التظاهرات المتعلقة بترقية وترويج الكتاب الجزائري وإشعاعه؛

3.3.1. تنظيم وتسيير المركز الوطني للكتاب:

- المركز الوطني للكتاب هو فضاء فاعل وأداة وصل بين فاعلي مهن الكتاب والهيئات العمومية، يتولّى إدارته وتسييره مجلس توجيه برئاسة المدير، بينما تُوكل مهامه لأربع لجان متخصصة دائمة.
- **مجلس التوجيه:** يضمّ ممثلي وزراء عن مختلف القطاعات،¹ ممثلين عن منظمات محترفي مجالات الكتاب، بالإضافة إلى ممثل عن الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حيث يتولّى ممثل الوزير المكلف بالثقافة رئاسة هذا المجلس² الذي تُسند إليه المهام التالية:
- إعداد التنظيم والنظام الداخلي للمركز؛
- وضع برامج الأنشطة السنوية والمتعددة السنوات وكذا إعداد وضبط حصائل أنشطة كلّ سنة مالية منقضية؛
- إعداد مخطّطات التوظيف والتكوين للمستخدمين؛
- تداول ومناقشة الشروط العامة المتعلقة بإبرام الاتفاقيات والصّفات وغيرها من العقود التي تُلزم المركز؛

¹ الوزراء المعنّون بالتمثيل هم وزير الدفاع الوطني، الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحليّة، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بالشؤون الدينيّة والأوقاف، الوزير المكلف بالمجاهدين، الوزير المكلف بالتربية الوطنية، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، الوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين والوزير المكلف بالشباب والرياضة.

² بالإضافة إلى هؤلاء الأعضاء، فإنه بإمكان المجلس الاستعانة بأيّ شخص أو هيئة من شأنه أو من شأنها تقديم الدّعم والمساعدة له.

- قبول الهبات والهدايا؛
 - إعداد (تداول) الكشوفات التقديرية للإيرادات والتفقات؛
 - إعداد الحسابات السنوية للمركز؛
 - إعداد ومناقشة مشروع ميزانية المركز؛
- يتم تعيين أعضاء المجلس لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد، حيث تُحدّد القائمة الاسمية للأعضاء بقرار من الوزير المكلف بالثقافة، وفي حالة توقف أحد الأعضاء فإنه يتم استخلافه بعضو جديد حسب الصيغ نفسها إلى غاية انقضاء مدة العضوية.

■ **المدير :** يتم تعيينه من طرف الوزير المكلف بالثقافة، ويُسند إليه القيام بالمهام التالية:

- إعداد برامج الأنشطة وعرضها على مجلس التوجيه للمصادقة عليها؛
- التصرف باسم المركز وتمثيله أمام العدالة وفي جميع أعمال الحياة المدنية؛
- ممارسة السلطة السلمية على جميع مستخدمي المركز؛
- ضمان تنفيذ مداوالات مجلس التوجيه؛
- إعداد الكشوفات التقديرية للإيرادات والتفقات؛
- إعداد مشاريع التنظيم والنظام الداخلي للمركز؛
- إبرام جميع الاتفاقيات والعقود والصفقات الخاصة بالمركز؛
- توظيف المستخدمين الخاضعين لسلطته وتعيينهم وإنهاء مهامهم باستثناء المستخدمين المعيّنين بطرق أخرى؛

- إعداد تقرير سنوي عن الأنشطة وإرفاقه بجدول حسابات النتائج ثم إرساله إلى السلطة الوصية وهذا بعد نهاية كل سنة مالية.

■ **اللجان الدائمة المتخصصة:**

يضمّ المركز أربعة لجان دائمة متخصصة ، تعمل على دعم جميع مراحل إنتاج الكتاب وتطوير الترجمة والمشاركة في النشاطات المرتبطة بالكتاب، وتتشكل كلّ لجنة من سبعة (07) أعضاء متخصصين في مجال الكتاب والمطالعة يعينهم الوزير المكلف بالثقافة بناء على اقتراح من مدير المركز ، بينما يتم انتخاب رئيس كلّ لجنة من طرف أعضائها.

تتولّى هذه اللجان إعداد نظام داخلي مشترك يتم اعتماده والمصادقة عليه، حيث يحدّد هذا النظام نظام المناقشات، قواعد النّصاب، كيفية دراسة الملفّات، قواعد المداوالات والقواعد المرتبطة بالمواطبة على حضور الاجتماعات، وقد أسندت لها مهام تحديد وتنفيذ صيغ دعم وترقية الإبداع الأدبي وتنظيم التّظاهرات الثقافية الخاصة بالكتاب والمطالعة العمومية ، حيث يمكنها الاستعانة بأيّ شخص يمكنه تقديم المساعدة لها، وهذه اللجان هي:

← لجنة الإبداع والترجمة: تتولّى هذه اللجنة مهام:

- البت في طلبات المساعدات والإعانات التي تمنح لأصحاب الإبداعات الأدبية؛
- البت في طلبات المساعدات والإعانات لترجمة الأعمال الأدبية؛
- اقتراح شراء الحقوق في الخارج.

← لجنة كتاب الشباب: تتمثل مهمتها الرئيسية في:

- البت في طلبات المساعدات والإعانات للمؤلفين وأصحاب صور الكتب وناشري كتب الأطفال والشباب؛

- اقتراح برامج الأنشطة والتنشيط حول كتاب الشباب؛
- اقتراح برامج عمل مع القطاعات المعنية.

← لجنة النشر والتوزيع: وتتولّى هذه اللجنة القيام بأداء المهام التالية:

- تشجيع إحداث مجلات أدبية ودعمها؛
- إعداد وطبع نشرة خاصة بأنشطة المركز؛
- اقتراح المساعدات الموجهة لنشر وتوزيع وترقية الكتاب؛
- تشجيع عمليات النشر المشترك (والتعاوني) بين دور النشر؛
- المشاركة في اختيار اقتناء النشريات الموجهة لمكتبات المطالعة العمومية.

← لجنة الأنشطة المتعلقة بالكتاب: وتعمل هذه اللجنة على:

- ترقية الكتاب الجزائري وطنياً ودولياً؛
- اقتراح مواضيع لتنظيم مسابقات وجوائز مرتبطة بالمطالعة؛
- تنظيم التظاهرات الخاصة بالكتاب على الصعيدين الوطني والدولي؛
- المبادرة بإعداد تحقيقات ودراسات وحملات توعية ذات صلة بالمطالعة والمقرئية؛
- تنظيم ترقية منتظمة للكتاب والمؤلفين الجزائريين وهذا بالتعاون مع وسائل الإعلام على رأسها الإذاعة والتلفزيون.

استكمل المركز الوطني للكتاب بناء هيكله في 15 أفريل 2018، حيث تمّ تنصيب اللجان الأربع من طرف وزير الثقافة عز الدين ميهوبي؛ أي بعد تسع (9) سنوات من تأسيس المركز؛ حيث ضمت عضويتها أسماء بارزة من الخبراء والمتخصصين في مجال الكتاب والنشر ورجال الإبداع وكذا الناشطين في الحقل الثقافي، وهو ما مكن المركز من ممارسة المهام المنوطة به من خلال تفعيل النصوص التطبيقية لقانون الكتاب والشروع في تنظيم ساحة النشر وقطاع الكتاب عموماً وهذا بالتنسيق مع الفاعلين في القطاع.

الملتفت في الأمر أنّ هذه اللجان لم تُعمر طويلاً، فبعد أقلّ من سنة ونصف على مباشرة مهامها، تمّ حلّ هذه اللجان وتنصيب لجنة عمل خاصة بإصلاح منظومة الكتاب في 8 سبتمبر 2020 بحجة أنّ هناك تضارب بين

مهام المركز الوطني للكتاب ومديرية الكتاب والمطالعة العمومية على مستوى وزارة الثقافة، الشيء الذي انعكس سلبا على قطاع النشر في الجزائر، وفي هذا الشأن يمكننا أن نُقدّم الملاحظات التالية:

- لماذا لم يتمّ تنصيب اللجان الأربع الدائمة للمركز إلا بعد تسع (9) سنوات من إنشائه ؟
- كيف كان المركز يقوم بمهامه المنوطة به في غياب تلك اللجان التي تعتبر عصب نشاطه ؟
- ما هي طبيعة القرارات التي دفعت إلى حلّ اللجان الأربع للمركز وعدم إعادة تشكيلها إلى غاية نهاية 2022 ؟

جاء قرار الوزارة بحلّ لجان المركز الوطني للكتاب وتنصيب لجنة الإصلاح بعد انتهاء اجتماع اللجنة المشتركة مع الناشرين ، وفي محاولة لتبرير هذا الإجراء قالت وزيرة الثقافة في تصريح لها أنّ "الوصول إلى قوانين تطبيقية تدعم وضع الكتاب كان من أولوياتنا، وآلية دعمه وتقوية مخلصيه ستبقى من أولوية الأولويات"، معتبرة أنّ "الكتاب هو الدرس والمدرسة، ووصفت بن دودة المركز الوطني للكتاب بأنه "علاق نائم" تتضارب مهامه مع مديرية الكتاب بالوزارة..."¹.

وحسب وزارة الثقافة، فإنّ مهام اللجنة الجديدة هي:

- إصلاح المنظومة الإدارية والهيئات المعنية بالكتاب قصد تقديم بدائل تخدم صناعة الكتاب في الجزائر؛
- تقييم وضعية المؤسسات التي تعنى بالكتاب والواقعة تحت الوصاية مثل المركز الوطني للكتاب والمكتبة الوطنية والمكتبات التابعة للوزارة ومديرية الكتاب بالوزارة، والبحث عن صيغة أخرى من الفعالية، بحكم "أن كثرة المؤسسات قد عطّلت صناعة الكتاب في الجزائر ، حيث أنّ الحل يكمن في إعادة تفعيل هذه المؤسسات أو ربما دمجها فيما بينها أو إلغائها.

¹ الإذاعة الجزائرية. وزيرة الثقافة تنصب لجنة إصلاح منظومة الكتاب [على الخطّ]. تمّ تصفّحه يوم 2022.04.20. يوجد على الرابط: <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200908/199003.html>

4.1. الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ONDA هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويُمارس مهامه تحت وصاية وزارة الثقافة. تمّ إنشاؤه بموجب الأمر رقم 46-73¹ المؤرخ في 29 جويلية 1973، ثمّ تمّ إعادة النظر في هيكله وفقا للمرسوم التنفيذي 366-98² المؤرخ في 21 نوفمبر 1998، ثم المرسوم التنفيذي رقم 356-05³ المؤرخ في 21 سبتمبر 2005، المتعلق بقانونه الأساسي، وبعدها المرسوم التنفيذي رقم 356-11⁴ المؤرخ في 17 أكتوبر 2011 المعدّل والمتّم للمرسوم التنفيذي رقم 356-05، كما يخضع للأحكام المرتبطة بالأمر 05-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

1.4.1. مهام الديوان:

وفقاً للمادة 5 من النظام الأساسي المذكور، يتولّى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة القيام بالمهام التالية:

- حماية المصالح المعنوية والمادية للمؤلفين أو ذوي الحقوق في حقوق الملكية وأصحاب الحقوق المجاورة، وكذا الحماية الاجتماعية للمؤلفين وفناني الأداء ؛ هذه الحماية مكفولة في إطار الإدارة الجماعية أو من خلال الحماية البسيطة؛

- تلقي التصريحات بالمصنفات والأداءات الأدبية أو الفنية التي تسمح باستحقاق حقوق المؤلفين المعنوية والمادية وحقوق أصحاب الحقوق المجاورة من المواطنين ودوي حقوقهم في نطاق الاستغلال العمومي لمصنفاتهم و/ أو لأداءاتهم، سواء في الجزائر أو خارجها، بحمايتها طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول به،
- حماية حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة الأجانب، المرتبطة بالمصنفات والأداءات المستغلة غير التراب الوطني في إطار التزامات الجزائر الدولية،
- تكوين البطاقات التي تحدد نظام المصنفات والأداءات لمختلف المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة وذوي حقوقهم، وضبط هذه البطاقات التي يتولى إدارتها.

¹ رئاسة الجمهورية. أمر رقم 46-73 مؤرخ في 25 جويلية 1973 يتضمّن إحداث المكتب الوطني لحقوق المؤلف. الجريدة الرسمية عدد 73 الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1993. ص. 1088.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 366-98 مؤرخ في 21 نوفمبر 1998 يتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجريدة الرسمية عدد 87 الصادرة بتاريخ 22 نوفمبر 1998. ص. 5.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 356-05 مؤرخ في 21 سبتمبر 2005 يتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيمه وسيره. الجريدة الرسمية عدد 65 الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2005. ص. 23

⁴ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 356-11 مؤرخ في 17 أكتوبر 2011 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 356-05 المؤرخ 17 شعبان 1426 الموافق 21 سبتمبر 2005 والمتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيمه وسيره. الجريدة الرسمية عدد 57 الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 2011. ص. 04

- الترويج الثقافي، على النحو المحدد في المادة 4 من ملحق المرسوم 356/05؛ وترقية النشاطات الثقافية وتشجيع نشاطات الإبداع، من خلال:
 - المشاركة في تحقيق برنامج النشاط الثقافي للحكومة،
 - تشجيع المواهب الشابة في ميادين الآداب والموسيقى والفنون التشكيلية والتصويرية والدرامية، لا سيما منحهم إعانات النشر.
- حماية مصنفات التراث الثقافي التقليدي، من خلال:
 - القيام بإحصاء المواطن الثقافية الممكنة التي قد تنطوي على مصنفات التراث الثقافي؛
 - القيام بجمع مصنفات التراث الثقافي التقليدي عن طريق استخدام جميع الوسائل (الصوتية، السمعية البصرية، الرسوم البيانية والخطية)؛
 - القيام بنشر هذه المصنفات على اختلاف أنواعها بواسطة دعائم مختلفة بغية حفظه من النسيان والتشويه والاستيلاء غير المشروع؛
 - إيداع المصنفات المنشورة لدى المؤسسات المكلفة قانونا بحفظ عناصر الذاكرة الجماعية وإثراء المكتبات والمؤسسات الثقافية الأخرى؛
 - القيام بحماية المصنفات الشعبية، لا سيما مصنفات النحت والنقش والزرايبي والنحاس... والتي تمثل أحد أبعاد الشخصية الوطنية والذاكرة الجماعية، باستخدام جميع الوسائل لتحقيق ذلك؛
 - وضع مصنفات التراث الثقافي التقليدي في متناول الجمهور والباحثين وجمعيات المستعملين.
- حماية المصنفات الوطنية التي تقع ضمن الملك العام وفي حدود الهدف الاجتماعي، وذلك من خلال:
 - القيام بحماية المصنفات الواقعة ضمن الملك العام وحفظها؛
 - توثيق مصنفات الملك العام؛
 - وضع المصنفات الواقعة ضمن الملك العام في متناول الجمهور والباحثين.

2.2.2. تنظيم الديوان:

يدير الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مجلس إدارة برئاسة رئيس تنفيذي، ويُسيّره مدير عام تعينه الوزارة الوصية يُشارك في اجتماعات مجلس الإدارة، بصفة استشارية. يرأس مجلس الإدارة ممثل الوزير المكلف بالثقافة بينما يتشكّل باقي الأعضاء من:

- ممثل وزير الداخلية؛
- ممثل الوزير المكلف بالمالية؛
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛
- ممثل وزير الشؤون الخارجية؛
- فنّان أداء اثنين؛

- مؤلفين اثنين لمصنفات أدبية؛
- مؤلفين اثنين و/أو ملحنين اثنين؛
- مؤلف واحد لمصنفات درامية؛
- مؤلفين اثنين لمصنفات سمعية بصرية؛

تتكوّن إدارة الديوان من مديرية عامة ومديريّات مركزية، بالإضافة إلى مديريّات جهويّة ووكالات موزّعة عبر التراب الوطني، ووفقاً للنظام العام للديوان، فإنّه تقوم لجان متخصصة و/أو فنية المكونة من المؤلفين و/أو فناني الأداء وأعضاء بالديوان بمساعدة إدارة هذا الأخير في تنفيذ مهامه.

تتوزّع المديريّات المركزيّة على ثلاثة هياكل عملياتية هي مديرية الزبائن والشبكة، مديرية الأعضاء وتوثيق المصنفات وتوزيع الحقوق وكذا مديرية الحقوق المجاورة، بالإضافة إلى ثلاثة هياكل للإسناد وتتمثّل في كلّ من مديرية المالية والمحاسبة، مديرية التقييس والإعلام الآلي ومديرية الموارد البشرية والوسائل. يملك الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة عضو يّة في الاتحادات الدولية التي تعمل في مجالات اختصاصه مثل ¹CISAC و²SCAPR، كما يتبنّى في إطار ممارسة مهامّه القواعد والأعراف والمعايير المهنية التي اعتمدتها هذه الجمعيات المذكورة.

كيفية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يُنتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويكون ناخبا لأعضاء مجلس الإدارة، الأعضاء المحترفين (عضو محترف من كل فئة وينتمي إلى الإدارة الجماعية)، أما بالنسبة لمؤلفي المصنفات الأدبية والفنانين التشكيليين غير المدرجين تحت الإدارة الجماعية للمصنفات، فيشترط أن تكون لديهم خمس (05) سنوات أقدميّة على الأقلّ. أمّا فيما يخصّ معايير أهلية الترشح فهي:

- أن يكون له صفة مؤلف عضو بصفة نهائية؛
- أن يكون قد استفاد من توزيع منتظم ويستلم على الأقلّ مبلغ مائة ألف دينار جزائري 00، 100.000 دج خلال يوم الانتخاب،

لا يخضع مؤلفو المصنفات الأدبية أو الفنانون التشكيليون ل هذا الشرط، غير أنه باستطاعتهم تبرير إما عقود النشر، أو المشاركة في 05 معارض منها على الأقل واحدة في الخارج ، وأن يكون لدى فهارسهم على الأقل 100 مصنف موسيقي، أو 10 مصنفات من الفنون التشكيلية، أو 05 مصنفات أدبية ، أو 05 مصنفات درامية، أو 02 مصنفات سمعية بصرية.

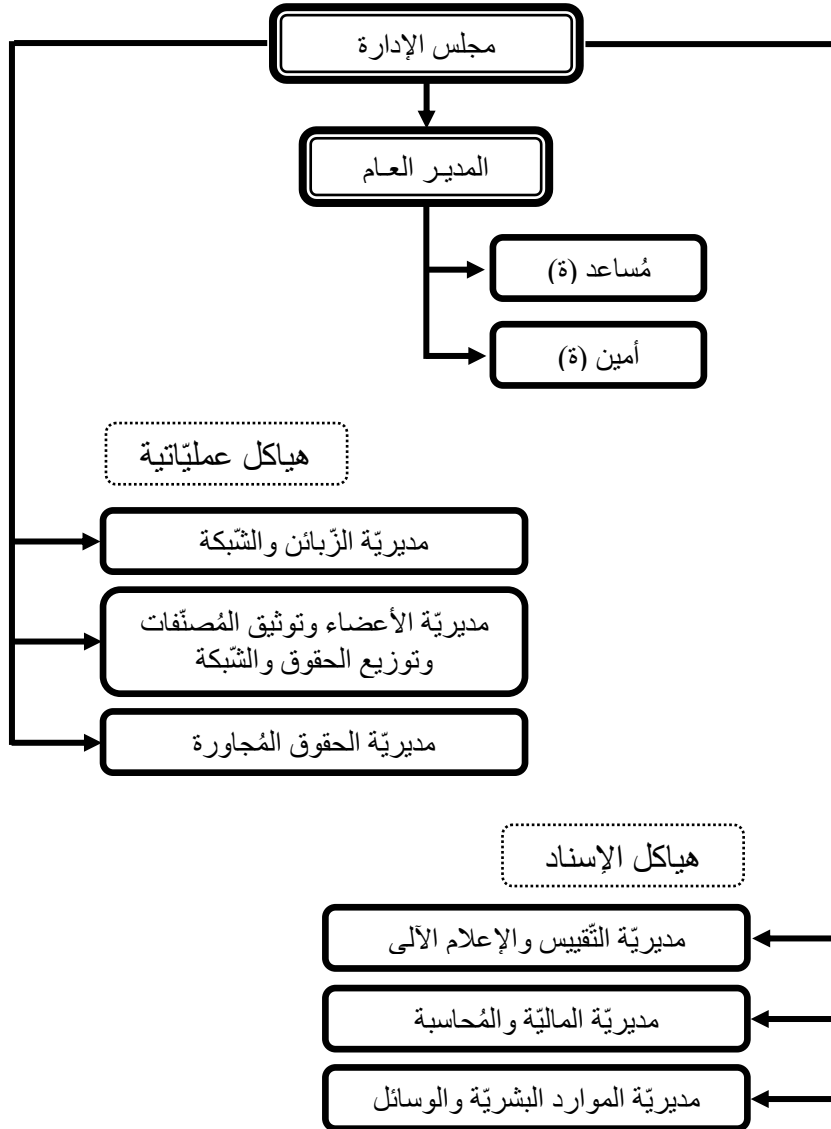
- عدم إدانته بتزوير أو تقليد أو ادعائه بأبوة المصنفات التي لم يبدعها لدى الديوان.

¹ CISAC: Confédération internationale des sociétés d'auteurs et compositeurs.

² SCAPR: Societies' Council for the Collective Management of Performers' Rights.

في مرحلة انتقالية وفي انتظار توفرهم على معايير الترشح ، ينضوي فنان و الأداء المنضمون قائمتين وينتخبون ممثلين عنهم: ممثل عن فنان الأداء في المجال الموسيقي وفنان أداء للفئات الأخرى من الأداءات.

شكل رقم 06: الهيكل التنظيمي للديوان الوطني لحقوق المؤلف



المصدر: موقع الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على الانترنت.

2. النقابات والجمعيات المهنية لقطاع الكتاب:

1.2. النقابة الوطنية لناشري الكتب (SNEL):

لقد كان للانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد أحداث الخامس من أكتوبر سنة 1988 بالغ الأثر في فتح المجال أمام التعددية الحزبية وحرية التعبير وبعث وتشجيع حركة النشاط النقابي في الجزائر، حيث يُعتبر قطاع النشر من أولى القطاعات التي بادرت إلى تأسيس تكتل مهني يُدافع عن مصالحهم، ويتعلق الأمر بجمعية الناشرين الجزائريين (AEA) التي تأسست بموجب قرار اعتماد مؤرخ في 04 سبتمبر 1989 صادر عن وزارة الداخلية، وبشرت نشاطها انطلاقاً من مقرها الكائن على مستوى فندق الأوراسي². وبفضل جهود المنخرطين تحت لوائها فقد تمكنت الجمعية في الخامس من ماي سنة 2001 من شراء مقر مستقل ودائم في حي العناصر بالعاصمة، وفي 16 جانفي 2002 صادق أعضاؤها بالإجماع على تغيير اسم الجمعية وتحويلها إلى نقابة مستقلة تحمل اسم "النقابة الوطنية لناشري الكتب SNEL" حيث تم تأسيسها وتسجيلها رسمياً تحت الرقم 81 في 13 مارس من السنة نفسها، أي بعد أقل من شهرين من اتخاذ قرار التحويل، وهذا طبقاً لأحكام القانون 14-90 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي³.

1.1.2. أهداف النقابة:

تعتبر النقابة الوطنية لناشري الكتب امتداد لجمعية الناشرين الجزائريين، وفي إطار تمثيلها للقطاع فإنها تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في الترقية والتطور الاقتصادي والثقافي؛
- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمنخرطين؛
- ضمان تمثيل المنخرطين أمام السلطات العمومية والمؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين والأجانب الذين ينشدون نفس الأهداف أو أهدافاً مشابهة؛
- تقديم جميع الخدمات في مجال الاستشارة والمساعدة والتكوين والمعلومة وذلك بغرض الزيادة من قدراتهم الاقتصادية؛
- المساهمة في توفير الشروط الملائمة للتنسيق بين مؤسسات النشر الجزائرية وذلك قصد تحسين وترقية فعالية النشر الجزائري؛
- التعريف بأخلاقيات مهنة الناشر واحترامها والمحافظة عليها والتحسيس بها؛

¹ وزارة الداخلية. قرار مؤرخ في 4 سبتمبر 1990 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة "جمعية الناشرين الجزائريين". الجريدة الرسمية عدد 05 الصادرة بتاريخ 31 جانفي 1990. ص. 219.

² كان الحصول على مقر واحد من بين الإرهاصات والعراقل التي واجهتها الجمعيات والنقابات المهنية في الجزائر خلال تلك الفترة وإلى غاية نهاية التسعينيات.

³ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 90-14 مؤرخ في 2 جوان 1990 يتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي. الجريدة الرسمية عدد 23 الصادرة بتاريخ 6 جوان 1990، ص. 764.

- تطوير وتشجيع النشر، وتدعيم وترقية الأعمال العلمية والتقنية والأدبية والفنية وكذا التراث العالمي، وذلك بتنظيم الأيام الدراسية والمؤتمرات والمحاضرات وصالونات الكتاب على مستوى التراب الوطني وخارجة؛

- إثارة وتأسيس التعاون والتبادل بين الناشرين الجزائريين ونظرائهم الأجانب؛
- المتابعة أمام العدالة وممارسة كافة الحقوق المخصصة للطرف المدني خاصة أمام الجهات القضائية المختصة نتيجة وقائع لها علاقة بموضوعها أو ألحقت ضررا فرديا أو جماعيا بمصالح أعضائها؛
- عقد جميع الاتفاقيات والصفقات التي لها علاقة بموضوعها؛
- اقتناء بصفة مجانية أو مكلفة ممتلكات أثاث أو بنايات لممارسة نشاطها كما حددها قانونها الأساسي.

2.1.2. الإطار التنظيمي للنقابة:

◀ الجمعية العامة:

- تعتبر الجمعية العامة جهازا للمداولة يجمع كافة أعضاء النقابة، حيث تجتمع هذه الجمعية مرة واحدة على الأقل في السنة في دور عادية، وفي دورة استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وهذا بطلب من رئيس النقابة الذي يتولى إدارة الاجتماع أو من ثلثي أعضائها، ومن أبرز مهام الجمعية العامة:
- مناقشة تقارير التسيير المالي المصادق عليها من طرف المحاسبة ومُدونة النشاطات والحالة الأدبية وكذا الموافقة على الحسابات المختتمة للسنة المنتهية؛
- ضمان رقابة وتسيير إدارة النقابة؛
- الموافقة على القانون الأساسي وكلّ التعديلات المتعلقة به والمقترحة من طرف المكتب التنفيذي؛
- الموافقة على النظام الداخلي وكلّ التعديلات المقترحة من المكتب التنفيذي؛
- القيام بانتخاب أعضاء المجلس المنتخبين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد؛
- الموافقة على الاقتناءات التي تمت بصفة مجانية أو مكلفة للأموال العقارية أو المنقولة؛
- قبول الهبات والتبرعات الوطنية بعد التأكد من تماشيها مع الهدف المُسَطَّر للنقابة؛
- قبول الهبات والتبرعات الأجنبية بعد موافقة السلطات العمومية عليها (وهذا طبعا عندما تكون هذه الهبات أو التبرعات مصحوبة بشروط وتكاليف).

◀ المجلس:

يتكوّن المجلس من سبعة عشر (17) عضوا يتم انتخابهم من طرف الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، حيث يتعين على هذا المجلس؛ برئاسة وتوجيه رئيس النقابة؛ الاجتماع في دورته العادية على الأقل مرتين في السنة وفي دورات استثنائية حسب الضرورة أو الحاجة وذلك بطلب من رئيس النقابة.

◀ المكتب التنفيذي:

يتكوّن المكتب التنفيذي من تسعة (09) أعضاء يتمّ انتخابهم من طرف مجلس النقابة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتعيّن عليه عقد اجتماع عادي (دورة عادية) بطلب من الرئيس على الأقلّ مرّة في الشهر، بينما يجتمع في دورة استثنائية حسب الحاجة وهذا بطلب من الرئيس أو بطلب من الأغلبية. يقوم المكتب بانتخاب رئيس النقابة من بين الأعضاء المرشّحين لذات المنصب، وكذا اختيار نائبين له وأمين عامّ وأمين الخزينة، في حين يتولّى الرئيس لاحقاً تعيين واختيار باقي الأعضاء وعددهم 4 لتكتمل بذلك تشكيلة المكتب وفق ما يلي:

- الرئيس؛
 - النائب الأول للرئيس؛
 - النائب الثاني للرئيس؛
 - الأمين العام؛
 - الأمين العام المساعد؛
 - أمين الخزينة؛
 - أمين الخزينة المساعد؛
 - المساعد الأول؛
 - المساعد الثاني.
- في إطار القيام بمهامه المرتبطة بالجمعية العامة، فإنّ المكتب مكلف بـ:
- عرض التقرير الأدبي والمالي لنشاط النقابة خلال سنة منتهية؛
 - تقديم وعرض مشاريع تعديل القوانين الأساسية والقانون الداخلي؛
 - تقديم حصيلة النشاطات للسنة المنتهية وكذا مشروع برامج السنة الجديدة؛
- بالموازاة، يتولّى المكتب أيضا القيام بمهام أخرى مثل:
- تسيير ممتلكات النقابة؛
 - تحديد قيمة الاشتراكات؛
 - تحديد كيفية اكتتاب التأمينات؛
 - دراسة طلبات الانخراط والفصل فيها،
 - تحديد صلاحيّات كلّ عضو من أعضاء المكتب؛
 - ضمان احترام تنفيذ إجراءات المُقتضيات الأساسية والنظام الداخلي وقرارات الجمعية العامة؛
 - الإحالة على اللجنة التأديبية؛
 - إعلان العقوبة التي يُعتبر تنفيذها فورياً، وإبلاغ الجمعية العامة بذلك.

3.1.2. نشاط وإسهامات النقابة في القطاع:

لقد كانت النقابة الوطنية لناشري الكتب منذ تأسيسها سنة 1989، الجمعية المهنية الوحيدة والشرعية التي تمثل قطاع النشر وتُدافع عن مصالحه، وعلى الرغم من تراجع نشاط خلال التسعينات؛ على غرار باقي الأنشطة الاقتصادية بسبب تداعيات الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة؛ إلا أن النقابة لعبت دورا محوريا في السعي للتهوض بالقطاع وتحقيق آمال وتطلعات الناشرين بداية من سنة 2000 وقد كان من أبرز نشاطاتها:

« **تنظيم صالونات ومعارض الكتاب:** وذلك من خلال:

- المساهمة في تنظيم صالون الجزائر الدولي للكتاب؛
- تنسيق مشاركة الناشرين الجزائريين في معارض الكتاب الدولية؛
- تنظيم الصالون الوطني للكتاب والإشراف على الأنشطة الثقافية المرتبطة به بالتعاون مع المكتبة الوطنية الجزائرية.

« **تنظيم بعض المنتديات الخاصة بالكتاب في الجزائر:** وأهم هذه المنتديات المنتدى الشهري "الكل قارئ

كتاب" الذي كان يستضيف الكتاب الجزائريين ويعرض مؤلفاتهم الفكرية ويُناقش مختلف القضايا المرتبطة بالكتاب والمؤلف الجزائريين بالمركز الثقافي للإذاعة الوطنية¹.

« **إصدار مجلة:** سعى منها في التهوض بقطاع النشر وخلق آليات اتصال وعلاقات عمل مناسبة ورزينة بين

مختلف الفاعلين في مجال الكتاب، وكذا تشجيع الحوار وتبادل مختلف وجهات النظر بينهم، فقد بادرت النقابة الوطنية لناشري الكتب سنة 2004 إلى بعث مجلة دورية فصلية (تصدر كل ثلاثة أشهر) من 68 صفحة بعنوان Livres.dz باللغتين العربية والفرنسية، حيث اتسمت بجودة إخراج عالية، وتناولت مختلف المواضيع المرتبطة بعالم الفكر والكتاب، وصدر منها عددان، العدد التجريبي (0) خلال الثلاثي الثاني والعدد الأول (1) خلال الثلاثي الثاني من السنة ذاتها لتتوقف عن الصدور لأسباب تبقى مجهولة.

فيما يخص الأعضاء، فقد بلغ عدد دور النشر المنخرطة فيها 65 عضوا نشطا، غير أن ظهور الخلافات بين الأعضاء أدى إلى تراجع أداء النقابة، وبحلول سنة 2009 التي تعتبر سنة مفصلية في تاريخها، اشتد الخلاف داخل صفوفها وطفأ المشاكل الداخلية على السطح؛ خاصة بعد تنظيم المهرجان الثقافي الإفريقي الثاني في تلك السنة؛ وطغيان بعض المصالح الشخصية والضيق، وهو ما أدى في النهاية إلى سحب الثقة من رئيس النقابة آنذاك إسماعيل مزيان (مدير دار القصة) هجرة جماعية للناشرين من التمثيل المهني وتراجع عدد

¹ تم توقيف المنتدى بسبب استضافته بعض الكتاب غير الجزائريين وبعض الكتب التي تم نشرها خارج الجزائر (لبنان مثلا) وهو ما أشعل فتيل أزمة أخرى داخل النقابة.

المُنخرطين فيها من 65 مُنخرطا خلال تلك السنة¹ إلى 21 ناشرا سنة 2017² كما أقدمت الوزارة الوصية سنة 2009 على سحب مهمة تنسيق مشاركة الناشرين الجزائريين في معارض الكتاب الدولية منها وأسندتها إلى المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG وهو ما جعل مشاكل النقابة تأخذ منحى آخر وتتحول من صراعات داخلية بين الأعضاء إلى مشاكل خارجية مع الوزارة الوصية ومع النقابة المهنية للكتاب (SPL) التي أبدت تقاربا وتعاوناً في بداية الأمر مع النقابة إلا أنها سرعان ما دخلت معها على خطّ المواجهة والصراع.

جدول رقم 03: دور النشر المُنخرطة في النقابة الوطنية لناشري الكتب SNEL إلى غاية 2021.

اسم دار النشر		اسم دار النشر	
دار الحكمة		دار الألفية الثالثة	
دار مداني		زاد ميديا	
دار الوعي		دار هومة	
دار الفكر العربي		دار المواهب	
دار بهاء الدين		فيد باك	
نوميديا		دار قُرطبة	
دار المُفيد		دار عبد اللطيف	
دار طليطلة		دار عالم المعرفة	
دار أبو الأنوار		دار الحضارة	
دار الحديث للكتاب		دار ذاكر الأمة	
ديوان المطبوعات الجامعية		دار القببة	
ألفا دوك			

المصدر: النقابة الوطنية لناشري الكتب SNEL

¹ بحوصي، رُؤية. السياسات الحكومية الخاصة بالكتاب وإستراتيجية الفاعلين في القطاع: الوضعية والافاق بالجزائر. رسالة دكتوراه. وهران: جامعة وهران، 2013. ص. 345.

² وثيقة تحصل عليها الباحث من المركز الوطني للكتاب.

2.2. النّقابة المهنيّة للكتاب (SPL):

نظرا لإخفاق جمعيّة النّاشرين الجزائريين في إيصال انشغالات قطاع النّشر إلى الجهات الوصيّة وعدم تحقيق تطلّعاته وآماله، فقد بات إنشاء تنظيم نقابي جديد يجمع كلّ الشّرائح الفاعلة في مجال الكتاب ويُدافع عن مصالحهم ويُسمع صوتهم ضرورة مُلحّة لدى مهنيّ القطاع، لذلك باشرُوا بعقد لقاءات واجتماعات تحضيريّة لدراسة والفكرة من كلّ جوانبها وبكلّ أبعادها وبلورتها إلى قناعة راسخة، لتتوّج تلك الاجتماعات بعقد الجمعيّة العامّة في العاشر جانفي 2002 بفندق السّوفيتال بالعاصمة وهذا بحضور أربعين مُشاركاً من مهنيّ قطاع الكتاب من ناشرين، مكتبيين، بائعي كُتب، كُتّاب، مُستوردين، أصحاب مطابع.. أين تمّ الإعلان عن ميلاد "النّقابة المهنيّة للكتاب SPL" وتمّ انتخاب مكتب تنفيذي يتولّى مسؤولية تسيير شؤون هذا التكتّل المهني الجديد.

1.2.2. أهداف النّقابة المهنيّة للكتاب:

إنّ الهدف الأساسي الذي وضعت هذه النّقابة على عاتقها هو جمع وتوحيد صفّ كلّ الفاعلين والمهنيّين في مجال الكتاب وحماية مصالحهم والدّفاع عن الحلقات الضّعيفة منهم والتّواصل مع السّلطات لتبليغها انشغالات القطاع وكذا العمل على ترقية صناعة الكتاب في الجزائر عموماً.

2.2.2. نشاطات النّقابة المهنيّة للكتاب:

- المشاركة في بعض المعارض الدّوليّة؛
- المشاركة في تنظيم صالون الجزائر الدّولي للكتاب في طبعته الـ.... سنة وبعض المعارض الوطنيّة؛
- إصدار نشرة مزدوجة اللّغة (العربيّة والفرنسيّة) تحت عنوان "رسالة النّقابة" أو "Bulletin du SPL"
- لتكون لسان حال القطاع، ويتمّ من خلالها طرح ومناقشة أبرز القضايا المتعلّقة بالقطاع، وتبادل الآراء ووجهات النّظر بين مختلف الفاعلين فيه.
- محاولة بعث وتنظيم بعض البرامج التّكوينيّة لمهني القطاع مثل ذلك المتعلق بتكوين الكتّيبين بالتنسيق مع جمعيّة الكتّيبين الجزائريين.
- تنظيم الجلسات الوطنيّة حول الكتاب: يُعتبر ذلك أبرز وأهمّ النّشاطات الّتي قامت بها هذه النّقابة على الإطلاق، حيث تمّ تنظيم هذه الجلسات بالتنسيق والتّعاون مع كلّ من اليونيسكو والفاعلين في قطاع الكتاب وتحت رعاية وزارة الثّقافة، وهذا خلال الفترة الممتدّة بين 12 و18 ديسمبر 2002 وقد توزّعت أهمّ نتائجها الّتي تمخّضت عنها الإعلان على ثلاث وثائق:
- ← الوثيقة الأولى: تتعلّق بالسياسة الوطنيّة للكتاب والّتي تمّ إثراؤها بفضل مشاركة وخبرة أحد أبرز المنظرين لمثل هذه السياسات في العالم وهو ألفارو غارزون.
- ← الوثيقة الثّانية: تتعلّق بمُسوّدة لمشروع قانون الكتاب.

← الوثيقة الثالثة: تتعلّق بتوصيات مختلف اللجان وعددها 42 توصية تمّ رفعها إلى الوزارة الوصيّة على القطاع (وزارة الثقافة) والتي توزّعت على أربعة محاور، الأول يخصّ التوصيات العامّة، والثاني فيتعلّق بالمكتبات والقراءة، أمّا الثالث فيرتبط باستيراد الكتاب ومكتبات البيع، بينما خصّص الرابع لقضايا التأليف والطباعة والنشر.

لقد كان من بين التوصيات التي انبثقت عن هذه الجلسات والمتعلّقة بالاستيراد ما يلي:

- إعفاء مستوردي الكتب من المادة 206 لقانون المالية لسنة 2003؛
- دعم وضع سعر بيع ثابت للكتاب للمستهلك؛
- تخفيف الإجراءات الجمركيّة وإجراءات منح التأشيرة [الخاصّة باستيراد الكتاب طبعا] بوزارة الثقافة والاتصال؛

- الإعفاء الضريبي من الرّسم على القيمة المضافة TVA والضريبة على أرباح الشركات IBS؛

- تشجيع المشاركة التّدرجيّة للكُتّيبين في توزيع الكُتب المدرسيّة.

باستثناء التوصية الأخيرة، فإنّ ما يلاحظ على التوصيات الأخرى أنّها توصيات حيكت على المقاس، وهذا كون رئيسة النقابة المهنّية للكتاب هي مديرة دار النشر سيديا التي تعتبر دار نشر تأسّست بشراكة جزائريّة فرنسيّة وهي فرع من فروع دار النشر هاشيت الفرنسية والتي كانت تتحيّن الفرصة للظفر بسوق الكتاب المدرسي في تلك الفترة خاصّة وأنّ كلّ المؤسّسات كانت في صالحها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ الكثير من أعضاء النقابة هم من مستوردي الكتاب !

3.2. نادي الناشرين الجزائريين (FORED):

نادي الناشرين الجزائريين هو جمعيّة مهنّية وطنيّة تأسّست سنة 2010 على هامش الدّورة الخامسة عشر لصالون الجزائر الدولي للكتاب بمشاركة حوالي 50 ناشرا جزائريّا. تتكوّن الجمعّة العامة التأسيسية للنّادي من 23 عضوا يمثلون أعضاء المجلس الوطني الذي انتخب بدوره 9 أعضاء يمثلون المكتب. بعيدا عن الممارسة النقابيّة، وبغية تطوير قطاع النشر، يسعى نادي الناشرين الجزائريين إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في ترقية الكتاب ودعم المقروئية؛
- فتح أبواب الحوار مع الجهات الوصية ومع مختلف الهيئات الأخرى مثل مؤسسات العرض والطبع والتوزيع وكذا مع المؤسسات الإعلامية؛
- تفعيل الساحة الثقافية من خلال تنظيم ملتقيات ومحاضرات وندوات فكرية حول مختلف الجوانب المتعلقة بالنشر والمقروئية في الجزائر.

4.2. المنظمة الوطنية لناشري الكتب (ONEL):

تعود فكرة تأسيس المنظمة إلى سنة 2012؛ عندما أعلن خمسة ناشرين (دار الهدى، دار الأمانة، دار الكتاب العربي، المكتبة الخضراء ومنشورات ثالثة)؛ على هامش صالون الجزائر الدولي للكتاب في طبعته الـ17؛ عن نيّتهم إنشاء هيئة تجمع الناشرين الجزائريين تحمل اسم "اتحاد الناشرين الجزائريين" واعتبارها فضاء خاصًا بمحترفي الكتاب، وهذا إدراكا منهم بأهمية الثقافة ودور الكتاب خاصة في مسيرة التطور الحاصل في العالم والأولوية التي أصبح يتمتع بها هذا القطاع في الجزائر، والحقيقة أنّ جذور الفكرة ترجع إلى سنة 2009، وهي السنة التي عصفت بالنقابة الوطنية لناشري الكتب واستقالة الكثير من الناشرين منها. وبتاريخ 23 ديسمبر 2014 تمّ الإعلان الرسمي عن تأسيس هذا التكتل المهني النقابي باسم "المنظمة الوطنية لناشري الكتب" تجسيداً لرغبة الكثير من الناشرين المهنيين في أن تكون لهم منظمة تُحسن تمثيلهم وتسهر على رعاية مصالحهم وعلى تطوير مهنتهم وترقيتها. وقد انطلقت المنظمة في تجسيد برنامج طموح كان له الأثر البالغ في تحسين محيط نشر وصناعة الكتاب.

1.4.2. أهداف المنظمة الوطنية لناشري الكتب:

- تسعى المنظمة الوطنية لناشري الكتب لأن تكون فاعلاً إيجابياً وبنّاءاً ضمن الجهود الوطنية نحو التطور الاجتماعي والاقتصادي، حيث وفي ظلّ التوجّه العام نحو توحيد معايير النوعية والإنتاجية الذي أصبح ضرورة ملحة وواقعا معيشياً في القرن الواحد والعشرين، اختارت المنظمة السّير في هذا التّوجّه من أجل ترقية مشاريع طموحة في خدمة الكتاب والقارئ، لذلك نجد من أهدافها ما يلي:
- المساهمة في ترقية التطور الاقتصادي والثقافي الوطن؛
 - الدفاع عن مصالح الناشر المادية والمعنوية؛
 - السهر على تمثيل الناشر أمام الجهات المعنية بالنشر؛
 - تقديم كل خدمة متعلقة بالاستشارة والمساعدة والتكوين والإعلام، من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي لأعضائها؛
 - المساهمة في توفير الشروط التي من شأنها أن تشجع التنسيق بين مؤسسات النشر، وذلك لغرض تحسين وترقية نشاط النشر وصناعة الكتاب؛
 - تحسيس محترفي النشر بالتزام أخلاقيات المهنة وعلى رأسها احترام الملكية الفكرية؛
 - تطوير وتشجيع الإبداع [الفكري]؛
 - مساندة وترقية جهود تعميم الكتب العلمية والتقنية والأدبية والفنية، وكتب التراث العالمي وجعلها في متناول القارئ أينما كان.

2.4.2. الناشرون الأعضاء في المنظمة:

تضم المنظمة الوطنية لناشري الكتب أكثر من أربعين عضوا يمثلون دور نشر تجارية خاصة وحتى مؤسسات النشر العمومية، وهذا يُعتبر علامة فارقة في عالم الجمعيات والنقابات المهنية.

جدول رقم 04: دور النشر المنضوية تحت لواء المنظمة الوطنية لناشري الكتب ONEL إلى غاية 2022.

اسم دار النشر بالعربية	اسم دار النشر بالفرنسية	اسم دار النشر بالعربية	اسم دار النشر بالفرنسية
دار الهدى	Dar El-Houda	آبيك	APIC
دار الأمة	Dar El-Oumma	موفم	ENAG
دار الكتاب العربي	Dar El-Kitab El-Arabi	لغات للنشر	Tafat édition
منشورات السائي	Saihi Edition	سمر للنشر	Samar édition
المكتبة الخضراء	Bibliothèque verte	سيونس إي ساپوار	Science et savoir
الدار العثمانية	Dar El Othmania	كيوس للنشر	Quipos Edition
منشورات ثالة	Edition Thala	بيكو	Pico
دار خطاب	Khattab éditions	الصفحات الزرقاء العالمية	Pages bleus internationales
دار داليمان	Dalimen	لزهارى لبتار	Lazhari Labtar
عالم الأفكار	Alem El-Afkar	الفكر	La pensée
فيسيرا للنشر والتوزيع	Editions Vescera	فليت	Flites
دار النعمان	Dar El-Noamane	الفيروز للثقافة	El Fayrouz Culture
دار القدس العربي	Dar El-Qods El-Arabi	حمدان	Editions Hamdene
دار العلوم	Dar El-Ouloum	البيازين	Editions Albayazin
دار الأمل	Dar El-Amel	كولورسات	Colorset
دار الإمام مالك	Dar El-Imam Malek	الشهاب	Chihab
الكلمة	Edition El-Kalima	البرزخ	Barzakh
دار الخليل القاسمي	El-Khalil El-Kassimi	ابن النديم	Dar Ibn El-Nadim
قصر الكتاب	Palais du livre édition	الجزائر للكتب	Alger Livre
دار سفيان	Dar Sofiane	دار القصة	Casbah édition
أطفالنا للنشر والتوزيع	Atfalouna édition	ماميدي	Mamedit

المصدر: المنظمة الوطنية لناشري الكتب ONEL

5.2. جمعية الكتبيين الجزائريين (ASLIA):

تعتبر هذه الجمعية الوحيدة في الجزائر التي تُمثّل شريحة بائعي الكتب وتعنى بنشاطهم، وقد تأسست في 07 جوان 2001 بالعاصمة، حيث عقدت جمعيتها التأسيسية بالمكتبة الوطنية الجزائرية بحضور 26 كُتّيباً ممّن اهتموا وحافظوا على تجارة الكتاب وتفرّدوا بتأسيس مكتبات بيع خاصة بالكتب دون غيرها من السلع ومن أبرزهم السيد بوعلام خروسي صاحب مكتبة "بهجة القراءة" بالقلعة وعميد الكتبيين الجزائريين، السيد عبد الرحمن علي باي صاحب مكتبة العالم الثالث الذي نال سنة 2003 وسام الفنون والآداب من وزارة الثقافة الفرنسية على هامش إقامة سنة الجزائر بفرنسا، السيد سيد علي صخري صاحب مكتبة "الألف ورقة" بالعاصمة، السيدة فتيحة سعال صاحبة مكتبة "كلماتي" بالعاصمة أيضاً... وغيرهم ممّن كانوا ولا زالوا حلقة الوصل بين الكتاب والقارئ.

1.5.2. أهداف الجمعية:

- تعتبر جمعية الكتبيين الجزائريين جمعية ذات صبغة مهنية، تعمل على تمثيل الكتبيين والدفاع عن مصالحهم، ومن أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها¹ في هذا الإطار نذكر ما يلي:
- ضمان تمثيل الكتبيين لدى السلطات العمومية والمؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين والأجانب الذين يسعون لبلوغ الأهداف نفسها وفق أطر قانونية مشروعة؛
 - الحرص على تنمية قدرات الكتبيين وحسن آدائهم من أجل تقديم الخدمات المختلفة في مجال الاستشارة والإعلام والترقية والتكوين؛
 - المساهمة في وضع أطر تسمح بتشجيع التعاون والتنسيق بين الكتبيين الجزائريين قصد تحسين وترقية نشاط المكتبة، مع دراسة وكذا دراسة المشاكل المتعلقة بنشر الكتاب ونوعيته؛
 - التعريف بالمهنة وتحسينها والمحافظة عليها بغية صون واحترام آدابها ومكافحة كلّ أشكال الانتحال والانقطاع ... التي تضرّ بها وتسيء إليها؛
 - الدفاع عن مهنة الكتبيين الجزائريين وحمايتهم وتطويرها قصد المساهمة في العرض الأمثل للكتب، وبحيث يكون للجمعية دور مُحتمل في تنظيم المعارض الدولية للكتاب في الجزائر وفي التظاهرات الثقافية..؛
 - اقتناء أملاك منقولة أو عقارية على وجه مجّاني أو بمقابل مالي، وهذا من أجل ممارسة نشاطاتها حسب ما ينصّ عليه القانون الأساسي؛

¹ نظرا لرداءة الأسلوب في القانون الأساسي للجمعية، فقد اضطرّ الباحث إلى إجراء بعض التعديلات والتصحيحات الطفيفة التي تخصّ صياغة هذه الأهداف دون المساس بالمعنى أو تغييره.

- التقاضي أمام العدالة وممارسة كافة الحقوق المخصصة للطرف المدني خاصة أمام الجهات القضائية المختصة نتيجة وقائع لها علاقة بموضوعها أو ألحقت ضررا فرديا أو جماعيا بمصالح أعضائها؛
 - العمل على تطوير وتشجيع ونشر الأعمال الأدبية والفنية والعلمية والتقنية للمؤلفين الجزائريين وكذا من التراث العالمي، وذلك بتنظيم الأيام الدراسية والمؤتمرات والملتقيات والمحاضرات وصالونات الكتاب داخل الوطن وخارجه، وتشجيع التعاون والتبادل بين المؤلفين الجزائريين ونظرائهم الأجانب؛
 - جمع وتمثيل الكتبيين الجزائريين والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛
 - العمل والسهل على وضع أطر اقتصادية تتماشى مع أهداف الجمعية لضمان نجاح المكتبة [مكتبة البيع] وذلك بتوفير المعلومات من الناشرين والموزعين، وتقديم كل كتاب بما في ذلك الكتاب المدرسي وتخفيض أساسي أدنى لفائدة جميع المنخرطين، على أن تزداد هذه التخفيضات عندما يتعلق الأمر بالتنوع؛
 - العمل على حماية الكتبيين الجزائريين والنشاط في إطار قانوني من أجل تشجيع نشر الكتاب وتوفيره وتحديد ثمنه وجعله في متناول الجميع، و[المطالبة] بتخفيض الرسم على القيمة المضافة والرسم الجمركية [المرتبطة بالكتاب]؛
 - الدفاع عن حرية التفكير والرأي والتعبير والسير الحسن [لنشر] الكتاب في إطار قوانين الدولة الجزائرية؛
 - إنشاء وتخصيص جائزة سنوية لكل مؤلف [ممن تم تكريم عمله الأدبي أو العلمي أو الفني من طرف هيئات وجهات رسمية أو غير رسمية].
- الظاهر جليا أن أغلب هذه الأهداف بعيدة عن موضوع تأسيس الجمعية، بل وأن بعضها مجرد حبر على ورق ربما لمأ محاضر التأسيس، إذ وبدل أن تركز الجمعية على "مصالح مهنة الكتبي" وتشجيع الكتبيين على المحافظة على المهنة من خلال تخصيص جائزة سنوية لأفضل كتبي في العام أو أحسن مكتبة بيع... فإنها تفكر في تخصيص جائزة للأعمال الفكرية الفائزة أصلا ! كما يبدو أنه من الصعب على جمعية مهنية أن تضغط وحدها لتخفيض الرسوم أو المطالبة بذلك دون تكاتف جميع العناصر الفاعلة في القطاع، ولعل الواقع يثبت ذلك.
- من جهة أخرى، نلاحظ أن النقابة المهنية للكتاب SPL تتقاسم مع جمعية الكتبيين الجزائريين ASLIA وجهات نظر واحدة وتتكاملان من حيث التصور والأهداف وتجمع بينهما علاقة قوية، كون الكثير من الأعضاء منخرطين في الجمعيتين معا، لذلك جاء نظامهما الداخلي متشابهة إلى أبعد الحدود مع بعض التغييرات الطفيفة، مع ذلك فإن ثقلهما وتأثيرهما في القطاع لا يكاد يذكر، ولعل الأمر الذي يسجل في هذا الشأن هو الاعتراض الذي أبدته النقابة المهنية للكتاب SPL حول قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في مادته الـ 69 التي وضعت قيودا على استيراد الكتاب !.

جدول رقم 05: مكتبات البيع المؤسسة لجمعية الكُتّيبين الجزائريين

اسم المكتبة	صاحب المكتبة	المدينة
رحمة	حيدر بوسلحام	الجزائر العاصمة
العالم الثالث	عبد القادر علي باي	
ابن خلدون	فتيحة سعال	
التهضة	عمر ميموني	
دار الكتب	عبد الحميد وسطاني	
ابن عكنون	ياسين القدوي	
الحياة	محمد محاجبيّة	
السّاحة	فضيلة حدّوش	
الغزالي	سيد أحمد ضخري	
مكتبة الأبيار العامة	أحمد اسماعيل	
القرطاسيّة	مسعود شريطيّة	
الشّهاب الدّولية	عبد الله بن عدّة	
الإفريقيّة	نديت معزوز نوري	
دار الصحافة	عبد الغني كبّوش	
الكتب المتعدّدة	عمر الشّيخ	تيزي وزّو
جرجرة	آيت مولود	
مكتبة تيزي وزّو	الظاهر دحمان	
جيل الكتاب	علي يخلف	
التهضة الجديدة	عبد الكريم قرفي	باتنة
مكتبة بجاية	رشيد بوزيد	بجاية
دار المعرفة	مصطفى عبد اللّطيف	البليدة
قصري	كامل قصري	تبسة
CGFSB	محمد الصّغير وسطاني	تقرت
ميديا +	سعيد خناشي	قسنطينة
بهجة القراءة	بوعلام خروسي	القليلة
وردة الرّمال	علي أقنعروس	ورقلة

المصدر: جمعية الكُتّيبين الجزائريين**2.5.2. الهيكل التنظيمي للجمعية:**

على غرار باقي الجمعيات المهنية، يتكوّن الهيكل التنظيمي لجمعية الكُتّيبين الجزائريين من جمعية عامّة، مجلس ومكتب تنفيذي.

◀ **الجمعية العامة:** تتكوّن الجمعية العامة من جميع الأعضاء المُنخرطين دون استثناء، وتجتمع في دورة عادية مرّة في السنة وفي دورة استثنائية كلّما دعت إلى ذلك الضرورة، وحسب المادة 14 من القانون الأساسي فإنّ الجمعية العامة تتولّى القيام بالمهام التالية:

- مناقشة التقارير المالية والأدبية السنوية للجمعية والموافقة على حسابات السنة المُختتمة؛

- الموافقة على القانون الأساسي والنظام الداخلي للجمعية وعلى كلّ التعديلات المتعلقة بها والمقترحة من طرف المكتب التنفيذي؛
 - انتخاب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات، على أن يُجَدِّد المجلس بدوره أعضاء المكتب التنفيذي لمدة ثُمائلها؛
 - الموافقة على الأملاك المنقولة أو العقارية على وجه مجّاني أو بعض؛
 - قبول الهبات والتبرّعات الوطنية بعد التأكّد من تماشيها مع الأهداف المُسطّرة للجمعية عندما تكون هذه الأخيرة مصحوبة بشروط وتكاليف؛
 - قبول الهبات والتبرّعات الأجنبية بعد الحصول على إذن وموافقة السلطة العموميّة عليها؛
 - تحديد مبلغ الاشتراكات السنويّة باقتراح من المكتب التنفيذي؛
 - الموافقة على قرارات جهاز الإدارة في مادّة التنظيم وتمركز الجمعية الإقليمي؛
 - دراسة الطّعون المُتعلّقة بقرارات التسيير الخاصّة بإجراءات الانخراط، الشّطب والإقصاء؛
 - منح صفة العضو الشرفي لأعضاء الجمعية باقتراح من المكتب التنفيذي؛
 - البتّ في حالات عدم الانضباط [لعضو من أعضائها].
- « **المجلس:** يُعتبر مجلس الجمعية هيئة استشاريّة تتكوّن من 17 عضوا يتمّ انتخابهم من طرف الجمعية العامّة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتّجديد، ويتعيّن عيه الاجتماع كلّما دعت الحاجة إلى ذلك أو بطلب من ثلثي المكتب التنفيذي على الأقلّ أو بطلب من الرئيس الذي يتولّى رئاسة الاجتماعات [وإدارة النقاشات] التي لا تنبثق قراراتها إلّا بحضور ومشاركة ثلثي الأعضاء كأدنى حدّ أو حسب النسبة البسيطة ! وحسب المادّة 29 من القانون الأساسي للجمعية¹ فإنّ المجلس يُكلّف بما يلي:
- مُساعدة المكتب التنفيذي وضمان السيّر الحسن للجمعية؛
 - السّهر على احترام الإجراءات التنظيميّة المنصوص عليها في القانون الأساسي والقانون الداخلي وقرارات الجمعية العامّة؛
 - تقديم الاستشارة في كلّ ما يتعلّق بالتّعديلات والاقتراحات المرتبطة بالقانون الأساسي أو القانون الداخلي للجمعية العامّة؛
 - إمكانيّة المُشاركة في تنظيم السيّر الحسن للجان المُتخصّصة والسّهر على ذلك،
- يتمّ رفع مُداوالات المجلس إلى علم أعضاء الجمعية بحسب الشّروط والكيفيات التي نصّ عليها النظام الداخلي للجمعية، كما يتوزّع أعضاء المجلس الـ 17 على خمس لجان هي لجنة الاتّصال، لجنة ترقية الكتاب، لجنة الكتاب المدرسي، لجنة التّكوين، لجنة تنظيم صالون الكتاب !

¹ المادّة 29 من القانون الأساسي للجمعية الكُتبيّين الجزائريّين.

« **المكتب التنفيذي:** يتم انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي التسعة في جمعية عامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد (ويتعلق الأمر بالرئيس، نائبي الرئيس، الأمين العام والأمين العام المساعد، أمين الخزينة وأمين الخزينة المساعد وكذا المساعدان الأول والثاني)، حيث يتوجب على المكتب الاجتماع في دورته العادية على الأقل مرة واحدة في الشهر وهذا باستدعاء من رئيسه بحوالي 8 أيام قبل تاريخ الانعقاد، كما يمكنه الاجتماع في دورات استثنائية كلما دعت إلى ذلك الضرورة وذلك بطلب من رئيسه أو بطلب من الأغلبية البسيطة لأعضائه. وحسب المادة 23 من القانون الأساسي للجمعية فإن المكتب التنفيذي يتولى القيام بالمهام التالية:

- ضمان احترام تنفيذ المُقتضيات التأسيسية والنظام الداخلي وقرارات الجمعية العامة؛
 - تسير ممتلكات الجمعية؛
 - تحديد كيفية اكتتاب التأمينات؛
 - تحديد صلاحيات كل نائب رئيس وكل مساعد؛
 - وضع [مُسودة] مشروع النظام الداخلي وتقديمه للجمعية العامة؛
 - اقتراح تعديل مبلغ الاشتراكات [السوية للأعضاء المنخرطين في الجمعية]؛
 - تحديد مبلغ حصر التكاليف الصغرى [التي تدخل في إطار نشاطاته اليومية]؛
 - اقتراح التعديلات المتعلقة بالقانون الأساسي تقديمها للجمعية العامة [من أجل المصادقة عليها].
 - دراسة وإعلان؛ على أساس تقرير لجنة التأديب؛ الشطب أو الإقصاء بسبب الإخلال الخطير [بالنظام الداخلي] الصادر عن عضو من الأعضاء؛
 - إعداد الحساب السنوي الختامي لنشاطات السنة المُختتمة ووضع مشروع مخطّط السنة المُقبلة وتقديمها للجمعية العامة؛
 - إعداد وتقديم التقريرين الأدبي والمالي والمُتعلّقان بنشاطه إلى الجمعية العامة؛
 - دراسة طلبات الانخراط والفصل فيها؛
 - إعداد التقارير حول اقتراحات تعيين الأعضاء الشرفيين ورفعها للجمعية العامة لإبداء الموافقة عليها.
- 3.5.2. أبرز نشاطات الجمعية:**

لقد ركزت جمعية الكتبيين الجزائريين؛ في إطار سعيها لتحقيق أهدافها المُسطّرة؛ على ثلاثة أنشطة رئيسية هي:

- **التكوين في مجال المهنة:** جعلت جمعية الكتبيين الجزائريين التكوين على رأس أولوياتها، لذلك بادرت إلى عقد بعض الدورات التكوينية في الجزائر وفرنسا بالتنسيق مع المركز الثقافي الفرنسي وجمعية الكتبيين الفرنكوفونيين ودون أدنى دعم أو التفاتة من السلطات الجزائرية وعلى رأسها وزارة الثقافة.

في هذا الإطار كانت أبرز دورة تكوينية تلك التي تم تنظيمها خلال ثلاث سنوات (2005-2007) تحت الإشراف التقني والمالي لمكتب الكتاب بالمركز الثقافي الفرنسي بالجزائر وبالتنسيق والتعاون مع كل من المكتب الدولي للنشر الفرنسي BIEF¹ والجمعية الدولية للكُتبيين الفرنكوفونيين AILF² فيما يخص جانب التأطير والتكوين، ودون دعم يُذكر من السلطات العمومية الجزائرية.

جدول رقم 06: الدورات التكوينية للكُتبيين الجزائريين ما بين 2005 و 2007.

الدورة	تاريخ التنظيم	محور الدورة / مجال التكوين
الأولى	فيفري 2005	"مشروع مكتبة" نظرة خارجية عن المكتبات الجزائرية
الثانية	جوان 2005	تهيئة المكتبات
الثالثة	نوفمبر 2005	الاستقبال والتنشيط (النشاط)
الرابعة	جوان 2006	زبائن المكتبة
الخامسة	فيفري 2007	تسيير المخازن
السادسة	جويلية 2007	دور الكُتبي كرئيس لمؤسسة

المصدر: بحوصي، رقية. المرجع السابق. ص. 223

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم تنظيم 6 دورات تكوينية بمحاور وورشات مختلفة، حيث أُقيمت 3 دورات خلال العام 2005، دورة واحدة خلال العام 2006 ودورتين خلال العام 2007، كما أنّ محاور التكوين أثارت أهم القضايا المتعلقة بمهنة الكُتبي كتهيئة مكتبة البيع بما في ذلك المظهرين الخارجي والداخلي، وأبجديات التعامل مع الزبون وكذا تسيير المخازن وإدارة الطلب وبالتالي إعداد بطاقة المعلومات الخاصة بالمستهلك النهائي للكتاب (نوعية الورق، السعر المرغوب، المواضيع الأكثر طلبا...) وتقديمها لبقية العناصر الأخرى الفاعلة في قطاع النشر من ناشرين، وموزعين وهيئات وصية على الكتاب...

- **المساهمة في تنظيم صالون الجزائر الدولي للكتاب:** انطلاقا من العام 2003، أصبحت لجمعية الكُتبيين الجزائريين شريكا في تنظيم أكبر تظاهرة وطنية ودولية تتعلق بالكتاب وهي صالون الجزائر الدولي للكتاب، حيث كانت تتولى مهمة التنشيط الثقافي وهذا إلى غاية 2009 حيث تفرّز التخلي عن مساهمة النقابات والجمعيات المهنية لتنظيم هذه التظاهرة.
- **منح جائزة أفضل عمل فكري:** تعتبر الجائزة التي أطلقتها جمعية الكُتبيين الجزائريين لكل "عمل أدبي أو علمي أو فني فائز" تكريما مضاعفا للإبداع وتشجيعا للمبدعين، بل ونشاطا مُتميّزا كان له بالغ الأثر في التعريف بالجمعية في الأوساط الأدبية والعلمية والفنية وخصوصا في وقت شهدت فيه الجزائر غيابا

¹ BIEF : Bureau international de l'édition française هي هيئة مرتبطة بوزارة الثقافة الفرنسية وتسعى لترقية النشر الفرنسي في خارج حدود فرنسا الجغرافية وتطوير دور النشر الفرنسية على صعيد دولي.

² AILF : Association internationale des Libraires francophones هي جمعية مهنية دولية تجمع الكُتبيين الفرنكوفونيين من جميع أنحاء العالم.

كبيراً لمثل تلك الجوائز خلال تلك الفترة. يتم تسليم الجائزة على هامش صالون الجزائر الدولي للكتاب SILA وذلك من أجل خلق نوع من الدعاية والصدى للجمعية لدى الأوساط الإعلامية من جهة، ولجلب اهتمام الفاعلين في القطاع من مؤلفين وناشرين وموزعين وأصحاب مكتبات.. وإقامة علاقات عمل ومناقشة قضايا الكتاب وتبادل الآراء وتوحيد الرؤى.

للإشارة فقط أنه وبعد قرار منح صلاحيات تنظيم SILA إلى ANEP ثم ENAG وتعيين محافظ يتولى تسيير وإدارة التظاهرة وتغيب أي دور للجمعيات والنقابات المهنية ابتداء من طبعة 2009، فقد تراجع نشاط الجمعية كثيراً، وقد قدمت جوائزها لطبعة تلك السنة والسنة التي أعقبتها (أي 2009 و 2010) بعيد عن أضواء صالون الجزائر الدولي للكتاب، لتتوقف الجائزة بعد ذلك !.

إنّ ما يُمكن تسجيله وملاحظته على أرض الواقع بخصوص النشاط النقابي في مجال الكتاب عموماً وفي قطاع النشر بوجه خاص، أنّ الجمعيات والنقابية المهنية الفاعلة لم تستطع الوصول إلى أهدافها وغاياتها المُسطرة والمُرتبطة كلّها بترقية الكتاب ومهن الكتاب، بل وإنّها فشلت في تأسيس حركة مطالب ثابتة تُعبّر عن آمالها وطموحاتها المُستقبلية، ممّا جعلها عنصراً ثانوياً لا وزن له في رسم سياسة الدولة اتّجاه القطاع، ولا يُعتبر شريكاً محورياً في رسم توجهات القطاع.

لقد أدّى تقوقع الناشرين حول أنفسهم، وتركيز اهتماماتهم حول الدّعم الحكومي وعدم تسطير وإعداد برامج خاصّة بالتهوض بالقطاع بعيداً عن تدخّل الدولة، وكذا إلى تراجع حركيّة النشاط، وأصبح القطاع ككلّ لا يمثّل لا نشاطاً اقتصادياً ومورداً مالياً كبيراً يدرّ على الدولة وعلى الأفراد عوائد ماديّة ويخلق فرصاً جديدة للاستثمار والتشغيل، ولا مصدر إشعاع ثقافيّ ذو تأثير في توجيه الرّأي العام واستقطاب النّخب في المُجتمع، وقد كان ممّا زاد الطّين بلةً في القطاع ظهور الانقسامات والتّصدّعات في الأوساط النقابية ليس بسبب تعدّد الرّؤى واختلاف وجهات النّظر، بل بسبب "اقتسام الرّيع" على هامش التّظاهرات الثّقافية الكبرى الّتي نظّمها الجزائر وهو ما أفقد العمل النقابي جوهره وأخرجه من أفق المصالح المشتركة إلى دائرة الحسابات الشّخصيّة الضيّقة.

3. بعض الجمعيات الثقافية الفاعلة في مجال الكتاب:

1.3. اتحاد الكتاب الجزائريين:

1.1.3. لمحة عن اتحاد الكتاب الجزائريين:

اتحاد الكتاب الجزائريين هو جمعية وطنية ذات طابع ثقافي تعود جذورها إلى السنوات الأولى من الاستقلال، حيث تأسس في 28 أكتوبر 1963 بالجزائر العاصمة تحت راية الفيدرالية الوطنية للفنون والآداب وبرئاسة Jean Sénac¹ ورکز نشاطه على الاهتمام بالإبداع الأدبي مطلقاً جائزة أدبية سنة 1966 فاز بها كل من محمد العيد آل خليفة ومحمد ديب.

بسبب خلافات داخلية حول رئاسة الاتحاد، استقال Jean Sénac سنة 1967 لتتسع هوة الصراع بين التيارين التعريبي والفرنكوفوني من أعضائه، كما ظهر تنافس من أجل احتوائه وإحيائه بين كل من وزارة الإعلام وحزب جبهة التحرير الوطني، لتميل الكفة لصالح الحزب الذي عين في أكتوبر 1972 لجنة لتحضير الجمعية العامة للاتحاد عُقدت يومي 12 و13 جانفي 1974 ليصبح منظمة جماهيرية تنشط وفق إملاءات معينة فرضها الواقع السياسي والثقافي آنذاك.

بعد أحداث أكتوبر 1988 وإقرار دستور 1989 الذي يقضي بالتعددية الحزبية ويكفل الحريات الأساسية للمواطن (حرية التعبير، حرية الإبداع...) فقد تم بعث الاتحاد من جديد سنة 1990² وبإحيائه ظهرت الخلافات من جديد في تنظيم ثقافي وأدبي من المفروض أن يكون بعيداً كل البعد عن تلك الصراعات بل وفي غنى تام عنها.

2.1.3. نشاطات اتحاد الكتاب الجزائريين:

يُسجل اتحاد الكتاب الجزائريين نشاطاً أدبياً في أكثر من ولاية من خلال فروع ولائية بشرف عليها أعضاء مكاتب منتخبون يتم تكليفهم بمهام إقامة نشاطات ثقافية دورية والإشراف على إصدارات أدبية وفكرية. ومن أبرز إصدارات الاتحاد مجلة الكاتب، مجلة رؤى الصادرة عن فرع بسكرة، مجلة أقلام الصادرة عن فرع العاصمة، مجلة القصيدة ومجلة التبيين، بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات فكرية ولقاءات ومندبات أدبية على غرار ملتقى مزغنة للإبداع الفكري والأدبي ومنتدى وجهات نظر للإبداع الأدبي، ويلاحظ أن نشاطات الاتحاد تراجعت في الفترة الأخيرة بسبب صراعات إيديولوجية وسياسية وجهوية بين الأعضاء وخلافات بشأن رئاسة الاتحاد، الأمر الذي أدى إلى تقويض دوره في المشهد الأدبي بشكل كبير.

¹ شاعر جزائري اشتراكي متحرر، وُلد ببني صاف في 29 نوفمبر 1925 حيث نشأ وترعرع في مدينة وهران بالغرب الجزائري. ناضل من أجل القضية الجزائرية والتحق بالثورة التحريرية سنة 1955. بعد الاستقلال تم اغتياله يوم 30 أوت 1973.

² وزارة الداخلية. قرار مؤرخ في 4 ماي 1990 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة "اتحاد الكتاب الجزائريين". الجريدة الرسمية عدد 40 الصادرة بتاريخ 19.09.1990، ص. 1266.

2.3. جمعية الجاحظية: 1.2.3. تقديم جمعية الجاحظية:

الجاحظية هي جمعية وطنية تعنى بالثقافة والفكر والفنون والآداب، ظهرت سنة 1989 (إعداد الأرضية التأسيسية لها) بمبادرة من الكاتب والروائي الكبير الطاهر وطار والشاعر يوسف سبتي (رحمهم الله)، بمعية عدد من المثقفين والأدباء والأكاديميين¹ وقد تأسست بصفة رسمية بتاريخ 10 ديسمبر 1992، حيث انعقدت الجمعية العامة بين عكنون بالعاصمة أين تم صياغة القانونين الأساسيين والداخلي للجمعية والمصادقة عليهما، وتم اعتمادها من طرف وزارة الداخلية تحت الرقم M25.2.

جاء تأسيس الجاحظية نتيجة للصرعات الإيديولوجية التي تميزت بها فترة الثمانينات والتعصب الفكري والسياسي وعدم الانفتاح على الآخر، والذي اشتد بين مختلف النخب والتيارات الفاعلة في الساحة الوطنية (المعربون بكل أطرافهم، والمفرنسون بكل انتماءاتهم، والإسلاميون بكل تشكيلاتهم، والديمقراطيون بكل إدعاءاتهم) من جهة، وبين تلك النخب والسلطة بكل مؤسساته من جهة أخرى، لتسلك جمعية الجاحظية طريق الدعوة إلى العقل والألفة والإقرار بحق الاختلاف وقبول الرأي والرأي الآخر وعدم الإقصاء لأي كان، وقد اختار المؤسسون تسمية "الجاحظية" لجمعيتهم تيمنا بملقن العلم والأدب "ابن عثمان الجاحظ المعتزلي" المعروف اختصارا بالجاحظ ومن هنا جاء صاغوا شعارها "لا إكراه في الرأي".

2.2.3. أهداف جمعية الجاحظية:

تعتبر الجاحظية من الجمعيات الثقافية الأولى التي تأسست في بدايات العهد الديمقراطي في الجزائر، وهي تهتم بقضايا الفكر والثقافة والإبداع الأدبي والفني، ومن أجل ذلك فهي تفتح أبوابها لكل مُبدع² مهما كان جنسه، عمره أو مستواه التعليمي من أجل إسماع رأيه وفرض ذاته بعيدا عن كل الاعتبارات الأخرى التي من شأنها أن تعيق الإبداع.

اتخذت الجمعية من بيت الطاهر وطار مقرا مؤقتا لها ل عقد الاجتماعات ومناقشة مختلف القضايا المرتبطة بموضوع نشاطها إلى غاية تأجيرها ل شقة بعين النعجة، ثم الانتقال إلى شقة أخرى غير بعيد عن الجامعة المركزية وساحة مورييس أودان بوسط العاصمة، وفي العام 1991 حصلت على مقر جديد بشارع رضا حوحو وبالضبط قرب سوق رضا حوحو المعروف سابق بسوق كلوزيل وهذا غير بعيد عن ساحة موريتانيا، حيث أصبح هذا المقر ملكا خالصا لها ومقرا دائما لنشاطاتها.

1 الأعضاء المؤسسون هم: الطاهر وطار، يوسف سبتي، مرزاق بقطاش، عبد الحميد بورايو، واسيني الأعرج، عبد القادر بوزيدة، زينب لعوج، الأخضر معقال، أحمد منور، عثمان بيدي، جعفر بوزيدة، عبد القادر بوزيدة، الحبيب سايج وسعيدة هواره.

2 حسب القانون الأساسي للجمعية فإن المبدع يكتسي مفهوما أوسع من المؤلف لأنه "لا يعني بالضرورة طبع الأعمال أو نشرها أو الكتابة المتواصلة في الصحافة"، وتشتترط من أجل الانخراط فيها أن لا يكون صاحب الفكر أو الإبداع عضوا قياديا أو إداريا في جمعية أخرى،

من بين أهم الأهداف¹ التي تسعى جمعية الجاحظية لتحقيقها في إطار ممارسة نشاطها نذكر:

- الدفاع عن حقوق المبدعين؛
- المساهمة في تنشيط الإبداع الأدبي والفكري والفني؛
- رفع مستوى هذا الإبداع بدراسته ونقده ونشره عبر مختلف وسائل الإعلام؛
- عقد الندوات الأدبية والفكرية؛
- إصدار مجلات ذات علاقة بموضوع الجمعية ونشر كتب [في إطار تشجيع الإبداع]؛
- إنشاء فرق مسرحية وورشات في مختلف الفنون والإبداعات؛
- مساعدة المؤلفين الشباب بطبع أعمالهم ولو بكميات محدودة، وكذلك تقديمهم على منبر الجمعية.

3.3. الجمعية الثقافية الدار الكبيرة:

1.3.3. التعريف بجمعية الدار الكبيرة:

الدار الكبيرة أو الدار الكبرى هي جمعية ثقافية تأسست بتلمسان العام 2001 من أجل تكريم وتخليد أعمال الأديب الجزائري الكبير محمد ديب، حيث تم عقد الاجتماع التأسيسي في البيت الذي بدأ فيه هذا الكاتب الكبير مسيرته الأدبية. ، وقد استلهمت الجمعية إسمها من أحد عناوين ثلاثية الأديب ؛ بعدما حصل المؤسسون على موافقته طبعاً؛ ويتعلق الأمر ب الرواية الرائعة "الدار الكبيرة" التي دفعت بديب إلى طليعة المشهد الأدبي الجزائري، كما أنها استعارة جميلة تُعبّر عن بنية الفضاء الودود والرحب للجمعية التي تفتح الأبواب على مصراعيها أمام الجميع، شأنها في ذلك شأن كلّ البيوت الجزائرية التقليدية الجميلة التي تُثني على أسرارها وحميميتها، وفوق هذا هي "مسرح يتم فيه لعب الحياة" كما وصفها محمد ديب.

2.3.3. أهداف جمعية الدار الكبيرة:

تهدف جمعية الدار الكبيرة من خلال نشاطها إلى تخليد ذكرى الأديب محمد ديب بإقامة ملتقيات وأيام دراسية حول أعماله وفكره بصفة خاصة والكتابة في الجزائر بصفة عامة، لذلك كان من بين أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها ما يلي:

- تمجيد و تكريم أعمال محمد ديب؛
- تعزيز الوصول إلى قراء أوسع؛
- العمل في إطار مختلف الموضوعات والأنشطة التي توفر سهولة الوصول بين جميع الجماهير (جميع الفئات العمرية).
- خلق تأملات في مجالات أخرى للتعبير عن الفن (الرسم والنحت والموسيقى والسينما والمسرح والتصوير الفوتوغرافي) امتدادا واستلهاما من أعمال محمد ديب؛

¹ حسب المادة الثانية من القانون الأساسي للجمعية.

- التكفل بالجيل القادم [الجديد] من خلال بعث وتأسيس جائزة أدبية "محمد ديب" تهدف ؛ تحت رمزية الكاتب الكبير ؛ إلى تشجيع الكتابة الجزائرية الشابة؛
- إنشاء العديد من ورشات العمل لكتابة المسرح والسينما والرسم والتصوير الفوتوغرافي ، [بالموازاة مع خلق] العديد من الفرص المتاحة ، حيث يعبر الأعضاء الشباب عن أنفسهم بنوع من الارتباط بين ما يُقدّمه لهم عمل محمد ديب الجميل ومخاوفهم اليومية.

3.3.3. نشاطات جمعية الدار الكبيرة:

تساهم جمعية "الدار الكبيرة" في تنشيط الحقل الثقافي وتفعيله بعاصمة الزينيين عن طريق تنظيم تظاهرات وأنشطة مختلفة تعمل على تشجيع الإبداع الأدبي والفني خاصة لدى الشباب وحثهم على البحث في التراث الوطني والمحافظة عليه والقيام بالدراسات في مختلف المجالات الفكرية. لقد ميّزت روح الالتزام جمعية الدار الكبيرة خلال عشرين سنة من النشاط (2001-2021) الذي مكّن الشباب من إعادة تملك وصياغة رؤية جديدة لأعمال الأديب محمد ديب وهذا من خلال مختلف الورش والتظاهرات المُقامة، ومن أبرز هذه الأنشطة نذكر:

- مشروع "درب السينما": ويضمّ العمل السينمائي الخاص بالجمعية منذ عام 2006 عروض أسبوعية تابعة لنادي السينما في مدينة تلمسان ، بالإضافة إلى العديد من الورش وحصص التدريب في مجال السينما، حيث سعى العمل منذ نشأته إلى فتح أبواب النقاش والتفكير والتساؤل عبر القراءات الفيلمية من أجل تطوير الإنتاج السينمائي، لذلك يُعتبر مشروع "درب السينما" استمرارا لهذه النشاطات وهذا من خلال:

- موضوع "ديباني" شهريا؛
- ملصق أصلي لفنان جزائري كل شهر؛
- نص لمحمد ديب (التراث الجزائري) شهريا؛
- أنشطة فنية تصاحب العروض الفلمية؛
- نقاشات العروض الفلمية؛
- نادي سينما خاص بصغار السن والأطفال؛
- عروض أفلام خارجية تُقترح من قبل شركاء الجمعية (باستثناء الموضوعات الشهرية)؛
- متوسط 5 عروض فلمية في الشهر؛
- متوسط ضيف واحد في الشهر؛
- جلسة شهرية مخصصة لمقترحات الجمهور؛
- معدل 4 جنسيات مختلفة من الأفلام شهريا.

في هذا الإطار، نظّمت الورشة "أيام فيلم المواطن" السينمائية حول موضوع المواطنة، الذي سعت من خلاله الجمعية إلى خلق ملتقى ما بين عالم السينما (مخرجين، منتجين، ممثلين، نوادي السينما...) والمجتمع المدني.

■ المقهى الأدبي: تم إنشاء هذا المقهى العام 2002، ويُعتبر أول ورشة موجهة للمنخرطين الشباب في الجمعية، حيث تمكنهم من اكتساب بعض تقنيات وأبجديات الكتابة الأدبية وتطوير كتاباتهم ونصوصهم المتعلقة بورش المسرح والسينما.

ابتداء من شهر ماي العام 2012 وبالتعاون مع مكتبة علي بن تلمسان، أصبح هذا المقهى الأدبي ملتقى أسبوعيا وفضاء يستقبل الكتاب والمختصين يوم الإثنين الأول من كل شهر للالتفاف حول كتاب أو كاتب يتم اقتراحه من طرف المشاركين.

■ جائزة محمد ديب الأدبية: تم إطلاق هذه الجائزة سنة 2003 وهي عبارة عن جائزة تشجيعية تُمنح للأقلام الأدبية الجزائرية الناشئة تشجيعا للإنتاج الأدبي الجزائري، وهذا تحت الرعاية السامية لوزير الثقافة وبمساهمة الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

خلاصة الفصل:

تعتبر الوزارة المكلفة بالتقافة في الجزائر الوصي المباشر على قطاع الكتاب، وتتدخل في تسيير شؤونه عن طريق مديرية الكتاب والمطالعة العمومية، وكذا المؤسسات الثقافية الأخرى التابعة لها والتي ترتبط مهامها بالكتاب، ويتعلق الأمر بكل من: المركز الوطني للكتاب المسؤول عن وضع وإعداد السياسة الوطنية للكتاب، المكتبة الوطنية المسؤولة عن جمع ومعالجة وحفظ الإنتاج "التراث" الفكري الوطني من خلال تطبيق وتنظيم إجراءات الإيداع القانوني، إعداد ونشر الببليوغرافيا الوطنية، وتوزيع الترخيم الدولي المعياري الموحد للكتاب (ISBN)، وكذا الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المسؤول عن تطبيق إجراءات الحماية القانونية لأعمال الفكرية، والواضح أنّ وصاية هذه المؤسسات الثلاث على شؤون الكتاب هي وصاية غير مباشرة.

من جهة أخرى، تعتبر النقابات والجمعيات والتكتلات المهنية شريكا فاعلا ورئيسا في قطاع الكتاب، فهي فضلا عن دفاعها عن مصالح أعضائها، فإنّها تساهم بشكل كبير في إعداد ووضع السياسات الخاصة بالقطاع ورسم توجهاته، كما تلعب الجمعيات الأدبية دورا محوريا في تحريك وتفعيل المشهد الثقافي عموما والأدبي بوجه خاص، وتساهم في ترقية الكتاب تأليفا ونشرا من خلال البرامج والأنشطة الثقافية التي تقوم بها والجوائز الأدبية التي تمنحها، وكلّ هذا يتم في إطار تشريعي منظم يحدّد مهام كل الشركاء والفاعلين ويضمن التنسيق والتعاون بينهم وفق ضوابط قانونية لا يجب الخروج عنها.

الفصل الثالث:
الإطار التشريعي للكتاب
في الجزائر

تمهيد:

يعتبر التشريع ركيزة أساسية في الدولة، وهو يكتسي من الأهمية ما يجعله أحد أبرز مقوماتها في الوقت المعاصر، ويرجع السبب في ذلك إلى توطّد سلطة الدولة وتشعّب أنشطتها من جهة، وتطوّر المجالات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتوسّعها، وكذا تعقّد الروابط والعلاقات بين أفراد المجتمع في مختلف جوانب الحياة من جهة أخرى، وهو ما يستدعي تدخّل الدولة من أجل تنظيم هذه الجوانب والعلاقات التي تحكمها بالقوة الجبرية اللازمة للتقيد بها وتنفيذها وهذا عن طريق إصدار التشريعات وجعلها أداة للحفاظ على أمن وسلامة واستقرار المجتمع، وضمان السير الحسن والتنظيم المحكم لمختلف الأنشطة، وعلى هذا الأساس، سنتناول في هذا الفصل المنظومة التشريعية المتعلقة بالكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، حيث نركّز على جميع النصوص ذات الصبغة الوطنية ونقوم بدراستها وتحليلها حسب طبيعتها وموضوعها.

1. ماهية التشريع:

1.1. تعريف التشريع:

1.1.1. المعنى اللغوي:

التَّشْرِيعُ لُغَةً مَصْدَرُ شَرَعٍ، أَي وَضَعَ قَانُونًا وَقَوَاعِدَ ، والشرع: نهج الطريق الواضح، يقال: شرعت له طريقا، ثم جعل الشرع اسما للطريق النهج. ف قيل له شرع وشرع وشرعة، وفي التنزيل قال الله تعالى: {لَئِنْ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} المائدة 48¹.

والتشريع: إيراد الإبل شريعة لا يحتاج معها إلى نزع بالعلق ولا سقي في الحوض²، ويقال: شرع لهم، أي سنّ لهم³، وقال ابن جزي: "شرع الله الأمر أي أمر به"⁴.

إذن يظهر المعنى اللغوي لمادة (شرع) في: السنّ والفتح والإنفاذ والبيان والظهور والوضوح.

2.1.1. المعنى الاصطلاحي:

يأخذ التشريع من الناحية الاصطلاحية مفهومين أحدهما عام والآخر خاص، حيث ستعمل هذه الكلمة في مفهومها العام أو الواسع أحيانا للدلالة على مصدر القواعد القانونية المكتوبة، وأحيانا أخرى للدلالة على القواعد المستمدة من هذا المصدر، بينما يعبر المفهوم الخاص عن مجموعة القواعد القانونية التي تضعها

1 الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، تحقيق صفوان عدنان داوود. مفردات ألفاظ القرآن. ط. 1. دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، 1992. ص. 450.

2 الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط. 2. بيروت: مؤسسة الرسالة، دار الريان للتراث، 1984. ص. 946.

3 المرجع نفسه. ص. 946.

4 بن جزي الكلبي، محمد بن أحمد. التسهيل لعلوم التنزيل. ط. 22. بيروت: دار الكتاب العربي، 1973. ص.

السلطة المختصة في الدولة؛ في حدود الاختصاص المخول لها دستوريا؛ في صورة مكتوبة وباعتماد على الإجراءات القانونية، والتشريع بهذا المفهوم هو الذي يعتبر مصدراً للقانون.

2.1. خصائص التشريع:

يتميز التشريع بثلاثة خصائص هي:

- التشريع يتضمن قواعد قانونية : حيث تتميز هذه القواعد بكونها عامة ومجردة، مُلزِمة ومقترنة بجزاء وقواعد سلوك اجتماعي.

- التشريع يتضمن قواعد مكتوبة : يصدر التشريع في شكل وثيقة رسمية مكتوبة ، حيث تُعتبر الكتابة عنصراً بالغ الأهمية تكفل للقاعدة القانونية:

← الوضوح وإزالة الغموض مما يسهل العودة إليها؛

← التحديد والثبات في المضمون والمدلول والتاريخ والسرّيان؛

← دحض الاختلاف وتحقيق الاستقرار والعدالة في المجتمع.

- التشريع يصدر عن سلطة مختصة : على عكس العرف الذي يتكوّن بطريقة عفوية داخل الجماعة ، فإنّ القاعدة التشريعية لا تتكون إلاّ بتمخّل إرادة واعية (سلطة مُخوّلة) تتولى وضعها وصياغتها، وفي العادة فإن هذا الاختصاص يُمنح للسلطة التشريعية (البرلمان) التي انتخبها الشعب، كما قد تصدر عن الشعب مباشرة من خلال الاستفتاء الشعبي ، كما قد تصدر عن السلطة التنفيذية في بعض الحالات التي يخوّل لها الدستور هذا الحق.

3.1. أنواع التشريع:

هناك نوعان من التشريع:

- التشريع الأساسي: ويتمثّل في الدستور الذي يحكم الدولة؛

- التشريع العضوي والتشريع العادي: المقصود بهما مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة المختصة (السلطة التشريعية) في حدود صلاحياتها التي يخوّلها لها الدستور¹، حيث يختلف التشريع العضوي عن التشريع العادي فيما يلي:

← التشريع العضوي أعلى مرتبة من التشريع العادي كونه يعتبر مكمّلاً للقواعد الدستورية ومفسّراً لها.

← التشريع العادي أوسع نطاقاً من التشريع العضوي حيث أن مجالات التشريع العادي أكثر من مجالات القوانين العضوية.

¹ تبين المادة 139 من الدستور الجزائري مجالات القوانين العادية وعددها 30 مجالا، بينما تُفصّل المادة 140 في مجالات التشريع العضوي.

← وضع التشريع العضوي يمر بنفس مراحل وضع التشريع العادي، غير أنه يخضع وجوبا لإجراء فحص المشروع.

4.1. أشكال التشريع في الجزائر:

1.4.1. النصوص التشريعية:

تعريفها: هي مجموعة قواعد قانونية تصدرها السلطة التشريعية في البلاد ممثلة في المجلس الشعبي الوطني (البرلمان أو الغرفة الأولى)، مجلس الأمة (الغرفة الثانية) أو رئيس الجمهورية في الحالات الإستثنائية.

أنوعها:

- **القانون (Loi):** هو النص الذي يقرّه المجلس الشعبي الوطني ويصدره رئيس الجمهورية، ويحدّد القانون بصفة عامة القواعد والمبادئ الأساسية في المجالات المذكورة في الدستور وهو المصدر النصي الأكثر أهمية.

تكون المبادرة في اتخاذ القانون سواء من طرف الحكومة أو من طرف النواب (20 نائبا على الأقل) حيث لا يلغى ولا يُعدّل القانون إلا بقانون آخر، كما يسهر رئيس الجمهورية على تطبيقه بعد المصادقة عليهِ وصدوره في الجريدة الرسمية ، هذا ويعتبر القانون مصدرا للنصوص الأخرى وأقواها بعد الدستور.

- **الأمر (Ordonnance):** هو النص التشريعي الثاني الذي يتخذه رئيس الجمهورية في القضايا المستعجلة (حالات الطوارئ، الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، الحروب..) وقد توقف صدوره بعد دستور 1989 وكان يصدر عن رئيس الجمهورية في حال غياب المجلس الشعبي الوطني أو لدى انعدامه، لكن أعيد العمل به خلال الألفية الجديدة.

2.4.1. النصوص التنظيمية:

تعريفها: هي نصوص تصدرها السلطات التنفيذية والإدارية المختصة في الدولة حسب إجراءات وشكلية يحددها القانون، ومن هذه السلطات رئيس الجمهورية ، رئيس الحكومة، الوالي، رئيس المجلس الشعبي الولائي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي.

أنوعها:

- **المرسوم Décret:** هو النص الذي يتخذه رئيس الجمهورية (مرسوم رئاسي) أو الحكومة (مرسوم تنفيذي) في مسائل تنظيمية ليس لها مجال وطني ، حيث يمكن اتخاذه من طرف مجلس الوزراء أو خارجه، كما توجد مراسيم فردية خاصة بتعيين كبار الموظفين وإنهاء مهامهم ، حيث لا يلغى أو يُعدّل المرسوم إلا بمرسوم مثله أو بنص أعلى منه درجة.

- **القرار Arrêté:** هو النص الذي يتخذه الوزير (أو الوالي أو المدير التنفيذي) فيما يخص تسيير وزارته (مديريته) في دائرة النصوص السارية المفعول وتعتمد شرعية القرار على مرسوم يُحدّد كميّات تنفيذه ، هذا وتوجد قرارات فردية خاصة بتسمية الموظفين وعزلهم وتأديبهم .

- **القرار الوزاري المشترك Décision interministérielle:** هو القرار الذي يتخذه وزيران أو أكثر، حيث لا يُلغى ولا يُعدّل إلا بقرار أو نصّ أعلى منه درجه.

- **المقرر Décision:** نص تنظيمي مثل القرار يتخذه الوزير أو من فوّض له حق الإمضاء في قضايا مختلفة كالمنح أو العطل الاستثنائية.

يكمن الفرق بين القرار والمقرر في كون الأول يصدر عن السلطة التنفيذية والمتمثلة في الوزير، الوالي، رئيس المجلس الشعبي الولائي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويأتي لتوضيح وشرح كيفية تنفيذ وتطبيق مرسوم ما. أما المقرر فقد يصدر عن الأطراف المذكورة سابقا إضافة إلى من تم منحهم حق الإمضاء بالتفويض في بعض القضايا، ويصدر في القضايا البسيطة الأقل أهمية من التي يصدر فيها القرار ، وكلا المفهومين من النصوص التنظيمية.

وهناك أنواع أخرى من الوثائق ذات طابع تنظيمي تُسير بواسطتها شؤون الإدارة ومنها:

- **المنشور Circulaire:** وهو عبارة عن وثيقة إدارية توجه لعدة مرسلين إليهم من طرف السلطة العليا لعرض موضوع أو تبليغ توجيهات أو تحديد كميّات تطبيق نصوص تنظيمية.

- **التعليمة Note:** وتسمى هذه الوثيقة باسم محتواها وتوجه لأكثر من "مرسل إليه" كذلك، وهي عبارة عن امتداد شرعي لمرسوم وتتميز عن المنشور كون صاحبها يعطي أوامر ينبغي مراعاتها وجوبا.

إذن يُعتبر كلّ من المنشور والتعليم من الوثائق الإدارية ذات الطابع التنظيمي، فالمنشور يأتي لشرح القرار أمّا التعليمة فهي وثيقة مثل المنشور لها طابع خاص وهي تهتم بالمسائل الداخلية.

الجدير بالذكر أنّ النصوص التشريعية والتنظيمية للقوانين والمراسيم والقرارات الوزارية المشتركة وبعض القرارات والمقرّرات يتم نشرها إمّا في الجريدة الرسمية، وإمّا في مجموعة النصوص التي تنشرها مختلف الوزارات (نشرات وزارية) وإمّا في مجموعة العقود الإدارية التي تنشرها مختلف الولايات.

2. التشريعات الخاصة بالكتاب في الجزائر:

1.2. نظرة حول تشريعات الكتاب خلال الفترة 1962-1999:

1.1.2. طبيعة تشريعات الكتاب خلال الفترة 1962-1999:

تعتبر فترة الثمانينات الأوفر حظاً من حيث عدد تشريعات الكتاب الصادرة خلال العقود الأربعة الأولى من الاستقلال ، ويعود السبب في ذلك أنه خلال الستينات والسبعينات تمّ الإبقاء على الكثير من القوانين الفرنسية سارية المفعول من أجل تسيير شؤون الكثير من الإدارات ، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أبرزها:

- غياب التشريعات الوطنية لكون الدولة كانت حديثة عهد بالاستعمار آنذاك ولا تملك خبرات في هذا المجال، كما أنّ إعداد النصوص التشريعية يتطلب الكثير من الوقت والجهد والمتخصصين من جهة ثانية.

- الاحتفاظ بالقوانين الفرنسية شمل فقط تلك التي لا تتنافى مع الثوابت أو السيادة الوطنية ، بمعنى لا تتعارض لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون مع عناصر الهوية الوطنية أو قيم المجتمع وتتماشى مع الخيار الاشتراكي للدولة آنذاك.

- دخول الجزائر لمعترك التنمية بعد الاستقلال جعلها تركز كل جهودها واهتماماتها على التّحديات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت أوضاعاً متردية جداً ومزرية، وذلك من خلال إنشاء وإقامة البنى التحتية وتحسين الأوضاع المعيشية، وبالتالي فقد كان من البديهي بل ومن الضروري استغلال المنظومة القانونية الموروثة عن الاستعمار (مع إخضاعها للتّعديل أو التكيف إن دعت الحاجة إلى ذلك) إلى حين استبدالها بتشريعات جزائرية محضّة.

لقد استطاعت الجزائر فعلاً تكييف تلك القوانين مع الأوضاع الجديدة، وفي خطوة تحرّرية جريئة قامت سنة 1973 بإلغاء جميع القوانين الفرنسية السارية المفعول والإعلان عن تأسيس لجنة وطنية للتّشريع مهمتها إعداد النصوص التشريعية والقوانين التي تتماشى ومسيرة الثورة والتنمية¹، حيث بدأت اللجنة بإعداد كلّ ما يمكن إعداده من نصوص مسّت جميع المجالات، مع مراعاة جانب الموازنة في إعطاء الأولويات، وشيئاً فشيئاً اكتسبت الجزائر خبرة في مجال التشريع وهذا ما يُفسّر زيادة النصوص التشريعية لفترة السبعينات مقارنة بالستينات، وتناميها المطرد خلال الثمانينيات بما في ذلك الخاصة بسلسلة بالكتاب، بالإضافة إلى ذلك وكما أشرنا إليه في الشق التاريخي لصناعة النشر في الجزائر، فإنّ الدولة برغم مواصلة

¹ تمّ ذلك في 27 ديسمبر 1973 تبعا لخطوات وقرارات أخرى لا تقل أهمية وجرأة كمشاركة الجيش الجزائري في الحرب العربية الإسرائيلية، خطاب الرئيس هواري بومدين بالغة العربية في الأمم المتحدة، تأميم المحروقات، تأسيس حركة عدم الانحياز، وتحويل القضية الفلسطينية من طرف الجزائر...

احتكارها للقطاع إلا أنها عملت جاهدة للنهوض به في ظلّ الإرهاصات الاقتصادية التي سبّتها تراجع أسعار البترول وفشل النّظام الاشتراكي في دفع عجلة التنمية.

إنّ الملفت للانتباه خلال تلك العقود الثلاثة التي أعقبت الاستقلال هو غياب المراسيم ذات الطّبيعة الرّئاسيّة (المراسيم الرّئاسيّة)، والتي أوّل ما ظهرت كانت في التّسعينات من خلال ثلاثة (03) مراسيم، وهي الفترة التي عرفت تدنّيا في عدد النّصوص التّشريعيّة الخاصّة بالكتاب لأنّ الدّولة ركّزت؛ كما سبق ذكره أيضا؛ كافّة جهودها واهتماماتها لحلّ الأزمة السياسيّة والأمنيّة التي دخلت فيها الجزائر والتي أثّرت سلّبا على نشاط كافّة القطاعات دون استثناء.

جدول رقم 07: الشّريعات المتعلّقة بالكتاب خلال كلّ عشريّة الفترة 1962-1999

الفترة	طبيعة التّشريعات المتعلّقة بالكتاب	العدد	المجموع
السّتينات	أوامر	05	28
	قرارات	10	
	مراسيم	13	
السّبعينات	أوامر	11	34
	قرارات	05	
	قرارات وزارية مُشتركة	15	
	مراسيم	03	
الثّمانينات	قرارات	11	68
	قرارات وزارية مُشتركة	08	
	مراسيم	49	
التّسعينات	أوامر	02	31
	قرارات	07	
	قرارات وزارية مُشتركة	06	
	مراسيم تنفيذيّة	13	
	مراسيم رئاسيّة	03	
المجموع		161	

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على فرز الجريدة الرّسمية للفترة 1962-1999

إنّ التّتبّع التّاريخي للنّصوص التّشريعيّة خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال وإلى غاية نهاية العام 1999، يمكّننا من ملاحظة صدور 161 نصّا تشريعيّا متعلّقا بالكتاب، 40,37% منها كانت في شكل مراسيم، وشكّلت القرارات خمس هذه النّصوص، بينما بلغت حصّة القرارات الوزارية المُشتركة حوالي 18%، وبلغت الأوامر 11,18%، في حين أنّ نسبة المراسيم التّنفيذيّة كانت في حدود الـ 8%، لتحلّ المراسيم الرّئاسيّة أخيرا بنسبة 1,86%.

جدول رقم 08: تشريعات الكتاب خلال الفترة 1962-1999 حسب طبيعة النصوص.

طبيعة التشريعات المتعلقة بالكتاب	العدد	النسبة %
أوامر	18	11,18%
قرارات	33	20,50%
قرارات وزارية مُشتركة	29	18,02%
مراسيم	65	40,37%
مراسيم تنفيذية	13	8,07%
مراسيم رئاسية	03	1,86%
المجموع	161	100%

المصدر: جدول تم إعداده بناء على فرز الجريدة الرسمية للفترة 1962-1999

2.1.2. موضوع تشريعات الكتاب خلال الفترة 1962-1999:

بالنظر إلى موضوع تلك النصوص التشريعية، فإننا نجد أن أكثر من 60% منها خُصص لموضوع الكتاب بكل أنواعه (ثقافي عام، جامعي، مدرسي)، بينما خُصص 4,35% للمكتبة وأكثر من 34% لمهنة المكتبي والتي يتعلّق أغلبها بللقوانين الأساسية والأسلاك والمسابقات والامتحانات المهنية، مع تسجيل غياب النصوص المتعلقة بجانب التكوين، كما كان للكتاب الثقافي العام حصة الأسد في هذه النصوص حيث فاقت تلك المرتبطة عتبة الـ50% بقليل.

لقد كان أول النصوص التشريعية صدوراً المرسوم 62-166 المتضمن تأسيس المعهد التربوي الوطني المُكلف بإعداد وطباعة الكتب المدرسية¹ وهذا ما يعكس الاهتمام البالغ الذي أولته الدولة آنذاك لقضية التربية والتعليم من خلال إعداد منظومة تربوية وتعليمية مستقلة وبرامج وكفاءات وطنية، حيث يُعتبر ذلك إنجازاً كبيراً جداً في تلك الفترة وفي ذلك الظرف بالذات، خاصة إذا ما قارناها ببعض الدول العربيّة التي كانت حديثة عهد بالاستعمار مثل الجزائر، وأيضاً بالكثير من الدول الإفريقية التي لا تتعدّى فيها هذه نسبة إنتاج الكتاب المدرسي محلياً وإلى الآن الـ01%، حيث تتولّى الشركات العابرة للقارات مهمة نشر وطبع الكتاب المدرسي لتلك الدول في خطوة استعمارية جديدة "ناعمة"، بينما استطاعت الجزائر وفي ظرف قياسي أن تؤمّن كتابها المدرسي 100% داخلياً دون اللجوء إلى المناولة الأجنبية في هذا المجال، وقد أنجز المعهد التربوي الوطني أول كتاب مدرسي في الجزائر المستقلة بعد سنة واحدة من الاستقلال أي سنة 1963 وهي السنة نفسها التي تأسس فيها المعهد بصفة رسمية. والحقيقة أن تلك الدول الإفريقية؛ برغم تحججها بقلّة الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية؛ فإنّها تتحمّل المسؤولية كاملة كونها لم تتخذ القرارات الصائبة

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 62-166 مؤرخ في 31 ديسمبر 1962 يتضمن تأسيس المعهد التربوي الوطني. الجريدة الرسمية عدد 10 الصادرة بتاريخ 5 مارس 1963، ص. 240.

والمصيرية في الأوقات المناسبة مثلما فعلته الجزائر التي سعت بكل ما أوتيت من قوة إلى استرجاع كامل سيادتها وبسط سيطرتها على كافة شؤونها.

من جهة أخرى، بلغت نسبة التشريعات المرتبطة بالكتاب المدرسي خلال تلك الفترة حوالي 8,70% منقوطة على تلك المتعلقة بالكتاب الجامعي بخمس مرات تقريبا، حيث أن هذا الأخير (أي الكتاب الجامعي) بلغت عدد النصوص التشريعية الخاصة به ثلاثة نصوص ويتعلق الأمر بكل من:

- الأمر 60-73 المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 والذي يتضمن إحداث مكتب للنشر الجامعية.¹

- القرار المؤرخ في 02 أبريل 1982 والذي يتضمن إحداث مديريات محلية بديوان المطبوعات الجامعية.²

- المرسوم 339-82 المؤرخ في 06 نوفمبر 1982 الذي يتضمن تعديل الأمر 60-73 المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 والمتضمن إحداث مكتب المنشورات الجامعية.³

ويظهر أن هذا النقص في عدد التشريعات المتعلقة بالكتاب الجامعي منطقي جدا، فللظروف المتدنية والصعبة التي ورثتها الجزائر عن الحقبة الاستعمارية، جعل الدولة تركز جهودها فيما يتعلق بالتعليم؛ حسب رأينا؛ على الكتاب المدرسي والتعليمي بلدرجة الأولى ثم الكتاب الثقافي العام وهذا لعدد الأسباب أبرزها:

- الكتاب المدرسي هو الأكثر تأثيرا في تكوين شخصية الطفل، ومن خلاله يمكن زرع القيم وتكوين الجيل الجديد للاستقلال ومنحه التربية والتعليم الملائمين لهويته وثقافته، بالإضافة إلى إلزامية التعليم. التركيز على الكتاب الثقافي الموجه لعامة الشعب (الجمهور) كان يهدف إلى إزالة شوائب الثقافة الفرنسية التي تركت الكثير من آثارها في المجتمع الجزائري والتي طمست بعض جوانب الهوية لدى الكثير من الأفراد خاصة من سكان المدن الكبرى، لذلك كان الكتاب الوسيلة الأمثل لخلق مجتمع واع وعلى تمسك بثقافته.

- لم تكن فئة الطلبة الجامعيين تمثل نسبة كبيرة مقارنة بنسبة المتدربين من جهة، كما أن المناهج والبرامج والكتب الجامعية هي تعليمية متخصصة وتتميز في أغلب الأحيان بالعالمية، ولا يمكنها التأثير على شخصية الطالب (باستثناء العلوم الاجتماعية والفلسفة) بقدر ما تؤثر على مكتسباته المعرفية وإعداده لدخول غمار الحياة المهنية من جهة ثانية، وإذا أخذنا في الحسبان أن أول الدفعات الدراسية لجميع الأطوار كانت في أكتوبر 1962 وأغلبهم كان في المرحلة الابتدائية، فإن المرحلة الثانوية لهم

¹ رئاسة الحكومة. أمر رقم 60-73 مؤرخ في 21 نوفمبر 1973 يتضمن إحداث مكتب النشر الجامعية. الجريدة الرسمية عدد 97 الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 1973، ص. 1405.

² وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. قرار مؤرخ في 2 أبريل 1980 يتضمن إحداث مديريات محلية بديوان المطبوعات الجامعية. الجريدة الرسمية عدد 19 الصادرة بتاريخ 6 ماي 1980، ص. 740.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 339-82 مؤرخ في 6 نوفمبر 1982 يتضمن تعديل الأمر رقم 60-73 المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 والمتضمن إحداث مكتب النشر الجامعية. الجريدة الرسمية عدد 45 الصادرة بتاريخ 9 نوفمبر 1989، ص. 2036.

ستتزامن مع منتصف السبعينات وهو ما جعل الدولة في متسع من الوقت للتركيز على الكتاب الجامعي وفق مبدأ الموازنات والأولويات في التشريع.

جدول رقم 09: تشريعات الكتاب خلال الفترة 1962-1999 حسب الموضوع.

موضوع التشريعات المتعلقة بالكتاب	عدد النصوص	النسبة %	المجموع	النسبة %
الكتاب العام	81	50,31%	98	61,25%
الكتاب المدرسي	14	8,70%		
الكتاب الجامعي	03	1,86%		
المكتبة	07	4,35%	63	38,75%
المكتبي	56	34,79%		
المجموع العام	161	100%	161	100%

المصدر: جدول تم إعداده بناء على فرز الجريدة الرسمية للفترة 1962-1999

2.2. التشريع في مجال الكتاب ابتداء من سنة 2000:

1.2.2. التوزيع الزمني للتشريعات الجديدة في مجال الكتاب:

ابتداء من العام 2000، تبنت الدولة رؤية جديدة عازمت من خلالها على محو الآثار السلبية التي طبعت فترة التسعينات من القرن الماضي، حيث وبعد أن أرست السلطة قواعد المصالحة الوطنية لحقن الدماء، عملت على تلميع وتحسين الصورة السلبية التي ميّزت الجزائر على الصعيد الدولي لسنوات، سعيًا منها في استرجاع هويتها ومكانتها في المحافل الدولية، وخلق جوّ مشجّع لعودة التمثيل الدبلوماسي الذي عرف غياب الكثير من السفارات والمنظمات والهيئات الدولية، وكذا جلب الاستثمارات الأجنبية. وقد عوّلت الدولة وبدرجة كبيرة؛ إن لم نقل بالدرجة الأولى؛ على قطاع الثقافة من أجل إعطاء تلك الصورة الجديدة عن الجزائر، يقينا منها بأنّ المشهد الثقافي كفيل بإعطاء مؤشرات إيجابية عن تحسّن الأوضاع الأمنية وعودة الحياة إلى سابق عهدها.

مع هذا التوجّه الجديد، عرفت مختلف القطاعات انطلاقة جديدة - تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول وبلوغها معدلات قياسية - و عليه فقد شهدت صناعة النشر دفعة قويّة في ظلّ السياسة الثقافية الجديدة التي تبنتها الدولة والتي أولت فيها اهتماما بالغا بالكتاب وذلك من خلال التركيز على أربعة محاور رئيسية هي:

- الأول: ترقية الكتاب صناعة ومضمونا بكل الوسائل والأساليب المتاحة والممكنة؛
 - الثاني: فرض الرقابة على الكتب المستوردة وإعداد قوانين صارمة خاصّة بهذا الشأن؛
 - الثالث: تشجيع الإبداع الأدبي وتقديم الدعم المادي للكتاب من خلال تنظيم تظاهرات ثقافية كبرى؛
 - الرابع: تنظيم سوق وأنشطة الكتاب من خلال تشريعات أكثر تماشيا واستجابة لمتطلبات القطاع.
- هذه السياسة جعلت التشريعات الحالية في مجال الكتاب تختلف عن سابقتها، فهي واسعة وشاملة وجديدة في مواضيعها بل وتشكّل مزيجاً متعدّد المصادر، يستلهم من القانون التجاري والقانون المدني وقانون العمل

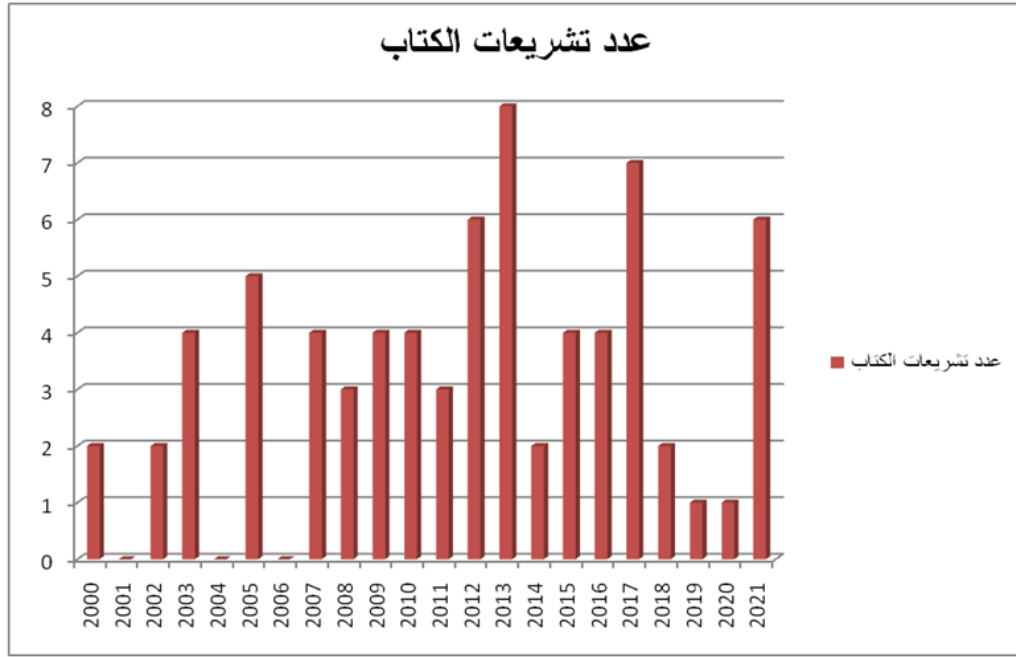
وقانون الملكية وقانون الإعلام وقانون المالية.... ذلك أنّ الكتاب يخضع لوصاية وزارة الثقافة (كما أشرنا سابقا) مع وجود تداخل في العلاقات مع الوزارات الأخرى كوزارة العمل ووزارة المالية ووزارة التجارة ووزارة الشؤون الدينية، إذ لكل هيئة نصيبها من الوصاية على الكتاب، بيد أنّ جهودها متكاملة ومتناسقة وتهدف جميعها في النهاية إلى تنظيم وضبط نشاط هذا القطاع وتطويره.

في هذا الإطار، صدر 122 تشريعا في مجال الكتاب خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2021، وقد استنتجت منها الدراسة 47 تشريعا ذو صبغة جهويّة، واهتمّت بالباقي وعددها 73 تشريعا أغلبها يتعلّق بالكتاب، حيث ذكرت النصوص إمّا الكتاب أو المكتبة أو حلقة من حلقات الكتاب بصريح العبارة وخصّته بالتفصيل، أمّا النصوص التي ارتبط مضمونها فقط بالكتاب ولم تُذكر صراحة الكتاب أو إحدى حلقاته أو المكتبة في الشكّل فهي قليلة.

فيما يخصّ التوزيع الزمّني لهذه النصوص والتشريعات، فإنّنا نلاحظ أنّه متباين بين مختلف السنوات، وهذه التشريعات موزّعة كما يلي:

- جاءت سنة 2013 في المقدّمة حيث بلغ عدد تشريعات الكتاب فيها ثمانية (08) تشريعات، ثلاثة منها تضمّنت تأسيس مهرجانات وطنية ودولية للكتاب.
- عرفت سنة 2017 صدور سبعة (07) تشريعات، خمسة منها عبارة عن نصوص تنظيميّة للقانون 15-13 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب.
- سجّلت سنة 2021 صدور ستّة (06) تشريعات، خمسة منها عبارة عن مراسيم تنظيميّة للقانون 15-13 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب ومرسوم رئاسي يتضمّن ترسيم يوم 7 يونيو يوما وطنيا للكتاب والمكتبة.
- شهدت سنة 2005 صدور 05 تشريعات ذات صبغة وطنية بالإضافة إلى سبعة (07) تشريعات ذات صبغة جهويّة.
- في سنة 2010 صدرت أربع (04) تشريعات، إضافة إلى ستّة تشريعات جهويّة خاصة بتأسيس مهرجانات محليّة "القراءة في احتفال" في بعض المُدن.
- من جهتها سجّلت سنة 2012 صدور ستّة (06) تشريعات معظمها ارتبط بالصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها.
- بالنسبة للسنوات 2003، 2007، 2009، 2015 و2016 فنلاحظ صدور أربعة (04) تشريعات في كلّ سنة.
- هذا وصدرت ثلاثة (03) تشريعات في كلّ من 2008 و 2011، وتشريعين اثنين (02) في كلّ من 2000، 2002، 2014 و2018، وتشريع واحد (01) في كلّ من سنتي 2019 و2020.
- سنة 2006 لم تعرف صدور تشريعات ذات صبغة وطنية، لكنّها بالمقابل سجّلت صدور ثمانية (08) تشريعات ذات صبغة جهويّة وجميعها تتعلّق بإنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية في بعض الولايات.

- لم يتم إصدار أيّ تشريعات لا ذات صبغة وطنية ولا ذات صبغة جهوية خلال السنوات 2001 و2004.
- شكل رقم 07:** توزيع تشريعات الكتاب ذات الصبغة الوطنية خلال الفترة 2000-2021.



المصدر: رسم بياني تم إعداده بناء على فرز الجريدة الرسمية للفترة المنيّة

2.2.2. طبيعة التشريعات الجديدة في مجال الكتاب:

1.2.2.2. النصوص التشريعية:

على عكس الفترة السابقة (1962-1999)، فإنّ الفترة الحالية تميّزت بقلة النصوص التشريعية في مجال الكتاب، حيث لم تصدر سوى ثلاثة نصوص هي:

- الأمر 05-03 المتعلّق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والذي صدر بين دورتين برلمانيّتين، ومن المعروف أنّ إصدار التشريعات وفق صيغة "أمر" لا يكون إلّا لأحد سببين اثنين:

← الأول: إصلاحات هامة واستعجالية تتطلب السرعة في التنفيذ ؛

← الثاني: نصوص ذات تقنيات عالية ومُعقّدة.

ويظهر أنّ الأمر 05-03 يدخل ضمن الفئة الثانية، لكونه نصّاً تشريعياً ذا تقنيات عالية ومُعقّدة تتطلب تدخّل متخصصين وخبراء من أجل إعداد وصياغته وملاءمته مع القوانين المُشابهة والمعاهدات الدولية المُبرمة في هذا المجال، وما يدعم هذا هو تحوّل هذا الأمر إلى قانون في السنة نفسها ويتعلّق الأمر بالقانون 17-03.

- القانون 17-03 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 05-03 المتعلّق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
- القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب.

جدول رقم 10: التشريعات في مجال الكتاب حسب طبيعة النصوص للفترة 2000-2021

الفترة	طبيعة النص التشريعي	العدد	النسبة %
2021-2000	أوامر	01	01,37%
	قرارات	10	13,70%
	قرارات وزارية مشتركة	15	20,55%
	قوانين	02	02,74%
	مراسيم تنفيذية	38	52,05%
	مراسيم رئاسية	07	09,59%
	المجموع	73	100%

المصدر: جدول تم إعداده بناء على فرز الجريدة الرسمية للفترة 1962-1999

2.2.2.2. النصوص التنظيمية:

لقد شكّلت النصوص التنظيمية السواد الأعظم في المنظومة التشريعية التي تعنى بالكتاب خلال هذه الفترة، حيث بلغ عددها 70 نصًا من مجموع 73، كما تباينت من حيث الشكل فقد بلغ عدد القرارات 10، وعدد القرارات الوزارية المشتركة 15، بينما بلغ عدد المراسيم التنفيذية 38 مرسوما تغالج مسائل مُرتبطة بتطبيق القوانين أو مختلف المراسيم الرئاسية الصادرة، لتأتي المراسيم الرئاسية في الأخير وعددها 7 مراسيم، ثلاثة منها خاصة بترقية ودعم الكتاب، وهذه المراسيم السبعة هي:

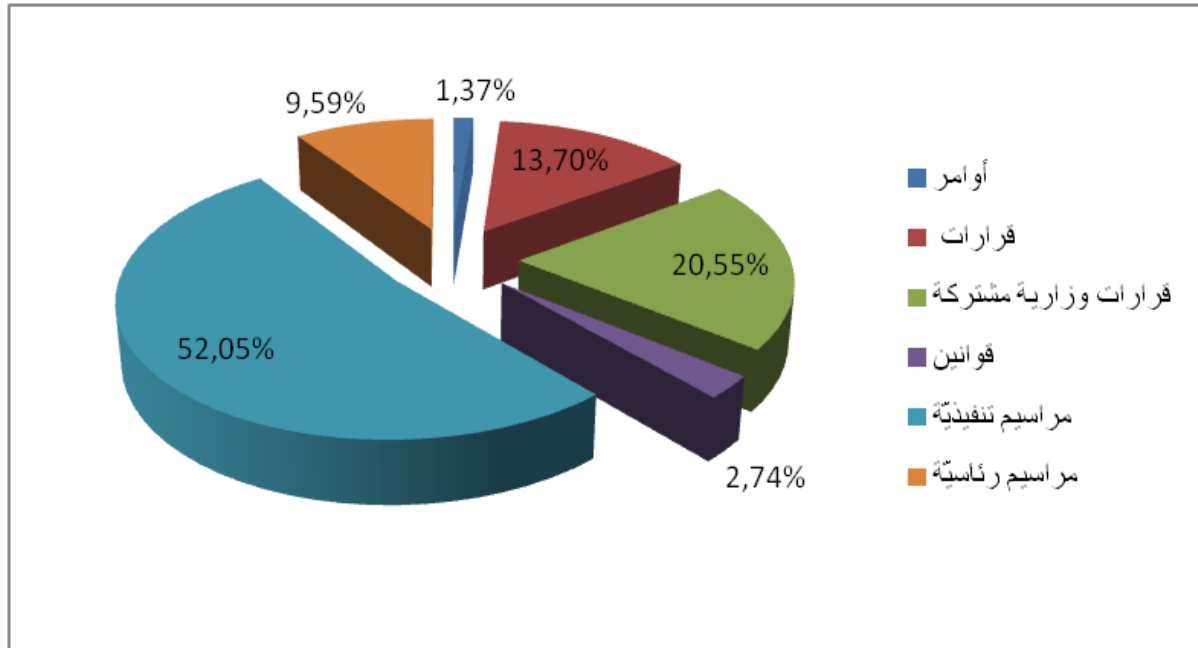
- المرسوم الرئاسي رقم 03-189 لسنة 2003 والمُتضمّن تعديل القانون الأساسي للمطبعة الرسمية (يلغي أحكام المرسوم 64-332 الصادر سنة 1964).
- المرسوم الرئاسي رقم 06-205 لسنة 2006 ويتضمّن إحداث جائزة رئيس الجمهورية للمبدعين الشباب تُسمّى "جائزة علي معاشي".
- المرسوم الرئاسي رقم 09-202 لسنة 2009 والمُتضمّن إنشاء المركز الوطني للكتاب.
- المرسوم الرئاسي رقم 13-123 لسنة 2013 والمُتضمّن التصديق على معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بشأن حق المؤلف المعتمدة بجنيف بتاريخ 20 ديسمبر سنة 1996.
- المرسوم الرئاسي رقم 16-229 لسنة 2016 والمُتضمّن إحداث جائزة الدولة التقديرية للفنون والآداب والعلوم.
- المرسوم الرئاسي رقم 20-228 لسنة 2020 والمُتضمّن إحداث جائزة رئيس الجمهورية لأدب واللغة الأمازيغية.
- المرسوم الرئاسي رقم 21-250 لسنة 2021 والمُتضمّن ترسيم يوم 7 يونيو يوما وطنيا للكتاب والمكتبة.

والمُلاحظ أنّ إصدار التشريع في مجال الكتاب لم يُحافظ على الوتيرة نفسها، فإذا تمعّنّا في الفترة السابقة (1962-1999) فسنجد أنّ عدد هذه النصوص بلغ حوالي 161 نصًا تم إصدارها خلال 38 سنة، أي بمعدل

4 قوانين في السنة، وإذا أخذنا الفترة الحالية فسنلاحظ أنّ عدد النصوص الصادرة بلغ 73 نصّا خلال 22 سنة أي بمعدل 3 نصوص في السنة مُسجّلة تراجعاً بقانون واحد كل سنة.

تجدر الإشارة إلى أنّنا؛ بالإضافة إلى التشريعات ذات الصبغة الجهوية السابقة الذكر؛ استثنينا أيضاً من مجال الدراسة عشرات النصوص التي تتعلّق بتعيينات الأشخاص في مختلف الهيئات الوصية على الكتاب، أو تلك المتعلقة ببناء مكتبات أو ملاحق مكتبات على مستوى المدن ومقار الولايات...

شكل رقم 08: توزيع تشريعات الكتاب حسب طبيعة النصّ خلال الفترة 2000-2021



المصدر: شكل تمّ إعداده بناء على معطيات الجدول السابق.

3.2.2. اهتمامات التشريعات الجديدة في مجال الكتاب:

تختلف التشريعات الجديدة للكتاب عن سابقتها في الموضوع، حيث وعلى عكس التشريعات السابقة التي اهتمت بالتأسيس لقطاع الكتاب ومهنة المكتبي، فإن معظم التشريعات الجديدة أولت اهتماماتها وبشكل كبير لترقية ودعم الكتاب وهذا من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- تنظيم أنشطة وسوق الكتاب: بدءا من التأليف ووصولاً إلى البيع؛
- تنظيم وهيكلية الهيئات أو المؤسسات الوصية على الكتاب أو الفاعلة فيه؛
- ترقية ودعم الكتاب والمطالعة: وذلك من خلال إطلاق برامج الدعم المالي للكتاب، تأسيس ومنح الجوائز الأدبية وكذا تنظيم وإقامة تظاهرات الكتاب.

جدول رقم 11: موضوع النصوص التشريعية في مجال الكتاب خلال الفترة 2000-2021

النسبة %	عدد النصوص	موضوع النصوص التشريعية
17,81 %	13	حقوق المؤلف
		الكتاب المدرسي
		أنشطة وسوق الكتاب
63,01 %	46	دعم الكتاب
		تظاهرات الكتاب
		إنشاء وتنظيم مكتبات المطالعة العمومية
		إنشاء وتنظيم المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية
19,18 %	14	المكتبة الوطنية
		المركز الوطني للكتاب
		ديوان المطبوعات الجامعية
		المعهد الوطني للبحث في التربية
		الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية
		الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة
100 %	73	المجموع

المصدر: شكل تم إعداده بناء على فرز الجريدة الرسمية لفترة الدراسة.

- يُبين الجدول أنّ حوالي 63% من تشريعات الكتاب الصادرة بين 2000 و2022 تمحورت حول ترقية ودعم الكتاب والقراءة عن طريق اتخاذ الدولة لمجموعة من الإجراءات التحفيزية التي حاولت من خلالها وضع الكتاب في متناول كلّ فئات المجتمع وتشجيع القراءة في أوساطها، ومن أبرز هذه الإجراءات نذكر:
- تخفيض أو إلغاء بعض الرسوم الضريبية المرتبطة بالكتاب؛
 - الترويج للكتاب من خلال تنظيم وإقامة مختلف التظاهرات الوطنية والدولية الخاصة به؛
 - تشجيع المطالعة بين أفراد المجتمع خاصة المتدربين من خلال إنشاء المكتبات بمختلف أنواعها.

بالمقابل، قاربت نسبة التشريعات المتعلقة بتنظيم الهيئات والمؤسسات الوصية على الكتاب الـ 20%، في حين أنّ تلك المرتبطة بتنظيم وتسيير حلقات الكتاب (تأليف، طباعة، نشر، توزيع وبيع) فكان أيضا في حدود الـ 18% وهي نسبة قليلة مقارنة بحجم القطاع وكثرة وتداخل أنشطته، وكثرة المشاكل التنظيمية التي يعاني منها مختلف الفاعلين فيه.

2. محتوى أهم التشريعات المنظمة لشؤون الكتاب في الجزائر:

- سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى أهم التشريعات التي تحكم، تُسيّر وتُنظم قطاع الكتاب في الجزائر، ويتعلّق الأمر بأربعة جوانب ترتبط كلّها بالكتاب وتتكامل فيما بينها وهي:
- الجانب الأول: يرتبط بمجال حماية الإبداع والملكية الفكرية الذي يحكمه قانون "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة".
- الجانب الثاني: يتعلّق بالضبط البيبليوغرافي للإنتاج الفكري الوطني والذي يحكمه قانون "الإبداع القانوني".
- الجانب الثالث: يخصّ مجال تنظيم أنشطة الكتاب وحلقاته والذي يحكمه قانون "أنشطة وسوق الكتاب".
- الجانب الرابع: يخصّ الرقابة على الفكر حيث لا يوجد نصّ صريح بذلك، بل يعتبر تشريعا مُبهما تتشارك وتتداخل فيه عدّة تشريعات.

1.2. قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة:

1.1.2. تطوّر حق المؤلف في الجزائر:

يُعتبر حق المؤلف حقّا مشروعاً يكفله الدستور، حيث تنصّ المادة 44 منه: "حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن. حقوق المؤلف يحميها القانون. لا يجوز حجز أيّ مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي".

تاريخياً، كانت الحماية المقرّرة لحقوق المؤلف خلال الفترة الاستعمارية للجزائر تُكفل بموجب القوانين الفرنسية الصادرة في هذا الشأن تباعاً والتي ظلّت سارية المفعول حتّى السنوات الأولى من الاستقلال، ليتّم الاستغناء عنها بعد ذلك بشكل تدريجي.

في العام 1966 انضمت الجزائر إلى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المُبرمة في 20 مارس سنة 1883 والمعدّلة في بروكسل في 14 ديسمبر 1900 سنة ثمّ في واشنطن في 2 يونيو سنة 1911 وبعدها في لاهاي في 6 نوفمبر سنة 1925 ثمّ في لندن في 2 يونيو سنة 1934 ثمّ في لشبونة في 31 أكتوبر سنة 1958، وهذا تنفيذاً للأمر رقم 66-48 الصادر في 01 مارس من السنة ذاتها، وبعد سبع (07) سنوات صدر الأمر رقم 73-26 بتاريخ 5 يونيو 1973 والقاضي بانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العالمية حول حق المؤلف

والمراجعة بباريس في 24 يوليو 1971 وهذا شهرين فقط بعد صدور أول تشريع جزائري يؤسس لحقوق المؤلف وهو الأمر 14-73.¹

بتاريخ 9 يناير 1975 صدر الأمر رقم 2-75 الذي وقّعت من خلاله الجزائر على اتفاقيتين هامتين، تعلّقت الأولى بوثيقة ستوكهولم الصادرة في 14 يوليو سنة 1967 التي حلّت مكان اتفاقية باريس السابقة، بينما تعلّقت الثانية باتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO.

وسعيًا منها في دعم منظومة الحماية المتعلقة بالإبداع الفكري، انضمت الجزائر بتحفظ إلى "اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية" ² المعتمدة في 9 سبتمبر سنة 1886 والمتّمة بباريس في 4 مايو سنة 1896 والمعدلة في برلين في 13 نوفمبر سنة 1908، المتّمة في برن في 20 مارس سنة 1914، والمعدلة في روما في 2 يونيو سنة 1928، ثمّ في بروكسل في 26 يونيو سنة 1948، وستوكهولم في 14 يوليو سنة 1967، وباريس في 24 يوليو سنة 1971، والمعدلة في باريس في 28 سبتمبر سنة 1979.

بالمقابل، رفضت الجزائر التوقيع على كلّ من اتفاقية فلورنس³ وبروتوكول نيروبي حفاظًا على مصلحة الكتاب الجزائري وحمايته، فاتفاقية فلورنس التي "تضمن حرية تنقل الملكية الثقافية والأفكار.. إنّما تُشجّع استيراد دول العالم الثالث للإنتاج الثقافي والفكري للدول الكبرى، بينما يُوسّع بروتوكول نيروبي قائمة المواد التي يشملها.

في 06 مارس 1997 صدر المرسوم رقم 10-97 المتعلّق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،⁴ والذي تمّ دعمه فيما بعد بالأمر رقم 05-03 الذي يتعلّق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،⁵ وأخيرًا القانون رقم 03-17 المُتضمّن الموافقة على الأمر رقم 05-03 السابق.¹

¹ رئاسة الحكومة. أمر رقم 14-73 مؤرّخ في 03 أبريل 1973 يتعلّق بحق المؤلف. الجريدة الرسمية عدد 29 مؤرخة في 10 أبريل 1973، ص. 434.

² رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 341-97 مؤرّخ في 13 سبتمبر 1997 يتضمّن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ مع التّحفظ؛ إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية... الجريدة الرسمية عدد 61 الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 1997. ص. 08.

³ "اتفاقية استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية" المعروف باسم اتفاقية فلورنس، هي معاهدة أقرتها منظمة اليونسكو UNESCO العام 1950 ودخلت حيّز التنفيذ العام 1952، وتقضي بعدم فرض الرسوم الجمركية على المواد التعليمية والعلمية والثقافية الّتي يتمّ استيرادها، وتشمل المواد التي تغطيها المعاهدة الكتب المطبوعة والصحف والدوريات والمنشورات الحكومية والموسيقى المطبوعة والأعمال الفنية والتحف التي يزيد عمرها عن 100 عام والأدوات العلمية المستخدمة في التعليم أو البحث والأفلام التعليمية، ولا تنطبق الاتفاقية على المواد التي تحتوي على كميات زائدة من المواد الإعلانية.

⁴ رئاسة الجمهورية. أمر رقم 10-97 مؤرّخ في 6 مارس 1997 يتعلّق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجريدة الرسمية عدد 13 الصادرة بتاريخ 12 مارس 1997. ص. 03.

⁵ رئاسة الجمهورية. أمر رقم 05-03 مؤرّخ في 17 جويلية 2003 يتعلّق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجريدة الرسمية عدد 44 الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2003. ص. 03.

جدول رقم 12: أهم الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر في مجال الملكية الفكرية والصناعية

اسم الاتفاقية	تاريخ الانضمام	تاريخ المصادقة
اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية	1966	الأمر رقم 48/66 الصادر في 01 مارس 1966.
الاتفاق المتعلق بتيسير انتقال الأدوات السمعية البصرية والمطبوعات والتجهيزات الفنية ذات الطابع التربوي والثقافي والعلمي، والذي وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية سنة 1969.	1969	
الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع الاستيراد والتصدير والتقل غير الشرعي للممتلكات الثقافية والمبرمة بباريس في 17 نوفمبر 1970.	1970	
الاتفاقية العالمية حول حق المؤلف المراجعة بباريس في 24 يوليو 1971.	1973	الأمر رقم 26/73 ليوم 5 يونيو 1973.
اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة في 20 مارس 1883 والمعدلة ببروكسل في 14 ديسمبر 1900 سنة وواشنطن في 2 يونيو سنة 1911 ولاهاي في 6 نوفمبر 1925 ولندن في 2 يونيو 1934 ولشبونة في 31 أكتوبر 1958 وستوكهولم في 14 يوليو 1967.	1975	الأمر رقم 2/75 ليوم 9 يناير 1975.
اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة باستوكهولم في 14 يوليو 1967	1976	الأمر رقم 2/75 مكرر ليوم 9 يناير 1975.
اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO	1975	16 أبريل 1975.
المصادقة على ميثاق إفريقيا الثقافي الموافق عليه في 5 يوليو 1976 في بور لوي بجزر موريس	1976	
اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في 9 سبتمبر سنة 1886 والمتممة بباريس في 4 ماي 1896 والمعدلة ببرلين في 13 نوفمبر 1908، والمتممة ببرن في 20 مارس 1914، والمعدلة في روما في 2 يونيو 1928، وبروكسل في 26 يونيو 1948، وستوكهولم في 14 يوليو 1967، وباريس في 24 يوليو 1971 والمعدلة في 28 سبتمبر 1979.	1997	مرسوم رئاسي رقم 341/97
اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية	1998	19 أبريل 1998.
اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي	2005	26 مايو 2005.
اتفاقية روما بشأن حماية فنانى الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة	2007	22 أبريل 2007.
معاهدة WIPO بشأن الأداء والتسجيل الصوتي	2014	31 يناير 2014.
معاهدة WIPO بشأن حق المؤلف	2014	31 يناير 2014

المصدر: جدول تم إعداده بناء على المعطيات النظرية المذكورة في هذا الفصل.

¹ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 03-17 مؤرخ في 4 نوفمبر 2003 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجريدة الرسمية عدد 67 الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 2003. ص. 04.

2.1.2. مضمون قانون حق المؤلف في الجزائر:

يتكوّن قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة في الجزائر من سبعة أبواب تتضمن في مجموعها

164 مادة موزعة كما يلي:

- الباب الأول: حماية المصنفات وحقوق المؤلف (المواد 20-03)
- الباب الثاني: الحقوق المحمية (المواد 21-106)
- الباب الثالث: حماية الحقوق المجاورة (المواد من 107-123)
- الباب الرابع: النسخة الخاصة (المواد 124-129)
- الباب الخامس: التسيير الجماعي للحقوق وحماية مصنفات التراث الثقافي التقليدي ومصنفات الملك العام (المواد 130-141)
- الباب السادس: الإجراءات والعقوبات (المواد 143-160)
- الباب السابع: أحكام ختامية وانتقالية (المواد 161-164)

1.2.1.2. القسم الأول: المصنف

الملاحظ أنّ التشريع الخاص بحقوق المؤلف في الجزائر لم يعرّف المصنف لكنّه عرض أمثلة لبعض أنواع المصنّفات حسب طبيعتها أو حسب عدد المؤلفين المشاركين فيها، وهذا ما تطرّقت إليه المواد 4 و5 من المرسوم 03-05.

« المصنّفات حسب الطّبيعة: وتنقسم إلى:

« مصنّفات أساسية: وتضمّ:

- المصنّفات الأدبية المكتوبة: وتشمل الكتب والمقالات والمحاولات الأدبية والبحوث العلميّة والتقنيّة والروايات والقصص والقصائد الشعريّة وبرامج الحاسوب، والمصنّفات الشفويّة مثل الخطب والمواعظ والمحاضرات وباقي المصنّفات التي تُماثلها؛
- مصنّفات المسرح ومصنّفات الفنون الدراميّة والدراميّة الموسيقيّة والإيقاعيّة والتمثيليّات الإيمائيّة؛
- المصنّفات الموسيقيّة المغنّاة أو الصّامتة ؛
- المصنّفات السينمائيّة والمصنّفات السّمعية البصريّة الأخرى سواء كانت مصحوبة بأصوات أو بدونها ؛
- مصنّفات الفنون التشكيليّة والفنون التطبيقيّة مثل الرّسم والرّسم الزّيتي والنّحت والنّقش والطّباعة الحجرية وفن الزّرابي ؛
- الرّسوم والرّسوم التّخطيطيّة والمخطّطات والنّماذج الهندسيّة المصغّرة للفن والهندسة المعماريّة والمنشآت التقنيّة ؛
- الرّسوم البيانيّة والخرائط والرسوم المتعلّقة بالطوبوغرافيا أو الجغرافيا أو العلوم ؛
- المصنّفات التصويريّة والمصنّفات المعبر عنها بأسلوب يماثل التصوير ؛

- مبتكرات الألبسة للأزياء والوشاح.
- ← المُصنّفات المشتقة: وهي المُصنّفات التي تمّ اشتقاقها من المُصنّفات الأساسية وتضمّ:
- أعمال الترجمة والاقتباس والتوزيعات الموسيقية والمراجعات التحريرية وباقي التحويلات الأصلية للمصنّفات الأدبية والفنية ؛
- المجموعات والمختارات من المصنّفات، ومجموعات من مصنّفات التراث الثقافي التقليدي، وقواعد البيانات سواء كانت مستخدمة على دعامة قابلة للاستغلال بواسطة آلة أو بأي شكل من الأشكال الأخرى والتي تتأتى أصالتها من انتقاء موادها أو ترتيبها.
- ← المُصنّفات حسب عدد المؤلفين: وتنقسم إلى:
- مُصنّفات المؤلف الوحيد: وهي المُصنّفات التي يُدعها مؤلف واحد فقط ؛
- مُصنّفات متعددة المؤلفين: وهي المُصنّفات التي يتعاون في إبداعها أكثر من مؤلف وهي تنقسم بدورها إلى:
- مُصنّفات مُشتركة: وهي التي يتعدد فيها المؤلفون بحيث نستطيع تمييز وفصل مُشاركة كلّ مؤلف عن مشاركة غيره من المؤلفين كما توضّحه المادة 15 من المرسوم 03-05.
- مُصنّفات جماعية: حسب المادة 18 من المرسوم 03-05 فإنّ هذه المُصنّفات هي التي يتعدد فيها المؤلفون أيضاً، غير أنّه وعلى عكس المصنّفات المُشتركة لا يمكن تمييز وفصل مُشاركة كلّ مؤلف عن مشاركة غيره من المؤلفين.
- بالمقابل، تذكر المادة 11 بأنّه "لا تكفل الحماية المنصوص عليها للقوانين والتنظيمات والقرارات والعقود الإدارية الصّادرة عن مؤسسات الدّولة والجماعات المحليّة وقرارات العدالة والترجمة الرّسمية لهذه النّصوص".
- ← شروط حماية المُصنّف:
- لا تتمتع جميع المُصنّفات بالحماية القانونية، بل لا بدّ من توفّر شروط مُحدّدة في المُصنّف كي يحظى بالحماية، وهذه الشّروط هي:
- الأصالة: والمقصود بها البصمة الشخصية التي يضعها المؤلف على مُصنّفه ، أو المجهود الذهني الذي يبذله بحيث تظهر في المُصنّف البصمة الشخصية لمؤلفه.
- فكرة الأصالة لا علاقة لها بفكرة الحداثة، إذ لا يشترط في المصنّف أن يكون جديداً أو حديثاً ليحظى بالحماية، وإنّما يكفي أن تظهر فيه البصمة الشخصية لمؤلفه، كما أنّه لا علاقة لها بالقيمة العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الأخلاقية للمُصنّف.
- التعبير المادّي عن المُصنّف: تنصّ المادة 7 من المرسوم 03-05 على ضرورة تجسيد الفكرة في شكل مادّي ملموس، فإن لم يتمّ التعبير عن المصنّف في شكل مادّي فسيبقى مجرد فكرة في عقل المؤلف ولا

يمكن بأيّ حال من الأحوال حمايته بموجب حق المؤلف ، لأنّ القاعدة تقضي حسب المادّة نفسها (أي السابعة) بأنّه "لا تكفل الحماية للأفكار والمفاهيم والمبادئ والمناهج والأساليب وإجراءات العمل وأنماطه المرتبطة بإعداد المصنّفات الفكرية بحدّ ذاتها..".

1.3.1.2. القسم الثّاني: المؤلّف وقرينة ملكية الحقوق:

تبيّن المادّة 12 أنّه يُعتبر مؤلّف مُصنّف أدبي أو فنيّ في مفهوم هذا التّشريع كلّ شخص طبيعي أبدع ذلك المُصنّف، ولا يمكن للشّخص المعنوي أن يكون مؤلّفا إلّا بنصّ خاص. بالمقابل تشرح المادّة 13 أنّ مالك الحقوق هو المؤلف نفسه، إذا كان المؤلف مجهول لا فإن الشخص الذي يضع المصنّف في متناول الجمهور بطريقة مشروعة يعدّ مالكاً لحقوق المؤلف وهذا ما يُعرف بالمجهولية النسبية، أمّا إذا كان المؤلف مجهولاً ومن وضع المصنّف في متناول الجمهور مجهولاً كذلك فإنّ ملكية الحقوق ستعود للديوان الوطني لحقوق المؤلف وهنا يتعلّق الأمر بالمجهولية المطلقة. يستفيد المؤلّف بموجب ذلك من مجموعة من الحقوق هي:

← **الحقوق الأدبية للمؤلف:** وهي حقوق دائمة وأبدية وغير قابلة للتنازل وتضمّ:

- **الحقّ الأوّل: الحقّ في الكشف:** يملك المؤلف وحده سلطة تقرير نشر مصنّفه الذي أبدعه وكشف لأوّل مرّة للجمهور، وبمقتضى هذه السلطة يكون من حقّه الامتناع عن نشره وعرضه على الجمهور إذا رأى أنّ هناك اعتبارات أدبية أو فنية أو علمية تدعوه إلى ذلك، فهو الوحيد الذي يُمكنه تقدير تمام المصنّف ومدى صلاحيّته للنشر وأثر ذلك على سمعته ووضعه، لذلك لا يجوز في أيّ حال من الأحوال الكشف عن المصنّف لأوّل مرّة دون موافقة أو رضا المؤلف أو إجباره على اتّخاذ عكس القرار الذي يراه صائباً. كما أنّه يملك الحقّ أيضاً في اختيار طريقة نشر المصنّف، وتقرير الكيفية والشكل الذي يتم فيه إخراجه وتقديمه إلى الجمهور.

- **الحقّ الثّاني: الحقّ في الأبوة:** ينصّ القانون 03-17 على أنّ للمؤلف وحده الحق المطلق في أن ينسب إليه مصنّفه الفكري، ولا يجوز نسبه إلى شخص آخر غيره، ويقع باطلاً كلّ شرط ينصّ على ذلك حتّى ولو قبل المؤلف به وأجازه. هذا الحقّ يمنح المؤلّف الحرية في أن يمارس حقّ الأبوة بالشكل الذي يريده، ونشر مُصنّفه باسمه أو تحت اسم مستعار أو حتّى بدون اسم، مع الاحتفاظ بحقه في الكشف عن شخصيته في أي وقت يشاء في الحالتين الأخيرتين، ويترتب على هذا الحقّ ضرورة الإعلان عن اسم المؤلف كلّما تعلّق الأمر بمصنّفه وخاصّة في حال الاقتباس منه.

- **الحقّ الثّالث: الحقّ في احترام المصنّف:** يُعتبر المصنّف امتداداً لشخصية المؤلف، لذلك يجب احترامه (أي المصنّف) وعدم تشويهه بأي شكل من الأشكال أو بأيّ طريقة كانت.

- **الحقّ الرّابع: الحقّ في السّحب والتّوبة:** ويلاحظ هنا أنّ هذا الحقّ يأخذ بعدين:

- الحق في التوبة: وهو أن يقوم المؤلف بوقف عملية صنع الإعامّة الماديّة للمصنف قبل عرضه وتسويقه بسبب تغيير قناعاته وتضاربها مع محتوى المُصنّف.¹
- الحق في السحب: يملك المؤلف السلطة المطلقة والحرية الكاملة في سحب مُصنّفه من التداول بعد نشره*، خاصّة إذا رأى في استمرار تداول مصنّفه ما يسيء إلى سمعته أو مكانته العلمية أو الأدبية أو الفنية، أو أحسّ بعدم تلاؤم الأفكار التي ضمّنها في مُصنّفه مع المستوى الفكري الذي بلغه أو مع ما أسفر عنه العلم من نتائج وأفكار جديدة.

← **الحقوق الماليّة:** وهي؛ على عكس الحقوق الأدبية؛ حقوق مؤقتة وقابلة للتنازل وهي تشمل:

- الحق في العرض: حيث يحق للمؤلف وحده أو من يرخص له عرض المُصنّف.
- الحق في النسخ: هو التثبيت المادي للمُصنّف على دعامة مادية (كتاب، قرص...) تسمح بنشره بين الناس وإيصاله إلى الجمهور،
- الحق في التّبع: وهو حق مخول فقط للفنان التشكيلي دون سواه من المؤلفين.

3.1.2. الحدود الزمنية لحق المؤلف (مدة الحقوق الماليّة)

تعتبر الحقوق المالية للمؤلف؛ كما ذكرنا سابقاً؛ حقوقاً مؤقتة ترتبط بأجل (أي بمدة حماية مُقرّرة)، وبعد انقضائه يفقد المؤلف هذه الحقوق وتدخل المصنّفات المحمية في مجال الملك العام أو "الحق العام"، بحيث يمكن لأي شخص نشر هذه المصنّفات أو استخدامها دون موافقة المؤلف أو ورثته ودون أيّ مقابل ماديّ أيضاً..

¹ يقوم بعض المؤلفين أحياناً؛ خاصّة سجناء الرأى السياسيين أو المتعصبون لأفكار مُعيّنة؛ بمراجعة أفكارهم وقناعاتهم الخاصّة حول موضوع أو قضية ما كانوا قد سوّقوا وروّجوا لها بين الناس عبر مؤلّفاتهم.. فيقرّرون التراجع عن فكرهم وسحب ما ألفوه حول الموضوع.

* على عكس بقية الحقوق الأدبية السابقة والتي تُمارس بشكل مُطلق، يُعتبر "حق السحب والتوبة" من الحقوق المقيدة، بحيث يستطيع المؤلف سحب المُصنّف من السوق شرط أن يتحمّل مسؤولية تعويض المتضرر من هذا السحب تعويضاً عادلاً ومناسباً لطبيعة الضرر أو الخسائر الناجمة أو المُحتملة، فمثلاً إذا قام مؤلف بسحب كتاب له من السوق وجب عليه تعويض دار النشر عن الخسائر الماديّة وحتى المعنويّة التي نجمت جرّاء هذا السحب.

جدول رقم 13: مدة الحماية المالية للمصنفات في التشريع الجزائري

القاعدة	نوع المصنف	مدة الحقوق المالية	المادة
القاعدة العامة	المصنفات العادية	-طوال حياة المؤلف + خمسين سنة (50) ابتداء من مطلع السنة المدنية التي تلي وفاة المؤلف.	المادة 54
القواعد الخاصة	المصنفات المشتركة	-طوال حياة المؤلفين + خمسين سنة (50) ابتداء من مطلع السنة المدنية التي تلي وفاة آخر مؤلف على قيد الحياة من المؤلفين المشاركين في المصنف.	المادة 55
	المصنفات الجماعية + المصنفات السمعية البصرية	-خمسين سنة (50) ابتداء من نهاية السنة المدنية التي نشر فيها المصنف على الوجه المشروع لأول مرة. -في حال عدم نشر المصنف تحسب خمسين سنة (50) ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها إنجاز المصنف.	المادة 56 المادة 58
	المصنفات مجهولة الهوية	-خمسين سنة (50) ابتداء من نهاية السنة المدنية التي نشر فيها المصنف على الوجه المشروع لأول مرة. -في حال عدم نشر المصنف تحسب خمسين سنة (50) ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها إنجاز المصنف. -في حال التعرف على هوية المؤلف تحسب خمسين سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تلي تاريخ وفاة المؤلف.	المادة 57
	المصنفات التصويرية + مصنفات الفنون التطبيقية	-خمسين سنة (50) ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها إنجاز المصنف.	المادة 59
	المصنفات المنشورة بعد وفاة المؤلف	-خمسين سنة (50) ابتداء من نهاية السنة المدنية التي نشر فيها المصنف على الوجه المشروع لأول مرة. -في حال عدم نشر المصنف تحسب خمسين سنة (50) ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها إنجاز المصنف.	المادة 60
	المصنفات الفوتوغرافية ومصنفات الفنون التشكيلية	-عشر سنوات (10) ابتداء من تاريخ إنتاج المصنف.	----

المصدر: جدول من إعداد الباحث

4.1.2. الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف المالية:

يمكن للحقوق المالية للمؤلف أن تؤثر بشكل سلبي وكبير على بعض الحقوق الأخرى لبقية أفراد المجتمع وأبرزها الحق في المعرفة، لذلك قام المشرع بوضع بعض الاستثناءات الخاصة على هذه الحقوق وهذا من أجل تحقيق نوع من التوازن بين حق المؤلف في حماية ملكيته الفكرية وحق المجتمع في الوصول إلى المعلومة، ولعل من أبرز هذه الاستثناءات نذكر:

- النسخة الخاصة التي تطرقت إليها في المادة 41.
- نسخ المصنف في إطار قضائي أو إداري كما جاء في المادة 49.

- نسخ المصنف في المكتبات ومراكز حفظ الوثائق الذي شرحتة المادة 46.
- عرض المصنف في الدائرة العائلية أو لأغراض تعليمية كما بيّنته المادة 44.
- الترخيص الإلزامي بالنسخ أو الترجمة للمصنف من طرف الديوان الوطني لحقوق المؤلف حسب ما فصلت فيه المادة 33.

2.2. الإيداع القانوني:

1.2.2. طبيعة الإيداع القانوني في الجزائر:

- عرّفت المادة الثانية من الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 2 جويلية 1996 الإيداع القانوني على أنه "إجراء مُلزم لكل شخص طبيعي أو معنوي له إنتاج فكري أو فني يوجه للجمهور [حيث] يتم إيداع نسخ ونماذج الإنتاج الفكري والفني مجانا لدى المؤسسات المؤهلة بمقتضى هذا الأمر [و] يحدد عدد النسخ والنماذج بنص تنظيمي".¹ وهو بذلك يهدف إلى:
- جمع الإنتاج الفكري والفني ووقايته وحفظه؛
 - إعداد البليوغرافيات وقوائم الوثائق وتوزيعها؛
 - السماح بالاطلاع على الوثائق موضوع الإيداع القانوني.
- إذن يكتسي الإيداع طابع الحفظ ولا يمس بحقوق ملكية المؤلف المودعة، وفي هذا الإطار، فإنّ المكتبة الوطنية الجزائرية مكلفة بأن:
- تجمع شموليا الوثائق الخاضعة للإيداع القانوني وتعالجها وتحافظ عليها دوما وتطبق التشريع المرتبط بها.
 - تُسند إلى الوثائق التي تُنشر عبر التراب الوطني الرّمز التقني المقرّر في إطار الاتفاقات الدولية، وفي هذا السياق تعتبر المكتبة الوطنية الجزائرية مركز إيداع لكل كتاب أو دورية أو نشرة أو أي وثيقة تصدر في الجزائر، وهذا بموجب الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 2 جويلية 1996 المتعلق بالإيداع القانوني، والمرسوم التنفيذي رقم 99-226² المؤرخ في 4 أكتوبر 1999 الذي يحدّد كميّات تطبيق بعض أحكام الأمر رقم 96-16 المتعلّق بالإيداع القانوني ويشكّل هذا الأداة الرئيسية التي تسمح للمكتبة الوطنية الجزائرية بالقيام بدورها كاملا والذي يتمثل في جمع وحفظ التراث الوطني للأجيال الحاضرة والقادمة أيضا، وبهدف الحفاظ على التراث الفكري والإبداعي للأمة من التلف و الضياع.

¹ رئاسة الجمهورية. أمر رقم 96-16 المؤرخ في 2 جويلية 1996 يتعلّق بالإيداع القانوني. الجريدة الرّسميّة عدد 41 الصّادرة بتاريخ 3 جويلية 1996. ص. 7.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 99-226 ماضي في 4 أكتوبر 1999 حدد كميّات تطبيق بعض أحكام الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 2 جويلية 1996 والمتعلق بالإيداع القانوني. الجريدة الرّسميّة عدد 71 مؤرّخة في 10 أكتوبر 1999. ص. 24.

2.2.2. المواد الخاضعة والمعنيون بالإيداع:

تشمل المواد المعنية بالإيداع القانوني كما نصّت على ذلك المادة السابعة من الأمر 96-16 الوثائق المطبوعة والصوتية والمرئية والسمعية البصرية أو التصويرية أو برامج الحاسوب بكل أنواعها، أو قواعد البيانات وذلك بغض النظر عن الدّعمة الماديّة التي تحمل الوثيقة أو التّقنيّة المُستعملة في إنتاجها ونشرها وتوزيعها. أمّا فيما يخصّ المعنيون بالإيداع، فإنّ المادة التاسعة من الأمر نفسه تبيّن أنّ الإيداع القانوني يلزم بإيداع نُسخ مَجانيّة كلّ من:

- الناشر والطابع والمنتج والمستورد وموزّع الوثائق المطبوعة والصوتية والمرئية والسمعية البصرية أو التصويرية وبرامج الحاسوب بكل أنواعها، أو قواعد المُعطيات؛
- منتج أو موزّع الأفلام السينماتوغرافية؛
- المؤلّف الناشر لحسابه؛
- مستورد المؤلفات أو النّشريات الدّورية؛

3.2.2. إجراءات الإيداع القانوني في الجزائر:

تُؤهل لاستلام الإيداع القانوني وتسييره لحساب الدّولة في الجزائر، كلّ من المكتبة الوطنيّة الجزائرية بالنسبة للإنتاج الفكري (كتب، دوريات، خرائط، أقراص تعليميّة...) والمركز الجزائري للسينما بالنسبة للإنتاج الفنّي (أشرطة ونوتات موسيقية، أفلام...)، حيث يعبّر المجلس العلمي والتّقني للمكتبة الوطنيّة عن آرائه في هذا الشأن ويصوغ توصيات حول المسائل المتعلّقة بالإيداع القانوني، ومن بينها الاستفسارات الصّادرة عن المُلزمين بالإيداع.

يتمّ الإيداع القانوني بتسليم نُسخ كاملة ومُطابقة للأصل عن الوثائق محلّ الإيداع ودون مُقابل ماديّ (مجاناً) إلى المؤسّسة المؤهّلة وذلك قبل وضعها في مُتناول الجمهور، سواء تعلّق الأمر بالبيع أو الإيجار أو التّنازل، حيث يحصل المعني بالإيداع على وصل بالإيداع والتّسجيل (أنظر الملحق رقم)، كما يمكنه إرسال هذه النّسخ عن طريق البريد مع إشعار بالاستلام مُعفى كلياً من الرّسوم. وفي هذا الإطار تنصّ المادة 12 على أنّه "يجب على مؤسّسات الإيداع القانوني المُطالبة بالوثائق موضوع الإيداع، وعند الاقتضاء [يتمّ] اقتناؤها على نفقة المُخلّ بالالتزامات المنصوص عليها في هذا الأمر"، كما يعتبر الإخلال المُتعمّد بهذه الالتزامات مُخالفة يُعاقب عليها القانون بغرامة ماليّة بين ثلاثين ألف دينار (30.000,00 دج) وخمسمائة ألف دينار (500.000,00 دج) وهذا حسب طبيعة وقيمة الوثائق محلّ الإيداع كما تنصّ على ذلك المادة 13، وتضاعف هذه الغرامات في حالة تكرار الفعل وعدم الالتزام بالإيداع مرّة أخرى.

أمّا عن عدد النّسخ الواجب إيداعها فيختلف حسب نوع الوثيقة، قيمتها وطبيعة الشّخص المعني بالإيداع، فعدد النّسخ التي يجب على الناشر إيداعها عن كتاب عاديّ مثلاً ليست هي نفسها إذا تعلّق الأمر بمؤلّف ناشر

لحسابه الخاص، كما أنّ عدد النسخ الواجب إيداعها عن الكتب الفاخرة تختلف عن تلك المتعلقة بالكتب العادية...

جدول رقم 14: عدد النسخ الواجب إيداعها في المكتبة الوطنية عن كلّ وثيقة محلّ إيداع.

عدد النسخ		المعني بالإيداع
كتاب عادي	كتاب راق	
04	02	مؤلف
04	02	ناشر
02	02	طابع
06	02	ناشر/طابع

المصدر: مصلحة الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية

3.2. قانون أنشطة وسوق الكتاب:

1.3.2. حيثيات إصدار القانون:

لقد ظلّ إصدار قانون لتنظيم شؤون الكتاب بكلّ عناصره في الجزائر من أبرز المطالب التي نادى بها مختلف الفاعلين في القطاع منذ تسعينيات القرن الماضي، غير أنّه وفي ظلّ الأزمة متعدّدة الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية التي ميّزت تلك الفترة، فقد انصبّت كلّ اهتمامات الدولة على محاولة استرجاع السلم والاستقرار في البلاد واستعادة هيبة الدولة ودورها وزرع مقومات الثقة بين المواطن والنظام الحاكم، ورغم أنّها (أي الدولة) ركّزت بعد استتباب الأوضاع على بوابة الثقافة من أجل تحسين وتلميع صورة البلاد وإعادة تبنّوا مكانتها في المحافل الدوليّة، إلّا أنّها لم تجعل موضوع هذا القانون المنشود ضمن أولوياتها برغم تضاعف وتيرة المطالبة به وفي أكثر من مناسبة من طرف العناصر الفاعلة والمُتدخلة في مجال الكتاب من ناشرين وموزّعين وكتبيين.. وقد أصبح المطالب رسميًا على هامش الجلسات الوطنية للكتاب المنعقدة ما بين 12 و18 ديسمبر 2002 بالعاصمة والتي تمّ تنظيمها على هامش الدراسة التي قام بها الخبير الدولي لليونسكو في مجال السياسات الوطنية للكتاب السيد Alvaro Garzon خلال تلك الفترة، والتي كان من بين توصياتها أهمية إنشاء مركز وطني للكتاب وكذا ضرورة إعداد وتبني قانون للكتاب. بناء على ذلك، باشرت لجنة الثقافة والاتصال والسياحة على مستوى وزارة الثقافة سنة 2009 إعداد مسودة لمشروع القانون، ليتّم عرض المسودة على المجلس الشعبي الوطني من أجل مناقشتها وإثرائها في شهر ماي

2015 وهذا من خلال تنظيم جلسات مناقشة لمشروع القانون عُقدت على مدار شهرين، وبعدها تمت الموافقة على القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب الذي يهدف إلى¹:

- تحريك ومواكبة وتطوير الصناعة الوطنية للكتاب؛
 - مواكبة حركية الإبداع ودعمه؛
 - جعل الكتاب في متناول القراء في إطار ترقية وتجسيد مفهوم الخدمة العمومية للثقافة؛
 - سدّ الثغرات وتصحيحها وفتح أفق أكثر حظاً للّهوض بوضعية الكتاب في البلاد.
- بالعودة إلى الظروف التي تمّ فيها الإعداد للقانون والمصادقة عليه، فقد اتّسمت بنوع من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ولو أنّ تداعيات أزمة انخفاض أسعار البترول وتراجع احتياطي الصّرف من العملات الأجنبية كانت قد لاحت في الأفق، أمّا على الصّعيد الثقافي فقد شهدت تلك الفترة حركية ثقافية منقطعة النّظير شكلاً، غير أنّها من الدّاخل وعلى غرار باقي القطاعات كان ينهشها الفساد وسوء تسيير المال العام، الأمر الذي أدّى إلى ضعف في قطاع الكتاب وبروز العديد من الخلافات والمشاكل بين الشّركاء والفاعلين فيه، وغداة المصادقة على القانون انقسم الفاعلون في قطاع الكتاب من كُتّاب وناشرين وموزّعين بين مؤيّد ومعارض له، فقد أبدت النّقابة الوطنية لناشري الكتب SNEL تحفّظاتها وعدم موافقتها على هذا القانون منذ البداية، بسبب استئثار وزارة الثقافة بإعداد وصياغته وطرحه للنقاش والإثراء على البرلمان دون إشراك أو حتّى استشارة الفاعلين في القطاع وعلى رأسهم دور النّشر، واعتبروه تكريسا للبيروقراطية وتضييق كبيراً على المهنيين سواء من حيث خنق حرية النّشر أو من حيث فرض الرقابة على مجال التوزيع والتسويق وهو ما من شأنه إضعاف نشاط النّشر والرّجوع به إلى الوراء.

بالمقابل رحّبت المنظّمة الوطنية لناشري الكتب ONEL بصدور القانون واعتبرته خطوة إيجابية كبيرة ستساهم في تنظيم قطاع النّشر وإخراجه من مستنقع الفوضى، ودفعه قوّة لتطوير وترقية الكتاب في الجزائر، فقط على الوزارة إشراك الفاعلين في القطاع عند صياغة وإعداد التّنظيم المرافق للقانون.

2.3.2. محتوى القانون 13-15:

بحسب ما تضمّنه عرض الأسباب والدّوافع من استحداث إطار تشريعي للكتاب، فإنّ الغرض من صدور هذا القانون هو وضع قواعد وأسس من شأنها ضبط وتنظيم الآليات التي تحكم أنشطة وسوق الكتاب في الجزائر.

يشتمل القانون 13-15 على 60 مادة موزّعة على أربعة أبواب كما يلي:

الباب الأوّل: أحكام عامّة: (المواد من 1 إلى 7)

¹ المجلس الشّعبي الوطني. الجريدة الرّسمية للمناقشات: محضر الجلسة الثانية عشرة المنعقدة يوم الاثنين 27 أبريل 2015 (صباحا) [كلمة السيّد نادية لعبيدي وزيرة الثقافة لمناقشة القانون المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب]. السّنة الثّالثة، عدد 171. ص. 4.

الباب الثاني: أنشطة وسوق الكتاب (8-17)

- ← الفصل الأول: نشر وترجمة الكتاب (المواد من 18 إلى 21)
- ← الفصل الثاني: طبع الكتاب (المادة 22)
- ← الفصل الثالث: تسويق الكتاب (المادة 23) بالإضافة إلى ثلاثة أقسام:
 - القسم الأول: استيراد وتصدير الكتاب (المواد من 24 إلى 26)
 - القسم الثاني: توزيع الكتاب ومكتبة بيع الكتب (المادة 27)
 - القسم الثالث: سعر بيع الكتاب للجمهور (المواد من 28 إلى 34)
- ← الفصل الرابع: دعم الكتاب وترقية وتطوير المطالعة والتكوين في مهن الكتاب (المواد من 35 إلى

(51)

الباب الثالث: أحكام جزائية (المواد من 52 إلى 57)

الباب الرابع: أحكام انتقالية وختامية (المواد من 58 إلى 60)

لقد تمحور مضمون القانون 13-15 حول ثلاثة جوانب رئيسية هي:

أولا: ضبط وتنظيم أنشطة الكتاب والعلاقات بين مختلف الفاعلين فيه؛

ثانيا: تنظيم الآليات الخاصة بالسوق الوطنية للكتاب؛

ثالثا: دعم وترقية الكتاب والمطالعة وتطويرهما.

- يقرّ القانون عددا من القواعد والشروط المرتبطة بممارسة أنشطة ومهن الكتاب ويؤكد على ضرورة ممارسة هذه الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه في إطار احترام الدستور ، قوانين الجمهورية، الدين الإسلامي والديانات الأخرى، السيادة الوطنية والوحدة الوطنية، الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، متطلبات الأمن والدفاع الوطني، متطلبات النظام العام وكذا كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية ، علاوة على عدم تضمين مادة الكتاب أيّ تمجيد للاستعمار والإرهاب والجرأة والعنصرية من جهة، وضرورة خلق الكتاب الموجه للأطفال والمراهقين من الكتب أو الوسوم التي من شأنها المساس بصحتهم النفسية أو بحساسيتهم.

- يكرّس القانون في المادة التاسعة منه إخضاع الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه إلى تصريح مسبق من الوزارة الوصية على الثقافة من أجل ممارسة النشاط، حيث تُستثنى من ذلك المؤسسات العمومية المنشأة بنص ذي طابع تنظيمي.

- كما تبين المادة العاشرة أنه يعد ناشرا أو مطبعا أو مستوردا أو مصدرا أو موزعا أو بائعا للكتاب كل شخص (طبيعي أو معنوي) يتخذ من ذلك النشاط نشاطا رئيسيا له مع تكريس ثلثي رقم أعماله (3/2) على الأقل له، وبحيث يجب أن تتماشى الأنشطة الأخرى التي يقوم بها مع نشاطه الرئيسي.

- يُحدّد القانون في المادة 11 البيانات التي يجب أن يتضمّننها الكتاب وهي: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، اسم المترجمة إن وُجد، اسم دار النشر وعنوانها، بلد وسنة النشر، نهاية الطّبع بالنسبة للكتاب الورقي، ISBN، الإشارة للإيداع القانوني، رقم الطّبعة، سعر البيع للجمهور وأخيرا تبيان حقوق النشر والتّوزيع.
- تخضع عمليّات استيراد الكتب التي لم تُنشر في الجزائر والموجّهة للجمهور - بما في ذلك الهبات التي تقوم بها الهيئات الأجنبيّة والتمثيليّات الدبلوماسية المعتمدة في الجزائر وكذا المنظّمات الدّولية والمراكز الثقافيّة الأجنبيّة - للموافقة المسبقة من الوزارة الوصيّة على الثقافة بعد استشارة وزارة الشؤون الخارجيّة، كما تبين ذلك المادة 14.
- تنص المادة 15 على ضرورة احترام نسخ المصحف الشّريف المطبوعة أو المنشورة أو المُستوردة صحّة القرآن الكريم وكتابته، حيث تتولّى الوزارة المكلفة بالشؤون الدينيّة مهمّة منح التّرخيص بنشر المصحف وطبعه وتسويقه على جميع الدّعائم.
- فيما يتعلّق بالكتاب المدرسي، تتولّى وزارة التّربية الوطنيّة نشره وتسويقه - كما تشرح ذلك المادة 16- مع إمكانية فتح المجال أمام الكفاءات الوطنيّة للقيام بهذا النّشاط أيضا وإخضاعها لمبدأ المساواة في الوصول إلى الطّلب العمومي، وبشرط أن يتمّ تصميم الكتاب المدرسي وطبعه ونشره في الجزائر.
- من جهة أخرى، يهنّح القانون القطاع الخاصّ ولأوّل مرّة حق نشر الكتاب المدرسي (ويُقصد هنا التّأليف والنّشر والطّبع)، وإخضاع طبع الكتاب شبه المدرسي ونشره واستيراده وتسويقه إلى ترخيص من الوزارة المكلفة بالتّربية الوطنيّة، وحصر دعم الدولة لقرّاءة والمطالعة العمومية في مؤسسات التّربية والتّعليم العمومية واستثناء المؤسسات الخاصّة من ذلك.
- يتضمّن الفصل المتعلّق بتسويق الكتاب أحكاما وإجراءات جديدة تنظّم عمليّات استيراد، توزيع، بيع الكتاب للجمهور أو تصديره خارج حدود البلد، حيث تخضع عمليّات استيراد الكتاب لضرورة إيداع قائمة لعناوين الكتب محلّ الاستيراد لدى الوزارة الوصيّة قبل الشّروع في توزيعها للحصول على الموافقة التي لا تكون أحيانا إلّا بعد إحالة العناوين المشكوك فيها على المركز الوطني للكتاب من أجل التّحقّق من محتواها ومدى تقيدها بالالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون، كما يمكن للوزارة منع توزيع بعضها بقرار مُبرّر قابل للطّعن. تُستثنى من هذه الإجراءات الكتب المستوردة من طرف الهيئات العموميّة أو التمثيليّات الدبلوماسية والتي لا تُوجّه للبيع أو المطالعة العموميّة.
- فيما يخصّ الكتاب الديني غير المنشور في الجزائر والموجّه للبيع أو المطالعة العموميّة أو الهبات، تتولّى الوزارة المكلفة بالشؤون الدينيّة مهمّة مراقبة قائمة العناوين محلّ الاستيراد ومنح التراخيص الخاصّة بها، بينما تتكفّل وزارة المجاهدين بمراقبة ومنح تراخيص استيراد الكتب التي يُعالج مضمونها تاريخ الجزائر أو الحركة الوطنيّة أو الثّورة التحريريّة.

- تنظيم وتقييد العرض على الطلب العمومي على الكتاب، بحيث لا يمكن لمكتبات البيع تلبية هذا الطلب (طلبات المدارس، الجماعات المحلية...) خارج النطاق الجغرافي للولاية التي تتواجد بها.
 - للنّاشر كلّ الحقّ في تحديد سعر بيع الكتاب للجمهور بشرط إيصاله بالسّعر نفسه (السّعر الموحد) إلى جميع مناطق الوطن وهذا تحقيقاً للتّوازن الثّقافي والمعرفي في المجتمع.
 - من جهة أخرى، خصّص القانون ستّة مواد كاملة لتنظيم الكتاب الرّقمي وقضيّة البيع الإلكتروني (عبر الانترنت)، حيث حدّد مواصفات الكتاب الرّقمي وشروط بيعه وتنظيم العلاقة التجاريّة بين البائع والمُشتري بالصّفة التي تضمن حقوق كلّ طرف.
 - يُشجّع القانون دعم الكتاب وترقيته من خلال منح إعانات مالية مباشرة وغير مباشرة وتخصيص جوائز تمنحها الدّولة، بشرط أن تكون الأنشطة المتعلّقة بالكتاب رئيسيّة مع ضرورة تقيّد ممارسي هذه النّشاطات بالالتزامات التي ينصّ عليها القانون نفسه، وفي هذا الإطار يستفيد من إجراءات التّرقية والدّعم كلّ من الكتاب المنشور في الجزائر، أعمال الترجمة للكتب، لكتاب الطفل والنشاطات المرتبطة به، الكتاب المكيف لاحتياجات ذوي الإعاقة التّحصيليّة، الكتاب العلمي والتّقني وكذا الكتاب باللّغة الأمازيغيّة.
 - وفي سبيل ترقية المطالعة ونشرها بين أفراد المجتمع، يحثّ القانون وسائل الإعلام السمعية والمرئية العموميّة على بثّ حصص حول الكتاب، كما يحثّ المؤسسات التّعليميّة بمختلف أطوارها على تعميم المطالعة وتطويرها، فضلا عن دعوة المؤسسات العموميّة ذات الطّابع الاجتماعي، والمؤسسات الاستشفائيّة وكذا مؤسسات إعادة التّربية والتأهيل (العقائبيّة) على تخصيص فضاءات للمطالعة مع إمكانية استفادتها من إعانات الدّعم التي تُقدّمها الدّولة بهذا الخصوص.
 - هذا وسجّل القانون سابقة تاريخية لتضمّنه نصوصا بمنح القطاع الخاصّ حق إنشاء وفتح مكتبات للمطالعة العمومية وتحقيق أرباح تجارية.
- وقد كان من أبرز سمات التّرقية والدّعم للكتاب إمكانية حصول دور النشر ومكتبات بيع الكتب على علامة الجودة التي تمنحها الوزارة المكلفة بالثقافة.

3.3.2. الانتقادات الموجهة للقانون 13-15:

تضمّن القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب 62 مادة، 14 منها محالة على التّظيم، وهذا ما يطرح أكثر من تساؤل حول صدق التّوايلا لدى أصحاب القرار لتهوض بقطاع الكتاب، لأنّ كثرة الإحالات على التّظيم سنكّرس للبيريوقراطية والتسلّط الإداري وتجعل من القانون "مرسوما تنفيذيّا موسّعا" حسب المتخصّصين في شؤون الكتاب.

وقد نصّت المادة 59 من القانون على أنّه "تصدر النّصوص التّنظيمية الخاصّة بهذا القانون في أجل سنة ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرّسمية"، غير أنّ الملاحظ أنّه وإلى غاية ماي 2023 (أي بعد ثمانية سنوات من صدور القانون) لم تصدر إلّا تسعة (09) مراسيم تنفيذيّة من مجموع 18 مرسوما، حيث صدر

الأول سنة 2016 (أي بعد سنة من صدور القانون)، وصدرت ثلاثة مراسيم سنة 2017، ثم خمسة مراسيم سنة 2021 (انظر الجدول رقم 15)، والملاحظ في هذا الشأن أن أربعة مراسيم من بين الأربعة الأولى الصادرة هي مراسيم مرتبطة بتنظيم أنشطة الكتاب شكلا إلا أنها نصوص تركز لمبدأ الرقابة والتضيق مضمونا.

لقد كان من بين الانتقادات الموجهة للقانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، أن بعض المواد جاءت مبهمة وطبع عليها الغموض ومن أمثلة ذلك:

■ عرّف القانون في مادته الأولى كلّ مهن وأنشطة الكتاب، مع ذلك لم يُفصّل ولم يتطرّق لمهنة الناشر كمهنة ذات بعدين الأول فكري والثاني تجاري، وهو ما يجعل من النشر نشاطا مختلفا عن بقية الأنشطة التجارية، كما أن مهنة وصفة الناشر ليست نفسها مهنة وصفة التاجر التي ينظمها السجل التجاري، فمهنة النشر وصفة الناشر من المفروض أن تخضع لهضوابط وشروط من أجل ممارستها، وإلا لماذا لا يُطلب من التاجر الحصول على ترخيص من وزارة التجارة لممارسة نشاطه، بينما يُطلب من الناشر ترخيص من وزارة الثقافة لمزاولة نشاطه، بالإضافة إلى ذلك لم يعط القانون تعريفا دقيقا للكتاب، كما لم يُحدّد عدد صفحاته...

■ تنصّ المادة الثامنة (8) على ضرورة احترام الدين الإسلامي والديانات الأخرى، ويلاحظ أن المشرع لم يحدّد هذه الديانات، وهنا ما يثير جدلا حول أحقيّة مؤلف جزائري غير مسلم (نصراني مثلا) يقيم في الجزائر في الكتابة عن ديانته ونشر أفكاره أم لا؟

■ القانون يخلق النشاط الثقافي ويضيق عليه (المادة 45)، حيث تفرض على المؤلف أو الناشر الذي يعتزم الترويج لكتاب من خلال تقديمه أو بيعه بالإهداء أو التوقيع أو تنظيم أمسية شعرية الحصول على ترخيص مسبق من الوزارة الوصية !.

■ القانون لم يول اهتماما بالمؤلف الذي يعتبر منبع ومصدر الإبداع الفكري، مع ذلك يبقى الحلقة الأضعف في أنشطة ومهن الكتاب من حيث الاهتمام والدعم.

■ أقرّت المادة 26 بتشجيع الدولة للتصدير دون إعطاء أية تفصيلات أخرى، عن آليات وكيفيات وإجراءات التصدير مثلا كما فصلت المواد التي جاءت قبلها إجراءات الاستيراد !.

■ تجاهل القانون القضايا والعناصر ذات الصلة المباشرة بالكتاب كقضية التوزيع والتصدير وكذا الشركاء الاجتماعيين الذين يساهمون في صناعة الكتاب كالنقابات المهنية والجمعيات.

■ لم يتطرّق القانون لقضية دعم المواد الأولية والتجهيزات التي تدخل في صناعته، ولا التسهيلات الجمركية عند تصديره واستيراده أو استيراد آلات الطباعة، كما أغفل مسألة الضرائب على مختلف الأنشطة المرتبطة بصناعته، كما لم يتناول دعم وتشجيع مؤسسات الطباعة أو التوزيع ...

- القانون لم يضع تصوّرا ولا تقنيا للمكتبات الوقفية التي تعاني من غياب نصوص قانونية تُنظّم سيرها وتُتيح لها المساهمة في تنمية القراءة ودعم البحث العلمي.

4.2. في مجال الرّقابة على الفكر:

يطرح واقع النّشر في الجزائر الرّقابة كـ مُشكلة "مُبهمّة و مفتوحة"، حيث تنفي الخطابات الرّسمية وجود الرّقابة على الفكر وتؤكد حرية الرّأي والتّعبير للجميع، بينما يُبين الواقع عكس ذلك تماما بل ويُسلم بوجودها.

وعلى الرّغم من إقرار الدّستور الجزائري للحريّات الأساسيّة المتعلّقة بالفكر والعقيدة، حيث تنصّ المادة 36 على أنّه " لا مساس بحُرمة حرية المعتقد وحُرمة حرية الرّأي "، وتقرّر المادّة 38 بأنّ " حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن. حقوق المؤلف يحميها القانون . لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التّبلغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي " من جهة، وعدم وجود نصوص قانونيّة واضحة وصريحة بهذا الخصوص من جهة أخرى، إلّا أنّ هناك آليات ومعايير رقابية أُدرجت بشكل أو بآخر وبمُسمّيات مختلفة في تشريعات أخرى ذات صلة بنشاط الكتاب، ولعلّ السّبب في ذلك هو محاولة السّلطة السّياسيّة تحاشي الاعتراف والإقرار بوجود هذه الرّقابة.

إذن لا تُمارس الدّولة هذه الرّقابة من خلال تفويض هيئة مُخوّلة بذلك بشكل علني ومُباشر، ولكن عن طريق تعيين "لجان قراءة" تتولّى قراءة وتفقّد وتفحص محتوى الكتب محلّ الاستيراد أو التّوزيع، أو موضوع عرض ومُشاركة في صالون الجزائر الدّولي للكتاب. كما تستعمل مُؤسّساتها الوصيّة على الكتاب كالمركز الوطني للكتاب والمكتبة الوطنية للغرض عينه.

وإذا كان المُؤلّف يرفض بل ويرى أنّ من الواجب عدم الاعتراف بفرض الرّقابة أو كلّ ما من شأنه أن يقيّم حريّته أو يُضيق عليها أو يحدّ من إبداعه، فإنّ النّاشر يسلك السّلوك نفسه ويتبنّى القناعة ذاتها، فكلّ رقابة إنّما هي تدخّل في النّشاط وقطع للأرزاق، خاصّة وأنّ المعايير المُطبّقة لممارسة هذه الرّقابة تتّسم بعدم الثّبات والتّغيّر من رقيب إلى رقيب، غير أنّ نظرة أهل القانون ترى أنّ الرّقابة هي أداة توجيه وحماية للثّوابت الوطنيّة، فهي تُمارس غالبا ضمن مُحرمات وممنوعات مُتّصلة بالتّوجّه السّياسي العام للبلد، وكذا بالتوجّهات الفكرية والدينيّة للمجتمع، وعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت الدّولة بسحب كتاب الجغرافيا للطّور المُتوسّط في سبتمبر 2016 بسبب احتوائه على خريطة تذكر دولة إسرائيل بدل دولة فلسطين!

1.4.2. قراءة في تشريعات الرقابة على الفكر خلال الفترة 1962-1999:

إنّ تبنيّ الجزائر للخيار السياسي الاشتراكي على غرار تونس وليبيا جعل من البديهي أن تفرض الدولة؛ منذ بدايات عهداها بالاستقلال؛ الرقابة على كلّ ما تعلّق بالفكر و تسجيها حسب نهجها السياسي، "فتونس والجزائر في الميدان الثقافي وكذا الاقتصادي استلهمتا من النموذج الاشتراكي، حيث قامت بتأمين إنتاج الكتاب وتوزيعه وفرض الرقابة الصارمة عليه"¹

لقد احتكرت الدولة خلال تلك الفترة وسائل الإعلام ووسائل الإنتاج الثقافي وأدواته، وهيمنت هيمنة مطلقة على قطاع النشر وتحكمت في كلّ التفاصيل المتعلقة به (استيراد الورق وآلات المطابع، ملكية المطابع ودور النشر وشركات التوزيع...)؛ وأخضعتها للتوجيهات السياسية الفوقية من خلال استغلال موظفي ومستخدمي المصالح الإدارية المسيرة لشؤون الثقافة، كما مارست الرقابة على الكتاب وفق إجراء لا مركزي عن طريق لجان القراءة والمحررين المستخدمين على مستوى دور النشر (العمومية طبعا آنذاك)، حيث وفي حال عدم تلاؤم مضمون الكتاب مع التوجهات الإيديولوجية للسلطة فإن المؤلف أو الناشر سيجد نفسه أمام أحد أمرين اثنين:

- الأمر الأول: أن يتلقّى ردّا بعدم صلاحية الكتاب للنشر دون ذكر الأسباب الحقيقية، بل يتمّ تقديم تبريرات وأسباب واهية ترتبط كلّها بالأسلوب أو المستوى أو اللغة !

- الأمر الثاني: لا يتلقّى ردّا في آجاله المقررة، ونظرا للماطلة المتعمدة يضطرّ إلى سحب مُصنّفه ويفهم من تلقاء نفسه أنّه وكتابه غير مرغوب فيهما !

يتمّ كلّ هذا من أجل تفادي لأيّ إحراج من شأنه أن يؤدي إلى ردة فعل في أوساط الطبقة المثقفة أو لدى الرأي العام، الأمر الذي قد يخلق غلياناً أو توتراً سياسياً غير محمود العواقب والسلطة في غنى عنه. وبينما يُجزم وينفي بعض المثقفين أو المسؤولين الجزائريين الذين عايشوا تلك المرحلة بعدم وجود الرقابة على الفكر إطلاقاً، يُقرّ البعض الآخر بوجودها² ولعلّ البحث والتدقيق في مختلف المراسيم المتعلقة بإنشاء المصالح الإدارية الوصية على شؤون الكتاب، يلاحظ كيف أنّ الرقابة ضمنت في المهام المنوطة إليها أحيانا، كما أنّ القرار المؤرخ في 01 مارس 1987 والذي يتضمن تأسيس تأشيرة النشر³ هو دليل آخر على وجود تلك الرقابة، فالمادة الأولى منه تبين أنّه "تؤسس تأشيرة للنشر، يمنحها وزير الثقافة والسياحة بناء على رأي تُصدره لجنة القراءة"، بينما توضّح المادة الثانية طبيعة الأشخاص المعنيين بطلب هذه التأشيرة

¹ Latifa Be Jelloun Laroui. Livre arabe. Dictionnaire encyclopédique du livre. Paris : Cercle de la librairie, 2002. P. 131.

² لتفاصيل أكثر عن موضوع الرقابة على الكتاب في الجزائر يُرجى مراجعة رسالة الدكتوراه الموسومة بعنوان " ممارسة الرقابة على الكتاب في الجزائر 1962-2011" للباحث كمال مسعودي والتي تمّ الإشارة إليها في الفصل المنهجي لهذا العمل.

³ وزارة الثقافة والسياحة. قرار مؤرخ في الأول من مارس 1987 يتضمن تأسيس تأشيرة النشر. الجريدة الرسمية عدد 14 الصادرة بتاريخ 1 أبريل 1987. ص. 510.

فتقول "يجب أن يطلب التأشيرة دور النشر، أو المؤلفون في حالة عدم وجودها [أي في حالة عدم وجود دار النشر وقيام المؤلف بالنشر لحسابه الخاص]".

في حين أن المادة الرابعة تشير إلى السلطة الوصية على التأشيرة وهي وزارة الثقافة والسياحة بحيث "يجب أن تودع طلبات النشر وكذلك المخطوطات لدى وزارة الثقافة والسياحة، حيث تُسجل حسب تاريخ وصولها في دفتر يُفتح لهذا الغرض، ويُسلم لأصحابها إشعار بالاستلام"، والمقصود بالمخطوطات مسودات الأعمال قبل طبعها حتى، وهذا دليل على أن الرقابة كانت سابقة، وقد تمّ إلغاء هذا القرار بعد سنة ونصف من صدوره وهذا بموجب القرار المؤرخ في 28 سبتمبر 1988¹.

من جهة أخرى، كانت المادة 24 من القانون الأساسي للشركة الوطنية للطباعة والنشر تقضي بأنه "... لا تكون مداولات مجلس الإدارة قابلة للتنفيذ إلا بعد المصادقة عليها من سلطة الوصاية، ولا يمكن أن تكون هذه الوصاية ضمنية وحاصلة بسكوت هذه السلطة إلا بعد مُضي مهلة 5 أيام كاملة"، وهنا نتبادر إلى أذهاننا الأسئلة التالية:

- من هي السلطة الوصية المقصودة بنص هذه المادة ؟
- ما هي طبيعة الأمور التي تكون موضوع المداولة والتي قد يُصادق عليها بالسكوت ؟
- ومن المتعارف عليه؛ كما تقضي بذلك الأعراف الإداري؛ أن أي إدارة عمومية تخضع لسلطة فوقيّة تُصادق وتؤشّر على مداولاتها وتُبدي الملاحظات بخصوصها (كالموازنة، والتقارير والدراسات....) حيث تكون هذه المصادقة مادية ولا تعدوا أن تكون حبرا على ورق، أما أن نتحدّث عن موافقة بالسكوت فهذا معناه تدخّل السلطة الفوقية في مهام الإدارة أو المصلحة، ولما كانت الشركة الوطنية للطباعة والنشر مؤسسة عمومية تجارية (ذات طابع صناعي وتجاري) ف إنّها تخضع لوصاية المباشرة للوزارة المُكلّفة بقطاع نشاطها (وزارة الأنباء آنذاك) وبالتالي فإنّ السكوت المقصود هنا هو ذلك المتعلّق بالكتب والمؤلّفات محلّ نظر لجنة القراءة، ومن هنا يمكن استنتاج السمات الرئيسية لهذه الرقابة الأمركية وهي:
- رقابة لا تستند إلى نصوص قانونية صريحة ترسم حدودها وتنظّم إجراءاتها.
- رقابة لا تُمثّل ولا تُجسّد بجهاز رسمي.
- رقابة لا تعترف بالمواثيق والأعراف الإدارية المبنية على "الثقة في الوثيقة" وبالتالي فهي لا تترك أثرا (رفض كتابي) من شأنه إحراج أو اتّهام أو تشويه السلطة الوصية أو الرقيب.

¹ وزارة الإعلام والثقافة. قرار مؤرخ في 28 سبتمبر 1988 يلغي القرار المؤرخ في الأول من مارس 1987 المتضمّن تأسيس تأشيرة النشر. الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 1988.11.16، ص. 1593.

2.4.2. تشريعات الرقابة على الفكر ابتداء من العام 2000:

منذ العام 2003، أصبح المرسوم 278-03¹ المؤرخ في 23 أوت سنة 2003 الذي يحدد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب والمؤلفات في الجزائر بمثابة القانون المؤسس للرقابة على الفكر في الألفية الثالثة والذي يعتبر نسخة مُعادة التكوين لتأشيرة النشر الصادرة سنة 1987، إذ أنه حتى وإن كان يهدف حسب المادة الأولى منه إلى "تحديد الإطار التنظيمي الذي يحكم توزيع الكتب والمؤلفات بكل دعائمها في الجزائر" في الشكل، فإنه يؤسس لمبدأ الرقابة في مضمونه حيث "يخضع لأحكام هذا المرسوم: التوزيع في الجزائر لكل الكتب والمؤلفات بكل دعائمها المطبوعة بالخارج بغرض التسويق والتوزيع أو العرض في إطار تنظيم معارض وصالونات الكتاب باستثناء النشريات الدورية" كما تشرحه المادة الثانية.

لقد توزعت مواد النص التشريعي بشكل عام، بين ما يُحدّد طبيعة الكتب والمؤلفات المعنية بهذه الإجراءات، وبين ما يُبيّن طبيعة الأشخاص الخاضعين لبنود هذا المرسوم والمعنيين باحترامه، حيث تخضع بموجبه كل الكتب والمؤلفات على اختلاف دعائمها المطبوعة بالخارج؛ والمستوردة من طرف كل شخص معنوي (هيئة، مؤسسة...) يخضع للقانون الجزائري، والموجهة للتسويق عن طريق البيع أو التوزيع المجاني أو العرض في إطار تنظيم معارض وصالونات الكتاب، بما في ذلك الكتب والمؤلفات الموجهة للمؤسسات والهيئات والإدارات والمكتبات العمومية إلى رخصة توزيع تتولّى الوزارة المكلفة بالثقافة إصدارها. ويُستثنى من هذه الكتب والمؤلفات المصحف الشريف والكتب الدينية التي تخضع وجوبا للحصول على موافقة مسبقة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وكذا الكتب التاريخية التي تتحدث عن الجزائر أو تاريخها أو ثورتها التي تخضع بدورها إلى ترخيص مسبق من وزارة المجاهدين.

ولعلّ التمعن في أحكام ومواد المرسوم 278-03 سيترك غموضا لدى القارئ حول ماهية هذا النص التشريعي: هل هو أداة رقابة على الفكر (المستورد خصوصا) أم أنه مجرد إجراء تنظيمي وقائي لعمليات استيراد الكتب والمؤلفات؟ لذلك فإن تفحص المادة العاشرة ستكون نقطة الفصل لرفع اللبس وترجيح الكفة لأحد هذين الأمرين ألا وهو الرقابة، وهنا يتبادر إلى أذهاننا سؤال هام: أليس من المنطقي أن تُمارس الدولة؛ مثل باقي دول العالم بما في ذلك المتقدمة؛ رقابتها على الفكر "المستورد" كإجراء وقائي أو تحفظي من تلوث أفكار المجتمع وتدني الأخلاق؟

لعلّ الإجابة على هذا السؤال تكمن في المادة الحادية عشر من المرسوم ذاته والتي تقطع الشك باليقين من أن هذا التشريع إنما هو أداة رقابة بامتياز، إذ تنصّ على أنه "تُطبق الموانع المذكورة في المادة 10 أعلاه على الكتب والمؤلفات المطبوعة والموزّعة في الجزائر"، وبالتالي سيتوضّح ويتكشف لنا أنّ هذا التشريع لا يشمل الرقابة على الفكر "المستورد" وحسب بل تتعداه إلى الفكر الوطني.

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 278-03 ممضي في 2003.08.23 يحدد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب في المؤلفات في الجزائر. الجريدة الرسمية عدد 51 المؤرخة في 2003.08.24، ص. 3.

تُمارس الرقابة السابقة أيضا من خلال نصوص تشريعية أخرى جاءت في سياق منفصل من حيث الزمان (تاريخ صدور) ومتصل من حيث الارتباط بالقانون 13-15 المتعلق بسوق وأنشطة الكتاب، وهذه المراسيم هي:¹

- **المرسوم التنفيذي 09-17** الذي يحدّد شروط وكيفيّات الترخيص المسبق لاستيراد الكتاب الديني، والذي بحسب المادة 5 منه "يخضع استيراد الكتاب الديني على جميع الدّعاء إلى ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالشؤون الدينية والأوقاف" (أنظر الملحق....)، وبحيث يُشترط "لا تمس مضامين الكتب الدينية المُراد استيرادهما نكّن دعائهما بللوحة الدينية للمجتمع وبالمرجعية الدينية الوطنية وبللنظام العام والآداب العامة والحقوق والحريات الأساسية وبأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها. تخضع الكتب والمؤلفات الدينية المطبوعة والموزعة في الجزائر إلى نفس الشروط المذكورة..". كما تشرح ذلك المادة 6.

- تتولّى عملية مراقبة الكتب الدينيّة موضوع الاستيراد والبتّ في طلبات الترخيص، لجنة قراة يتمّ تشكيلها بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالشؤون الدينيّة والوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالداخلية، حيث تتلخّص مهامها في:

- الاطلاع على مضامين الكتب الدينيّة المُراد استيرادها وفحصها؛
- التحقّق من خلوّ الكتب الدينيّة المُراد استيرادها من العبارات أو الفقرات المخالفة صراحة أو بشكل ضمني للشروط المُبيّنة سابقا في المادة ؛
- إعداد قاعدة بيانات في مجال عملها.

وفيما يخصّ إجراءات التحقّق من محتوى الكتب تقول حسب المادة 10 "تباشر اللجنة عمليّة قراة مضمون اللقّاب الديني ويمنح لها أجل ثلاثين (30) يوما من أيّام العمل تسري ابتداء من تاريخ الإيداع للبت في طلب الترخيص بالموافقة أو الرّفص، وفي حالة عدم الرد في الأجل المذكور أعلاه يعتبر ذلك رفضاً".

ونلاحظ هنا نقطتين مهمّين: الأولى هي إشراك أعضاء من وزارة الداخلية في تشكيلة لجنة القراة، أمّا الثّانية فهي إمكانية عدم ردّ اللّجنة على طلب الترخيص كتابيا والاكتفاء بالسكوت دلالة على عدم القبول وهي الإجراءات نفسها التي تمّ تبنيها خلال الثّمانينات سواء عن طريق تأشيرة النّشر أو المواد المضمّنة هنا وهناك في مختلف التشريعات.

- **المرسوم التنفيذي 17-19** يحدد كيفية تنفيذ إجراء إيداع قائمة عناوين الكتب المستوردة قبل توزيعها في الجزائر، حيث تخضع بموجب أحكام هذا المرسوم الكتب المنشورة خارج القطر؛ وعلى اختلاف

¹ المراسيم الصّادرة إلى غاية 31 ماي 2023.

دعائهما؛ والموجهة للبيع أو المطالعة العمومية أو الهبات في الجزائر لإيداع قائمة عناوينها لدى مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة قبل توزيعها، على أن تُستثنى الكتب الدينية وشبه المدرسية من ذلك وإخضاعها لإجراءات أخرى تتكفل بها الوزارات الوصية عليها (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ووزارة التربية الوطنية).

وتُبين الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم نفسه أيضا بأنه "يتعين على مُستورد الكتب أو ممثله المؤهل قانونا فيما يخص الكتب التي تعالج قضايا الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، بالإضافة إلى قائمة العناوين، تقديم نسختين من الكتاب أو الكتب المراد استيرادها، لتشرح الفقرة الثانية من المادة الخامسة الغرض من ذلك، وهو أن "تخضع الكتب التي تعالج الحركة الوطنية والثورة الجزائرية تلقائيا لقراءة المحتوى"، هذه القراءة التي تجعلنا نطرح أكثر من تساؤل حول ماهية من يتولى قراءة وتفحص محتوى تلك الكتب ! تُجيب الفقرة الثالثة من المادة السادسة على ذلك: "يتعين على مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة، فيما يخص الكتب التي تعالج قضايا الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، استشارة مصالح الوزارة المكلفة بالمجاهدين"، لتبين المادة السادسة أن مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة؛ التي تتولى دراسة قائمة العناوين في أجل 30 يوما حسب ما جاء في المادة الخامسة؛ يمكنها طلب نسخة من كتاب أو كتب من القائمة لقراءة المحتوى والتحقق من احترام المادة 8 من القانون 13-15 لسنة 2015 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب والتي تقضي بأنه "تباشر مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة في قراءة المحتوى في أجل 30 يوما كحد أدنى ابتداء من تاريخ إيداع نسخة الكتاب أو الكتب"، كما تبين المادة 5 من المرسوم نفسه أنه "بعد انتهاء الأجل المذكور أعلاه وفي غياب أي إشعار يمكن لمستورد الكتب المباشرة في توزيعها"، ويُلاحظ أن هناك تناقض صريح بين المادة 24 من القانون 13-15 والمرسوم التنفيذي 03-278 الذي لا يستثنى الكتب الموجهة للمؤسسات العمومية من جهة، وبين المادة 10 من المرسوم 09-17 التي يعني فيها عدم الردّ على المُستورد رفضا لطلبه، والمادة 5 من المرسوم 19-17 التي يعني فيها عدم الردّ على المُستورد قبولاً لطلبه من جهة أخرى، ما يعني أنّ الدولة تُشدّد الرقابة على فئة معينة من الكتب دون غيرها ويتعلّق الأمر بالكتاب الديني والكتاب التاريخي، ولعلّ ما يدعم هذا؛ على سبيل المثال لا الحصر؛ ما جاءت به المادة 8 من المرسوم 09-17 التي تشترط وبالإجبار تقديم نسخة عن كلّ كتاب ديني محلّ استيراد، بينما تذكر المادة 6 من المرسوم 19-17 أنه يمكن لوزارة الثقافة أن تطلب نسخة من كتاب [ثقافي] من أجل قراءة المحتوى، في حين " تخضع الكتب التي تعالج قضايا الحركة الوطنية والثورة الجزائرية تلقائيا لقراءة المحتوى" حسب المادة نفسها ! كما تُتيح المادة 8 من هذا المرسوم للمُستورد حقّ الطعن في حال الرّفص، بينما لا يمنح المرسوم 09-17 هذا الحقّ للمُستورد في حال تعلّق الأمر بكتاب ديني.

والملاحظ أنّ كلاً من المرسومين 03-17 و 17-19 لسنة 2017 هما مرسومان تنظيميان يشرحان المواد: 12، 13، 24 و 25 من القانون 13-15 لسنة 2015 الذي يكرّس مبدأ الرّقابة على الكتاب، ويكملان المرسوم 03-17 لسنة 2003 والذي أسّس لهذا المبدأ خلال الألفيّة الجديدة.

من جهة أخرى، أصبح "الإيداع القانوني" وسيلة أخرى تستعملها السلطات الوصيّة لممارسة الرّقابة على الكتاب، إذ ومن خلال ممارسة ضغوط على المصلحة المكلفة بالإيداع حول بعض الكتب التي تمّ نشرها وتداولها في السوق ككتاب "الملّة الغائبة" مثلاً أو "حدث أبو هريرة قال"، وإخضاع العاملين بالمصلحة للمساءلة والتحقيق لدى مراكز الأمن بالعاصمة، فقد أصبحت المصلحة في حدّ ذاتها أداة للرّقابة، حيث يقوم العمّال بتبليغ إدارة المكتبة الوطنيّة بأيّ مؤلّف مشكوك في محتواه، وعلى هذا الأساس فقد تمّ التّحفظ على الكثير من الكتب بقرارات إداريّة داخلية وهذا منافٍ ومخالفٌ للدستور الذي يُقرّ بأنّه " لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلّا بمقتضى أمر قضائي" !.

الجدير بالذّكر أنّ وزارة الثقافة قد قامت بتجميد كلّ إجراءات الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنيّة منذ مطلع العام 2023 بسبب نشر كتاب ينتقد السلطة السياسيّة، وفرضت على مسؤولي المكتبة الوطنيّة وبالأخصّ عمّال مصلحة الإيداع القانوني ضرورة ممارسة الرّقابة على محتوى كلّ الكتب المودعة ومنعها إن اقتضت الحاجة في تجاوز صريح للقوانين الذي لا يخوّل لموظّفي تلك المصلحة القيام بتلك المهام، وقد أدّت هذه الوضعيّة إلى خلق المزيد من الفوضى بسبب تأخّر النّاشرين في إيداع منشوراتهم وعدم تمكّنهم من تسويقها في آجالها.

جدول رقم 15: عرض تفصيلي لكلّ النّشريات المتعلّقة بمجال الكتاب والصّادرة خلال الفترة 2000-2021.

[تجدر الملاحظة أنّ الجدول تضمّن أيضا النّشريات ذات الصبغة الجهويّة التي تتعلّق ببناء مكتبات أو ملاحق مكتبات في المدن ومقار الولايات، أو تلك المتعلّقة بتأسيس بعض التّظاهرات الثقافيّة المحليّة التي تعنى بالكتاب للحاجة التي تقتضيها متطلّبات الموضوع خاصّة في الفصل السادس الذي يتطرّق إلى شبكات المكتبات وتنظيم المهرجانات الخاصّة بالكتاب، مع التّذكير أنّ هذه النّصوص لم يتمّ أخذها بعين الاعتبار بالدراسة في هذا الفصل].

السنة	طبيعة النصّ	رقم النصّ	تاريخ الإقرار (الإمضاء)	تاريخ الإصدار في الجريدة الرسمية			عنوان النصّ
				العدد	تاريخ الصدور	الصفحة	
2000	قرار		2000.05.16	30	2000.05.28	15	يحدّد النسب التناسبية والأسعار الجزافية الخاصة بالإتاوة المطبّقة على النسخة الخاصة.
	مرسوم تنفيذي	185-2000	2000.07.06	41	2000.07.12	20	يتمم المرسوم التّنفيذي رقم 72-96 والمتضمّن تعديل القانون الأساسي للمعهد التربوي الوطني وتغيير تسميته فيصبح "المعهد الوطني للبحث في التربية".
2001	---	---	---	---	---	---	-----
2002	مرسوم تنفيذي	296-02	2002.03.15	62	2002.09.15	05	يحدد كفاءات تطبيق المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 المتعلقة بإعفاء الكتب والمؤلفات المستوردة والموجهة للبيع في إطار تنظيم المعرض الدولي للكتاب من حقوق الرسوم.
	ق. و. م.		2002.12.30	18	2003.03.12	19	يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 092-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم الفنون والآداب وتطويرها.
2003	مرسوم رئاسي	189-03	2003.02.28	30	2003.02.30	03	يتضمّن تعديل القانون الأساسي للمطبعة الرسمية (يلغي أحكام المرسوم 64-332 الصادر سنة 1964).
	أمر	05-03	2003.07.19	44	2003.07.23	03	يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
	مرسوم تنفيذي	278-03	2003.08.23	51	2003.08.24	03	يحدد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب في المؤلفات في الجزائر.
	قانون	17-03	2003.11.04	67	2003.11.05	04	يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

2004	---	---	---	---	---	---	
2005	ق. و. م.	---	2005.05.25	63	2005.09.14	21	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بأدرار
	ق. و. م.	---	2005.05.25	63	2005.09.14	21	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية ببجاية
	ق. و. م.	---	2005.05.25	63	2005.09.14	22	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بتلمسان
	ق. و. م.	---	2005.05.25	63	2005.09.14	22	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بفرندة (ولاية تيارت)
	ق. و. م.	---	2005.05.25	63	2005.09.14	23	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بتيزي وزو
	ق. و. م.	---	2005.05.25	63	2005.09.14	23	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بعنابة
	ق. و. م.	---	2005.05.25	63	2005.09.14	23	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بقسنطينة
	مرسوم تنفيذي	316-05	2005.09.10	62	2005.09.11	08	يتضمن تشكيلة هيئة المصالحة المكلفة بالنظر في منازعات استعمال المصنفات والأداء التي يديرها الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيمها وسيرها.
	مرسوم تنفيذي	356-05	2005.09.21	65	2005.09.21	23	يتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيمه وسيره.
	مرسوم تنفيذي	357-05	2005.09.21	65	2005.09.21	28	يحدّد كميّات التصريح والمراقبة المتعلّقين بالإتاوة على النسخة الخاصة.
	مرسوم تنفيذي	370-05	2005.09.26	66	2005.09.28	25	يتضمّن القانون الأساسي لديوان المطبوعات الجامعية.
مرسوم تنفيذي	489-05	2005.12.22	83	2005.12.25	20	يتمم المرسوم التنفيذي رقم 93-149 والمتعلّق بالقانون الأساسي للمكتبة الوطنية.	

2006	مرسوم رئاسي	205-06	2006.06.07	38	2006.06.11	04	يتضمن إحداث جائزة رئيس الجمهورية للمُبدعين الشّباب تُسمّى "جائزة علي معاشي".
	ق. و. م.	---	2006.08.02	75	2006.11.26	29	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية ببسكرة
	ق. و. م.	---	2006.08.02	75	2006.11.26	29	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية ببشار
	ق. و. م.	---	2006.08.02	75	2006.11.26	30	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بتبسة
	ق. و. م.	---	2006.08.02	75	2006.11.26	30	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بالجلفة
	ق. و. م.	---	2006.08.02	75	2006.11.26	31	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بمعسكر
	ق. و. م.	---	2006.08.02	75	2006.11.26	31	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بعين تيموشنت
	ق. و. م.	---	2006.08.02	75	2006.11.26	32	يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بغليزان
2007	قرار	---	2007.04.10	38	2007.06.10	22	يحدّد النسب التّناسبيّة والأسعار الجزافية الخاصّة بالإتاوة على النّسخ الخاصّة.
	مرسوم تنفيذي	193-07	2007.06.18	42	2007.06.24	08	يعدّل المرسوم التنفيذي 93-149 المؤرّخ في 22 يونيو 1993 والمتضمّن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.
	مرسوم تنفيذي	275-07	2007.09.18	58	2007.09.19	37	يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية.
	ق. و. م.	---	2007.10.10	72	2007.11.20	21	يحدد التنظيم الداخلي للمكتبة الوطنية الجزائرية وملحقاتها.
2008	قرار	---	2008.02.11	14	2008.03.12	24	يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي دولي للأدب وكتاب الشباب.
	مرسوم تنفيذي	235-08	2008.07.26	43	2007.07.30	15	يعدّل ويتمّ المرسوم التنفيذي 93-149 المؤرّخ في 22 يونيو 1993 والمتضمّن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.

	مرسوم تنفيذي	236-08	2008.07.26	43	2007.07.30	16	يتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية.
	مرسوم تنفيذي	362-08	2008.11.08	64	2008.11.17	18	يتعلق بإعفاء الكتب والمؤلفات المستوردة والموجهة للبيع في إطار تنظيم المهرجانات ومعارض للكتاب من حقوق الرسوم.
2009	ق. و. م.	---	2009.02.26	36	2009.06.21	25	يحدد التنظيم الداخلي لمكتبات المطالعة العمومية وملحقاتها.
	مرسوم رئاسي	202-09	2009.05.27	33	2009.05.31	22	يتضمن إنشاء المركز الوطني للكتاب.
	قرار	---	2009.06.26	47	2009.08.16	27	يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الدولي للكتاب المسمى "المعرض الدولي للكتاب".
	مرسوم تنفيذي	346-09	2009.10.22	62	2009.10.28	03	يتمم المرسوم التنفيذي رقم 236-08 الصادر في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 والمتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية.
	قرار	---	2010.03.18	30	2010.05.05	22	يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي المحلي "القراءة في احتفال" في مدينة الجزائر.
2010	قرار	---	2010.03.18	30	2010.05.05	22	يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي المحلي "القراءة في احتفال" في البلدية.
	قرار	---	2010.03.18	30	2010.05.05	23	يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي المحلي "القراءة في احتفال" في المدينة.
	قرار	---	2010.03.18	30	2010.05.05	23	يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي المحلي "القراءة في احتفال" في تيزي وزو.
	قرار	---	2010.03.18	30	2010.05.05	23	يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي المحلي "القراءة في احتفال" في بومرداس.
	قرار	---	2010.03.18	30	2010.05.05	24	يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي المحلي "القراءة في احتفال" في تيبازة.

	ق. و. م.	---	2010.05.10	50	2010.09.01	23	يحدد التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب.
	ق. و. م.	---	2010.06.22	71	2010.11.24	30	يتضمن الموافقة على الجرد الكمي والكيفي والتقديري للممتلكات والحقوق والواجبات والوسائل التي تحوزها ملحقات المكتبة الوطنية الجزائرية.
	ق. و. م.	---	2010.09.23	73	2010.12.01	20	يحدد تصنيف مكتبات المطالعة العمومية وشروط الالتحاق بالمناصب العليا التابعة لها.
	قرار	---	2010.12.05	79	2010.12.29	25	يتضمن تأسيس مهرجانات ثقافية محلية "القراءة في احتفال".
2011	ق. و. م.	---	2011.01.12	28	2011.05.18	20	يتضمن إنشاء ملحقات لمكتبة المطالعة العمومية لولاية الجلفة.
	ق. و. م.	---	2011.01.12	28	2011.05.18	20	يتضمن إنشاء ملحقة لمكتبة المطالعة العمومية لولاية تيسمسيلت.
	ق. و. م.	---	2011.05.26	44	2012.07.29	24	يتضمن إنشاء ملحقة لمكتبة المطالعة العمومية لولاية أم البواقي.
	ق. و. م.	---	2011.05.26	44	2012.07.29	24	يتضمن إنشاء ملحقتين لمكتبة المطالعة العمومية لولاية معسكر.
	مرسوم تنفيذي	293-11	2011.08.18	48	2011.08.24	05	يتم المرسوم التنفيذي رقم 263-08 الصادر في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 والمتضمن إنشاء مكتبات القراءة العامة.
	مرسوم تنفيذي	294-11	2011.08.18	48	2011.08.24	05	يتعلق بكيفيات تحصيل الإتاوة عن أجهزة الاستنساخ الخطي وتوزيعها.
	مرسوم تنفيذي	356-11	2011.10.17	57	2011.10.19	04	يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 356-05 المؤرخ 17 شعبان 1426 الموافق 21 سبتمبر 2005 والمتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيمه وسيره.
	مرسوم تنفيذي	18-12	2012.01.09	07	2012.02.14	20	يحدد كفاءات تسير حساب التخصيص الخاص رقم 092-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها".
2012							

مرسوم تنفيذي	115-12	2012.03.11	16	2012.03.21	11	يتعلق باللجنة المتخصصة في إعانة الفنون والآداب بعنوان حساب التخصيص الخاص رقم 092-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها".
مرسوم تنفيذي	234-12	2012.05.24	34	2012.06.03	09	يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.
ق. و. م.	---	2012.05.30	59	2012.10.28	18	يتضمن إنشاء ملحقات لمكتبة المطالعة العمومية لولاية الجلفة.
ق. و. م.	---	2012.05.30	59	2012.10.28	19	يتضمن إنشاء ملحقتين لمكتبة المطالعة العمومية لولاية الوادي.
ق. و. م.	---	2012.05.30	59	2012.10.28	19	يتضمن إنشاء ملحقتين لمكتبة المطالعة العمومية لولاية بسكرة.
ق. و. م.	---	2012.05.30	59	2012.10.28	20	يتضمن إنشاء ملحقة لمكتبة القراءة العامة لولاية تبسة.
ق. و. م.	---	2012.05.30	59	2012.10.28	21	يتضمن إنشاء ملحقات لمكتبة القراءة العامة لولاية سيدي بلعباس.
ق. و. م.	---	2012.05.30	59	2012.10.28	21	يتضمن إنشاء ملحقة لمكتبة القراءة العامة لولاية تيسمسيلت.
ق. و. م.	---	2012.06.17	24	2013.05.05	22	يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها".
ق. و. م.	---	2012.06.17	24	2013.05.05	24	يحدد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها".
ق. و. م.	---	2012.11.04	27	2013.05.22	35	يحدد تصنيف المركز الوطني للكتاب وشروط الالتحاق بالمناصب العليا التابعة له.
ق. و. م.	---	2013.02.13	51	2013.10.13	17	يتضمن إنشاء مكتبة للمطالعة العمومية لولاية أدرار.

ق. و. م.	---	2013.02.13	51	2013.10.13	17	يتضمن إنشاء مكتبة للمطالعة العمومية لولاية الأغواط.
ق. و. م.	---	2013.02.13	51	2013.10.13	18	يتضمن إنشاء مكتبتين للمطالعة العمومية لولاية أم البواقي.
ق. و. م.	---	2013.02.13	51	2013.10.13	18	يتضمن إنشاء مكنتات للمطالعة العمومية لولاية تيارت.
ق. و. م.	---	2013.02.13	51	2013.10.13	19	يتضمن إنشاء مكنتات للمطالعة العمومية لولاية الجلفة.
ق. و. م.	---	2013.02.13	51	2013.10.13	19	يتضمن إنشاء مكنتات للمطالعة العمومية لولاية المسيلة.
ق. و. م.	---	2013.02.13	51	2013.10.13	20	يتضمن إنشاء مكتبة للمطالعة العمومية لولاية سعيدة.
ق. و. م.	---	2013.02.13	51	2013.10.13	20	يتضمن إنشاء مكتبة للمطالعة العمومية لولاية الوادي.
ق. و. م.	---	2013.03.17	76	2014.12.29	52	يتضمن إنشاء مكنتات المطالعة العمومية بولاية تبسة.
ق. و. م.	---	2013.03.17	76	2014.12.29	52	يتضمن إنشاء مكنتات المطالعة العمومية بولاية بسكرة.
ق. و. م.	---	2013.03.17	76	2014.12.29	53	يتضمن إنشاء مكنتات المطالعة العمومية بولاية تيارت.
ق. و. م.	---	2013.03.17	76	2014.12.29	53	يتضمن إنشاء مكنتات المطالعة العمومية بولاية الجلفة.
ق. و. م.	---	2013.03.17	76	2014.12.29	54	يتضمن إنشاء مكنتات المطالعة العمومية بولاية المسيلة.
ق. و. م.	---	2013.03.17	76	2014.12.29	54	يتضمن إنشاء مكتبتين للمطالعة العمومية بولاية الوادي.
ق. و. م.	---	2013.03.27	33	2014.06.15	20	يحدّد النسب التناسبية والأسعار الجزافية الخاصة بالإتاوة على النسخة الخاصة.

	مرسوم رئاسي	123-13	2013.04.03	27	2013.05.23	03	يتضمن التصديق على معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بشأن حق المؤلف المعتمدة بجنيف بتاريخ 20 ديسمبر سنة 1996.
	مرسوم تنفيذي	180-13	2013.05.05	25	2013.05.12	23	يتضمن إنشاء مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية.
	ق. و. م.	---	2013.05.27	53	2013.10.23	62	يحدد قائمة الأجهزة الخاضعة لإتاوة الاستنساخ الخطي.
	مرسوم تنفيذي	388-13	2013.11.19	61	2013.12.08	08	يتم المرسوم رقم 180-13 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1434 هجرية الموافق لـ 5 مايو سنة 2013 والمتضمن إنشاء مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية.
	قرار		2013.12.08	39	2014.06.25	30	يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الدولي للأدب والكتاب والشعر.
	قرار		2013.12.08	39	2014.06.25	31	يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الوطني لأدب وسينما المرأة.
	قرار		2013.12.10	39	2014.06.25	32	يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الوطني للأدب والكتاب والشعر الأمازيغي.
2014	ق. و. م.	---	2014.03.06	40	2014.06.29	29	يتضمن إنشاء مكتبة للمطالعة العمومية لولاية مستغانم.
	ق. و. م.	---	2014.03.06	40	2014.06.29	30	يتضمن إنشاء مكتبات للمطالعة العمومية لولاية تلمسان.
	ق. و. م.	---	2014.03.06	40	2014.06.29	30	يتضمن إنشاء مكتبات للمطالعة العمومية لولاية النعامة.
	مرسوم تنفيذي	108-14	2014.03.12	15	2014.03.19	10	يتم المرسوم التنفيذي رقم 180-13 المؤرخ في 5 مايو سنة 2013 والمتضمن إنشاء مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية.
	ق. و. م.	---	2014.04.15	34	2014.06.16	25	يتضمن إنشاء مكتبات للمطالعة العمومية.
	مرسوم تنفيذي	14-15	2015.01.22	04	2015.02.08	30	يتم المرسوم التنفيذي رقم 180-13 المؤرخ في 5 مايو سنة 2013 والمتضمن إنشاء مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية.
2015	مرسوم تنفيذي	14-15	2015.01.22	04	2015.02.08	30	يتم المرسوم التنفيذي رقم 180-13 المؤرخ في 5 مايو سنة 2013 والمتضمن إنشاء مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية.

	قانون	13-15	2015.07.15	39	2015.07.19	21	يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب.
	مرسوم تنفيذي	238-15	2015.09.03	49	2015.09.16	10	يتمم المرسوم التنفيذي رقم 13-180 المؤرخ في 5 مايو سنة 2013 والمتضمن إنشاء مكاتب رئيسية للمطالعة العمومية.
	مرسوم تنفيذي	339-15	2015.12.28	70	2015.12.29	17	يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 014-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب".
2016	ق. و. م.	---	2016.02.17	23	2016.04.13	26	يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 014-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب".
	ق. و. م.	---	2016.03.12	33	2016.05.05	29	يحدد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 014-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب".
	مرسوم تنفيذي	191-16	2016.06.30	41	2016.17.12	09	يحدد كفاءات التصريح المسبق لممارسة الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه.
	مرسوم رئاسي	229-16	2016.08.30	53	2016.09.07	03	يتضمن إحداث جائزة الدولة التقديرية للفنون والآداب والعلوم.
2017	مرسوم تنفيذي	08-17	2017.01.04	02	2017.01.11	15	يحدد شروط وكفاءات الترخيص المسبق لنشر المصحف الشريف وطبعه وتسويقه على جميع الدعائم.
	مرسوم تنفيذي	09-17	2017.01.04	02	2017.01.11	19	يحدد شروط وكفاءات الترخيص المسبق لاستيراد الكتاب الديني.
	مرسوم تنفيذي	19-17	2017.01.17	03	2017.01.18	12	يحدد كفاءات تنفيذ إجراء إيداع قائمة عناوين الكتب المستوردة قبل توزيعها في الجزائر.
	قرار		2017.03.26	51	2017.08.30	18	يحدد تشكيل لجنة تدقيق ومراجعة نسخ المصحف الشريف وسيرها.
	ق. و. م.	---	2017.09.24	67	2017.11.15	11	يحدد تشكيلة لجنة قراءة الكتاب الديني المستورد وسيرها.

مرسوم تنفيذي	330-17	2017.11.15	68	2017.11.28	08	يحدّد كميّات وشروط الحصول على الاعتماد والمصادقة على الوسائل والدّعائم البيداغوجيّة.
مرسوم تنفيذي	131-18	2018.05.02	26	2018.05.06	05	يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90-11 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1410 الموافق أول يناير سنة 1990 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية.
مرسوم تنفيذي	294-18	2018.11.26	71	2018.12.02	09	يتمم المرسوم التنفيذي رقم 13-180 المؤرخ في 5 مايو سنة 2013 والمتضمن إنشاء مكاتب رئيسيّة للمطالعة العموميّة.
قرار	---	2019.01.14	35	2019.06.02	14	يحدد النسب التناسبية والأسعار الجزافية الخاصة بالإتاوة على النسخة الخاصة.
مرسوم رئاسي	228-20	2020.08.19	50	2020.08.30	06	يتضمّن إحداث جائزة رئيس الجمهورية للأدب واللغة الأمازيغية.
مرسوم رئاسي	250-21	2021.06.03	41	2021.06.03	05	يتضمن ترسيم يوم 7 يونيو يوما وطنيا للكتاب والمكتبة.
مرسوم تنفيذي	262-21	2021.06.13	49	2021.06.22	20	يحدّد كميّات دعم الدولة إيصال الكتاب بنفس السعر الموحّد إلى المناطق البعيدة.
مرسوم تنفيذي	263-21	2021.06.13	49	2021.06.22	20	يحدّد شروط وكميّات منح علامة الجودة لدور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب وسحبها وكذا النتائج المترتبة عليها.
مرسوم تنفيذي	264-21	2021.06.13	49	2021.06.22	23	يحدّد كميّات توزيع الطلب العمومي للكتاب.
مرسوم تنفيذي	265-21	2021.06.13	49	2021.06.22	24	يحدّد كميّات منح الترخيص المسبق المتعلّق بتنظيم التظاهرات حول الكتاب الموجه للجمهور.
مرسوم تنفيذي	266-21	2021.06.13	49	2021.06.22	25	يتعلّق بتسعيرة الكتاب.

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على فرز الجريدة الرّسميّة للفترة 2000-2021.

خلاصة الفصل:

عرف قطاع الثقافة منذ مطلع الألفية الجديدة وإلى غاية نهاية 2021، صدور أكثر من 1000 تشريع، لم يتعدّ عدد تلك المتعلّقة بالكتاب 89 نصّا ثلاثة منها عبارة عن نصوص تشريعية هي الأمر 03-05 المتعلّق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، والقانون 03-17 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-05 وأخيرا القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب الذي صدر بعد انتظار دام لسنوات وعقود، بينما بلغ عدد النصوص التنظيمية 86 نصّا، وعلى عكس تشريعات الفترة السابقة (1962-1999) التي اهتمت بالتأسيس لقطاع الكتاب ومهنة المكتبي، فإنّ التشريعات الجديدة للكتاب قد أولت في معظمها اهتماما بدعم وترقية الكتاب والمطالعة.

المُلفت أنّ القانون 13-15 الذي جاء لتنظيم مهن وأنشطة الكتاب، تضمّن 62 مادّة 18 منها محالة على التنظيم ولم تصدر النصوص التنظيمية إلاّ لتسعة مواد فقط على مدار ثمان سنوات، كما جاءت مواد أخرى غامضة ومُبهمّة ودون أدنى شروحات أو تفاصيل، وقد ما جعل الكثير من المتخصّصين في شؤون الكتاب يشكّون في نوايا الدولة "الصّادقة" للنّهوض بقطاع الكتاب وترقيته، ويرون أنّ هذا القانون هو عبارة عن مرسوم تنفيذي موسّع يكرّس لمزيد من البيروقراطية والتسلّط الإداري والتضييق على الأنشطة المرتبطة بالكتاب عموما وعلى حرية الإبداع بشكل خاصّ.

الفصل الرابع:
واقع أنشطة صناعة النشر في
الجزائر

تمهيد:

تعتبر صناعة النشر في الجزائر صناعة فكرية تخضع للقرارات السياسية العليا وتحكمها التوجهات الكبرى للدولة، حيث تُمارس جميع الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه في إطار احترام الدستور وقوانين الجمهورية، القيم الثقافية للمجتمع، متطلبات الأمن والنظام العام، كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية، بالإضافة إلى عدم تمجيد الاستعمار والإرهاب والجريمة والعنصرية، لذلك فرض القانون 15-13 ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الوزارة الوصية على الثقافة لمزاولة الكثير من الأنشطة المكونة لهذه الصناعة في الجزائر وهي الطباعة والنشر والتوزيع والبيع، والتي سنتطرق إلى واقعها في هذا الفصل، ونقدم الأرقام والإحصائيات المتعلقة بممارسة كل نشاط وتوزيعه الجغرافي عبر مختلف مناطق الوطن، كما ندرس ونحلّل تطوّر ووتيرة ممارسة كل نشاط خلال الفترة 2000-2017.

1. صناعة الكتاب:

يدخل في صناعة الكتاب نشاط الطباعة وكل الأعمال المرتبطة بها كالتجليد والتجهيز الفني والجمع والإخراج، لذلك تُولي صناعة النشر اهتماما بالغاً بالمطابع والتقنيات والأجهزة والوسائل المتاحة، وكذا جودة ووفرة المواد الأولية الضرورية للطباعة وأسعارها، والكفاءات البشرية المتخصصة والقدرات الفنية لصناعة الكتاب... وهذا لأن الناشر يتصل بهذه العملية وبالكتاب أكثر من اتصاله بسواها من العمليات لا يعتبره مسؤولاً مباشراً عن الإخراج النهائي للكتاب وما يتسم به من مواصفات الجودة والإتقان التي من شأنها لفت اهتمام القارئ ودفعه نحو اقتنائه وهذا حسب قدرته المادية (المالية) طبعا.

1.1. تمركز النشاط المطبعي في الجزائر:

1.1.1. مطابع القطاع العام: تُعدّ المطابع العمومية قليلة في الجزائر ولا تساهم في طباعة الكتب بشكل يليق بإمكانات الدولة ومواردها، وهذه المطابع هي:

- مطبعة الوسط؛
- المطبعة الرسمية؛
- المطبعة الشعبية للجيش؛
- شركة الطباعة بالجزائر SIA.¹
- مطبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG؛
- مطبعة المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ANEP؛
- مطبعة الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ONPS؛

¹ شركة وطنية نتجت بعد إعادة هيكلة شركة الشعب، تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 90-242 تاريخ 1990/12/11، وهي تساهم في تطوير الصحافة الوطنية المكتوبة، كما تتدخل أيضاً في صناعة وانجاز الكتب.

2.1.1. مطابع القطاع الخاص: تُهيمن مطابع القطاع الخاص على نشاط طباعة وتجليد الكتاب في الجزائر والذي أدرجته وزارة التجارة ضمن "أنشطة الخدمات"، وخصّصت له مصالح المركز الوطني للسجلّ التجاري رمزا نشاط هما:

■ **111307: مطبعة صناعية:** حيث يمكن لمن يُمارس نشاط هذا الرّمز القيام بـ:

- كل الأعمال الداخلة في الصناعة المطبعية (تركيب، ترتيب، تكليش، طباعة وسحب) ؛
- كل أعمال التجليد وجمع المراجع (كتب، مجلات ... إلخ) ؛
- الطبع بالتيبوغرافي، الأوفست، الهيليوغرافي، السيرغرافي، طبع الكتيّبات، الكراسيات، البطاقات البريدية.... إلخ.

■ **111316: طباعة أخرى:** ويمكنها القيام بما يلي:

- طباعة المجلات والدوريات الأخرى، التي تظهر أقل من أربع مرّات في الأسبوع ؛
- طباعة الكتب والمنشورات والنوتات الموسيقية، والخرائط، والأطالس، والملصقات، والكتالوجات، والمنشورات وغيرها من المطبوعات الدعائية، والألبومات، واليوميات، والرّزنات وغيرها من المطبوعات التجارية وورق الكتابة بالترويسة الشخصية وغيرها من الطابعات بنظام التيبوغرافي، الأوفست، الهيليوغرافي، الفليكسوغرافي، السيرغرافي وغيرها من آلات النسخ، الطابعات الإلكترونية وآلات النقش؛
- الطباعة المباشرة على المنسوجات، البلاستيك، الزجاج، المعادن، الخشب، السيراميك؛
- غالبا ما تكون الأنماط المطبوعة محميّة بحقوق المؤلف.

في هذا الإطار، تُشير أرقام وزارة التجارة أنّ هناك تزايدا كبيرا في انتشار المطابع الخاصة على المستوى الوطني فُدّر بـ 520% خلال الفترة 2000-2017، فبعد أن كان عددها 611 مطبعة مع نهاية العام 2000 موزّعة على 48 ولاية، قفز إلى 3455 مطبعة نهاية العام 2017، ثم ارتفع إلى 4105 مطبعة مع منتصف العام 2021 أي بزيادة فاقت 672 % خلال 22 سنة.

* تم ذكر هذه الأنشطة كما جاء تفصيلها في سجلّات ووثائق المركز الوطني للسجلّ التجاري الخاصة بالنشاط.

جدول رقم 16: تطوّر المطابع الصناعيّة الخاصّة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنة	الرمز 111307 (مطبعة صناعية)			الرمز 111316 (مطبعة أخرى)			مجموع المطابع المسجلة لدى م. و. س. ت
	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	
2000	365	246	611	---	---	---	611
2001	445	326	771	---	---	---	771
2002	506	375	881	---	---	---	881
2003	555	410	965	---	---	---	965
2004	619	429	1048	---	---	---	1048
2005	710	472	1182	---	---	---	1182
2006	815	520	1335	---	---	---	1335
2007	946	574	1520	---	---	---	1520
2008	1061	642	1703	---	---	---	1703
2009	1188	698	1886	---	---	---	1886
2010	1274	739	2013	---	---	---	2013
2011	1474	781	2255	---	---	---	2255
2012	1668	828	2496	---	---	---	2496
2013	1853	915	2768	---	---	---	2768
2014	2073	995	3068	---	---	---	3068
2015	2242	1051	3293	---	---	---	3293
2016	2274	1098	3372	---	---	---	3372
2017	2293	1157	3450	02	03	05	3455
2018	2294	1231	3525	35	29	64	3589
2019	2359	1317	3676	59	57	116	3792
2020	2399	1371	3770	89	78	167	3937

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري

2.1. التوزيع الجغرافي للنشاط المطبعي في الجزائر:

على غرار الأنشطة الاقتصادية الأخرى يتركّز التوزيع الجغرافي للمطابع في الجزائر بشكل كبير في المُدن الكبرى والمُدن الصناعيّة ، حيث يعرف عدد المطابع نموًا ملحوظًا من سنة لأخرى مع تسجيل تباين في التوزيع بين مختلف ولايات الوطن.

تُشير الإحصائيات أنّه مع منتصف العام 2021 بلغ عدد المطابع 4105 مطبعة، 36% منها يتواجد بالعاصمة وحدها (1405 مطبعة)، في حين يبلغ العدد في المدن الأربعة الكبرى: البلدية، سطيف، قسنطينة ووهران 164، 215، 208 و 196 مطبعة على التوالي، ثمّ تليهم بجاية بـ 145 مطبعة ثمّ بومرداس بـ 116 مطبعة و 99 مطبعة في تيزي وزو، في حين سجّلت عنابة 83 مطبعة و برج بوعريريج 80 مطبعة.

كما يُلاحظ أنّ 07 ولايات يتراوح فيها عدد المطابع ما بين 51 و 90 مطبعة، بينما يبلغ عدد الولايات التي يتراوح فيها عدد المطابع بين 11 و 50 مطبعة 29 ولاية وهي أقلّ نشاطًا من الولايات السابقة، في حين أنّ الولايات التي لا يزيد فيها عدد المطابع عن العشرة فهي 4 ولايات وهي الطارف بـ 10 مطابع، تمنراست بـ

07 مطابع، تندوف ب 04 مطابع وآخرها إليزي بمطبعة واحدة تأسست العام 2016، وهذه الولايات تعرف نشاطا صناعيا منخفضا جدا!!.

جدول رقم 17: التوزيع الجغرافي للمطابع الصناعية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 200-2021

الولاية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أدرار	4	4	6	6	6	6	5	5	5	5	6	7	9	13	14	15	12	11	11	12	13	14
الشلف	8	10	15	18	19	17	23	24	33	38	38	37	44	46	51	56	54	54	55	54	55	57
الأغواط	0	2	4	4	6	8	9	11	12	13	15	14	15	13	13	14	15	16	16	18	16	18
أم البواقي	3	3	3	3	3	4	4	5	8	10	12	13	18	22	26	27	27	26	25	38	35	37
باتنة	14	13	14	14	15	19	20	24	27	30	32	33	37	48	52	56	57	56	59	59	61	60
بجاية	18	25	28	28	29	30	40	43	46	51	50	60	63	72	82	91	93	96	98	129	146	145
بسكرة	3	3	4	5	4	4	5	6	6	8	8	14	16	19	21	22	23	23	24	23	25	25
بشار	3	3	3	3	4	3	4	6	3	4	5	6	8	9	10	10	10	11	10	9	9	9
البلدية	24	30	36	39	41	44	52	68	81	85	82	93	98	108	112	126	131	137	136	145	156	164
البويرة	2	4	4	4	4	5	9	11	9	11	13	15	15	20	22	17	15	16	15	17	21	22
تمنراست	2	3	4	3	4	4	4	4	5	5	5	6	5	6	6	7	8	7	6	7	7	8
تبسة	2	4	5	6	7	8	9	11	13	15	17	18	20	23	25	26	26	24	24	25	25	25
تلمسان	19	20	20	19	20	24	27	30	37	45	47	49	52	58	63	63	60	62	60	60	60	59
تيارت	6	7	8	8	10	12	12	12	14	15	17	19	22	25	28	38	39	39	40	43	45	50
تيزي وزو	13	17	24	28	31	34	35	36	40	42	41	48	53	66	84	89	95	94	96	97	99	99
الجزائر	299	370	404	448	486	549	602	675	755	824	888	950	1044	1121	1222	1285	1301	1316	1347	1374	1398	1405
الجللفة	5	7	12	12	12	13	15	17	20	19	23	31	33	39	41	46	44	47	49	47	47	45
جيجل	3	5	5	6	6	6	6	6	7	10	9	13	16	18	18	20	22	26	26	27	31	31
سطيف	25	25	33	37	37	42	51	63	70	76	84	85	91	105	113	121	133	142	149	172	186	215
سعيدة	1	1	1	1	2	1	1	1	1	5	5	13	15	20	42	45	46	44	40	35	30	31
سكيكدة	11	14	13	14	14	15	17	19	19	22	26	26	27	28	27	28	29	31	30	31	32	34
سيدي بلعباس	13	14	15	15	13	15	16	18	19	20	22	30	32	38	43	45	46	47	42	41	40	41
عنابة	7	9	13	14	18	20	20	25	29	32	36	34	32	37	40	42	47	49	56	66	73	83
قالمة	1	4	5	7	9	11	11	12	11	10	13	15	14	15	17	20	21	21	23	25	25	26
قسنطينة	23	33	39	43	51	57	65	72	83	91	92	108	124	138	154	172	178	182	186	205	210	208
المدية	9	12	15	16	16	16	17	17	16	18	17	14	15	17	19	22	21	19	22	23	25	24
مستغانم	10	11	10	12	12	13	14	16	16	16	17	17	18	16	19	20	18	18	19	19	19	19

54	52	49	45	43	43	43	37	36	30	26	22	21	18	15	16	10	8	5	3	3	2	المسيلة
20	21	23	22	20	20	21	19	14	13	13	11	10	9	9	6	5	3	4	3	3	0	معسكر
45	35	31	27	33	31	29	27	23	25	24	22	21	20	15	14	11	11	11	11	8	7	ورقلة
196	195	195	196	189	186	181	172	155	137	124	92	85	70	65	45	40	32	30	26	19	15	وهران
14	15	17	19	18	19	18	15	12	8	3	2	2	2	2	2	2	2	0	0	0	0	البيض
3	2	2	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	إلزي
80	77	76	75	75	63	55	44	38	31	22	16	15	14	12	12	10	5	5	4	4	4	برج بوعربرج
116	111	108	104	94	88	79	74	67	67	55	55	50	44	38	33	28	23	22	20	18	7	بومرداس
28	15	13	11	10	10	9	10	9	7	6	8	6	6	5	4	4	3	3	3	3	3	الطارف
5	4	4	4	4	4	4	3	3	2	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	تندوف
15	16	14	14	13	12	13	11	12	12	11	4	3	1	2	2	2	2	1	1	1	1	تيسمسيلت
63	63	60	58	55	48	46	41	33	27	24	17	17	16	13	10	6	3	3	4	2	2	الوادي
25	25	25	25	23	22	20	16	10	7	6	4	4	3	2	2	2	1	2	2	2	1	خنشلة
14	15	17	17	17	17	17	13	11	8	8	7	7	7	7	7	7	7	6	6	6	5	سوق اهراس
59	58	56	55	56	53	52	52	44	40	40	38	40	34	33	30	26	24	21	18	15	10	تيزازة
36	35	38	35	34	33	30	23	24	17	11	6	7	6	6	5	4	3	3	3	1	0	ميلة
28	27	27	30	30	27	29	31	35	31	30	17	15	11	7	4	3	1	1	2	1	1	عين الدفلى
18	16	17	19	20	17	18	15	10	10	10	7	5	3	1	0	1	2	1	1	1	1	النّعام
16	15	16	15	16	19	19	21	19	16	14	13	11	10	10	9	9	9	8	8	8	8	عين تموشنت
50	49	52	54	51	50	51	46	43	40	34	27	22	21	19	20	15	14	12	11	11	5	غرداية
36	35	36	36	37	38	37	36	33	34	26	27	27	25	24	22	18	16	14	12	12	11	غليزان
3875	3770	3676	3525	3455	3372	3293	3068	2768	2496	2255	2013	886 1	703 1	520 1	335 1	182 1	048 1	965	881	771	611	المجموع الوطني

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على معطيات المركز الوطني للسجلّ التجاري

من خلال الجدول يظهر لنا أنّ هناك تباين كبير فيما يخصّ تمرکز النشاط المطبعي في الجزائر ما بين مختلف ولايات الوطن، حيث وعلى العكس من الاعتقاد السائد لدى الكثير من الناس بأنّ نشاط المطابع يرتكز على إنتاج كلّ ألوان المعرفة، فإنّ ناشري الكتب لا يمثلون إلاّ جزءا صغيرا فقط من عملاء صناعة الطباعة، إذ يعتبر العامل الاقتصادي العامل الرئيس الذي يؤثّر على تمرکز نشاط المطابع في المدن وبالدرجة الأولى، وهذا على عكس الكثير من الأنشطة التجاريّة أو الخدماتيّة الأخرى التي ترتبط بشكل كبير بالعامل الديمغرافي والكثافة السكانيّة، لذلك يزيد عدد المطابع في المناطق ذات النشاط الاقتصادي الكبير، كونها تقدّم خدمات "مطبعة متعدّدة" وبصفة مستمرّة ودائمة (على مدار السنة) للمؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأحجامها، كما تقدّم خدمات للتجارة والحرفيين... وهذا في مجالات صناعة لوازم التعبئة والتغليف وصناعة الأدلّة وكراريس التخليص والتوريد والفواتير واليوميات وهدايا آخر السنة وأعمال المدينة عموما من بطاقات الزيارة وبطاقات الأعمال وبطاقات الدّعوة... وهذا ما يُمثّل في الحقيقة عصب نشاطها. كما يرتبط بدرجة أقلّ بانتشار الإدارات والمؤسسات العموميّة والهيئات .. وهذا طبعا مع الاستثناءات التي تُسجّلها بعض المطابع المتخصصة في الإنتاج الفكري والتي يُعتبر أغلبها مطابع تملكها بعض دور النشر.

بناء على ذلك يمكن القول بأنّ حركيّة النشاط المطبعي وتمرّكه في مدن دون أخرى يرتبط أساسا وبشكل مباشر بالنشاط الاقتصادي الكبير الذي تعرفه تلك المدن، وهذا من خلال المناطق الصناعيّة ومناطق النشاطات الموزّعة عبر ترابها، وحسب الوكالة الوطنيّة لدعم الاستثمار ANDI فإنّ الجزائر تتوفر على 72 منطقة صناعيّة تتربّع على مساحة إجمالية تزيد عن الـ 12000 هكتار، بالإضافة إلى 450 منطقة نشاطات بمساحة تفوق الـ 17000 هكتار، والتي يُفصّلها الجدول 18.

جدول رقم 18: التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعيّة ومناطق النشاطات في الجزائر إلى غاية 2017

الولاية	مناطق النشاطات		المناطق الصناعيّة	
	العدد	المساحة (هكتار)	العدد	المساحة (هكتار)
الولايات الشماليّة	عين الدفلى	6	75	131,57
	عين تموشنت	13	95,2	334,81
	الجزائر	22	169,9	1478
	عناّبة	7	---	---
	بجاية	16	131	209
	بليدة	6	60,9	196
	الهويرة	14	123,3	225,58
	بومرداس	22	194	---
	الشلف	13	202,3	216
	قسنطينة	12	257	421
	الطارف	20	---	---
	قالمة	9	---	---
	جيجل	6	61,6	637
	المدينة	8	52,6	257
	ميلة	16	155,2	210,4
	مستغانم	9	154	---

وهران	18	502	5	3218
سكيكدة	26	---	4	---
سوق أهراس	9	53,9	1	48.3
تيزي	11	105,2		---
تيزي وزو	18	371,6	1	---
تلمسان	9	164,6	1	218.8
باتنة	7	148,23	3	525
برج بوعرييج	10	100,51	1	182
الجلفة	11	398,14	1	240
البيض	2	101,1		---
خنشلة	7	246,34	1	68,72
الأغواط	13	303,1	1	229,2
المسيلة	9	335	1	164
أم البواقي	18	402,33	2	292,48
سعيدة	2	83,52		---
سطيف	25	236	3	669
تبسة	8	279,5		---
تيارت	8	152,2	1	317
بهمسليت	8	279.5		---
أدرار	8	309,498		---
بشار		---	1	1
الوادي	14	184,9		---
غرداية	8	252,19	2	2
اليزي	1	56,8		---
ورقلة	12	1311		---
تمنراست	2	206		---
تندوف	1	46		---

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI

ويُلاحظ أنّ بعض الولايات مثلا يوجد بها عدد كبير من المناطق الصناعية مقارنة بولايات أخرى مع ذلك فهي لا تتوفر إلا على عدد قليل من المطابع، وفي الحقيقة أنّ عدد المناطق الصناعية ومناطق النشاط وحده لا يكفي لتفسير انتشار المطابع، فطبيعة الأنشطة الصناعية والاقتصادية وكذا حجمها يلعب دورا في رسم خريطة توزيع المطابع، فالكثير من النشاطات الاقتصادية (كصناعة الأعمدة الكهربائية مثلا) لا تحتاج إلى خدمات مطبعة بالقدر الذي تحتاج إليه نشاطات أخرى (كصناعة المشروبات أو صناعة الحلويات مثلا).

بالإضافة إلى هذا الكم الهائل من المطابع الخاصة التي تنشط بصفة قانونية (رسمية)، فإنّ هناك عددا معتبرا من المطابع غير القانونية التي تمارس أنشطتها في الأحياء المعزولة أو الشعبية بعيدا عن أعين الرقابة، حيث تقوم بنشر ولصق إعلانات ترويجية بصفة عشوائية تعرض من خلالها خدمات كثيرة بأسعار مغرية وتنافسية لجلب الزبائن، إذ يكفي صاحب المطبعة أن يمتلك أو يستأجر شقة سكنية أو محلا تجاريا بأحد العقارات ليقوم بتحويلها لمطبعة بعيدة عن رقابة السلطات، بحيث لا يسأل عن اشتراطات الجودة ولا يُراعي المواصفات القياسية للمنتج، كما لا يأخذ في الحسبان الأمن الصناعي لمكان المطبعة أو حتى رخصة التشغيل من قبل قاطني الحي والسجل التجاري والصناعي أو الانتساب للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الكثير

من المطابع (بما فيها القانونية) تشتري الورق خارج الرسوم (من السوق السوداء)، في الوقت الذي ارتفعت فيه تكلفة صناعته بنحو 20% خلال الثلاثي الأول من العام 2017، وتضاعف سعره في الأسواق الدولية إلى ما يقارب الـ 300% ما بين 2015 و 2021، مما أدى إلى خلق تذبذبا في الأنشطة المطبعية وأثر بشكل كبير على أسعار السلع والمخرجات المطبعية بشكل عام وعلى استقرار سوق الكتاب بشكل خاص في الجزائر.

3.1. تطور ممارسة النشاط المطبعي في الجزائر:

فيما يخص تطور ممارسة النشاط المطبعي في الجزائر، فإن الجدول التالي يوضح الزيادة السنوية في عدد المسجلين الجدد لممارسة نشاط الطباعة، وفق رمزي النشاط المخصصين على مستوى النظام الآلي للمركز الوطني للسجل التجاري:

جدول رقم 19: المطابع التجارية الخاصة قيد الترخيم على مستوى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري

خلال الفترة 2000-2017

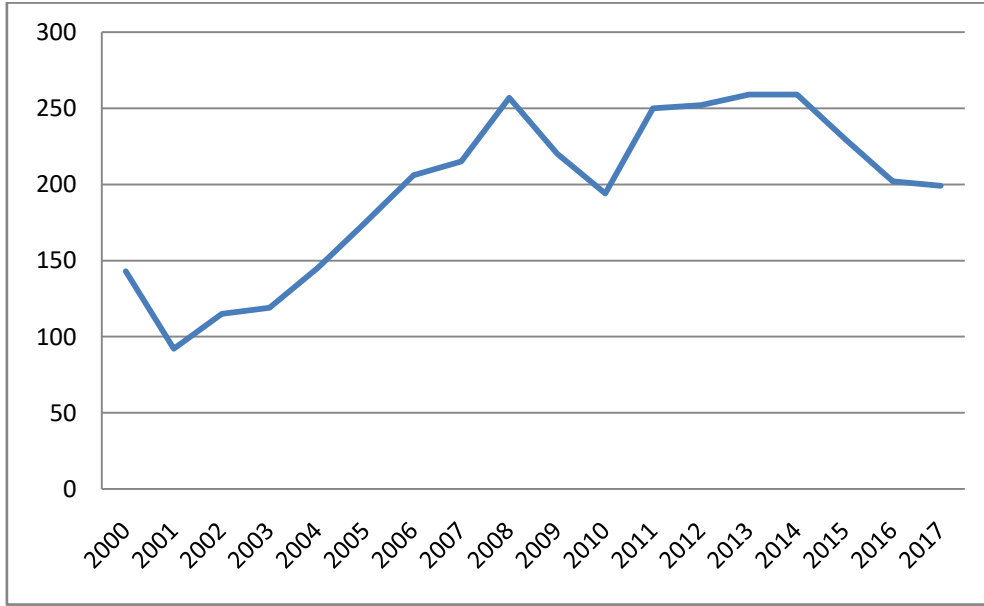
السنة	الرمز 111307			الرمز 111316			مجموع المطابع قيد الترخيم لدى م. و. س. ت
	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	
2000	137	99	236	---	---	---	236
2001	95	80	175	---	---	---	175
2002	76	45	121	---	---	---	121
2003	69	42	111	---	---	---	111
2004	90	35	125	---	---	---	125
2005	109	49	158	---	---	---	158
2006	120	48	168	---	---	---	168
2007	141	67	208	---	---	---	208
2008	132	68	200	---	---	---	200
2009	157	59	216	---	---	---	216
2010	133	53	186	---	---	---	186
2011	283	76	359	---	---	---	359
2012	267	83	350	---	---	---	350
2013	230	83	313	---	---	---	313
2014	285	84	369	---	---	---	369
2015	238	76	314	---	---	---	314
2016	127	72	199	---	---	---	199
2017	105	88	193	02	01	03	196
متوسط الزيادة السنوية في عدد المطابع خلال الفترة 2000-2017 (المتوسط الحسابي)							222,45

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

تبين الأرقام أن هناك تذبذبا في تزايد عدد المطابع في الجزائر، حيث يرتفع العدد من سنة لأخرى أحيانا وينخفض في أحيين أخرى، فبعد أن قدر التزايد في عدد المطابع الجديدة سنة 2000 بحوالي 236 مطبعة، تناقص العدد إلى 175، 121 و 111 على التوالي خلال السنوات الثلاث التي تلت، إلا أنه عاود

الارتفاع ابتداء من العام 2004 وحتى العام 2009 فانتقل من 125 مطبعة جديدة إلى 216 مطبعة، وفي العام 2010 انخفض إلى ما يقارب النصف مقارنة بسنة 2009، أما بين 2011 و2015 فقد تخطى العدد الثلاثمائة مطبعة سنوياً، حيث بلغ أعلى معدلاته العام 2014 بـ 369 مطبعة، لتُسجل بعدها كل من سنتي 2016 و2017 انخفاضاً آخر في عدد المطابع قيد التّرقيم.

شكل رقم 09: تطوّر المسجلين الجدد على مستوى النظام الآلي للمركز الوطني للسجل التجاري من أجل مواصلة النشاط المطبعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017



المصدر: منحني بياني من إعداد الباحث بناء على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري

يُبين المنحنى البياني أنّ الزيادة في عدد المطابع وافقت الفترات التي عرفت تنظيم بعض التظاهرات الثقافية الدولية الضخمة على غرار الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007، القدس عاصمة الثقافة العربية 2009، المهرجان الإفريقي الثاني، المهرجان الدولي لأدب وكتاب الشباب، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011، خمسينية الإستقلال 2012.

بالموازاة مع كثرة الأنشطة الثقافية، فقد كان هناك تغيير في المناهج والكتب المدرسية أيضاً، ما جعل من سوق الكتب شبه المدرسية سوقاً واعداً بامتياز، وهو ما يُفسّر الإقبال المتزايد على ممارسة أنشطة الطباعة والنشر. أمّا التناقص الذي سُجل ابتداء من سنة 2016 فمرده إلى سياسة التقشف التي أعلنت عنها الدولة وعلى كافة المستويات بما في ذلك الإدارية، حيث قامت الكثير من الإدارات العمومية بتغيير سلوكيات صرف واستهلاك ميزانياتها السنوية خاصة في شقّها المتعلّق بالتسيير بسبب الأوامر الصارمة التي فرضتها الدولة والتي تُلزمها "بضرورة التقشف" من أجل ترشيد النفقات العمومية ! وهو ما جعل كثيراً من الخدمات المعتادة التي تقدّمها المطابع للإدارات العمومية كهدايا آخر السنة، papier à en-tête، اليوميات ... تُصنّف في خانة "إلى إشعار آخر".

2. نشر الكتاب في الجزائر:

يُؤخذ نشاط النشر في الجزائر بُعدين اثنين، الأول تجاري وهو نشر الكتاب لغرض تحقيق أرباح وعوائد مالية علاوة على توصيل رسالة فكرية، ويشمل الكتاب الثقافي العام، الكتاب المدرسي والكتاب الجامعي، وهو ما تسعى إليه أغلب دور النشر التجارية الخاصة والحكومية، بينما يأخذ الثاني طابعا غير تجاري وهو إعلامي خدماتي ويُقصد به نشر الكتاب لغرض تقديم خدمة فكرية أو علمية لفئة أو شريحة معينة أو قطاع معين بعيدا عن أي أهداف تجارية (ربحية)، ومثال ذلك ما تنشره مؤسسات التعليم العالي، مراكز البحث، الإدارات العمومية، الهيئات الحكومية كالوزارات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الثقافية، المؤسسات الاقتصادية، مراكز التكوين، الجمعيات ذات الطابع الثقافي، الأدبي، الاجتماعي، العلمي...

يتوزع نشاط النشر التجاري في الجزائر ما بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، حيث يتدخل القطاع العمومي من خلال خمس مؤسسات كبرى، تتولى نشر الكتاب في الجزائر لأهداف تجارية ربحية، هذه المؤسسات هي: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ANEP، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ONPS، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، وكذا المؤسسة الوطنية للمنشورات الإسلامية "العصر" ENPI، حيث وبالإضافة إلى مهام الخدمة التجارية، تُساهم هذه المؤسسات في مهام الخدمة العمومية من خلال أنشطة النشر الخدماتي المتعلقة بالإدارات العمومية والهيئات التابعة لقطاعاتها. أما القطاع الخاص الذي يهيمن هيمنة شبه مطلقة على النشاط ويتحكم في مفاصله فيُساهم في نشر الكتاب التجاري من خلال دور نشر تجارية، يتخصّص بعضها في ألوان معرفية معينة، بينما تنشر الأغلبية بشكل عام، وسبب ذلك هو التذبذب وعدم استقرار سوق الكتاب في الجزائر.

1.2. مؤسسات النشر الحكومية (القطاع العام):

تُساهم الدولة في نشاط صناعة ونشر الكتاب التجاري من خلال خمس مؤسسات عمومية، تتدخل بقسط كبير في دعم حركية الكتاب في الجزائر، وهذه المؤسسات هي:

1.1.2. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار¹ ANEP

1.1.1.2. نشأتها وتطورها:

تعتبر ANEP مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تنشط في مجالات النشر والإشهار²، أنشئت بموجب الأمر رقم 67-279 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتضمن إحداث الشركة الوطنية للنشر والإشهار ANEP² إضافة إلى صدور النص الملحق الذي يتضمن القانون الأساسي لها، وبعد سنوات من النشاط تحولت الوكالة إلى شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدره 7.750.000.000 دج وتسمى بالمؤسسة الوطنية للنشر والإشهار.

2.1.1.2. أهداف المؤسسة:

تسعى المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- دراسة وتطوير الإشهار بكل الوسائل وبجميع الطرق البصرية والسمعية كالإعلانات والأفلام والخرائط والنشرات.. الخ؛
 - نشر المجلات والمؤلفات والأفلام الناطقة ذات الطابع الإشهاري أو التمويلي؛
 - نشر كل ما هو مرتبط أو ذو علاقة بالإشهار أو يستعمل لذلك الغرض؛
 - نشر الإشهار بكل الوسائل والدعامات المتاحة.
- تتعامل الوكالة مع الهيئات الصحفية والمؤسسات الصناعية والتجارية بغرض الإشهار لمنتجات وخدمات هذه الأخيرة في الأماكن المتاحة لدى الهيئات الصحفية، حيث تتولى صنع وامتلاك وتأجير اللوحات والأمكنة الخارجية الصالحة للإشهار الخارجي. ووفقا لأهدافها المنوطة لها، فإنه بإمكان الوكالة القيام بما يلي:
- امتلاك الأموال العقارية والمنقولة اللازمة لتسييرها وتحقيق أهدافها؛
 - استغلال كل الطرق والنماذج التي لها علاقة بأهدافها؛
 - إجراء كل عملية صناعية أو تجارية أو مالية لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأهدافها؛
 - إبرام العقود والاتفاقيات مع مؤسسات أخرى من أجل التنظيم المتبادل والمشارك للنشر والإشهار.

¹ ما هو ملاحظ في التسمية أنها تُذكر أحيانا باسم الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، وأحيانا باسم الشركة الوطنية للنشر والإشهار، وأحيانا أخرى باسم المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، أما التسمية بالفرنسية فهي Agence nationale d'édition et de publicité وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات عن سبب هذا الاختلاف وعدم اعتماد تسمية واحدة مطابقة للنصوص التشريعية الخاصة بالمؤسسة.

² رئاسة الجمهورية. أمر رقم 67-279 مؤرخ في 20 ديسمبر 1967 يتضمن إحداث الشركة الوطنية للنشر والإشهار ANEP. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 5 جانفي 1968، ص. 15.

تمارس الوكالة مهامها من خلال ثلاث وحدات نشاط رئيسية هي:

- وحدة الطباعة :

تملك الوكالة الوطنية للنشر والإشهار مركبا صناعيا لأعمال الطباعة (مطبعة) بالمنطقة الصناعية للروبية، وهو مجهز بأحدث الوسائل والتكنولوجيات الحديثة التي تستجيب للمعايير الدولية وتسمح بإنجاز أعمال احترافية، الشيء الذي أتاح لها فرصة دعم سياسات الشراكة والانفتاح التي تتبناها مع الكثير من الناشئين الجزائريين والأجانب.

ولما كانت الطباعة نشاط المؤسسة الأول الذي بدأت به نشاطاتها، فإن هذه الوحدة تتولى أعمال إنجاز وطباعة المنتوجات الإشهارية كالمفكرات والرزنامات والملصقات ذات المقاسات المختلفة وكذا أعمال طباعة الأدلة والكتب والكتيبات والمطويات... هذا وتعد المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار من كبار المساهمين في "الجزائرية للورق" التي تعتبر المتعامل العمومي الوحيد المتخصص في تزويد السوق الجزائرية بورق الجرائد.

- وحدة النشر:

تساهم ANEP في قطاع النشر بالجزائر من خلال إنتاجها الفكري والثقافي والمعرفي الكثيف باللغتين العربية والفرنسية وفي شتى المجالات، حيث تمثل المواضيع التاريخية العمود الفقري لإصداراتها، غير أنها تساهم في المواضيع الأدبية، الفلسفية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والعلمية، بالإضافة إلى مواضيع الفنون والتراث، كتب الطفل، وكذا ترجمة الكتب، الشيء الذي مكّنها من تبوء مكانة مرموقة على الصعيد الوطني.

تروج المؤسسة لمنشوراتها عن طريق توزيع إنتاجها على مختلف نقاط ومكتبات البيع المتواجدة بالجهات الأربع للوطن، بالإضافة إلى مكتبتين بيع ملك لها، تقع الأولى - وهي مكتبة شايب دزاير - في شارع باستور بالعاصمة، وهي عبارة عن مساحة عرض وبيع مسخرة للثقافة الجزائرية، حيث يلتقي الكتاب والمؤلفون بقرائهم، بينما تتمركز الثانية - وهي مكتبة الراشدية - في وسط مدينة ورقلة بشارع سوق الحجر، وهي بمثابة نقطة عرض وبيع عامة . وعلاوة على ما تنشره المؤسسة من كتب، كتيبات ومجلات، فإنها تساهم بسلسلة من الأدلة التي عرفت رواجاً منقطع النظير مثل الدليل الاقتصادي والاجتماعي، ودليل نرجس، ودليل المؤسسات الجزائرية والرزنامة الرياضية والمجلة الرياضية...

وتماشيا مع متطلبات العصر، وحرصا منها على إيصال رسائل الفكر والمعرفة إلى كل ربيع الوطن، فقد تبنت المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار خيار النشر الإلكتروني كحل لمشكل توزيع الكتاب الورقي، حيث باشرت دراسة المشروع من محاوره الكبرى المرتبطة بالإمكانيات المادية والتقنية والبشرية، الإمام بمعطيات السوق، والإمام بالمنظومة القانونية الخاصة بمثل هذا النوع من الإنتاج ، كما بدأت تعكف على دراسة مشروع فتح مكتبات إشعاع ثقافي خاصة بها في كل ولايات الوطن ، كما أنها تساهم بقوة في

ترقية الكتاب والنشر حيث تولّت تنظيم صالون الجزائر الدولي للكتاب لـ 05 طبعات، وعلاوة على مشاركتها في المعارض الوطنية للكتاب فقد تركت بصماتها في المعارض الإقليمية والدولية.

- وحدة الإعلان الإشهاري:

للمؤسسة الوطنية للنشر والإشهار باع طويل وخبرة كبيرة في واحدة من مهن الاتصال الأولى: الإعلان والعرض، ويعتبر الإعلان الإشهاري الهدف الرئيسي الذي وجدت من أجله "الوكالة"، وهي اليوم تحتكر عملية الإشهار في الجزائر، حيث تقوم بتسيير الإشهار العمومي الذي تتراوح نسبته ما بين 19% و 24% من حجم سوق الإشهار الجزائرية وهذا حسب الفترات.

يتواجد المقر الرئيسي لهذه الوحدة بشارع باستور بالعاصمة، ومن أجل تقريب الوكالة من المعلنين فقد تم فتح مكاتب جهوية بكل من بومرداس، وهران، قسنطينة وعنابة، ومكاتب فرعية أخرى تتولى خدمة Bomop بدار الصحافة، وتتجهز الوحدة بوسائل تقنية متطورة وتتمتع بإمكانيات مالية معتبرة وموارد بشرية متخصصة تمكّنها من تقديم خدمات إشهارية راقية واحترافية.

تشرف المؤسسة على أكثر من 180 عنوان في الصحافة الوطنية¹، كما ترتبط وحدة الإعلانات الإشهارية للمؤسسة مع أهم هيئات ومؤسسات الصحافة الدولية حيث تتدخل دائما على نطاق واسع من أجل ضمان الخدمات لزبائنها، كما تعتبر هذه الوحدة المسيرة للنشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي باللغتين العربية والفرنسية والناشر الوحيد لها، وهذه النشرة تعتبر ضرورية لتطبيق قانون الصفقات العمومية، وتسحب النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي بأكثر من 5000 نسخة.

بحلول الألفية الثالثة، توجّهت المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار نحو تبني استراتيجية استثمار جديدة من أجل رفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني والقائمة على التوسع والتنوع حتى تضمن مكانتها في عالم النشر والإشهار من خلال تقديم خدمات مطابقة لمعايير الجودة العالمية، ومن أجل تحقيق هذا الغرض قامت ببعث فروع نشاط جديدة هي:

← فرع الاتصال والإشهار الخارجي واللافتات (Publicité et signalisation): تعتبر الوكالة فاعلا محوريا في إدارة نشاط الاتصال والنشر والإعلان في الجزائر، بحيث أوكل إليها تصميم وإدارة الميزانيات الاعلانية للأحداث الإعلامية الكبرى ككأس أفريقيا الأمم المتحدة في عام 1990، ودورة الألعاب العربية في عام 2004 وصالون الجزائر الدولي للكتاب لعدة طبعات.

يضمّ هذا الفرع فرق عمل متخصصة في تصميم وإنجاز الحملات الإشهارية والتصاميم والمسبوكات والقواعد الخطية والسّمي البصري واللّصق الخارجي واللافتات، حيث يوفر أنماطا مختلفة ومتنوعة خاصة بالإشهار الخارجي مثل اللافتات التوجيهية والإعلامية، مقاييس السطوح، اللافتات البلورية

¹ إلى غاية 31 ديسمبر 2022 يوجد بالجزائر 180 صحيفة، بالإضافة إلى أكثر من 40 قناة تلفزيونية خاصة و 8 عمومية، تتولى ANEP توزيع الإشهار عليها بصفة يومية.

والضوئية والجوفاء وذات وجهين، اللافتات على الطريق، الرّايات، السيرغرافيا وحركات التنشيط التي تحتوي على أكثر من 8 ألوان .

← **فرع التوصيل السريع (Messagerie expresse):** يركز هذا النشاط على خدمة توصيل ونقل البريد والطّرد بين البنوك، وكذا توزيع الكتب والجرائد وبطاقات الهاتف النّقال للمتعامل موبيليس، حيث تأسّس هذا الفرع في شهر جانفي 2000م برأسمال 110.000.000 دج، ويملك هذا الفرع وحدات في كلّ من العاصمة، وهران، قسنطينة، غرداية وبشار، بالإضافة إلى مكاتب ربط في كل من الجلفة، بسكرة، ورقلة، تمنراست، إليزي والمشرية.

← **المعهد المتخصّص في سبر الآراء، صنع الصورة والتسويق:** أنشأ هذا المعهد في فيفري 2003 وهو أول معهد عمومي متخصّص في سبر الآراء (مجال نشاط جديد في الجزائر)، وهو فرع مستقل من الناحية المالية برأسمال اجتماعي قدره 47.000.000 دج ومقرّه بالأبيار، حيث يتولّى مهام سبر الآراء، دراسة صنع ومتابعة الصورة، دراسة معيار الإصغاء لوسائل الإعلام، الوصف والتّحليل لسلوك المستهلك، إضافة إلى دراسات التسويق المدقّقة، وهي تسعى في مجموعها إلى معرفة مختلف المعطيات والطّرق والإمكانات التي تساعد على إيصال الإشهار وخدمة المعلنين.

هذا وتتكفل المؤسسة بإعداد وتسيير ميزانيات الإشهار لصالح كبار المعلنين، والإشهار الخاصّ بالمناسبات الكبرى ومختلف التّظاهرات الرّياضية والشّبابية والثّقافية والعلمية.

2.1.2. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG:

تم إنشاء المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG في أعقاب إعادة الهيكلة التنظيمية للشركة الوطنية للنشر والتوزيع SNED طبقا للمرسوم 301-30 المؤرخ في 30 أبريل 1983¹، حيث كان الهدف من استحداثها توفير الخدمات المتعلقة بتصنيع وطباعة الكتاب لفائدة الشركة الوطنية الجزائرية للكتاب ENAL المنبثقة هي الأخرى عن إعادة الهيكلة السابقة، والتي انتقل إليها كل إرث نشاط النشر (ورثت (Capital éditorial) وشبكة التوزيع الخاص بالمؤسسة الأم SNED.

ابتداء من العام 1987 وبعد إخفاق ENAL في تأدية مهامها، وحرصا منها على سد النقائص الناجمة المترتبة عن ذلك وتفادي أي خلل في مخطط الأعباء الخاص بالمؤسسة، قررت ENAG توسيع نشاطها ليضم زيادة على طبع الكتاب، وظيفتنا النشر والتوزيع.

في الـ 26 مارس 1990 حازت المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية على الاستقلالية في التسيير، لتصبح مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري (مؤسسة ذات أسهم) تُمارس مهامها تحت وصاية الوزارة المكلفة بالثقافة، وبرقم أعمال (رأس مال) فاق الـ 1.265.388 دج وترسّانة عمال تجاوزت الـ 500 عامل،

¹ رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 301-83 مؤرخ في 30 أبريل 1983 يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية لفنون الطباعة. الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 3 ماي 1983، ص. 1257.

أصبحت ENAG مؤسسة رائدة في مجال الفنون المطبعية والنشر، وأحد أعمدة المشهد الثقافي في الجزائر، ما مكنها من تحقيق سمعة ومكانة هامة على الصعيدين الوطني والدولي.

لقد سمحت الخبرة المكتسبة على مدار أكثر من ثلاثة عقود للمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية بتعزيز إرثها وخبرتها بشكل كبير وتكرسهما بنجاح في مختلف فروعها وأنشطتها كالفنون المطبعية والأنشطة الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالكتاب، وكذا الخدمات الجوارية الاجتماعية التي تقدمها في إطار عملها، حيث تركز استثمارها حاليا على أربعة أنشطة رئيسية تقوم بها من خلال أربع وحدات هي:

« **وحدة النشر** : باعتبارها أول وأقدم متعامل في قطاع النشر بالجزائر، تملك المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية رصيدا تجاوز الـ 1500 عنوان، موزعا بين الأعمال الجزائرية والأجنبية من الفكر والأدب والتراث العالمي ومقسمة على 24 سلسلة، في مختلف التخصصات والمجالات المعرفية أبرزها الأدب، اللسانيات، العلوم، وكذا الكتاب المدرسي وشبه المدرسي، وبفضل 27 سنة من الخبرة استطاعت ENAG أن تصنع من نفسها واحدا من أكثر الفاعلين في مجال الكتاب على الصعيدين الوطني والدولي.

« **وحدة طبع الكتاب والمنشورات الأخرى** : تعتبر وحدة الطباعة (UGR) الوحدة الرئيسية في المؤسسة، وهي وحدة متخصصة في طباعة وصياغة وتصميم الكتب والمجلات والملصقات الإعلانية، إضافة إلى أنواع أخرى من المنشورات ذات الجودة العالية من لون واحد إلى أربعة ألوان، وقد مكن امتلاك المؤسسة لمعدات وتجهيزات حديثة ومتطورة من دخول عالم المنافسة لكبريات مؤسسات الطباعة الوطنية منها والأجنبية.

« **وحدة نشاط الطباعة المدنية والمستمرة** : يعتبر هذا النشاط أحد أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها استثمارات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية باعتبارها أكبر منتج وطني في مجال الطباعة المدنية والمستمرة¹ وغيرها من المنتجات الأخرى المشابهة مثل الفواتير، أوامر الدفع، شهادات التأمين، السجلات الإدارية... كما يمتد هذا النشاط أيضا لطباعة البطاقات التجارية، وصولا إلى التسليم، استثمارات الطلب التجاري....

وحرصا منها على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الطباعة، ومن أجل الاستجابة الجيدة لمتطلبات واحتياجات الزبائن وضمان أعمال ذات جودة ونوعية عاليتين، فقد تم تعزيز وحدة الإنتاج بتجهيزات جد حديثة أبرزها:

- آلة طباعة مستمرة بأربعة ألوان وبتريقيم وتنقيب من 9 أرقام؛
- آلة تجميع أوتوماتيكية بالاستمرار وبتريقيم وتنقيب متعدد من 9 أرقام؛

¹ يُقصد بالطباعة المدنية والمستمرة طباعة كل الوثائق الإدارية والمستندات ... المستعملة بصفة يومية ومستمرة في مختلف التعاملات اليومية للإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة.

- آلتين للتجميع التلقائي للخدمات المدنية؛
 - آلة طباعية Offset بأربعة ألوان مع خدمة الترقيم والتثقيب؛
 - آلة قطع Massicot droit
 - من جهة أخرى، تتوفر وحدة طباعة الكتب والمنشورات، على تجهيزات عالية الدقة أهمها:
 - آلة Computer to play CTP وهي آلة متعددة الوظائف تختصر لوحدها كل أعمال ما قبل الطباعة؛
 - أربع آلات ثنائية ورباعية اللون Speed master
 - آلتين لطبع دوارتين لطبع الكتب بأربعة ألوان؛
 - آلة تغليف؛
 - آلتين لتجليد الكتب الملصقة؛
 - ثلاث آلات طي عالية الجودة؛
 - آلتين لتجليد للكتب من الورق المقوى؛
 - أربعة ماكينات لخيطة الكتب المجلدة؛
 - آلة تذهيب (الوسم الذهبي) بنظام البصم الحراري؛
 - آلتين قطع للورق ذات اتجاه يميني (Massicot droit).
- هذا وقد تدعمت المؤسسة بالآلة CTP جديدة أخرى، آلة نسخ الأفلام، آلة تصنيع وتطوير الألواح (ألواح الطباعة) وكذا محطة لشطف النفايات مع منتصف العام 2016.

لقد سمح الاستثمار في هذه الوسائل والتجهيزات الحديثة عالية الدقة برفع القدرة الإنتاجية من 2500 ورقة مطبوعة يوميا إلى 12000 ورقة مطبوعة في الساعة، كما انتقلت الطباعة الدوارة إلى 40000 كراس في الساعة بعد أن كانت 18000 كراس في اليوم، بينما بلغت قدرة التجليد 45000 نسخة في الساعة عوضا عن 5000 نسخة في اليوم، أما في مجال الطباعة المستمرة فقد ارتفعت الطاقة الإنتاجية من 25000 نسخة يوميا إلى 15000 نسخة في الساعة، وبفضل هذه المؤشرات والكثافة في النشاط استطاعت ENAG أن تفرض وجودها في صناعة الكتاب وفي الأعمال المطبعية ذات الطابع العام.

« وحدة توزيع وترويج الكتاب: تبنت المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية نشاط توزيع وترويج الكتاب سعيا منها لتلبية الحاجات المعرفية للقراء باختلاف مستوياتهم وأماكن تواجدهم، حيث يفوق عدد الكتب الموزعة الـ 700.000 كتاب سنويا. ومن أجل تدارك النقائص وسد ثغرات التوزيع التي يعاني منها قطاع النشر في الجزائر؛ سواء تعلق الأمر بالمناطق الحضرية أو بالمناطق النائية؛ تطمح المؤسسة إلى استحداث وإنشاء فروع توزيع لها في كامل التراب الوطني، وبالإضافة إلى هذا تقوم ENAG في إطار نشاطها التجاري بتسويق منشوراتها ومختلف المنشورات الأخرى على مستوى مساحات العرض الخاصة بها وهي:

- قاعة العرض بر غاية بمساحة 1600 متر مربع؛

- مكتبة ميديا بوك بشارع أحمد زبانه؛

- مكتبة بيع بشارع خليفة بوخالفة بالعاصمة.

هذا وتتولى المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية منذ العام 2012 مهمة تنظيم معرض الجزائر الدولي للكتاب SILA، وتُمثّل حضور الكتاب الجزائري في معارض الكتب الوطنية منها كمعرض تلمسان، معرض سطيف، معرض قسنطينة أو الدولية كمعرض فرانكفورت، معرض باريس، معرض دبي، معرض بيروت، معرض الرباط...

3.1.2. المؤسسة الوطنية للمنشورات الإسلامية "العصر" ENPI:

مؤسسة العصر هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-47 المؤرخ في 1998.02.08 والمتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للمنشورات الإسلامية العصر وتحديد قانونها الأساسي¹. تتولّى مؤسسة العصر ؛ في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال ترقية الثقافة الإسلامية ونشر الفكر الوسطي؛ مهمة :

- طبع ونشر المصحف الشريف وتراجم القراءان الكريم على كلّ الدّعائم؛

- نشر وتوزيع المطبوعات التي تدعم أسس المرجعية الدينية الوطنية؛

- نشر وتوزيع إنتاج قطاع الشؤون الدينية والأوقاف ومطبوعاته على كل الدّعائم؛

- تطوير شبكة وطنية لتوزيع مؤلفات ومنشورات الوزارة لاسيما بالمكتبات التابعة للمساجد والمدارس القرآنية والمؤسسات تحت الوصاية؛

- المساهمة في نشر وتوزيع المطبوعات الإسلامية المكتوبة بطريقة البرايل وعلى كل الدّعائم المادية؛

- ضمان خدمات التحضير الفني والمادي للملتقيات والمؤتمرات والإشهار لها بناء على طلب الوزارة الوصية؛

- طبع الوثائق ذات الطابع الإداري والتي لها علاقة بتسيير الشأن الديني لحساب الوزارة؛

- شراء حقوق الطبع ذات الأهمية القصوى وتوزيعها بأسعار مدروسة.

من جانب آخر، تساهم مؤسسة العصر في ترقية البحث العلمي وذلك من خلال تشجيع ودعم الأنشطة والدراسات التي يقدمها الباحثون والمهتمون بقضايا البحث في الشأن الديني والتي تتوافق مع مهام المؤسسة، وكذا تشجيع تحقيق المخطوطات والعمل على نشرها، بالإضافة إلى تسهيل تمكين الطلبة والباحثين الشباب

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 98-47 مؤرخ في 8 فيفري 1998 يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للمنشورات الإسلامية العصر وتحديد قانونها الأساسي. الجريدة الرسمية عدد 06 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 1998، ص. 11.

من المؤلفات والمطبوعات المتخصصة ومن التراجم والمخطوطات، والمساهمة في المحافظة على المخزون والتراث الثقافي والديني الجزائري.

كما تُكَلَّف المؤسسة في إطار تنفيذ مهامها التجارية بجميع العمليات المتعلقة بموضوعها والتي من شأنها تشجيع نشاطها وتنميته وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لاسيما في النشر والطباعة على كل الدعائم، فتح نقاط بيع ووضع شبكة نقل وتوزيع للمطبوعات، إنجاز مشاريع في مجال النشر والبيع الالكتروني على الخط، وكذا إنجاز خدمات في إطار تعاقد مع مختلف المؤسسات العمومية والخاصة الناشطة في نفس المجال، بالإضافة إلى إمكانية توظيف الأموال والهبات والوصايا والمباني وتأجيرها والتنازل عنها والعقود وإعداد البحوث والتقارير.

4.1.2. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ONPS:

يعتبر الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-11، حيث يُمارس مهامه تحت وصاية وزارة التربية الوطنية ويُعدّ "تاجرا في علاقاته مع الغير ويخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها العمل".¹

1.4.1.2. مهام الديوان:

- عَدَّ المرسوم التنفيذي رقم 18-131 لسنة 2018² مهام الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية بشيء من التفصيل مقارنة بما ذكر في المرسوم 90-11 لسنة 1990، حيث جاء في المادة الرابعة منه:
- « **المهام التجارية:** في إطار القيام بمهامه، يُكَلَّف الديوان بعنوان المهام التجارية، على الخصوص بما يأتي:
- نشر المؤلفات والكتب والمجلات والوثائق والكتب شبه المدرسية، وطبعها وتوزيعها وفق التنظيم المعمول به على كل الدعائم التعليمية؛
 - استنساخ المؤلفات والكتب والوثائق الأجنبية ذات الاستعمال المدرسي والبيداغوجي، المترجمة منها والمقتبسة، ونشرها وتوزيعها في إطار احترام التنظيم المعمول به؛
 - تكثيف شبكة التوزيع الوطنية للكتب المدرسية وشبه المدرسية، والوثائق البيداغوجية عن طريق البيع بالتجزئة؛
 - توسيع نشاط التوزيع عن طريق إنشاء مراكز ولائية للتوزيع والنشر البيداغوجي، وفروع ونقاط بيع ومكتبات خاصة معتمدة من طرف الديوان عبر كامل التراب الوطني؛

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 90-11 مؤرخ في الأول من جانفي 1990 يتضمن إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 10 جانفي 1990، ص. 62.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 18-131 مؤرخ في 2 ماي 2018 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90-11 المؤرخ في أول يناير سنة 1990 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجريدة الرسمية عدد 26 الصادرة بتاريخ 6 ماي 2018، ص. 05.

- توفير جميع خدمات النشر والطبع والتوزيع خارج الكتاب المدرسي، لا سيما منها الخدمات الموجهة للمكفوفين؛
- إنجاز خدمات في إطار تعاقدى مع مختلف المؤسسات العمومية والخاصة، وكذا إقامة علاقات تبادل وتعاون مع الهيئات الوطنية والأجنبية؛
- النشر المشترك مع المتعاملين الوطنيين والأجانب.
- ◀ **مهام الخدمة العمومية:** في هذا الإطار، يُكلف الديوان على الخصوص بما يلي:
 - نشر المؤلفات والكتب المدرسية والمجلات والوثائق التعليمية والبيداغوجية على كل الدعائم التعليمية وطبعها وتوزيعها؛
 - نشر المؤلفات والكتب المعتمدة التي تكتسي طابعا إجباريا، وطبعها وتوزيعها، بما في ذلك [المؤلفات والكتب] ذات المردود التجاري الضعيف؛
 - تكثيف شبكة التوزيع الوطنية عن طريق فتح وإنشاء نقاط البيع بالتجزئة عبر كامل التراب الوطني؛
 - توسيع نشاط النشر والطبع والتوزيع خارج الكتاب المدرسي؛
 - نشر الكتب المدرسية لفائدة المكفوفين وطبعها وتوزيعها؛
 - تنظيم ندوات ومحاضرات والقيام بدراسات وبحوث مرتبطة بمجال اهتمامه؛
 - تأسيس رصيد وثائقي للكتاب المدرسي وجميع الوثائق البيداغوجية، وضمان حفظها في الأرشيف والمحافظة عليها؛
 - طبع النشرة الرسمية للتربية الوطنية وجميع الوثائق الأخرى ذات الاستعمال المدرسي؛
 - إنجاز كل الدراسات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية ذات الصلة بموضوعه؛
 - تسيير التجهيزات واستغلالها وصيانتها قصد رفع أداء وسائل الإنتاج.
- وحسب المادة الثانية من ملحق دفتر الأعباء المتعلقة بتبعات الخدمة العمومية التي يقوم بها الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، فإنّ هذه التبعات تمثل كل المهام التي يُسندها إليه الوزير الوصي في إطار احترام مهامه بهدف تحسين المردود البيداغوجي، وبهذه الصفة يُكلف الديوان بما يأتي:
 - نشر المؤلفات والكتب والمجلات والوثائق المكتوبة وجميع الدعائم التعليمية الأخرى ذات المردود الاقتصادي الضعيف الواجب توفيرها وطبعها وتوزيعها؛
 - تحسين وتطوير شبكة التوزيع عن طريق فتح نقاط البيع عبر كامل التراب الوطني؛
 - إصدار الكتب شبه المدرسية وطبعها وتوزيعها؛
 - توسيع أنشطة النشر والطبع والتوزيع بتقديم جميع الخدمات خارج الكتاب المدرسي قصد تحقيق المنفعة العمومية؛
 - توسيع نشاط الطبع والتوزيع لفائدة المكفوفين في جميع المجالات.

يُشرف علي الديوان مجلس توجيه ويُسيّره مدير عام يُحوّل بإبرام جميع العقود والإنفاقات والاتفاقيات المرتبطة بموضوعه مع الهيآت الوطنية والأجنبية، كما يتوقّر على مديريات مركزية ووحدات محلية قصد إنجاز مهامّه في أحسن الأحوال، وفيما يخصّ الوسائل، فقد نصّت المادة 20 من المرسوم أنّه تُحوّل إليه:

- الأعمال التي كان يُمارسها المعهد التربوي الوطني وفروعه في مجال الإنجاز والتّشّير والتّوزيع حسب المهام الموكلة؛

- الأملاك والحقوق والالتزامات والوسائل والهيكل المرتبطة بالأعمال الرّئيسيّة والمُلحقة بهما التي تدخل في اختصاص الديوان؛
- المُستخدمون المرتبطون بتسيير الأعمال والهيكل والوسائل والأملاك المذكورة في المرسوم وإدارتها.

يملك الديوان الوطني للمطبوعات المدرسيّة وسائل تقنيّة وتجهيزات حديثة ومتطوّرة تمكّنه من أداء مهامّه باحترافية منها آلات لطباعة الكتب المدرسيّة والقرآن الكريم بتقنيّة البراي المُوجّهة لفئة المكفوفين، وقد تعرّز في الثلاثي الأوّل من سنة 2022 بآلة طبع جديدة تصل قدرتها إلى حوالي نصف مليون كتاب يوميا.

5.1.2. ديوان المطبوعات الجامعية OPU:

ديوان المطبوعات الجامعية هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المدنيّة والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزير التّعليم العالي والبحث العلمي، أنشأت بموجب الأمر 73-60¹ المؤرّخ في 21 نوفمبر 1973 المتضمّن إحداث مكتب للنّشر الجامعية.

عند إنشائه سنة 1973، أُسندت إدارة المكتب إلى مجلس توجيه، بينما يتولّى المدير مهمّة تسييره، وقد أوكلت إليه المهام والوظائف التّالية:

- طبع وتوزيع نشرة التّعليم العالي والبحث العلمي؛
 - وضع وطبع النّسخ والمؤلّفات ونشرها وتوزيعها، وكذلك الكراريس والمجلات والوثائق المكتوبة والمسجّلة أو بشكل أفلام أو صور أو شفافات أو تحت أي شكل كان؛
 - ترجمة نسخ المؤلّفات والكراريس الأجنبية المعدّة للاستعمال الجامعي إلى اللّغة الوطنيّة.
 - هذا ويتولّى المكتب إنجاز جميع الدّراسات التّقنيّة والتّكنولوجية المتصلة بهدفه.
- في سنة 1980 صدر قرار يتضمّن إحداث ثلاث مديريّات محليّة للديوان في كلّ من الجزائر، قسنطينة ووهران² حيث تتولّى هذه المديريّات في إطار التّعليمات التي تصل إليها من مقرّ الديوان القيام بـ:
- تنسيق عملية توزيع الكتب والكتيبات وكلّ الوثائق التّربويّة؛

¹ رئاسة الجمهوريّة. أمر رقم 73-60 مؤرّخ في 21 نوفمبر 1973 يتضمّن إحداث مكتب النّشر الجامعيّة. الجريدة الرّسمية عدد 97 الصّادرة بتاريخ 4 ديسمبر 1973، ص. 1405.

² وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي. قرار مؤرّخ في 02 أبريل سنة 1980 يتضمّن إحداث مديريّات محليّة بديوان المطبوعات الجامعيّة. الجريدة الرّسمية عدد 19 الصّادرة بتاريخ 06 مايو 1980، ص. 740.

- إدارة الشبكات الداخلية للتوزيع والمكتبات الجامعية؛
 - تطوير النشر الجامعي؛
 - إنجاز طبع الكتب المنسوخة في عين المكان حسب إمكانياتها؛
 - دراسة احتياجات الجامعات للكتب؛
 - جمع المخطوطات من أصحابها في إطار اختصاصها الإقليمي الذي يحدده المدير العام للديوان.
- في سنة 1982 صدر المرسوم رقم 339-82 يتضمن تعديل الأمر رقم 60-73 حيث تم إسناد مهام التسيير لمدير عام بدل مدير، و منذ ذلك التاريخ لم يعرف الديوان أي تغييرات هيكلية أو تنظيمية إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 370-05 سنة 2005 الذي يتضمن القانوني الأساسي للديوان.

◀ المهام والوظائف

- يتولى الديوان في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لدعم وترقية التوثيق الجامعي بكل أصنافه والمطبوعات العلمية على الخصوص مهمة:
- نشر وطبع وتوزيع المؤلفات والمستنسخات ذات الطابع البيداغوجي والتعليمي الموجهة للطلبة باستعمال كل الدعائم؛
 - وضع وتطوير شبكة توزيع المؤلفات والمطبوعات والمستنسخات الجامعية لا سيما بواسطة مكتبات داخل الحرم الجامعي؛
 - اتخاذ كل التدابير التي تمكن من وضع الوثائق الجامعية الأجنبية في متناول الطلبة والأساتذة والباحثين، لا سيما عن طريق ترجمة المؤلفات والمطبوعات المتخصصة؛
 - نشر وطبع وتوزيع مؤلفات لتعميم المعارف العلمية؛
 - المشاركة في تجميع نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق طبع وتوزيع الإنتاج العلمي للأساتذة والباحثين؛
- هذا ويمكن للديوان طبع أي وثيقة ذات طابع إداري، لا سيما تلك التي لها علاقة بالتعليم العالي والبحث العلمي. ومن أجل تحسين نوعية الأداء البيداغوجي، يتولى ديوان المطبوعات الجامعية إنجاز مجمل الخدمات المطالب بها بموجب دفتر شروط في إطار احترام مبدأ الخدمة العمومية وعلى هذا الأساس فإن الديوان مسؤول عن:
- نشر وطبع المطبوعات والمؤلفات والمجالات والوثائق وكل الوسائل البيداغوجية والتعليمية الأخرى لفائدة المؤسسات الجامعية على مستوى كامل الثراب الوطني بتكاليف جد مدروسة؛
 - تطوير وتوسيع شبكة التوزيع عن طريق فتح مكتبات جامعية (نقاط بيع أو مكتبات في الحرم الجامعي للجامعات)؛
 - شراء حقوق إعادة طبع المطبوعات الضرورية (المنشورات الهامة وذات القيمة العلمية) بالنسبة للأساتذة والطلبة وهذا من أجل إعادة إصدارها بأسعار مدروسة للغاية؛

- شراء حقوق ترجمة المطبوعات ذات الأهمية القصوى للأسرة الجامعية من أجل ضمان ترقيتها وتحسين مستوى ونوعية التعليم، لا سيما عن طريق تحيين المعارف؛
- نشر سلسلة المحاضرات ذات الأهمية والتي تسمح بتحقيق الاستيعاب الأفضل لا سيما في الشعب التي تعرف إكتظاظا في تعداد الطلبة؛
- ترقية وترويج العناوين في التخصصات والشعب النادرة أو القليلة المراجع عن طريق الطبع (وإعادة الطبع) بغض النظر عن التكاليف الإضافية المقدمة.
- المشاركة في تعزيز وتثمين نتائج الأبحاث العلمية عن طريق ترقية وتشجيع طبع ونشر أعمال (ونائج) بحوث مخابرو ووحدات ومراكز البحث الوطنية.
- يتولى ديوان المطبوعات الجامعية نشر الكتب والكتيبات والكراريس والمصنّفات والبحوث والمحاضرات والوثائق العلمية في المجالات التالية:

← العموميّات

← التكنولوجيا

← العلوم الطبيّة

← العلوم الدقّيقة

← العلوم الاجتماعيّة

← علوم الأرض وعلوم الطبيعة

2.2. دور ومؤسسات النشر الخاصة (القطاع الخاص):

1.2.2. مزاولة نشاط النشر التجاري:

ظلّ نشاط النشر منذ الاستقلال وإلى غاية 2015 من أنشطة الخدمات، وهو نشاط مفتوح للجميع حيث يمكن لأيّ شخص كان مهما كان مستواه التعليمي أو الثقافيّ من استخراج سجلّ تجاري ومزاولة هذا النشاط الذي خصّصت له وزارة التجارة ممثلة في المركز الوطني للسجلّ التجاري رمز واحد على مستوى النظام الآلي لمصالحها وهو:

■ الرّمز 610003: نشر وتوزيع نشریات الإعلام المكتوبة : كان رمز هذا النشاط يحمل سابقا تسمية "مؤسسة نشر وتوزيع" ليتّم سنة 2017 تغييرها إلى التسمية الحالية، أمّا عن محتويات النشاط فقد فصلها المركز الوطني للسجلّ التجاري كما يلي:

- نشر وتوزيع المجلات، الجرائد الدوريات... إلخ؛

- كل أشغال المطبعة الأخرى.

والملاحظ في تفاصيل هذا الرّمز أنّ نشر الكتاب لم يرد ذكره، بل ورد نشر المجلات والصّحف وأشغال المطبعة الأخرى (التي قد تتضمّن اليوميات، أشغال الطباعة المرتبطة بالمؤسسات...)، وهذا ما يجعل من

الأرقام والمعطيات المتوفرة غير دقيقة نوعا ما، والسبب هو عدم القدرة على معرفة ناشري الكتب الحقيقيين من ناشري دوريات الإعلام الأخرى.

وبعد صدور القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، فقد تم إدراج نشاط النشر ضمن أنشطة الإنتاج كما جاء ذلك في المادة 18، وعلاوة على الرمز القديم 610003 فقد استحدثت له وزارة التجارة رمزا جديدا هو:

■ الرمز 111315: نشر الكتاب: جاء في تفصيل محتوى النشاط لهذا الرمز الجديد: "نشاط يتمثل في انتقاء الكتب التي سيتم نشرها، وكذا في تنسيق مهام المؤلف أو المؤلفين والمترجم أو المترجمين وصاحب أو أصحاب الرسومات إلى غاية إنجاز النموذج النهائي للكتاب سواء على دعائم ورقية أو دعائم أخرى".

حسب معطيات المركز الوطني للسجل التجاري، فإنّ الجزائر أحصت حوالي 507 دار نشر تجارية خاصة مع نهاية العام 2000، وقد تضاعف هذا العدد بصورة كبيرة خلال 17 سنة المالية ليبلغ 3193 دار مع نهاية سنة 2017 و3523 دار مع نهاية العام 2020 مسجلا زيادة قدرها 630%¹.

ويعود التزايد في عدد الناشرين إلى الحراك الثقافي الذي عرفته الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، حيث كان للبحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر الفضل في بعث الكثير من المشاريع والأنشطة في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الثقافة الذي استفاد من ميزانيات ضخمة، وتم تنظيم الكثير من التظاهرات الثقافية الوطنية منها والدولية، كان الكتاب حاضرا فيها من خلال برامج الدعم المالي المباشر المُقدم لترقيته، وهو ما أدى بالضرورة إلى التنامي المطرد في عدد الناشرين خلال هذه السنوات.

جدول رقم 20: تطوّر دور النشر التجارية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

¹ وهذا باعتبار كلّ شخص طبيعي أو معنوي مسجل في المركز الوطني للسجل التجاري يعتبر تاجرا نشطا (Commerçant actif) من وجهة نظر قانونية وبالتالي فهو يخضع لكل الإجراءات المرتبطة بالنشاط كالضرائب والتأمين...

عدد الناشرين الجدد المُسجّلين في م. و. س. ت. (المجموع 1 + المجموع 2)	الرّمز 111315			الرّمز 610003			إجمالي الناشرين المُسجّلين في م. و. س. ت. (المجموع 1 + المجموع 2)	الرّمز 111315			الرّمز 610003			سنة
	المجموع 2	شخص معنوي	شخص طبيعي	المجموع 1	شخص معنوي	شخص طبيعي		المجموع 2	شخص معنوي	شخص طبيعي	المجموع 1	شخص معنوي	شخص طبيعي	
143	--	--	--	143	94	49	507	--	--	--	507	274	233	2000
92	--	--	--	92	66	26	581	--	--	--	581	331	250	2001
115	--	--	--	115	78	37	689	--	--	--	689	412	277	2002
119	--	--	--	119	90	29	817	--	--	--	817	509	308	2003
145	--	--	--	145	110	35	951	--	--	--	951	619	332	2004
175	--	--	--	175	123	52	1110	--	--	--	1110	741	369	2005
206	--	--	--	206	136	70	1311	--	--	--	1311	874	437	2006
215	--	--	--	215	144	71	1515	--	--	--	1515	1016	499	2007
257	--	--	--	257	163	94	1773	--	--	--	1773	1169	604	2008
220	--	--	--	220	139	81	1988	--	--	--	1988	1307	681	2009
194	--	--	--	194	114	80	2142	--	--	--	2142	1389	753	2010
250	--	--	--	250	152	98	2260	--	--	--	2260	1441	819	2011
252	--	--	--	252	154	98	2416	--	--	--	2416	1543	873	2012
259	--	--	--	259	168	91	2650	--	--	--	2650	1683	967	2013
259	--	--	--	259	170	89	2855	--	--	--	2855	1827	1028	2014
230	--	--	--	230	137	93	2984	--	--	--	2984	1896	1088	2015
202	--	--	--	202	116	86	3097	--	--	--	3097	1963	1134	2016
199	03	01	02	196	113	83	3193	02	01	01	3191	2028	1163	2017
---	---	---	---	---	---	---	3310	29	08	21	3281	2088	1193	2018
---	---	---	---	---	---	---	3439	48	17	31	3391	2180	1211	2019
---	---	---	---	---	---	---	3523	82	27	55	3441	2213	1228	2020

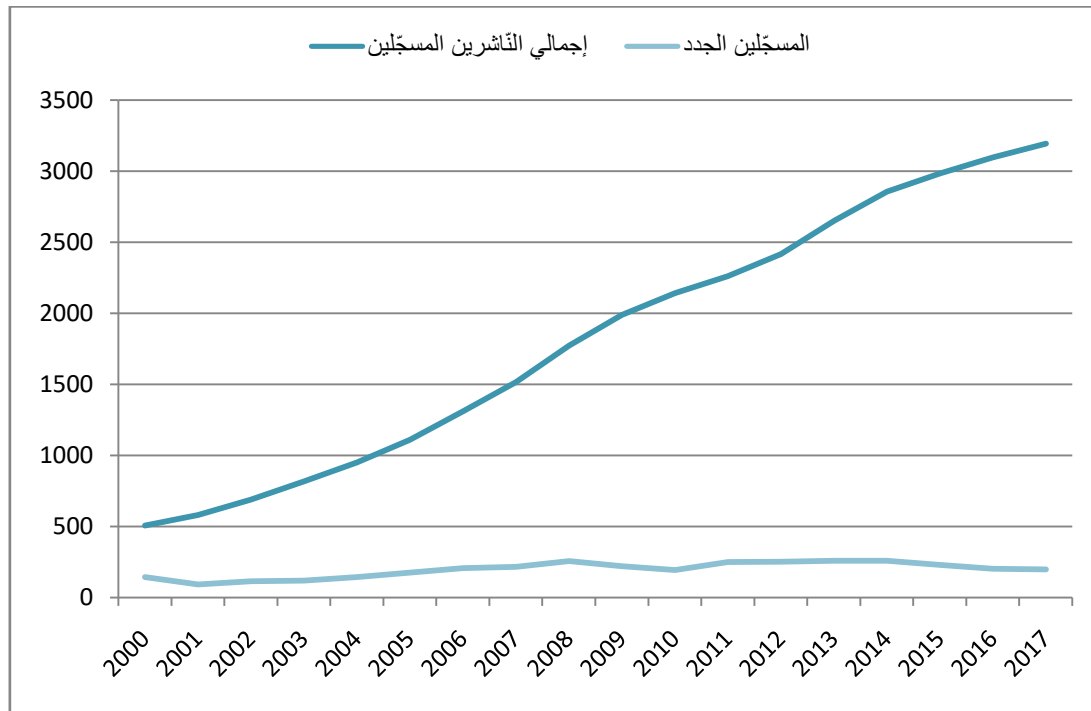
المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على إحصائيات المركز الوطني للسجلّ التجاري

2.2.2. تطوّر ممارسة نشاط النشر:

بالنسبة لمعدّل الإقبال على نشاط النشر خلال نفس الفترة، فإنّ الأرقام المعروضة في القسم الثاني من الجدول تُظهر أنّ السنوات الست الأولى من الألفية شهدت إبداع أقلّ من 200 ملفّ جديد كلّ سنة، بينما تراوح عدد المنتسبين الجدد خلال العشر سنوات التي تلت (أي بين 2007 و2017) بين 199 و259 ملفّ جديد.

أمّا ابتداء من العام 2015 فنلاحظ تناقصا في عدد النّاشرين الجدد، والسبب في ذلك يعود إلى صدور القانون 13-15 المتعلّق بسوق وأنشطة الكتاب الذي حدّد - من خلال المرسوم التنفيذي رقم 16-191- الكثير من الشّروط ووضع الكثير من القيود على نشاط النشر بهدف تنظيمه، وكان من بين هذه الشّروط ضرورة التّسجيل وطلب رخصة مزاولة النّشاط على مستوى الوزارة، وقد كان ذلك بالتزامن مع سياسة التّقشّف التي نادت بها الدّولة على خلفية انهيار قيمة الدّينار ونفاد مخزون الاحتياطي من العملة الصّعبة، ما أدّى إلى تعطلّ الكثير من المشاريع التّنمويّة وعلى كلّ المستويات، حيث عرف قطاع الثّقافة تراجعا في عدد البرامج والأنشطة والتّظاهرات الثّقافية ابتداء من سنة 2015 باستثناء تظاهرة قسنطينة عاصمة الثّقافة العربيّة التي تمّت برمجتها والإعداد لها قبل ذلك بسنوات، في حين تمّ تخصيص غلافها المالي في قانون المالية للعام 2013.

شكل رقم 10: تطوّر المسجّلون الجدد لمزاولة نشاط النشر في الجزائر مقارنة بإجمالي المسجّلين خلال الفترة 2000-2017.



المصدر: رسم بياني تمّ إعداده بناء على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري

3.2.2. الإجراءات الجديدة لتنظيم نشاط النشر:

على الرغم من الأهمية التي يكتسبها نشاط النشر إلا أنّ الدولة لم توله الإهتمام الذي يستحقّ من حيث التنظيم والتشريع، وقد ظلّ باب ممارسته مفتوحا أمام كلّ شخص ودون أدنى شروط أو مؤهلات علمية، ففي الوقت الذي تشترط فيه مصالح السجلّ التجاري بطاقة الحرفي أو شهادة الكفاءة المهنية لكلّ شخص يُريد ممارسة نشاط الحلاقة مثلا، فإنّها لا تشترط بالمقابل إلا صورة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية وعقد ملكية أو كراء محلّ ليصبح ذلك الشخص ناشرا !

بصدور القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب الذي كان يُنتظر منه الكثير، يبدو أنّ الدولة حاولت تدرك هذا الأمر وضبط إجراءات وشروط ممارسة النشاط حيث أقرّت ما يلي:

- ضرورة الحصول على "رخصة مزاولة النشاط" على كلّ شخص كان يُزاوّل النشاط من قبل أو يُريد مزاولته وهذا من خلال ملأ استمارة رخصة مزاولة نشاط النشر (أنظر الملحق رقم) وإيداعها رفقة ملفّ إداري على مستوى مديرية الكتاب والمطالعة العمومية بوزارة الثقافة ، والمفارقة هنا أنّه حتّى يمكنك الحصول على الرخصة فإنّه لا بدّ أوّلا استخراج سجلّ تجاري ثمّ إيداع الملفّ ! وهو ما يعني أنّ النشاط لا يزال مفتوحا على مصراعيه أمام كلّ الجميع ودون فرض أدنى الشروط والكفاءات لممارسته، وفرض الرخصة لمزاولته من طرف الوزارة لا يعدو أن يكون إجراء إداريا لفرض المزيد من القيود الرقابية والتضييق على حرية التعبير والفكر لا أكثر ولا أقلّ !!
- التسجيل على مستوى مصلحة الإيداع القانوني ومصلحة التّقييم الدولي المعياري للكتاب ISBN بالمكتبة الوطنية الجزائرية بعد الحصول على رخصة مزاولة النشاط من الوزارة الوصية؛
- إلزام الناشر بإعداد دليل عام لإصداراته (Guide des publications) مع ضرورة تحيينه (Mise à jour) وإيداعه على دعائم ورقية ورقمية لدى الوزارة المكلفة بالثقافة أو مصالحها غير المركزية وذلك قبل تاريخ 31 ديسمبر من كل سنة ، وهذا بعد رقابي آخر تطبّقه الدولة من خلال مراقبة إصدارات كلّ ناشر، لأنّ الهدف من الإيداع هو حصر الإنتاج الفكري الوطني وحفظه وحمايته والتعريف به من خلال بثه للقراء، وليس مراقبته.

تعتبر هذه الإجراءات خطوة هامة نحو ضبط نشاط النشر في الجزائر وتكريس جهود التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الوصية على الكتاب، لكنّها تبقى غير كافية طالما أنّ الدولة لم تشترط كفاءات معينة أو مستوى تعليمي محدّد أو تكوين متخصص في المجال على كلّ شخص يُريد ممارسة هذا النشاط، لذلك يرى الكثير من الناشرين أنّ هذه الإجراءات "التنظيمية" التي أقرتها الدولة لا تعدوا أن تكون إجراءات رقابية لتشدّد الخناق على النشاط لا تنظيمه وفرض سلطتها على القطاع لئلاّ يسير نحو مزيد من التفتّح والحرية ! (حسب عينة الدّراسة).

6.2.2. جغرافية النشر التجاري في الجزائر:

تتميّز صناعة النشر بتمركزها في العاصمة بوجود 2061 دار نشر تجارية؛ خمسة منها حكومية و2056 دار خاصة؛ بنسبة تقارب الـ 64,50% من مجموع دور النشر المسجلة. تلي العاصمة كلّ من ولاية وهران بـ159 دار نشر، قسنطينة بـ132 دار نشر، تيزي وزو بـ97 دار نشر، البليدة بـ76 دار نشر، سطيف بـ60 دار نشر، ثمّ عنابة بـ57 دار نشر، لتتقاسم باقي الولايات (وعدها 41 ولاية) 556 دار نشر، 23 ولاية تُسجّل تواجد ما بين 11 و50 ناشرا (في الولاية الواحدة طبعا) ، في حين أنّ الولايات التي لا ينشط فيها أكثر من 10 ناشرين في الولاية الواحدة فعددها 18 ولاية.

من جهة أخرى، يُلاحظ أنّ هناك نقصا كبيرا في عدد دور النشر التي تنشط في ولايات الجنوب والولايات الداخلية، فنجد مثلا ناشر واحد في كلّ من بشار والبيض، ناشرين اثنين في كلّ من سعيدة، قالمة، معسكر وتندوف، ثلاثة ناشرين في كلّ من إليزي، سوق اهراس، والنّعام، بينما تبقى تيسمسيلت الولاية الوحيدة التي تفتقر تماما إلى دور نشر منذ سنة 2010 وعرفت تواجد دار نشر واحدة ما بين 2003 و2009.¹ إذن يُلاحظ أنّ هناك تباينا في توزيع دور النشر التجاريّة الخاصّة حيث يرتفع في بعض المدن خاصّة الكبرى دون غيرها وفي الشّمال تحديدا دون الجنوب، أمّا تمركزه بشكل مُلفت وكبير في العاصمة فيرجع إلى مجموعة من العوامل أبرزها:

- كون العاصمة مركزا للسلطة الإدارية والسياسية وفضاء لمختلف النشاطات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما تعد واجهة البلاد الرّئيسيّة ومركز التسيير والقيادة، لذلك يولي لها المسؤولون أهميّة فائقة من أجل تنظيمها وتطويرها. وعلى غرار الكثير من دول العالم عموما والعالم العربي خصوصا، فإنّ ثمة فجوة كبيرة بين سكان العاصمة وباقي مناطق الدولة من حيث مستوى الرخاء ودخل الفرد والمساهمة في الاقتصاد المحلي، بحيث أنّ هناك دولا قد ينهار اقتصادها لو استثنينا مساهمة عواصمها في اقتصادها، ففي انكلترا على سبيل المثال، الفجوة كبيرة جدا في مستوى رخاء سكان لندن ومن هم في باقي المملكة المتحدة، غير أنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّ كل العواصم أكثر رخاء وازدهارا، ففي ألمانيا تعتبر الفجوة ضيقة جدًا بين سكّان العاصمة برلين وسكّان باقي الفيدراليات والمدن، بل تميل إلى العكس، فهم أقلّ رخاء؛ بنسبة ضئيلة؛ من باقي السكان على الرّغم من اعتبار ألمانيا الاقتصاد الأوروبي الأكبر والأقوى على الإطلاق.

- الكثافة السكانية الموجودة بالشّمال وبالتّحديد في المدن الكبرى وعلى رأسها العاصمة التي عرفت تعدادا سكّانيّا فاق الـ 3,2 مليون نسمة² سنة 2015، مع "أنّه" وفقا لمعجم العالم الجغرافي ، تمّ تصنيف مدينة

¹ هذه الأرقام إلى غاية 31 ديسمبر 2017.

² Wilaya d'Alger. Page consultée le 22.05.2020 . Disponible à : <http://www.wilaya-alger.dz/fr/wilaya/>

- الجزائر من ضمن أكبر مائة مدينة في العالم من حيث عدد السكان، بما يقدر بنحو 5.3 ملايين نسمة، وهي أكبر مدينة في منطقة المغرب العربي من حيث عدد السكان.¹
- النشاط الاقتصادي الكبير الذي تعرفه هذه المدن والمناطق، خاصة مع كثرة المناطق الصناعية ومناطق النشاط، والمراكز الاقتصادية الحيوية كالميناء والمطار....
 - قرب الإدارات المركزية من المواطن خاصة تلك المرتبطة مباشرة بنشاط النشر كالوزارات والمكتبة الوطنية.... وسهولة إتمام الإجراءات المتعلقة بالنشاط؛
 - تمركز المطابع ومؤسسات التوزيع ومؤسسات الصحافة والإعلام (التي تعتبر الزبون الرئيسي لمؤسسات التوزيع) وكذا نقاط ومنافذ البيع في الشمال، مما يجعل تكاليف نشر الكتاب فيه أقلّ منها بكثير في الجنوب والمناطق الداخلية؛
 - تركّز تنظيم أغلب النشاطات الثقافية المرتبطة بالكتاب كالمعارض والصالونات والندوات الفكرية والتظاهرات والبيع بالإهداء... الخ في مدن الشمال عموماً وفي العاصمة بوجه خاص.
- جدول رقم 21:** التوزيع الجغرافي لدور النشر التجارية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

¹ الجزيرة نت. الموسوعة: الجزائر [على الخط]. تمّ تصفّحه يوم 2019.03.27. يوجد على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/11/الجزائر-العاصمة>

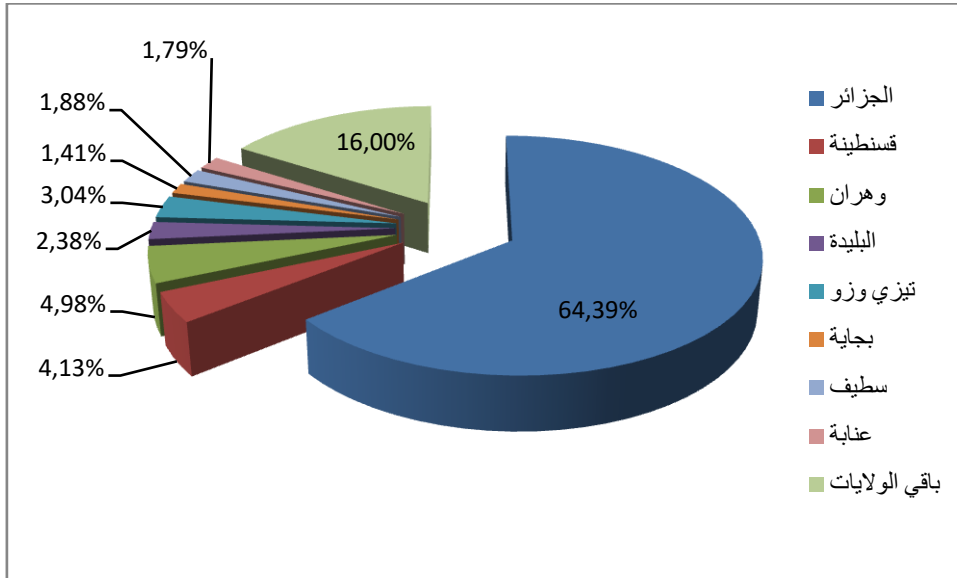
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
12	8	7	6	6	6	6	6	4	3	3	3	2	2	2	2	2	2	أدرار
9	8	10	9	7	7	6	7	7	5	3	2	2	2	2	3	3	3	الشلف
15	14	14	12	12	12	11	12	14	12	11	11	10	9	8	8	8	6	الأغواط
15	13	11	13	12	9	9	8	7	5	5	5	4	3	3	3	2	2	أم البواقي
37	37	34	28	23	22	18	15	18	15	17	11	9	9	7	7	7	6	باتنة
45	40	40	39	37	33	32	32	28	27	25	24	20	14	10	10	8	8	بجاية
21	18	17	17	15	14	13	10	6	2	2	2	1	0	0	0	0	0	بسكرة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	بشار
76	72	68	66	61	57	56	54	47	43	36	33	25	21	21	14	14	14	البلدية
14	16	16	16	14	13	14	13	14	11	11	9	11	9	8	8	6	4	البويرة
5	5	4	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	تمنراست
9	7	7	7	7	8	7	5	6	4	2	2	2	2	2	3	3	3	تبسة
21	18	16	16	18	16	12	11	11	10	10	9	7	3	3	3	1	0	تلمسان
9	7	5	5	6	6	6	6	5	4	3	2	0	0	0	0	0	0	تيارت
97	88	79	72	70	64	62	60	56	46	36	25	25	21	20	19	19	18	تيزي وزو
2056	1 991	1 935	1 872	1 728	1 579	1 467	1 396	1 297	1 148	969	832	695	573	463	357	282	224	الجزائر
35	35	32	30	27	22	19	14	11	11	10	10	8	7	7	7	6	5	الجلفة
15	14	14	14	13	9	10	9	9	9	7	7	6	4	4	4	4	4	جيجل
60	58	55	51	46	37	35	29	27	26	23	18	15	16	14	15	14	14	سطيف
2	3	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	سعيدة
11	10	9	9	11	13	12	10	10	9	9	8	7	5	4	4	4	5	سكيكدة
17	18	18	18	18	17	16	12	12	12	10	9	7	6	7	6	3	3	سيدي بلعباس
57	58	55	50	48	50	50	53	50	45	44	39	33	28	27	27	23	22	عنابة
2	2	2	1	1	2	2	4	3	2	1	1	1	1	1	1	1	0	قالمة
132	126	120	109	97	86	83	79	70	66	57	54	44	42	43	39	36	34	قسنطينة
18	18	18	17	18	16	15	15	16	13	14	13	11	11	10	10	9	8	المدية
9	10	9	9	8	8	9	8	7	6	5	4	3	3	3	2	2	2	مستغانم

24	25	22	21	22	22	19	14	11	10	8	6	4	4	3	3	1	1	المسيلة
2	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1	2	2	1	0	0	0	0	معسكر
11	13	13	13	13	13	15	16	14	11	9	8	8	9	8	9	10	13	ورقلة
159	168	165	147	131	123	115	114	109	100	81	71	68	63	58	52	47	39	وهران
1	1	1	1	0	1	2	2	1	1	2	2	1	2	1	1	1	1	البيض
3	3	3	3	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	إلبيزي
22	20	17	16	18	14	13	9	7	5	5	4	3	2	2	2	2	2	برج بوعريرج
42	45	36	31	29	20	18	16	13	11	9	7	6	6	6	6	4	5	بومرداس
5	6	5	5	5	5	4	4	3	2	2	2	2	1	1	1	1	1	الظارف
2	1	1	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	تندوف
0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	تيسمسيلت
29	31	29	30	31	30	32	30	31	30	27	24	21	24	24	20	20	19	الوادي
12	11	11	11	11	11	11	13	12	13	14	13	13	13	12	12	9	10	خنشلة
3	3	3	3	3	2	2	2	2	2	2	2	1	1	1	1	1	1	سوق اهراس
32	27	27	28	25	18	18	20	16	17	14	13	11	11	12	12	10	9	تيبازة
4	5	6	5	6	4	3	3	5	6	6	6	6	5	4	3	3	4	ميلة
8	8	10	11	11	7	6	6	4	3	3	2	2	2	2	2	2	2	عين الدفلى
3	4	4	5	3	3	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	النعام
6	5	5	4	4	4	3	2	2	2	1	0	0	0	0	0	0	0	عين تموشنت
20	20	23	24	22	20	14	10	8	9	4	3	1	3	2	2	2	2	غرداية
5	5	4	3	3	3	3	2	3	3	2	1	1	1	0	0	0	0	غليزان
3193	3 097	2 984	2 855	2 650	2 416	2 260	2 142	1 988	1 773	1 515	1 311	1 110	951	817	689	581	507	المجموع الوطني حسب السنوات

المصدر: جدول تم إعداده بناء على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري

إنّ التمعّن في هذه المعطيات ومقارنتها بالكثير من الدّول، يجعلنا نُسلّم بقضيّة تركز أغلب النّشاط النّقافي (على غرار باقي الأنشطة) في العاصمة وحدها ولا يتمّ نقله إلى المدن والمناطق الحضرية الأخرى؟ وهذا "لأنّ المركز يشكّل دائما وعبر التّاريخ نقطة جذب، هكذا مثلا كانت العواصم في عصر ازدهار النّقافة العربية الإسلامية، والأمر اليوم كذلك، مع الاختلاف الكبير في الدّوافع والمظاهر، فنحن نتحدّث الآن عن عواصم ثقافية، والطّريف أنّنا في العالم العربي لم نختر سوى العواصم لتكون عواصم ثقافية، على الرّغم من كون مفهوم العاصمة النّقافية لا يرتبط بالعاصمة السّياسية أو الاقتصادية، لكنّ العالم العربي يجمع العواصم كلّها في عاصمة واحدة تستأثّر بالمرافق والنّشاطات والإمكانيات، وتتمركز فيها السّياسة والاقتصاد والنّقافة ... وهذا ما يجعل المناطق الأخرى في هذه الدّول هوامش لا تملك ما يملكه المركز، وهو ما يجعل الأطراف أو الهوامش تشعر بالغبن، وربّما تضجّ بالشكوى التي لها مبرراتها المرتبطة بعدم توافر المرافق النّقافية والأطر التّنظيميّة والإدارية والمؤسّسات النّقافية.... وهذا يدعو إلى ضرورة تعديد المراكز أو العواصم النّقافية والتّخلي عن العاصمة التي تحتكر السّياسة والصّحافة والاقتصاد والنّقافة [والتّعليم والصّحة والرّياضة] والبنى التّحتيّة والأموال... وفرص العمل... يجب التّفكير جدّيّا بتخفيف أعباء العواصم وجعل الأطراف مناطق جذب لبعض مناشط الحياة، ولا يجوز أن تبقى مناطق طاردة باتّجاه العاصمة التي تكتظّ بكلّ شيء !¹

شكل رقم 11: توزيع دور النّشر التّجاريّة الخاصّة في الجزائر حتّى 31 ديسمبر 2017.



المصدر: رسم بياني من إنجاز الباحث بناء على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري

¹ علي حسن، عزيزة. غابة الأسئلة: تأملات في النّقافة العربية المعاصرة (حوار مع د. زيادة الرّغبي). عمّان: دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، 2009. ص.ص. 77-78.

إذن، عرفت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة تزايدا كبيرا في عدد دور النشر التجارية الخاصة، بشكل يعكس انفتاح الدولة على القطاع الخاص في مجالات الفكر والثقافة والفن، غير أنّ التدقيق في وتيرة هذا التطور يمكن من الوقوف عند الكثير من الاستفهامات ونقاط الظلّ ولعلّ أبرزها:

- حقيقة وجود كلّ دور النشر التجارية الخاصة المسجلة في المركز الوطني للسجلّ التجاري (نظريّا) على أرض الواقع ومدى إسهامها في الإنتاج الفكري الوطني؛
- سبب ازدياد عدد الممارسين لنشاط النشر خلال السنوات التي تشهد تظاهرات ثقافية وطنية ودولية كبيرة على غرار الجزائر عاصمة الثقافة العربية مثلا.

البيبليوغرافيا الوطنية الجزائرية هي الوسيلة الوحيدة الكفيلة بإعطاء الواقع الحقيقي لنشاط النشر في الجزائر ومساهمة كلّ دار نشر تجارية خاصة في ذلك وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الموالي (الخامس).¹

3. تسويق الكتاب في الجزائر (التوزيع والبيع):

يُعتبر سوق الكتاب في الجزائر سوقا مفتوحة وحرّة نوعا ما، تتميز - حسب رأي الكثير من النّاشرين - بطغيان الكتب المدرسية وشبه المدرسية وكتب الطّبخ والرّواية، و غياب ما يُسمّى ببطوة المعرفة، وهذا مرده إلى وجود دخلاء على مهنة النشر من جهة، وغياب رؤية واضحة لسياسة وطنية للكتاب في الجزائر. ولقد أسس القانون 15.13 المتعلق بسوق وأنشطة الكتاب القواعد التنظيمية لمهن الكتاب، وأمدّها بالوسائل القانونية التي تؤطر سوق الكتاب في الجزائر.

1.3. توزيع الكتاب في الجزائر:

1.1.3. نشاط توزيع الكتاب في الجزائر:

يعتبر التوزيع حلقة الوصل بين مختلف النشاطات المرتبطة بصناعة النشر، وقد عرّفه القانون 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب بأنه "نشاط يتمثل في إيصال الكتاب الذي يوفره ناشرو ومستوردو الكتب لفضاءات المطالعة وفضاءات مهياة للبيع".

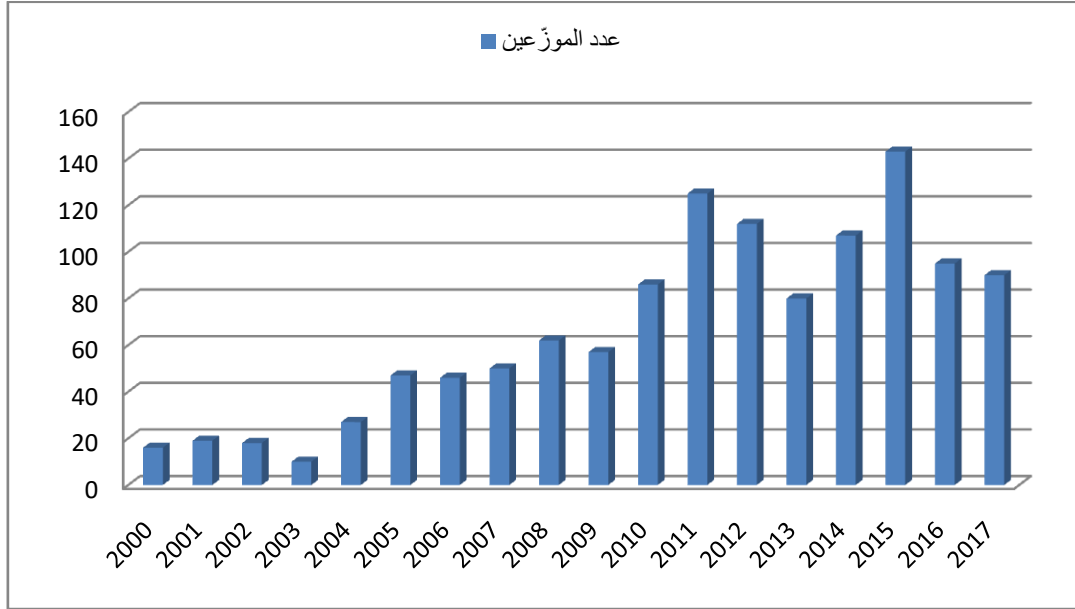
لقد ظلّ توزيع الكتاب حكرا على الدولة طيلة العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال، حيث كانت تتولّى الوزارة المكلفة بالثقافة مهمّة الإشراف على طباعة ونشر وتوزيع وتجارة الكتاب، والتخطيط الكلي والمتابعة المستمرة لكلّ شبكات التوزيع ممثلة في المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع SNED التي أسندت إليها مهام التوزيع لجميع مكاتب ونقاط البيع في الجزائر كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

بعد أحداث أكتوبر 1988، كان للانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر وتبنيها للخيار الديمقراطي الفضل في دخول القطاع الخاص معترك الحياة الاقتصادية، وبرغم قلّة أعدادها طيلة فترة التسعينات التي طبعته الأزمة

¹ مهما كانت هذه الأرقام فإنّها تبقى نسبيّة نوعا ما وغير دقيقة 100%، بحكم أنّ هناك ناشرين لا يلتزمون بالإيداع القانوني على مستوى المكتبة الوطنية بما في ذلك بعض الهيئات كالجامعات والوزارات... وهذا إمّا عمدا وإمّا لجهلها بالتفاصيل والإجراءات المرتبطة بنشر الوثائق في الجزائر، وإمّا بسبب الأخطاء الواردة في البيبليوغرافيا الوطنية والتي قد تُغفل بعض النّاشرين.

السياسية والأمنية، إلا أنها استطاعت أن تفتح مجالات الكتاب والصحافة وتفرض وجودها كشريك رئيس للقطاع العام في البداية، ثم ما لبثت أن أبانت عن هيمنتها على الكثير من هذه الأنشطة بما في ذلك التوزيع ابتداء من السنوات الأولى للألفية الجديدة.

شكل رقم 12: تطوّر عدد موزّعي الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.



المصدر: مسعودي، كمال. ممارسة الرقابة على الكتاب في الجزائر 1962-2011. ص. 180.

يلاحظ أنّ تطوّر عدد الموزّعين في الجزائر لم يُسجّل تطوّرًا ملحوظًا يتماشى ومتطلبات صناعة النشر سواء من حيث تزايد الإنتاج الفكري أو من حيث اتّساع الرقعة الجغرافية للجزائر، فبعد أن كان في حدود الـ 16 موزّعًا سنة 2000 مقابل 507 ناشر بمعدّل موزّع واحد لكلّ 32 ناشر تقريبًا، تراجع إلى ما دون المائة موزّع سنة 2017 مقابل 3193 ناشر بمعدّل موزّع واحد لحوالي 36 ناشر، وقد سجّل أعلى ارتفاع له سنة 2015 حيث بلغ 143 موزّع (مقابل 2984 ناشر) وهي السّنة التي تمّ فيها تنظيم تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربيّة، كما عرفت سنة 2010 أدنى عدد من الموزّعين النّاشطين في حق الكتاب حيث لم يتمّ تسجيل إلا عشرة موزّعين على المستوى الوطني، أمّا السّنات الأخرى فقد عرفت تذبذبًا في الإقبال على مزاوله نشاط التوزيع مقارنة بباقي أنشطة الكتاب حيث شهدت بعض السّنات (2001، 2004، 2005، 2007، 2008، 2010، 2014) نموًا ضعيفًا، بينما سجّلت باقي السّنات تراجعًا ملحوظًا، وهذه الأرقام تعكس وتؤيّد رأي السّواد الأعظم من النّاشرين الذين يرون أنّ التوزيع هو الحلقة المفقودة لصناعة النشر وسوق الكتاب في الجزائر.

إنّ ضعف الإقبال على مزاوله نشاط التوزيع في الجزائر يعود في الأساس لكونه نشاطًا يتطلّب استثمارات مالية ضخمة، هذه الأخيرة تستوجب التّركيز وبشكل كبير على قضية الترويج وهذا من خلال إعداد أدلة منشورات متعدّدة المنتجات، تجلب انتباه كل المعنيين ببيع الكتاب من مكتبات بيع، مساحات عرض... ويشمل الأرصدة الخاضعة للتّحيين (Mise à jour) بصفة دورية ويغطي كل فترات السنة، وإلا

سيجد الناشر نفسه مُجبرا على تولي مهمة التوزيع بنفسه، حيث يقوم بالزيارات الميدانية لكل نقاط البيع وإرسال الطرود واستقبال الطلبات وإعداد كشوفات البيع...

بالمقابل، يُفضل الموزعون عادة التعامل مع الناشرين ذوي الخبرة وأولئك الذين يملكون أدلة وقوائم إصدارات منتظمة ومحيّنة، ويُمارسون نشاطهم في إطار أكثر تنظيما من حيث حجم الإصدار، وتيرة السحب، حصّة النشر.... وبالتالي سيكون من الصعب ومن النادر على الناشرين الصغار لفت انتباه هؤلاء الموزعين، وبالتالي فإنه من خلال الضبط الصّارم لشبكات التوزيع والاستيراد سيكون بالإمكان رد الاعتبار للمكتبة (مكتبة البيع طبعا) خاصة إذا تم اعتماد نظام "السعر الموحد" أو الوحيد المطبق في الكثير من الدول الأجنبية على غرار فرنسا، وهو ما سيسمح لا محالة لهذه المكتبات بمواجهة منافسة المساحات الكبرى.

2.1.3. الإجراءات التنظيمية لتوزيع الكتاب في الجزائر:

لقد أخضعت الدولة التوزيع طيلة العقود التي تلت الاستقلال وإلى غاية نهاية فترة الثمانينات التي تميّزت بظهور أولى دور النشر الخاصة وبعض مؤسسات التوزيع التي كانت تُعدّ على أصابع اليد إلى هيمنتها المطلقة.

1.2.1.3. توزيع الكتاب الوطني (المحلي):

في العام 2003 صدر المرسوم التنفيذي رقم 03-278 الذي يحدّد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب والمؤلفات بكلّ دعائمها في الجزائر، وما يُثير الانتباه في مضمون هذا المرسوم، أنّ كلّ موادّه تتعلّق بتوزيع الكتب والمؤلفات المستوردة أو المطبوعة خارج الجزائر والموجّهة بطبيعة الحال إلى السوق الجزائرية، ولا يُنظّم نشاط توزيع الكتاب المحلي داخل الجزائر بتاتا، ممّا يجعل منه حسب رأينا أداة رقابة لا أكثر ولا أقلّ. كما رأينا ذلك سابقا في الفصل الثالث. إذن غياب نصوص تشريعية تنظّمه، جعل هذا النشاط يستمرّ بنفس الإجراءات السابقة (التي كانت قبل 2000)، فقط مع تسجيل هيمنة مطلقة للقطاع الخاصّ لكن ليس بالحجم الكافي لتغطية سوق الكتاب في الجزائر.

في العام 2015 صدر القانون 13-15 الذي يهدف إلى تحديد القواعد العامة التي تحكم أنشطة وسوق الكتاب، حيث حمل الفصل الثالث من الباب الثاني المتعلّق بأنشطة الكتاب وسوق الكتاب؛ كما جاء في الجريدة الرسمية؛ عنوان "تسويق الكتاب" واستُهلّ بالمادة 23 التي تقول: «يشمل تسويق الكتاب الاستيراد والتصدير والتوزيع والبيع للجمهور»، وشمل ثلاثة أقسام: القسم الأول تطرّق إلى "استيراد وتصدير الكتاب" وشمل المواد 24، 25 و26. بينما تناول القسم الثاني "توزيع الكتاب ومكتبة بيع الكتب"، وتضمّن مادة واحدة هي المادة 27، في حين تطرّق القسم الثالث إلى "سعر بيع الكتاب للجمهور" وشمل المواد من 28 إلى 34. جاء نصّ المادة 27 المتعلّقة بتوزيع الكتاب ومكتبات البيع كما يلي:

- «بغض النظر عن أحكام التشريع والتنظيم المتعلّق بالصّفقات العمومية، فإنّ كل اقتناء لكتب بمبلغ يُحدّد سقفه الأدنى عن طريق التنظيم بطلب أو لحساب هيئة أو مؤسسة عمومية أو جماعة محلية، يجب أن يتم

لدى مكتبات بيع الكتب الواقعة في إقليم الولاية التي تتواجد بها الهيئة أو المؤسسة أو الجماعة المحلية صاحبة الطلب، مع مراعاة مبدأ المساواة في الوصول إلى الطلب العمومي.

- تُحدّد كميّات توزيع الطلب العمومي المذكور في الفقرة أعلاه وكذا السقف الأدنى لمبلغ اقتناء الكتب والقواعد والإجراءات المتّصلة به ومعايير تأهيل مكتبات بيع الكتب عن طريق التنظيم.

- في حالة عدم وجود مكتبات بيع الكتب في إقليم الولاية التي تتواجد فيها الهيئة أو المؤسسة أو الجماعة المحلية صاحبة الطلب يتم اقتناء الكتب لدى مكتبات بيع الكتب الواقعة في إقليم ولاية أخرى طبقاً لأحكام التشريع والتنظيم المتعلّقين بالصفقات العمومية.». انتهى نصّ المادة.

المُلاحظ أنّ هذه المادة تنطّرق إلى كميّة تلبية الطلب العمومي على الكتاب من طرف مكتبات البيع؛ مع استبعاد كلّ الناشر من هذه السوق؛ ولا تتحدّث إطلاقاً عن توزيع الكتاب كنشاط أو تشرح إجراءاته لا ظاهرياً ولا ضمناً (من خلال تلميح). بالإضافة إلى ذلك، فإنّ كلمة التوزيع ذُكرت مرّة واحدة في هذه المادة وجاءت تحديداً في بداية الفقرة الثّانية "تُحدّد كميّات توزيع الطلب العمومي المذكور في الفقرة أعلاه..." ومن الواضح أنّ المقصود به هنا هو كيفية تقسيم ومنح حصص السوق بين مكتبات البيع فيما يتعلّق بطلبات الهيئات العموميّة على الكتاب لا أكثر ولا أقلّ!!.

بالإضافة إلى ذلك، شرحت المادة الثّالثة (03) من الباب الأوّل المتعلّق بالأحكام العامّة، أهمّ المصطلحات المرتبطة بأنشطة وسوق الكتاب، وكان ممّا جاء فيها: "توزيع الكتاب: نشاط يتمثّل في إيصال الكتاب الذي يوفره ناشرو ومستوردو الكتب لفضاءات المطالعة وفضاءات مهياة للبيع".

وهنا نتساءل عن أهليّة المُشرّعين الذين تولّوا مهمّة صياغة القانون، ودور الخبراء والمتخصّصين الذين تمّ الاستعانة بهم، ورأي الشّركاء في القطاع الذين تمّت مشاورتهم والاستماع إليهم عند مناقشة مسودة القانون، وكذا مسؤوليّة مُمثلي الشّعب المُنتخبين (النواب) في التّغافل عن تفويت هفوات تشريعيّة بهذا الحجم، خاصّة وأنّ القانون ليس فيه فصول أو مواد أخرى تنطّرق لقضيّة التّوزيع بالتّخصيص من خلال عنوان كامل عدا المادة 27 من ذلك القسم.

من جهة أخرى، يُثير عدم خضوع الكتاب المحليّ لأيّة إجراءات تنظيميّة من أجل توزيعه داخل حدود الدّولة أكثر من استفهام، إذ يكفي الناشر الاعتماد على إمكانيّاته الخاصّة من أجل توصيل الكتب المنشورة إلى مكتبات ونقاط البيع أو التّعامل مع مؤسسات التوزيع المتخصّصة.

بالمقابل، يخضع الكتاب المُستورد إلى مجموعة من الإجراءات التي من خلالها فقط يمكن توزيعه داخل الثّراب الوطني، وهذا بحسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 17-19 حيث:

- يتمّ إيداع طلب رخصة توزيع الكتب المنشورة في الخارج على دعائم ورقية أو رقمية أو إلكترونية والموجهة للبيع أو المطالعة العمومية أو الهبات في الجزائر باستثناء الكتاب الديني والكتاب شبه المدرسي لإيداع قائمة عناوينها قبل توزيعها في نسختين على مستوى المصالح الإدارية لدى الوزارة المكلفة بالثقافة مرفقا ببطاقة تقديم من عدّة نسخ وهذا حسب النّموذج الذي تُعده الوزارة (أنظر الملحق رقم).

- تقوم المصالح الإدارية بدراسة الطلب ومعرفة مدى احترام الكتب للموانع المنصوص عليها في المرسوم 278-03 الذي يُخوّل للوزارة المكلفة بالثقافة الحقّ في:

- ← إلزام الموزّع بإيداع نسخة من الكتاب أو المؤلف الموجّه للتوزيع إن اقتضت الحاجة.
- ← طلب رأي الوزارة أو الهيئة المختصة في موضوع الكتاب (في حال ما إذا كان الكتاب دينيًا أو تاريخيًا أو شبه مدرسيّ) قبل الترخيص، حيث تخضع الكتب التي تعالج قضايا الحركة الوطنية والثورة الجزائرية تلقائيًا لقراءة المحتوى.

- تُبدي المصالح الإدارية رأيها بالموافقة على توزيع الكتاب أو بالرّفض في أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ الإيداع، وعدم الردّ بعد انقضاء هذه المدّة يسمح للمستورد بتوزيع الكتب محلّ الاستيراد.

- في حالة رفض منح رخصة التوزيع لكتاب أو مؤلف مُستورد قيد الجمركة، فإنّ الموزّع (أو المستورد) مُخَيّر بين إعادة تصديره أو إتلافه على نفقته.

- يتحمّل الموزّع؛ بموجب المرسوم 17-19؛ المسؤولية الكاملة في الحالات التالية:

- ← عدم مطابقة البيانات المصرّح بها في بطاقة التّقديم مع محتوى الكتب أو المؤلفات الموزّعة.
- ← محاولة إدخال (استيراد) أو توزيع كتب أو مؤلفات غير مُصرّح بها وغير مُضمّنة في طلب الرّخصة.

وعليه تكون الكتب أو المؤلفات؛ على اختلاف دعائمها؛ المخالفة لأحكام هذا المرسوم والتي تمّ توزيعها داخل الوطن، محلّ حجز وإتلاف يتحمّل نفقتهما المُخالِف (الموزّع). ونلاحظ في هذا الشأن أنّ المرسوم التّنفيذي 278-03 لا يستثني الكتب المُوجّهة للمؤسسات العمومية، بينما يستثنيها القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب.

2.2.1.3. توزيع الكتاب الديني والمُصحف الشريف:

فيما يخصّ توزيع الكتب الدّينيّة المُستوردة، فإنّها تخضع للإجراءات نفسها التي تخضع لها الكتب الثّقافيّة والعلميّة، غير أنّ الطّلبات تودع على مستوى الوزارة المكلفة بالشؤون الدّينيّة والأوقاف كما يشرح ذلك المرسوم التّنفيذي 09-17.

بالنسبة للمُصحف الشريف، فقد فصلّ المرسوم التّنفيذي 08-17 إجراءات استيراده أو توزيعه أو طبعه ونشره في الجزائر، حيث يُشترط:

- الحصول على الترخيص المُسبق من الوزير المُكلف بالشؤون الدّينية والأوقاف؛
 - خلوه من الأخطاء ومراعاة رواية ورش عن الإمام نافع دون غيرها من الروايات الأخرى
- تتولّى لجنة تدقيق ومراجعة نسخ المُصحف الشريف على مستوى الوزارة المكلفة بالشؤون الدّينيّة والأوقاف مهمّة البت في طلبات الترخيص المُسبق حيث تقوم بـ:

- تدقيق نُسخ المُصحف الشريف المُراد نشرها أو طبعها أو تسويقها أو استيرادها ومراجعتها؛

- التحقق من مطابقة نُسخ المُصحف الشريف لرواية ورش عن الإمام نافع وفق الرسم العثماني؛
- ضمان احترام تطبيق المعايير التقنية المعمول بها في مجال عملها بما يكفل خلو نُسخ المُصحف الشريف من الأخطاء وصلاحياتها للتداول.

تباشر اللجنة عملية التدقيق والمراجعة في أجل لا يقلّ عن ثلاثة أشهر ولا يزيد عن ستة أشهر ابتداء من بثويخ الإيداع للبت في طلب الترخيص وإبلاغ صاحبه بالموافقة أو الرّفص، وفي حالة عدم الردّ في هذا الأجل فإنّ ذلك يعتبر رفضاً.

في حالة معارضة الإخلال ببنود دفتر الشّروط المحدّد سلفاً من طرف الوزارة الوصيّة، تسحب اللّجّة الترخيص من الشخص المخالف وتقوم بتبليغ قرار السحب المُسبّب إلى المعري وإلى المصالح الأمنية المختصة في حالة الترخيص بنشر المُصحف الشريف أو طبعه ، أو بتبليغ قرار السحب إلى المعري وإلى مصالح الجمارك في حالة الترخيص باستيراد المُصحف الشريف أو تسويقه.

3.2.1.3. توزيع الكتاب المدرسي:

فيما يخصّ الكتاب المدرسي، يُلاحظ أنّ الدّولة لم تُصدر تشريعات تنظّم كيفيّات توزيعه واكتفت فقط بمنح مهمّة التّوزيع إلى الدّيوان الوطني للمطبوعات المدرسيّة (ONPS) الذي يتولّى نشر الكتب المدرسيّة وتوفيرها بكميات كافية وضمان توزيعها أشهراً قبل الدّخول المدرسي وهذا عن طريق المراكز الولائيّة لتوزيع الوثائق التربويّة (CRDDP)¹، لتقوم بعد ذلك المؤسسات التعليمية، المكتبات الخاصّة المعتمدة وكذا نقاط البيع التابعة للدّيوان ببيع الكتب إلى تلاميذ الأطوار الثلاثة وحسب الأسعار - الموحّدة طبعا- الّتي تحدّدتها وزارة التّربيّة مُسبقاً.

يملك الدّيوان الوطني للمطبوعات المدرسية 53 مركزاً ولائيّاً لتوزيع الوثائق التربويّة وحوالي 600 نقطة بيع على المستوى الوطني، وأكثر من 1250 مكتبة وورّاقة خاصّة تمّ اعتمادها من أجل تخفيف الضّغط على مراكز ونقاط البيع التابعة للدّيوان وتسهيل توصيل الكتاب المدرسي إلى جميع التّلاميذ دون استثناء. بالإضافة إلى ذلك يتبنّى الدّيوان عملية البيع على الانترنت من خلال المنصّة الرّقمية JUMIA الّتي تعتمد نفس الأسعار المطبّقة في مكتبات ونقاط البيع لكن مع احتساب وإضافة تكلفة خدمة التّوصيل.

المُلفت للانتباه أنّه وبالنّظر لإسناد مهمّة بيع الكتاب المدرسي إلى المراكز الولائيّة لتوزيع الوثائق التربويّة ونقاط البيع التابعة للدّيوان وكذا مكتبات الخواص، فإنّ مهمة مدراء المؤسسات التربويّة تنحصر في تسليم النّسخ المجّانية من الكتب المدرسيّة للتلاميذ من أبناء العاملين في القطاع أو من أبناء العائلات الفقيرة والمعوزّة، ولا يحقّ لهم بأيّ حال من الأحوال - من وجهة نظر قانونيّة - بيع الكتاب المدرسي لباقي الفئات من التّلاميذ وهذا لكونهم موظّفين تابعين لمديريّات التّربيّة ولا يخضعون لوصاية الدّيوان الوطني للمطبوعات

¹ CRDDP : Centres Régionaux de Diffusion des Documents Pédagogiques

المدرسية، غير أنّ مديريّات التّربية تفرض هذا الأمر على مدراء المدارس فرضا، وأمام رفض الكثيرين منهم لهذه التعليمات، فقد أصبحت وزارة التّربية تخصّص منحا استثنائية لمدراء المدارس نظير مساهمتهم في بيع الكتاب المدرسي وهذا ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول طبيعة هذه المنح وطبيعتها وسندها القانونية!

2.3. تجارة الكتاب في الجزائر:

يعتبر نشاط بيع الكتاب آخر حلقة في سلسلة النشر، وهي تجارة قديمة قائمة بذاتها في جميع دول العالم، غير أنّ الإجراءات التنظيمية الخاصة بها تختلف من دولة إلى أخرى وهذا طبعا حسب المنظومة التشريعية التي تنظّمها.¹

يخضع سوق الكتاب في الجزائر لسياسات التّسويق التقليدية التي أثبتت فشلها في الربط بين الكتاب والقارئ، فالدولة منذ الاستقلال لم تول اهتماما لهذا النشاط التجاري "والفكري" إلى غاية صدور القانون 13/15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب الذي أقرّ بتجارة بيع الكتب وفق قواعد قانونية تنظّمها، وقد أعطت المادة 3 بعض التعريفات ذات الصلة بهذا النشاط وهي:

- مكتبة بيع الكتب: نشاط يتمثل في بيع الكتاب على دعائم ورقية و/أو دعائم أخرى في فضاءات مجهزة لهذا الغرض.
- بائع الكتاب: شخص طبيعي أو معنوي يبيع الكتاب المنشور على دعائم ورقية و/أو دعائم أخرى في فضاء مهيا للبيع بالتجزئة.
- بيع الكتاب بالطريقة الإلكترونية: نشاط يتمثل في بيع الكتاب على دعائم ورقية و/أو دعائم أخرى عبر الانترنت.
- بائع الكتاب بالطريقة الإلكترونية: هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم ببيع الكتاب على دعائم ورقية و/أو دعائم أخرى بطريقة إلكترونية.

لقد منح القانون 13-15 الكتاب الامتيازات نفسها التي يحظى بها أي مُنتج اقتصادي آخر؛ نظرياً؛ وهذا بهدف الدّفع بسوق النشر والكتاب قُدمًا نحو الأمام، وجعله قطاعا يُسهّم بشكل رئيس في الدّخل الوطني، شأنه شأن قطاع الكتاب في الدّول المُتقدّمة مثل فرنسا الّتي سجّل فيها رقم أعمال بلغ 2740 مليون يورو سنة 2020 من خلال بيع أكثر من 422 مليون كتاب¹، كما يعتمد أيضا "مبدأ المرفق العمومي" كرهان يسمح بفتح فضاءات المطالعة العمومية.

¹ تنصّ المادة 37 من الدّستور الجزائري على أنّ " حرية التجارة والصناعة مضمونة، وتُمارس في إطار القانون "، لكنّ الملاحظ أنّ الإجراءات الإدارية المُعقّدة والبيروقراطية تحول في الكثير من الأحيان دون تحقيق وحماية حريّة التجارة من خلا ما تفرضه من شروط تعجيزيّة أو قيود قانونية لمزاولة الكثير من الأنشطة.

¹ Syndicat National de l'édition SNE. Chiffres clés de l'édition [En ligne]. Consulté le 18.05.2023. Disponible sur l'URL : <https://www.sne.fr/economie/chiffres-cles/>

وعلى غرار معظم دول العالم، تتمّ تجارة الكتاب في الجزائر من خلال منفذين رئيسيين، الأول هو تجارة الجملة، أما الثاني فيتمثل في تجارة التجزئة.

1.2.3. تجارة الجملة للكتاب:

1.1.2.3. وضعيّة تجارة الجملة للكتاب:

تزدهر تجارة الجملة في الجزائر وتزداد أهميّة "تاجر الجملة" كوسيط بين الناشر وبائع التجزئة ممثلاً في صاحب مكتبة أو نقطة البيع كلّما زاد الإنتاج الفكري، خاصّة لما تكتسبه تجارة الجملة من أهميّة في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية أو دول العالم الثالث، لكنّها ليست بالدرجة التي تحظى بها هذه التجارة في الدول الأوروبية، والسبب في هذا يعود إلى نقص التشريعات المنظمة لها، حيث لا نجد إطاراً تنظيمياً كاملاً وسليماً يُسيّر هذه التجارة بقدر ما نجدها نشاطاً يخضع للضبابيّة والغموض والفوضى على غرار النشاطات التجارية الأخرى، فوزارة التجارة مثلاً لم تخصص رمزاً ناشطاً خاصاً "بتجارة الجملة للكتب أو المطبوعات"، بل أدرجت هذا النشاط تحت رمزين هما:

■ الرمز 307201: تجارة بالجملة للمكتبة والوراقة، للتوريدات وأدوات نشاطات الفنون الجميلة: وقد جاء في تفصيل النشاطات المسموحة المندرجة تحته:

- تجارة بالجملة للكتب، المجالات، الدوريات ولوازم المكتبة، الأدوات المدرسية والألعاب الثقافية والوراقة؛
- تجارة بالجملة للوازم الرسم الصناعي، الهندسة المعمارية، النحت، الرسم الفني ونشاطات أخرى مشابهة لها مخصصة تدخل في مجال الفنون الجميلة.

■ الرمز 307202: تجارة بالجملة للمكتبة المستعملة: ويلاحظ أنّ هذا الرمز أكثر تخصيصاً من سابقه، حيث ينضوي تحته نشاط واحد هو تجارة بالجملة للمكتبة المستعملة وهذا وفق ما جاء في دليل المركز الوطني للسجل التجاري.

وطبقاً لأرقام المركز الوطني للسجل التجاري فإنّ عدد تجار الجملة المخولين ببيع الكتاب الجديد ازداد بشكل مستمرّ وملفت طيلة الفترة الممتدة بين 2000 و2017، فمن 681 تاجر سنة 2000 ارتفع العدد إلى 2693 تاجر في العام 2008 فـ4567 تاجر في العام 2017، أي بمعدل نموّ فاق 670% وهي زيادة معتبرة جداً مقارنة حتّى بالدول المتقدّمة مثل كندا.

بالمقابل عرفت تجارة الجملة للمكتبة المستعملة هي الأخرى نموّاً محتشماً خلال نفس الفترة، فمن 43 تاجر سنة 2000 ارتفع إلى 114 تاجر في منتصف الفترة أي سنة 2008، ليبلغ 172 تاجر سنة 2015، إلّا أنّه عاود الانخفاض خلال السنتين التاليتين، فأصبح 169 و165 تاجر على التوالي.

وبالنظر إلى الحراك الثقافي الذي عرفته الجزائر خلال تلك السنوات من خلال تنظيم المهرجانات الثقافية الضخمة السابقة الذكر، وكذا النشاط التربوي والتعليمي الذي طبعته إصلاحات الجيلين الأول والثاني وما صاحب ذلك من إعادة نشر وطبع للكتب المدرسية، إضافة إلى الكتب شبه المدرسية (الكتب الدراسية الخارجية).

ابتداء من العام 2016 كان للتراجع الاقتصادي الذي سجلته الجزائر ونقص احتياطي الصّرف من العملة الصّعبة وتبني سياسة التّشفّيف بالغ الأثر على كامل التّشاطات الاقتصادية، حيث تراجع عدد تجار الجملة بأعداد هامة.

جدول رقم 22: تطوّر عدد تجار الجملة للمكتبة والورّاقة للتّوريدات وأدوات أنشطة الفنون الجميلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

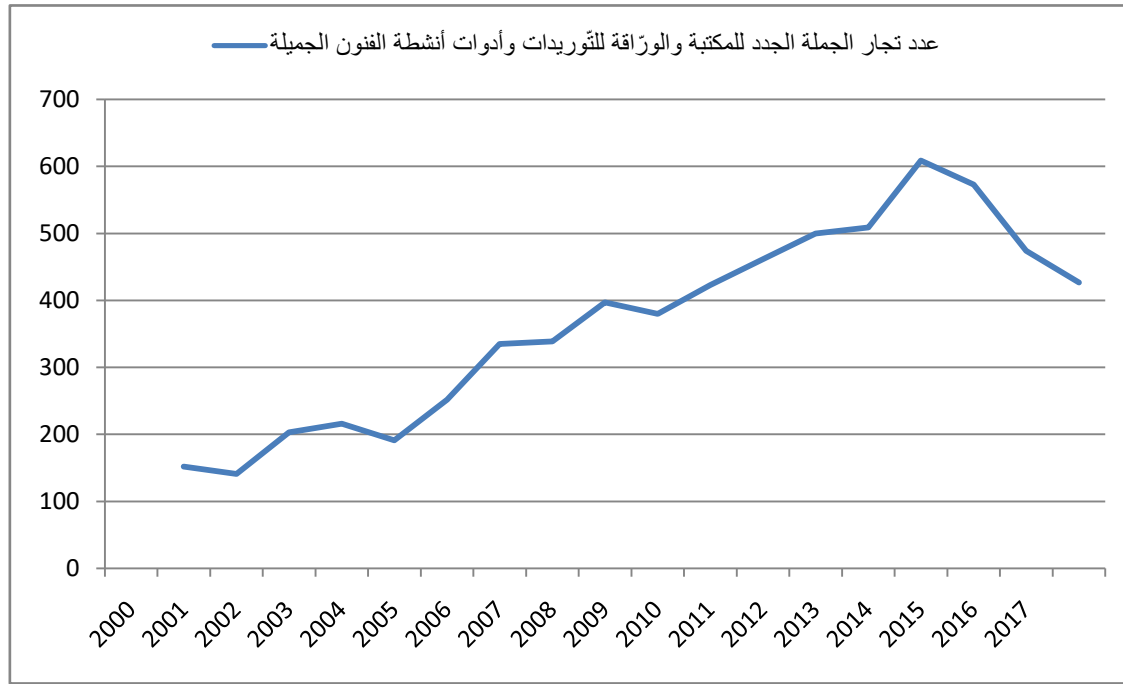
الرمز 307201						السّنة
التّجّار قيد التّقييم			إجمالي التّجّار المُسجّلين			
المجموع	شخص معنوي	شخص طبيعي	المجموع	شخص معنوي	شخص طبيعي	
152	47	105	681	154	527	2000
141	39	102	790	184	606	2001
203	77	126	955	258	697	2002
216	65	151	1140	312	828	2003
191	74	117	1302	391	911	2004
252	99	153	1575	498	1077	2005
335	103	232	1905	613	1292	2006
339	87	252	2230	679	1551	2007
397	112	285	2693	782	1911	2008
380	96	284	3064	872	2192	2009
423	91	332	3473	953	2520	2010
462	137	325	3716	987	2729	2011
500	132	368	4090	1036	3054	2012
509	106	403	4525	1126	3399	2013
609	145	464	5079	1250	3829	2014
573	134	439	5492	1353	4139	2015
474	82	392	5805	1387	4418	2016
427	78	349	4567	1 412	4 567	2017

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على معطيات المركز الوطني للسجلّ التجاري

بالتّديق في عدد المسجّلين الجدد، نلاحظ أن النّمو كان متذبذبا بين التّزايد والتّراجع، ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد تجّار الجملة الجدد للمكتبية 152 تاجرا سنة 2000، تناقص إلى 141 في السّنة الموالية، ثمّ نموّا خفيفا سنتي 2002 و2003، ليتراجع من جديد سنة 2004.

ابتداء من العام 2005 عرف النّشاط نموّا معتبرا استمرّ على مدار السّنّوات الّتي تلت، ليبلغ أعلى زيادة له سنة 2014 والّتي بلغت 609 ملفّ جديد. أمّا السّنّوات الثّلاث الباقية من الفترة فقد عرفت تراجعا مقارنة بالسّنّوات الّتي سبقتها، وهذا بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية.

شكل رقم 13: تطوّر عدد تجار الجملة الجدد للمكتبة والورّاقة للتوريدات وأدوات أنشطة الفنون الجميلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.



المصدر: منحني تمّ إعداده بناء على معطيات المركز الوطني للسجلّ التجاري

2.1.2.3. تمركز تجارة الجملة المتضمنة بيع الكتاب في الجزائر:

على غرار باقي الأنشطة المتعلقة بالكتاب، تتصدّر الجزائر العاصمة تجارة الجملة المتضمنة بيع الكتاب بوجود 4831 تاجر عبر ترابها، ويرجع السبب في ذلك علاوة على كثافة النشاط الاقتصادي وتمركز الإدارات المركزيّة بها، إلى تمركز نشاط استيراد أدوات المكاتب والقرطاسيّة في العاصمة وهذا مرده طبعاً وجود الميناء الذي تجري فيه أغلب عمليات الاستيراد (غير الصناعي) في الجزائر، بينما تتكفّل باقي الموانئ غالباً بإدارة العمليّات المتعلقة بتصدير أو استيراد المحروقات، نقل المسافرين، استيراد السيارات والمركبات، استيراد المواد الصناعية....

جاءت الجلفة بعد العاصمة بتسجيل 503 تاجر جملة يتضمّن نشاطه بيع الكتاب ويعتبر هذا استثناء بالنسبة لمدينة بالهضاب العليا مقارنة بقسنطينة التي أحصت وجود 380 تاجر ووهران التي يتواجد بها 299 تاجر، كما تمّ تسجيل ما بين 100 و 200 تاجر في كلّ من ورقلة، الأغواط، أمّ البواقي، تيارت، سيدي بلعباس، المسيلة، البيض، بومرداس، غليزان، البليدة وكذا برج بوعريّيج المتخصّصة في تصنيع الأجهزة الكهرومنزلية والإلكترونيّات، وسطيف المعروفة بأنشطة تجارة الجملة لتلك الأجهزة ومستلزمات البيوت. بالمقابل عرفت 26 ولاية وجود ما بين 20 و 100 تاجر جملة يتضمّن نشاطه بيع الكتاب بالجملة من أبرزها بجاية، تيزي وزو وعنابة على الرّغم من اعتبارها مدن ساحليّة كبيرة ذات كثافة سكانيّة ونشاط اقتصادي

ملفت، بينما سجلت كل من قالمة، إيزي، الطارف وتيسمسيلت وتندوف أقل من 20 تاجرا، حيث جاءت تندوف في ذيل الترتيب بوجود 3 تجار فقط.

فيما يخص الإقبال على مزاولة الأنشطة التجارية المتضمنة بيع الكتب بالجملة فنلاحظ أن عدد المسجلين الجدد على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري لممارسة هذا الأنشطة عرف تذبذبا وتغيرا خلال المرحلة نفسها، فبعد أن بلغ عدد المسجلين (المنخرطين) الجدد 152 منخرطا نهاية العام 2000، تراجع بمقدار 11 ملفا في السنة الموالية، ثم ارتفع خلال سنتي 2002 و2003 ليتراجع قليلا سنة 2004. وابتداء من العام 2005 عرف التسجيل لممارسة النشاط تزايدا مستمرا بلغ أقصاه في العام 2014 بـ 609 ملف جديد، ثم سجل انخفاضا تدريجيا خلال السنوات 2015، 2016 و2017 وهي الفترة التي شهدت تراجعا اقتصاديا أثر على كامل الأنشطة دون استثناء كما سبق وأن ذكرنا.

جدول رقم 23: التوزيع الجغرافي لتجارة الجملة للمكتبة والوراقة، للتوريدات وأدوات أنشطة الفنون الجميلة

في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الولاية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أدرار	2	2	5	7	7	7	8	11	13	17	23	25	27	29	30	35	32	32
الشلف	1	2	1	3	5	5	5	7	12	12	17	21	24	31	38	37	42	42
الأغواط	0	0	2	2	4	9	23	36	64	74	84	90	103	131	146	161	182	188
أم البواقي	10	11	12	13	14	15	18	27	39	51	70	73	89	132	160	181	178	200
باتنة	22	25	29	35	40	52	60	70	74	83	86	85	86	93	91	97	108	114
بجاية	27	30	29	38	37	41	46	45	45	47	48	45	43	42	45	50	50	53
بسكرة	9	10	10	11	16	18	22	25	26	29	33	34	37	40	46	40	43	45
بشار	1	1	1	3	3	5	5	5	10	11	28	25	29	36	41	40	46	42
البليدة	23	29	50	72	88	117	138	156	185	209	231	232	228	226	211	215	217	233
البويرة	9	8	11	14	16	16	15	14	15	16	19	21	24	24	25	26	25	26
تمنراست	1	3	6	6	7	9	11	18	32	42	56	75	79	82	90	96	101	95
تبسة	8	8	11	11	16	18	28	44	59	65	69	67	70	80	92	93	94	92
تلمسان	7	8	10	15	20	23	21	24	26	29	30	33	29	26	25	29	30	29
تيارت	4	6	11	19	31	37	44	48	53	61	67	76	73	81	115	133	138	164
تيزي وزو	29	33	39	51	53	64	70	73	76	77	79	84	83	86	92	90	97	96
الجزائر	213	264	311	378	429	507	605	680	797	883	987	1021	1101	1801	3021	3801	4211	4831
الجلفة	16	15	16	20	27	40	50	61	92	107	129	142	217	295	378	449	477	503
جيجل	17	19	19	21	23	25	26	27	25	22	22	24	26	25	31	37	37	35
سطيف	36	40	49	53	58	63	69	82	87	91	98	114	126	141	159	164	175	162
سعيدة	1	2	3	3	4	5	3	6	8	10	13	10	15	20	22	26	24	27
سكيكدة	13	15	16	16	18	17	19	21	21	22	24	21	21	19	18	22	21	26
سيدي بلعباس	3	6	5	6	8	11	14	13	18	22	32	49	60	97	149	149	141	138
عنابة	22	25	28	26	31	32	35	35	35	38	40	40	36	38	39	40	41	39
قالمة	4	5	5	6	7	7	6	8	8	9	11	9	9	11	11	12	12	11
قسنطينة	35	44	52	58	68	89	119	159	206	244	272	265	259	267	284	314	390	380
المدية	3	2	4	6	11	13	18	20	20	23	24	24	29	36	48	64	64	70
مستغانم	3	3	5	6	7	9	10	10	12	11	11	13	14	12	17	19	23	25

159	161	143	127	115	92	63	42	39	31	28	20	19	15	15	15	13	12	المسيلة
42	42	41	40	39	38	31	31	28	28	25	15	5	4	4	4	4	4	معسكر
200	213	202	194	179	167	153	145	110	79	51	51	38	30	26	21	14	12	ورقلة
299	279	276	256	232	225	214	200	177	154	143	127	97	81	76	76	56	45	وهران
139	125	116	112	97	83	57	49	40	19	7	2	0	0	0	0	0	0	البيض
11	12	8	6	6	3	5	2	3	1	1	1	0	0	0	0	0	0	إلزي
106	95	81	74	56	52	50	41	40	36	22	18	15	12	12	10	9	10	برج بوعريرج
112	110	104	96	90	88	86	84	74	74	68	52	48	38	35	27	24	23	بومرداس
12	15	15	14	13	14	9	9	5	5	5	4	5	5	6	6	7	10	الطارف
3	3	4	3	3	2	2	2	2	2	2	2	0	0	0	0	0	0	تندوف
12	11	8	7	8	8	6	6	5	5	4	6	6	4	5	5	4	3	تيسمسيلت
68	73	70	61	66	66	67	61	58	43	32	18	15	12	9	8	9	9	الوادي
37	38	33	28	23	17	16	9	7	5	5	4	2	1	2	2	1	2	خنشلة
26	26	25	23	22	18	18	17	14	10	7	6	5	4	6	6	5	5	سوق اهراس
56	49	49	46	41	35	31	29	24	22	17	19	11	9	9	7	4	6	تيازة
39	37	33	22	20	20	18	14	17	17	12	13	13	11	12	10	9	7	ميلة
36	27	26	27	24	24	17	20	24	24	19	17	15	8	5	6	5	5	عين الدفلى
77	84	86	81	67	63	35	14	12	11	3	2	2	2	1	1	0	0	النعامه
41	37	33	27	21	15	13	11	8	7	4	2	2	2	2	1	1	1	عين تموشنت
51	49	48	42	34	34	28	25	21	20	21	16	10	9	10	6	6	6	غرداية
103	110	92	88	89	80	79	59	51	42	29	22	13	7	6	4	3	2	غليزان
5979	5805	5492	5079	4525	4090	3716	3473	3064	2693	2230	1905	1575	1302	1140	955	790	681	المجموع الوطني

المصدر: جدول تم إعداده بناء على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري

2.2.3. تجارة التجزئة للكتاب:

تجارة التجزئة هي المسؤولة عن توصيل الكتاب إلى المستهلك النهائي بطبيعة الحال (مكتبة، شخص، هيئة....) وهذا ما يجعلها من الأهمية بمكان، حيث تُعتبر مادة الكتاب وموضوعه أهم مؤشّر يجذب انتباه القارئ ويدفعه نحو اقتناء الكتاب، هذا الموضوع يستوجب اختيار العنوان بعناية فائقة ليُعبّر عن محتوى الكتاب، كما يلعب اسم دار النشر وشهرتها أيضا مؤشرا آخر يمكن له أن يرسم معالم بيع الكتاب. من أجل هذا وجب على بائع الكتب أن يتحلّى بمستوى تعليميٍّ يمكنه من التّواصل مع الرّبائين والمورّعين أو النّاشرين والدّرية بمختلف المواضيع ذات الصّلة بالثقافة والفكر والعلوم والإحاطة بمستجدّات عالم النّشر والكتاب، كما أنّه لا بدّ من تجهيز مكتبات البيع بفضاءات عرض واسعة ومريحة، تكفي لعرض شتى ألوان المعرفة بالشّكل الذي يجذب القارئ ويستميله لشراء كتاب معيّن، أو تُتيح له فرصة اللّقاء مع مؤلّفين وكُتّاب من أجل الظّفّر بأحد مؤلّفاتهم عن طريق البيع بالإهداء أو التّوقيع، ففي كندا مثلا تقوم مكتبات البيع بتخصيص فضاءات مطالعة مُجهزة (طاولات، كراسي مريحة، إضاءة مُناسبة...) داخل مكتبات البيع نفسها، وهذا من أجل أن تُتيح للرّبّون فرصة قراءة الكتاب والاطلاع على محتواه قبل شرائه، وهي مبادرة من شأنها جلب المزيد من الرّبائين ورفع رقم المبيعات، فالرّبّون أحيانا ينجذب نحو الكتاب أو ينفّر منه بمجرد تفحص وقراءة العنوان، غير أنّ جولة قصيرة بين ثنايا الصّفحات والسّطور قد تُغيّر رأيه من النّقيض إلى النّقيض وتدفعه لاقتناء الكتاب.¹

إنّ المُلفت للانتباه في مسألة البيع بالتّجزئة للكتاب في الجزائر - قبل الخوض في تفاصيلها - هو عدم تخصيص مصالح وزارة التجارة رمزا خاصّا لتجارة وبيع الكتاب كنشاط تجاريّ مستقلّ وقائم بذاته ، بل تمّ إدراجه كنشاط رئيسيٍّ أو فرعي ضمن أنشطة تجارية أخرى مختلفة لا تمتّ لبيع الكتاب بصلة أحيانا، بل وقد تتضارب مع رسالة الكتاب الفكرية أو مكانته العلمية والثقافية في أحيان أخرى كما هو الحال لنشاط "كشك التّبغ" ، لأنّ الكتاب على الرّغم من اعتباره سلعة (مُنتج اقتصادي) من وجهة نظر اقتصادية إلاّ أنّه يختلف تمام الاختلاف عن باقي السّلع.

1 هذا الأمر عايشناه بصفة شخصيّة في العديد من مكتبات بيع الكتب بمدينة مونتريال بكندا خلال فترة الإعداد لهذه الدّراسة.

جدول رقم 24: الأنشطة التجارية المتضمنة بيع الكتاب بالتجزئة في الجزائر

الرمز	تسمية النشاط	النشاط الرئيسي للرمز	الأنشطة الفرعية للرمز
50114	كشك التبغ	بيع بالتجزئة لجميع أنواع التبغ للتدخين، الاستنشاق والمضغ، أعواد الثقاب، ولاعات وأدوات أخرى للمدخنين	- جرائد، مجلات وكتب؛ - لوازم المراسلة (رسائل، طوابع بريدية)؛ - نشاط تعبئة رصيد الهاتف النقال.
507203	تجارة بالتجزئة للمكتبة والوراقة	بيع بالتجزئة للكتب، الجرائد، النشرات المختلفة، لوازم المكاتب، الأدوات المدرسية، الألعاب التربوية والوراقة	- أدوات المراسلة والطوابع البريدية والخرائط الجغرافية... إلخ؛ - بيع بالتجزئة للوالم المكتبية والإعلام الآلي؛ - بيع التبغ، أعواد الثقاب وأعواد التدخين.
507204	تجارة بالتجزئة للمكتبة والوراقة: ممارسة على العرض	بيع بالتجزئة للكتب، المجلات، الدوريات، النشرات، الجرائد، اللوازم، الأدوات المدرسية والألعاب التربوية	- أدوات المراسلة والطوابع البريدية والخرائط الجغرافية... إلخ؛ - بيع الكتب القديمة.
507205	تجارة بالتجزئة للكتب المستعملة (تجارة الكتب القديمة)	بيع وإيجار الكتب والمجلات القديمة	- بيع يوميات إعلامية؛ - بيع أشرطة الأسطوانات القديمة.
51131	تاجر متنقل للمكتبة والوراقة	بيع بالتجزئة للكتب، الجرائد، اللوازم المدرسية والوراقات المختلفة على مستوى أسواق البلديات، الأماكن والمواقع.	

المصدر: جدول تم إعداده بناء على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري

تعتبر تجارة التجزئة المنفذ لأكثر من نصف مبيعات الكتب في الجزائر، وقد تنامت بشكل كبير منذ بداية هذه الألفية وعلى مدار 17 سنة، فمن 20908 تاجر في العام 2000 وصل العدد إلى 55513 تاجر في العام 2017، أي بزيادة فاقت الـ 265 %، كان لتجارة المكتبة والوراقة فيها حصّة الأسد، حيث تراوحت نسبتهما ما بين 73 % سنة 2000 و 92 % سنة 2017 وهذا من مجموع تجارة التجزئة للكتاب طبعا بينما كان حضور التجارة المتنقلة للمكتبة والوراقة مُحتملما بنسبة تراوحت بين 0,076 % و 0.59 %.

المُلفت للانتباه أنّ مراجعة قائمة تسميات النشاطات التجارية المُستحدثة على مستوى وزارة التجارة سمحت لنا بملاحظة وجود نشاط تجاري يحمل تسمية "مقهى أدبي" ويندرج تحت الرمز 601305، وقد جاء في تفصيل الأنشطة المسموح القيام بها عند ممارسة هذا النشاط ما يلي:

- إستهلاك المشروبات غير الكحولية ساخنة أو باردة بعين المكان، حلوى، حلويات، هلايات ومنتجات مشابهة !.

- تنظيم التظاهرات الثقافية مثل اللقاءات الأدبية، الشعرية، معرض الفنون التشكيلية، موسيقى... إلخ !!

- إطعام !!!

وهنا يتبادر إلى أذهاننا أكثر من تساؤل حول جدوى منح تنظيم تظاهرات ثقافية (بكل ما تعنيه الكلمة من أبعاد) ولقاءات أدبية وشعرية وحتى معارض الفنون التشكيلية والموسيقية للمقاهي الأدبية (أو بالأحرى النوادي الأدبية) والسماح لها ببيع المشروبات الساخنة والباردة، والحلويات...وحتى الإطعام، في حين لا يمكنها ممارسة تجارة الكتب ولو بصيغة البيع بالإهداء أو بالتوقيع مثلا خلال التظاهرات الثقافية التي تُنظّمها !!؟ في حين يحقّ لأكشاك التبغ أو ما يُطلق عليها عادة الأكشاك متعدّدة الخدمات (Kiosques Multi-services) بيع الكتاب ! هذا الأمر يُثير جدلا كبيرا ويطرح أكثر من نقطة استفهام حول ماهية هذه المقاهي، والهدف من استحداثها والفرق بينها وبين المقاهي الشعبية الأخرى التي أصبحت تنتشر في الجزائر كالتفيلات.

فيما يتعلّق بجغرافية بيع الكتاب بالتجزئة، فإنّ إحصائيات المركز الوطني للسجلّ التجاري تُشير إلى تمركز هذه التجارة في العاصمة ثم المدن الكبرى مقارنة بباقي المدن والولايات.

جدول رقم 25: تطوّر عدد التجار المسجلين في المركز الوطني للسجلّ التجاري والمخولين ببيع الكتاب بالتجزئة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

السنة	كشك التبغ (501114)			تجارة بالتجزئة للمكتبة والوراقاة (507203)			تجارة بالتجزئة للمكتبة والوراقاة: ممارسة على العرض (507204)			تاجر متنقل للمكتبة والوراقاة (511131)			إجمالي عدد التجار المُخَوّلين ببيع الكتب والمسجلين على مستوى م. و. س. ت.
	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	
2000	5614	03	5617	15008	214	15222	52	01	53	16	---	16	20908
2001	5658	03	5661	16566	253	16819	58	03	61	30	---	30	22571
2002	5618	03	5621	18000	299	20099	62	04	66	30	---	30	25816
2003	5596	03	5599	20019	350	20369	66	03	69	44	---	44	26081
2004	5358	03	5361	21337	403	21740	78	04	82	62	---	62	27245
2005	5230	04	5234	23116	439	23555	80	07	87	77	---	77	28953
2006	5250	04	5254	24960	511	25471	83	09	92	85	---	85	30902
2007	5318	04	5322	26693	540	27233	83	08	91	94	---	94	32740
2008	5190	03	5193	28472	551	29023	92	07	99	103	---	103	34418
2009	5073	03	5076	29974	596	30570	94	06	100	123	---	123	35869
2010	4728	03	4731	31080	606	31686	90	07	97	132	---	132	36646
2011	4194	04	4198	31503	632	32135	90	06	96	131	---	131	36560
2012	4061	02	4063	34055	663	34718	87	07	94	164	---	164	39039
2013	3977	02	3979	37119	691	37810	84	09	93	200	---	200	42082
2014	3869	02	3871	40106	732	40838	81	05	86	242	---	242	45037
2015	3833	02	3835	43167	779	43946	87	04	91	272	---	272	48144
2016	3891	02	3893	46582	824	47406	98	05	103	277	---	277	51679
2017	3989	03	3992	50221	868	51089	99	06	105	327	---	327	55513

المصدر: جدول تم إعداده بناء على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري

جدول رقم 26: تطوّر عدد لتّجار الجدد (قيد التّرقيم) المسجّلين على مستوى المركز الوطني للسجلّ التّجاري والمخوّلين ببيع الكتاب بالتّجزئة في

الجزائر خلال الفترة 2000-2017

السنة	الرّمز 501114			الرّمز 507203			الرّمز 507204			الرّمز 511131			إجمالي التّجار الجدد المخوّلين ببيع الكتب المسجّلين على مستوى م. و. س. ت.
	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	
2000	414	---	414	2843	70	2913	04	00	04	12	---	12	3343
2001	255	---	255	2297	51	2348	06	02	04	14	---	14	2623
2002	177	---	177	2259	50	2309	10	02	08	05	---	05	2501
2003	168	---	168	2690	58	2748	11	00	11	12	---	12	2939
2004	118	---	118	2643	69	2712	09	01	08	22	---	22	2861
2005	128	01	129	2892	49	2941	07	01	06	18	---	18	3095
2006	207	---	207	2911	89	3000	10	03	07	14	---	14	3231
2007	272	---	272	3020	71	3091	05	00	05	21	---	21	3389
2008	138	---	138	3123	52	3175	07	00	07	21	---	21	3341
2009	163	---	163	3147	65	3212	04	01	03	27	---	27	3406
2010	140	---	140	3260	47	3307	01	00	01	24	---	24	3472
2011	129	01	130	3497	65	3562	09	00	09	18	---	18	3719
2012	142	---	142	3998	61	4059	07	03	04	34	---	34	4242
2013	196	---	196	5013	71	5084	10	02	08	45	---	45	5335
2014	133	---	133	5171	82	5253	04	00	04	51	---	51	5441
2015	209	---	209	5457	90	5547	14	01	13	52	---	52	5822
2016	248	---	248	5997	74	6071	16	01	15	27	---	27	6362
2017	266	01	267	6228	80	6308	08	01	07	47	---	47	6630

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على معطيات المركز الوطني للسجلّ التّجاري

3.2.3. تجارة الكتاب: التباين بين الأرقام والواقع:

تنص المادة 10 من القانون 13-15 على أنه " يُعدّ ناشرا أو مطبعا أو مستوردا أو مصدرا أو موزعا أو بائعا للكتاب في مفهوم هذا القانون، الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتخذ من هذه الأنشطة - نشاطه الرئيسي مع تكريس ثلثي رقم أعماله على الأقل لهذا النشاط. يجب أن تتماشى الأنشطة الأخرى التي يقوم بها مع نشاطه الرئيسي"، لكننا إذا أسقطنا هذه المادة على نشاط كشك التبغ مثلا، فإننا نلاحظ أنّ نشاطه الرئيسي ليس بيع الكتاب، هذا الأخير يدخل ضمن الأنشطة الفرعية لكنه لا يتماشى مع النشاط الرئيسي الذي هو بيع التبغ، وبالتالي من المفروض أنه بعد صدور القانون 13-15 يتم استبعاد "بيع الكتب" من مجموع الأنشطة الفرعية لذلك الرمز، لكن بسبب التأخر في صدور المراسيم التنظيمية للقانون لا تزال الفوضى أيضا تطغى على تجارة الكتاب، هذا الأمر يدفعنا أن نحاول تركيز اهتمامنا على مكاتب البيع التي تخصص أغلب نشاطها لبيع الكتاب دون غيره من السلع؛ والتي تُعرف بقلتها على المستوى الوطني؛ و "من المؤكد أنه لا معنى إطلاقا لعدد متاجر الكتب في أي دولة إلا إذا صُنّف هذا العدد حسب أحجام هذه المتاجر"¹

إنّ الأرقام السابقة المتعلقة بتجارة الكتاب بالتجزئة في الجزائر تجعلنا نطرح مسألتان غاية في الأهمية:

- الأولى تدور حول حقيقة مزاوله كلّ هذه المكاتب والورقات وأكشاك التبغ والمكاتب المتنقلة لنشاط

بيع الكتب !

- أما الثانية فتتعلق بلثقل الحقيقي الذي تمثله هذه الأنشطة في تجارة الكتاب بالجزائر؟

والملاحظ أنّ الواقع يُثبت عكس هذه الأرقام، فأغلبية أكشاك التبغ لا تبيع الكتب، بينما تعرض الورقات الكبرى عناوين كتب مدرسية أو شبه مدرسية، كتب الطبخ، قصص الأطفال، بالإضافة إلى بعض الكتب الثقافية العامة والدينية، وبالمقابل يُلاحظ نقص إن لم نقل غياب انتشار تجارة الكتب في الفضاءات الأخرى التي من شأنها توصيل الكتاب إلى المستهلك النهائي (القارئ) مثل:

- الأسواق والمساحات التجارية الكبرى مثل أريديس، أونو، كارفور وغيرها؛

- منافذ البيع الصحفية.

1 شعبان خليفة. الكتاب الدولي: دراسة مقارنة في حركة النشر الحديث. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992. ص. 639. (سلسلة موسوعة النشر الجديد أ).

4.2.3. مكتبات البيع المتخصصة في بيع الكتاب:

تعرض وزارة الثقافة على موقعها قائمة بـ 65 مكتبة مُعتمدة متخصصة في بيع الكتب، موزعة عبر 23 ولاية، 26 منها هي مكتبات منضوية تحت لواء جمعية الكُتبيين الجزائريين، وما يُقارب ثلث هذه المكتبات تابعة لدور ومؤسسات نشر خاصة و 3 تابعة لدور نشر حكومية. بالإضافة إلى ذلك يعرض المركز الوطني للكتاب قائمة من 35 مكتبة مسجلة على مستوى مصالحه. وإذا ما أضفنا إلى تلك المكتبات مكتبات ونقاط البيع التابعة لكل من المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، ديوان المطبوعات الجامعية، مكتبات ونقاط بيع دور النشر الخاصة، فإن عدد المكتبات المتخصصة في بيع الكتاب في الجزائر سيكون في حدود الـ 340 مكتبة بمعدل مكتبة واحدة لكل 125000 نسمة !

جدول رقم 27: المكتبات المُعتمدة من طرف وزارة الثقافة إلى غاية 2020.12.31

الولاية	المكتبات الخاصة المتواجدة بها	الولاية	المكتبات الخاصة المتواجدة بها
الجزائر (29 مكتبة)	ش. ذ. م. م. مكتبة دار الكتب	تيزي وزو (05 مكتبات)	ش. ذ. م. م. مكتبة دار الكتب
	ش. ذ. م. م. مكتبة العالم الثالث		مكتبة الشهاب
	مكتبة الحياة		مكتبة الرحمة
	مكتبة ابن خلدون		مكتبة ابن خلدون
	مكتبة الساحة	وهران (04 مكتبات)	مكتبة دار الغرب
	مكتبة E.D.I.F Culture		مكتبة بلاسكا
	مكتبة دار الصحافة 1		ش. ذ. م. م. مكتبة الهناء
	مكتبة دار الصحافة 2		مكتبة بابا أحمد
	ش. ذ. م. م. مكتبة الاجتهاد	تلمسان (03 مكتبات)	المكتبة الجهوية
	ش. ذ. م. م. مكتبة إفريقيا		مكتبة الشمس
	ش. ذ. م. م. مكتبة القدوي	غليزان (03 مكتبات)	ش. ذ. م. م. مكتبة الأمجاد
	مكتبة بن عبيد		ش. ذ. م. م. مكتبة سيدي عدة
	ش. ذ. م. م. مكتبة الفنون والآداب		مكتبة ابن خلدون
	مكتبة فوغالي	البلدية (02 مكتبة)	مكتبة MAUGUIN
	مكتبة A.M.F		مكتبة دار المعرفة
	مكتبة الغزالي	بجاية (02 مكتبة)	مكتبة بجاية
	مكتبة ووزاقة بن باديس		مكتبة ماحنداد قوراية
	المكتبة العامة للأبيار	الشلف (02 مكتبة)	مكتبة الأمير
	مكتبة ووزاقة		مكتبة بوعلي
	مكتبة المطبوعات الجزائرية النهضة	بومرداس	مكتبة ANEP LIVRE
	مكتبة ديدوش مراد (OPU)	باتنة	مكتبة النهضة الجديدة
	مكتبة ميديا بوك (ENAG)	تبسة	مكتبة كسري
	ش. ذ. م. م. مكتبة القرطاسية	قسنطينة	مكتبة MEDIA PLUS
	مكتبة Point virgule 1	جيجل	مكتبة المسجد الكبير

مكتبة Point virgule 2	قائمة	مكتبة الهواء الأولمبي
مكتبة الفنون الجميلة	سوق اهراس	مكتبة بوسديرة
مكتبة ؟؟؟؟	سكيدة	مكتبة صايفي
مكتبة ألف ورقة	عناية	مكتبة الثورة
مكتبة النهضة	ميلة	مكتبة توفيق
مكتبة MOUSTAINE	الجلفة	مكتبة اللهب المقدس
ش. د. م. م. مكتبة C.G.F.S.B	ورقلة	مكتبة وردة الرمال
	تيازة	مكتبة La joie de lire

المصدر: موقع وزارة الثقافة.¹

جدول رقم 28: مكتبات ونقاط البيع التابعة لديوان المطبوعات الجامعية إلى غاية 2021.12.31

المديرية	نقاط البيع	مكتبات ونقاط البيع التابعة لها
المديرية الجهوية بالعاصمة	مكتبات بيع جامعية	مكتبة أودان
		مكتبة ديدوش (معتمدة من طرف وزارة الثقافة)
		مكتبة جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا
		مكتبة بوزريعة (جامعة الجزائر 2 - بوزريعة)
		مكتبة الخروبة (جامعة الجزائر 3 - ملحقة الخروبة)
		مكتبة لايرين (معهد العلوم الطبية الجزائر)
		مكتبة بن عكنون (جامعة الجزائر 1- كلية الحقوق)
		مكتبة بومرداس (جامعة بومرداس)
		مكتبة البويرة
		مكتبة بجاية
المديرية الجهوية بهران	مكتبات بيع جامعية	مكتبة باتريس لومومبا (وهران)
		مكتبة بن مهدي (وهران)
		مكتبة مستغانم
		مكتبة سعيدة
		سيدي بلعباس
		مكتبة تيارت
		مكتبة تلمسان
	فروع مكتبات بيع جامعية (ملحقات)	فرع تيارت - فرع سيدي بلعباس - فرع سعيدة - فرع مستغانم
المديرية الجهوية بقسنطينة	مكتبات بيع جامعية	مكتبة عبان رمضان (قسنطينة)
		مكتبة عين الباي (قسنطينة)
		مكتبة الخروب (قسنطينة)
		مكتبة عنابة

¹ وزارة الثقافة. المكتبات المعتمدة من طرف وزارة الثقافة [على الخط]. تم تصفحه يوم 2017.10.02. يوجد على الرابط التالي:

<https://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/librair.php>

مكتبة باتنة		
مكتبة جيجل		
مكتبة قالمة		
مكتبة سطيف		
مكتبة بسكرة		
فرع قالمة – فرع المسيلة – فرع ورقلة – فرع سكيكدة – فرع بسكرة	فروع مكتبات بيع جامعية (ملحقات)	

المصدر: ديوان المطبوعات الجامعية.

هذه المعطيات تضعنا أمام مشكلة متداخلة الأطراف، وتجعل من تقدير الحجم الحقيقي لسوق الكتاب ورقم أعماله في الجزائر عملية صعبة، كما تجعل من إجراءات ضبطه وترقيته أمرا بالغ التعقيد، هذا الواقع يفرض لا محالة ضرورة إعادة النظر في الإجراءات التنظيمية التي تحكم وتوجه تجارة الكتاب من خلال تنسيق جاد وفعل بين كل من وزارة الثقافة، وزارة التجارة ووزارة المالية.

بالإضافة إلى كل هذا، يرى الكثير من الناشرين الجزائريين أنّ تجارة الكتاب في الجزائر تُعاني من ظاهرتين سلبيتين أثرتا بشكل كبير على رواج الكتاب بين الناس:

- الظاهرة الأولى تتمثل في غياب "الاحترافية" ونقص "الحسّ التجاري" لدى باعة الكتب، فأغلب هؤلاء الباعة هم مجرد تجار لا يملكون مستوى ثقافيا أو تكوينا متخصصا يسمح لهم باستشراف السوق والتطلع إلى أذواق القارئ واحتياجاته المعرفية، لذلك فهم لا يُبدون أيّ متابعة لحركة الكتاب في السوق، بما يسمح لهم على الأقلّ بتنبيه الناشر بعد نفاد كلّ عنوان.
- أما الظاهرة الثانية فتتعلق بتبني الكثير من مكتبات البيع لمبدأ "التخصّص"، وهذا من خلال عرضها كتباً لمؤلفين معيّنين دون غيرهم، أو لمواضيع محدّدة وتهميش الأخرى.

5.2.1. السّوق ومشكلة تسعير الكتاب في الجزائر:

في إطار السّياسة الوطنيّة للكتاب والمطالعة العمومية المُتبناة ابتداء من سنة 2005، أعلنت الدّولة في قانون المالية لسنة 2009¹ عن إعفاء الورق المُوجّه لطباعة الكتب من رسم القيمة المُضافة (TVA) في إطار مجموعة من الإعفاءات سواء في النظام الداخلي أو في الاستيراد والتصدير، حيث تذكر وزارة المالية على موقعها الإلكتروني أنّه من بين العمليات المعفاة في النظام الداخلي²:

← الورق المُوجّه بصورة حصرية لعمليات إنتاج وطبع الكتب طبقا للمواصفات المحددة في القرار المشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالثقافة.

← عملية الإبداع والإنتاج والنشر الوطني للمؤلفات والأعمال على الحامل الرقمي.

هذه المعطيات من المفروض أنّها تساهم في خفض تكلفة إنتاج الكتب ومن ثمّ انخفاض أسعارها في السّوق لتكون في متناول الجميع، لكنّ الملاحظ أنّ الدّولة لم تُوفّ بوعودها في هذا الشأن، ونظرا لارتفاع سعر الورق في الأسواق العالميّة والذي تضاعف ثلاث مرّات خلال ثلاثة أشهر سنة 2017، وباحتساب قيمة الرّسوم الجمركيّة المُطبّقة على المواد الأوليّة التي تدخل في صناعة الكتاب؛ خاصّة مع قوانين المالية ابتداء من سنة 2016، التي زادت في أسعار الكهرباء والوقود ورفعت نسبة رسم القيمة المُضافة إلى 19% بدل 17% المعمول بها من قبل، فقد تضاعفت تكاليف إنتاج الكتاب في الجزائر ما أدّى بالضرورة إلى ارتفاع أسعاره وحال دون منافسته للكتاب الأجنبي.

من جهة أخرى، قابل هذا الارتفاع في التكاليف تراجع كبير في كمّيات السّحب (عدد النّسخ المسحوبة أو المطبوعة)، فبعد أن كان سحب العنوان الواحد ما بين الـ 1500 و 2000 نسخة ما يعني كتاب ونصف لكلّ بلدية تقريبا قبل 2010، تراجع متوسط السّحب إلى ما بين الـ 1000 و 1500 نسخة سنة 2012 ثمّ أصبح ما بين الـ 500 و 1000 نسخة ابتداء من سنة 2016 ما يعني أقلّ من كتاب لكلّ بلدية، وهذا طبعا مع وجود استثناءات فيما يخصّ بعض الكتب ذات الطّلب الواسع.

تتوزّع تكاليف طباعة وإنتاج الكتاب على قسمين رئيسيين هما:

أولا: تكاليف العمليّات: وتشمل ما يلي:

← تكلفة إنتاج متن الكتاب وتشمل:

¹ رئاسة الجمهوريّة. قانون رقم 08-21 مؤرخ في 30 ديسمبر 2008 يتضمن قانون المالية لسنة 2009. الجريدة الرسمية عدد 74 مؤرخة في 31 ديسمبر 2008. ص. 3.

² وزارة المالية. الرّسم على القيمة المُضافة. [على الخطّ]. تمّ تصفّحه يوم 2020.04.01، يوجد على الرّابط:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/518-2015-03-8-10-14-23>

- تصميم وإعداد ومعالجة صفحات الكتاب؛
- إعداد سطح الطباعة "الماستر" لكل صفحة؛
- طباعة الصفحات على الورق الأبيض؛
- تقطيع وتوظيف (جمع) ولصق كراسات الكتاب.
- ← تكلفة إنتاج صفحة الغلاف وتوزع ما بين:
- تصميم وإعداد صفحة الغلاف؛
- طباعة صفحة الغلاف؛
- تلميع صفحة الغلاف "Pelliculage".

ثانياً: تكاليف المواد: وتشمل ما يلي:

- تكلفة الورق الأبيض وورق الغلاف والحبر؛

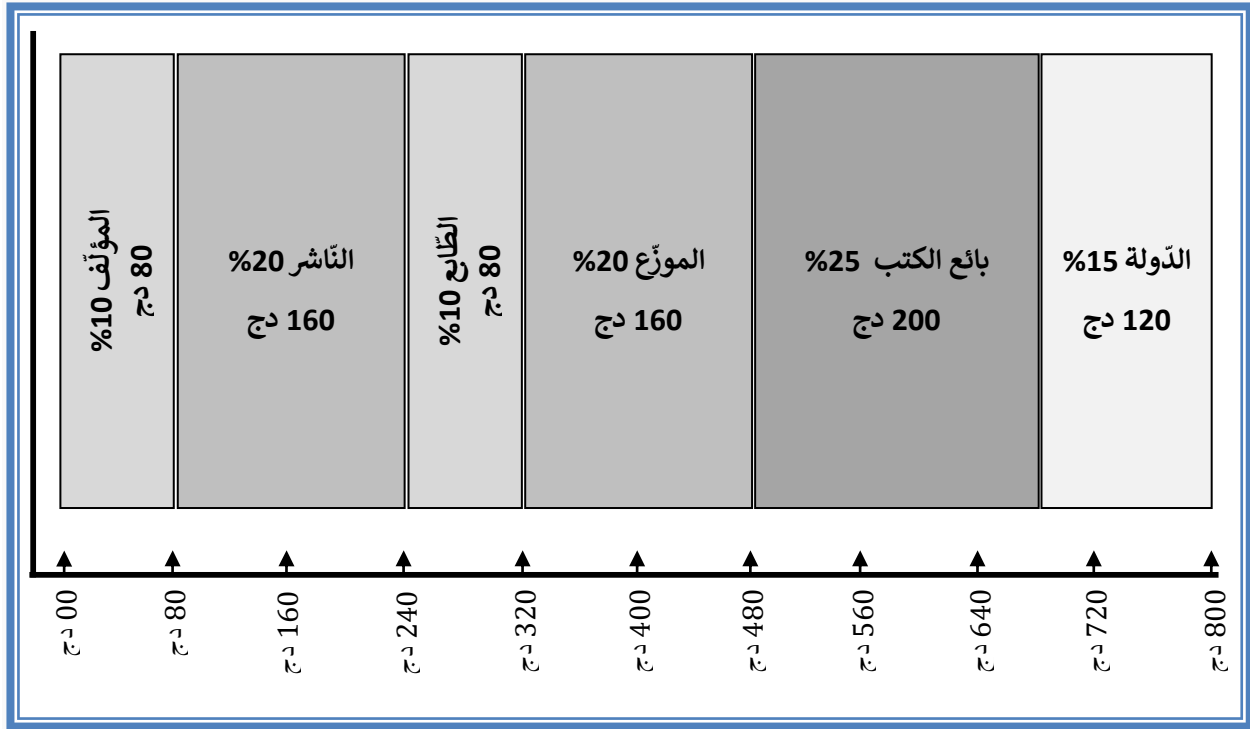
لقد بلغت التكلفة المتوسطة لطباعة كتاب عادي من 160 صفحة (10 ملازم من 16 صفحة) حتى نهاية العام 2017، في الجزائر ما بين 70 و 80 دج للنسخة الواحدة وبمتوسط سحب 1000 نسخة للعنوان، وهذا على أساس أن سعر الملزمة الواحدة بلغ حوالي 6 دج مُضافاً إليها تكلفة الغلاف والجمع والتوظيف، وهذا طبعا مع الأخذ في الحسبان أن عدد النسخ المسحوبة من كل عنوان لا يعكس الحجم الحقيقي للطلب عليه ولا حجم السوق، لأن هناك - من وجهة نظر اقتصادية - علاقة عكسية بين كمية السحب وتكلفة الوحدة الواحدة (النسخة الواحدة)، حيث ترتفع هذه التكلفة كلما قلّ السحب وتنخفض كلما زادت كمية السحب وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض سعر الكتاب.

تشمل تكاليف تسويق الكتاب تكاليف طباعته (أو استيراده أو تصديره) وتكاليف توزيعه وبيعه دون إغفال لهوامش ربح كل من الناشر والمؤلف وكذا هامش الدولة من خلال الضرائب والرسوم، لذلك فإن السعر النهائي لبيع الكتاب (سعر البيع للجمهور) يتم حسابه وفق الصيغة التالية:

$$\text{سعر بيع الكتاب} = \text{تكلفة طباعة الكتاب} + \text{تكاليف التوزيع} + \text{هامش الناشر} + \text{هامش مكتبات البيع} + \text{حقوق المؤلف} + \text{الضرائب}$$

وفقا لهذه الصيغة فإن الكتاب المذكور في المثال أعلاه سيكون سعر بيعه النهائي (سعر السوق) في حدود الـ 800 دج وستوزع تكاليفه حسب الشكل المقترح فيما يلي:

شكل رقم 14: تحليل وتقسيم سعر بيع كتاب حسب كل طرف مشارك فيه.



المصدر: شكل من اقتراح الباحث

تجدر الإشارة إلى أنّ قانون أنشطة وسوق الكتاب أقرّ إجراءات جديدة على تسويق الكتاب شرحها المرسوم التنفيذي 21-266 المتعلّق بتسعيرة الكتاب أبرزها:¹

- إلزام الناشر بطبع سعر بيع الكتاب للجمهور على الصّفحة الرّابعة لغلاف الكتب الذي ينشرها بصفة مرئية ومقروءة، وكذا إلزام المستورد بضرورة الإشارة إلى سعر البيع للجمهور وعنوانه التجاري على الكتب التي يستوردها مع بيان السعر بشكل مرئي ومقروء وغير قابل للمحو؛
- إمكانية تخفيض الناشر أو المستورد لسعر الكتاب في حالة تصفية المخزون أو في حال وجود كتب ثقيلة البيع مع ضرورة بيان السعر الجديد بشكل مرئي ومقروء وغير قابل للمحو ودون إخفاء للسعر الأولي للكتاب؛
- ضرورة تطبيق السعر الموحد للكتاب الذي يحدّه الناشر أو المستورد من طرف صاحب مكتبة بيع الكتب الذي يستفيد من هامش ربح عند بيع الكتاب للجمهور ، حيث يتراوح هذا الهامش من الربح بين 25% و30% يقوم الناشر أو المستورد بخضمه من السعر الموحد؛
- إمكانية تطبيق باعة الكتب والناشرين والمستوردين الوطنيين لتخفيضات على الكتب التي تباع خلال التظاهرات التي تنظم حول الكتاب وهذا دون أن تتجاوز هذه التخفيضات النسب التالية: 20% من السعر

¹ رئاسة الحكومة. المرسوم التنفيذي رقم 21-266 المؤرخ في 13 جوان 2021 يتعلّق بتسعيرة الكتاب. الجريدة الرّسمية عدد 49 الصّادرة بتاريخ 22 جوان 2021، ص. 25.

الموحد للكتاب بالنسبة للمستوردين الوطنيين، 20% من السعر الموحد للكتاب بالنسبة لباعة الكتب، 50% من السعر الموحد للكتاب بالنسبة للناشرين فيما يتعلّق بالمنشورات الحديثة، و95% من سعر بيع الكتاب للجمهور على المنشورات التي تجاوزت مدّة نشرها الخمس (05) سنوات. ويلاحظ في هذه القضية أنّ المرسوم استثنى المشاركين الأجانب من تحديد سقف التخفيضات خلال تظاهرات الكتاب، وهذا تأكيداً للمادة 31 من القانون 13-15 التي تنصّ على أنّه "يمكن للمشاركين الأجانب تطبيق تخفيضات غير محدودة السقف أثناء التظاهرات التي تنظم حول الكتاب"، وبالمقابل يتمّ تحديد هذه التخفيضات وتسقيفها في حال تعلّق الأمر بناشرين أو مستوردين وطنيين. ووفقاً للمرسوم نفسه، فإنّ الناشر يُعفى من الإجراءات السابقة في حال تعلّق الأمر بكتب تمّ نشرها قبل صدور هذا المرسوم (أي قبل جوان 2021)، بينما يبقى إجراء بيان المستورد لسعر بيع الكتاب للجمهور بشكل مرئي ومقروء وغير قابل للمحو على كلّ الكتب المستوردة بما في ذلك المستوردة قبل تاريخ صدور هذا المرسوم.

6.2.3. السعر الموحد للكتاب:

إنّ اتّساع الرقعة الجغرافية للدولة من جهة، ونقص الموزعين في الجزائر من جهة أخرى يجعلان من توصيل الكتاب إلى الجهات الأربعة للوطن أمراً لا يخضع لمبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على الكتاب، ولأنّ تكاليف التوزيع هي التكاليف الوحيدة المتغيرة في سعر الكتاب بعد طباعته، فإنّ تكلفة توزيع كتاب في الجنوب تزيد بكثير عمّا هي عليه في الشمال وهو ما يعني بالضرورة تغيير سعره وعدم تحقيق مبدأ المساواة في السعر بين مختلف مناطق ومدن الوطن. من أجل تدارك هذا الأمر، أقرّت الدولة مبدأ "السعر الموحد للكتاب" في القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب حيث جاء في المادة الثامنة والعشرين (28) منه ما يلي:

- "يقوم الناشر بالنسبة للكتاب الذي ينشره أو المستورد بالنسبة للكتاب الذي يستورده بتحديد سعر بيع الكتاب للجمهور بكلّ حرية!! يكون سعر بيع الكتاب للجمهور موحدًا. يخصّ السعر الموحد للكتاب نفس العنوان والمؤلف والطبعة والناشر أو المستورد.

- تدعم الدولة إيصال الكتاب بنفس السعر الموحد إلى المناطق البعيدة." وقد حدّد المرسوم التنفيذي 21-262¹ كميّات دعم الدولة إيصال الكتاب بنفس السعر الموحد إلى المناطق البعيدة، والغريب في الأمر أنّ هذا المرسوم جاء مختصراً واشتمل على 6 مواد فقط، حيث ذكرت المادة الأولى وبشكل مُقتضب الهدف من استحداث المرسوم، وشرحت المادة الثانية مفهوم السعر الموحد، بينما قالت المادة الثالثة "تدعم الدولة إيصال الكتاب بنفس السعر الموحد إلى المناطق البعيدة من أجل تمكين تطبيق

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 21-262 مؤرّخ في 13.06.2021 يحدّد كميّات دعم الدولة إيصال الكتاب بنفس السعر الموحد إلى المناطق البعيدة. الجريدة الرسمية عدد 49 الصادرة بتاريخ 22.06.2021، ص. 20.

السعر الموحد للكتاب". أما المادة الرابعة فقد بيّنت شروط وكميات تطبيق دعم الدولة إيصال الكتاب بنفس السعر الموحد إلى المناطق البعيدة والتي تتم وفقا لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 53-97¹ أو وفق أي نظام آخر تعتمده الدولة وتراه مناسبا، في حين أكدت المادة الخامسة على ضرورة بيع الكتاب المنشور في الجزائر أو المستورد بنفس السعر الموحد عبر كامل التراب الوطني.

بالعودة إلى المرسوم 53-97 المذكور في المادة 4 والاطلاع على محتواه نجد أنه يذكر في باب النفقات من المادة 3 ما يلي:

- التكاليف الاستثنائية المرتبطة بمصاريف النقل البري والجوي لتموين مناطق الجنوب بالمواد ذات الاستهلاك الواسع !
- التكاليف الاستثنائية المرتبطة بمصاريف النقل البري داخل الولايات لتموين تجمعات مناطق الجنوب بالمواد ذات الاستهلاك الواسع !
- لقد شرحت المراسيم التنفيذية 299-95² ، 301-95³ إجراءات دعم الدولة لتكاليف النقل نحو الجنوب؛ والتي تنقسم نوعا ما بالتعقيد؛ وكيفية تقديم طلب تسديد أعباء النقل من طرف الممول أو الموزع والجهات المخولة بالتسديد، كما بيّنت المناطق المعنية بالاستفادة من أعباء النقل البري للبضائع وهي:
- أدرار، تامنراست، تندوف وإليزي بالنسبة لتموين مقار الولايات والتوزيع داخل الولاية في مناطق الجنوب !
- الوادي، ورقلة، غرداية، بشار، البيض والنعام بالنسبة لتموين مقار الولايات !
- ويلاحظ بالنسبة للفئة الثانية المعنية بنظام التعويض أن الأمر يقتصر على التوزيع داخل مقر الولاية (مركز الولاية) ويستثنى باقي المدن والبلديات والتجمعات السكانية التابعة لها وهذا ما يزيد - في نظرنا - الأمور غموضا وتعقيدا.
- فيما يخص قائمة البضائع التي تستفيد من تعويض أعباء النقل فإنها تُحدّد من خلال قرارات وزارية مشتركة بين الوزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالمالية، وفي هذا الإطار، يُلاحظ أن الصحافة المكتوبة قد تم

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 53-97 مؤرخ في المؤرخ في 1997.02.12 يُحدّد كميات تسير حساب التخصيص الخاص رقم 302-041 الذي عنوانه "صندوق تعويض تكاليف النقل". الجريدة الرسمية عدد 10 الصادرة بتاريخ 1997.02.19، ص. 19.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 299-95 المؤرخ في 1995.10.04 يُعَدّل ويُتَمِّم المرسوم التنفيذي رقم 23-84 المؤرخ في 4 فيفري 1984 المعدّل والمُتَمِّم، الذي يُحدّد كميات تسير حساب التخصيص الخاص رقم 302-041 الذي عنوانه "صندوق التعويض". الجريدة الرسمية عدد 58 الصادرة بتاريخ 1995.10.08، ص. 07.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 301-95 المؤرخ في المؤرخ في 1995.10.04 يُحدّد كميات وضع نظام تسديد أعباء النقل البري للبضائع المرتبطة بتموين مقار الولايات وبالتوزيع داخل الولاية في مناطق الجنوب. الجريدة الرسمية عدد 58 الصادرة بتاريخ 1995.10.08، ص. 12.

إدراجها في هذه القائمة بموجب قرار وزاري مُشترك صدر سنة 2007¹ أمّا الكتاب فلم يتم إدراجه بالرغم من مرور سنتين على صدور المرسوم التنفيذي 21-262 في جوان 2021، إذ لم يصدر أيّ قرار وزاري مشترك يحدّد هذه القائمة ويُدرج الكتاب ضمنها إلى غاية جوان 2023 وهو ما يجعل من مسألة تطبيق دعم الدولة إيصال الكتاب بنفس السعر الموحد إلى المناطق البعيدة أمرا لا يزال يشوبه الكثير من الغموض لدى الموزعين والناشرين أنفسهم!!.

7.2.3. التوجّهات الجديدة لتجارة الكتاب في الجزائر: الكتاب المستعمل

إنّ ما أصبح يُميّز سوق الكتاب اليوم في الكثير من دول العالم، هو الانتشار الملفت لتجارة الكتب القديمة أو المستعملة، وقد ظهرت هذه التجارة في الجزائر في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبوجه أخصّ مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، لكنّها عرفت انتعاشا كبيرا في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت تنافس مكاتب البيع المُتخصّصة، ولم تعد الظاهرة تقتصر على العاصمة والمدن الكبرى فحسب، بل زحفت نحو المدن الصّغيرة بما في ذلك الدّاخلية والصّحراوية. بالإضافة إلى ذلك، لم يحد هذا النشاط حكرا على باعة متجولين ينتشرون في السّاحات العامّة والأزقة الضيّقة وعلى الأرصفة وبجانب أسوار الجامعات، بل أصبحت تجارة قائمة بذاتها مُتخصّصة في بيع الكتب المستعملة سواء بالجملة أو بالتجزئة، وهذا ما تؤكّده أرقام المركز الوطني للسجلّ التجاري.

1.7.2.3. أسباب اللّجوء إلى الكتب المستعملة:

تشير الإحصائيات أنّ تجارة الجملة للكتب المستعملة عرفت نموّا مُلفتا منذ العام 2000، فبعد أن بلغ عدد التّجار الممارسين لها 681 تاجرا نهاية العام 2000، وصل عتبة الـ 2693 تاجر سنة 2008، ثم ارتفع إلى 4567 تاجر نهاية العام 2017، مسجّلا زيادة فاقت الـ 670 % وهي نسبة جدّ معتبرة. بالمقابل كان عدد تاجر التّجزئة لهذا النشاط 121 تاجر نهاية العام 2000، ثم بلغ 221 تاجر في 2008 ليصل حدود 288 تاجرا مع نهاية العام 2017.

ويعود هذا الإقبال القويّ للمواطن الجزائري على الكتاب المستعمل إلى تداخل مجموعة من الأسباب أهمّها:

- الحاجة الملّحة للكتاب وندرة بعض العناوين؛
- عدم تغطية التّوزيع لكلّ مناطق وربوع الوطن؛
- ارتفاع أسعار الكتب الجديدة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج في الجزائر كما أشرنا إليه سابقا؛
- ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خاصّة مع التّراجع الذي شهده الاقتصاد الوطني وانهيار قيمة الدينار الجزائري في السّوق ابتداء من سنة 2015؛

¹ وزارة التّجارة، وزارة الماليّة. قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 2007.12.03 يحدّد قائمة المواد القابلة لتعويض تكاليف النّقل. الجريدة الرّسمية عدد 79 الصّادرة بتاريخ 2007.12.18، ص. 24.

- الأسعار التنافسية أو الرمزية أحيانا للكتب المستعملة.

أمام هذه المعطيات، أصبح الخيار الأمثل (إن لم نقل الإلزامي) للكثير من فئات المجتمع الاتجاه نحو الكتاب المستعمل للبحث عن ضالّتهم الفكرية أو العلمية، أو مراعاة لظروفهم الماديّة (المالية)، فازدياد الأعباء الأسريّة وارتفاع تكاليفها من سنة إلى أخرى يدفع بالكثير من العائلات ذات الدّخل المحدود والعائلات الفقيرة إلى الاستئجار بتجّار الكتاب المستعمل من أجل توفير الكتب المدرسية وشبه المدرسية والقواميس لأبنائهم، كما أنّ متطلبات الدّراسة الجامعية وضيق الحال وحبّ المطالعة أحيانا يدفع بالطلّبة أيضا نحو اقتناء واستعمال الكتب المستعملة، وهذا بالطّبع كان له أثر كبير في رواج النّشاط وتزايد عدد المزاولين له.

2.7.2.3. مصادر أسواق الكتب المستعملة:

تتوفّر أسواق الكتب المستعملة على كلّ ألوان المعرفة - ولو ليس بالأعداد الكبيرة - فتعرض الكتب الدّينيّة وكتب الأدب والرّواية، والتّاريخ والفلسفة والطّب والهندسة والإعلام الآلي والتكنولوجيا واللّغات، وُصولا إلى كتب الأطفال والكتب المدرسية وشبه المدرسية، حيث تُتيح للقراء فرصة الاطّلاع المجّاني ويجد الكثير منهم ضالّته المعرفية في مثل هذه الأسواق بأسعار تنافسية مقارنة بأسعار الكتب الجديدة وأحيانا رمزية، كما تمنح لهم فرصة التّبادل في أحيان أخرى، وهذا ما يُعدّ نقطة قوّة في هذه التّجارة. تعتمد أسواق الكتب المستعملة على مصادر تموين متنوّعة ومتعدّدة تضمن لها وفرة نوعية على مدار السّنة، ومن أبرز هذه المصادر:

- ← المصدر الأول: تجار الجملة للكتب المستعملة والقديمة الذين يوفّرونها بشكل مستمرّ وبأسعار في المتناول ومن النّادر جدّا أن تكون الكتب القديمة موضوع استيراد؛
- ← المصدر الثّاني: المكتبات الشّخصية (مكتبات البيوت) التي عادة ما يضطرّ أصحابها إلى التّنازل عنها (أو التخلّص منها) لضرورة ملّحة (كالهجرة خارج الوطن، الحاجة الماديّة، ضيق المنزل وعدم توفّر المكان، عدم الحاجة إليها...) وهذا إمّا ببيعها بأسعار رمزية أو بإهدائها مجّانا؛
- ← المصدر الثّالث: دور النّشر التي تُقبل على التخلّص من مخزونها الخاص بالسّحوبات العالية أو الكتب الثّقيلة البيع بأسعار معقولة (غير الأسعار الحقيقيّة للكتب الجديدة) بسبب الحاجة الماديّة أو الحاجة لفضاءات التّخزين أو لتخفيف أعباء وتكاليف التّخزين؛
- ← المصدر الرّابع: دور النّشر المفلسة أو المتوقّفة عن النّشاط والتي تقوم ببيع مخزونها من الكتب المطبوعة خاصّة الجديدة منها لتقليل حجم الخسائر؛
- ← المصدر الخامس: تلاميذ المدارس وطلّبة الجامعات الذين يلجأ البعض إن لم نقل الكثير منهم إلى بيع كتبهم بأسعار أقلّ مع كل نهاية موسم دراسي وهذا من أجل اقتناء الكتب الخاصّة بالفصل الجديد أو من أجل ربح القليل من المال من أجل تخفيف أعباء الدّراسة ومشاغل الحياة عن كاهل الأسرة.

3.7.2.3. أسباب ازدهار نشاط تجارة الكتب المستعملة:

لقد عرف نشاط تجارة الكتب المستعملة بشقيه الجملة والتجزئة نمواً مستمراً منذ مطلع الألفية وحتى نهاية 2017 باستثناء العام 2011 الذي عرف تراجعاً بتاجرين مقارنة بالعام 2010، وهذا ما يُفسّر عدم تأثرها بتداعيات الأزمة الاقتصادية التي أثّرت على باقي الأنشطة المرتبطة بالكتاب بدءاً من الطباعة ووصولاً إلى تجارة الكتب الجديدة. و يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أبرزها:

- التكلفة البسيطة و عدم الحاجة لاستثمارات مالية كبيرة لبعث مثل هذا النشاط مقارنة بتجارة الكتب الجديدة؛
- عدم الحاجة لفضاءات عرض واسعة أو مُجهزة بوسائل وأدوات ماديّة كبيرة كالرفوف مثلاً وهذا مقارنة بمكتبات بيع الكتب الجديدة إذ تكفي تهيئة محلّ بسيط لبعث المشروع؛
- عدم تأثر تجارة الكتب القديمة بتقلّبات البورصة ولا بتداعيات الأزمة الاقتصادية لأنها لا ترتبط بالإنتاج ولا بالإستيراد (إلا أحياناً) وبالتالي فهي مستقلة ذاتية في التسعير.
- إمكانية بعث هذه التجارة في مختلف الأماكن العمومية: بجوار الجامعات والمُستشفيات، في المعارض والأسواق العمومية، في الساحات والأماكن العامّة ووسط المدن.. وهذا لكونها نشاطاً تجارياً لا يُحدث تلوثاً بصرياً أو بيئياً.¹

وإذا ما تمعنّا في الأرقام المتعلقة بالملفات الجديدة لتجارة الكتب المستعملة، فإننا نجد أنّها لا تتوافق مع تفسيرنا وشرحنا السابق لرواج هذا النشاط بشكل موجب طيلة 18 سنة، وعدم تأثره بالاختلال الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر منذ العام 2015، فالزيادة في عدد تجار الجملة للكتب المستعملة عرف نمواً متذبذباً، فبينما كان 05 تجار مع نهاية العام 2000، ارتفع إلى 14 في العام 2006، و15 في عامي 2012 و2016 ليتراجع إلى 12 تاجراً نهاية الفترة (أي مع نهاية 2017)، مع تسجيل تراجعات في كلّ من سنوات 2002، 2004، 2005، 2007، 2013 و2017.

تذبذب آخر سجّله تجارة التجزئة هي الأخرى، فبعد أن كان عدد التجار المُزاولين لهذا النشاط 25 تاجراً مع نهاية العام 2000، بدأ يُراوح بين النقصان والزيادة طيلة السنوات التي أعقبت وهذا إلى غاية العام 2013 أين استمر في الارتفاع إلى غاية نهاية 2016 التي وصل فيها إلى زيادة قُدّرت بـ 27 ملفاً جديداً تناقصت في العام 2017 إلى 24 ملفاً جديداً.

والحقيقة أنّ هذه الأرقام لا تعكس تناقضات بقدر ما تُعطي مؤشرات عن الاستقرار الذي عرفته هذه التجارة وهذا للأسباب التالية:

¹ التلوث البصري (بالإنجليزية Visual pollution) هو مصطلح يطلق على العناصر البصرية غير الجذابة، سواء تعلّق الأمر بالمناظر الطبيعية أو الصناعية التي من شأنها تشويه المنظر العام والبيئة المحيطة وتُعيّق الشخص على التمتع بهما وتبعث فيه نوعاً من عدم الارتياح النفسي، وهذا عن طريق خلق تغييرات ضارة في البيئة الطبيعية مثل اللوحات الإعلانية، التخزين المفتوح للنفايات، الهوائيات، الأسلاك الكهربائية، الجدران والمباني، حتى وسائل المواصلات والازدحام المروري قد تعتبر نوعاً من التلوث البصري.

- أن زيادة التجار الجدد في النشاط لا يُفسّر دائما بسجلات التّرقيم أو التّسجيل التي يُقدّمها النظام الآلي للمركز الوطني للسجل التجاري، فالنظام لا يُوفّر الإحصائيات المتعلقة بتغيير النشاط والانتقال من رمز إلى رمز، ولعلّ هذا من النّقص التي وجب إعادة النّظر فيها من أجل تداركها وإدراجها في النظام؛
- أن رموز النّشاطات الأخرى المتعلقة بتجارة التّجزئة للكتب الجديدة، يُخوّل لها بيع الكتب القديمة أيضا وهذا ما قد نجده في بعض المكتبات أو نقاط البيع خاصّة في المناطق الدّاخلية ومناطق الجنوب؛
- أن النّشاط الرّسمي لنقاط البيع بالتّجزئة للكتب المستعملة لا يُمثّل بالضرورة السّوق الحقيقيّ (أو الفعلي) مقارنة بتجارة الكتب الجديدة التي تأثّرت حتّى هي بالممارسات غير الرّسمية لكن بحدّة أقلّ، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار التّنامي الكبير لأماكن البيع والأسواق الموازية (غير الرّسمية) لتجارة الكتب القديمة التي انتشرت بشكل لافت في السّنوات الأخيرة وعدم إغفال ما تُساهم به في رقم الأعمال الكلّي - بالرّغم من أنّ هذا الإسهام لا يخضع للإجراءات الضّريبية كونه نشاطا غير مُقنّن - فظهرت شوارع بأكملها بل وتأسّست أسواق بعينها لتجارة الكتب المستعملة، أين يعرض الباعة على اختلاف أطيافهم (تجارا وطلبة جامعيّون وتلاميذ الثانويّات والمدارس والعمّال البسطاء...) مختلف العناوين وبأسعار في المُتناول.

هذا الواقع في الحقيقة لا يختلف كثيرا عن واقع الكثير من دول العالم بما فيها الأوروبية، حيث ينشط تجار الكتب المستعملة الرّسميون في شوارع المدن والسّاحات العموميّة، لكن بالموازاة مع انتشار التّجار غير الرّسميين في الأسواق العموميّة والمفتوحة وحتّى الأرصفة أحيانا، وهذا على الرّغم من الصّرامة التي تميّز بها القوانين الأوروبية تشريعا وتطبيقا.¹

أمّا الحال في الدّول العربيّة فشأنه شأن الجزائر، مع اختلاف فقط في حجم هذه الأسواق وتاريخها وتنظيمها وصيتها، فنجد تجارة الكتاب المستعمل تنتشر وتزدهر بين ما هو رّسمي وبين ما هو غير رسمي لكن في أسواق أكثر تنظيما وأكبر حجما كسوق الأربكية بمنطقة العتبة بالقاهرة، وسوق شارع النبي دانيال بالإسكندرية، وسوق أكشاك منطقة "جسر الرئيس" بدمشق ، وسوق شارع المتنبّي بباب المعظم ببغداد، و"أكشاك أرصفة صنعاء" باليمن، وسوق نهج الدّباغين وسط العاصمة تونس... ويعتبر المغرب البلد العربي الرّائد في هذا المجال لكثرة انتشار مثل هذه الأسواق فيه أبرزها سوق اللّيدو بفاس وسوق باب دكالة بمراكش وسوق باب الأحد والمدينة القديمة بلرباط، وسوق لقريعة بدرب السّلطان ، وسوق درب غلف، وسوق المعاريف، وسوق سيدي البرنوصي ، وسوق حي الحسني، و أكبرها سوق البحيرة بالدار البيضاء، وسوق ساحة السراغنة بالمدينة نفسها أيضا.²

¹ هذا الأمر لمساه بصفة شخصيّة في العديد من مدن ألمانيا في زيارات مختلفة خلال فترة الإعداد لهذا العمل الأكاديمي، أمّا من أبرز هذه الأسواق في أوروبا فنذكر سوق Taunusstrasse بمدينة كولونيا، سوق شتوتغارت، وسوق نهر السين (باريس) بفرنسا والذي يعرض فيه باعة الكتب القديمة أكثر من 300 ألف عمل أدبي قديم ومعاصر وطوابع وبطاقات تداول ومخطوطات قديمة.

² سوق ساحة السراغنة بالدار البيضاء المغربية هو سوق يعرض أكثر من 300 ألف عنوان بشكل دائم، كما تنظّم فيه الجمعية البيضاء للكتّيبين بالتعاون مع وزارة الثقافة المغربية "المهرجان الوطني للكتاب المستعمل" بصفة دورية، حيث كانت أوّل طبعة له العام 2008

ومهما يكن فإن أسواق الكتب المستعملة هي أكثر إثارة وجلبا لانتباه القارئ نحو الكتاب مقارنة بذلك الذي تثيره مكتبات البيع، وبالتالي فهي تُساهم بقسط وافر في نشر ثقافة القراءة عند مُختلف فئات المجتمع، وتثير فضولهم للبحث والاطلاع عن المعرفة.

جدول رقم 29: تطوّر عدد تجّار الكتب المستعملة المسجّلين على مستوى المركز الوطني للسجلّ التجاري في

الجزائر خلال الفترة 2000-2017

تحت شعار "الكتاب في خدمة التنمية" ثمّ توالى الطبعات تباعا كلّ سنة وتحت شعارات راقية ورائعة. يُقام المهرجان على مدار شهر ويشهد تنظيم العديد من الندوات واللقاءات من تنشيط المثقّفين والأدباء والكُتّاب..، ويعرض كتباً قيّمة ومخطوطات ويعرف إقبالا منقطع النّظير فقد تخطّى عدد زوّاره المليون زائر في دورته الثامنة سنة 2015، في حين بلغ عدد الكتب المعروضة في دورته الـ 12 المنظّمة سنة 2019 وتمّ فيه عرض أكثر من 600 ألف لحوالي 60 عارضا.

السنة	تجارة بالجملة للكتب المستعملة (307202)						تجارة بالتجزئة للكتب المستعملة (507205)					
	التجار النّاشطين المسجلين في م. و. س. ت.			التجار الجدد الخاضعين للترقيم في م. و. س. ت.			التجار النّاشطين المسجلين في م. و. س. ت.			التجار الجدد الخاضعين للترقيم في م. و. س. ت.		
	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع
2000	527	154	681	02	03	05	111	10	121	23	02	25
2001	606	184	790	03	05	08	126	11	137	17	03	20
2002	697	258	955	02	02	04	141	14	155	20	02	22
2003	828	312	1140	10	03	13	156	18	174	19	05	24
2004	911	391	1302	03	06	09	157	21	178	11	03	14
2005	1077	498	1575	05	03	08	160	21	181	12	04	16
2006	1292	613	1905	08	06	14	169	26	195	12	02	14
2007	1551	679	2230	05	---	05	184	24	208	22	---	22
2008	1911	782	2693	07	05	12	197	24	221	20	03	23
2009	2192	872	3064	05	02	07	200	25	225	10	01	11
2010	2520	953	3473	07	04	11	206	25	231	11	02	13
2011	2729	987	3716	11	03	14	202	27	229	14	01	15
2012	3054	1036	4090	10	05	15	206	26	232	15	02	17
2013	3399	1126	4525	08	03	11	217	29	246	15	03	18
2014	3829	1250	5079	10	03	13	218	29	247	24	02	26
2015	4139	1353	5492	12	02	14	229	30	259	25	02	27
2016	4418	1387	5805	14	01	15	246	31	277	26	01	27
2017	4 567	1 412	4567	11	01	12	257	31	288	21	03	24

المصدر: جدول من إعداد الباحث بناء على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري

3.3. استيراد وتصدير الكتاب:

1.3.3. تنظيم نشاط استيراد الكتاب في الجزائر:

باستثناء الكتاب الكتب المدرسية وشبه المدرسية وكتب الطبخ وكتب الأطفال، فإنّ الكتاب المستورد يُغطّي حوالي الـ 80% من سوق الكتاب بالجزائر، وقد كان لغياب الإجراءات التنظيمية والتشريعية التي تُنظّم وتُسيّر استيراد الكتاب أثر كبير على سوق الكتاب خلال ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي وحتى مع بداية الألفية، وانتشار الكثير من الأفكار والإيديولوجيات الدخيلة على المجتمع خاصّة بين الشباب. ابتداء من سنة 2003 أقرّت الحكومة ضوابط وآليات جديدة تنظّم استيراد الكتب والمؤلفات المطبوعة خارج الجزائر من خلال إصدار المرسوم التنفيذي 278-03 الذي يحدد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب والمؤلفات بالجزائر¹، حيث تحدّد المادة العاشرة (10) منه مضمون الكتب والمؤلفات المستوردة المعنية بالتّرخيص المسبق، وهو ما يُعدّ في نظرنا شكلا من أشكال الرقابة السابقة كما كنّا قد أشرنا إلى ذلك سابقا في الفصل الثالث، حيث "يُمنع إدخال [استيراد] الكتب والمؤلفات المطبوعة وتوزيعها عبر التّراب الوطني مهما تكن دعائمها والتي يتميز مضمونها بما" يأتي:

- تمجيد الإرهاب والجريمة والعنصرية؛
- المساس بالهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة؛²
- المساس بالوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني والأمن الوطني؛
- المساس بالأخلاق والآداب العامة؛
- تحريف القرآن الكريم؛
- الإساءة إلى الله والرّسل.

وتوكّد المادة الحادية عشر (11) أنّه "تُطبّق الموانع المذكورة في المادة 10 على الكُتب والمؤلفات المطبوعة والمورّعة في الجزائر" ويُقصد بها الكتب المحلية، غير أنّها لا تخضع لأيّة إجراءات قبل نشرها وتوزيعها. وقد جاء القانون 13/15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب في الجزائر ليدعم قائمة الإجراءات المتعلّقة باستيراد الكتب والذي تُقرّر المادة 24 منه بأنّه " يتعيّن على مستورد الكتب الموجهة للبيع أو المطالعة العمومية أو الهبات بإيداع قائمة عناوينها قبل توزيعها لدى الوزارة المكلفة بالثقافة ، [بحيث] يمكن أن تكون عناوين من تلك القائمة المذكورة أعلاه محل قراءة المحتوى، [كما] يمكن للوزارة المكلفة بالثقافة منع التّوزيع بقرار مبرّر قابل للطعن. [من جانب آخر] يُعفى الاستيراد لفائدة الهيئات والمؤسسات العمومية التي لا توجه الكتب المستوردة للبيع أو المطالعة العمومية من الإجراءات المنصوص عليه في هذه المادة . " كما تُبيّن المادة 25 من

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 278-03 مؤرّخ في 23 أوت 2003 يحدد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب في المؤلفات في الجزائر. الجريدة الرسمية عدد 51 الصادرة بتاريخ 24 أوت 2003. ص. 03.

² يُقصد بالأبعاد الثلاثة للهوية الوطنية الدين، اللغة والوطن أو الأرض.

جهتها بأنه "يخضع الكتاب الديني المستورد غير المنشور في الجزائر والموجه للبيع أو المطالعة العمومية أو الهبات لترخيص مسبق من الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية".
وتطبيقاً لأحكام تلك المادتين (24 و25) من القانون 13-15 فقد صدر المرسوم التنفيذي 09-17 الذي يُحدّد شروط وكيفيات الترخيص المُسبق لاستيراد الكتاب الديني،¹ والرسوم التنفيذي 08-17 الذي يُحدّد شروط وكيفيات الترخيص المُسبق لنشر المصحف الشريف وطبعه وتوزيعه على جميع الدّعائم.² وكذا المرسوم التنفيذي 19-17 الذي يُحدّد كيفيات تنفيذ إجراء إيداع قائمة عناوين الكتب المُستوردة قبل توزيعها في الجزائر،³

2.3.3. إجراءات استيراد الكتاب إلى الجزائر:

- الكتاب الثقافي العام والعلمي:

- تتولّى المديرية الفرعية للإبداع الأدبي مهمة دراسة ملفّات وطلبات استيراد الكتب والمطبوعات ومنح التأشيرات والتراخيص اللازمة لها⁴، ويتمّ ذلك وفق مجموعة من الإجراءات هي:
- 1- إيداع نسختين اثنتين من قائمة عناوين الكتب محلّ الاستيراد لدى مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة (مديرية الكتاب والمطالعة العمومية) حيث تتضمن القائمة البيانات التالية:
 - عنوان الكتاب كاملاً
 - اسم المؤلف أو المؤلفين
 - اسم الناشر وسنة النشر ولغة الناشر
 - عدد النسخ من الكتاب محلّ الاستيراد
 - الرّقم الدولي الموحد للكتاب عند الضرورة
 - تقديم نسخة من الكتاب أو الكتب التي تعالج قضايا الحركة الوطنية والثورة الجزائرية
 - 2- تقوم مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة؛ بعد التحقق من وجود كافّة البيانات المذكورة أعلاه؛ بالتأشير على نُسختي قائمة العناوين وتسجيلها في دفتر استلام مُؤشّر ومُوقّع.

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 09-17 مؤرّخ في 4 جانفي 2017 يحدّد شروط وكيفيات الترخيص المُسبق لاستيراد الكتاب الديني. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017. ص. 19.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 08-17 مؤرّخ في 4 جانفي 2017 يحدّد شروط وكيفيات الترخيص المُسبق لنشر المصحف الشريف وطبعه وتوزيعه على جميع الدّعائم. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017. ص. 15.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 19-17 مؤرّخ في 17 جانفي 2017 يحدّد كيفيات تنفيذ إجراء إيداع قائمة عناوين الكتب المُستوردة قبل توزيعها في الجزائر. الجريدة الرسمية عدد 03 الصادرة بتاريخ 18 جانفي 2017. ص. 12.

⁴ يُقرّ المرسوم 79-05 لسنة 2005 أنّه من بين المهام الموكلة إلى "المديرية الفرعية للمكتبات وترقية المطالعة العمومية، مهمة "البتّ في طلبات منح التراخيص الإدارية المنصوص عليها في التنظيم ذي الصلة بالكتاب"، غير أنّ ما هو ملاحظ على أرض الواقع هو قيام المديرية الفرعية للإبداع الأدبي بهذه المهمة، وهو ما يُعتبر تعدياً صريحاً على القانون، أو خطأ في تقدير المُشرّع لماهية المهمة وربطها بالمديرية المؤهلة لذلك.

تُعاد إحدى النسختين إلى المُستورد مرفقة بوصل إيداع، مع تضمينها لبيانات التّسجيل التّالية:

← رقم التّسجيل

← تاريخ التّسجيل

← لقب واسم المُستورد

← ختم وتوقيع مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة

-3- تتولّى مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة (لجنة قراءة) دراسة وتمحيص وتدقيق قائمة العناوين خلال ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداعها، حيث:

← في حالة سلامة القائمة: يقوم المُستورد بتوزيع العناوين محلّ الاستيراد بعد إتمام الإجراءات

الجمركيّة والإداريّة الأخرى نظرا لعدم استلامه أيّ إشعار أو ملاحظات بعد المُدّة المُحدّدة قانونا والمذكورة أعلاه.

← في حالة وجود شك أو لبس: تطلب المصالح الإداريّة المختصّة نسخة من الكتاب أو الكتب محلّ

الشكّ لقراءة المحتوى والتّدقيق فيه وإبداء الرّأي بالموافقة على تسليم الرّخصة إذا ثبت احترام

هذا الكتاب (أو الكتب) للقانون، أو بالمنع إذا تضمّن موانع التّرخيص، وفي هذه الحالة للمُستورد

الحقّ في تقديم طعن في أجل خمسة (05) أيام عمل (لا يتمّ احتساب العطلة الأسبوعية أو الأيّام

التي وافقت عطلة رسمية) ابتداء من تاريخ الإشعار بقرار منع التّوزيع.

يقوم الوزير المكلف بالثقافة بدراسة الطّعن وإعادة النّظر في الملفّ والفصل فيه في أجل خمسة

(05) أيّام من أيّام العمل والرّدّ على المُستورد،¹ إمّا بالإبقاء على قرار المنع وإمّا بإلغائه

وتسليمه الرّخصة وإبلاغ مصالح الجمارك بذلك.

- الكتاب الديني والمُصحف الشّريف:

يُلزم المرسوم التّنفيذي 09-17 "كلّ شخص يُريد استيراد الكتاب الديني عدم الشّروع في أيّ إجراء قبل

حصوله على التّرخيص المسبق وهذا في إطار الدفاع عن المرجعية الدّينية للبلاد، وحماية المجتمع من الفكر

المتطرّف والضالّ.

وقد حدّد المرسوم شروطا كثيرة أبرزها: عدم مساس محتوى الكتب الديني المُراد استيراده بالوحدة الدّينية

للمجتمع، وبالمرجعية الدّينية الوطنيّة والآداب العامّة والحقوق والحريات الأساسيّة، وعليه فإنّه يُمنع استيراد

كل كتاب يتنافي وتعاليم الدّين الإسلامي أو يمس بلهوية الوطنيّة أو بتاريخ الجزائر أو يُؤجّل للفكر المُتطرّف

والعنف والإرهاب.

والمُلاحظ أنّ هذا المرسوم قد تضمّن بعدين متناقضين:

¹ يمكن للوزير استشارة المركز الوطني للكتاب أو الجهات المختصة إن اقتضت الحاجة ذلك (في حالة وجود لبس طبعا أو شيء من هذا القبيل).

← **البعد الأول:** أن المرسوم هو نوع من الرقابة وال تضيق على الحريات حيث أن الدولة من خلال إقراره؛ وعلى عكس ما تنادي به في سياستها الثقافية؛ لا تشجع على القراءة والمطالعة، خاصة وأن المادة 38 من الدستور تقول بأنه "... لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي"، وبالتالي ليس هناك ما يفرض على المواطن نوع الكتب التي يقرأها، لأنه حتى ولو كان الفرد الجزائري سُرَّاً وعلى المذهب المالكي فإن ذلك لا يمنعه من الاطلاع على مذاهب وأديان الآخرين!

← **البعد الثاني:** أن المرسوم لا يعدو كونه مجموع إجراءات لتنظيم وضبط سوق الكتاب الديني والذي يجب أن يخضع مثل غيره من المواد الموجهة للاستهلاك العام إلى معايير تحددها الجهات المسؤولة، وسوء تطبيقه فقط هو ما سيمثل تضيقاً على الحريات.

صحيح أن عملية المراقبة صعبة ومعقدة، وفي اعتقادي أن سوق الكتاب برُمته يتخبط في الفوضى، وأن هناك العديد من الكتب التي تحتاج هي الأخرى إلى ضبط عند الاستيراد كتلك الموجهة لطلّاب وتلاميذ المدارس أو الروايات التي تتحدث عن الجنس! وهذا ما وقفنا عليه في طبعة 2019 لصالون الجزائر الدولي للكتاب، حيث عرضت السفارة الألمانية في رواقها كتباً من الحجم الكبير تحمل أغلفة بعضها صوراً لا أخلاقية - من منظور المجتمع الجزائري - أمّا في طبعة الصّالون لسنة 2022 فقد كانت مضامين الكثير من الروايات كارثية كونها تعرض مواضيع ومغامرات جنسية، كما أن قاموس LAROUSSE الصادر عن دار Omega الفرنسية حذف من خريطة العالم المدمجة اسم دولة الصحراء الغربية ودمجها تماماً مع المغرب فأين كان الرقيب وما محلّه من الإعراب بالنسبة لتهديدات الانترنت مع ما تنشره من انحلال وإباحية وما تُنتجه من حرية فكرية وثقافية لا مُتناهية؟

تبت لجنة القراءة التابعة لوزارة الشؤون الدينية الجزائرية حسب النص في "طلبات الترخيص المسبق لاستيراد الكتاب الديني من خلال الاطلاع على محتوى الكتب المراد استيرادها والتحقق من خلوها من عبارات الإساءة إلى الوحدة الدينية والمرجعية الوطنية للجزائريين."

← يُلزم المرسوم "الراغبين في استيراد الكتاب الديني بإرفاق الطلب بنسخة واحدة من الكتاب المراد استيراده رفقة بطاقة معلومات عن الكتاب".

← تتولى وزارة الشؤون الدينية من خلال لجنة قراءة مُشكلة ومعينة لذات الغرض الاطلاع على محتوى الكتاب وإبداء رأيها في أجل 30 يوماً.

← في حال خلو مضمون الكتاب من الموانع المذكورة في المرسوم ومطابقته لجميع الشروط المذكورة، تُبدي اللجنة رأيها بالموافقة على منح رخصة الاستيراد، لتُستكمل باقي الإجراءات على مستوى وزارات الثقافة، وفي حال عدم الردّ في ذلك الأجل فإن ذلك يعتبر رفضاً

← تقوم اللجنة بسحب الرخصة من المستورد في حال ثبوت مخالفة مضمون الكتاب للشروط، كما يتم حجز الكتاب الديني أو إتلافه على نفقة المُستورد.

فيما يخصّ المصحف الشريف¹ - باعتباره الكتاب الديني الأول والأسمى - يُلزم المرسوم 08-17 كل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري ويُمارس الأنشطة الخاصة ب نشره وطبعه وتسويقه واستيراده، وكذا جميع الأشخاص أو الهيئات الذين يقومون باستيراده على جميع الدعائم المُوجّهة للقراءة أو الاستماع أو الهبة أو العرض من الحصول على ترخيص مُسبق من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلى ترخيص مُسبق.

في السياق ذاته، يخضع المصحف الشريف المُراد إدخاله من طرف الهيئات الأجنبية والمُمثليات الدبلوماسية والقنصلية المُعتمدة، وكذا المراكز الثقافية الأجنبية، للموافقة المُسبقة من قبل مصالح وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بعد رأي مصالح وزارة الشؤون الخارجية التي يتم إيداع الطلبات على مستواها. في كل الحالات وجب أن تتوفر في المصحف المُراد استيراده الشروط التالية:

- خلّوه من الأخطاء [كون أبسط خطأ قد يُغيّر من السياق وهو ما يُعتبر تحريفا]؛
- مراعاته لرواية ورش عن الإمام نافع المُنتشرة في الجزائر ودول المغرب العربي.
- تُحدّد المواد من 8 إلى 14 من المرسوم سالف الذكر (08-17) إجراءات الترخيص المُسبق لاستيراد المُصحف كما يلي:

← يتمّ إيداع طلبات الترخيص المُسبق لاستيراد المُصحف، لدى المصالح المختصة بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف من قبل الشخص المعني أو مُمثّله المؤهل قانوناً، مع ضرورة إرفاق الطلب بعدد كاف من النسخ وبطاقة بيانات تتضمن المعلومات التالية:

- اسم دار النشر؛
- الرواية !
- المقاس وعدد الأسطر ونوع الخطّ ومصدره؛
- سنة الطبع ورقم الطّبعة؛

¹ في اعتقادنا أنّ قطاع الثقافة والإبداع في السنوات الأخيرة أصبح مرتعاً للفساد تحت غطاء "تشجيع الكتاب والقراءة"، وقد وصل الأمر واللّهُف حدّ المساس بحرمة القرآن الكريم، من خلال التّستر على وجود أخطاء في الكثير من الأحيان وتمرير صفقات بأموال طائلة ولعلّ القضيّة التي تَجَرّت العام 2018 خير شاهد على ذلك، فقد نبّه المدقق عبد المجيد رياش إلى وجود عشرات الأخطاء في مصاحف مؤلّتها الدولة، لكنها بدلاً من تدارك الأمر، قرّرت سحب سلسلة "مصحف الحاذق الصغير" من المساجد والمكتبات، هذه السلسلة تصدر عن مؤسسة نشر يملكها عبد الحميد رياش نفسه، وقد سبق له أن قام باستيرادها سنة 2013 بتصريح من الأزهر الشريف. وقد تعامل السيّد عبد المجيد رياش في البداية مع الإعلام بصفته مصحّحاً وضابطاً لآيات الذكر الحكيم، لكنّه سرعان ما أظهر بأنّه متعامل تجاري في القطاع ولديه صفقة مجمّدة منذ 2014 بقيمة 800 مليون سنتيم، الأمر الذي طرح علامات استفهام كبيرة حول سكوت الوزارة عن هذه الأخطاء طيلة الخمس سنوات الماضية، وعن سبب تفجير هذا المتعامل للقضيّة بعد مُصادرة مصاحفه وتجميد إحدى صفقاته من قبل الشيء الذي يجعله في محلّ الخصم وليس الحكم في مسألة تدقيق المصاحف!؟

- ← تقوم المصالح المختصة بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف بتسجيل طلب الترخيص المُسبق في دفتر خاص مُؤشّر ومُوقّع عليه، مع ضرورة تسليم وصل إيداع فوري للشخص المعني
- ← تُباشر لجنة التدقيق ومراجعة نسخ المصحف الشريف على مُستوى الوزارة¹ مهمة البتّ في الطلب من خلال:

- تدقيق نسخ المصحف المراد استيرادها ومراجعتها؛
- التّحقّق من مطابقة نُسخ المصحف لرواية ورش عن الإمام نافع وفق الرّسم العثماني؛
- ضمان احترام تطبيق المعايير التّقنية المعمول بها في مجال عملها، بما يكفل خلو النّسخ من الأخطاء وصلاحيّتها للتّداول.
- ← تُنهي اللّجنة مهامّها في أجل ثلاثة (3) أشهر على الأقلّ وستة (6) أشهر على الأكثر؛ يسري ابتداء من تاريخ الإيداع للبتّ في طلب التّرخيص؛ ليتمّ إبلاغ المعني بالموافقة أو الرفض المُعلّل، وفي حالة عدم الردّ في أجل المذكور أعلاه فإنّ ذلك يُعتبر رفضاً، كما يُمكن لهذه اللّجنة الاستعانة بخبراء من ذوي الكفاءة في مجال التدقيق والمراجعة للتحقق من استيفاء نسخ المصحف المراد استيرادها للشروط الواجب احترامها.

في حالة معاينة الإخلال بينود دفتر الشروط - المذكورة سابقاً - من قبل المصالح المختصة، تسحب لجنة التدقيق والمراجعة الترخيص من الشخص المعني وتقوم بتبليغ قرار السحب المُسبّب إلى المعني وإلى مصالح الجمارك.

تجدر الإشارة إلى أنّ المادة 15 من المرسوم ذاته تُقرّ بأنّ كل مصحف يتم تداوله على أيّ من الدّعائم دون ترخيص يكون محلّ حجز و/ أو إتلاف، على أن يتحمّل المخالف التّبعات في حالة الإتلاف.

بالتمعّن في هذا المرسوم، يمكن تسجيل بعض الملاحظات أهمّها:

- أنّ اشتراط رواية ورش عن نافع دون سواها هو إجحاف في حقّ الروايات الأخرى المُتداولة في العالم الإسلامي، ولا يحقّ بأيّ شكل من الأشكال فرض قراءة² أو رواية أو مذهب مُعيّن على مُجتمع برمته لأنّ الدّستور يكفل حريّة المُعتقد لكلّ فرد إذ تنصّ المادة 42 منه على أنّه "لا مساس بحُرمة حرّيّة المُعتقد وحُرمة حرّيّة الرّأي. حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون". والسؤال المطروح هل

¹ تمّ إنشاء هذه اللّجنة طبقاً للقرار الوزاري المُشترك المؤرّخ في 24 سبتمبر 2017 الذي يُحدّد تشكيلة لجنة قراءة الكتاب الديني المُستورد وسيرها، والمنشور بالجريدة الرّسمية عدد 67 الصّادرة بتاريخ 15 نوفمبر 2017.

² القراء الذين تواترت قراءاتهم وتلقّتها الأُمة بالقبول هم عشرة، ولكل قارئ منهم راويان هما أشهر من روى عنه، ليكون لدينا في المجموع عشر قراءات وعشرون رواية ثابتة، ومن هؤلاء القراء نافع (وهو أبو رُويم قارئ المدينة من تابعي التابعين) وراوياه هما قالون (وهو عيسى بن مينا المدني) وورش (وهو عثمان بن سعيد المصري)، وبالتالي تكون روايته وورش عن نافع، ورواية قالون عن نافع.

استيراد مصحف برواية تتفق عليها الأمة الإسلامية (غير رواية ورش عن نافع) هو تجاوز للقانون أو يضر بالمصالح العليا للدولة أو يمس بالدين ؟

- أن تقديم عدد من النسخ عند إيداع طلب الترخيص المسبق هو إجراء ظاهري لا يمتاز بالصرامة، إذ يمكن بعد الموافقة النهائية عليه واستكمال الإجراءات الجمركية إدخال مصاحف بروايات أخرى وتحمل المواصفات الخارجية (مواصفات الشكل) نفسها ويتم تضمينها مع النسخة المؤشر عليها.

3.3.3. تطور نشاط استيراد الكتاب في الجزائر:

أدرجت وزارة التجارة استيراد الكتاب تحت رمزين تجاريين على مستوى النظام الآلي للمركز الوطني للسجل التجاري، هما:

■ الرمز 410203: استيراد الكتب، الكتب الوجيزة، المؤلفات، المجلات العلمية والثقافية : حيث يمكن لممارس هذا النشاط القيام بما يلي:

- استيراد الكتب، المؤلفات، المجلات والدوريات العلمية ، التقنية المتخصصة، الثقافية العامة وكل الدعائم البيداغوجية؛

- استيراد الخرائط الجغرافية، الكرات الأرضية وكل المعدات والأدوات التربوية.

■ الرمز 410204: استيراد الوراقة، اللوازم والأدوات المدرسية وأدوات الفنون الجميلة : ويندرج تحت هذا الرمز الأنشطة التالية:

- استيراد الكتب، المؤلفات، الكتب الوجيزة، المجلات والدوريات العلمية، التقنية والمخصصة في الثقافة العامة وكل الدعائم البيداغوجية؛

- استيراد الخرائط الجغرافية، الكرات الأرضية، ولقى المعدات والأدوات التربوية.

ونلاحظ أن الرمز 410203 هو رمز خاص باستيراد الكتب والمجلات العلمية والثقافية كنشاط مستقل، غير

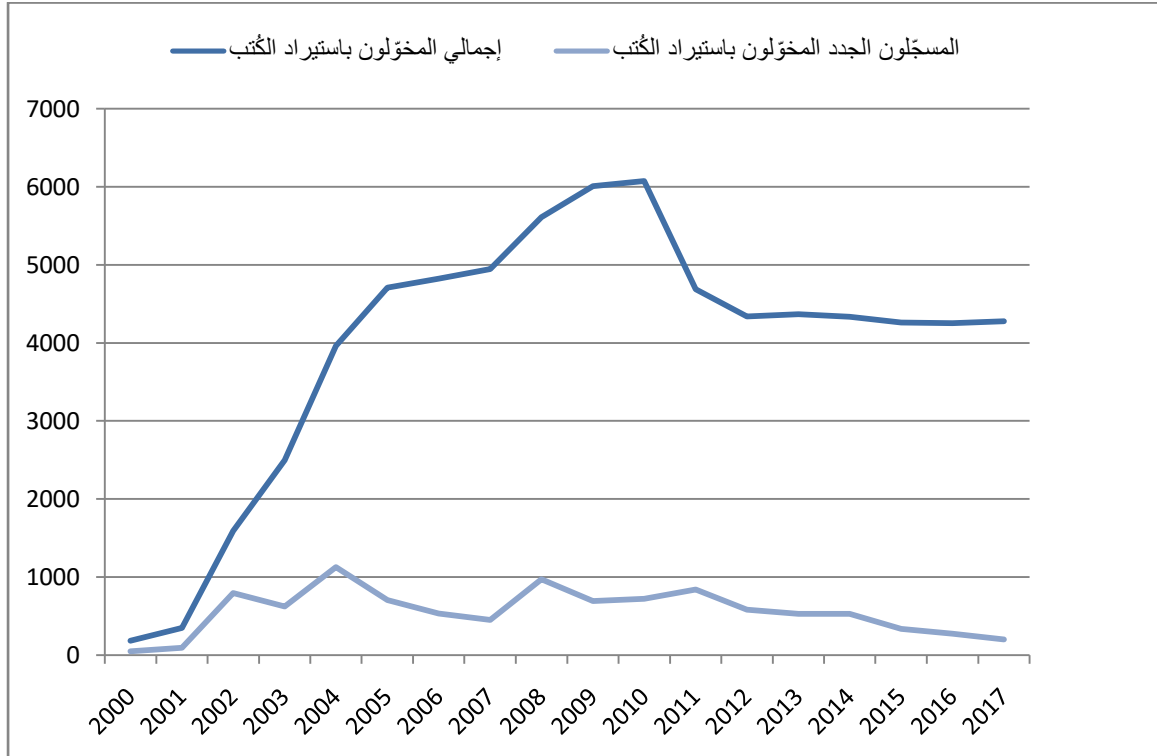
أن الأنشطة المدرجة تحت كلا الرمزین هي نفسها مع تغيير طفيف لا يكاد يُلاحظ وهو ما يطرح علامة

استفهام من استحداث وزارة التجارة لرمزين مختلفين في التسمية لكنهما يُمارسان الأنشطة نفسها !

جدول رقم 30: تطور عدد التجار المخولين باستيراد الكتب في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

السنة	التجار المسجلين في م. و. س. ت.				إجمالي عدد التجار المخولين باستيراد الكتب والمسجلين في م. و. س. ت.	التجار الجدد قيد الترقيم في م. و. س. ت.				
	الرمز 410203		الرمز 410204			الرمز 410203		الرمز 410204		
	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي		شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي	
2000	---	73	---	112	185	---	46	---	03	49
2001	---	134	---	215	349	---	90	---	05	95
2002	---	548	---	1045	1593	---	789	---	08	797
2003	---	832	---	1665	2497	---	588	---	36	624
2004	---	1257	---	2707	3964	---	1056	---	74	1130
2005	---	1489	---	3218	4707	---	588	---	119	707
2006	---	1501	---	3321	4822	---	310	---	223	533
2007	---	1494	---	3451	4945	---	269	---	182	451
2008	---	1523	---	4089	5612	---	800	---	173	973
2009	---	1548	---	4459	6007	---	519	---	175	694
2010	---	1501	---	4573	6074	---	414	---	310	724
2011	---	1179	---	3510	4689	---	414	---	427	841
2012	---	1082	---	3258	4340	---	261	---	324	585
2013	---	1036	---	3334	4370	---	289	---	239	528
2014	---	1016	---	3319	4335	---	245	---	283	528
2015	---	978	---	3284	4262	---	141	---	197	338
2016	---	975	---	3278	4253	---	134	---	140	274
2017	---	967	---	3311	4278	---	115	---	87	202

المصدر: جدول من إعداد الباحث بناء على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري

شكل رقم 15: تطوّر عدد التّجار المخوّلين باستيراد الكتب في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

المصدر: رسم بياني من إعداد الباحث بناء على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري

يرجع تنامي نشاط استيراد الكتاب في الجزائر منذ العام 2000، إلى الحركيّة التي عرفتها سوق الكتاب بعد الرّكود الثقافيّ الذي طبع تسعينيات القرن الماضي، وهذا بالموازاة مع الانتعاش الاقتصاديّ الذي عرفته البلاد بسبب ارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطي الصّرف من العملات الأجنبية، حيث فتحت الدّولة باب الاستيراد على مصراعيه أمام التّجار ورجال الأعمال وتبنّت إجراءات أكثر سلاسة من أجل تسهيل عمليّات تحويل العملة الصّعبة خارج الجزائر كما خفّفت من الإجراءات الجمركيّة المرتبطة بالتّجارة الخارجيّة، هذه الطّروف ساهمت وبشكل كبير في تشجيع نشاط الاستيراد بشكل عام وفي مجالات الثقافة والمعرفة بوجه خاصّ، حيث نلاحظ تطوّر ملحوظا في عدد التّجار المخوّلين باستيراد الكتب والمؤلّفات والمجلّات العلميّة والتقنيّة والثقافيّة في الجزائر منذ مطلع الألفيّة وحتىّ العام 2010، وقد كان لإعادة بعث صالون الجزائر الدّولي سنة 2006 وتنظيم العديد من التّظاهرات الثقافيّة الكبرى ذات البعد الدّولي ابتداء من العام 2007 أثر كبير في إنتعاش سوق الكتاب خاصّة في ظلّ النّقص الكبير في الإنتاج الفكريّ الوطنيّ الذي لم يستطع تلبية متطلّبات هذه السّوق ومسايرة تغيّراتها.

ابتداء من العام 2010، يُلاحظ أنّ هناك تراجع في عدد التّجار المخوّلين باستيراد الكتاب (وهذا معناه تخلّ عن النّشاط)، هذا التّراجع قابله أيضا تناقص في عدد المنتسبين الجدد لمزاولة هذا النّشاط، ولعلّ ذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب أبرزها:

- اتخذت الدولة لتدابير وإجراءات جديدة بشأن عمليات الاستيراد وهذا على إثر تأثر احتياطي الصرف من التحويلات الكبيرة للعملة الصعبة نحو الخارج بداعي الاستيراد غير أنها كانت لأغراض تبييض الأموال وتهريب العملة الصعبة والمتاجرة بها في السوق السوداء وقد كان الكتاب (بما في ذلك المصحف الشريف) إحدى وسائلها، حيث يلجأ المستوردون إلى تضخيم فواتير الاستيراد (السعر المعلن ضعف السعر الحقيقي بثلاث مرّات أو أكثر) وبعد حصولهم على تلك المبالغ من العملة الصعبة بالدينار الجزائري ووفق السعر الرسمي للدولة، يقومون بدفع الفواتير حسب قيمتها الحقيقية ويحتفظون بالفارق من أجل إعادة بيعها في السوق الموازية وإعادة استثمارها في مشاريع تجارية داخل الجزائر أو تبييضها من خلال شراء العقارات و.. خارج حدود البلد ؛
- انتعاش قطاع النشر في الجزائر بعد الإجراءات الجديدة التي أقرتها الدولة في سياستها الثقافية ابتداء من العام 2006 والتي قامت من خلالها بدعم الكتاب المحلي وتشجيعه سواء خلال التظاهرات الثقافية أو من خلال برامج الدعم السنوية؛
- اعتماد الدولة لمبدأ المرفق العمومي من خلال بعث مشاريع بناء المكتبات وفضاءات المطالعة عبر كامل التراب الوطني الشيء الذي ساهم في إعطاء دفع جديد لقطاع الكتاب والنشر في الجزائر؛
- ...

4.3.3. تصدير الكتاب من الجزائر:

من أجل تشجيع الصادرات الجزائرية نحو الدول الأخرى، وسعيها منها في تنويع موارد الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات، فقد تبنت الدولة الجزائرية مبدأ دعم التصدير "L'aide à l'exportation" من خلال تطبيق ما يُعرف بإجراءات المصاحبة للمصدر، غير أن الملاحظ في هذا الإطار هو غياب الحوافز والتسهيلات المقدمة من طرف الدولة للناشرين والمصدرين، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة إنتاج الكتاب في الجزائر ومنافسة الكتاب الأجنبي له في الأسواق الخارجية وفي السوق الوطنية على حدّ سواء.

ولما كان تصدير الكتاب ومنتجات النشر الأخرى عموما (أشرطة، ألعاب، أقراص، خرائط،) هو تصدير للثقافة الوطنية ونشرها والتعريف بها خارج حدود الدولة ومساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني،¹ فإنّ العديد من دول العالم؛ خاصة الأوروبية منها على غرار بلجيكا، فرنسا وإيطاليا؛ تقوم بدعم وتشجيع التصدير المباشر للكتاب من خلال انتهاج سياسات وإجراءات تشجيعية للمتعاملين الناشطين في هذا المجال، فمثلا تقوم إيطاليا بتبني نظام جوائز ومنح مالية سنوية موجهة للناشرين الفاعلين في تصدير الثقافة الإيطالية نحو الخارج، تحمل هذه المنح التشجيعية اسم "Premi speciali di incoraggiamento" (أي الجائزة

¹ تنص المادة الخامسة (5) من قانون الجمارك الجزائرية على ضرورة حماية التراث الثقافي والتعريف به خارج حدود البلد، وتشجيع كلّ أنواع التبادل الثقافي التي من شأنها أن تُعطي صورة لثقافة ووجهة مُشرّفا عن ثقافتنا.

الخاصة التشجيعية) وهي مُرسمة ومُفَنّنة في القانون الإيطالي ومُوجّهة للنّاشرين وبائعي الكتب ومُبدعي (صانعي) الفنون الغرافيكية (التّصويرية) الذين يساهمون في نشر النّقافة الإيطالية خارج الحدود الوطنيّة عن طريق تصدير الكتاب، حيث تتولّى لجنة خاصّة مُعيّنة من طرف مجلس الوزراء ويرأسها نائب مستشار دولة مهمّة تحليل القيمة الفكرية (الأدبية أو الفنيّة أو العلميّة أو النّقافيّة) للكتب المُصدّرة، ثمّ تحديد القيمة المالية للمنحة الّتي تصل إلى 30 % من إجمالي مبيعات النّاشر.

في الجزائر، وفي إطار تشجيع الصّادرات خارج المحروقات، فقد تم إنشاء الصندوق الخاص بتوقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تُمنح إعانات مالية (موارد الصّندوق) لفائدة المصدّرين من تُجّار وشركات مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ومسجلين بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشطون في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات وهذا من أجل ترقية وتسويق مُنتجاتهم في الأسواق الخارجية، ويتمّ ذلك من خلال التّكفّل بجزء من تكاليف نقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات خارج حدود الدّولة وهذا حسب عتبات التمويل التّالية:¹

- بعنوان المشاركة في المعارض والمعارض والصالونات المتخصصة في الخارج:

← 80% في حالة المشاركة في المعارض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر؛

← 50% في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي؛

← 100% في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شبّاك موحد.

- بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير:

← 50% في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور؛

← 25% في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة؛

← 80% في حالة النقل الدولي للتمور وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج.

نتمثل أهم التسهيلات الجمركية للتصدير فيما يلي:

¹ وزارة التجارة وترقية الصّادرات. التّسهيلات الجبائية: ما هي أهم التّسهيلات الجُمركيّة للتّصدير [على الخطّ]. تم تصفحه يوم 2022.09.09. يوجد على الرّابط:

<https://www.commerce.gov.dz/questions-frequentes/themes/facilitations-fiscales>

- الإعفاء من إيداع ضمانات في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي
- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) بالنسبة للصادرات التي يتم عبر الطرق البرية ؛
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع ؛
- تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية سنة كاملة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI.
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

بعيدا عن الشكليات، يُلاحظ أنّ مسألة تصدير الكتاب الجزائري هي مسألة صعبة ومعقّدة (حسب عينة الدراسة)، ليس بسبب القوانين والتشريعات في هذا المجال، وإنّما بسبب الإجراءات الإدارية البيروقراطية، والتي في مجملها لا تعكس تطّاعات قطاع النشر في الجزائر ولا تُترجم الخطابات الرسميّة بهذا الخصوص، والسبب في ذلك أنّ الدولة ومن خلال تبنيها دعم الكتاب في سياستها الثقافيّة الجديدة إلّا أنّها لم تجعل منه "منتجا استراتيجيّا" تنافسيّا يساهم في الناتج الوطني ويحظى بالاهتمام نفسه الذي تحظى به المنتجات الأخرى من حيث التسهيلات الجبائية والدعم المادي، حيث أدّى الارتفاع المستمرّ وأحيانا الجنوبي في أسعار المواد الخام الداخلة في صناعة الكتاب وخصوصا الورق، وكذا ارتفاع الضرائب والرسوم المتعلقة بقطاع الكتاب، إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الكتاب المحلي وارتفاع أسعاره مقابل التراجع الرهيب في دخل الفرد الجزائري وانهيار قدرته الشرائيّة وتغيّر أولويّات الاستهلاك عند الأسر الجزائريّة، الشّيء الذي جعل من الكتاب سلعة كماليّة لا تتطلّع إليها كلّ فئات المجتمع خاصّة المتوسطة منها والضعيفة.

من جهة أخرى، ساهمت التسهيلات الممنوحة للكتاب المستورد بشكل عام وللكتاب العربي بوجه خاص، إلى الحدّ من تنافسيّة الكتاب الجزائري لنظيره المستورد؛ وخاصّة خلال تظاهرات الكتاب كالمعارض والصالونات؛ الذي قطع أشواطاً هامّة وحقق تطوّرات مذهلة في جوانب التصميم والإخراج وجودة الطّباعة والتّجليد علاوة على الأسعار المنخفضة برغم تكبّده لتكاليف إنتاج وشحن وجمركة..!

بالموازاة، تُساهم الممارسات الإداريّة البيروقراطيّة من جهة، والإجراءات البنكيّة والجمركيّة المعقّدة من جهة أخرى، في فرملة عمليّات تصدير الكتاب الجزائري نحو مختلف الدّول خاصّة الدّول الإفريقيّة التي يُعتبر سوق الكتاب فيها وبوجه خاصّ "الكتاب المدرسيّ" سوقا واعدة ولا يزال يخضع في الكثير منها لهيمنة الشّركات الفرنسيّة التي تفرض أسعارا مرتفعة جدّا نظير نشر تلك الكتب أو طبعها !، ومن بين

الوحدات الإفريقية التي يُصدّر نحوها الكتاب الجزائري أحيانا من خلال بعض المحاولات المتفرقة والقليلة جدًا وبشقّ الأنفس نذكر: مالي، النيجر، السنغال، نيجيريا وموريتانيا (حسب عينة الدراسة دائما). فيما يخصّ تطوّر نشاط تصدير الكتاب في الجزائر فإنّ وزارة التجارة من خلال المركز الوطني للسجلّ التجاري لم تُقدّم أية إحصائيات متعلّقة بذلك كونها لم تُخصّص رمز نشاط خاصّ بتصدير الكتاب على مستوى نظامها الآلي، كما أنّه لم يرد أيّ تفصيل عن الإجراءات التنظيمية التي تعنى بتصدير الكتاب في أيّ من النصوص التشريعية المتعلّقة بالكتاب بما في ذلك القانون 15-13 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب !.

خلاصة الفصل:

عرفت الأنشطة المرتبطة بصناعة النشر في الجزائر تطورا ملفتا منذ العام 2000، حيث قارب عدد المطابع المنتشرة عبر التراب الوطني الـ 4000 مطبعة حتى منتصف العام 2021، أكثر من 40% منها توجد بالعاصمة وحدها، كما سجلت دور النشر التجارية الخاصة نموا مطردا فاق الـ 630% خلال 22 سنة، وكان الارتفاع كبيرا بشكل خاص خلال السنوات التي شهدت تنظيم تظاهرات ثقافية كبرى. ومن جانبه يساهم القطاع العمومي في صناعة النشر عن طريق خمس مؤسسات هي: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ANEP، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ONPS، وكذا ديوان المطبوعات الجامعية OPU وكذا المؤسسة الوطنية للمنشورات الإسلامية العصر ENPI. بالإضافة إلى ذلك، عرفت الأنشطة المخولة ببيع الكتاب تزايدا كبيرا جدا خلال الفترة نفسها، غير أن الواقع أظهر تباينا كبيرا في الأرقام، حيث أن عدد مكتبات ونقاط بيع الكتب قليلة جدا على المستوى الوطني، وأغلبها عبارة عن مكتبات صغيرة غير متخصصة تعرض الكتب ذات الرواج الواسع كالكتب التعليمية وشبه المدرسية، أدب الأطفال، كتب الطبخ، الكتب الدينية وأدب الرواية، و بالمقابل، لم يعرف نشاط التوزيع تطورا كبيرا طيلة هذه الفترة حيث لم يتعد عدد الموزعين حدود الـ 160 موزعا لتغطية كل الرقعة الجغرافية للجزائر، لذلك يبقى هذا النشاط الحلقة المفقودة في صناعة النشر.

أما الأنشطة المخولة باستيراد الكتاب فقد سجلت بدورها نموا ملفتا خلال هذه الفترة، حيث أدى ارتفاع تكاليف إنتاج الكتاب الجزائري إلى ارتفاع في الأسعار وتراجع في السحب، وهذا ما ساهم في انتشار الكتاب المستورد الذي لا يزال يغطي أكثر من 80% من السوق الوطنية. وعلى الرغم من التحولات التي شهدتها مختلف أنشطة الكتاب بعد صدور القانون 13-15 سنة 2015، يبقى نشاط تصدير الكتاب الغائب الأكبر عن صناعة النشر في الجزائر ولا يقع ضمن اهتمامات الدولة، لذلك فإن الأرقام المرتبطة بنشر الكتاب هي وحدها الكفيلة بأن تبين حقيقة وواقع هذه الأنشطة وتقدم نظرة شاملة عن توجهات نشر الكتاب في الجزائر الكمية منها والنوعية..

الفصل الخامس:
نشر الكتاب في الجزائر:
دراسة إحصائية

—

تمهيد

شهد قطاع النشر في الجزائر تحولات كبيرة منذ بداية الألفية الثالثة ، وعرف تطورا ملحوظا على المستويين الكمي والنوعي وتوسعا كبيرا في المجالات المعرفية، حيث ساهم ارتفاع عدد المطابع و عدد دور النشر الخاصة خلال السنوات الأخيرة في زيادة عدد الكتب المنشورة وتنوعها بشكل ملفت، خاصة مع تنظيم مظاهرات ثقافية دولية كبرى كان نشر الكتاب أحد محاورها من خلال برامج الدعم المالي التي سطررتها الدولة لترقية الكتاب والتي سنفصل آلياتها في هذه الدراسة البيبليومترية وهذا بعد أن نُقدّم متغيرات المناخ العام الذي تُمارس فيه هذه الصناعة، ونعرض أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذا مؤشرات التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي التي ميّرت فترة الدراسة.

1. عرض متغيرات المناخ العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2017:¹

1.1. المؤشرات الاجتماعية:

إنّ دراسة وتحليل جداول التطور السكاني في الجزائر منذ الاستقلال وخصائص نمو السكان وتعداد الوفيات والمواليد، تشير إلى أنّ هذا التطور عرف ارتفاعا كبيرا وصل إلى 3,6% مع أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، وقد تراجع معدل النمو الطبيعي إلى 2,07% سنة 2013 وتناقص إلى ما دون 2% سنة 2014. من جهة أخرى بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر حدود الـ 44,6 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2021 مقابل 30,1 مليون نسمة سُجّلت سنة 2000، وبذلك فاقت الزيادة 14,5 مليون نسمة مقارنة بسنة 2000 وبمعدل نمو طبيعي قدره 1,71% بعدما سُجّلت سنة 2020 وتيرة نمو هي الأسرع خلال السنوات الأخيرة وتميّزت على وجه الخصوص بتراجع في حجم الولادات الحية تحت عتبة المليون، وذلك لأول مرة منذ سنة 2014 وبزيادة "معتبرة" في عدد الوفيات.

بالمقابل، تراجع عدد الوفيات (عدد الوفيات المسجلة خلال السنة الأولى من الحياة) من 36,9 في الألف سنة 2000 إلى 23,8 بالألف سنة 2019 ثمّ 22,42 لكل ألف ولادة سنة 2020، كما تراجع نسبة وفيات الأمهات من 117,4 لكل 100.000 ولادة حية سنة 1999 إلى 57,7 سنة 2016 ثمّ 48,5 وفاة لكل 100.000 ولادة حية سنة 2020 وهو مؤشر إيجابي مقارنة بالكثير من دول العالم الثالث.

من جهة أخرى، ارتفع أمل الحياة أو الأمل في العيش عند الولادة (أي عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الشخص بعد الولادة) في الجزائر إلى 77,6 سنة خلال العام 2017، بعدما كان في حدود الـ 72,5 سنة مع مطلع الألفية، وقد تراجع سنة 2020 إلى 76,3 سنة بسبب جائحة كورونا، ويوافق هذا المعدل نفس المستوى المسجل سنة 2009 وهو يختلف بين النساء والرجال، حيث يصل عند النساء إلى 78,1 سنة، بينما لا يتجاوز عند الرجال الـ 74,5.

¹ كلّ الأرقام التي سيتمّ ذكرها في هذا الجزء هي أرقام الديوان الوطني للإحصائيات ONS أو البنك الدولي World Bank .

ويشير التوزيع حسب الجنس إلى تفوق طفيف للذكور من إجمالي السكان (104 ذكر مقابل 100 أنثى)، في الوقت الذي يشهد فيه المجتمع تراجعاً مستمراً في عدد الزيجات (انخفاض عدد حالات الزواج) منذ سنة 2014، هذا وتمثل فئة الشباب الشريحة الهامة والأكبر من التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري (أكثر من 70%) وهي تمثل فرصة فريدة من نوعها من أجل حصد العوائد الديموغرافية، إذ تشير بيانات الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن فئة السكان الذين لا يتجاوز عمرهم 25 سنة تشكل 45% من إجمالي السكان، بينما يبلغ عدد السكان الأقل من 30 سنة بنحو 54% من ذلك المجموع.

بالنسبة للتوزيع الجغرافي لسكان الجزائر، فإن أكثر من 90% من الجزائريين يعيشون على امتداد ساحل البحر المتوسط الممتد على 12% من إجمالي مساحة البلاد، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة للحد من ظاهرة الهجرة من الأرياف نحو المدن فإن حوالي 45% من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، وما يُقارب المليون شخص في المناطق الصحراوية.

2.1. المؤشرات الاقتصادية:

تعتبر الفترة 2008-2001 فترة أداءات اقتصادية متميزة لما حققته الجزائر من نمو قوي خارج المحروقات، وبعث الكثير من برامج الاستثمار، والتحكم النسبي في التضخم، وأداءات مالية هامة لما شهدته من تراكم لاحتياطات الصرف، وانخفاض قوي للديون الخارجية (حتى كادت أن تسد ديونها متعددة الأطراف في العام 2008)، وتراكم للموارد في صندوق ضبط الإيرادات. غير أن الاقتصاد الجزائري تعرض لصدمة قوية في العام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهونات العقارية) آنذاك والتي سرعان ما خلفت أزمة اقتصادية خانقة، لكن وعلى الرغم من ذلك فقد كانت درجة صمود الاقتصاد الوطني كبيرة جداً وهو ما يُفسره تعزيز الوضع المالي وتحسن إطار الاستقرار النقدي والمالي ابتداء من سنة 2010.

لقد أتاح ارتفاع أسعار المحروقات خلال الـ 15 سنة الأولى من الألفية للجزائر تحقيق تقدم في التنمية الاقتصادية والبشرية، وقد عرف الدخل الوطني الخام ¹RNB تطوراً ملحوظاً خلال تلك الفترة، حيث انتقل من 248,9 مليار دولار سنة 2000 إلى 494,45 مليار دولار سنة 2014 ثم 524,02 مليار دولار سنة 2021 ما صنّف الجزائر في المرتبة التاسعة من بين العشر دول إفريقيا الأولى. من جهته عرف إجمالي الناتج المحلي (أو الناتج المحلي الخام) ²PIB بدوره تزايداً مُلفتاً و وصل إلى 213,81 مليار دولار سنة 2014 مقابل 54,79 مليار دولار العام 2000، إلا أنه بسبب انخفاض أسعار وعوائد المحروقات فقد تراجع

¹ الدخل الوطني الخام Retenu National Brut

² الناتج المحلي الخام هو مؤشر اقتصادي يسمح بقياس دخل البلد وتقدير قوته الاقتصادية، وهو يمثل مجموع قيم السلع والخدمات التي ينتجها هذا البلد خلال سنة معينة، يُحسب وفق ثلاث زوايا: زاوية الإنتاج، زاوية الإنفاق وزاوية الدخل، كما تتوقف عليه عملية حساب عدة مؤشرات للهياكل والأداء مثل سيولة الاقتصاد، معدل الاستثمار، شدة الاستيراد والضغط الجبائي.

هذا الناتج في السنوات التي تلت ليصل 163,04 مليار دولار سنة 2021، على الرغم من ذلك لا تزال الجزائر تحقق أكبر إجمالي ناتج محلي في شمال أفريقيا، حسب إحصائيات البنك الدولي. من جهته، انتقل نصيب الفرد الواحد من إجمالي الناتج المحلي (PIB per Capita) من 1780,4 دولار سنوياً في بداية الألفية إلى 5610,7 دولار سنة 2012 بمعدل زيادة سنوية في حدود الـ 02%، وقد شهد تراجعاً ملحوظاً ابتداءً من العام 2014 ليصل حدود 3690,6 دولار سنة 2021، وبفضل دعم الاستثمار وتحسين سياسة التشغيل والتوظيف في الجزائر، فقد تطور معدل النشاط¹ إلى 41,8% سنة 2017 مقابل تراجع بحوالي الثلثين في حجم البطالة، وكذا تراجع التضخم إلى مستويات أقل مما كانت عليه في بداية الألفية، حيث انتقل من 22,70% سنة 2000 إلى 6,40% سنة 2017، غير أنه عاود الارتفاع بعد جائحة كورونا ليصل حدود الـ 22% العام 2022.

المُلفت أنه على الرغم من نقص السيولة النقدية؛ خاصة بعد انهيار وتراجع أسعار المحروقات سنة 2016 وما صاحب ذلك من تأثير سلبي على حجم الدخل الوطني للبلاد؛ فإنّ الجزائر لم تلجأ إلى الاستدانة الخارجية والاقتراض من الأسواق الدولية منذ سنوات. فيما يلي أرقام النمو الاقتصادي حسب القطاعات:

- **قطاع المحروقات:** يعتبر هذا القطاع شريان الاقتصاد الجزائري حيث يمثل أكثر من 98% من الموارد المالية للدولة، بعد تسجيله لنسبة نمو بلغت 3,5% خلال الفترة 1999-2005 والذي تعزز بفضل الارتفاع الملحوظ في الأسعار، فقد عرف قطاع المحروقات ضغطاً كبيراً تسبب فيه تراجع الطلب العالمي ابتداءً من سنة 2006، وهو ما جعل القطاع يسجل نمواً سلبياً بالتراكم قارب الـ 27% خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2014، وهو ما أفقده ثقله ووزنه في الناتج المحلي الخام PIB، حيث تراجع من 45% سنة 2006 إلى 27,1% سنة 2014، ومع ذلك يبقى هو المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني الجزائري.

- **قطاع الصناعة:** على الرغم من تراجع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام PIB منذ سنوات عديدة، إلا أن القطاع سجل نمواً لا يمكن إغفاله قدر بـ 4,1% خلال الفترة 2000-2015، حيث أنه وبسبب المخلفات المتراكمة؛ خاصة فيما يتعلق بالتقسيم العام للقطاع؛ لا يزال قطاع الصناعة يشكل التحدي الأكبر للاقتصاد الجزائري الذي يسعى إلى خلق التنوع بعيداً عن هيمنة واستئثار قطاع المحروقات.

- **قطاع الخدمات:** يعتبر قطاع الخدمات من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وقد استفاد من جهته من المآثر الجيدة للنشاط الاقتصادي وخصوصاً من تطوير شبكة الطرق السيارة وخطوط السكك الحديدية، وكذا المنشآت القاعدية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمبادلات الخارجية الجوية والبحرية.

¹ هو عدد السكان النشطين إلى عدد السكان البالغين سن العمل حسب مفهوم المكتب الدولي للعمل.

في هذا الإطار، يُلاحظ تزايد مساهمة القطاع الخاص في خلق الثروة والتشغيل في الجزائر وبشكل هام ومُلفت، حيث أصبح يمثل 59,5% من القيمة المضافة الوطنية (VAN) في العام 2014 مقابل 41,7% في العام 2000، وإذا تم أخذ هذه الأرقام بكون احتساب قطاع المحروقات، فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة بلغت 86% في العام 2014 بعدما كانت في حدود 74,8% سنة 2000، وهو ما يرفع من حصة القطاع الخاص في التشغيل الكلي إلى 59%.

على الرغم من ذلك، فإن هيكليّة الاقتصاد الجزائري المبني على عائدات تصدير النفط الخام (البترول)، ستؤدي حتما إلى تأثر المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد بأيّ تغيير تشهده أسواق النفط الخام العالمية.

جدول رقم 31: أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2021

المؤشر	2000	2005	2010	2017	2021
الدخل الوطني الخام RNB (مليار دولار)	248,9	359,6	469,9	478,6	524
الناتج المحلي الخام PIB (مليار دولار)	54,79	103,20	161,21	170,10	163
نصيب الفرد سنوياً من PIB (دولار)	3111,20	3752,10	3918,50	4192,30	3943,17
الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG (دينار جزائري)	6.000	10.000	15.000	18.000	20.000
مؤشر رأس المال البشري (مقياس 0-1)	---	---	0,53	0,53	0,53
البطالة من إجمالي القوى العاملة (%)	29,80	15,30	10,00	10,30	11,70
معدل النشاط (%)	---	---	---	41,8	---
معدل البطالة (%)	---	---	---	11,7	13,4
معدل التضخم (%)	22,70	16,10	16,10	06,40	15,70
مؤشر سعر الاستهلاك في فئة التعليم، الثقافة والترفيه (مليار دينار)	59	---	---	134,20	---

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

احتياطي الذهب واحتياطي العملات (احتياطي الصرف):

تتمتع الجزائر بثروات طبيعية هائلة تتمثل أساساً في النفط والغاز الطبيعي والمعادن... وتمتلك 173,6 طن من الذهب الخالص لاحتياطي، أي بنسبة 4,4% من احتياطي الذهب العالمي، حيث تفوق قيمة هذه الاحتياطيات الـ 10 مليارات دولار أمريكي.

وقد ظلّ هذا الاحتياطي على حاله منذ العام 2000، ولم يشهد أيّ تغيير على الرغم من انخفاض احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية في العشريّة الثّانية من الألفية الجديدة، بل وبقيت من الدول النامية القليلة التي لم تلجأ إلى بيع جزء من احتياطها من الذهب كما فعلت ذلك عدّة دول عربية، على غرار المملكة السعودية ولبنان وليبيا.

وكانت قيمة احتياطي ذهب الجزائر تعادل 1,5 مليار دولار العام 2000 ووصلت إلى 4,6 مليار دولار في العام 2007 قبل أن ترتفع وبقوة بعد ذلك لتبلغ 10 مليار دولار العام 2012. ممّا جعل المجلس العالمي للذهب

يصنّف احتياطي الذهب الجزائري في الرتبة 22 عالمياً بحساب الدّول و 24 حسب التصنيف الإجمالي وهذا في تقريره الصّادر في جويلية 2012، كما صنفت في المرتبة الأولى عربياً والـ 11 عالمياً من حيث قيمة احتياطي النقد الأجنبي، وحسب إحصاءات معهد الصناديق السيادية السويسري وتقرير المجلس العالمي للذهب، فإن الجزائر جاءت في المرتبة الـ 23 عالمياً من حيث إحتياطي الذهب، والمرتبة 13 عالمياً للصناديق السيادية، كما جاءت على رأس الدول العربية من حيث قيمة إحتياطي الصرف . هذا الأخير انتقل من 13,5 مليار دولار سنة 2000 إلى ما يقارب 109 مليار دولار سنة 2017، حيث عرفت سنة 2013 تسجيل أكبر احتياطي صرف في تاريخ الجزائر بقيمة فاقت الـ 201 مليار دولار! مؤشرات التنمية:

احتلت الجزائر المرتبة 93 في مؤشر التنمية الإنسانيّة العام 2013 حسب البنك العالمي، كما احتلت المرتبة 100 في مؤشر التنافسيّة العالميّة خلال السّنة 2014/2013 بقيمة بلغت ¹3,79، حيث تضمّن التّرتيب 148 دولة وتراوح المؤشر بين 1 (قيمة أسوأ أداء) و 7 (قيمة أفضل أداء) وهذا بعد أن كانت في المرتبة 110 سنة 2013/2012 بقيمة مؤشر بلغت 3,72، كما تمكّنت العام 2014؛ بالإضافة إلى أربع دول عربيّة أخرى هي ليبيا، المغرب، السّودان واليمن؛ من خفض معدل الأمية بين الكبار بـ 30 إلى 39% وهو ما جعلها تتبوأ موقعاً متوسطاً في هذا الشّأن.

لقد أدّى الاستثمار في مشروعات البنية التحتية وتطبيق سياسات اجتماعية لإعادة توزيع الثروة إلى التخفيف من حدة الفقر، وأسفر عن تحسينات كبيرة في مؤشرات التنمية البشرية، ومع ذلك لا يزال بإمكان الجزائر تحسين جودة التعليم، مع بقاء قيمة مؤشر رأس المال البشري لمجموعة البنك الدولي لعام 2017 الخاص بالجزائر دون تغيير نسبياً عند القيمة 0,53 منذ العام 2010، وعلى الرغم من أن هذا المعدل أعلى من المتوسط في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، فإنه لا يزال يقلّ عن المتوسط الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.

¹ The World Economic Forum. (2013). The Global Competitiveness report 2014-2013. Geneva: World Economic Forum. Retrieved August 15, 2014, from: <http://reports.weforum.org/the-global-competitiveness-report2014-2013/>

4.1. مؤشرات استعمال التكنولوجيات الحديثة:

برغم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في كل مجالات الحياة، إلا أن الجزائر تبوّأت المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث استعمال تقنيات الاتصالات والمعلومات في الخدمات العامة للمجتمع سنة 2013 بقيمة مؤشر بلغت 7/3,2، كما جاءت ضمن المراتب المتأخرة في ترتيب الدول العربية من حيث امتلاك الأسر لحاسوب شخصي سنة 2014، حيث بلغت 20% (بمعدل حاسوب واحد لكل خمس عائلات)، متقدمة على العراق، السودان، جيبوتي، اليمن وموريتانيا التي جاءت في ذيل الترتيب.¹ أما فيما يخص مؤشر الجاهزية الشبكية فقد جاءت الجزائر سنة 2014 في المرتبة 129 (من أصل 148 دولة) بقيمة مؤشر بلغت 2,98.²

جدول رقم 32: استعمال تقنيات الاتصالات والمعلومات في الخدمات العامة للمجتمع في الدول العربية

البلد	العام 2013		العام 2012	
	الترتيب من أصل 148 دولة	القيمة *	الترتيب من أصل 148 دولة	القيمة *
الجزائر	147	3,2	---	---
البحرين	30	5,5	45	5.0
مصر	110	4,2	125	2.7
الأردن	27	5,6	44	5.0
الكويت	57	4,9	66	4.4
ليبيا	142	3,6	146	1.8
لبنان	86	4,5	107	3.4
موريتانيا	109	4,2	141	2.0
المغرب	95	4,4	113	3.1
عمان	53	5,0	47	4.9
قطر	10	5,9	15	6.0
السعودية	15	5,8	49	4.8
تونس	70	4,7	---	---
الإمارات	4	6,1	21	5.8
اليمن	119	4,1	146	1.7
تتراوح قيمة المؤشر من 1 إلى 7 حيث أن القيمة 7 هي الأعلى وفقا لاستطلاعات رأي المستخدمين وأصحاب العلاقة.				

المصدر: World economic forum 2013

¹ ITU statistics 2014.

² World Economic Forum (2014). The Network Readiness Index 2014. Retrieved August 1, 2014. Consulté le 28.07.2018 Disponible sur l'URL : <http://www.weforum.org/issues/global-information-technology/the-great-transformation/network-readiness-index>

جدول رقم 33: استعمال تكنولوجيا الاتصالات في الجزائر سنة 2014

الدولة	الأسر التي تملك حاسوب		عدد مشترك الهواتف الثقالة لكل 100 فرد	عدد المشاركين في الهاتف الثابت لكل 100 فرد	نسبة مستخدمي الانترنت لكل 100 فرد	عدد مستخدمي الفايسبوك لكل 100 فرد
	السنة	النسبة	السنة 2013	السنة 2013	السنة 2013	ديسمبر 2012
الجزائر	2010	%20,00	102,01	7,98	16,5	4.111.320

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة.

5.1. مؤشرات التربية والتعليم:

تطور نظام التعليم في الجزائر بشكل كبير منذ عام 1962 وهو إلزامي حتى سن 16 سنة ومجاني في جميع المراحل؛ بما في ذلك الجامعية؛ وهذا حسب الشروط التي يحددها القانون كما ينصّ على ذلك الدستور. وعلى الرغم من تخصيص الحكومة موارد كبيرة للتعليم، فقد أثر النمو الديموغرافي ونقص عدد المؤطرين بشكل كبير في المنظومة التربوية والتعليمية، وهو ما دفع بالدولة إلى إطلاق عملية إصلاح واسعة في المنظومة التربوية ابتداء من العام 2000.

1.5.1. المؤشرات الكمية:**التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي:**

ذكر تقرير المعرفة العربي أنّ عدد الملتحقين بالتعليم ما قبل الابتدائي في الدول العربية زاد بنسبة 83% بين عامي 1999 و2012، ليصل إلى 4,3 مليون تقريباً، ومع ذلك، ظلّ متوسط إجمالي نسبة القيد بالتعليم ما قبل الابتدائي في المنطقة منخفضاً جداً، ليسجل 25% فقط في العام 2012 وفي الدول الثلاث عشر تقريباً التي توفرت بياناتها زادت المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي، ولا سيما في الجزائر ومصر وقطر حيث سجلت نسب القيد الإجمالية ارتفاعاً يفوق الضعف.

من جهة أخرى ارتفع مستوى المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي في الجزائر من 02% في العام 1999 إلى 79% في العام 2011، وتجاوز الـ100% في العام 2015، وقد أدى التوسع الهائل في توفير التعليم ما قبل الابتدائي إلى زيادة في العدد المتوقع لسنوات هذه المرحلة من صفر إلى ما يقارب السنة الواحدة، وبقي لبنان في طليعة الدول العربية من حيث إجمالي نسبة القيد بالتعليم ما قبل الابتدائي الذي بلغ 91% في العام 2012.¹

¹ اليونيسكو. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام 2000-2015: تقرير إقليمي عن الدول العربية. اليونيسكو، 2015. ص. 8.

وحسب التقرير نفسه، فقد بلغ معدّل الالتحاق الصّافي للتّمدّرس 97,3% سنة 2012¹، كما أنّ التّوقعات للعام 2015 آنذاك قد أشارت إلى أنه من أصل 15 دولةً عربيّةً توفرت بياناتها، من المحتمل أن تنجح 9 منها في تعميم الالتحاق بالتّعليم الابتدائي بحلول العام 2015، وهذا مع بلوغ صافي نسبة القيد المعدلة 97% على الأقل، وكانت الجزائر من بين هذه الدول بالإضافة إلى كلّ من المغرب وُعُمان والإمارات العربيّة المتّحدة. من جهة أخرى، احتلّت الجزائر موقعاً متوسطاً فيما يتعلّق بتحقيق التّعليم للجميع حيث بلغ مؤشر تنمية التّعليم للجميع بين 0,80 و0,94 رفقة ستّ دول أخرى هي مصر، لبنان، المغرب، عمان، سوريا وتونس، كما حقّق التّعليم تقدّماً ملحوظاً في مؤشر تكافؤ الجنسين والذي تراوح بين 0,80 و0,94 أو 1,06 و1 لـ 6 دول من بينها الجزائر ما يجعلها في موقع متوسط أيضاً.

◀ التّعليم الثّانوي:

فيما يخصّ التّعليم الثّانوي، فقد شكّلت المؤسسات الخاصّة بين 0,3% على الأقل من مزودي التّعليم الثّانوي في الجزائر في العام 2012، (ص.3) وفي حين ارتفعت المشاركة في التّعليم الثّانوي الأدنى والأعلى في الدّول العربيّة بين عامي 1999 و2012 في بعض الحالات بسبب ارتفاع معدلات الانتقال، وارتفع إجمالي نسبة القيد في التّعليم الثّانوي الأدنى من 75% إلى ما يقارب 89% كحد وسطي، كما ارتفع إجمالي نسبة القيد في التّعليم الثّانوي الأعلى من 45% إلى حوالي 58% وارتفع إجمالي نسبة القيد في التّعليم الثّانوي الأدنى في 13 دولة من أصل 15 دولةً توفرت بياناتها، فقد تمّ تسجيل ارتفاع أكبر في بعض الدّول كـالجزائر وجيبوتي والمغرب، أين بلغت الزيادة أكثر من ثلاثين نقطة مئوية. (ص.4)

ومن المفروض أن تكون جميع الدول العربيّة الـ 14 التي توفرت فيها بيانات قابلة للمقارنة، والتي بلغ فيها معدل القرائية أدنى من 95% بين 1995 و2004، قد تمكنت من خفض معدلات عام 2000 لأمية الكبار بحلول العام 2015 حسبما أشار إلى ذلك التّقرير، حيث وفي الوقت الذي سجلت فيه الكويت أعلى نسبة انخفاض للأمية في المنطقة بلغت 83%، سجل العراق أدنى نسباً وصلت إلى 21%، كما خفضت الكويت رفقة البحرين وفلسطين وقطر والمملكة العربيّة السعوديّة هذه النسبة بأكثر من النصف خلال الفترة نفسها أي بحلول العام 2015 محقّقة الهدف الرابع من أهداف التّعليم للجميع، وعلى العكس من ذلك، بقيت معدّلات القرائية في المغرب والسودان واليمن متدنية عن 80%، وكان من غير المرجح أن تحقق هذه الدول الهدف الرابع؛ وهذا ما انطبق أيضاً على الجزائر والعراق وليبيا وسوري وتونس، وفقاً لمعدّلات القرائية المتوقعة.

◀ الإنفاق العام على التّعليم:

حسب التّقديرات الرّسميّة للدّولة والتي ذكرها موقع معهد اليونيسكو للإحصاء، فقد بلغ الإنفاق العام على التّعليم كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي 4,34% سنة 2008، كما بلغ الإنفاق العام على التّعليم كنسبة

¹ UNESCO. UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014. Consulté le 29.05.2019
Disponible sur l'URL : <http://data.uis.unesco.org/>

مُؤَيَّة من إجمالي الإنفاق العام حوالي 11,43% خلال السَّنة نفسها¹، بينما في سنة 2017 فإنَّ ميزانية القطاع أصبحت تمثِّل 16,3% من الميزانية العامَّة للدولة.²

◀ التَّعداد العام للمتمدرسين:

يتحمَّل قطاع التَّربية وبشكل مستمرَّ التَّقل المَرهق الناتج عن التَّنامي المطرد في عدد المتمدرسين والنَّاجم هو أيضًا عن ارتفاع وتيرة النُّمو الديمغرافي والتَّأثير السَّلبي الناتج عن الضَّغوطات الإيديولوجية، والانحرافات السياسية التي شوَّهت غاياتها وأهدافها، فقد تضاعف التَّعداد العام للتَّلاميذ بأكثر من عشر مرات منذ الاستقلال، حيث بلغ خلال الدخول المدرسي 2018/2017 أكثر من 8 ملايين و400 ألف تلميذ، وبذلك سيكون القطاع قد سجَّل نسبة زيادة فاقت 8% في كلِّ الأطوار التعليمية مجتمعة مقارنة بالموسم الدَّرَاسي 2001/2000 وهو عدد يفوق نصف مليون تلميذ (أكثر من 600 ألف)، مع العلم أنَّ هذه النسبة لم تتعدَّ 12/1 سنة 1962.

جدول رقم 34: تطوُّر عدد التَّلاميذ المسجَّلين في الجزائر خلال بداية ونهاية فترة الدَّرَاسة (2000-2017)

عدد التلاميذ المسجلين		2018/17	2001/00
الطَّورين الأول والثَّاني	العدد الإجمالي	4.373.459	4.720.950
	- نسبة الإناث	47,76%	46,82%
الطَّور الثَّالث	العدد الإجمالي	2.811.648	2.015.370
	- نسبة الإناث	48,05%	48,06%
الطَّور الثَّانوي	العدد الإجمالي	1.227.055	1.041.047
	- نسبة الإناث	56,84%	56,24%
المجموع		8.412.162	7.777.367

المصدر: الدَّيوان الوطني للإحصائيات

في هذا الشَّأن، شهد التَّعليم الابتدائي في الدَّخول المدرسي 2018/2017 مقارنة بالدخول المدرسي 2001/2000، انخفاضاً بأكثر من 490 ألف تلميذ (-7,36%)، بينما سجَّل التَّعليم المتوسَّط ارتفاعاً بحوالي 796278 تلميذ أي بنسبة فاقت الـ 39,5%، في حين عرف التَّعليم الثَّانوي العام والتَّقني زيادة قدرها 186008 تلميذ بنسبة قاربت الـ 18%، مع العلم أنَّ هذا الأخير تضاعف بنسب كبيرة منذ الاستقلال، حيث قدَّر عام 1963 بـ 5800 تلميذ.

¹ UNESCO. UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014. Consulté le 27.05.2019 Disponible sur l'URL : <http://data.uis.unesco.org/>

² بن غبريط، نوريَّة. قطاع التَّربية الوطنية كمرفق عمومي [محاضرة يوم 19 ديسمبر 2017 بالمدرسة العليا للإدارة]. تمَّ تصفُّحه يوم 2023.01.01. يوجد على الرَّابط: <https://www.education.gov.dz/activity/>

← مؤشرات التأطير:

من أجل مواجهة التزايد المطرد في تعداد التلاميذ، تبذل السلطات الوصية جهودا حثيثة لتكوين وتوظيف الأساتذة، فقد تضاعف العدد الإجمالي للأساتذة 16 مرة خلال 40 سنة تقريبا (1962-2000) حيث قدر بـ 326 ألف عام 2000، منهم 170 ألف معلم ابتدائي، و 101 ألف أستاذ في التعليم الأساسي و 55 ألف أستاذ في التعليم الثانوي، ووصل عدد مستخدمي القطاع عام 2017 حوالي 738.946 ، منهم 456.207 يمثلون التأطير البيداغوجي (بنسبة 61,74 %) و 282.739 موظف يمثلون التأطير الإداري (بنسبة 38,26 %) وبلغت نسبة التأطير على المستوى الوطني (عدد التلاميذ لكل أستاذ) حدود 24% في الابتدائي و 21% في المتوسط وما يقارب الـ 17% في الثانوي.

بالمقابل، بلغت نسبة الجزارة (الاعتماد على الأساتذة الجزائريين) سنة 2000 حدود الـ 99,92% مقابل 62,3% العام 1962، وقد وصلت 99,7% العام 2012، بينما بلغت 99,99% مع بداية الموسم الدراسي 2018/2017. هذا ويلاحظ توجه سلك التعليم نحو التأنيث، فبعدما كانت نسبة الأستاذات في حدود الـ 47,20% خلال السنة الدراسية 2001/2000 بمعدل 89 امرأة مقابل 100 رجل في مختلف الأطوار التعليمية، سجلت السنة الدراسية 2011/2010 معدل 130 امرأة مقابل 100 رجل، حيث تم تسجيل 121 و 149 و 117 امرأة في الابتدائي، المتوسط والثانوي على التوالي مقابل كل 100 رجل، بعد أن كادت تكون منعدمة تماما غداة الاستقلال، وقد وصلت نسبة التأنيث حدود 73,56% خلال السنة الدراسية 2018/2017، وبالتالي فإن المشاركة النسوية في التأطير البيداغوجي وكذا ارتفاع تعداد الفتيات المتمدرسات كان منتظما ومهما وجعل قطاع التربية من أهم القطاعات التي أتاحت للمرأة فرص التكافؤ في الاندماج الاجتماعي.

جدول رقم 35: مؤشرات التأطير في قطاع التربية والتعليم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

عدد الأساتذة		2001/00	2018/17
المرحلة الابتدائية	العدد الإجمالي	169559	177939
	- عدد النساء	79093	142531
	- عدد الأجانب	56	36
المرحلة المتوسطة	العدد الإجمالي	102137	156182
	- عدد النساء	51150	111766
	- عدد الأجانب	98	08
المرحلة الثانوية	العدد الإجمالي	55588	101388
	- عدد النساء	24264	66054
	- عدد الأجانب	118	00
المجموع		327284	435509

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

« الهياكل والمنشآت القاعدية:

فيما يتعلّق بالمنشآت القاعدية لقطاع التربية، فقد أنجزت الجزائر خلال 50 سنة من الاستقلال (1962-2012) ما مجموعه 24932 مؤسسة تعليمية (مدارس ابتدائية، إكماليات ومؤسسات تعليم ثانوي)، فقد أبانت الدولة عن اهتمام متزايد بهذا القطاع وضاعفت من إنجاز المؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها لتبلغ خلال الموسم الدراسي 2001/2000 حدود الـ 20871 مؤسسة، بمعدل زيادة قدر بـ 355 مدرسة ابتدائية، 79 إكمالية و 32 مؤسسة تعليم ثانوي كلّ سنة ، وبحلول الموسم الدراسي 2018/2017 وصل عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر إلى 26751 مؤسسة وهذا بفضل البحوث المالية التي عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 وحتى مطلع 2015 والناجمة عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، بغض النظر عن بعض التذبذبات الحاصلة والتي سببتها أزمة الرهونات العقارية العام 2008.

جدول رقم 36: المنشآت والهياكل القاعدية في قطاع التربية والتعليم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

2018/17	2001/00	منشآت التعليم القاعدي
148461	122876	القاعات المستعملة في الطّورين الأوّل والثّاني
18856	16186	ملحقات المدارس الأساسيّة للطّورين 1 و 2 /مدارس ابتدائية
5455	3414	المدارس الأساسيّة للطّور الثّالث/إكماليات التعليم المتوسّط
---	5	ملحقات المدارس الأساسيّة للطّور الثّالث
2392	862	ثانويّات تعليم عام
---	151	ثانويّات متعدّدة التّخصّص
---	246	ثانويّات تعليم تقني (متقنات)
---	7	ملحقات ثانويّات تعليم عام
26703	20871	المجموع *

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها القطاع، فقد سخرت له الدولة اعتمادات مالية كبيرة، حيث عرفت ميزانية تسيير وزارة التربية ارتفاعا مستمرا منذ الاستقلال، فقفزت من 322 مليون دينار العام 1963 إلى مليار دينار العام 1970، وخمسة ملايين دينار العام 1980، ثم 132 مليار دينار العام 2000، لتصل عتبة الـ 544 مليار دينار العام 2012 وتغلق حدود الـ 770 مليار دينار العام 2021. وقد ساهمت مجانية التعليم في ارتفاع مؤشرات التعليم في الجزائر لأنها أتاحت فرص التعليم المتكافئ لجميع الأطفال سواء في المناطق الحضرية أو الريفية خاصة وأنها أرفقت بإجراءات اجتماعية أخرى كتقديم المنح، بناء الأقسام الداخلية، بعث وإحداث المطاعم المدرسية وتقديم الكتب المدرسية بأسعار رمزية.

2.5.1. المؤشرات النوعية:

عرفت المنظومة التربوية أثارا سلبية على المستوى النوعي، على غرار فرص التّمدّس غير العادلة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، فإذا كانت النسبة العامة لتّمدّس الأطفال البالغين من العمر 6 سنوات مرضية إلى حدّ بعيد، فإنّ المناطق الريفية خاصة المعزولة منها لم تتعدّ نسبة التّمدّس بها عتبة الـ 60 % .

بالإضافة إلى ذلك، شهد القطاع نقصا كبيرا في عدد المنشآت المدرسية - بالرّغم من التنامي الملحوظ والإيجابي في عددها - الشيء الذي جعلها غير قادرة على توفير ظروف استقبال تربوية تتماشى والمعايير الدولية المطبّقة في هذا الشأن إن لم نقل مقبولة لجميع التّلاميذ، ما نتج عنه اكتظاظ في قاعات الدّراسة وغياب الكثير من المتطلّبات الضّروية كالماء في المراحيض، الكهرباء، التّدفئة، الإطعام، فضاءات الرياضة والمطالعة والتّسلية وكذا وحدات الرّعاية الصّحية.

من جهة أخرى، يسجّل القطاع عجزا كبيرا في الموارد البشرية المؤهّلة الكفيلة بالتأطير البيداغوجي للتّعداد المتزايد للتّلاميذ - خاصة في السّنات العشر الأخيرة - وهو ما دفع بالسلطات الوصية إلى توظيف مختلف حاملي الشّهادات الجامعية (غير المتعلّقة بالتّعليم) الذين لم يخضعوا خلال مسارهم الأكاديمي إلى تكوين نفسي وبيداغوجي يمكنهم من التّحكّم الجيّد بمهّمة تدريس التّلاميذ على اختلاف مستوياتهم، الشيء الذي أثر بدوره على نوعية التّعليم، وهذا على الرّغم من عمليات تجديد المعارف وتحسين المستوى قصيرة الأجل التي تبرمجها الوزارة الوصية، لأنّها لم تتركز على ضبط النقائص ذات الطابع العلمي، النفسي، البيداغوجي وكذا المهني لكلّ فئة من فئات سلك التّعليم.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ عدم تكييف البرامج والكتب المدرسية أثر هو أيضا على نوعية التّعليم بشكل سلبي، إذ أنّ البرامج التعليمية التي طبّقت إلى غاية تجسيد عملية إصلاح المنظومة التربوية يرجع إعدادها إلى بداية العقد الثامن من القرن الماضي، ولم تعرف تجديدا إلّا في بعض الأمور الخفيفة والشكلية أحيانا التي عرفت في بداية التسعينيات، كما أنّ عملية إنجاز الكتب المدرسية عرفت ظروفًا خاصة تشكو من نقائص عدّة، سواء من حيث شكلها أو من حيث مضمونها ومطابقتها لأهداف البرامج الرسمية.

يعود كلّ ذلك إلى افتقار المنظومة التربوية إلى جهاز تقويم وطني يحدّد مواصفات وطرق التقويم وتقنياته على جميع المستويات، إضافة إلى غياب المؤشرات النوعية المتعلّقة بالمنظومة التربوية، وهذا رغم المحاولات العديدة لإقامة هذا الجهاز منذ تسعينيات القرن الماضي، كما أنّ تجسيد المدرسة الأساسية متعدّدة الاختصاصات لم يتمّ تجسيده بصفة شاملة على أرض الواقع، وهي التي كانت تطمح إلى إحداث قطيعة نوعية من شأنها خلق تحولات عميقة في منظومة التربية والتكوين، مثلما حرّفت أهداف التّعليم الثانوي وسجّل ضعف مردود المنظومة التربوية وكثافة التسرّيبات، وهو ما جعل الدّولة تقرّر إلغاء التّعليم الأساسي والعودة للنّظام القديم مجدّدا.

6.1. مؤشرات التعليم العالي:

يعرّف البنك الدولي التعليم العالي بأنه التعليم الذي يحدث بعد الدراسة الثانوية، والذي لا يقتصر على الجامعات بل يتضمن أيضا على ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي الأخرى مثل الكليات ومعاهد التدريب والكليات الجامعية والمؤسسات البحثية ومراكز التعليم عن بعد وغيرها. (World Bank 2015). لقد ظلّ البحث العلمي بعيدا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد منذ الاستقلال وحتى العام 1998، حيث تمّ إصدار أول قانون للبحث العلمي في الجزائر، أعطيت له كلّ الأولوية من أجل إنشاء الصندوق الوطني لتمويل القطاع، وخلال البرنامج الخماسي الأول الممتد من 1998 وحتى 2002، تركّزت جهود الدولة على تجسيد مفهوم البحث العلمي وخلق وإنشاء المؤسسات التي تسيّره، وكذا إنشاء مخابر البحث وتمويل البحوث وتكليف الباحثين.

1.6.1. المؤشرات الكميّة:

◀ الإنتساب للجامعات:

فيما يتعلّق بالانتساب للجامعات، فقد عرف قطاع التعليم العالي تطورات كميّة ملحوظة منذ الاستقلال، فبعد أن كان عدد الطلبة سنة 1962 حوالي 2375 طالب جامعي، فقد وصل العدد إلى 1.730.000 طالب مع نهاية العام 2017، وهو ما يعني الانتقال من 3 طلبة لكل 10.000 نسمة سنة 1962 إلى حوالي 400 طالب لكل 10.000 نسمة مع نهاية 2017، وهذا العدد مرشح للارتفاع حيث يُتوقع تسجيل ما يقارب الـ 3,5 مليون طالب في آفاق العام 2030.

والمُلفت أنّ القطاع سجّل ارتفاعا مُعتبرا في عدد الطالبات بالجامعات الجزائرية مقارنة بعدد الطلبة الذكور، حيث وبعد أن كنّ يمثلن 21,2% خلال أول موسم جامعي بعد الاستقلال (1962/1963)، فقد بلغت نسبتهن 62,5% من إجمالي عدد الطلبة المسجلين و 65,6% من حاملي الشهادات سنة 2017، و 52,5% من مجموع الطلبة المسجلين في طور الدراسات التحضيرية لشهادة الدكتوراه. ومن جهة أخرى، فإنّه من أصل 60.000 أستاذ جامعي موزعين على مختلف المناصب والرتب، تمثل النساء 47% منهم وهذا ما يبين مكانة المرأة في الجامعة الجزائرية.¹

¹ وزير التعليم العالي والبحث العلمي. تصريح يوم 19 ماي 2018 للإذاعة الجزائرية من تبيّازة بمناسبة المشاركة في احتفال يوم الطالب.

جدول رقم 37: إحصائيات قطاع التعليم العالي خلال السنة الجامعية 2017-2018

العدد	التأطير البيداغوجي (عدد الأساتذة)	العدد	الطلبة المسجلون وحاملو الشهادات	الفئة
61825	العدد الإجمالي	1447064	المسجلون في التدرج	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
58647	دائمين	76921	المسجلون في ما بعد التدرج	
120	← منهم أجنب		حاملو الشهادات	
3178	شركاء	---	المسجلون في ما قبل التدرج	جامعة التكوين المتواصل
397	العدد الإجمالي	---	المسجلون في التدرج	
115	دائمين	70170	حاملو الشهادات	
282	شركاء	---	المسجلون في التدرج	خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
1117	دائمين	---	حاملو الشهادات	
351	← منهم أجنب		---	
000	شركاء	---	الطلبة المسجلين	المجموع
766	الأساتذة الدائمين	1611422		
59113				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

← المنشآت القاعدية:

بالنسبة للمنشآت القاعدية للقطاع، فقد انتقلت الجزائر من جامعة واحدة ومدرستين بالجزائر العاصمة سنة 1962 إلى أكثر من 106 مؤسسة جامعية مع نهاية العام 2021، منها 50 جامعة، 11 مدرسة عليا للأساتذة، 13 مركزا جامعيًا، 31 مدرسة وطنية عليا ومدرسة تحضيرية واحدة. ويعود هذا التطور في القطاع بسبب تبني الدولة لسياسة "مجانبة التعليم العالي" وتخصيصه بميزانيات ضخمة يوجّه جزء كبير منها للبحث العلمي والتطوير، الإطعام والإيواء، حيث يستفيد 80% من الطلبة من المنح ويقطن أكثر من 50% منهم بالأحياء الجامعية.

← الإنفاق على البحث العلمي:

لقد عرف قطاع التعليم العالي ضعفا كبيرا في التمويل حتى العام 2008 إذ لم تسمح بنيته التحتية بإنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا، وقد كان للبرنامج الخماسي الثاني للقطاع (2008-2012) أثر في دفع عجلة البحث العلمي، حيث تم إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 2009، والتي ارتكزت مهامها حول ضمان ترقية البحث العلمي بتدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، وتحديد الوسائل الضرورية للبحث والتطوير وتوفيرها، والعمل على تنميين نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير، حيث بلغ الإنفاق على البحث والتطوير 0,5% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2017 مقابل 0,23% سنة 2001، ويلاحظ أنّ هذا الإنفاق تزايد بشكل ملحوظ خلال العقد الثاني من الألفية الجديدة ووصل مستويات قياسية بلغت نحو 57 مليار دينار جزائري (400 مليون دولار) خلال الفترة 2015-2021 بمعدل يفوق 8 مليارات دينار في السنة، وقد مكّنت هذه الاستثمارات من إنشاء العديد من

الهياكل القاعدية للبحث كمخابر البحث التي انتقل عددها من 600 مخبر العام 2008 إلى أكثر من 1400 مخبر سنة 2017 وقد فاق العدد مع نهاية 2021 حدود الـ 1660 مخبر ، بالإضافة إلى 29 مركز بحث، 43 وحدة بحث و 24 محطة تجارب، فضلا عن العديد من الأراضيات التكنولوجية والمنصات التقنية والرقمية والحاضنات، كما ارتفع عدد الأساتذة الباحثين المنخرطين في مخابر البحث من حوالي 8000 أستاذ باحث العام 2000 إلى أكثر من 30 ألف أستاذ باحث نهاية 2017، بنسبة زيادة فاقت 375%. بالإضافة إلى ذلك، تبنى القطاع سياسات تمويل خاصة من أجل عقد شراكات دولية وإنشاء هيئات علمية متخصصة كان أبرزها افتتاح المعهد الدولي للبحث والتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة مع نهاية العام 2015 والذي قدم إضافة نوعية للقطاع.

◀ الإنتاج العلمي:

سجل قطاع التعليم العالي نموا ملحوظا في عدد الأوراق البحثية المنشورة، حيث بلغ 45 ألف بحث منشور في مختلف المجالات العلمية منها رفيعة المستوى خلال العام 2015 مقابل 12 ألف بحث في عام 2008، وفيما بلغ عدد الأوراق المنشورة خلال الفترة 2001-2010 حدود 135176 ورقة لمجموع الدول العربية، فإنّ الجزائر كانت واحدة من أربع دول استأثرت لوحدها بمعظم هذا الإنتاج ويتعلق الأمر بكلّ من مصر بنسبة 29,2%، تليها السعودية بنسبة 14,3%، ثمّ تونس بنسبة 13%، ثمّ الجزائر بنسبة 9% بينما تتقاسم باقي الدول العربية 33,5%.

ويلاحظ أنّ المعطيات الديموغرافية لا علاقة لها بعدد الأوراق العلمية المنشورة،¹ فعدد سكان تونس إلى إجماليّ سكان العالم العربي يمثل 2,86%، في حين تمثّل هذه النسبة للجزائر 10,25%، وإذا ما قارنا تونس بالجزائر فإنّ الجزائر أكبر من تونس مساحة بـ 15 مرة² وأكثر منها سكانا بأكثر من ثلاثة أضعاف، وأغنى منها موارد، وكذا من حيث عدد الجامعات وعدد الباحثين، مع ذلك أنتجت تونس أكثر من الجزائر بـ 50% خلال الفترة 2001-2010، وهي بذلك في المرتبة الأولى عربيا من حيث عدد البحوث لكلّ نسمة. وبالنظر إلى موضوعات الأوراق البحثية وتخصّصاتها، فإنّ تونس تظهر ضمن الدول الخمس الأولى في كلّ التخصّصات وتحتلّ المرتبة الثانية في ثمان منها، بينما تظهر الجزائر في 14 تخصّصا ضمن الخمس الكبار وتحتلّ المرتبة الثانية في أربع منها فقط.

¹ يرتبط النشر الجامعي بديناميكية النظام الجامعي، عقلية الفرد وكذا معطيات المحيط المشجعة أو المثبطة.

² حسب إحصائيات المعجم الجغرافي لسنة 2012، تعتبر الجزائر أكبر مساحة وسكانا من تونس وساحل العاج والطوغو مجتمعة.

جدول رقم 38: موضوعات وتخصصات الأوراق البحثية المنشورة في الجزائر خلال الفترة 2003-2012

النسبة	عدد الأوراق	المرتبة/عربيًا	التخصص
13,6%	2243	2	الهندسة
11,8%	1204	4	الكيمياء
20,9%	1826	2	الفيزياء
12,4%	976	3	علوم الكمبيوتر
17,8%	1062	2	علوم المادة
12,7%	715	5	الرياضيات
9,82%	263	4	الاتصالات
5,39%	126	5	البيوكيمياء الجزيئية والبيولوجيا
12,3%	247	3	الطاقة
15,1%	295	3	الميكانيك
8,36%	149	3	علم وتكنولوجيا الغذاء
13,5%	220	3	مصادر المياه
13,4%	204	2	علم البوليميرات
12,3%	185	4	البصريات

المصدر: البحث العلمي العربي 2001-2010¹ والبحوث العربية 2010-2014²

من جهة أخرى، ساهمت كل من الجزائر، تونس والمغرب مجتمعة بما يُقارب ثلث الإنتاج العلمي العربي خلال الفترة 2003-2012 بعدد أوراق بلغ 50747 ورقة، كان نصيب الجزائر فيها نحو 30,62%.

جدول رقم 39: البحوث المنشورة في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2012

النسبة	عدد البحوث المنشورة	الدولة
28,85%	48042	مصر
31,18%	51917	دول مجلس التعاون الخليجي
30,48%	50747	المغرب العربي
13,37%	22264	- تونس
9,33%	15540	- الجزائر
7,77%	12943	- المغرب
10%	15804	بقية الدول العربية
100%	166510	المجموع

المصدر: البحوث العلمية العربية في النصف الأول من 2013³

¹ الريان، موزة بنت محمد. حصاد عقد: البحث العلمي العربي 2001-2010. دبي: منظمة المجتمع العلمي العربي، 2012. ص. 15.

² الريان، موزة بنت محمد. البحوث العربية 2010-2014 ومقارنة مع دول الجوار. دبي: منظمة المجتمع العلمي العربي، 2015.

³ الريان، موزة بنت محمد. البحوث العلمية العربية في النصف الأول من 2013. دبي: منظمة المجتمع العلمي العربي، 2013. ص. 4.

لقد أظهرت الجزائر اهتماما أكبر بالبحث العلمي منذ العام 2005 ومردّ هذا هو تبني الدولة لقرارات تقضي بزيادة الإنفاق في التعليم العالي والبحث العلمي، حيث انعكس ذلك بزيادة ملحوظة في عدد الأوراق المنشورة وعلى معدل النمو فيها ككل، ومع ذلك فإنّها لم تبلغ الأهداف المنتظرة.

وفيما بلغ العدد الكلي للأوراق المنشورة خلال النصف الأوّل من سنة 2013 ما مجموعه 10367 ورقة لكل الدولة العربية مجتمعة، بزيادة قدرّت بـ 5% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012، فقد حافظت الجزائر على المرتبة الرابعة بإسهام قدره 804 بحث. وبالنظر إلى الفترة نفسها من سنة 2012 فقد سجّل تراجع طفيف قدره 0,25% متقدّمة على المغرب ومتأخّرة على تونس التي عرفت هي الأخرى تراجعا قدره 7,62%، وهذا ما يوضّح تباطؤا في إنتاج الأوراق العلمية - البحثية - في دول المغرب العربي مجتمعة والذي بلغ حدود 3,56%.

ويلاحظ أنّه إذا تمّ الأخذ في الحسبان المعطيات الديموغرافية، فإنّه باحتساب عدد البحوث لكلّ مليون نسمة، فإنّنا نلاحظ تواجد الجزائر في المراتب الأخيرة وتحديدًا المرتبة 12 بعدد بحوث يعادل 21 بحث لكل مليون نسمة، وهو معدل ضعيف جدًا مقارنة بحجم الجزائر السياسي والاقتصادي ومكانتها العربيّة والدوليّة وميزانية الإنفاق المخصّصة للبحث العلمي.

2.6.1. المؤشّرات النوعيّة:

على الرّغم من تزايد معدل الإنفاق المخصص لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، إلّا أنّ الهوة بقيت قائمة بينه وبين القطاعين الاجتماعي والاقتصادي، كما أنّ ترتيب الجامعات الجزائرية ظلّ في خانة العدم وبقيت خارج التّصنيفات الدولية في هذا المجال.

من جهة أخرى، لم تُحصّ الجزائر أيّ تقارير أو دراسات عربيّة أو دوليّة رتّبت أيّا من الجامعات الجزائرية ضمن الهيئات والمؤسّسات البحثية الأكثر أو الأحسن نشاطا على المستويين الإقليمي أو الدولي، ولعلّ المفارقة الوحيدة المسجّلة في هذا الشأن هو وجود جامعتان جزائريّتان؛ هما جامعة فرحات عباس بسطيف وجامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان؛ لأوّل مرّة ضمن المراتب الألف الأولى في العالم حسب التّصنيف الذي قامت به مجلة تايمز البريطانية للتعليم العالي العام 2022، الأمر الذي أثر سلبا على خريجي الجامعات من الطّلبة الجزائريين الذين لا تحظى شهاداتهم بالقبول أو المعادلة في الكثير من جامعات العالم بما في ذلك العربيّة، كما أنّها قليلة الحظوظ في أسواق العمل الدوليّة.

وفيما تركّز الكثير من التّصنيفات على معايير تصنيف كلاسيكيّة، يتوجّه البعض الآخر منها نحو التّركيز على الشّفافيّة الرّقميّة والفعاليّة الشّبكيّة من خلال دراسة وتحليل المحتوى الرّقمي لمواقع الجامعات ومنصّات التعليم الرّقمي واعتباره المعيار الأبرز في ترقية الجامعات، ولعلّ المؤسف في هذا الشأن أنّ هذا المعيار لا يزال خارج اهتمامات الجامعات الجزائرية بل ويقع في ذيل قائمة أولويّاتها واستثماراتها الحاليّة والمستقبليّة.

7.1. مؤشرات التكوين المهني:

بعد تضرّره خلال العشريّة السّوداء لما شهده من تخريب للمراكز والمعاهد، وعزوف المتربصين عن التوجه إلى مقاعد التكوين، عرف قطاع التكوين المهني في الجزائر دفعا جديدا ابتداء من سنة 2000، وكانت البداية بتنصيب اللجنة القطاعية المتكوّنة من ممثلين عن وزارة التكوين المهني، وزارة التعليم العالي ووزارة التربية الوطنية في شهر أوت من تلك السّنة، وتم الاتفاق على إنشاء شهادتين هما: شهادة البكالوريا المهنية وشهادة التأهيل في التعليم المهني، وهذا في إطار المساعي التي أطلقتها الدولة من أجل النهوض بالقطاع، حيث باشرت جملة من الإصلاحات النوعية الواسعة في القطاع كان أبرزها استحداث "التعليم المهني" وتطوير أنماط أخرى من التكوين مثل التكوين المتواصل، التكوين عن بعد والتكوين المسائي وهذا بغية تدارك نقاط ضعف كثيرة ميّزت القطاع آنذاك أهمها عدم قدرته على مسايرة سوق العمل وتلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد كان من بين الأهداف المسطرة خلال هذه المرحلة:

- تحديث التكوين المهني وجعله أكثر تنافسية من خلال مساعدة المختصين وتأهيل المكوّنين؛
- تطوير الحرف التقليدية الموجودة وإدماج بعض الحرف الجديدة في القطاع، بالموازاة مع تنظيم وتطوير التكوين المستمر وذلك من خلال تعزيز وتوسيع العلاقات والتقاطعات التي تربط التكوين المهني بمختلف القطاعات كقطاع التربية والتعليم ومختلف القطاعات الاقتصادية.
- العمل على تجنب مخارج "نظام تربوي بدون تأهيل" وجعله هدفا استراتيجيا يحظى بالاهتمام والأولوية.

1.7.1. شبكات التكوين المهني في الجزائر:

يتكون قطاع التكوين المهني في الجزائر من ثلاثة شبكات، تتضمن كل شبكة مؤسسات تكوين وهذه الشبكات هي:

- شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة لقطاع التكوين المهني وتشمل معاهد التكوين المهني ومراكز التكوين المهني؛
- شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للقطاعات الأخرى كقطاع السياحة، قطاع الفلاحة، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الصحة، قطاع الصناعة، قطاع الصيد البحري، قطاع البريد والمواصلات وقطاع الشباب والرياضة؛
- شبكة مؤسسات التكوين المهني التابعة لمختلف الشركات والمؤسسات الاقتصادية وتشمل مدارس التكوين التابعة للمؤسسات الكبرى في بعض المجالات كمجال الطاقة والمناجم والمجالات الصناعية. يمكن إبراز مهام قطاع التكوين والتعليم المهنيين المتبناة من طرف السلطات العمومية من خلال ما جاء في القانون التوجيهي لقطاع التكوين والتعليم المهنيين رقم 08-07 المؤرخ في 2398/39 فيفري 2008 الذي

لخصها في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني وعملية التنمية من اليد العاملة المؤهلة وترقيتها عن طريق مختلف أنماط وأجهزة التكوين المهني المدرسة وهي:

- التكوين الإقليمي الأولي؛
 - التكوين عن طريق التمهين؛
 - التكوين عن بعد؛
 - التكوين المتواصل؛
 - التكوين عن طريق الدروس المسائية؛
 - تكوين السيدات (المرأة الماكثة بالبيت)؛
 - التكوين التعاقدية؛
 - إدماج الشباب العاطل عن العمل وغير المتمدرس في دورات تكوينية.
- وعلى خلاف ذلك، يبقى التكوين الذي تقدمه شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للقطاعات الأخرى جد محدود.

بشكل عام، يتوفر القطاع العمومي في مجال التكوين المهني على عدد كبير من مؤسسات و هيكل التكوين التي تقع؛ كما ذكرنا؛ تحت وصاية وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وقد تطور عدد هذه المؤسسات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة حيث انتقل من 878 مؤسسة على المستوى الوطني العام 2005 إلى 978 مؤسسة مع نهاية العام 2017، بقدرة استيعاب بيداغوجية فاقت الـ 300 ألف مقعد تكوين وقدرة نظام داخلي قاربت الـ 63 ألف سرير.

جدول رقم 40: أهم مؤسسات الشبكة العمومية لقطاع التكوين المهني في الجزائر

المهام	المؤسسة
- الهندسة البيداغوجية للتكوين؛ - تأطير مؤسسات التكوين المهني؛ - إعداد وطبع وتوزيع برامج التكوين المهني؛ - تحسين مستوى العمال ورسكلة المدربين ومستخدمي الإدارة.	المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين
- تكوين وتحسين مستوى المكونين ومستخدمي التسيير؛ - إعداد البرامج البيداغوجية وتوزيعها بالتنسيق مع المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين.	معاهد التكوين والتعليم المهنيين
- ضمان التكوين بالمراسلة في مختلف التخصصات؛ - تحضير امتحانات نهاية التكوين المنظمة من طرف مؤسسات القطاع.	المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد
- المساعدة البيداغوجية والتقنية للمؤسسات التكوين المهني؛ - تحسين مستوى الرسكلة للمكونين وأساتذة التمهين.	المعهد الوطني لتنمية وترقية التكوين المستمر
- اقتناء وتوزيع وتركيب التجهيزات الموجهة لمؤسسات التكوين المهني.	المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية للتكوين المهني
- التكفل بتسيير الموارد المالية الناجمة عن الرسوم الخاصة بالتمهين والتكوين المتواصل؛ - تحقيق برامج التمهين والتكوين المتواصل.	الصندوق الوطني لتطوير المهن والتكوين المتواصل
- إعداد الدراسات والبحوث حول المؤهلات وتطوراتها؛ - الاهتمام بالدراسات المتعلقة بقطاع التكوين المهني.	مركز الدراسات والبحوث في المؤهلات
- تشكل الشبكة القاعدية لقطاع التكوين المهني، ومهمتها توفير تكوينات في المستويات من 1 إلى 4.	مراكز التكوين المهني
- تتواجد في أغلب ولايات الوطن وتتكفل بتكوين "التقنيين" والتقنيين الساميين (المستوى 4 و 5).	المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني

المصدر: وزارة التكوين المهني والتمهين.

جدول رقم 41: تطوّر الهياكل القاعدية في قطاع التكوين المهني خلال سنتي 2000 و2018

نوع الهياكل القاعدية في القطاع	2018/2017
مراكز التكوين المهني والتّهمين	815
ملاحق مراكز التكوين المهني والتّهمين	193
- قدرات بيداغوجية	236745
- قدرات النظام الداخلي	40485
معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني	157
← منها معاهد التعليم المهني	15
ملاحق معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني	14
- قدرات بيداغوجية	61175
- قدرات النظام الداخلي	20850
معاهد التكوين المهني	6
- قدرات بيداغوجية	2150
- قدرات النظام الداخلي	1320
المجموع	978
- منها ملاحق	207
- قدرات بيداغوجية	300070
- قدرات النظام الداخلي	62655

المصدر: وزارة التكوين المهني والتّهمين

لقد أصبح التكوين المهني قطاعا يستقطب تلاميذ التسرّب المدرسي (مرحلة التّعليم ما بعد الإلزامي) في إطار التكوين الأساسي وكذا العمّال أو البطّالين في إطار التكوين المتواصل حيث يتم التكوين على مستوى معاهد ومراكز التكوين المهني، مؤسسات القطاع الخاص وكذا في مؤسسات تكوين مرتبطة بقطاعات معينة.

جدول رقم 42: تطوّر عدد المتكوّنين في قطاع التكوين المهني حسب نوع التكوين خلال سنتي 2000 و2018

نوع التكوين	عدد المتكوّنين	2018/2017
التكوين الإقامي	- عدد المتكوّنين - نسبة الإناث	200665 %43,10
التكوين عن طريق التّهمين	- عدد المتكوّنين - نسبة الإناث	352392 %30,65
التكوين عن طريق الدّروس المسائية	- عدد المتكوّنين - نسبة الإناث	27649 %41
التكوين عن بعد	- عدد المتكوّنين - نسبة الإناث	43156 ---
إجمالي عدد المتكوّنين		623862

المصدر: الدّيون الوطني للإحصائيات

تُشير الأرقام أنّ عدد المتكوّنين خلال الموسم 2018/2017 فاق الـ 600 ألف متكوّن، 56% منهم يتّبعون نمط التّكوين عن طريق التّمهين، 32% يتّبعون التّكوين الإقامي والباقي مورّعون ما بين التّكوين عن بعد والتّكوين عن طريق الدّروس المسائيّة، وقد قاربت نسبة الإناث إلى إجمالي المتكوّنين الـ 40%. فيما يخصّ التّأطير في القطاع، فإنّ أكثر من 17600 أستاذ يتولّون مهامّ التّعليم والتّكوين والتّأطير على مستوى مؤسّسات التّكوين، حيث تبلغ نسبة الأساتذة من النّساء منهم نحو 47%.

جدول رقم 43: تطوّر عد المتكوّنين في قطاع التّكوين المهني خلال سنتي 2000 و2018

عدد المدرّسين	2018/2017
مدرّسون مختصّون في التّعليم المهني - منهم إناث	7777 %52,91
مدرّسون للتّكوين المهني - منهم إناث	9832 %43,82
المجموع - منهم إناث	17609 %47,83

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

8.1. المؤشّرات الثقافيّة:

تعتبر الجزائر بحيرة ثقافيّة لما احتضنته من حضارات بفضل موقع ها الجغرافي المتميّز الذي جعل منها مركزا تجاريّا وملتقى حضاريّا متعدد الانتماءات والتوجهات، حيث أنّ السّمات الرّوحية والماديّة والفكريّة للمجتمع الجزائري تضرب جذورها في عمق التاريخ لتجمع بين ما هي أمازيغيّة وما هي عربيّة وما هي إسلاميّة وما هي إفريقيّة وما هي متوسّطيّة ومع اربية، وبجانب حمل المجتمع لعناصر هذه الهويّة العريقة الممتدّة عبر آلاف السّنين، ولوجود الجزائر بجوار مجتمعات أوروبية وأخرى إفريقيّة فقد تأثّر مجتمعها بهذه الثقافات بدرجة أو بأخرى ، ممّا أضفى على ثقافتها تنوّعا جعل منه مزيجا ثقافيا متناغما بامتياز، وهذا دون إغفال البعد العثماني طبعاً الذي ترك آثاره في صياغة هذه الثقافة. وبالرّغم من محاولات المستعمر الفرنسي المريرة لطمس الهويّة الجزائريّة ومحو ثقافتها و تعويضها واستبدالها بما يتماشى وثقافته وأهدافه الاستعمارية التّوسّعيّة، إلّا أنّ الحركات الإصلاحية التّنويريّة لعبت دورا محوريّا في النّصدي لتلك المحاولات البائسة¹، وقد مثّلت الأندية والمدارس والمساجد والزّوايا ودور التّعليم القرآني والمطبوعات دورا طليعيّا في المحافظة على عناصر الثقافة الجزائريّة المستمدّة من عمق تاريخها، حيث أنّه إذا ما استعرضنا الحياة الفكريّة والثّقافيّة اليوم في الجزائر، فإنّنا نستطيع أن نلاحظ هذا التّمازج المتوارث أبا عن جد.

¹ تبنّى هؤلاء المتنوّرون للّهُور الإصلاحي في الجزائر لقي معارضة شديدة وهجمة شرسة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية والمعمرين على حد سواء، مستعملين في ذلك كل الوسائل لمحاربتها والقضاء عليها.

1.8.1. حركية الفعل الثقافي الجموعي في الجزائر:

لقد أحصت وزارة الثقافة حوالي 6074 جمعية ثقافية وفنية مُعتمدة ما بين 2006 و2009 موزعة على المستوى الوطني، وقد فاق هذا العدد حدود الـ 13100 جمعية مع نهاية العام 2019، أي بمعدل جمعية واحدة لكل 3350 نسمة، وأكثر من نصف هذه الجمعيات لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون 12-06¹ لسنة 2012 والذي فصل في طابعها الثقافي، وتنشط هذه الجمعيات في مجالات مُختلفة أبرزها: الأدب، الشعر، حماية التراث، التاريخ، المسرح، الفلكلور الشعبي، الكتاب والقراءة ... وتستهلك من 0,2% إلى 0,5% من ميزانية وزارة الثقافة.

وسط هذا العدد الهائل والمتنامي من الجمعيات الثقافية، نجد أن القليل منها فقط جمعيات فاعلة ونشطة، وتقوم بدورها وتضطلع بمسؤوليتها على أحسن وجه لبلوغ أهدافها المُسطرة، وقد استطاعت هذه الفئة أن تصنع لنفسها اسما وتقرض وجودها في المشهد الثقافي الجزائري من خلال ما حقّقه وتُحقّقه على أرض الواقع، على غرار بعض الجمعيات المسرحية، الجمعية الثقافية الجاحظية، الرابطة الجزائرية للفكر والثقافة، الجمعية الثقافية عبد الكريم دالي، جمعية إرث الجزائر، الجمعية الوطنية للصدّاقة والتعاون بين الشباب، جمعية المرأة في اتصال، رابطة إبداع الثقافية، رابطة أهل القلم، جمعية القارئ الصّغير، رابطة كتاب الاختلاف... بالمقابل، نجد أن باقي الجمعيات الثقافية الأخرى؛ وهي تُمثّل الأغلبية؛ هي جمعيات شكلية، تحصّلت على كلّ مؤهلات العمل الجموعي من اعتماد، ميزانية... غير أنّها لا تقدّم أيّ فعل ثقافي يثير الاهتمام، باستثناء بعض الأنشطة المُحتشمة التي تقوم بها من حين لآخر من أجل إعداد تقاريرها الأدبية والمالية السنوية التي تبرّر بها نفقاتها المالية وتضمن استمراريتها وتتسرّر على عجزها وتسييرها غير الشّفاف، وبدلا من أن تسعى لتحسين وضعيتها وتأخذ بزمام المبادرة تتخذ من الجهات الرسمية الوصيّة شّماعه تُعلّق عليها فشلها وعجزها في بلوغ أهدافها والقيام بمسؤولياتها. وبالإضافة إلى هذين الصّنفين، فإنّ هناك صنفا ثالثا من الجمعيات، وهي تلك التي تفضّل العمل تحت غطاء سياسي بُغية خدمة أهداف شخصية أو حزبية وسياسية ضيقة.

ويلاحظ أنّه بعد صدور القانون 12-06 الذي فرض شروطا ومعايير جديدة لتأسيس واعتماد الجمعيات، وعلى خلفية سياسة التفتّش التي تبنتها الدولة بغية ترشيد النفقات العمومية ابتداء من العام 2016، فقد عرف النشاط الثقافي الجموعي تراجعاً كبيراً، حيث وبالقدر الذي ساهمت مثل هذه القوانين والقرارات في وضع حدّ للفوضى والفساد اللذان لازما قطاع الثقافة لعقود، كانت أيضا قرارات مُجحفة في حق بعض أصحاب المبادرات والنوايا الحسنة ممّن يسعون ويتطلّعون فعلا إلى إحداث طفرة نوعية تساهم في تغيير المشهد الثقافي الذي عرف تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة. ويعود تراجع نشاط الجمعيات الثقافية بشكل عام إلى مجموعة من الأسباب أبرزها:

¹ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 12-06 يتعلّق بالجمعيات. الجريدة الرّسمية عدد 02 الصّادرة بتاريخ 15 جانفي 2012، ص.

- نقص التمويل والدعم الرسمي؛
- نقص الخبرة والتدريب في إدارة المشاريع؛
- نقص الإرادة السياسية للنهوض بالعمل الجماعي وترقيته؛
- العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تواجهها الجمعيات الناشطة فعليًا؛
- غياب التحفيز للجمعيات الثقافية لدفعها نحو مشاركة وتفعيل العمل الثقافي في المجتمع؛
- نقص الوعي وروح المبادرة والتضحية؛ التي هي أساس العمل الجماعي؛ وطغيان المصالح الشخصية الضيقة لدى القائمين على تلك الجمعيات.

جدول رقم 44: توزيع الجمعيات حسب النشاط في الجزائر

الجمعيات الناشطة في كل مجال		نشاط/ طابع الجمعية
النسبة %	العدد	
4,24%	4618	مهنية
14,66%	15974	دينية
16,55%	18032	رياضة وتربية بدنية
12,06%	13134	فنون وثقافة
15,27%	16631	أولياء التلاميذ
0,97%	1052	علوم وتكنولوجيا
21,45%	23371	جمعيات الأحياء
2,30%	2505	بيئة
1,60%	1746	معاقين
0,13%	142	مستهلكين
3,34%	3634	شبابية وطفولة
0,13%	142	سياحة وترفيه
3,34%	3634	متقاعدين ومسنين
1,00%	1086	نساء
3,95%	4304	تضامن وأعمال خيرية
0,31%	339	إنقاذ
0,87%	945	صحة وطب
0,12%	132	تلاميذ قدامى وطلبة
100%	108940	المجموع الوطني
44,94%	48957	الجمعيات المطابقة
55,06%	59983	الجمعيات غير المطابقة
100%	108940	المجموع الوطني

المصدر: وزارة الداخلية

2.8.1. المحاور الإستراتيجية لمخطط عمل الحكومة في مجال الثقافة:¹

تمثل هذه المحاور خطة عمل تحدّد الأهداف التي سعت الدولة لتحقيقها خلال العقد الثاني من الألفية، وهذا من خلال تدخلها لتعزيز وتمكين الجميع من ولوج الممتلكات والخدمات والممارسات الثقافية والفنية، كما نصّت على التوازن الإقليمي للعرض الثقافي، وشملت هذه الخطة ستة (6) مجالات رئيسية هي:

- مجال التراث الثقافي؛
- مجال الكتاب والمطالعة العمومية؛
- مجال الإنتاج الثقافي والفني؛
- مجال الإنتاج السينمائي والمسرحي؛
- المنشآت الهيكلية وعصرنة المنظومة الإعلامية؛
- مجال تكوين وتسيير المورد البشري.

وقد ركّز المحور المتعلّق بالكتاب والمطالعة العمومية على أهمّ النقاط التي ترسم سياسة الدولة في هذا المجال وهي:

- إعداد النصوص التطبيقية للقانون المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب ومراجعة النصوص المتعلقة بدعم الفنون والآداب.
- مواصلة تغطية التراب الوطني بشبكة مكتبات المطالعة العمومية في إطار برنامج "مكتبة لكل بلدية".
- مواصلة سياسة دعم الإبداع الأدبي من خلال المساعدات الممنوحة للمؤلفين والنّاشرين ومساندة الترويج للكتاب الجزائري في المحافل والمعارض الدولية.
- ترقية النشاطات الأدبية من خلال مختلف الفضاءات على المستوى الوطني ..

3.8.1. ميزانية قطاع الثقافة:

بعد ركود وشلل دام لأكثر من عشر سنوات بسبب تداعيات الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها البلاد خلال التسعينيات، بدأ المشهد الثقافي في الجزائر يسترجع حركيته مع حلول السنوات الأولى من الألفية الجديدة، حيث استعادت الوزارة المكلفة بالثقافة في الجزائر نشاطها ابتداء من العام 2002، وتعزّزت بميزانية ذات أهمية وحجم متزايد خلال السنوات التي تلت، حيث انتقلت من 64,4 مليون دولار العام 2003 إلى 167 مليون دولار العام 2016، مع تسجيل زيادة قاربت الـ 900% سنة 2012، وهو ما يجعل قطاع الثقافة في الجزائر من أكثر القطاعات الثقافية تمويلا على الصعيدين العربي والإفريقي. ولعلّ هذا التطور في ميزانية القطاع يعود أساسا إلى الزيادة التي شهدتها ميزانية الدولة والتي تضاعفت أكثر من 10 مرات بين عامي 2003 و2015 بفضل الارتفاع القياسي لأسعار البترول، غير أنّ التمعّن في هذه الأرقام يبيّن لنا أن نسبة ميزانية الثقافة إلى ميزانية الدولة لم تتغير بشكل عملي خلال الفترة 2003-2017 حيث كانت 0,6%

¹ وزارة الثقافة. السياسة الحكومية في مجال الثقافة [تقرير]. الجزائر: وزارة الثقافة، 2015. ص. 2

سنة 2003 و 0,5% سنة 2017، مع تسجيل استثناء في سنوات 2007 (0,95%)، 2009 (1%)، 2011 (1,29%) و 2012 (1,1%) وهي السنوات التي شهدت تنظيم تظاهرات ثقافية دولية كبرى، أما ابتداء من سنة 2016، وتزامنا مع نهاية البحوث المالية التي عرفتها الجزائر من قبل، فقد انخفضت ميزانية قطاع الثقافة بحوالي 64% مقارنة بسنة 2015، حيث لم تتعدّ 0,4% من الميزانية الإجمالية للدولة. الجدير بالذكر أنّ الدولة تعتبر المُمَوِّل الرئيسي لقطاع الثقافة في الجزائر، ولا يساهم القطاع الخاص إلا بشكل رمزي ومحتشم على الرغم من إقرار الحكومة لمجموعة من الإجراءات الضريبية التي تُشجّع وبشكل كبير على تمويل الثقافة والاستثمار في مجالاتها من قبل الخواص، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف آليات الاتصال المتعلقة بهذه الإجراءات من جهة، وغياب ثقافة الرعاية لدى المؤسسات والمستثمرين من جهة ثانية، وعلى الرغم من التطور الملحوظ في ميزانية قطاع الثقافة منذ العام 2003، إلا أنّها تبقى غير كافية ولا تستجيب لمتطلبات جميع العناصر المكوّنة للقطاع، كما تبقى دون تطلّعات منظمة اليونسكو التي تُطالب بتخصيص 01% على الأقلّ من ميزانية الدولة للثقافة، ممّا يجعل القطاع في ذيل الترتيب على سلم الأولويات مقارنة بالقطاعات الأخرى.

جدول رقم 45: تطوّر ميزانية وزارة الثقافة في الجزائر خلال الفترة 2003-2016

السنة	ميزانية الثقافة حسب قوانين المالية (مليون دولار)	الميزانية الحقيقية للثقافة (مليون دولار)	نسبة التطوّر (n-1) %	ميزانية الدولة (مليون دولار)	نسبة ميزانية الثقافة إلى ميزانية الدولة %
2003	64,4	64,4	/	10.932,2	0,61 %
2004	73,1	73,1	13,51 %	13.212,9	0,58 %
2005	38,1	38,1	-0,52 %	13.638,7	0,29 %
2006	58,9	58,9	54,6 %	14.983,3	0,39 %
2007	76,5	148	151 %	16.892,6	0,95 %
2008	126,3	126,3	-14,66 %	23.684,3	0,57 %
2009	206,8	360	185 %	35.274,8	1,02 %
2010	306,1	306,1	-14,97 %	38.596,7	0,84 %
2011	311,7	452	47,66 %	37.196,3	1,29 %
2012	261,3	561,30	24,18 %	51.228,7	1,10 %
2013	276,3	276,00	-50,82 %	55.062,3	0,50 %
2014	313,8	313,80	13,70 %	58.634,5	0,53 %
2015	---	463	47,55 %	105.000,0	0,44 %
2016	---	167	-63,93 %	62.000,00	0,40 %

المصدر: <http://www.medculture.eu/ar/country/algeria/structure/4182.html>

2. نشر الكتاب في الجزائر: دراسة إحصائية:

1.2. أداء صناعة النشر في الجزائر:

إنّ تصفّحنا للبيبلوغرافيا الوطنية مكّننا من رسم صورة مغايرة لتلك التي تقدّمها الإحصائيات الرسمية عن النشر التجاري في الجزائر، حيث تبين الأرقام أنّ عدد الدّور التي نشرت كتابا على الأقلّ إلى غاية نهاية العام 2020 لم تتعدّ الـ 400 دار نشر تجارية مقابل 3523 دار مسجلة على مستوى المركز الوطني للسجلّ التجاري، ولعلّ هذا التّباين في الأرقام يطرح الكثير من التّساؤل حول حقيقة نشاط النشر في الجزائر وماهية النّاشرين الحقيقيين، إذ يلاحظ أنّ من يُصدر كتابا في السّنة ومن يصدر المئات من الكتب سيّان وكلاهما يُعدّ ناشرا، كما أنّ من ينشر كتباً تعالج مختلف قضايا الفكر والثّقافة ومن ينشر قصص الأطفال وكتب التّلوين كلّ منهما يعتبر ناشراً أيضاً.. بل وأنّ نشاط النشر يُدرجُ كنشاط رئيسي في السجلات التجارية للكثير من التجار (الطّبيعيون منهم والمعنويون) دون أن يصدر عنهم ولو كتيب صغير لا يتعدى حجمه عشرات الصّفحات، وبات النشر مجرد إجراءات إداريّة شكلية على الأوراق الرسمية (سجلّ تجاري...) عند الكثير من النّاس.

ولعلّ تفحص الإحصائيات الواردة في الجدول التّالي، سيمكننا من الاستنتاج أنّ التطور في عدد النّاشرين عرف زيادة ملفتة قبل وخلال السنوات التي شهدت تنظيم تظاهرات ثقافية كبرى؛ والتي كان لنشر الكتاب نصيب معتبرا في ميزانياتها من خلال الإعانات المالية لآلاف العناوين التي لم تفصح وزارة الثقافة بشكل علني عن قوائمها، ولا عن أسماء النّاشرين الذين استفادوا منها، وكذا الغلاف المالي الحقيقي المرصود لهذا الشأن؛ وهذا ما يُفسر وجود عدد هائل من النّاشرين "المفترسين" أو "الأشباح" الذين لا يظهرون ولا ينشطون إلّا في المناسبات فقط، بينما لم تتعدّ النّسبة الحقيقيّة للنّاشرين النّاشطين الـ 13% على أكثر تقدير، بمعنى أنّ واحد فقط من كلّ تسعة ناشرين مُسجلين (9/1) من ينشر كتابا !

جدول رقم 46: دور النشر التجارية النشطة في قطاع النشر 2000-2021

السنة	عدد الناشرين الذين قاموا بنشر كتب خلال السنة *	إجمالي الناشرين المسجلين في م. و. س. ت.	نسبة الناشرين النشطين إلى إجمالي الناشرين المسجلين
2000	64	507	12,62%
2001	62	581	10,67%
2002	81	689	11,75%
2003	108	817	13,22%
2004	109	951	11,46%
2005	133	1110	11,98%
2006	156	1311	11,90%
2007	---	1515	---
2008	---	1773	---
2009	---	1988	---
2010	---	2142	---
2011	---	2260	---
2012	---	2416	---
2013	---	2650	---
2014	223	2855	7,81%
2015	---	2984	---
2016	---	3097	---
2017	---	3193	---

المصدر: جدول من إعداد الباحث

هذه الأرقام تعكس الأداء الضعيف لصناعة النشر في الجزائر، والملفت في الأمر أن الجهات الوصية على القطاع تعطي أرقاما مغلوطة، متناقضة، ضبابية وبعيدة عن الواقع، ومن أمثلة ذلك، ما نشره الديوان الوطني للإحصائيات على موقعه الإلكتروني فيما يتعلق بنشاط النشر لسنة 2011 والذي نعرضه فيما يلي:

جدول رقم 47: الناشرين النشطين وغير النشطين في الجزائر سنة 2011.

هيئة/ناشر	ناشر نشط	ناشر غير نشط
ناشرون (مهنة/حرفة)	466	29
طابعون	18	01
جامعات/مراكز بحث	17	00
وزارات	03	00
المجموع	589	33

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2011.

* تم احتساب كل ناشر؛ قام بنشر عنوان واحد على الأقل خلال السنة؛ مرة واحدة ودون تكرار في حال ما إذا نشر بأكثر من لغة.

حسب أرقام الجدول، فإنّ عدد النّاشرين النّاشطين سنة 2011 بلغ 466 ناشرا مقابل 29 ناشرا غير ناشط، وإذا ما قارناها بالجدول السّابق (رقم 46) فإنّنا سنلاحظ أنّ عدد النّاشرين المُسجّلين على مستوى المركز الوطني للسجلّ التجاري بلغ 2260 ناشرا في تلك السّنة، وإذا ما استثنينا منه 466 ناشرا ناشطا (ربّما الذين أودعوا كُتبا لدى مصلحة الإيداع القانوني) سيبقى لدينا 1794 ناشرا، حيث لم يذكر الدّيون الوطني للإحصائيات المعايير الّتي صنّف من خلالها النّاشرين وكذا الأرقام الّتي استند عليها لإعداد ونشر هكذا إحصائيات !.

ولعلّ التفسير الوحيد للتّباين الكبير بين عدد النّاشرين النّاشطين (الفعليّين) والمسجّلين هو جود فئة كبيرة من النّاشرين "الأشباح" و"المفترسين" الّذين ينشطون في المناسبات (التّظاهرات الثقافيّة، برامج الدّعم..) والّتي يجنون خلالها أرباحا طائلة بفضل الوساطة والنّفوذ، "وهكذا فإنّ الأولوية اليوم بالنسبة للنّاشر ؛ الّذي يمثل قطاعاً يستفيد من مساعدات مالية [من الدّولة طبعاً]؛ ليست لنشر كتب ذات قيمة لبيعها في السوق، وبذلك يتم توليد ربح، وإنّما الأولويّة بالنسبة له هو الحصول على مساعدات مالية من وزارة الثقافة والتي يعتبرها حقاً في إطار منطق توزيع العائدات ، [إذ أنّ] جزءا كبيرا من الكتب المطبوعة في إطار التّظاهرات الثقافيّة الكبرى تكون في الغالب رسائل ماجستير يبحث عنها النّاشرون في المكتبات الجامعية، لعرضها لاحقاً على الوزارة وبحسب الحاجة وما يليق بـ"موضوع" التّظاهرة المعنيّة ، لهتمّ إتلاف هذه المنشورات غالبا بعد عدة أيام من نشرها دون أن تستطیع أن تصل إلى القراء، لأنّه لا يوجد حلقة توزيع"¹.

بالإضافة إلى ذلك، يعرف القطاع ظاهرة أخرى وهي ظاهرة الشّركات العائليّة، حيث يُلاحظ وجود روابط بين الكثير من دور النّشر المسيطرة على نشر وسوق الكتاب في الجزائر، هذه الشّركات غالبا ما تكون مُسيّرة من طرف الأشخاص أنفسهم أو من طرف ذويهم كأبنائهم أو زوجاتهم، وأحيانا من طرف أشخاص تربطهم شراكات تجارية أو علاقات عائليّة (قراية دم أو قراية مصاهرة) مع مسؤولين في مختلف الإدارات، ومن بين هذه الشّركات العائليّة نذكر (آيت مولود/آيت مولود كيدز، البدر/البدر كيدز، تلاتنيكيك/تلاتنيكيك عبد الله بلال، الشّهاب/قرفي وأبناؤه،

لقد تطرّقت الصّحافة الوطنيّة في الكثير من الأحيان إلى قضايا الفساد الّتي طالت قطاع الثقافة عموما والكتاب بشكل خاصّ، كما أثّرت هذه القضايا خلال جلسات مناقشة مسوّدة مشروع قانون أنشطة وسوق الكتاب على غرار مداخلة أحد نواب المجلس الشّعبي الوطني خلال الجلسة 13 الّتي قال فيها: " إذا كانت السّياسة مُسطّرة ولديها أهداف استشرافيّة تكون جيّدة، فهنا نطرح السّؤال الآتي: هل يكون هناك تحقيق للأهداف، بما فيها الأهداف الّتي تحدّثت عنها السيّدّة الوزيرة [وتقصد نادية لعبيدي وزيرة الثقافة] صباحا أثناء تقديمها لمشروع القانون [وتقصد به قانون أنشطة وسوق الكتاب]، عندما يكون هناك تسيير مشبوه للقطاع ؟ وكما قال زميلي عمر عليّلات نائب عن ولاية بجاية إنّّه من السّهل النّقد، أقول للأسف ذلك، لكن أصبح من السّهل التّبذير !

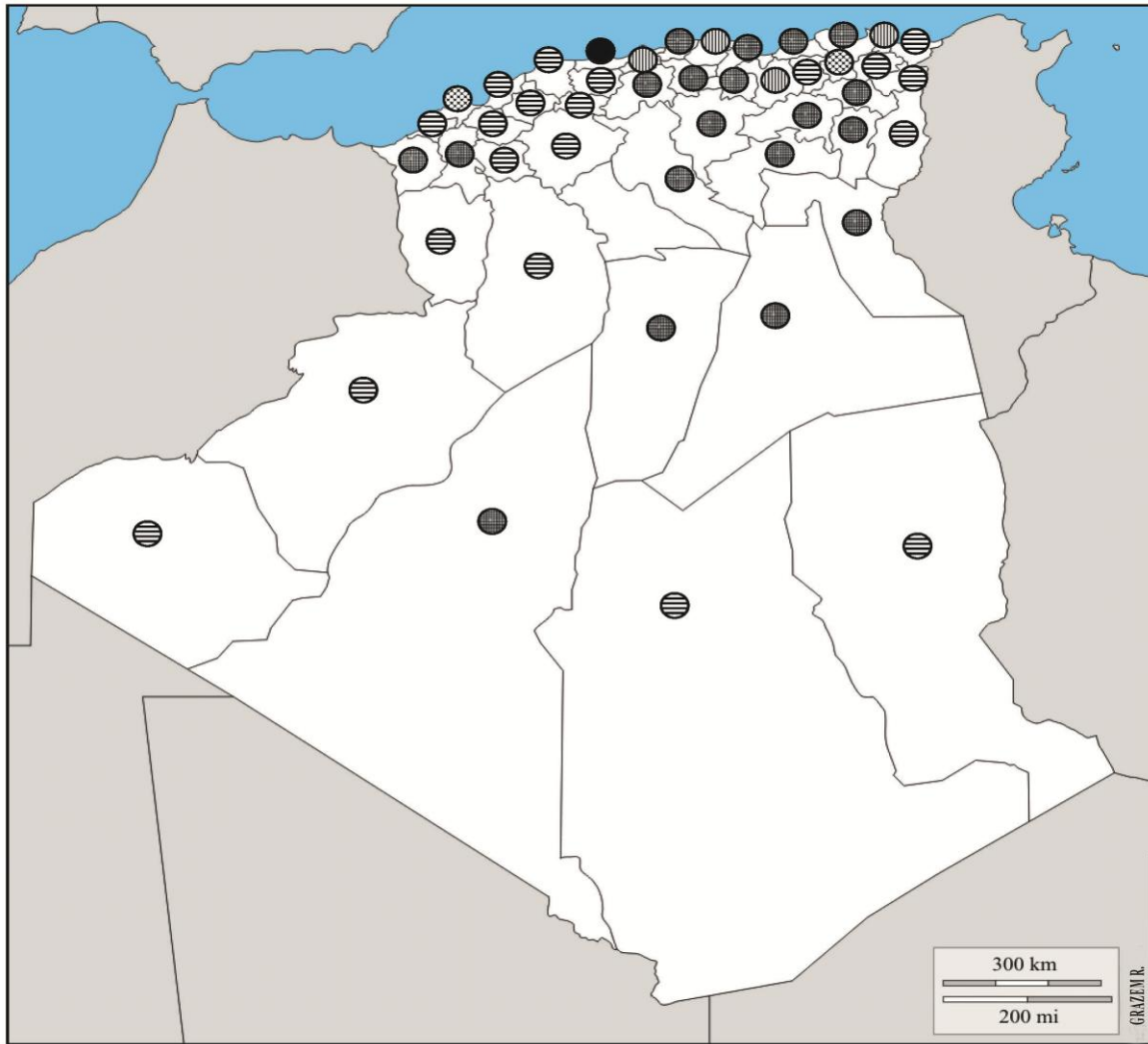
¹ <http://www.medculture.eu/ar/country/algeria/structure/4588.html>

فعندما يكون هناك مسؤول أو نائب في أيّ دولة يطرح قضايا مهمّة وجوهريّة تتعلّق بتسيير المال العام، فهل من الممكن أن يكون هناك مسؤول يطرّح القطاع والكتاب والثّقافة وهو من يُهدّد أصحاب الانتقادات؟! [إنّ] أوّل وظيفة للوزير هي الاستماع للانتقادات المُوجّهة لقطاعه عندما يتعلّق الأمر بالفساد حتّى يكون هناك تدارك..."

وعلى شاكلة الكثير من التّواب الذين تحدّثوا في الموضوع ذاته، بيّنت السيّدّة نادية شويتم أنّ هناك العديد من الجمعيات التي تستفيد من ميزانيّات مباشرة تُقدّمها الوزارة، بفضل صلات قرابة! وأبدت استعدادها على موافاة رئيس المجلس الشّعبي الوطني بأسماء هؤلاء المستفيدين، وقد اتّهمت وزيرة الثّقافة بشكل مباشر بالاضطّلاع في قضايا الفساد التي طالت الثّقافة والكتاب قائلة "... وإذا كان لديك ما تقولينه فأجيبني عن أسئلتنا السيّدّة الوزيرة، فنحن بإمكاننا تقديم أسماء رجال ونساء لديهم قرابة شخصيّة تربطهم بك وببعض الوزراء الآخرين وكذا مع العديد من المسؤولين في الدّولة، والفضائح السيّد الرئيس ليست بالقليلة في بلادنا، فهناك العديد من العمليّات التي تحدّثنا عنها سابقا، لكنهم قالوا لنا أنّنا نخلق المشاكل، لذلك أتمنّى وجود شخص يسمعنا ويُجيبنا عن كلّ هذه الأسئلة، لأنّه إذا تعلّق الأمر بأموال الشّعب فلن نسكت على هذا الأمر..."¹

1 المجلس الشّعبي الوطني. [مداخلة النّائب نادية شويتم خلال جلسات مناقشة مسودّة قانون أنشطة وسوق الكتاب]. الجريدة الرسمية للمناقشات عدد 172، الصّادرة بتاريخ 27 مايّ 2015. ص. 07.

شكل رقم 16: خريطة النشر التجاري الخاص في الجزائر حتى نهاية 2020.



بين 100 و 500 ناشر
أكثر من 500

بين 1 و 10 ناشرين
بين 11 و 50 ناشر
بين 51 و 100 ناشر

المصدر: خريطة من إعداد الباحث

2.2. التوجّهات الكميّة لنشر الكتاب في الجزائر:

1.2.2. عدد العناوين المنشورة:

لقد عرف الإنتاج الفكري في الجزائر نموًا متباينًا خلال الفترة 2000-2021 حيث بلغ 3093 عنوانًا في العام 2014 مقابل 1491 عنوانًا سنة 2000، مع تسجيل تراجع خلال السنوات 2001، 2007، 2008 و2011، بينما شهد ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات التي تمّ خلالها تنظيم بعض التظاهرات الثقافية الكبرى على غرار القدس عاصمة الثقافة العربية (2009)، المهرجان الإفريقي (2009) وخمسينية الاستقلال (2012)؛ والتي خصّصت لها الدولة أغلفة مالية ضخمة؛ وهذا مقارنة بالسنوات الأخرى حسبما تظهره سجلات الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الجزائرية، ولو أنّ التظاهرات الأخرى على غرار الجزائر عاصمة الثقافة العربية (2007) وتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية (2011) عرفت هي الأخرى نشر الكثير من العناوين.

جدول رقم 48: الإنتاج الفكري الجزائري من الكتب خلال الفترة 2000-2021

السنة	إجمالي الكتب المنشورة	نسبة الزيادة	كتب/نسمة	السنة	عدد الكتب المنشورة	نسبة الزيادة	كتب/نسمة
2000	1491	---	20.800	2011*	3921	-2,46%	9.400
2001	1103	-26,02%	28.500	2012	---	---	---
2002	1323	19,94%	24.100	2013	---	---	---
2003	1716	29,70%	18.800	2014	3093	---	12.500
2004	1981	15,44%	16.500	2015	3610	16,72%	10.960
2005	2031	2,52%	16.300	2016	---	---	---
2006	2569	26,49%	12.900	2017	4392	---	9.370
2007*	2532	-1,52%	13.300	2018	3430	-21,90%	12.220
2008*	2513	-0,75%	13.800	2019	3455	0,73%	12.360
2009*	3900	55,19%	9.100	2020	2593	-24,95%	16.760
2010*	4020	3,08%	9.000	2021	---	---	---

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على التحليل الكمي للبيبيولوجيا الوطنية الجزائرية.

(*) إحصائيات حسب سجلات الإيداع القانوني نظرا لغياب البيبيولوجيا الوطنية خلال تلك السنوات)

مقارنة بالمشترقات الديمغرافية، فإننا نلاحظ أنّ قطاع النشر يعاني أداء ضعيفا مقارنة بالتزايد السكاني في الجزائر طيلة السنوات الثلاث الأولى من الألفية، حيث بلغ معدّل النشر أدنى مستوياته بتسجيل كتاب واحد لكلّ 28 ألف و500 نسمة سنة 2001، بينما عرف أحسن أداء خلال الفترة 2009-2011 بتسجيل نشر كتاب واحد لكلّ 9 آلاف نسمة أو أكثر بقليل، ويرجع السبب في ذلك إلى تنظيم الجزائر لتظاهرات ثقافية كبرى على مدار تلك السنوات وبعث الدولة لبرامج دعم نشر الكتاب والمطالعة، ويلاحظ أنّ هذا الأداء لم يعرف استقرارا

ابتداء من العام 2012، وقد سجّل تحسّنا سنة 2017 بتحقيق نشر كتاب لكلّ 9370 نسمة، بينما عرف تراجعا ابتداء من العام 2018.

على الصّعيد العربيّ، جاءت الجزائر في المرتبة الثامنة عشر بمساهمة فكرية لم تتجاوز 3,18% من إجمالي الإنتاج الفكري المنشور في 20 دولة شملتها دراسة لاتحاد الناشرين العرب للفترة 2015-2019، حيث تصدرت مصر القائمة بـ 115.400 كتابا من مجموع 314.699 كتابا ما يعني مساهمة فاقت الـ 36% من الإنتاج الفكري العربي، وفاقت حصّة كلّ من العراق ولبنان من هذا الإنتاج الـ 12% لكلّ واحد منهما، بينما بلغ نصيب السعودية من هذا الإنتاج 6,52% ونصيب المغرب 6,14%.

جدول رقم 49: نشر الكتاب في الوطن العربي خلال الفترة 2015-2019

الدولة/السنة	عدد الكتب المنشورة في الدول العربية 2015-2019					مجموع الكتب المنشورة لكلّ دولة خلال الفترة	مساهمة كلّ دولة في الإنتاج الفكري العربي
	2015	2016	2017	2018	2019		
الأردن	1936	1983	1254	2477	3920	11570	3,68%
الإمارات ع. م.	1436	1281	2061	2249	2968	9995	3,18%
البحرين	301	420	370	280	265	1636	0,52%
تونس	1291	2291	2035	2240	2780	10637	3,38%
الجزائر	1177	2924	3316	1074	1504	9995	3,18%
السعودية	3042	2390	2730	4220	8121	20503	6,52%
السودان	1004	1183	1347	1012	853	5399	1,72%
سورية	1211	983	1143	1480	1050	5867	1,86%
الصومال	743	872	1409	2000	1320	6344	2,02%
العراق	7650	7900	8050	8200	8400	40200	12,78%
عمان	502	489	588	631	767	2977	0,95%
فلسطين	356	207	720	1104	829	3216	1,02%
قطر	417	488	677	811	1020	3413	1,08%
الكويت	615	162	318	343	330	1768	0,56%
لبنان	6453	7621	8536	8612	7479	38701	12,30%
ليبيا	1008	720	680	620	760	3788	1,20%
مصر	22500	23900	24000	22000	23000	115400	36,67%
المغرب	2448	2807	3833	6000	4219	19307	6,14%
موريتانيا	381	435	510	510	550	2386	0,76%
اليمن	130	334	253	355	495	1567	0,50%
المجموع	54601	59390	63830	66218	70630	314669	100%

المصدر: اتحاد الناشرين العرب¹

نلاحظ أنّ هذه الدراسة في تحليلها لمختلف تلك الأرقام قد ركّز على حجم الإنتاج الفكري بشكل عامّ وتوجّهاته الموضوعية، بينما تُغفل المؤشّرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكلّ دولة، فإذا قارنا الإنتاج الفكري العربي بالمعطيات الديمغرافية لسنة 2019 مثلا فإننا سنجد أنّ معدّل النشر في الوطن العربي هو كتاب واحد

¹ اتحاد الناشرين العرب. دراسة حركة النشر في الوطن العربي 2015-2019. القاهرة: اتحاد الناشرين العرب، 2021. ص.

لكلّ 6220 نسمة، حيث يحتلّ لبنان الذي نشر 7479 كتاباً الصدارة بتحقيق معدل كتاب واحد لكلّ 770 نسمة، ويأتي الأردن الذي أصدر 3920 كتاباً ومتفوقاً على كلّ من الكويت والإمارات والبحرين مجتمعة في المرتبة الثانية بمعدل كتاب لكلّ 2730 نسمة، كما يحتلّ الصومال الذي نشر 1320 كتاباً متفوقاً على قطر بثلاثمائة (300) عنوان في المرتبة 15 بمعدل كتاب واحد لكلّ 12110 نسمة بينما تأتي قطر في المرتبة الثالثة بنشر كتاب لكلّ 2750 نسمة. ويلاحظ أنّ مصر التي تصدرت القائمة بنشر 23 ألف كتاباً قد حلت في المرتبة السابعة (7) من خلال نشر كتاب واحد لكلّ 4590 نسمة، وغير بعيد عنه يأتي العراق بنشر كتاب لكلّ 4950 نسمة، ثمّ السعودية بنشر كتاب لكلّ 4410 نسمة، لتأتي تونس التي أصدرت 2780 كتاباً في المرتبة 6 بمعدل نشر بلغ كتاباً لكلّ 4340 نسمة متقدّماً على المغرب الذي أصدر 4219 كتاباً بمعدل كتاب لكلّ 8610 نسمة. وبرغم حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي التي عرفتھا الجزائر خلال هذه الفترة (2015-2019) إلا أنّها جاءت في المرتبة 18 بنشرها كتاباً واحداً لكلّ 28400 نسمة، غير بعيدة عن اليمن الذي احتلّ المرتبة الأخيرة ومُتأخّرة عن ليبيا التي احتلّت المرتبة 14 وسوريا التي جاءت في المرتبة 17 وكلّ هذه الدّول تعاني حروباً أهليّة طاحنة وأوضاعاً إنسانيّة واقتصاديّة مزرية منذ سنوات.

ولعلّ الملفت في هذه الدّراسة أنّ الإحصائيّات المتعلّقة بالجزائر تتباين كثيراً مع أرقام سجلّات الإيداع القانوني المذكورة في الجدول السّابق والتي تحصّلنا عليها بشكل مباشر من مصلحة الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنيّة، وهذا ما يطرح أكثر من تساؤل حول الجهة التي زوّدت اتّحاد الناشرين العرب بهكذا أرقام (وزارة الثقافة، المكتبة الوطنيّة، ONEL، SNEI..) والتي من المفروض أن تعتمد على معطيات مصلحة الإيداع القانوني كأضعف الإيمان، مع ذلك فإنّ استبدال الأرقام التي ذكرتها الدّراسة بالأرقام الرّسميّة للمكتبة الوطنيّة الجزائريّة لن يغيّر من واقع الحال كثيراً، حيث ستقدّم الجزائر نحو المرتبة 16 بدل المرتبة 18 في ترتيب الدّول العربيّة من حيث توزيع الإنتاج الفكري باستعمال المؤشّر الديموغرافي (عدد الكتب إلى عدد السكّان)، وتبقى بعيدة عن فلسطين التي تبوّأت المرتبة العاشرة برغم وجودها تحت طائلة الاحتلال منذ عقود، وبالتالي سنلاحظ أنّ أرقام هذه الدّراسة تؤكّد من جهتها الأداء الضّعيف لقطاع النّشر في الجزائر مقارنة بحجمها الإقليمي والعربيّ من جهة وبمواردها وإمكاناتها الماديّة والبشريّة من جهة أخرى.

جدول رقم 50: نشر الكتاب في الوطن العربي مقارنة بالموشرات الديمغرافية سنة 2019

الدولة	عدد الكتب المنشورة	عدد السكّان سنة 2019 ¹	كتاب لكل نسمة ...	ترتيب الدولة
لبنان	7479	05.781.907	770	01
الأردن	3920	10.698.683	2.730	02
قطر	1020	02.807.235	2.750	03
الإمارات ع.م.	2968	9.211.657	3.100	04
السعودية	8121	35.827.362	4.410	05
تونس	2780	12.049.314	4.340	06
مصر	23000	105.618.671	4.590	07
العراق	8400	41.563.520	4.950	08
البحرين	265	1.494.188	5.640	09
فلسطين	829	4.685.000	5.650	10
عُمان	767	4.602.768	6.000	11
موريتانيا	550	4.383.849	7.970	12
المغرب	4219	36.304.408	8.610	13
ليبيا	760	6.569.088	8.650	14
الصّومال	1320	15.981.300	12.110	15
الكويت	330	4.444.100	13.470	16
سورية	1050	20.098.251	19.140	17
الجزائر	1504	42.705.368	28.400	18
السودان	853	43.232.093	50.682	19
اليمن	495	31.546.691	63.730	20
مجموع الوطن العربي	70630	439.605.471	6.220	...

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على معطيات الجدول السابق وإحصائيات البنك الدولي الخاصة بالسكّان

للإشارة، يضم اتحاد الناشرين العرب أعضاء من 26 دولة² منها الجزائر التي تُعتبر العضو الوحيد الذي تُمثله جمعيتان مهنيّتان هما SNEL و ONEL ! بالإضافة إلى 12 ناشرا هم:

- دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع
- دار تلاتيكيت للنشر والتوزيع
- دار الحكمة للنشر
- دار الشهاب
- دار القبّة
- دار الوعي
- عالم المعرفة للنشر والتوزيع
- مداد يونيفرسيتي برس هاوس
- منشورات الفكر العربي
- نو ميديا للكتب
- دار بهاء الدين
- ألفا دو ك

¹ World Bank. Population total: Arab Word [En ligne]. Consulté le 27.04.2023. Disponible sur l'URL : <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A>

² الدّول هي مصر، البحرين، الإمارات، قطر، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، السعودية، فلسطين، سلطنة عُمان، سوريا، السودان، الصومال، العراق، تركيا، اليمن، لبنان، الأردن، الكويت، ليبيا بالإضافة إلى كندا، المملكة المتحدة وإيطاليا.

2.2.2. حجم السّحب في النّشر:

لقد كان لارتفاع أسعار الورق في الأسواق العالميّة؛ الذي تضاعف بنسبة 150% سنة 2010، و300% خلال السّداسي الأوّل من العام 2017 ثمّ سنة 2022، إضافة إلى قيمة الرّسوم الجمركيّة المطبّقة على الموادّ الأوّلية التي تدخل في صناعة الكتاب؛ وبالأخصّ في قوانين المالية ابتداء من سنة 2017 والتي رفعت أسعار الكهرباء والوقود ورفعت قيمة الضّرائب وعلى رأسها رسم القيمة المضافة TVA الذي أصبح 19% (و09% للمخفّف) بدل 17% (و07% للمخفّف) المطبّقان من قبل؛ فقد تضاعفت تكاليف الإنتاج التي أدّت إلى ارتفاع أسعار الكتاب الجزائري بشكل ملحوظ ما حال دون منافسته للكتاب المُستورد - خاصّة العربي - الذي لا تتعدّى قيمة الرسوم المفروضة عليه 12% بينما تتعدّى الـ 35% بالنسبة للكتاب المحلي، وهذا ما يدفع بالكثير من الناشرين إلى طبع أو استيراد الكتاب من خارج الجزائر لضمان أحسن جودة بأقلّ التّكاليف!

من جهة أخرى، قابل الارتفاع في الأسعار تراجع كبير في عادات القراءة والمطالعة في أوساط المجتمع، خاصّة مع ما أتاحتها التّكنولوجيا الحديثة من وسائل التّرفيه بما في ذلك الكتب الإلكترونيّة، وهو ما أدّى إلى تراجع رهيب في عدد النّسخ المسحوبة، فبعد أن كان متوسّط سحب العنوان الواحد في حدود الـ 1500 نسخة حتّى سنة 2012، أصبح ما بين 500 و1000 نسخة في المتوسّط خلال السّنات الأخيرة، وقلّما يصل إلى 1500 نسخة، ومع تسجيل استثناءات قليلة بخصوص بعض العناوين التي تحقّق نجاحا مُلفتا، فإنّه من النّادر تخطّي عتبة 2000 نسخة؛ وهذا حسب عيّنة الدّراسة؛ وبحيث يبذل النّاشر بعدها قصارى جهده ليروّجها خلال فترة زمنيّة وسطيّة من ثلاث إلى خمس سنوات، كما ستعاني كمّيّات كبيرة من هذه النّسخ من الكساد الكبير في المخازن خاصّة مع تأثير تكاليف التّوزيع وتغيّرها بسبب اتساع الرّقعة الجغرافية للبلاد ونقص المؤسّسات والشبكات المتخصّصة في ذلك.

عموما، يميّز نشاط نشر الكتاب في الجزائر بغياب المعطيات المتعلّقة بحالة "الطلب الفكري" أو "الطلب على الكتاب"، فعدد النّسخ المطبوعة من كلّ عنوان لا يعكس الحجم الحقيقي للطلب عليه وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب أبرزها:

- تطبيق الدّولة للنظام الجزافي الوحيد (L'impôt Forfaitaire Unique)¹ على الأنشطة غير التّجاريّة بما في ذلك النّشر، ساهم بشكل كبير في تغييب المعطيات والأرقام الحقيقيّة المتعلّقة بالنّشاط؛

¹ تمّ استحداث هذه الضريبة بموجب المادة 282 مكرر من قانون المالية لسنة 2007 وحلت محل النظام الجزافي القديم، ومن أهم ما جاءت به: توحيد رقم الأعمال المحدد للخضوع بين عمليات إنتاج وبيع السلع وعمليات تقديم الخدمات، وكذلك إدماج كل من رسوم: (TVA, TAP, IRG) في ضريبة واحدة بمعدل 5% لأنشطة الإنتاج وبيع السلع و12% للأنشطة الأخرى. تُطبّق هذه الضريبة على كل شخص طبيعي يمارس نشاطا صناعيا وتجاريا وحرفيا وكذا التعاونيات الحرفية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي خمسة عشر مليون دينار، باستثناء تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب النظام الحقيقي، وبعض الأنشطة التي تخضع للنظام الحقيقي بشكل جبري.

- قيام أغلبية الناشرين أو الطابعين بعدم التصريح عن المعلومات الحقيقية المتعلقة بنشاطهم (رقم الأعمال، حجم السحب...) وتقديم معلومات مغلوطة للتهرب من الأعباء الضريبية التي قد تُنقل كاهلهم؛
 - نقص الدراسات الاستثنائية والمتخصصة حول الاستهلاك الثقافي في أوساط المجتمع الجزائري؛
 - افتقار أغلبية دور النشر التجارية لسياسة نشر علمية ونظام معلومات يهتم بالدراسات السوقية.
- إذن، تبين مشكلة الضعف في السحب أنّ الحياة الفكرية والثقافية في الجزائر لم تعرف بعد ظاهرة الكتب ذات معدلات السحب العالية (Best Sellers)، بل وتؤكد أن الثقافة بمفهومها الواسع لا تزال مهمشة وفي معزل عن أي اهتمام فعلي وخارج إطار أي إستراتيجية وطنية من شأنها تنميتها وتطويرها، بل لقد تمّ اختزالها في بعض العناصر و"الأنشطة"، وتهميش العناصر الأخرى المشكلة لها، حيث باتت "تشكل المهرجانات، وبصورة رئيسية مهرجانات الموسيقى وفنون الأداء؛ التي تتضمن أهدافاً تتعلق بترويج السياحة باعتباره محوراً رئيسياً؛ محوراً مركزياً للأنشطة الثقافية في الجزائر!"¹.

3.2. التوجّهات اللغوية للنشر في الجزائر:

يُظهر تحليل الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية أنّ التوجّهات اللغوية للإنتاج الفكري في الجزائر في تزايد مطرد باللغة العربية التي تمثل نحو ثلثي هذا الإنتاج خلال فترة الدراسة، وقد سجّلت كلّ من سنتي 2014 و2020 النسبة الأكبر في عدد الكتب المنشورة باللغة العربية والتي وصلت 72% من مجموع الإنتاج الفكري الوطني.

بالمقابل، تمثل اللغات الأخرى حوالي ثلث الإنتاج كحدّ أقصى، حيث تسيطر اللغة الفرنسية على السواد الأعظم من هذا التلّث، ثمّ تليها الإنجليزية والألمانية، ثمّ بشكل نادر بعض اللغات الأخرى كالإيطالية والإسبانية.

فيما يخصّ التوجّهات اللغوية حسب المواضيع (الأقسام المعرفية)، فإنّ العلوم الاجتماعية كالعلوم الاقتصادية والقانون وعلوم التربية... تمثل السواد الأعظم من الإنتاج الفكري المنشور بصفة عامّة لكن بهيمنة مطلقة للغة العربية التي تسيطر أيضاً على الكتب المنشورة في المواضيع الأدبية والدينية، وبدرجة أقلّ في العلوم البحتة، التاريخ والجغرافيا، اللغات وكذا الفلسفة وعلم النفس، في حين تسيطر الفرنسية غالباً وبعض اللغات الأجنبية الأخرى على مضامين الكتب المرتبطة بالعلوم التطبيقية (الطب، الكيمياء، الفيزياء...)، الفنون والسياحة والاستجمام وكذا المعارف العامة وعلى رأسها الإعلام الآلي.

¹ اليونسكو. تقرير عن الاقتصاد الإبداعي 2013: تعزيز سبل التنمية. طبعة خاصة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو. باريس: اليونسكو، 2013. ص. 74.

جدول رقم 51: التوجهات اللغوية لصناعة النشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

السنة	عدد الكتب المنشورة بالعربية	النسبة % إلى العدد الكلي	عدد الكتب المنشورة بغير العربية	النسبة % إلى العدد الكلي	السنة	عدد الكتب المنشورة بالعربية	النسبة % إلى العدد الكلي	عدد الكتب المنشورة بغير العربية	النسبة % إلى العدد الكلي
2000	1001	%67,20	489	%32,80	2011	---	---	---	---
2001	792	%71,80	311	%28,20	2012	---	---	---	---
2002	764	%57,75	559	%42,25	2013	---	---	---	---
2003	1223	%71,27	493	%28,73	2014	2227	%72,00	866	%28,00
2004	1294	%65,32	687	%34,68	2015	---	---	---	---
2005	1383	%68,09	648	%31,91	2016	---	---	---	---
2006	1728	%67,24	842	%32,76	2017	---	---	---	---
2007	---	---	---	---	2018	---	---	---	---
2008	---	---	---	---	2019	---	---	---	---
2009	---	---	---	---	2020	1878	%72,43	715	%27,57
2010	---	---	---	---	2021	---	---	---	---

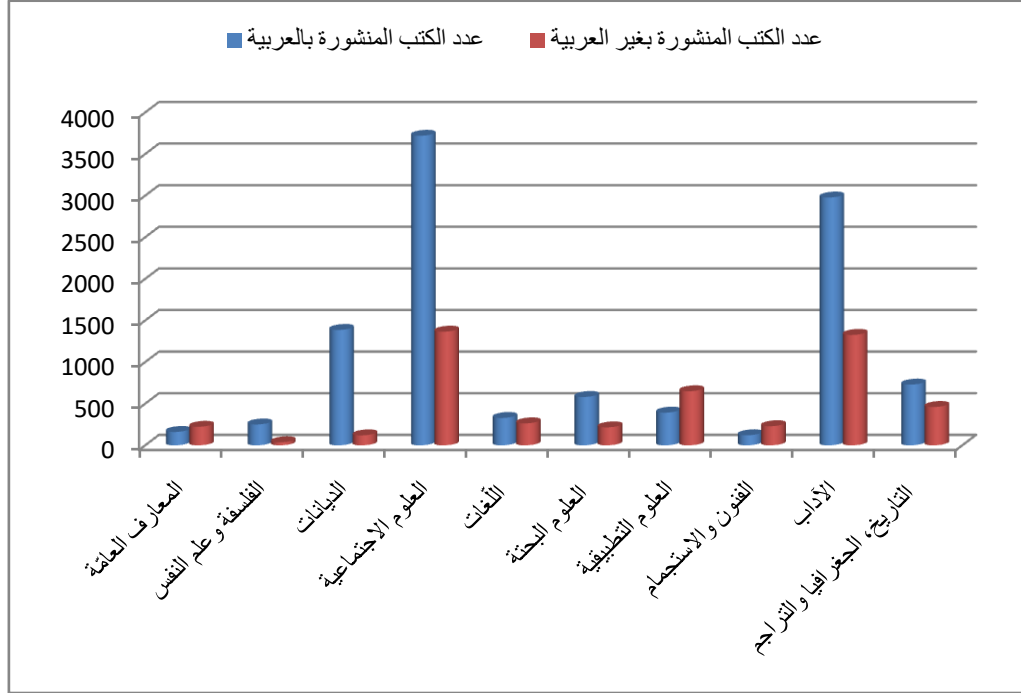
المصدر: جدول تم إعداده بناء على التحليل الكمي للبيبيوغرافيا الوطنية الجزائرية

وخلافا لعقود القرن الماضي، فقد عرفت صناعة النشر في الجزائر توجهًا لغويًا مُلفتًا وهو نشر الكتاب باللغة الأمازيغية في السنوات الأخيرة، وقد بدأ هذا التوجه اللغوي الجديد في النشر في البروز بعد اعتماد اللغة الأمازيغية في المقررات الدراسية لوزارة التربية ابتداء من العام 1997، وكذا استحداث تخصص "لغة وثقافة أمازيغية" ضمن التخصصات الجامعية في بعض الجامعات الجزائرية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، لذلك لا يزال الكتاب الأمازيغي كتابا نخبويًا مقتصرًا على فئة الطلبة وتلاميذ المدارس والثانويات وفي المناطق التي تُدرّس فيها الأمازيغية مثل بجاية، البويرة وتيزي وزو والتي تمّ توسيع نطاقها إلى بعض ولايات الجنوب، الأمر الذي خلق الحاجة لظهور دور نشر متخصصة في الكتاب الأمازيغي أبرزها نذكر ثيرا، فمر وسديري الشيخ محند أولحسين وشركائه، دار الأمل، لابونسي، أوديسي، دار القصب، الدار العثمانية، ودار الكتاب العربي....

ولقد كان لاعتماد الأمازيغية كلغة وطنية رسمية في دستور 2016 أثر كبير في إعطاء دفعة قوية وجديدة للنشر الأمازيغي الذي أولته الدولة اهتماما كبيرا من أجل تطويره وترقيته بل وأدرجته ضمن المحاور التي تحظى بالترقية والدعم مثلما نصّ على ذلك القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، حيث خُطت دائرة القراءة باللغة الأمازيغية في الجزائر خطوات كبيرة ابتداء من العام 2017 وهي في اتّساع مستمر، وقد فاق عدد العناوين المنشورة باللغة الأمازيغية الـ 50 عنوان سنة 2021 مقابل بضعة عناوين سنة 2000،

حيث تأتي الكتب التعليمية والدراسية القواميس ضمن اهتمامات تلاميذ المدارس في كلّ الأطوار، بينما تُشكّل كتب الأدب كأدب الرواية والقصة والشعر وكتب التاريخ توجّهات طلبة الجامعات، كما تعمل المحافظة السامية للأمازيغية ضمن استراتيجيتها الخاصة بترقية الكتاب الأمازيغي على مرافقة حاملي مشاريع الترجمة من وإلى الأمازيغية، ودعمها وهذا أمر يبعث على التفاؤل ويستحقّ التشجيع.

شكل رقم 17: التوجّهات اللغوية لنشر الكتاب في الجزائر حسب الأقسام المعرفية خلال الفترة 2000-2021



المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على تحليل الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية لفترة الدراسة.

4.2. التوجّهات الموضوعية للنشر في الجزائر:

تمثّل العلوم الاجتماعية والآداب مضمون 60% من الكتب المنشورة في الجزائر (30% لكلّ منهما)، تليها الكتب الدينية والعلوم التطبيقية بما يقارب الـ10% لكلّ منهما، لتتقاسم باقي الأقسام الموضوعية حوالي 20% من هذا الإنتاج، ويُلاحظ أنّ علوم التربية (القسم 370) تشكّل 54,73% من مجموع الإنتاج الفكري في العلوم الاجتماعية، بينما يشكّل أدب الأطفال 30,84% من الإنتاج الفكري في الآداب، ويشكّل القسمان معا أكثر من 25% من مجموع الإنتاج الفكري الوطني وكلاهما يهتمّ بالكتب الموجهة لفئة الطفولة، حيث يشمل قسم علوم التربية كتب التمارين والكتب شبه المدرسية لطوري الابتدائي والمتوسط، كتب التلويين والخطّ، كتب المطالعة، كتب الحروف والأرقام، كتب المراجعة وبعض كتب التربية، بينما يتضمّن القسم الثاني كلّ ما يتعلّق بأدب الأطفال كالقصص والحكايات والروايات والكتب والسير المبسّطة للأطفال... ! من جهتها، تشكّل الكتب المدرسية للطور الثانوي؛ والتي تتوزّع على باقي الأقسام المعرفية؛ ما يقارب الـ 08% من مجموع الإنتاج الفكري الوطني، وبإضافتها إلى القسمين السابقين فإننا سنجد أنّ حوالي 33% من هذا الإنتاج موجه لفئة الأطفال والمتمدرسين والمراهقين بشكل عام ! ولعلّ مكتبات البيع ومعارض الكتاب هي خير دليل على هذه التوجّهات في صناعة النشر.

جدول رقم 52: التوجّهات الموضوعية لنشر الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

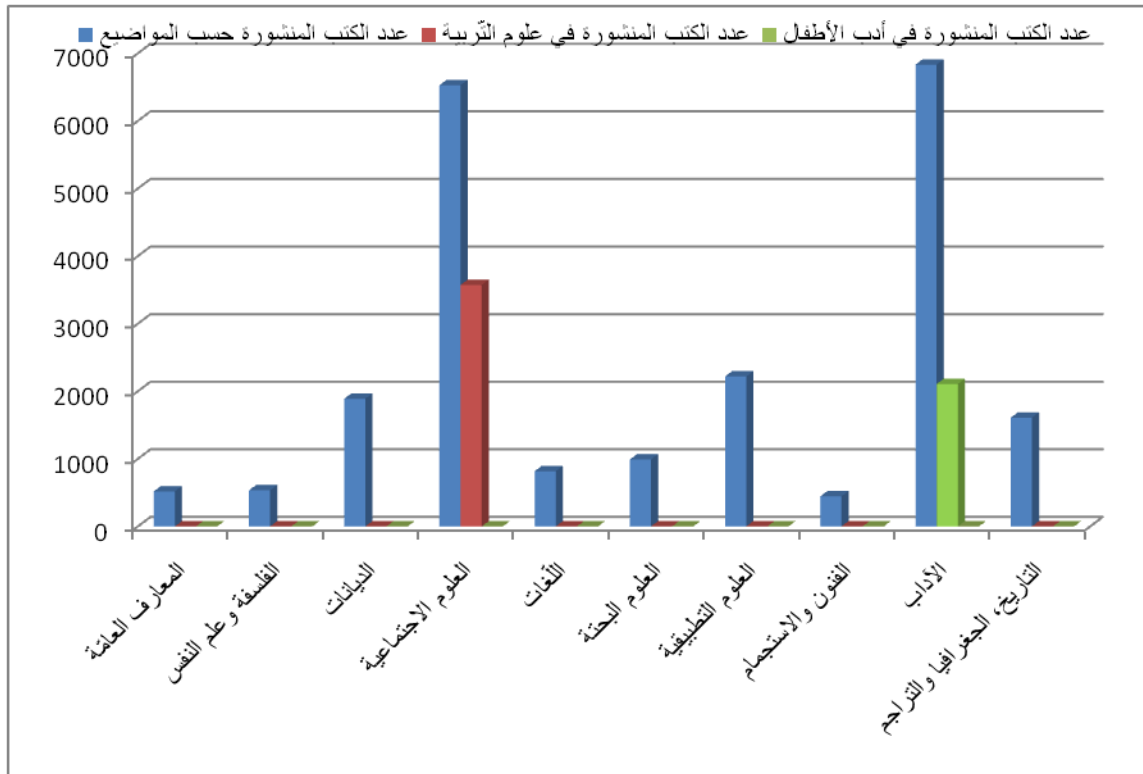
المجموع السنوي	عدد الكتب المنشورة حسب الأقسام (المجالات) المعرفية										السنة
	900	800	700	600	500	400	300	200	100	000	
1489	116	242	40	122	158	86	557	104	19	45	2000
1103	87	271	18	66	73	40	365	111	29	43	2001
1563	104	554	66	104	71	29	404	166	22	43	2002
1716	99	557	32	112	106	73	471	171	34	61	2003
1981	168	577	37	153	78	79	625	183	42	39	2004
2031	150	481	29	117	119	75	813	157	33	57	2005
2569	201	543	53	192	102	91	998	297	34	58	2006
3093	266	1080	76	177	90	120	853	318	75	38	2014
2593	165	988	29	358	57	84	575	182	101	54	2020
4244	253	1540	65	818	136	140	867	200	145	80	2021
22382	1609	6833	445	2219	990	817	6528	1889	534	518	مجموع الفترة
%100	7,19	30,53	1,99	9,91	4,42	3,65	29,17	8,44	2,39	2,31	النسبة %

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على التحليل الكمي والموضوعي للبيانات الجغرافية الوطنية لفترة الدراسة.

نلاحظ أنّ التوجّهات الموضوعية للنشر في الجزائر لا تختلف عنها في باقي الدول العربية، فقد كشفت الدراسة التي قام بها اتحاد الناشرين العرب خلال الفترة 2015-2019، أن الاتجاه العام لحركة النشر في الوطن العربي هو التزايد الملفت في نشر الرواية المطبوعة والذي يشهد نموًا كبيرًا في السنوات الأخيرة

خاصة منذ العام 2006، ويُعتبر أدب الرواية حاليًا المحفز الأقوى لاستمرارية حراك النشر العربي، فالأجيال الجديدة التي اعتادت على الدردشة على شبكة الإنترنت تعتبر الرواية عالمًا آخر موازيًا من الحكايات يجذبهم ويسحرهم. أمّا في مجالات النشر العام، فقد وجدت الدراسة أن هناك ازدهارًا نسبيًا في أدب السيرة الذاتية وخاصة الذي يتناول عالم السياسة، خاصة في ظلّ تصاعد وتيرة الأحداث السياسية في الوطن العربي والحنين إلى العهود والقادة السابقين في بعض الدول وقد خلصت الدراسة إلى أنّ السياسة وموضوعاتها نزلت تشدّ القراء بليقاعها المتسارع.

شكل رقم 18: التوجّهات الموضوعية لنشر الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021



المصدر: رسم بياني من إعداد الباحث

فيما يخصّ التوزيع الموضوعي للإنتاج الفكري حسب اللغة، فقد بيّنّا سابقاً أنّ 70% من هذا الإنتاج منشور باللغة العربية وبهيمنة مطلقة في 7 مجالات معرفية، بينما تتصدر الفرنسية الإنتاج في 3 مجالات معرفية كما يوضّحه الجدولان التاليان:

جدول رقم 53: الكتب المنشورة في الجزائر باللغة العربية حسب الموضوعات خلال الفترة 2000-2021

السنة	عدد الكتب المنشورة بالعربية حسب الأقسام (المجالات) المعرفية										المجموع السنوي
	000	100	200	300	400	500	600	700	800	900	
2000	17	15	90	387	34	129	53	18	190	69	1002
2001	15	25	107	271	29	52	21	07	211	54	792
2002	16	16	152	285	17	53	46	15	340	64	1004
2003	24	30	159	358	43	73	39	8	419	70	1223
2004	11	34	171	451	33	52	44	9	377	111	1293
2005	23	28	140	608	42	89	35	9	317	92	1383
2006	27	31	279	726	47	75	74	20	352	96	1727
2014	28	72	289	634	84	58	81	35	772	174	2227
2020	43	84	171	472	71	34	50	22	796	135	1878
2021	65	118	193	678	97	80	666	36	1180	195	3308
مجموع الفترة	269	453	1751	4870	497	695	1109	179	4954	1060	15837
النسبة %	1,70	2,86	11,06	30,75	3,14	4,39	7,00	1,13	31,28	6,69	%100

المصدر: جدول تم إعداده بناء على تحليل الببليوغرافيا الوطنية لفترة الدراسة.

جدول رقم 54: الكتب المنشورة في الجزائر بغير اللغة العربية حسب الموضوعات خلال الفترة 2000-2021

السنة	عدد الكتب المنشورة بغير العربية حسب الأقسام (المجالات) المعرفية										المجموع السنوي
	000	100	200	300	400	500	600	700	800	900	
2000	28	04	14	170	52	29	69	22	52	47	487
2001	28	4	4	94	11	21	45	11	60	33	311
2002	27	6	14	119	12	18	58	51	214	40	559
2003	37	4	12	113	30	33	73	24	138	29	493
2004	28	8	12	174	46	26	109	28	200	57	688
2005	34	5	17	205	33	30	82	20	164	58	648
2006	31	3	18	272	44	27	118	33	191	105	842
2014	10	3	29	219	36	32	96	41	308	92	866
2020	11	17	11	103	13	23	308	07	192	30	715
2021	15	27	7	189	43	56	152	29	360	58	936
مجموع الفترة	249	81	138	1658	320	295	1110	266	1879	549	6545
النسبة %	3,8	1,24	2,11	25,3	4,89	4,51	17	4,06	28,71	8,39	%100

المصدر: جدول تم إعداده بناء على فرز أعداد الببليوغرافيا الوطنية الصادرة.

تُبين هذه الأرقام أنّ الإنتاج الفكري في الجزائر لا يزال بعيداً عن المأمول كونه لا يُساير مختلف التوجّهات الفكرية والثقافية وميولات جميع فئات المجتمع بشكل عادل ودون استثناء، ولعلّ ما يُثبت ذلك هو توجّه الكثير من النّاشرين نحو الكتب شبه المدرسية وكتب الأطفال وكتب الطبخ، كما وجد آخرون ضالّتهم في إعادة نشر ما قد تمّ نشره من الأعمال النّاجحة والكتب الجيدة أو الأعمال التي دخلت في الحق العام، بينما لجأ البعض الآخر إلى نشر أعمال المشاهير والفنانين النّاجحة والقابلة للترويج بين فئات المجتمع وبخاصة الشباب، وهذا تفادياً للإفلاس وغلق الأبواب، وهذا بعد أن كان الناشر يمتنع من مضى يتنافسون على جذب وانتقاء أفضل المؤلفين والظفر بأحسن الأعمال سعياً منهم لخدمة الفكر والثقافة، بالموازاة مع ما يحققونه من مكاسب مادية وأخرى معنوية (شهرة، سمعة...)، وهو ما جعل من النشر نشاطاً تجارياً أكثر منه فكرياً وحضارياً، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى المنافسة غير النزيهة التي بات يُمارسها الدخلاء والمتطفلون على القطاع (حسب عيّنة الدّراسة)، واستفحال ظاهرة الفساد في قطاع الثقافة عموماً وصناعة النّشر بوجه خاص، والتي تناولتها الصحافة الوطنية في العديد من المرات، كما تطرّق إليها بعض نواب المجلس الشعبي الوطني خلال الجلسات العلنية المتعلقة بمناقشة مشروع قانون أنشطة وسوق الكتاب المُنعقدة العام 2015.¹

¹ المجلس الشعبي الوطني . الفترة التشريعية السابعة، الدورة العادية السادسة: الجلسة العلنية المنعقدة يوم 28 أفريل 2015. الجريدة الرسمية للمناقشات: السنة الثالثة عدد 172، الصّادرة بتاريخ 28 ماي 2015.

5.2. الغرض من النشر:

تتميز حركية النشر التجاري في الجزائر بقلّة عدد الناشرين المساهمين فيه والذي لم يتجاوز عتبة الـ 13% من إجمالي الناشرين المسجلين في المركز الوطني للسجل التجاري، وقد فاق مجموع ما تمّ نشره خلال الفترة 2000-2021 أكثر من 61 ألف عنوان بمتوسط حسابي جاوز 2770 كتاب في السنة، وكان نصيب السنوات العشر التي توقّرت معطياتها (من خلال الببليوغرافيا الوطنية الصادرة طبعا) أكثر من 23 ألف عنوان، منها 17858 عنوانا نُشر في إطار تجاري، بينما نُشر 1069 عنوانا لأغراض إعلامية وخدمائية، أمّا الباقي فيخصّ النشر لصالح المؤلف.

جدول رقم 55: نشر الكتاب في الجزائر حسب طبيعة الغرض خلال الفترة 2000-2021

السنة	إجمالي الكتب المنشورة	النشر التجاري	النشر لأغراض خدمائية	السنة	إجمالي الكتب المنشورة	النشر لأغراض تجارية	النشر لأغراض خدمائية
2000	1491	1236	70	2011*	3921	---	---
2001	1103	895	40	2012*	---	---	---
2002	1323	1300	64	2013*	---	---	---
2003	1716	1405	48	2014	3093	2814	132
2004	1981	1616	131	2015*	3610	---	---
2005	2031	1647	179	2016*	---	---	---
2006	2570	2202	143	2017*	4392	---	---
2007*	2532	---	---	2018*	3430	---	---
2008*	2513	---	---	2019*	3455	---	---
2009*	3900	---	---	2020	2593	2385	157
2010*	4020	---	---	2021	---	2344	98

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على التحليل الكمي للببليوغرافيا الوطنية

(*) إحصائيات حسب سجلات الإيداع القانوني نظرا لغياب الببليوغرافيا الوطنية خلال تلك السنوات

وفقا لهذه الأرقام، فإنّه باستثناء ما تمّ نشره ضمن طابع إعلامي وخدمي من إجمالي العناوين المنشورة، فإنّنا نلاحظ أنّ مؤشر توزيع الكتب حسب الكثافة السكانية سيتراجع عمّا تمّ حسابه سابقا، وهذا سيؤكّد مرّة أخرى الأداء الضعيف لقطاع النشر بالنظر إلى التّوصيات الدولية بهذا الخصوص ومقارنة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العامة للبلاد، ويمكن تفصيل هذه النتائج كما يلي:

1.5.2. النشر التجاري:

يهدف النشر التجاري بشكل عام إلى تحقيق منفعة مادية (مالية ربحية) للناشر والمؤلف علاوة على تحقيق منفعة فكرية للقارئ، لذلك نجد أنّ رغبات القراء وميولاتهم وحركية السوق هما محورا هذا النوع من

النشر، لذلك نجد أن ما تنشره دور النشر التجارية قد يتضمّن المفيد ومحدود الفائدة والغثّ والسّمين، والقديم والجديد من الفكر، والمُلتزم وغير المُلتزم.. وكون الكتب سلع، فإنّ لكلّ كتاب قارئه كما لكلّ سلعة زبونها. في الجزائر يُلاحظ أنّ هناك تباين في توزيع النشاط بين الناشرين، إذ أنّ 46% من العناوين المنشورة كانت من نصيب 15 مؤسسة ودار نشر تجارية: 11 منها خاصّة و4 حكوميّة، بينما تقاسمت 535 دار نشر أخرى وبعض مراكز ومعاهد البحث والتّكوين الخاصّة وبعض الجمعيات؛ التي قامت بنشر كتب لمؤلّفين في إطار الدّعم المُقدّم من طرف الصّندوق الوطني لدعم الفنون والآداب وتطويرها وبعيدا عن وساطة دور النشر؛ باقي العناوين ونسبتها 54%، في حين أنّ عدد العناوين المنشورة بصيغة النشر لحساب المؤلّف فقد فاق الـ1500 عنوان بقليل، ولعلّ هذه الأرقام تبيّن أنّه "لا يوجد بين الناشرين الجزائريين إلا القليل ممن تسمح لهم مؤهلاتهم الدّخول إلى عالم النشر وتحمل مسؤولياته، بل إنّ الغالبية منهم لا تنتمي أصلاً إلى عالم الثقافة" ¹ ولعلّ ما يدعم ذلك، أنّ معظم دور النشر الخاصّة في الجزائر لا تملك خطّاً تحريريّاً واضحاً وثابتاً، وتُصنّف على أنّها "مجهرية" وعديمة الثّقل في قطاع النشر.

جدول رقم 56: توزيع النشر التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

السنة	إجمالي العناوين المنشورة في إطار تجاري	القطاع الخاص		القطاع العام		الجمعيات	
		عدد العناوين	النسبة	عدد العناوين	النسبة	عدد العناوين	النسبة
2000	1236	973	78,72%	220	17,80%	43	3,48%
2001	895	695	77,65%	162	18,10%	38	4,25%
2002	1300	1002	77,08%	175	13,46%	123	9,46%
2003	1405	1023	72,81%	232	16,51%	150	10,68%
2004	1616	1279	79,15%	304	18,81%	33	2,04%
2005	1647	1443	87,61%	176	10,69%	28	1,70%
2006	2202	1994	90,55%	196	8,90%	12	0,54%
2014	2814	2577	91,58%	237	8,42%	00	0,00%
2020	2385	2281	95,64%	104	4,36%	00	0,00%
2021	2344	2286	97,53%	58	2,47%	00	0,00%
المجموع	17844	15553	---	1864	---	427	---

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على التحليل الكمي للبيانات الجغرافية الوطنية

نلاحظ أنّ هيمنة القطاع الخاصّ على النشر التجاري قد تراوحت ما بين 72% و98% تقريبا خلال السنوات التي توقّرت بياناتها، وهي تضمّ دور نشر تجارية خاصّة وبعض مراكز الاستشارات والتّدريب ومؤسسات

¹ عليان، ربحي مصطفى. المرجع السابق، ص. 43.

التعليم والتكوين الخاصة. والملفت أن عدد دور النشر التجارية الخاصة التي عرفت وتيرة نشاط كبيرة نوعا ما قليلة جدًا، وهذه الدور تهيمن على مفاصل النشاط وتستحوذ على معظم حصصه السوقية وهي موزعة على رواقين، حيث يأتي في الرواق الأول كل من دار هومة في الصدارة بـ 780 عنوانا، تليها دار الغرب بـ 646 عنوانا، ثم دار الهدى بـ 588 عنوانا، ثم دار المعرفة (الجزائر) بـ 508 عنوانا، تليها دار القصة بـ 381 عنوانا، ثم دار الخلدونية بـ 375 عنوانا، ثم دار المثقف بـ 347 عنوانا، ثم المكتبة الخضراء بـ 331 عنوانا.

في الرواق الثاني تأتي كل من خيال للنشر بـ 277 عنوانا وهي دار نشر فنية تأسست سنة 2020 لكنها سرعان ما تبوأ لها مكانة في عالم النشر، تليها دار الحديث للكتاب بـ 276 عنوانا، ثم منشورات الشهاب بـ 275 عنوانا، ثم دار البدر بـ 263 عنوانا، ثم دار مدني بـ 253 عنوانا، لتحل دار الأمل (تيزي وزو) في المرتبة 06 بـ 248 عنوانا. وبوتيرة نشاط أقل تأتي كل من دار الآفاق، ألفا للوثائق، دار أسامة، دار الأمة، دار الإمام مالك، دار البلاغ، دار تلاتنقيت، دار الحضارة، دار الزيتونة، الصفحات الزرقاء العالمية، فالأكسي، دار قرطبة، دار الكتاب العربي، دار المجدد، المطبعة العربية ودار الهناء، حيث يتراوح رصيد كل دار ما بين الـ 100 والـ 200 عنوانا.

بالمقابل، لم تتعد مساهمة القطاع العمومي في النشر التجاري حدود الـ 19% أي ما يعادل خمس الإنتاج تقريبا، تقاسمته أربع مؤسسات هي المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ANEP، ديوان المطبوعات الجامعية OPU والديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ONPS، مع تباين في وتيرة النشاط بينها طبعا، وتسجيل غياب كلي لمؤسسة العصر للمنشورات الإسلامية ENPI والتي كنا قد تحدثنا عنها في الفصل الرابع، وهذا ما يؤثر الكثير من التساؤل حول الجدوى الاقتصادية من استحداث وخلق هكذا مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتخصيص ميزانيات تسيير سنوية لها، وتعيين موظفين وكوادر مؤهلة لإدارتها، وفي الأخير لا نجد لها إسهامات فكرية في مجال تخصصها باستثناء إصدار مجلة العصر!.

من جهتها، نشرت ثمان (8) جمعيات 427 عنوانا لأغراض تجارية ما بين 2000-2006، وهذا في إطار الدعم المالي الذي كانت تمنحه وزارة الثقافة لنشر الكتاب خلال السنوات الأولى من الألفية، حيث يأتي اتحاد الكتاب الجزائريين على رأس هذه الجمعيات بـ 196 عنوانا، تليه رابطة كتاب الاختلاف بـ 85 عنوانا ثم جمعية الجاحظية بـ 63 عنوانا.

بالنسبة لترتيب مؤسسات النشر الحكومية، فإن ديوان المطبوعات الجامعية يأتي في الصدارة بنشره 728 عنوان، ثم تليه ENAG بـ 473 عنوان، ثم ANEP بـ 399 عنوان وأخيرا ONPS بـ 264 عنوان، وعلى الرغم من أن هذا الترتيب منطقي جدًا، حيث أن تبوأ ديوان المطبوعات الجامعية لصدارة النشر التجاري الحكومي يرجع أساسا إلى نشاطه داخل الأسرة الجامعية وتعامله مع فئات تمثل نخبة المجتمع (طلبة، باحثين، أساتذة...) والتي تبرز نشاطا علميا وفكريا وإبداعيا متناميا وباستمرار، إلا أن الأرقام لا تعكس حقيقة هذا

النشاط، خاصة مع تدخل الوساطات والنقود لنشر بعض العناوين والكتب التي لا ترقى إلى مستوى النشر الجامعي، ورفض الكثير من العناوين التي تستجيب لمتطلبات النشر الجامعي والبحث العلمي والمنهجية السليمة، وفوق هذا تعالج مواضيع ذات أهمية بالغة.

جدول رقم 57: النشر التجاري العمومي (الحكومي) في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

إجمالي العناوين المنشورة لكل مؤسسة	2021*	2020	2014	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	مؤسسة النشر/ سنة النشر
399	16	03	26	57	38	60	58	78	44	19	المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ANEP
473	00	14	134	53	20	32	50	58	53	59	المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG
264	33	00	00	14	26	100	18	00	5	68	الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ONPS
728	09	87	77	72	92	112	106	39	60	74	ديوان المطبوعات الجامعية OPU
000	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	مؤسسة العصر للمنشورات الإسلامية ENPI
1864	58	104	237	196	176	304	232	175	162	220	إجمالي النشر التجاري العمومي خلال كل سنة

المصدر: جدول تم إعداده بناء على التحليل الكمي للبيانات الجغرافية الوطنية

(* سنة 2021 تنقصها أرقام السداسي الثاني باللغة العربية بسبب عدم صدور الببليوغرافيا الوطنية)

من جانب آخر، لا يمثل حجم الإنتاج الفكري المنشور من طرف مؤسستا ANEP و ENAG الوزن الحقيقي لكتلتا المؤسستين بالنظر إلى الوسائل والإمكانيات المتاحة لكل منهما من جهة، ومقارنة بحركية المشهد الثقافي الذي ميز الجزائر خلال السنتي عشر سنة الأولى من الألفية الجديدة (2000-2015) من جهة ثانية، وخاصة إذا علمنا أن الكثير من الأعمال المنشورة لكتلتا المؤسستين هي أعمال قد دخلت في الملك العام.

أما بالنسبة لديوان المطبوعات المدرسية، فإننا نلاحظ تذبذبا في وتيرة نشاطه من سنة لأخرى، حيث تعتبر سنة 2004 الأكثر نشاطا من خلال نشر 100 عنوان وهي الفترة التي تزامنت مع إصلاحات الجيل الأول للكتاب المدرسي، تليها سنة 2000 بـ 68 عنوانا، وقد تراجع هذا العدد إلى 5 عناوين العام 2001 ثم ارتفع إلى 18 عنوانا العام 2003 و 26 سنة 2005 ليتناقص من جديد إلى 14 عنوانا سنة 2006، في حين لم يتم نشر أي عنوان خلال سنتي 2002 و 2014، وهذا ما يؤثر أكثر من تساؤل، خاصة وأن جميع الكتب المدرسية أو جزء منها على الأقل ولكل الأطوار يتم إعادة طبعها سنويا.

◀ **معدل نشاط دور النشر التجارية:**

تعتبر مؤسسات ودور النشر التجارية التي تعرف نشاطا كبيرا ومؤلّفا قليلة جدًا إذا ما قارناها بعدد الناشرين المسجلين على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري، أو بعدد دور النشر التي تنشط على أرض الواقع، فقد بين لنا الفحص الدقيق لسجلات الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية وتتبعنا لمصفوفة توزيع أرقام الـ

ISBN الذي بدأ العمل به رسميًا في الجزائر سنة 1994، أن أكثر من 80% من دور النشر في الجزائر تعرف وتيرة نشاط ضعيفة جدًا بنشرها عنوانا واحدا على الأكثر في السنة، بينما لا يتجاوز النشر عند 12% منها حدود العشر عناوين في السنة.

بالمقابل، لم يتجاوز عدد الناشرين الذين تحصلوا على أرقام ISBN خاصة بوتيرة نشر تبلغ الـ 1000 عنوان في السنة الثلاثة ناشرين، ويتعلق الأمر بكل من ديوان المطبوعات الجامعية OPU (من القطاع العام)، وكذا مدني للنشر ومنشورات بغدادية من القطاع الخاص.

من جهة أخرى، بلغ عدد دور النشر التي تحصلت على ترقيم ISBN خاص بـ 100 عنوان في السنة 92 دارا، منها داران تحصلتا عليه ثلاث مرّات على التوالي ويتعلق الأمر بكل من دار الهدى ودار هومة وهو ما يعني أن كلتا الدارين تعرفان وتيرة نشاط ممتازة، بينما تحصلت تسع دور نشر على هذا التّرقيم لمرتين على التوالي مسجلة وتيرة نشاط جيّدة ويتعلق الأمر بكل من دار المعرفة، دار الشّهاب، دار الوطن اليوم، دار ابن خلدون، دار الغرب، دار القصبة، ENAG، ONPS التي حافظت على وتيرة نشاط جيّدة، بينما شهدت دار أطفالنا تراجعا في حجم النشاط بعد تناقص منشوراتها إلى أقل من 100 عنوان، في حين أن 53 دار نشر تحصلت على هذا التّرقيم لمرة واحدة تراجع منها 52 دارا إلى وتيرة الـ 10 عناوين (بما فيها ANEP) مسجلة وتيرة نشاط عادية، وتوقّفت دار واحدة عن النشاط هي دار الحياة للصحافة، كما عاودت اثنتان من الـ 53 دارا بلوغ عتبة الـ 100 عنوان ويتعلق الأمر بعنوان ودار المثقف ودار الخلدونية، أما دور النشر التي تحصلت على ترقيم 100 عنوان لمرة واحدة فعددها 28 دار استقرّت جميعها عند وتيرة نشاط متوسطة. والمُلفت في هذا الإطار، أن بعض الدّور لم تبلغ عتبة الـ 100 عنوان إلا بعد سنوات عديدة من النشاط، بينما بلغها البعض الآخر في زمن وجيز كما هو الحال لدار الخيال، ألفا دوك، أجيال الرّقمي ويوتيوبيا.

علاوة على ذلك، تعتبر دور النشر القديمة والمحترفة التي لم تُسجل انقطاعا في نشاطها على مدار 22 سنة الماضية (2000-2021) - من خلال نشرها ولو كتابا واحد في السنة - قليلة جدًا وتُعدّ على أصابع اليد، ويتعلق الأمر بكل دار هومة، دار الهدى، دار الأمل، دار مدني، دار المعرفة، دار القصبة، دار الغرب ومنشورات الشّهاب وهي نفسها الدّور التي احتلت الرّواق الأول في حجم الإنتاج الفكري المنشور.

2.5.2. النشر غير التجاري:

يشير مصطلح "غير تجاري" في العادة إلى أي نشاط أو كيان لا ينطوي في أحد جوانبه على أعمال تجارية تهدف إلى تحقيق عوائد وأرباح مائيّة، وقد عمدت بعض الدّراسات الكنديّة إلى إسقاط هذا التعريف على نشاط النشر من خلال استعمال مصطلح النشر الخدماتي (Edition de service) الذي تمّ تعريفه على أنّه "مطبوعات ذات طابع إعلامي، ثقافي أو علمي تُنشر لهدف غير ربحي".¹

¹ Bibliothèque et archives nationales du Québec. Statistiques de l'édition au Québec en 2016. Québec : BANQ, 2016. P. 12.

على ضوء ما سبق، سنتنبئ هذا المفهوم في هذا الجزء من الدراسة ولكن باستعمال مصطلح "النشر غير التجاري" الذي يشمل كل المنشورات الإعلامية أو الثقافية أو العلمية أو التقنية (من كتب، أدلة، بحوث، تقارير...) التي تُصدرها المؤسسات والهيئات الدستورية، القطاعات الحكومية بجميع هياكلها ومؤسساتها، المنظمات والهيئات غير الحكومية، الجمعيات والنوادي بمختلف أنواعها وكذا النقابات العمالية والجمعيات المهنية... وهذا في إطار ممارستها لأنشطتها المخولة لها قانونا، وبحيث يتم بث هذه المنشورات بعيدا عن تحقيق أي منفعة مادية ربحية.

يكتسي النشر غير التجاري أهمية بالغة في سوق الكتاب، لكونه يُرّج ويوصل الكتاب للقارئ بأسعار غير تلك التي يتبناها منطق النشر التجاري، وبرغم ذلك يعرف النشر غير التجاري في الجزائر، حركية ضعيفة جدا مقارنة بالنشر التجاري من جهة، وبموارد الدولة وميزانية مختلف قطاعاتها الوزارية، وعدد ووتيرة نشاط الجمعيات في مختلف المجالات (أدبية، تراث وفلكلور، علمية، تاريخية...) من جهة أخرى.

جدول رقم 58: نشر الكتاب بالجزائر في إطار غير تجاري خلال الفترة 2000-2021

السنة	عدد الكتب المنشورة في إطار غير تجاري			النسبة إلى إجمالي الكتب المنشورة
	بالعربية	بغير العربية	المجموع	
2000	53	17	70	4,70%
2001	27	13	40	3,63%
2002	45	19	64	4,84%
2003	18	30	48	2,80%
2004	76	55	131	6,61%
2005	115	64	179	8,81%
2006	54	89	143	5,56%
2014	67	65	132	4,27%
2020	125	39	164	6,32%
2021	42	56	98	---
المجموع	622	447	1069	---

المصدر: جدول تم إعداده بناء على التحليل الكمي والموضوعي للبيانات الجغرافية الوطنية

على الرغم من الأهمية التي يكتسبها النشر غير التجاري، إلا أن نسبته لم تتعد الـ 9% على أكثر تقدير من إجمالي الإنتاج الفكري الوطني، وهذا خلال السنوات العشر التي توقرت بياناتها، وقد بلغ مجموع ما تم نشره حوالي 1069 عنوانا، وهو عدد قليل جدا مقارنة بعدد المؤسسات والهيئات والمنظمات المعنية بهذا النوع من النشر من جهة، وبالموارد المالية والميزانيات السنوية التي تُخصّص لها الدولة والتي تسمح لها بالقيام بنشر الأدلة والكتب والمطبوعات التي تدخل في صلب اختصاصها من جهة ثانية.

يأخذ النشر غير التجاري في الجزائر طابعين اثنين، الأول رسمي تقوم به مختلف القطاعات الوزارية وهيئاتها التابعة لها، ويكون في العادة إعلاميا أو دعائيا أو تقريريا وفكريا، أما الثاني فهو طابع غير رسمي

وتقوم به مختلف الجمعيات والتقانات والمدارس والزوايا ويرتبط بالأهداف التي تسعى تلك المنظمات لتحقيقها.

يأتي قطاع التعليم العالي في مقدمة الناشرين غير التجاريين بنشره لـ 266 عنوانا خلال 10 سنوات، أغلب هذه العناوين خاصة بأشغال ملتقيات، ندوات، أيام دراسية... والقلة فقط من تمثل محصلة نشاط مراكز ومخابر وفرق ووحدات البحث الموجودة داخل مؤسسات التعليم العالي، والظاهر أنّ هذه الأرقام لا تُترجم حقيقة الارتباط الوثيق لمنظومة الفكر بالجامعة؛ التي من المفروض أنّها تعتبر تربة خصبة للإنتاج الوفير والمستمر لكل ألوان المعرفة؛ كما لا يعكس المؤشرات الكمية والنوعية للقطاع من جهة أخرى، خاصة وأنّ النشر في المؤسسات الأكاديمية والهيئات العلمية العالية، يرتبط أساسا وفي أغلب الأحيان بتوجهاتها العلمية ولا يخرج عن خدمة أهدافها وتلبية احتياجات تخصصاتها، ومن ثمّ تمكينها من خدمة المجتمع، وهو ما يجعله مختلفا عن النشر التجاري الذي يسعى لتحقيق العوائد المالية بدرجة أولى.

من جهتها، نشرت الهيئات والمؤسسات الدستورية 174 عنوانا، منها 62 عنوانا للمحافظة السامية للأمازيغية، 56 عنوانا للمجلس الأعلى للغة العربية، 29 عنوانا للمجلس الإسلامي، والباقي توزّع على الهيئات الأخرى كمجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني...، بينما ساهم قطاع الثقافة في نشر 160 عنوانا، 64 منها كان من طرف الوزارة الوصية على الثقافة، 41 عنوانا تمّ نشرها من طرف المكتبة الوطنية و 27 عنوانا نشرها المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ، علم الإنسان والتاريخ. بدوره، قام قطاع السكن والعمران بنشر 83 عنوانا، معظمها كان من طرف المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة في البناء CNERIB (72 عنوانا)، و 10 عناوين من طرف المركز الوطني للبحث المطبق في هندسة الزلازل CGS، وعنوان واحد كان من نصيب الوزارة الوصية على القطاع. هذا ويعتبر إسهام قطاع العدالة ملفتا من خلال نشر 72 عنوانا وجميعها كانت من طرف الديوان الوطني للأشغال التربوية والنمهيّن، أمّا باقي القطاعات فقد عرفت مساهمات متباينة في النشر التجاري، حيث سجّل قطاع الفلاحة 48 عنوانا من خلال مختلف معاهد ومراكز البحث التابعة له، كما سجّل قطاع التربية 46 عنوانا وقطاع المالية 35 عنوانا.

فيما يخصّ النشر غير التجاري خارج الدوائر الرسمية، فقد ساهمت الجمعيات بمختلف أنواعها في نشر 42 عنوانا، ونشرت المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها اليونسكو واليونسيف 08 عناوين، أمّا ما يُثير الانتباه أنّ مؤسسة فريدريش إيبيرت (Frederich Eibert) ** - من خلال مكتبها بالجزائر - قد ساهمت لوحدها بنشر 25 عنوانا متساوية تقريبا مع ما نشرته 8 قطاعات حكومية مجتمعة وهي الداخلية، الاتصال، البيئة،

** مؤسسة فريدريش إيبيرت هي واحدة من أعرق المؤسسات السياسية في ألمانيا، تأسست سنة 1925 وتعمل على توطيد القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية أي الحرية والعدالة والتضامن، كما ترتبط معنويًا بمبادئ الديمقراطية الاجتماعية وبالنقابات الحرة.

الصحة، الطاقة، الصناعة، الصناعة التقليدية والموارد المائية على الرغم من ميزانياتها الضخمة وكثرة المراكز البحثية والمؤسسات التي تنشط تحت وصايتها، وهذا ما يؤثر أكثر من استفهام.

جدول رقم 59: توزيع نشر الكتاب بالجزائر في إطار غير تجاري حسب القطاعات خلال الفترة 2000-

2021

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2014	2020	2021*	مجموع الفترة
هيئات ومؤسسات دستورية	05	10	08	07	22	44	22	08	30	18	174
الداخلية و ج. م.	02	04	01	03	---	---	---	---	---	---	10
الاتصال	---	01	01	---	---	---	---	---	03	---	05
البيئة	---	---	---	---	---	---	---	02	---	---	02
التربية الوطنية	16	04	05	---	01	03	10	---	07	---	46
التعليم العالي	02	02	05	02	25	18	31	57	73	51	266
الثقافة	05	04	01	09	28	66	26	16	03	02	160
الموارد المائية	---	---	---	---	---	02	---	---	---	---	02
السكن والعمارة	06	01	---	03	09	03	09	18	21	13	83
الشباب والرياضة	17	---	---	---	---	---	---	---	---	---	17
الشؤون الدينية	---	---	---	---	---	---	---	12	---	---	12
الصحة	---	---	---	---	---	---	---	---	01	---	01
الطاقة	---	---	---	02	---	---	---	---	---	---	02
المالية	---	---	---	05	09	02	18	01	---	---	35
الصناعة	---	---	---	---	---	01	01	---	---	---	02
الصناعة التقليدية	---	---	---	---	---	02	---	---	---	---	02
العدالة	05	08	09	10	18	11	09	01	---	---	71
العمل والضمان إ.	04	03	---	02	03	02	02	02	---	---	18
الفلاحة	03	---	24	03	03	07	03	03	02	---	48
المجاهدين	03	---	01	01	09	02	01	01	---	---	18
نشاط جمعي	---	02	06	01	02	01	07	07	10	06	42
نقابات وجمعيات مهنية	---	---	---	---	---	03	---	01	---	---	04
منظمات دولية غير حكومية	---	01	03	---	---	---	04	---	---	---	08
أخرى	02	---	---	---	01	06	04	01	07	08	29
المجموع السنوي	70	40	64	48	130	171	149	130	157	98	1069

المصدر: جدول تم إعداده بناء على التحليل الكمي للبيانات الجغرافية الوطنية.

* بالنسبة لسنة 2021 تُستثنى المعطيات الخاصة بالسداسي الثاني باللغة العربية نظرا لعدم صدور البيليوغرافيا الوطنية الخاصة بتلك الفترة.

6.2. نشر الكتاب المدرسي:

يعرّف القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب الكتاب المدرسي بأنه "مؤلف تعليمي توجهه السلطات العمومية للاستعمال الإلزامي في مؤسسات التربية والتعليم العمومية والخاصة لمختلف الأطوار طبقا للبرامج الرسمية"، كما يعرّف الكتاب شبه المدرسي بأنه "مؤلف يوجّه لدعم التربية التحضيرية والتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي"¹.

شهد الكتاب المدرسي في الجزائر عدّة إصلاحات جذريّة منذ مطلع الألفيّة، وفي هذا الإطار نشرت وزارة التربيّة خلال الفترة 2000-2016 حوالي 171 عنوان، 42% منها خصّصت الطّور الثّانوي، 31% خصّصت الطّور المتوسّط، وما يُقارب الـ 25% فتعلّقت بالطّور الابتدائي، أمّا كتب الطّور التّحضيرية فلم تتعدّ كتابين اثنين بنسبة 1,17%.

جدول رقم 60: الكتب المدرسيّة الجديدة (كتب الإصلاحات) المعتمدة في البرنامج الرسمي لوزارة التربيّة الوطنيّة والمنشورة خلال الفترة 2000-2017

السنة	الطّور التّحضيرية	الطّورين الأوّل والثّاني (الابتدائي)	الطّور الثّالث (المتوسّط)	الطّور الرّابع (الثّانوي)	المجموع لكل سنة
2000	---	---	---	---	---
2001	---	---	---	---	---
2002	---	---	---	---	---
2003	---	---	---	---	---
2004	---	---	11	---	11
2005	---	06	09	14	29
2006	---	11	09	17	37
2007	---	07	04	17	28
2008	02	03	---	04	09
2009	---	06	02	09	17
2010	---	---	02	04	06
2011	---	---	03	03	06
2012	---	01	01	01	03
2013	---	01	01	01	03
2014	---	01	---	01	02
2015	---	---	---	01	01
2016	---	08	11	---	19
المجموع لكل طور	02	44	53	72	171
النّسبة لكلّ طور	01,17%	25,73%	30,99%	42,11%	100%

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على معطيات وزارة التربيّة

¹ رئاسة الجمهوريّة. قانون رقم 13-15 مؤرّخ في 15 جويلية 2015 يتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب. الجريدة الرسميّة عدد 39 الصّادرة بتاريخ 19 جويلية 2015. ص. 23.

يتولّى الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية مهمة طبع الكتاب المدرسي منذ عقود القرن الماضي، مع الاستعانة أحيانا ببعض مطابع القطاع العام كمطبعة الجيش أو مطبعة ENAG أو مطبعة ANEP، غير أنّه وبسبب التزايد الملحوظ في عدد التلاميذ والحاجة إلى رفع حجم السحوبات؛ والتي فاقت حدود الـ 50 مليون نسخة خلال الموسم الدراسي 2016/2017 مثلا؛ فقد شهد الديوان عجزا في الإنتاج نظرا لضعف البنى التحتية له خاصة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج*، الأمر الذي دفع بالإدارة (إدارة الديوان) إلى إبرام عقود مناولة من أجل تلبية الطلب على الكتاب المدرسي وتغطية السوق الوطنية، وقد أخذت هذه العقود شكلين اثنين:

- ◀ **أولا: عقود الطبع:** تمّ ذلك من خلال إبرام صفقات مناولة مع بعض المطابع العامة والخاصة لطبع الكتاب المدرسي، وبغلاف مالي قاربت قيمته الـ 6 ملايين دينار سنوياً (600 مليار سنتيم)، وهو ما كبّد خزينة الديوان خسائر سنوية في حدود الـ 400 مليار سنتيم، حيث تمّ إبرام هذه الصفقات؛ التي استحوذت على أكثر من 90 % من عملية طبع الكتاب المدرسي؛ بعد تحديد قيمة العجز والحصة الإجمالية للكتب الموجهة للطبع بالمناولة¹، وفق الإجراءات التالية:
- يتمّ إعداد دفتر الشروط الذي يُحدّد إجراءات إبرام الصفقة كالمواصفات الكمية والنوعية وأجال التسليم للكتب الموجهة للطبع بالمناولة، ليتمّ بعدها الإعلان عن مناقصة وطنية عبر الصحافة الوطنية المكتوبة باللغتين العربية والفرنسية.
 - تقوم مصالح المديرية التجارية بالديوان أو لجنة المعاينة التي تضمّ خبراء ورؤساء مصالح من الديوان بفتح ودراسة ومعاينة ملفات العروض المقدّمة والمودعة من طرف المطابع الخاصة والعامة، ليتمّ تحديد وتوزيع حصص طبع الكتب المدرسية على المطابع المنتقاة للمناولة والتي تمنعها بنود دفتر الشروط من مناولة طبع الكتاب هي بدورها إلى مطابع أخرى.
 - يقوم الديوان بالتأكد من مدى مطابقة الكتب للمعايير التقنية والعلمية الموضحة في دفتر الشروط وهذا من خلال إرسال فرق مراقبة مكوّنة من عمّال وإطارات وأعاون الديوان إلى كافّة المطابع الخاصة المشاركة في طبع الكتاب المدرسي، حيث تتولّى هذه الفرق مهمة متابعة عمليات الطباعة.
 - ابتداء من شهر جانفي 2013، وبسبب مجموعة من التقارير المغلوطة التي تمّ إعدادها من طرف بعض أعاون المراقبة التابعين للديوان والذين أقرّوا فيها بمطابقة الكتب المطبوعة لما جاء في دفتر الشروط،

* من خلال إطلاعنا على مختلف التقارير والمقالات الصحفية الصادرة حول الموضوع ، تبين أنّ الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية خضع لعملية إضعاف مبرمجة من طرف مسؤوليه الذين خضع الكثير منهم وفي عديد المرات إلى التحقيقات والمساءلات والمتابعات القضائية بسبب قضايا الفساد والصفقات المشبوهة المبرمة من أجل تجديد العتاد أو تدعيمه أو شراء الورق ومستلزمات الطباعة أو طبع الكتاب المدرسي.

¹ يتمّ إعداد تقارير سلبية مغلوطة عن مطبعة الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية وتقديمها إلى وزارة التربية، حيث تُشير معظم هذه التقارير إلى أنّ الديوان غير قادر على تلبية الطلب من الكتب المدرسية المقررة ومن ثمّ يتمّ منح الصفقات للخواص.

غير أنّ الواقع بيّن أنّ تلك الكتب شابتها الكثير من الأخطاء، فقد قرّر الديوان التّخلّي عن إجراءات المراقبة البعدية وتبني إجراءات جديدة تقضي بمراقبة الكتب المنشورة بعد طبعها والتأكد من مدى مطابقتها لدفتر الشروط على مستوى مصالحه قبل توزيعها.

جدول رقم 61: نشر الكتاب المدرسي عن طريق المناولة مع القطاع الخاص للفترة 2000-2017

الموسم الدراسي	التأشرين المناولين		ONPS	العدد الإجمالي للكتب المدرسية المطبوعة
	العدد	الحصة	الحصة	
2008/07	---	---	32.000.000	
2009/08	---	---	2.000.000	
2010/09	04	20.000.000	3.000.000	23.000.000
2011/10			6.000.000	
2012/11	08	10.000.000		
2013/12	14		6.000.000	
2014/13		32.000.000	13.000.000	45.000.000
2017/16				51.000.000

المصدر: جدول تمّ إعداده اعتمادا على بعض التقارير والمقالات الصحفية الصادرة في هذا الشأن.

أبرمت أولى عقود المناولة مع القطاع الخاص بداية من الموسم الدراسي 2010/2011 ولمدة 5 سنوات، واقتصرت على أربع مطابع خاصة فقط من بين عشرات المطابع المتواجدة في سوق الكتاب، كان لمطبعة الأوراس حصة الأسد فيها بطباعة 8 ملايين كتاب تجاوزت قيمتها 100 مليار سنتيم، وحلت بعدها مطبعة الهلال ثم مطبعة هومة وأخيرا مطبعة النخلة، في حين تراجعت حصة مؤسسات الطباعة العمومية بشكل كبير، وهذا لأول مرة في تاريخ طباعة الكتاب المدرسي في الجزائر، بعد أن كان الديوان يناولها عشرات الملايين من الكتب المدرسية المبرمجة خلال المواسم الفارطة.

خلال الموسم الدراسي 2011/2012 تمّ الإعلان عن مناقصة وطنية لطبع 10 ملايين كتاب، وتمّ اختيار 08 مطابع عمومية وخاصة، والملاحظ هنا أنّ حصة الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية تناقصت بشكل ملحوظ، فبعد أن كانت هذه الحصة في حدود الـ 32 مليون كتاب سنة 2007، لم تتجاوز الـ 6 ملايين وحدة خلال هذا الموسم*.

أمّا خلال الموسم الدراسي 2012/2013 فقد بلغ عدد المطابع الخاصة التي أبرمت عقود طبع الكتاب المدرسي مع الديوان أربعة عشر (14) مطبعة ولمدة 5 سنوات وبقيمة إجمالية تجاوزت الـ 350 مليار سنتيم، حيث استفادت مطبعة الأوراس من حصة طبع 7 ملايين كتاب بمبلغ إجمالي قدر بـ 86 مليار سنتيم،

* حسب جداول الإنتاج الخاص بدائرة الإنتاج التابعة للديوان، فإنّ هذا الأخير استعمل فقط 30% من طاقته الإنتاجية والمقدّرة بـ 15 مليون كتاب سنة 2012، حيث اكتفى بطبع 6 ملايين كتاب، بينما أدرج الـ 9 ملايين وحدة المتبقية من طاقته الإنتاجية في حصص المناولة.

وتحصلت مطبعة النخلة على حصة 6 ملايين كتاب بقيمة 50 مليار سنتيم، بينما بلغت حصة مطبعة الهلال 5 ملايين كتاب بقيمة إجمالية فاقت 60 مليار سنتيم.**

ومن خلال اطلاعنا على دفاتر الشروط الخاصة ببعض الصفقات؛ المناقصة أصلا لقانون الصفقات العمومية¹؛ تبين عدم احترام مواعيدها للقانون، على غرار المواد التي تحدّد السعر وتقتل التنافسية والجودة، فمثلا حدّد دفتر الشروط للسنة الدراسية 2013/2012 سعر التكلفة بـ 0,62 دج للصفحة الواحدة مهما كان حجمها لجميع المتعاملين، مع أن بعض الناشرين المستجوبين (من خلال الاستبيان) على هامش صالون الجزائر الدولي للكتاب SILA لسنتي 2017 و 2018 صرّحوا أنهم قد قدّموا عروضاً تراوحت بين 0,54 و 0,58 دج للصفحة الواحدة مع ضمان نوعية طباعة ممتازة وأجال تسليم قياسية مقارنة بالعروض الأخرى، ومع ذلك فقد تمّ إهمال محضر المعاينة الذي تمّ إعداده من طرف اللجنة التقنية للديوان، وتمّ منح الصفقات لمطابع وناشرين آخرين وفي ظروف يشوبها الغموض، وجعل من الكتاب المدرسي أيضاً مرتعاً للفساد المالي بامتياز، ومادة إعلامية تناولتها الصحافة الوطنية في العديد من المرات بسبب تفجّر العديد من القضايا حولها خاصة خلال العشرية الثانية من الألفية.

ابتداءً من العام 2016، تمّ إبرام صفقات جديدة لطبع الكتاب المدرسي، مسّت الكتب التعليمية لكلّ المواد المقرّرة في الطّور الثالث (المتوسّط) دون سواه من الأطوار، وتمّت مع 5 ناشرين خواص هم القصبة، الشّهاب، الهدى، أوراس والهلال وواحد عمومي هو ENAG.

◀ **ثانياً: عقود النشر والطبع:** في سنة 2017 صدر المرسوم التنفيذي 17-330² الذي فتح المجال أمام "الكفاءات الوطنية" من خلال دور النشر لتأليف كتب مدرسية واقتراحها على وزارة التربية، حيث تفوز الأعمال المختارة بعقود طبع ونشر لمدة ثلاث سنوات، يصبح الكتاب بعدها من ملكية الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، وفي هذا الإطار فقد فازت بعض مؤسسات النشر الخاصة والعمومية بصفقات تأليف ونشر بعض الكتب المدرسية ابتداءً من سنة 2018 والتي أبان الكثير منها على أخطاء منهجية وموضوعية ومعلومات تتنافى أحياناً والقيم الاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري، هذا علاوة على عدم احترام معايير الطبع والنشر التي تمّ تحديدها في دفتر الشروط الذي أعدته وزارة التربية بخصوص هذه

** قد يظهر للقارئ بأنّ هناك تناقضاً في الأرقام المتعلقة بحصص المطابع: 7 ملايين كتاب بـ 86 مليار سنتيم، و 6 ملايين كتاب بـ 50 مليار سنتيم و 5 ملايين كتاب بـ 60 مليار سنتيم، وحقيقة الأمر أنّ القيمة الإجمالية للطبع تكون حسب عدد الصفحات وليس عدد الكتب، هذه الأخيرة يختلف عدد صفحاتها حسب مقرّر الدراسة (المادة) وحسب المستوى أو الطّور التعليمي، فمثلاً تكلفة طباعة 50 ألف نسخة من كتاب القراءة للسنة أولى ابتدائي قد تكون أقل بكثير من تكلفة طباعة 1000 نسخة من كتاب الرياضيات للسنة الثالثة ثانوي.

¹ أبلغت المديرية العامة لوزارة التربية الوطنية باستحالة تطبيق قانون الصفقات العمومية الصادر سنة 2010 على الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية لكونه مؤسسة عمومية تقدّم خدمات للتلاميذ، فأصدر رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحيى تعليمات لاستبعاد الديوان من دائرة تطبيق قانون الصفقات العمومية إلى غاية 31 مارس 2013 وبعد انتهاء المدة، تمّ تمديد التعليمات إلى أجل غير مسمى.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 17-330 مؤرّخ في 17 نوفمبر 2017 يحدّد كميّات وشروط الحصول على الاعتماد والمصادقة على الوسائل والدعائم البيداغوجية. الجريدة الرسمية عدد 68 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2017، ص. 08.

العملية، وقد بدأت أولى عقود الطبع والنشر التي تم إبرامها في هذا الإطار خلال الموسم الدراسي 2019/2018 وشملت بعض المواد دون غيرها، والمؤسف أن الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية رفض تزويدنا بتفاصيل هذه العقود وأغلفتها المالية لاعتبارها أمورا تتعلق بأمن الدولة!

جدول رقم 62: دور النشر المرتبطة بعقود طبع الكتاب المدرسي خلال الفترة 2016-2021

المستوى	دار النشر	عنوان الكتاب	سنة أول نشر	رقم اعتماد الكتاب	ردمك
أولى متوسط	ENAG	كتابي في العلوم الطبيعية	2016	16/ع.م/398	978-9931-00-889-7
		كتابي في العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا	2018	16/ع.م/435	978-9931-00-893-4
		اللغة العربية	2016	16/ع.م/455	978 9931-00-908-5
		Langue française	2016	16/ع.م/454	978 9931-00-888-0
ثانية متوسط	أوراس	اللغة العربية	2017	16/ع.م/621	978-9931-645-05-4
	الشهاب	الرياضيات	2017	17/ع.م/795	978-9947-39-255-3
	القصة	My book of english	2018	17/ع.م/512	978-9947-62-194-3
	القصة	علوم الطبيعة والحياة	2018	17/ع.م/984	978-9947-62-196-7
	الهلال	التربية المدنية	2018	18/ع.م/141	978-9931-62-807-1
	ENAG	التربية الإسلامية	2018	2017/803	978 9931-00-383-0
	الهلال	كتاب الجغرافيا	2018	18/ع.م/172	978-9931-62-806-4
	الهدى	التاريخ	2018	18/ع.م/174	978-9947-26-979-4
	ENAG	العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا	2019	17/ع.م/500	978-9931-00-378-6
	الهلال	التربية المدنية	2018	2018/ع.م/142	978-9931-62-808-8
ثالثة متوسط	الشهاب	الرياضيات	2017	17/ع.م/803	978-9947-39-254-6
	ENAG	التربية الإسلامية	2017	17/ع.م/629	978-9931-00-384-7
	القصة	My book of english	2017	17/ع.م/513	978-9947-62-161-5
	الهدى	التاريخ	2017	17/904	978-9947-26-980-0
	أوراس	اللغة العربية	2017	17/ع.م/622	978-9947-645-06-1
	الهلال	كتاب الجغرافيا	2018	18/ع.م/173	978-9931-62-809-5
	القصة	My book of english	2019	2019/1009	978-9947-62-227-8
	الشهاب	التربية الإسلامية	2019	2019/60	978-9947-39-334-5
رابعة متوسط	الشهاب	الرياضيات	2019	19/ع.م/394	978-9947-39-330-5
	ENAG	كتابي في التربية المدنية	2019	2019/211	978-9931-00-818
	ENAG	كتابي في العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا	2019	2019/93	978-9931-00-807-1
	ENAG	اللغة العربية	2019	2019/87	978-9947-39-337-6
	القصة	علوم الطبيعة والحياة	2020	2019/1006	978-9947-62-240-7
	الهلال	التربية المدنية	2018	2018/ع.م/141	978-9931-62-807-1

المصدر: جدول تم إعداده بناء على معاينة الكتب المدرسية للطور الثالث المعنية بعقود النشر.

7.2. النشر لحساب المؤلف:

بلغ عدد العناوين المودعة ؛ على مستوى مصلحة الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية؛ من طرف مؤلفيها في إطار النشر لحسابهم الخاص 2078 عنوان خلال 17 سنة بنسبة 40,72%، بينما بلغت نسبة العناوين التي لم يتم إيداعها 59,28% وهذا معناه أنّ هذه العناوين لم تُنشر أو نُشرت ولم يلتزم أصحابها بالإيداع القانوني رغم حصولهم على أرقام الإيداع وأرقام الـISBN. هذه الأرقام تبقى غير دقيقة 100%، وذلك بسبب الاختلالات المسجلة على مستوى مصلحة الإيداع القانوني المخولة بإعداد الببليوغرافيا الوطنية، إذ أنّ الكثير من المؤسسات الاقتصادية والهيئات الرسمية والجمعيات التي تنشر كتباً لحسابها الخاص وفي إطار غير ربحي (مثل الأدلة، الكatalogات...) كان من المفروض أن تُدرج ضمن الناشرين لحساب المؤلف وليس مع الناشرين لحساب الناشر، فعلى سبيل المثال لا الحصر تظهر مؤسسة أضواء الجزائر على قائمة الناشرين التجاريين التي تعرضها المكتبة الوطنية على مدوّنتها على الانترنت، وبالرجوع إلى ملف هذه المؤسسة المودع على مستوى المكتبة الوطنية، نجد أن سجلها التجاري خاص بصناعة الأعمدة الكهربائية والحدادة والتلحيم..... وليس نشر الكتاب، وبالتالي لا يمكن اعتبارها ناشراً تجارياً البتة!

وعلى الشاكلة نفسها، ومن خلال مراجعتنا لملفات الكثير من الناشرين المُرَجَّجين في خانة " دور النشر التجارية"، فقد تبين أنّ الأنشطة الرئيسية للكثير منهم تتعارض ونشر الكتاب بل ولا تمتّ بصلة للكتاب لا من قريب ولا من بعيد، ومن هذه الأنشطة نذكر: كراء السيارات ، تنظيم المعارض، تصدير الثّمر، نشاطات التّكوين والتّعليم المختلفة... !

تجدر الإشارة إلى أنّ الوكالة الوطنية للتّرقيم الدولي المعياري الموحد للكتب ISBN لم تُخصّص أرقام ISBN للنشر لحساب المؤلف إلاّ ابتداء من سنة 2003.

جدول رقم 63: الإيداع القانوني للكتب الصادرة في الجزائر بصيغة النشر لحساب المؤلف خلال الفترة 2017-2000

السنة	عدد العناوين المنشورة بصيغة النشر لحساب المؤلف						المجموع السنوي
	بالعربية	بالفرنسية	بالأمازيغية	بلغات أخرى	المودعة	غير المودعة	
2000	0	0	0	0	0	0	0
2001	0	0	0	0	0	0	0
2002	0	0	0	0	0	0	0
2003	234	54	6	0	160	134	294
2004	256	144	9	2	300	111	411
2005	245	149	20	1	190	225	415
2006	260	157	9	4	192	238	430
2007	346	113	15	9	198	285	483
2008	307	143	7	7	194	270	464
2009	208	77	11	6	142	160	302
2010	180	71	3	2	135	121	256
2011	185	77	4	4	117	153	270
2012	207	74	13	13	136	171	307
2013	172	76	10	4	111	151	262
2014	187	92	14	8	46	255	301
2015	209	82	13	14	123	195	318
2016	196	91	8	1	34	262	296
2017	179	112	3	0	294	0	294
مجموع الفترة	3 371	1 512	145	75	2 078	2 731	5 103

المصدر: جدول تم إعداده بناء على فرز سجلات الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية

8.2. أعمال الترجمة والأعمال التعاونية:

1.8.2. أعمال الترجمة:

تكتسي الترجمة أهمية بالغة في عالم الكتاب كونها نافذة العقل إلى الفكر، ووسيلة لنقل المعارف والعلوم والتكنولوجيا، ومحركاً لرفع المستوى الثقافي وجسر للتواصل بين الثقافات والشعوب، لذلك يُعتبر النشر بلغات أجنبية غير اللغة الوطنية إشعاعاً حضارياً وإسهاماً فكرياً يتوجب تشجيعه وترقيته والإقرار بأهميته وهذا من أجل زيادة وتنويع الإنتاج الفكري الوطني وكذا دعم وتمكين قطاع النشر الوطني من دخول دائرة التأثير الفكري العالمي من خلال الأخذ والعطاء.

في الجزائر، لا تزال الترجمة تمثل الحاضر الغائب في المنظومة الفكرية، ولا تعتبر حجر زاوية لدى غالبية الناشرين الجزائريين بل ولا تدرج حتى ضمن اهتماماتهم وأولوياتهم الاستثمارية (حسب عينة الدراسة)، حيث يُبين التحليل الكمي والموضوعي للبيبلوغرافيا الوطنية أن نشر الكتب المترجمة لم يتخط حدود الـ 10% من إجمالي الإنتاج الفكري الوطني خلال 10 سنوات، وقد تراوحت ما بين 2,68% سنة 2000 و4,50% سنة 2020.

جدول رقم 64: نشر الكتب المترجمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

السنة	عدد الكتب المنشورة والمترجمة			النسبة إلى إجمالي الكتب المنشورة
	إلى العربية	إلى الفرنسية	المجموع	
2000	19	11	40	2,68%
2001	39	09	48	4,35%
2002	51	73	124	9,37%
2003	50	38	88	5,13%
2004	65	31	96	4,85%
2005	48	26	74	3,64%
2006	62	22	84	3,27%
2014	103	50	153	4,95%
2020	70	35	105	4,50%
2021	---	---	---	---
مجموع الفترة	507	295	802	100%

المصدر: جدول تم إعداده بناء على التحليل الكمي والموضوعي للبيبلوغرافيا الوطنية الجزائرية

بلغ عدد الكتب المترجمة المنشورة في الجزائر خلال السنوات التي توقّرت بياناتها (صدرت فيها البيبلوغرافيا الوطنية) حوالي 800 عنواناً، وبمعدل سنوي لا يجاوز الـ 30 كتاباً في السنة، وهو معدل ضئيل جداً مقارنة بدول أخرى، "ومن ذلك مثلاً إسبانيا التي تصدر 27,33 كتاب مترجم يومياً"¹، ويلاحظ

¹ لوبيات تهيمن على الترجمة في الجزائر والمترجم غير معترف به قانوناً [على الخط]. في الشروق أونلاين ليوم 2017.11.30. تم تصفّحه يوم 2023.03.13. يوجد على الرابط:

أنّه وعلى الرّغم من إدراجها (أي التّرجمة) ضمن المحاور الرّئيسيّة لترقية الكتاب في الجزائر في القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب من أجل النّهوض بها وتطويرها والدّفع قدما بقطاع الكتاب ، إلا أنّ عدد الكتب المترجمة المنشورة لم يعرف تطوّرا ملحوظا ، بل بالعكس سجّلت سنة 2020 تراجعا مقارنة بما صدر سنّي 2002 و 2014 مثلاً!، ويرجع ذلك حسب رأينا إلى سببين رئيسيّين هما:

- **أولا:** عدم وجود مؤسسات وهيئات متخصصة في ترجمة الثقافة والفكر ، على عكس ما هو معمول به في الكثير من دول العالم بما فيها العربيّة ؛

- **ثانيا:** غياب سياسة وطنيّة تعنى بالتّرجمة الفكرية في الجزائر ترسم لها إستراتيجية ورؤية واضحة المعالم.

لقد أصبحت ترجمة الفكر من قبيل المجهود الفرديّ والمغامرة غير مضمونة النّتائج بالنّسبة للنّاشرين في الجزائر ، لذلك يبيّن التحليل الموضوعي للكتب المترجمة المنشورة أنّ الكثير منها تُمثّل كُتبا دخلت في الملك العامّ وأعيد نشرها ومعظمها كتب من الأدب العالمي؛ كما هو الحال لكتاب اليوساء لصاحبه Victor Hugo، أو كتاب كليلة ودمنة الذي ترجمه عبد الله ابن المقفّع والذي مثّل 59 عنوانا من إجمالي العناوين المترجمة؛ أمّا البعض الآخر فهي كتب تُرجمت في الجزائر ويُعاد نشرها أو إصدارها في طبعات جديدة بين الفينة والأخرى، بينما تُمثّل فئة ثالثة كُتبا تُرجمت ونشرت خارج الجزائر وتمّ شراء حقوق نشرها من طرف ناشرين جزائريين.

فيما يخصّ المجالات والمواضيع المعرفية محلّ التّرجمة، فإنّ أكثر من 70% من العناوين تندرج ضمن أدب الأطفال والكتب التّعليميّة، لتتقاسم باقي الألوان المعرفيّة الـ 30% المتبقية من العناوين المترجمة ويأتي في مقدّمتها أدب الرّواية ثمّ التّاريخ ثمّ السياسة والاقتصاد وقليلة جدّا التّرجمات الخاصّة بالعلوم والتّقنيّات والطبّ، كما تمّت ترجمة 3 عناوين إلى لغة البرايل.

وبالإضافة إلى الأسباب المذكورة سابقا، فإنّ غياب "استراتيجية فكرية هادفة" و"خطّ تحريريّ واضح" و"كفاءات متخصصة" لدى أغلب دور النّشر التجاريّة، هو ما يدفعها نحو تبني منطق السّهل البسيط والسّريع المربح في ترجمة الأعمال الفكرية، والعزوف عن الأعمال ذات القيمة الفكرية أو الإضافة العلميّة الهادفة لما تتطلّبه هذه الأخيرة من جهد وتكلفة ووقت، ولأنّ معظم هذه الدّور تجاريّة "بحتة" فإنّها تجهل حتّى المواضيع التي تحتاج إلى ترجمة ولا تدري أنّ "الموضوع المناسب في الوقت المناسب والمترجم المناسب" ، وهذا ما أدّى إلى تدنّي وتراجع أعمال التّرجمة الفكرية بشكل كبير، و جعل سوق الكتاب في الجزائر تُعاني من الانتشار المُتنامي للكتب المترجمة ترجمات تجارية لا تُراعي القواعد العلميّة في المجال، كما أنّها تفتقر إلى

الأمانة العلمية والأخلاقية علاوة على مستواها اللغوي المُتدني، وهو ما يجعلها بحاجة إلى مراجعات لغوية وتنقيحات دقيقة وشاملة.

2.8.2. الأعمال التعاونية:

ظهرت وازدهرت تجارب "النشر والطبع المشترك" والتي تُسمى أيضا بالأعمال التعاونية منذ سنوات في الكثير من دول العالم بما فيها العربية، وتحت هذه الشراكة أو التوأمة صدرت وتصدر آلاف العناوين في طبقات مزدوجة وفي التوقيت نفسه، وهي تُعتبر من الأهمية بمكان في قطاع النشر، كونها تشكل نقطة ارتكاز تخدم الناشر، والكاتب والقارئ والكتاب على حد سواء، وأداة للتبادل والتكامل والتعاون الفكري والامتداد الثقافي خارج الجغرافيا المحلية، خاصة في ظل تدني مكانة الكتاب في المجتمع وتراجع عادة القراءة والمطالعة بين أوساطه الموازية مع تنامي استعمال الميديا الحديثة لدى الأفراد وبخاصة الشباب منهم من جهة، وتفاقم مشكلة التوزيع التي تحد من انتشار الكتاب وتضرر بالأطراف الأربعة من جهة أخرى، وهو ما يجعل من النشر المشترك وسيلة لطرق أبواب أكبر عدد من القراء وتغطي مجالات ومساحات معرفية وإبداعية أكبر.

وعلى عكس الكثير من الدول العربية كمصر مثلاً ولبنان وتونس التي يزخر إنتاجها الفكري بكثرة الأعمال المشتركة، فإن قطاع النشر في الجزائر لا يزال يتميز بقلّة المبادرات في هذا الشأن والتي تُعدّ على أصابع اليد الواحدة، على الرغم من إقراره ضمن المحاور التي تستفيد من دعم الدولة في إطار ترقية الكتاب كما تنصّ على ذلك المادة 38 من القانون 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب.

جدول رقم 65: الأعمال الفكرية محلّ نشر مُشترك بين دور نشر جزائرية وأجنبية خلال الفترة 2000-2021

السنة	عدد الأعمال التعاونية	اللغة	المترجم	دور النشر المتعاونة
2014	*10	الإنجليزية	خلود التواتي	التهج (سوريا) الفردوس (الجزائر)
2014	01	الفرنسية	فريد بن مختار	L'Harmattan (فرنسا) تيرة (الجزائر)
2014	08	العربية		الإمام مالك (تونس)
2014	*11	الإنجليزية	أحمد نبيل الأنصاري	التهج (سوريا) الفردوس (الجزائر)

المصدر: جدول تم إعداده بناء على التحليل الكمي للبيبيوغرافيا الوطنية

(*) هناك عمليتين مشتركتين في الترجمة بين كل من خلود التواتي وأحمد نبيل الأنصاري

تعتبر سنة 2014 السنة الوحيدة التي سجّلت أعمال نشر مُشترك بين ناشرين جزائريين وآخرين أجانب، وقد بلغ عدد هذه الأعمال 28 عملاً، ثمانية منها كانت باللغة العربية، 19 تُرجمت من الإنجليزية إلى العربية وهي عبارة عن ترجمات لقصص وروايات عالمية، في حين نُشر عمل واحد باللغة الفرنسية.

وكانت دار "ميم" قد أعلنت عن خوضها لتجربة نشر مُشترك مع دار "رؤية" المصرية في سنة 2014 أيضاً، وتمّ خلالها نشر أعمال ودراسات غاية في الأهمية لكنّا لم نلق لها أثراً في الببليوغرافيا الوطنية لسنة 2014 على الرّغم من صدورها سنة 2019 ! ومن أبرز هذه الأعمال نذكر:

- عامة القيروان لـلال لواتي؛
- سيمياء الأنساق لآمنة بلعلي؛
- التحقيب والإيديولوجيا لمحمد قرّاش؛
- سرديات جيرار جينيت لمصطفى منصوري؛
- من القصيدة إلى الكتابة لواوية يحيوي؛
- المعجم العربي في ضوء النقد اللغوي لخالد هدنة؛
- التداولية واستراتيجية التواصل لذهبية حمو الحاج؛
- نظرية الإستعارة التداولية والخطاب الأدبي لعمر بن دحمان

9.2. الضبط الببليوغرافي للإنتاج الفكري في الجزائر:

يعتبر الضبط الببليوغرافي عملية مهمة جداً لرسم صورة واضحة، شاملة ودقيقة عن الإنتاج الفكري على المستويين الوطني والدولي، وكذا معرفة توجّهات سوق الكتاب والتوجّهات المعرفية العامة للمجتمع داخل حدود الدولة.

في هذا الإطار، تتولّى مصلحة الإيداع القانوني على مستوى المكتبة الوطنية تسيير الإجراءات المتعلقة بعملية الضبط الببليوغرافي لنشر الكتاب في الجزائر من خلال تطبيق الإيداع القانوني على كلّ الكتب والمؤلفات بمختلف أوعيتها، إعطاء أرقام الـ ISBN لهذه الكتب والمؤلفات وكذا حصر وجمع الإنتاج الفكري والتّعريف به من خلال الببليوغرافيا الوطنية.

لقد كانت إجراءات الضبط الببليوغرافي تتمّ بصورة تفتقر إلى أدنى معايير التّنظيم الإداري والتّقني، إذ كان منح أرقام الإيداع القانوني وأرقام الـ ISBN يتمّ بمجرد تقديم طلب من طرف الناشر أو المطبعي أو المؤلف وحتى دون تقديم مسودة الكتاب أحياناً، كما أنّها كانت تُطلب وتُمنح أيضاً عن طريق الهاتف ودون حضور المؤلف أو الناشر إلى المصلحة للتحقق من هويّته وعمله الفكري المراد نشره، هذه الممارسات صعبت من إجراءات الضبط الببليوغرافي وأفضت إلى عدم استعمال المئات من أرقام الإيداع وكذا أرقام الـ ISBN بسبب عدم قيام أصحابها الذين مُنحت لهم بإيداع مؤلفاتهم ! كما عوّدت من مهام المصلحة من خلال إجبار عمّالها على مراجعة سجلات أرقام الإيداع المعطاة (الموزّعة) ومطابقتها بسجلات الإيداع الحقيقية (العناوين التي تمّ إيداعها نهائياً في المكتبة الوطنية) وهذا من أجل إلغاء الأرقام غير المستعملة أو غير المودعة، من جهة أخرى، تمّ إيداع الكثير من العناوين في فترات لاحقة (أي بعد سنوات من حصولها على رقم إيداع ورقم ISBN) .

ابتداء من منتصف العام 2016 تم تبني طريقة عمل جديدة تقضي بعدم إعطاء رقم إيداع أو رقم ISBN لأي كتاب إلا بعد إيداعه من طرف مؤلفه (في حالة النشر لحساب المؤلف) أو الناشر أو المطبعي (في حالة النشر لحساب الناشر)، هذه الآلية الجديدة سجلت نقطة تحوّل في عملية الضبط البيبليوغرافي وأضفت عليها طابعا أكثر تنظيما وأكثر دقة من ذي قبل.

فيما يخصّ البيبليوغرافيا الوطنية - باعتبارها محصلة الضبط البيبليوغرافي وأداة حفظ وتعريف بالإنتاج الفكري - فقد لاحظنا وجود الكثير من النقص والاختلالات الحاصلة في إعدادها، ومن أبرزها نذكر:

- غياب هذه البيبليوغرافيا طيلة 12 سنة كاملة (من 2007 حتى 2013 ومن 2015 إلى 2019)، وتسجيل تأخر في عملية إعدادها ونشرها (ما بين سنتين و 8 سنوات) في باقي السنوات التي صدرت فيها (أنظر الجدول رقم 66)، الشيء الذي يطرح أكثر من تساؤل حول مسؤولية المكتبة الوطنية والوزارة الوصية عليها في هذا التقصير بحق الإرث الفكري الوطني الذي هو أحد مقومات الثقافة والذاكرة الوطنية.
- تأخر الكثير من الناشرين أو المطبعيين أو المؤلفين في إيداع مؤلفاتهم الصادرة في سنوات معينة إلى سنوات لاحقة، عقد من عملية الضبط البيبليوغرافي وجعل من البيبليوغرافيا الوطنية أداة غير دقيقة في أرقامها، حيث أنّ الكثير من البطاقات الفهرسية والمعلومات البيبليوغرافية المعروضة في بعض الأعداد تتعلق بإنتاج فكري قديم تم نشره في سنوات غير تلك التي صدرت فيها تلك الأعداد ! ولعلّ ما يبيّن ذلك بشكل كبير هو التباين الكبير بين أرقام البيبليوغرافيا الوطنية وأرقام سجلات الإيداع والذي يفوق في بعض السنوات الـ 300 عنوان !

في سنة 2018، ونظرا للغياب المتواصل للبيبليوغرافيا، اقترح أحد الناشرين على مسؤولي المكتبة الوطنية نشر كلّ الأعداد الناقصة التي لم تصدر بعد (وبمقابل مالي طبعاً)، بشرط أن يتمّ تزويده بالمعلومات البيبليوغرافية "بطاقات فهرسية" لعناوين كلّ عدد، فوافقت إدارة المكتبة على ذلك، غير أنّ رفض مصلحة الإيداع جعل الإدارة تتراجع عن قرارها، وتقوم بإنشاء خلايا عمل على مستوى كلّ مصالح المكتبة الوطنية وتكليف كلّ خلية بإعداد سداسي (عدد) في محاولة منها لتدارك الوضع، مع ذلك وبعد خمس سنوات، لم تر هذه الأعداد النور بعد، وتمّ فقط إصدار تلك المتعلقة بسنتي 2020 و2021.

- كثرة الأخطاء في البطاقات الفهرسية وكشافات المؤلفين لمختلف الأعداد الصادرة من البيبليوغرافيا الوطنية: ومردّد ذلك هو النقص الكبير في العمّال المؤهلين وذوي الاختصاص في مصلحة الإيداع القانوني من جهة، وعدم ثبات معايير الفهرسة والتكشيف بين مختلف مصالح المكتبة الوطنية (مصلحة المعالجة، مصلحة الإيداع القانوني...) من جهة أخرى، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر:

← ذكر المؤلف أكثر من مرّة في كشّاف المؤلفين وبهذه الطريقة سيتمّ اعتباره مؤلفاً مغايراً في كلّ مرّة يتمّ ذكره مثل: ابن رجب الحنبلي والحافظ ابن رجب الحنبلي الذي تمّ ذكره مرّتين في الصفحة 282

من العدد 103، ابن تيمية وابن تيمية تقي الدين وابن تيمية الذي ذكر في الصفحة 272 البطاقة رقم 82، والصفحة 275 البطاقة رقم 111 من العدد نفسه، ابن الجوزي وابن الجوزي جمال الدين أبي الفرح، ابن كثير وابن كثير أبو الفداء الحافظ، بن عبد البر أبو عمر يوسف وابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد.

← في حالة الملتقيات والندوات.. هناك خلط بين الهيئة المشرفة أو المنظمة والهيئة الوصية، فنجد مثلاً في الصفحة 298 من العدد 103: المكتب الولائي بالوادي (تنظيم) أما في الصفحة 271 فنجد: الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين: المكتب الولائي بالوادي (تنظيم) وكلاهما تمّ اعتباره مؤلفاً على انفراد !.

← الأخطاء اللغوية الكثيرة، فمثلاً تذكر البطاقة رقم 164 في الصفحة 47 من العدد 103 العنوان التالي: "27 آية و150 حديث التوبة إلى الله وتكفر بها ذنوبك وتتوب بها إلى الله !" حيث يُلاحظ أنّ صياغة العنوان دون المستوى، وتحمل مصلحة الإيداع القانوني وحدها المسؤولية، لأنّه حتّى وإن كان العنوان بهذه الصياغة، فإنّه من الواجب إمّا رفض هكذا كتاب، أو إبلاغ الناشر أو المؤلف بضرورة إعادة طباعة صفحة العنوان، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أن توجّهات دور النشر في الجزائر أصبحت تجارية أكثر منها فكرية، كما أنّ السواد الأعظم منها لا يهلك لجنة قراءة ولا تهتمّ الشهرة أو السمعة التجارية بغض النظر عن المحتوى.

← عدم ضبط الألقاب المركبة لبعض المؤلفين الأجانب فنجد على سبيل المثال لا الحصر: هنري دو فايري، ذكر على الشكل: فايري، هنري دو (الصفحة 293 من العدد 103)، كما ذكر Diego de Haêdo على الشكل: Haêdo, Diego de (الصفحة 115 من العدد 85)، لأنّ المتعارف عليه والمعلوم هو أنّ de أو da أو di في الأسماء اللاتينية المركبة تُلحق دائماً باللقب وليس بالإسم مثل Fernand De Saussure فالإسم هنا هو Fernand واللقب هو De Saussure.

← يؤخذ اسم المؤلف مرّة واحدة فقط ويحذف التكرار عند تغيير الوظيفة (مثلاً: الزبيري محمد العربي في ص. 286 من العدد 103 أو السروجي خالد خادم في ص. 287 أو عند اختلاف ظهور اسمه على صفحة العنوان...

جدول رقم 66: مختلف أعداد الببليوغرافيا الوطنية الصادرة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

السنة	السداسي	العدد	سنة الصدور	التأخر
2000	السنة 37	74	2002	سنتين
	الثاني	75	2003	3 سنوات
2001	السنة 38	76	2003	سنتين
	الثاني	77	2003*	سنتين
2002	السنة 39	78	2004	سنتين
	الثاني	79	2005	3 سنوات
2003	السنة 40	80	2006	3 سنوات
	الثاني	81	2006	3 سنوات
2004	السنة 41	82	2007	3 سنوات
	الثاني	83	2007	3 سنوات
2005	السنة 42	84	2008	3 سنوات
	الثاني	85	2010	5 سنوات
2006**	السنة 43	86	2014	8 سنوات
	الثاني	87		
2014	السنة 51	102	2016	سنتين
	الثاني	103	2019	5 سنوات
2020**	السنة 57	114	2021	سنة تقريبا
	الثاني	115		
2021	السنة 58	116	2022	سنة تقريبا
	الثاني	117		بضعة أشهر***
2022	السنة 59	118	2023	صدرت على الخط
	الثاني	119	---	---

المصدر: جدول تم إعداده من خلال معاينة أعداد الببليوغرافيا الوطنية الصادرة.

* في صفحة الغلاف ذكرت سنة 2004 كسنة صدور أما في صفحة العنوان فذكرت سنة 2003 !

** صدر العددان معا في عدد واحد.

*** حتى نهاية الثلاثي الأول من سنة 2023 لم يتم إصدار الفصل الثاني باللغة العربية !

خلاصة الفصل:

عرفت الجزائر بشكل عام، حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحركية ملفنة في المشهد الثقافي منذ مطلع الألفية وعلى مدار 18 سنة تقريبا، وهو ما كان له بالغ الأثر في صناعة نشر الكتاب بالجزائر التي عرف تحسنا ملحوظا على الصعيدين الكمي والنوعي، غير أن ارتفاع المواد الأولية في الأسواق الدولية والمنافسة الشرسة التي فرضها الكتاب المستورد، مقابل ارتفاع تكاليف إنتاج الكتاب المحلي في السنوات الأخيرة، أدى إلى تراجع حجم الإنتاج الفكري المنشور وطنيا بما في ذلك أعمال الترجمة والأعمال التعاونية والنشر الجامعي. هذه المعطيات وغيرها تُفسر الأداء الضعيف لصناعة النشر في الجزائر، التي تضررت وبشدة خلال العقد الثاني من الألفية و تراجعت أسهمها مقارنة بصناعات أخرى، الأمر الذي دفع بالدولة إلى التدخل من خلال آليات دعم من شأنها ترقية قطاع الكتاب وتطويره.

الفصل السادس:
ترقية الكتاب في الجزائر من
خلال سياسة الدعم المالي

تمهيد:

لقد أبدت الدولة منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي اهتماماً ملفتاً بالإبداع الفكري وأدرجت الكتاب ضمن المحاور الكبرى "ذات الأولوية" في مختلف سياساتها المتبناة بهذا الخصوص، حيث تأتي برامج الدعم المالي على رأس هذه السياسات التي خصت بها نشاط نشر الكتاب دون سواه من أنشطة الكتاب، سعيًا منها في ترقية واثمين الصناعة الوطنية للكتاب وتشجيع وتحفيز الناشرين الجزائريين، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء من الدراسة، حيث سنعرض مختلف برامج الدعم التي سطرته الدولة في هذا الإطار خلال الفترة 2000-2021، والتي تمت عن طريق وزارة الثقافة ومؤسساتها التابعة لها وبعض المؤسسات والهيئات الدستورية، كما نُقدّم شرحاً وافياً عن آليات تقديم هذا الدعم والأرقام المتعلقة به، ونتطرق إلى مسألة الدعم المالي غير المباشر للكتاب من خلال "بعض" التحفيزات الضريبية التي أقرتها الدولة لصالح القطاع.

1. لمحة عن دعم الدولة للكتاب بين 1962 و1999:

إنّ دعم الدولة للكتاب ليس حديث عهد في الجزائر، وإنما بدأ خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، حين صدر الأمر 67-191 الذي يتضمن الإعفاء من الرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج عند استيراد بعض الكتب باللغة العربية،¹ ويتعلّق الأمر؛ حسب ما يوضحه القرار المؤرخ في 23 أكتوبر 1967؛ بالكتب والمؤلفات المستوردة في إطار العقود التي تم إبرامها سنتي 1966 و1967 بين الشركة الوطنية للنشر والتوزيع و16 دار نشر عربية ثمانية منها من لبنان، أربعة من المغرب، ثلاثة من مصر وواحدة من تونس.² مع مطلع الثمانينيات التي تعتبر العصر الذهبي للمقروئية في الجزائر، أولت الدولة اهتماماً بالغاً لدعم الكتاب وتشجيع القراءة، فأصدرت المرسوم 80-151³ الذي يُحدد كفاءات حساب إعانة دعم سعر الكتاب واستعمالها، حيث صدر قراران وزاريان مشتركان الأول مؤرخ في 25 أكتوبر 1981⁴ يُحدد نسبة دعم سعر

¹ رئاسة الحكومة. الأمر رقم 67-191 مؤرخ في 27.09.1967 يتضمن الإعفاء من الرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج عند استيراد بعض الكتب باللغة العربية. الجريدة الرسمية عدد 84 الصادرة بتاريخ 13.10.1967. ص. 1280.

² وزارة المالية والتخطيط. قرار مؤرخ في 23.10.1967 يُحدد بموجبه كفاءات تطبيق الأمر 67-191 المؤرخ في 27.09.1967 والمتضمن الإعفاء من الرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج عند استيراد بعض الكتب باللغة العربية. الجريدة الرسمية عدد 91 الصادرة بتاريخ 07.11.1967. ص. 1400.

³ رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 80-151 مؤرخ في 24.05.1980 يُحدد كفاءات حساب إعانة دعم سعر الكتاب واستعمالها. الجريدة الرسمية عدد 22 الصادرة بتاريخ 27.05.1980. ص. 880.

⁴ وزارة الإعلام والثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25.10.1981 يُحدد نسبة دعم سعر الكتاب المستورد لسنة 1982. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 12.01.1982، ص. 84.

الكتاب المستورد في سنة 1982، والثاني مؤرخ في 19 ماي 1984¹ يتضمّن تحديد معدل دعم سعر الكتاب المستورد لسنة 1983، وبموجب ذلك عرفت أسعار الكتب المستوردة أدنى مستوياتها مقارنة بأسعار الكتاب المحلي وبأسعار الكتب الأجنبية في كثير من الدول خاصة العربية منها آنذاك، وقد شمل الدعم الذي كانت نسبته في حدود الـ 25% من سعر كلفة الكتاب المستورد مستلما في الجزائر كتب العلوم التطبيقية والعلوم الدقيقة، الكتب التقنية، كتب العلوم الإنسانية والاجتماعية، كتب الأدب القديم والحديث وأدب الأطفال، المراجع والمصادر، وقد تمّ إلغاء الدعم ابتداء من سنة 1987 أي مع تدهور الوضع الاقتصادي للجزائر على إثر الأزمة الاقتصادية التي بدأت تداعياتها سنة 1986.

خلال التسعينيات وجهت الدولة دعمها نحو إنتاج الكتاب المحلي بشكل خاص، حيث صدر المرسوم 512-91 الذي يحدّد قائمة التجهيزات والمواد المقنتاة بالإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج لفائدة مؤسسات الصحافة المكتوبة ومؤسسات النشر الخطّي والصوتي والمؤسسات السمعية البصرية للإنتاج والتوزيع العمومي لمؤلفات الإعلام²، وقد كان من بين تلك المواد والتجهيزات المعفاة من رسوم الجمركة كلّ تجهيزات المطابع (حبر، آلات وأجهزة حيك وتجليد وخياطة الكتب والدقّاتر، آلات سبك وصف الحروف، أجهزة ومعدّات صنع الرّواسم والطّبع بالقالب، ألواح وأسطوانات وحجر وحروف الطباعة...)، الورق وعجينة الورق وحشو السيليلوز في شكل لفّات أو صفائح، نشرّيات ومجلّات ومطبوعات دعائية ذات طابع رسمي ومنفعة عامّة ثقافية وعلمية، كتب أخرى تقنية..إلخ. وعلى الرّغم من تلك التّحفيّزات، فإنّ قطاع الكتاب عرف ركودا على غرار القطاعات الأخرى، وهذا بسبب تداعيات الأزمة السّياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر حيث وجهت الدولة كلّ أولويّاتها آنذاك؛ كما كنّا قد أشرنا إلى ذلك في الفصل الأوّل؛ نحو استعادة الأمن والاستقرار وتحقيق الدّفع الاقتصادي.

¹ وزارة الثقافة والسياحة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 ماي 1984 يتضمّن تحديد معدل دعم سعر الكتاب المستورد لسنة 1983. الجريدة الرّسمية عدد 21 الصّادرة بتاريخ 1984.05.22. ص. 775.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 512-91 مؤرخ في 1991.12.22 يحدّد تطبيقا للمادة 77 من قانون المالية لسنة 1991؛ قائمة التجهيزات والمواد المقنتاة بالإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج لفائدة مؤسسات الصحافة المكتوبة ومؤسسات النشر الخطّي والصوتي والمؤسسات السمعية البصرية للإنتاج والتوزيع العمومي لمؤلفات الإعلام. الجريدة الرّسمية عدد 68 الصّادرة بتاريخ 1991.12.25. ص. 2662.

2. دعم الكتاب والنشر في الجزائر ابتداء من العام 2000:

لقد كرّست الدولة منذ مطلع الألفية جهوداً جبّارة من أجل النهوض بقطاع الثقافة وقدمت له دعماً هاماً على غرار دول الجوار، حيث "يجري تقديم الدعم إلى الثقافة في بلدان المغرب العربي، ولاسيما في الجزائر - والمغرب وتونس- وفق نموذج العمل من القمة باتجاه القاعدة الذي اعتمد في ظل الحكم الفرنسي، وهو نموذج يركز على الفنون والتراث. ومع ذلك، فقد تم الاعتراف في الجزائر؛ في عام 2009؛ بالأهمية الاقتصادية لقطاع الثقافة، وذلك عندما أصبحت كلّ من صناعة النشر وإنتاج الأفلام جديرتين بالانتفاع بحوافز في مجالي التمويل والاستثمار".¹

ولقد عرّف القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ترقية الكتاب بأنها "دعم الكتاب بوسائل م الية وإجراءات تحفيزية وكذا تسهيل عملية الوصول إلى الكتاب"، كما شرح الخطوط العريضة لكيفيات وآليات ضبط وتنظيم دعم الدولة للكتاب وترقيته وتطوير المطالعة والتكوين في مهنة الكتاب في الفصل الرابع (المواد من 35 إلى 51)، حيث تتكفل الدولة بدعم الكتاب وترقيته وتشجيع المطالعة عن طريق منح إعانات مباشرة وغير مباشرة وتخصيص جوائز، حيث يستفيد من الإعانة المالية المباشرة التي تمنحها الدولة لتطوير الكتاب وترقيته كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الجزائري ويمارس نشاطه بصفة رئيسية في مجال الكتاب، كما تستفيد الأعمال التعاونية (النشر المشترك) بين الناشرين الجزائريين والناشرين الأجانب من الحوافز نفسها. وفي هذا الإطار، فإنه يستفيد من إجراءات الترقية والدعم كلّ من:

- الكتاب المنشور محلياً؛
- الكتاب العلمي والتقني؛
- الكتاب باللغة الأمازيغية؛
- أعمال وأنشطة الترجمة للكتب؛
- كتاب الطفل والنشاطات المرتبطة به؛
- الكتاب المكيف لذوي الاحتياجات الخاصة.

تجدر الإشارة إلى إنّ صدور القانون السالف الذكر العام 2015 لا يعني أنّ دعم الدولة للكتاب بدأ من هذا التاريخ، فالقانون جاء لإضفاء طابع التنظيم لأنشطة وسوق الكتاب، والدعم كان حاضراً منذ بداية الألفية وعلى مدار السنوات التي توالى غير أنّ الوتيرة تراجعت مع تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2015. تشمل ترقية الكتاب سبعة أوجه رئيسية هي:

- الدعم المالي للكتاب؛
- تشجيع القراءة والمطالعة؛

¹ اليونسكو/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . تقرير عن الاقتصاد الإبداعي 2013: تعزيز سبل التنمية. طبعة خاصة. باريس: اليونسكو، 2013. ص. 70.

- التكوين في مهن الكتاب ؛
- الترويج والإشهار للكتاب ؛
- الجوائز الأدبية وجوائز الكتاب ؛
- التحفيزات الضريبية والجبائية ؛
- الدراسات والبحوث حول الكتاب.

1.2. الدعم المالي المركزي للكتاب (المباشر):

يتمّ الدعم المركزي للكتاب بتمويل مباشر من الوزارة المكلفة بالثقافة عن طريق مصالحها وهيكلها الإدارية المسؤولة عن شؤون الكتاب وهي مديرية الكتاب والمطالعة العمومية أو عن طريق الصناديق الخاصة التي ترتبط بقطاع الثقافة.

1.1.2. ماهية الصناديق الخاصة:

تعتبر الصناديق الخاصة أو "حسابات التخصيص الخاصة" صناديق مالية يتمّ إنشاؤها بموجب قوانين المالية للدولة، حيث يتمّ تخصيص مورد أو موارد معينة من موارد الدولة (ضرائب، رسوم، مساهمات....) لتخصيصه لخدمة معينة لهدف معين، وهذا مع إمكانية التحكم في النفقات ومتابعتها ، فدولة فرنسا مثلا تخصص 3 % من ضرائب مُصنّعي ومستوردي آلات النسخ لصالح الصندوق الوطني للكتاب.

على غرار تشريعات بعض دول العالم، يسمح التشريع الجزائري بخلق وإنشاء مثل هذه الصناديق وهذا من خلال القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية¹ و القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية². تشتمل هذه الصناديق في الحالات الإستعجالية أحيانا مثل الكوارث ومواجهة النفقات الطارئة، كما تُستعمل في الحالات العادية، و تخضع للتسيير المباشر من قبل الوزراء ، حيث أنّ إنفاق أرصدها المالية لا يخضع للإجراءات الرقابية المُتبعة عادة في ضبط الميزانيات القطاعية والوزارية ؛ أي من خلال المرور على المراقب المالي للوزارة والخزينة العمومية وصولا إلى وزارة المالية؛ وإنما تتمتع باستقلالية ولا مركزية التسيير وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام الاختلاس والفساد الإداري ونهب المال العام.

¹ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 84-17 مؤرخ في 07.07.1984 يتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية عدد 28 الصادرة بتاريخ 10.07.1984. ص. 1040.

² رئاسة الجمهورية. قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15.08.1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية. الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة بتاريخ 15.08.1990. ص. 1131.

2.1.2. أهم الصناديق المساهمة في دعم الكتاب:

منذ إقرارها، أنشأت الدولة أكثر من 70 صندوقاً في مختلف القطاعات،¹ مثل صندوق الوقاية من حوادث المرور، صندوق الطرق السريعة، وصناديق وزارة الصحة كذلك الموجهة لمكافحة آثار التدخين والسرطان واستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية الخاصة والاستعجالات.

فيما يخص الصناديق الخاصة التي تتدخل وتساهم في مجال دعم الكتاب - سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة - فإن الجزائر تُحصى 3 صناديق بارزة نذكرها فيما يلي مرتبة حسب ظهورها الزمني:

1.2.1.2. الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

الصندوق المشترك للجماعات المحلية هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية. تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 82-14² ويخضع تسيره لأحكام المرسوم رقم 86-266 المتضمن تنظيم وسير الصندوق المشترك للجماعات المحلية.³

« مهام الصندوق:

- تتمثل مهمة الصندوق الرئيسية في تكريس التضامن المالي بين الجماعات المحلية ، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن الصندوق مُكَلَّف بمنح المساعدات للجماعات المحلية وتخصيص المعادلات والقروض الاستثنائية لفرع التسيير وقروض التجهيز لفرع التجهيز للميزانيات المحلي، علاوة على هذا فهو يضطلع بالمهام التالية:
- تسيير صندوق التضامن الخاص بالجماعات المحلية؛
- إعداد وإنجاز كل الدراسات والتحقيقات والأبحاث المتعلقة بترقية التجهيزات والاستثمارات المحلية؛
- القيام بكل نشاطات التكوين والتأهيل لفائدة موظفي الإدارة المحلية والمؤسسات والمصالح العمومية المحلية؛
- تشجيع أنشطة الإعلام و تبادل الخبرات واللقاءات لغرض ترقية الجماعات المحلية.

¹ حسب الأرقام الرسمية، فإن 20 صندوقاً من هذه الصناديق لم تستهلك إلا 10 % من مواردها المالية إلى غاية نهاية 2016، وهو ما دفع الدولة إلى محاولة تقليص أعدادها في السنوات الأخيرة خاصة مع تداعيات الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

² رئاسة الجمهورية. قانون رقم 82-14 مؤرخ في 30.12.1982 يتضمن قانون المالية لسنة 1983. الجريدة الرسمية عدد 57 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 1982. ص. 3658.

³ رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 86-266 مؤرخ في 04.11.1986 يتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك. الجريدة الرسمية عدد 45 الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 1986. ص. 1838.

← تخصيص المعادلات:

يتمثل تخصيص المعادلات في تقديم قروض التسيير لصالح الجماعات المحلية ويتم حسابها وفق معيارين اثنين:

← عدد سكان الجماعة المحلية؛

← الموارد المالية للجماعة المحلية.

تشكل هذه التخصيصات المصدر الرئيسي بالنسبة للبلديات المعوزة إذ أنها تسمح بالتخفيف من المفارقات والتفاوتات في الحصول على الموارد المالية بين مختلف الجماعات المحلية.

القروض الاستثنائية:

أقرّ المرسوم 86-266 الذي يخضع له سير الصندوق المشترك للجماعات المحلية مساعدتين استثنائيتين رئيسيتين وهما:

← القروض الاستثنائية للتوازن وتخص الجماعات المحلية التي تعاني أوضاعا مالية عسيرة وضمان

التغطية الآلية للنفقات الإلزامية (الأجور والنفقات الملحقة..) للسنة.

← القروض الاستثنائية الممنوحة للجماعات المحلية برسم الكوارث أو الطوارئ وهذا بغرض مساعدة

الجماعات المحلية على مواجهة التزامات الإسعافات الأولية عند حدوث كارثة أو طارئ آخر.

قروض التجهيز:

يمنح الصندوق المشترك للجماعات المحلية قروض التجهيز للجماعات المحلية من أجل القيام بالعمليات الموجهة لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وهي من المهام التقليدية للجماعات المحلية، حيث تُمنح الأولوية للجماعات المحلية المعوزة في الاستفادة من هذه القروض.

وفضلا عن هذه التدخلات المالية الرئيسية لفائدة الجماعات المحلية المعوزة، يضمن الصندوق أيضا تمويل

عمليات التكوين والإعلام والدراسات لفائدة الأعوان والمنتخبين المحليين، كما أنه يضمن تعويض القيمة

الجبائية الناقصة برسم صندوق ضمان الجماعات المحلية.

← تنظيم الصندوق وسيره:

يُشرف على الصندوق المشترك للجماعات المحلية مجلس توجيهي ويُسيّره مدي ر، حيث يرأس السيد وزير

الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية أو من يُمثله هذا المجلس الذي يضمّ 14 عضوا كما يلي:

← سبعة أعضاء معينين وهم:

- والي وممثل عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية يعيّنها وزير الدولة.

- وزير الداخلية والجماعات المحلية.

- ثلاث ممثلين عن وزارة المالية يعينهم وزير المالية (المديرية العامة للميزانية، المديرية العامة للضرائب

وقسم التجهيز).

- المدير العام للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أو من يُمثله.

- المدير العام لبنك التنمية المحلية أو من يُمثله.

← سبعة أعضاء مُنتخبين: ويتم انتخابهم من طرف نظرائهم المُعينين خلال عهدهم، ويتعلّق الأمر بـ:

- رئيسا مجلسين ولائيين.

- خمسة رؤساء مجالس بلدية.

يتداول المجلس التوجيهي حول مُجمل البرامج السنوية للصندوق والميزانية والحسابات الإدارية والحصيلة السنوية، وكذا كل المسائل المرتبطة بتحسين تسيير الجماعات المحلية والصندوق عينه.

2.2.1.2. الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها 302-092

تم فتح صندوق تخصيص خاص لدعم الثقافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1997¹ في مادته الـ 90، تحت الرقم 302-92 بعنوان "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها"، ويعنى بدعم أنشطة الإبداع الفني والأدبي، حيث يحظى الكتاب بـ 30% من إجمالي المبالغ المخصصة لذات الغرض والتي تتوزع كما يلي:

جدول رقم 67: توزيع نفقات الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها حسب الأنشطة

النسبة	النشاط الفني أو الأدبي موضوع الإعانة من طرف الصندوق
35%	الإبداعات الفنية باستثناء الأعمال السينمائية والأعمال الخاصة بالتراث الأثري والتذكاري والمتحفي
30%	الإبداع الأدبي
15%	نشر البحوث في الميادين المتصلة بالثقافة والفنون
15%	تمويل الجوائز التحفيزية للإبداعات الفنية والأدبية
05%	المساهمة في التكفل بالحالات الاجتماعية الاستثنائية للفنانين
100%	المجموع

المصدر: جدول تم إعداده بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2002.12.30 الذي يحدد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها".

وقد نصّت المادة الرابعة من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 30 ديسمبر 2002² على أنه "تُمنح الإعانات قصد ترقية الإبداع الأدبي:

¹ رئاسة الجمهورية. القانون 02-97 المؤرخ في 1997.12.31 يتضمن قانون المالية لسنة 1998. الجريدة الرسمية عدد 89 الصادرة بتاريخ 1997.12.31. ص. 44.

² وزارة المالية، وزارة الثقافة. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2002.12.30 يحدد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها". الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 2003.03.12. ص. 19.

- لمؤلفي المصنّفات الأدبية والمراجع والقواميس والمطبوعات بمختلف أنواعها التي تتعلّق بالثقافة والفنون قصد نشرها في الجزائر باستثناء الدوريات المتخصصة؛
- للناشرين قصد إعادة طبع المصنّفات الأدبية والفنية التي تقع في تعداد الملك العام ! (ويظهر هنا جلياً أنّ الدعم المالي لا يخدم الأعمال الجديدة من جهة الناشر)؛
- لمترجمي المصنّفات الأدبية والفنية قصد نشرها باللّغة العربية والأمازيغية، أو منهما إلى لغات أخرى.

في هذا الإطار نجد أنّ من أبرز مساهمات الصندوق ما يلي:

- المساهمة في تنظيم الملتقيات والندوات الثقافية والأدبية؛
- التكلّف بنفقات بعض المسابقات الأدبية (مستحقّات لجان التحكيم والجوائز..)؛
- دعم المبدعين والمؤلفين والجمعيات من خلال نشر واقتناء مؤلّفاتهم وأعمالهم الأدبية؛
- دعم القراءة والمطالعة من خلال تكليف المكتبة الوطنية بتوزيع العناوين المدعّمة المقتناة على مكتبات المطالعة؛
- التكلّف بالحالات الاجتماعية للمؤلفين والفنانين في حالة الأمراض الخطيرة أو المزمّنة أو العمليّات الجراحية الدقيقة !

فيما يخصّ النقطة الأخيرة، نلاحظ أنّ التكلّف بالحالات الاجتماعية للكتاب والمؤلفين مخالف للقانون لكون هذه الأمور من المفروض أن تكون من مهام صناديق الضمان الاجتماعي !.

← تسيير الصندوق:

يخضع الصندوق في تسيير شؤونه إلى النصوص التشريعية التالية:

- المرسوم التنفيذي رقم 12-18 مؤرّخ في 14 فبراير 2012 يُحدّد كليات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها"¹.
- المرسوم التنفيذي رقم 12-115 المؤرّخ في 11 مارس سنة 2012 المتعلّق باللجنة المتخصصة في إعانة الفنون والآداب بعنوان حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها.²

¹ رئاسة الحكومة. المرسوم التنفيذي رقم 12-18 المؤرّخ في 14.02.2012 يحدّد كليات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها". الجريدة الرّسمية عدد 07 الصّادرة بتاريخ 14.02.2012. ص. 20.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 12-115 مؤرّخ في 11.03.2012 يتعلّق باللجنة المتخصصة في إعانة الفنون والآداب بعنوان حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها. الجريدة الرّسمية عدد 16 الصّادرة بتاريخ 21.03.2012. ص. 11.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 جوان 2012 يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها".¹
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 جوان 2013 يحدّد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها".²
- في العام 2015، تمّ دمج كلّ من "صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعاته" و"الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها" في صندوق واحد جديد تحت الرّقم 302-014 ويحمل اسم "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب"، حيثّ باشر الصندوق مهامّه المتمثّلة في تقديم الدّعم والإعانات التي تصب في اختصاصه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-339³، ومن أبرز العناوين الرئيسية التي تُمنح في إطارها الإعانات المالية :
- إعانات الدولة للإنتاج السينمائي وتوزيعه واستغلاله وتجهيزه.
- إعانات الدولة لترقية الفنون والآداب وتطويرها: وينقسم هذا العنوان من الدعم إلى قسمين:
 - ← قسم خاص بترقية الإبداع الفني وتطويره (المسرح، الموسيقى، الفنون التشكيلية، الكوريغرافيا...)
 - ← قسم خاص بترقية الإبداع الأدبي وتطويره (وتهتم به مديرية الكتاب)
- مخصصات للمؤسسات تحت الوصاية بمقرر من الوزير المكلف بالثقافة، بعنوان النفقات المتصلة بالعمليات المعهودة إليها.
- يتمّ تسيير الصندوق الجديد لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب وفقا للنصوص التشريعيّة التّالية:
- المرسوم التنفيذي رقم 15-339 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2015،⁴ يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-014 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب".

¹ وزارة المالية، وزارة الثقافة. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17.06.2012 يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها". الجريدة الرّسمية عدد 24 الصّادرة بتاريخ 2013.05.05. ص. 22.

² وزارة المالية، وزارة الثقافة. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17.06.2012 يحدّد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها". الجريدة الرّسمية عدد 24 الصّادرة بتاريخ 2013.05.05. ص. 24.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 15-339 مؤرخ في 28.12.2015 يحدّد كفاءات تسيير حساب التّخصيص الخاص رقم 302-014 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفنّ والتقنيّة والصّناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب". الجريدة الرّسمية عدد 70 الصّادرة بتاريخ 2015.12.29. ص. 17.

⁴ المرجع السّابق.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 فيفري 2016،¹ يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-014 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب".
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 مارس سنة 2016،² يحدد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-014 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب".
- أما فيما يخصّ اللجان المشرفة على عملية الدعم فقد تمّ الإبقاء على النصوص التشريعية نفسها التي كانت قبل دمج الصندوقين السابقين في الصندوق الجديد، ويتعلّق الأمر بمرسومين تنفيذيين هما:
 - بالنسبة للجنة القراءة وإعانة السينما: المرسوم التنفيذي رقم 91-12 المؤرخ في 28 فيفري سنة 2012 الذي يحدّد كفاءات منح الإعانة العمومية للسينما وكفاءات إنشاء لجنة القراءة وإعانة السينما وتشكيلها وتنظيمها وسيرها وتجديدها.³
 - بالنسبة للجنة المتخصصة في إعانة الفنون والآداب: المرسوم التنفيذي رقم 115-12 المؤرخ في 11 مارس سنة 2012 المتعلّق باللجنة المتخصصة في إعانة الفنون والآداب بعنوان حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها.⁴

¹ وزارة المالية، وزارة الثقافة. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17.02.2016 يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-014 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب". الجريدة الرسمية عدد 23 الصادرة بتاريخ 13.04.2016. ص. 26.

² وزارة المالية، وزارة الثقافة. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12.03.2016 يحدّد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-014 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب". الجريدة الرسمية عدد 33 الصادرة بتاريخ 05.05.2016. ص. 29.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 91-12 مؤرخ في 28.02.2012 يحدّد كفاءات منح الإعانة العمومية للسينما وكفاءات إنشاء لجنة القراءة وإعانة السينما وتشكيلها وتنظيمها وسيرها وتجديدها. الجريدة الرسمية عدد 13 الصادرة بتاريخ 04.03.2012. ص. 15.

⁴ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 115-12 مؤرخ في 11.03.2012 يتعلّق باللجنة المتخصصة في إعانة الفنون والآداب بعنوان حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها. الجريدة الرسمية عدد 16 الصادرة بتاريخ 21.03.2012. ص. 11.

3.2.1.2. صندوق التعويض (302-041):

تم إنشاء صندوق التعويض بموجب القانون 14-82 في مادته الـ 23 التي نصّت على أنه "يُفتح حساب للتعيين الخاص رقم 302-041 بعنوان صندوق التقاص¹ طبقاً للأمر 01-82 المؤرخ في 6 مارس 1982، المعدّل في 6 أبريل من السنة نفسها والمُصادق عليه بموجب القانون 08-82 المؤرخ في 12 يونيو سنة 1982، وهذا تجسيدا لمساعي الدولة التي تهدف إلى تحسين تموين مناطق الجنوب بالمواد الواسعة الاستهلاك وتنظيمه ودعم استقرار المستوى العام للأسعار مقارنة بتلك المطبقة في الشمال ما يعني الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

يُساهم هذا الصندوق في دعم الكتاب بصفة غير مباشرة، حيث تمّ سنة 2021 إدراج الكتاب ضمن السلع التي تستفيد من تسديد أعباء ومصاريف النقل والتوزيع نحو ولايات الجنوب (الوادي، ورقلة، غرداية، تمنراست، إليزي، أدرار، تندوف، بشّار، البيض والنّعام) بموجب قرار وزاري مشترك بين وزارتي النقل والتجارة، وهذا حسب الكيفيات التي حدّدها المرسوم التنفيذي 216-07² المعدّل والمتمّم ووفق نظام التسديد الذي شرّحه المرسوم التنفيذي 301-95³.

يتمّ تعويض تكاليف نقل المواد لصالح المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بعمليّات التموين و/أو التوزيع وكذا الصناعيين الممارسين في ميدان الإنتاج و/أو التحويل على مستوى الولايات المعنية، وهذا بعد إيداع طلب تعويض رفقة ملف إداري كامل على مستوى مصالح المديرية الولائية للتجارة للفحص والدراسة وفي حالة القبول، يتم إبرام إتفاقية بين السيد/وزير التجارة ممثلاً من طرف السيد مدير التجارة للولاية المعنية من جهة والمتعامل الإقتصادي من جهة ثانية.

¹ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 14-82 مؤرخ في 14.12.30 1982 يتضمّن قانون المالية لسنة 1983. الجريدة الرسمية عدد 57 الصادرة بتاريخ 14.12.30 1982. ص. 3658.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 216-07 مؤرخ في 10.07.2007 يتمّ المرسوم التنفيذي رقم 53-97 المؤرخ في 12.02.1997 الذي يُحدّد كيفيات تسيير حساب التعيين الخاص رقم 302-041 الذي عنوانه صندوق تعويض تكاليف النقل. الجريدة الرسمية عدد 46 الصادرة بتاريخ 15.07.2007. ص. 03.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 301-95 مؤرخ في 04.10.1995 يُحدّد كيفيات وضع نظام تسديد أعباء النقل البرّي للبضائع المرتبطة بتموين مقارّ الولايات وبالتوزيع داخل الولاية في مناطق جنوب البلاد. الجريدة الرسمية عدد 58 الصادرة بتاريخ 08.10.1995. ص. 12.

3.1.2. دعم الكتاب من خلال البرامج السنوية: حساب التخصيص رقم 302-092:

1.3.1.2. أهم برامج الدعم السنوية للكتاب:

ابتداء من العام 2000 سطّرت الدولة ممثلة في وزارة الثقافة مجموعة من البرامج السنوية لدعم الكتاب في الجزائر، تمّ خلالها نشر أزيد من 2600 عنوان على مدار 20 سنة ! وهذا العدد قليل جدًا مقارنة بقيمة الكتاب الحضارية وتطلّعات القطاع وأهميته من جهة، وكذا موارد الجزائر المالية ومكانتها على الساحتين العربية والإسلامية والدولية من جهة أخرى.

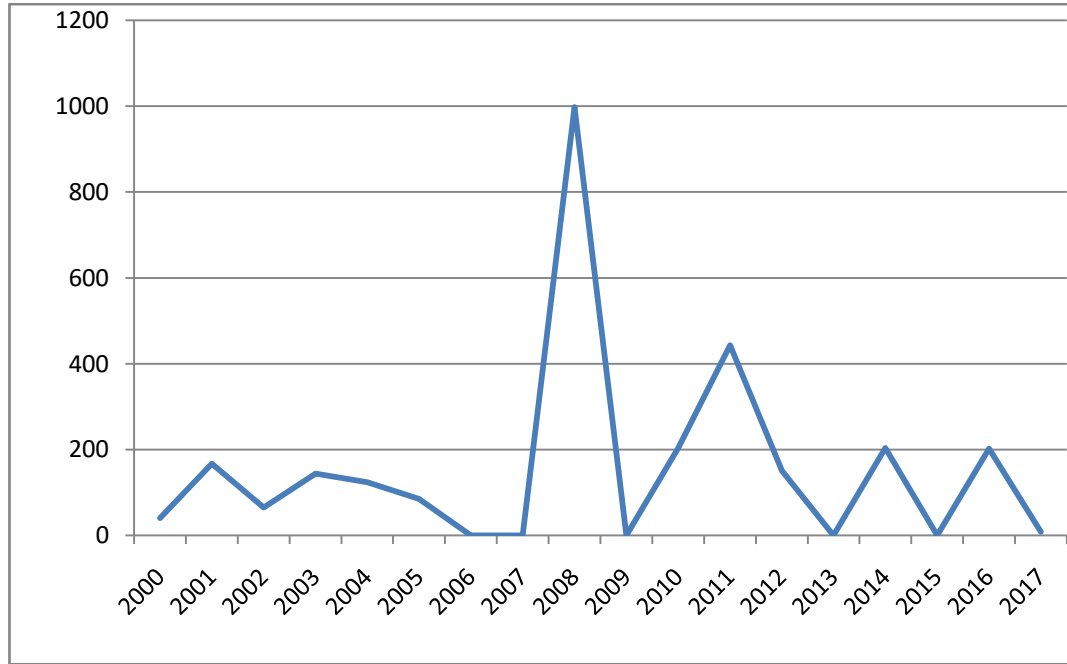
جدول رقم 68: البرامج السنوية لدعم الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

السنة	برنامج الدعم	عدد العناوين المنشورة
2001	برنامج 2001	167
2002	برنامج 2002	65
2003	برنامج 2003	144
2004	برنامج 2004	124
2005	برنامج 2005	85
2008	برنامج 2008	998
2010	برنامج 2010	204
2011	برنامج 2011	443
2014	برنامج 2014	151
2016	برنامج 2016	202
2017	برنامج 2017	08
2019	برنامج 2019	21
المجموع		2612

المصدر: مديرية الكتاب والمطالعة العمومية (وزارة الثقافة)

لقد قامت وزارة الثقافة بتسطير وتنظيم برامج دعم الكتاب من خلال الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها ابتداء من سنة 1999 وعلى مدار العشرين سنة الأولى من الألفية بوتيرة شبه منتظمة (كل سنة تقريبا) مع تسجيل غياب هذه البرامج في بعض السنوات كسنة 2006 (التي كانت أنشطة الصندوق مجمدة خلالها)، 2009، 2013 و2015، وتسطير برامج أخرى في سنوات شهدت تنظيم تظاهرات ثقافية كبرى تمّ خلالها دعم نشر الكتاب أيضا كسنوات 2003، 2007، و2011، وقد بلغ مجموع العناوين التي استفادت من الدعم المالي خلال هذه البرامج حوالي 2600 عنوان.

شكل رقم 19: تطوّر عدد الكتب المنشورة في إطار دعم الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها خلال برامج الدّعم الخاصّة المُسطّرة ما بين 2000-2017



المصدر: شكل تمّ إنجازه بناء على معطيات الجدول السابق (الجدول السابق رقم 68)

2.3.1.2. آليات وإجراءات تقديم الدّعم من خلال حساب التخصيص رقم 302-092:

◀ المرحلة الأولى: 2005-1998:

تعتبر هذه الفترة أولى بدايات دعم الكتاب من خلال الصندوق الوطني لدعم الفنون والآداب وترقيته، حيث بلغ مجموع الكتب التي تمّ دعمها خلالها حوالي 585 عنوان نشرتها جمعيات أدبية وثقافية، مؤسسات وزارة الثقافة كالمكتبة الوطنية، بعض مراكز البحوث ودار نشر خاصة واحدة بالإضافة إلى مؤلفين أحرار ومستقلين (غير مهيكليين في جمعيات ثقافية أو أدبية)، وقد كان من أهمّ ما ميّز هذه الفترة هو غياب الميكانيزمات القانونية التي يتمّ من خلالها تفعيل الصندوق وتقديم الدّعم للكتاب، ف منذ تأسيسه وحتى أواخر سنة 2003 وبداية 2004، كانت الأعمال المرشحة للدّعم لا تحتاج لتقديم مخطوط طالما يتمّ اقتراحها من طرف الجمعيات ذات الحضور الواسع في المشهد الثقافي والأدبي الجزائري كاتحاد الكتاب مثلاً، أمّا المؤلفين غير المهيكليين أو الأحرار فكانوا يُقدّمون أعمالهم على مستوى المديرية فتقوم اللجنة المُسيّرة للصندوق بقراءتها وتقييمها مع أنّ هذا ليس من مهامّها ولا يدخل ضمن صلاحيّاتها !

ابتداء من سنة 2004 بات تقديم مخطوط العمل شرطاً ضرورياً على كلّ عمل يتمّ تقديمه لطلب الدّعم، حيث أصبحت كل الأعمال تخضع للدراسة والتقييم وبدون استثناء، وهو ما جعل الكثير من المبدعين يرون في هذا الإجراء الجديد أداة رقابية لا أكثر ولا أقلّ، بينما اعتبرته الجمعيات الأدبية عملية مُدبرة للنيل من سمعة

جمعياتهم بسبب أن كلّ مُقترحاتهم في الماضي القريب كانت تحظى بالقبول من طرف لجنة منح الدّعم وبدون أيّة شروط ولا حتّى طلب المخطوط.

ولأنّ المديرية الفرعية للكتاب والمطالعة لم تكن مؤهلة قانونيًا لتقييم الأعمال المقترحة للدّعم، فقد بادرت إلى "اقتراح إنشاء لجنة من المستشارين المتخصصين في الموضوع للاستعانة بهم في تقييم الأعمال قبل عرضها على اللجنة المتخصصة في منح الإعانات للمصادقة"¹ من أجل حلّ هذا الإشكال، وهو ما تمّ بالفعل، إلا أنّ ذلك جعلها أمام مشكل آخر وهو كيفية تعويض أعضاء اللجنة الاستشارية حسبما يُشير إلى ذلك تقرير داخلي لمديرية الكتاب والمطالعة العمومية الذي ذكر أن "كلّ الأعمال الأدبية والفنية المقترحة في هذا العام قد سُجّلت ورُتبت وصنّفت، وتمّ تقديم أغليتها لمستشارين لقراءتها... بقي فقط أن يتمّ اتخاذ الإجراءات المناسبة لتمكيننا من تعويض أعضاء هذه اللجنة والملفّ موجود على مستوى مديرية التنظيم والدراسات القانونية مشفوعا باقتراحاتنا"².

من جهة أخرى، أدى غياب السند القانوني الذي يمنح اللجنة المسيرة للصندوق صلاحية دفع حقوق التأليف نقدا للمؤلفين والكتاب مشكلا آخر، وقد وجدت اللجنة مخرجا وحلاّ لذلك من خلال تقدير هذه الحقوق ودفع قيمتها كتبا، حيث تقوم اللجنة بطبع العمل المقبول للنشر في حدود الـ 1500 نسخة، تأخذ المكتبة الوطنية 500 نسخة ويأخذ المؤلف الباقي ! "الجمعيات الأدبية وعلى رأسها اتحاد الكتاب الجزائريين وجمعية الجاحظية وجمعية كتاب الاختلاف الذين كانوا يقترحون عناوين مختلفة توافق عليها لجنة الصندوق ثمّ تُطبع بدعم كامل (100%) بـ 1500 نسخة لكلّ عنوان، [حيث أنّ] 500 نسخة تُوجّه للمكتبة الوطنية لتوزيعها على المكتبات العمومية حسب الاتفاقية المبرمة بينهما، وتتصرّف الجمعية المستفيدة من هذا الدّعم في تسويق وبيع 1000 نسخة [المتبقية] من كلّ عنوان لحسابها الخاص وبدون متابعة"³، هذا الإجراء بدوره طرح إشكالية جديدة تتعلق بكيفية تسويق (توزيع وبيع) هذه النسخ من طرف المؤلفين أو الجمعيات المستفيدة من الدّعم ! وهو ما يطرح أكثر من استفهام حول جدوى نشر كتب دون تمكينها من الوصول إلى القارئ !.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّه في حال وجود مؤلفين أحرار (دون وساطة دور النشر) تتولّى لجنة تسيير الصندوق مهمة متابعة عملية طبع الأعمال وإدارة عملية النشر، وهذا طبعا يقع خارج صلاحياتها كونها إدارة مركزية. ونظرا لتراكم كلّ هذه المشاكل القانونية وفشل كلّ الآليات البديلة المقترحة من أجل تسيير الصندوق، فقد أقدمت وزارة الثقافة مع نهاية العام 2005 على اتخاذ قرار يقضي بتجميد كلّ أنشطة الصندوق، والذي بقي ساريا حتّى بداية العام 2007.

¹ بخصي، رقية. المرجع السابق. ص. 250.

² المرجع نفسه. ص. 250.

³ المرجع نفسه. ص. 255.

لقد بلغ عدد العناوين المدعّمة خلال هذه الفترة حوالي 585 عنوانا، أكثر من 60% منها كانت مواضيعها الشعر، القصّة، الرواية وأدب الأطفال ! في حين أنّ أغلب الأطراف المُستفيدة من الدّعم كانت من الجمعيات الأدبية والمؤلفين الأحرار غير المنضوين تحت لواء جمعيات معينة، أمّا دور النشر الخاصة فتعتبر الحاضر الغائب في تلك البرامج والتي من المفروض أن تكون أول وأكبر المُستفيدين كما هو الحال في بقية دول العالم.

جدول رقم 69: الجهات المُستفيدة من برامج دعم الكتاب خلال الفترة 2001-2005

الجهة المُستفيدة من الدّعم	عدد العناوين	النسبة	العدد الإجمالي	النسبة
الجمعيات	اتحاد الكتاب الجزائريين	98	16,75%	43,07%
	رابطة كتاب الاختلاف	43	7,35%	
	رابطة إبداع الثقافية	34	5,81%	
	جمعية الجاحظية	29	4,96%	
	مؤسسة مُفدي زكريّا	13	2,22%	
	جمعية المرأة في اتصال	14	2,39%	
	جمعية مُبدعات المدينة	07	1,20%	
	جمعية الرجاء للتنشيط وثقافة الطفل	07	1,20%	
	جمعية ذاكرة	03	0,51%	
	جمعيات أخرى	04	0,68%	
المراكز	المركز الوطني للدراسات والبحوث التاريخية	06	1,02%	01,36%
	المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ، الأنثروبولوجيا والتاريخ	02	0,34%	
مؤلفين غير مهيكّلين في جمعيات أدبية	293	50,08%	293	50,08%
دور النشر الخاصة	18	3,07%	18	3,07%
وزارة الثقافة ومؤسساتها	14	2,39%	14	2,39%
المجموع	585	100%	585	100%

المصدر: بحّوصي، رقية. المصدر السابق. ص. 268.

تُظهر أرقام وزارة الثقافة أنّ أكثر من نصف العناوين المدعّمة عادت لمؤلفين أحرار بعيدا عن وصاية أو نشاط الجمعيات على اختلاف أنواعها، هذه الأخيرة حصلت على دعم لنشر 252 عنوانا من العدد الكلي للعناوين المدعّمة (بنسبة 43%)، حيث تصدر اتحاد الكتاب الجزائريين القائمة بـ 98 عنوانا، ثم رابطة كتاب الاختلاف بـ 43 عنوانا ثم رابطة إبداع الثقافية بـ 34 عنوانا، بينما نشرت مراكز البحث 8 عناوين، في حين أنّ حصة دور النشر التجارية قد تقلّصت كثيرا ولم تتعدّ الـ 18 عنوانا وكانت من نصيب دار "الثقافات الثلاث"، وهذه أمثلة عن بعض عمليات الدّعم الخاصة بتلك الفترة:

- في برنامج 2003، تمّ اقتناء 201428 كتاب بغلاف مالي قدره 38.855.922,00 دج على هامش تنظيم تظاهرة "عرس الأطفال مع الكتاب" المقامة بمناسبة يوم العلم (16 أفريل) واليوم العالمي

- للطفولة (1 جوان) سنة 2003، حيث استفاد 19 ناشرا في العملية الأولى التي تمت شهر أفريل، بينما استفاد 9 ناشرين في العملية الثانية.
- على هامش ملتقى مُفدي زكريّا تمّ طبع ثلاثة عناوين أدبيّة وفكريّة بمبلغ مالي إجمالي قدره 1.059.300,00 دج بدار هومة للنشر والتوزيع بطلب من مؤسسة مفدي زكريّا.
- طبع ديوان شعري للشّيح سليمان عثّان المدعو الشّيح حمدون بعنوان "نفحات شعريّة"؛ على هامش تكريم جمعية الغرناطيّة له باعتباره مؤسّسها؛ بمبلغ 160.500,00 دج بذات الدّار (دار هومة) وهذا بطلب من الجمعية !!
- تكفّلت وزارة الثّقافة بطبع كتاب "الكرامة المُسترجعة" لصاحبه الحاج علي جنادي رئيس جمعية الحرمة.
- قامت الوزارة باقتناء 1000 نسخة (500 بالعربيّة و 500 بالفرنسيّة) من كتاب فنيّ بعنوان "عرائس من الجزائر" للسّيّدة زينب الملي بقيمة 3.000.000,00 دج (3 ملايين سنتيم) عن طريق Media center !
- اقتناء 1000 نسخة من كتاب للفنان زيّاني ... الموسوم بعنوان "أضواء فرع الجزائر من التّاريخ" بمبلغ قدره 6.178.280,00 دج عن طريق دار النّشر CPS !، وما يُثير الاستفهام أنّ هذه الدّار لم نجد لها أثرا في الببليوغرافيا الوطنيّة لذات السّنة ولا في السّنات اللاحقة.
- سنة 2004، تمّ طبع الأعمال الكاملة للفقيد أبو العيد دودو، والأعمال الأدبيّة الفائزة بجائزة مالك حدّاد والمُنظّمة من طرف جمعيّة رابطة كتاب الاختلاف، وكذا كتاب "Réflexion sur la guerre d'Algérie" للرّاحل علي حمّوتان، وأيضا كتاب "Tikatouti" المُقترح من طرف المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التّاريخ، التّاريخ والإنسان (CNRPAH).

جدول رقم 70: الجمعيات المُستفيدة من دعم نشر الكتاب خلال الفترة 2001-2005

اسم الجمعية	عدد العناوين
اتحاد الكتاب الجزائريين	98
رابطة كتاب الاختلاف	43
رابطة إبداع الثقافة	34
جمعية الجاحظية	29
مؤسسة مفدي زكريا	13
جمعية مبدعات المدينة	07
جمعية المرأة في اتصال	14
جمعية الرجاء للتنشيط وثقافة الطفل	07
جمعية ذاكرة	03
جمعية القارئ الصغير	17
جمعية الغرناطية	01
جمعية حرمة	01
جمعيات أخرى	04
المجموع	271

المصدر: محاضر مديرية الكتاب والمطالعة العمومية الخاصة بالدعم المالي لنشر الكتاب

فيما يخص لغات الكتب المنشورة في إطار الدعم المالي لوزارة الثقافة، فنلاحظ إن حوالي 84,45% منها كانت باللغة العربية، تليها الكتب باللغة الفرنسية بنسبة 12,31% ثم الكتب مزدوجة اللغة (عربية-فرنسية) بنسبة 2,22% بينما لم يبلغ عدد العناوين المنشورة بالأمازيغية إلا 5 عناوين بنسبة لم تصل 1%، وهذه النسبة قليلة جدًا ولا تعبر عن الاهتمام الفعلي للدولة وجهودها من أجل ترقية وتطوير اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية.

جدول رقم 71: دعم الكتاب في الجزائر من خلال البرامج الخاصة 2001-2005

السنة	العربية	الأمازيغية	الفرنسية	عربي/فرنسي	باللغات الثلاث	المجموع السّنوي
2000	---	---	---	---	---	---
2001	162	00	05	00	00	167
2002	53	00	12	00	00	65
2003	135	00	09	00	00	144
2004	82	01	27	13	01	124
2005	62	04	19	00	00	85
مجموع الفترة	494	05	72	13	01	585
النسبة لكل لغة	84,45%	0,85%	12,31%	2,22%	0,17%	100%

المصدر: بحّوصي، رقية. المصدر السابق. ص. 266.

◀ المرحلة الثانية: 2007-...

حاولت وزارة الثقافة ممثلة في مديرية الكتاب والمطالعة العمومية إيجاد تسويات وحلول للإشكالات السابقة والمتعلقة بكيفيات تسيير الصندوق وآليات تقديم الدعم للكتاب، وقد كان من بين هذه الحلول:

- تحديد المجالات الموضوعية للعناوين التي يتم اقتراحها للنشر في إطار برامج الدعم؛
 - إعداد ووضع دفتر شروط خاص يحدد المواصفات والشروط الواجب توفرها في الأعمال المرشحة؛
 - إبرام اتفاقيات مع الناشرين الخواص والعموميين من أجل تسهيل عمل ومهام لجنة تسيير الصندوق.
- وفيما يخص النقطة المتعلقة بالاتفاقيات، فإن هذه الأخيرة تتم بين وزارة الثقافة ممثلة في مديرية الكتاب والمطالعة العمومية والصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها من جهة، والناشر من جهة ثانية وتكون ملزمة لجميع الأطراف، ومن أبرز هذه الالتزامات التي جاءت في مختلف بنودها:
- من جهة الناشر: تلزم الاتفاقية الناشر بـ:

- احترام الأحكام الواردة في دفتر الشروط الخاص ببرنامج الدعم؛
- وجوب إرفاق قائمة الأعمال المقبولة من طرف لجنة الصندوق بنص الاتفاقية؛
- ضرورة سحب ما لا يقل عن 2500 نسخة من كل عنوان وقع عليه الاختيار، تتكفل وزارة الثقافة بتكاليف 80% منها (أي 2000 نسخة)، بينما يتولى الناشر دفع تكاليف الـ 500 نسخة المتبقية ويأخذ على عاتقه مسؤولية توزيعها وبيعها في السوق الوطنية؛
- إيداع عشر (10) نسخ من العمل المقبول على مستوى مديرية الكتاب للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات المحددة في دفتر الشروط؛
- تسليم الألفين (2000) نسخة إلى مديرية الكتاب في أجل أقصاه 90 يوما من تاريخ توقيع الاتفاقية مع مديرية الكتاب؛
- دفع الحقوق المالية للمؤلف والتي لا تقل عن 10% وهذا بناء على عقد يتم إبرامه بينهما وبحيث يتم إثبات الدفع بالتزام مكتوب.

من جهة الوزارة: تلتزم وزارة الثقافة بموجب هذه الاتفاقية بـ:

- دفع تكاليف المستحقات المالية للناشر (تكاليف نشر الأعمال المقترحة المقبولة للنشر من طرف لجنة الصندوق) عن طريق سند مطلوب بعد إيداع وتقديم الناشر للفاتورة النهائية للأعمال المنجزة والتأشير عليها من طرف مديرية الكتاب، مع ضرورة إرفاقها بوصل استلام النسخ العشرة المذكورة سابقا، وفي حال إخلال الناشر بأحد بنود الاتفاقية تملك الوزارة حق استرجاع أموال الدعم من الناشر وحرمانه من الدعم بشكل نهائي.

ونلاحظ أن الاتفاقية تحمل في طياتها بعض الثغرات القانونية أبرزها:

- أنّها لم تُحدّد أجل معيّن للدّفع من طرف الوزارة، وهذا ما حال دون حصول العشرات من النّاشرين على مستحقّاتهم المالية بعد سنوات من نشرهم لأعمال في إطار تلك الاتّفاقيّات حسبما أوضحه لنا الكثير منهم على هامش لقاءات خلال صالون الجزائر الدّولي للكتاب في طبعتي 2017 و2018 !.
- أنّ الاتّفاقيّة لم تُحدّد آليات رقابة تُتيح لمديريّة الكتاب التّأكد من قيام دار النّشر المُستفيدة من الدّعم بطبع الـ500 نسخة غير الخاضعة للدّعم (أي على حساب دار النّشر) وتوزيعها في السّوق الوطنيّة وهو ما جعل أغليّة دور النّشر تتهرّب من طبعها وتسويقها كونها استفادت من طبع ونشر 2000 نسخة مضمونة الدّفع في وقت لم يكن يتجاوز متوسّط السّحب في سوق النّشر الوطني الـ1500 نسخة للعنوان الواحد !
- لقد فاق عدد العناوين المدعّمة في إطار الصّندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها خلال الفترة 2007-2017 حدود الـ2000 عنوان بقليل، نصفها تقريباً كان خلال برنامج 2008 الذي يعتبر أوّل وأكبر برنامج دعم مؤطّر.
- في سنة 2010، تمّ دعم 204 عنوان، منها 44 عنوان لاتّحاد الكتّاب الجزائريّين، 130 عنوان لدور نشر مختلفة، و30 عنواناً لمسرحيّات مكتوبة، بينما بلغ العدد سنة 2011 ما يُقارب الـ443 عنواناً، في حين يعتبر برنامج 2017 الأقلّ حظّاً حيث بلغ عدد العناوين المُستفيدة من دعم الصّندوق الثّمانية عناوين، ويرجع السّبب في ذلك إلى تراجع ميزانيّات الدّعم بسبب تطبيق سياسة التّقشّف وترشيد التّفقات العموميّة التي نادى بها الدّولة ابتداء من العام 2016 !

4.1.2. دعم الكتاب خلال التظاهرات الثقافية: حسابات التخصيص الاستثنائية:

- عرّف المرسوم التنفيذي رقم 297-03 المؤرخ في 10 سبتمبر 2003 الذي يُحدّد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفيةاتها¹ هذه المهرجانات بأنها "كل تظاهرة ثقافية تتعلق بميادين الفنون والآداب، تنظم دوريا في شكل عروض متتالية بمكان معين ، يمكن أن تؤسس مهرجانات ثقافية دورية بقرار من الوزير المكلف بالثقافة" حيث يساهم تنظيمها في:
- ترقية الفنون وتشجيع الإبداع الفني والأدبي؛
 - تشجيع العمل الثقافي وتطويره؛
 - إثراء المنتج الثقافي والفني وتوزيعه؛
 - إنشاء إطار لتبادل التجارب والخبرات بين الفنانين والمبدعين والمتعاملين الثقافييين الجزائريين والأجانب؛
 - المحافظة علي التراث الثقافي الوطني وتنميين.

وحسب المادة السادسة من هذا المرسوم فإنّه "يمكن أن تتوج [هذه] المهرجانات الثقافية بمنح جوائز لأحسن الأعمال الإبداعية المقدمة للجمهور، [حيث] تحدد طبيعة هذه الجوائز وشروط منحها وكذا محتواها في النظام الداخلي للمهرجان". في هذا الإطار، نظّمت الجزائر سبع تظاهرات ثقافية دولية كبرى خلال الفترة 2003-2015 فتحت من أجلها حسابات تخصيص استثنائية (صناديق مؤقتة) لتحضيرها وتنظيمها، وتمّ من خلالها دعم نشر حوالي 3861 عنوان لأكثر من 150 ناشر بما في ذلك مؤسسات النشر والمطابع الحكومية ، وخصّصت لها وزارة الثقافة ميزانيات ضخمة جدّا.

جدول رقم 72: دعم الكتاب في الجزائر خلال التظاهرات الثقافية والبرامج الخاصة المُقامة خلال الفترة 2000-2017.

السنة	التظاهرة الثقافية	عدد العناوين المُدعّمة	عدد دور النشر المعنية بالدعم
2003	سنة الجزائر بفرنسا	423	ناشر وحيد (دار القصة)
2007	الجزائر عاصمة الثقافة العربية	1400	100
2009	المهرجان الإفريقي الثاني	250	150
	القدس عاصمة الثقافة العربية	100	غير مُصرّح به
2011	تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية	453	غير مُصرّح به
2012	خمسينية الاستقلال	896	غير مُصرّح به
2015	قسنطينة عاصمة الثقافة العربية	339	غير مُصرّح به
المجموع		3861	---

المصدر: مديرية الكتاب والمطالعة العمومية بوزارة الثقافة.

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 297-03 مؤرخ في 2003.09.10 يُحدّد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفيةاتها. الجريدة الرسمية عدد 55، الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 2003. ص. 15.

« سنة الجزائر بفرنسا (2003):¹

أُقيمت هذه التّظاهرة بهدف عرض التراث الوطني الجزائري بتقوّعه عبر كامل التّراب الفرنسي وهذا على امتداد سنة كاملة (2003)، والتي اعتبرت فرصة غير مسبقة للبلدين لتجاوز الخلافات التاريخية وتقريب وجهات النّظر والإثراء الثقافي والفكري المتبادل.

تمّ برمجة وتقديم حوالي 200 نشاط ثقافيّ وإبداعي في مختلف الجوانب للأدب، الموسيقى، المسرح، السينما، الرقص، الفروسية التقليدية، الهندسة المعمارية، الفنون التشكيليّة... وهذا في 100 مدينة فرنسية، بالإضافة إلى تنظيم ندوات ولقاءات ومحاضرات ومؤتمرات وتكريّات لشخصيات فنيّة وأدبية... وقد تمّ نشر حوالي 423 عنوان بدعم كلّ من وزارة الثقافة أغلبها كانت لدار القصة!

« الجزائر عاصمة الثقافة العربية (2007):

تمّ فتح حساب تخصيص خاص تحت الرّقم 302-119 والذي عنوانه "الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم مهرجان الجزائر عاصمة الثقافة العربيّة 2007" بموجب المادة 26 من القانون رقم 05-05² المتعلّق بقانون المالية لسنة 2005، حيث نصّت المادة الثانية من القرار الوزاري المشترك المؤرّخ في 29 أفريل 2006 في الفقرة الخامسة المتعلّقة بنفقات الإنتاج الثقافي على نشر الكتب والمؤلّفات³ على دعم نشر الكتاب، وقد كان التحديّ الذي رفعته تلك التّظاهرة نشر 1001 كتاب إلّا أن العدد تجاوز ذلك ووصل حدود 1221 عنوان لأكثر من 100 ناشر وطني ومؤلّفين وجمعيات⁴. كما أنفقت الوزارة حوالي 107 مليون أورو (10 ملايين و700 مليون دينار) على عمليّات الإشهار والترويج للكتاب طيلة مدّة إقامة التّظاهرة عبر وسائل الإعلام الجزائرية، حيث بلغت حصّة الصحافة المكتوبة أكثر من 50% من إجمالي المبلغ المخصّص لهذا الغرض، وحصلت الإذاعة على 30% وعادت 08% للتلفزيون الجزائري، بينما تمّ تخصيص باقي المبلغ للنّشر!.

¹ تمّ إقامة تظاهرة سنة الجزائر بفرنسا 2003 بتمويل كلّ من خزينة الدولة الجزائرية فاق عشرات الملايين من الدولارات، دون أن تُكلّف السّلطات الفرنسية نفسها عناء المساهمة ولو بدولار رمزي، والمؤسف أنّ أغلبية النّشاطات التي تمّت برمجتها خلال التّظاهرة من أجل التعريف بالمووروث الثقافي الجزائري كانت باللغة الفرنسية! في حين أنّ التّظاهرة التي سبقتها والمسمّاة "السّنة التشيكيّة بفرنسا 2002" كانت 100% باللغة التشيكيّة مع ضمان الترجمة إلى الفرنسية، وهو ما أثار جدلا واسعا وانتقادات لاذعة آنذاك من طرف رجال النّخبة الوطنيّة من فنانين ومثّقين وأكاديميين... الذين اعتبروها -علاوة على هدر المال العام - فضيحة من العيار الثّقيل، على غرار عثمان سعدي رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية الذي وصفها في مقال له بجريدة الشّروق بتاريخ 2017.03.02 بأنّها "سنة الجزائر الفرنسية بفرنسا 2003 بكلّ ما تحمله من معان!".

² رئاسة الجمهوريّة. أمر رقم 05-05 مؤرّخ في 25 جويلية 2005 يتضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 2005. الجريدة الرّسمية عدد 30 الصّادرة بتاريخ 26 جويلية 2006، ص. 3.

³ وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 29 أفريل 2006 يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات المبرّقة بحساب التخصيص الخاص رقم 302-119 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتحضير تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية لسنة 2007 وتنظيمها. الجريدة الرّسمية عدد 31 الصّادرة بتاريخ 14 ماي 2006، ص. 16.

⁴ وزارة الثقافة. إصدارات الجزائر عاصمة الثقافة العربيّة. الجزائر: وزارة الثقافة، 2008. ص. 13.

◀ المهرجان الإفريقي الثاني (2009):

تم فتح حساب تخصيص خاص تحت الرقم 127-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم المهرجان الثقافي الإفريقي 2009"، بموجب المادة 54 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008¹، وقد نصت المادة الثانية من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 نوفمبر 2008 الذي يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المتعلقة بهذا لصندوق في باب النفقات على نشر الكتب والمؤلفات.²

بلغ مجموع الكتب المنشورة خلال هذه التظاهرة حوالي 273 عنوانا تقاسمها كل من القطاع العمومي ممثلا في الطباعة الشعبية للجيش، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ANEP والمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG، وكذا القطاع الخاص ممثلا بخمسة عشر (15) دار نشر تجارية ومكتبة بيع واحدة!

يظهر الجدول الموالي أن حصة الأسد من العناوين المنشورة التي حظيت بدعم مباشر من وزارة الثقافة عادت لمؤسسات القطاع الحكومي الثلاثة، حيث تصدرت الطباعة الشعبية للجيش القائمة بـ 85 عنوانا، بينما تقاسمت كل من المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية والمؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ما مجموعه 63 عنوانا.

بالمقابل، حاز القطاع الخاص على 125 عنوانا بنسبة قاربت الـ 46% من تلك الحصة، حيث تصدرت دار القصبه؛ التي كان مالکها على رأس النقابة الوطنية لناشري الكتب (SNEL) بصفته رئيسا؛ القائمة بنشر 41 عنوانا من حصة القطاع أي ما يقارب ثلث حصة القطاع الخاص تقريبا، كما فازت دار المعرفة؛ التي كان مالکها أمينا عاما لنفس النقابة؛ بـ 15 عنوانا، كما استفادت دار الشهاب من نشر 16 عنوانا، وهذا ما يطرح أكثر من استفهام حول هذا التوزيع غير المتكافئ وتفضيل الوزارة لدور نشر بعينها على باقي الناشرين!

¹ رئاسة الجمهورية. أمر رقم 02-08 مؤرخ في 24 جويلية 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. الجريدة الرسمية عدد 42 الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008. ص. 17.

² وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 نوفمبر 2008 يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المتعلقة بحساب التخصيص الخاص رقم 127-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم المهرجان الثقافي الإفريقي 2009. الجريدة الرسمية عدد 5 الصادرة بتاريخ 21 جانفي 2009. ص. 21.

جدول رقم 73: توزيع الكتب المستفيدة من الدعم والمنشورة على هامش المهرجان الثقافي الإفريقي الثاني 2009 حسب الناشرين.

القطاع	الناشر	عدد العناوين	النسبة	
			حسب الناشرين	حسب القطاع
القطاع الحكومي	ENAG ، ANEP	63	%23.00	%54.20
	الطباعة الشعبية للجيش	85	%31.13	
القطاع الخاص	القصبة	41	%15.01	%45.80
	الشهاب	16	%5.86	
	المعرفة	15	%5.49	
	السبيل	14	%5.13	
	الشروق	06	%2.20	
	APIC	06	%2.20	
	داليمان	06	%2.20	
	البيت	04	%1.46	
	AGLAE	04	%1.46	
	سقراط	04	%1.46	
	البرزخ	03	%1.10	
	لزهارى لبتز	02	%0.73	
	الألف ورقة	01	%0.37	
	الهدى	01	%0.37	
	الساحل	01	%0.37	
	الجزائر لنشر الكتب	01	%0.37	
المجموع		273	%100	%100

المصدر: مديرية الكتاب والمطالعة العمومية بوزارة الثقافة.

عند البحث في تفاصيل الموضوع من خلال مقالات الصحافة الوطنية لتلك الفترة، وأيضا بالحديث مع الكثير من الناشرين وعلى رأسهم رئيسا المنظمة الوطنية لناشري الكتب (ONEL) السابق والحالي، فقد تبين تسجيل تأخر في الإعلان عن برنامج النشر الخاص بالمهرجان الثقافي الإفريقي الثاني من طرف الوزارة، وعند استفسار الناشرين عن الأمر بلغ إلى مسامعهم أنّ مدير دار القصبة قد قام بزيارة معرض باريس الدولي للكتاب لتلك السنة (2009) رفقة مدير الكتاب بوزارة الثقافة من أجل شراء حقوق النشر للكتب الأجنبية تحضيراً لنشرها في المهرجان الثقافي الإفريقي الثاني المزمع انعقاده في السنة نفسها، هذا الأمر أوقد فتيل الفتنة داخل النقابة حيث رأى الناشر أن رئيس النقابة استغل منصبه وعلاقاته مع الوزارة ليقدم مصالحه الشخصية الضيقة على حساب مصالح الناشرين، خاصة وأنّ الكثير منهم له وزن في ساحة النشر مثل دار الهدى التي تعتبر أكبر "مجمع طباعة ونشر" على المستوى القاري (إفريقيا) غير أنّها لم تحظ إلا بنشر عنوان واحد متساوية بذلك مع "الألف الورقة" التي كانت آنذاك مكتبة بيع وليست دار نشر!.

« القدس عاصمة الثقافة العربية (2009):

تم اختيار مدينة القدس عاصمة للثقافة العربية على إثر قرار مؤتمر وزراء الثقافة العرب في دورته الخامسة عشرة التي عقدت في سلطنة عمان في شهر نوفمبر من العام 2006، وهذا بعد اعتذار بغداد عن تنظيم هذه التظاهرة بسبب الأوضاع السياسية والأمنية لها آنذاك، وطلب الوفد الفلسطيني تشريف القدس عاصمة الثقافة العربية لسنة 2009 على أن تتقاسم العواصم العربية أعباء المشروع المالية. بالتنسيق مع مؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALESCO) قامت الدول العربية بوضع وإعداد برنامج التظاهرة وتسطير مختلف نشاطاته، وكذا تخصيص حصّة وأشكال تمويل كلّ دولة عربية، لكن وبسبب المجزرة الرهيبة للكيان الصهيوني إثر هجومه على غزة خلال شهري ديسمبر 2008 وجانفي 2009 تمّ تأجيل التظاهرة إلى شهر مارس، حيث وبعد وصول الوفود العربية المشاركة ممثلة بوزراء الثقافة وكُتّاب وصحفيين ... يوم العشرين منه، تمّ الإعلان الرسمي عن انطلاق التظاهرة في اليوم الموالي أي يوم 21 مارس بكلمة الرئيس محمود عباس في احتفال كبير نُظّم في بيت لحم وتمّ فيه إشعال شعلة الاحتفالية بحضور رُموز الأدب والفكر والفنّ الفلسطينيين.

تم القيام بعدة تظاهرات وأنشطة و مشاريع وفعاليات عديدة ومُتنوّعة على مدار السنة، في تحدّ كبير للعوائق الماديّة والمعنوية التي واجهتها اللجنة الوطنية العليا لاحتفالية القدس والمجلس الإداري لمدينة القدس بسبب ضغط وممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتنصّل الكثير من الدول العربية من وعودهم المادية القاضية بتوفير الدّعم المالي للتظاهرة. وقد وقّت الجزائر بالتزاماتها المالية اتّجاه تظاهرة القدس عاصمة الثقافة العربية، كما قامت وزارة الثقافة بدعم 100 عنوان لرؤاد الأدب والفكر الفلسطيني من كُتّاب وشُعراء تمّ إرسالها عن طريق سلطنة عُمان.

« تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية (2011):

تمّ فتح حساب تخصيص خاص رقمه 302-129 وعنوانه "الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم مهرجان تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011" بموجب المادة 95 من القانون رقم 01-09¹ المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

في إطار الاحتفال بهذه التظاهرة، قامت وزارة الثقافة بدعم طبع 423 عنوان وتوزيعها على مديريات الثقافة عبر كامل التراب الوطني، بهدف إثراء الأرصدة الوثائقية للمكتبات وتشجيع المطالعة العمومية. وقد تمّ نشر هذه الكتب في إطار برنامج "يوم/عنوان" للتظاهرة التي اختتمت في أفريل 2012، وبالتالي فإنّ العدد المُقرّر

¹ رئاسة الجمهورية. أمر رقم 01-09 مؤرّخ في 22 جويلية 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009. الجريدة الرسمية عدد 44 الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009، ص. 20.

نشره كان عنوان في كل يوم، إلا أن العدد الإجمالي للعناوين المُدعّمة وصل إلى 423 عنوان أي بزيادة 58 عنوان عما تمّ تسطيره.

وقد جاءت مواضيع الكتب متنوّعة كتاريخ الثورة الجزائرية، تاريخ تلمسان وبعض المدن الجزائرية المشهورة بتاريخها، مواضيع عن الهوية الوطنية وتاريخ الجزائر القديم، سير الشخصيات التاريخية والثورية، الحضارة الإسلامية، الروايات والقصص المصورة وكتب خاصة بفئة المكفوفين بطريقة الهراي، وقد جاءت عناوين الكتب باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية، ومن بين أبرز هذه العناوين:

◀ تلمسان في عهد الزيانين؛

◀ الصناعة التقليدية وعادات السكان الناطقين بالأمازيغية في منطقة بني سنوس؛

◀ بجاية في عصرها الذهبي؛

◀ تلمسان المدينة العريقة؛

◀ العلوم والتقنيات في الإسلام؛

◀ تلمسان مدينة الأساتذة الكبار للموسيقى العربية الأندلسية.

وعلى غرار التظاهرات السابقة، سجّلت تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية أيضا تجاوزات خطيرة في صرف ميزانية التحضير لها والتي فاق غلافها المالي التسعة ملايين (9) دينار، وهو ما جعل الحكومة تقرّر سحب البساط من وزارة الثقافة، وتتولّى هي مهمّة الإشراف على التظاهرات اللاحقة.

◀ خمسينية الاستقلال (2012):

سُطّرت الدولة برنامجا ثقافيا وفكريا متنوعا في إطار الاحتفالات المُخلّدة "لخمسينية الاستقلال" سنة

2012، ورصدت لها ميزانية ضخمة بعشرات الملايير من الدينارات، وقد كان الكتاب حاضرا فيها من خلال برنامج الدعم الذي سطرته وزارة الثقافة وتمّ من خلاله نشر 896 عنوان.

وفي هذا الإطار، أشار مجلس المحاسبة في تقرير له أمام الحكومة في منتصف شهر ديسمبر 2016 أنّ المبلغ المرصود لنشر الكتب في الاحتفال بالذكرى 50 للاستقلال قدر بـ 300 مليون دينار، غير أنّه وصل إلى غاية إجراء الرقابة مبلغ 2,8 مليار أي أكثر بـ 9 أضعاف والعملية لم تنته بعد، ولم يتم تحديد الميزانية المتبقية لقفها من الإدارة المركزية للوزارة وذلك بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ الانتهاء من الاحتفالات بالتظاهرة.¹

¹ الشروق أونلاين. مجلس المحاسبة يُخرج وزارة الثقافة في عهدي تومي: برنامج خمسينية الاستقلال ضخم بـ 9 أضعاف [على الخط]. تمّ تصفّحه يوم 20 ماي 2023. يوجد على الرابط:

« قسنطينة عاصمة الثقافة العربية (2015):

تم فتح حساب تخصيص خاص رقمه 302-141 وعنوانه الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم مهرجان قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015 بموجب القانون 08-13 في مادته التاسعة والثمانين (89)¹، وقد صدر القرار الوزاري المشترك رقم 80 المؤرخ في 24 جويلية 2014 والمحدد لكيفية متابعة وتقييم سير الحساب.²

رصدت الدولة ممثلة في وزارة الثقافة غلafa ماليا ضخما قدره 7,3 مليون دولار لإقامة فعاليات هذه التظاهرة التي امتدت على مدار سنة، وعرفت تسطير برامج وتنظيم مهرجانات ثقافية وفنية كثيرة ومتنوعة، وكان الكتاب حاضرا فيها حيث تم دعم 339 عنوانا، غير أن مظاهر الفساد طالت التظاهرة، وفي هذا الإطار قال نائب في البرلمان في مداخلته خلال إحدى جلسات مناقشة مشروع قانون أنشطة وسوق الكتاب التي تزامنت وتنظيم التظاهرة : "أدعو بدوري إلى إيفاد لجنة تحقيق خاصة بتظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لمعرفة أين تذهب تلك الأموال التي أصبحت وزیعة تقسم على الأهل والأصدقاء ، فالمشهد الثقافي عندنا ليس بخير مادامت تسيطر عليه ثقافة "الشلالية" والمصالح الضيقة، ما ذا يعني أن يكون لكل وزير جديد لوبي ثقافي يحتكر به كل شيء؟"

والحقيقة أن الفضائح التي عرفتها التظاهرة لا تُعد ولا تُحصى كان آخرها إلغاء الصالون العربي الأول للكتاب المقرر تنظيمه في شهر ماي 2015، وقد تطرق النائب السابق إلى هذه المسألة بقوله " أتساءل عن الصالون العربي الأول الذي كان من المفروض أن تدوم فعالياته من 20 إلى 30 مايو [2015] وقد أكدت 200 دار للنشر من 22 دولة مشاركتها، ولأول مرة يكون اجتماع مجلس اتحاد الناشرين العرب في الجزائر، فوجهت الدعوات ثم تقرر تأجيله وإلغاؤه، لذا نريد تقديم توضيحات في هذا المجال ! فهل يُعقل أن نعقد ملتقيات سطحية في مواضيعها وتُخصّص لها الملايير، بينما يقوم أصحاب الجمعيات الثقافية بنشاطاتهم بأموالهم الخاصة ولا يتحصلون على إعانة [دعم] الوزارة على غرار جمعية الكلمة ! أليسوا جزائريين؟ وهل يُعقل أن نركّز على الرقص ونُهمل الجانب الفكري؟ وهل يُعقل أن تُخصّص الملايير لتظاهرات كبرى ثم نجد مشكلة مع الضيوف؟ ويا للعجب ! ما هي إلا مشكلة إيواء السؤال المطروح: ماذا سيبقى بعد

¹ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 08-13 المتضمن قانون المالية لسنة 2014. الجريدة الرسمية عدد 68 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013، ص. 41.

² وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جويلية 2014 يحدد يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 302-141 رقمه 302-141 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015. الجريدة الرسمية عدد 05 الصادرة بتاريخ 8 فيفري 2015. ص. 32.

التظاهرات؟ كم من كتاب طُبع؟ وكم من معالم شُيّدت؟ الجواب أنّ هناك مسؤولين ملؤوا جيوبهم وتركوا لنا عيوبهم!..."¹

في هذا السياق قدّم مجلس المحاسبة تقريراً أسوداً عن تجاوزات مالية كبيرة جداً تمّ رصدّها خلال التّظاهرة وأبدى بشأنها الكثير من الملاحظات، ليلقى التّقرير مكانه في أدراج الحكومة دون أدنى عقاب ولا محاسبة.

5.1.2. آليات تقديم الدّعم من خلال الصّناديق الخاصّة:

تدعم وزارة الثقافة الكتاب عن طريق حسابات التّخصيص الخاصّة ، حيث وبعد إجازة العناوين الصّالحة للنشر ! وفق معايير محدّدة من طرف "لجنة قراءة" أنشأت لهذا الغرض على مستوى وزارة الثقافة، تقوم هذه الأخيرة باقتناء 1500 نسخة من الكتاب إذا كان عاديّاً و 1000 نسخة إذا كان الكتاب فاحراً أو ثميناً وقد تصل إلى 5000 نسخة في حال تناول الكتاب تاريخ الثورة الجزائرية! وقد ظلّ هذا الإجراء سارياً حتّى نهاية 2014، حيث تراجع عدد النّسخ المُقتناة سنة 2015؛ أي على هامش تنظيم تظاهرة "قسنطينة عاصمة الثقافة العربيّة" وبداية الأزمة الاقتصادية؛ إلى 1000 نسخة من كلّ عنوان للكتب العادية و 750 نسخة من كلّ عنوان بالنّسبة للكتب الفاخرة، مع تسجيل استثناء سنة 2009 على هامش تنظيم تظاهرة "القدس عاصمة أبدية للثقافة العربيّة"، أين قامت وزارة الثقافة باقتناء 2000 نسخة من كلّ عنوان من العناوين المائة الّتي تمّ اختيارها، وهذا دعماً للقضيّة الفلسطينيّة و ترميناً لأعمال الكُتّاب والشّعراء ورواد الفكر والأدب والثّقافة الفلسطينيّين كأمثال أحمد درويش وغيرهم.

إنّ ما يثير الاستفهام في مسألة الدّعم هو الغموض وعدم الشّفافيّة اللّذان أحاطا بطبيعة التّدابير والإجراءات المُتخذة والآليات المُستخدمة، وفي هذا الشّأن يمكن تسجيل بعض الملاحظات والنّقاط المهمّة أبرزها:

- ◀ غموض في طبيعة المعايير والمواصفات الّتي يتمّ على أساسها انتقاء العناوين المُرشّحة لدعم الدّولة؛
- ◀ عدم وُجود شروط بخصوص دور النّشر الّتي تُقدّم وتُرشّح أعمالها للاستفادة من الدّعم كالأقدميّة مثلاً والرّصيد في السّوق (عدد العناوين المنشورة) والاحترافيّة والمشاركة في المعارض....؛

◀ عدم نشر وزارة الثقافة لحصيلة الدّعم في مختلف البرامج وخاصّة التّظاهرات الثّقافية المُقامة في الجزائر

بشكل رسميٍّ وعلميٍّ خلال كلّ هذه الفترة، باستثناء عرض بعض الأرقام على موقع الوزارة على الأنترنت أو من خلال النّدوات الصّحفيّة الّتي تتضارب أرقامها بين ندوة وأخرى، كما تتضارب مع ما هو معروض على الموقع الإلكترونيّ.²

¹ المجلس الشّعبيّ الوطني. الجلسة العلنية المنعقدة يوم 27 أبريل 2015 المتعلّقة بمناقشة مسودّة قانون أنشطة وسوق الكتاب [مداخلة النّائب عقيلة رابحي]. الجريدة الرسميّة للمناقشات عدد 172، الصّادرة بتاريخ 27 مايّ 2015. ص. 08.

² تمّ نشر هذه المعلومات على موقع وزارة الثقافة مع نهاية العام 2019 دون إعطاء أيّة تفاصيل أخرى من شأنها تنوير الرّأي العام ولا تزال موجودة على الموقع لغاية الآن (2023).

وحسب عينة الدراسة ففقد عبّر أكثر من 82% من الناشرين؛ بخصوص هذه القضية؛ عن عدم رضاهم للتدابير والإجراءات التي تبنتها الدولة من أجل دعم الكتاب، ومدى التعسف والظلم والتهميش الذي مارسه الوزارة بحقهم وحرمانهم من الدعم، على الرغم من عرض الكثير منهم لعناوين غاية في الأهمية سواء من حيث الموضوع أو من حيث جودة الطباعة والأسعار التنافسية، لكن بالمقابل؛ حسبهم دائما؛ فقد استفاد الكثير من دور النشر الجديدة وغير المعروفة من إجراءات الدعم لعناوين رديئة وأخرى مُقلّدة وبأسعار باهظة جداً، بل ومن تلك الدّور من لا تملك حتى عنوانا واحدا في سوق الكتاب.

من جهة أخرى اشكت دور نشر كثيرة؛ ممّن استفادت من الدعم طبعا؛ من تماطل وزارة الثقافة في دفع مُستحقّاتهم المالية خاصّة في التّظاهرات الأخيرة. وحسبهم فإنّ عمليّات الدّفع كانت مُنتظمة وتتمّ بصفة دورية كلّ 3 أشهر خلال العام 2007 (أي في إطار تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية) بفضل تدخّل النقابة الوطنية لناشري الكتب والحرص الذي أبدته لجنة تسيير الصندوق آنذاك، وقد تمّ خلال هذه الفترة نشر واقتناء الكثير من الكتب التي تتحدّث عن الجزائر، بيد أنّه خلال التّظاهرات الأخيرة فقد تمّ تسجيل تأخّر في تسديد المُستحقّات الماليّة للناشرين، وإلى غاية أواخر العام 2017 كانت لا تزال ملفّات أكثر من 50 ناشرا معلّقة دون تسوية برغم الشكاوى الكثيرة المُقدّمة على مستوى وزارة الثقافة.

لدى تقربنا من مديرية الكتاب والمطالعة العمومية والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتقديمنا لطلبات متكرّرة عن قوائم العناوين المُدعّمة في كلّ تظاهرة أو برنامج، وقوائم الناشرين المُستفيدين من هذا الدّعم وكذا ميزانية التّظاهرات والأغلفة المالية المُخصّصة للكتاب وعدد النّسخ المطبوعة.. وبعد مماطلات كثيرة في الردّ، أبدى لنا القائمون على تلك المصالح رفضهم تقديم أيّة معلومة لكونها أمورا تتعلّق بالدولة !! وهو ما يؤكّد عدم الشّفافيّة في التّسيير وتبيد المال العام.¹

1 أبلغتنا مديرية الكتاب بعدم امتلاكها لتلك القوائم بعد طلب تقدّمنا به، وتمّ توجيهنا نحو المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية التي "يتمّ فيها؛ حسبهم؛ تخزين الكتب المُدعّمة الفاخرة ! وكذا المكتبة الوطنية التي يتمّ فيها تخزين الكتب المُدعّمة العادية"، غير أنّ كلا الهيئتين رفضتا إمدادنا بالقوائم، على الرغم من أنّ المرسوم التنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في 22 جويلية 1993 حدّد مهام المكتبة الوطنية الجزائرية والتي من أبرزها "تقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية الحديثة للباحثين والمستفيدين والمؤسسات!" كما ينصّ على ذلك الدّستور الجزائري.

6.1.2. الإجراءات الجديدة للدعم المالي المباشر للكتاب:

نظرا للاختلالات الكثيرة المسجلة خلال برامج الدعم السابقة، فقد قامت وزارة الثقافة بعد صدور القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب بإعادة النظر في الإجراءات والآليات المتعلقة بهذا الخصوص، خاصة بعد دمج كلاً من "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها" و"صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعاته" في صندوق واحد هو "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب"، الذي أوكلت إليه مهام تنظيم تلك الإجراءات.

يفتح الصندوق مجال الترشيح للاستفادة من الدعم المالي المخصص لإنجاز الأعمال الفنية أو الأدبية الجديدة أو الهقبسة من النصوص الأدبية الجزائرية أو العالمية وبشرط أن تكون هذه الأعمال قد تم إنتاجها سابقاً، حيث تودع نسخ مطبوعة ورقمية عن الأعمال المرشحة للاستفادة من الدعم المالي مرفقة بملفات إدارية على مستوى أمانة مديرية تطوير الفنون وترقيتها بوزارة الثقافة والفنون مقابل تسليم وصل بذلك، لتتولى اللجنة المختصة بالمختصة في إعانة الفنون والآداب قراءة وانتقاء الأعمال المؤهلة للاستفادة من هذا الدعم اللجنة المختصة لقراءة وانتقاء الأعمال الفنية والأدبية المؤهلة للاستفادة من الدعم العمومي

تخضع عملية الاستفادة من الدعم في مجال الكتاب والنشر إلى الشروط التالية:¹

- تُقبل الكتب التي تخضع لأحكام القانون رقم 13-15 المؤرخ في 15 جويلية 2015 (شكلاً ومضموناً)؛
- يجب أن يعالج الكتاب موضوعاً جديداً ومبتكراً؛
- نبذة مختصرة عن السيرة الأدبية والعلمية للمؤلف؛
- يُقدّم الكتاب مطبوعاً بلغة سليمة وخالية من الأخطاء المطبعية واللغوية في نسخة واحدة ورقية أو رقمية! مع ملخص عن طبيعته (أدبي، فكري، تاريخي...) ومحتواه في ورقة لا تزيد عن 500 كلمة [ونلاحظ هنا أنّ هذا الشرط يكتنفه بعض الغموض، حيث يشترط في الكتاب المرشح للاستفادة من الدعم أن يكون مطبوعاً وخالياً من الأخطاء المطبعية، حيث يتم تقديمه في نسخة واحدة ورقية أو رقمية وهذا تناقض صارخ وخطأ لا يجب التغافل عنه من طرف القائمين والمسؤولين على مستوى وزارة الثقافة والفنون].

- يتراوح حجم الكتاب الكبير بين 50 و60 ألف كلمة (250-300 صفحة) مطبوعة على الوجهين (بما في ذلك الملاحق والهوامش والمراجع إن وجدت)؛ [ونلاحظ أنّ الكتب الكبيرة والمجلدات قد تم استثنائها من الدعم مع أنّها المتضرر الأكبر في النشر التجاري نظراً لارتفاع تكاليف إنتاجها ونقص السحوبات الخاصة بها، ومن ثمّ ارتفاع أسعارها ونقص الإقبال عليها بسبب غلائها!]

¹ وزارة الثقافة والفنون. إجراءات دعم الكتاب. تم الاطلاع عليه يوم 2023.04.19. يوجد على الرابط:

دعم-الكتاب/https://www.m-culture.gov.dz/index.php/ar

- يتراوح حجم الكتاب المتوسط بين 30 و 35 ألف كلمة (150-200 صفحة) مطبوعة على الوجهين (بما في ذلك الملاحق والهوامش والمراجع إن وجدت)؛
- يقدم النص مكتوبا بالخط Arial حجم 16 باللغة العربية، وبالخط Times new roman حجم 14 للغات الأخرى؛
- يتم وضع الهوامش (إن وجدت) مسلسلة في نهاية الكتاب، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيبا منهجيا؛
- يجب ألا يكون قد سبق نشر الكتاب كلياً أو جزئياً، أو عرض للنشر لدى جهات أخرى، مع استثناءات قليلة في حالة إعادة نشر كتاب قد نفذت طبعته الأولى، وفي هذه الحالة يقدم الناشر أو المؤلف مبررات إعادة نشره (الدواعي الأدبية والفكرية والتاريخية في حوالي 500 كلمة مرفقا بملخص عن طبيعة جنسه (أدبي، فكري تاريخي)، ونبذة مختصرة عن سيرة الكاتب الأدبية والعلمية !
- [نلاحظ أن هذا الشرط أيضا يحمل بعض الغموض، فنفاد الطبعة الأولى لكتاب من السوق معناه أن هذا الكتاب قد حقق نجاحا ووجد له قراء، وفي حالة الطلب المتزايد عليه سيكون لزاما ومن المنطقي أن يلجأ الناشر إلى إعادة نشره، فما هي طبيعة المبررات التي سيقدّمها الناشر إذا كان هذا الكتاب عبارة عن رواية لمؤلف شاب لا يزال في بداية مشواره ولا تزال سيرته الذاتية خالية من الإنجازات ! نعتقد هنا أن ذلك سيُعدّ من قبيل التثبيط لا التشجيع].
- تخضع عملية الاستفادة من الدعم إلى الإجراءات التالية:
- تقديم طلب خطي للترشح موجه لمديرية الكتاب والمطالعة العمومية بوزارة الثقافة والفنون؛
- ملأ الإستمارة وتحضير الوثائق المطلوبة؛ (أنظر الملحق رقم).
- إيداع المشروع موضوع الترشح طبقا للشروط المذكورة أعلاه ورقيا أو رقميا؛
- إعداد التقييم المالي الأولي من طرف المستفيدين؛
- دراسة التقييم المالي؛
- إعداد التقييم المالي النهائي؛
- توقيع الاتفاقية [بين الناشر ومديرية الكتاب] ومباشرة عملية الطبع؛
- تسليم الكتب والوثائق الخاصة بالعملية، وتتضمن الوثائق التالية:
- ← أربعة (04) نسخ من الفاتورة النهائية؛
- ← نسختين (02) من وصل الاستلام؛
- ← نسختين (02) من عقد النشر بين المؤلف والناشر؛
- ← نسختين (02) من التعهد.

فيما يخص ملف طلب الدعم بعد قبول المشاريع فإنه يتكوّن من الوثائق التالية:

← الوثائق الخاصة بصاحب المشروع: وتتضمن ما يلي:

- السجل التجاري لدار النشر؛
 - التصريح المسبق بممارسة الأنشطة المتعلقة بطبع الكتاب ونشره وتسويقه؛
 - الاستثمار الخاصة بملف طلب الدعم؛
 - التقدير المالي الأولي للمشروع؛
 - وصل إيداع لعنوان على الأقل؛ بمصلحة الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية طبعاً؛ صدر خلال السنة السابقة؛
 - تصريح شرفي يتضمن الالتزام بالشروط المنظمة لعملية الدعم [وهذا من المفروض أن يُدمج في استثمار الدعم أو تُخصّص له استثمارة مُستقلة في شكل تعهد]؛
- ويشمل هذا الدعم ستّ مجالات هي:
- سلسلة كتب الأطفال؛
 - سلسلة الإبداع الأدبي؛
 - سلسلة الكتب العلمية؛
 - سلسلة أعمال الترجمة؛
 - سلسلة التراث الفكري الجزائري؛
 - النشر الخاص بذوي الهمم (المكفوفين).

2.2. الدعم المالي غير المباشر للكتاب:

يتمّ الدعم غير المباشر (أو اللامركزي) عن طريق الهياكل والمؤسسات التي تنشط تحت وصاية وزارة الثقافة أو وزارات أخرى لكنّها تتمتع بالاستقلالية المالية، وفي هذا الإطار نذكر ما يلي:

1.2.2. دعم الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

1.1.2.2. مصدر الدعم المالي: الإتاوة الخاصة على أجهزة الاستنساخ الخطي:

في إطار جهودها من أجل ترقية ودعم الكتاب في الجزائر، قامت الدولة خلال التسعينيات من القرن الماضي بإقرار ضريبة بعنوان استيراد أجهزة الاستنساخ الخطي وإنتاجها وتُدعى "الإتاوة عن الاستنساخ الخطي"، ويقتصد بأجهزة الاستنساخ الخطي كل الأجهزة التي تسمح باستنساخ مصنف مطبوع في شكل نسخة على ورق أو على دعائم مشابهة بواسطة تقنية فوتوغرافية أو تقنية ممثلة تسمح بإجراء قراءة مباشرة للمصنف.

تبلغ قيمة الإتاوة 3% من القيمة الجمركية لجهاز الاستنساخ الخطي المستورد أو على أساس قيمة الخروج من المصنع بالنسبة للجهاز المصنوع محليا، مع استثناء أجهزة الاستنساخ الخطي المصنوعة محليا الصنع الموجهة للتصدير، حيث يتعين على المُلزمين بدفع الإتاوة من مستوردين ومصنّعين التصريح لصالح الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة باستيراد أجهزة الاستنساخ الخطي أو إنتاجها محليا (أنظر استمارة التصريح في الملحق).

أما عن طبيعة أجهزة الاستنساخ الخطي الخاضعة للإتاوة فقد جاء بيان ذلك في قرار وزاري مشترك بين وزارتي المالية والثقافة سنة 2013¹ وهي تشمل:

- أجهزة نسخ: وتتمثل هذه الأجهزة في آلات متعددة المهام تتضمن وظيفة النسخ أو آلات تقوم بوظيفة النسخ فقط.
- أجهزة فاكسميلي: وتشمل أجهزة فاكسميلي قابلة للتوصيل بآلة معالجة ذاتية للمعلومات، أو أجهزة فاكسميلي غير تلك القابلة للتوصيل بآلة معالجة ذاتية للمعلومات.
- آلات استنساخ: وهي آلات الاستنساخ العادية التي يمكنها النسخ والتصوير المباشر
- آلات أوفست: وتشمل آلات وأجهزة للطباعة (أوفست) تُغذى بلفات ورق، أو آلات وأجهزة للطباعة (أوفست) تُغذى بصفائح الورق من النوع 1 لمستعمل في المكاتب (أحد جانبيها لا يتجاوز 22 سم والجانب الآخر لا يتجاوز 36 سم في حالته غير المَطوية)، أو أي آلات وأجهزة أخرى للطباعة بالأوفست.

¹ وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ماي 2013 يحدّد قائمة الأجهزة الخاضعة لإتاوة الاستنساخ الخطي.. الجريدة الرسمية عدد 53 الصادرة بتاريخ 23 أكتوبر 2013. ص. 62.

- أجهزة سكاني: وتتمثل هذه الآلات في آلات متعددة المهام تتضمن وظيفة السكانيير ، أو آلات أجهزة سكاني المكتب والموصولة بجهاز للإعلام الآلي..
- آلات طباعة: تتمثل هذه الآلات في آلات متعددة المهام والتي تتضمن وظيفة الطباعة ، أو آلات طباعة تعمل بنفث الحبر و آلات طباعة أخرى (القابلة للتوصيل بآلة معالجة ذاتية للمعلومات وغيرها).

- نظام: يتمثل هذا النظام في مجموعات تتضمن على الأقل وحدة معالجة مركزية موحدة إدخال (جهاز سكانيير و/ أو وحدة إخراج (آلة طباعة).

المُلفت في الأمر أنه وعلى الرغم من وُضوح التشريع المتعلق بتطبيق هذه الضريبة على استيراد أجهزة الاستنساخ الخطي أو إنتاجها بهدف تسويقها وبيعها محليًا، إلا أنّ مصالح الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة قد وسّعت من إجراءات تطبيقها لتطال مكنتات البيع والأكشاك متعدّدة الخدمات وكلّ الأنشطة التجاريّة التي تُمارس نشاط تصوير واستنساخ الوثائق والكتب وطباعة وتجليد المذكرات وقد وقفنا على هذا الإجراء عن طريق الصّدف في أحد محلات التصوير والاستنساخ بجوار جامعة بجاية ، وهو ما يطرح أكثر من استفهام حول السند القانوني الذي يُخوّل للديوان هذه الصّلاحيّة ويشرحها بالتفصيل.

2.1.2.2. آليات وكيفيات التمويل:

تُوجّه إتاة الاستنساخ الخطي لإعانة ودعم الإبداع الأدبي في الجزائر، ويُكفّل الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بتحصيلها وبتسييرها من خلال فتح حساب خاصّ تُقيّد فيه بالتفصيل كلّ الإيرادات المُحصّلة والتّفات التي تمّ القيام بها في هذا الإطار، وإعداد حصيلة سنويّة يُصادق عليها محافظ حسابات مُعتمد كما يشرح ذلك المرسوم التنفيذي رقم 11-294¹، ويقوم بتوزيعها على أساس برامج تتكفّل بتحضيرها لجنة تقنيّة تُسمّى "الجنة التوزيع" بعد موافقة الوزير المُكلّف بالنّقا، ويتمّ صرف المبلغ المحصلة فيما يلي:

- تمويل إنشاء إقامات للكتابة والتّأليف (إقامات الإبداع) وعملها ؛
- تمويل إقامة مؤلفين يتمّ اختيار مشاريعهم على مستوى إقامة الكتابة ؛
- دعم مشاريع مؤلفين بغية تمكينهم من التفرغ كلياً للكتابة أو لترجمة مؤلفات أدبية قيّمة ؛
- دعم النشر لحساب مؤلف مصنفات قيّمة ؛
- دعم نشر المؤلفات القيّمة والمبيعات البطيئة لمؤلفين جزائريين ؛
- دعم نشر المؤلفات القيّمة والمبيعات البطيئة لمؤلفين جزائريين على مستوى المكتبات ؛
- مساعدة الكُتّيب لتكوين مخزون الانطلاق ؛

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 11-294 مؤرخ في 18 أوت 2011 يتعلق بكيفيات تحصيل الإتاوة عن أجهزة الاستنساخ الخطي وتوزيعها. الجريدة الرّسميّة عدد 48 الصّادرة بتاريخ 24 أوت 2011. ص. 5.

-دعم تصور دعائم لترقية الكتاب الجزائري وإنجازها وإنتاجه.

في هذا الإطار يقوم الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بدعم تأليف ونشر الكتاب والترويج له وفق آليتين اثنتين:

■ **أولاً: تمويل إقامات الإبداع:** أقر الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة سنة 2017 برنامج دعم جديد يتمثل في استحداث "إقامات الإبداع" وضمان التمويل والدعم المالي للمؤلفين والمبدعين للتفرغ للكتابة أو الترجمة في أجواء تشجع وتساعد على الإبداع.

يتم تمويل هذه الإقامات بصفة دورية وتخصيصها للكتابة لفائدة مؤلفين يتم انتقاؤهم، حيث يشترط في كل مؤلف مُترشح للاستفادة من البرنامج أن يحظى بدعم ناشر محترف، وله على الأقل مصنفان أدبيان منشوران لحساب ذلك الناشر، حيث تُحدد الهدية القصوى للإقامة بأربعة أشهر وتفضل الإقامات الواقعة خارج المناطق الحضرية لتوفير الجو الملائم للإبداع، على أن تخصص منحة مالية بقيمة ثلاث آلاف دينار يومياً عن كل يوم حضور فعلي لكل مؤلف وقع عليه الاختيار.

يقترح المؤلفون المستفيدون من البرنامج (الذين تم اختيارهم) بونامجا تصادق عليه مديرية الثقافية للولاية محل الإقامة ويتضمن 5 مداخلات على الأقل في المؤسسات المدرسية والثقافية مقابل التزام بنشر الكتاب من طرف ناشر. هذا الأخير مُطالب بتقديم 3 فواتير شكلية؛ عن كل كتاب مرشح لطلب الدعم؛ تتضمن هذه الفواتير سعر الطباعة الإجمالية وبالوحدة صادر عن ثلاث مطابع مختلفة واحدة منها على الأقل عمومية (تابعة للدولة)، ومن ثم يتولى الديوان تمويل 50 في المائة من تكلفة إصدار الطبعة الأولى للكتاب لحساب المؤلف، إضافة إلى تحمله النفقات المترتبة عن البحث الوثائقي بالتزامن مع تنفيذ خطة العمل التي تكون قد وافقت عليها اللجنة.

■ **ثانياً: دعم الإشهار والترويج للكتاب:** يُسّطر الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة برامج دعم للإشهار والترويج للكتاب الجزائري محلياً ودولياً وإنشاء مكتبات، حيث تُمنح مساعدات مالية للمكتبات الناشئة (مساعدة الكُتّيب لتكوين مخزون الانطلاق) ودعم مالي للإشهار والترويج للكتاب وهذا فضلاً عن دعم تصور دعائم لترقية الكتاب الجزائري وإنجازها وإنتاجه.

2.2.2. دعم المؤسسات والهيئات الحكومية الأخرى:

« المركز الوطني للدراسات والبحث في عصور ما قبل التاريخ، الأنثروبولوجيا والتاريخ: هو مركز بحث تأسس بموجب الأمر رقم 56-71 المؤرخ في 5 أوت عام 1971 تحت مسمى المركز الوطني للدراسات التاريخية، ثم تحول إلى مركز وطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ ، في علم الإنسان والتاريخ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 - 141¹ وقد أصبح المركز سنة 2003 مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي تتمتع بالاستقلالية المالية وتخضع للوصاية المباشرة لوزارة الثقافة. تتمثل أنشطة المركز في البحث في المجالات الثقافية وتفاعلات الإنسان مع بيئاته المختلفة منذ عصور ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا ، وهو يضم عدة مخابر وفرق بحث تضم باحثين دائمين وآخرين مشاركون، ويقوم في إطار ممارسة مهامه بنشر الكتب والدراسات الأنثروبولوجية والتاريخية ذات القيمة والإضافة العلمية، حيث فاق ما تم نشره خلال الفترة الممتدة ما بين 1996 و 2017 الـ 80 عنوانا² ما بين كتب تاريخية، سلسلة ملققات، سلسلة ندوات، سلسلة وثائق وسلسلة ملفات مطبوعة بالإضافة إلى سلاسل المشاريع الوطنية للبحث في التاريخ القديم، التاريخ الوسيط، التاريخ الحديث والتاريخ المعاصر.

« المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وهران CRASC: ه و مؤسسة وطنية للبحث أنشئت بموجب المرسوم رقم 92-215 المتمم والمعدل في 23 ماي 1992، وقد انتقل المركز إلى النظام الوطني للبحث بعد أن كان مركز بحث وتطوير، ليتحول بعد ذلك إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني، حيث يعمل على تطوير البحث الأساسي والتطبيقي المتعلق باحتياجات التنمية الوطنية في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وكذا القيام بكل البحوث التي تساهم في تقدم العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر و تتمين نتائجها.

يضم المركز أربع وحدات بحث هي: وحدة البحث للثقافة، الاتصال، اللغات والفنون، ووحدة البحث حول الترجمة والمصطلحات ومقرّهما وهران، وكذا وحدة البحث في أنظمة التسميات في الجزائر ومقرها البليدة، ووحدة البحث حول الأقاليم النامية والمجتمعات ومقرّها قسنطينة، وقد قام في إطار ممارسة مهامه بنشر أكثر من 70 عنوانا خلال الفترة 2000-2014.

« المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: هو مركز بحث أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-42 المؤرخ 29 جانفي 1994، المعدل والمتمم بموجب المرسوم

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 93 - 141 مؤرخ في 14 جوان 1993 يتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية إلى مركز وطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ. الجريدة الرسمية عدد 41 الصادرة بتاريخ 20 جوان 1993. ص. 13.

² المركز الوطني للدراسات والبحث في عصور ما قبل التاريخ، الأنثروبولوجيا والتاريخ. تم تصفّحه يوم 2023.04.23. يوجد

على الرابط: <https://www.cnrpah.org/>

التنفيذي رقم 373-03 المؤرخ في 29 أكتوبر 2003، وقد تمّ تحويله إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي (EPST) بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011، بينما حدد القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 سبتمبر 2014 التنظيم الداخلي له. يعمل المركز على إنجاز وتطوير الدراسات والبحوث حول مواضيع المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ومن بين أبرز مهامّه:

- المشاركة في نشر المعارف العلمية حول الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بطبع الكتب ونتاجات البحوث؛

- إنشاء بنك للمعلومات حول التاريخ الوطني وإثرائه وترقية الكتابات حول مرحلة الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

في هذا الإطار، قام المركز بنشر أكثر من 650 عنوان تخصّ مواضيعها الحركة الوطنية وتاريخ الجزائر والتي يمكن إبرازها في الجدول التالي:

جدول رقم 74: الكتب المنشورة من طرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 خلال الفترة 2000-2022.

العدد	نوع الوثائق المنشورة	
480	بالعربيّة	الكتب
53	بالفرنسيّة	
43	المُترجمة	
11	سلسلة الوثائق	المجموعات والسّلاسل
45	سلسلة مذكرات القيادات العسكرية والسياسية	
26	سلسلة الأعمال الكاملة للمفكرين الجزائريين من 3 إلى 53 مجلد	
658	المجموع	

المصدر: موقع المركز للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 على الانترنت.¹

« المجلس الأعلى للغة العربية: هو هيئة استشارية لدى رئاسة الجمهورية، أنشئ بموجب الأمر رقم 96-130 وتتلخص مهامه في ترقية اللغة العربية واستعمالاتها بالجزائر، حيث يقوم برفع خلاصاته وتوصياته بهذا الخصوص مباشرة إلى رئاسة الجمهورية.

¹ المركز للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 . تمّ تصفّحه يوم 2023.04.23. يوجد على الرّابط:

يضمّ المجلس لجاناً تُعنى بترقية اللغة العربية (لجنة الترجمة ولجنة ازدهار اللغة العربية..). ويقوم في إطار القيام بمهامّه بتنظيم المتلفيات الوطنية في شتى المجالات المتعلقة باللغة العربية والترجمة واللسانيات، كما ينظم جائزة اللغة العربية التي تُعنى بتكريم الأشخاص الذين قدموا جهوداً معتبرة لترقية اللغة العربية في الجزائر في مجالات مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك يقوم المجلس بإصدار الدراسات والكتب والمجلات قصد ترقية اللغة العربية والنهوض بها في شتى مجالات الحياة، وفي هذا الإطار نشر 62 عنواناً خلال الفترة 1998-2008.

« المجلس الإسلامي الأعلى: هو مؤسسة (ه يئة) استشارية لدى رئاسة الجمهورية يتمتع بالاستقلالية المالية والاستقلالية في التسيير، ويتولى في إطار المهام المذكورة في المادة 195 من الدستور، الحث على الاجتهاد وترقيته، وإبداء الحكم الشرعي فيما يعرض عليه، ومن مهامّه:

- إعداد الدلائل والكتيبات التي تسمح بفهم أفضل لممارسة المناسك الدينية، وإصدارها على مختلف الدّعائم وتوزيعها؛

- المشاركة و/أو تشجيع إعداد المؤلفات في مجال الثقافة الإسلامية الأصيلة وترجمتها.

قام المجلس منذ مباشرة مهامّه بنشر أكثر من 50 عنواناً، ومن أبرز إصداراته

« المحافظة السّامية للأمازيغية: هي هيئة رسمية جزائرية تابعة لرئاسة الجمهورية، تمّ إنشاؤها سنة 1995 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-147² وهي تعنى بترقية اللغة والثقافة الأمازيغية وإدماجها في منظومتي التعليم والاتّصال، وتعمل على تجسيد برامج عمل سنوية تشمل ملتقيات علمية ذات صلة بالبعد الأمازيغي كهوية، لغة وثقافة، كما تتكفل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بدعم الجمعيات الثقافية والعلمية الحاملة لمشاريع ذات صلة بالبعد الأمازيغي في الجزائر وكذا نشر الكتب باللغة الأمازيغية أو حول الهوية الأمازيغية، وفي هذا الإطار بلغ عدد العناوين المنشورة إلى غاية نهاية العام 2022 أكثر من 200 عنوان، كما قدمت إعانات مالية لحوالي 350 جمعية ناشطة في المجال.

¹ رئاسة الجمهورية. أمر رقم 96-30 مؤرخ في 21 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم للقانون 91 - 05 المؤرخ في 16 جانفي 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية. الجريدة الرسمية عدد 81 الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 1996. ص. 05.

² رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 95-147 مؤرخ في 27 مايو 1995 يتضمن إنشاء محافظة سامية مكلفة برّد الاعتبار للأمازيغية وترقية اللغة الأمازيغية. الجريدة الرسمية عدد 29 الصادرة بتاريخ 28 ماي 1995. ص. 05.

3.2. الدعم المالي للكتاب عن طريق التسهيلات والتحفيزات الضريبية والجبائية:

تعتبر التحفيزات الضريبية إجراءات هادفة ومهمة لتشجيع وترقية الاستثمار خاصة إذا ما توفر المناخ الملائم بمختلف عوامله الاقتصادية منها والسياسية والتقنية والإدارية، وقد أقرت الدولة في هذا الإطار الكثير من التحفيزات الضريبية والجبائية التي تهدف إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عديد الأنشطة والقطاعات ووفق آليات تسمح بجذب المزيد من المستثمرين نحو تلك القطاعات وتمكينهم من الاستفادة من هذه التحفيزات والامتيازات المالية الممنوحة. وعلى العكس من ذلك، لم يستفد قطاع النشر في الجزائر إلا من بعض التدابير والإجراءات التحفيزية المحتشمة؛ برغم إعلان الدولة عن سعيها لترقية الكتاب والمطالعة وفي أكثر من مناسبة؛ والتي لا تُعتبر كافية مقارنة بحجم القطاع وأهميته، كما أنّ آلياتها لم تكن سليمة ومدروسة بما يمكنها من تحقيق أهدافها وخدمة الكتاب المحلي والقارئ الجزائري ولو على المدى القصير.

◀ الإجراء الأول: (2001)

أقرت الحكومة في المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 إعفاء الكتب والمؤلفات المستوردة والموجهة للبيع في إطار تنظيم صالون الجزائر الدولي للكتاب من حقوق الرسوم¹، ويتعلق الأمر هنا بالرسوم الجمركية، حيث صدر في هذا الشأن المرسوم التنفيذي رقم 296-02 الذي يُحدد كليات تطبيق المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001²، والظاهر أنّ هذا القرار يحمل في ثناياه بعدين متعاكسين:

- **البعد الأول**، يعتبر القرار إيجابياً كونه يسعى إلى تشجيع العارضين الوطنيين والأجانب على المشاركة في صالون الجزائر الدولي للكتاب، الذي يُعتبر؛ حسب المسؤولين؛ واجهة تعكس مدى إقبال الجزائريين على الكتاب والقراءة.

- **البعد الثاني**، هذا القرار سلبيّ لأنّه بقدر ما يخدم مسألة استيراد الكتاب فإنّه بالمقابل يُهمّش الكتاب المحلي، نظراً للمنافسة القويّة التي يفرزها الأوّل سواء من حيث الجودة أو من حيث السعر !

◀ الإجراء الثاني: (2004)

تمّ إقصاء الناشرين ومستوردي الكتاب من ممارسة أنشطة الاستيراد المرتبطة بالكتاب سنة 2003، حيث نصّت المادة 95 من القانون 11-02 المتضمن قانون المالية لسنة 2003³ والمعدّلة للمادة 206 من القانون

¹ رئاسة الجمهورية. أمر رقم 12-01 مؤرخ في 19 جويلية 2001 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001. الجريدة الرسمية عدد 38، الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001. ص 32.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 296-02 مؤرخ في 15 مارس 2002 يحدد كليات تطبيق المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 المتعلقة بإعفاء الكتب والمؤلفات المستوردة والموجهة للبيع في إطار تنظيم المعرض الدولي للكتاب من حقوق الرسوم. جريدة رسمية عدد 62 الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 2002، ص. 05.

³ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 11-02 مؤرخ في 2002.12.24 يتضمن قانون المالية لسنة 2003. الجريدة الرسمية عدد 86، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2002. ص. 35.

رقم 21-01 المتضمن قانون المالية لسنة 2002¹ على أنه "لا يمكن أن تُمارس نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات والسلع الموجهة لإعادة البيع على حالتها إلا الشركات التجارية كما هي محددة في القانون التجاري والتي يساوي أو يفوق رأس مالها عشرة (10) ملايين دينار [1 مليار سنتيم]، وأن يكون رأس المال في حوزة أشخاص ذوي جنسية جزائرية مقيمين في الجزائر"

"في حالة ما إذا كانت الأسهم أو الحصص في حوزة شركات، فإنه يجب أن يكون رأس مال هذه الشركة بمعدل لا يقل عن 90% وفي حوزة أشخاص ذوي جنسية جزائرية مقيمين في الجزائر. تُمنح فترة انتقالية مدتها ستة أشهر للمتعاملين الاقتصاديين للسماح لهم بالامتثال للأحكام الجديدة!"

ويلاحظ أن المادة 206 قد خلفت استياء وتذمرا كبيرين في قطاع الكتاب، حيث طالبت النقابة المهنية للكتاب (SPL) من وزارة الثقافة التدخل لحل هذا الإشكال، وبعد أخذ وردّ، تمّ استثناء الكتاب من إجراءات المادة 206.

تداركا للوضع، أقرّت الدولة في قانون المالية لسنة 2004² إعفاء بعض الكتب من الرسوم، وتخفيض الرسوم الجمركية للكتاب المستورد استجابة لطلب تقدّمت به وزارة الثقافة! حيث جاء في المادة 38 ما نصّه: "تُعفى من الحقوق والرسوم الجمركية: الكتب المدرسية والجامعية وتلك الخاصة بالتكوين المهني والفني والتدريب، والمجلات العلمية والتقنية والمتخصصة، والقواميس والموسوعات وكذا الألبومات والكراريس المعدة للرسم أو للتلوين والخاصة بالأطفال، والأقراص المضغوطة الموجهة المستوردة أساسا إلى التعليم والتربية. تخضع الكتب والمؤلفات الأخرى الموجهة للجمهور العريض للمعدل المخفض 05% من الحقوق الجمركية!".

وقد أثارت هذه المادة أيضا حفيظة السواد الأعظم من الناشرين كونها تُكرّس للمنافسة غير العادلة التي من شأنها تهميش الكتاب المحلي وتقوية الكتاب الأجنبي، الأمر الذي دفع بالنقابة الوطنية لناشري الكتب إلى الاحتجاج وبشدة عن هذه التدابير والإجراءات غير المدروسة، والتي قالت عنها وزارة الثقافة أنها تتنافى مع طلبها الذي تقدّمت به لوزارة المالية والذي "كان يرمي إلى التخفيض من هذه الرسوم وليس إلغاؤها تماما، كما كان يرمي لتخفيض الرسوم والحقوق الجمركية على المواد الأولية الداخلة في صناعة الكتاب (ورق، حبر...) ليتساوى الكتاب المستورد مع الكتاب الوطني"³، وعلى إثر ذلك تمّ تعطيل العمل بتلك المادة (لم تُفعّل) استجابة لمطالب الناشرين.

¹ رئاسة الجمهورية. قانون رقم 21-01 مؤرخ في 2001.12.22 يتضمن قانون المالية لسنة 2002. الجريدة الرسمية عدد 79، الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2001. ص. 03.

² رئاسة الجمهورية. قانون رقم 22-03 مؤرخ في 2003.12.28 يتضمن قانون المالية لسنة 2004. الجريدة الرسمية عدد 83، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003. ص. 03.

³ وزارة الثقافة. مديرية الكتاب والمطالعة العمومية ودعم الإبداع. الكتاب والنشر. تقرير وزاري مؤرخ في 20 سبتمبر 2004 [غير منشور].

الإجراء الثالث: (2008)

تمّ توسيع إجراءات الإعفاء من حقوق الرسوم الجمركية المطبق حصرياً على الكتب والمؤلفات المستوردة والموجهة للبيع خلال صالون الجزائر الدولي للكتاب، لتشمل تلك المستوردة والموجهة للبيع في إطار تنظيم جميع المهرجانات ومعارض الكتاب، من خلال إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 02-296 الذي يحدد كميّات تطبيق المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 المذكور سابقاً، واستبداله بمرسوم جديد هو المرسوم التنفيذي رقم 08-362 المتعلق بإعفاء الكتب والمؤلفات المستوردة والموجهة للبيع في إطار تنظيم المهرجانات ومعارض للكتاب من حقوق الرسوم.¹

وبقدر ما يُعتبر هذا الإجراء إيجابياً كونه يُساهم في انخفاض أسعار الكتب المستوردة وإنعاش السوق الوطنية للكتاب وتشجيع القراءة من خلال جعل الكتاب في متناول جميع فئات المجتمع، إلا أنه وعلى غرار سابقه يُهمّش الكتاب المحلي إنتاجاً وترويجاً ويحول دون منافسته للكتاب الأجنبي، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة إنتاج الكتاب في الجزائر وعدم تحسّن نوعيته إلى المستوى المطلوب، وكذا تراجع السحب المتوسط إلى ما دون الـ 1000 نسخة من العنوان الواحد خلال السنوات الأخيرة.

الإجراء الرابع: (2009)

في خطوة غير مسبوقة، أدرجت الدولة من خلال قانون المالية لسنة 2009 الورق الموجه لطباعة الكتب والنشر ضمن المواد المعنوية بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA)، وفي هذا الشأن تذكر وزارة المالية على موقعها على الانترنت، أنه « يُطبّق الرسم على القيمة المضافة على العمليات التي تدخل في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي والتي يتم إنجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة اعتيادية أو عرضية. ».²

يتضمّن قانون الرسم على القيمة المضافة عدد من الإعفاءات سواء في النظام الداخلي أو ما تعلق بالاستيراد والتصدير، ومن بين العمليات المعفاة في النظام الداخلي يذكر الموقع:

- ← الورق الموجه بصورة حصرية لعمليات إنتاج وطبع الكتب طبقاً للمواصفات المحددة في القرار المشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالثقافة.
- ← عملية الإبداع والإنتاج والنشر الوطني للمؤلفات والأعمال على الحامل الرقمي.

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 03-362 مؤرخ في 08 نوفمبر 2008 يتضمن إعفاء الكتب والمؤلفات المستوردة والموجهة للبيع في إطار تنظيم المهرجانات ومعارض للكتاب من حقوق الرسوم. الجريدة الرسمية عدد 64 الصادرة بتاريخ 17 نوفمبر 2008. ص. 18.

² وزارة المالية. الرسم على القيمة المضافة [على الخط]. تمّ تصفّحه يوم 2020.04.01، يوجد على الرابط:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/518-2015-03-18-10-14-23>

أما من بين ما أقرته وزارة المالية من العمليات المعفاة من الرسم على القيمة المضافة عند التصدير فيذكر الموقع:

"عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة [والتي من المفروض أن يكون الكتاب واحدا منها أي من تلك البضائع]، ويمنح هذا الإعفاء، شريطة أن:

- ← يقيد البائع و/أو الصانع الإرساليات في المحاسبة، وإذا تعذر ذلك في السجل المنصوص عليه في المادة 72 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، حسب ترتيبها الزمني، مع بيان تاريخ تسجيل الطرود وعددها وعلاماتها وأرقامها ونوع الأشياء أو البضائع وقيمتها واتجاهها؛
- ← يقيد تاريخ التسجيل في المحاسبة أو في السجل الذي يحل محلها، وكذا علامات الطرود وأرقامها في الوثيقة (تذكرة النقل أو الحافظة أو ورقة البيع بالجملة أو غير ذلك...) التي ترافق الإرسالية، وأن تقيد مع لقب المرسل على التصريح الجمركي من قبل الشخص المكلف بتقديم الأشياء أو البضائع للتصدير.
- ← لا يكون التصدير مخالفا للقوانين والتنظيمات".

ولعلّ الملفت في هذا الإجراء أنّه لم يدخل حيّز التنفيذ إلّا بعد عشر سنوات تقريبا من إقراره، وجاء في وقت شهدت فيه الأسواق العالميّة ارتفاعا جنونيّا وغير مسبوق في أسعار الورق الموجّه للطباعة، وهذا ما جعل من تطبيق القرار أمرا غير مجدي لتدهور سوق الكتاب الذي تزامن وتدهور القدرة الشرائيّة للمواطن.

الإجراء الخامس: (2017)

تمّ هذا الإجراء بعد صدور القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب، ويعتبر الأهمّ مقارنة بسابقه، حيث تمّ إدراج نشاط النشر ضمن أنشطة الإنتاج بعد أن ظلّ منذ الاستقلال واحدا من أنشطة الخدمات، ومعنى هذا التّغيير هو انخفاض الضريبة على أرباح الشّركات IBS المطبّقة على القطاع من 26% (الخاصّة بالأنشطة التجاريّة، أنشطة الاستيراد والتّصدير، الخدمات ...) إلى 19% (المطبّقة على أنشطة الإنتاج)، مع ذلك لا تزال الدّولة تعتبر الكتاب مُنتجا بسيطا لا يحظى بالامتيازات نفسها التي تحظى بها المُنتجات الإستراتيجية أو السلع ذات الاستهلاك الواسع.

خلاصة الفصل:

أولت الدولة اهتماما بالغا لدعم الكتاب وتشجيع القراءة منذ مطلع الألفية الجديدة، وإدراج الكتاب ضمن اهتماماتها الثقافية الجديدة، حيث استفاد من هذا الدعم من خلال برامج سنوية وأخرى استثنائية على هامش تنظيم مختلف التظاهرات الثقافية الدولية التي أُقيمت في الجزائر. بالموازاة، استفاد الكتاب من إجراءات دعم مالي غير مباشر تمثلت في إعفاء الكتب والمؤلفات المستوردة والموجهة للبيع في إطار تنظيم المهرجانات ومعارض الكتاب من حقوق الرسوم الجمركية بعد أن اقتصر على صالون الجزائر الدولي للكتاب من ذي قبل، وكذا إعفاء الورق الموجه لطباعة الكتب والنشر من الرسم على القيمة المضافة (TVA) سنة 2009، ليكون إدراج نشاط النشر ضمن أنشطة الإنتاج (بعد أن ظلّ لعقود من أنشطة الخدمات) أهم إجراء خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من ذلك لا يزال الكتاب مُنتجا بسيطاً لم يرق إلى مصاف المنتجات الإستراتيجية وهو ما يستدعي تبني سياسات خارج إطار الدعم من شأنها المساهمة في ترقّيته.

الفصل السّابع:
ترقية الكتاب في الجزائر
خارج سياسة الدّعم المالي

تمهيد:

فضلا عن سياسة الدّعم المالي التي انتهجتها منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، بادرت الدولة إلى تبني آليات وسياسات جديدة من أجل ترقية وتطوير قطاع الكتاب في الجزائر وتشجيع وتحفيز مختلف الفاعلين فيه، كما خصّت مسألة ترقية الكتاب بالتّشريع وأدرجتها في القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب والتي سنتطرّق إليها بالتّفصيل في هذا الفصل، حيث سنتناول دور الدولة في تقديم الدّعم للفاعلين في مجال الكتاب من أجل تطوير وتنمية أنشطة الكتاب وتشجيع الإبداع الأدبي والفكري، وحقيقة المساعي والجهود المبذولة في هذا الإطار عن طريق ترقية القراءة والمطالعة والاهتمام بالمرفق العمومي كحجر زاوية لهذه التّرقية، وهذا من خلال إنشاء وبعث شبكة وطنية للمكتبات، الاهتمام بجوانب التّكوين في مهن وأنشطة الكتاب، وكذا المساهمة في التّرويج والإعلان والإشهار للكتاب وإطلاق مختلف الجوائز المرتبطة بالكتاب.

1. ترقية القراءة والمطالعة:

تعتبر القراءة نشاطا ذهنيا مهما في تطوير مهارات الحياة وإثراء المكتسبات المعرفية، فهي علاوة على كونها جسرا يُتيح الوصول إلى المعلومات والمعرفة فإنّها تشكّل بالمقابل رياضة عقلية وأداة تواصل بين الأجيال والثّقافات والحضارات.

ابتداء من العام 2005 وضعت وزارة الثقافة ترقية الكتاب والمطالعة ضمن الاهتمامات ذات الأولوية، وهذا بالموازاة مع الإجراءات والتدابير التي أقرتها من أجل تشجيع قطاع النّشر وصناعة الكتاب، وقد بدأ العمل الجاد للتأسيس لثقافة القراءة وتطوير عاداتها في أوساط المجتمع عموما، وعند فئتي الأطفال والشباب بوجه خاصّ من خلال محوري عمل أساسيين هما:

← المحور الأوّل: إنشاء شبكة وطنية للمكتبات وتجهيزها وتنمية أرصدها الوثائقية.

← المحور الثّاني: بعث وتنمية ونشر وتشجيع ثقافة القراءة والمطالعة في أوساط المجتمع.

1.1. إنشاء شبكة وطنية للمكتبات:**1.1.1. نشأة الشبكة الوطنية للمكتبات:**

أولت الدولة عناية بالغة لتشجيع القراءة والمطالعة العموميّة ابتداء من سنة 2005، حيث بدأ التفكير في إعادة إحياء مكتبات المطالعة العمومية بالجزائر من خلال بعث مشاريع إنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية الجزائرية طبقا لما جاء في المادة الثالثة (03) من المرسوم التنفيذي رقم 93-149 المعدل والمتمم، المتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية والتي تنصّ على أنّه "يكون مقر المكتبة الوطنية في مدينة الجزائر، ويمكن إنشاء ملحقات في أي مكان من التراب الوطني بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالمالية"، ويلاحظ أنّ بعث هذه الملحقات - التي تعتبر أولى اللّبنات للشبكة الوطنية لمكتبات المطالعة - بات أمرا إلزاميا ومحتوما نظرا لنقص فضاءات المطالعة العموميّة آنذاك من جهة، وغياب نصّ قانوني

يؤسس لمثل هذا النوع من المنشآت الثقافية (المكتبات) من جهة أخرى، وفي هذا الإطار صدر قراران وزاريان مشتركان سنتي 2005 و2006 تم بموجبهما بعث مشاريع إنشاء 14 ملحقة للمكتبة الوطنية، ويتعلق الأمر بكل من:

« القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ماي 2005 المتضمن إنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية

الجزائرية بكل من عنابة، أدرار، بجاية، تلمسان، تيزي وزو، قسنطينة وفرندة (ولاية تيارت).¹

« القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أوت 2006 المتضمن إنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية

الجزائرية بكل من بشار، تبسة، الجلفة، معسكر، غليزان، بسكرة وعين تيموشنت.²

وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 235-08³ الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 149-93⁴ المتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية، فقد تم تحويل هذه الملحقات إلى مكتبات مطالعة عمومية وتمت مباشرة عملية إنشاءها بهذه الصفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 236-08 تزامنا مع انجاز مكتبات المطالعة العمومية على مستوى كل ولايات الوطن.

2.1.1. مكتبات المطالعة العمومية:

أصدرت وزارة الثقافة في العام 2007 أول نص تشريعي يؤسس لمكتبات المطالعة، ويتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 275-07⁵ الذي اعتبر مكتبات المطالعة العمومية مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بمهام توفير الكتاب بمختلف دعائمه لترقية المطالعة العمومية وتشجيعها، وفي هذا الإطار فهي تكلف بما يلي:

- وضع مختلف الأرصدة الوثائقية تحت تصرف المستعملين؛
- وضع خدمات مكتبة المطالعة العمومية تحت تصرف كل شريحة إجتماعية؛
- تخصيص فضاء ملائم لاحتياجات الطفل لتشجيع إبداعه؛
- توفير فضاء للدراسات وتحضير الامتحانات؛

¹ وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25.05.2005 يتضمن إنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية الجزائرية. الجريدة الرسمية عدد 63 الصادرة بتاريخ 14.09.2005، ص.21.

² وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 02.08.2006 يتضمن إنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية الجزائرية. الجريدة الرسمية عدد 75 الصادرة بتاريخ 26.11.2005، ص.29.

³ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 235-08 مؤرخ في 26.07.2008. يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 149-93 المؤرخ في 22 يونيو 1993 والمتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية. الجريدة الرسمية عدد 43 الصادرة بتاريخ 30.07.2008، ص.15.

⁴ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 149-93 مؤرخ في 22 جوان 1993 يتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية. الجريدة الرسمية عدد 42 مؤرخة في 23 جويلية 1993. ص.16.

⁵ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 275-07 مؤرخ في 18.09.2007 يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرسمية عدد 58 الصادرة بتاريخ 19.09.2007، ص.37.

- تسهيل تطوّر الكفاءات القاعدية لاستعمال الإعلام والإعلام الألي؛

- توفير الوسائل التي تسمح لفئة المعاقين بالمطالعة العمومية.

في سنة 2008 أسّس المرسوم التنفيذي رقم 236-08¹ لبناء مكتبات المطالعة العمومية على مستوى المدن (مقرّات البلديات) والأحياء بقرارات وزارية مشتركة بين كلّ من وزارتي الثقافة والمالية، كما تحوّلت بموجبه ملحقات المكتبة الوطنية إلى مكتبات مطالعة عمومية.

3.1.1. المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية:

المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية هي مؤسسات عمومية؛ مستحدثة في قطاع الثقافة؛ ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأسست بموجب المرسوم التنفيذي 234-12 الذي حدّد قانونها الأساسي.²

تعمل هذه المكتبات رفقة مكتبات المطالعة العمومية على استقبال الطلبة والباحثين وكل المهتمين بالمطالعة من أجل تعزيز النشاط الثقافي والتحصيل الفكري والمعرفي، لذلك كان لا بدّ لهذه المكتبات الجديدة أن تستجيب إلى مجموعة من المعايير الواجب توفّرها فيها وهي:

- التواجد بمركز الولاية أو؛ إذا تعذّر ذلك؛ في مدينة من مدن الولاية ذات إمكانيات عالية من حيث

المقروئية، أو تضمّ مؤسسات ثقافية أو تربوية أو جامعية؛

- التوفّر على مقرّ يُقدّم خدمات الإعارة وفضاءات للمطالعة بطاقة استقبال دنيا تصل إلى 500 شخص في اليوم؛

- التوجّه لجميع فئات الجمهور؛

- التوفّر على أرصدة وثائقية متعدّدة الاختصاصات؛

- التوفّر على فضاءات مطالعة متخصصة لمختلف فئات الجمهور.

يتمّ إنشاء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في كلّ ولاية؛ بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالثقافة؛

وبموجب مرسوم تنفيذي يُحدّد مقرّها³ وهي تتولّى مهام توفير الكتاب على مختلف الدّعائم لترقية المطالعة

العمومية وتشجيعها وهذا من خلال:

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 236-08 مؤرّخ في 26 جويلية 2008 يتضمّن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرسمية عدد 43 الصّادرة بتاريخ 2008.07.30.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 234-12 مؤرّخ في 2012.05.24 يحدّد القانون الأساسي لمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. الجريدة الرسمية عدد 34 الصّادرة بتاريخ 2012.06.03، ص. 09.

³ طبقا للمادة 11 من المرسوم 234-12 فإنّه "تسمّى كلّ مكتبات المطالعة العمومية المنشأة قبل نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية [المُتواجدة بمقرّات الولايات طبعا]، مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية، وتخضع لأحكام هذا المرسوم، بينما تُسمّى ملحقات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بـ "مكتبات المطالعة العامة". أمّا المادة 12 فإنّها تلغي جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم، لا سيما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 275-07 المتضمّن القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية.

-وضع مختلف الأرصة الوثائقية والخدمات المرتبطة بالمطالعة العمومية وجميع الخدمات المُلحقة الأخرى في مُتناول المُستعملين؛

-تخصيص فضاء قراءة يتناسب مع احتياجات الطفل؛

-توفير فضاء للدراسة والمراجعة وتحضير الامتحانات المدرسية؛

-تسهيل تنمية الخبرات الأساسية لاستخدام المعلومات والمعلوماتية؛

-توفير الوسائل التي تتيح فرصة المطالعة العامة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة؛

-تنظيم مختلف الأنشطة الثقافية المتعلقة بالكتاب.

ونلاحظ هنا أنه على عكس المرسوم 07-275 الذي يُحدّد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العامة، فإنّ المرسوم 12-234 يُعتبر أول نصّ تشريعيّ في الجزائر يُكرّس للقراءة ويعنى بالمطالعة العامة بشكل صريح، مع ذلك فإنّ مهام المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية لم تأت مخالفة لمهام مكتبات المطالعة العمومية ولم تتضمن شيئاً جديداً باستثناء مهمة تنظيم الأنشطة الثقافية المتعلقة بالكتاب، كما ذكرت المطالعة بشكل واضح وصريح مقارنة بما جاء في المرسوم المؤسس لمكتبات المطالعة العمومية. من جهة أخرى، تعمل مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على تعزيز فكرة التواصل المباشر بين الطفل والكتاب من خلال جذبته نحو القراءة ومحاولة محو الصورة الذهنية السيئة والسلبية التي يحملها بداخله عن القراءة، هذا التواصل يدفع الطفل لأن يبحث كما يُريد ويفتني ويختار الكتاب الذي يُريد بعيداً عن كل الحواجز أو العوائق النفسية أو الاجتماعية أو حتى التقنية.

إلى غاية أواخر العام 2021، تمّ إنجاز مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية على مستوى 43 ولاية، بينما بقيت 15 ولاية دون مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية نظراً لتأخر صدور المراسيم التنفيذية المتعلقة بإنشائها ويتعلّق الأمر بكلّ من: البليدة، سطيف، قالمة، المدية، وهران، بالإضافة إلى الولايات العشر المستحدثة بقرار رئاسي في فيفري 2021 طبقاً للقانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، ويتعلّق الأمر بكلّ من تيميمون، برج باجي مختار، بني عباس، أولاد جلال، إن صالح، إن قزام، تقرت، جانت، المغير، والمنيعه.

جدول رقم 75: المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الولاية	النص التشريعي الخاص بإنشاء المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية
أدرار، بسكرة، تلمسان، تيزي وزو، الحلفة، عنابة، قسنطينة، غليزان، عين نيهوشنت، معسكر، بشار، تيارت، تبسة وبجاية.	تم إنشاؤها على أساس ملحقات للمكتبة الوطنية بموجب قرارين وزارين سنتي 2005 و 2006، ثم تحولت إلى "مكتبات المطالعة العمومية" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-236 المؤرخ في 24 أوت 2011 ثم أصبحت مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-234 المؤرخ في 24 ماي 2012.
تيلولة، المسيلة، سيدي بلعباس، تيسمسيلت، عين الدفلى، الأغواط، الشلف وأم البواقي.	تم إنشاؤها على أساس "مكتبات المطالعة العمومية" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-346 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009 ثم تحولت إلى مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-234 المؤرخ في 24 ماي 2012.
سعيدة، مستغانم، الوادي وغرداية.	تم إنشاؤها على أساس "مكتبات المطالعة العمومية" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-293 المؤرخ في 24 أوت 2011 ثم تحولت إلى مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-234 المؤرخ في 24 ماي 2012.
النعامة، تامنست، سوق اهراس، تندوف وبلقنة.	مرسوم تنفيذي رقم 13-180 مؤرخ في 05 ماي 2013
الجزائر، برج بوعرييج والبيض.	مرسوم تنفيذي رقم 13-388 مؤرخ في 05 ماي 2013
جيجل، البويرة وسكيكدة.	مرسوم تنفيذي رقم 14-108 مؤرخ في 12 مارس 2014
ورقلة، إليزي، الطارف وخنشلة.	مرسوم تنفيذي رقم 15-14 مؤرخ في 22 يناير 2015
ميلة.	مرسوم تنفيذي رقم 15-238 مؤرخ في 03 سبتمبر 2015
بومرداس.	مرسوم تنفيذي رقم 18-294 مؤرخ في 26 نوفمبر 2018

المصدر: جدول تم إعداده اعتمادا على فرز الجريدة الرسمية.

بشكل عام، يُلاحظ أنه منذ صدور المرسوم 07-275 لعام 2007 وحتى أواخر العام 2017، فقد تم إنجاز 43 مكتبة رئيسية للمطالعة العمومية و 582 مكتبة مطالعة عامة وملحقة مكتبة مطالعة عامة على المستوى الوطني، 100 منها في العاصمة وحدها، و 41 مكتبة أنجزت في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية في 6 ولايات هي: تيزي وزو (8 مكتبات)، سوق أهراس (8 مكتبات)، مستغانم (مكتبتين 2)، خنشلة (4 مكتبات)، سكيكدة (8 مكتبات)، غليزان (11 مكتبة).¹ يُضاف إلى هذه المكتبات 394 مكتبة بلدية وقاعة مطالعة² كانت موجودة قبل سنة 2005، فضلا عن مكتبات المراكز الثقافية ودور الثقافة والمراكز الثقافية

¹ Ministère de la culture. Consulté le 02.10.2017. Disponible sur l'URL suivant : <https://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/bibliotheque-lecture.php>

² أرقام مقلقة لمعدل القراءة: نصف كتاب لكل جزائري سنويا وشيوع ثقافة الاستهلاك. في جزائرس نقلا عن الشروق اليومي ليوم 2007.06.12. تم تصفحه يوم 2018.08.19. يوجد على الرابط:

<https://www.djazairiss.com/echorouk/14591>

الإسلامية (حوالي 44 مركزا ثقافيا إسلاميا إلى غاية منتصف 2019)، ليكون إجمالي المكتبات وقاعات وفضاءات المطالعة مع نهاية العام 2018 في حدود الـ 1300 مكتبة بمعدل مكتبة لكل 33 ألف نسمة¹ تقريبا وأقل من مكتبة لكل بلدية!! وهذا طبعا يتضارب مع تصريحات المسؤولين خلال مختلف المناسبات والندوات الصحفية.

جدول رقم 76: توزيع مكتبات المطالعة المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2005-2022 حسب الولايات

الولاية	عدد البلديات	مكتبات رئيسية للمطالعة ع.	مكتبات مطالعة ع.
أدرار	28	01	06
الشلف	35	01	09
الأغواط	24	01	07
أم البواقي	29	01	23
باتنة	61	01	22
بجاية	52	01	02
بسكرة	33	01	15
بشار	21	01	07
البلدية	25	---	14
البويرة	45	01	13
تمنراست	10	01	28
تبسة	28	01	07
تلمسان	53	01	15
تيارت	42	01	11
تيزي وزو	67	01	24
الجزائر	57	01	14
الجلفة	36	01	28
جيجل	28	01	07
سطيف	60	---	09
سعيدة	16	01	21
سكيكدة	38	01	20
سيدي بلعباس	52	01	16
عقابة	12	01	02
قالمة	34	---	02
قسنطينة	12	01	10
المدية	64	---	39
مستغانم	32	01	07

¹ باعتبار أنّ عدد سگان الجزائر في تلك السنة (أي سنة 2018) بلغ حوالي 42,2 مليون نسمة حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات ONS بالجزائر.

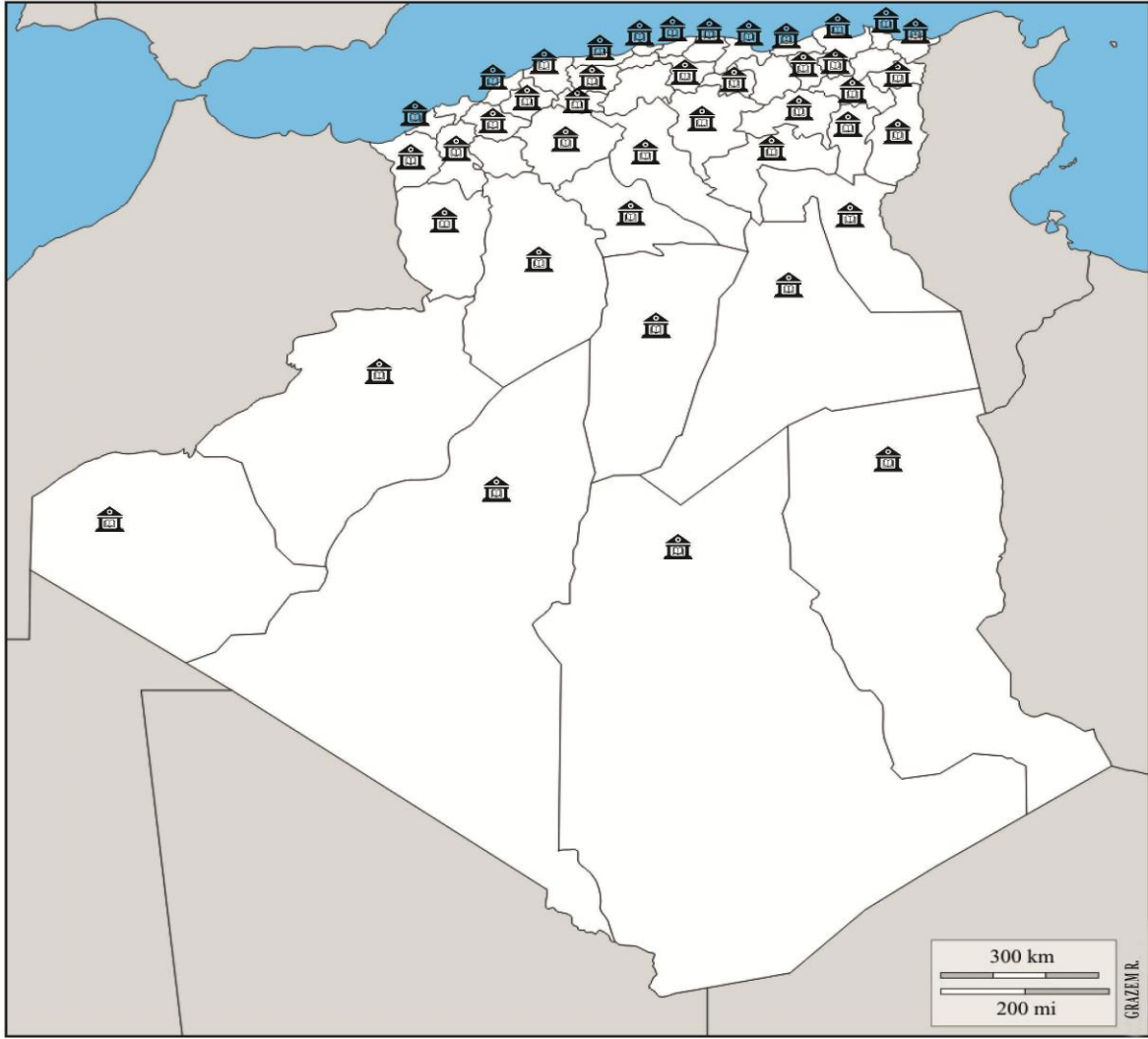
الولاية	عدد البلديات	مكتبات رئيسية للمطالعة ع.	مكتبات مطالعة ع.
المسيلة	47	01	20
معسكر	47	01	03
ورقلة	21	01	---
وهران	26	---	---
البيض	22	01	05
إليزي	06	01	14
برج بوعرييج	34	01	04
بومرداس	32	01	13
الظارف	24	01	08
تندوف	02	01	03
تيسمسيلت	22	01	12
الوادي	30	01	05
خنشلة	21	01	10
سوق اهراس	26	01	17
تيبازة	28	01	21
ميلة	32	01	09
عين الدفلى	36	01	---
التعمامة	12	01	13
عين تموشنت	28	01	---
غرداية	13	01	13
غليزان	38	01	13
المجموع	1541	43	561

المصدر: جدول من إنجاز الباحث بناء على معطيات الجريدة الرسمية وبيانات موقع وزارة الثقافة

لقد ركزت الوصاية في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 على أهمية تطوير القراءة والكتاب من خلال رصد ميزانية قدرها 118 مليار دينار، خُصص 32 مليار دينار منها لدعم المطالعة العمومية أي ما يُمثّل 27,19% من تلك الميزانية، وهو ما يعتبر إنجازاً لا يُستهان به من حيث الكم والنوع وخطوة كبيرة لتطوير القراءة والمطالعة في الجزائر مقارنة بالفترة السابقة (أي قبل سنة 2005) أين كان عدد المكتبات البلدية في حدود 394 مكتبة وكان "عدد المكتبات التي تستجيب للمعايير المطلوبة لا يتعدى 15 مكتبة، و 93% من المدارس الجزائرية ليس بها مكتبات أو قاعات مطالعة، كما أنّ الاستعمار الفرنسي ترك ما يفوق الـ 600 مكتبة منظمة وتحتوي على كنوز أدبية وتاريخية مهمة لم يبق منها سوى 50 مكتبة!!" ¹.

¹ حاج ناصر، رشيد [مدير الكتاب والمطالعة العمومية سابقاً]. مشكلات صناعة الكتاب وأزمة المقرئية في الجزائر في جريدة البصائر، عدد 847، 27 فيفري 05 مارس 2017. ص. 12.

شكل رقم 20: خريطة المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر المنجزة إلى غاية نهاية العام 2022



المصدر: خريطة تم إنجازها اعتمادا على معطيات الجريدة الرسمية للفترة 2000-2022 وبيانات موقع وزارة الثقافة.

4.1.1. المكتبات المتنقلة والمطالعة المفتوحة:

بالإضافة إلى مكتبات المطالعة "القارة" التي تنتظر القارئ لتتيح له فرص القراءة والمطالعة، فقد باتت المكتبة المنقلة من الأهمية بمكان في الشبكة الوطنية للمكتبات، حيث وعلى غير العادة تكون المكتبة هي المبادرة بالبحث عن القارئ والذهاب إليه في خطوة تُخرج المطالعة من فضاءها المحدود بين الأسوار إلى فضاء عام رحب وفسيح ومترامي الأطراف، وهذا ما تجسده "المكتبة المتنقلة" للمكتبة الوطنية الجزائرية، التي دأبت منذ بداية الألفية على تنظيم قوافل القراءة في جميع ربوع الوطن خاصة البعيدة منها والنائية. يعود تاريخ المكتبة المتنقلة بالجزائر إلى سنة 1955 عندما توقفت المكتبة الوطنية عن ممارسة نشاطها، وبعد الإستقلال وتحديدًا مع أواخر العام 1962 تمّ بعث مشروع المكتبة المتنقلة تحت شعار "المطالعة للجميع" وكانت انطلاقها في أكتوبر 1963 حيث اقتصرَت على الجزائر العاصمة، بينما استفادت مناطق أخرى عبر الوطن من صناديق للكتب كانت تصلها عن طريق السكك الحديدية وشاحنات النقل، ونظرا لتقليص ميزانيتها فقد توقفت المكتبة المتنقلة سنة 1970.

في سنة 1996 وتحت شعار "القراءة للجميع" تم الإعلان الرسمي عن إعادة بعث المكتبة المتنقلة تحت إشراف المكتبة الوطنية، غير أنّ إنطلاقها الفعلية كانت سنة 1999 حيث استقبلت المكتبة الوطنية أولى أربع (4) شاحنات من الحجم الصغير، حمولة الواحدة منها 3,5 طن وطاقعة استيعاب بـ 2100 كتاب، ومجهزة برفوف مفتوحة مقننة، بالإضافة إلى مكتب إعارة ومساحات للعرض، كما تمّ خلال تلك السنة تنظيم أبواب مفتوحة للتعريف بها والقيام بقوافل تجريبية للعرض فقط (دون الإعارة) في العاصمة وبعض الولايات المجاورة كبومرداس وتيزي وزو وتيبازة.

بين سنتي 2000 و 2003 تبنت المكتبة المتنقلة سياسة الإعارة غير المباشرة وهذا عن طريق التعاقد مع وسطاء (مكتبة بلدية، دار ثقافة، دار شباب....) وإيداع رصيدها الوثائقي عندهم، ليتولّى هؤلاء الوسطاء مهمة الإعارة المباشرة للجمهور وهذا خلال مدة يتمّ تحديدها سلفاً، ليتمّ استرجاع أو استبدال الرصيد بعد انقضاء الأجل. ونظرا للصعوبات الكبيرة التي واجهتها المكتبة المتنقلة وتعقّد إجراءات العمل، فقد تمّ تبني طريقة عمل جديدة ابتداء من العام 2004، تمتاز إجراءاتها بالمرونة وعدم التعقيد وتعتمد على التعامل المباشر مع القراء دون تدخل من أي طرف كان، وقد تدعّمت حظيرتها بـ 8 مركبات أخرى أربعة منها بنفس مواصفات الشاحنات الأربعة السابقة، وأربعة ذات حمولة 7,5 طن وقدرة استيعاب تصل إلى 3500 كتاب، كما توسّع فريق العمل إلى 25 شخصا بين مكتبيين ومكتبيين مساعدين وأعوان تقنيين وإداريين إضافة إلى الأعوان المؤقتين، والسائقين الذين يتبعون مصلحة الوسائل العامة، نتيجة لهذا ازدادت قوافل المكتبة المتنقلة وتوسّعت لتشمل مختلف مناطق الوطن، حيث تتحمّل الجهات المستقبلية كمديريات الثقافة والمدارس والجامعات ومراكز التكوين المهني والمستشفيات ومقرّات الجمعيات ودور الشباب والمراكز الثقافية

مسؤولية إيواء وإطعام طواقم عمل المكتبة وتوفير أماكن التوقف نهاراً وليلاً مع ضمان الأمن، بالإضافة إلى تزويدها بالبنزين في حال التنقل بين البلديات وفق برامج خرجات يتمّ تحديدها وضبطها مسبقاً.

بين سنتي 2005 و2008 عرفت المكتبة المتنقلة نشاطاً كبيراً، وقامت بتنظيم عدة قوافل مُطالعة أبرزها:

← **تظاهرة الكتاب والبحر:** انطلقت هذه التظاهرة في صيف 2005 وشملت في البداية شواطئ كل من ولايتي تيبازة وبومرداس، حيث شهدت إقبالا مُلفتاً واستحساناً بين أوساط المجتمع، ما دفع بالقائمين عليها إلى توسيعها في السنوات اللاحقة لتشمل 12 ولاية ساحلية وهي بجاية، عُدّابة، سكيكدة، تيبازة، جيجل، الطارف، مستعانم، الشلف، عين تيموشنت، وهران، تلمسان إضافة إلى الجزائر العاصمة.

← **تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية:** كان لتنظيم تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007 وقع إيجابي على نشاط المكتبة المتنقلة، التي كانت حاضرة على هامش الكثير من التظاهرات والمهرجانات الثقافية المُسطرة على مدار سنة كاملة، إضافة إلى برمجة عدة قوافل وخرجات مطالعة شملت جميع ولايات الوطن، حيث تكفلت هذه المرة وزارة الثقافة من خلال الديوان الوطني لحقوق المؤلف "ONDA" وفي إطار ميزانية التظاهرة بتكاليف تنقل هذه المكتبات إلى مختلف المناطق وهذا بالتنسيق مع الجهات المستقبلية والمُتمثلة عموماً في مديريات الثقافة على مستوى الولايات المعنية، وقد تمّ تحديد مدة كلّ قافلة بـ 15 يوماً للمكوث والإعارة (دون احتساب أيام الذهاب والإياب)، غير أن تأخر انطلاق تلك القوافل في مواعيدها المحددة لأسباب تقنية أدى إلى تقليص هذه المدة إلى 9 أيام وقد كان لذلك أثر سلبي على الأهداف المُسطرة من حيث حجم الإقبال المتوقع.

وعلى الرغم من تطوّر نشاط المكتبة المتنقلة المُلفت، إذ انتقل عدد خرجاتها من سبعة (7) سنة 2000 إلى 148 خرجة سنة 2007، بينما ارتفع عدد الموظّفين المُشاركين في هذه الخرجات من 15 موظّفاً سنة 2000 إلى حوالي 400 موظّف سنة 2007، إلّا أنّ وزارة الثقافة قامت بتجميد نشاطاتها سنة 2008 عقب إقالة مدير المكتبة الوطنية! ولم تُسجّل أيّ نشاط باستثناء مشاركتها في مهرجان القراءة في احتفال التي نظّمته وزارة الثقافة سنتي 2009 و2010، ليتّم بعد ذلك تحويل المكتبة المتنقلة إلى الوصاية المباشرة لوزارة الثقافة والتي تنازلت عنها لصالح المديرّيات الولائية للثقافة، حيث استفادت في هذا الإطار 24 ولاية من مكتبات متنقلة سنة 2011، وهذه الفكرة تسعى الدولة إلى بعثها وتطويرها على أوسع نطاق من التراب الوطني.

في السياق ذاته، يُلاحظ غياب القطاع الخاصّ في القيام بهذا النوع من المبادرات، ولعلّ التجربة الوحيدة المُسجّلة في هذا الشأن هي تلك التي تفرّدت بها دار الحكمة سنة 2011، حيث قامت بإطلاق أول مكتبة متنقلة جزائرية خاصّة "لتشجيع المقرئية وتقريب الكتاب من القراء في كل ولايات الجزائر"، وهي عبارة عن مكتبة بيع وقراءة في الوقت نفسه، حيث جابت عدّة ولايات من الوطن خاصّة النائية منها، وسعى أصحابها من خلالها علاوة على العوائد التجاريّة، إلى الإشهار للكتاب والاستقصاء عن واقع القراءة في مختلف المناطق للمساهمة في تدارك النقائص.

2.1. بحث وتشجيع ثقافة القراءة والمطالعة:

تعتبر تنمية ثقافة القراءة والمطالعة ثاني نقطة ركزت عليها الدولة بعد إنشاء المكتبات وفضاءات المطالعة العمومية، حيث عملت على بعث عادة القراءة في أوساط المجتمع خاصة بين الأطفال (تلاميذ المدارس)، وهذا من خلال تأسيس مهرجان "القراءة في احتفال" الذي تم تنظيمه عبر كل ولايات الوطن، بهدف تشجيع الأطفال على القراءة وجعل الكتاب الرفيق والصديق الذي يفتح الأفق الواسعة وجعل المطالعة فعلا يوميا ينمي الإدراك ويصقل الذاكرة ويطور قدرات الطفل العقلية والفكرية.

1.2.1. بعض مؤشرات القراءة في العالم:

إن الإشكالات التي تثيرها القراءة في مختلف دول العالم كثيرة ومتعددة، وهي تختلف من دولة لدولة وتزداد حدة وتعقيدا في وقتنا الحالي، حيث تطورت طرق البحث والمعرفة وتنوعت في ظل الانتشار الملمت للوسائل التكنولوجية التي طبعت الحياة اليومية للمجتمعات وبشكل رهيب، مع ذلك يظل الكتاب الوعاء المقدس للمعارف والعلوم والمنفذ إلى التقدم والتطور، كما تبقى للقراءة طقوسها وخصوصياتها، وهي تختلف بين المجتمعات وبين أفراد المجتمع الواحد وحتى بين أفراد الأسرة الواحدة، لذلك تعتبر ظاهرة اجتماعية يصعب قياسها، لذلك فإن استعراض بعض الإحصائيات والتقارير الدولية والإقليمية التي تعنى بمؤشرات القراءة في مختلف دول العالم من شأنها أن تُعطي مؤشرات ذات دلالة وتمكن من رسم صورة تقريبية عن واقعها في الجزائر، ومن أبرز هذه التقارير نذكر:

◀ الدليل النهائي للقراءة في العالم الصادر عن مؤسسة Global English Editing لسنة 2017¹

◀ تقارير التنمية البشرية الصادرة عن اليونسكو لسنوات 2003، 2007، 2011 و2016.

◀ مؤشر القراءة العربي 2016.

◀ دراسة للجنة الكتاب والنشر التابعة للمجلس الأعلى للثقافة في مصر سنة 2008.

◀ دراسة لشركة سينوفات متعددة الجنسيات لأبحاث السوق سنة 2008.

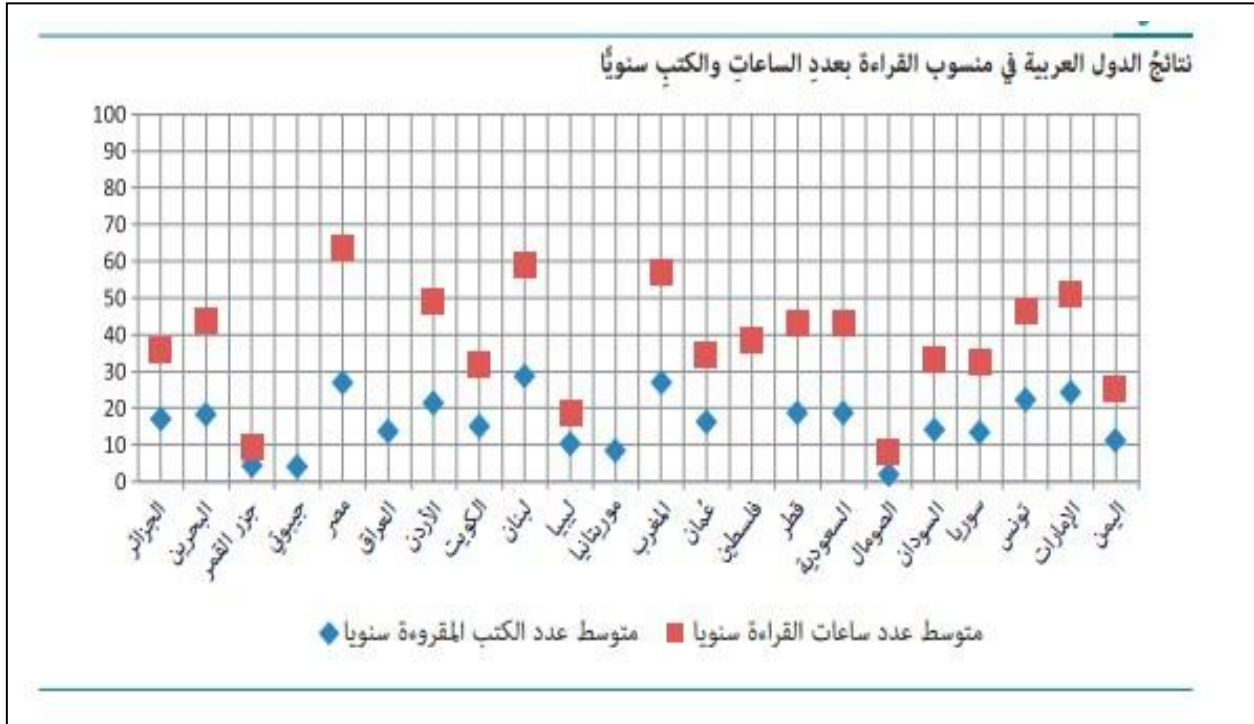
وقد كان من أبرز ما جاء في هذه التقارير من نتائج عن القراءة في العالم² ما يلي:

¹ Brown, Brendan. The Ultimate Guide to Global Reading Habits [en ligne]. Consulté le: 03.03.2018. Disponible sur l'URL : <https://geediting.com/world-reading-habits/>

² الملاحظ أن هذه الإحصائيات حتى وإن أظهرت نوعا من التباين في أرقامها؛ وذلك اختلاف الأدوات المستخدمة في البحث والتحليل واختلاف الفترة الزمنية محل الدراسة؛ إلا أن النتائج جاءت مُقاربة في محتواها وتصب كلها في خانة "كارثة" وجميعها يُعطي مؤشرات سلبية عن الوضعية المتدنية لثقافة المطالعة في الدول العربية، خاصة إذا ما قُورنت بنظيرتها في الدول الغربية بل وحتى بعض دول العالم الثالث.

- ذكر تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 الصادر عن اليونسكو أنّ كلّ 80 مواطناً عربياً يقرؤون كتاباً واحداً في السنة، و يقرأ المواطن الأوروبي الواحد 35 كتاباً في السنة، بينما يقرأ المواطن الإسرائيلي 40 كتاباً كلّ سنة.
- أوضح التقرير نفسه لسنة 2007 (أي تقرير التنمية البشرية الصادر عن اليونسكو) أنّ نصيب كل مليون عربي لا يتجاوز ثلاثين كتاباً، مقابل 854 كتاباً لكل مليون أوروبي، أي أن معدل قراءة الشخص العربي ربع صفحة في السنة مقابل 11 كتاباً في العام يقرأها الفرد الأمريكي.
- في دراسة قامت بها شركة سينوفات (SINOVEL) المتعددة الجنسيات لأبحاث السوق العام 2008، فقد ذكرت النتائج أن الفرد في كلّ من مصر والمغرب يقضي ما متوسطه أربعين دقيقة في قراءة الصحف والمجلات يومياً، بينما يقضي الفرد في تونس 35 دقيقة يومياً للغرض ذاته، و 34 دقيقة للفرد السعودي و 31 دقيقة للفرد اللبناني.
- وفيما يخص المعدلات الشهرية لقراءة الكتب عند الفرد العربي، فقد أشارت الدراسة نفسها إلى أن المواطن في لبنان يقرأ 588 دقيقة، بينما يقرأ المواطن في مصر 540 دقيقة، أمّا المواطن المغربي فيقرأ 506 دقائق ويليه المواطن السعودي بـ 378 دقيقة.
- في عام 2016، جاءت نتائج مؤشر القراءة العربية مغايرةً للأرقام التي نشرتها مؤسسة الفكر العربي سنة 2011، حيث سجّلت مختلف الأرقام تطوّراً ملحوظاً في الإقبال على القراءة لدى المواطن العربي، حيث وبغض النظر عن الوحدة المعتمدة لقياس منسوب القراءة فإنّ النتائج كانت كما يلي:
- ← بحساب عدد ساعات القراءة سنويّاً تراوحت الأرقام بين 7,78 ساعة (في الصومال) و 63,85 ساعة مصر، وبمعدل عربي بلغ 35,24 ساعة للفرد سنوياً.
- ← بحساب عدد الكتب المقروءة سنويّاً افتراوح العدد بين 1,74 و 28,67 كتاب في السنة للفرد، وبمتوسط عربي يفوق 16 كتاباً في السنة للفرد الواحد.
- ← بترتيب الدول العربية حسب مؤشر القراءة، فقد جاءت كما يلي:

شكل رقم 21: نتائج الدول العربية في منسوب القراءة بعدد الساعات والكتب سنوياً



المصدر: تقرير مؤشر القراءة العربي 2016¹

- في عام 2017 وضع تقرير Global English Editing للقراءة الهندي في المرتبة الأولى من حيث ساعات القراءة أسبوعياً بمعدل 10,7 ساعة، تليها تايلاندا بمعدل 9,4 ساعة، ثم الصين بمعدل 8 ساعات، ثم الفلبين بمعدل 7,6 ساعة، ثم مصر بمعدل 7,5 ساعة، ثم روسيا بمعدل 7,1 ساعة، ثم السويد وفرنسا بمعدل 6,9 ساعة، ثم المجر والسعودية بمعدل 6,8 ساعة.

المُلفت في التقرير، أن دولتين عربيّتين كبيرتين هما مصر والسعودية،² جاءتا في مراتب متقدّمة عالمياً متخطّيتين المعدل الوسطي وهو 6,5 ساعة في الأسبوع، حيث احتلّت مصر المرتبة الخامسة عالمياً فيما احتلت السعودية المرتبة الحادية عشرة، متقدمتين بذلك على عدد من الدول الغربية الصناعية كأستراليا وكندا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتّحدة المتحدة التي حلّت في المرتبة 23 بمعدل 5,7 ساعات قراءة في الأسبوع، تلتها إيطاليا والمكسيك وبريطانيا والبرازيل واليابان.

¹ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مؤشر القراءة العربي 2016. دبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017. ص. 24.

² حسب الصحفي اللبناني عبده وازن، فإنّ هذه الأرقام تؤكد مدى نجاح المشروع الرسمي للنشر الذي تعتمده القاهرة منذ سنوات، والذي يشهد رواجاً شعبياً منقطع النظير من خلال خفض أسعار الكتب إلى مستويات توازي أسعار الصحف والمجلات وتوسيع خريطة توزيعها في الأقاليم، فيما برزت في هذا المشروع سلسلة «مكتبة الأسرة» التي تضع الكتب في متناول الطبقات الفقيرة. أما بالنسبة للسعودية فيعتبر أن الإقبال الجماهيري الذي يشهده معرضا الرياض وجدة للكتاب وارتفاع أرقام المبيعات يؤكّدان رواج ظاهرة القراءة في السعودية..

ويوضح التقرير نفسه أن 27% من الراشدين الأمر يكيين لم يقرؤوا كتاباً واحداً خلال عام كامل، وأن معدل القراءة لدى الراشدين في أميركا هو 12 كتاباً في عام 2015، هذه النتيجة وضعت الولايات المتحدة في المستوى نفسه لدولة فيتنام، إذ يشير التقرير إلى أن 26% من الفيتناميين لا يقرؤون كتاباً، بينما يقرأ 44% منهم من حين إلى آخر، في حين أن 30% منهم فقط من يقرأ بشكل منتظم. أما في بريطانيا، فيشير التقرير إلى أن 80% من البريطانيين قد قرأوا الواحد منهم كتاباً في العام 2016، متفوقين بذلك على جيرانهم الألمان بنسبة 79%، والفرنسيين بنسبة 73%، والإيطاليين بنسبة 56%، كما يذهب التقرير أيضاً إلى أن 40% من الأميركيين يفضلون قراءة الكتب المطبوعة، بينما يميل 06% منهم إلى قراءة الكتب الإلكترونية، أما المعدل العام لعدد الكتب المقروءة من طرف الراشدين البريطانيين فهو نحو عشرة كتب (10) في السنة، بينما يبلغ المعدل الوسطي أربعة (04) كتب فقط، بالمقابل يقرأ الصينيون بمعدل 4 إلى 5,6 كتب في العام، أما جيرانهم اليابانيون فإن 79% منهم قد قرأ الفرد منهم كتاباً واحداً على الأقل في العام 2015.

2.2.1. وضعيّة القراءة والمطالعة في الجزائر:

إنّ غياب الدّراسات الأكاديميّة الجادّة والمتخصّصة في مجال الكتاب والنّشر، وكذا غياب الإحصائيات الرّسمية المؤسّسة والدّقيقة المتعلّقة بالتوجّهات اللّغويّة والموضوعيّة للقراءة في الجزائر وماهيّة الممارسين لنشاط القراءة والمطالعة ونوعية الكتب المفضّلة لديهم، وعدد ساعات المطالعة وأوقاتها عند كلّ فئة من فئات المجتمع... يجعل من معرفة الوضع الحقيقيّ للمطالعة في أوساط المجتمع الجزائري أمراً بالغ الصّعوبة بمكان، حيث تُحاول الجهات الرّسميّة أن تُسوّق صورة إيجابيّة عن هذا الواقع عبر الإعلام وهذا استناداً على تقارير صحفية مغلوطة وغير احترافيّة تعطي أرقامها بناء على معدّلات الإقبال الجماهيري على معارض الكتب الجهوية منها والوطنية والدّوليّة المُقامة في ربوع الوطن، وكذا على الإحصائيات غير الدّقيقة لمبيعات الكتب خلال تلك التّظاهرات، وهو ما يجعل من القراءة والمطالعة ظاهرة تُقاس بحجم الكتب المُباعة، أو بأعداد المنتسبين إلى مكتبات المطالعة بمختلف أنواعها، ويرسم صورة خاطئة عن الواقع الحقيقي لهذا النّشاط الذهني بسبب المغالطات التي تحملها تلك التّقارير والأرقام المُقدّمة، وفي هذا الشّأن يمكن إبداء الملاحظات التّالية:

- أنّ الإقبال على معارض وصالونات الكتاب لا يعكس بأيّ حال من الأحوال إقبال النّاس على الكتاب، خاصّة وأنّ تلك المعارض أصبحت لدى الكثير من العائلات مُتنفّساً لهم ولأولادهم في ظلّ تنامي الضّغوط المعيشيّة اليوميّة والمستمرّة وغياب أماكن التّرفيه والتّسلية؛
- أنّ الإحصائيّات الخاصّة بعدد زوّار تلك المعارض والصالونات لا تتسم بالدقّة ولا الموضوعيّة، وإنّما يتمّ تسويقها من أجل الاستهلاك الإعلامي؛ وهناك من النّاس من يزور صالون الجزائر الدّولي للكتاب لمرات متتالية في اليوم الواحد ويتنقّل بين مختلف أجنحته المزوّدة بأجهزة استشعار إلكترونية

- تقوم بإحصاء عدد الدّاخلين إلى مختلف تلك الأجنحة، وبالتالي فإنّ الشّخص الواحد سيتمّ احتسابه لعدّة مرّات في اليوم الواحد ولعدّة أيّام إذا ما زار المعرض لعدّة مرّات طيلة مدّة تنظيمه !
- أنّ الإقبال على شراء الكتب لا يترجم بالضرورة ولع النّاس بالمطالعة، فالكتاب فقد قيمته الرّوحية والقدسيّة التي كانت تكتسبه، وأصبح عند الكثير منهم مجرد ديكور يُزيّن المنزل (Objet bibliotheque) وأداة تباهٍ توضع في غرفة الضيوف؛
- أنّ الشراء بسبب شغف القراءة قد يكون عابرا أو مؤقتا، إذ قد يكون العنوان جذابا أو الموضوع مهما (كأن يعالج حدثا أو قضية..) بما يكفي لخلق فضول وحبّ عابر للقراءة والمعرفة لكنّه سرعان ما يزول بتفادم الأحداث أو القضية أو الموضوع.
- أنّ اقتناء الكتب قد يكون أحيانا من باب التقليد للغير لا حبّا في القراءة، وهذه عُقدة تلازم الكثير من النّاس في المجتمع الجزائري وهو ما يجعل من الكتاب أداة تمّ تعطيلها عن تأدية وظائفها المُعدّة من أجلها؛
- أنّ الرّغبة في القراءة قد تزول أو تتأثّر سلبا بأحد عاملين اثنين: يتعلّق الأوّل بمنافسة الميديا الحديثة، بينما يرتبط الثّاني بنقص أو عدم تخصيص أوقات للمطالعة وهذا بسبب زخم الحياة المستمرّ وغير المتناهي.
- إنّ غياب الإحصائيات الرّسمية ونقص الدّراسات الأكاديميّة والمتخصّصة التي تقوم بها المؤسسات ومخابر البحث والمتخصّصين ومراكز سبر الآراء حول معايير القراءة ومؤشّراتها في الجزائر، يجعل من الصّعوبة بمكان معرفة واقعها الحالي وأبرز مشكلاتها ورهانتها، ولعلّ المبادرات التي سُجّلت في هذا الإطار قليلة ومُحتشمة ولم تتعدّ "الاستطلاعات" التي تتميّز بمحدوديّة المكان والزّمان والفئات المُستهدفة وكذا الافتقار إلى منهجيّة بحث علميّة محكمة وقويّة، وهذه المبادرات هي:
- ← **المبادرة الأولى:** هي عبارة عن مبادرة غير رسميّة في شكل استطلاع ميدانيّ أجراه المركز العالمي للاستشارات الاقتصادية والاستطلاع بالجزائر سنة 2009، وشملت عيّنة مكوّنة من حوالي 1000 شخص من 10 ولايات مختلفة، حيث أظهرت النّتائج انعدام الصّلة تقريبا بين المواطن الجزائري والإنتاج الفكري الوطني منه والأجنبي، الغياب شبه التّام لعامل الإعلام والترويج للإنتاج الفكري الجديد، وكذا قصور المكتبات عن أداء دورها التثقيفي من خلال تشجيع الكُتّاب والمؤلّفين على نشر أعمالهم الفكريّة، الشّيء الذي أدّى إلى تراجع القراءة في أوساط المجتمع وقد بيّنت الأرقام ما يلي:
- 56,86% ممن شملتهم العينة لا يقرؤون أبدا (أي أكثر من نصف سكّان الجزائر البالغ آنذاك حوالي 35,1 مليون نسمة) مقابل 6,8% يقرؤون باستمرار، في حين تراوحت نسبة من يقرؤون أحيانا ما بين 6 و11%.

- احتلت الكتب الدينية مُقدّمة الكتب الأكثر قراءة لديهم بنحو 17% تقريباً، تليها كتب الإعلام الآلي والاقتصاد بنسبة 9%، ثم كتب القانون بنحو 8%.

- فيما يخص لغات القراءة، جاءت العربية في الصدارة بنسبة 51,5% ثم الفرنسية بـ 35,2% ، بينما لا يتجاوز عدد المستعملين للغة الإنجليزية حدود الـ 3,5% ، كما أنّ أغلبية القراء بالعربية ينتمون إلى فئة الشباب بين 18 و 35 عاماً وهم من تلاميذ الطّور الثانوي وطلبة الجامعات.

- خلال تظاهرة "الجزائر عاصمة للثقافة العربية" عام 2007، كشف الاستطلاع أنّ أكثر من 92% ليس لديهم فكرة عن منشورات السنة الثقافية ولا عناوينها.

← **المبادرة الثانية:** هي مبادرة رسمية، حيث أجرى المركز الوطني للكتاب استطلاعاً أولياً حول المقرئية في الجزائر سنة 2018 وهذا عن طريق استبيان تضمّن 30 سؤالاً موزّعا حول 03 محاور رئيسية، يتعلّق الأول بالمعلومات الشخصية للفرد المُستجوب، أمّا الثاني فيتعلّق بسلوك الاستهلاكي للفرد نفسه، بينما يخصّ الثالث مؤشّرات القراءة المعمول بها.

شملت الدّراسة عيّنة من 1000 شخص موزّعين على عشر ولايات جزائريّة ومسرت الفئات العمرية بين 15 و 65 سنة وقد كانت النتائج كما يلي:

- 95,6% من المُستجوبين يحبّون القراءة !

- يقرأ 52% من المُستجوبين القصص والروايات، بينما يهتمّ 46% منهم بالكتب العلمية، في حين يُفضّل 24% كتب التاريخ (وهنا يُلاحظ أنّ المجموع هو 122% وليس 100%!).

- فيما يخصّ لغات المُطالعة، فإنّ 68% من القراء يقرؤون باللّغة العربية 41,6% بالفرنسية و 12,7% بالإنجليزي (وهنا أيضا نلاحظ أنّ المجموع هو 122,3% وليس 100%!).

- فيما يتعلّق بأماكن المُطالعة المُفضّلة لديهم، فإنّ 90% من المُستجوبين يفضّلون القراءة في البيوت، كما يلجأ البعض إلى المكتبات وفضاءات المُطالعة العموميّة بينما لا يميلون البتّة إلى المُطالعة في وسائل النقل العمومي كما هو الحال عند الفرد الأوروبي والآسيوي. أمّا عن أوقات ممارسة المُطالعة فإنّ 65,8% يقرؤون في الفترة المسائية ، كما أنّ قلة قليلة فقط من يفضّلون استخدام الكتاب الإلكتروني على الكتاب الورقي، في حين تُقبل الأكثرية على الكتاب الجيد شكلاً ومضموناً.

إنّ المُلفت في هذه الدّراسة أنّها لم تُقدّم طبيعة معايير ومؤشّرات القراءة التي تمّ تبنيها من أجل إعداد الاستبيان، ولا ظروف ووقت ومدة إجرائها، ولا الولايات المعنية التي تمتّ على مستواها (خاصّة لوجود تباين كبير بين مختلف مناطق الوطن من حيث القدرة الشرائية للمواطن، المستوى التعليمي للأفراد، انتشار المكتبات...)، وكذا غياب الأرقام المتعلّقة بالمُستجوبين (جامعيّون، موظّفون، أطفال مدارس...) بالإضافة إلى

تضارب هذه النتائج تماما مع الدراسة السابقة ومع الواقع الجزائري علاوة على التضارب في بعض النتائج والأرقام كما أشرنا سابقا.

وبخصوص هذه الدراسة دائما، صرح مدير المركز الوطني للكتاب في ندوة صحفية رفيعة وزير الثقافة على هامش اختتام فعاليات الطبعة الـ 23 من صالون الجزائر الدولي للكتاب سنة 2018 أن هذا الاستبيان "جزئي" وستظهر نتائجه الشاملة خلال سنة (أي مع نهاية سنة 2019) مضيفا أن المركز الوطني للكتاب كان مطالب بتقديم "حصيلة أولية" عن وضعيّة القراءة تزامنا مع صالون الجزائر الدولي الـ 23 للكتاب (وهذا يُعطي تفسيراً عاماً عن ظروف وكيفيات ووقت إعداد الدراسة) ومُشيراً إلى أن العملية متواصلة عبر "مختلف مكاتب المطالعة العمومية" في كامل الجزائر ليكون الاستبيان أكثر تمثيلاً*، غير أن الملاحظ على أرض الواقع أن هذه النتائج لم تظهر بتاتا وهو ما يعني أن الدراسة برمتها تمت ضمن إطار تميّز بالسرعة وعدم الجدّة والافتقار إلى المعايير العلميّة وهو ما يصنّفها من قبيل "الاستهلاك الإعلامي" تزامنا وتنظيم صالون الجزائر الدولي للكتاب لا أكثر ولا أقلّ.

← **المبادرة الثالثة** أخذت بعدا شبه رسمي، حيث قام الباحث حاج ملياني سنة 2018 باستطلاع ميداني على هامش الطبعة الـ 23 لصالون الجزائر الدولي للكتاب من أجل الوقوف على نقائص الصالون واستشراف مستقبله من أجل تحسينه وتكييفه وفق تطورات الجمهور وباقي الفاعلين في القطاع. شمل الاستطلاع 800 شخص من زوّار صالون الجزائر الدولي للكتاب ومن مختلف الفئات العمرية، تمّ استجوابهم من خلال استبيان (نسخة ورقية وأخرى إلكترونية عن طريق الانترنت) حيث بيّنت النتائج في شقّها المتعلّق بالقراءة أن:

- أن 85,9% متعودون على قراءة الكتب وأغلبهم من الجامعيين والإطارات وصغار المقاولين مقابل 14,1% لا يقرؤون البتّة.
- يبلغ معدّل القراءة عند النساء 86,7% مقابل 85% عند الرجال، أمّا عن الفئات العمرية للقراء من كلا الجنسين فإنّ أغلبية القراء ينتمون إلى فئة من هم ما بين 20 و29 سنة، أو أكثر من 60 سنة.
- فيما يخص وتيرة القراءة فإنّ 28,5% من المستجوبين يقرؤون بشكل يومي، 25% يتصفحون كتابا عدّة مرّات في الأسبوع، 17,8% يفضلون القراءة في نهاية الأسبوع، بينما 25,9% فلا يقرؤون إلّا نادرا.

* وكالة الأنباء الجزائرية. المركز الوطني للكتاب: الجزائري "يحب القراءة" (استبيان) [على الخطّ]. تمّ تصفّحه يوم 2022.11.04. يوجد على الرّابط: <https://www.aps.dz/ar/culture/62540-2018-11-13-16-39-57>

- بالنسبة لأماكن القراءة فإن 85,3% يقرؤون في المنزل، وعلى الخصوص في الفترة المسائية (76,7%)، بينما يبلغ معدل القراءة في الفضاءات العامة نسبة ضئيلة، تمثل فيها المكتبة العمومية 0,9%.
- 85% من المستجوبين يفضلون الكتاب الورقي، بينما تحتل القراءة الرقمية نسبة 15%، حيث تصدر فئة الأقل من ثلاثين سنة الإقبال على الكتاب الرقمي كما هو الحال في بقية دول العالم تقريبا.
- تتنوع دوافع القراءة ما بين الرغبة في توسيع الثقافة العامة بنسبة 81,4%، متبوعة بالحاجة إلى "تطوير القدرات الفكرية والتحليلية" بنسبة (45%)، ثم تحسين العتاد المعرفي من أجل الدراسة (35,2%)، ثم الاسترخاء والمتعة (30,9%)، وأخيرا إثراء اللغة والمستوى الكتابي بنحو 22%.
- تصدر اللغة العربية الإحصاءات بنسبة 77,9%، لتأتي الفرنسية على رأس اللغات الأجنبية بنسبة 59,1% تليها الإنجليزية بـ 22,6%، ما يعني تنامي انتشار واستعمال هذه الأخيرة في أوساط الشباب الجزائري، وهذا بحكم مكانتها كلغة دولية وتنامي الإقبال على الانترنت عموما ووسائل التواصل الاجتماعي بوجه خاص، أما الأمازيغية، فلا تمثل سوى 2,3% كلغة قراءة ومرد ذلك طبعا نقص العرض وإن عرف تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة !
- تحتل المواضيع الأدبية الصدارة بنسبة 65,2%، تليها العلوم والتقنيات بنسبة 56,93%، ثم الدين بنسبة 20,11% وأخيرا الفنون والتسلية بما نسبته 18% ! (ونلاحظ دائما أن هناك تضارب كبير في الأرقام حيث أن المجموع يفوق 100% بكثير !)
- المثير للانتباه، أنه تم التطرق إلى واقع القراءة في الجزائر خلال جلسات مناقشة مشروع قانون أنشطة وسوق الكتاب سنة 2015 حيث كانت الأرقام صادمة جدا، فقد جاء في كلمة أحد النواب: "رغم التطور الملحوظ لقطاع الكتاب خلال السنتين الأخيرتين [يقصد 2013 و 2014] وإسهام وزارة الثقافة بقوة في نشر الكتاب ونشر [تنظيم] قافلة لتوزيعه على مجمل مدن الوطن ! وإسهام وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إنجاز المكتبات على مستوى معظم بلديات الوطن !، إلا أن هذا يبقى غير كاف مقارنة بدول أقل منا شأنًا وثقافة ورفاهية. تنمو القراءة وتكبر مع الفرد منذ تعلمه الحروف الأبجدية، فهل فكرنا في غرس هذه الميزة في أطفالنا وهم صغارا حتى ينشئوا على القراءة والتعلم أكثر؟ ولما نعلم أن معدل القراءة في الجزائر؛ حسب خبراء علم المكتبات¹ هو 0,003%، معنى ذلك أننا أصبحنا سلبيين وشعب لا يقرأ، وبالتالي أصبحنا مستعدين وبالأحرى لدينا قابلية للاستعمار".¹

¹ نطّن أن هذا النائب استند إلى الدراسة التي قام بها الدكتور كمال بطّوش من قسم علم المكتبات بقسنطينة عن واقع القراءة في الجزائر والتي توصل فيها إلى هذه الأرقام.

إنّ مثل هذه التصريحات داخل البرلمان وأمام أعضاء الحكومة (الوزراء) وخلال مناقشة قانون ينظّم أنشطة وسوق الكتاب تُثير أكثر من استفهام حول مصدر هذه المعلومات، وحول الواقع الحقيقي للقراءة في المجتمع الجزائري، وعن مكانة الجزائر على خريطة القراءة في العالم.

إذن في ظلّ غياب دراسات علميّة وأكاديمية مُحكمة بخصوص القراءة في الجزائر، واستعانة الجهات الرّسميّة بدراسات غير جادّة وغير مؤسّسة والتي تتضارب أرقامها من جهة، وكذا تأكيد الفاعلين في قطاع الكتاب (كُتّاباً ومؤلّفين ومُتقّفين وناشرين) على تراجع مستوى القراءة في المجتمع من جهة أخرى، فإنّ العودة إلى التّقارير والدراسات الإقليميّة والدّوليّة السّابقة وتخصّصها في شقّها المتعلّق بالوطن العربي سيمكّننا من أخذ فكرة عامّة عن الجزائر، خاصّة وأنّ هذه الأخيرة لم تُذكر في أيّ من تلك التّقارير بسبب غياب التّعاون بين الجهات الرّسمية الجزائريّة ومختلف الهيئات والمنظّمات الدّولية الفاعلة في ميدان الثّقافة كمنظّمة اليونسكو التي لم تردّ الجزائر على استفساراتها المتعلّقة بدراسة "الكتب للدّول في طريق النّمو: إفريقيا وآسيا" عامي 1964 و 1965" كما غابت مؤشّراتها في الكثير من تقاريرها المتعلّقة بالتّنمية المُستدامة والتّربية والتّعليم والمجتمع، بينما يؤكّد اتّحاد الناشرين العرب أنّ الجزائر لم تردّ على استفساراته بشأن المعطيات الإحصائيّة لقطاع النّشر كما جاء ذلك في تقرير الاتّحاد لسنة 2011.²

لتأكيد هذا الواقع المُزري عن القراءة فإنّه لا بدّ من الوقوف عند أمرين:

■ **الأمر الأوّل:** يرتبط بالانتشار الرّهيب والمُلفت للميديا الجديدة بكل وسائلها، والتي أصبحت المنافس الأوّل والقويّ للكتاب ومن ثمّ للقراءة، وهي تمثّل تهديدا ذا بعدين:

← **البعد الأوّل:** حلول هذه الوسائط محل الكتاب التقليدي، لما تتيحه من فرص للقراءة والمطالعة لمختلف الكتب الإلكترونيّة السّهلة المنال وتلبية الحاجة الوظيفية إلى المعلومة دون التقيّد بالآليات المطالعة التقليديّة، حيث يتسنى للقارئ الوصول إلى النص الكامل للوثيقة أو الكتاب متى وكيف وأينما شاء، وبالتالي صار معدل القراءة غير قابل للقياس من النّاحيّة العمليّة، وهذا عكس ما تفرضه المكتبة من قيود زمنية أو مكانية محدّدة للمطالعة كفترات الافتتاح والإجراءات الإداريّة والتنظيميّة لفضاءات المطالعة، فضلا عن ضرورة التنقل إلى تلك الفضاءات، وبحيث تزيد الأمور تعقيدا كلما قلت أوقات افتتاحها للجمهور أو كلما زاد بعدها عن التجمّعات السكانية، ناهيك عن محدودية النسخ الموجهة للإعارة والإجراءات الإداريّة (أنظمة الإعارة) المفروضة لذلك.

1 المجلس الشّعبي الوطني. الجلسة العلنية المُنعقدة يوم الاثنين 27 أبريل 2015 المُتعلّقة بمواصلة مناقشة مشروع القانون المُتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب . [مداخلة النّائب عبد الكريم جَنّاتي]. الجريدة الرّسميّة للمناقشات. الجزائر: الجريدة الرّسميّة للمناقشات، رقم 172، الصّادرة بتاريخ 27 مايو 2015. ص. 4.

2 اتّحاد الناشرين العرب. إعداد و تحرير منى فاروق علي مدر ، أشرف البلقيني . تقرير حركة النّشر في العالم العربي عام 2011. الإصدار الأوّل. القاهرة: اتّحاد الناشرين العرب، 2013. ص. 9.

← **البعد الثاني:** استعمال هذه الوسائط الجديدة في غير المطالعة من خلال ما تُتيحه من مواقع للدردشة ومواقع للتواصل الاجتماعي ومواقع للألعاب وأخرى للفيديو... والتي شتتت عقول الناس خاصة الأطفال منهم والشباب؛ وهذا في ظل غياب الرقابة الأسرية أو غياب الوعي بسبلبيات هذه التكنولوجيا؛ وصرفت تفكيرهم نحو اللهو والترف وهدر الأوقات والتكبر للذات والصراعات النفسية الناتجة عن الهروب من العالم الواقعي نحو العالم الافتراضي... بدل الانتفاع والتحصيل المعرفي والإثراء الفكري. والملاحظ في هذا الشأن أن كلا البعدين يُقرّضان مكانة الكتاب في حياة الإنسان ويدفعان بنشاط النشر الورقي بكل حلقاته نحو الزوال والاندثار، كما أن البعد الثاني يمثل؛ بالإضافة إلى ما سبق؛ تهديدا للحياة الاجتماعية فهو ذو تأثير سلبي أكبر لأنه يقتل عادات القراءة والمطالعة والتعلم، بينما يُشجعها البعد الأول إلى درجة ما. **الأمر الثاني:** يتعلّق بقضية بالغة الأهمية تستحقّ الوقوف عندها وهي قضية التردد على المكتبات والانتساب إليها، إذ أنّ الانخراط في فضاءات المطالعة لا يعني بالضرورة الشغف والإقبال على القراءة، فظاهرة تحول المكتبات وفضاءات المطالعة إلى مجرد أماكن وفضاءات للمراجعة وتحضير الامتحانات في تزايد مستمر، حيث تُشير سجلّات الإعارة الداخلية والخارجية للكثير من المكتبات التي قمنا بزيارتها خلال فترة الإعداد لهذه الدراسة، أنّ وتيرة التردد عليها تعرف ذروتها في فترة الامتحانات الدراسية فقط، بينما تظلّ قاعات المطالعة شبه فارغة فيما عدا ذلك من الأيام، وهذا معناه أنّ فعل القراءة ضعيف جدا في أوساط الطلبة والمتدربين، وهو لا يخرج إن وجد عن التحصيل الأكاديمي أو الدراسي الضيق. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد مقارنة جداول الإعارة السنوية للمكتبات بجدول الانتساب تلك الملاحظات وتعطي نتائج لا تبعث عن الرضا فيما يخص "القراءة والمطالعة" في الجزائر، بل وتدعم ما جاء في التقارير الدولية التي ذكرناها سابقا بشكل كبير. فإذا ما أخذنا أرقام وإحصائيات المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر العاصمة مثلا مطلع العام 2016، فإننا سنلاحظ أن عدد المسجلين بلغ 600 منخرط، 70% منهم تلاميذ في الصف النهائي و 30% الباقين هم طلبة جامعيون ومعظمهم طلبة على وشك التخرج (أي بصدد تحضير رسالة أو مذكرة)، كما أن قضية "استعارة الكتب" تمثل نسبة ضئيلة جدا، بينما يقتصر الطلب الأساسي في المكتبة على الكتب شبه المدرسية والتعليمية بشكل كبير ومُلفت¹.

حتى إحصائيات وزارة الثقافة في شقّها المتعلّق بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية (الانتساب، الإعارة....) تدعم نفس الطّرح حيث أنّ 72% من المسجلين في هذه المكتبات على المستوى الوطني هم طلبة وأغلبهم على وشك التخرج !²

¹ عبد القادر بوجمعة مدير المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية خلال المنتدى الثقافي للإذاعة الثقافية. حصّة أُديعت يوم 22 فيفري 2016..

² وزارة الثقافة. الدليل الإحصائي 2010-2014. ص 35.

بالإضافة إلى هذين الأمرين، هناك مسائل أخرى لا تقل أهمية عنهما والتي تُساهم في رسم صورة تقريبية واضحة عن القراءة في الجزائر، وهذه المسائل هي:

« **المسألة الأولى:** غياب المقررات والكتب المدرسية المخصصة للمطالعة الموجهة والتي تمّ تغييبها من البرامج الدراسية بشكل تدريجي إلى أن تمّ استبعادها كلياً؛ باستثناء مقرر "القراءة" للطورين الأول والثاني (من السنة الأولى حتى السنة الخامسة ابتدائي) والذي بُرمج من أجل تلقين وتعليم نُطق الحروف وتعلّم قراءة الجُمْل والنُصوص لا لغرس ثقافة المُطالعة بمعناها الأوسع؛ ولعلّ قوائم الكتب المدرسية الرسمية المنشورة من طرف وزارة التربية (أنظر الجداول 62) دليل واضح وكبير على هذا التّغيب المُمنهج لثقافة القراءة ولا يعكس أبداً الخطاب الرسمي الذي تتبنّاه الدولة من أجل بعث وتنمية هذه الثقافة، خاصّة وأنّ التعليم في الجزائر حالياً أصبح يعتمد على التّلقين (المقاربة بالكفاءات)، مما يجعل المتعلم ينفر من الكتاب، وهنا يبرز دور المدرسة ورياض الأطفال والمراكز الثقافية - باعتبارها الإطار الرئيسي لتكوين الطفل - في زرع وبعث عادة القراءة وتنميتها لدى الأطفال خاصّة في المراحل التّعليمية الأولى.

« **المسألة الثانية:** افتقار 90 بالمائة من المدارس الجزائرية إلى مكتبات وقاعات مُطالعة، وقد ذُكر هذا أيضاً في الجلسة العلنية الثانية لمناقشة مشروع القانون المتعلّق بأنشطة وسوق الكتب في الجزائر، حيث صرّح النائب عبد الكريم جتّاتي "إذا كانت نسبة أكثر من 90% من المدارس [في الجزائر] ليست بها مكتبة أو قاعة للمُطالعة تسمح للتلميذ أو الطّالب أو المُعلّم بإيجاد كتاب يُساعده في القيام بواجبه الدّراسي، أو الاعتماد عليه كمرجع لإتمام بحثه أو تنمية تطوير ملكته الفكرية، فهل تتحرّك السيّدة وزيرة التربية والتعليم لثولي أهمية كبرى لهذه المكتبات المدرسية".¹

وبخصوص هاتين المسألتين، فإنّ المادة 41 من القانون 15-13 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب تنصّ على أنّه "يجب تعميم قراءة الكتب والمطالعة العمومية في مؤسسات التربية والتعليم بمختلف أطواره، ويمكنها في هذا الإطار الاستفادة من دعم الدولة"، كما تنصّ المادة 43 على أنّه "يجب على المؤسسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي، والمؤسسات الصحية وكذا المؤسسات العقابية أن تُخصّص فضاءات للمطالعة" وهذا مع إمكانية الاستفادة هذه المؤسسات المذكورة من دعم الدولة، غير أنّ الواقع يُبيّن التناقض الصّارخ بين ما يصرّح به وما يُطبّق على أرض الواقع.

¹ المجلس الشعبي الوطني. الجلسة العلنية المُنعقدة يوم الاثنين 27 أبريل 2015 المُتعلّقة بمواصلة مناقشة مشروع القانون المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب. [مداخلة النائب عبد الكريم جتّاتي]. الجريدة الرّسمية للمناقشات. الجزائر: الجريدة الرّسمية للمناقشات، رقم 172، الصّادرة بتاريخ 27 مايو 2015. ص. 4.

3.2.1. مساعي دعم وتشجيع القراءة في الجزائر:

◀ تشجيع القراءة في المدارس:

تحاول الدولة منذ سنوات إعادة بعث وتفعيل عادة القراءة والمطالعة في المدارس الجزائرية من خلال اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير التي من شأنها تحقيق ذلك، إلا أن عدم التأهيل العلمي والمنهجي لتلك التدابير جعل كل الجهود تذهب أدراج الرياح، خاصة في ظل التغيب؛ الممنهج والمدرس ربّما؛ لمادة المطالعة من أغلب المناهج الدراسية وخاصة في الطّورين المتوسط والثّانوي.

في محاولة لتدارك الوضع تم إمضاء اتفاقية بين كلّ من وزارتي الثقافة والتربية الوطنية لتجسيد مشروع "إثراء المكتبات المدرسية" الذي يجعل من المطالعة مادة أساسية في البرنامج التربوي للطفل من خلال إجباره وتحفيزه على قراءة أربع عناوين على الأقل في السنة ، وقد تمّ تشكيل لجنة مشتركة تسهر على استكمال الإجراءات الخاصة بها وكان من المفروض أن تدخل حيّز التطبيق خلال الموسم الدراسي 2011/2012، إلا أنّ كلّ شيء بقي حبيس الأدراج.

وعلى الرّغم من أنّ القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب قد أكّد في المادة 42 منه على ضرورة "تعميم قراءة الكتب والمطالعة العمومية في مؤسسات التربية والتعليم بمختلف أطواره ويمكنها في هذا الإطار الاستفادة من دعم الدولة" إلا أنّ الواقع لا يزال بعيدا عن المأمول، خاصة وأنّ 93% من المدارس تفتقر إلى مكتبات أو قاعات مطالعة كما ذكرنا سابقا، وقد كان ذلك من بين الأسباب؛ علاوة على أسباب تقنية وقانونية أخرى، التي أدّت إلى عدم تحقيق المشروع السابق.

أمّا من بين المبادرات القليلة والمحتشمة التي تعنى بالقراءة في الوسط التربوي، فهو تأسيس وبعث الجائزة الوطنية أقلام بلادي للقراءة والكتابة الإبداعية "أقبل" العام 2018 وهي جائزة مدرسية مخصّصة لفائدة تلاميذ المراحل التعليمية الثلاث (ابتدائي، متوسط وثانوي) في مجال الكتابة الإبداعية بإحدى اللّغات، العربية، الأمازيغية، الفرنسية والإنجليزية وفي خمسة (5) مواضيع مناسبة لكلّ مستوى دراسي، وتهدف الجائزة إلى تشجيع القراءة عند التّلاميذ وتنمية و تفجير مخيّلاتهم الإبداعية الأدبية ومرافقتهم من أجل تنمية تلك المواهب والقدرات.

تمّ إطلاق أول طبعة من هذه الجائزة خلال الموسم الدراسي 2017/2018 تحت شعار "متعة المطالعة ورغبة الكتابة"، أمّا الطبعة الثّانية فكانت خلال الموسم الدراسي 2018/2019 تحت شعار "مدرسة الجودة: فضاء ملهم لقارئ جيّد وكاتب مبدع"، وقد عرفت كلتا الدّورتان مشاركة واسعة بين أوساط التّلاميذ وسمحت باكتشاف الكثير من المواهب في مجال الكتابة الإبداعية داخل الوسط التربوي في الجزائر.

في سياق ذي صلة، تسعى الدولة إلى تشجيع القراءة في مؤسسات إعادة التّربية وكذا في المؤسسات الصحيّة (مستشفى الأطفال ومستشفى الأمراض العقلية خصوصا) والمؤسسات ذات الطّابع الاجتماعي، وقد تمّ إنشاء

الكثير من فضاءات المطالعة في بعض المؤسسات على المستوى الوطني، إلا أنّها لا تزال بعيدة عن المأمول على الرغم من أنّ القانون 13-15 أيضا خصّتها بالذكر وأولاها أهمية بالغة في المادة 43.

◀ دعم وتشجيع نوادي القراءة:

تشجيع القراءة لا يتوقف على الجهات الرسمية فحسب، بل يتعلّق أيضا بمدى مساهمة الحركة الجمعوية نوادي القراءة والنوادي الأدبية ودورها المحوري والبارز في بعث وترقية عادة المطالعة في أوساط المجتمع، وهذا من خلال اجتماع القراء في جلسات القراءة، وتنشيط الحياة الاجتماعية في جوّ يتجاوز الدور التقليدي للمكتبة، وخلق ألفة بين أفراد المجتمع ونشر ثقافة الإبداع، التّفّح وتبادل الأفكار، ولعلّ جوهر هذه الفكرة هو الخروج بالمكتبة والكتاب والقراءة إلى الفضاء العام.

في هذا الإطار، ظهرت الكثير من النوادي التي تعنى ببعث وتطوير عادة القراءة والمطالعة بين فئات المجتمع وخاصة الشّباب منهم، وقد ساهمت بشكل مُلفت في إقناع الكثيرين بضرورة القراءة وترسيخ هذا السلوك العقلي لدى المواطنين، كما نجحت في جعل الكتاب صديقا حميما والقراءة مُتعة فريدة من نوعها بعيدا عن ضوضاء وصخب التكنولوجيا.

تتمينا منها لمثل هذه المبادرات، تعمل وزارة الثقافة على تشجيع هذه النوادي ودعم سبل التنسيق والتعاون معها في هذا المجال، وفي هذا الشّأن، قامت الوزارة بعقد لقاءات ومُلتقيات مع هذه النوادي، من أجل مناقشة واقع وتحديات النّشاط عند هذه النوادي، جهودها في بعث ونشر ثقافة المطالعة القراءة في الجزائر وكذا تطلّعاتها المستقبلية من أجل بلوغ أهدافها المُسطّرة.

في سياق ذي صلة، تقوم الجهات الرّسمية أحيانا ببعث بعض المبادرات لتشجيع القراءة والمطالعة بين النّاس خارج أسوار المكتبات والمنشآت، ولعلّ أبرز هذه المبادرات كان خلال شهر مارس 2020 حيث قامت وزارة الثقافة؛ بالتنسيق مع النقابة الوطنية لناشري الكتب و مجمع الفندقية والسياحة؛ بتوزيع 100 ألف كتاب في مختلف المجالات والمواضيع وبمختلف اللغات على مختلف الهياكل الفندقية التي تم تسخيرها لاستقبال المُسافرين القادمين من خارج الوطن و المعنيين بإجراءات الحجر الصحي، والتي ستضع بدورها تلك الكتب في متناولهم طيلة مدة إقامتهم بزرالدة وسيدي فرج و تيبازة ووهران ليكون الكتاب خير جليس في تلك الظروف الإستثنائية بامتياز.

جدول رقم 77: أبرز نوادي وجمعيات القراءة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

اسم النادي/الجمعية	مكان النشاط
بسكرة تقرأ	بسكرة
بومرداس تقرأ	بومرداس
تقرت تقرأ	تقرت
تنوين بشار	بشار
تنوين خنشلة	خنشلة
تنوين العاصمة	الجزائر
تنوين قسنطينة	قسنطينة
تنوين الوادي	الوادي
جمعية القارئ الصغير	وهران
الطارف تقرأ	الطارف
عين تيموشنت تقرأ	عين تيموشنت
قراءة النهضة	البليدة
مستغانم تقرأ	مستغانم
مشريّة تقرأ	مشريّة (التّعامّة)
ميلة تقرأ	ميلة
نادي الفنك للقراءة	
نادي القراءة الباحثون الجزائريون Book Club	جامعة باب الزّوّار (الجزائر)
نادي القراءة الجزائري	
نادي القراءة طاسيلي الجزائري	
نادي نور للقراءة للمكفوفين	
نجوم سيتيفيس	سطيف
النساء تقرأ * Women read	سيدي بلعباس

المصدر: جدول من إعداد الباحث

* يعتبر هذا النادي أوّل نادي نسوي للقراءة في الجزائر.

4.2.1. التوجّهات الجديدة للقراءة في الجزائر:

◀ المكتبات الخاصة:

في إطار جهودها الرامية إلى تشجيع وترقية المطالعة العمومية وتعميمها، تعمل الدولة حاليا على توجيه اهتمامها نحو الانفتاح على القطاع الخاص، وهذا من خلال السماح للخواص من بعث "نشاط تجاري ربحي" عن طريق استحداث مكتبات مطالعة عمومية، فقد نصّت المادة 44 من القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب على أنه "يمكن للأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الخاص فتح مكتبات مطالعة عمومية وتحقيق أرباح تجارية"، وتخضع الإجراءات نفسها التي تحكم وتُسيّر مكتبات المطالعة العمومية العامة، بحيث يجب أن تتوفر على:

- أرصدة وثائقية؛

- فضاءات مطالعة مكيفة في متناول مختلف فئات الجمهور؛

- نظام داخلي للمكتبة ومستخدمين مؤهلين.

وعلى غرار مكتبات المطالعة العمومية العامة،¹ يخضع فتح مكتبات المطالعة العمومية الخاصة واعتمادها للحصول على شهادة المطابقة التي تسلمها الوزارة المكلفة بالثقافة، كما يتعين على مكتبات المطالعة العمومية العامة والخاصة إيداع كشف محيّن بأرصدها الوثائقية لدى الوزارة المكلفة بالثقافة قبل تاريخ 31 ديسمبر من كل سنة على أن تتكفل الوزارة بنشر هذا الرصيد.

وتشجيعا للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا المجال، فإنّه بإمكان مكتبات المطالعة العمومية الخاصة الاستفادة من دعم مادي في شكل رصيد وثائقي (كتب) تقدّمه الدولة في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما. تجدر الإشارة إلى أنّ عدم صدور المراسيم التنظيمية الخاصة بفتح واعتماد مثل هذه المكتبات حال دون بعث مشاريع من هذا النوع، حيث وإلى غاية نهاية العام 2022 لم يتم إنشاء أي مكتبة مطالعة خاصة في الجزائر.

◀ مكتبات الشوارع:

في وجه التسارع الكبير لتكنولوجيا المعلومات الذي يعيشه العالم في السنوات الأخيرة، والذي أصبح يشكل تهديدا لمستقبل الكتاب "الورقي" والقراءة، تقوم العديد من دول العالم بابتكار واعتماد طرق وأساليب من شأنها أن تبعث روح المطالعة وترسخ ثقافتها بين فئات المجتمع خاصة عند الأطفال والنّاشئة. وتعتبر ألمانيا مثالا رائعا لما بات يُعرف "بمكتبات الشوارع" التي تُؤسّس لفكرة تشجيع المطالعة من خلال تثبيت خزائن (أو رفوف) خشبية، معدنية أو زجاجية صغيرة أو متوسطة الأحجام في الأماكن والساحات والحدائق

¹ حسب المادة 47 من القانون 13-15 فإن فتح مكتبات المطالعة العمومية المنشأة بموجب نص تنظيمي لا يخضع لشرط الحصول على شهادة المطابقة التي تُسلمها وزارة الثقافة.

العامّة وكذا في الشّوارع بالقرب من المدارس والجامعات ومحطّات نقل المُسافرين، حيث يقوم المواطنون بإيداع الكتب التي لم يعودوا بحاجة إليها في هذه الخزائن المعلّقة لتصبح في متناول المارّة.

تقوم هذه الفكرة على مبدأ الأخذ والعطاء، وتقع خارج إطار المُبادرات غير الرّسميّة، إذ بإمكان أيّ شخص أن يُساهم بالكتب في حدود المُستطاع وأن يستعير الكتب التي يُريد مطالعتها متى شاء وكيفما شاء، بل وحتىّ يمكنه الاحتفاظ بها وتملّكها في حال حاجته الدائمة إليها، مع الإشارة إلى أنّ عدم المساهمة بكتب لا يُفوّض حقّ استعارة الكتب المتوقّرة والانتفاع بها.

في الجزائر، بدأت هذه الفكرة تتبلور خلال السّنوات الأخيرة، حيث كسرت عدّة مجموعات شبابيّة الصّورة النّمطيّة السّليبيّة عن فئة الشباب في المجتمع كجيل غير محبّ للمطالعة، من خلال المبادرة بإنشاء مكتبات الشّوارع، وقد كانت أولى هذه التّجارب في ولاية البويرة عندما قام ثلّة من الشّباب بتعليق خزانة تحوي كتباً في عمود ووضعوا مُلصقا يحث المواطنين على القراءة تحت شعار "خذ كتاباً وضع آخر". انتقلت التّجربة ذاتها إلى مدينة فرجوة بولاية ميلة وعلى الشّاكلة نفسها، ثمّ في مدينة بسكرة أين طرحت جمعيّة "بسكرة تقرأ" خزانة كتب للقراءة والمبادلة في الشّارع الرّئيسي، لتنتقل التّجربة نحو شرق الوطن وتحديدًا في مدينة عنّابة، وغير بعيد عنها شهدت قسنطينة التّجربة نفسها إلّا أنّها فشلت ولم تعمّر طويلاً بسبب ضعف الالتزام الأخلاقي إذ أفرغت المكتبة الصّغيرة من كتبها ولم يتمّ تعويضها بكتب أخرى أو إعادتها بعد الفراغ من قراءتها.

بعدها شهدت مدينة باتنة بدورها مبادرة شبابيّة، تحت شعار "نقرأ لنرتقي"، وتمّت من خلال تجهيز ركن داخل محطة حافلات برفوف كتب وجعلتها في متناول المسافرين خلال فترات الانتظار¹، بالإضافة إلى ذلك، زينت المحطة بمجسم لكتاب كتب عليه "باتنة تقرأ"، وقد خطت مدينة مروانة على خطاها حيث أطلق شبابها مشروع "مكتبة في كل شارع"، وسرعان ما انتشرت التّجربة في مدن أخرى كـ كجاية، جيجل، تلمسان، غرداية، الجللفة، سعيدة والأغواط التي بادر فيها شباب بوضع خزانة تضمّ مجموعة من الكتب على متن دراجة وإتاحة فرصة قراءتها لجميع النّاس، وهي تجربة فريدة تستهدف تحريك المشهد الثقافي للمدينة من جهة، وتشجيع المواطنين والمتقّفين على ضرورة البذل والعطاء من خلال وضع مكتباتهم الخاصة أو جزءاً منها تحت المنفعة العامّة.

أمّا في أقصى الجنوب وتحديدًا في مدينة تقرت، فقد خاض شباب مهووسون بشغف المطالعة التّجربة نفسها، مع تغيير فقط في الطّريقة والشّكل، حيث قاموا بتشجيع المقاهي على عرض الكتب داخلها، ليتسنى للزبون

¹ على نفس الشّاكلة، قامت المكتبة الرّئيسيّة للمطالعة العموميّة لولاية بجاية بإنشاء فضاء للمطالعة داخل قاعة الانتظار للخطوط الطّويلة (ما بين الولايات) على مستوى المحطة البريّة لنقل المُسافرين، يُتيح للمُسافرين فرصة الاطّلاع على بعض الكتب المعروضة والتي تمنحهم المُتعة والفائدة وتُخفّف عنهم ضغط وملل ساعات الانتظار.

ارتشاف فنجان قهوة وقراءة كتب، وهو ما يُضفي على المقاهي نكهة ثقافية بعيدا عن العوائد التجارية، ويجعل القراءة سلوكا يوميا مُتجذرا لدى العامة، وقد كرست هذه التجربة فعلا ثقافيا تطور فيما بعد إلى تشجيع الأطفال على القراءة في الفضاءات العامة عبر تظاهرة "الشارع يقرأ" التي نظمها الشباب أنفسهم في وسط المدينة.

في السياق ذاته وبعيدا عن الدوائر الرسمية دائما، تقوم مجموعات شبّانية وجمعيات بمبادرات لتشجيع القراءة وترسيخها كسلوك اجتماعي وحضاري ورفع المستوى الثقافي والوعي الفكري عند الناس من خلال تنظيم حصص ولقاءات للقراءة المفتوحة في الأماكن العامة والحدائق، والقراءة الجماعية على صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد لاقت هذه المبادرات تجاوبا منقطع النظير وشهدت التفاف الشباب حولها، ولعلّ من أبرز هذه المبادرات:

- مبادرة مجموعة "معمل القراء" المكونة من كُتّاب وشعراء وصحافيين يجمعهم حبّ الكتاب وشغف المطالعة، التي بعثت مشروع القراء العامة أمام الجمهور في العام 2015، حيث تقدم هذه المجموعة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي قراءات لمقاطع كُتّاب جزائريين وعالميين خلال ملتقيات القراءة التي تنظمها في إطار تظاهرات ثقافية مثل المهرجان الثقافي الأوروبي بالجزائر والمهرجان الدولي للشريط المرسوم.

- مبادرة "الجزائر تقرأ" التي تمّ إطلاقها العام 2017 من طرف مجموعة من الكُتّاب و المبدعين الشباب، وتهدف إلى تشجيع القراءة والمطالعة بين الناس من خلال تنظيم لقاءات قراءة في الحدائق العامة على غرار حديقة التجارب بالحامة، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، وقد تحوّلت المبادرة إلى دار نشر بعد فترة وجيزة، واستطاعت أن تفرض نفسها بقوة في مجال النشر في وقت قياسي وتستقطب الكثير من المبدعين الشباب. وفي سياق ذي صلة، قامت هذه الدار سنة 2018 بإطلاق مشروع الجزائر تقرأ الرامي إلى تأسيس نوادي للقراءة في كلّ ربوع الوطن تحت شعار "نحن نصيب الناس بعدوى القراءة" وقد تكلّلت المبادرة بالنجاح بعدما تأسست الكثير من النوادي في هذا الشأن والتي ذكرناها سابقا.

2. التكوين في أنشطة ومهن الكتاب:

إن النهوض بصناعة النشر لا يتم إلا بالاستثمار الفعلي والمستمر في الجانب البشري؛ وذلك من خلال العمل على تأهيل الإطارات والكفاءات المهنية المتخصصة وفي شتى المجالات المرتبطة بقطاع النشر، فالناشر مثلا لا بد أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط والمؤهلات التي تحددها الجهات الوصية في الإطار التنظيمي والتي تمكنه من إدارة هذا النشاط كأن يكون حاملا لشهادة معينة ومثقفا وعارفا بعالم الكتب وخبائها، فضلا عن خضوعه لاختبارات تقنية أو تكوينات إضافية تملئها الضرورة عند الحاجة.

كما أن الاهتمام بالمبدعين ككتابا كانوا أو مترجمين أو مؤلفين شباب من خلال تشجيعهم وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، وتوفير ظروف الإبداع الملائمة ووفق آلية تضمن التوازن في منح فرص النشر لهم، هو نقطة دفع يركز عليها القطاع خاصة أمام الارتفاع المستمر لتكلفة نشر الكتاب التي تعتبر أكبر معوق يواجه السواد الأعظم من الكتاب والمثقفين خاصة الشباب منهم لنشر عصاره عقولهم وما جادت به أفلهم. ويعتبر الاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال (التكنولوجيا الرقمية، شبكات المعلومات...) والاستثمار في مختلف مجالاتها ضرورة ملحة وتحدي كبير لا بد من رفعه من أجل النهوض بصناعة النشر في الجزائر ودفعها نحو الأمام في خضم تحولات اجتماعية واقتصادية وحضارية متغيرة باستمرار.

حسب المادة 50 من القانون 13-15 فإن الدولة تتولى عبر المؤسسات العمومية التكوين في مجال أنشطة ومهن الكتاب، كما يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص إنشاء مؤسسة في التكوين في أنشطة ومهن الكتاب وهذا طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما وبعد أخذ رأي الوزارة المكلفة بالثقافة، كما يتعين وجوبا على كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس الأنشطة المتعلقة بالكتاب استقبال المترشحين من مؤسسات التعليم والتكوين وهذا بموجب المادة 51 من القانون نفسه.

1.2. مهن وأنشطة الكتاب في التعليم العالي:

يُعتبر قطاع التعليم العالي قطاعا من الأهمية بمكان فهو العمود الفقري للمجتمع والمحرك الرئيسي لجميع شؤونه، وتبرز أهميته في كمية ونوعية المخرجات التي يُقدّمها لباقي القطاعات، فإذا كانت هذه المخرجات جيدة وممتازة، كان المجتمع على درجة من النمو والتطور والجودة في جميع المجالات من صحة وتعليم واقتصاد، أما إذا كانت رديئة ومتدنية فإن المجتمع سيكون بالضرورة مُنعكسا لها وسيعاني لا محالة من التخلف والتأخر على كل الأصعدة والمستويات.

في الجزائر، وعلى الرغم من أن قطاع التعليم العالي قد فتح الباب واسعا أمام آلاف التخصصات العلمية والتقنية حيث سُتحدث مع بداية كل سنة جامعية تخصصات جديدة لم تترك مجالا إلا وتشعبت فيه، إلا أنه لا يزال بعيدا عن تطلعات سوق الشغل، ولا عن نوعية الكفاءات والمهارات التي يحتاجها، وهو ما خلق نوعا من التباين الواضح بين مخرجات الجامعة الجزائرية واحتياجات ومُتطلبات المجتمع الذي توجد فيه، حيث أن آلاف الإطارات والمُتخرجين المتميزين والمُتفوقين يجدون أنفسهم في دائرة التهميش والبطالة والضياع،

مما يَفْعُ بالكثير منهم (كلّ حسب إمكانيّاته) إلى البحث عن ملاذاتٍ أخرى أكثر ملاءمةً واستقراراً، ومعظمها يكون من خلال الهجرة إلى دول أخرى وخصوصاً الأوروبية منها.

وعلى الرّغم من استفادة الكثير من القطاعات والصناعات من التوجّهات والسياسات الجديدة التي تبنتها وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في إطار تحسين نوعية وجودة التكوين العالي وهذا من خلال إنشاء واستحداث تخصصات جديدة تُساير وتواكب سوق الشّغل وتدعم مسار التنمية بكلّ إبعادها، لا يزال قطاع الكتاب منذ الاستقلال وإلى الآن الأكثر تضرراً وتهميشاً مقارنة بالكثير من تلك القطاعات بل وحتى مقارنة بصناعات ثقافية أخرى كالموسيقى والمسرح والسينما التي أنشأت لها مدارس عليا ومعاهد واستُحدثت فيها تخصصات وخيارات عديدة ومتنوّعة، بينما لم يحظ قطاع الكتاب ومجالاته من هذه التوجّهات بتاتا، ولعلّ الطّفرة الوحيدة التي سجّلها كانت سنة 2011 من خلال تنظيم دورة دراسية تدريبية لنيل شهادة ماستر مهني في مهن الكتاب، تخصّص: نشر وتوزيع المكتوب على مستوى قسم اللّغة الفرنسية بجامعة الجزائر 2.

◀ متطلبات الشهادة:

تهدف هذه الدّورة التّعليمية/التّدريبية إلى تمكين الطلاب من إتقان منهجيات البحث والأدوات المعرفية المطبقة على الكتاب باعتباره وسيطا للمعرفة وناقلا للثقافة ؛ وكذا إتقان الأدوات المهنية واكتساب المهارات اللازمة للاحتياجات الحالية لتداول الكتاب.

يُفتح باب الترشّح لمتابعة التّكوين في هذا التخصّص للطلّبة الحاصلين على شهادة ليسانس (نظام ل. م. د.) في اللّغة الفرنسية وكذا الحاصلين على شهادة ليسانس في علم المكتبات (بنظامها الكلاسيكي ول. م. د.)، ويتمّ القبول عن طريق انتقاء الملفات التي تتوفّر فيها الشّروط في مرحلة أولى، ثم يتمّ الاختيار النهائي للمرشّحين عن طريق مقابلة مهنية مع لجنة متخصصة مكوّنة من أكاديميين، ويتمّ ضبط القائمة بـ 25 طالبا فقط.

◀ مدّة وكيفية التّكوين:

تُحدّد مدّة التّكوين في هذا التخصّص بأربع سداسيات جامعية (سنتين)، على مستوى قسم اللّغة الفرنسية بجامعة الجزائر 2، وتحت إشراف وتأطير أساتذة من عدّة تخصصات (علوم اللّسان واللّغات، الآداب، علم المكتبات والتّوثيق وكذا علوم الإعلام والاتّصال)، وتوفّر كلّ من المكتبة الجامعيّة، المكتبة الوطنية، المركز الثقافي الفرنسي بالعاصمة "CCF"، مركز الأرشيف، مؤسسات الطّباعة (المطابع) دعماً لوجستياً ووظيفياً كبيراً.

تتضمّن الدّورة دروسا ومحاضرات وأعمال تطبيقية وزيارات ميدانية إلى المؤسسات النّاشطة في قطاع الكتاب، تُخصّص الثّلاثة الأولى منها للتّكوين النظريّ، حيث تشمل الفصول النظريّة مجموعة من المقرّرات الدّراسية المرتبطة بمجالات الكتاب كتقنيات الطّباعة ونماذج النّشر، مجالات الإعلام والاتّصال، مجالات

تسيير المؤسسات كالنّسويق وإدارة المشاريع، مجالات القانون كقانون العمل وجباية النّشر وكذا مجالات المنهجية كتقنيات الكتابة والتّواصل الشّفوي وإعداد المذكرات بالإضافة إلى اللّغات الأجنبية بينما يُخصّص السّداسي الرّابع للقيام بتربّص ميداني لمدة 12 أسبوعا على مستوى إحدى المؤسسات العمومية أو الخاصة النّاشطة في حقل الكتاب (مطبعة، دار نشر...) ثمّ إعداد ومناقشة مذكرة تخرّج.

« مخرجات الدّورة:

تمّ تسطير وتخطيط الدّورة التّعليمية وفق منظور مهارات مزدوجة يمكن الطّلاب من استغلال جميع المهارات المكتسبة خلال التّعليم الجامعي القاعدي وتطبيقها في مجال المكتوب والنّشر، حيث:

- يساهم الأساتذة الباحثون في نقل المعارف النّظرية في مختلف المجالات ذات العلاقة بالمكتوب والتي شكّلت قاعدة نظرية متينة ومهمة من أجل الإلمام بهذا التخصص.
- يساهم الأساتذة المشاركون ومهنيو قطاع النّشر في إثراء المعرفة الأكاديمية للطلّبة في مجال النّشر بفضل خلفيتهم العلميّة ودرايتهم المهنية التي يملكونها في كلّ المجالات المرتبطة بالكتاب (تثمين النصوص المكتوبة، تنظيم الطباعة، دراسة العلاقة نص/صورة، إدارة المشاريع، إدارة وتسيير مؤسسات النّشر، الإلمام بالمنظومة القانونيّة، النّشر المكتبي، مراقبة التصنيع والإنتاج، تقنيات الإخراج...)، وكذا تهيئة الطّلاب ليكونوا في واجهة عالم الأعمال وتلبية متطلباته المهنية.

تستهدف الدّورة مجموعة من الأنشطة المتّصلة بمجالات النصّ والنّشر من أبرز الوظائف الممكن شغلها بعد التخرّج نذكر: ناشر، مدير نشر، عون نشر (مساعد نشر)، مدير فنيّ، محرّر - مدقّق لغوي، مصحّح (منقّح)، مُراجع، مصمّم نماذج، مصمّم مواقع أنترنت ومشرف ويب، رئيس تحرير، مدير سلسلة...

أمّا بالنّسبة للمؤسسات التي بإمكانها إدماج المتخرّجين فنجد دور نشر الكتب، الصّحافة والمجلّات، مصالح الإعلام والاتّصال التابعة للجماعات المحليّة (البلديات والولايات) والإدارات والمؤسسات العامّة والخاصّة وكذا وكالات التّصميم والإنتاج التحريري.

تمّ بعث هذا التّكوين ابتداء من الموسم الجامعي 2012/2013 وقد تخرّجت أوّل دفعة سنة 2014 وضمت من بين طلبتها إطارات في المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة والمؤسسة الوطنيّة للنّشر والإشهار وأصحاب دور نشر.

2.2. مهن وأنشطة الكتاب في التكوين المهني:

1.2.2. أنماط التكوين المهني في الجزائر:

يسعى قطاع التكوين المهني في الجزائر إلى مواكبة التطورات المرتبطة بسوق العمل، وهذا من خلال إنشاء وخلق تخصصات توافق حاجة كل المؤسسات الاقتصادية دون استثناء، ومن أجل تحقيق ذلك يوفّر القطاع عدّة أنماط من التكوين:

« **التكوين التأهيلي:** هو عبارة عن دورات تكوينية تأهيلية أولية تهدف إلى اكتساب مهارات خاصة ومحددة تمكن طالبيه المتقدمين لأول مرة من الحصول على تكوين تأهيلي أولي يسمح لهم بالاندماج المهني أو إنشاء مؤسساتهم المصغرة، يتّوج هذا النوع من التكوين بشهادة "التأهيل المهني" ويوجّه لجميع الفئات الاجتماعية بما في ذلك:

← التلاميذ الوافدين من المنظومة التربوية لجميع الأطوار (ويُقصد بهم تلاميذ التسرب المدرسي)؛

← الشباب والكبار المتعلمين الساعين (الطالبيين) وراء تكوين مُعيّن؛

← ربّات البيوت اللواتي يطمحن في متابعة تكوين قصير المدى في تخصصات معيّنة.

« **التكوين الإقامي (الحضوري):** يُنظّم هذا النوع من التكوين على مستوى مؤسسات التكوين المهني وهو يتضمّن الدروس النظرية والأعمال التطبيقية في المدرجات، قاعات الدروس، المخابر والورشات لمدة محدّدة، ليُختم التكوين خلال السداسي الأخير من فترة التكوين بتربّص تطبيقي للمتكوّن في الوسط المهني (على مستوى مؤسسات الاستقبال المتخصصة في المجال) وهذا من أجل دعم المكتسبات النظرية بمهارات تطبيقية ميدانية.

« **التكوين عن طريق التمهين:** يُنظّم هذا النمط من التكوين بالتناوب ما بين مؤسسات التكوين (تكوين نظري) و الوسط المهني (تكوين تطبيقي) ممثلاً في المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو الحرفيين، حيث يتقاسم الطرفان مسؤولية إعداد المُتمهّن لامتلاك مهارات مهنية تؤهّله لممارسة مهنته المُختارة بعد انقضاء فترة التكوين، حيث تعمل المؤسسة التكوينية على:

- إعداد عقد التكوين والمصادقة عليه¹؛

- ضمان التكوين النظري والتكنولوجي التكميلي من خلال الدروس والأعمال التطبيقية التي تتم على مستوى الأقسام والورشات التابعة لها؛

- متابعة ومراقبة المُتمهّن في الوسط المهني طول مدّة التربّص؛

- تقييم الكفاءات المهنية والوسائل المادية المتوفرة لدى المؤسسة الاقتصادية أو المُستخدم؛

¹ عقد التمهين هو وثيقة إدارية موقعة من طرف المُستخدم والمُتمهّن أو الولي الشرعي بالنسبة للمُتربّص القاصر، مُسجلة على مستوى مصلحة التمهين بالبلدية ومُصادق عليها من طرف مؤسسة التكوين المهني محلّ تسجيل المُتمهّن.

- التكفل بدفع الراتب المسبق للمتّمّن خلال الأشهر الستة الأولى لفترة التربّص؛
 - تنظيم امتحانات نهاية التّمهين التي تُمكن المُتربّص من الحصول على شهادته التكوينية.
- بالموازاة مع ذلك، تقوم المؤسسة المُستقبلة أو المُستخدم بـ:
- ضمان تكوين تطبيقي (تقني- مهني) طيلة فترة التّكوين؛
 - إشراك المُتّمّن في مختلف المهام والوظائف المرتبطة بالمهنة؛
 - التكفل بدفع راتب مُسبق مُتزايد القيمة للمُتّمّن ابتداء من الشّهر السّابع؛
 - المُشاركة في تقييم المُتّمّن (تقييم المهارات المُكتسبة ومدى كفاءته لممارسة المهنة).
- يُوجّه هذا النوع من التّكوين لفئة الشّباب بين الـ 15 و 35 سنة باستثناء فئة المُعوقين كونها غير معنيّة بالحدّ الأقصى للتّمهين، وهو يضمن للمُتّمّن راتب (منحة تربّص) مُسبق بالإضافة إلى تلقينه الكفاءات والمهارات اللازمة في وسط مهني حقيقي.

« **التّكوين المُتواصل (المستمر):** يهدف هذا التّكوين إلى رسكلة العُمال وتحسين مُستواهم بغية تحفيز حركيتهم المهنيّة وتكييف قدراتهم مع التّطوّرات التّكنولوجية وكذا المهن. يشمل هذا التّكوين ثلاثة أنماط فرعية هي:

- ← التّكوين عن طريق المعابر: وهو تكوين يسمح لحاملي شهادة تقني في تخصص ما من الالتحاق بتكوين أعلى (تقني سامي) في التّخصص ذاته أو الشّعبة المهنيّة عينها.
- ← التّكوين التّأهيلي: يكون هذا التّكوين قصير المدى ويهدف إلى تأهيل المُتكوّن لاكتساب كفاءات ومهارات في تخصصات مختلفة - يرتبط معظمها ببرامج وأنظمة الحواسيب عادة - ويُتوّج بشهادة تأهيل.
- ← التّكوين تحت الطّلب: ويتعلّق بتكوين عمّال ومستخدمي المؤسسات بهدف الإدماج أو إعادة الإدماج أو التّأهيل أو إعادة التّأهيل، أو تحسين المستوى أو تحيين المعارف وهو يتمّ عن طريق إبرام معاهدات اقتصادية بين مؤسسات التّكوين والمؤسسات الاقتصادية.

2.2.2. مدّة التّكوين والشّهادات الممنوحة:

تتراوح مدّة التّكوين بين 12 و 36 شهرا وذلك حسب النّمت التّكويني المُتّبع (تكوين حضوري أو تمهين) وكذا حسب التّخصص المُختار، وتحمل الشّهادات النّهائيّة مستوى تأهيل من 2 إلى 5 درجات حيث أنّ كلّ مستوى تأهيل يبيّئ سدا سي (6 أشهر) من التّكوين أو التّمهين، كما أنّ أقلّ مدّة تكوين لا يجب أن تقلّ عن 12 شهرا، في حين يمكن أن تكون مدّة التّأهيل 3 أشهر، وبموجب انتهاء فترة التّكوين واجتياز الامتحانات النّهائيّة يُمنح المتكوّن شهادة نجاح يمكن بموجبها الاندماج في سوق العمل.

جدول رقم 78: مستويات التأهيل والشهادات الممنوحة في قطاع التكوين المهني بالجزائر

مستوى التأهيل	مدة التكوين	الشهادة الممنوحة	المستوى المطلوب
2	12 شهرا	شهادة الكفاءة المهنية CAP	الرابعة متوسط
3	18 شهرا	شهادة التأهيل المهني CMP	
4	24 شهرا	شهادة تقني BT	الثانية ثانوي
5	30 شهرا	شهادة تقني ساي BTS	الثالثة ثانوي

المصدر: جدول تم إعداده بناء على شروحات المكلف بالبرامج على مستوى وزارة التكوين المهني في لقاء على هامش صالون الجزائر الدولي للكتاب 2018.

3.2.2. مهن وأنشطة الكتاب في التكوين المهني بالجزائر:

يوفر قطاع التكوين المهني في الجزائر 126 تخصصا موزعا على 16 شعبة مهنية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية ومجالاتها وفروعها (الفلاحة، الصناعة، الإدارة والتسيير، الحرف، الخدمات...)، وقد خصّصت وزارة التكوين المهني شعبة لبعض مهن الكتاب تحت تسمية شعبة "الفنون والصناعات المطبعية".

جدول رقم 79: الشعب والمجالات المهنية التي يشملها قطاع التكوين المهني في الجزائر

رقم الترتيب	عنوان الشعب المهنية	رمز الشعبة	عدد التأهيلات (المهن)
01	الفلاحة	AGR	19
02	الفنون والصناعات المطبعية	AIG	11
03	الحرف التقليدية	ART	24
04	الخشب والتأثيث	BAM	2
05	البناء والأشغال العمومية	BTP	14
06	الإنشاءات المعدنية	CML	4
07	الصناعة الجلدية	CPX	8
08	الكهرباء، الإلكترونيك والطاقة	EEE	3
09	الألبسة والنسيج	HTE	6
10	الفندقة والسياحة	HTO	8
11	الإعلام الآلي	INF	6
12	الصناعات البترولية	INP	3
13	مهن المياه والبيئة	MEE	2
14	حرف الخدمات	MES	4
15	ميكانيك - مُحركات - آليات	MME	10
16	تقنيات الإدارة والتسيير	TAG	2
مجموع التأهيلات			126

المصدر: وزارة التكوين المهني

تضم شعبة الفنون والصناعات المطبعية 13 تخصصا مهنيًا، 12 منها يخص مهن وأنشطة الطباعة، بينما يرتبط تخصص واحد فقط بمهنة "النشر"؛، حيث تمثل تخصصات هذه الشعبة لوحدها ما يعادل 10,31%.

من إجمالي تخصصات القطاع، وإن كانت هذه النسبة تعكس ربّما الاهتمام البالغ الذي توليه الدولة لجانب التكوين في مهن وأنشطة الكتاب إلى حدّ ما، إلّا أنّ ذلك يبقى في الحقيقة غير كاف ولا يعبر عن إرادتها الحقيقية (الدولة) من أجل النهوض بالقطاع وتطويره، ولعلّ ما يُعزّز هذا الطّرح هو قلّة تبني هذه التّخصّصات من طرف مؤسّسات التّكوين حيث أنّه من بين حوالي 160 معهدا متخصّصا في التّكوين المهني على المستوى الوطني لا توجد إلّا خمسة معاهد تضمن التّكوين في بعض تخصصات شعبة الفنون والصّناعات المطبعية، والتي ترتبط معظم خياراتها بمهن التّصميم والطّباعة أمّا الخيارات الخاصّة بمهنة "النّشر" فتكاد تكون نادرة!

وفي إطار سعيها إلى تحسين نوعية و جودة التكوين، قامت وزارة التكوين والتعليم المهنيين باستحداث مراكز تكوين جديدة تُعرف بـ"الإمتياز" في وإنشائها مختلف مناطق الوطن، وهي عبارة عن مراكز تكوين متخصصة تعمل الوزارة من خلال ها على تطوير التخصصات الموجودة وخلق تخصصات تكوينية جديدة تتماشى ومتطلبات سوق العمل وتسعى من ورائها إلى تدعيم مسار التنمية الاقتصادية وفق النشاط الاقتصادي لكل منطقة، ويتمّ ذلك من خلال إبرام اتّفاقيات وعقود شراكة مع مؤسسات اقتصادية رائدة متخصصة في النّشاطات والمجالات نفسها من أجل دعم ومرافقة المتربّصين طيلة مدة التكوين و حتّى بعد التكوين، الأمر الذي سيمكّن من نقل الخبرات ذات الجودة ويضفي على هذه المراكز صفة النوعية والفعالية.

في هذا الإطار، أنشأت الدولة أحد عشر (11) مركزا حتّى نهاية 2022، سبعة (7) منها مُتخصّصة في الفلاحة، مركز مُتخصّص في الطّاقات المتجددة والكهرباء والأوتوماتيك، مركز واحد مُتخصّص في تكنولوجيايات الإعلام والاتصال والرقمنة، ومركز مُتخصّص في البناء و الأشغال العمومية ، في حين لم يتمّ استحداث أيّ مركز مُتخصّص في أنشطة ومهن الكتاب كالصناعات المطبعية مثلا !

جدول رقم 80: تخصصات شعبة الفنون والصناعات المطبعية (مستوى التأهيل 4 و 5)

الرقم	رمز التخصص	تسمية التخصص بالعربية	تسمية التخصص بالفرنسية	مستوى التأهيل	الشهادة المُسلّمة	مدّة التكوين *	شروط الالتحاق بالتكوين
1	AIG 0706	تشغيل آلات الطبع	Conduite des moyens d'impression	4	شهادة تقني BT	24 شهرا	الثانية ثانوي
2	AIG 0707	نشر	Edition	5	شهادة تقني سامي BTS	30 شهرا	الثالثة ثانوي
3	AIG 1203	مُخطّط معلوماتي ومُصمّم نماذج	Infographe maquettiste	5	شهادة تقني سامي BTS	30 شهرا	الثالثة ثانوي
4	AIG 1204	الاتّصال والصّناعات المطبعية (خيار: دراسة وإنجاز المُنتجات المطبعية)	Communication et industrie graphique : option : étude et réalisation de produits graphiques !!	5	شهادة تقني سامي BTS	30 شهرا	الثالثة ثانوي
5	AIG 1205	الاتّصال والصّناعات المطبعية (خيار: دراسة وإنجاز المُنتجات المطبوعة)	Communication et industrie graphique : option : étude et réalisation de produits imprimés	5	شهادة تقني سامي BTS	30 شهرا	الثالثة ثانوي
6	AIG 1206	الاتّصال المطبعي (خيار: ابتكار لوازم التّغليف)	Communication graphique : option : création d'emballage	5	شهادة تقني سامي BTS	30 شهرا	الثالثة ثانوي

المصدر: وزارة التّكوين المهني

(*) يدخل في ذلك العُطل والتّربّص التّطبيقي في الوسط المهني

جدول رقم 81: تخصصات شعبة الفنون والصناعات المطبعية (مستوى التأهيل 2 و 3)

الرقم التسلسلي	رمز التخصص	تسمية التخصص بالعربية	تسمية التخصص بالفرنسية	مستوى التأهيل	الشهادة المسلمة	مدة التكوين *	شروط الالتحاق بالتكوين
1	AIG 0701	تشغيل آلات الطبع هيليو	Conduite machines d'impression HELIO	2	شهادة الكفاءة المهنية CAP	12 شهرا	الرابعة متوسط
2	AIG 0702	تشغيل آلات الطبع فليكسو	Conduite machines d'impression FLEXO	2	شهادة الكفاءة المهنية CAP	12 شهرا	الرابعة متوسط
3	AIG 0703	تشغيل آلات الطبع أوفست	Conduite machines d'impression OFFSET	2	شهادة الكفاءة المهنية CAP	12 شهرا	الرابعة متوسط
4	AIG 0704	تشغيل آلات التجليد الصناعي	Conduite machines reliure industrielle	3	شهادة التأهيل المهني CMP	18 شهرا	الرابعة متوسط
5	AIG 0705	الطبع الحريري	Sérigraphie	3	شهادة التأهيل المهني CMP	18 شهرا	الرابعة متوسط
6	AIG 1201	تشغيل وسائل الطبع (خيار: فليكسو وهيليو)	Conduite moyens d'impression FLEXO-HELIO	3	شهادة التأهيل المهني CMP	18 شهرا	الرابعة متوسط
7	AIG 1202	التجليد الفني وترميم الكتب	Reliure d'art et restauration d'ouvrages	4	شهادة تقني BT	24 شهرا	الثانية ثانوي

المصدر: وزارة التكوين المهني

(*) يدخل في ذلك العطل والتربص التطبيقي في الوسط المهني

جدول رقم 82: مؤسسات التكوين في شعبة "الفنون والصناعات المطبعية" بالجزائر

اسم المعهد المتخصص في التكوين المهني	مكان التواجد	التخصص في أنشطة الكتاب
المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالبلدية	البلدية	فنون وصناعات مطبعية منها النشر
المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بسيدي مبروك	قسنطينة	فنون وصناعات مطبعية منها النشر
المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني الحمري	وهران	فنون وصناعات مطبعية (تخصص نشر قريبا)
المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني ببئر مراد راييس	الجزائر	اتصال وصناعات مطبعية
المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالتّويرات	غرداية	اتصال وصناعات مطبعية: خيار دراسة وإنجاز المنتجات المطبعية

المصدر: جدول تم إعداده بناء على أدلة (Catalogues) المعاهد المتخصصة في التكوين المهني

يضمن المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالبلدية التكوين في 6 تخصصات (Spécialités) تضمّ تسع خيارات (Options) مُدرجة تحت شعبة الفنون والصناعات المطبعية، أربع (4) خيارات تتمّ عن طريق التكوين الحضوري لمدة 30 شهرا، وتضمّ هذه الخيارات خيار واحد في النشر، أما الخيارات الخمسة الأخرى فتتمّ عن طريق التمهين لمدة 36 شهرا، وتضمّ هي الأخرى خيارا واحد في النشر، في حين ترتبط 8 خيارات بتقنيات الطباعة والتصميم الطباعي والمنتجات المطبعية والتخطيطية ! على أن تتمّ دورات التكوين في جميع هذه الخيارات على مستوى المعهد بالإضافة إلى وسط مهني متخصص، ويحصل بموجبها المتربّصون على شهادة تقني سامي BTS.

من جهته يوفّر المعهد المتخصص في التكوين المهني بقسنطينة أربع تخصصات بخمس خيارات تكوين في الشّعبة نفسها (الفنون والصناعات المطبعية)، ثلاثة من هذه التخصصات (بأربع خيارات) ترتبط بمجالات التصميم، الاتصال والصناعات المطبعية وتتمّ عن طريق التكوين الحضوري بالمعهد لمدة 30 شهرا، بينما يتعلّق التخصص الرابع في مجال النشر ويضمّ خيارا وحيدا بنفس التسمية ويتمّ عن طريق التمهين لمدة 30 شهرا، والتكوين في جميع هذه الخيارات يُتّوج بشهادة تقني سامي.

جدول رقم 83: تخصصات وخيارات شعبة الفنون والصناعات المطبعية على مستوى المعهد المتخصص للتكوين المهني بالبلدية.

الفروع Branches	التخصّصات (Spécialités)	الخيارات (Options)	نوع التّكوين	مدّة ومكان التّكوين	الشّهادة	شروط الالتحاق
فنون وصناعات مطبعية	الاتّصال والصّناعات مطبعية	- دراسة وإنجاز المنتجات التّخطيطيّة - دراسة وإنجاز المنتجات المطبعية	تكوين حضورى (إقامي)	30 شهرا بالمعهد + تربّص في وسط مهني متخصّص	شهادة تقني سامي	- مستوى الثالثة ثانوي - مسابقة
	النّشر	- النّشر				
	تخطيط معلوماتي (تصميم بالحاسوب)	- مخطّط معلوماتي ومصمّم Maquettiste/Infographiste				
فنون وصناعات مطبعية	الاتّصال والصّناعات مطبعية	- دراسة وإنجاز المنتجات التّخطيطيّة - دراسة وإنجاز المنتجات المطبعية	تكوين عن طريق التّمهين	36 شهرا بالمعهد + تربّص في وسط مهني متخصّص	شهادة تقني سامي	- مستوى الثالثة ثانوي - العمر بين 15 و35 سنة
		- مخطّط معلوماتي ومصمّم Maquettiste/Infographiste				
		- تقنيات الطّباعة				
	طباعة	- نشر				
	نشر	- نشر				
---	-----	- تخطيط معلوماتي (تصميم بالحاسوب: Infographie)	تكوين مستمرّ (تأهيلي)	03 أشهر بالمعهد (دروس نظرية وتطبيقية)	تأهيل شهادة	-----

المصدر: دليل المعهد الوطني المتخصّص في التّكوين المهني بالبلدية

جدول رقم 84: تخصصات وخيارات شعبة الفنون والصناعات المطبعية على مستوى المعهد المتخصص في التكوين المهني بقسنطينة

التخصص	الخيار	نوع التكوين	الشهادة	مدة ومكان التكوين	شروط الالتحاق
تصميم	- مخطط معلوماتي Infographiste ومصمم نماذج Maquettiste	تكوين حضوري (إقامي)	تقني سامي BTS	30 شهرا بلمعهد + وسط مهني متخصص	الثالثة ثانوي: شعب تسيير واقتصاد، علوم تجريبية وتقني رياضي
اتصال وصناعات مطبعية	- دراسة وإنجاز المنتجات التخطيطية - دراسة وإنجاز المنتجات المطبعية				
اتصال مطبعي	- ابتكار لوازم التغليف				
نشر	- نشر	تكوين عن طريق التمهين	تقني سامي BTS	30 شهرا	الثالثة ثانوي: جميع الشعب

المصدر: دليل المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بقسنطينة

بصفة عامة نلاحظ أنّ مهن الكتاب تقع خارج سياسة التكوين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، بينما تُسجل حضورا محتشما في قطاع التكوين والتعليم المهنيين، على الرغم من أنّ القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب قد أكد في المادة 50 على أنّ الدولة تتولى عبر المؤسسات العمومية التكوين في مجال أنشطة ومهن الكتاب، وفسح المجال أمام الخواص لإنشاء مؤسسات تكوين في أنشطة ومهن الكتاب وهذا طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما وبعد أخذ رأي الوزارة لمكلفة بالثقافة، في حين ألزمت المادة 51 مهنيي القطاع باستقبال المترشحين الوافدين من مؤسسات التعليم والتكوين في هذا المجال. وبعيدا عن هاذين القطاعين لم تُسجل مهنة النشر مبادرات تكوين من طرف النقابات أو الجمعيات المهنية، باستثناء المبادرة التي تم إطلاقها سنة 2002 بعنوان: *Reforme et professionnalisation des métiers du livre en Algérie* وهو عبارة عن مشروع تكويني مشترك بين كلّ من وزارة الثقافة، منظمة اليونسكو ونقابة مهنيي الكتاب (SPL) وفاعلون آخرون في مجال الثقافة والكتاب، في إطار التحالف العام للاختلاف الثقافي، وهو مشروع يهدف إلى إصلاح وتمهين مهن الكتاب في الجزائر، أمّا المستفيدون من المشروع فهم القائمون على شؤون الكتاب في الدوائر الرسمية ودوائر صنع القرار (وزارة الثقافة، مديرية الكتاب...)، بالإضافة إلى الناشرين الخواص، أصحاب المطابع (المطبعيون) وبائعو الكتب (الكتبيون).¹

¹ UNESCO. Reforme et professionnalisation des métiers du livre en Algérie : Rapport 2004. UNESCO, 2004. P.2.

3. الترويج والإشهار للكتاب:

1.3. التظاهرات حول الكتاب:

1.1.3. إجراءات تنظيم تظاهرات الكتاب:

تعتبر تظاهرات الكتاب كالمعارض والصالونات مهرجانات ثقافية موجهة للجمهور وتسعى للترويج للكتاب وانتشاره في أوساط المجتمع، حيث تساهم بشكل خاص في:

- خلق الحركية والديناميكية في سوق الكتاب؛
- تقريب الكتاب من المواطن وتشجيع المطالعة؛
- ترقية الكتاب بصفته منتجا ثقافيا ووسيلة إشعاع ثقافي؛
- إنشاء إطار لتبادل الخبرات بين أصحاب المهن المتعلقة بالكتاب عبر التراب الوطني.

لقد خضع تنظيم وإقامة التظاهرات الكتاب منذ العام 2003 إلى المرسوم التنفيذي رقم 03-297 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية ويحدد كفاءاته¹ بشكل عام، غير أنه بعد صدور القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب فقد تم فصل تظاهرات الكتاب عن باقي التظاهرات الثقافية، وأصبح تنظيمها يخضع لموافقة مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة كما تنص على ذلك المادة 40 من هذا القانون والتي تأخر العمل بأحكامها بسبب تأخر صدور التنظيم المتعلق بها إلى غاية 2021، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 21-265 الذي يحدد كفاءات منح التصريح المسبق لإقامة هذه التظاهرات والذي اختزلها في معارض الكتاب فقط دون سواها.²

ينص التنظيم الجديد على أن إقامة هذه التظاهرات يخضع لترخيص مسبق من طرف وزارة الثقافة بعد أخذ رأي المركز الوطني للكتاب حيث تودع طلبات الترخيص المسبق ورقيا أو إلكترونيا، على مستوى المديرية الولائية للثقافة محل إقامة التظاهرة وهذا في أجل خمسة وأربعين (45) يوما على الأقل قبل تاريخ تنظيمها، والتي تسري ابتداء من تاريخ إيداع الملف لدى المديرية الولائية للثقافة المعنية مع ضرورة إرفاقه بملف إداري مكون من:

- طلب رسمي يتضمن معلومات عن الجهة المنظمة والمشاركين ومكان وتاريخ تنظيم التظاهرة؛
- إثبات يتضمن مكان تنظيم معرض الكتاب تسلمه المصالح المعنية؛
- نسخة من السجل التجاري للمنظم أو من وثيقة اعتماد المنظمات المهنية للكتاب حسب الحالة؛
- نسخة من بطاقة أو شهادة الترخيم الجبائي؛

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 03-297 مؤرخ في 10.09.2003 يُحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكفاءاته. الجريدة الرسمية عدد 55، الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 2003. ص. 15.

² رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 21-265 مؤرخ في 13.06.2021 يُحدد كفاءات منح التصريح المسبق المتعلق بتنظيم التظاهرات حول الكتاب الموجه للجمهور. الجريدة الرسمية عدد 49، الصادرة بتاريخ 22 جوان 2021. ص. 24.

- نسخة من شهادة التسجيل في الضمان الاجتماعي؛
- البرنامج الثقافي لمعرض الكتاب وقائمة بالمشاركين فيه؛
- قوائم تشمل عناوين الكتب محلّ العرض من طرف كلّ مشارك مُصنّفة حسب التخصص وتضمّن المعلومات البيبليوغرافية لكلّ كتاب (عنوان الكتاب، اسم المؤلف و/أو المؤلفين و/أو المترجم و/أو المترجمين والمحقق عند الاقتضاء، اسم دار النشر وسنة النشر، ISBN وكذا سعر البيع للجمهور).¹
- يمنح الترخيص في أجل لا يتجاوز عشرين (20) يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب ، ويمكن سحبه من طرف المصالح المعنية خلال مدة المعرض في حالة مخالفة التشريع والتنظيم المعمول بهما، وفي حالة رفض منح الترخيص يمكن لصاحب الطلب إيداع طعن لدى المصالح المعنية للوزارة المكلفة بالثقافة في أجل لا يتجاوز خمسة (5) أيام ابتداء من تاريخ التبليغ بالرفض.
- فيما يخصّ مدة تنظيم هذه المعارض، فقد حُدّدت بعشرة (10) أيام قابلة للتمديد مرة واحدة لمدة أقصاها خمسة (5) أيام في المناطق الساحلية والداخلية بناء على طلب من الجهة المنظمة، و خمسة عشر (15) يوما قابلة للتمديد مرة واحدة لمدة أقصاها خمسة عشر (15) يوما في المناطق الصحراوية بناء على طلب يتقدّم به المنظم، على أن تتحمّل المديرية الولائية للثقافة محلّ التنظيم مسؤوليّة متابعة احترام التدابير الوقائية والأمنية المعمول بها في هذا الشأن وهذا بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية طيلة مدة تنظيم معرض الكتاب. 2.1.3. أهمّ تظاهرات الكتاب في الجزائر ابتداء من العام 2000:

شهد قطاع الثقافة خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2014 تنظيم ما يزيد عن 180 مهرجانا ثقافيا محليا، وطنيا أو دوليا، رصدت لها الدولة ميزانيات ضخمة تُعادل أحيانا في مجملها ميزانيات بعث عشرات المشاريع الكبرى ذات الأولوية والنفع العام بامتياز، وقد بلغ عدد التظاهرات التي شكّل فيها الكتاب محورها الرئيسي أو التظاهرات ذات الصلة بالكتاب (الكتاب محور فرعي أو ثانوي في التظاهرة) ثمان (8) تظاهرات بنسبة لم تتعدّ حدود الـ 05% من مجموع كلّ تلك التظاهرات الثقافية، وهذا يؤكد أنّ الثقافة بمفهومها الواسع لا تزال مهمّشة وفي معزل عن أيّ اهتمام فعلي وخارج أيّ إستراتيجية وطنية من شأنها تنميتها وتطويرها، بل تمّ اختزالها في بعض العناصر و"الأنشطة"، وتهميش العناصر الأخرى المُشكلة لها، حيث باتت "تشكل المهرجانات، وبصورة رئيسية مهرجانات الموسيقى وفنون الأداء؛ التي تتضمن أهدافاً تتعلق بترويج السياحة باعتبارها محركاً رئيسياً؛ محورا مركزياً للأنشطة الثقافية في الجزائر!"¹

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، اليونسكو. تقرير عن الاقتصاد الإبداعي 2013: تعزيز سبل التنمية. طبعة خاصة. باريس: اليونسكو، 2013. ص. 74.

جدول رقم 85: تظاهرات الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

تسمية المهرجان	الطابع	سنة التأسيس	المكان	عدد الطبعات *
صالون الجزائر الدولي لكتاب الشباب SILJA	دولي	2006	العاصمة	03
المهرجان الثقافي الدولي لأدب وكتاب الشباب FELIV	دولي	2008	العاصمة	11
المهرجان الثقافي الدولي للشريط المرسوم FIBDA	دولي	2009	العاصمة	14
صالون الجزائر الدولي للكتاب SILA	دولي	2009	العاصمة	25
المهرجان الثقافي الوطني عيد القراءة " أو "القراءة في احتفال"	محلي	2010	كل الولايات	---
المهرجان الثقافي الدولي للكتاب والأدب والشعر	دولي	2013	ورقلة	04
المهرجان الثقافي الوطني للأدب والكتاب والشعر الأمازيغي	وطني	2013	البويرة	02
المهرجان الثقافي الوطني لأدب و سينما المرأة	وطني	2013	سعيدة	05
الصالون الدولي لمهن وحرف الكتاب Book Prod	دولي	2016	العاصمة	02
الصالون الوطني للكتاب	وطني	2002	 ولايات	---
الصالون الوطني للكتاب المدرسي	وطني	2016	كل الولايات	---

المصدر: جدول من إعداد الباحث

◀ صالون الجزائر الدولي لكتاب الشباب (SILJA):¹

تم تأسيس وتنظيم هذا الصالون لأول مرة في جوان 2006 بمبادرة من المكتبة الوطنية وبالتعاون مع النقابة الوطنية لناشري الكتب SNEI² بحيث أصبح موعدا سنويا هاما يجمع ناشري الكتاب في مجال الطفل من الجزائر، الدول العربية وكذا الدول الأوروبية.

يعتبر الصالون مبادرة ذات قيمة لسببين رئيسيين، أولا لأنه يعبر عن مدى الاهتمام الذي يلقاه كتاب الطفل من طرف المتخصصين والفاعلين في قطاع النشر، وثانيا الاهتمام الذي يوليه الجمهور لهذه التظاهرة من خلال الإقبال المعبر للزائرين.

عرف الصالون ارتفاعا ملفتا في عدد المشاركين (ناشرين، مكتبات بيع، ...)، في عدد الزوار وكذا في عدد العناوين المعروضة، وقد عرفت طبعة 2008 (الثالثة) تنوعا في المواضيع (قصص، شريط مرسوم، كتب وسلاسل وثائقية، سير أعلام ومشاهير، حكايات وقصص تاريخية وشعبية، كتب وقصص دينية...) وحداثة في الإخراج (شكل وحجم الكتب المعروضة، جودة الورق المستعمل، التصميم الجذابة والرائعة للكتب والأغلفة...)، وقد تميزت منصات وأروقة العرض بتصميمات إبداعية، وبرامج تنشيطية أكثر جاذبية وتفاعلية مع الجمهور، غير أن الملفت في هذا الصالون أن الكتاب الأجنبي كان الأكثر حضورا ورواجا من

* هذه الطبعات إلى غاية نهاية العام 2022.

¹ SILJA : Le Salon International du Livre de Jeunesse d'Alger.² يلاحظ أنه لا يتم احترام التسمية سواء من طرف الجهات الرسمية أو غير الرسمية، فنجد النقابة المهنية للكتاب، النقابة الجزائرية لناشرين، نقابة الناشرين الجزائريين، النقابة الوطنية لناشرين الجزائريين، غير أن التسمية الصحيحة هي النقابة الوطنية لناشري الكتب (SNEI).

الكتاب المحلي، الذي وعلى الرغم من تحسن نوعيته كثيرا مقارنة بذوي قبل إلا أنّ لا يزال يُعاني من منافسة الكتاب المستورد.

◀ المهرجان الدولي لأدب وكتاب الشباب (FELIV):

المهرجان الدولي للأدب وكتاب الشباب هو مهرجان أدبي سنوي تنظمه وزارة الثقافة بالجزائر، تأسس بموجب القرار المؤرخ في 11 فيفري 2008 المتضمن تأسيس مهرجان ثقافي دولي لأدب وكتاب الشباب.¹ تُقام فعاليات المهرجان الأساسية في ساحة رياض الفتح بالعاصمة، في جو تتخلله نشاطات ثقافية متنوعة تشمل المحاضرات، الندوات واللقاءات الأدبية، العروض الموسيقية، معارض الكتب والصّور، المسابقات والنشاطات الخاصة بالأطفال لثلاورشات الخاصة بقراءة القصص وورشات تعليم الخط، حيث يشارك في تفعيلها الكتّاب والأدباء، الفاعلون في قطاع النشر والإعلاميون، بالإضافة إلى المولعين بالكتاب خاصة من فئة الأطفال والشباب التي تُعتبر صلب اهتمام المهرجان لكونه من أكثر التظاهرات التي تقرب الكتاب من الطفل وتضعه بين يديه.

يهدف المهرجان إلى خلق جسور التعاون والتبادل من خلال احتكاك الكتّاب خاصة الشباب منهم والمتميزون خلال السنة الأدبية مع بعضهم وتشجيع تبادل التجارب والخبرات بين الكتّاب والناشرين الجزائريين ونظرائهم الأجانب، حيث تركز معارض الكتب على الإصدارات القادمة من مختلف دول العالم والمتعلقة بأدب وكتاب الشباب، بينما يتم اختيار وتحديد مواضيع اللقاءات والورشات حسب الأحداث الأدبية الموكبة لانعقاد المهرجان، وقد تمّ توسيع نطاق المهرجان لتخرج فعالياته إلى الشارع وذلك من خلال الانتشار في الساحات الكبرى للعاصمة، لتمدّد بعد ذلك إلى مدن أخرى مثل بومرداس، باتنة، سيدي بلعباس... وهذا ابتداء من طبعة 2012، بالإضافة إلى نقل معارض الصّور والملصقات إلى محطات مترو الجزائر.

◀ المهرجان الثقافي الدولي للشريط المرسوم FIBDA:

تأسس المهرجان الثقافي الدولي للشريط المرسوم (FIBDA) سنة 2008، ويعتبر أكبر مهرجان مانغا في إفريقيا، وأحد الفعاليات الثقافية الهامة والنّاجحة التي تستقطب عشاق الفن التاسع ومبدعين من القارات الخمس، وتستهوئ شريحة واسعة من الأطفال والشباب في الجزائر، خاصة وأنّ هذا الفن بات يشكل أحد المحاور التي تضمّنّها الكتاب المدرسي في المنظور الإصلاحي الجديد للمنظومة التربوية. يُقام المعرض بديوان رياض الفتح بالعاصمة بصفة سنوية، ويهدف إلى الترويج للتراث الإبداعي للشريط المصور الجزائري وتشجيع المواهب الشابة، وتنظيم دورات التدريب والتطوير التي يشرف عليها خبراء ودعمهم من خلال نشر أولى إبداعاتهم، ويُشارك فيه رسّامون من جميع أنحاء العالم، ودور نشر متخصصة في

¹ وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 11 فيفري 2008 يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على المهرجان الثقافي الدولي لكتاب وأدب الشباب. الجريدة الرسمية عدد 14 الصّادرة بتاريخ 12 مارس 2008. ص. 24.

نشر الشريط المرسوم وكتب المانغا، كما تتخلّله ندوات فكرية ومحاضرات ونقاشات وحصص تنشيطية ومسابقات للأطفال، وكذا فضاءات لعرض وبيع الكتب، ما يشكّل مناسبة للتواصل بين المبدعين الجزائريين ونظرائهم الأجانب، وفرصة من ذهب لتبادل المهارات والتجارب والخبرات من خلال الورشات المختلفة التي تتم برمجتها سواء لفائدة المحترفين أو لفائدة الهواة والأطفال والشباب.

يعرف المهرجان مشاركة واسعة وإقبالا منقطع النظير منذ طبعته الأولى سنة 2008، وقد عرفت الطبعة الأخيرة منه وهي الطبعة الـ 14 التي تم تنظيمها العام 2022 مشاركة 50 رسّاما جزائريًا و 42 رسّاما أجنبيًا من 15 دولة منها اليابان التي كانت ضيف شرف هذه الطبعة، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، فرنسا، بولندا، والذين يمثلون (الرسّامون) أهم وأعرق ناشري الشريط المرسوم في مختلف تلك الدول على غرار الأمريكيّتين "مارفل" التي تأسست سنة 1939 و"دي سي كوميكس" التي تأسست سنة 1934.

◀ المهرجان الثقافي الدولي للكتاب والأدب والشعر:

تأسس المهرجان الثقافي الدولي للكتاب والأدب والشعر سنة 2013 بموجب قرار¹ مؤرخ في 8 جوان 2013، ويعتبر من أهمّ تظاهرات الكتاب في الجزائر نظرا لما يُساهم به في إثراء المشهد الثقافي في عاصمة الواحات خصوصا وفي الجنوب الجزائري بشكل عامّ، وهو يندرج ضمن التّوجهات الجديدة لقطاع الثقافة الهادفة إلى ترقية الحياة الثقافية وتوسيع دائرة المقروئية سيما في أوساط الناشئة، وكذا إبراز دور الأدباء والمتقنين في الحفاظ على الثوابت الوطنية.

يعرف المهرجان تنظيم أمسيات شعرية ولقاءات فكرية وأدبية وندوات حول حياة ومسيرة أدباء وشعراء جزائريين تركوا بصمتهم في المشهد الثقافي الجزائري والعربي، وهذا بمشاركة أدباء وشعراء وروائيين جزائريين ومن دول أخرى على غرار مصر، تونس، ليبيا، العراق، موريتانيا والأردن. كما يتخلّل التّظاهرة إقامة عدّة ورشات أدبية وتكريم شخصيات أدبية وثقافية بارزة على الساحتين الجزائرية والعربية، وكذا تنظيم معارض لبيع الكتب بمشاركة دور النشر الوطنية التي تعرض مختلف إصداراتها في شتى حقول العلوم والمعرفة، وقد شهد المهرجان تنظيم طبعته الرابعة سنة 2022.

◀ المهرجان الثقافي الوطني "عيد القراءة" أو "القراءة في احتفال":

تأسس المهرجان الثقافي الوطني القراءة في احتفال العام 2010، حيث أخذ في البداية طابعا محليًا إذ تم تنظيمه على مستوى ستّ (6) مدن هي العاصمة، البلدة، المدينة، تيزي وزو، بومرداس وتيبازة وهذا بموجب 6

¹ وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 10 ديسمبر 2013 يتضمن المهرجان الثقافي الدولي للكتاب والأدب والشعر. الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة بتاريخ 25 جوان 2014. ص.30.

قرارات مؤرخة في 18 مارس 2010¹، حيث تم إقامة معارض كتاب وجلسات للقراءة والمطالعة ونشاطات مرتبطة بالكتاب امتدت على مدار شهر كامل.

ونظرا للاهتمام الذي لاقت هذه التظاهرة والاستحسان الكبير الذي أبانته مختلف فئات المجتمع حول التظاهرة، فقد قرّرت وزارة الثقافة إضفاء الطابع المؤسسي على المهرجانات الثقافية المحلية "عيد القراءة" و إعطائها الصبغة الوطنية² من خلال تعميم التظاهرة على المستوى الوطني وتنظيمها في مراكز باقي الولايات.

« المهرجان الثقافي الوطني لأدب و سينما المرأة:

تم تأسيس المهرجان الثقافي الوطني لأدب و سينما المرأة سنة 2013 بموجب قرار وزاري³ مؤرخ في الثامن من ديسمبر 2013 وهو مهرجان ثقافي تحتضنه سنوياً مدينة سعيدة ويهدف إلى الاحتفاء بدور المرأة في تفعيل المشهد الثقافي الجزائري كفنانة وممثلة ومخرجة وأديبة.

يعرف المهرجان مشاركة الكثير من الوجوه الفنية والأدبية الجزائرية والأجنبية والمخرجين والنقاد والسينمائيين الشباب، وتشهد فعالياته تسطير الكثير من البرامج الثقافية والأدبية تشمل تكريم شخصيات وعرض وصلات موسيقية وغنائية وكذا عرض أفلام سينمائية، إلى جانب جلسات ولقاءات أدبية وأمسيات شعرية تنشطها أسماء نسوية لامعة.

بالإضافة إلى ذلك يتم إقامة ورشات تكوينية في مهن السينما تُوجّه بالدرجة الأولى إلى فئة الشباب. وبعيدا عن أروقة السينما، تحرص محافظة المهرجان على تقريب السينما من الجمهور من خلال التركيز على السينما الجوارية، حيث يتم عرض أفلام في مختلف القرى والمداشر التابعة لإقليم الولاية طيلة أيام المهرجان، وذلك بالتنسيق والتعاون مع المركز الوطني للسينما والسمعي البصري الذي يخصص حافلة عرض مخصصة لهذا الغرض، وقد شهد المهرجان تنظيم الدورة الخامسة سنة 2022.

« المهرجان الثقافي الوطني للأدب والكتاب والشعر الأمازيغي:

تأسس المهرجان سنة 2004 بولاية البويرة من طرف المحافظة السامية للغة الأمازيغية تحت تسمية "صالون الكتاب والوسائط المتعددة الأمازيغية لولاية البويرة" قبل أن يتم ترسيمه سنة 2013 بقرار وزاري⁴ ليحمل صفة مهرجان ويأخذ التسمية الحالية وهي "المهرجان الثقافي الوطني للأدب والكتاب والشعر الأمازيغي"، وقد نُظمت آخر دورة له في 2014 ولم يتم إعادة تفعيله لحد الآن.

¹ وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 18 مارس 2010 يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على مهرجان الجزائر العاصمة الثقافي المحلي "عيد القراءة". الجريدة الرسمية عدد 5 الصادرة بتاريخ 05 ماي 2010. ص.ص. 22-24.

² وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 05 ديسمبر 2010. يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على المهرجانات الثقافية المحلية "عيد القراءة". الجريدة الرسمية عدد 79 الصادرة في 29 ديسمبر 2010، ص. 25.

³ وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 10.12.2013 يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الوطني لأدب و سينما المرأة. الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة بتاريخ 25 جوان 2014. ص. 31.

⁴ وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 10.12.2013 يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الوطني للأدب والكتاب والشعر الأمازيغي. الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة بتاريخ 25 جوان 2014. ص. 32.

« صالون الجزائر الدولي للكتاب SILA: ¹

صالون الجزائر الدولي للكتاب هو تظاهرة ثقافية دولية ترعاها وزارة الثقافة، تُقام سنوياً لعرض إصدارات دور النشر الوطنية والأجنبية من الكتب، وتتولى المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية مهام التنظيم والإدارة منذ العام 2012.

نظمت أول طبعة للصالون سنة 1996، وتم تنظيم ثلاثة عشر طبعة خارج أي إطار تنظيمي (تشريع)، إلى غاية صدور القرار المؤرخ في 26 جوان 2009 المتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الدولي للكتاب المسمى "المعرض الدولي للكتاب" ² والذي أعطى للصالون إطاراً مؤسساتياً وأضفى عليه طابعاً تنظيمياً جديداً، وتخصيص الإمكانيات المادية اللازمة له لاعتباره أحد أهم التظاهرات الثقافية الدولية في مجال الكتاب.

أهداف الصالون:

يعتبر صالون الجزائر الدولي حدثاً ثقافياً بامتياز، لما يكتسيه عملية تنظيمه من أهمية في دفع الحراك الثقافي في أوساط المجتمع، حيث تحرص دور النشر على تلبية رغبات كل الفئات بمختلف توجهاتها الفكرية والإيديولوجية واللغوية وأذواقها الأدبية، وتحاول الإلمام بجميع المجالات المعرفية والموضوعات، وهذا طبعاً مع احترام التوجهات الكبرى للدولة وعدم المساس بالهوية الوطنية سواء تعلّق ذلك بالدين، باللغة، بالتاريخ أو بجانب الوحدة والاستقرار، وتختلف المؤلفات المعروضة من حيث اللغة، غير أنّ أغلبها بالعربية ثم تليها الفرنسية فالإنجليزية.

وبالنظر إلى تاريخ ومكان انعقاد الصالون، حيث ينظم عادة في العاصمة بالتزامن مع الدخول الاجتماعي والمدرسي والجامعي، وكذا مع احتفالات البلاد بالثورة المجيدة، فإنّه يشكّل رمزا ثقافياً كبيراً لبداية موسم أدبي جديد، خاصّة وأنّ المعرض يشهد حضور وجوه وشخصيات وطنية وأجنبية بارزة ذات ثقل في الحياة الأدبية والفكرية والسياسية من كتاب ووزراء وسفراء ... تأكيداً على نهج المعرض ومبررات وجوده، وهذا ما يضفي عليه طابعاً خاصاً يساهم في إعطاء صورة إيجابية عن "الدولة". إنّ من أهم الأهداف التي تأسس من أجلها الصالون نذكر:

- تشجيع الترويج للكتاب كوسيط أساسي في نقل المعرفة ؛
- المساعدة في بعث وتعزيز عادة القراءة وإرضاء أذواق القارئ ؛
- إتاحة فرص فريدة للإطلاع على الإنتاجات الفكرية الجديدة، الأدبية منها والعلمية والفنية في الجزائر وجميع أنحاء العالم؛.

¹ يُلاحظ أنّ تسمية المعرض كما جاءت في قرار التأسيس هي "المعرض الدولي للكتاب"، غير أنّ الجهات الوصية تحتفظ بالتسمية القديمة وهي "صالون الجزائر الدولي للكتاب SILA" وهو ما يُعتبر مخالفة للنص التشريعي.

² وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 26 جوان 2009 يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الدولي للكتاب المسمى "المعرض الدولي للكتاب". الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009. ص. 27.

- توفر أطر لتطوير شراكات مهنية في مجالات النشر والتوزيع للكتاب على المستويين الوطني والدولي؛
- تعزيز الحوار والتبادل الثقافي والفكري بين دول وشعوب العالم.

فعاليات الصّالون

يعرف صالون الجزائر الدولي للكتاب إقبالا كبيرا سواء من حيث عدد المشاركين فيه أو من حيث عدد الزوّار، حيث يشهد فعاليات ثقافية وفكرية طويلة فترة انعقاده، الشيء الذي جعله في ركب المنافسين لأكبر المعارض الدولية من أجل بلوغ نسبة إقبال أكبر.

تسطر محافظة الصّالون برنامجا يوميا يُطرح على الزوّار طيلة أيام التنظيم، تتنوّع محاوره بين الندوات الفكرية واللقاءات الأدبية والعروض الشعرية أو الموسيقية، حيث تُعقد الندوات والمحاضرات الفكرية طيلة أيام المعرض بحضور شخصيات ثقافية وأدبية ودينية وتاريخية جزائرية وأجنبية بارزة، وتحرص هذه الوجوه على التواجد أو المشاركة في هذه النشاطات نظرا للتغطية الإعلامية الكبيرة التي يحظى بها الصّالون من طرف وسائل الإعلام الوطنية والدولية، المقروءة منها والسمعية البصرية.

كما تحرص مختلف دور النشر - خاصة الكبرى منها - على الاحتكاك المباشر مع الزوّار على مستوى أجنحتها من خلال تسطير برامجها الخاصة الموازية للبرنامج الرسمي، والتي تسعى من خلالها لتقديم أحدث إصداراتها السنوية والترويج والإشهار لها، حيث تعد جلسات البيع بالتوقيع من أبرز ملامح هذه البرامج والأنشطة إذ تعتمد الكثير من دور النشر إلى عقد جلسات بيع بالإهداء للمؤلفين المتعاقدين معها، وهي الجلسات التي تجلب انتباه الزوار وتثير اهتمامهم في مختلف أجنحة العرض.

من جهتها تساهم الهيئات والمؤسسات المشاركة في الصّالون بصفة فردية أو مستقلة وغير الناشطة في قطاع النشر كالسفارات والمراكز الثقافية الأجنبية بالجزائر والمنظمات الدولية والجامعات والجمعيات والنوادي... بدعم هذه الفعاليات من خلال تسطير برامج وأنشطة إعلام، تحسيس، توعية، ترويج وتنشيط فكرية وثقافية..

جدول رقم 86: عرض تفصيلي لمختلف طبعات صالون الجزائر الدولي للكتاب خلال الفترة 2000-2022

السنة	رقم الطبعة	جهة التنظيم	شعار الطبعة	ضيف الشرف	عدد الدول المشاركة	الإجماليين المعارضين	عدد الأجانب المعارضين	عدد المحليين المعارضين	عدد المعارضين المعروضة	عدد العناوين الممنوعة	عدد الزوار (مليون زائر)	الميزانية (مليون دولار)
2000	05	ANEP				122	42	80		400		
2001	06	ANEP				134	48	86		700		
2002	07	ANEP				300	226	74		100		
2003	08	ANEP				400	330	70		560		
2004	09	ANEP				608	587	21		300		
2005	10	ANEP			40	400				440		
2006	11	ANEP	الكتابة والتحرّ		25	339	228	111		311		
2007	12	ANEP								1191		
2008	13	ANEP								150		
2009	14	ANEP	الكتاب سلطان		25	488	343	145		340		
2010	15	ANEP	حلّت الروائع	سويسرا		400		120		113	1,2	
2011	16	ANEP	الكتاب يحزّر	لبنان		521	371	154		200		
2012	17	ENAG	كتابي حرّتي	الجزائر	40					300		
2013	18	ENAG	افتح لي العالم	بلجيكا	43		700	245		140		
2014	19	ENAG	نحن والكتاب	USA	43	926	659	267		77		
2015	20	ENAG	20 عاما في الواجهة	فرنسا	53	910	620	290		106	1,5	
2016	21	ENAG	الكتاب اتصال تامّ	مصر	50	926	635	291	33.000	131	1,3	1,2
2017	22	ENAG	الكتاب كنز لا يفنى	ج. إفريقيا	52	952	638	314				0,8

60 مليون دينار	2,3	64	300.000			1015	47	الصّين		ENAG	23	2018
	1,1	56	183.000	298	732	1030	40	السّينغال	الكتاب قازة	ENAG	24	2019
تمّ إلغاء تنظيم الصّالون بسبب تداعيات جائحة كورونا												2020
												2021
	1,3	185	300.000	266		1250	36	إيطاليا	الكتاب جسر الذاكرة	ENAG	25	2022

المصدر: جدول تمّ إعداده بناء على بعض مواقع الانترنت، مقالات الصحافة وبعض أدلة SILA

« الصالون الدولي لمهن وحرف الكتاب Book Prod :

أشرفت المنظمة الوطنية لناشري الكتاب ONEL على تنظيم الطبعة الأولى لهذا الصالون العام 2016 بمشاركة 66 مهنيًا في مختلف التخصصات المرتبطة بصناعة الكتاب، وكذا بعض المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني، و كان الهدف منه إبراز أهمية صناعة الكتاب في الجزائر؛ باعتبارها استثمارا اقتصاديا وإسهاما ثقافيا وفكريا وحضاريا؛ وضمان تواجد الكتاب الجزائري في المحافل العربية و الدولية، كون الكتاب الجزائري غير قادر على فرض وجوده خارج حدود القطر في ظل غياب صناعة تواكب التطور الكبير الذي يعرفه مجال النشر على المستويين العربي والعالمي.

جاء المعرض بالتزامن مع تنظيم صالون الجزائر الدولي للكتاب في طبعته الواحدة والعشرين ومكملا له في شكل تظاهرة مفتوحة للمهنيين والفاعلين في صناعة الكتاب إيمانا من منظميه بضرورة العناية بجميع حرف ومهن الكتاب.

في العام 2018 تم تنظيم الدورة الثانية من الصالون بحضور كبريات الشركات العالمية المتخصصة في مجال الطباعة على غرار XEROX، وأقيمت على هامشه العديد من الندوات والمحاضرات المتعلقة بالكتاب صناعة ونشرا.

« الصالون الوطني للكتاب المدرسي 2016 :

نظم الصالون الوطني للكتاب المدرسي لأول مرة في الفترة الممتدة بين 31 أوت و03 سبتمبر 2016 على مستوى 48 ولاية، بناء على تعليمات وزارة التربية الوطنية وتحت إشراف الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، والهدف من تنظيمه هو الاستجابة للطلاب المتزايد على الكتاب المدرسي من خلال توفيره وتقريبه وتسهيل توزيعه واقتنائه من طرف المتدربين في الأطوار التعليمية الثلاثة وبأسعار مدروسة تتماشى والقدرة الشرائية للأسر الجزائرية.

تم احتضان الصالون في البداية في الساحات العمومية للولايات ومكتبات المطالعة العمومية ودور الثقافة ومختلف المؤسسات التربوية وكذا المراكز الثقافية ودور الشباب، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أقيم الصالون في ساحة البريد المركزي بالعاصمة، الكاتدرائية القديمة لمدينة وهران، دار الشباب لكل من مدينتي غرداية وتمنراست، غرفة الصناعة التقليدية بتندوف... حيث وتزامنا مع إطلاق الصالون كشفت الوزارة عن حرصها وتأكيداتها على فتح نقطة بيع واحدة على الأقل في كل بلدية من بلديات الوطن، وكذا إشراك مكتبات البيع الخاصة (مكتبات الخواص) في عمليات البيع المنظمة، مع العمل على تطبيق أسعار موحدة على كل العناوين في جميع مكتبات ومساحات ونقاط العرض والبيع المعدة لهذا الغرض عبر كل التراب الوطني.

وعلى الرغم من تأكيدات الوزارة على جعل صالون الكتاب المدرسي تظاهرة سنوية إلا أن الصالون لم يتم تنظيمه سنة 2017 كما أن المعاينة الميدانية خلال فترة التنظيم كشفت عن غيابه على مستوى الكثير من بلديات الوطن، كما شهدت مختلف المؤسسات التعليمية في الأطوار الثلاثة؛ خاصة المدارس الابتدائية منها؛

عجزا كبيرا في توفير الكتاب المدرسي بلغت نسبته في البعض منها الـ 50% على عكس ما كانت تسوق له الوزارة من أن نسبة توفير الكتاب المدرسي فاقت الـ 95% على المستوى الوطني !.

2.3. الجوائز الأدبية وجوائز الكتاب:

1.2.3. لمحة عن الجوائز الأدبية في الجزائر خلال الفترة 1962-1999:

تعتبر الجزائر من بين الدول القليلة السبّاقة إلى التفكير في الجوائز الأدبية وتأسيسها، فقد عرف تاريخها الثقافي والأدبي منذ الاستقلال جوائز أدبية كثيرة إلا أن معظمها لم يخرج من دائرة الارتجال والسياسة والموسمية بل و لم تتمكن أي واحدة منها أن تحافظ على وجودها وهيبتها، ففي سنة 1964 بادر اتحاد الكتاب الجزائريين إلى إطلاق جائزة الآداب الكبرى والتي استقبلت بلهتمام كبير آنذاك لكنها لم تُنظّم إلا مرة واحدة واختفت سنة 1965، أما في السبعينات فقد أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر جائزة في القصة القصيرة والشعر، كان لها كلّ الفضل في اكتشاف أبرز الأسماء التي أسست الساحة الأدبية وأثرتها بشكل كبير، لكنّها (الجائزة) سرعان ما اختفت.

مع بداية التسعينات، أسست «جمعية الاختلاف» المعروفة بنشاطها في الساحة الأدبية جائزة "مالك حدّاد" للرواية، وبإشراف وتمويل كامل من الكاتبة أحلام مستغانمي بعيدا عن الدوائر الرسمية، وقد أعطتها لجنة التحكيم ذات التنوّع والمزيج العربي مصداقية كبيرة لدى متبوعيّ هذا الموعد الأدبي المتميز غير أنّها لم تدم وانقطع أثرها لأسباب تبقى في خانة المجهول.

من جهتها أسست جمعية المكتبيين الجزائريين جائزة خاصّة بها؛ على شاكلة الجمعية الألمانية للمكتبيين (Deutscher Bibliotheksverband)؛ ولأنّها (أي الجمعية) كانت تطالب باستقلالية القرار فإنّ جائزتها لم تُعمر طويلاً وذهبت في مهبّ الرّيح شأنها شأن الجمعية وهذا لكثرة الضغوط المُمارسة عليها من طرف الجهات والمؤسسات الرسمية.

وفي منتصف التسعينات تأسست جائزة أول نوفمبر 1954 بمبادرة ورعاية وزارة المجاهدين وإشراف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وهي جائزة ليست أدبية في ظاهرها لكنّها ترتبط بالأدب إلى درجة كبيرة بسبب أنّها تهدف إلى تشجيع الكتابة الإبداعية والشريط الوثائقي في المواضيع التاريخية المتصلة بالثورة التحريرية سعيا منها في ربط الأدب الجزائري بالتاريخ الرسمي. تُنظّم هذه الجائزة بصفة سنوية وتضمّ ستة (6) مجالات متنوّعة هي: القصة، الشعر، الرواية، العمل المسرحي، البحث التاريخي والشريط الوثائقي.

وعلى الرّغم من أنّ هذه الجائزة هي واحدة من بين الجوائز الرسمية القليلة في الجزائر التي استطاعت أن تحافظ على استمراريّتها؛ بل هي أقدمهم وأطولهم عمرا؛ حيث بلغت طبعتها الـ 26 سنة 2021، إلا أنّها لم تستطع أن تجلب انتباه السّاحتين الثقافيّة والإعلاميّة كونها لم تستطع إخراج الأعمال الفائزة إلى الأضواء ودفع أصحابها نحو التميّز، كما أنّ مكافآتها المالية لا تعتبر تحفيزيّة إلى حدّ بعيد، إذ تقدّر قيمة الجائزة بـ

مليون دينار جزائري (100 مليون سنتيم) مقسمة على أحسن الأعمال التي تناولت الثورة التحريرية في المجالات الستة المذكورة !!.

من جهته أطلق الروائي الطاهر وطار (رحمه الله) جائزة "مفدي زكريا" التي تعنى بالشعر والشعراء تحت إشراف جمعية الجاحظية وتمويل من الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. أخذت الجائزة في البداية الطابع الوطني ثم ما لبثت أن أصبحت جائزة مغربيّة كان لها بالغ الأثر في الساحة الأدبيّة الوطنيّة والعربيّة، كونها أخرجت تجارب شعرية مهمة من التهميش والنسيان وقد توقفت الجائزة برحيل مؤسسها الروائي الطاهر وطار (رحمه الله).

2.2.3. الجوائز الأدبيّة ابتداء من العام 2000:

ابتداء من سنة 2000، شهدت الجزائر إطلاق وتأسيس العديد من الجوائز الأدبيّة والجوائز ذات الصلة بالكتاب والتي لاقت استحسانا واهتماما إلى حدّ ما لدى الأوساط الأدبيّة أو لدى المتنبّعين للشأن الثقافي، نذكرها فيما يلي:

1.2.2.3. الجوائز الرّسميّة:

◀ جائزة رئيس الجمهورية "علي معاشي" للمبدعين الشباب (2006):

تأسست جائزة رئيس الجمهورية "علي معاشي" للمبدعين الشباب بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 205-06¹ المؤرخ في 07 جوان 2006، وهي جائزة موجهة للمبدعين الجزائريين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، والذين يُقدّمون عملا إبداعيا ثقافيا فنيا أو أدبيا بصفة فردية أو جماعية في أحد المجالات التالية:

الأعمال الأدبيّة: وتشمل الرواية، الشعر والعمل المسرحي المكتوب.

الأعمال الفنيّة: وتشمل الأعمال الموسيقية، الفنون الغنائية و فن الرقص، الفنون السينمائية والسمعية البصرية، الفنون المسرحية (الأداء، الإخراج) والفنون التشكيلية (رسومات زيتية، نحت، design صورة شديدة الوضوح والدقة للعمل المقترح).

¹ رئاسة الجمهوريّة. مرسوم رئاسي رقم 205-06 مؤرخ في 07 جوان 2006 يتضمنّ يتضمنّ أحداث جائزة رئيس الجمهوريّة للمبدعين الشباب تُسمّى "جائزة علي معاشي". الجريدة الرّسمية عدد 38 الصّادرة بتاريخ 11 جوان 2006. ص. 04.

نُظمت أول طبعة من الجائزة سنة 2007، و"جلبت انتباه الإعلام وبعض المتتبعين للشأن الأدبي في البلاد خلال دورتيها الأوليين إلا أنها سرعان ما دارت في فلك الارتجالية والروتين والكرنفالية السياسية"¹.
كيفية المشاركة:

يتم تنظيم الجائزة بصفة سنوية، حيث لا يحق لأي مترشح كان أن يشارك بأكثر من عمل إبداعي "واحد" وأن وفي مجال واحد، حيث تودع أعمال المترشحين الإبداعية من خلال المنصة الرقمية الخاصة بوزارة الثقافة والفنون أو على مستوى مقر وزارة الثقافة والفنون، مديريات الثقافة أو دور الثقافة بالولايات، على أن يتم إرفاق كل عمل بملف إداري، حيث لا يمنع قانون المسابقة من فاز بالجائزة في إحدى طبعاتها السابقة من المشاركة من جديد بعد انقضاء مدة 5 سنوات كاملة من تاريخ آخر تتويج بها.
تقييم الأعمال:

تخضع الأعمال المرشحة لتقييم وتمحيص دقيقين من طرف لجان تحكيم متخصصة، حيث تُقدّم الجائزة للأعمال الثلاثة الأولى المتفوقة في كل مجال من المجالات الأدبية والفنية المشار إليها سابقاً، الجائزة أعلاه، وتتضمن الجائزة شهادة تقديرية ومكافأة مالية قدرها:

← المرتبة الأولى: 500.000,00 دج (50 مليون سنتيم)

← المرتبة الثانية: 300.000,00 دج (30 مليون سنتيم)

← المرتبة الثالثة: 100.000,00 دج (10 مليون سنتيم)

جدول رقم 87: الروايات الأدبية الفائزة بجائزة رئيس الجمهورية "علي معاشي" للمبدعين الشباب:

¹ جلطي، ربيعة. الجوائز الأدبية في الجزائر بين حرية المبدع ومزاج السياسي [على الخط]. جريدة الشرق الأوسط، عدد 14825. صادرة بتاريخ 1 جويلية 2019، تم تصفحها يوم 22 سبتمبر 2022. متوفرة على الرابط التالي:

<https://aawsat.com/home/article/1791881/الجوائز-الأدبية-في-الجزائر-حرية-المبدع-ومزاج-السياسي>

الجائزة الأولى		الجائزة الثانية		الجائزة الثالثة		الجائزة الرابعة		رقم الطبعة والسنة
المؤلف	عنوان العمل	المؤلف	عنوان العمل	المؤلف	عنوان العمل	المؤلف	عنوان العمل	
---	---	---	---	---	---	نسيمة بلوفة + أمال لدرع		الأولى 2007
		العبد بال + عائشة نمري		إسماعيل يبرير + إميليا فريجة		أمينة شيخ + هاجر قويدر		الثانية 2008
كريمة العمري	نقش على جداول امرأة	عبد القادر برغوث	جبال الحنّاء، منابع المسك	صباح مدرق نارو	الطّوق الأحمر	عبد القادر بوضرية	رصاصة واحدة لا تكفي	الثالثة 2009
كمال بولعسل	عصر الطّحالب: أسفار البحث عن الغول							الرابعة 2010
---	---	اليامن بن لحسن بن تومي		ميلود بن دحمان حميدة		ججّيقة براهيمي		الخامسة 2011
---	---	لوبزة جبالي		علاوة كوسة		أحمد طيباوي		السادسة 2012
---	---	محمد الأمين بن ربيع		نوال جبالي		عيساوي محمد عبد الوهاب	سينما جاكوب	السابعة 2013
---	---	علاوة محمد السعيد حاجي		حكيمه غربي		سفيان بن علي مخناش		الثامنة 2014
---	---	عائشة قحام		وليد ساحلي		محمد رفيق طيي		التاسعة 2015
---	---	محمد بن زخروفة	رحلة الشقاء	جواد رستم تواتي	Empereur nommé désir	عبد القادر بوضرية	رقصة القمر	العاشر 2016
---	---	يونس بن شلابي	أبي أنا حامل	عبد المؤمن بن السايج	بقايا أوجاع سماهر	صادق بن طاهر فاروق	الصخرة الأسيرة	الحادية عشر 2017
---	---	عبد اللطيف ولد عبد الله		سيدي عثمان نجم الدين		عبد المؤمن ورغي		الثانية عشر 2018
---	---	عبد الرزاق طواهرية	شيفا	سماويل محمد	الرفيقة سنغا	نسرين بن لكحل	سيلفي	الثالثة عشر 2019
فاتح بومهدي	Chambre 36	عبد الباسط داني	مطلوعة	سلمان بوعزة	نداءات جدران الذات	مريم يوسف	أبي الجبل	الرابعة عشر 2021

المصدر: جدول من إعداد الباحث بناء على المقالات والتقارير الصحفية المنشورة على الانترنت

جدول رقم 88: الأعمال المسرحية المكتوبة الفائزة بجائزة رئيس الجمهورية "علي معاشي" للمبدعين الشباب:

الطبعة	الجائزة الأولى		الجائزة الثانية		الجائزة الثالثة	
	صاحب الجائزة	عنوان العمل	صاحب الجائزة	عنوان العمل	صاحب الجائزة	عنوان العمل
2007	رانية سيروتي + لمياء بوسكين		---	---	---	---
2008	ياسين بوغاريد		سهام بوخروف + محمد إسماعيل		جمال سعداوي	
2009	سمير مفتاح	المرآة	سمية بن عبد ربو	الشمال الباكي	عبد الرزاق بوكبة	حجرة نجمة
2010	العيد بلايلي		محمد بلقاسم بن جيدل		صالح بن عمار عقباش	
2011	بلقاسم مغزوشن		بديعة عمروش		نبيلة قاسمي	
2012	نور الهدى عبدلي		محمد العربي دغدوغ		عباس سباع	
2013	نبيلة قاسمي بنت يحي		آسية بن عبد القادر آيت وعلي		نبيل ربيع	
2014	نبيلة بغدالي		يوسف بلعوج		---	---
2015	محمد صالح قارف		إسلام فارسي		علي بودارن	
2016	عقيلة مراحي		صالح نصار		أسمهان منور	
2017	نوال جبالي		عمر محمد بكير		---	---
2018	محمد الأمين بن ربيع		علي بهناس		عبد القادر تعشيت	
2019	عز الدين سماعن		صبرينة لونس		---	---

المصدر: جدول من إعداد الباحث بناء على المقالات والتقارير الصحفية المنشورة على الانترنت

◀ الجائزة الكبرى آسيا جبار للرواية (2015):

تأسست الجائزة الكبرى "آسيا جبار للرواية" سنة 2015 على هامش صالون الجزائر الدولي للكتاب بإشراف وتنظيم مشتركين بين الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ANEP والمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ENAG، وتحت وصاية وزارة الاتصال.

تسعى الجائزة لترقية الأدب الجزائري والدفع به إلى العالمية، لذلك فهي تكافئ الأعمال الأدبية النثرية (رواية، قصة...) التي تتميز بالإبداع شكلا ومضمونا والمؤلفة من طرف كُتّاب جزائريين والمنشورة ورقيا في الجزائر حيث تُمنح بصفة دورية "سنوية" لثلاث أفضل روايات "جزائرية" مكتوبة باللغات العربية، الفرنسية، والأمازيغية، وتبلغ قيمتها المالية 700.000,00 دج (70 مليون سنتيم) لكل عمل فائز.

كيفية المشاركة

تقتصر المنافسة على الأعمال الجديدة المنشورة ورقيا والصادرة بين طبعتي الجائزة، مع الأخذ بعين الاعتبار الكتب الصادرة بعد التاريخ المحدد للطبعة السابقة إن تم تقديم إثبات لذلك، حيث يمكن لكل ناشر أن يشارك بأكثر من عنوان، كما يمكن للكاتب الذي نشر كتابا على حسابه الخاص المشاركة في المسابقة بشرط أن يكون متحصلا على توقيعه دولي معياري موحد للكتاب ISBN.

يقوم الناشر بتقديم الأعمال المقترحة للفوز بالجائزة؛ بعد إعلام الكاتب والمؤلفين بذلك والحصول على موافقتهم؛ وإيداعها في 8 نسخ (أو إرسالها عن طرق البريد) على مستوى أمانة الجائزة المتواجد بمقر المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار بالعاصمة، خلال الفترة المحددة لاستقبال الأعمال، حيث يتم تسجيلها في سجل مرقم وموقع الصفحات وإصدار وصل استلام للناسر أو المؤلف المعني (المتقدم للمشاركة).

يمكن لكل دار نشر اقتراح ما تريد من العناوين المنشورة التي تحترم الإجراءات القانونية السارية في الجزائر، على أن يُمنع منح الجائزة مرة ثانية لكاتب أو مؤلف كان قد تحصل عليها سابقا في طبعة أخرى.

وفي حال عدم استكمال إجراءات طبع ونشر أعمال معينة يُراد المشاركة بها، فإنه بالإمكان قبول المخطوطات بشرط أن يلتزم الناشر بإيداع النسخ النهائية المطبوعة قبل مداوالات لجنة التحكيم.

يتوجب على كل ناشر إرفاق الأعمال المقترحة بطلب مشاركة مع تقديم تفصيل لكل إصدارات وأعمال المؤلف، إذ أنه في حالة وجود اسم مستعار، يُرفق العمل بظرف مغلق يحمل العبارة "إلى السيد رئيس اللجنة. لا يُفتح." يفصح فيه عن هوية الكاتب أو المؤلف للإبقاء والمحافظة على سرية الأمر من جهة، وحتى يتم التأكد من وجهة المكافأة المالية في حال الفوز بالجائزة من جهة أخرى.

تقييم الأعمال:

تقوم لجنة تحكيم مستقلة¹ مكونة من شخصيات ثقافية وأدبية وطنية (كُتّاب، نُقاد، أكاديميون، صحفيون، مكثيون..)؛ والذين تمّ اختيارهم حسب كفاءتهم وتخصصهم في المجال؛ بتقييم الأعمال المقترحة دون تفريق في اللغة وحسب الشروط التي يتمّ تحديدها مسبقاً، وهذا بعد توزيع الروايات المقدمة على أعضاء اللجنة بطريقة مُنصفة.

تخضع مداوالات لجنة التحكيم لمبدأ السريّة، حيث يتمّ تحرير محضر اجتماع نهائي يحمل توقيع كافة أعضائها ليتمّ تسليمه إلى أمانة الجائزة التي تُعلن عن النتائج النهائيّة التي تعتبر غير قابلة للطعن. الجداول التاليّة تبيّن الأعمال الروائية الفائزة بجائزة آسيا جبار خلال مختلف طبعاتها:

جدول رقم 89: الأعمال الفائزة بجائزة آسيا جبار في مختلف طبعاتها.

¹ تتكوّن هذه اللجنة التي تخضع للتجديد الجزئي بصفة دورية "سنوية" من خمسة (05) أعضاء يعيّنون على أساس الكفاءة العلمية وبمساعدة كاتب، حيث يختار أو يُعين الأعضاء رئيسهم، ويقوم عمل اللجنة عند الفصل في اختيار الأعمال الفائزة ؛ بموجب نظامها الداخلي المُعتمد؛ على مبدأ الأغلبية.

الأعمال الفائزة باللغة العربية			الأعمال الفائزة باللغة الأمازيغية			الأعمال الفائزة باللغة الفرنسية			رقم الطبعة
عنوان الرواية	المؤلف	الناشر	عنوان الرواية	المؤلف	الناشر	عنوان الرواية	المؤلف	الناشر	
سير دي مورتى	عبد الوهاب عيساوي		تيسليث نوغانيم	رشيد بوخروب		L'aube de l'au-del	أمين آيت الهادي		الأولى 2015
كتاب الماشاء	سمير قاسمي	ENAG	Tamacahut Taneggarut	ليندة كوداش	رونلا كوم	Yoko et les gens du Barzakh	جمال ماتي	الشهاب	الثانية 2016
المطر يكتب سيرته	مرزاق بقطاش	ANEP	D Wagi i dasirem-iw	مصطفى زعروري	الأمل	Boulevard de l'abîme	نور الدين سعدي	برزخ	الثالثة 2017
سيران وجهة رجل متفائل	ناهد بوخالفة	بغدادى	Imehbal	مهني خليفي	الشيخ محمد أولحسين	Les yeux de Mansour	رياض جبرود	برزخ	الرابعة 2018
نبوءات ريكا	خيري بلخير	خيال	إلنا غني	جمال لسب	امتداد	Valse	ليندة شويتن	القصة	الخامسة 2019

المصدر: جدول تم إعداده بناء على المقالات الصحفية ومواقع الأنترنت

◀ جائزة الدولة التقديرية للفنون والآداب والعلوم (2016):

تأسست جائزة الدولة التقديرية للفنون والآداب والعلوم سنة 2016 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-229¹ وهي عبارة عن جائزة سنوية يمنحها رئيس الجمهورية لأشخاص جزائريين طبيعيين أو مغربيين معروفين وذوي سمعة ممتن حققوا خلال مسارهم الفني أو الأدبي أو العلمي إنجازات أو أعمم الأ ذات قيمة وطنية وإنسانية تشكل إضافة وإثراء للتراث الوطني والإنساني، حيث لا يمكن للشخص نفسه الحصول عليها أكثر من مرة.

تمنح الجائزة لكل فئة في مجال الفنون، الآداب والعلوم، كما يمكن منحها حتى بعد الوفاة لفئة من الفئات المذكورة، حيث تُسلم لذوي حقوق الحاصل عليها، كما تحدد الخصائص التقنية للشهادة التقديرية وللعلامة المميزة بموجب قرار مشترك بين الأمين العام لرئاسة الجمهورية والوزير المكلف بالثقافة، وهي تتضمن ما يلي:

- شهادة تقديرية؛
- علامة مميزة محمية بموجب حقوق المؤلف والحقوق المجاورة تمثل هلالاً ونجمة؛
- مكافأة مالية تبلغ قيمتها 5 ملايين دينار (500 مليون سنتيم) لكل فئة من الفئات الثلاث.

مجلس الجائزة

يتم إنشاء مجلس لجائزة الدولة التقديرية للفنون والآداب والعلوم، يتولى دراسة ملفات الترشيح لنيل هذه الجائزة وهو يتكون من تسعة (9) أعضاء من بينهم الرئيس الذي يقوم؛ بموجب مرسوم رئاسي؛ بتعيين واختيار باقي الأعضاء من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات الفنية والأدبية التي لها علاقة مباشرة بإحدى فئات ومجالات الجائزة، كما يمكنه (أي الرئيس) تفويض جهة لاقتراح هؤلاء الأعضاء. تُحدد عهدة أعضاء المجلس بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يمكن للمجلس الاستعانة بخبراء مختصين في إحدى مجالات الجائزة إذا اقتضت الضرورة ذلك. يلتزم المجلس بمبدأ السرية والحياد أثناء تأدية مهامه (دراسة ملفات الترشيح)، ويلتزم بذلك الخبراء الذين تتم الاستعانة بهم، كما يقوم بإعداد نظامه الداخلي وإحالة على الأمين العام لرئاسة الجمهورية من أجل المصادقة عليه، حيث يُحدد هذا النظام بوجه خاص كيفية دراسة ملفات الترشيح للجائزة، المعايير الضرورية لدراسة الترشيحات، قواعد المداولات، دورية الاجتماعات وكيفية التسيير..

¹ رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 16-229 المؤرخ في 30 جوان 2016 يتضمن تأسيس جائزة الدولة التقديرية للفنون والآداب والعلوم. الجريدة الرسمية عدد 53 الصادرة بتاريخ 7 سبتمبر 2016، ص. 03.

شروط الترشح لنيل الجائزة

يتمّ الترشح لنيل جائزة الدولة التقديرية للفنون والآداب والعلوم بواسطة هيئات أو مؤسسات أو منظمات ثقافية وعلمية وطنية متخصصة في مجالات الآداب والفنون والعلوم والبحث والثقافة والإبداع ، حيث تُودع ملفات الترشح لدى الأمّارة التقنية للمجلس التي تتولاها مصالح الوزارة لمكلفة بالثقافة خلال فترة الإعداد للجائزة وفي الآجال التي يعلم بها المعنيون عن طريق نشرها في الصحافة أو بواسطة جميع الدعائم الإعلامية ويثبت ملف الترشح على الوثائق التالية:

- طلب ترشح ؛

- سيرة ذاتية مفصلة للمترشح في حالة الشخص الطبيعي، وفي حال تعلّق الأمر بشخص معنوي (جمعية، مؤسسة ...) فيتمّ تعويض السيرة الذاتية بكشف يضمّ عرضاً بالأعمال والإنجازات والأشغال التي تمّ القيام بها مع ضرورة إرفاقها بكل الوثائق التبريرية لها ؛

- موافقة كتابية من المعني تتضمّن قبول الترشح.

بالنسبة للجائزة بعد الوفلة، يتمّ التشجيع بناء على اقتراح من المجلس أو من هيئة ثقافية أو علمية وطنية وذلك بعد الحصول على إذن وموافقة كتابية من ذوي حقوق المترشح (أبنائه، عائلته، أقاربه...).

يقوم المجلس بدراسة الترشيحات وعرض الأسماء التي تمّ اختيارها لنيل الجائزة على رئيس الجمهورية في أجل أقصاه شهرين اثنين قبل التلوّخ المحدد لتسليمها، ليتمّ بعد ذلك تكريم الفائزين بها في حفل رسمي تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية.

« جائزة المجلس الأعلى للغة العربية

تهدف جائزة المجلس الأعلى للغة العربية إلى تشجيع الباحثين والمبدعين وتمثين بحوثهم العلمية والمعرفية والإبداعية الجادة وذات المردود النوعي الهادف إلى إثراء اللغة العربية، وتطوير استعمالها في العلوم والتقنية والفنون والآداب والترجمة، والإسهام في نشرها وترقيتها. وتشمل الجائزة أربعة مجالات هي:

« علوم اللسان؛

« الترجمة إلى العربية،

« العلوم والتقانات (برمجيات الدعم باللغة العربية)؛

« وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي باللغة العربية.

تتكون لجنة التحكيم من كفاءات متخصصة في مجالات الجائزة، حيث تقوم باختيار الأعمال المرشحة المؤلفة باللغة العربية أو المترجمة إليها.

تبلغ قيمة الجائزة 2.000.000 دج (2 مليار سنتيم) موزعة على المجالات الأربعة بالتساوي (500 مليون

سنتيم لكلّ مجال)، حيث و في حالة وجود جائزتين: الأولى استحقاقية والثانية تشجيعية، فإنّه يوزّع المبلغ

المالي في كلّ مجال من مجالات جائزة المجلس للغة العربية على النحو التالي: 70% لجائزة الاستحقاق

و 30% للجائزة التشجيعية، كما يمكن للجنة التحكيم في حالة حجب جائزة في مجال من المجالات، اقتراح جائزة تشجيعية، تقطعها من المجال المحبوب إلى مجال آخر، على ألا تتجاوز قيمتها 50% من مبلغ الجائزة الثانية.

كما يتمّ تنشر الأعمال الفائزة، ضمن منشورات المجلس باستثناء الجائزة التشجيعية التي تُحال على هيئتي تحرير مجلتي: اللغة العربية، ومجلة معالم للترجمة؛ للتداول بشأن إمكانية نشرها في عدد من أعدادهما.

شروط الترشح للجائزة:

- ألا يكون العمل قد نُشر من قبل ؛
- أن يقدم العمل باللغة العربية دون غيرها ؛
- أن يتوفر العمل على قواعد المنهجية العلمية ؛
- أن يندرج العمل في أحد مجالات الجائزة المذكورة سابقا ؛
- ألا يكون العمل قد نال به صاحبه جائزة أو شهادة علمية ؛
- أن يكون العمل موثقاً وأصيلاً، وفي مجال الترجمة ترفق نسخة للنص بلغته الأصلية ؛
- أن يكون العمل المقدم بين مائة وخمسمائة (100-500) صفحة مكتوبة بخطّ simplified arabic (حجم 14)؛
- لا يحقّ للحائز على جائزة المجلس للغة العربية، أن يتقدم بعمل آخر إلا بعد مرور دورتين من حصوله عليها.
- تصبح الأعمال الفائزة بجائزة المجلس ملكاً للمجلس، إلا أنه يمكن لمؤلفها استعادة حقوقه بعد انقضاء ثلاث (03) سنوات من نشر العمل.
- قرارات لجنة التحكيم غير قابلة للطعن ؛
- لا تردّ الأعمال إلى أصحابها؛ سواء فازت أم لم تفز.
- بعد انتهاء أجل المشاركة، يقوم المجلس ب عرض الأعمال المرشحة على لجنة تحكيم؛ مكونة من ذوي الاختصاص والذين لا يسمح لهم بالمشاركة في الجائزة ؛ تتولّى مهمة قراءة وانتقاء أفضل هذه الأعمال وفق معايير محدّدة في كلّ مجال.

◀ جائزة رئيس الجمهورية للأدب واللغة الأمازيغية (2020):

أنشئت جائزة رئيس الجمهورية للأدب واللغة الأمازيغية سنة 2020 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 228-20¹ وتهدف إلى مكافأة أحسن الأبحاث والأعمال التي ينجزها المشاركون فردياً أو جماعياً، وهذا في إطار تشجيع البحث والإنتاج في الأدب واللغة الأمازيغية وترقيتهما سواء كانت الأعمال مؤلفة باللغة الأمازيغية أو مترجمة إليها، وتشمل الجائزة أربعة مجالات رئيسية هي:

- اللسانيات بالأمازيغية ؛
 - الأدب المعنى عنه بالأمازيغية والمترجم إليها ؛
 - الأبحاث في التراث الثقافي الأمازيغي غير المادي ؛
 - الأبحاث العلمية التكنولوجية والرقمنة الخاصة بالأدب الأمازيغي.
- تُمنح الجائزة للفائزين الثلاثة الأوائل من كلّ فئة وتبلغ قيمتها مليون دج للفائز بالمرتبة الأولى، 500 ألف دج لصاحب المرتبة الثانية و250 ألف دج للفائز بالمرتبة الثالثة.
- تسلم الجائزة بمناسبة الاحتفال برأس السنة الأمازيغية "أمنزون يناير" وتُشرف المحافظة السامية للأمازيغية على تنظيم مختلف طبعاتها، حيث تستقبل الأعمال وتعرضها على لجنة تحكيم مكونة من:
- ممثل عن المحافظة السامية للأمازيغية، رئيساً ؛
 - ممثل عن الوزير المكلف بالمالية ؛
 - ممثل عن الوزير المكلف بالثقافة ؛
 - ممثل عن وزير التربية الوطنية ؛
 - ممثل عن مركز البحث في اللغة والثقافة الأمازيغية ؛
 - ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي ؛
 - ثلاثة أساتذة متخصصين في الأدب واللغة الأمازيغية يعيّنهم المحافظ السامي للأمازيغية بالتنسيق مع رؤساء الجامعات التي توجد بها معاهد اللغة والثقافة الأمازيغية.
- يتم تعيين أعضاء لجنة التحكيم لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة بموجب قرار من المحافظ السامي للأمازيغية، ويمكن للجنة الاستعانة بأي شخص مؤهل من شأنه تقديم المساعدة في انتقاء الأعمال المعروضة عليها.

¹ رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 228-20 مؤرخ في 19 أوت 2020 يتضمن إحداث جائزة رئيس الجمهورية للأدب واللغة الأمازيغية. الجريدة الرسمية عدد 50 مؤرخة في 30 أوت 2020. ص. 6.

شروط المشاركة:

يجب أن تتوفر في المترشح لنيل الجائزة الشروط الآتية:

- أن يكونوا من جنسية جزائرية ؛
- ألا يقلّ سنه عن عشرين (20) سنة ؛
- أن يندرج العمل المُقدّم في أحد المجالات الأربعة للجائزة ؛
- أن يُشارك بعمل واحد وفي مجال واحد فقط.

يُتّوّج كلّ فائز بلقب "فائز بجائزة رئيس الجمهورية للأدب واللغة الأمازيغية " ولا يجوز له المشاركة في المسابقة بمختلف فئاتها إلا بعد مرور ثلاث (3) سنوات عن تنويجه.

2.2.2.3. الجوائز شبه الرسمية:

◀ جائزة محمد بن أبي شنب للأبحاث والآداب والفنون (2012):

تأسست جائزة محمد بن شنب للأبحاث والآداب والفنون سنة 2012 بمبادرة من ولاية المدية على هامش الملتقى الدولي السنوي "الدكتور محمد بن أبي شنب"، وهي جائزة كانت تعنى عند إطلاقها بللّرواية الثورية كرسالة إنسانية، ثم ما لبثت أن توسّعت نحو مجالات الفن التشكيلي، البحث التاريخي والمجموعات الشعرية، وهي تهدف إلى الارتقاء بلقّاب الجزائر ومُبدعيها لتثبيتهم في مقدمة الأدب الثوري العربي. تبلغ قيمة الجائزة في مجال الرواية الأدبية 50 مليون سنتيم للمرتبة الأولى و20 مليون سنتيم للمرتبة الثانية بالإضافة إلى جائزة تشجيعية للمرتبة الثالثة.

◀ الجائزة الوطنية عبد الحميد بن هدوقة للرواية (2016)

تمّ إطلاق جائزة عبد الحميد بن هدوقة للرواية سنة 2016 من طرف ولاية برج بوعريج، وهي تهدف إلى تعزيز الحضور الأدبي للرواية ودعمها في الجزائر وتقدير ودعم الروائيين الجزائريين المبدعين من جهة، وكذا الاحتفاء والاعتراف بعطاءات ومآثر الأديب الجزائري الكبير والمعلم الريادي الشاهق في الحركة الثقافية الوطنية عبد الحميد بن هدوقة وإسهاماته النفيسة في تأسيس وتأصيل الشكل الروائي الفني الجزائري الحديث من جهة ثانية، ويرى عرابو الجائزة أنّ رائعة الأدب الجزائري "ريح الجنوب" هي رمزية للتجليّ القادم، وأنّ إنشاء جائزة باسم كاتبها عبد الحميد بن هدوقة سيكون مُعينا على الإبداع وباعثا لروح المنافسة ودفعاً للحركة الأدبية واستثمار الطاقات الإبداعية في الجزائر.

شروط الترّشح للجائزة

جائزة عبد الحميد بن هدوقة للرواية هي جائزة مفتوحة لكل الروائيين الجزائريين من الجنسين ومن كلّ الأعمار، على أن تكون الأعمال المُشاركة جديدة لم يسبق لها المُشاركة في مُسابقات أخرى، مكتوبة بلغة عربية فصّحى أو فرنسية أكاديمية باستثناء ما تقتضيه الضّرورة الفنية من استعمال بعض الألفاظ العامية في

الحوار أو السرد، وتتراوح نصوصها ما بين الـ 100 و 450 صفحة، وتُستبعد الروايات التي اشترك في تأليفها أكثر من شخص من المسابقة.

أما من حيث المضمون فيجب على المُشارك الالتزام بالقيم الإنسانية والوطنية الأصيلة وتجنّب كل ما يتعارض مع الآداب العامة، بينما تكون الرواية هادفة وواضحة الفكرة وتتوفّر في نصوصها الشروط الجمالية والفنية العامة للروايات.

يرفق العمل المشارك بملف إداري مكوّن من سيرة ذاتية مُفصّلة عن الكاتب، و قائمة لمجمل إنتاجه العلمي والفكري، وصورة فوتوغرافية حديثة بالإضافة إلى استمارة المشاركة التي تُعتبر بمثابة تصريح شرفي بأن العمل المشارك به لم يسبق له الفوز بإحدى الجوائز المحلية أو الدولية.

تُمنح الجائزة للروايات الثلاثة الأولى، وتتمثّل فيما يلي:

- الجائزة الأولى: مكافأة مالية قدرها 500.000,00 دج؛

- الجائزة الثانية: مكافأة مالية قدرها 300.000,00 دج؛

- الجائزة الثالثة: مكافأة مالية قدرها 200.000,00 دج.

ما يُعاب على هذه الجائزة أنّها لم تُحقّق صدًى إعلامي كبير، كما أنّها توقّفت بعد طبعتها الأولى لأسباب تبقى مجهولة.

◀ جوائز أخرى

هناك جوائز رسمية وشبه رسمية أخرى تمّ تأسيسها في هذا الإطار لكنّها سرعان ما اندثرت وتلاشت

مثل:

- جائزة "الريشة الذهبية" التي تمّ تأسيسها وإطلاقها من طرف بلدية سيدي امحمد بللعاصمة واستطاعت تحوّل الحضور المشتبهى ولفت انتباه السّاحة الثقافيّة عموما والأدبيّة بوجه خاصّ، لكنّها توقّفت. من بين المتوجّين بهذه الجائزة الدكتور عثمان السّعدي الذي يُعتبر قامة في التّنظير في مجال التّاريخ واللّغة العربيّة.

- جائزة "الرواية الأولى" التي أنشأتها المكتبة الوطنية الجزائرية واختارت لها اسم "جائزة أبولوس"، وقد خصّصتها للرواية المكتوبة بالعربية والأمازيغية والفرنسية، حيث جلبت هذه الجائزة اهتماماً كبيراً، وأظهرت أسماء جديدة خاصّة في السّردية بالأمازيغية، ثم ما لبثت أن توقّفت لأسباب لم تفصح عنها لا المكتبة الوطنية ولا الوزارة الوصيّة عليها.

3.2.2.3. الجوائز غير الرسمية (المستقلة):

◀ جائزة مالك حداد للرواية (2001):

تأسست هذه الجائزة عام 2001 بمبادرة من الروائية الجزائرية أحلام مستغانمي وبإشراف وتنظيم من جمعية الاختلاف، وهي جائزة تنظم كل سنتين وتقدم تشجيعاً لأحسن الأعمال الروائية الجزائرية المكتوبة باللغة العربية تكريماً لذكرى مالك حداد.

تتكون لجنة تحكيم الجائزة من الأدبية اللبنانية يمنى العيد، والروائي السوري نبيل سليمان، والروائي والكاتب اللبناني سهيل إدريس (رحمه الله) ووجوه أدبية أخرى، ويتقاسم كل من التلفزيون الجزائري، الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ورابطة كتاب الاختلاف تمويلها بعد أن كانت تُمول في البداية من طرف الكاتبة أحلام مستغانمي.

تحتضن الأعمال الفائزة علاوة على مكافآت مالية بنشرها في كل من الجزائر وبيروت، وقد فاز بهذه الجائزة مجموعة من الأدباء الذين أُتيحت لهم فرصة الدخول إلى عالم الأدب والرواية العربية أمثال: إبراهيم سعدي، ياسمينه صالح، عيسى شريط، حسين علام، إنعام بيوض..

تُعدّ الجائزة معبراً للروائيين الجزائريين إلى القارئ في المشرق العربي، بفضل اعتمادها منطق النشر المشترك للأعمال الفائزة بين كل من منشورات الاختلاف (الجزائر) والدار العربية للعلوم ناشرون (لبنان)، غير أنها توقفت بعد طبعها الرابعة على خلفية ضعف الدعم المالي الرسمي وعدم وفاء الممولين الرئيسيين (التلفزيون الجزائري والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة) بالتزاماتهم لتمويل الجائزة، برغم محاولة القائمين عليها إبقاءها مستقلة وبعيدة عن الدوائر الرسمية، كما اصطدمت الجائزة بمحاولات لتأميمها وبسط الهيمنة عليها من طرف المؤسسة الرسمية، وهو ما دفع بالقائمين عليها إلى التفكير في نقلها إلى دول الخليج.

في العام 2012 أوكلت وزارة الثقافة تنظيم الجائزة لمديرية الثقافة لولاية قسنطينة بما يتماشى وأجندة نشاطاتها السنوية، وهو ما أثار انتقادات واسعة لدى الأوساط الثقافية والأدبية في الجزائر، ثم سرعان ما اندثرت الجائزة من الوجود.

◀ الجائزة الأدبية محمد ديب (2003):

جائزة محمد ديب للأدب هي جائزة تعنى بالاحتفاء بالتراث الأدبي والروائي الجزائري للراحل محمد ديب أسستها الجمعية الثقافية الدار الكبيرة بتلمسان العام 2003، وتهدف إلى تشجيع الإبداع الأدبي وتحفيز الأقاليم الناشئة وترقية الإنتاج الأدبي الوطني.

خصّصت الجائزة في البداية لأحسن الأعمال الأدبية باللغة العربية، وابتداء من الموسم الأدبي 2010/2011 تم إدراج الأعمال الأدبية باللغتين الأمازيغية والفرنسية في برنامج الجائزة، حيث تتولى لجنة مستقلة مكونة من رجال أدب وفكر جزائريين وأجانب عملية تقييم وانتقاء الأعمال الأدبية وهذا عبر العديد من المراحل إلى

غاية المرحلة النهائية التي يتم فيها اختيار أفضل الأعمال والتي ستحتل بالجائزة في اللغات الثلاث العربية، الأمازيغية والفرنسية.

بدأت الجائزة قوية حيث نُظمت أول طبعة منها سنة 2003 برعاية شخصية من رئيس الجمهورية آنذاك، وقد أصبحت تُنظم تحت رعاية وزير الثقافة ومُساهمة ديوان حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في طبعاتها الأخيرة، وهو ما جعلها تبرد شيئاً فشيئاً نتيجة اقترابها من المؤسسات الرسمية، لكن وعلى الرغم من ذلك استطاعت أن تُحافظ على وجودها واستمراريتها.

جدول رقم 90: الأعمال الفائزة في مختلف دورات جائزة محمد ديب الأدبية

الأعمال الأدبية الفائزة			الطبعة	الموسم الأدبي
بالفرنسية	بالأمازيغية	بالعربية		
---	---	حبيب أيوب ديوان "كانت الحرب"	الأولى	2003/2002
---	---	عبد الحميد علي بوعصيدة "خمسة في عينين الشيطان" دار القصبة	الثانية	2006/2005
---	---	كمال داود رواية "مقدمة الزنجي" عن منشورات البرزخ	الثالثة	2008/2007
---	بليدي معاشو "La maison du pressoir" بوزيان بن عاشور "Brûlures"	حفيظة ميمي "حكايات من الأوراس"	الرابعة	2011/2010
			الخامسة	2016/2015
محمد سعدون "Débâche"	فهم مسعودان "Anza"	اسماعيل يبرير "مولى الحيرة"	السادسة	2018/2017
مصطفى بن فضيل Body Writing : vie et mort de Karim FATIMI, Ecrivain (1968- 2014)	مراد زيمو رواية "كاويتو"	عبد المنعم بن السايح رواية "لنرقص الترانتيلا ثم نموت"	السابعة	2019/2018

المصدر: جدول من إعداد الباحث

◀ جائزة الرواية القصيرة (2011):

جائزة الرواية القصيرة هي جائزة أسستها رابطة الفكر والإبداع سنة 2011 وتهدف إلى تشجيع الرواية القصيرة عند الشباب الجزائري (الأقل من أربعين سنة) ومن فلسطين التي تم إلحاقها بالمشهد الثقافي الجزائري لكونها دولة مُحَنَلَة.

لم تحظ الجائزة؛ على غرار بعض الجوائز المُستقلّة؛ بأيّ دعم مالي من وزارة الثقافة ولا حتّى رعايتها، كما أنّها قليلة المواكبة الإعلامية من طرف وسائل الإعلام العموميّة، وهو ما دفع بلقائمين عليها إلى بذل قصارى جهودهم من أجل الإبقاء عليها وضمان استمراريتها لتساهم في الاحتفاء بجيل روائي جزائري جديد، بات يهزّب نصوصه إلى المشرق العربي إذا كان يكتب بالعربية، وإلى فرنسا إذا كان يكتب بالفرنسية، وبجنس سردي مختلف، هو الرواية القصيرة التي بدأت تفرض نفسها في الفضاء العربي.

تتكفل الجمعية المنظمة (رابطة الإبداع الفكري) بنشر الروايات الثلاث الفائزة، وتمنح كلّ واحد من الفائزين الثلاثة ما بين 200 و 250 نسخة مجازية فضلاً عن مكافآت مالية، وقد أوكلت الرابطة أمر التحكيم إلى لجنة متكوّنة من باحثين جامعيين متخصصين في الخطاب السردي، وتدوم مدة قراءة الأعمال وتقييمها حوالي أربعة أشهر.

◀ جائزة الطاهر وطار للرواية (2016):

جائزة الطاهر وطار هي جائزة أدبية سنوية في الرواية أطلقتها "جمعية نوافذ الثقافية" سنة 2016 تحت رعاية وزارة الثقافة والمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وتهدف إلى إحياء ذكرى أحد أعمدة الأدب الجزائري والاعتراف بإسهاماته في الأدب الوطني وفضله على الكتاب الجزائريين الذين خدمهم على أكثر من صعيد، كما تهدف من جهة ثانية إلى الاحتفاء بجديد الرواية الجزائرية وبكتابها الذين يفتقدون إلى جوائز ومسابقات ذات وزن في الجزائر.

يتولّى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA) تمويل الجائزة بـ 120 مليون سنتيم (1.200.000 دج)، 40 مليوناً مخصصة لأحسن مخطوط و 60 مليوناً لأحسن رواية مطبوعة، وقد لاقت اهتماماً كبيراً بين الأوساط الأدبية في الجزائر، خاصّة لوجود قامات أدبية وأكاديمية ثقيلة في التحكيم أمثال الروائي واسيني الأعرج، الكاتب والناقد والمترجم والأكاديمي إبراهيم صحراوي، الروائي والشاعر والأكاديمي الجزائري فيصل الأحمر، الناقد عامر مخلوف، الكاتب والأكاديمي سفيان زدادقة والباحثة الأكاديمية آمنة بلّعلّ.

وعلى غير العادة كما في الجوائز الأدبية الأخرى، لا تُحدّد الجهة المنظمة شروطاً معيّنة للمشاركة كتحديد عتبة للسّ أو طبيعة النّص المشارك (منشوراً أو مخطوط)، وهذا سعيّاً من القائمين عليها إلى فتح المجال أمام الجميع ومنحهم الفرصة دون إقصاء، ولعلّ الشرط الوحيد الذي يُميّزها عن باقي الجوائز هو

حصر لغة المتون المشاركة في العربية الفصحى مع استثناء ما يقتضيه السياق الفني من اللهجة المحكية (ويُقصد بها العامية)، ويبرز القائمون على الجائزة ذلك لكون الطاهر وطار أحد المناضلين من أجل صدارة اللغة العربية في الجزائر وقد عانى بسبب ذلك أشد المعاناة لذلك فهم يرون أنه من غير المعقول أن تتلقى الجائزة التي تحمل اسمه أعمالاً بغير اللغة التي أحبها وكتب بها ودافع عنها وكافح من أجلها. خلال الطبعة الثانية من الجائزة، تم استحداث جائزة لأحسن رواية غير منشورة، ورغم كل هذا لم تستطع الجائزة أن تتبوأ البريق والمكانة التي تستحقها في المشهد الأدبي الجزائري، لكونها جائزة دخلت في فلك الدوائر الرسمية أيضاً، وقد رفض الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ONDA تمويل الجائزة بعد دورتها الأولى، لكونه قدّم التزامات بتمويل تلك الدورة فقط وهذا ما ورط القائمين على الجائزة خلال دورتها الثانية واضطّرهم إلى توقيفها !.

جدول رقم 91: الأعمال الفائزة بجائزة الطاهر وطار للرواية في الجزائر خلال مختلف طبعاتها

الطبعة	السنة	العمل الفائز	
		عنوان الرواية	صاحب الرواية
الأولى	2017	مؤذن المحروسة يؤذن في فلورنسا قدس الله سري	بلقاسم مغزوشن مجد الأمين بن ربيع
الثانية	2018	ترائب.. رحلة التيه والحب الدفن سرّاً يُسعد الموتى	مجد فتيلينه صادق فاروق

المصدر: جدول من إعداد الباحث بناء على المقالات والمواقع الصحفية

« جائزة الجزائر تقرأ للإبداع الروائي (2018):

جائزة الجزائر تقرأ للإبداع الروائي هي جائزة غير رسمية أطلقتها دار "الجزائر تقرأ" للنشر والترجمة سنة 2018 وهي جائزة تهدف إلى الاحتفاء بكتاب الرواية في الجزائر ودعمهم ومراقبتهم. تُنظم الجائزة وفق شروط تجاوزت فيها عوامل السن وعدد الكلمات وطبيعة المدرسة السردية التي تنتمي إليها الروايات المشاركة إلى مضمار تنافسي جمالي صرف، وتُخصّص للروايات المكتوبة بقلم جزائري (ولأجانب مقيمين في الجزائر) باللغة العربية التي لم يسبق نشرها من جهة، كما لا تقبل المجموعات القصصية وكتب السيرة وأدب الرحلة من جهة ثانية. تُؤسّل الأعمال عن طريق استمارة إلكترونية خاصة مرفقة بنسخة من بطاقة الهوية وتصريح شرفي بملكية النص لصاحب العمل حيث تخضع الأعمال إلى فرز أولي من طرف لجنة خاصة، تُعرض بعد ذلك الأعمال المُنتقاة في المرحلة الأولى على لجنة تحكيم نهائية مُكوّنة من وجوه أدبية وأكاديمية بارزة مثل الكاتب والأكاديمي الجزائري الدكتور سعيد بوطاجين، الروائي العراقي برهان شاوي، القاص المغربي أنيس

الرافعي، الفنانة والأكاديمية الجزائرية جميلة زقاي، والناقد الجزائري محمد لمين بحري، بحيث تكون قراراتها نافذة وغير قابلة للطعن.

يحظى الروائي الفائز بالجائزة الكبرى بمبلغ مالي قدره 99 مليون سنتيم، وترجمة الرواية إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية وتحويلها إلى مسرحية، و طبعة جزائرية خاصة للرواية ضمن منشورات الجزائر تقرأ وأخرى عربية مع دار المتوسط، فضلا عن منح الفائز درع التميز الروائي على أن يلتزم الروائي الفائز بالمقابل بالانخراط في حملة وطنية تحسيسية لنشر ثقافة القراءة في وسائل النقل، وبالمقابل تحتفظ دار "الجزائر تقرأ" بحقوق النشر والاقتباس المسرحي والسينمائي والتلفزيوني للرواية لمدة خمس سنوات متتالية. من جهتها، تحظى الروايات الأخرى المدرجة ضمن القائمة القصيرة بطبعات خاصة وفق عقود امتياز، كما يحصل أصحابها؛ كل على حدا؛ بدرع التميز الروائي.

حظيت الجائزة بالاهتمام الكبير والملفت من طرف القراء والكتاب والفاعلين في عالم الكتاب والجوائز الأدبية عند إطلاقها، ما رشحها لتكون ضمن الجوائز المعول عليها مستقبلا، غير أنها سرعان ما دخلت في دائرة الرسميات من خلال قبولها التمويل المالي لوزارة الثقافة التي لم توف بالتزاماتها ما أدى إلى وأد الجائزة في مهدها.

◀ جائزة الرواية والقصة القصيرة للفتيان والشباب (2019):

تم إطلاق هذه الجائزة من طرف دار الوطن اليوم للنشر والتوزيع بالتعاون مع جريدة بانوراما وجريدة الحوادث وجريدة اقرأ سنة 2019، وهي جائزة مخصصة لأدب الفتيان والشباب الأقل من 23 سنة في مجال الرواية والقصة القصيرتين.

يشترط القائمون على الجائزة فيما يخص الرواية القصيرة أن لا تتم المشاركة بأكثر من رواية واحدة تكون إبداعا أصيلا لمؤلفه، غير مستوحى من عمل آخر أو مقتبس، ولم يفز بأية جائزة من قبل، حيث يُقدّم العمل في شكل مخطوط (غير منشور ورقيا أو إلكترونيا) مكتوب بلغة سليمة تراعي القواعد الفنية، ويتراوح نصّه ما بين 8 آلاف و10 آلاف كلمة.

فيما يتعلّق بالقصة القصيرة فإنّه لا يمكن المشاركة أيضا بأكثر من قصة واحدة في حدود الـ 1500 كلمة، حيث يجب أن يكون العمل أصيلا، غير منقول أو مقتبس، ويقدم في شكل مخطوط (غير منشور ورقيا أو إلكترونيا) مع ضرورة مراعاة السلامة اللغوية والأسس الفنية لكتابة القصة القصيرة.

تتكفل دار الوطن اليوم؛ من خلال لجنة مؤهلة؛ بمراجعة الأعمال الفائزة وتدقيقها ونشرها وتوزيعها وفق عقد كتابي بين الدار والفائزين بالجائزة، حيث تُنشر كلّ رواية قصيرة فائزة لوحدها، بينما تُنشر القصص القصيرة في كتاب جماعي، على أن يتم تكريم الفائزين في كلّ طبعة على هامش صالون الجزائر الدولي للكتاب. (ربما لم تشهد إلا طبعة واحدة !)

◀ جائزة النّبراس الوطنيّة للإبداع الأدبي في الرّواية (2020):

انضمّت جائزة النّبراس الوطنيّة إلى الجوائز المهمّة بالرواية في السّاحة الأدبيّة الجزائريّة العام 2020، بمبادرة من جمعيّة النّبراس الثقافيّة وتحت إشراف المجلس الشّعبي البلدي لبلديّة سطيف، وبمساهمة كلّ من مديريّة الثقافة والفنون لولاية سطيف، مخبر اللّسانيّات النصيّة وتحليل الخطاب بجامعة ورقلة وكذا دار الوطن اليوم للنّشر والتّوزيع.

تهدف الجائزة إلى الاحتفاء بالروائيّين الجزائريّين الشّباب وتسعى إلى تحفيزهم وتشجيعهم ودفعهم نحو التّألق والريّادة، وتُمنح للرّوايات الثّلاثة الأولى تبلغ قيمتها كما يلي:

- المرتبة الأولى: مكافأة مالية بقيمة 1.500.000,00 دج (150 مليون سنتيم) بالإضافة إلى طبع الرّواية ومنح 50 نسخة مجانيّة للفائز يستلمها يوم التّكريم؛
- المرتبة الثّانية: مكافأة مالية قيمتها 1.000.000,00 دج (100 مليون سنتيم)؛
- المرتبة الثّالثة: مكافأة مالية قيمتها 500.000,00 دج (50 مليون سنتيم).

يُشترط في الأعمال الرّوائية المُترشّحة لنيل الجائزة أن تكون جديدة لم يسبق نشرها أو تتويجها بإحدى الجوائز الأدبيّة الوطنيّة أو العربيّة، كما يتعيّن على مضمونها أن يحترم المُقدّسات والثّوابت الوطنيّة وأن لا يتنافى مع الدّوق العام للمجتمع.

شهدت الجائزة لحدّ الآن دورتين الأولى نُظّمت سنة 2020 والثّانية سنة 2021 وقد بدأت في جذب اهتمام السّاحة الأدبيّة إلى حدّ ما.

◀ جائزة عبد الحميد ابن باديس للرّواية الجزائريّة (2020):

تمّ إطلاق جائزة عبد الحميد ابن باديس للرّواية الجزائريّة العام 2020 من طرف جمعيّة تنوين قسنطينة تزامنا مع التّحضير لإحياء ذكرى عيد الشّباب والإستقلال الموافق لـ 5 جويلية، وهي جائزة تحتفي بالرّواية الجزائريّة الّتي أبدعها الشّباب الجزائريّون.

يُشترط في الرّوايات المُشاركة أن تكون منشورة، حيث تخضع للقراءة والمناقشة والتّقييم من قبل لجنة متخصصة مكوّنة من كبار أساتذة الأدب بجامعة الإخوة منتوري والجامعة الإسلاميّة الأمير عبد القادر بقسنطينة، ليتمّ بعد ذلك ترتيبها واختيار الأعمال الثّلاثة الأولى الّذين يتحصّلون على جوائز مالية وخدمات متميّزة ترتبط بطبع ونشر أعمالهم، كما يتحصّل باقي المشاركون على شهادات مشاركة وعدة مزايا.

للإشارة فقط، فإنّ هناك جائزة أخرى تحمل الإسم نفسه تمّ تأسيسها العام 2004 من طرف المجلس الشّعبي الولائي لولاية قسنطينة الّذي أوصى في دورته المنعقدة يومي 28 و 29 سبتمبر 2004 بإنشاء جائزة سنويّة تحمل اسم العلّامة الشّيخ عبد الحميد بن باديس لأيّ عمل إبداعي يخصّ ولاية قسنطينة، حيث تمّ تجسيد هذه

التوصية في الميدان، وتم إطلاق الجائزة باسم "جائزة المجلس الشعبي الولائي لولاية قسنطينة للعلامة عبد الحميد بن باديس"¹.

تهدف هذه الجائزة إلى تشجيع كل عمل إبداعي من شأنه إبراز الجوانب الثقافية والفكرية والحضارية لولاية قسنطينة حتى تتبوأ كعاصمة للعلم والثقافة للوطن، وكعاصمة للثقافة العربية ! حيث تشمل الجائزة خمسة مجالات منها مجال الأدب وفنونه والذي يشتمل على محورين اثنين هما:

- أحسن مجموعة شعرية لها علاقة بمدينة قسنطينة؛
- أحسن سرديّة (قصة، رواية، مسرحية أو سيناريو عن الشيخ عبد الحميد بن باديس يمكن تجسيده فنياً) ذات صلة بمدينة قسنطينة.

يمكن للعمل الإبداعي أن يكون فردياً أو جماعياً، حيث تتولّى لجان متخصصة مكونة من أساتذة وخبراء دراسة وتقييم الأعمال المشاركة وترتيبها وتحرير محاضر مفصلة لذلك حسب درجة الاستحقاق، لثُخصّ في النهاية جائزتان عن كلّ محور في كلّ مجال، وتكون كما يلي:

- الجائزة الأولى: مبلغ مالي قدره 150.000,00 دج بالإضافة إلى شهادة تقديرية؛
- الجائزة الثانية: مبلغ مالي قدره 100.000,00 دج بالإضافة إلى شهادة تقديرية؛

نُظمت أول طبعة من هذه الجائزة العام 2005 وبلغت طبعتها الحادية عشر العام 2018، وتعتبر واحدة من الجوائز التي صمدت وحافظت على ديمومتها، على الرغم من عدم بلوغها المكانة التي تستحقها.

◀ الجائزة الوطنية "كلاما" للرواية القصيرة (2022):

تأسست هذه الجائزة سنة 2022 بمبادرة من دار كلاما للنشر والتوزيع بالتعاون مع دار الثقافة والفنون لولاية قالمة وبالتنسيق مع جمعية عهد الثقافية الشبانية لولاية قالمة وصفحة أبوليوس للرواية الجزائرية، وقد تم إطلاقها حسب القائمين عليها سعياً لتكريس ثقافة المنافسة ودعم الإبداع الخلاق والمواهب الشابة في الجزائر.

تتكوّن لجنة تحكيم الجائزة من مجموعة من الأساتذة والكُتّاب، ويُشترط في الأعمال المُقدّمة أن تتوفر فيها عناصر الرواية القصيرة، خلوّ النصّ من الأخطاء اللغوية أو الكتابية (عند رقعها)، وضرورة توفّر المشهدية في النصّ الذي لا يجب أن يتجاوز 20.000 كلمة، حيث يتمّ اختيار ثلاثة أعمال في المرحلة النهائية من التقييم للفوز بمكافأة مالية قيمتها 50.000,00 دج بالنسبة للمرتبة الأولى، 30.000,00 دج بالنسبة للمرتبة الثانية، 20.000,00 دج لصاحب المرتبة الثالثة، بالإضافة إلى طبع الأعمال الثلاثة على حساب دار كلاما

¹ المجلس الشعبي الولائي لولاية قسنطينة. قرار رقم 588 مؤرخ في 18 أفريل 2005.

للنشر والتوزيع وتقديم دروع كلاما لأصحابها، برمجة حوارات مع جرائد وطنية، ومنحهم فرصة المشاركة في معارض الكتاب الدولية والوطنية!..

أما بالنسبة للأعمال التي دخلت في القائمة القصيرة ولم تفز بإحدى المراتب الثلاثة الأولى، فإن أصحابها يستفيدون من تخفيض قيمته 15% في حال تم الاتفاق على نشر أعمالهم مع دار كلاما للنشر والتوزيع.

3.3. الإعلام في مجال الكتاب:

يعتبر الإعلام من أكبر مواطن القصور في عالم الكتاب والنشر بالجزائر، إذ قلما نجد صحيفة أو جريدة تعنى بشؤون الكتاب من خلال تخصيص عمود أو مقال على صفحاتها؛ ولو بشكل متقطع؛ لعرض الجديد من العناوين أو نقد أخرى أو الترويج للقراءة أو عرض سيرة مؤلف أو كاتب... ولعل من بين حوالي 180 جريدة و 150 موقعا إخباريا (منها 84 موقعا مسجلا لدى وزارة الاتصال) تعج بها الساحة الإعلامية في الجزائر، لا يكاد يبلغ عدد تلك التي تتناول مواضيع الكتاب أحيانا عدد أصابع اليد الواحدة، وهو ما يُعدّ تقصيرا بحق الكتاب.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن المادة 39 من القانون 13-15 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب قد نصت على أنه "يتعين على مؤسسات السمع البصري العامة والخاصة بث حصص تخصص للكتاب"، إلا أن الكتاب لا يزال الغائب الأكبر في الإعلام السمعي البصري الجزائري الذي فاقت قنواته التلفزيونية الـ 50 قناة (منها 8 عمومية وأكثر من 40 قناة خاصة)، في حين بلغ عدد القنوات الإذاعية 55 قناة جهوية وموضوعاتية حتى منتصف العام 2023، حيث يُلاحظ أن معظم القنوات الإعلامية لا تتطرق إلى قضايا الكتاب في الجزائر إلا نادرا وبشكل مُقتضب، في حين تقوم بعض القنوات العمومية أحيانا بعرض بعض الإصدارات "التاريخية" أو "الوطنية" الجديدة - التي لا تتعارض مع توجهات النظام السياسي القائم طبعا - والترويج لها في نشراتها الإخبارية أو في ركن من أركان البرامج الصباحية (تلفزيون البيت...).

هذه الوضعية دفعت بالفاعلين في القطاع إلى المطالبة وفي أكثر مناسبة إلى ضرورة تفعيل هذه المادة وتخصيص حصص تتناول الكتاب بالنقاش وتتطرق إلى القضايا والمسائل المرتبطة به، كان آخرها خلال انعقاد الجلسات الوطنية للنشر والكتاب والمطالعة¹ في أواخر شهر ديسمبر من سنة 2022، حيث دعا الفاعلون في القطاع إلى حتمية وضع خطة محكمة وفعالة للدعاية والإعلان للكتاب في مختلف وسائل الإعلام وإنشاء شركة للتوزيع تابعة للقطاع العمومي.

¹ الظاهر أن أمر هذه الجلسات بات تقليدا يُحاول كل وزير من خلاله أن يُثبت انفتاحه على جميع الأفكار، واستعداده لإحداث ثورة من الإصلاحات العميقة في القطاع، حيث يجتمع الفاعلون في قطاع الكتاب في كل مرة لأيام يتحدثون عن المشاكل التي يعيشها قطاعهم، ويقترحون حلولاً لها، ليوضع بعدها كل شيء في الأدراج ويُعيد الوزير الجديد إحياء سنة من سبقه وهكذا دواليك.

بالمقابل يقوم الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار ممارسة مهامه بالدعم المالي لكل أشكال الإشهار والترويج للكتاب الجزائري وهذا من خلال:

- شراء المساحات الإشهارية من أجل الترويج للكتاب ؛
 - تنظيم المقاهي الأدبية ؛
 - تمويل مشاركة المؤلفين الجزائريين في المحافل الدولية المخصصة للكتاب كالمعارض والمصالونات؛
 - تخصيص مساعدات مالية للمكتبات الناشئة تصل حدود 70% من القرض الموجه لدعم المكتبات العامة والمتخصصة بهدف تكوين جزئي لمخزون أولى تدوم فترة تسديده ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وبالإضافة ؛
 - الطباعة لحساب المؤلف فضلا عن دعم إقامات الإبداع المذكورة سابقا.
- ويلاحظ في هذا الشأن قلة البرامج المسطرة المرتبطة بهذه الجوانب وقلة فاعليتها في الترويج للكتاب الجزائري على أكمل وجه من جهة، وكذا غياب آليات محكمة ومدرسة يتم من خلالها تطبيق هذه البرامج من جهة أخرى.

4. التوجّه الجديد لترقية الكتاب في الجزائر: علامة الجودة

تعتبر علامة الجودة السّمة الفارقة التي جاء بها القانون 13-15، حيث أقرّت المادة 41 منه بإمكانية حصول دور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب على علامة الجودة التي تمنحها الوزارة المكلفة بالثقافة، وهذه العلامة عبارة عن ختم مهني يثبت توقّر بعض الشّروط المتعلقة بممارسة تلك الأنشطة، وقد حدّد المرسوم التنفيذي رقم 21-263¹ شروط وكيفيات منح هذه العلامة لدور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب وسحبها وكذا النتائج المترتبة عليها.

تستفيد دور النّشر المتحصّلة على علامة الجودة من الامتيازات التي توافق عليها الوزارة المكلفة بالثقافة في مجال دعم نشر، بينما تستفيد مكتبات البيع من الامتيازات المتعلقة بالطلب العمومي على الكتاب بطلب من/أو لحساب هيئة أو مؤسسة عمومية أو جماعة محلية (مكتبات، إدارات عمومية، مدارس...)، كما يمكن أن تستفيد دور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب في هذا الإطار من مختلف الامتيازات التي تمنحها الدولة والمتّصلة بمجال نشاطها.

1.4. شروط الحصول على علامة الجودة:

← بالنسبة لدور النّشر

- أن يكون المقر الرئيسي لدار النّشر في الجزائر؛
- أن تحترم كل الشروط المتعلقة بممارسة نشاط النشر في الجزائر؛
- أن يكون نشر الكتاب ال نشاط الرئيسي للممارس مع تكريس ثلثي رقم الأعمال على الأقل لهذا النشاط، كما يجب أن تتماشى الأنشطة الأخرى التي تقوم بها مع النشاط الرئيسي.
- أن يكون صاحب دار النّشر (الراشر) أو المسير لها ذو مستوى جامعي أو دراسات في التخصص، مع امتلاكه لخبرة لا تقل عن خمس (5) سنوات في مزاولة النشاط أو التمتع بخبرة مهنية لا تقل عن سبع (7) سنوات؛
- أن تتوقّر دار النّشر على لجنة قراءة؛
- أن تلتزم بلجاءات الإيداع القانوني والتّوقيح الدولي المعياري الموحد للكتاب (ISBN)؛
- أن تتوقّر الكتب المنشورة على عامل الجودة وتحترم المواصفات والمعايير المعمول بها دوليا ولاسيما احترام المقاييس المتعلقة بالورق المستعمل في النشر وشروط نشر الكتاب في الجزائر؛

¹ رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 21-263 مؤرّخ في 13 جوان 2021 يُحدّد شروط وكيفيات منح علامة الجودة لدور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب وسحبها وكذا النتائج المترتبة عليها. الجريدة الرّسمية عدد 49 الصّادرة بتاريخ 2021.06.22، ص. 20.

- أن تكون قد نشرت على الأقل خمسة (5) عناوين لثلاثة (3) مؤلفين مختلفين خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ مع استثناء العناوين المنشورة في إطار برامج الدعم؛ وبشرط أن تكون عملية نشر وطبع هذه الكتب قد تمت في الجزائر؛
- أن تلتزم بدفع مستحقات المؤلفين و/أو المترجمين وفق عقود النشر و/أو عقود الترجمة وبصفة منتظمة ؛
- أن تمتلك دليل عام لمطبوعات المنشورة (إنتاجها الفكري) وتقوم بتحديثه بصفة دورية (سنوية)؛
- أن تكون قد شاركت على الأقل في معرضين وطنيين ومعرض دولي للكتاب؛

← بالنسبة لمكتبات البيع

- أن تحترم مكتبة البيع كل الشروط المتعلقة بممارسة نشاط بيع الكتاب؛
- أن يكون بيع الكتاب النشاط الرئيسي الممارس مع تكريس ثلثي رقم الأعمال على الأقل لهذا النشاط، كما يجب أن تتماشى الأنشطة الأخرى التي تقوم بها مع النشاط الرئيسي.
- أن تملك المكتبة أقدمية في النشاط لا تقل عن ثلاث (3) سنوات؛
- أن تكون مكتبة البيع مفتوحة ستة (6) أيام في الأسبوع على الأقل؛
- أن يكون مسير مكتبة البيع ذا خبرة في مجال بيع الكتاب لا تقل عن سنة؛
- أن يكون مقر مكتبة البيع في مكان عمومي متاح للمواطنين بمساحة إجمالية لا تقل عن أربعين (40) مترا مربعا؛
- أن تتوفر المكتبة على كل الظروف الأمنية والصحية للمقر طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا الإطار؛
- أن يكون عدد العناوين التي تحوزها مكتبة بيع الكتب لا يقل عن ألف (1000) عنوان في مختلف المجالات؛
- أن تتخذ مختلف التدابير لتسهيل عملية عرض الكتب للزبائن وتنظيمها؛
- أن تنظم نشاطات موضوعاتية وتخصص فضاءات للقاء الكتاب مع القراء (ويلاحظ أن هذا الشرط لا يمكن تحقيقه إذا كانت مساحة المكتبة تستجيب للحد الأدنى المذكور سابقا وهو 40 مترا) ؛
- أن تلتزم بالدفع المنتظم للمستحقات الموردين (موزعين، ناشرين، مطبعيين....).

2.4. إجراءات الحصول على علامة الجودة:

تُمنح علامة الجودة بناء على طلب ورقي أو إلكتروني تتقدّم به دار النشر أو مكتبة البيع لدى الوزارة المُكلّفة بالثقافة أو على مستوى المديرية الولائية للثقافة، وإرفاقه بملف إداري يتكوّن من الوثائق التالية:

← بالنسبة لدور النشر

- طلب خطّي؛
- وثيقة تثبت المستوى الجامعي أو الدراسات في التّخصّص عند الاقتضاء؛
- دليل عام لمنشورات الدّار خلال السنوات الخمس (5) السابقة.
- تقرير عن نشاطات الدّار خلال الخمس (5) سنوات السابقة؛
- تصريح شرقي بدفع مُستحقّات المؤلّفين و/أو المترجمين؛
- نسخة من بطاقة أو شهادة الترقيم الجبائي؛
- القائمة الاسمية لأعضاء لجنة القراءة؛

← بالنسبة لمكتبات البيع

- طلب خطّي؛
- وثيقة تثبت أوقات فتح وغلق المكتبة خلال الأسبوع؛
- وثيقة تُبين موقع ومساحة المقر مؤشر عليها من طرف المصالح التقنية المعنية؛
- تصريح شرقي من طرف مالك أو مُسيّر المكتبة بدفع مُستحقّات المُوردين؛
- قائمة عن عناوين الكُتب المعروضة على مستوى المكتبة خلال كلّ سنة، مع تفصيل المعلومات الخاصة بكلّ كتاب وهي المؤلّف، العنوان، طبعة النّشر (نشر، إعادة نشر، إعادة طبع، ترجمة، تحقيق)؛
- تقرير عن مختلف النشاطات المُقامة خلال الخمس (5) سنوات السابقة (بيع بالإهداء، أمسيات توقيع، لقاءات...)

يتمّ إرسال طلبات الحصول على علامة الجودة إلى المركز الوطني للكتاب الذي يتولّى الدّراسة التّقنيّة للملّفات وإبداء الوّأي بشأنها. في حال الموافقة تسلم العلامة لصاحب الطّلب (دار نشر أو مكتبة بيع) بموجب قرار من الوزير المكلف بالثقافة وتُسلم في أجل لا يتعدّى ثلاثة (3) أشهر من تاريخ إيداع الطلب، أمّا في حال الرّفص فيمكن إيداع طعن ورقي أو إلكتروني لدى الوزارة المكلفة بالثقافة في أجل لا يتعدّى خمسة (5) أيام من تاريخ التبليغ بالرفض.

تُحدّد صلاحية العلامة بخمس (5) سنوات بالنسبة لدور النّشر، وثلاث (3) سنوات بالنسبة لمكتبات البيع، ويمكن تجديدها بناء على طلب من المعني ووفق الشروط والكيفيات نفسها التي تمّ منحها له سابقا. وفي حالة

الإخلال بالشروط السابقة فإنه يمكن سحب هذه العلامة من دار النشر أو مكتبة البيع المُتَحَصِّلَة عليها بعد استشارة المركز الوطني للكتاب، ويتم ذلك بموجب قرار من الوزير المكلف بالثقافة.

5. التظاهرات العلمية والرسمية والدراسات حول النشر والكتاب:

تلعب التظاهرات الرسمية من لقاءات وندوات وجلسات حوار دورا محوريا في الإلمام بواقع مختلف القضايا والمسائل السياسية منها والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية، وغير بعيد عنها تُعتبر المؤتمرات والمؤتمرات والندوات العلمية تجمعات رسمية في إطار أكاديمي من أجل مناقشة مواضيع علمية جادة أو الحديث حول قضايا معينة تهتم فئة من المجتمع أو تشغل الرأي العام وتهدف إلى تحقيق أهداف خاصة محددة مسبقا ومتفق عليها ، وتكمن أهميتها في القدرة على خلق تجمعات بشرية تدعم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

تتسم هذه المؤتمرات والمؤتمرات والندوات بشكل عام بتناولها لموضوع واحد أو قضية واحدة للنقاش، وتتألف من محورين رئيسيين هما العرض (المحاضرات، المداخلات...) والنقاش، ويتم تغطية جميع الفعاليات في يوم واحد أو يومين بالنسبة للندوات وفي بضعة أيام بالنسبة للمؤتمرات والمؤتمرات ، حيث يتمتع المشاركون فيها بالخبرة والدراية الواسعة في مجال اختصاصاتهم، ويعبرون عن آرائهم بشأن المواضيع والقضايا محلّ النقاش ويتبادلون خبراتهم ويثرون وجهات نظرهم ويناقشون أفكارهم ويُقدّمون اقتراحاته م، ويمكن اعتبار الندوات مؤتمرات صغيرة، وذلك لأنّ عدد الممثلين أو المشاركين عادة ما يكون قليلا أو محدودا مقارنة بالمؤتمرات.

ولما كان "نشر الكتاب" قضية جادة متعدّدة الأبعاد الفكرية منها والحضارية والاقتصادية، فإنّ الحاجة لإقامة وتنظيم مختلف التظاهرات العلمية والدراسات الأكاديمية الجادة والتظاهرات الرسمية حوله هي من الأهمية بمكان، نظرا للدور الإيجابي والكبير الذي تلعبه في الكشف عن مواطن القصور والضعف في هذه الصناعة ومناقشة القضايا والمسائل المرتبطة بها. ومن جهتها تُساهم التظاهرات الرسمية في الإحاطة بانشغالات الفاعلين والشركاء في القطاع، ورصد الاختلالات الحاصلة على مستوى جميع عناصره ومعرفة العراقيل والعقبات التي تقوّض هذه الصناعة وتحول دون تقدّمها. وبالتالي فإنّ نشر نتائج هذه التظاهرات في إطار علمي محكم ورفعها إلى الجهات الوصية سيساهم بشكل فعال في تقدّم هذه الصناعة بشكل واضح وملحوس وتعزيز جهود التعاون بين مختلف الفاعلين فيها والقائمين عليها، وتدارك النقائص المُسجّلة على مستواها وتحسين الكثير من جوانبها التقنية منها والتشريعية وهذا إذا ما تمّ تفعيل توصياتها والأخذ بعين الاعتبار بمقترحاتها.

على ضوء هذه الأهمية، نلاحظ أنّ صناعة النشر في الجزائر لا تزال بعيدة عن تطّاعات قطاع البحث العلمي وقليلة الحضور في أجندة الجهات الوصية وخارج اهتماماتها الفعلية، فنقص الدراسات العلمية

والإحصائية في مجال الكتاب وتوجهاته اللغوية ومجالاته العلمية، وخاماته يُعتبر من أهم العوائق التي تحول دون انتشار الكتاب الجزائري وتؤدي إلى ضعف الترويج له والتعريف به وعدم تبني سياسات تعالج مشاكله بشكل جيد وتخدم نموّه كما ونوعا؛ كما أنّ المؤتمرات والمُلتقيات والندوات التي تتناول وتناقش قضايا قليلة جدًا مقارنة بما تحظى به قضايا الصناعات الأخرى عموما والصناعات الثقافية بشكل خاص، بالإضافة إلى ذلك فإنّ مساهمة القطاع الخاص والجمعيات والنقابات المهنية في تنظيم مثل هذه التظاهرات مُحتملة وبالكاد غائبة، ولا تكون إلا في بعض المناسبات أو على هامش صالون الجزائر الدولي للكتاب، وبالمقابل تولي بعض الهيئات الأجنبية - وعلى رأسها المركز الثقافي الفرنسي - عناية فائقة لنشر الكتاب في الجزائر وتقوم بإجراء استطلاعات ودراسات وتنظيم ندوات ولقاءات من أجل مناقشة وضعيته والمسائل المرتبطة به.

جدول رقم 92: التظاهرات العلمية والندوات واللقاءات الخاصة بقضايا ومسائل نشر الكتاب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

السنة	عنوان التظاهرة	نوع التظاهرة	التاريخ	المكان	الفعاليات	الإشراف والتنظيم	التنشيط
2002	الجلسات الوطنية للكتاب المُنعقدة	ندوة وطنية	12 و 18 ديسمبر 2002	وزارة الثقافة	ندوات، نقاشات وعرض لوضعية الكتاب في الجزائر	وزارة الثقافة	-الخبير ألفارو غارزون ممثل اليونيسكو؛ -التقابات المهنية لقطاع الكتاب، -ممثلين عن مختلف الوزارات المتدخلة في شؤون الكتاب.
2006	لقاء حول الكتاب والنشر في الجزائر	لقاء فكري	4 ماي	المركز الثقافي الفرنسي CCF بالعاصمة	تاريخ الكتاب في الجزائر: مقارنة تاريخية وإحصائية، إشكالية النشر في الجزائر	المركز الثقافي الفرنسي CCF بالعاصمة	- رابح علاهم (أكاديمي) -لزهاري لبتير (ناشر)
	الملتقى الوطني الأول للقراءة	ملتقى وطني	10-11 مارس	قاعة ابن زيدون (رياض الفتح)	محاضرات، مداخلات ونقاشات حول واقع وأزمة القراءة في الجزائر	-وزارة الثقافة -الرابطة الجزائرية للفكر والثقافة	-أستاذة جامعّيون، باحث ون مثقفون وأدباء.
	الإيداع القانوني والترقيم الدولي المعياري الموحد للكتاب ISBN: الحصيد والتطلّعات.	يوم دراسي	19 فيفري	المكتبة الوطنية الجزائرية	محاضرات، مداخلات ونقاشات	وزارة الثقافة	-ممثلو المكتبة الوطنية، أكاديميون وباحثون.
2010	الندوة الوطنية الأولى حول صناعة وترقية الكتاب في الجزائر: النشر في الجزائر: واقع وآفاق.	ندوة وطنية	22 و 23 فيفري 2010	قصر المعارض بالعاصمة	محاضرات، مداخلات ونقاشات حول حاضر الكتاب في الجزائر	SNEL	- ممثل عن وزارة الثقافة أستاذة جامعّيون، ناشرون وخبراء صناعة الكتاب في الجزائر
2010	تسيير المكتبات العمومية وبناء وتنمية المجموعة المكتبية.	يوم دراسي	29 جوان 2010	فندق السفير مزافران	محاضرات، مداخلات ونقاشات	وزارة الثقافة	- مدراء دور الثقافة - إيطارات وزارة الثقافة
	واقع النشر في الجزائر La réalité de l'édition en Algérie	مُحاضرة	2010	قاعة أطلس العاصمة	محاضرات، مداخلات ونقاشات	الديوان الوطني للثقافة والإعلام	- رابح محمودي (ناشر، دار قرطبة) - محمود مولود (ناشر، دار الوعي)

	L'édition en Algérie	أمسية أدبية	30 سبتمبر	المركز الثقافي الجزائري بباريس	محاضرات، مداخلات ونقاشات	منشورات البرزخ	- نور الدين سعدي (أكاديمي وكاتب) - سفيان حجاج (ناشر) - ياسمين خضرة (روائي) - المهدي أشرشور - مصطفى بن فوضيل - بشير مفتي - حبيب أيوب
2011	عالم الكتاب والإعلام الثقافي	ندوة	2011	قصر المعارض SAFEX	محاضرات، مداخلات ونقاشات	صالون الجزائر الدولي للكتاب SILA	ناشرون ومؤلفون وإعلاميون ومهتمون بقطاع النشر
	الاستثناءات والحدود الواردة على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة	ملتقى وطني	مارس 2011	قصر الثقافة مفدي زكريا	محاضرات، مداخلات ونقاشات حول القانون المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة	الدّيوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة	- ممثل وزارة الثقافة - ممثلوا ONDA - أكاديميون وباحثون، ناشرون ومثقفون
2012	من أجل نشر بلا حدود: إشكالية شراء الحقوق والنشر المشترك	ندوة	2012	خمسينية النشر في الجزائر	محاضرات، مداخلات ونقاشات	صالون الجزائر الدولي للكتاب SILA	أكاديميون وباحثون، ناشرون، مؤلفون، إعلاميون ومهتمون بقطاع النشر
	الرهانات اللغوية: الكتاب باللّغة الأمازيغية	ندوة	2012	خمسينية النشر في الجزائر	محاضرات، مداخلات ونقاشات		
	المشهد الجديد للنشر في الجزائر	ندوة	2012	خمسينية النشر في الجزائر	محاضرات، مداخلات ونقاشات		
	الكتاب والقراءة في المراكز الثقافية الاسلامية: حماية الهوية الوطنية والدينية من التطرف والاعترا ب	ندوة	28 ديسمبر	قصر المعارض SAFEX	راهن هذه المراكز وآفاق تطويرها وإشراكها في الفعل الثقافي والفكري.		ممثلو وزارة الشؤون الدينية وأكاديميون
2013	الكتاب الجزائري: الوضعية الخائقة والآفاق الممكنة	ندوة	2013		محاضرات، مداخلات ونقاشات	SNEL- اتحاد الكُتّاب الجزائريين	أكاديميون وباحثون، ناشرون، مؤلفون، إعلاميون ومهتمون بقطاع النشر

2015	المكتبات وصناعة الكتاب في الجزائر: تحول ووساطة	ملتقى وطني	22 و 23 أفريل	جامعة وهران 1	محاضرات، مداخلات ونقاشات	قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية : مخبر البحث في أنظمة المعلومات والأرشيف في الجزائر.	أكاديميون وباحثون، ناشرون، مؤلفون، إعلاميون ومهتمون بقطاع النشر
	يوم مهني مشترك جزائري فرنسي للناشرين	يوم مهني	2015	قصر المعارض SAFEX	محاضرات، مداخلات ونقاشات	صالون الجزائر الدولي للكتاب SILA	أكاديميون وناشرون جزائريون وفرنسيون
	لقاء مع الثقافة الوطنية للناشرين	ندوة	2015				ممثلو وزارة الثقافة وممثلو ONEL
	النشر والكتاب الرقمي واقعه وآفاقه	ندوة	2015				أكاديميون ومختصون في الكتاب وناشرون
	المدرسة والكتاب	ندوة	2015				أكاديميون ومختصون في الكتاب وممثلي وزارة التربية
	بذور القراءة	ندوة	2015				أكاديميون ومختصون في الكتاب وممثلي وزارة التربية وناشرون
	الإسلام، النشر والأدب الأمازيغي	يوم دراسي	2015				أكاديميون ومختصون في الكتاب وناشرون
2016	شباب وطلبة: اكتشاف حرف الكتاب	ندوة	2016	قصر المعارض SAFEX	محاضرات، مداخلات ونقاشات	المنظمة الوطنية لنشري الكتب ONEL على هامش معرض Book Prod	أكاديميون ومختصون في الكتاب وناشرون
	اجتماع بين وزارة الثقافة والناشرين	لقاء	16 أكتوبر	وزارة الثقافة	مناقشة وضعيّة قطاع النشر بالجزائر وتنصيب أفواج عمل لمناقشة مسأله ومشاكله.	وزارة الثقافة	ناشرو القطاع الخاص المركز الوطني للكتاب المكتبة الوطنية الجزائرية

2017	الاتجاهات الحالية في مجال النشر حول العالم	ندوة	2017	قصر المعارض SAFEX	مداخلات، محاضرات أوراق بحثية ونقاشات	SILA 22	أكاديميون ومختصون في الكتاب وناشرون
	الكتاب والمدرسة	يوم دراسي	2017				
2017	يوم دراسي حول واقع المكتبات العمومية	يوم دراسي	2 مارس	المكتبة ر. م. ع. بتيزي وزو	مداخلات، محاضرات أوراق بحثية ونقاشات	المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بتيزي وزو	ممثل عن وزارة الثقافة، أكاديميون ومهنيو المكتبات.
	ملتقى وطني حول "مكتبات المطالعة العمومية ودورها في الترويج للمنتج الأدبي الوطني"	ملتقى وطني	29-28 نوفمبر	المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بتيارت	مداخلات، محاضرات أوراق بحثية ونقاشات	المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بتيارت	ممثل عن وزارة الثقافة، أكاديميون ومهنيو المكتبات.
	الملتقى الوطني الأول "نحو شبكة وطنية لمكتبات المطالعة العمومية: مخطط عمل المكتبات الرئيسية"	ملتقى وطني	03-02 أكتوبر	المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بتيبازة	مداخلات، محاضرات أوراق بحثية ونقاشات	المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بتيبازة	ممثل عن وزارة الثقافة، أكاديميون ومهنيو المكتبات.
2018	La distribution du livre : la distribution à l'international /l'opportunité du marché français pour la production éditoriale algérienne	ندوة/محاضرة	8-5 نوفمبر	SAFEX على هامش Book Prod 2018	مداخلات ومحاضرات ونقاشات	المُنظمة الوطنية لناشري الكتب ONEL	Rebecca Byers (directrice des Cessions et acquisitions de droits aux Editions Plon & Perrin (groupe Edisi). ممثّل عن ONEL ممثّل عن المركز الوطني للكتاب ممثّل Astalavista (مشروع كشك-مكتبة بيع). ممثّل عن بريد الجزائر
	Impact de l'impression numérique sur l'industrie du livre : étude de cas : quelques tendances du marché de l'édition.	ندوة/محاضرة					Jaan-Marc Psturel مدير المبيعات بشركة PIG: (Production Inkjet Graphic) وقد جاء بدعوة من شركة Xerox

Chris Lynch مدير تكنولوجيا الإنتاج بشركة Xerox فرع الشرق الأوسط وإفريقيا.					ندوة/محاضرة	Techniques numériques : présentation du matériel Hi-Tech et solutions pour l'édition à petit tirage.
ممثلها كل من: - وزارة الثقافة ووزارة التجارة - المديرية العامة للجمارك - الشركة الجزائرية للمعارض ALGEX CAGEX - - المنظمة الوطنية لناشري الكتب ONEL - المركز الوطني للكتاب CNL	المنظمة الوطنية لناشري الكتب ONEL		SAFEX على هامش Book Prod 2018	2018	ندوة/محاضرة	Flux de l'import-export du livre et des intrants et sous-produits de son industrie : statistiques & analyses.
- ممثلين عن : وزارة التجارة ، وزارة الصناعة والمناجم ، ووزارة الثقافة. - ممثل عن المركز الوطني للكتاب	المنظمة الوطنية لناشري الكتب ONEL		SAFEX على هامش Book Prod 2018	2018	ندوة/محاضرة	Protectionnisme du marché local du livre & tous supports graphiques, et des intrants de son industrie : possibilités et impact économique et culturel.
- ممثل عن وزارة التجارة - ممثل عن وزارة الثقافة - ممثل عن وزارة المالية - ممثل عن المركز الوطني للكتاب - ممثل عن المنظمة الوطنية لناشري الكتاب	المنظمة الوطنية لناشري الكتب ONEL		SAFEX على هامش Book Prod 2018	2018	ندوة/محاضرة	Textes d'application de la loi du livre : urgence de la promulgation et anticipation de l'impact

M. ZENTAR (expert invité par ONDA) - ممثل عن وزارة التجارة - ممثل عن المديرية العامة للأمن الوطني - ممثل عن المنظمة الوطنية لناشري الكتاب - ممثل عن المديرية العامة للجمارك DGD	المنظمة الوطنية لناشري الكتب ONEL		SAFEX على هامش Book Prod 2018	2018	ندوة/محاضرة	Propriété intellectuelle : l'imprimerie entre l'art et la contrefaçon/ le piratage et les moyens de le combattre
- ممثل عن وزارة التكوين والتعليم المهني - ممثل عن المنظمة الوطنية لناشري الكتاب - ممثل عن المركز الوطني للكتاب Représentant A.H.K. - (programme SES)	المنظمة الوطنية لناشري الكتب ONEL		قصر المعارض بالعاصمة على هامش SILA 23	2018	ندوة/محاضرة	Formation : état des lieux et perspectives
- د. عبد القادر بوزيدة و د. عبد العزيز بوكثة (عضوا لجنة الإبداع والترجمة بالمركز الوطني للكتاب)	المركز الوطني للكتاب	مداخلات ومحاضرات ونقاشات	قصر المعارض بالعاصمة على هامش SILA 23	2018	ندوة	الترجمة خاصّة من اللّغات الجديدة: الصّينية أنموذجا
- د. كمال بطّوش عضو لجنة الأنشطة المتعلّقة بالكتاب بالمركز الوطني للكتاب - د. إبراهيم بوداود (أكاديمي)	المركز الوطني للكتاب		قصر المعارض بالعاصمة على هامش SILA 23	2018	ندوة	المكتبات والمطالعة العموميّة: القراءة من الكتاب إلى الرّقمنة
- حسان بن نعمان (رئيس لجنة النّشر والتّوزيع) - د. حوايسية يمينة (أكاديميّة)	المركز الوطني للكتاب		قصر المعارض بالعاصمة على هامش SILA 23	2018	ندوة	الملكيّة الفكرية

	إطالة على الأدب الأمازيغي	ندوة	2018	قصر المعارض بالعاصمة على هامش SILA 23	المركز الوطني للكتاب	- د. محند أرزقي فزاد و د. عبد الرزاق دوراري (عضوا لجنة الإبداع والترجمة بالمركز الوطني للكتاب)
	الرواية النسوية	ندوة	2018	قصر المعارض بالعاصمة على هامش SILA 23		- د. أمينة بلعلي و د. نؤارة لحشر (عضوا لجنة كتاب الشباب بالمركز الوطني للكتاب)
	أدب الفتان: تجارب وأسئلة	ندوة	2018	قصر المعارض بالعاصمة على هامش SILA 23		- عبد الحميد هيمة (عضو لجنة كتاب الشباب بالمركز الوطني للكتاب) - عز الدين جلاوي (كاتب) - عبد العزيز بوشفيرات (كاتب).
2019	"الكتاب الديني والشباب"	ندوة	5 نوفمبر	قصر المعارض بالعاصمة على هامش SILA 24	مداخلات ومحاضرات ونقاشات	- أ. سيد علي دغاس (مفتش مادة التربية الإسلامية بوزارة التربية).
2020	سلسلة الاجتماعات حول الكتاب	جلسات	جوان	وزارة الثقافة	مناقشة مختلف القضايا والعوائق التي تعاني منها صناعة الكتاب وتوزيعه وتسويقه في الجزائر.	- ممثلو إدارات وزارة الثقافة - ممثلو المركز الوطني للكتاب - ممثلو ONEL و SNEL
2021	الكتاب المدرسي	ندوة	2021	قصر المعارض	وضعية الكتاب المدرسي في الجزائر	- أكاديميون، باحثون ومتخصصون في الشأن المدرسي.
	الملتقى الوطني لنوادي وفعاليات القراءة تحت شعار "القراءة في مواجهة الإكراهات"	ملتقى وطني	30 جانفي-4 فيفري	قصر الثقافة مفدي زكريا المكتبة الوطنية دار عبد اللطيف للنشر	مناقشة وضعية القراءة والمطالعة في الجزائر والبحث عن آلات تعزيزها وتشجيع مبادرات نوادي القراءة.	- وزيرة الثقافة ومسؤولو مديرية الكتاب والمطالعة - أكاديميون و متخصصون في مجال الكتاب. - ممثلو نوادي القراءة

	دور الترجمة من وإلى الأمازيغية في التطور اللغوي والإشعاع الثقافي	ندوة	16 مارس	قصر المعارض بالعاصمة على هامش SILA 25	واقع وصعوبات الترجمة من وإلى الأمازيغية والتحديات التي تواجه تطويرها.	المحافظة السامية للأمازيغية	- أكاديميون، باحثون ومتخصصون في الشأن الأمازيغي
	مُلْتقى الكتاب الأمازيغي	مُلْتقى وطني	11-14 أكتوبر	جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية	وضعية الكتاب الأمازيغي في الجزائر	و. التّعليم العالي م. س. للأمازيغية مركز البحث في اللغة والثقافة الأمازيغية	- ناشرون جزائريون - أكاديميون، باحثون ومتخصصون في الشأن الأمازيغي
	يوم مهني للنّاشرين الجزائريين	يوم مهني	16 نوفمبر	المكتبة الوطنية	تحسيس بكيفية طلب ISBN والتعامل البوابة الرّقمية المُعدّة لذات الغرض	المكتبة الوطنية	- دور النشر الوطنيّة
2022	الجلسات الوطنية للنشر والكتاب والمطالعة	أيام وطنية	28-29 ديسمبر	وزارة الثقافة	نقاشات حول صناعة الكتاب وترقية النشر والاطار التشريعي الخاص بصناعة الكتاب والعراقل المرتبطة بتوزيع و بيع الكتاب في الجزائر.	- مديريّة الكتاب والمطالعة - المركز الوطني للكتاب - المكتبة الوطنيّة الجزائرية	- مهنيو القطاع من مؤلفين وناشرين ومطبعين وموزعين ومكتبيين. - ممثلو وزارة الثقافة والفنون. - ممثلو المركز الوطني للكتاب والمكتبة الوطنيّة.

المصدر: جدول من إعداد الباحث بناء على مقالات الصحافة ومواقع الانترنت

خلاصة الفصل:

لقد أدرجت الدولة ترقية قطاع الكتاب ضمن اهتماماتها الثقافية ذات الأولوية وذلك من خلال اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير المهمة، وقد كانت أولى الخطوات في هذا الإطار العمل الجاد لتأسيس لثقافة القراءة وتطويرها في أوساط المجتمع عموماً وعند فئتي الأطفال والشباب بوجه خاص، حيث تم بناء مئات المكتبات وقاعات المطالعة على المستوى الوطني وبأرصدة فكرية متنوعة، غير أن الاستبعاد "المُبرمج" لمادة المطالعة من المناهج الدراسية، وتنامي انتشار واستعمال الميديا الحديثة بين الناس، وكذا تراجع القدرة الشرائية للأسر الجزائرية في ظل الارتفاع الفاحش للأسعار أدى إلى تراجع القراءة بشكل كبير في أوساط المجتمع وعدم تحقيق هذه الصّروح لأهدافها المُسطّرة.

بالمقابل، يُلاحظ أن التكوين في مهن وأنشطة الكتاب لا يعكس النوايا المعلنة للدولة من أجل ترقية القطاع، إذ لا يزال خارج أولويات وبرامج القطاعات المعنية وهي التعليم العالي والتكوين المهني، باستثناء بعض ما تُوفّره قلة قليلة جداً من المعاهد المتخصصة في التكوين المهني من برامج تكوين في بعض تخصصات مهن الطباعة وتخصّص واحد فقط في مهنة النشر، مع عدم تسجيل وجود تخصصات ترتبط بأنشطة الكتاب في قطاع التعليم العالي، كما أن الدراسات العلمية والإحصائية في مجال الكتاب الجزائري والمؤتمرات والمُلتقيات التي تتناول قضايا نشر الكتاب ومسايله قليلة جداً مقارنة بحجم القضايا الأخرى التي تتناولها تلك الدراسات والتظاهرات العلمية.

من جهة أخرى، يُعاني المشهد الثقافي الجزائري نقصاً كبيراً في الجوائز الأدبية؛ الرسمية منها والمستقلة؛ التي تعتبر وسيلة هامة لتشجيع الفكر ودعم الإبداع، حيث وعلى الرغم من قلّتها بشكل عام، تظهر الهبّادات الرسمية أكثر التزاماً ومسؤولية من المبادرات المستقلة التي لا تزال تترنّح بين عائق التمويل ومشكل الاستمرارية، خاصّة في ظلّ عدم تحمّل القطاع الخاص لكافة مسؤولياته وعدم قيامه بخطوات جدية في هذا الإطار وتركيز اهتماماته على الجوانب المادية لهذه الصناعة دون أدنى مساهمة فعلية في ترقية الكتاب والنهوض بها.

بالإضافة إلى ذلك، يعرف قطاع النشر غياب إعلام حقيقي في مجال الكتاب وأوجه القصور العديدة التي تعاني منه إظهارات المتعلقة به كالمعارض والمصالونات التي؛ علاوة على قلّتها ؛ فإن دورها قد انحصر في ه و امش الربح التجاري ولم يعد يهتمّ بجوانب الفعل والتنشيط الثقافي التي تُساهم في ترقية الكتاب والمطالعة والترويج لهما بشكل كبير ومُلفت، ل تبقى السمة الفارقة في مسألة ترقية الكتاب في الجزائر استحداث علامة الجودة التي جاء بها القانون 13-15 المعلق بأنشطة وسوق الكتاب وهي علامة تمنحها الوزارة المكلفة بالثقافة لهور النشر ومكتبات بيع الكتب التي تتوفر فيها مجموعة من الشروط تُحددها هيئة وطنية متخصصة.

نتائج الدّراسة

نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

لقد جاءت هذه الدراسة من أجل تسليط الضوء على واقع صناعة النشر والتعمق في جوانبها التنظيمية والتشريعية وآليات ممارسة مختلف الأنشطة المرتبطة بها، وكذا معرفة طبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف الفاعلين فيها باعتبارها منظومة مركبة ومتكاملة تتدخل وتتداخل فيها الكثير من العناصر وتتأثر وتؤثر فيما بينها، ما يعني أنّ كلّ خلل يُسجّل على مستوى أحد هذه العناصر سيكون له تأثير سلبي على أداء بقية العناصر الأخرى ومن ثمّ على المنظومة برمتها، وقد مكّنت الدراسة الميدانية من رسم صورة كاملة عن واقع أنشطة هذه الصناعة ومعرفة أبرز توجهات الإنتاج الفكري الوطني الكمية منها واللغوية والموضوعية، وكذا معرفة مواطن القصور والقوة على مستوى كلّ عنصر من عناصرها. ولقد كان من أهمّ النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

1. نتائج مرتبطة بالجوانب التنظيمية للقطاع:

1.1. عدم فاعلية تشريعات:

أنّ نقص التشريعات المنظمة لصناعة النشر في الجزائر خلال السنوات الماضية (قبل 2015)، كان له انعكاسات سلبية كثيرة على جميع عناصر هذه الصناعة، التي تميّزت بعدم التنظيم واستفحال الممارسات غير القانونية التي تتعارض ورسالة الكتاب، كما أسّس لتفشّي الفساد في منظومة الفكر والثقافة. من جهة أخرى ساهمت عدم فعالية التشريعات الحالية في تدني وتراجع أسهم هذه الصناعة، حيث نلاحظ أنّه حتّى بعد صدور القانون 13-15 لسنة 2015 الذي جاء لتحديد القواعد العامة المتعلقة بأنشطة وسوق الكتاب وتنظيمها كما تنصّ على ذلك المادة الأولى منه، إلّا أنّ القطاع لم يُسجّل تغييراً ملحوظاً مقارنة بذي قبل، خاصّة مع عدم صدور معظم النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون، حيث لم تصدر؛ إلى غاية منتصف 2023؛ سوى تسعة مراسيم تنفيذية من مجموع 18 نصّاً تنظيمياً كان من المفروض إصدارها في أجل سنة ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية سنة 2015 كما تُقرّ بذلك المادة 59 من القانون نفسه، وبالتالي فإنّ غياب هذه المراسيم التنظيمية جعل من القانون 13-15 مجرد حبر على ورق لم يُقدّم لأنشطة وسوق الكتاب شيئاً جديداً ومُلفتاً لتنظيمه، بل ويدفعنا للقول بأنّ الوضعية الحالية لقطاع النشر لا تُمثّل فارقة جديدة وإنّما هي استمرار للوضعية السابقة تقريباً، باستثناء التفاوت المُسجّل في درجة الرقابة التي باتت تميّز فترة ما بعد الـ 2015، حيث تمّ التأسيس لقاعدة بيانات وطنية لمراقبة النشاط وليس تنظيمه، وهذه المُعطيات تُؤكّد من جهتها وبشكل كلّي صحة الفرضية الجزئية الثانية.

2.1. العراقيل والبيروقراطية الإدارية:

تعتبر البيروقراطية الإدارية على رأس المشاكل التي يعاني منها قطاع النشر، وهذا بسبب انتشار الذّهنيات المُفرملة التي تسير عكس التوجّهات العامة للبلاد وتحول دون القيام بمهامّها ووظائفها في إطارها القانوني وعدم استعمال المنصب للتعسف وتجاوز القوانين والتعدّي على حقوق الغير أو تضییعها، وهذه

العراقيل كثيرة ومتعددة تأتي "رخصة مزاولة النشاط" و"الإيداع القانوني" في مقدمتها، إذ وعلى الرغم من بساطتها وشكليتها إلا أنها تعتبر حجر عثرة أمام الناشرين الجزائريين، نظرا لخضوعها لإجراءات مركزية تتم على مستوى وزارة الثقافة والمكتبة الوطنية، وهذا يعني ضرورة تنقل الناشر من أقصى البلاد إلى العاصمة من أجل إيداع طلب الحصول على الرخصة أو إتمام إجراءات الإيداع، ولنا أن نتخيل ناشرا ينتقل من تامنراست إلى العاصمة في مدة لا تقل عن 5 أيام بين الذهاب والإياب واستكمال الإجراءات؛ إن لم تصادفه عراقيل أخرى طبعا؛ من أجل إيداع 4 نسخ من كتاب لا يتعدى سعره الـ 500 دينار !

من جانب آخر، تعتبر العراقيل البنكية والجمركية على رأس ما يكبح ويثني نشاط الناشرين والمستوردين والمصدرين عند استيراد أو تصدير الكتب، فعدم فتح بنك الجزائر الخارجي لشبابيك على مستوى البنوك الأجنبية هو ما يعقد إجراءات التحويلات المالية والمصرفية ويعرقل عمليات الاستيراد أو التصدير، وهو بذلك يفتح المجال أمام التحويلات غير القانونية عن طريق شراء العملة من السوق السوداء وتهريبها من أجل استكمال تلك الإجراءات.

عموما، نلاحظ أن كل هذه المعوقات قد جاءت في سياق الفرضية الجزئية الثانية وتدعم صحتها بشكل جزئي.

3.1. غياب العمل المؤسسي المشترك بين الفاعلين في قطاع الكتاب:

إن ضعف آليات التحكم في القطاع يرجع بالدرجة الأولى إلى نقص وقلة التنسيق بين مختلف الهيئات والجهات الوصية على شؤون الكتاب كإدارة الكتاب، المكتبة الوطنية، المركز الوطني للكتاب ... وهو ما يُترجمه نقص وتضارب الأرقام المقدمة من طرف تلك الجهات عن أنشطة وسوق الكتاب؛ خاصة وأن الإحصائيات الدقيقة تمثل أداة أساسية لتعزيز الحوار بين مختلف الفاعلين في صناعة الكتاب ؛ كما يرجع بالدرجة الثانية إلى غياب الحوار بين القائمين على شؤون الكتاب وباقي الشركاء والفاعلين في القطاع كالناشرين والموزعين والكتبيين، وهذا ما يُترجمه اتخاذ الجهات الوصية لقرارات وقيامها بتدابير وإجراءات تتعلق بالقطاع دون إشراك لهؤلاء الشركاء والفاعلين الأمر الذي حال دون تطوير وإرساء تقاليد المهنة ووضع المعايير اللازمة لتحسين أدائها، وكل هذا يؤكد ضعف جوانب التنظيم في قطاع الكتاب ويعزز بشكل جزئي الفرضية الجزئية الثانية.

2.4. الرقابة على الكتاب:

إنّ المشكلة التي يطرح نفسه باستمرار فيما يتعلق بموضوع الرقابة على الكتاب في الجزائر، هو غموض المعايير التي تُمارس من خلالها الدولة هذه الرقابة وضعف الآليات ونقص أدوات ووسائل الحركة من أجل تطبيقها، حيث أنّ إجراءات الرقابة غير متخصصة وغير منظمة بل وعشوائية في كثير من الأحيان، ويتركز عملها على مراقبة الكتاب الديني المستورد أو الكتب الإباحية أو العناوين الممنوعة من النشر لأسباب سياسية أكثر مما يتعلق بصناعة الكتاب والملكية الفكرية، خاصة في ظلّ تزايد عمليات

القرصنة والسّرقات الأدبية التي يقوم بها المؤلفون والنّاشرون، وعدم احترام المؤسسات والهيئات الأكاديمية للقانون ونسخ وتصوير الكتب والمؤلفات ! وهذا يدلّ على عدم لعب دور رقابي حقيقي لحماية حقوق الملكية، ولا يتمّ تفعيل القانون إلّا في الجوانب المتعلّقة بالرقابة على الفكر، أمّا تلك المتعلّقة بالتنظيم أو حماية المصنّفات الفنية والأدبية فلا يتمّ تفعيلها إلّا في الشقّ الذي يحّد من حرية الإبداع لا أكثر ولا أقلّ، بينما يبقى التطبيق ضعيفا أو شكليّا في الشقّ المرتبط بالحقوق.

بالإضافة إلى ذلك، لا تملك الجهات المخوّلة بممارسة الرّقابة على الكتاب المستورد وعلى رأسها وزارة الشؤون الدينيّة (كون الكتاب الديني الأكثر تضرّرا من عمليّات الرّقابة) قوائم مُحيّنة عن الكتب الممنوعة من الاستيراد ولا معايير ثابتة عن أسباب المنع، وهذا ما يكبّد النّاشرين والمُستوردين خسائر بالملايير جرّاء استيراد كُتب لا يتمّ التّرخيص بدخولها ودون شرح أو تبرير أو توضيح كتابي عن أسباب المنع، ليتحمّل النّاشر أو المُستورد تكاليف إتلافها أو إعادة تصديرها على حسابها الخاصّ ! وهذه الآليات ستساهم حتما في انتشار المزيد من الفوضى والممارسات غير المشروعة واستفحال الفساد (رشاوى، وساطات....) من أجل إتمام إجراءات الاستيراد، وهذا بدوره سيُفضي إلى عدم التّحكّم في سوق الكتاب وضبطها في وضعها الراهن، أي حتّى بعد صدور القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب والذي من المفروض أنّه قانون قد أسّس لتنظيم أنشطة الكتاب وترقيته، وهذا طبعا يدعم صحّة الفرضيّة الجزئيّة الثّانية بشكل جزئي.

2. نتائج متعلّقة بسلسلة الكتاب:

1.2. على مستوى الإبداع والتّأليف:

يعرف المشهد الفكريّ في الجزائر نشاطا إبداعيا منقطع النّظير، غير أنّ عدم الاهتمام بهذا الإبداع وتشجيعه من طرف السّلطة، وعزوف النّاشرين عن نشر أعمال المُبدعين الجُدد خاصّة الشّباب منهم، وكذا كساد الكُتب وعدم وُصولها إلى قارئها بالنّسبة للأعمال والمؤلفات المنشورة، أدّى بالضرورة إلى تدنّي الحالة الماديّة للكثير من المُبدعين والمؤلفين وتهميشهم، وعدم قدرة المؤلّفين الجدد على تحمّل نفقات النّشر لحسابهم الخاصّ، وهو ما أثر سلبا على إبداعهم الفكري، وأمام هذا الوضع، وجد الكثير من المُبدعين الجزائريين أنفسهم أمام خيارين كلاهما مرّ:

← **الخيار الأوّل:** تمثّل في هجرة قلة منهم إلى بعض الدّول العربيّة والغربيّة، بحثا عن الحرية والتّشجيع والدّعم من أجل تفجير طاقاتهم الإبداعيّة والفكريّة وتحقيق أهدافهم.

← **الخيار الثّاني:** تمثّل في بقاء الأكثرية في الجزائر كرها أو طواعيّة، حيث تمكّن البعض منهم من التّحدّي وإثبات الذات بما تيسّر لهم من إمكانيات فرديّة أو دعم من بعض الهيئات أو النّاشرين أو الأشخاص أو الجمعيات الثّقافيّة والأدبيّة والعلميّة، بينما استسلم الآخرون وما أكثرهم وتخلّوا عن طموحاتهم بعدما فقدوا حماسهم في تحقيق أحلامهم وإيصال إبداعهم إلى القراء.

ويظهر أنّ هذه النّتيجة تُثبت جزئيّا صحّة الفرضيّة الجزئيّة الثّالثة.

2.2. على مستوى طباعة الكتاب:

عرفت طباعة الكتاب قفزة نوعية بفضل ما توفره التكنولوجيا من تقدّم تقني باهر في هذا المجال، مع ذلك، لا تزال الكثير من المطابع في الجزائر تفتقر إلى أبسط التكنولوجيات، وتُمارس نشاطها بآلات لا تتماشى ومتطلبات العصر، والأمر هنا لا يقتصر على آلات الطباعة فحسب، بل يمتدّ ليشمل آلات إعداد أفلام الطباعة وآلات التقطيع والتجميع والتجليد، زيادة إلى نقص اليد العاملة الفنية المؤهلة خاصة في مجالات التصميم والإخراج الفني للكتاب، ولعلّ مجرد مقارنة بسيطة بين كتاب جزائري وآخر أجنبيّ يجعلنا نلمس فروقا كبيرة في التصميم والإخراج، ولناخذ الكتاب اللبّاني على سبيل المثال والذي خطى خطوات كبيرة في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، وأصبح مُنافسا شرسا للكتاب الأوروبي، حيث وعلى عكس الجزائر التي لا يزال فيها مُشكل التجليد مطروحا بقوة، يُلاحظ أنّ أعمال الطباعة استقلّت وانفصلت عن بعضها في لبنان، ليُصبح المُجلّد والطابع شخصان مختلفان متكاملان، برغم ذلك يعتبر سعر الكتاب اللبّاني منخفضا مع ما يُظهره من جودة عالية في التصنيع، ومن جانبه ساهم ارتفاع أسعار المواد الأولية كالورق والحبر في الأسواق الدوليّة بالموازاة مع الانهيار الحاد والمستمر في قيمة الدينار، إلى ارتفاع تكلفة إنتاج الكتاب المحلي بشكل كبير، الأمر الذي جعل معظم المطابع الصناعيّة في الجزائر تميل إلى التعامل مع المؤسسات الصناعيّة والإنتاجيّة والخدماتيّة من خلال القيام بأشغال الطباعة ذات الرّواج الكبير والتي لا تتطلّب منها جهدا ووقتا كبيرين مقابل عوائد ماديّة كبيرة، وتعزف عن طباعة الكتاب لما تتطلّبه من إجراءات تقنيّة وفنيّة كبيرة تنتهي بطباعة بضع مئات من النسخ بعد عمل مضني وشاق، علاوة على الرّقابة الشديدة التي تفرضها الدولة على نشاط هذا المطابع والإجراءات الإدارية المُعقّدة لمنح تراخيص إنشائها . ونُلاحظ أنّ هذه النتيجة تُثبت جزئيا صحة الفرضيّة الجزئيّة الأولى.

3.2. على مستوى نشر الكتاب:

نشاط النّشر في الجزائر هو نشاط لا يقتصر على أصحاب الثّقافة والفكر، ولا تشترط الدولة شهادات أو مؤهلات علميّة لمزاولة ! وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام المتطفّلين والمُرتزقة لفتح دار نشر والخوض في قضايا الفكر والثّقافة وتمثيلها داخل وخارج الحدود الجغرافيّة للبلد، وبذلك أصبح النّشاط مرتعا للانتهازيين وأصحاب المصالح الشّخصيّة الذين فرضوا أنفسهم وبقوّة في عالم الكتاب أكثر من أولئك الذين يحملون رسائل الفكر، وهو ما أفقد النّاشر وزنه الحقيقي ومكانته الاجتماعيّة، ويُلاحظ أنّه حتّى بعد صدور القانون 13-15 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب الذي عرّف كلّ مهن الكتاب ماعدا مهنة النّاشر ! فإنّ نشاط النّشر لم يُسجّل قفزة نوعية ولم يعرف استثناء جديدا من شأنه أن يعيد له بعده الحضاري والفكري، باستثناء إدماجه ضمن أنشطة الإنتاج بعدما اعتُبر لعقود من أنشطة الخدمات، وكذا اشتراط الحصول على ترخيص مُسبق من وزارة الثّقافة من أجل مزاويلته.

من جهة أخرى، يتحمل الناشر الجزائري كافة التكاليف والأعباء على عاتقه ودون دعم أو مساهمة من أحد بما في ذلك الدولة، وهذا بدءاً من قراءة المخطوط وتصحيحه وتصويره، مروراً بأعمال الطباعة ووصولاً إلى التخزين والتوزيع، وما تقدمه الدولة من دعم للناشرين من خلال برامج دعم الكتاب لا يتسم بالاستمرارية، كما أنه لا يخضع لضوابط ومعايير مضبوطة ومدرسة، ولا لمبدأ التكافؤ والمساواة بين الناشرين، وهو ما فسح المجال أمام الممارسات غير القانونية للدخلاء على القطاع وكان أثر كبير في تردي هذه الصناعة بل وأفقد هذا النشاط جوهره وجعل من الكتاب مجرد سلعة تجارية تُباع وتُشتري، ومن الناشر مجرد تاجر يسعى وراء الربح، ومن أبرز هذه الممارسات التي يعاني نذكر:

« **القرصنة، التقليد والتزوير** : ظهرت في السنوات الأخيرة فئة جديدة من الناشرين "القرصنة" ممن يقومون بأعمال التزوير والتقليد للأعمال الأدبية والفكرية في غياب تام للضّمين وأمام ضعف آليات الرقابة وغياب الصرامة في تطبيق القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية، ويمكن إيجاز أسباب التزوير فيما يلي:

- ارتفاع سعر الكتاب في الأسواق ؛
- نفاذ الكميات من بعض الإصدارات في الأسواق ؛
- ارتفاع أسعار الكتب الجامعية والعلمية في طبعاتها الأصلية ؛
- الرقابة الممارسة على بعض الكتب ومنعها من النشر والتداول ؛
- عدم توفر بعض الكتب خاصة الأجنبية منها والمطلوبة أكثر في السوق بالكميات الكافية ؛
- ارتفاع هامش الربح في الكتب المزورة مقارنة به في الكتب الأصلية وهذا لغياب الحقوق ؛
- يُذكر أنّ ظاهرة التزوير بدأت في التنامي خلال السنوات الأخيرة وأخذت أوجها مختلفة أبرزها:
- السرقعة الأدبية: أو سرقة الأعمال، التكييف والاقتراس (خاصة بالمؤلفين).
- إعادة الإنتاج: يقوم بعض الناشرين؛ بعد نفاذ الكميات المطبوعة؛ من إعادة إنتاج الكتاب دون إعلام المؤلف بذلك، وبالتالي حرمان هذا الأخير من حقوق مادية معتبرة جرّاء السحوبات غير المُعلن عنها.
- تغيير الغلاف أو تغيير العنوان: يلجأ بعض الناشرين إلى تغيير الأغلفة الأصلية لكتب معينة تم نشرها من قبل ناشرين آخرين (وخاصة تلك التي دخلت في الحق العام) واستبدالها بأغلفة خاصة بهم (منسوبة إليهم) بالتواطؤ مع أصحاب مطابع أو مع ورشات تجليد مُحترفة، ثم عرضها للبيع في الأسواق، وبالتالي يجد هذا الناشر نفسه قد وفرّ الجهد والوقت والمال، إذ لا تربطه عقود نشر مع هؤلاء المؤلفين ولا عقود طبع ولا حقوق تأليف.

وبالإضافة إلى التزوير الذي يُمارسه الناشر القرصان، فإنّ عددا لا يُستهان به من مكاتب البيع ومحلات خدمات التصوير والطباعة المتواجدة في حرم الجامعات أو في محيطها، تقوم بتصوير ونسخ كتب وعرضها بأبخس الأثمان وهي التي دفع الناشر أموالا طائلة من أجل نشرها أو شراء حقوقها ونشرها، وهذا ما يطرح أكثر من تساؤل حول آليات الرقابة وفعاليتها في حماية الحقوق !.

« **المنافسة غير النزيهة *Concurrence malhonnête***: تتم هذه المنافسة بعيدا عن الأطر القانونية،

وهذا عن طريق تقديم الرشاوى واستغلال الوساطة أو النفوذ من أجل الظفر بالطلبات العمومية على الكتاب السوقية، وقد استطاعت الكثير من دور النشر الحديثة العهد من الفوز بصفقات الاقتناء للمكتبات الجامعية أو مكتبات المطالعة العمومية ووفق إجراءات مخالفة تماما لقانون الصفقات العمومية. في ظل هذه الممارسات، يجد الكثير من الناشرين؛ خاصة ذوي الخبرة منهم؛ أنفسهم أمام خيارات ضيقة ومحدودة لا تمكنهم من أداء دور فاعل في نشر الثقافة والفكر داخل المجتمع، بل ومُجبرين على تبني إجراءات عمل جديدة لا تتماشى وخطهم التحريري وأهدافهم المُسطرة ومنها:

- ← نشر كتب المؤلفين المشهورين والأعمال ذات القيمة دون إعطاء فرصة للمبدعين الجدد والمبتدئين وتوفير الدعم والمرافقة لهم ليشقوا طريقهم نحو النجاح، وفي ذلك - برأينا - تقويض للصناعة برمّتها.
- ← نشر الكتب - الفئوية - والأكثر طلبا في السوق كالكتب شبه المدرسية والروايات البوليسية، والعاطفية.. والتي تُرضي أذواق فئات مُحددة من القراء. ومن الواضح أنّ هذا الخيار حتّى وإن كان يُقدّم نوعا من التحفيز والتشجيع لبعض المبتدئين والشباب المبدعين في ظاهره، إلّا أنّه لا يُساهم في المشهد الفكري الوطني بشكل حقيقي بقدر ما ويُؤسس للثقافة المادية وانتشار أفكار شاذة عن قيم وثقافة مجتمعنا. بهذه الطريقة، وبدل أن يسعى الناشر إلى البحث عن الأعمال الجديدة وانتقاء أفضلها وفق ضوابط وآليات السوق التي تتطلب مدى صلاحية الكتاب وقدرته على المنافسة وتحقيق المنفعة الفكرية والمادية، أصبح هذا الناشر مُجرّد تاجر ومُروج لتلك البضاعة الرائجة دون اعتبار لمضمونها وأثرها.
- أمام هذين الخيارين، وأمام رفضها لتبني مثل هذه السياسات، لجأت دور نشر أخرى معروفة إلى التخلي عن نشاطها وغلق أبوابها نهائيا، وهذا الكلام تُؤكّده أرقام المركز الوطني للسجل التجاري حيث فاق عدد الناشرين المتوقّفين عن مزاوله النشاط (قاموا بإجراءات الشطب من السجل التجاري) أكثر من 1300 ناشر خلال الفترة 2000-2020 وهنا يمكن توضيح نقطتين هامتين بهذا الخصوص:

- **النقطة الأولى:** أنّ هذه المعطيات تشمل دور النشر التي تخلّت عن نشاطها بشكل كلي، أي قامت بإجراءات الشطب من السجل التجاري وتسوية وضعيتها الجبائية والضريبية، وهذا معناه أنّ الأرقام أكبر من ذلك بكثير إذا ما تمّ احتساب دور النشر التي غيّرت النشاط، أي بدل القيام بإجراءات الشطب من السجل التجاري وإعادة التسجيل من جديد لممارسة نشاط آخر، قامت بإجراءات تغيير النشاط على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري من أجل اقتصاد تكاليف التسجيل وربحا للوقت، ولكونها تملك رقم تعريف وطني على مستوى المركز، وترقيم ضريبي لدى مصالح الضرائب.

- **النقطة الثانية:** من بين دور النشر المتوقّفة عن النشاط قد تكون هناك دور "مناسباتية" تأسست من أجل الحصول على دعم وزاري خلال برامج الدعم وعن طريق الوساطة والنفوذ طبعاً، ثم تتوقّف عن النشاط بعد ذلك، إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّ كل الدور المتوقّفة هي دور مناسباتية، فحسب دور النشر المستجوبة

خلال هذه الدراسة، صرح عدد لا يُستهان به منهم باستحالة مواصلة النشاط في مثل هذه الظروف، خاصة في حال ما إذا استمرت الوضعية الحالية للقطاع على شاكلتها دونما تغييرات إيجابية قد يحدثها التحرك الجدي والسريع للجهات الرسمية المسؤولة عن القطاع، وهذا بدوره يؤكد أرقام المركز الوطني للسجل التجاري.

ويظهر جلياً أنّ هذه التفاصيل تُثبت أيضاً وبشكل جزئي الفرضية الجزئية الثالثة.

3. على مستوى الترويج، التسويق والإشهار الكتاب:

1.3. ضعف آليات توزيع الكتاب:

يشكل التوزيع الحلقة الأضعف في قطاع النشر في الجزائر و النقطة السوداء التي تكبح طموحات الناشرين وتحويل دون تلبية رغبات القراء، فقد أدى غياب التشريع الذي يحدد ويشرح شروط وكيفيات ممارسة نشاط توزيع الكتاب ويضبط آلياته، وكذا نقص مؤسسات التوزيع العمومية والخاصة على المستوى الوطني وكذا قلّة دعم الدولة للنشاط، عدم وصول آلاف العناوين إلى وجهاتها، وحال دون قدرة شبكات التوزيع على تغطية السوق وضبطها، ولعلّ ما زاد الأمور تعقيداً هو شساعة الرقعة الجغرافية للبلاد والتباين الديموغرافي بين الشمال والجنوب، وحتى بين مدن كلّ جهة في حدّ ذاتها، فالشمال يتميز بكثافة سكانية كبيرة مؤرّعة على رقعة جغرافية صغيرة جداً، مقارنة بالجنوب ذو المساحة الجغرافية الكبيرة والتعداد السكاني الضعيف، وبالتالي فإنّه من الصعوبة بمكان هدر استثمارات مالية كبيرة من أجل ممارسة نشاط التوزيع لتغطية مدن الجنوب أو المدن الداخلية وذلك لسببين رئيسيين هما:

← السبب الأول: اتساع الرقعة الجغرافية وارتفاع تكاليف التوزيع التي ترتبط وبشكل كبير بالمسافة التي يتمّ قطعها من أجل توصيل الكتب إلى مكتبات البيع، حيث ترتفع تكاليف التوزيع أكثر كلّما زادت المسافة، هذا الأمر سيُحتمّ على الناشرين تخصيص مُستحقّات توزيع أكبر وهو ما يعني بالضرورة رفع سعر الكتاب !

← السبب الثاني: نقص الكثافة في المدن الداخلية ومدن الجنوب، معناه نقص مكتبات ونقاط البيع، من ثمّ نقص العوائد والأرباح التجارية وهو ما يعني أيضاً تضاعف تكاليف التوزيع المرتفعة أصلاً منذ البداية وعزوف المزيد من الموزعين عن التكفل بمثل هذه الخطوط والمناطق.

علاوة على ذلك، أدى غياب الرقابة والردع إلى بروز سلوكيات أضرت بصناعة النشر من أهمّها:

- تغيير سعر بيع الكتاب لمكتبات البيع من طرف بعض الموزعين أنفسهم ودون الرجوع إلى الناشر، خاصة إذا لم يكن هذا السعر مطبوعاً على غلاف الكتاب وظاهر للعيان، أو تعلّق الأمر بكتاب نُشر بكميات محدودة وكثُر الطلب عليه؛

- تعدّي مناطق التوزيع أو المناطق البيعية: يندرج هذا السلوك ضمن المنافسة غير النزيهة التي يُمارسها بعض الموزعين، حيث يقومون بعمليات التوزيع في مناطق بيع و مدن لا تدخل ضمن نطاقهم الجغرافي المُخوّل لهم قانونا.

ونلاحظ أنّ هذه التفاصيل تُؤكّد جُزئياً صحّة الفرضيّة الجزئية الثالثة أيضاً، لأنّ سياسات دعم الكتاب التي تتبناها الدولة لم تول اهتماماً بنشاط التوزيع الذي لا يزال الحلقة المفقودة في صناعة النشر.

2.3. تراجع بيع الكتاب:

يعرف قطاع النشر نقصاً كبيراً في عدد مكاتب البيع المتخصصة والتي تعد على أصابع اليد في بعض المدن وتندم تماماً في أغلبية المدن الجزائرية، هذه الوضعية أصبحت تشكل عائقاً أمام الناشرين الذين لا يجدون فضاءات لعرض منشوراتهم وتصريف مُنتجاتهم وإيصالها إلى القارئ، علاوة على ذلك تشهد سوق الكتاب تراجعاً كبيراً في حجم الطلب على الكتاب برز بشكل خاصّ ابتداءً من العام 2015، وهذا على إثر انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية التي كان من أهم تداعياتها ارتفاع قياسي في مستوى الأسعار وانحرافات كبيرة في مؤشرات الاستهلاك لدى السكّان، وقد أخذ التراجع في الطلب على الكتاب شكلين اثنين هما:

- الشكل الأول: تراجع الإقبال على الكتاب بشكل عام: على الرّغم من أنّ الجزائر سجّلت تقدماً مهماً مكنها

من تدارك النقائص الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للسكّان خلال الفترة 2000-2015؛ إلا أنّ الإقبال على الكتاب تراجع بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب انهيار القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، حيث باتت المواد الغذائية تتصدّر وبدرجة كبيرة جدّاً قائمة النفقات الأسرية في الجزائر خاصة في ظلّ الغلاء الفاحش الذي تفشّى ابتداءً من العام 2019، بينما يحتل بند "التعليم والثقافة والترفيه" مرتبة متدنية جدّاً على سلم النفقات، وقد بلغت حصة الإنفاق السنوي على هذه المجموعة حوالي 3,2% من إجمالي إنفاق الأسرة في عام 2011 مع تسجيل تباين بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فبلغ 3,6% في الأولى (الحضرية) بينما وصل إلى 2,2% في الثانية (الريفية)، وبالمقارنة مع العام 2000، فقد شهدت هذه الحصة انخفاضاً طفيفاً للغاية بمقدار 0,7 نقطة على المستوى الوطني على حساب المناطق الريفية التي خسرت 1,5 نقطة مقابل 0,3 نقطة للمناطق الحضرية.

بناءً على هذه المعطيات، فقد أنفقت الأسر الجزائرية 59 مليار دينار عام 2000 مقابل 142,7 مليار دينار جزائري على بند "التعليم والثقافة والترفيه" في العام 2011 أي بمتوسط إنفاق شهري قدره 1898 ديناراً للأسرة الواحدة و324 ديناراً لكل فرد، وهذا معناه زيادة بأكثر من الضعف خلال عوَق من الزّمن، كما أنّه يتغيّر حسب المناطق، حيث يشهد ارتفاعاً كبيراً في المناطق الحضرية بسبب معدّل التحضر المتزايد (66,3%)، لذلك كانت حصة الإنفاق في المناطق الحضرية ضعف تلك الحصة في المناطق الريفية في عام

2000، بينما بلغ الإنفاق في المناطق الحضرية حوالي أربعة أضعاف الإنفاق عند الأسر الريفية في العام 2011.

في هذا الإطار، يوضح هيكل الإنفاق لكل فئة من فئات السكان أن حصة الإنفاق المخصصة لتكاليف التعليم واللوازم المدرسية هي الأعلى بالنسبة للسكان الأكثر حرماناً بنسبة 57,8% من إنفاق بند "التعليم والثقافة والترفيه" وينخفض ليمثل 21,9% فقط من ميزانية السكان الأكثر رفاهية والذين يخصصون الجزء الأكبر من الميزانية لهذا البند والبالغ 45% لشراء المنتجات الإلكترونية التي تأتي على رأسها الهواتف النقالة، ثم تليها شاشات التلفاز الملونة، ثم أجهزة الكمبيوتر والحواسيب المحمولة، كما يحتل الإنفاق على السفر والترفيه حصة كبيرة من ميزانية الأسر الأكثر ثراءً بنسبة تصل 18,5% مقابل 3,1% للأسر الأشد فقراً.

لقد تسبب تراجع أسعار البترول ابتداء من العام 2016 وارتفاع أسعار المواد الغذائية في إلحاق الضرر بالجزائريين من الفئات الأكثر احتياجاً نظراً لأنّ الغذاء يشكل أكثر من نصف إنفاق الأسر التي تنتمي لفئة الأقل 40% دخلاً من السكان، وهذا طبعاً زاد من تراجع الإنفاق على الكتب والجرائد والمجلات، هذا الأخير لم يعد يمثل في العام 2021 سوى 3,8% من بند التعليم والثقافة والترفيه، أي بمعدل 71 دينار للأسرة شهرياً و 146 دينار للفرد سنوياً، ما يعني أنّ الكتاب أصبح أول ما يُشطب من قائمة أولويات الأسر الجزائرية أو يُرتّب في المراتب الأخيرة ضمن أولويات الاستهلاك التي تُرتّب كما يلي:

- 1- الأغذية والمشروبات غير الكحولية
 - 2- الملابس والأحذية
 - 3- السكن وأعباءه
 - 4- الأثاث ولوازم المنزل والتأثيث
 - 5- الخدمات الطبية والصحية
 - 6- النقل والمواصلات
 - 7- التعليم، الثقافة والترفيه
- ← الهاتف النقال
 - ← أجهزة التلفاز الملونة
 - ← أجهزة الكمبيوتر والحواسيب المحمولة
 - ← مصاريف التعليم؛ الأدوات المدرسية
 - ← مصاريف السفر والترفيه
 - ← مصاريف العروض، الثقافة والترفيه
 - ← شراء الكتب، الجرائد والمجلات
 - ← آلات الموسيقى، التخييم والترفيه

← تكاليف صيانة المنتجات والأجهزة والآلات

8- استهلاكات أخرى غير مذكورة في بند آخر

- **الشكل الثاني: تراجع الطلب العمومي على الكتاب:** تعتبر المؤسسات والهيئات الرسمية (جامعات،

مكتبات مطالعة...) الزبون الأول للناشرين، وهي تشكل المصدر المالي الأول الداعم والدافع للناشرين حيث تساهم بشكل كبير في خلق التوازن بين استثماراتهم وأرباحهم، لكون الناشر يستفيد منها أكثر من استفادته من عمليات البيع لباقي الجمهور، وقد أدى تبني الدولة لسياسة التقشف وترشيد النفقات العمومية من خلال تقليص ميزانيات التسيير (بما في ذلك الميزانيات المخصصة لشراء الكتب في المكتبات

العمومية والمدرسية والجامعية) ، وتوقف الكثير من المشاريع (بما في ذلك الثقافية كالمكتبات)، إلى تراجع الطلب العمومي على الكتاب. كما ساهمت المحسوبة والوساطة في انتشار التوزيع غير العادل للطلب العمومي على الكتاب إلى تهميش الكثير من الناشرين رغم أحقيتهم في الظفر بتلك الصفقات سواء من الناحيتين التقنية (آجال التسليم، أسعار...) أو النوعية (جودة الطباعة، نوعية الورق المستعمل...)، بل زاد من هيمنة الناشرين الدخلاء على النشاط وتحكمهم في تفاصيله.

وعليه، نلاحظ أن نشاط بيع الكتب حتى وإن شملته سياسة الدعم التي تتبناها الدولة في هذا الإطار من خلال برامج الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (التي ذكرناها في الفصل السادس)، إلا أن النشاط لا يزال بعيدا جدا عن المأمول نظرا لتأثره بمختلف المتغيرات الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية، وهذا طبعا يعزز جزئيا الفرضية الجزئية الأولى.

3.3. منافسة الكتاب المستورد:

يعتبر الكتاب المستورد منافسا قويا وتهديدا كبيرا للكتاب المحلي سواء من ناحية الجودة أو من ناحية السعر، وبالأخص الكتاب العربي المعفى من الرسوم الجمركية والخاضع لضريبة على القيمة المضافة TVA لا تتعدى هامش الـ 9%، بينما تبلغ الضريبة نفسها المفروضة على المواد الأولية المستوردة لصناعة الكتاب المحلي الـ 19%، فضلا عن رسوم وحقوق الجمركة وتردي نوعية الطباعة مقارنة بالكتاب المستورد، وهذا ما يرفع من تكلفة صناعة الكتاب المحلي إلى ضعف تكلفتها خارج الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه مقابل إعفاء الناشر الأجنبي من رسوم الجمركة، ومنحه حرية تحديد الأسعار التي تناسبه (التسعير) وعدم مطالبته بتسقيفها خلال المعارض الدولية التي تعتبر فرصة سانحة للترويج للكتاب وتسويقه (مثل SILA, FELIV...)، يُجبر العارض والناشر الجزائري على عدم تجاوز أسعار ومحددة سلفا "مسقفة" ومراقبة، وبالتالي فإن الكتاب المحلي الذي علاوة على ارتفاع تكاليف إنتاجه مقارنة بالكتاب الأجنبي، فإنه لا يحظى بالأفضلية أو الأولوية عند البيع في المعارض الدولية، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى كساد الكتب عند الناشرين الجزائريين وعدم تمكنهم من بيع مخزوناتهم.

هذه الإجراءات القانونية تُعتبر إجحافاً بحقّ الكتاب الجزائري ولا تُساهم في ترقية صناعة النشر البتّة، وتدعم من جهتها صحّة الفرضيّة الجزئية الثّانية بشكل كلي.

4.3. غياب إعلام حقيقي في مجال الكتاب:

على الرّغم من اعتبار جوانب الدّعاية والإعلان والتّرويج والإشهار - من أجل إعلام القارئ وتعريفه بكل منتج فكري وتلبية ميولاته ورغباته الفكرية والثّقافية - نقطة ارتكاز لتسويق ورواج وانتشار الكتاب، إلّا أنّ أكثر ما يؤثّر على سوق الكتاب في الجزائر هو غياب هذه الجوانب، إذ لا يزال قطاع النشر يُعاني قصوراً كبيراً فيها، فوسائل الإعلام المكتوبة أو السّمعية والمرئية لا تعنى بالتّرويج للكتاب من خلال تخصيصه بصفحات أو أعمدة أو حصص تتحدّث فيها عن الإصدارات الجديدة في قضايا الفكر والثّقافة أو حتّى من باب نقدها نقداً بناءً، ما سيُعلم المتنبّع (القارئ أو المُشاهد) بهذا الجديد ويثير لديه الفضول وحبّ الاطلاع عليه. كما أنّ النّاشرين أنفسهم لا يبذلون جهداً كافياً ولا يُخصّصون قسطاً من ميزانيات النشر للتّرويج الجديد من إصداراتهم، بل إنّ أغلبهم لا يملك دليل إصدارات ولا موقعاً على الانترنت ولا حتّى صفحة رسميّة على مواقع التّواصل الاجتماعي، خاصّة وأنّ هذه الأخيرة تُتيح للنّاشر إشهاراً وترويجاً مجانياً للكتاب وتضمن له دعاية على أكبر وأوسع نطاق ممكن وخلال وقت قياسي، ما سيكون له أثر إيجابي على اقتنائه ووصوله إلى أكبر عدد من القُراء.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ معارض وصالونات الكتاب على قُلّتْها ودون إغفال لبعض جوانبها الإيجابية، قد تقلص دورها في الدّوامش التجاري المحضرة الخالية من أي فعل ثقافي من شأنه الارتقاء بصناعة النشر وترقية الكتاب، وهذه النتيجة تدعم بشكل جزئي صحّة الفرضيّة الجزئية الثّالثة.

5.3. ضعف سياسات دعم الكتاب:

يؤكد الواقع بأن دعم الكتاب في الجزائر لم يرق إلى تطّعات قطاع النشر والكتاب في الجزائر، وأنّ الآثار الجانبية لمختلف برامج الدّعم كانت ولا زالت أكبر بكثير من فوائدها، إذ أنّها بقدر ما عكست اهتمام الدولة بتمويل ودعم نشر الكتاب، بقدر ما أبانت عن اختلالات في آليات تطبيقه من حيث معايير اختيار وانتقاء الأعمال، والشروط الواجب توفّرها في دور النشر وحتّى فيما تعلّق بالإجراءات الإدارية المتّبعة ومدى احترامها للقوانين، وعلاوة على كونها لم تكن مدروسة فلنّتها خصّت فاعلاً واحداً في القطاع بشكل كبير وهو النّاشر وأهمّلت باقي الحلقات كالتأليف والتوزيع والبيع من جهة، كما أنّها أثارت هذه البرامج شهية الكثير من النّاشرين وفتحت الباب على مصراعيه أمام الانتهازيين والدّخلاء على القطاع، ما أدّى إلى تضاعف عدد دور النشر بشكل كبير في وقت قصير، وبات وجود الكثير منها مرتبطاً بدعم الوزارة، كما برزت ظاهرة "الناشرين المفترسين" أو "الأشباح" وتفاقم نفوذ دور النشر العائلية مقابل غياب سؤال المضمون، إذ أنّ عدداً كبيراً من الكتب المنشورة في إطار الدّعم الحكومي هي كتبٌ رديئة أو قديمة يُعاد نشرها ويكتفي ناشروها بتغيير أغلفتها فقط أحياناً (حسب عيّنة الدّراسة)، والمُلفت في الأمر أنّ دور نشر

كبيرة ومحترفة ومؤسسات نشر حكومية استفادت من برامج الدعم، بل وكانت من أكبر المستفيدين منها مع أنها قادرة على نشر الكتاب بعيدا عن تمويل ودعم الدولة، كما استفادت ا لجمعية ذات الوزن الكبير في الساحة الأدبية في الجزائر دون غيرها ! وعلى الرغم من كل ذلك، يظلّ الكتاب الجزائري الغائب الأكبر في المعارض العربية والأجنبية.

بالمقابل، وأمام تهافت الناشرين على دعم الدولة، فإنّ اللعجب لا يستفيدون منه إلا نادرا، بل إنّ الكثير منهم لا يحصلون حتى على حقوق هم المالية الزهيدة (حقوق المؤلف) نظير نشر أعمالهم، بل ويعانون من التجاوزات التي تصدر عن الكثير من الناشرين في علاقاتهم بهم، الأمر الذي يساهم في استمرار تكريس الأسماء القديمة التي فرضت نفسها بالتقادم في المشهد الأدبيّ الجزائريّ ، بينما يتمّ تهيمش الأسماء الجديدة وإحباط معنويّاتها، ليبقى الخروج من هذه القوقعة عند الكثير من المبدعين الشباب مرهونا بالنشر في القاهرة أو بيروت أو في باريس بالنسبة إلى الكتاب باللّغة الفرنسية، ونلاحظ أنّ كلّ هذه المعطيات تصبّ في سياق الفرضية الجزئية الثالثة وتدعمها بشكل كليّ.

4. نتائج متعلّقة بالمجتمع:

1.4. تراجع القراءة:

لقد تعاضمت ظاهرة العزوف عن القراءة في المجتمع الجزائري بشكل ملحوظ خاصّة في العقدين الأخيرين، وهو ما تؤكّده أرقام الناشرين الخاصّة بالسّحب، حيث يتراوح عدد نُسخ الكتاب المطبوع بين 500 نسخة على أقلّ تقدير (بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج) و 1500 نسخة على أكثر تقدير (حسب عينة الدّراسة)، ونادرا ما يصل أو يتخطّى عتبة الـ 2000 نسخة بقليل، في حال إذا ما كان الكتاب يُحقّق طفرة فكرية أو ثقافيّة أو يواكب حدثا مهمّا يلفت أنظار الجميع طبعا. وترجع أسباب تراجع القراءة إلى مجموعة من العوامل أبرزها:

- التّغيرات الجذريّة التي طرأت على المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة، وتحوّله نحو ماديّات الحياة

أكثر منها نحو البناء الفكري والروحي كما كان عليه سابقا ؛

- تدنّي المستوى المعيشي وتراجع الدّخل الأسري مقابل الغلاء الفاحش للمتطلّبات الأسريّة غير كثيرا من

سلوكيّات الاستهلاك، وساهم بشكل كبير في شطب الكتاب من قائمة أولويات العائلات الجزائرية خاصّة

مع تزايد الحاجات اليوميّة لها، هذه الوضعيّة خلقت مشكلة ذات شقّين:

← الشقّ الأوّل: عدم القدرة على تخصيص أوقات للمطالعة والقراءة في ظلّ العمل المُضني والسّعي

اليوميّ لتأمين الحاجات الماديّة المتزايدة للأسرة أو بسبب الواجبات الدّراسيّة والتّعليميّة للأبناء ؛

← الشقّ الثّاني: تراجع الدّخل الأسري جعل من الكتاب العنصر الأخير في قائمة المواد الاستهلاكيّة

الضروريّة "المُشتريات"، والأوّل في قائمة المواد "الملغاة" أو المؤجّلة، وفي هذا الشّأن مثلا، تكشف

أرقام الديوان الوطني للإحصائيات أنّ المؤشر الوطني للاستهلاك المتعلّق بمحور "التّعليم، الثّقافة والترفيه" هو الأدنى بين المؤشرات الأخرى، وقد بلغ 141,57 شهر نوفمبر من العام 2018 مُسجلاً زيادة قُدّرت بـ 5,47% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017، كما بلغ 140,74 في شهر ديسمبر 2017 مُسجلاً زيادة قدرها 3,42% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016 حسب الديوان الوطني للإحصائيات، وأمام هذه الوضعيّة فإنّ الكتاب أصبح فاكهة المُيسرين والمُرفّهين، ولم يعد خبزا للفقراء كما كان من قبل !

- تغييب القراءة في المناهج التّعليميّة الجزائريّة، إذ وعلى الرّغم من القفزة التّوعيّة التي حقّقها قطاع التّعليم في الجزائر خلال العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال، مُقارنة بالمُخلفات الاستعمارية المتدنيّة في مجال التّعليم، وما بذلته الدّولة للنّهوض بالقطاع سعياً منها في تخريج كوادر وإطارات جزائريّة من شأنها المساهمة في بناء جزائر الاستقلال، كما لم تدّخر جهودها للقضاء على الأميّة التي تراجعت من 74,60% سنة 1966، ثمّ 22,1% سنة 2008، و 8,17% مع نهاية العام 2019 إلا أنّ المنظومة التّعليميّة شهدت تفهقراً رهيباً في العقدين الأخيرين في ظلّ إصلاحات لم تثمر، وقد مسّت هذه الإصلاحات أغلب المناهج والمقرّرات الدّراسية، وتمّ إعداد ونشر كتب تعليميّة جديدة تميّزت بانحرافات وأخطاء بالمئات! ، وعلاوة على ذلك، فقد أقدمت الوزارة على هذه الخطوات دون إشراك جميع الفاعلين في القطاع من خبراء ومتخصّصين واستشاريين أكفاء في مجال التّعليم، كما أنّها لم تُبلغ النّاشرين بتغيير المناهج الدّراسيّة (على الأقلّ بسنتين أو ثلاث سنوات مُسبقاً)، وهذا لتمكينهم من تصفية مخزوناتهم من الكتب شبه المدرسيّة والتوقّف عن طبع أو إصدار ونشر المزيد منها، هذا الأمر كبّد الكثير من النّاشرين خسائر بالملايير وأدخلهم في دوّامات وضائقات مالية لا حصر لها، بل ودفع بالكثير منهم إلى غلق الأبواب والتوقّف عن مزاولة النّشاط.

ويظهر أنّ هذه النّتيجة تتماشى والفرضيّة الجزئيّة الأولى وتدعمها أيضاً بشكل جزئيّ.

2.4. منافسة الميديا الحديثة للكتاب:

لقد شكّلت الوسائل السّميّة والمرئيّة منها إلى زمن غير بعيد تهديداً للكتاب، وهذا لما تُتيحه من سهولة في التّعامل وما تُقدّمه من برامج ترفيهيّة للمُستمع أو المُشاهد، وبعد التّسارع الذي عرفته تكنولوجيايات الاتّصال بكلّ مكوّناتها: تكنولوجيا الحواسيب، التّكنولوجيا الرّقميّة وتكنولوجيا الشّبكات، أصبحت الانترنت التّهديد الأكبر ليس فقط للكتاب، وإنّما للثقافة بجميع عناصرها، فهي بالإضافة إلى ما يُميّزها من سهولة استخدام وإتاحة، فإنّها في الوقت نفسه مُتساهلة وديمقراطية لدرجة كبيرة وتفتح الأبواب على مصراعها أمام جميع ألوان الثقافة والفكر بما في ذلك الشّاذّ والمتطرّف والدّخيل...، وبالتالي فهي تُقلّص من دور النّخب الوطنيّة في التّحكّم بعناصر وحركة الفعل الثّقافي الدّاخلي المرتبط أساساً بالهوية ارتباطاً وثيقاً.

بالإضافة إلى ذلك، أسست هذه التكنولوجيا لثقافة القراءة "الإلكترونية" عن طريق ما بات يُعرف بالـ "نشر الإلكتروني"، حيث سهّلت مختلف القارئات الإلكترونية للقارئ مهمّة الإطلاع على الكتب المنزلة من الشبكة العنكبوتية وحفظها وتداولها دون ضوابط رقابية، بل ودون أن يعي هذا القارئ أنه بتنزيله وإطلاعه على تلك الكتب إنما يُشجّع ويُشارك في عمليّة نصب واحتيال، ويدعم أنشطة تُهمّش الكتاب وتُدمّر صناعة برُمّتها، وتدفع بمرمّتها وعائلاتهم نحو المجهول لما في ذلك من إهدار للحقوق الأساسيّة كونها عملية سرقة منظّمة يعاقب عليها الضمير والقانون معاً.

إذن نلاحظ أنّ للتحوّلات التكنولوجيّة أثر كبير على مستقبل الكتاب، وهذا ما يدعم الفرضيّة الجزئيّة الأولى وبشكل كلي.

الاستنتاج العام

تعتبر صناعة النشر من الصناعات الإبداعية التي من شأنها أن تُدرّ عوائد مالية على الاقتصاد الوطني، على الرغم من ذلك لا تزال خارج اهتمامات الدولة وسياساتها التنموية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى الاستنتاج العام التالي:

- تحقق الفرضية الجزئية الأولى حيث بينت النتائج أن المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحدها ليست كافية بتطوي صناعة النشر في الجزائر وترقيتها.
 - تحقق الفرضية الجزئية الثانية حيث بينت النتائج أن الإطار التنظيمي الحالي بما في ذلك الجانب التشريعي للكتاب لا يستجيب لمتطلبات صناعة النشر في الجزائر.
 - تحقق الفرضية الجزئية الثالثة حيث بينت النتائج فشل ال سياسات المنتهجة من طرف الدولة لدعم وترقية الكتاب في تطوير صناعة النشر في الجزائر.
- وهذه النتائج بدورها تؤكد أن الفرضية العامة مُحَقَّقة أيضاً، فللمنظمة الحالية المنتهجة في مجال الكتاب لا تخدم صناعة النشر البتة، ولا تُعزّز أدائها ولا تُساهم في تطويرها وترقيتها.

اقتراحات الدراسة

إنّ المخرج من الأزمة التي تعيشها صناعة النشر في الجزائر والنهوض بها لا يكون إلاّ من خلال تبني وتطبيق سياسة وطنية "محكمة وحقيقية" للكتاب مبنية على أسس وقواعد علمية متينة، ويستدعي تجسيدها مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي المُسيّران لقطاع الكتاب، وبذل وتكريس المزيد من جهود التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع، وتفعيل القانون بعيداً عن الإجحاف، والاستعانة بذوي الاختصاص والدراية من الخبراء ورجال القانون ورجال الدين والأكاديميين في إعدادها وضبطها وتطبيقها. وعليه، فقد بات لزاماً على الدولة وكلّ الفاعلين في مجال الكتاب التحرك والتدخل العاجل من أجل وضع وإعداد هذه السياسة التي ستعمل على معالجة الإختلالات الحاصلة على مستوى عناصر هذه الصناعة وتجد لها حلولاً مُجدية وطويلة الأمد وهو ما سيُساهم في تحسين أدائها ونجاحها بشكل عام، ويعمل على ترقية الثقافة والفكر من خلال ترقية الكتاب والمطالعة بوجه خاص، ولعلّ من أبرز ما تركز عليه هذه السياسة ؛ حسب رأي الباحث؛ النقاط التي يمكن اقتراحها فيما يلي:

« الجانب التنظيمي: ويتمثل في:

- إعادة النظر في مهنة الناشر واشتراط مستوى علمي وثقافي يؤهّله لتمثيل الرسالة الفكرية وصيانتها وتبليغها وجعلها أولوية تتقدّم المنطق التجاري.
- استحداث بطاقة وطنية للناشر تحمل بياناته الشخصية والتجارية وإنتاجه الفكري بحيث تكون محل تحيين وتشارك بين الجهات الوصية على قطاع النشر.

- ضرورة الاستماع لانشغالات الشركاء من مهنيي القطاع من منطلق "أهل مكة أدرى بشعابها" وتشجيع التواصل بينهم وهذا من أجل بناء جسور الثقة وتعزيز جهود التنسيق والتعاون التي من شأنها إعطاء دفع قوي للقطاع.

- التنسيق بين مختلف الفاعلين في قطاع النشر، وإسناد مهام الوصاية والإشراف والتوجيه والرقابة على مختلف الأنشطة المرتبطة بالكتاب إلى الجهات التي تتناسب كل مهمة.

- إعداد قاعدة بيانات وطنية لنشاط النشر تكون محلّ تحيين ومراقبة مشتركة بين الجهات الوصية على قطاع الكتاب في الجزائر أبرزها وزارة الثقافة (مديرية الكتاب، المكتبة الوطنية والمركز الوطني للكتاب، الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة)، وزارة التجارة (المركز الوطني للسجل التجاري)، وزارة المالية (المديرية العامة للضرائب ومديرية الجمارك).

- إنشاء مجلس أخلاقيات مهنة النشر لوضع حدّ للسلوكيات والأنشطة غير المسؤولة خاصة وأن أبواب هذا القطاع مفتوحة على مصراعيها أمام الدخلاء والمتطفلين والانتهازيين.

◀ الجانب التشريعي: ويتمثل في:

- مراجعة المنظومة التشريعية للكتاب؛ بما في ذلك القانون 13-15؛ وإعادة إعدادها وصياغتها بما يتماشى ومتطلبات القطاع ويتلاءم مع تطوّعاته، ومن خلال إشراك جميع الفاعلين في القطاع وعلى رأسهم المركز الوطني للكتاب المخول بوضع السياسة الوطنية للكتاب، مع ضمان التنسيق بين مختلف الجهات الوصية على قطاع الكتاب من قريب أو بعيد، حيث أنّ هذه القوانين لا تكون مجدية إلّا بقدر تفعيلها وتطبيقها.

- إفساح حرية النشر ودعم طباعة وصناعة الكتاب، ورفع إجراءات وتشريعات الرقابة ذات الأبعاد السياسية عن الكتّاب، إذ أنّه من المؤسف أن يُقدّم المؤلف جهده ويُهدر وقته ليرى في الأخير ثمرة إبداعه وعُصارة عقله وفكره تدفن قبل أن تولد وتذهب في مهبّ الريح من جهة، كما أنّ نتائج الرقابة البوليسية تكون وخيمة مع مرور الوقت، وأحسن مثال على ذلك ما حدث في الصين الشعبية التي فرّخت رقابتها الصارمة أكبر أربع دور نشر سرّية لتزوير وتقليد الكتاب في الصين إن لم يكن في العالم.

- رفع القيود المطبقة على ممارسة تجارة الكتاب والاكتفاء بأحكام القانون التجاري الجزائري وهذا قبل أن تُغلق مكتبات البيع أبوابها وتتحول إلى محلات للإطعام السريع أو ما شابه؛

◀ الجانب المادي: ويتمثل في:

- توفير كلّ الإمكانيات المادية والمالية للقطاع، وإنشاء البنى التحتية والهيكل والفضاءات التي من شأنها المساهمة في النهوض بالكتاب، ويدخل في هذا الإطار مكتبات المطالعة وتجهيزها، الأرصة الوثائقية وتنميتها، الموارد المالية والميزانيات، استحداث مراكز البحث في اقتصاديات الكتاب...

- إقرار مختلف الإعفاءات الضريبية والجبائية والرسوم الجمركية التي من شأنها تشجيع فرص الاستثمار في مختلف الأنشطة المرتبطة بقطاع النشر؛

◀ الجانب البشري: ويدخل فيه:

- ضرورة العمل بقاعدة "الرّجل المناسب في المكان المناسب"، وبالتالي انتقاء واختيار المسؤولين؛ من ذوي الخبرة والتخصّص؛ الذين تُسند إليهم مهام تسيير مختلف الهيئات الوصيّة على الكتاب أو الفاعلة فيه (المكتبة الوطنيّة، المركز الوطني للكتاب، مديريّة الكتاب، ONDA، ENAG، ANEP...)؛
- ضمان التّكوين الجيّد والنّوعي لجميع مهن الكتاب دون استثناء بدءاً من الطّباعة ومروراً بالنّشر والتّوزيع ووصولاً إلى البيع.

-

◀ الجانب التحفيزي (المعنوي): ويكون من خلال:

- تشجيع المؤلّفين والمبدعين ومرافقتهم لنشر أعمالهم وعصارة عقولهم ودفعهم نحو التميّز وربطهم بالقارئ وهذا من خلال بعث وتأسيس مختلف الجوائز الأدبيّة وتفعيل سياسة دعم وتشجيع مدروسة وعادلة.
 - دعم نشر الكتاب على مستوى جميع حلقاته، كأن تُخصّص مثلاً إعانات مالية وجوائز للنّاشرين على أحسن العناوين المنشورة، إعانات لأصحاب المطابع على أجود الكتب المنشورة من حيث الإخراج والطّباعة والتّجليد..، إعانات للموزّعين على أحسن تغطية سوقيّة، والشّيء نفسه بالنّسبة لبائعي الكتب، وكلّ هذا يتمّ وفق معايير وشروط تتّمسّ صياغتها من طرف خبراء ومتخصّصين واستشاريّين في مجالات الكتاب.
 - رفع الحظر التّعسّفي عن مشاركة النّقابات والنّاشرين في المعارض الدّولية للكتاب وتسهيل الإجراءات المرتبطة بذلك؛
 - رفع الإجراءات البيروقراطية أمام تصدير الكتاب الجزائري نحو الأسواق الخارجيّة خاصّة الإفريقيّة منها لا اعتبارها أسواقاً رائجة لسهولة الوصول إليها والظّفر بها.
 - تفعيل دور الإعلام بكلّ أنواعه المكتوب والسّمعي البصري والالكتروني لبعث وتنمية ثقافة القراءة لدى أفراد المجتمع، وهذا من خلال تخصيص برامج إذاعية وتلفزيونية ونشر مقالات وإنشاء مواقع وصفحات يُشرف عليها خبراء ومُتخصّصون، وتعنى بغرس هذه الثّقافة وترغيب النّاس فيها لممارستها واكتسابها؛
 - تخصيص جوائز قيّمة من شأنها تحفيز وتشجيع النّاشئة وحثّ الكبار على القراءة والمطالعة المستمرة..
- #### ◀ الجانب العلمي والتّقني:
- القيام بدراسات وطنية (أكاديميّة) موسّعة، ميدانيّة ومبنية على قواعد علميّة متينة، من أجل تشخيص الواقع الحقيقي للقراءة بعيداً عن كلّ الحسابات السياسيّة الضيّقة أو الإحصائيّات المبنية على درجة إقبال النّاس على معارض الكتاب؛

- تعزيز التعاون بين الجامعات ودور النشر من أجل تطوير وترقية الكتاب العلمي والأكاديمي، وضرورة توفيره في الجامعات والمدارس؛
- تنظيم المزيد من تظاهرات (معارض) الكتاب الوطنية والمحلية وفي كل المدن وعلى مدار السنة، مع إتاحة فرص أكبر لمشاركة الناشرين الجزائريين والأجانب فيها وهذا تشجيعا للقراءة ودعمًا للتبادل الثقافي؛
- إبداء المزيد من الاهتمام والعناية بمكتبات المطالعة في المدن؛ وإنشاء المزيد من المكتبات المتنقلة في وفي مناطق الظل (المناطق الريفية والنائية والبعيدة)، مع تخصيص منح وامتيازات للقائمين عليها؛
- تفعيل المكتبات الوقفية ومكتبات المساجد وفتحها أمام العامة للاستفادة من أرصدها الوثائقية ودعم المكتبات العامة في نشر عادة المطالعة؛
- القيام بجرد المكتبات المغلقة والعمل على إعادة فتحها وتفعيلها من أجل بعث وتشجيع عادة القراءة والمطالعة؛
- إعادة النظر في النشر المدرسي ومنحه الاهتمام اللائق من خلال فتح قطاع التربية والتعليم أمام صناعة النشر، إذ بإمكان دور النشر العامة والخاصة التنسيق والتعاون مع وزارة التربية الوطنية والديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، لتطوير وترقية الكتاب المدرسي وتشجيع الإبداع والتنوع البيداغوجي، وهذا في إطار احترام ثلاث نقاط:
- ← التقيّد بالبرامج والمناهج الدراسية التي سطرتها وزارة التربية الوطنية وعدم الخروج عن إطارها؛
- ← ضمان جودة الكتاب المدرسي المنشور مضمونا، إخراجا وطباعة؛
- ← التوزيع العادل والمتكافئ لدعم الدولة على مختلف الناشرين والطابعين المساهمين في طبع ونشر الكتاب المدرسي، وهذا مع ضرورة احترام الأهداف الاجتماعية للدولة فيما يتعلق بسعر الكتاب المدرسي.
- إعادة الاعتبار لهادة وحصص المطالعة والقراءة في كامل الأطوار التعليمية وجعلها مقررا دراسيا خاضعا لمقاييس التقويم، واختيار المواضيع بما يتناسب وكل مستوى تعليمي وحث التلاميذ على وجوب قراءة كتاب أو جزء من كتاب وإعداد بطاقات قراءة بصفة دورية؛
- برمجة وتفعيل حصص المطالعة الجماعية و سرد القصص والحكايات على الأطفال في المكتبات العمومية والمدرسية على شاكلة ما تقوم به مكتبة الطفولة بالمكتبة الوطنية؛
- تحسيس الآباء بضرورة تشجيع وتعويد أبنائهم على "عادة القراءة" من خلال تخصيص أوقات لقراءة الكتب والقصص قبل النوم، مع الحد من الاستعمال اليومي الرائد للميديا الجديدة (بشكل يتخطى الحدود) واستعمال هذه التكنولوجيات للقراءة بدل اللعب؛

- تشجيع نشر المجالات الدورية المتخصصة في شؤون الطفل، والتي تُساهم في تنمية ثقافة القراءة عنده، وهذا من خلال ما تعرضه من تشكيلات متنوعة من المواضيع العلمية والأدبية والتاريخية والثقافية والترفيهية والمغامرات... إضافة إلى كُتَيِّبات المطالعة المبتدئة والألبومات المصورة وجرائد التسلية والألعاب.

ختاماً، وعلى ضوء هذه الاقتراحات، يمكن القول أنّ العمل الجادّ والمستمرّ القائم على التنظيم المحكم والتعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال الكتاب، من شأنه أن يجعل من صناعة النشر صناعة فكرية واقتصادية رائجة ويُساهم حتماً في تحويل الكتاب من مجرد ديكور يزيّن البيوت المكتبات إلى وسيلة للتثقيف والتوعية والاندماج الاجتماعي.

الخاتمة

خاتمة:

تعاني صناعة النشر في الجزائر من اختلالات ونقائص كثيرة ومتعددة وعلى مستوى جميع عناصرها؛ بدءاً من الطباعة ومروراً بالتوزيع ووصولاً إلى البيع؛ فبالإضافة إلى هشاشة الجوانب التنظيمية والتشريعية والفوضى التي تطبع تسيير القطاع من جهة، وضعف الأطر والكفاءات المتخصصة بسبب نقص برامج ومؤسسات تكوين التقنيين والمنشّطين والمهنيين من جهة أخرى، فقد ساهمت الممارسة غير القانونية للدّخلاء والانتهازيين والمتطفلين على القطاع؛ وبدعم من بعض المسؤولين؛ بقدر كبير في إضعاف نشاط النشر وتهميش الناشر الحقيقي وتجريده من رسالته الفكرية ودفعه نحو تبني المنطق التجاري البحت حفاظاً على وجوده، لذلك أصبحت الكتب شبه المدرسية والمدرسية وعلوم التربية وأدب الأطفال تشكّل نصف مخرجات هذه الصناعة تقريباً، بينما لا تُمثّل مجالات العلوم التطبيقية والبحث سوى نسبة قليلة جداً من إجمالي الإنتاج. أمّا الترجمة، فقد أصبحت الغائب الأكبر عن الإنتاج الفكري الوطني، ولا تتعدّى مساهمتها بضع عشرات من الكتب سنوياً، معظمها في أدب الأطفال أو أدب الرواية وبعضاً من التاريخ أو السياسة أو السير الذاتية، وهذا علاوة على أن ما ينشر بوجه عام يواجه صعوبات كبرى في التوزيع والترويج والتلقي سواء على صعيد الإعلام، أو داخل المؤسسات التعليمية أو الجمعيات الثقافية.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت ظاهرة العزوف عن القراءة وتراجع ثقافتها في المجتمع، حيث أنّ ما هو متوفر من مكتبات وقاعات مطالعة لا يغطّي كلّ البلديات على المستوى الوطني، كما أنّها؛ أي هذه المكتبات؛ تُعاني من غياب البرامج الثقافية والتنشيط بسبب ضعف تكوين العمّال والموظّفين، وعدم كفاءة الكثير من المسؤولين على التسيير العلمي الجيد لهذه المكتبات، دون إغفال تغييب مادّة المطالعة لأطوار التعليم الابتدائية، المتوسطة والثانوية.

وعلى الرّغم من محاولات إصلاح القطاع من خلال تبني مختلف السياسات، إلّا أنّ تلك المحاولات لم تُؤت أكلها لأنّ إشراف الدولة على القطاع الخاصّ لم يكن يقتصر في العادة سوى على الجوانب القانونية؛ غير الفعّالة؛ دون أي مراقبة مسبقة أو تنظيم أو تسيير محكم لمختلف أنشطة القطاع ، وبعيداً عن أيّ جرد وتحليل للمشكلات ومعالجتها. كل هذا راجع بالدرجة الأولى إلى عد تبني سياسة وطنية للكتاب ، والتي يجب من حيث المبدأ أن تسطر أهدافها وفقاً للوسائل الضرورية المتاحة أو التي سيتم تطويرها. هذا الافتقار إلى مثل هذه السياسة سيؤدي حتماً إلى غياب التخطيط الذي ينتج عنه ضعف البنية التي من شأنها أن تعزز عملية التنظيم والتنفيذ والمراقبة، وهذا ما سيؤثر بدوره على الإنتاج بسبب عدم التوازن الذي يدفع لا محالة بالعديد من دور النشر إلى التوقّف والتخلّي عن النشاط.

وعموماً، يمكن إدراج هذه الاختلالات ضمن ثلاث محاور كبرى هي:

- المحور الأوّل: يرتبط بالمناخ التنظيمي الذي يحكم القطاع والذي يتسم بتشريعات غير ملائمة، ضعيفة وخارج اهتمامات القطاع من جهة، وكذا غياب سياسة وطنية محكمة للكتاب وضعف السياسات الحكومية

ذات الصلة بالقطاع والتي لا تستجيب لمتطلباته وتطلّعاته، الشّيء الذي أدّى إلى تراجع هذه الصناعة وتعطيلها بشكل كبير ومُلفت.

- المحور الثاني: يتعلق بالأداء الداخلي لصناعة النّشر بجميع عناصرها، حيث أنّ انعدام الثقة وغياب التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الوصيّة على القطاع من جهة، وهشاشة العلاقات بين هذه الجهات ومختلف العناصر المكوّنة لسلسلة القطاع من جهة أخرى شكّل عائقاً أمام كفاءة ومردوديّة هذه الصناعة.
- المحور الثالث: يكمن في مكانة وتموقع الكتاب في عالم الثقافة والتّسلية والترفيه، وهو عالم رقمي متنامي ومتوسّع تطبعه الصّورة والإيجاز وكثرة التّقنيّات الجديدة "الميديا الحديثة" التي تنافس الكتاب وتحّد من انتشاره واستعماله كوعاء لحفظ الثقافة ونشرها.

لقد مكّنت هذه الدّراسة من رسم صورة كاملة تقريباً عن واقع صناعة النّشر في الجزائر، وقدمت معلومات وأرقام مفصّلة ووافية عن توجّهاتها الكميّة والنّوعية، كما بيّنت مختلف التّحدّيات التي تُواجهها حالياً على جميع المستويات، الأمر الذي سيمكّن من تدارك النّقص وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها وكذا استشراف رهاناتها المُستقبليّة.

من جهة أخرى، ستشكّل الدّراسة مرجعاً هاماً للدارسين والباحثين في شؤون الكتاب، من خلال ما توفّره لهم من معلومات عن نشر الكتاب في الجزائر وتوجّهاته الكميّة والنّوعية، وما توفّره من بيانات خاصّة فيما يتعلّق بكلّ تشريعات الكتاب الصّادرة خلال الفترة 2000-2021، وكذا قائمة دور النّشر النّشطة بالجزائر، فضلاً عن توزيع المطابع ودور النّشر جغرافياً وتمركز أنشطتها عبر مختلف مناطق الوطن، وهذه سمة فارقة للدّراسة، وإضافة نوعيّة ضمن الدّراسات التي تهتمّ بالكتاب والتي سيشكّل البعض منها ربّما امتدادات في المُستقبل القريب، خاصّة إذا ما تمّ توفرت المعلومات البيبليوغرافية المكّملة والمتعلّقة بالإنتاج الفكري الوطني وكذا الأرقام الخاصّة بمساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

◀ الكتب باللغة العربية

1. آدم كوبر. الثقافة: التفسير الأنثروبولوجي. ترجمة تراجي فتحي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008. 315 ص. (سلسلة عالم المعرفة؛ 349)
2. ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون. دمشق: دار يعزب، 2004. 417 ص.
3. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. ج 5. ط 1. بيروت: دار صادر، 1997. 550 ص.
4. أحمد فضل شبلول. ثورة النشر الإلكتروني. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004. 119 ص.
5. الأليسكو. الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي. تونس: الأليسكو، 1992. 185 ص.
6. البكري، محمد حمدي (إعداد وتقديم). أصول نقد النصوص ونشر الكتب : محاضرات المستشرق الألماني برجستراسر. الرياض: دار المريخ للنشر، 1982. 141 ص.
7. بن جزي الكلبي، محمد بن أحمد. التسهيل لعلوم التنزيل. ط 22. بيروت: دار الكتاب العربي، 1973 ص.
8. بن نبي، مالك. مشكلة الثقافة. ترجمة عبد الصبور شاهين. سلسلة مشكلات الحضارة. بيروت: دار الفكر، 1969. ص.
9. يدرسن، يوهانس. الكتاب العربي: منذ نشأته حتى عصر الطباعة. ترجمة حيدر غيبة. ط 1. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1989. 190 ص.
10. التميمي، أسد الدين. معجم مصطلحات الانترنت والحاسوب. عمان: دار أسامة: دار المشرق الثقافي، 2009. 688 ص.
11. جمعية علم النفس الأمريكية . التوثيق العلمي: دليل النشر العلمي. ترجمة ذياب البدانية. دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006. 395 ص..
12. جوركمان، ديفيد. كتابك: تأليفه ونشره وبيعه. ترجمة فؤاد عبد العال. الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 1993. 195 ص. ISBN 9960 00 0095
13. الخطيب، محمد عجاج. لمحات في المكتبة والبحث والمصادر. ط 19. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999. 408 ص.
14. خليفة، شعبان عبد العزيز. الفذلكات في أساسيات النشر الحديث: محاولة لكتاب دراسي. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، [2001]. 400 ص.
15. شعبان خليفة. الكتاب الدولي: دراسة مقارنة في حركة النشر الحديث. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992. 639 ص. (سلسلة موسوعة النشر الجديد أ).

16. خليفة، شعبان عبد العزيز. المواد غير المطبوعة في المكتبات و مركز المعلومات: دراسة في التاريخ والنشر والتزويد والإعداد الفني والخدمات. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2003. 370 ص.
17. خليفة، شعبان عبد العزيز. النشر الحديث ومؤسساته. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 1998. 205 ص. (سلسلة المكتبات والمعلومات؛ 1).
18. الدّرّان، فهد بن محمّد بن سعود . النشر في الجامعات السّعوديّة: دراسة تحليليّة نقدية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1993. 497 ص.
19. دي لوكا، إنريكو. ترجمة معاوية عبد المجيد. اليوم ما قبل السعادة. الدّمام: أثر للنشر والتوزيع، 2014. ص. 130.
20. الرّاغب الأصفهاني. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبُلغاء. القاهرة: مطبعة الهلال، 1902. 304 ص.
21. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمّد، تحقيق صفوان عدنان داوود. مفردات ألفاظ القرآن. ط. 1. دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، 1992. 450 ص.
22. زرهوني، الطاهر. التّعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. الجزائر: موفم للنشر، 1993. 231 ص.
23. سلمان علي، محمّد. تاريخ الكتاب العربي المطبوع. عين مليلة [الجزائر]: دار الهدى [1992]. 96 ص.
24. زرواتي، رشيد. إشكالية الثقافة في التّميّة بالبلدان المتخلّفة. الجزائر: زاعياش للطباعة والنّشر، 2011. 247 ص. (ردمك 978 9961 798 058)
25. ستيتشفتش، ألكسندر. تاريخ الكتاب: القسم الثّاني. ترجمة د. محمّد الأرنؤوط. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995. 285 ص.
26. سيّد، أيمن فؤاد. الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات (1). القاهرة: الدّار المصريّة اللّبنانيّة، 1997. 288 ص. ردمك: 9772703769.
27. الشامي، أحمد محمّد، حسب الله ، سيد. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات: انكليزي-عربي = Encyclopedia Dictionary of Library and Information Sciences Terms. الرياض: دار المريخ، 1988. 1206 ص.
28. الصرايره، خالد عبده. النشر الإلكتروني وأثره على المكتبات ومراكز المعلومات. عمان: دار كنوز المعرفة، 2008. 183 ص.
29. عبد المسيح، جورج متري. لغة العرب: معجم مطول للغة العربية ومصطلحاتها الحديثة. بيروت: مكتبة لبنان، 1993. 489 ص.

30. عبد المعطي ، ياسر يوسف، ليشر ، تيريسا. معجم علوم المكتبات والمعلومات: إنجليزي- عربي مع
كشف عربي إنجليزي/ Dictionary of library and information sciences : arabic-
english, english-arabic index. الكويت: مجلس النشر العلمي، 2003. 441 ص.
31. عبد الهادي ، محمد فتحي، أبو السعود إبراهيم. النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية.
الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، [2001]. 139 ص.
32. عرفه، مازن . سحر الكتاب وفتنة الصورة: من الثقافة النصية إلى سلطة الأمرئي. دمشق: التكوين
للتأليف والترجمة والنشر، 2007. 464 ص.
33. العسافين، عيسى عيسى. المعلومات وصناعة النشر. بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر،
2001. 344 ص. (المعلومات ثروة والمعلوماتية ثورة).
34. عليان، ربحي مصطفى ، السامرائي، إيمان. النشر الإلكتروني = Electronic publishing. عمان:
دار صفاء للنشر والتوزيع. 2010 399 ص..
35. علي حسن، عزيزة. غابة الأسئلة: تأملات في الثقافة العربية المعاصرة (حوار مع د. زيادة الزغبى).
عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009. 375 ص.
36. فافر، لوسيان ، جون مارتان ، هنري. ظهور الكتاب. ترجمة محمد سميح السيد. دمشق: منشورات
وزارة الثقافة والإرشاد، 1998. 496 ص.
37. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة
الرسالة. ط. 2. بيروت: مؤسسة الرسالة، دار الريان للتراث، 1984. 946 ص.
38. قنورة، وحيد ، بداية الطباعة العربية في استانبول وبلاد الشام. تقديم عبد الجليل التميمي. الرياض:
مكتبة الملك فهد الوطنية، تونس: مركز الدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، 1993.
341 ص. ردمك 7-00008-9960.
39. القلال، أحمد محمد . الناشر ونشر المطبوعات. ط. 1. بنغازي (ليبيا): منشورات جامعة قار يونس،
1994. 299 ص.
40. قنديلجي إبراهيم، موسوعة التوثيق والمعلومات الصغيرة. بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج،
1983.
41. قنديلجي، عامر إبراهيم. المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والانترنت: Encyclopedia
Dictionary of Information Technology. ط. 1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،
2003. 399 ص.
42. اللجنة العلمية للنشر (مكتبة الملك فهد الوطنية). تاريخ الكتب والمكتبات. المجلد 2. الرياض: مكتبة
الملك فهد، 2007. 508 ص. ردمك: 9789960003009

43. مجمّع اللّغة العربيّة. المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشّروق الدّوليّة، 2004. 921 ص.
44. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة ، رنامج الامم المتحدة الانمائي . تقرير مؤشّر القراءة العربي. دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2016. 72 ص.
45. [د.م.]. الموسوعة العربية العالمية. ط. 3. بيروت: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1990. 420 ص.
46. محجوب، حسناء محمود. دراسات عن مؤسسات النشر في العصر الحديث أو زهور من حديقة الناشرين. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2002. 278 ص.
47. المقرّي التلمساني. شهاب الدّين أحمد بن محمّد. أزهار الرّياض في أخبار عيّاض. ج. 2. [د.م.]: مطبعة فضالة، [د.ت.]. 326 ص.
48. موسى، غادة عبد المنعم. بحوث ودراسات في علوم المكتبات والمعلومات وفنون النشر. الإسكندرية: دار الهدى للمطبوعات 1997. 225 ص .
49. ميرييه، فرانك ؛ ترجمة فردريك معتوق. الفضاء العربي: الفضائيات والإنترنت والإعلان والنشر. دمشق: قدمس، 2003. 601 ص. ؛ 23 سم.
50. النّحاس، أبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل. صناعة الكتاب. تحقيق د. أحمد بدر. ط. 1. بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنّشر، 1990. 392 ص.
51. النّشار، السيّد السيّد. النّشر الإلكتروني.. الإسكندرية: دار الثّقافة العلميّة، [د.ت.]. 68 ص.
52. ندوة الكتاب العربي، تونس 31 مارس-02 أبريل 1975. تونس: الشركة التّونسيّة للتّوزيع، 1976. 274 ص.
53. النّشر العلمي العربي: أزمة نشر أم أزمة رؤية نقدية. النّاشر العربي م مج 6، يّانير 1986.
54. المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، إدارة الثّقافة. الثّقافة وقضايا النّشر والتّوزيع في الوطن العربي. تونس: المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، 1992. 185 ص. (في الخطّة الشّاملة للثّقافة العربيّة : 1).
55. ميخائيل، مورييس أبو السّعد. الكتاب تحريره ونشره. الرّياض: مكتبة الملك فهد الوطنيّة، 1995. 414 ص. ردمك 9960-00-048-6. (السلسلة 25/2، ردمد 1319-2981).
56. اليونيسكو.. الوثائق الرّسمية لإعلان مكسيكو بشأن الثّقافة. مؤتمر اليونيسكو للثّقافة 6 تموز يوليو-6 آب أغسطس 1982.
57. واكين، إدوارد. مقدّمة إلى وسائل الاتّصال. ترجمة وديع فلسطين. القاهرة: دار الأهرام، 1981. 142 ص..

58. وزارة الثقافة. إصدارات الجزائر عاصمة الثقافة العربية. الجزائر: وزارة الثقافة، 2008.
- 59.

◀ الكتب بلغات أجنبية

1. ANGERS, Maurice. Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines. Anjou: centre éducatifs et culturel, 1992.
2. Association Racines. Vers une politique culturelle pour mettre la culture au cœur du développement au Maroc : Document de travail [PDF]. [S. L.] : [S. E.], 2014.
3. BECK, Jonathan. Monopoly vs. oligopoly in the debate on retail price maintenance for books: A preliminary empirical result: Diplomarbeit. In ‘‘Handbook on the Economics of Art and Culture‘‘. Berlin: Humboldt University.
4. BEN CHEIKH, Abdelkader. Production de livres et lecture dans le monde arabe. Paris: Unesco, 1982
5. BENHAMOU, Françoise. *L'Économie de la culture*. 4^{ème} éd. Paris : La Découverte, 2003. 125 p. (Coll. Repères, 192).
6. Bibliothèque nationale d'Algérie : Bibliographie Nationale d'Algérie (2000-2006 & 2014, 2020 et 2021). Alger : BNA, 2021.
7. BOUAYAD, Mahmoud. Le livre et la lecture en Algérie. Paris : Unesco, 1985.
8. BOURAIST, Jean-Marie. Pratiques et métiers de l'édition. Paris : Editions du cercle de la librairie, 1991. 384 p. ISBN 27654-0459-3.
9. BRUILLON, Michel, DUCAS, Sylvie. Les professions du livre : édition – librairie - bibliothèque. Paris : Ellipses, 2002. 128 p. (Infocom).
10. CAVES, Richard E.. Creative Industries: Contracts between arts and commerce. Harvard: Harvard University Press, 2002.
11. COTTER, Jeanne. Readability and reading ability: Measurement and Assessment. Edwardsville [USA] : Southern Illinois University. 2003.
12. CRYSTAL, David. The Cambridge Encyclopedia. 2nd éd.. London : Cambridge University Press, 1994.

13. DAUM, Pierre. Éditeurs et libraires en Algérie . Le monde diplomatique, aout 2013.
14. DE LA HOGUE, Jeanine, NERBONNE, Simone. Mémoire écrite de l'Algérie depuis 1950 : les auteurs et leurs œuvres. Paris : Editions Maisonneuve et Larose, 1992. 231 p. ISBN : 2-7068-1056-4
15. DU KITEL, Jean Marie, ROEGIERS, Xavier. Méthodologie du recueil d'information : fondements des méthodes d'observation, de questionnaire, d'interview et d'études de documents. 4^{ème} éd. Bruxel : Editions DE BOECK Université, 2009.
16. ESTIVALS, Robert. Le livre dans le monde : Introduction à la bibliologie politique internationale. Paris: Metz,1983
17. FOUCHE, Pascal, PECHOIN, Daniel & autres. Dictionnaire encyclopédique du livre. Paris: Le cercle de la libraire, 2002. 1039 p.
18. FANON, Franz. Les Damnés de la terre. Paris : Maspero, 1978.
19. GARZON, Alvaro. La politique nationale du livre : un guide pour le travail sur le terrain. Paris : UNESCO, 1997. 95 p. ISBN 994700838X.
20. GIBB, J. Michel et autres. L'impact des techniques nouvelles sur l'industrie de l'édition. Paris : K.G. Saur, 1980. 203 p.
21. GINSBURGH, V. A., THROSBY, David. Handbook on the Economics of Art and Culture, (vol. 1) Amsterdam/Boston Mass., North-Holland 11 novembre 2006, 1400 p. (ISBN 978-0-444-50870-6). (coll. Handbooks),
22. KOTEI SI. A. Le livre aujourd'hui en Algérie. Paris : Les presses de l'Unesco, 1982. 232 p. (Coll. Les livres sur le livre). ISBN 92-3-2018776-4
23. KOTLER Philip, KELLER Kevin et MANCEAU Delphine. Marketing Management. Pearson, 2015.
24. Latifa Ben Jelloun Laroui. Livre arabe. Dictionnaire encyclopédique du livre. Paris : Cercle de la librairie, 2002.
25. LENDREVIE, Jacques, LEVY, Julien. Mercator. 10^{ème} éd..Paris: Dunod, 2012.

26. MENARD, Marc. Les chiffres des mots : portrait économique du livre au Québec. Québec : SODEC, 2001.
27. MICHON, Jacques (Sous la direction de). Edition et pouvoirs. Québec : Les presses de l'université Laval, 1995. 329 p. ISBN 2-7637-7387-7. (12^{ème} colloque international de bibliologie 1993, université de Sherbrooke).
28. PATINO, Bruno. Le devenir numérique de l'édition : du livre objet au livre droit. Paris : La documentation française, 2008. 89 p. ISBN 978-2-11-007349-5.
29. PEACOCK, Jean. Dictionnaire multilingue de l'imprimerie et de l'édition. Anglais – Français – Espagnol – Italien – Allemand -Néerlandais – Suédois. London : Eyrolles, 1991. 242 p. ISBN 0-948-905-35-2.
30. PIERRAT, Emmanuel. Le droit d'auteur et l'édition. 3^{ème} éd. rev. et aug.. Paris : Electre, 2005. 475 p. ISBN 2765409145.
31. RIVERS. William. The adversaries, politics and press. Boston : Beacon press, 1971.
32. SCHUWER, Philippe. Traité pratique d'édition . Nouv. éd.. Paris: Electre, Edition du Cercle de la Librairie, 2002. 656 p.
33. TREMBLAY, Gaëtan. Les industries de la culture et de la communication au Québec et au Canada, presse de l'université du Québec, Québec (Canada), 1990.
34. UNESCO. Déclaration universelle de l'UNESCO sur la diversité culturelle 2001. Paris : UNESCO, 2001.
35. VERNETTE, Eric. L'essentiel du marketing. 3ème édition. Paris: Eyrolles, 2008.
36. ZALLO, R. Economía de la comunicación y la cultura. Madrid: Ediciones Akal, 1988.

◀ جرائد رسمية

أوامر

1. رئاسة الحكومة. أمر رقم 66-28 مؤرخ في 27 جانفي 1966 يتضمن إحداث شركة وطنية للطباعة والنشر SNED. الجريدة الرسمية عدد 10 الصادرة بتاريخ 4 فيفري 1966.
2. رئاسة الحكومة. أمر رقم 67-191 مؤرخ في 27 سبتمبر 1967 يتضمن الإعفاء من الرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج عند استيراد بعض الكتب باللغة العربية. الجريدة الرسمية عدد 84 الصادرة بتاريخ 13 أكتوبر 1967.
3. رئاسة الجمهورية. أمر رقم 67-279 مؤرخ في 20 ديسمبر 1967 يتضمن إحداث الشركة الوطنية للنشر والإشهار ANEP. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 5 جانفي 1968.
4. رئاسة الحكومة. أمر رقم 73-14 مؤرخ في 03 أبريل 1973 يتعلق بحق المؤلف. الجريدة الرسمية عدد 29 مؤرخة في 10 أبريل 1973.
5. رئاسة الحكومة. أمر رقم 73-46 مؤرخ في 25 جويلية 1973 يتضمن إحداث المكتب الوطني لحقوق المؤلف. الجريدة الرسمية عدد 73 الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1993.
6. رئاسة الحكومة. أمر رقم 73-60 مؤرخ في 21 نوفمبر 1973 يتضمن إحداث مكتب النشرات الجامعية. الجريدة الرسمية عدد 97 الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 1973.
7. رئاسة الجمهورية. أمر رقم 96-16 المؤرخ في 2 جويلية 1996 يتعلق بالإيداع القانوني. الجريدة الرسمية عدد 41 الصادرة بتاريخ 3 جويلية 1996.
8. رئاسة الجمهورية. أمر رقم 96-30 مؤرخ في 21 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم للقانون 91 - 05 المؤرخ في 16 جانفي 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية. الجريدة الرسمية عدد 81 الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 1996.
9. رئاسة الجمهورية. أمر رقم 97-10 مؤرخ في 6 مارس 1997 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجريدة الرسمية عدد 13 الصادرة بتاريخ 12 مارس 1997.
10. رئاسة الجمهورية. أمر رقم 01-12 مؤرخ في 19 جويلية 2001 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001. الجريدة الرسمية عدد 38، الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.
11. رئاسة الجمهورية. أمر رقم 03-05 مؤرخ في 17 جويلية 2003 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجريدة الرسمية عدد 44 الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2003.
12. رئاسة الجمهورية. أمر رقم 08-02 مؤرخ في 24 جويلية 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. الجريدة الرسمية عدد 42 الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008.

13. رئاسة الجمهورية. أمر رقم 01-09 مؤرخ في 22 جويلية 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009. الجريدة الرسمية عدد 44 الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009.
14. رئاسة الجمهورية. أمر رقم 05-05 مؤرخ في 25 جويلية 2005 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005. الجريدة الرسمية عدد 30 الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2006.

قرارات

1. وزارة الأنباء. قرار مؤرخ في 28 جانفي 1966 يتضمن تعيين مندوب للحكومة لدى وكالة "هاشيت". الجريدة الرسمية عدد 10 الصادرة بتاريخ 4 فيفري 1966.
2. وزارة الأنباء. قرار مؤرخ في 11 أوت 1966 يتضمن تحديد تاريخ تطبيق احتكار الاستيراد والتصدير الممنوح للشركة الوطنية للطباعة والنشر. الجريدة الرسمية عدد 71 الصادرة بتاريخ 19 أوت 1966.
3. وزارة الأنباء. قرار مؤرخ في 19 أوت 1966 يُحدد تاريخ بدء سريان مفعول امتياز التوزيع الممنوح للشركة الوطنية للطباعة والنشر الجريدة الرسمية عدد 84 الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1966.
4. وزارة المالية والتخطيط. قرار مؤرخ في 23 أكتوبر 1967 تُحدد بموجبه كفاءات تطبيق الأمر 191-67 المؤرخ في 13 أكتوبر 1967 والمتضمن الإعفاء من الرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج عند استيراد بعض الكتب باللغة العربية. الجريدة الرسمية عدد 91 الصادرة بتاريخ 7 نوفمبر 1967.
5. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. قرار مؤرخ في 2 أبريل 1980 يتضمن إحداث مديريات محلية بديوان المطبوعات الجامعية. الجريدة الرسمية عدد 19 الصادرة بتاريخ 6 ماي 1980.
6. وزارة الثقافة والسياحة. قرار مؤرخ في الأول من مارس 1987 يتضمن تأسيس تأشيرة النشر. الجريدة الرسمية عدد 14 الصادرة بتاريخ 1 أبريل 1987.
7. وزارة الإعلام والثقافة. قرار مؤرخ في 28 سبتمبر 1988 يلغي القرار المؤرخ في الأول من مارس 1987 المتضمن تأسيس تأشيرة النشر. الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 16.11.1988.
8. وزارة الداخلية. قرار مؤرخ في 4 سبتمبر 1989 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة "جمعية الناشرين الجزائريين". الجريدة الرسمية عدد 05 الصادرة بتاريخ 31 جانفي 1990.
9. وزارة الداخلية. قرار مؤرخ في 27 فيفري 1990 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة "جمعية المكتبيين والأرشيفيين والتوثيقيين الجزائريين". الجريدة الرسمية عدد 27 الصادرة بتاريخ 04 جويلية 1990.
10. وزارة الداخلية. قرار مؤرخ في 4 ماي 1990 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة "اتحاد الكتاب الجزائريين". الجريدة الرسمية عدد 40 الصادرة بتاريخ 19 سبتمبر 1990.

11. وزارة الاتصال والثقافة. قرار مؤرخ في 16 مايو 2000 يحدّد النسب التناسبية والأسعار الجزافية الخاصة بالإتابة المطبقة على النسخة الخاصة. الجريدة الرسمية عدد 30 الصادرة بتاريخ 28 مايو 2000.
12. وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 11 فيفري 2008 يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على المهرجان الثقافي الدولي لكتاب وأدب الشباب. الجريدة الرسمية عدد 14 الصادرة بتاريخ 12 مارس 2008.
13. وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 26 جوان 2009 يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الدولي للكتاب المسمى "المعرض الدولي للكتاب". الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009.
14. وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 18 مارس 2010 يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على مهرجان الجزائر العاصمة الثقافي المحلي "عيد القراءة". الجريدة الرسمية عدد 5 الصادرة بتاريخ 05 ماي 2010.
15. وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 05 ديسمبر 2010 يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على المهرجانات الثقافية المحلية "عيد القراءة". الجريدة الرسمية عدد 79 الصادرة في 29 ديسمبر 2010.
16. وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 10 ديسمبر 2013 يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الوطني لأدب وسينما المرأة. الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة بتاريخ 25 جوان 2014.
17. وزارة الثقافة. قرار مؤرخ في 10 ديسمبر 2013 يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي الوطني للأدب والكتاب والشعر الأمازيغي. الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة بتاريخ 25 جوان 2014.

قرارات وزارية مشتركة

1. وزارة الإعلام والثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 أكتوبر 1981 يُحدّد نسبة دعم سعر الكتاب المستورد لسنة 1982. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1982.
2. وزارة الثقافة والسياحة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 ماي 1984 يتضمن تحديد معدل دعم سعر الكتاب المستورد لسنة 1983. الجريدة الرسمية عدد 21 الصادرة بتاريخ 22 ماي 1984.
3. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 ديسمبر 2002 يحدّد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها". الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 12 مارس 2003.
4. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 مايو 2005 يتضمن إنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية الجزائرية بكل من عنابة، أدرار، بجاية، تلمسان، تيزي وزو، قسنطينة وفرندة (ولاية تيارت). الجريدة الرسمية عدد 63 الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 2005.
5. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 أفريل 2006 يتضمن تنظيم الإدارة المركزي لوزارة الثقافة في مكاتب. الجريدة الرسمية عدد 40، الصادرة بتاريخ 18 جوان 2006.

6. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 أفريل 2006 يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات المتعلقة بحساب التخصيص الخاص رقم 119-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتحضير تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية لسنة 2007 وتنظيمها. الجريدة الرسمية عدد 31 الصادرة بتاريخ 14 ماي 2006، ص. 16.
7. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 02 أوت 2006 يتضمن إنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية الجزائرية بكلّ من بشار، تبسة، الجلفة، معسكر، غليزان، بسكرة وعين تيموشنت. الجريدة الرسمية عدد 75 الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2006.
8. وزارة التجارة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 3 ديسمبر 2007 يحدّد قائمة المواد القابلة لتعويض تكاليف النقل. الجريدة الرسمية عدد 79 الصادرة بتاريخ 3 ديسمبر 2007.
9. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 نوفمبر 2008 يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات المتعلقة بحساب التخصيص الخاص رقم 127-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم المهرجان الثقافي الإفريقي 2009. الجريدة الرسمية عدد 5 الصادرة بتاريخ 21 جانفي 2009.
10. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 جوان 2012 يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها". الجريدة الرسمية عدد 24 الصادرة بتاريخ 5 مايو 2013.
18. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 جوان 2012 يحدّد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها". الجريدة الرسمية عدد 24 الصادرة بتاريخ 5 مايو 2013.
19. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ماي 2013 يحدّد قائمة الأجهزة الخاضعة لإتاوة الاستنساخ الخطي.. الجريدة الرسمية عدد 53 الصادرة بتاريخ 23 أكتوبر 2013
20. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جويلية 2014 يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 141-302 رقمه 302-141 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015. الجريدة الرسمية عدد 05 الصادرة بتاريخ 8 فيفري 2015.
21. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 فيفري 2016 يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-014 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفنّ والتقنيّة والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب". الجريدة الرسمية عدد 23 الصادرة بتاريخ 13 أفريل 2016.

22. وزارة الثقافة، وزارة المالية. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 مارس 2016 يحدد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-014 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب". الجريدة الرسمية عدد 33 الصادرة بتاريخ 5 ماي 2016.

قوانين

1. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 07-79 المؤرخ في 21 جويلية 1979 يتضمن قانون الجمارك. الجريدة الرسمية عدد 30 الصادرة بتاريخ 24 جويلية 1979.
2. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 14-82 مؤرخ في 30 ديسمبر 1982 يتضمن قانون المالية لسنة 1983. الجريدة الرسمية عدد 57 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 1982.
3. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 17-84 مؤرخ في 7 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.
4. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 07-90 مؤرخ في 3 أبريل 1990 يتعلق بالإعلام. الجريدة الرسمية عدد 14 الصادرة بتاريخ 4 أبريل 1990.
5. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 14-90 مؤرخ في 2 جوان 1990 يتعلق بكفاءات ممارسة الحق النقابي. الجريدة الرسمية عدد 23 الصادرة بتاريخ 6 جوان 1990.
6. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 21-90 مؤرخ في 15 أوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية. الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.
7. رئاسة الجمهورية. القانون 02-97 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 يتضمن قانون المالية لسنة 1998. الجريدة الرسمية عدد 89 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1997.
8. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 21-01 مؤرخ في 22 ديسمبر 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002. الجريدة الرسمية عدد 79، الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2001.
9. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 11-02 مؤرخ في 24 ديسمبر 2002 يتضمن قانون المالية لسنة 2003. الجريدة الرسمية عدد 86، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2002.
10. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 17-03 مؤرخ في 4 نوفمبر 2003 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجريدة الرسمية عدد 67 الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 2003.
11. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 22-03 مؤرخ في 28 ديسمبر 2003 يتضمن قانون المالية لسنة 2004. الجريدة الرسمية عدد 83، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003.

12. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 05-05 مؤرخ في 25 جويلية 2005 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005. الجريدة الرسمية عدد 52 الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2005.
13. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 21-08 مؤرخ في 30 ديسمبر 2008 يتضمن قانون المالية لسنة 2009. الجريدة الرسمية عدد 74 مؤرخة في 31 ديسمبر 2008.
14. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 06-12 يتعلق بالجمعيات. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.
15. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 08-13 يتضمن قانون المالية لسنة 2014. الجريدة الرسمية عدد 68 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.
16. رئاسة الجمهورية. قانون رقم 13-15 مؤرخ في 15 جويلية 2015 يتعلق بأنشطة وسوق الكت اب. الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2015.

مراسيم

1. رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 166-62 مؤرخ في 31 ديسمبر 1962 يتضمن تأسيس المعهد التربوي الوطني. الجريدة الرسمية عدد 10 الصادرة بتاريخ 5 مارس 1963.
2. رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 208-67 مُمضى في 19 أكتوبر 1967 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأنباء. الجريدة الرسمية عدد 91 مؤرخة في 07 نوفمبر 1967.
3. رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 621-68 مُمضى في 15 نوفمبر 1968 يتضمن تعديل وتنظيم المرسوم رقم 208-67 والمتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأنباء . الجريدة الرسمية عدد 93 مؤرخة في 19 نوفمبر 1968.
4. رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 125-71 مُمضى في 13 مايو 1971 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأخبار والثقافة. الجريدة الرسمية عدد 40 مؤرخة في 18 مايو 1971.
5. رئاسة الحكومة. مرسوم رقم 31-75 مُمضى في 22 يناير 1975 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأخبار والثقافة. الجريدة الرسمية عدد 12 مؤرخة في 11 فبراير 1975.
6. رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 151-80 مؤرخ في 24 ماي 1980 يُحدّد كَيْفِيَّات حساب إعانة دعم سعر الكتاب واستعمالها. الجريدة الرسمية عدد 22 الصادرة بتاريخ 27 ماي 1980.
7. رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 339-82 مؤرخ في 6 نوفمبر 1982 يتضمن تعديل الأمر رقم 60-73 المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 والمُتضمن إحداث مكتب النّشرات الجامعية. الجريدة الرسمية عدد 45 الصادرة بتاريخ 9 نوفمبر 1989.
8. رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 300-83 مؤرخ في 30 أبريل 1983 يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للكتاب. الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 3 ماي 1983.

9. رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 301-83 مؤرخ في 30 أبريل 1983 يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية لفنون الطباعة. الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 3 ماي 1983.
 10. رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 302-83 مؤرخ في 30 أبريل 1983 يتضمن إنشاء المؤسسة للأدوات التربوية والثقافية. الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 3 ماي 1983.
 11. رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 303-83 مؤرخ في 30 أبريل 1983 يحول على المؤسسة الوطنية للكتاب الهياكل والوسائل والأعمال والمستخدمين الذين كانت تحوزهم أو تسيرهم الشركة الوطنية للطباعة والنشر، في إطار أعمالها في طباعة الكتاب والمنشورات الأخرى التربوية والثقافية والعلمية والتقنية ونشرها. الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 3 ماي 1983.
 12. رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 304-83 مؤرخ في 30 أبريل 1983 يحول إلى المؤسسة الوطنية لفنون الطباعة الهياكل والوسائل والأعمال والمستخدمين الذين كانت تحوزهم أو تسيرهم الشركة الوطنية للطباعة والنشر، في إطار أعمالها في ميدان ترقية الكتاب والمنشورات الأخرى على اختلاف أنواعها. الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 3 ماي 1983.
 13. رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 305-83 مؤرخ في 30 أبريل 1983 يحول إلى المؤسسة للأدوات التربوية والثقافية الهياكل والوسائل والأعمال والمستخدمين الذين كانت تحوزهم الشركة الوطنية للطباعة والنشر في إطار أعمالها في ميدان تمويل لسوق الوطنية بالأدوات التربوية والثقافية. الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 3 ماي 1983.
 14. رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 381-83 مؤرخ في 28 مايو 1983 يحول إلى الشركة الوطنية للصناعات السيليلوزية الهياكل والوسائل والأعمال والمستخدمين الذين كانت تحوزهم أو تسيرهم الشركة الوطنية للطباعة والنشر في إطار أعمالها في ميدان الخاصة بتحويل المنتجات الورقية والسيليلوزية. الجريدة الرسمية عدد 22 الصادرة بتاريخ 31 ماي 1983.
 15. رئاسة الجمهورية. مرسوم رقم 266-86 مؤرخ في 4 نوفمبر 1986 يتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك. الجريدة الرسمية عدد 45 الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 1986.
- مراسيم تنفيذية**
1. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 90-11 مؤرخ في الأول من جانفي 1990 يتضمن إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 10 جانفي 1990.
 2. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 90-400 مؤرخ في 15 ديسمبر 1990 يتعلق بتنظيم الأمانة الدائمة للمجلس الوطني للثقافة وعملها واختصاصاتها. الجريدة الرسمية عدد 55، الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1990.

3. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 91-298 مؤرخ في 24 أوت 1991 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة الاتصال والثقافة. الجريدة الرسمية عدد 40، الصادرة بتاريخ 28 أوت 1991.
4. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 91-447 مؤرخ في 16 نوفمبر 1991 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة الثقافة. الجريدة الرسمية عدد 58، الصادرة بتاريخ 17 نوفمبر 1991.
5. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 91-512 مؤرخ في 22 ديسمبر 1991 يحدد تطبيقاً للمادة 77 من قانون المالية لسنة 1991؛ قائمة التجهيزات والمواد المكتناة بالإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج لفائدة مؤسسات الصحافة المكتوبة ومؤسسات النشر الخطي والصوتي والمؤسسات السمعية البصرية للإنتاج والتوزيع العمومي لمؤلفات الإعلام. الجريدة الرسمية عدد 68 الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 1991.
6. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 92-146 مؤرخ في 14 أبريل 1992 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة الثقافة والاتصال. الجريدة الرسمية عدد 28، الصادرة بتاريخ 15 أبريل 1992.
7. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 93 - 141 مؤرخ في 14 جوان 1993 يتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية إلى مركز وطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ. الجريدة الرسمية عدد 41 الصادرة بتاريخ 20 جوان 1993. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 93-149 مؤرخ في 22 جوان 1993 يتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية. الجريدة الرسمية عدد 42 مؤرخة في 23 جويلية 1993.
10. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 94-169 مؤرخ في 15 جوان 1994 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الثقافة. الجريدة الرسمية عدد 40، الصادرة بتاريخ 22 جوان 1994.
11. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 95-299 المؤرخ في 4 أكتوبر 1995 يحدد ويتم المرسوم التنفيذي رقم 84-23 المؤرخ في 4 فيفري 1984 المعدل والمتمم، الذي يحدد كفاءات تسير حساب التخصيص الخاص رقم 041-302 الذي عنوانه "صندوق التعويض". الجريدة الرسمية عدد 58 الصادرة بتاريخ 8 أكتوبر 1995.
12. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 95-301 مؤرخ في 4 أكتوبر 1995 يحدد كفاءات وضع نظام تسديد أعباء النقل البري للبضائع المرتبطة بتموين مقار الولايات وبالتوزيع داخل الولاية في مناطق جنوب البلاد. الجريدة الرسمية عدد 58 الصادرة بتاريخ 8 أكتوبر 1995.
13. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 96-141 مؤرخ في 20 أبريل 1996 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الاتصال والثقافة. الجريدة الرسمية عدد 25، الصادرة بتاريخ 21 أبريل 1996.

14. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 53-97 مؤرخ في المؤرخ في 12.02.1997 يُحدّد كميّات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-041 الذي عنوانه "صندوق تعويض تكاليف ال نقل". الجريدة الرسمية عدد 10 الصادرة بتاريخ 19.02.1997.
15. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 47-98 مؤرخ في 8 فيفري 1998 يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للمنشورات الإسلامية العصر وتحديد قانونها الأساسي. الجريدة الرسمية عدد 06 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 1998.
16. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 226-99 ممضي في 4 أكتوبر 1999 يُحدّد كميّات تطبيق بعض أحكام الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 2 جويلية 1996 والمتعلق بالإيداع القانوني. الجريدة الرسمية عدد 71 مؤرخة في 10 أكتوبر 1999.
17. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 296-02 مؤرخ في 15 مارس 2002 يحدد كميّات تطبيق المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 المتعلقة بإعفاء الكتب والمؤلفات المستوردة والموجهة للبيع في إطار تنظيم المعرض الدولي للكتاب من حقوق الرسوم. الجريدة الرسمية عدد 62 الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 2002.
18. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 278-03 ممضي في 23.08.2003 يحدد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب في المؤلفات في الجزائر. الجريدة الرسمية عدد 51 المؤرخة في 24 أوت 2003.
19. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 362-03 مؤرخ في 08 نوفمبر 2008 يتضمن إعفاء الكتب والمؤلفات المستوردة والموجهة للبيع في إطار تنظيم المهرجانات ومعارض للكتاب من حقوق الرسوم. الجريدة الرسمية عدد 64 الصادرة بتاريخ 17 نوفمبر 2008.
20. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 297-03 مؤرخ في 10 سبتمبر 2003 يُحدّد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكميّاته. الجريدة الرسمية عدد 55، الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 2003.
21. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 366-98 مؤرخ في 21 نوفمبر 1998 يتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجريدة الرسمية عدد 87 الصادرة بتاريخ 22 نوفمبر 1998.
22. وزارة الثقافة. مرسوم تنفيذي رقم 80-05 ممضي في 26 فبراير 2005 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الثقافة. الجريدة الرسمية عدد 16، الصادرة بتاريخ 02 مارس 2005.
23. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 356-05 مؤرخ في 21 سبتمبر 2005 يتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيمه وسيره. الجريدة الرسمية عدد 65 الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2005.

24. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 216-07 مؤرخ في 10 جويلية 2007 يتم المرسوم التنفيذي رقم 53-97 المؤرخ في 12 فيفري 1997 الذي يُحدّد كميّات تسيير حساب التّعيين الخاصّ رقم 302-041 الذي عنوانه صندوق تعويض تكاليف النّقل. الجريدة الرّسميّة عدد 46 الصّادرة بتاريخ 15 جويلية 2007.
25. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 275-07 مؤرخ في 10 سبتمبر 2007 يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرّسميّة عدد 58 الصّادرة بتاريخ 19 سبتمبر 2009.
26. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 235-08 مؤرخ في 26 جويلية 2008 يعدّل ويتمّ المرسوم التنفيذي 149-93 المؤرخ في 22 يونيو 1993 والمتضمّن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية. الجريدة الرّسميّة عدد 43 الصّادرة بتاريخ 30 جويلية 2008.
27. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 236-08 مؤرخ في 26 جويلية 2008 يتضمّن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرّسميّة عدد 43 الصّادرة بتاريخ 30 جويلية 2008.
28. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 11-294 مؤرخ في 18 أوت 2011 يتعلق بكميّات تحصيل الإتاوة عن أجهزة الاستنساخ الخطي وتوزيعها. الجريدة الرّسميّة عدد 48 الصّادرة بتاريخ 24 أوت 2011.
29. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 11-356 مؤرخ في 17 أكتوبر 2011 يعدّل ويتمّ المرسوم التنفيذي رقم 356-05 المؤرخ 17 شعبان 1426 الموافق 21 سبتمبر 2005 والمتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيمه وسيره. الجريدة الرّسميّة عدد 57 الصّادرة بتاريخ 19 أكتوبر 2011.
30. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 12-18 مؤرخ في 9 جانفي 2012 يحدّد كميّات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها". الجريدة الرّسميّة عدد 07 الصّادرة بتاريخ 14 فيفري 2012.
31. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 12-91 مؤرخ في 28 فيفري 2012 يحدّد كميّات منح الإعانة العمومية للسينما وكميّات إنشاء لجنة القراءة وإعانة السينما وتشكيلها وتنظيمها وسيرها وتجديدها. الجريدة الرّسميّة عدد 13 الصّادرة بتاريخ 4 مارس 2012.
32. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 12-115 مؤرخ في 11 مارس 2012 يتعلّق باللجنة المتخصصة في إعانة الفنون والآداب بعنوان حساب التخصيص الخاص رقم 302-092 الذي عنوانه الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها. الجريدة الرّسميّة عدد 16 الصّادرة بتاريخ 21 مارس 2012.

33. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 12-234 مؤرخ في 24 ماي 2015 يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. الجريدة الرسمية عدد 34 الصادرة بتاريخ 3 جوان 2012.
34. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 15-339 مؤرخ في 28 ديسمبر 2015 يحدد كفاءات تسير حساب التخصيص الخاص رقم 014-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب". الجريدة الرسمية عدد 70 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2015.
35. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 17-09 مؤرخ في 4 جانفي 2017 يحدد شروط وكفاءات الترخيص المسبق لاستيراد الكتاب الديني. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
36. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 17-08 مؤرخ في 4 جانفي 2017 يحدد شروط وكفاءات الترخيص المسبق لنشر المصحف الشريف وطبعه وتوزيعه على جميع الدعائم. الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
37. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 17-19 مؤرخ في 17 جانفي 2017 يحدد كفاءات تنفيذ إجراء إيداع قائمة عناوين الكتب المستوردة قبل توزيعها في الجزائر. الجريدة الرسمية عدد 03 الصادرة بتاريخ 18 جانفي 2017.
38. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 17-330 مؤرخ في 17 نوفمبر 2017 يحدد كفاءات وشروط الحصول على الاعتماد والمصادقة على الوسائل والدعائم البيداغوجية. الجريدة الرسمية عدد 68 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2017.
39. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 18-131 مؤرخ في 2 ماي 2018 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 90-11 المؤرخ في أول يناير سنة 1990 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجريدة الرسمية عدد 26 الصادرة بتاريخ 6 ماي 2018.
40. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 21-262 مؤرخ في 13.06.2021 يحدد كفاءات دعم الدولة إيصال الكتاب بنفس السعر الموحد إلى المناطق البعيدة. الجريدة الرسمية عدد 49 الصادرة بتاريخ 22.06.2021.
41. رئاسة الحكومة. مرسوم تنفيذي رقم 21-265 مؤرخ في 13.06.2021 يحدد كفاءات منح التصريح المسبق المتعلق بتنظيم التظاهرات حول الكتاب الموجه للجمهور. الجريدة الرسمية عدد 49، الصادرة بتاريخ 22 جوان 2021.

42. رئاسة الحكومة. المرسوم التنفيذي رقم 21-266 المؤرخ في 13 جوان 2021 يتعلّق بتسعيرة الكتاب. الجريدة الرسمية عدد 49 الصادرة بتاريخ 22 جوان 2021.

مراسيم رئاسية

1. رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 95-147 مؤرخ في 27 مايو 1995 يتضمّن إنشاء محافظة سامية مكلفة برّد الاعتبار للأمازيغية وبترقية اللغة الأمازيغية. الجريدة الرسمية عدد 29 الصادرة بتاريخ 28 ماي 1995.

2. رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 97-341 مؤرخ في 13 سبتمبر 1997 يتضمّن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مع التحفظ، إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في 9 سبتمبر سنة 1886 و المتممة بباريس في 4 مايو سنة 1896 والمعدلة ببرلين في 13 نوفمبر سنة 1908 والمتممة ببرن في 20 مارس سنة 1914 والمعدلة بروما في 2 يونيو سنة 1928 وبروكسل في 26 يونيو سنة 1948، واستوكهولم في 14 يوليو سنة 1967، وباريس في 24 يوليو سنة 1971 والمعدلة في 28 سبتمبر سنة 1979. الجريدة الرسمية عدد 61 الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 1997.

3. رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 06-205 مؤرخ في 07 جوان 2006 يتضمّن يتضمّن إحداث جائزة رئيس الجمهورية للمبدعين الشباب تُسمّى "جائزة علي معاشي". الجريدة الرسمية عدد 38 الصادرة بتاريخ 11 جوان 2006.

4. رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 09-202 مؤرخ في 27 ماي 2009 يتضمّن إنشاء المركز الوطني للكتاب. الجريدة الرسمية عدد 33 الصادرة بتاريخ 31 ماي 2009.

5. رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 16-229 المؤرخ في 30 جوان 2016 يتضمّن تأسيس جائزة الدولة التقديرية للفنون والآداب والعلوم. الجريدة الرسمية عدد 53 الصادرة بتاريخ 7 سبتمبر 2016، ص. 03.

6. رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 20-228 مؤرخ في 19 أوت 2020 يتضمّن إحداث جائزة رئيس الجمهورية للأدب واللغة الأمازيغية. الجريدة الرسمية عدد 50 مؤرخة في 30 أوت 2020.

الجرائد الرسمية للمناقشات

1. المجلس الشعبي الوطني . الفترة التشريعية السابعة، الدورة العادية السادسة: الجلسة العلنية المنعقدة يوم 27 أبريل 2015. الجريدة الرسمية للمناقشات: السنة الثالثة عدد 172، الصادرة بتاريخ 27 ماي 2015.
2. المجلس الشعبي الوطني . الفترة التشريعية السابعة، الدورة العادية السادسة: الجلسة العلنية المنعقدة يوم 28 أبريل 2015. الجريدة الرسمية للمناقشات: السنة الثالثة عدد 172، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2015.

« أطروحات ورسائل جامعية باللغة العربية »

1. بحوصي، رقية. السياسات الحكومية الخاصة بالكتاب واستراتيجية الفاعلين في القطاع : الوضعية والآفاق بالجزائر. رسالة دكتوراه. علم المكتبات والعلوم الوثائقية: جامعة وهران، 2012.
2. رزاق، عبد العالي. سياسة الجزائر في ميدان الكتاب : 1962-1981 دراسة ميدانية لتوجهات الكتاب، الكاتب والقارئ. مذكرة ماجستير. علوم الإعلام والاتصال: جامعة الجزائر، 1991.
3. مسعودي، كمال. ممارسة الرقابة على الكتاب في الجزائر 1962-2011. رسالة دكتوراه. علم المكتبات والعلوم الوثائقية: جامعة الجزائر 2، 2018.

« أطروحات ورسائل جامعية باللغة الفرنسية »

1. Terrar, Abdelkrim. Adéquation Formation/Emploi de l'Édition et la Librairie en Algérie dans les secteurs de l'Enseignement Supérieur et de la Formation Professionnelle : Etat et Perspectives. Thèse de doctorat. Bibliothéconomie. Université d'Alger 2, 2015.

« مقالات علمية، تقارير ودراسات باللغة العربية »

1. اتحاد الناشرين العرب. تقرير حركة النشر في العالم العربي عام 2011. إعداد و تحرير منى فاروق علي مدر، أشرف البلقيني. الإصدار الأول. القاهرة: اتحاد الناشرين العرب، 2013.
2. اتحاد الناشرين العرب. دراسة حركة النشر في الوطن العربي 2015-2019. القاهرة: اتحاد الناشرين العرب، 2021.
3. الريان، موزة بنت محمد. حصاد عقد: البحث العلمي العربي 2001-2010 (دراسة). دبي: منظمة المجتمع العلمي العربي، 2012.
4. الريان، موزة بنت محمد. البحوث العلمية العربية في النصف الأول من 2013 (دراسة). دبي: منظمة المجتمع العلمي العربي، 2013.
5. الريان، موزة بنت محمد. البحوث العربية 2010-2014 ومقارنة مع دول الجوار (دراسة). دبي: منظمة المجتمع العلمي العربي، 2015.
6. وزارة الثقافة. إصدارات الجزائر عاصمة الثقافة العربية. الجزائر: وزارة الثقافة، 2008.
7. اليونيسكو. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام 2000-2015: تقرير إقليمي عن الدول العربية. اليونيسكو، 2015. ص. 2.
8. اليونيسكو/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . تقرير عن الاقتصاد الإبداعي 2013: تعزيز سبل التنمية. طبعة خاصة. باريس: اليونيسكو، 2013. 210 ص.

9. اليونيسكو. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام 2000-2015: تقرير إقليمي عن الدول العربية. اليونيسكو، 2015. ص. 8.

◀ مقالات علمية، تقارير ودراسات بلغات أجنبية

1. BERTRAND, Anne Marie. *Bibliothèque, politique et recherche*. BBF, 2005. T 50 n°2.
2. Bibliothèque et archives nationales du Québec. *Statistiques de l'édition au Québec en 2016*. Québec : BANQ, 2016.
3. EPSTEIN, Jason. *Publishing: the revolutionary future*. New York Review of Books, 2011.

◀ مقالات صحفية باللغة العربية

1. جريدة البصائر، عدد 847. مشكلات صناعة الكتاب وأزمة المقرئية في الجزائر.
2. جريدة الخبر، عدد 133793. إنفراد الخبر بنقل فضائح الصالون الدولي للكتاب : كتب تروج للإرهاب والإباحية وأخرى تمجد الحرثي.
3. الشروق أونلاين. مجلس المحاسبة يُخرج وزارة الثقافة في عهدي تومي: برنامج خمسينية الاستقلال ضخم بـ 9 أضعاف [على الخط]. تم تصفحه يوم 20 ماي 2023. يوجد على الرابط:
<https://www.echoroukonline.com/برنامج-خمسينية-الاستقلال-ضخم-ب9-أضعاف>
4. الشروق أونلاين. لوبيات تهيمن على الترجمة في الجزائر والمترجم غير معترف به قانونا. في ليوم 2017.11.30. تم تصفحه يوم 2023.03.13. يوجد على الرابط:
<https://www.echoroukonline.com/لوبيات-تهيمن-على-الترجمة-في-الجزائر-وا/>
5. وكالة الأنباء الجزائرية. المركز الوطني للكتاب: الجزائري "يحب القراءة" (استبيان) [على الخط]. تم تصفحه يوم 2022.11.04. يوجد على الرابط:
<https://www.aps.dz/ar/culture/62540-2018-11-13-16-39-57>

◀ مواقع أنترنت باللغة العربية

1. الإذاعة الجزائرية. وزيرة الثقافة تنصب لجنة إصلاح منظومة الكتاب [على الخط]. تم تصفحه يوم 2022.04.20
<http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200908/199003.html>
2. اقتصاديات الثقافة: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية 2016 [مُتاح على الانترنت]. (اطّلع عليه يوم 2020.04.25). متوفّر على الرابط:

- <http://www.ces.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2016/av25/rpas25a.pdf>
3. البلاد أونلاين. عمال الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية يتهمون: الإدارة تسعى إلى إفلاس المركب [على الخطّ]. يوم 2009.05.09. تمّ الاطّلاع عليه يوم 2016.12.15. يوجد على الرّابط:
- <https://www.djazairess.com/elbilad/4650>
4. البلاد أونلاين. ديوان المطبوعات المدرسية: العمال يُطالبون برفع حصّتهم من طبع الكتب [على الخطّ]. يوم 2009.05.11. تمّ الاطّلاع عليه يوم 2016.12.15. يوجد على الرّابط:
- <https://www.djazairess.com/elbilad/4820>
5. بن غبريط، نوريّة. قطاع التربية الوطنية كمرفق عمومي [محاضرة يوم 19 ديسمبر 2017 بالمدرسة العليا للإدارة]. تمّ تصفّحه يوم 2023.01.01. يوجد على الرّابط:
- <http://www.education.gov.dz/activity>
6. الجزيرة نت. الموسوعة: الجزائر [على الخطّ]. تمّ تصفّحه يوم 2019.03.27. يوجد على الرّابط:
- <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/11/الجزائر-العاصمة>
7. الشّروق أونلاين. تحوّل من ديوان للطبع إلى مركز للتوزيع بامتياز : عمال المطبوعات المدرسية ينتفضون لقطع رؤوس الفساد. يوم 2019.04.26. تمّ تصفّحه يوم 2019.06.02. يوجد على الرّابط:
- <https://www.echoroukonline.com/عمال-المطبوعات-المدرسية-ينتفضون-لقطع>
8. المركز للدراسات والبحث في الحركة الوطنيّة وثورة أوّل نوفمبر 1954 . تمّ تصفّحه يوم 2023.04.23. يوجد على الرّابط: https://www.cnerh-nov54.dz/information_centre
9. المركز الوطني للدراسات والبحث في عصور ما قبل التّاريخ، الأنثروبولوجيا والتّاريخ. تمّ تصفّحه يوم 2023.04.23. يوجد على الرّابط: <https://www.cnrpah.org/>
10. وزارة التّجارة وترقية الصّادرات. التّسهيلات الجبائيّة: ما هي أهمّ التّسهيلات الجُمركيّة للتّصدير [على الخطّ]. تمّ تصفّحه يوم 2022.09.09. يوجد على الرّابط:
- <http://www.commerce.gov.dz/questions-frequentes/themes/facilitations-fiscales>
11. وزارة الثّقافة. إجراءات دعم الكتاب. تمّ الاطّلاع عليه يوم 2023.04.19. يوجد على الرّابط:
- <https://www.m-culture.gov.dz/index.php/ar/دعم-الكتاب>
12. وزارة التّجارة وترقية الصّادرات. التّسهيلات الجبائيّة: ما هي أهمّ التّسهيلات الجُمركيّة للتّصدير [على الخطّ]. تمّ تصفّحه يوم 2022.09.09. يوجد على الرّابط:
- <https://www.commerce.gov.dz/questions-frequentes/themes/facilitations-fiscales>
13. وزارة الماليّة. (اطّلع عليه يوم 2020.04.01). يوجد على الرّابط:

<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/518-2015-03-18-10-14-23>

◀ مواقع أنترنت بغير العربية

1. Agence nationale de l'investissement. Consultée le 10.10.2018. Disponible sur l'URL: <http://www.andi.dz/index.php/fr/parcs-industriels>
2. Brown, Brendan. The Ultimate Guide to Global Reading Habits [en ligne]. Consulté le: 03.03.2018. Disponible sur l'URL : <https://geediting.com/world-reading-habits/>
3. CNRC. Page consultée le 13.06.2020. Disponible à: <https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc>
4. Dictionnaire Larousse [En ligne]. Consulté le 15.10.2017. Disponible sur l'URL suivant: <https://www.larousse.fr/encyclopedia/divers/%C3%A9dition/45823>
5. IFLA. Description bibliographique internationale normalisée [en ligne]. Edition intégrée. Paris : Bibliothèque Nationale de France, 2013. [Consulté le: 19 Mars 2023]. Disponible sur l'URL : https://www.ifla.org/files/assets/cataloguing/isbd/isbd-cons_2007-fr.pdf
6. International Publisher Association. Annual Report 2012/2013 [En ligne]. Consulté le 27.04.2023. Disponible sur l'URL : <https://www.internationalpublishers.org/images/aa-content/ipa-reports/ipa-annual-report-2012-2013.pdf>
7. UNESCO. (2014). UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014. Consulté le 29.05.2019 Disponible sur l'URL : <http://data.uis.unesco.org/>
8. Wilaya d'Alger. Site officiel. Disponible à: <http://www.wilaya-alger.dz/fr/wilaya/>

9. World Bank. Population total: Arab Word [En ligne]. Disponible sur l'URL : <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A> (Page consultée le 27.04.2023.)
10. Syndicat national du livre. Chiffres clés de l'édition 2018 [en ligne]. Consulté le 14.09.2019. Disponible à: <https://www.sne.fr/economie/chiffres-cles/>
11. The World Economic Forum. (2013). The Global Competitiveness report 2014-2013. Geneva: World Economic Forum. Consulté le 28.07.2018, Disponible sur l'URL : <http://reports.weforum.org/the-global-competitiveness-report2014-2013/>
12. The World Economic Forum (2014). The Network Readiness Index 2014. Retrieved August 1, 2014. Consulté le 28.07.2018. Disponible sur l'URL : <http://www.weforum.org/issues/global-information-technology/the-great-transformation/network-readiness-index>

كشاف دور النشر التجارية الجزائرية الخاصة

Index des maisons d'édition commerciales algériennes privées

أرقام الـ ISBN	التسمية الأصلية و/أو باللغة الأجنبية*	اسم دار النشر
أ		
978-9931-9311	Ais Graphique	آ إي آس فرافيك
978-9961-9536	Api MC	آبي أم سي
978-9961-9982	AJED (Actualité juridique, étude et documentation)	آجاد
978-9961-864	A.G.S édition	آ. جي. آس
978-9931-9512	AGS compus bibliographique	آ. جي. آس. كومپيس بيبليوفارافيك
978-9931-9688/978-9931-830	A.G.P édition	آ. جي. بي
	Belles Lettres	الآداب الجميلة (أنظر تافات)
		آدم مرام للنشر والتوزيع
978-9961-898	RSM Communication	آر. آس. أم. كومينيكاسيون
978-9931-9308/9931-669	Art Plume	آر پلوم
978-9961-9997/978-9931-582	Arak Agence conseil en communication	آراك للنشر
978-9931-9150	AK Relations Publiques	آ. كا. علاقات عامة
978-9961-9613/978-9931-354	Art' Kange	آر كونج
978-9961-9774	H.B. édition	آش. بي
978-9961-57	El Afaq édition	الآفاق
978-9931-9154	Afec Com	آفاق كوم
978-9931-547	Dar Afak Lilouloum, édition et distribution	آفاق للعلوم: نشر وتوزيع
978-9931-9344	LCP édition	آل. سي. بي للنشر
978-9961-9806/978-9961-9941	Al Radouane édition	آل رضوان للطباعة والنشر والتوزيع
978-9931-9270	M. A. Créative	آم. آ. كرياتييف
978-9931-9116	Edition MB	آم. بي
978-9961-9780	M P K (Messagerie Presse de la Kabylie)	آم. بي. كا
978-9931-9428	MZ Sons	آم زاد سون
978-9931-9800	N Point Communication	آن پوينت كومينيكاشن
978-9931-9555	Awa Publishing	آوى پابليشينق
978-9931-9046/978-9931-382	Ait Mouloud	آيت مولود
978-9931-904	Ait Mouloud Kids	آيت مولود كيدز
978-9931-9368	I. Learn édition	آي ليرن (أنا أتعلم)
978-9931-473	EIDCOM	آيدكوم
978-9931-9076	Abdjadiat édition et distribution	أبجديات للنشر والتوزيع
978-9947-858	El Abhath Edition, traduction et distribution	الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع

978-9931-9702/978-9931-847	Abledj publishing, distribution and translation	أبلج للنشر والتوزيع والترجمة
978-9961-9574	Gherfi Fils édition	أبناء غرفي للنشر
978-9931-359	Abou el Anouar édition et distribution	أبو الأنوار
978-9961-9993	ABECEDAIRE : édition, communication informatique	أبيسيديار: نشر، اتصال، إعلام آلي
978-9931-468/978-9961-769	Agence de publicité, information et communication "APIC"	أبيك
978-9961-9858	A 3 S com	أ 3 أس كوم
978-9961-934/978-9961-9591	El Atharia édition	الأثرية
978-9931-700/978-9931-9420	Ajniha Althakafia	الأجنحة الثقافية
...	Al Ajwad paper trading est, publishing & distribution	الأجواد لتجارة الورق والنشر والتوزيع
978-9931-9677/978-9931-863/978-9931-14/	Ajial Rakmi	أجبال الرقمي
978-9931-9032/978-9961-9558	Agir plus édition et communication	أجير بلوس
978-9947-981	El Ahmadi édition	الأحمدي للإعلام والنشر والتوزيع
978-9947-841/978-9961-9707	El Akhbar Presse	الأخبار للصحافة
978-9961-871	Lettre et science Echeikh Zamane	أدب وعلم الشيخ زمان
978-9931-757/978-9931-9535	Adlis Belezma	أدليس بيليزمة للنشر والترجمة والتوزيع
978-9961-830	El Adib édition(Alger)	الأديب (الجزائر)
978-9947-856/978-9961-793/978-9931-518/978-9931-698	El Adib édition (Oran)	الأديب (وهران)
978-9961-926	Arabesques édition	أرابيسك
978-9931-9208	Aram édition	أرام
978-9931-9214	Arteam édition	آرتيم
978-9961-9761	Artimi Edit-com	آرتيمي إديت-كوم
978-9931-9427	HSS Edition	آش أس أس للنشر
978-9931-532	Dar El Arkam	الأرقم
978-9961-9832	Erg édition	أرف
978-9961-9676	Arkcanes	أركان
978-9931-9023	Arcanes édition	أركان للنشر
978-9931-676	Aroz évolution	أروز إيفوليسیون
978-9961-943	Azur édition	أزور
978-9931-557/978-9961-9590	Assirem	أسيرم
978-9931-403/978-9931-9104	Dar Achbal el Djazair	أشبال الجزائر
978-9931-483/978-9961-9994	Alachraf li lkitab Al Arabi	الأشرف للكتاب العربي
...	Assala pour la production mediatique et artistique	أصالة للإنتاج الإعلامي والفني
978-9947-913	Assala	أصالة للنشر والتوزيع
978-9947-73/978-9931-340/978-9947-931/978-9961-9826	Assala culture édition	أصالة ثقافة للنشر
978-9931-9301	Assala études	أصالة للدراسات

978-9961-745	Assala édition	أصالة للنشر
978-9931-413/978-9961-9963	El Assala édition	الأصالة للنشر
978-9931-9309	Assana	السّناء
978-9947-0	Asswat Al Madina	أصوات المدينة
978-9931-709/978-9931-594/ 978-9931-466/978-9947-892/ 978-9947-822	Lumières édition	أضواء
978-9931-440/978-9961-9949	Lumières libres : communication, publicité, édition et diffusion	أضواء حرّة: اتّصال، إشهار، نشر وتوزيع
978-9961-9789	Grandes Lumières Alger édition	الأضواء الكبرى الجزائر (قروند لوميّار الجزائر)
978-9947-61/978-9947-53/ 978-9931-304/978-9947-904/ 978-9961-940	Atfalona édition	أطفالنا للنشر والتّوزيع
978-9961-9809	Atiaf éditions	أطياف للنشر
978-9931-450	Dar Atiaf édition	أطياف
978-9947-903,978-9961-9618	Aframed édition	أفراماد
978-9931-611,978-9931-9225	Eurl édition Afriwen	أفريون
978-9961-9584	Afkar édition	أفكار
978-9931-9436	Averroes films	أفيروس فيلم
978-9931-337	Dar Al Akssa audiovisuel	الأقصى للسمعيّات والبصريّات
978-9931-9276	Maison d'édition El Akssa	الأقصى للنشر والتّوزيع
978-9931-371/978-9961-9869	Aglae édition	أفلاي
978-9931-463/978-9961-9931	El Acadimya édition	الأكاديميّة
978-9931-9305	El Thoula academy for training, educational development, language and consulting	أكاديميّة الثّاولة للتّدريب، التّطوير التّربوي، اللّغات والاستشارة
978-9931-9604	Editions Acacia	أكاسيا للنشر
978-9961-9581	Akbi Mohamed	عقبي محمّد
978-9961-9847	Aksil Kahina édition	أكسيل كاهينة
978-9931-9524	Accom Al Djazair	أكوم الجزائر
978-9961-9898	Acos édition	أكوس
978-9931-9075	Dar El Albab édition et distribution	الألباب
978-9961-9514	Alpedis Groupe	ألبيدي
978-9961-758	Algérie guide com	ألجيري قيد كوم
...	Algerian grafic press	ألجيرين قرافيك برس
978-9961-9886	L. De Minuit	أل دو مينوي
978-9931-9654	Aldes Media	ألدس ميديا
978-9931-534	Mille Pages	ألف صفحة للنشر والتّوزيع
978-9931-465/978-9931-9063	Dar Alif édition et distribution	ألّيف للنشر والتّوزيع
...	Editions Alpha	ألفا للنشر
978-9961-829	Alpha Book service	ألفا بوك سارفيس
978-9931-484/978-9931-691/ 978-9931-728/978-9931-08	Alpha Doc	ألفا للوثائق

978-9947-64/978-9947-886/ 978-9961-780	Editions Alpha Design	ألفا ديزاين
978-9961-897	Maisons Millénaire édition	الألفية
978-9931-739/978-9947-69/ 978-9947-967/978-9961-9796	El Oulfia El Talita édition	الألفية الثالثة
978-9931-657/978-9931-9048	Impremerie ALEXANDRE	مطبعة ألكسندر
978-9947-50/978-9931-305/ 978-9961-9937	Elalmaia édition	الألمعية للنشر والتوزيع
978-9931-693/978-9931-9354	Allure Audiovisuelle	ألور أوديو فيزيو
978-9931-9662	Allure learning	ألور ليرنينغ
978-9931-9421	ALMIMEX	ألميمكس
978-9947-854	Alam Nashrah édition	ألم نشرح للنشر
978-9931-9300	Amador éditions	أما دور
978-9931-9284	Om El Barahin édition	أم البراهين
978-9961-9849	Amanar Production	أمانار للإنتاج
978-9931-9056	Dar El Amana édition et diffusion	الأمانة للنشر والتوزيع
978-9931-499	Dar Amdjed d'impression	أمجد للطباعة
...	Editions & impression AMERDHIL	أمرديل
978-9961-9732	Amset édition	أمسات
978-9947-30/978-9961-883/ 978-9961-779/978-9961-843	El Amel édition (Tizi Ouzou)	الأمل للطباعة والنشر والتوزيع (تيزي وزو)
...		الأمل
978-9931-664,978-9961-9850	El Amel (Djelfa)	الأمل (الجلفة)
978-9961-858	EL Amel des études, édition et distribution	الأمل للدراسات، النشر والتوزيع
978-9961-9849	Amnar édition	أمنار
978-9931-9381	Amwadj édition	أمواج
978-9947-805/978-9961-9526	Amouadj édition	أمواج للنشر
978-9961-9742	Amira édition	أميرة
978-9947-75/978-9931-543/ 978-9961-9837	El Amir Khaled édition	الأمير خالد
978-9931-453	El Amir international for training and consulting	الأمير الدولية للتدريب والإستشارات
978-9931-9648/978-9931-804	El Amir edition et distribution	الأمير للنشر والتوزيع
978-9931-9335	Editions Amir Com	أمير كوم
978-9931-526	Amine Edition	أمين للنشر والتوزيع
978-9961-9516	El Amin Bechichi	الأمين بشيشي
978-99619860	Nord sud organisation (NSO)	أن أس أو (شمال جنوب تنظيم)
978-9931-9639/978-9931-799	Ana Mawjoud	أنا موجود
978-9961-9728	Intersignes édition	أنتر سيئي للنشر
978-9931-356/978-9961-9929/ 978-9961-9655	Internatioal Trade Customs & Invest Service	أنترناشيونال ترايد كيوستومز آند إنفاست سرفيس
	Index	أنداكس
978-9961-808	Andalous édition	أندلس

...	El Andaloussia	الأندلسية
978-9931-646/978-9931-9236	Anzar édition	أنزار
978-9961-9820/978-9961-9622	Dar Anas Amin édition	أنس أمين
...	Ansana	أنسنة
978-9931-684/978-9931-9393	El Anfal	الأنفال
978-9961-36	Info - Z édition	أنفو زاد
978-9961-9807	Anwar édition	أنوار
978-9931-701	Anouar édition	أنوار للنشر
978-9931-414/978-9931-9041	Anwar El Maarifa édition et distribution	أنوار المعرفة للنشر والتوزيع
978-9931-9648/978-9931-804	Maison El Anir: édition et diffusion	الأنير للنشر والتوزيع
978-9931-725/978-9947-922/ 978-9947-870/978-9961-707	El Anis Editions	الأنيس
978-9961-9868	El Anis édition	الأنيس للنشر
978-9931-660/978-9931-370	Dar El Anis édition et diffusion	الأنيس للنشر والطباعة والتوزيع
978-9931-9580	Anthropos pour l'édition	أنثروپوس للنشر والتوزيع
978-9961-791	Ehl Al Hadith édition	أهل الحديث
978-9931-488	Ahla El Kalam édition	أهل الكلام
978-9931-576/978-9931-9170	Dar Awal	أوال
978-9931-9465	Engineering internet 2 and Informatique Development (EI2ID)	أو إي 2 إي دي
978-9931-645/978-9931-9348	Aures édition	أوراس
978-9931-498	Oresse édition	أوراس
978-9961-852	El Aoures édition	الأوراس
978-9931-314/978-9961-9944/ 978-9961-9665	El Aourassia édition	الأوراسية للنشر والتوزيع
978-9931-493/978-9961-9693	Awrak édition	أوراق
978-9931-310/978-9961-9933	Awrak Thakafia édition	أوراق ثقافية للنشر والتوزيع
978-9931-696/978-9931-593/ 978-9947-983/978-9961-9822	Elawtane Culture et Création	الأوطان
978-9931-489	Entreprise Aouladouna production artistique et distribution	أولادنا للإنتاج الفني والتوزيع
978-9961-55	El Ayam édition	الأيام
978-9931-502	Dar Elayam	الأيام
978-9931-9005	Dar Aimen édition et diffusion du livre	أيمن للطباعة والنشر والتوزيع
...		أيوش
...		الأستاذ
978-9961-40/978-9961-796	Oussama édition	أسامة للطباعة والنشر والتوزيع
978-9931-530	Entreprise Oussama d'édition et de publicité	أسامة للنشر والإشهار
978-9931-671/978-9931-9338	Dar El Oussra Zidni Ailmen	الأسرة زدني علما
978-9931-618	Dar EL OUSSRA	الأسرة للكتاب
978-9931-9763	Asab édit	أصاب إيديت
978-9931-9186	Dar El Oussoul	الأصول

978-9931-704	Offoq édition	أفق للنشر
978-9931-666/978-9931-9388	Dar EL Oufok Lilkitab	الأفق للكتاب
978-9931-9284	Om El Barahin édition	أمّ البراهين
978-9947-879/978-9947-826	Oum El Kitab édition	أمّ الكتاب
978-9931-9120/978-9931-520	Dar Oum Derman édition et diffusion	أمّ درمان للنشر والتوزيع
978-9961-67	El Oumma édition	الأمة
978-9931-750/978-9931-9499	Dar EL Oumarae édition et diffusion	الأمرء للنشر والتوزيع
978-9961-9537/978-9961-9555	Ounoutha édition	أنوثة للنشر
978-9931-9434	EP COM Plus/ El Hayat	أو. بي. كوم بلوس/ الحياة
978-9961-9740	ETPP édition-traduction-Pressé et publicité	أو. تي. بي. بي
978-9931-9465	SARL E2ID	أو 2 إي دي
978-9947-835,978-9961-9554	Editions l'Odyssée	أوديسي
978-9947-847/978-9961-9648	Euro livres expresses	أورو ليفر إكسبريس
978-9947-970/978-9961-9798	Horizon communication édition	أوريزون للإتصال والنشر
978-9961-9712	Eureka Design	أوريكا تصميم
978-9961-740	Editions Eurêka	أوريكا للنشر
978-9931-9310	Oxygen publishing house	أكسيجين بابليشينغ هاوس
978-9931-9212	Oxegyne maison d'édition	أكسيجين ميزون ديديسيون
978-9931-580	Dar El Oula	الأولى
978-9931-9008	All Media	أول ميديا للنشر والإشهار
978-9931-9439	Omni Média	أومني ميديا
978-9961-925	Oméga international diffusion	أوميغا إنترناسيونال ديفيزيون
...	Omega	أوميغا
978-9961-736	Encyclopédia édition	أونسيكلوبيديا
978-9961-9998/978-9931-9279	Entre parenthèses	أونتر بارونتا (أنظر Néo prisme ثم Numidie)
...		أونسيكلوبيديا
978-9931-430,978-9931-9012	Ibtikar édition et distribution	إبتكار
...		إبداع
978-9931-9672/978-9931-841	Ibdaa Book	إبداع بوك
978-9931-9390	Elibdaa Lilkitab	الإبداع للكتاب
978-9947-853,978-9961-9642	Ibdaa Média centre	إبداع ميديا سانتر
978-9931-457,978-9931-9114	El Ibriz édition	الإبريز
978-9961-9793	IBSEN édition et diffusion	إبسن
978-9947-937	Ibn Badis du livre édition	ابن باديس للكتاب
...		ابن حزم
...		ابن الحفصي للطباعة والنشر
978-9961-31/978-9961-38	Ibn Khaldoun édition	ابن خلدون
...		ابن رشد
...		ابن سينا

978-9931-435/978-9931-9019	Edition Ibn Sinan	ابن سنان
978-9931-560/978-9931-9191	Dar Ibn El chatie	ابن الشاطئ للنشر والتوزيع
978-9947-41/978-9931-316	Dar Ibn Tafil édition et diffusion	ابن طفيل للنشر والتوزيع
978-9961-724	Ibn Arabi édition	ابن عربي
978-9931-599/978-9931-369/ 978-9931-9025/978-9961-9827	Ibn Nadim édition et distribution	ابن النديم للنشر والتوزيع
978-9961-9542/978-9961-9902	El Ibdaa édition et diffusion	الإبداع
978-9931-9316	Imprimerie Itihadi	إتحادي
978-9961-9545	Communication-Documentation- Systèmes CDS	اتصال، توثيق وأنظمة سي. دي أس
978-9931-656/978-9931-9110	Dar El Itkane	الإتقان
...	Iténiraires scientifiques	إتينيرار سيونتييفيك
978-9961-9551	Dar El Ichtiad	الإجتهد
...	Ihaddaden	إحدادن
978-9931-9444	Dar El Ihsane	الإحسان
...		إحياء العلوم
978-9947-945/978-9961-9857	El-Ikhtilef édition	الإختلاف
...		الإخلاص والصواب للطباعة والنشر والتوزيع
978-9931-568	Société Edura de la production et de la distribution	إدورا للنشر والتوزيع
978-9931-406	Edulis com	إدوليس كوم
978-9961-9811	Edit art édition	إديت آرت
978-9961-824	Ed. Cultures	إد. كولتور
978-9961-9632	EdiCulture	إديكولتور
978-9947-947	Dar Idir lilkitab	إدير للكتاب
978-9947-984/978-9961-9662	Edif 2000 édition et diffusion de livres et revues	إديف 2000
978-9931-9579/978-9931-783	Dar El Irada Tarbaweya	الإرادة التربوية
978-9947-955	El Irchad édition	الإرشاد
978-9931-9400	Esprit Bavard	إسپري بافار
978-9931-9417	Espace graphique	إسپاس فرافيك
...		الإستقامة للمناهج والدراسات التربوية
978-9961-9843	El Ichrak édition	الإشراق
978-9961-9708	El Ichrak édition	الإشراق
...		الإفتتاح
978-9961-709	Africa édition	إفريقيا
978-9931-9559/978- 9931-772	Ifham édition	إفهام
978-9961-9995	Explorer édition et diffusion	إكسپلوري للنشر والتوزيع
978-9931-9124	Ilaf édition impression distribution	إلاف: نشر، طباعة، توزيع
978-9961-9595	ILIA de livre	إليا
...	Elite	إليت

978-9961-836	Image édition	إماچ
978-9931-9074	Emergy les éditions Guépard	إمارچي
978-9931-9572	Edition IMAL	إمال
978-9931-335	Dar Al Imam Alajjuri	الإمام الآجوري
978-9931-647/978-9931-350/ 978-9947-885/978-9961-748	El Imam Malek édition	الإمام مالك للطباعة والنشر والتوزيع
978-9931-751	Imtidad édition	إمتداد للنشر والتوزيع
978-9931-346/978-9961-9965	Edition El Imtiyaz	الإمتياز طباعة، نشر وتوزيع
...		مكتبة الإمداد العلمي للنشر والتوزيع
...	Imru	إمرو
978-9931-9211	INGESE édition	إنجاز
978-9931-9694		الإنسان للدراسات الثقافية والفكرية
978-9961-9509	INCOM	إنكوم
978-9931-714	El Iad 2 ^{ème} génération	الإياد الجيل الثاني
978-9931-9369	Dar Iyed new media services	إياد نيو ميديا سارفيسز
978-9931-9775	IX Services	إي إكس خدمات
978-9947-877	Epers	إيپار
...	ITCIS Editions	إيتيسيس (إ. تي. سي. إ. آس)
978-9961-737	Eden	إيدن
978-9931-549	Edition Identité	إيدونتيي
978-9961-9976	ID 9 Création	إي. دي 9 كريّاسيون
...	Edition 48	إيديسيون 48
978-9931-428	Effet Media édition et distribution	إيفي ميديا للنشر والتوزيع
978-9931-9188	Eveil édition	إيپاي
978-9931-364/978-9961-9864	E.Veille Technologie	إي. فاي تكنولوجيا
978-9931-9371	Ellipse Art Média édition	إليبس آر ميديا
978-9931-9479	Icosium Afulay	إيكوزيوم أفولاي للنشر والتوزيع والترجمة
...	ECOSTA	إيكوستا
...	Agence Emediarec	إيميديارك
978-9931-577	Edition distribution Iqraa	إقرأ
978-9931-756/978-9931-9483	Dar Iqraa pour la science et le savoir	إقرأ للعلم والمعرفة
978-9961-827	Ekoplus	إيكو پلوس
978-9961-750	ECOSTA	إيكوستا
978-9931-716/978-9931-9411	ICOSIUM	إيكوزيوم
978-9931-9223	Publication Imagina	إيماچينا
978-9931-9028	Email	إيمایل
978-9931-9093	Imobelle: impremerie moderne	إيموبال مطبعة عصرية
978-9961-762	Inas édition	إيناس
978-9961-894	Achrifa	أشريفة

ب

978-9961-9714	Bab L Founoun édition	باب الفنون
978-9961-9824	Baba Moussa Ryad édition	بابا موسى رياض
978-9931-573	Imprimerie Babel	بابل
978-9931-748/978-9931-9409	Dar El Bahith	الباحث للنشر والإشهار
978-9931-9534	Dar El Badissia	الباديسية
...	Bel Horizon	بال أوريزون
...		بياض للنشر والتوزيع
978-9931-9623	Dar El Bayina Edition-distribution	البينة للنشر والتوزيع
978-9931-9228	Paper Library art	پاپر لايراري آرت
978-9961-9879	Perfact	پرفاكت
978-9961-902	Best édition	باست
978-9961-862	Bachene Amina édition	باشان أمينة
978-9961-9934	El-Bahia édition	الباهية
978-9931-9294	BY : édition/diffusion//Tazrigt/ Tanezwit	باي نشر وتوزيع
978-9961-9782	El Bahr el abiad el motawassit édition	البحر الأبيض المتوسط
978-9961-803	Bahri édition	بحري
978-9931-651/978-9931-9361	El Bidaya édition	البداية
...	Badr Kids	البدر Kids
978-9947-45/978-9947-952/ 978-9947-837/978-9961-777	El Badr édition	البدر للطباعة والنشر والتوزيع
978-9931-752/978-9931-513/ 978-9947-803	El Badr Essatie édition	البدر الساطع للطباعة والنشر
978-9961-9588	Badie édition	بديع
978-9931-9477/978-9931-9010	Les Alternatives Urbaines : Alur Editions	البديل العمراني للنشر والتوزيع
978-9931-733/978-9931-9319	Graine Fertile édition et diffusion	البذرة الخصبة للنشر والتوزيع
978-9931-9457	Dar Boudour El Maarifa	بذور المعرفة
978-9947-939/978-9961-9727	L'Innocence édition	البراءة
978-9931-9136	Centre Baraa de développement humain	براء للتنمية البشرية
978-9961-9510	Press Service	براس سيرفيس
978-9931-477	Bravo School édition	براڤو سكول للنشر
978-9961-33	Prtacticom	براكتيكوم
978-9961-69	Berti Editions	برتي
978-9931-574	Dar El Bordj Lilkitab	البرج للكتاب
978-9947-851/978-9961-892/ 978-9931-325/978-9931-04	Editions Barzakh	البرزخ
978-9931-501/978-9931-9083	Barkat édition et diffusion	بركات
978-9961-9628	El Baraka édition	البركة للنشر والتوزيع
978-9961-807	El-Borhane édition	البرهان
978-9931-511	BERRI	برّي

978-9931-9576	Print Graphique	پرانت فرافيك
978-9931-426	Printographe édition et distribution	پرانتوگراف للنشر والتوزيع
978-9961-9611	El Boustane édition et diffusion	البستان
978-9931-446	Basamet édition	بسمات
...		بسمة للنشر والتوزيع
978-9947-956/978-9961-9801	El Bachir édition	البشير للنشر والتوزيع
978-9931-9224	Dar El Bachaer	البشائر
...		البصائر للنشر والتوزيع
978-9947-988/978-9961-9580/ 978-9961-887/978-9931-02		البصائر الجديدة للنشر والتوزيع
978-9931-9571	Basma Print	بصمة
978-9931-9220	Empreinte art	بصمة فن
978-9947-899	Empreinte d'or	البصمة الذهبية للنشر والتوزيع
978-9931-362/978-9961-9871	El Bassira recherche consulting et service didactique	البصيرة للبحث، الإستشارة والخدمات الـ
978-9931-412/978-9931-9108	Dar El Bosseiri édition et distribution	البصيري للنشر والتوزيع
...		البعث
978-9961-2	Baghdadi édition	بغدادى
...	Baghli	بغلي
978-9961-9752	El Biled édition	البلاد
978-9961-847	Bled édition	بلاد
978-9931-9015	El Bilad communication et prestations	البلاد للاتصال والخدمات
978-9931-9200	Edition Biladouna	بلادنا
978-9961-945/978-9961-730	El Balaghe édition	البلاغ
978-9931-690/978-9931-9147	El Balagha édition	البلاغة
978-9947-72/978-9947-950	El Balagh des études et des recherches	البلاغ للدراسات والأبحاث
978-9961-867	Planète édition d'arts graphiques	بلانات
...	Planète Science	بلانات سيونس
978-9931-9416	Edition Planétaire	بلانيتار
...	Dar Belbali	بلبالي
978-9931-564	Dar El Balbaliyn édition et distribution	البلباليين للنشر والتوزيع
978-9961-9681	Belhaoues édition	بلحاوس
978-9931-393	Belkheir édition et diffusion	بلخير للنشر والتوزيع
978-9961-802	Belamri Nouredine édition	بلعمري نور الدين
978-9931-9376	Belkacem Omar éd. et distribution	بلقاسم عمر نشر وتوزيع
978-9947-33/978-9947-829/ 978-9961-9649	Edition Belkeise	بلقيس للنشر
978-9961-9996	Pluridis	پلوريدي
978-9931-319/978-9961-9852	Bloutou communication	بلوتو كومينيكاسيون
...		البناء المعرفي

978-9961-9838	Benabi édition	بناي
978-9961-34	Bendjedou General Editing	بن جدو
978-9931-9521	Benhamda édition et impréssion	بن حمدة للنشر والطباعة
978-9961-9567	Ben Zetta Nacéra édition	بن زتة نصيرة
978-9931-612/978-9931-391/ 978-9947-957/978-9961-9891/ 978-9961-9835/978-9961-9900	Imprimerie Bensalem	بن سالم
978-9931-9257	Bensmaili Hadjira édition	بن سماعيل هاجيرة
978-9931-9128	Maison Bentayeb édition et distribution	بن طيب: نشر وتوزيع
978-9931-472/978-9931-9065	Ben Sakhria Mamoucha édition et diffusion	بن صخرية ماموشة للنشر والتوزيع
978-9961-9513	Ben Oubeid Yacine édition	بن عبيد ياسين
978-9931-655/978-9931-320/ 978-9961-9903/978-9961-9882/ 978-9961-9783	Benmrabet Ahlem édition	بن مرابط نشر وطباعة
978-9961-752/978-9961-9587	Beni Mezrena édition	بني مزغنة
978-9931-9277/978-9931-626	Dar Beni Mezghana édition	بني مزغنة
978-9961-865	Benyoub Rachid édition	بن يوب
978-9931-322,978-9961-948	Baha Eddine édition	بهاء الدين
978-9931-9132	Dar Boubekri Chakir	بوبكري شكير
978-9931-703,978-9931-9474	Dar Bohima	بوحيمة
978-9931-9526	Dar Bouzaréah	بوزريعة
978-9961-9863	Bouziani édition	بوزياني
978-9931-9282	Edition et diffusion Boussaha	بوساحة للنشر والتوزيع
978-9947-51	Boushaba édition, impression et distribution	بوسحابة للطباعة والنشر والتوزيع
978-9961-9550	Bousdira éditions	بوسديرة
978-9931-433	Boussaâda édition et distribution	بوسعادة للنشر والتوزيع
978-9961-910	Bouchéne édition	بوشان
978-9931-590	Bouakkaz édition	بوعكاز
978-9961-833	SARL Polygone	پوليفون
978-9961-9520	Boumezber Hayet édition	بومزبر حياة
978-9961-914	Bouna Lil-Buhooth Wal-Dirasat	بونة للبحوث والدراسات
978-9931-9698/978-9931-843	Builders vision	بويلدرز فيجين
978-9931-386/978-9961-9884/ 978-9961-9773	Edition Al Bayazin	البيازين
978-9931-9664	Bayad publishing and distribution	بياض للنشر والتوزيع
978-9961-735	El Bayan édition	البيان
978-9931-9498	Impression, édition et distribution de livres El Bayane	البيان للطباعة والنشر والتوزيع
978-9931-405	BMPS (Bureatique, Manuel, Papeterie et Scolaire)	بي. أم. بي. آس
978-9947-800	Bibliopolis édition	ببليوبوليس
978-9931-485/978-9931-9131	Entreprise El Beyt	البيت

978-9961-9755	Bait Al Abyad Lilkitab	بيت الأبيض للكتاب
978-9931-680/978-9931-9365	Edition Beit El Afkar	بيت الأفكار
978-9961-9538	Beta Management	بيتا مناجمت
978-9931-416/978-9947-867/ 978-9961-9717	Bait el hikma édition et distribution	بيت الحكمة
978-9931-709/978-9931-15	Bayt Al Dhaia	بيت الضياء للنشر والتوزيع
978-9931-9037	Maison de la Doctrine	بيت العقيدة
978-9931-722	Bayt El Yassmine	بيت الياسمين
978-9931-9250	Berlitz Algérie S.P.A	بيرليتز
978-9931-9383	B.A Impression	بي. آ. للطباعة
978-9961-9509	B. S. 8	بي. آس. 8
...	B 58 éditions	بي 58
...	...	البينة للنشر والتوزيع
978-9931-9433	Boumezaar Zohir	بومزعر زوير
978-9931-486	Palimpseste édition	پاليمپساست
978-9961-53	P A O com El Khalidj	پاو كوم الخليج
978-9961-33	Practicom édition	پراكتيكوم
978-9961-9527	Publicom édition	پوبليكوم
978-9961-9652	Publimages édition	پوبليماچ
978-9931-9262	Sarl Polytec édition et diffusion	پوليتاك
978-9931-9725	Pomaria édition, distribution et impression	پوماريا للنشر والتوزيع والطباعة
...	Pixal communication	پيكسال كومينيكاسيون
978-9931-447	Pixel édition	پيكسل
978-9961-835	Pico Edition	پيكو
978-9931-9129	Pink édition-production	پينك: نشر وإنتاج
978-9947-966	Piercing star house édition	پيرسنش ستار هاوس
ت		
978-9931-9584	TAB Editions (Talantikit Abdellah Bilal Editions)	تاب للنشر (تلنتيكيت عبد الله بلال للنشر)
978-9961-9606	Tapsas	تاپساس
978-9961-9593/978-9931-328/ 978-9931-653	Tafat Editions (Ex Belles lettres)	تفات (الآداب الجميلة سابقا)
978-9931-9378	Times DZ édition	تايمز دي زاد
978-9931-509	Time Service & Gestion des Projets	تايم سارفيس إي جاستيون دي بروجي
978-9931-9553	Talusse Média	تالوس ميديا
...	Tamgut édition	تامغوط
978-9961-915	Tadjrouni édition	تجروني
978-9947-46/978-9947-960	Etahadi édition et distribution	التحادي
978-9961-9562	EditionTahsil El Ouloum	تحصيل العلوم
978-9961-751	At-Turath édition	التراث
978-9961-9859	Tourath, les éditions du patrimoine	التراث

978-9931-592	Tirhab édition	الترحاب
...	...	الترشيد
978-9931-747/978-9931-9404	Altarak wa El sanaa	التربي والسنة
978-9947-953/978-9961-9751	Enregistrement el athir production et distribution	تسجيلات الأثير للإنتاج والتوزيع
978-9931-9659	Tesnim édition et distribution	تسنيم للنشر والتوزيع
...	...	التصفيه والتربية
...	Symbiose communication environnement	تعايش، اتصال، بيئة
978-9947-848/978-9961-764	Les Trois Pommes	التفاحات الثلاث
978-9931-308/978-9961-9875	Taftilt	تفتيلت
978-9931-326/978-9961-9718	Ettakrib édition	التقريب
978-9947-962/978-9961-9715	Taksidj. Com études - édition - distribution	تكسيج. كوم: دراسات، نشر وتوزيع
978-9961-773	Du tell édition	التلّ
978-9931-9511	Dar El Tel Litibaa	التلّ للطباعة
978-9947-67/978-9931-343/ 978-9947-819/978-9961-760	Editions Talantikit	تلانتيقيت
978-9961-703	El Tilmid édition	التلميذ
978-9961-9564	Tamgut	تمقوط
978-9931-9501/978-9931-787	Dar Tamkin	تمكين
978-9947-56/978-9947-946/ 978-9961-930	Ettanweer édition	التنوير للنشر والتوزيع
978-9931-9732	Toudja Edition	توجة إيديسيون
978-9931-9543/978-9931-9461	Attawassol	التواصل
978-9931-9374	Edition Touami	توامي
978-9931-9705	Tout pour l'Algérie	تو پور لالجييري (كلّ شيء من أجل الجزائر)
978-9931-9099	Imprimerie Attawfik	التوفيق
978-9931-336/978-9931-9014	Etoufikia Kitab	التوفيقية للكتاب
978-9931-9326	Dar El Tawkii	التوقيع للنشر والتوزيع
978-9931-9295	Dar Tawakoul édition et distribution	التوكل للنشر والتوزيع
978-9961-9805	Tun Mont Algeria	تون مون ألبيريا
978-9961-9680	Tipaza Audio Visuel	تيازة سمعي بصري
...	TSGP	تي آس جي بي
978-9931-730/978-9931-379/ 978-9961-9865	Dar Tidikelt	تيديكلت للنشر والاتصال
978-9931-365/978-9961-9964/ 978-9961-9760	Timgad édition et distribution	تيمغاد
978-9931-377	Teen et Zaytoon édition et diffusion	تين وزيتون
978-9931-736/978-9947-924/ 978-9961-9736	Tira édition	تيرة
...	Tizrighin e cix Muhend ulhu sim	تيزريغين إي سي موهند اولحو سيم
978-9961-880	Tizrighin Yuba Wissin Medjber	تيزريغين يوبا ويسين

	édition	
978-9931-9641	Tisna éditions	تيسنا
978-9931-9092	Taysseer édition et diffusion	تيسير للنشر والتوزيع
978-9961-9671	Tinert Image édition	تينرت إيماج
ث		
978-9961-869	Tharga édition	ثارغة
978-9947-59/978-9931-348/ 978-9947-834/978-9961-905	Thala édition	ثالة للنشر
978-9961-9840	Thais production	ثايس بروديكسيون
978-9931-556	Tharafi, édition et distribution	ثرافي للنشر والتوزيع
978-9961-9815	Thuraya abbaoui édition	ثريا عبّاوي
978-9947-887/978-9961-826	Thuraya édition	ثُريا للنشر والتوزيع
978-9961-824	Ed. Cultures	ثقافات
ج		
978-9961-797	El Djaiza édition	الجائزة
978-9961-9565	El Djabri édition	الجابري
978-9931-9177	Dar El Djadid	الجديد
978-9961-9983	Djazia consulting & communication	جازيا كونسولتبنق آند كومينيكاشن
978-9931-471	Dar Djoudhour impression, édition, distribution	جدور: طباعة، نشر، توزيع
978-9931-662/978-9931-578/ 978-9947-893/978-9961-9667	Al Djazair	الجزائر
...	Grand Alger livres	الجزائر الكبرى للكتب
...		الجزائر تقرأ
978-9931-677/978-9931-9414/ 978-9931-9359	Djazair Redds édition	جزائر رادس
978-9947-897/978-9961-819	Alger-livres édition	الجزائر للكتب
...		الجزائرية
978-9961-9661	L'Algérienne du livre	الجزائرية للكتاب
...		الجزائرية للمنشورات الجامعية
978-9931-539	Sarl l'Algerienne d'édition et de distribution	الجزائرية للنشر والتوزيع
978-9931-683	Dar djazirat el ilm w' el- marifa	جزيرة العلم والمعرفة
978-9931-729/978-9931-475/ 978-9947-878/978-9961-9683	Djoussour édition	جسور للنشر والتوزيع
978-9931-9438	Djelfa info	الجلفة آنفو
978-9931-9268	Dar El Djalil el salih	الجليل الصالح
978-9931-9173	Dar El Djamil	الجميل
978-9961-9721	Djamel édition distribution	جمال للنشر والتوزيع
978-9961-9804	Djawahir el fikr édition	جواهر الفكر
978-9947-999/978-9961-9939	El Djaouhara Thamina édition	الجوهرة الثمينة
...	Jelis Naibelles	جولي نيبال
978-9961-851	Djitli édition	جيطلي

...	Gecotec	جيكوتاك
978-9961-9682	Ed. El Djil	الجيل
...	La deuxième génération	الجيل الثاني للطباعة النشر والتوزيع
978-9931-9387	Jil Jadid	جيل جديد
978-9961-9725	Ged com	چاد
978-9961-9599	Jazz éditions	جاز
978-9931-9181	Giga Box	چيغا بوكس
978-9931-9540	Les éditions Jelis Naibelles	چيلي نيبال
978-9961-9630	Généralia édition	چينيراليا
...	Geotec	جيوتاك
978-9961-9519	Habchi édition	حبشي علاّ
ح		
978-9931-514/978-9947-838/ 978-9961-9650	El Hibre édition	حبر
978-9931-685/978-9931-565	Dar El Hadith Ikrâa	الحديث إقرأ
978-9947-23/978-9961-776/ 978-9961-720/978-9961-842	El Hadith lil kitab édition	الحديث للكتاب
978-9931-9237	Hira diwaliya édition	حراء الديواليّة
978-9961-9598	El Hourouf édition	الحروف للنشر والتوزيع
...	...	حروفي المفضّلة
978-9931-9455	Edition El-Hazen	الحازن
...	...	حسن مزوار للنشر
978-9931-9159/978-9931-515	Eurl Hocine Raseldjebel	حسين رأس الجبل
978-9931-357	El Hadharat édition	الحضارات
978-9931-9401	El Hadhara Lil Kitab	الحضارة للكتاب
978-9961-767/978-9961-907	El Hadhara édition	الحضارة للنشر والتوزيع
978-9961-837	El Hafid édition	الحفيد متعدّدة الخدمات
978-9947-44/978-9947-842/ 978-9961-906	Les éditions El HIKMA	الحكمة
978-9961-870	Dar Hikma	حكمة
978-9947-894	El Hakimia édition	الحكيمية
978-9931-9230	Hamada Toufik	حمادة توفيق
978-9931-710	Edition El Hamama	الحمامة
978-9947-891	Edition Hamden	حمدان
978-9947-900/978-9961-9664	El Hamra édition	الحمراء
978-9961-890	Hamouda	حمودة
978-9961-9532	Hammoudi édition	حمودي
978-9931-9373	Edition Hamoudi	حمودي
978-9931-9427	Hammoudi Si Salah édition (HSS)	حمودي سي صالح
978-9931-9737	Maison d'édition Hanane	حنان
978-9961-800	Hiwarcom édition	جوازكم
978-9947-935/978-9961-811/ 978-9931-01	El Hayet Presse édition	الحياة للصّحافة

978-9961-744	Hireche Negosystems	حيرش نيفوسيستمز
خ		
978-9931-358	Khatem Ennouboua édition et distribution	خاتم النبوة
978-9961-9709	Imprimerie Khalfa	خالفة
978-9931-323/978-9961-9972	Khalfi Nacer édition & distribution	خالفي ناصر للنشر والتوزيع
978-9961-44	El Khabar édition	الخبر
978-9931-429/978-9961-9866/ 978-9961-9659	Khettab édition et distribution	خطاب
...	...	خطوة
978-9931-667	El Khizana El Djazairia Littourath	الخزانة الجزائرية للتراث
978-9961-932/978-9961-855/ 978-9961-52/978-9931-07	El khaldounia édition	الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع
978-9931-363/978-9947-828/ 978-9961-9647	Khelif Atiya édition	خليف عطية
978-9931-9638	Edition Khelif	خليف للنشر والتوزيع
978-9931-396/978-9961-9978	El Khalil El Ilmia édition, impression et distribution	الخليل العلمية للطباعة والنشر والتوزيع
978-9947-824/978-9961-9604	El Khalil El Kacimi édition	الخليل القاسمي
978-9931-550	Dar Al Khaima, édition et distribution	الخيمة للنشر والتوزيع
978-9931-9213	Entreprise d'édition et distribution Khennache Akila	خناش عقيلة للنشر والتوزيع
978-9931-478	Khansa édition et distribution	الخنساء
978-9931-9686/978-9931-860	Edition Khaoula	خولة بوقروة
978-9931-9531/978-9931-738/ 978-9931-06	Khayal édition	خيال للنشر والتوزيع
978-9961-9730	El Khyam édition	الخيام
978-9961-938	Khair Djaliss édition	خير جليس
978-9961-9515	Editions Khider	خيضر
د		
...	...	الدار الأثرية للنشر والتوزيع
978-9961-781	La Maison algérienne des publications universitaires "EDAP"	الدار الجزائرية للمنشورات الجامعية
...	Dar El Djazairia	الدار الجزائرية للنشر
978-9931-707/978-9931-548/ 978-9961-718	Sarl Dar El Djazairia, édition et distribution	الدار الجزائرية للنشر والتوزيع
978-9931-546	Dar El Hikma, enseignement des langues	دار الحكمة لتعليم اللغات
...	...	الدار الدولية للكتاب
...	...	الدار الشاملة
978-9961-9510	Maison Presse Services	دار الصحافة للخدمات
...	El Dar Othmania Edition Distribution	الدار العثمانية للنشر والتوزيع
978-9961-921	Maison des livres édition	دار الكتب
978-9931-9288	Edar El Mokhtara	الدار المختارة

978-9931-394/978-9961-9862/ 978-9961-9812	Maison Nationale du livre édition et diffusion	الدار الوطنية للكتاب: نشر وتوزيع
...	Delta	دالتا
978-9947-63/978-9931-306/ 978-9961-759	Editions Dalimen	داليمان للنشر
978-9961-9528	Daoud Brikci édition	داود بريكي
978-9931-544	Dar El Dey, édition et distribution	الداي
978-9931-621	Dayssaman Création	دايسمان
978-9931-9634	La maison diplomate	الدبلوماسية
978-9961-61	Editions Dahlab	دحلب
978-9931-522	Dar El Dorrar El Bahia édition	الدرر البهية
978-9931-528	Dorar El Mâarif	درر المعارف
978-9931-451	Dar Douroub	دروب للنشر والتوزيع
978-9931-754/978-9931-9497	Dromelin édition	دروملن
978-9931-327	Dzair Info	دزاير آنفو
978-9931-9635	Dar Dehili	دهيلي للطباعة والنشر والتوزيع
...	Motifs éditions	دوافع
978-9931-9748	Editions Dwaya	الدواية
...	WM studies	دوبلوفي آم ستاديز
978-9931-552/978-9931-9146	Les éditions du Terroir	دو تيروار
978-9931-410	2M imprimerie	دوزام
978-9931-9187	Edition Declic	دوكليك
...	De l'Aube	دولوب
978-9961-904	Eddiwan	الديوان
978-9931-558	Les Trois Dauphins	الدلافين الثلاثة
...	Guide Ad-Diwan	دليل الديوان
978-9961-9861	Guide Mania édition	دليل مانيا
978-9961-9700	Guide Nomad	دليل نوماد
978-9961-9855	D and D Avenue édition	دي آند دي أفوني
978-9931-497	Digen-Digital Generation	ديجن ديجيتل جينيريشن
978-9931-9172	DZ	دي زاد
978-9961-9836/978-9931-9706	DZ Map édition	دي زاد ماب
978-9931-9001	Dilmi édition et disrtibution	ديلمي للنشر والتوزيع
978-9931-508	Edition Dina	دينا للنشر
		الديوان

ذ

978-9931-9178	Dhaka Train édition	ذاك تراين
978-9931-374	Dakiret El Nas édition et diffusion	ذاكرة الناس
978-9961-9631	Edhakir El Medhkour édition	الذاكر المذكور
...	...	ذخر الأمة

ر

978-9931-717	Dar Roua Hadaria	رؤى حضارية

978-9931-9761	Roua Fikria	رؤى فكرية
978-9931-9735	Roua édition et pensée	رؤى للفكر والنشر
978-9931-492/978-9961-9946	Erraed Lilkitab édition	الرائد للكتاب
978-9931-9233	Elraed édition	الرائد للنشر
978-9931-9507	Alraed édition-distribution	الرائد للنشر والإشهار والتوزيع
978-9931-9087	Alrouya information et presse	الرؤية: إعلام وصحافة
978-9931-9601	Rouia Milev	الرؤية ميلاف
978-9961-9738	Radjai édition	راجعي
978-9931-462/978-9961-9918	Rafar Bouzid Rachid	رافار بوزيد رشيد
...	...	الرافدين
978-9931-641/978-9931-9323	Rafa édition et distribution	رافع للنشر والتوزيع
978-9931-9375	Rafia presses services	رافيا للخدمات الإعلامية
978-9961-9928	Rêve bleu édition	رايف بلو (الحلم الأزرق)
978-9961-849	Rebahi Abderrahmane édition	رباحي عبد الرحمن
978-9961-823	Printemps édition	الربيع
978-9931-9182	Eurl Maison Ritadj du livre	ريتايج للكتاب
...	...	الرجاء
978-9931-476	Bureau d'édition et publicité El-Radjaa	الرجاء للنشر والإشهار
978-9947-979/978-9961-9781	Raja Graphic édition	رجاء قرافيك
978-9961-9672	Rihab édition	رحاب
978-9961-9904	Rahal Nassim Riad édition	رحال نسيم رياض
978-9931-9238	Sarl El Rihla information et communication	الرحلة: إعلام واتصال
978-9961-804	Rahma édition	رحمة
978-9931-9562	Rahmoune media	رحمون ميديا
978-9961-9614	Errahik édition	الرحيق
...	El Rassaiel	الرسائل
978-9961-9614	...	الرسالة
978-9961-9612	Errissala Al Djazaer	الرسالة الجزائر
978-9947-855/978-9961-9651	Errached édition	الرشاد
978-9961-9956	El Rachid édition	الرشيد للنشر والتوزيع والطباعة
978-9961-885	El Raghaeb wa El Nafais édition	الزغائب والتفائس
978-9931-9038	Rafik El-Maarifa édition et diffusion	رفيق المعرفة للنشر والتوزيع
978-9931-9556	Dar Errakim	الرقيم
978-9931-617	Edition Al-Rekibi	الركيبي
978-9931-625/978-9931-9194	Imprimerie Errimel	الرمال
978-9931-9696/978-9931-886	Dar Ranis	رنيس للنشر والتوزيع
978-9931-482/978-9961-9810/978-9961-9763	Dar Elrawaie	الروائع
978-9931-575	Raouebi culture et information	روابي ثقافة وإعلام
978-9961-9874	El Rowad information, édition et	الرواد للإعلام، النشر والإشهار

	publicité	الروافد الثقافية
...	...	روافد العلم
978-9931-634/978-9931-9210	Edition Rawafed El Ilm	روبير لافون
...	Robert Laffont	روبيكيب
978-9961-9544	Rubicube édition	روتنه كوم
978-9931-9339	ROUTNAH com	الروح للنشر والتوزيع
978-9931-422	Dar Errouh édition et distribution	روشي دو فوكون (صخرة الصقر)
978-9931-9645	Editions Rocher du faucon	روبيح للنشر والتوزيع
978-9931-661	Rouibah	رويفي
978-9931-9464/978-9931-9372	Imprimerie Rouighi	الرياحين
978-9947-980	El Rayahine édition	الريادة للنشر والتوزيع
...	...	الرياض
978-9961-9589	Imprimerie El Riadh	رياض العلوم للنشر والتوزيع
978-9947-823/978-9961-9578/ 978-9961-9572	Riadh el-Ouloum édition	الرياضة
978-9931-9450/978-9931-9362	El Reyada édition	ريال سوفت ميلتيميديا
978-9961-9639	Real soft Multimédia	الريام
...	Librairie Erriam	الريان
978-9931-9726	Imprimerie Eriane	ريجي سود ميديتيراني
978-9947-811	Régie Sud Méditerranée (RSM)	ريف بلونش (الضفة البيضاء)
978-9961-9668	Rive Blanche	ريف سود (الضفة الجنوبية)
978-9947-959/978-9961-9749	Rive sud	ريحانة
978-9961-822	Rayhana édition	ريجي كومينيكاسيون إي ميديا
978-9961-9706	Régie communication et média	ريشة السام
978-9947-964/978-9961-9892	Richa Elsam édition et de Diffusion	الريشة
978-9947-27/978-9947-809	La Plume édition	الريشة الحرة
978-9961-840/978-9961-9546	Pinceau libre	الريشة الذهبية
978-9931-9275/978-9931-9608	La Plume d'or édition	الريشة السحرية
978-9961-9880	Plume Magique édition	ريم
978-9931-487/978-9961-9771	Rym édition	

ز

978-9947-992/978-9961-9887	Z Ettaleb édition	زاد الطالب للطباعة والنشر والتوزيع
978-9961-942	Zad el Mouhadjer édition	زاد المهاجر
978-9961-9720	Zad El Miad édition	زاد الميعاد
...	Z édit com	زاد إيديت كوم
...	Z édition	زاد للنشر والتوزيع
978-9947-996/978-9961-9797	Maison d'édition Z-Link	زاد لينك
978-9947-40/978-9961-9999	ZED Media	زاد ميديا
978-9961-798	Zaiache édition	زاعياش
978-9961-9673	Zouhal édition	زُحل
978-9961-49	Zeralda édition	زرالدة

978-9931-527/978-9961-715	Zyriab édition	زرياب للنشر
978-9961-702	Dar Zahraa	الزّهراء
978-9961-825	Zohra édition	زُهرة
978-9931-9280	Dar Ezzawawi Lildirasat	الزّواوي للدراسات
978-9961-9750	Zouba entreprise d'édition et de diffusion	زوبة للنشر والتوزيع
978-9961-841	Ziani Yasmina édition	زيّاني ياسمينية
...	Les éditions Zaytun	زيتون
...	...	الزيتونة
978-9961-9616	Zirem	زيرم
978-9931-334	Zimoura édition et distribution	زيمورة للنشر والتوزيع
س		
978-9947-22	SAIHI Edition & Distribution	السّاحي
...	...	ساجد
978-9931-9550	SAGEC	ساجاك
978-9947-973/978-9961-9785	Les éditions du Sahel	السّاحل
978-9961-924	Sahel édition	ساحل
978-9931-9495	Dar Essada El Malikia	السّادة المالكية
...	Sarp	سارپ
978-9931-591/978-9931-9198	SARAH Edition	سارة
978-9931-9122	Sara Voice édition et distribution	سارة فويس
978-9961-9529	SEC-FAN	ساك فان
978-9961-9506	Symbiose communication environnement	سامبيوز إتصال بيئة
...	...	سامينوف
978-9961-35	Samy édition	سامي
978-9931-650/978-9931-9327	Sami Impression et distribution	سامي للطباعة والتوزيع
978-9931-9034	Sencho édition	سانشو
978-9931-9021	Safe Haven édition	سايف هافن
978-9931-339/978-9947-914/ 978-9947-852/978-9961-9724	Essabil édition	السّبيل للنشر والتوزيع
978-9931-563/978-9931-9094	Spect print art service	سپاكت پرينت آرت سارپيس
978-9961-9925	Spot communication	سپوت كومينيكاسيون
978-9931-9325	Edition Spinel	سپينال
978-9931-654/978-9931-9030	Studio édition	ستوديو
978-9961-9695	Studio 25 Numérique édition	ستوديو 25 الرّقمي
...	Studio concept	ستوديو كونسابت
978-9931-445	Edition Sahnoune	سحنون
978-9961-51/978-9961-721/ 978-9961-708/978-9961-9608/ 978-9961-9607	Essaada édition	السّعادة
978-9961-9530	Essaada Lil koran El Adhim édition	السّعادة للقرآن العظيم
978-9931-495	Maison Said, édition et distribution	سعيد للنشر والتوزيع

978-9961-9830	Sefraber éd. Franco Berbère	سفرابر
978-9947-54	Dar Sofiane édition et distribution	سفیان للنشر والتوزيع
978-9931-402	Dar Safir édition et distribution	سفير للنشر والتوزيع
...	Edition SOCRATE	سقراط
978-9947-916	Socrate news édition	سقراط نيوز
978-9931-519/978-9931-9155	Scolie édition	سكولي
978-9931-9472	Société de communication et de publicité (Scompub)	سكوم پيب
978-9961-935	Dar Essalam	السلام
978-9931-9292	Dar Essoltane édition et diffusion	السُّلطان للنشر والتوزيع
978-9931-303	Essalil édition et distributions	السليل للنشر والتوزيع
...	...	سليم للنشر
978-9931-9426	Smart Economic	سمارت إيكونوميك
978-9931-9260	Smarttek consulting Algérie	سمارتك كونسيلتينغ ألجيري
978-9961-9619	Smala édition	سمالة
978-9947-919/978-9961-9746/ 978-9961-9617	Samar édition	سمر
978-9931-9794	Samunov	سمينوف
978-9947-974	Sendjak Eddine Lil Kitab	سنجاك الدّين للكتاب
978-9961-731	Soundous édition	سندس
978-9931-9433	Soundous Manar	سندس منار (بومزعر سابقا)
978-9947-921	Essahl édition	السهل
...	Dar Essouhoub Edition, Impression & Distribution	السهوب للنشر والطباعة والتوزيع
978-9931-9442	Souai Mohamed	سواي محمّد
978-9961-9800	SOPIREF	سوپيراف
...	...	سوزلر
978-9931-510	Dar Souzlar El Djazaire édition et distribution	سوزلر الجزائر
...	Cendrillon	سوندغيون
978-9931-673/978-9931-9203	Souham édition	سوهام
978-9961-9908	C.M. Agency édition	سي. أم. آجونسي
978-9961-816	C.M.M Communication multimédia méditerranéenne	سي. أم. أم
978-9961-771	CPS	سي بي أس
978-9961-9878	Cible Ecole	سيبل إكول
978-9961-9626	Maître maison édition	سيد البيت
978-9961-9553	Cedoc	سيدوك
978-9931-639/978-9947-872/ 978-9961-704	Société d'édition et de diffusion internationale algérienne SEDIA	سيديا
978-9961-9545	Communication Documentation Systèmes	سي. دي. أس.
978-9961-9594/978-9961-9756/ 978-9931-338	C D S P édition	سي. دي. أس. بي
978-9931-432	Dar Sidi El Kheir édition et	سيدي الخير

	distribution	
978-9931-9206	Les édition Sidi Abderrahmane	سيدي عبد الرحمن
978-9931-431	Publications Sidi Nayel	سيدي نايل
...	Syral	سيرال
...	...	السيرة للكتاب
978-9931-9013	Dar Sirta	سيرتا للثقافة والآداب
978-9931-9283	Edition Cirta	سيرتا
...	Sigma éditions	سيقما للنشر والتوزيع
978-9961-9762	SEQUOIA	سيكوايا
...	SICOD P	سيكود بي
...	Syllabus	سيلابوس
978-9931-9059	Syla édition et communication	سيلا للنشر والاتصال
978-9931-635	C-Logic	سي لوجيك
978-9931-588	Ciligne édition	سيليني
978-9961-9841	Simorg	سيمورق
978-9961-770	Simoun édition	سيمون للنشر والإشهار والاتصال
978-9931-9784	Symia Conseil	سيميا كونساي
978-9961-882	Synergie	سينارجي
978-9931-601/978-9931-9137	Synopsis édition	سينوسبي
978-9961-714	Scientifiex édition	سيونتييفياكس
978-9931-9088	Scienticom	سيونتيكوم
978-9931-9418	Science et pratique	سيونس إي پراتيك
978-9947-74/978-9931-571/ 978-9961-916/978-9961-893	Science et savoir	سيونس إي سافوار
...	Science & santé	سيونس إي سونتي
ش		
978-9931-313/978-9961-9926	Shariqa édition	الشارقة
978-9931-366/978-9931-9042	Echatibia édition et diffusion	الشاطبية
978-9947-864/978-9961-9744	El Chatir édition	الشاطر للطباعة والنشر والتوزيع
978-9931-9299	Chaffai Abdelkrim édition	شافعي عبد الكريم
978-9931-596	Dar EL Chafai édition et diffusion	الشافعي للنشر والتوزيع
978-9947-940	Child Hood	شايلد هود للنشر
978-9931-505	Réseau Bila Houdoud des médias	شبكة بلا حدود للإعلام
978-9931-9003	L'arbre à livre	شجرة الكتب
978-9961-738	El Charchar édition	الشرشار
978-9931-9472	Société de communication et de publicité (Scompub)	شركة الاتصال والنشر (Scompub)
978-9947-898/978-9961-9768	Société Algérienne Boudaoud	الشركة الجزائرية بوداود
978-9947-941/978-9961-9833	Société algérolibanaise	الشركة الجزائرية اللبنانية
978-9961-9951/978-9931-353	Echourouk El Yaoumi	الشروق للإعلام والنشر
978-9961-9691	Echourouk pour l'information et des données	الشروق للأخبار والمعلومات والطباعة والإشهار

978-9947-901	El Chourouk édition	الشّروق
978-9961-9674	El Sharif édition	الشّريف
978-9931-496/978-9931-9089	Imprimerie Cherif Mohamed	شريف محمّد
978-9947-869/978-9947-820/ 978-9961-9610	Chérifi édition	شرفي
978-9931-439	Dar Chtaïbi	شطايبي
978-9931-9255	EPESP A-Chaab	الشّعب
978-9931-9767	Chaghaf éditions	شغف للنّشر والتّوزيع
978-9931-500/978-9961-9772	Sh'Far édition	شفار
978-9961-9758	Entreprise Chlef	الشّلف
978-9931-9011	Chams Eziban édition	شمس الزّيان
978-9931-436	Edition Chams Eziban	شمس الزّيان للنّشر
978-9961-63/978-9947-39	CHIHAB Editions	شهاب
978-9931-9539/978-9961-9935	Chihab 2000 édition	شهاب 2000 للكتاب
978-9947-874/978-9961-861/ 978-9961-9627	El cheikh El Bachir El Ibrahimi pour le livre	الشّيخ البشير الإبراهيمي للكتاب
978-9931-614/978-9931-9190	Fondation Cheikh Ammi Said	الشّيخ عمّي السّعيد
...	...	الشّيخ محند أولحسين
978-9961-9954	Tchikou édition	شيكو
978-9947-940	Child Hood édition	شيلد هود
978-9931-302/978-9961-9834/ 978-9961-9770	El Chaima édition	الشّيماء

ص

...	...	صادق للنّشر والتّوزيع
978-9931-9731	Sari impression-édition	صاري للطباعة والنّشر
...	Salya com	صاليا كوم
978-9931-9009	Société Saouli d'édition et de distribution	صاولي للنّشر والتّوزيع
978-9961-9819	El Sabaah el Djadid édition	الصّباح الجديد
978-9931-652/978-9931-421	AGS imprimerie Sobhi	صّبحي
978-9931-507	Eurl Sabr communication et publicité	صبر للاتّصال والإشهار
978-9961-850	Presse d'Alger	صحافة الجزائر
978-9931-9528	Les Presses du Chlef	صحافة الشّلف
978-9961-857	Sahraoui édition	صحراوي عبد المجيد
978-9961-9501	Rocher Noir édition	الصّخرة السّوداء
978-9931-360	Imprimerie Sakhri	صخري
978-9931-579/978-9931-9152	Dar El Seddik	الصّدّيق
978-9931-545	Sigharona, édition et distribution	صغارنا للنّشر والتّوزيع
978-9947-34/978-9947-850/ 978-9961-734	Editions Pages Bleues internationales	الصّفحات الزرقاء العالمية
978-9931-342/978-9961-9970	Page d'or	الصّفحة الذهبية للنّشر والتّوزيع
978-9961-918	Safouan édition	صفوان
978-9931-341/978-9961-9930	Sawt El Hikma édition	صوت الحكمة

978-9931-9536	Soleil Bleu	صولاي بلو (الشَّمس الزَّرقاء)
	Solegie	صوليجي
978-9931-469	Edition SONIAM	صونيام
ض		
978-9931-745/978-9931-637/ 978-9931-536/978-9931-9180	Dar Douha, édition et publicité	الضّحي للنّشر والإشهار
978-9961-806		الضّحي للنّشر والتّوزيع
978-9931-9600	Dammah Publishing	ضمّة للنّشر والتّوزيع
		الضّبياء
ط		
978-9961-50	Tassili	طاسيلي
		طالب
978-9961-56	Maison El Taleb	الطالب للنّشر والتّوزيع
		طرّافي
978-9961-782	El Taliaa édition	الطلّيعه
978-9931-390/978-9947-949	Tolaitila édition et distribution	طلّيطلة
ع		
978-9931-9169	Dar Aref	عارف
		العاصمة
		العافية للنّشر والتّوزيع
978-9931-624/978-9961-712	Alam el Afkar édition	عالم الأفكار
978-9961-786	Le Monde de la culture édition	عالم الثقافه
		عالم الكتاب العربي للنّشر والتّوزيع
978-9947-978	Alam El Koutoub édition	عالم الكتب
978-9947-994	Alam El Kalam édition	عالم الكلام
978-9931-724/978-9931-607/ 978-9947-912/978-9947-909	Alam el-Maarifa édition et distribution	عالم المعرفة للنّشر والتّوزيع
978-9931-9349	Imprimerie El-Alamia	العالمية
978-9931-9762		العالم يقرأ
978-9961-9814	El-Alamein édition	العالمين
978-9931-9392	Aida Agency	عايدة آجونسي
978-9931-512/978-9931-9103	El Abassi Youcef édition	العبّاسي يوسف
978-9947-977	El-Abakira communication & édition	العباقره للإعلام، النّشر، التّوزيع والطّباعة
978-9961-744		عبد الرّحمن هّانو
978-9931-9538	Abderrezakh édition	عبد الرّزّاق
978-9947-42/978-9931-9055	Dar Abdelatif édition et diffusion	عبد اللّطيف للطّباعة والنّشر وتوزيع الكتاب
978-9961-889	Atman édition	عثمان
978-9931-368/978-9947-810	El Othmania édition	العثمانية
978-9931-401	Aden édition	عدن
	Araja éditions	عرّاجة
978-9931-9134	Edition Arar	عرّار

978-9931-9710	Dar El Ardjoun	عرّاس للنشر والتوزيع
978-9961-9854	Arouma édition	الرجون للنشر
978-9931-521	Aridj édition	عرّومة
978-9947-32/978-9947-969/ 978-9947-932	El izza oua el karama lil kitab	عزيّج
978-9947-889/978-9961-9716	El-Azm édition	العزّة والكرامة للكتاب
978-9931-9628	Dar Azouz Office	العزم
	Dar Azzouz	عزّوز أوفيس
978-9931-9355	Azzoug édition	عزّوز للنشر والتوزيع والإشهار
978-9931-9329	Edition Elazizaine édition et distribution	عزّوق
978-9947-972,978-9961-9867	Achab Editon	العزّيزين للنشر والتوزيع
978-9961-742/978-9961-936/ 978-9931-331/978-9931-712	Achache éditions	عشاب
978-9947-989/978-9961-9899	Achriate Enour édition	عشاش
	Dar El Issam	عشريات التّور
978-9931-555/978-9961-820	Age d'or	العصام للنشر والتوزيع
978-9961-9640/978-9961-9602	El Osmane édition	العصر الدّهبي
978-9931-562	Dar Al ATTA	العصمان
978-9931-9530	Attalah édition et disribution	العتاء
978-9961-9905	Atoucha édition	عطا الله
978-9931-9437	El Akkad Média & publishing	عظّوشة
978-9947-813/978-9961-9559	El Akd El Farid édition	العقّاد ميديا آند پابليشينق
978-9931-9234	Alamat édition	العقد الفريد
978-9961-818	Imprimerie Allaouia	علامات
	Science & savoir	علاّوية
978-9947-57/978-9961-909/ 978-9961-805	Dar El Ouloum édition et distribution	العلم والمعرفة
978-9931-678/978-9931-600/ 978-9961-941	Ali Benzid édition et distribution	العلوم للنشر
978-9931-455	Editions Omari	علي بن زيد للطباعة والنشر
978-9961-9702	El Oumda édition	عُماري
978-9931-423	Dar El Amid édition et distribution	العُمدة
978-9931-633/978-9931-398/ 978-9961-9979	Laouadi édition et distributions	العميد للنشر والتوزيع
978-9931-380	Dar El Aouassim édition et diffusion	العوّادي للنشر والتوزيع
		العواصم للنشر والتوزيع
978-9931-9101	Laïche édition et diffusion	عويّبات
		العيش للنشر والتوزيع
		عين
غ		
978-9947-926/978-9961-761	Ghobrini édition	عُبريني امحمّد
978-9961-9508	El Ghad édition	الغد

978-9947-68/978-9961-54	El Gharb édition	الغرب
978-9961-901-07-X		غربي عبد الكامل
978-9947-29	Gharnata édition	غرناطة
978-9961-9629	Gharnata édition	غرناطة
ف		
978-9947-963	El Faiz édition	الفائز
978-9947-896/978-9961-9656	El Farouk édition	الفاروق للنشر والتوزيع
978-9931-9254/978-9931-9263	Fazidéa édition	فازيديا
978-9931-9245	Al Fassila édition	الفاصلة
978-9931-443	Fassila édition	فاصلة للنشر
978-9961-58	F.Zahra édition	فاطمة الزهراء
978-9961-9699	Pharos exbitions	فاغو إكزيبسيون
978-9961-9961	Elfaker édition et distribution	الفاكر
978-9931-444	Family book édition	فاميلي بوك (مكتبة جرير سابقا)
978-9961-9638	Fanous pour la culture et les arts	الفانوس للثقافة والفنون
978-9931-9429	Dar Al Fateh impression	الفتح للطباعة
978-9961-911/978-9961-9601	El Fadjr édition	الفجر
978-9961-32	El Fedjr édition	الفجر
978-9931-572	Frantz Fanon	فرانس فانون
978-9931-597/978-9947-943	El Ferdaous livres édition	الفردوس للكتب
978-9931-616	Dar El Fourkan	الفرقان للنشر والتوزيع
978-9961-872	Facih édition	فصيح
978-9931-504/978-9961-9788	Champs libre édition	الفضاء الحر
978-9961-874	Espace libre édition	الفضاء الحر
		فضاء العلوم للنشر والتوزيع
		الفضائل
978-9947-58/978-9947-866/ 978-9961-9679	El Fadhila édition et diffusion	الفضيلة للنشر والتوزيع
978-9931-734/978-9931-470/ 978-9961-9917	Cogito éditions	فكر
		الفكر
	Dar El Fikr international	الفكر العالمية
978-9947-936/978-9961-9817	El-Fikr-El-Arabi édition	الفكر العربي
978-9931-595	Eurl Fikr oua salem	فكر وسلام للنشر المعرفي
978-9947-825	Flèche d'or édition	فلاش دور (السهم الذهبي)
978-9931-675/978-9931-388/ 978-9947-860/978-9961-9723	Flites Editions	فليت
978-9931-506	Dar El Fanar	الفنار للعلوم والآداب
	Le Petit Fennek	الفنك الصّغير
978-9961-9575	Imprimerie des arts graphiques	الفنون التشكيلية
978-9961-9888	Imprimerie des arts graphiques	فنون الطباعة
978-9961-9853	Imprimerie des arts et industries graphiques (IAI Graphiques)	الفنون والصناعات المطبعية

978-9931-9631	Fahrenheit edition et disribution	فهرنهايت للنشر والتوزيع
978-9931-9567/978-9931-777	Fawassil linachr wa ilam	فواصل للنشر والإعلام
978-9947-857/978-9961-9711	Faouanis communication	فوانيس للاتصال
978-9947-815	FOREM	فورام
978-9961-9541	El Fawz édition	الفوز
978-9931-9537	Focus édition	فوكيس للنشر
978-9931-9201	Voltaire maison d'édition	فولتير
978-9931-9272	Full Succes	فول سوكسس
978-9931-622/978-9931-9179	Feedback édition	فيد باك
978-9931-300/978-9961-9897/ 978-9961-9778	El Fairouz production culturelle	الفيروز للإنتاج الثقافي
978-9931-9500	Dar El Finik édition et distribution	الغينيق للنشر والتوزيع
978-9961-9573	Phenix-com	فينيكس كوم
978-9931-9385	FOUR BK édition et services	فور بي كا: نشر وخدمات
978-9931-642/978-9931-9340	Vingt un's com	فانتانس كوم
978-9931-9201	Voltaire maison d'édition	فولتير
	Vouloir	فولوار
978-9961-9719	Eurl-vision-us édition	فيجن آس
978-9947-975/978-9961-9873	Vescera édition	فيسيرا للنشر والتوزيع
978-9931-461	Visions édition et distribution	فيزيون نشر وتوزيع
978-9931-9532	La maison vitamine El Fikr édition et distribution	فيتامين الفكر للنشر والتوزيع
	Veecos	فيكوس
ق		
978-9961-9790	Kadri édition	قادري
		القافلة
978-9947-808	Ets El Qabas édition et distribution	القبس للنشر والتوزيع
978-9961-752		القبة للنشر والتوزيع
978-9931-460/978-9931-9112	El Qobia éditions	القبة
978-9931-9565	Dar El quods eddahabia	القدس الذهبية
978-9947-66/978-9947-927/ 978-9961-9794	El Qods El Araby édition	القدس العربي للنشر والتوزيع
		القدس للكتاب
		القدسية
	Dar ElKodoua éditions	القدوة
978-9947-35/978-9947-907/ 978-9947-836/978-9961-946/ 978-9961-812	Kortoba édition et diffusion	قرطبة
	21ème siècle éditions	القرن الواحد والعشرين
	Edition Romance: publication et distribution	رومنس القرن 21 للنشر والتوزيع
		القسم البهيج
978-9947-62/978-9961-64	CASBAH Editions	القصة
978-9931-307	Kasr El Boukhari édition et	قصر البخاري

distribution

		قصر الحمراء
978-9947-918/978-9961-749	Palais du livre édition	قصر الكتاب
978-9931-9061	Le pôle des connaissances	قطب المعارف
978-9961-9880	Edition plume magique	القلم الساحر للنشر
978-9931-503	Arc Editions	القوس
978-9931-9678	Edition Kirta	قيرطا للنشر والتوزيع
978-9961-701	Gala gut édition	فالا فوت
978-9947-29	Editions GALAXIE	فالاكسي
978-9961-9556/978-9931-330	Galaxie communication	فالاكسي كومينيكاسيون
	Gallimard	فاليمار
978-9947-910/978-9961-9654	Gana Edition & Distribution	فانة
978-9931-583	Gaya Editions	فايا
978-9961-9839		فتارني
978-9961-757	Graphic design édition	فرافيك ديزاين للنشر
978-9961-763	Graphic scan édition	فرافيك سكان للنشر
	Grain Fertil	فران فريتيل
978-9931-9302/978-9961-9920	Guerfa imprimerie édition et distribution	غرفة: مطبعة، نشر وتوزيع
		غرفي
978-9931-9592	Guerfi Office	غرفي أوفيس
978-9961-9574	SNC Guerfi et fils	غرفي وأبناؤه
978-9931-9396	Le Calem de lumière	قلم الضياء
978-9931-9331	Global Edit Services	فلوبال إديت سارفيسز
978-9931-9185	Global School édition	فلوبال سكول
978-9961-9500	Guelil édition	فليل
978-9931-9449	Edition Gamar et Sediri Cheikh Mohand Oulhoucine et compagnie	فمر وسديري الشيخ محند أولحسين وشركائه
978-9961-868	Guraya	فورايا
978-9961-895	Gouraya Algérie édition	فورايا الجزائر للنشر
ك		
978-9947-807	K P M G Algérie édition	كا بي أم جي
978-9961-9748	KB Com	كا. بي. كوم
978-9931-479/978-9931-9085	Dar El Kateb impression, édition et diffusion	الكاتب للطباعة والنشر والتوزيع
978-9961-9675	Catral édition	كاترال
978-9931-587/978-9961-9753	Carrefour Culturel	كارفور كولتورال (الملتقى الثقافي)
		كاريزما
978-9947-991/978-9961-9816	Kaza édition	كازا
978-9931-9657	Edition Kalama	كالاما للنشر والتوزيع
978-9931-605	Calamus édition	كالاموس
978-9961-9784	El Kamer édition	الكامر

978-9961-9825	Kamyna édition	كامينا
978-9931-529	Communication & Multimedia Systems	كامينيكاشن آند ميلتي ميديا سيستمز
978-9961-790	El Kahina édition	الكاهنة
978-9931-9070	Key Global Network édition et diffusion	كاي فلوبل ناتوورك
978-9947-28/978-9961-9643	El Kitab El Hadith édition	الكتاب الحديث
978-9961-9893	Livre d'esprit	كتاب الروح (ليفرديسبري)
978-9931-437/978-9931-9106	Editions Livre magique	الكتاب السحري
978-9947-847/978-9961-9648	Livre express édition	الكتاب السريع
978-9931-9665	Sarl Maison Elkitab El Kanouni linachr wa taouziaa	الكتاب القانوني للنشر والتوزيع
978-9961-9912	LivrArbadji édition	كتاب عرباجي
978-9931-753/978-9931-602/ 978-9931-333/978-9947-833/ 978-9961-831	El Kitab El Arabi édition	الكتاب العربي
978-9947-832	Kitab El Ghad édition	كتاب الغد
978-9931-9541	El Kittab El Mouassir	الكتاب المعاصر
978-9961-30	A livre ouvert	الكتاب المفتوح
978-9931-630/978-9931-9287/ 978-9931-9247	Dar El Kitab El Malaki	الكتاب الملكي
978-9931-735/978-9931-9466	Kitabook édition	كتابك للنشر كتابي
978-9961-9842	Maison Kotama du livre	كتامة للكتاب الكتب
978-9931-459	Editon Livres d'Or	الكتب الذهبية
978-9947-846/978-9961-47/ 978-9947-871	El Kottoub El Ilmia édition	الكتب العلمية الكتب العلمية للطلبة
978-9961-9534	Dunes.com édition	كثبان كوم
978-9931-449	Kerdja édition	كرجا للنشر والتوزيع
978-9931-407/978-9961-9992	Maison Kerdada édition & distribution	كردادة للنشر والتوزيع
978-9931-554,978-9931-301/ 978-9961-9943	Karam Allah édition et distributions	كرم الله
978-9931-9666/978-9931-866	Cryptoniks Publishing	كريتونيكس للنشر
978-9961-728	Cristal Print édition	كريستال برينت
978-9961-9734	Cristal marketing d'Algérie	كريستال ماركتينغ دالجزيري
978-9961-9585	Karim Bensbaa édition	كريم بن سبع
978-9931-392/978-9931-9066	El Kifaya édition, impression et diffusion	الكفاية للطباعة والنشر والتوزيع
978-9961-59	El Kafila édition	الكفيلة للنشر
978-9931-464/978-9931-9031	El Kafila édition et diffusion	الكفيلة للنشر والتوزيع
978-9961-877	Clas'Gais édition	كلاس فاي
978-9961-879/978-9961-9561	El- Kalimat édition	الكلمات

978-9931-695	Dar Elkalimat d'édition et distribution	الكلمات للنشر والتوزيع
978-9931-480	El Kalim Attayib édition	الكلم الطيب
978-9931-9258/978-9931-643	Dar El Kalima KALIMA Editions	الكلمة للنشر والتوزيع كلمة للنشر
978-9931-441/978-9931-9033	El Kalima éditions Kalma communication Kalima Consulting	الكلمة كلمة كومينيكاسيون كلمة كونسيلتينق
978-9947-31/978-9947-868/ 978-9961-9733	Clic éditions Clic com	كليك كليك كوم
978-9931-9370	Editions Kamel Eddine	كمال الدين
978-9961-778	El Kanari édition et distribution	الكناري للنشر والتوزيع
978-9961-9907	El Kanari édition	الكناري للنشر
978-9931-636/978-9931-9285	Kanaan édition et distribution Kounouz	كنعان للنشر والتوزيع كنوز
978-9947-902/978-9961-9597	El Kounouz édition	الكنوز
978-9947-60/978-9931-318/ 978-9961-9911	Kounouz el Hikma édition	كنوز الحكمة
978-9931-570	Kounouz Errachid	كنوز الرشيد (المركز الثقافي الجزائري سابقا)
978-9931-706/978-9947-908/ 978-9961-9779	Kounouz lilkitab édition	كنوز للكتاب
978-9931-9557	Kounouz Youghourta	كنوز يوغرطة
978-9931-586/978-9931-9145	Dar El Kaouthar Cours DZ	الكوثر كور دي زاد فورماسيون
978-9961-711	Corniche	الكورنيش
978-9947-923/978-9961-9829	Kouchkar édition	كوشكار للنشر والتوزيع
978-9947-888/978-9931-629/ 978-9931-713/978-9931-10	Kawkab El Ouloum	كوكب العلوم
978-9931-315/978-9961-9786	Koukou éditions	كوكو
978-9947-890/978-9961-9663	Color Set	كولور ست
978-9931-474/978-9931-9109	COLORIUM: édition & impression	كولوريوم: نشر وطباعة
978-9931-367/978-9961-9906	Com.Malek édition	كوم مالك
978-9961-9765		كومبيستا ميديا
	Continent pack services	كونتينونتال باك سيرفيسز
978-9931-9518	Conseil diffusion Algérie Kohinoor	كونساي ديفيزيون ألجيرى كوهينور
978-9931-454/978-9931-9118	Quipos Edition Kirta	كيپوس كيرتا
978-9961-700	King assistance marketing	كينق أسيسستونس ماركييتينق
978-9931-9343	Kinmedias communication et culture	كينميديا اتصال وثقافة
978-9931-603	Culture Lang édition	كيولتور لانق

ل

978-9961-9535	Label image	لابال إماج
978-9961-9932	La Préparatoire édition	لاپرياراتوار (التحضيرية)
978-9961-9848/978-9931-355/ 978-9931-708	La pensée	لا پونسي
	Lettres Char-nues	لاتر شارني
978-9931-9204	Edition et distribution Laraba Abdelhakim	لارابة عبد الحكيم للنشر والتوزيع
978-9931-613	L'Harmattan Algérie	لارماتون الجزائر
978-9961-9512	Lazaref Allal édition	لازارف علاّل
	Lastore	لاستور
978-9931-9044	La Source édition et distribution	لا سورس (التبع)
978-9931-9318	Maison d'édition et de distribution la renaissance	لا غونيسونس
978-9961-9517	Lalla Sakina	لالا سكينه
978-9931-411	Lala Safia édition et distribution	لالا صفية
978-9947-49,978-9961-788	Lalla Moulati	لالا مولاتي
978-9961-9563	Agence de publicité Lamara	لعمارة
978-9931-9440	Lebed édition et distribution	لباد للنشر والتوزيع
978-9947-827	Lazhari Labter édition	لزھاري لابتر
978-9931-9084	Lotfi Raissi édition	لطفي رايسي
978-9931-9490	Edition Laadi	لعادي
978-9931-9115	Imprimerie Laoussati Mohand Chérif	لعوآسي محند شريف
978-9931-711	Dar Lokmane	لُقمان
		اللباب
978-9961-754	Al Lissanain édition	اللسانين
978-9931-9554	Lilalamine édition	للعالمين للنشر والتوزيع
978-9931-424	Dar El Liwaa édition et distribution	اللقاء للنشر والتوزيع
978-9947-928/978-9961-9635	La 7 ^e Couleure édition	اللون السابع
978-9961-9592	Lambda édition	لمبدة
978-9931-668/978-9931-9377	Lamssa édition	لمسة
978-9931-743	Lana édition	لانا
978-9961-9637	Le Passage édition	لو پاساج
978-9931-9261	Le Tremplin	لو ترومپلان
978-9947-831/978-9961-9624	Le Savoir édition	لوسافوار
978-9961-947	Le Signe Negh édition	لو سيني ناغ
978-9931-9514	Le Grand chic algerien	لو قرون شيك ألجيريان
978-9961-854	Le Matin	لو ماتان
	Editions Le MARTINET	لو مارتيني
978-9931-9139	Le montagnard : Imprimerie et éditions	لو مونتانيار
978-9931-317	Le Monde du livre	لو موند دو ليپر (عالم الكتاب)

978-9931-418	Loumi Pharma information médicale	لومي فارما معلومات طبيّة
978-9931-727/978-9931-9487	SCN édition Imru Louni et cie	لوني
978-9931-9415	Lounja édition et publicité	لونجة نشر وإشهار
978-9961-937/978-9961-9518	Libris	ليبريس
978-9961-866	Liberté	ليبرتي
978-9961-860	L'époque édition	ليبوك (العصر)
	Edition Légende	ليچوند
978-9947-965/978-9961-9754	Legende graphic, industrie et équipements	ليچوند فرافيك: صناعة وتجهيزات
978-9961-9571	Les Arts et advertising	ليزار إي أدفارتايزينغ
978-9931-9192	Editions les Oliviers	ليزوليفيي (أشجار الزيتون أو الزيتونات)
978-9931-9424	LESTOR	ليستور
978-9931-9502	Leaf Innovation	ليف إينوفيشن
978-9947-847/978-9961-9648	Livres express	ليهر إكسپراس
978-9931-9674	Editions de l'écolier	ليكولي (التلميذ)
978-9931-9667	Edition Les lettres algériennes	لي لاتر ألجيريان
978-9947-939/978-9961-9727	L'Innocence édition	لينوسونس (البراءة)
م		
978-9961-9626	Maitre Maison	ماتر ميزون
978-9961-9669	Med	ماد
978-9931-9687	Marouchka édition et diffusion	ماروشكا للنشر والتوزيع
978-9961-9910	Maria édition	ماريا
978-9961-747	Marinour édition	مارينور
978-9961-9821	Mazola communication	مازولا
978-9931-9506	Dar Elmasra édition et distribution	الماسرة: نشر وتوزيع
978-9931-409,978-9931-9043/ 978-9961-9795/978-9961-9757	Entreprise de presse édition et distribution M'sila	المؤسسة الصحفية بالمسيلة للنشر والتوزيع
978-9931-9711	Massilia Livre	ماسيليا للكتاب
978-9931-408	El Moulafat édition et distribution	المؤلفات للطباعة والنشر
978-9931-397	Dar Malek imprimerie, édition et distribution	مالك: طباعة، نشر وتوزيع
		مامدي
978-9931-542/978-9961-9966	Magnolia communication	مانبولا كومينيكاسيون
978-9931-742/978-9931-692/ 978-9931-9408	El Maher	الماهر
978-9961-775	Dar El Moubtaker	المبتكر
978-9931-9176	El-Moubriq édition	المُبرق
978-9931-448/978-9931-9026	El Moutassader édition	المُتصدّر للترقية الثقافية والعلمية والإعلامية
978-9947-47/978-9931-345	El Motkan édition et diffusion	المُتقن
978-9931-567	Dar El Motaalem	المُتعلّم
978-9931-9747	Dar El Moutanabi	المُتنبّي (خشب نصر سابقا)

978-9961-744	El Moutoon édition	المُتون
978-9947-79/978-9931-615/ 978-9931-663/978-9931-689/ 978-9931-13/ 978-9931-524/978-9947-906/ 978-9961-9818	El Mouthakaf El Moujtahid édition	المُثَقَّف للنَّشر والتَّوزيع المُجتهد
978-9947-830	Dar El Majd	المجد المجد المجد العربي
978-9947-38/978-9947-933	Dar El Moudjadid édition et diffusion	المُجدِّد للطَّباعة والنَّشر والتَّوزيع
978-9961-9504 978-9931-9364	Medjrab Ouardia édition Dar El Madjid édition et distribution	مجراب وردية المجيد للنَّشر والتَّوزيع
978-9961-9741 9961-9504	El Modjtamaa édition Medjrab Ouardia	المجتمع مجراب وردية
978-9961-9924 978-9931-517 978-9931-9291	Groupe procommunication Groupe algérien édition & diffusion Groupe RAMA édition et impréssion	مُجمِّع بروكومينيكاسيون المُجمِّع الجزائري للنَّشر والتَّوزيع مجمِّع راما للنَّشر والطَّباعة
978-9931-9219 978-9961-9644	Komas Groupe (Dawaer édition) Groupement Hicham et Rachid	مجمِّع كوما (دوائر للنَّشر) مجموعة هشام ورشيد للنَّشر والتَّوزيع
978-9961-43 978-9961-9620	Madjaliss El Houda édition N R A édition (nouvelles revues algériennes)	مجالس الهدى المجلَّات الجزائرية الجديدة
978-9947-925/978-9961-9698 978-9931-494	El Mahaber édition Dar El Mahiba, édition et distribution	المحابر المحبَّة للنَّشر والتَّوزيع
978-9961-927 978-9961-9503 978-9947-954/978-9961-817 978-9947-958/978-9961-9876 978-9931-385/978-9931-9007 978-9931-442/978-9961-9776	El Mohammadia édition Mahmoudi édition El Mokhtar édition El Mada édition Imprimerie Midad Midad university press	مُحسن المُحسن للنَّشر والتَّوزيع المحمَّدية العامَّة المُحمَّدية محمودي المختار المدى للنَّشر والتَّوزيع مداد مداد يونيفرسيتي براس للنَّشر والتَّوزيع المدار الثَّقافيَّة
978-9931-9281 978-9961-1 978-9961-705 978-9961-9799 978-9961-9737	Madarij publication et diffusion Madani Madani Ecole Barbara Ecole de cuisine Boucherite	مدارج للنَّشر والتَّوزيع مدني مداني مدرسة بربارة مدرسة الطَّبخ بوشريط

978-9961-9969	Imprimerie M'Doukal	مدوكال
978-9931-9475	Fondation Medina études et développement	مدينة للدراسات والتّمنية
978-9931-9382	Merabtene Ouardia	مرابطن للنّشر
978-9961-9511	Marh édition	مرح
978-9961-9802	Murdjadjo édition	مرجاجو
978-9931-746/978-9931-9470/ 978-9931-9332	El Mardjane édition	المرجان للنّشر والتّوزيع
978-9961-848	Marsa édition	مرسى
978-9931-658/978-9947-990/ 978-9961-743	El Morchid El Djazairia édition	المرشد الجزائريّة
978-9931-620	Marguerite édition	مؤفيريث
978-9931-420	Academic center for human administrative and development	المركز الأكاديمي للإدارة والتّمنية البشريّة
978-9931-9062	Centre El Imam El Thaalibi études et édition du patrimoine	مركز الإمام الثّعالبي للدراسات ونشر التّراث
978-9947-876/978-9961-9634	SARL CREAPSY	مركز البحث، النّشر والتّطبيقات النّفسيّة
978-9961-9735	Centre el Bachir communication, recherche et développement	مركز البشير: اتّصال، بحث وتنمية
978-9961-9872/978-9931-362		مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التّعليميّة
978-9961-9948	Tarchid center édition	مركز التّرشيد
978-9931-9183/978-9931-9564	Centre excellence de recherches et études économiques	مركز التّميّز للبحوث والدراسات الاقتصادية المركز الثّقافي الجزائري (أنظر كنوز التّرشيد)
978-9961-9600	Centre El Rached	مركز الرّاشد
978-9947-982	Centre et maison du coran des études et des recherches	مركز ودار القرآن للدراسات والبحوث
978-9931-9425	Imprimerie Merkouche	مركوش
978-9947-873/978-9961-9686	Marwa édition	مروى مزار للنّشر والتّوزيع
978-9947-37/978-9947-942/ 978-9961-729	Imprimerie Mezouar	مزوار
	Edition Mezouar	مزوار
978-9931-665	Mezouar Youcef	مزوار يوسف
978-9931-569	Masahat El Maârifa	مساحات المعرفة
978-9947-52/978-9947-971/ 978-9961-9901	El Moustakbel édition	المستقبل
978-9931-9506	Dar El Masra	المسرى للنّشر والتّوزيع
978-9961-928	El Musk édition	المسك
978-9931-721	Dar El Michkat Lil kitab	المشكاة للكتاب
978-9931-9478/978-9931-9227	Dar El Moussabara	المصابرة للطباعة والنّشر والتّوزيع
978-9961-9831	El Massafi édition	المصافي
978-9961-9971	M. S. Djari édition et distribution	م. ص. جاري

978-9961-42	El Mashaf Echarif édition	المصحف الشريف
978-9931-731/978-9947-845/ 978-9961-787/978-9961-908	Imprimerie El-Arabia	المطبعة العربية
978-9961-9888	Imprimerie des arts graphiques à Djelfa	مطبعة الفنون المطبعية
978-9931-9293/978-9931-9051	Passerelles édition	معايير
978-9961-839	Dar El Maaridh	المعارض
978-9961-765	Mouad Ibn Djabel édition	مُعَاذ بن جبل لنشر الشريط والكتاب
978-9931-566/978-9947-884/ 978-9947-814	Dar El Mouassara édition	المُعاصرة للنشر والتوزيع
		المُعاصرة الجديدة
978-9961-839	El Maaridh édition	المعارض
978-9931-9397	Dar El Maârif	المعارف
978-9947-998/978-9947-881/ 978-9961-9694	Imprimerie El-Maaref	المعارف
978-9931-9067	Dar El Maarif El Djazairia édition et distribution	المعارف الجزائرية للنشر والتوزيع
978-9961-929	Maalem édition	معالم (معلم)
978-9931-9060	El Maali édition et diffusion	المعالي للنشر والتوزيع
		المعاني
978-9931-9286	El-Moaawada El Arwa	المُعَاودة الأروى لخدمات النشر
978-9931-648/978-9931-9346	Dar Maani	معاني
978-9947-70/978-9961-48	Editions El Maarifa	المعرفة: طباعة، نشر، توزيع
978-9931-347/978-9931-9006	El Maarifa Daouliya	المعرفة الدولية
		معرض الكتاب
978-9961-856	Institut Informatique-langues- traduction	معهد الإعلام الآلي، اللغات والترجمة
978-9947-817	Maehad El Manahidj édition	معهد المناهج للنشر
978-9931-321/978-9961-9940	El Maoudha édition	المعوذة
		المُعِين
978-9931-9303	Al Maghara édition	المغارة
978-9961-900	Maghreb édition	مغرب
978-9961-9692	Maghreb Presse édition	مغرب برس للنشر
978-9931-609	Maghreb Arabi édition	المغرب العربي للنشر والتوزيع
978-9961-837		المُفيد
978-9931-349/978-9947-843/ 978-9961-9646	El Moufid édition	المفيد للنشر والتوزيع
978-9931-419,978-9961-9942	MAQAMET édition	مقامات للنشر والتوزيع
978-9961-9813	El Mokawama édition	المقاومة
978-9931-9389	Al Mokrani Aamal	المقراني أعمال
978-9931-9588	Meguerhi Tarek	مفرحي طارق للنشر والطباعة والتوزيع
978-9961-9549	Librairie Aboulyakdan	مكتبة أبو اليقظان
978-9961-9952	Librairie El Ijtihad	مكتبة الإجتهد (ش. ذ. م. م. النشر)

		الجزائري للكتاب والصحافة)
978-9961-9551	El Ichtihaad édition	الاجتهاد للنشر
978-9947-905	Librairie Mille-Feuilles	مكتبة ألف ورقة
978-9931-9289	Imam Zuhri Library	مكتبة الإمام الزهري للنشر والتوزيع
		مكتبة الإمداد العلمي
978-9931-9413	El Maktaba El Amiria	المكتبة الأميرية
		مكتبة جرير (أنظر فاميلي بوك)
978-9947-25/978-9961-741/ 978-9961-785/978-9961-821	Bibliothèque verte édition	المكتبة الخضراء
978-9947-65/978-9947-917/ 978-9961-794	Librairie Errached édition	مكتبة الرّشاد
978-9931-9057	MK Tourisme édition et diffusion	م. ك سياحة للنشر والتوزيع
		مكتبة الشروق للنشر والتوزيع
978-9947-997	Librairie Arres édition et diffusion	مكتبة عزّاس للنشر والتوزيع
978-9931-723/978-9931-682/ 978-9931-9290		مكتبة عكاشة
978-9931-399/978-9961-9975	Librairie sciences coraniques études, investigations, édition et distribution	مكتبة علوم القرآن للدراسات والتحقيق
978-9961-733	El Maktaba El Assria édition	المكتبة العصرية
		مكتبة الفرابي
978-9931-538	El Maktaba Al Falsafia Al soufia	المكتبة الفلسفية الصوفية
978-9931-481	Al Maktaba Al Malikiya Litorath	المكتبة المالكية للتراث
978-9947-993	Librairie El Mohammadia	المكتبة المحمدية
	Librairie Kayma	مكتبة كايم
978-9961-37	El Malakia édition	الملكية
		الملكية للإعلام والنشر والتوزيع
978-9931-9446	Knowledge Kingdom	مملكة المعارف للنشر
978-9931-9379	El Mouna édition	المُنَى
978-9961-896	El Manabie édition	المنابع
978-9961-753	Manar Essabil édition	منار السبيل
978-9961-838	El Manel édition	المنال
978-9961-9959	Manal édition	منال
978-9961-939	El Manahidj édition et traduction	المناهج للنشر والترجمة
978-9931-372	El Manahidj Ettalimia édition et distribution	المناهج التعليمية للنشر والتوزيع
978-9931-9027	Dar el Mountakhab édition	المنتخب
978-9931-610	Dar El Mountaha	الْمُنْتَهَى
978-9961-784	Editions 48	منشورات 48
978-9931-9363	Manchourat El Djamiaa édition	المنشورات الجامعية
978-9961-810	Editions internationales	المنشورات الدولية
978-9931-9297	Imprimerie Mansour	منصور
978-9947-806	Mansouri édition	منصوري
978-9961-9860	Nord Sud Organisation "NSO"	منظمة شمال جنوب

978-9961-9697	Imprimerie Mennai	منعي
978-9961-931	El Minhadj édition	المنهاج
978-9947-882	Minhadj El khair édition	منهاج الخير
978-9931-649	Edition el Manhadj	المنهج
978-9931-9102	EL Manhal litadjlid édition	المنهل للتجليد
978-9931-516/978-9961-834	Mehdi édition	مهدي
978-9947-55/978-9931-375/ 978-9947-930/978-9961-9823	El-Mawahib édition	المواهب للنشر والتوزيع
978-9931-9551	Edition Motif	موتيف
	Edition MOUHOUS	موحوس
978-9961-9690	Musart presse	موزار صحافة
978-9961-766	Mostimag édition	موستيماش
978-9961-739	Mauguin	موفان
978-9961-799	Moka.com	موكا. كوم
978-9931-9296	Mouloud Mezache édition	مولود مزاش
978-9931-644/978-9931-352/ 978-9947-844	Monamira édition	موناميرا
		موناميرا الميسر
978-9931-417/978-9961-9766	Mondial Print Service	مونديال پرينت سارفيس
978-9961-713	Mondial édition et diffusion	مونديال للنشر والتوزيع
		ميترو للنشر والتوزيع
978-9961-9636	Mettis	ميتيس
978-9947-895/978-9961-9684/ 978-9961-9582	Médersa	ميدرسة
978-9947-938	Mediterranean Sea Door édition	ميديتيرانيئ سي دور للنشر
978-9931-491/978-9931-9082	Media Index	ميديا أنداكس
978-9947-43/978-9961-922	Media plus éditions	ميديا بلوس للنشر
978-9961-9987	Médiaticom	ميدياتيكوم
978-9961-9921/978-9961-9685		ميديا سپور
978-9961-39	Media sud	ميديا سود
	Media livres plus	ميديا ليفر بلوس
	Media marketing	ميديا ماركتينغ
978-9961-9957	Mirabeau imprimerie	ميرابو
978-9947-48/978-9947-987/ 978-9947-944	Mirath El Anabawi édition	الميراث النبوي للنشر والتوزيع
978-9961-853	El Mizane édition	الميزان
		الميسر
978-9931-9758	Mixage	ميكساج
978-9931-9519	Maison d'édition et de distribution Melia	ميليا للنشر والتوزيع
978-9931-585/978-9947-863	Mim Edition	ميم للنشر
978-9961-68	Edition Mimouni	ميموني
978-9961-732	Mihoubi édition	ميهوبي للنشر

978-9961-9583	Minuscules édition	مينيسكيل
ن		
978-9931-404	Dar Nadi Etaraki édition, impression et distribution	نادي التّرقّي
		ناصر للنّشر والتّوزيع
978-9931-9380	Nador Graph édition	ناطور فراف
978-9931-9446	Knowledge Kingdom Publishing	ناولج كينغدوم پابليشينق
978-9931-452	Les éditions Nait	نايت
978-9961-840	Dar El Nabaa	النّبا
978-9961-9877	Ennabaa édition	النّبع
978-9931-697/978-9931-9336	El Nabae Elsafi édition	النّبع الصّافي
978-9931-9480	En-nadjah Sarl Enperinfo	النّجاح أونپر آنفو
978-9931-373/978-9961-774	El-Nadjah livres édition	النّجاح للكتاب
978-9931-9545	Nedjma culture éditions	نجمة ثقافة
	Etoile nord africain	نجم شمال إفريقيا
978-9961-723/978-9931-324	L'Abeille édition	النّحلة
978-9931-9047	El Nokhba édition et distribution	النّخبة للنّشر والتّوزيع
978-9961-912	En nakhla édition	النّخلة
978-9931-9412	Nada Thourate	ندى ثرات
978-9931-525/978-9931-9184	Dar El Nada	الّدى للكتاب
978-9961-886	El Nadwa édition	الّدوة
978-9931-9071	Nadir Djama édition et diffusion	نذير جامة للنّشر والتّوزيع
978-9947-880/978-9961-9615	Nazhat El Albab édition	نزهة الألباب
		النّسائم للنّشر والتّوزيع
978-9931-533	Nusayban, édition, impression et distribution	نُسيبان: نشر، طباعة وتوزيع
978-9931-458/978-9931-9079	Necib édition et diffusion	نسيب
978-9961-9922	N. Si Hadj Mohand édition	ن. سي حاج مُحند
978-9961-9633	La Nouvelle édition	النّشر الجديد
978-9947-78/978-9931-659/ 978-9931-606	Nouvelle Publication universitaire	النّشر الجديد الجامعي
978-9961-9645	Nashra agency	نشرة آچونسي
978-9931-672/978-9931-9358	Enadar édition-diffusion-communication	النّظر : نشر، توزيع واتّصال
978-9961-9895	Vision future édition	نظرة مستقبل
978-9931-427	Voir par le savoir : édition et communication	النّظر عبر المعرفة
978-9931-589/978-9961-755	El Noamane édition	النّعمان للطباعة والنّشر
978-9947-816/978-9961-719	Ennafis	النّفيس
978-9931-9595/978-9931-788	Nogta Book	نقطة بوك
978-9931-9274	El-Nogta édition et distribution	النّقطة للنّشر والتّوزيع
978-9931-702/978-9931-9435	Nama Institution for reasearch and educational training	النّماء للبحث والتّدريب التّربوي
978-9931-9341	Namaa l'ilkiyam walmaarifa édition	نماء للقيام والمعرفة

978-9947-71/978-9931-425/ 978-9947-986	Dar Annahar édition et distribution	التّهار للطّباعة والنّشر والتّوزيع
978-9931-9480	En-nadjah Sarl Enperinfo	التّهج
978-9931-373/978-9961-774	El-Nadjah livres édition	التّهج للكتاب
978-9931-9606	Dar Nahj El Salaf	نهج السلف للنشر والتوزيع
978-9961-920	En-Nahdha édition	التّهضة
		التّهضة الجزائريّة
978-9931-619/978-9931-9064	El Nahda édition et communication	التّهضة للنّشر والاتّصال
978-9931-9068	Naoiadir Ifrikiya édition	نوادير إفريقيّة
978-9931-9798	Nouar Editions	نوار إيديسيون
978-9931-749/978-9931-9509	Nouasri édition	نواصري
978-9931-9330	Dar En-nour édition et distribution	التّور للنّشر والتّوزيع
978-9931-9024	Nour El Islam édition et diffusion	نور الإسلام للنّشر والتّوزيع
978-9947-968/978-9961-9909	Nour El Kitab édition	نور الكتاب
978-9931-741/978-9931-9451	Nourane édition	نوران
978-9947-985/978-9961-9851	Nour Chad édition	نور شاد
978-9931-559	Nour El Fikr édition	نور الفكر
978-9961-844	Novaprint édition	نوبا برينت
978-9931-537	Nova Graphik	نوبا فرافيك للنّشر والتّوزيع
978-9961-9808	Nouvelle ère édition	نوفال آر
978-9931-9386	Numid Craph	نوميدي كراف
978-9947-36/978-9931-332/ 978-9947-911/978-9947-818	Numidia impression, édition et diffusion	نوميديا للطّباعة والنّشر والتّوزيع
		نوميديا للنّشر والتّوزيع
978-9931-9279/978-9961-9998	Edition Numidie	نوميديا للنّشر
		نوميديا للكتاب
		نوميكس
978-9931-415	Dar Enoun impression, édition et distribution	التّون للطّباعة والنّشر والتّوزيع
978-9931-467/978-9961-9927	Noun Wa Lkalem édition	نون والقلم
978-9947-951/978-9947-948/ 978-9961-9623	Nounou édition, communication et publicité	نونو للنّشر، الاتّصال والإشهار
978-9931-9312	Nirouze édition et distribution	نيروز
978-9931-9111	Agence New Mark Marketing & Publicité	نيو مارك تسويق وإشهار
		الهادي للعلوم للنّشر والتّوزيع
هـ		
978-9931-688,978-9961-9915	Help Books édition	هالپ بوكس
978-9931-9515/978-9931-755	El Hadi Lil Ouloum édition et distribution	الهادي للعلوم: للنّشر والتّوزيع
978-9931-584	Hani maison d'édition	هاني
978-9931-9221	Sarl House Print	هاوس برينت
978-9961-9777	El-Hidaya édition	الهداية
978-9961-746	El Hidaya édition	الهداية للطّباعة والنّشر والتّوزيع

978-9947-76/978-9947-26/ 978-9961-60	El Houda édition, impression et diffusion	الهدى
978-9961-878	Entreprise El Houda	الهدى
978-9961-45	Hadil édition	هديل
978-9931-9455	Edition El Hazen	الهزن
978-9931-638/978-9947-920/ 978-9961-9739	Heguehoug édition	هغهوف
978-9931-628	El Hilal édition	الهلال
978-9947-802	El Hillel information	الهلال للخدمات الإعلامية
978-9947-812/978-9947-849/ 978-9947-976/978-9961-710/ 978-9931-490/978-9931-12	El Hana édition	الهناء
978-9931-9360	Hood édition	هود للنشر
978-9961-65/978-9961-66/ 978-9931-03	Houma édition	هومة للطباعة والنشر والتوزيع
978-9961-726	Hounas édition	هوناس
978-9931-699	Hiba édition	هبة
978-9931-720/978-9931-9143	Helium édition	هيليوم

و

		وائل
978-9931-434	Dar El waha du livre	الواحة للكتاب
978-9961-9625	Oasis édition	الواحة
978-9931-627	Imprimerie El Oued	الواد
	West Media	واست ميديا
978-9931-9560	Edition Wallaby	والابي
978-9931-9320	White Dream édition et production	وايت دريم: نشر وإنتاج
978-9961-9955	Dar el Wadaia édition et diffusion	الوديعة
		الورتيلان
978-9931-9391	El Ouartilani livre	الورتيلاني للكتاب
978-9961-9844	El Warthilani édition	الورثيلاني
		الورسم
978-9931-383/978-9961-9945	Librairie El Warcem	الورسم
978-9931-9419	Dar alwaraq	الورق
978-9961-876	Ouazani Said édition	وزّاني السعيد
978-9961-706	El Wissam édition	الوسام
978-9931-311/978-9961-9889	El Ouissem Al-Arabi édition	الوسام العربي
978-9931-732/978-9947-915	El Wassit lil Kitab édition	الوسيط للكتاب للنشر والتوزيع
978-9947-840	Wissal édition	وصال
978-9931-387/978-9931-679/ 978-9931-05/978-9931-09	Al Watan el Youm édition et diffusion	الوطن اليوم
		الوطنية للكتاب
978-9931-376/978-9947-862	Dar el Ouai édition	الوعي للنشر والتوزيع
978-9931-344	El Ouafaa audiovisuelle édition et diffusion	الوفاء سمعي بصري للنشر والتوزيع

978-9931-9693	Agence le corniche : presse et publicité. Editeur	وكالة الكورنيش للصحافة والإشهار: نشر الكتاب
978-9961-933	El Walid édition	الوليد
978-9931-389	Wellcom agence de communication	ولكوم
978-9931-719	Wamda édition et traduction	ومضة للنشر والتوزيع والترجمة
978-9961-9791	Wood play édition	وود بلاي
ي		
978-9931-9162	Yadib.Edit.com	ياديب.إديت.كوم
978-9961-9710	Yasmine édition	ياسمين
978-9961-9677	Yamcom édition	يامكوم
978-9931-535	Dar El Yad Edhahabia	اليد الذهبية
978-9931-9533/978-9931-9399	El Yossr Lilkitab	اليسر
		اليسر للكتاب
978-9931-531/978-9961-9936	Juba édition	اليمن
		الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع
978-9931-765/978-9931-11	Youtoubia édition	يوبا
978-9961-9988	JUGURTHA édition & distribution	يوتوبيا للنشر
978-9961-949	Uniteam	يوغرة للنشر والتوزيع
978-9961-9502	Universal Marketing Direct	يونيديم
		يونيغرسال ماركتينغ دايركت

ملاحق

Université d'Alger 2

Faculté des sciences humaines et sociales
Département de Bibliothéconomie et des sciences documentaires

QUESTIONNAIRE

Le présent questionnaire fut développé pour recueillir les données nécessaires dans le cadre d'un projet de recherche exécuté pour un Doctorat en Bibliothéconomie et des sciences documentaires à l'Université d'Alger 2....

Ledit questionnaire s'adresse aux éditeurs Algériens, il a pour objet de rassembler les données statistiques sur l'industrie de l'édition du livres en Algérie. Votre participation est donc volontaire et les réponses inscrites demeureront complètement anonymes et confidentielles, et les informations que vous transmettez ne serviront que pour des fins académiques.

Le questionnaire ne devrait vous prendre qu'environ 20 minutes à compléter. Il n'y a pas de bonne ou mauvaise réponse, pour chaque question, veuillez choisir l'élément de réponse qui représente le plus près vos perceptions ou réactions et ne répondez pas aux questions que vous jugez sensibles.

En vous remerciant d'avance de votre aimable compréhension et votre précieuse collaboration, on se tient à votre entière disposition pour tout complément d'information, si nécessaire.



Eric Leroux
ERIC LEROUX
PROFESSEUR AGREGÉ
UNIVERSITÉ DE MONTRÉAL

Le chercheur



Coordonnées de la maison d'édition

- Année de début d'activité :
- Statut juridique (celui mentionné dans votre registre du commerce):
 - ☐ Personne physique
 - ☐ Personne Morale (☐ SARL ☐ EURL ☐ SPA ☐ SNC ☐ Autre)
- Lieu d'activité :
- L'édition de livres est-elle l'activité principale de la structure ? ☐ Oui ☐ Non
- Est-ce que votre maison d'édition exerce, par ailleurs, d'autres activités relevant de l'édition ?
 - ☐ Oui ☐ Non

→ Si Oui, lesquelles ?

- ☐ L'impression (les travaux d'imprimerie)
- ☐ La diffusion et la distribution
- ☐ La traduction de livres
- ☐ L'importation de livres
- ☐ L'exportation de livres
- Le propriétaire est-il :
 - ☐ Micro entrepreneur ☐ Grand Investisseur
- Nombre d'employés
 - ☐ Simple salarié
 - ☐ Agent d'exécution
 - ☐ Techniciens
 - ☐ Cadres supérieur
 - ☐ Total
- Votre chiffre d'affaire est (en dinar) :
 - ☐ Moins de 2.500.000 (250 millions de centimes)
 - ☐ Entre 2.500.000 et 5.000.000 (entre 250 et 500 millions de centimes)
 - ☐ Entre 5.000.000 et 10.000.000 (entre 500 millions et 01 milliard de centimes)
 - ☐ Plus de 10.000.000 (plus de 01 milliard de centimes)

L'édition : ligne éditoriale & contrat d'édition

1. Vous-êtes une maison d'édition :
 - ☐ Générale (pluridisciplinaires)
 - ☐ Spécialisée (Précisez vos principaux domaines éditoriaux)

→ Si vous êtes **une maison d'édition générale**, souhaiteriez-vous spécialiser dans un domaine éditorial précis ? ☐ Oui ☐ Non

2. Pensez-vous que la spécialisation sert le secteur de l'édition en Algérie ? ☐ Oui ☐ Non
3. Publiez-vous en quelle langue ? ☐ Arabe ☐ Français ☐ Bilingues ☐ Plurilingues

4. Votre maison d'édition dispose-t-elle d'un comité de lecture ? ☐ Oui ☐ Non
- **Si oui,**
- Nombre de ses membres :
 - Quelles sont les qualifications scientifiques de ses membres :
 - Quel est le délai moyen pour donner votre avis de décision aux auteurs?
5. D'après votre expérience, lorsque vous recevez des manuscrits proposés pour l'édition (la publication) par les auteurs, quel est le critère principal pour donner une suite favorable ?
- ☐ La réputation de l'auteur ;
 - ☐ La valeur intellectuelle du travail (Le feedback attendu);
 - ☐ La valeur matérielle du livre et la catégorie de lecteurs visés ;
 - ☐ Autre (s) (précisez)
6. Quelles démarches faites-vous pour attirer de nouveaux auteurs ?
- ☐ La tentation morale en présentant la renommée et l'expérience de la maison (nombre d'œuvres publiées, auteurs éminents ayant été publiés, qualité des livres publiés ..)
 - ☐ La tentation matérielle en augmentant le pourcentage de profit matériel représentant la part de l'auteur et/ou, l'offre des avantages supplémentaires gratuits
 - ☐ Autre (s) (précisez)
7. Quels droits de redevance reçoivent-ils vos auteurs (en pourcentage) ?%
8. Combien d'auteurs sont actuellement sous contrat avec votre maison d'édition ?
9. Les auteurs participent-ils aux coûts de fabrication de leurs ouvrages ?
- ☐ Jamais ☐ Parfois ☐ Toujours
10. Traitez-vous de la question des droits d'auteur numériques dans vos contrats ? ☐ Oui ☐ Non
- **Si Oui,** sous quelle forme ? ☐ Clause particulière ☐ Contrat séparé

Fabrication matérielle du livre : impression et production

11. Imprimez-vous par vos propres moyens ? ☐ Oui ☐ Non
12. Si vous ne possédez pas une imprimerie : où imprimez-vous vos livres ?
- ☐ En Algérie
 - ☐ A l'étranger
- **Si à l'étranger,**
- Indiquez pourquoi ? (*Plusieurs réponses possibles*)
 - ☐ Qualité plus performante du livre importé ;
 - ☐ Coûts moins chers par rapport à la production locale;
 - ☐ Temps de réalisation et de satisfaction des besoins très réduit ;
 - ☐ Autre (s) (précisez)
 - Dans quel pays imprimez vous régulièrement (citez 5 pays en maximum) ?
 - Combien cela vous coûte-t-il d'imprimer un livre simple de 160 pages en dehors de l'Algérie? Euro
13. Combien vous coûte l'impression d'un livre simple de 160 pages en Algérie ? DA

14. Quel est le coût le plus élevé dans la fabrication matérielle du livre ?

- ☐ Le pelliculage (Film d'impression, plaques...)
- ☐ L'impression (Coût du papier, encre....)
- ☐ L'assemblage le collage et le façonnage
- ☐ La reliure
- ☐ La main d'œuvre
- ☐ Autre (s) (précisez)

15. Quel est le coût le plus affectant sur le prix (**final**) du livre ?

- ☐ La fabrication (Impression, reliure,...) ;
- ☐ Le stockage ;
- ☐ La diffusion et la distribution ;
- ☐ La publicité et la communication ;
- ☐ Les impôts ;
- ☐ Autre (s) (précisez)

16. Quel est le tirage moyen d'un titre (un livre):

- ☐ Entre 500 & 1000 exemplaires ☐ Entre 1000 & 1500 exemplaires ☐ Plus de 1500 exemplaires
- ☐ Ça dépend le travail

17. Pratiquez-vous la traduction des ouvrages (livres) ? ☐ Oui ☐ Non

→ **Si Oui,**

- De quelles langues traduisez-vous ?

- ☐ Arabe ☐ Anglais ☐ Français ☐ Allemand ☐ Espagnol ☐ Italien
- ☐ Autre (s) (Précisez)

- Quels sont les principaux domaines des traductions ?

18. En moyenne, combien de titres publiez-vous par an ?

19. Combien de titres avez-vous publié pendant les dernières années ? Titres

20. Combien de titres avez-vous publié depuis le **début de votre activité** ?

Le livre numérique

21. Avez-vous converti vos ouvrages en fichiers numériques ? ☐ Oui ☐ Non

→ **Si Oui :**

- Combien de livres numériques comporte votre catalogue ?
- Comment diffusez-vous vos livres numériques ?
- Quel est le format informatique de vos livres numériques ?
- A quelle société avez-vous fait appel pour les convertir ?

→ **Si Non :**

- Souhaiteriez-vous intégrer à votre catalogue, dans le futur, des livres numériques ? ☐ Oui ☐ Non

22. A votre avis, pourquoi les éditeurs ne souhaitent-ils pas développer une offre de livres numériques ?

- ☐ Absence ou manque d'expérience dans ce domaine ;
- ☐ Absence (ou manque de rigueur) des lois et des législations régissant ce domaine ;
- ☐ Problèmes financiers (couts chers de ces offres, manque des capitaux....)
- ☐ Autre (s) (Précisez)

Commercialisation du livre : diffusion, distribution & vente

23. Comment diffusez-vous vos livres ? *(Plusieurs réponses possibles)*

- ☐ Propres moyens ;
- ☐ Sociétés de diffusion privées ;
- ☐ Sociétés de diffusion étatiques ;
- ☐ Autre (s) (Précisez) :

24. Quels droits de redevance reçoivent-ils vos distributeurs (en pourcentage) ?%

25. Dans combien de librairies indépendantes points de vente estimez-vous être diffusé ?

26. Quels sont les facteurs majeurs affectant la distribution du livre : *(Plusieurs réponses possibles)*

- ☐ La possession de moyens de distribution ;
- ☐ L'abondance des points de vente ;
- ☐ La localisation de points de vente ;
- ☐ La densité de la population ciblée ;
- ☐ La valeur intellectuelle du livre (contenu) ; ...
- ☐ La valeur matérielle du livre (prix) ;
- ☐ La publicité ;
- ☐ La prévalence de la culture de lecture dans la société ;
- ☐ Autre (s) (préciser) :

27. Quelles sont les techniques et méthodes de vente utilisez-vous ? *(Plusieurs réponses possibles)*

- ☐ Vente en ligne (par internet)
- ☐ Distribution et vente dans les magasins et les librairies ;
- ☐ Vente directe au sein des sièges de votre maison d'édition ;
- ☐ Organisation des expositions spéciales pour votre maison d'édition ;
- ☐ Participation aux salons (et foires) du livre régionaux et nationaux ;
- ☐ Participation aux salons (et foires) du livre internationaux (étrangers) ;
- ☐ Vente dédicaces des œuvres (livres) exceptionnelles ;
- ☐ Vente directe au niveau des boutiques et points de vente disposant votre maison d'édition ;
- ☐ Autres (Précisez)

28. Quels droits de redevance reçoit-il le libraire ou le commerçant de détail (en pourcentage) ?%

29. Quels sont les facteurs majeurs entravant la commercialisation du livre en Algérie: *(Plusieurs réponses possibles)*

- ☐ La propagation de l'analphabétisme ;
- ☐ Le faible revenu par habitant (revenu par tête) ;
- ☐ La compétitivité et la concurrence du livre d'occasion ;
- ☐ La concurrence des TIC, l'internet à leur tête (livre électronique..) ;
- ☐ Le manque de bibliothèques (publiques, municipales, scolaires,...) ;
- ☐ Le déclin (ou le manque d'intérêt) de la culture de lecture dans la société ;
- ☐ Le manque de couverture des réseaux de distribution et la hausse de leurs coûts ;
- ☐ L'insuffisance des budgets étatiques destinés pour l'achat de livres aux bibliothèques ;
- ☐ Autres (Précisez)

30. Quelle est la période la plus dynamique pour la vente du livre ?

- ☐ Durant toute l'année ;
- ☐ Lors d'occasions exceptionnelles (ventes de saison, de fin d'années, rentrée scolaire...) ;
- ☐ Pas de période précise ;

31. Importez-vous le livre ? ☐ Oui ☐ Non

→ Si Oui, d'où l'importez-vous (citez 5 pays en maximum) ?

32. Pouvez-vous indiquer les raisons (majeurs) encourageant l'importation du livre :

- ☐ Rareté ou manque de livres dans un domaine précis ;
- ☐ Baisse des coûts d'importation par rapport aux coûts de la production locale ;
- ☐ Réduire le temps et répondre aux besoins des lecteurs dans des délais brefs ;
- ☐ La qualité (performante) du livre importé par rapport au livre Algérien ;
- ☐ Autre (s) (Précisez)

33. A votre avis, quels sont les facteurs entravant l'importation du livre étranger ?

- ☐ Difficultés administratives aux pays exportateurs ;
- ☐ Manque de réseaux de distribution internationaux ;
- ☐ Problèmes d'expédition (frais et coûts, procédures....) ;
- ☐ Contraintes administratives (Licences d'importation, droits de douane, bureaucratie...) ;
- ☐ Problèmes liés au change de devises (taux de change, limitation aux sommes, manque de devises...) ;
- ☐ Autre (s) (Précisez)

34. Diffusez-vous vos livres à l'étranger (Exportez-vous le livre) ? ☐ Oui ☐ Non

→ Si Oui, quelles sont vos destinations d'exportation ? (Citez 5 pays en maximum)

→ Si Non, indiquez pourquoi ? (*Plusieurs réponses possibles*)

- ☐ Manque de réseaux de distribution internationaux ;
- ☐ Problèmes d'expédition (Frais et coûts, procédures....) ;
- ☐ Contraintes administratives locales (Procédures d'exportation...) ;
- ☐ Problèmes liés au transfert de devises vers l'intérieur du pays ;
- ☐ La non-compétitivité du livre Algérien par rapport au livre étranger ;
- ☐ Restrictions administratives régissant l'importation du livre aux pays importateurs (censure et contrôle, tarifs douaniers...) ;
- ☐ Autre (s) (Précisez)

Communication, collaboration, représentation et formation professionnelle

35. Disposez-vous d'un site internet ? ☐ Oui ☐ Non

→ Si Oui, vous l'utilisez pour :

- ☐ Diffuser vos statistiques ;
- ☐ Promouvoir et vente en ligne vos publication ;
- ☐ Réaliser des enquêtes (de satisfaction ou d'estimation) auprès de vos clients ;
- ☐ Se communiquer avec vos partenaires (clients, bibliothèques, imprimeurs, distributeurs...) ;
- ☐ Autre (s) (Précisez)

36. Disposez-vous d'un catalogue de publications (de vos ouvrages) ? ☐ Oui ☐ Non

→ Si Oui, quel est le format de ce catalogue ?

- ☐ Format papier ☐ Format numérique (CD ou sur internet) ☐ Les deux formats

37. Disposez-vous d'une identité visuelle (Logo, slogan..) ? ☐ Oui ☐ Non

38. Votre maison d'édition s'engage-t-elle dans des travaux éditoriaux mixtes et coopératifs (coéditions)?

- ☐ Oui ☐ Non

→ Si Oui, avec qui vous les pratiquez ?

- ☐ Editeurs algériens ☐ Editeurs étranger ☐ Editeurs algériens et étrangers

39. Pensez-vous à se regrouper avec d'autres maisons d'édition ? ☐ Oui ☐ Non
40. Faites-vous partie d'un syndicat professionnel d'éditeurs en Algérie ? ☐ Oui ☐ Non
 → Si Oui, lequel ? ☐ SNEL ☐ ONEL
 → Si Non, expliquez pourquoi ?

41. Le gérant (Le propriétaire ou le gérant salarié) dispose-t-il d'une qualification (formation) spécialisée dans le domaine d'édition ? ☐ Oui ☐ Non
42. Parmi vos employés, y-a-t-il des spécialistes dans :
☐ L'édition ☐ L'imprimerie et la reliure ☐ La conception graphique & le design
☐ L'informatique ☐ La publicité et la communication ☐ La commercialisation et le marketing
☐ Autre(s) (précisez)
43. Souhaiteriez-vous que soit développé le volet formation des éditeurs en Algérie ? ☐ Oui ☐ Non
 → Si Oui,
 - Comment la souhaiteriez-vous (La formation) :
☐ Formation supérieure (Universités)
☐ Formation professionnelle (Centres de formation professionnelle spécialisés)
☐ Les deux

Promotion de l'édition en Algérie

44. Participez-vous aux salons et foires (nationaux et internationaux) du livre ? ☐ Oui ☐ Non
 → Si Oui :
 - Lesquels ?

 - Disposez-vous de matériel spécifique pour vos salons du livre ? ☐ Oui ☐ Non
 - Pourquoi participez-vous à ces salons ? (*Plusieurs réponses possibles*)
☐ Présenter votre maison d'édition ;
☐ Promouvoir vos publications et vos ventes ;
☐ Mieux se rapprocher des clients et citoyens ;
☐ Améliorer le réseau de relations professionnelles (rencontres, échanges d'expertises...)
☐ Autres (Précisez)
45. À votre avis, pourquoi de nombreux éditeurs ne participent-ils pas à ces expositions (et salons) de livres ?
☐ La participation à un salon coûte cher ;
☐ Le manque d'expérience et/ou du matériel ;
☐ L'incapacité de rivaliser avec les grands éditeurs ;
☐ L'absence d'intérêt à la participation à ces salons ;
☐ Autre (s) (Précisez)

46. Avez-vous déjà bénéficié d'une aide institutionnelle (subvention étatique) ? ☐ Oui ☐ Non

→ Si Oui, dans le cadre de quel événement culturel (Festival..) ou programme ?

- ☐ Année de l'Algérie en France 2003 ;
- ☐ Alger capitale de la culture arabe 2007 ;
- ☐ Al-Qods capitale de la culture arabe 2009 ;
- ☐ 2ème Festival culturel Panafricain d'Alger 2009 ;
- ☐ Tlemcen capitale de la culture islamique 2011 ;
- ☐ Cinquantième anniversaire de l'indépendance 2012 ;
- ☐ Projet d'enrichissement des bibliothèques scolaires ;
- ☐ Constantine capitale de la culture arabe 2015 ;
- ☐ Autre (s) (Précisez) :

47. Trouvez-vous que la répartition des subventions étatiques aux éditeurs est équitable ? ☐ Oui ☐ Non

48. Avez-vous bénéficié d'un contrat pour publier le manuel scolaire ? ☐ Oui ☐ Non

49. Avez-vous bénéficié d'un crédit bancaire ? ☐ Oui ☐ Non

50. Pensez-vous que l'élaboration d'une **Charte Nationale des éditeurs** en Algérie est indispensable pour mieux organiser le secteur (contribue à l'organisation du secteur) ? ☐ Oui ☐ Non

51. A votre avis, les médias (étatiques ou publics, écrites, audiovisuels...) s'intéressent-ils à la promotion de l'édition en Algérie ? ☐ Oui ☐ Non

52. Pensez-vous que l'état accorde l'attention nécessaire à la promotion du secteur de l'édition en Algérie ? ☐ Oui ☐ Non

53. Respectez-vous les dispositions du dépôt légal auprès de la Bibliothèque nationale d'Algérie ? ☐ Oui ☐ Non

54. Pensez-vous que cette législation (le dépôt légal) préserve vos droits ? ☐ Oui ☐ Non

55. Comment trouvez-vous la loi 15-13 relative aux activités et au marché du livre ?

- ☐ Appropriée à l'activité de l'édition
- ☐ Inappropriée à l'activité de l'édition (injuste et décourageante)
- ☐ Médium

56. Comment évaluez-vous le système fiscal appliqué sur l'industrie de l'édition en Algérie ?

- ☐ Encourageant
- ☐ Décourageant
- ☐ Médiocre

57. Mettez-vous en place des actions pour valoriser vos auteurs sur les territoires ? ☐ Oui ☐ Non

→ Si Oui, lesquelles ?

.....

.....

.....

- ❑ Annonces télévisées et radio ;
- ❑ Listes et catalogues de publications ;
- ❑ Publicité visuelle (journaux, magazines, affiches, ...) ;
- ❑ Publicité électronique (sites, réseaux sociaux, blogs, newsletters ...) ;
- ❑ Organisation des expositions spéciales et participation aux expositions publiques ;
- ❑ Lettres de présentation des nouveaux livres à des personnes et autorités spécifiques ;
- ❑ Dons de courtoisie (gratuits) des exemplaires pour certaines entités, personnalités et bibliothèques ;
- ❑ Autres (Précisez)

- Les problèmes liés à la distribution (Stockage ; diffusion..)
- La compétitivité du livre importé ;
- La concurrence interne déloyale (illicite) ;
- La hausse des coûts d'impression et de la reliure;
- La législation régissant le secteur de l'édition (Licences, censure...)
- Le système fiscal arbitraire appliqué dans le domaine ;
- Les contraintes administratives (Bureaucratie, procédures...) ;
- L'absence de la subvention étatique équitable aux éditeurs ;
- La propagation de l'analphabétisme et le déclin de la lecture dans la société
- L'influence des technologies nouvelles (Internet, livre électronique, édition en ligne....) ;
- Autre (s) (Précisez) :

[illegible][illegible]

SERVICE DU DEPOT LEGAL مصلحة الإيداع القانوني
AGENCE ALGERIENNE DE L'ISBN الوكالة الجزائرية للنظام القياسي لترقيم الكتب

بطاقة الناشر
FICHE EDETEUR

Alger le,

Nom de la maison d'édition :	اسم دار النشر:
Directeur :	المدير :
Date de création:	الهاتف:
تاريخ الإنشاء:	Tél.:
Code ISBN:	الفاكس:
رمز دمك:	Fax :
Adresse & mail :	العنوان :
عدد العناوين في السنة : [--]	عدد العناوين في السنة : [--]
Spécialité (s) :	الاختصاص:
Agent de liaison :	المكلف بالمتابعة :
Tél. & mail	

هام: يرجى ملئ الاستمارة باللغتين العربية والفرنسية.

مصلحة الإيداع القانوني
 170، شارع محمد بلوزداد (16015) الجزائر
 هاتف/ فاكس: (021) 67 18 67
 E-mail : depotlegaldz@yahoo.fr

SERVICE DU DEPOT LEGAL مصلحة الإيداع القانوني
AGENCE ALGERIENNE DE L'ISBN الوكالة الجزائرية للنظام القياسي لترقيم الكتب

بطاقة المؤلف
FICHE AUTEUR

Alger le,

Nom de l'auteur:	اللقب:
Prénom:	الاسم:
Nationalité :	الجنسية:
Date et lieu de naissance	تاريخ ومكان الازدياد:
Address:	العنوان :
Tél. :	الهاتف:
Fax. :	الفاكس:
E-mail :	البريد الإلكتروني:
Spécialité (s) :	الاختصاص:
Les 3 dernières oeuvres précédentes:	

هام: يرجى ملئ الاستمارة باللغتين العربية والفرنسية.

مصلحة الإيداع القانوني
 170، شارع محمد بلوزداد (16015) الجزائر
 هاتف/ فاكس: (021) 67 18 67
 E-mail : depotlegaldz@yahoo.fr

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الثقافة

تصريح مسبق لممارسة الأنشطة الخاصة بالكتاب

رقم..... مؤرخ في.....

(المادة التاسعة (9) من القانون رقم 15-13 المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 هـ الموافق لـ 15 يوليو 2015م والمتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، والمرسوم التنفيذي رقم 16-191 المؤرخ في 25 رمضان 1437 هـ الموافق لـ 30 يونيو 2016م الذي يحدد كيفية التصريح المسبق لممارسة الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه)

1- معلومات حول الشخص الطبيعي أو المعنوي:

التسمية:.....

الطبيعة القانونية:.....

الرأسمال الاجتماعي:.....

لقب واسم وجنسية المؤسس أو المؤسسين:.....

.....

.....

.....

لقب واسم المسير:.....

تاريخ الإنشاء:.....

تاريخ بداية الممارسة الفعلية للنشاط:.....

رقم السجل التجاري:.....تاريخ التسليم:.....
رقم التعريف الجبائي:.....
عنوان المقر الاجتماعي:.....
الولاية:.....البلدية:.....
الهاتف:.....الفاكس:.....
البريد الإلكتروني:.....موقع الويب:.....

2- معلومات حول النشاط:

النشاط أو الأنشطة الرئيسية:

ناشر الكتب ☐

رقم ☐

☐

دعائم النشر: ورقية

عدد العناوين في الدليل:.....

التعداد الإجمالي:.....

النشاط أو الأنشطة الثانوية:

.....
.....
.....

☐

☐

هل تمارس بيع الكتب بالطريقة الالكترونية؟ نعم

☐

☐

إذا كانت الإجابة بـ لا، هل تنوي ممارسته؟ نعم

هل دارك للنشر متخصصة أم متعددة الاختصاصات؟

.....
.....

☐ مطبعي الكتب:

مساحة المطبعة:.....

مساحة فضاء التخزين:

الآلات والتجهيزات الرئيسية) ما قبل الطبع والطبع والتجليد).....

.....

التعداد الإجمالي:.....

النشاط أو الأنشطة الثانوية:

.....

.....

☐ مستورد الكتب:

☐☐

هل تستورد كتباً رقمية؟ نعم

التعداد الإجمالي:.....

النشاط أو الأنشطة الثانوية:

.....

.....

☐ مصدر الكتب:

التعداد الإجمالي:.....

النشاط أو الأنشطة الثانوية:

موزع الكتب:

☐

أماكن ومساحة أماكن

التوزيع:

وسائل نقل الكتب:

التعداد الإجمالي:

النشاط أو الأنشطة الثانوية:

بائع الكتب:

☐

هل تقوم بتسويق كتب رقمية؟

نعم

☐☐

هل رصيدك الوثائقي مسير آليا؟

نعم

☐☐

إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو برنامج التسيير الذي تستعمله؟

مكتبة عامة لبيع الكتب: مكتبة خاصة لبيع الكتب:

مساحة مكتبة بيع الكتب:

التعداد الإجمالي:.....

النشاط أو الأنشطة الثانوية:

أصرح بأنني على علم بالأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال، وأشهد أن المعلومات المذكورة في هذا التصريح صحيحة.

حرره.....بتاريخ.....

ختم وإمضاء مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة

اسم وختم وإمضاء المصحح

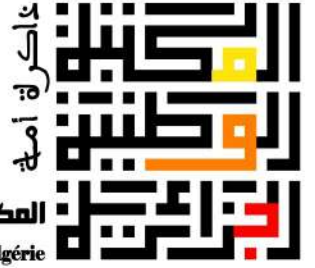
1. بالنسبة للأشخاص المعنويين

2. لاستعلامه عند الاقتضاء، من طرف الأشخاص الممارسين قبل سريان مفعول القانون رقم 15-13 المؤرخ في 28 رمضان عام

1436 هـ الموافق لـ 15 يوليو سنة 2015م والمتعلق بأنشطة وسوق الكتاب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الثقافة

المكتبة الوطنية الجزائرية
Bibliothèque Nationale d'Algérie



تعهد
(خاص بالطابعين)

أنا الممضي أسفله السيد (ة):

اللقب:

الاسم:

مدير لمطبعة :

الولاية :

الصادرة في:

رقم بطاقة التعريف الوطنية :

أتعهد باحترام النصوص التشريعية والتنظيمية والإجراءات الخاصة بنظام الإيداع القانوني:

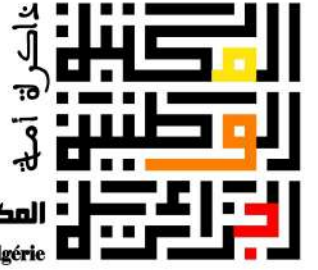
- الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996، المتعلق بالإيداع القانوني.
- المرسوم التنفيذي رقم 99-226 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1420 الموافق 4 أكتوبر سنة 1999، يحدد كليات تطبيق بعض أحكام الأمر رقم 96-16 المذكور أعلاه.
- القانون رقم 15-13 مؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 جويلية سنة 2015 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، لاسيما المواد 8 و 11 و 16 منه.

الإمضاء

الختم

التاريخ

مصلحة الإيداع القانوني
170 ، شارع محمد بلوزداد. 16015 الجزائر
هاتف / فاكس 67 18 67 (021)
E-mail : depotlegaldz@yahoo.fr



تعهد

(خاص بالناشرين)

أنا الممضي أسفله السيد (ة):

الاسم: اللقب:

مدير لدار:

رقم بطاقة التعريف الوطنية: الصادرة في: الولاية:

أتعهد باحترام النصوص التشريعية والتنظيمية والإجراءات الخاصة بنظام الإيداع القانوني:

- الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996، المتعلق بالإيداع القانوني.
- المرسوم التنفيذي رقم 99-226 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1420 الموافق 4 أكتوبر سنة 1999، يحدد كليات تطبيق بعض أحكام الأمر رقم 96-16 المذكور أعلاه.
- القانون رقم 15-13 مؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 جويلية سنة 2015 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، لاسيما المواد 8 و 11 و 16 منه.

الإمضاء

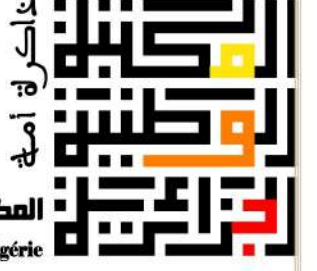
الختم

التاريخ

مصلحة الإيداع القانوني
170 ، شارع محمد بلوزداد. 16015 الجزائر
هاتف / فاكس 67 18 67 (021)
E-mail : depotlegaldz@yahoo.fr

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الثقافة

المكتبة الوطنية الجزائرية
Bibliothèque Nationale d'Algérie



تعهد

(خاص بالمؤلف)

أنا الممضي أسفله السيد (ة):

اللقب:

الاسم:

مؤلف كتاب:

بطاقة التعريف / رخصة السياقة :

الولاية :

سلمت بتاريخ :

رقم:

أتعهد باحترام النصوص التشريعية والتنظيمية والإجراءات الخاصة بنظام الإيداع القانوني:

- الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996، المتعلق بالإيداع القانوني.
- المرسوم التنفيذي رقم 99-226 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1420 الموافق 4 أكتوبر سنة 1999، يحدد كيفيات تطبيق بعض أحكام الأمر رقم 96-16 المذكور أعلاه.
- القانون رقم 15-13 مؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 جويلية سنة 2015 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، لاسيما المواد 8 و 11 و 16 منه.

الإمضاء

التاريخ

كشف تصريح بالمصنفات الأدبية المذاعة

1. التعريف بالمصنف :

- عنوان المصنف :
- العنوان الفرعي للمصنف :
- قناة البث :
- تاريخ العرض الأول

2. تحديد هوية المؤلف :

الإمضاء	الإسم واللقب	المؤلفون الأصليون
		المقتبس
		المترجم

*يتضمن كذلك الملحنين المهذبين

3. الجزء المخصص للإدارة :

1.3 ترميز المصنف :

- الرمز الداخلي للمصنف :
- الرمز الدولي للمصنف :
- تاريخ التسجيل في الملف الإلكتروني :

2.3 التنازل التعاقدية وتوزيع عائدات الحقوق :

العقد المحتمل	توزيع عائدات الحقوق	المؤلفون الأصليون
تاريخ نهاية العقد		
تاريخ إيداع العقد		
رقم تسجيل العقد في مكتب التنظيم العام		
		المقتبس
		المترجم

يتضمن كذلك الملحنين المهنيين

4- الجزء المخصص للجنة تحديد أبوة المصنفات الدرامية والمذاعة :

رتبة المصنف كما هي معرفة في المادة 66 من نظام توزيع عائدات الحقوق :

التاريخ :

إسم وإمضاء رئيس اللجنة :

إرفاق نسخة من المصنف على دعامة مكتوبة أو سمعية أو سمعية بصرية.

إستمارة دعم الإبداع الأدبي

خاصة بالناشر

فنون الثقافة والفنون



بطاقة المعلومات

	اسم المؤسسة
	الإطار القانوني
	العنوان
	الهاتف
	الفاكس
	البريد الإلكتروني
	رقم الحساب البريدي أو البنكي
	تاريخ التأسيس
	إسم ولقب المسؤول
	رقم البطاقة الوطنية
	الهاتف
	البريد الإلكتروني
	معلومات إضافية عن صاحب المشروع
	تاريخ وصول أو إيداع الملف

بطاقة التعريف بالمشروع

عنوان المشروع:

1-.....

2-.....

3-.....

التخصص:

1-.....

2-.....

3-.....

الفئة المستهدفة:

1-.....

2-.....

3-.....

ملخص عن المشروع:

1/.....

2/.....

3/.....

بطاقة التعريف بالمشروع

المؤلف الرئيسي	
	الاسم واللقب
	المستوى العلمي
	المهنة
النقال:	رقم الهاتف.
	الفاكس.
	البريد الإلكتروني:
	التوقيع:

المؤلفون المشاركون	
	الاسم واللقب
	المستوى العلمي
	المهنة
	رقم الهاتف
	الفاكس
	البريد الإلكتروني
	التوقيع

الاستفادة من برامج الدعم سابقا

هل استفادت مؤسساتكم من برامج الدعم سابقا؟ إذا كان الجواب (نعم) أذكر ما يلي:

السنة		المؤلف	العنوان

ملاحظة هامة:

- 1- جميع البيانات والمعلومات المقدمة في هذه الاستمارة هي بمثابة تعهد شرفي موقع من قبل المترشح، وفي حال اكتشاف عدم صحة أودقة هذه البيانات والمعلومات ستتخذ الوزارة الإجراءات المناسبة وفقاً للتشريع المعمول به.
- 2- لا تسترجع الملفات المرشحة للاستفادة من الدعم أياً كان قرار اللجنيتين.

إستمارة دعم الإبداع الأدبي

خاصة بالمؤلف

وزارة الثقافة والفنون



بطاقة المعلومات

المؤلف	
	الاسم واللقب
	المستوى العلمي
	المهنة
رقم الهاتف:	النقل:
	الفاكس:
	البريد الإلكتروني:
	التوقيع:

المؤلفون المشاركون		
		الاسم واللقب
		المستوى العلمي
		المهنة
		رقم الهاتف
		الفاكس
		البريد الإلكتروني
		التوقيع

التعريف بالمشروع

عنوان المشروع:

.....-1

.....-2

التخصص:

.....-1-2

الفئة المستهدفة:

.....-1-2

ملخص عن المشروع:

...../1

.....

.....

.....

.....

.....

.....

...../2

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الاستفادة من برامج الدعم سابقا

هل استفاد المؤلف الرئيسي أو المؤلفون المشاركون من برامج الدعم سابقا؟ إذا كان الجواب (نعم) أذكر ما يلي:

العنوان	المؤلف	الناشر	البرنامج	السنة

ملاحظة هامة:

- 1- جميع البيانات والمعلومات المقدمة في هذه الاستمارة هي بمثابة تعهد شرقي موقع من قبل المترشح، وفي حال اكتشاف عدم صحة أودقة هذه البيانات والمعلومات ستتخذ الوزارة الإجراءات المناسبة وفقاً للتشريع المعمول به.
- 2- لا تسترجع الملفات المرشحة للاستفادة من الدعم أياً كان قرار اللجنتين.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الثقافة و الفنون
الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة
لجنة توزيع الإتاوة المحصلة عن الاستنساخ الخطي

طلب للاستفادة من الإتاوة المحصلة على الاستنساخ الخطي

استمارة طلب

منح دعم مالي لـ :

1. الاستفادة من إقامة المكتبة ()
2. التفرغ للكتابة والترجمة ()
3. نشر لحساب المؤلف ()
4. دعم المؤلفات القيمة والمبيعات البطيئة ()
5. تكوين مخزون الانطلاق ()
6. دعم تصور دعائم لترقية الكتاب الجزائري وإنجازها وإنتاجها ()
7. دعائم ترقية الكتاب ()

I. بيانات شخصية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

الاسم: اللقب:
اسم الشركة (شخص معنوي) :
تاريخ و مكان الازدياد:
العنوان:
عنوان المقر (شخص معنوي) :
رقم الهاتف : البريد الإلكتروني :
الجنسية: الإمضاء:
تاريخ الطلب:

يرجى تحميل وإرسال السيرة الذاتية والملف كاملا، لعناية: السيد رئيس لجنة توزيع الإتاوة المحصلة عن الاستنساخ الخطي إلى مقر الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على العنوان التالي:
121 شارع ديدوش مراد - الجزائر -

الموقع الإلكتروني : www.onda.dz

بيانات إضافية

بالنسبة لطلب إنجاز إقامات الكتابة وإقامة المؤلفين

- قائمة الكتاب والمؤلفين المعنيين بالإقامة:

.....	
.....	
.....	
.....	
.....	
.....	
.....	
.....	

.....	- الفترة المقترحة للإقامة
.....	- المكان المقترح للإقامة
.....	- الهدف المقصود من تنظيم الإقامة
.....	
.....	
.....	
.....	

المرفقات:

- طلب خطي.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

بيانات إضافية

بالنسبة لطلب التفرغ كليا للكتابة أو لترجمة مؤلفات أدبية قيمة

- طبيعة المصنف (أشطب المجال غير المعني)
- * مشروع التفرغ لكتابة خطية: في الأدب في التراث لتحقيق مخطوط.
- * مشروع التفرغ لكتابة رقمية: في الأدب في التراث لتحقيق مخطوط.
- * مشروع التفرغ لتسجيل كتاب مسموع: في الأدب في التراث
- * مشروع التفرغ للترجمة: في الأدب في التراث لتحقيق مخطوط.
- * مشروع التفرغ لاقتباس مصنف أدبي: في الأدب في التراث لتحقيق مخطوط.
- * مشروع تحقيق مخطوط.
- عنوان مشروع الكتابة:
- لغة النشر:
- عنوان المصنف الأصلي المزمع ترجمته ومؤلفه ودار نشره:
- لغة الترجمة (من وإلى):
- عنوان مشروع الترجمة وطابعه (أشطب المجال غير المعني): في الأدب في التراث
- تقديم إثبات بالحصول على حق الترجمة من دور النشر:
- تقديم تعهد كتابي بنشر وطبع المصنف في الجزائر مع تحديد الآجال بذلك:
- عناوين لثلاثة (3) مؤلفات تم نشرها في السابق مع تحديد تاريخ الإصدار ومؤسسة النشر:
-
-
-

المرفقات:

- طلب خطي.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- كلفة اقتناء حقوق الترجمة لفائدة الناشر.

بيانات إضافية للمؤلف

بالنسبة لطلب دعم النشر لحساب مؤلف مصنفات قيمة

- عنوان المصنف:
- مجال المصنف : في الأدب في التراث لتحقيق مخطوط.
- لغة النشر:
- مقياس المصنف وعدد الصفحات:
- بيانات حول كلفة المصنف من خلال تقديم 3 فواتير أولية لنشر وطبع المصنف لدى 3 مؤسسات نشر جزائرية:

إرفاق الطلب بما يأتي:

- طلب خطي.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- نسخة خطية واحدة (1) للمصنف إذا لم يكن قد نشر من قبل.
- فاتورة أولية لكلفة نشر المصنف لدى مؤسسات نشر تابعة للقانون الجزائري.
- وثيقة يتعهد بموجبها المؤلف أن ينشر المصنف من قبل مؤسسة نشر خاضعة للقانون الجزائري وأن يُنشر الكتاب ويُطبع في الجزائر وأن المصنف المقترح لم يُنشر من قبل في نفس اللغة.
- تقديم إثبات حصول المستفيد على حقوق الترجمة إذا كان المصنف ترجمة لمصنف سابق.

بيانات إضافية للنشر

بالنسبة لطلب دعم النشر لحساب مؤلف مصنفات قيمة

- عنوان المصنف ومؤلفه:
- لغة الإصدار:
- اسم دار النشر التي تم فيها نشر المصنف:
- تاريخ النشر:
- مقياس المصنف وعدد صفحاته:
- طبيعة المصنف (أشطب المجال غير المعني + العدد بالنسبة لكل مصنف)
 - * التراث الثقافي الوطني المادي.
 - * التراث الثقافي الوطني غير المادي.
 - * بحث في التراث بحث في الفنون بحث في الآداب.
 - (إرفاق الطلب بوثيقة تصدرها هيئة علمية تؤهل المصنف للنشر).
 - * السير والدراسات حول رموز وأعلام الثقافة الجزائرية.
 - * مصنفات لمؤلفين جزائريين مترجمة إلى اللغتين الوطنيتين. (تحديد لغة الترجمة).
 - * قاموس جزائري.
 - * معجم جزائري.
 - * أنتولوجي جزائرية.
 - * مخطوط محقق.
 - * دراسة تاريخية.
 - * عمل أدبي.
- تقديم كل مصنف في سطور.
- إرفاق الطلب بما يأتي:
 - طلب خطي.
 - نسخة من بطاقة السجل التجاري ونسخة من القانون الأساسي لدار النشر.

بيانات إضافية

بالنسبة لدعم المبيعات البطيئة للمؤلفين الجزائريين

- - تسمية المكتبة
- - عنوان مقر المكتبة
- - تاريخ إنشاء المكتبة
- - اسم مالك المكتبة

إرفاق الطلب بما يأتي:

- طلب خطي.
- نسخة من بطاقة السجل التجاري.
- عناوين الكتب بطيئة البيع ومؤلفيها وناشريها ومصدر اقتنائها بشرط أن لم تكن قد صدرت أقل من 5 سنوات.
- فواتير اقتناء الكتب بطيئة البيع.
- تصريح بكلفة بيع الكتب بطيئة البيع وعدد النسخ المتبقية والتي هي بحوزة المكتبة.
- وثيقة تثبت ملكية المحل أو عقد موثق لإيجار المحل لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.
- رقم التعريف الجبائي.
- طبعة الكتب المصرح بها بغرض الاستفادة من الدعم بحساب المبيعات البطيئة وعدد النسخ لكل عنوان:

- * الكتب المتعلقة بالتراث الثقافي المادي وغير المادي.
- * كتب الأطفال وكتب الناشئة.
- * القواميس والمعاجم والأنطولوجيات والسير للرموز الثقافية،
- * الكتب المترجمة إلى اللغتين الوطنيتين.
- * المخطوطات المحققة.

بيانات إضافية
بالنسبة للمساعدة لتكوين مخزون الانطلاق

- تسمية المكتبة
- عنوان مقر المكتبة
- تاريخ إنشاء المكتبة
- مساحة المكتبة
- اسم مالك المكتبة

إرفاق الطلب بما يأتي:

- إمضاء رسالة نية يعلل فيها صاحب مكتبة بيع الكتب موضوع طلبه
- عناوين الكتب المقترح اقتنائها ومؤلفيها وناشريها ومصدر اقتنائها.
- فواتير أولية لاقتناء الكتب لدى ناشرين جزائريين.
- تصريح بكلفة بيع الكتب.
- وثيقة تثبت ملكية المحل أو عقد موثق لإيجار المحل لمدة لا تقل عن سنتين (2) ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.
- نسخة من بطاقة السجل التجاري.
- رقم التعريف الجبائي.

بيانات إضافية

بالنسبة لدعم تصور دعائم لترقية الكتاب الجزائري وإنجازها وإنتاجها

- طلب خطي بإمضاء صاحب.
- نسخة من بطاقة السجل التجاري أو نسخة من القانون الأساسي (بالنسبة للأشخاص المعنويين).
- بطاقة التعريف الوطنية (بالنسبة للأشخاص الطبيعيين).
- عناوين المصنفات موضوع الإشهار.
- تحديد صفة طالب الدعم:
 - * مؤلف،
 - * ناشر،
- تحديد نوع الدعائم.
- تحديد طبيعة الدعم: (اشطب الأشكال غير المطلوبة):
 - * الإشهار الصحفي.
 - * الإشهار في وسائل السمعي البصري.
 - * الإشهار الخارجي.
 - * تصميم الأجنحة وتهيئتها في المعارض.
 - * شحن الكتب المؤلفين المشاركين في التظاهرات حول الكتاب خارج الوطن في معارض دولية (تحديد الوزن).
- فاتورة أولية لثلاث تسعيرات مالية ل تكاليف إنجاز الأعمال المطلوبة باستثناء الإشهار في المجالات والدوريات.

OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES

DIRECTION DE L'ÉDITION

RAPPORT D'ETUDE

Auteur :
 Titre :
 Sous-titre :
 Discipline :
 Sous-discipline :
 Nombre de pages :
 Langue :
 Source du Document : Thèse*.....Recherche..... Cours ou TD dispensé..... Autre
 Autre information :

* Préciser le Grade et l'année de soutenance

I-ANALYSE

1) Résumez en 15 lignes (au maximum) le contenu du document :

This image shows a full page of white paper with horizontal blue ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page, providing a template for handwriting practice or general writing. There are no margins, text, or other markings on the page.

1, Place Centrale Ben-Aknoun Tel.021.91.29.88 Fax.021.91.21.81.

2) Quel est son plan, sa composition, sa configuration ?

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Est-ce qu'il aurait dû penser à une autre disposition pour en améliorer la clarté ?

.....

.....

3) Le titre convient-il ?

.....

.....

.....

.....

4) Quel titre et sous-titre lui donneriez-vous ?

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

5) Que pensez-vous de la présentation : préface, introduction, etc.

.....

.....

.....

Faut-il envisager une autre formule ?

.....

.....

.....

II – APPRECIATIONS :

1) Que pensez-vous de l'agencement du document ?

.....
.....
.....
.....

2) Quel est, selon vous, le niveau scientifique du document ?

.....
.....
.....
.....

3) Quel est son apport sur le sujet traité ?

.....
.....

Des ouvrages plus pertinents dans la discipline sont-ils actuellement disponibles ?

4) Quel est selon vous son impact pédagogique ?

.....
.....

5) A quel public est-il destiné ?

☐ Grand public (large diffusion)

☐ Spécialistes seulement

☐ Etudiants

☐ Bibliothèque, pour consultation

6) Dans le cadre universitaire quelles disciplines et spécialités vous paraissent concernées par ce document ?

.....
.....

Et suivant le programme : MODULE :

COURS :

TD : TP :

III- RECOMMANDATIONS

- 1) Etes-vous favorable pour sa publication ?
Sous quelle(s) forme(s) ?

OUVRAGE ☐

POLYCOPIE ☐

Autres

Faut-il inviter l'auteur à effectuer auparavant des aménagements ?
Lesquels ?

.....
.....

Une mise à jour s'avère t-elle indispensable ?

.....
.....

- 2) Quel tirage proposez-vous ? (nombre d'exemplaires)

.....

IV – OBSERVATIONS PARTICULIERES

Faut-il envisager sa publication dans le cadre d'une coédition ?

.....
.....

- Peut-on prévoir un écho international du document ?

.....
.....

- Encouragements à proposer (exclusivement pour les documents de haute valeur scientifique ou artistique).

.....
.....

- Pensez-vous qu'il serait souhaitable d'envisager sa publication d'abord sous forme de polycopié et ensuite – après aménagements s'il y a lieu – comme ouvrage ?

.....
.....

- Une traduction en langue arabe est-elle conseillée ?

.....
.....

Le Président du Conseil Scientifique
(Date-Signature-Cachet)

السنة

طلب اعتمادات من صندوق التعويض (التكفل بتكاليف نقل المواد)

بين الولايات أو داخل الولاية

الفترة المتدة من إلى

[illegible]

..... حرر في يوم

تأشيرة المدير الولائي للتجارة

**محضر معاينة لإثبات استلام المواد
- ما بين الولايات أو داخل الولاية -**

نحن المضمون أسفله السادة :

.....

قمنا بمعاينة السلع المشتراة من طرف

اسم ولقب المتعامل أو العنوان التجاري :

النشاط التجاري :

رقم السجل التجاري :

رقم التعريف الجبائي :

العنوان :

حسب الفاتورة/وصل الاستلام رقم : بتاريخ /

سند التسليم رقم : بتاريخ /

السلع المحملة بالشاحنة المسجلة تحت رقم :

اسم ولقب السائق :

رخصة السياقة رقم : الصادرة بتاريخ : عن

المواد	الكمية	الملاحظات
1 -		
2 -		
3 -		
4 -		
5 -		

في :

المتعامل	السائق	الأعوان المراقبون	الإمضاء
(الختم والإمضاء)	الاسم واللقب (التوقيع)	- مديرية التجارة - أو المجلس الشعبي البلدي - أو الدرك الوطني - أو الأمن الوطني	

—

..... مديرية التجارة لولاية

بين الولايات أو داخل الولاية

الاسم وعنوان الشركة :

النشاط.....

العنوان.....

رقم التسجيل في السجل التجاري.....

الحساب المصرفي.....

السنة المالية.....

فاتورة الشراء الرقم والتاريخ	مصدر البضاعة	وجهة البضاعة	المسافة المقطوعة (كم)	الكميات المسلمة (طن)	التعريف بالوحدة (دج/طن)	المبالغ المطلوب تسديدها
المجموع						

نبيع من هاتوران. شراء الكميات المسجلة

إيصالات استلام البضائع

..... يوم حرر في المدير الولائي للتجارة (الختم والتأشير)	 يوم حرر في المتعامل (الختم والإمضاء)